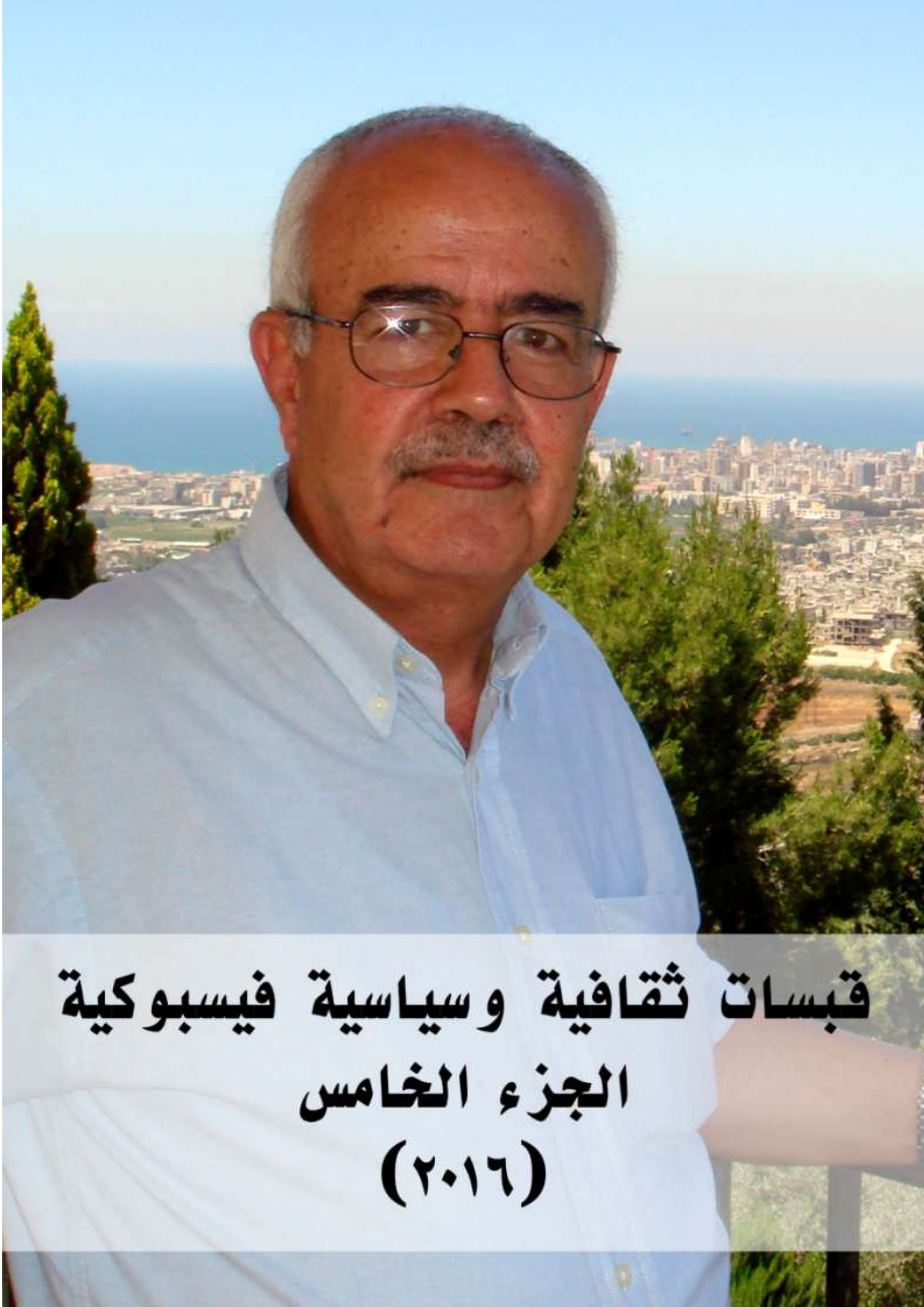

# قبسات ثقافية وسياسية فيسبوكية

## الجزء الخامس

## (٢٠١٦)

## لماذا أكتُبْ ..؟

**أعتقد أنني أكتب من أجل الكُل الوطني ، القومي، والإنساني المُتَمَيِّز بتعدديته العقلانية العلمانية والديمقراطية . وأدرك أن قِلَّه من هذا الكُل المُتميِّز تريد وترغب قراءة ما أكتب ، ليس من منطلق انحيازها المعرفي والسياسي لمضمون كتاباتي وأفكاري فحسب، بل أيضاً لنقد تلك الأفكار والكتابات والإضافة عليها وتطويرها والارتقاء بها ، والالتزام الخلاّق بممارسة مضامينها على طريق تحقيق رؤيتنا التحررية والديمقراطيةالثورية .**

## المحتويات


لماذا أكتُبْ ..؟ ..... 2

معايدة في 2016/1/1 ..... 25

لا معنى ولا قيمة لأي تغير زماني او عام جديد سواء كان 2016 أو 2026 ..... 25

إن وعي واستيعاب الواقع المعاش بكل ما يحتويه من أوضاع سياسية واقتصادية ومجتمعية ..... 25

في مفهوم الأخلاق الثورية .. الباحث غازي الصوراني..... 85

سؤال حول العلاقة المتبادلة بين الحزب والمجتمع والاخلاق ؟.... ..... 86

احد أهم مظاهر ازمة اليسار في مجتمعاتنا العربية تجلت في المنتسبين ..... 88

التحدي الكبير الذي يواجه الحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الثورية العربية..... 89

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة بناء وصياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ..... 89

للنفاذ إلى جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية ) ..... 89

جدوى استخدام مفاهيم الحداثة..... ..... 90

أشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف ..... 91

مفهوم الطائفية أصبح يستخدم بديلا لمفاهيم "الملة والعرق والدين" ..... 91

جهاز المخابرات الامريكية ( السي آي ايه ) قام بتأسيس منظمات NGO,s عموما و USAIDخصوصا..... 92

الكونسورتيوم..... 113

الشاعر الواعد اكرم الصوراني..... أنا مِشْ كاتب..... 115

في قراءتنا للتاريخ البشري عموماً ، والتاريخ الاسلامي خصوصاً، لا يجوز..... 118

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة..... 118

رسالة من الأسير محمد القيق .. إلى وفد المصالحة في الطريق!! ..... 118

إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ 14 حزيران 2007 حتى اللحظة..... 120

اذا لم يتم انهاء الانقسام ..... 120

نعم لكل خطوة على طريق انهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي الفلسطيني..... 121

عن الحالة الفلسطينية الراهنة..... 121

اننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية..... 122

وجهة نظر حول البديل الديمقراطي..... ..... 122

ما البورجوازية الرثة ؟..... 123

بات من الواضح أن حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة..... 124

تعريف مفهوم الكومبرادور ..... 125

الدولة الصهيونية والاساطير الدينية التورتية..... ..... 126

احزاب وفصائل اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل..... 126

ما جرى منذ 14حزيران2007 شكل نقيضا لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ..... 127

أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية..... ..... 128

م.ت.ف ، منذ تأسيسها، عام 1964التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية..... 128
جذور الأزمة الفلسطينية ..... 130
حتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف..... 131
..منذ اوسلو وصولا الى الانقسام في حزيران 2007تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية..... 131
في ظل استشراء مظاهر التفكك والانحطاط العربي بات في حكم المؤكد، أنه لا مجال لنهوض جماهيري للأمة العربية،..... 132
العداء للامبريالية الامريكية ومقاومتها شرط أول من شروط وطنية كل عربي..... ..... 133
ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الأوجراء واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد..... 133
في هذه اللحظة الفارقة غير المسبوقه من تاريخنا الحديث والمعاصر..... 134
بات من الواضح أن حركات الإسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة..... 134
المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل اليساري الديمقراطي..... 135
إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط..... 136
عن التطبيع مع دولة العدو الصهيوني..... ..... 136
عن شعار " الإسلام هو الحل....." ..... 137
كيف نفهم العلمانية والديمقراطية ؟..... ..... 138
غازي الصوراني - رؤية يسارية حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية - الحوار المتمدن-العدد: 3905 - 2012 / 11 / 8..... 138
لا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط -اليوم وقبل اليوم- يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بمعنى الشعور الواعي بالمساواة وحرية الرأي والمعتقد ..... 139
النشاط الثوري العفوي للجماهير عبر انتفاضاتها وثوراتها، مستمر منذ أقدم العصور ..... 140
بالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى حوالي 3 تريليون دولار عام 2014 ..... 141
عن الوضع العربي الراهن ...أو ما اسميه بعصر الانحطاط.... ..... 141
إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من حد الاعياء والمرض في المنظومات الإعلامية ..... 142
هذه الروح النضالية والتضحيات الباسلة التي انطلقت منذ تشرين الأول الماضي ضد العدو الصهيوني ..... 143
حديث عن القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن ..... 143
في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال..... 144
اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني ..... 144
تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية عموما واليسارية خصوصا..... 145
الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو..... 145
شعبنا الفلسطيني في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها ..... 145
عن الحداثة ...وما بعد الحداثة..... 146
على طريق انتشالها من عزلتها واستعادة مصداقيتها وتأثيرها ..... 147
عن الحالة الفكرية الراهنة في احزاب وفصائل اليسار العربي ..... 147
العلاقة الجدلية بين المعرفة الحسية والادراك العقلي شرط لوعي نظرية الثورة..... 147
الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه الاقطاعية الى جانب استشراء النزعات الطائفية ..... 148
ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية..... 149

الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة ..... 149
غزة _ بوابة الهدف : أعربت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن إدانتها الشديدة لاغتيال الأسير المحرر عمر النايف داخل السفارة الفلسطينية في بلغاريا ..... 150
الفكرة الوحدوية القومية العربية التي عبر عنها القائد الراحل جمال عبد الناصر ..... 150
نحو استعادة مكانة ودور م.ت.ف..... 151
من هو اليساري ؟... ..... 151
مائة عام من النضال ومائة عام من الخسارة او الفشل ..... 152
منذ اكثر من ثلاثة عقود ، تتصدر الساحة السياسية العربية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر ..... 152
أخطر أوجه الاختزال لدى الجماعات المتأسلمة..... 153
ان الموقف الثوري ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في سوريا أو مصر او تونس والمغرب والأردن أو اليمن..... 154
ليس من المبالغة القول، إن هناك - في النظام العربي الراهن - تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة ..... 154
إن التحدي الكبير الذي يواجه شعوب امتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي..... 154
ان استمرار تبعية وتخلف التطور الاقتصادي الاجتماعي العربي، أدى إلى تكريس الوعي العفوي في الشارع العربي..... 155
اعلان مجلس التخادم الخليجي الصهيوني حزب الله حزبا إرهابيا خطوة تستهدف تفجير الوضع اللبناني..... 155
)من حوار الاديبة والكاتبة العراقية التقدمية المتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة السادسة- موقع الحوار المتمدن.(..... 155
إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من حد الاعياء والمرض في المنظومات الإعلامية من أجل الترويج لمنابرية الساسة..... 156
تثوير الفكر الذي نحتاجه - كما قال المفكر الراحل نصر ابو زيد - يتطلب السعي إلي تحريك العقول بالتحدي والدخول إلي المناطق المحرمة..... 156
عن مخاطر استمرار الواقع المأزوم لأحزاب وفصائل اليسار.... ..... 157
في وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي.... ..... 158
إن شكل ومضمون السياسة في الحزب الثوري يتشابك عضوياً مع شكل ومضمون الثقافة والفكر ..... 158
إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها..... 159
جون لــوك ( 1632م. – 1704م( . ..... 159
بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني ..... 159
باروخ سبينوزا (1632م. – 1677م( . ..... 160
في مناسبة الثامن من آذار..... ..... 161
في مناسبة الثامن من آذار..... ..... 161
إن صورة المرأة في الواقع الاجتماعي العربي ، خضعت وتخضع لسياقات إجتماعية وتراثية تاريخية ..... 161
على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي ..... 162
التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي ( في مناخ حر وديمقراطي )الذي يوفر لها الضمانات الفعلية..... 162
لكل النساء العربيّات .. تهنئة واعتذار وتحية في الثامن من آذار ..... 163
بمناسبة يوم الثقافة الفلسطينية..... 164
يوم الثقافة الفلسطينية ..... 165

رفاقي واصدقائي ...هذه هي حقيقة "آل سعود وآل ثان وآل خليفة وحمد " ..... 165
إن المناقشات الموضوعية ( داخل احزاب وفصائل اليسار العربي) التي تنطلق من الوعي..... 166
إذا كفّت المبادىء والاهداف والهوية الفكرية لفصائل واحزاب اليسار ..... 166
الموقف ضد انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف عموما وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وامراء ومشايخ " السعودية " ..... 166
إذا كان الحديث عن انحطاط ورجعية واستبداد وفساد وتخلف الأنظمة العربية يثير كل دواعي الثورة ..... 167
إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية..... 167
ردا على بعض الاستفسارات حول جمود فصائل واحزاب اليسار العربي... ..... 167
من وحي العدوان الهمجي ليلة الامس على بيت لاهيا /قطاع غزة وتواصل عمليات القتل والممارسات العنصرية العدوانية .... 168
مرة ثانية ..وثالثة ..أعيد التأكيد والتذكير بأننا أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع ..... 169
عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي اليميني الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي..... ..... 169
في خضم فوضى الأجندات المحلية والإقليمية، التنافسية بين الدول المُستَخدِمة للأديان والطوائف والحركات الإسلاموية..... 170
حديثي عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة ..... 171
المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير... ..... 171
إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي ..... 172
إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل..... 174
ماذا لو كان رفيقنا الشهيد المناضل والمثقف الثوري الروائي غسان كنفاني على قيد الحياة ؟..... 175
في مفهوم الأخلاق الثورية..... 188
ومع بداية عصر النهضة ظهرت أفكار الفيلسوف الانجليزي " فرنسيس بيكون" (1561_ 1626) ..... 189
لا أزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة..... 189
كجزء من عالم الأطراف ، يواجه الوطن العربي اليوم حالة من الانهيار الاجتماعي/ الاقتصادي/السياسي في إطار منظومة العولمة ..... 190
إن الأخلاق هي ظاهرة اجتماعية تاريخية وتراكمية يتم صياغتها في الاطار الشعبي عموما ..... 190
لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي. ..... 190
حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل ومحاولاتهم بناء الأخلاق على نحو من الجدل الثلاثي (ديالكتيك) ..... 191
تعريف الأخلاق ..... 192
اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، ... 194
سيغموند فرويد ( 1856_1939) ..... 195
المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل..... 196
انتقلت المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ..... 197
الحقيقة أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس..... 198
لعلي لا ابالغ في القول أن استشراء الظاهرة الدينية العنصريةفي دولة العدو "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة..... 198
الرسالة السياسية للفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632-1677.....:(..... 199

في الذكرى الاربعين ليوم الأرض..... 200
إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لفصائل واحزاب اليسار الثوري..... 200
ان ما يوصف بأنه " أزمة الفكر" لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها..... 201
أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها ..... 201
المجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي.... ..... 202
سؤال وجواب .....لماذا نقول بوضوح وبقوة ووعي لا لآوسلو وأوهام الحل المرحلي والتفاوض العبثي ؟..... ..... 202
رفاقي واصدقائي الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي... ..... 203
الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو ..... 204
رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للبديل الوطني الديمقراطي..... ..... 204
مسار اتفاق اوسلو وآثاره الكارثية حتى اللحظة..... ..... 205
بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية ..... 206
المثقف الانتهازي ..السلطوي...وخداع الجماهير الشعبية..... 206
كلمة وفاء في الذكرى الرابعة عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الثوري المثال ربحي حداد... ..... 207
كيف يتفسخ الحزب الماركسي الثوري فكريا وتنظيميا ؟ ..... 208
جمود احزاب وفصائل اليسار العربي وتفاقم ازماتها وفقدانها لتأثيرها ومصداقيتها في اوساط جماهيرها...الى متى ؟! ..... 208
وجهة نظر..... عند الحديث عن " البورجوازية" الكبيرة في الضفة وقطاع غزة ..... 209
من آثار الانقسام البغيض..... ..... 210
أشير إلى المشهد العربي الرسمي الراهن ...الخاضع والتابع والمتخلف والمنحط..... 210
حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ..... 211
لا سبيل امام الاخوة في حركة حماس في مجابهة شروط العدو الصهيوني وتفعيل النضال الشعبي ضد الاحتلال ومجابهة كل مظاهر الهبوط والاستسلام والتنسيق الامني..... 211
...في مواجهة التعصب الديني الاصولي والطائفي الدموي ..... ..... 212
بسبب الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين حركتي فتح وحماس تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم..... 212
في الذكرى الثامنة والعشرين لاستشهاد رفيقنا القائد الجبهاوي الباسل الشهيد إبراهيم الراعي ..... 213
حركة حماس بين برنامجها النظري وممارساتها النقيضة لكل كلمة فيه...؟؟؟..... 214
لماذا لم تستثمر قوى اليسار العربي اوضاع الفقر والمعاناة والاستغلال والاستبداد التي استثمرتها حركات الاسلام السياسي ؟؟؟!!!!! ..... 215
تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني..... 216
عندما يشارك مئات الالاف من العمال والفلاحين الفقراء والمهمشين والمضطهدين العرب ..... 216
في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال..... 216
إذا كان مشروع الشرق اوسط الجديد يستهدف الحق التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة ..... 217
نعم لكل خطوة على طريق انهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي الفلسطيني الديمقراطي..... 218
مسار اتفاق اوسلو وآثاره الكارثية حتى اللحظة..... 219
جماهير الفقراء والمضطهدين العرب تنتظر بشوق نهوض اليسار الثوري الديمقراطي ..... 220

اليسار العربي والسلوك الاخلاقي المحترم..... 220
عن العقل والعقلانية وابن رشد ودور المثقف..... 221
منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين.. 221
الى كل رفاقي الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي... ..... 222
الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ ..... 223
هذا الانقسام البشع، أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ..... 223
إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية..... 224
لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً..... 224
حول تعريف المثقف الثوري..... 224
عفوية وعدم وعي الاغلبية الساحقة من الجماهير العربية ، سبب رئيس من اسباب انتشار حركات الاسلام السياسي..... 225
يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار، الماركسي الديمقراطي المتطور المتجدد خصوصاً.....ماذا يمكن أن يعني ، بالملموس ، هذا الكلام ؟..... 226
يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة ..... 227
يتحدد الدور الطليعي -الراهن و المستقبلي- للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي..... 227
بين الحداثة والنهضة الاوروبية والانحطاط الاجتماعي العربي..... 228
الدولة والديمقراطية والسياسة عند باروخ سبينوزا(1632م. – 1677م... ( . ..... 228
عمانويل كانط : (1724 - 1804) ..... 229
آرثر شوبنهاور( 1788 – 1860( ..... 230
جون لــوك ( 1632م. – 1704م. ..... 234
فردريك نيتشه ( 1844 -1900( ..... 234
جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 - 1831..... 239
تعليق حول هيجل: ..... 239
غازي الصوراني ....عن المنهج المادي الجدلي والماركسية ..... 244
عظمة رائد التنوير الفرنسي والانساني فولتير في ايامه الاخيرة.... ..... 247
تعريف الفلسفة ..... 249
إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا ..... 250
جزء من محاضرة غازي الصوراني حول راهن ومستقبل احزاب اليسار العربي – نوفمبر 2007 في لقاء حواري مع مجموعة من الشباب الفلسطيني والعربي..... 250
ردا على بعض الاستفسارات حول جمود فصائل واحزاب اليسار العربي ..... 251
ان القراءة أو التثقيف الحزبي ، على أهميته وضرورته وأولويته القصوى بالنسبة لاحزاب اليسار العربي..... 252
الفلسفة اليونانية( الاغريقية) القديمة..... 252
المقاييس الفكرية والتنظيمية والعملية والطبقية والنضالية والقيادية والمسلكية والعلميةالمطلوب تطبيقها ومتابعتها وتطويرها في احزاب اليسار الماركسي العربي.. ..... 253

عن مفهوم المواطنة والديمقراطية بمناسبة الحديث عن "المصالحة "بين فتح وحماس..... 255
رغم كل ظروف البؤس والاستغلال والقهر ...اقول كل عام وعمال وفقراء وكادحي فلسطين والوطن العربي بخير..... ..... 255
في مناسبة الأول من أيار ....عن العمال والفقراء في الوطن العربي..... 256
فصائل واحزاب اليسار العربي تتحدث عن الوعي والممارسه في وثائقها ومنشوراتها..... 257
المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض..... ..... 259
حديث في تاريخية شعار الدولة اليهودية..... ..... 260
الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو..... 260
من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني ..... 261
لسنا ضد شعار" يهودية الدولة " فحسب بل ايضا مواصلة النضال من اجل انهاءالوجود الصهيوني..... ..... 261
الصراع الوجودي مع الدولة الصهيونية....في مناسبة الذكرى 68 للنكبة..... ..... 262
هوية دولة الكيان الصهيوني المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة..... 263
من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني: ..... 263
رؤية وموقف عشية الذكرى68 للنكبة..... ..... 264
المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية..... 264
في ذكرى مرور68 عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني ..... 264
حول مفهوم الدولة الواحدة وليس الدولتين ، ما هي العلاقة بين المفهومين؟..... 265
لقد حرصت الحركة الصهيونية ، منذ نشـأتها على التماهي مع المصالح الرأسمالية العالمية..... 266
منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية..... 267
قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:..... 267
إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، " إذا لم تدعمه قوة أو يسنده سلطان"..... 268
إن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية..... 269
أكذوبة "الشعب" أو "الأمة اليهودية"..... 269
الذاكرة الشعبية الفلسطينية في مناسبة مرور 68 عاما على النكبة..... ..... 270
التحدي الكبير الذي يواجه الحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الثورية العربية..... 270
عن الترابط الوثيق بين مفهومي الديمقراطية والعلمانية... ..... 270
لعلي لا ابالغ في القول أن استشراء الظاهرة اليمينية الدينية العنصرية العدوانية ..... 271
عن المفاوضات العبثية من موقع الضعف ...وأوهام حل الدولتين..... 274
سؤال في الذكرى التاسعة والعشرين لاغتيال المفكر الماركسي الثوري العربي الرفيق مهدي عامل .....لماذا الحاجة إلى فكر مهدي عامل اليوم ..؟ ..... 274
المجد والخلود لمفكرنا الثوري الرفيق الشهيد مهدي عامل في الذكرى التاسعة والعشرين لاغتياله..... ..... 275
حول التناقض الأساسي التناحري مع الكيان الصهيوني..... ..... 276
رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد اتفاق اوسلو كما وردت في الوثيقة السياسية الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس للجبهة المعقود في تموز /يوليو 2000..... ..... 276
عن اعتراف م.ت.ف بالكيان الصهيوني ونتائجه الكارثية المتراكمة حتى اللحظة ..... 277

تساؤلات..؟ ..... 278
الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط ..... 278
عن أوهام الربيع العربي وضرورات التواصل الثوري ..... 279
منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً ..... 280
يبدو ان استنهاض القوى الديمقراطية التقدمية العربية سيظل امرا عسيرا طالما بقيت الاوضاع الذاتية لهذه القوى ..... 280
إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية، تمثل اليوم –كما بالأمس- أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح ..... 281
تعقيب على مقال الصديق أ.عبد الرحمن بسيسو ...الإنسان وما بعد الإنسان ..... 282
عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني..... 282
عن منظماتNGO.s ..... 283
المقياس النظري والسياسي المطلوب لتقييم الكادر في الحزب الماركسي الثوري..... 284
عن الاخلاق والتربية الاخلاقية في احزاب وفصائل اليسار العربي..... 285
المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل الديمقراطي ..... 286
التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ..... 287
إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ..... 290
أن تكون ماركسياً يعني أن تكون اولا وطنيا وديمقراطيا جيدا ..... 290
دروس وعبر شهر رمضان..... ..... 291
حين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به الى ذلك المأزق، ..... 292
ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية الثورية العربية ..... 293
العنصرية الصهيونية - كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين..... 293
بالنسبة لي اليساري اليهودي الثوري هو من يعلن صراحة موقفه ضد وجود الدولة الصهيونية..... 294
عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني..... 294
المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية..... 295
غاز الصوراني ....مأزق حركة التحرر العربية في مشهد الانحطاط العربي الراهن..... ..... 295
لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية ..... 297
من حديث الرفيق القائد الراحل جورج حبش إلى الشباب..... ..... 297
بالنسبة للعلاقة مع الاسلام السياسي ، فعلى الرغم من قناعتي بان أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية ..... 299
رفاقي واصدقائي الاعزاء في حركات واحزاب وفصائل اليسار العربي..... 299
على الرغم من انحيازي المعرفي –بالمعنى الموضوعي- لتحليل الفيلسوف كارل ماركس للأنماط ..... 300
بوضوح لا لبس فيه... ..... 301
عن الحالة الفلسطينية الراهنة..... 302
9سنوات عجاف على الانقسام والتفكك والانحطاط..... ..... 303
أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية في قطاع غزة خصوصاً ..... 304
إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية-الطبقية في بلادنا، أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها ..... 304
في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في اطار المجتمع الفلسطيني .. 305

رؤية وموقف..... 305
الحزب او الفصيل الماركسي لا يجب ان ينطلق في مواقفه من الثقة الذاتية او التاريخ النضالي فحسب ..... 306
يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد..... 307
إن تفسير هيمنة تلك الشريحة من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة عبر السلطة أو التمويل الأجنبي أو الفساد ..... 308
إذا كانت مرحلة ما قبل النكبة عام 1948 قدمت نموذجاً مفاده (كما هو الوضع الطبيعي لدور الثروة في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية..... 308
أكد مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق غازي الصوراني أن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية"..... 309
سؤال وجواب : هل يمكن ان نطلق على الشرائح الراسمالية الكومبرادورية والطفيلية والريعية الحاكمة في بلادنا اليوم ، صفة البورجوازية ؟ ..... 309
توضيح لبعض الرفاق والاصدقاء الاعزاء .....لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية"..... 310
إذا كانت خطوة حماس قد أراحت قطاعاً واسعاً الفلسطينيين عبر شطبها الأجهزة الأمنية ..... 311
غازي الصوراني..... في مفهوم الحداثة ونشأتها... ..... 312
بالأمس رحل عنا الصديق الكبير د. فوزي منصور الذي سنفتقده دوما وسيظل حاضرا في عقولنا وقلوبنا..... 314
إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف ، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية، ..... 315
مقتطفات من كتاب " خروج العرب من التاريخ " للمفكر الماركسي الراحل د. فوزي منصور ..... 316
سبل نهوض احزاب وفصائل اليسار العربي..... 317
(1)المراجعة الضرورية ( التاريخية والمعرفية ) لمفهوم المجتمع المدني..... ..... 318
(2)الدلالات المعرفية لمفهوم المجتمع المدني في القرنين السابع عشر والثامن عشر... ..... 319
(3)المجتمع المدني وانظمة التسلط والعولمة وسؤال الواقع العربي الراهن.... ..... 320
نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره في الفكر الحديث والمعاصر للحضارة الرأسمالية الغربية.... ..... 322
الحلقة الثانية : ولادة المجتمع المدني في اوروبا... ..... 323
الحلقة الثالثة : بزوغ عصر النهضة /الحداثة على يد المفكرين والفلاسفة من كل أنحاء القارة الأوروبية.. ..... 324
تحياتي ومحبتي صديقي الكبير بروفيسور حنا عيسى..... 326
الحلقة الرابعة : بعض فلاسفة ومفكري عصر النهضة والمجتمع المدني.... ..... 326
الحلقة الخامسة : ماركس والمجتمع المدني ..... 329
الحلقة السادسة : تابع / ماركس والمجتمع المدني..... ..... 331
الحلقة السابعة : الفيلسوف المناضل الماركسي انطونيو جرامشي والمجتمع المدني.... ..... 335
الحلقة الثامنة : المناخ العربي المهزوم والمأزوم في ظل الليبرالية الجديدة وانتشار مفهوم المجتمع المدني ..... 337
الحلقة التاسعة : مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي ..... 339
الحلقة العاشرة : أسباب تخلف المجتمع العربي: ..... 340
الحلقة الحادية عشرة : مخاطر التطور الاجتماعي العربي المشوه: ..... 341
الحلقة الثانية عشرة : الفجوة الهائلة بين الاثرياء والمحرومين: ..... 343

الحلقة الثالثة عشر : هيمنة بورجوازية الكومبرادور: ..... 344
الحلقة الرابعة عشر : طبيعة التركيب الطبقي في المجتمعات العربية: ..... 345
الحلقة الخامسة عشر: حول مفهوم الطبقة الوسطى: ..... 346
الحلقة السادسة عشر : حول البورجوازية الصغيرة: ..... 347
الحلقة السابعة عشر : عدم تبلور مفهوم المجتمع المدني في مجتمعاتنا العربية: ..... 349
كلمة بمناسبة يوم القدس العالمي..... ..... 351
الحلقة الثامنة عشر: العوامل الخارجية ودورها في الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في بلادنا ..... 352
حول عجز "المعارضةالتاريخية"..... 353
مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني..... 353
تعريف مفهوم الكومبرادور....( ردا على استفسارات بعض الاصدقاء.....( ..... 354
مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني..... 355
مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني... ..... 355
مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني... ..... 356
مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني... ..... 356
مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني..... 357
مداخلات عشية الذكرى 44 لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني....المداخلة السابعة: ..... 357
عشية الذكرى 44 لاستشهاد رفيقنا الاديب والروائي والفنان غسان كنفاني..... 358
المداخلة التاسعة .... عشية الذكرى 44 لاستشهاد رفيقنا الاديب والروائي والفنان غسان كنفاني... ..... 358
"عيد"!!!....أي عيد؟؟؟..... 359
الحرية لرفيقنا المناضل الصامد الباسل بلال كايد وكل أسرى فصائل المقاومة الفلسطينية... ..... 359
كيف يجب أن تقدم الجبهة الشعبية رفيقنا القائد المثقف الثوري الشهيد غسان كنفاني..؟ الجبهةَ الشعبيةَ ..... 360
تساؤلات في ذكرى الغائب الحاضر رفيقنا الروائي المبدع والمناضل الثوري الشهيد غسان كنفاني..... ..... 360
في ذكراه الرابعة والاربعين ، ربما نسأل أنفسنا ، ترى لماذا لا زال يُكتَب حتى اليوم عن غسان كنفاني ..... 361
في مثل هذا اليوم الثامن من تموز 1972استشهد في بيروت رفيقنا القائد الجبهاوي..... 361
بين الانتماء للدين أو الوطن، هناك تباين شديد ، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أومذهب إلى بلدان ( أوطان) مختلفة..... 362
مقارنة سريعة بين العصر الاقطاعي في اوروبا والوضع العربي الراهن..... ..... 362
الفلاسفة والمفكرين التنويريين والديمقراطيين الثوريين الاوروبيين كانوا احد اهم أسباب ولادة عصر النهضة... ..... 363
حديث في فلسفة العصور الاقطاعية ارتباطا باستمرار هيمنتها على مجتمعاتنا العربية.... ..... 364
مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة ..... 365
وجهة نظر عن التغيير الديمقراطي..... ..... 366

العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف..... 367
مقارنة غير منطقية بين تطور المجتمعات الاوروبية وجمود وتخلف المجتمعات العربية ..... 367
مجابهة الفلسفة الاقطاعية في اوروبا..... 369
أبرز فلاسفة ومفكري عصر النهضة.... ..... 370
غازي الصوراني ...وجهة نظر حول تطور الرأسمالية الى مرحلة العولمة الراهنة..... 372
كلمات مهداة الى رفاقي الاعزاء في كل ارجاء الوطن العربي..... ..... 373
عرض مكثف وتحليل نقدي للكاتب والباحث السوري أ.عمار ديوب لكتاب " التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة" تأليف غازي الصوراني.... ..... 373
عن الازمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة واستحقاق البديل الديمقراطي..... ..... 377
في وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي.... ..... 378
المجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي.... ..... 379
فقدان الرؤية المستقبلية ، العقلانية الثورية والديمقراطية المتبصرة في الخطاب العربي الراهن ..... 379
ما الاسباب التي ادت الى انحسار دور المثقف الديمقراطي الثوري في مجتمعاتنا على الرغم من الانتفاضات الشعبية العفوية ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال؟؟؟..... 380
الديمقراطية في الأنظمة الرأسمالية لا يكون لها وجود في الحقيقة إلا بالنسبة لأعضاء الطبقة المسيطرة ..... 380
العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف..... 381
سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ..... 381
الديمقراطية وسؤال العلمانية في مشهد الانحطاط العربي الرسمي الراهن.... ..... 382
الحركات والفصائل والاحزاب الوطنية الديمقراطية والتقدمية (القديمة والجديدة)..... 383
المناضل الثوري الجبهاوي المثال الأسير الرفيق بلال كايد ( 35 عاما)، ..... 383
لحقبة طويلة قادمة لن تتغير السياسات والمواقف التركية الرسمية المرتبطة مصلحيا وعضويا بالمصالح والمخططات الامبريالية والصهيونية..... 384
تثوير الفكر الذي نحتاجه يتطلب - كما يقول المفكر الراحل نصر ابو زيد ..... 384
كلمات مختصرة مهداة الى اصدقائي الاعزاء حسن عبده ومحمد حجازي واسماعيل مهرة...عن المبرر التاريخي للتجديد وفق رؤية المفكر التقدمي الديمقراطي الراحل د.نصر حامد ابو زيد ..... 384
عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!! ..... 385
بين الانتماء للدين أو الوطن، هناك تباين شديد ، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أومذهب إلى بلدان ( أوطان) مختلفة..... 386
مقتطف من محاضرة داخلية للرفيق غازي الصوراني في اللقاءات الفكرية الموسعة - شهر نوفمبر 2007..... ( ..... 386
عن تزايد عزلة معظم فصائل واحزاب اليسار العربي عن جماهيرها..؟؟؟ ..... 386
تظل الإجابة على سؤال لماذا أخفقت وفشلت – وما زالت تخفق وتفشل – احزاب وفصائل اليسار ..... 387
رؤية وموقف..... 388
المناضل الثوري الجبهاوي المثال الأسير الرفيق بلال كايد ( 35 عاما)، ..... 388
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ..... 389
كيف نتأكد ونحدد وظائف ومهام فصائل واحزاب اليسار العربي في الوضع او المأزق الراهن ؟ ..... 389

1/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 390

: 2/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 391

: 3/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 392

4/12نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص ..... 393

64عاما على ثورة 23 يوليو ....دروس وعبر القائد الخالد جمال عبد الناصر...التقاط هموم ومعاناة العمال والفقراء ورفع شأنهم والارتقاء والاعتزاز بهم...فهل تتعظ وتتعلم احزاب وفصائل اليسار العربي ؟..... 395

أكثر من 60 فيتو أمريكي ضد حقوق وقضية شعبنا الفلسطيني ومع ذلك بعض الفلسطينيين من الضفة المحتلة وقطاع غزة المحاصر يحتفلون بوقاحه عزّ نظيرها بعيد استقلال أمريكا ربيبة الكيان الصهيوني..... 395

5/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 396

6/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 398

7/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 399

8/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 400

9/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟..... 402

10/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟ اليسار العربي وتعقيدات المرحلة الراهنة..... ..... 404

11/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟ الرؤية الوطنية الديمقراطية للنهوض العربي ..... 406

رفيقتي العزيزة المناضلة والمثقفة النقدية والاديبة المبدعة ماري الراعي... ..... 408

– 12/12الحلقة الاخيرة : "البديل الديمقراطي ، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام..... ..... 409

من اجل فهم واستيعاب جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية ) ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إن وجود برلمان ليس ضمانة في حد ذاته على وجود ديمقراطية في المجتمع ..... 410

ما معنى مفهوم التنوير يا ترى؟ وكيف ظهر في القرن الثامن عشر؟ وكيف تبددت امامه الظلمات الحالكة للاصولية؟ ..... 411

فلسفة ما بعد الحداثة .....( مقطع من محاضرة غازي الصوراني : نشأة الحداثة..( ..... 412

على الرغم من حدة التناقضات بين القوى الوطنية والقومية واليسارية العربية من جهة،..... 414

سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي ..... 415

غازي الصوراني ...الديمقراطية وسؤال العلمانية في مشهد الإسلام السياسي..... ..... 415

من وحي كلمات رفيقي الغالي عبد العليم دعنا (ابا بشار) التي أودع فيها قطعة من روحه وعقله الى رفيق عمره ودربه ابا غسان ...اكتب هذه الكلمات الى رفيقنا الغالي القائد المناضل الباسل الأسير أحمد "أبو غسان..... "..... 416

الى رفيقنا بلال كايد القائد المناضل الصامد في اضرابه لليوم السابع والاربعين... ..... 417

عن الحداثة وما بعد الحداثة...والفلسفة الماركسية..... 417

انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ،..... 418

لن نستطيع - كعرب - ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و ..... 418

في الذكرى أل 90 على ميلاد القائد الثوري الوطني والقومي والاممي الرفيق الراحل جورج حبش..... دروس وعبر ....ووفاء.... ..... 418

دعوة رفاقية حارة لكل رفاقنا الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي...هل من مستجيب ؟؟؟!!! ..... 419
هذه الروح النضالية الباسلة التي انطلقت من جديد ضد العدو الصهيوني في الضفة وقطاع غزة..... 420
كيف نفهم العلمانية ؟ ..... 420
حول سؤال ما هي الديمقراطية .. ؟ ..... 421
الانتخابات البلدية/الخدماتية التي يجري الحديث عنها اليوم - وهي انتخابات سياسيه بامتياز - ..... 422
اعتقد اننا ندخل اليوم في مرحلة جديدة ستسعى كل القوى الخارجية الدولية والاقليمية والعربية..... 422
اشير بوضوح شديد إلى أن كافة التحديات التي يواجهها شعبنا اليوم لن تدفعه الى اليأس او الاستسلام أو تثنيه عن المواجهة.. . 423
بالنسبة لنا في الجبهة الشعبية، فإننا نعتبر الانتخابات الديمقراطية للبلديات والتشريعي والرئاسة..... 424
الاحجية الكبرى هي: ما الذي ستفعله حكومة العدو الصهيوني وجيشها قبل الانتخابات أو في اليوم المحدد لها؟. هل سيبدأ بالاعتقالات واقتحام القرى والاحياء في الضفة، وهل ستباشر عدواناً جديداً على غزة؟ ..... 425
الانتخابات فرصة لأبناء شعبنا لكي يحددوا مواقفهم تجاه كل من حركة حماس وفتح وبقية الفصائل ، ..... 425
عن المتغيرات السياسية والمجتمعية في الضفة والقطاع..... ..... 426
الاغتراب يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالفعل السياسي لدى الفصائل ..... 426
ان أي تحليل للفكر العربي الإسلامي ، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني..... 427
عفوية وعدم وعي الاغلبية الساحقة من الجماهير العربية أحد أسباب التحاقها بجماعات الاسلام السياسي.... ..... 427
ليس لنا أن نتوقع نتائج كبيرة بعد الانتخابات البلدية، لا على الصعيد السياسي ..... 428
لا نستطيع تجاوز الاشارة إلى السياسات والمخططات الامريكية الصهيونية والعربية والاقليمية المتحكمة ..... 428
السياسة التي تستحق اسمها من وجهة نظري، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، ..... 429
معركة الجماعات الإسلامية مع نظم الحكم في مجتمعاتها عموما ومع الحركات الثورية اليسارية والديمقراطية خصوصا، ..... 429
إن ميزان القوى المختل الراهن ، الذي يميل إلى جانب مصالح الشرائح الحاكمة في النظام الرسمي العربي وتبعيته ..... 429
القائد الوطني والجبهاوي أبو على مصطفى ...في الذكرى السنوية الخامسة عشر لاستشهاده.... ..... 430
خمسة عشر عاما على استشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والاممي ابو على مصطفي..... 430
عشيّة ذكرى استشهاد رفيقنا القائد الوطني الديمقراطي الوحدوي ابو علي مصطفى الخامسة عشر ... شهادة للتاريخ... ..... 431
إن إعادة تأسيس رؤيتنا الثورية للصراع الوجودي مع دولة الاغتصاب الصهيوني، ..... 432
التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه...ودور المقرر الخارجي ( الامبريالي /الصهيوني )في التحكم بالقر ار العربي والفلسطيني..... ..... 432
المسألة اليهودية والصراع العربي الصهيوني..... ..... 433
اننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها..... 433
عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!! ..... 434
ذكرى الشهيد الشاعر علي فودة - اللواء عرابي كلوب ..... 434
تواصل الحصار والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ، وتزايد الاعتقالات والارهاب الصهيوني في الضفة الغربية ، ..... 436
القوى والأحزاب الديمقراطية بكل اطيافها :الوطنية والقومية واليسارية في كل العواصم العربية..... 437
ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الأوجراء واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد..... 437
على الرغم من انحيازي المعرفي –بالمعنى الموضوعي- لتحليل الفيلسوف كارل ماركس ..... 437
لعلنا نتفق على ان مفهوم المثقف ليس مفهوماً مجرداً،وليس عنواناً او فرضية، ..... 438
الفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لا من ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية ..... 438

رأس المال ينزف دما من كل مساماته..... 439
رأس المال لا يعرف السكون، وإذا ما تعرض لأي شكل من أشكال التوقف أو السكون ..... 439
لابد من اقرارنا بأن النظام الرأسمالي الذي استطاع الخروج – حتى اللحظة- من كل أزماته التي تعرض لها في التاريخ الحديث والمعاصر ..... 440
الذكرى السنوية الخامسة عشر لاستشهاد رفيقنا القائد المناضل الثوري الديمقراطي ابوعلى مصطفى الغائب الحاضر في عقولنا وقلوبنا.... ..... 441
سيرة رفيقنا القائد (أبي علي مصطفى) ودوره في مجرى العمل الوطني الفلسطيني ..... 443
تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي.... ..... 443
أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية: ..... 443
مفهوم الصراع الاجتماعي من منظور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..... 444
يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي..... 445
غازي الصوراني...رؤية راهنة ومستقبلية عن رؤية ودور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية ..... 445
عن الازمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة عموما واليسارية خصوصا واستحقاق البديل الديمقراطي .....دعوة للحوار..... 446
إن كيفية فهمنا لفكرة الاختلاف ( كحزبيين وكمثقفين ماركسيين وديمقراطيين عرب) تحدد بشكل أو بآخر مصيرنا المستقبلي .. 447
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ..... 447
بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية ..... 448
المثقف العضوي هو الحامل لهموم الجماهير الفقيرة وكل المحرومين والمضطهدين والكادحين..... 448
الى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر ..... 448
لا يمكن محاصرة التطرف الديني /المذهبي /الطائفي /الاثني عبر محاصرة العناصر والمنظمات والأحداث والصراعات الدموية الناجمة عنه..... 450
لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي في بلداننا العربية، ..... 450
أهم المحددات المتعلقة بالتيار الوطني الديمقراطي: ..... 451
اعتبار اهلنا واخواننا المسيحيين اقلية هو انتقاص واهانة لكل ماقدمه مسيحيو المشرق من فكر وثقافة ونضال وتضحية وانفتاح على الحضارات.... ..... 452
المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض..... ..... 454
استمرار حديثنا عن التنمية في ظل الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استفحال مظاهر التردي و الفساد الاجتماعي / الاقتصادي الداخلي..... 454
فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من المأزق الراهن لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني والديمقراطي....455
على الرغم من ان حركتي حماس وفتح ( لاعتبارات فئوية مصلحية ضارة )افشلتا الانتخابات البلدية واغلاق السبل في وجه الانتخابات التشريعية والرئاسة والمجلس الوطني..... 456
إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48..... 456
لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية والمجتمعية العامة، التي وصلتها القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة المتنفذة عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة..... 457

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي ..... 458
علينا - فصائل واحزاب اليسار العربي - أن نحرص وندرك جيداً ، في كل الظروف- باحترام المشاعر الدينية لدى الجماهير الفقيرة، ..... 459
شعوبنا ومجتمعاتنا العربية، ما زالت تدور في حلقة مفرغة تعيد انتاج تخلفها، وما زالت غير قادرة على امتلاك مفاهيم وأسس الحداثة ، ..... 459
الفكر السياسي الفلسطيني تعرض منذ ما قبل اوسلو لمظاهر متنوعة من الازمات وصولا الى الازمة الأكبر ..... 459
دعوة للحوار حول فكرة تأسيس التحالف العربي الديمقراطي..... ..... 460
تحالف عربي ديمقراطي تقدمي يناضل من اجل بلورة وتحقيق مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية ومهامها من منظور يساري ماركسي معاصر..... ..... 461
غازي الصوراني .....أهم المحددات المتعلقة بالتيار الوطني الديمقراطي: ..... 463
الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية.... 465
إن وضع الاستقطاب الراهن بين فتح وحماس يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ..... 465
غازي الصوراني ...سؤال وجواب ....هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ ..... 466
العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ،..... 467
عن مفهوم المجتمع المدني او المجتمع " الراسمالي " في البلدان العربية.. ..... 467
حول طبيعة التطور الاجتماعي العربي المشوه ودور المثقف الثوري الديمقراطي ..غازي الصوراني..... 468
البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية..... ..... 469
نحن بحاجة إلى ' تثوير ' فكري ، لا مجرد تجديد ، ونقصد بالتثوير – كما يقول المفكر الراحل نصر ابو زيد -تحريك العقول بدءا من سن الطفولة ..... 469
غياب الرؤية الثقافية الديمقراطية ومسئولية اليسار الفلسطيني..... ..... 470
عن سمات التحالف الكومبرادوري البيروقراطي في النظام العربي..... ..... 470
الفلسفة الغيبية وهيمنة الافكار الرجعية على المجتمعات الاوروبية في العصور الاقطاعية... ..... 471
الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة ..... 472
محاضرة غازي الصوراني ..التشكيلة الرأسمالية..... 473
عن تكريس وتجديد التخلف المعرفي والاجتماعي في بلداننا العربية..... ..... 475
فلسفة العصر الهيلنستي ( ما بعد الاسكندر - توفى 323ق.م..... ( ..... 476
وجها الفلسفة : الوجه المثالي ، والوجه المادي ..... 477
ارسطو طاليس (384-322ق.م( ..... 478
أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لعصر النهضة حتى منتصف القرن السابع عشر..... ..... 479
ابن رشد ( 1126 م. _ 1198 م. ) ..... 481
عن الدور المطلوب من فصائل وأحزاب اليسار العربي..... 484
السياسة التي تستحق اسمها من وجهة نظري، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع، ..... 485
العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ..... 485
أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي، ..... 485
غازي الصوراني ...مخاطر الاغتراب على راهن ومستقبل احزاب وفصائل اليسار... ..... 487

كيف وصل العرب في المرحلة المعاصرة إلى هذه الحال من الانحطاط، وأين يكمن الخلل؟ ..... 489
بهدوء عن مشروع جماعة الاخوان المسلمين والصراع من اجل الدولة الديمقراطية..... ..... 491
اهمية وعي مفهوم المواطنة وممارسته..... ..... 492
تعريف مفهوم المواطنة.... ..... 492
محددات الديمقراطية ومفهوم المواطنة: ..... 493
يرتبط مفهوم " المواطن" أو " الفرد " بسياق تاريخي محدد، بظهور النمط الرأسمالي عموماً، ..... 495
بالنسبة لتعريف مفهوم المواطنة، فقد تعددت الرؤى والتعريفات حول مفهوم المواطنة ومضامينها، ..... 496
مفهوم الوطن ومقتضيات الدفاع عنه وتحريره من العدو أو الإسهام في بنائه وتطوره..... 496
لا لمهزلة الانتخابات في الضفة الغربية دون غزة...فلا شرعية بالمعنى الدستوري والقانوني لفتح والسلطة في رام الله..... 497
إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، ..... 497
من وحي العدوان الهمجي على قطاع غزة ... حديث في جوهر الصراع العربي الصهيوني.. ..... 497
سؤال الى فتح وحماس ؟ آسف انه سؤال تحريضي لرفاقي واصدقائي... ..... 498
إذا كانت بعض القوى السياسية والامنية والعسكرية المهيمنة في حركة فتح قد أسست مصالح لها استناداً إلى أنها هي التي شكّلت السلطة..... 498
فتح وحماس...هل من فرق جوهري بينهما ( اليوم ) في السياسة ..... 499
نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، ..... 502
على ضوء تراكمات المأزق الفلسطيني وانسداد الافاق السياسية وتزايد مظاهر التفكك الناجمة عن استمرار الانقسام ..... 503
مقتطف من محاضرة داخلية للرفيق غازي الصوراني في اللقاءات الفكرية الموسعة - شهر نوفمبر 2007..... ( ..... 503
على طريق انتشالها من عزلتها واستعادة مصداقيتها وتأثيرها ..... 504
يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي ..... 506
كل التقدير لتاريخ وتراث واغاني اهلنا وابناء شعبنا البدو ، فهو جزء لا ينفصم او يتجزأ من تراث شعبنا الفلسطيني..... ..... 507
التحالف الصهيوني العربى الذى تقوده السعوديه يقصف بيت عزاء ويودى بحياة اكثر من 150 يمنى ..... 508
إنني لا أزعم –كيساري وطني و قومي ديمقراطي- أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا ..... 508
إن استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء ..... 509
يبدو أن أنظمة الاستبداد العربية الكومبرادورية عموما وأنظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ..... 509
في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي..... 511
بالنسبة للعلاقة الخلافية بين اليسار وحركات الإسلام السياسي..... 511
منذ نشوء الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر ..... 512
ها نحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وما زال شعبنا الفلسطيني..... 512
إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي..... 513
التطورالسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم ..... 514
"الطبقة" العليا أو "البورجوازية" الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين..... 515
مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام سلطةالحكم الاداري الذاتي1994، ..... 516
عند تحليلنا للاوضاع الطبقية /الاجتماعية في بلادنا،..... 516
يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن ..... 517
نتيجة تراكمات 9 سنوات للانقسام ، تسود مجتمعنا المفكك اليوم في الضفة والقطاع، ..... 517
الصراع الطبقي والتغير الاجتماعي النوعي كما نفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور ..... 518

تحليل مكثف للمسار الاجتماعي للضفة وقطاع غزة منذ نكبة 48 مرورا بهزيمة حزيران ..... 518
الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة ..... 519
التطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم،..... 520
حول مفهوم الطبقة الاجتماعية..... ..... 520
عن النظام العربي الرسمي في مرحلة الانحطاط الراهنة..... ..... 521
اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني ..... 522
مخاطر الاعتراف بـ يهودية دولة العدو الصهيوني..... ..... 522
ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الكومبرادور والشرائح الراسمالية الرثة ..... 523
تتبدى الأهمية الموضوعية (بالمعنى النسبي) لدراسة التكوين الطبقي/الاجتماعي..... 523
مهمة محاربة الاستبداد والتخلف والتبعية والفساد والانحطاط السياسي و الاجتماعي والأخلاقي..... 523
إن أوضاع الهبوط السياسي وتزايد عدوانية التحالف الامبريالي الصهيوني..... 524
في وعي وممارسة العملية الديمقراطية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي.... ..... 524
تحياتي وتقديري صديقي العزيز بروفيسور حنا ..... 526
عن الحركة الوهابية مرة اخرى..... ..... 526
بهدوء عن مشروع جماعة الاخوان المسلمين والصراع من اجل الدولة الديمقراطية..... ..... 527
اننا نعيش مرحلة ظلامية من ابرز سماتها الارتهان الرسمي العربي للتحالف الامريكي الصهيوني..... 528
أشير إلى أن التكوينات الاجتماعية تتعرض فى بلدان التخلف أو ما اسميه"العالم الرابع" ..... 529
حول مفهوم الثقافة:..... 530
لا بد أن أتدارك إصراري على مركزية الموقع الطبقي وأهميته في صوغ المثقف وتحديد ما هيته،..... 530
عن واقع المثقف الفلسطيني، منذ بداية القرن العشرين حتى 1994..... ..... 531
حول مفهوم الثقافة..... 532
تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع ..... 533
مع انكسار وتراجع المشروع القومي والأممي، تعمق الانقسام الأفقي بين أوساط المثقفين الفلسطينيين ..... 533
مع هزيمة حزيران 1967 تعمق دور المثقف الوطني الفلسطيني في إطار فصائل المقاومة،..... 533
بنية التخلف والاستبداد حاضنة وحيدة لحركات الاسلام السياسي ..... 534
إلى أي مدى يساهم المثقف القومي الديمقراطي التقدمي في رسم الخارطة الثقافية، العربية/ الفلسطينية؟..... 534
ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، ..... 536
عن الاعتصام الجماهيري - في غزة والضفة - ضد الانقسام..... 536
قضيتنا اليوم باتت محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة..... 537
رأس المال لا يعرف السكون، وإذا ما تعرض لأي شكل من أشكال التوقف أو السكون ..... 537
إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر ، ..... 538
الديمقراطية الليبرالية البرجوازية (أو ديمقراطية المجتمع المدني الرأسمالي) تتسم بالطابع الشكلي والأحادي ، ..... 539
ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة..... 539
عن شعار " يهودية الدولة الاسرائيلية....." ..... 539
الوعي والممارسة في أحزاب وحركات اليسار العربي ،ومحاولة تحديد الاشكالية..... 540
غازي الصوراني ....كيف نفهم العلمانية ؟..... 541
رسالة دافئة وصريحة الى كل رفاقي الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي..... ..... 542
الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني..... 543
التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه..... ..... 544

ان التباين بين سمات وخصائص التجمعات الفلسطينية في الارض المحتلة 1948 او في الضفة والقطاع وفي مخيمات اللجوء والمنافي..... 544
تحذير ودعوة عاجلة الى كل القوى الوطنية الديمقراطية العربية للصحوة والتفاعل مع غضبة الجماهير العربية قبل فوات الأوان..... 545
اعتقد أن وصف التاريخ على أنه "سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل" ..... 546
اعتقد أن وصف التاريخ على أنه "سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل" يندرج تحت ما أسميه نزوة رغبوية ذاتية في تفسير التاريخ، ..... 548
خصوصية التطور في كل مجتمع من المجتمعات عموماً ..... 548
سؤال : إن التاريخ هو سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل بحسب الفيلسوف الإيطالي جيانتيريزو ..... 549
لا آخال نفسي مختلفاً في المضمون أو الدلالات عن جوهر أفكار الفيلسوف الايطالي..... 550
كيف وصل العرب في المرحلة المعاصرة إلى هذه الحال من الانحطاط، وأين يكمن الخلل؟ ..... 550
يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة ..... 551
حول الدين والدولة..... ..... 551
"دولة " العدو الصهيوني تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة..... 552
إن هذه الصورة البشعة من استبداد وتبعية وتخلف الأنظمة العربية ، ..... 553
وجهة نظر ...لا وجود لمجتمع مدني في البلدان العربية..... ..... 553
إما الحوارالوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن ..... 554
من وحي تشاؤم العقل.... ..... 554
ما هي البورجوازية الرثة ؟ ..... 555
في تعريف المفهوم ، وتعريف كل من الالتزام والانتماء..... ..... 556
ان الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ،وغموض المفاهيم واضطرابها ، ..... 557
نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف ..... 557
أرى ضرورة الجمع بين المثقف الوطني الديمقراطي التقدمي حامل الرسالة، ..... 558
الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه..... 558
في كل كتاباتي اؤكد على الصراع التناحري والوجودي بين كل اطراف الحركات والفصائل اليسارية والوطنية الفلسطينية..... 558
عن "الدعم" المالي الأمريكي والأوروبي وآثاره الاجتماعية والسياسية... ..... 559
هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟..... 559
مقدمات ونتائج وعد بلفور..... ..... 560
99عاما على صدور وعد بلفور..... ..... 561
99عاما على وعد بلفور .....حديث عن هرتزل وبلفور والدور الوظيفي للكيان الصهيوني..... 562
في مناسبة مرور 99 عاما على وعد بلفور..... ..... 562
إن المسائل التي تواجه التطور الثقافي العربي لن تجد لها حلاً جاهزاً في الموضوعات الماركسية الكلاسيكية. ..... 563
المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية..... 564
مقطع من حوار أجراه معي الرفاق في موقع " الحوار المتمدن " فبراير 2013: ..... 566
العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ،..... 567
اذا استمر اليسار العربي في عزلته وتفاقم ازماته وغياب مصداقيته ، ..... 568
إن رؤيتي لمفهومِ المجتمعِ المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي،..... 568
استنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي في كل أقطار الوطن العربي، ضرورة ملحة وبوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل..... 569

تتصدر الساحة السياسية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد ..... 570
الديمقراطية وإشكالية صندوق الاقتراع وصندوق جمجمة الرأس..... 570
اشكالية او خطأ أحزاب وفصائل اليسار ، تكمن في انهم اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى ..... 570
بالرغم من نضالنا( في اطار قوى اليسار العربي) من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، 571
اعمار قطاع غزة ...هل هو اعمار حقيقي أم شرعنة للاحتلال والحصار ..... 573
مرة ثانية وثالثة عن " اعمار قطاع غزة " بالارقام لعل فيها الكثير من الدلالات... ..... 575
مخاطر غياب الوعي لدى اعضاء وكوادر فصائل واحزاب اليسار العربي..... 576
في مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي غير المسبوق للمخططات الامبريالية الصهيونية..... 576
فوز " دونالد ترامب " معناه عندي مزيدا من بشاعة عنصرية العولمة الامبريالية الامريكية اذ أنه بفوز ..... 577
عن مفهوم العولمة ورؤى صموئيل هنتنجتون و فرنسيس فوكوياما..... 579
المراحل التاريخية ( الأساسية) لتطور الرأسمالية: ..... 580
المرحلتين الثالثة والرابعة من مراحل تطورالرأسمالية: ..... 582
المرحلتين الخامسة والسادسة من مراحل تطور الرأسمالية.... ..... 584
مرحلة تطور النظام الرأسمالي الى طوره الامبريالي المعولم..... ..... 586
في ضوء وضوح المخططات المنفذة خلال العقود الأربعة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية..... 587
شعار "الكفاح المسلّح" – كما يقول د.فيصل دراج – نشر تفاؤلاً غير مسبوق..... 588
تعزيز الانقسام والصراع الفئوي على السلطة بين فتح وحماس ،..... 589
إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية تشير بوضوح ..... 589
بعد مرور120 عاماً من الزمن على المؤتمر اليهودي الذي وطّد العزم ، ..... 590
الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ..... 590
انحدارالوضع الفلسطيني من الازمة الى المأزق..... ..... 591
الاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الايدولوجية والسياسية،..... 592
من أكثر الظواهر المقلقة التي تترسخ اليوم في ذهن كل وطني فلسطيني..... 593
أدى الانقسام إلى تفكيك الثقافة الوطنية الديمقراطية العلمانية الجامعة ..... 594
إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني..... 596
منذ الفتح الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية ..... 597
رسالة اقرب الى خاطرة حزينة..... ..... 598
في هذا المناخ العربي الرسمي المهزوم، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من مناطق العالم عموماً، ..... 599
ان الوضع القانوني "الإسرائيل" بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم 5حزيران 1967 ..... 600
بات واضحاً أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا ..... 601
نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع ..... 602
حتى عام 1908 لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ،..... 602
لابد من إعادة التذكير والتأكيد على طبيعة الصراع الوجودي بيننا وبين دولة العدو الصهيوني ..... 603
بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، ..... 604
في مثل هذه الاوضاع المهزومة ، الناجمة عن شروط "اتفاق أوسلو" والحكم الذاتي ..... 605
مفهوم العولمة ومغزاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ..... 606

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد..... 607
عن "الدعم" المالي الأمريكي والأوروبي وآثاره الاجتماعية والسياسية... ..... 608
إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار ..... 608
اللحظة الراهنة الهابطة والمنحطة اجتماعيا وسياسيا..... 609
عندما تهترئ أو تتراجع الاحزاب والفصائل الوطنية التقدمية التي كانت تتصدر قيادة الجماهير في فلسطين والوطن العربي... 609
اصناف المثقف..... ..... 609
عن المثقف والماركسية وفصائل واحزاب اليسار العربي..... ..... 611
المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي: ..... 631
من اجل تكريس التنوير وحرية الرأي..... ..... 632
إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر ..... 632
كلمة التنوير في اللغة العربية مشتقة من الأصل الثلاثي (نور ، نار ، أنار)..... 633
العولمة هي انتقال من المحدود إلى اللا محدود..... 635
الجبهة الشعبية تنعى الزعيم الكوبي فيديل كاسترو..... 636
شرط الحديث عن إعادة تفعيل عملية التغيير الوطني الديمقراطي في إطار تجديد المشروع النهضوي القومي الديمقراطي..... 637
نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن، ..... 638
ما العمل في مواجهة اوضاع الهبوط والانحطاط والتبعية والاستبداد في مجمل النظام العربي...؟..... 639
يقول الصديق والرفيق العزيز نصار ابراهيم ..... 640
ويضيف الصديق والرفيق العزيز نصار ابراهيم قائلا :..... 640
إن إعادة تأسيس رؤيتنا الثورية للصراع الوجودي مع دولة الاغتصاب الصهيوني، ..... 642
التخلف الفكري في الثقافة العربية ..... 642
النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري..... 643
بمناسبة مرور 69 عاما على قرار التقسيم... ..... 644
في الذكرى التاسعة والستين لقرار التقسيم 181..... 645
الالتزام بمبادىء ومفاهيم الديمقراطية والتنوير والعقلانية ووعيها فكرا وسلوكا في اوساط الحركات ..... 646
من اجل فهم واستيعاب جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية )..... 646
سؤال : ما الوسائل الناجعة للتمرد الثوري بنظر المفكر اليساري الماركسي غازي الصوراني ..... 646
الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري ..... 647
لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير .. جان جاك رسو ..... 648
غازي الصوراني .....وجهة نظر.... ..... 650
مرة ثانية ..وثالثة ..أعيد التأكيد والتذكير بأننا أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع ، ..... 650
إن الكيان الصهيوني العدواني العنصري الذي تحول اليوم الى امبريالية صغرى في بلادنا ، ..... 651
ان النظريات الخاطئة والعقائد البالية يمكن أن تسيطر على عقول جماهير واسعة من الكادحين لمدة طويلة ..... 651
اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني ..... 652
اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي..... 652
مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية ...غازي الصوراني..... 653
المثقف الانتهازي ..السلطوي المتخلف...وخداع الجماهير الشعبية..... ..... 654
مختصر في توصيف المجتمع الفلسطيني..... ..... 654
إن تناول موضوع الإسلام السياسي عبر خطاب عام يغفل تنوع الظروف الملموسة المحيطة والمتغيرة من قطر عربي اسلامي إلى آخر، ..... 655

أعتقد انه من الأهمية بمكان التفرقة المنهجية بين ما يمكن تسميته "بورجوازية الأعمال التقليدية " التي ..... 655
الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية ..... 656
تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي و م.ت.ف ..... 657
المنافسة "الرأسمالية" بين قطبي الصراع فتح وحماس..... ..... 657
نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها،..... 658
غازي الصوراني عن غزة المدينة القديمة المتريفة ...وعن الضفة الغربية الريف المتمدن..... ..... 659
الفلاحون في الضفة الغربية وقطاع غزة..... 660
البورجوازية الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة..... ..... 662
حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة:..... 664
الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة..... ..... 665
عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية..... 667
إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا،..... 668
في مناسبة الذكرى 49 للانطلاقة..... ..... 669
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين..... ..... 669
ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين..... 670
وجهة نظري حول حل الدولتين / الحل المرحلي ...والدولة الواحدة..... 670
لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية ، يعزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف وحركة فتح رغم التنازلات الخطيرة التي قدمتها للعدو الصهيوني. ..... 671
عن الديمقراطية داخل احزاب وفصائل اليسار العربي..... 672
وفاة المفكّر والفيلسوف العربي السوري صادق جلال العظيم..... ..... 672
عن عجز فصائل واحزاب اليسار الاجابة على اسئلة الجماهير الشعبية... ..... 674
الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية ..... 675
تعريف الحداثة:..... 676
الشعبية تهنئ شعبنا بتحرر الرفيق القائد بلال كايد وتعتبر انتزاعه الحرية وكسر قيده انتصار لشعبنا..... 676
عن منظمة التحرير ومسلسل الهبوط واهداف ما يسمى بعملية السلام..... ..... 677
وردتني صباح هذا اليوم رسالة التهنئة التالية من الرفاق الاعزاء الحزب الاشتراكى المصرى – الحزب الشيوعى المصرى..... ..... 678
إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية ..... 679
إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية ..... 680
في ضوء أوضاعنا الفلسطينية والعربيةالراهنة، الطافحة بالكثير من عوامل التأزم والاحباط..... 681
اليسار العربي...من التعثر والفشل الى النهوض ..... 682
غازي الصوراني ....عن مقولة المكان والزمان..... 683
وجهة نظر..... ..... 684
في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال..... 685
عصر النهضة في اوروبا في القرن 18 الميلادي ....واستمرار تخلف المجتمعات العربية في القرن 21.....!!!!؟؟؟؟ ..... 685
على الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، ..... 686
أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته،..... 687
في مفهوم التخلف..... 688

العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف..... 689
يجب أن نعرف أن النضال العربي، بكل تعقيدات الوضع العربي المهزوم الراهن ..... 689
إن المعرفة بالنسبة لي لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب..... 690
إن حرية العقل – التي هي المدماك الأول في بناء الحداثة..... 690
على الرغم من كل مظاهر الانحطاط العربي في هذه المرحلة ..... 691
ان تطلعنا إلى تطبيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمعاتنا العربية ..... 691
المجتمعات العربية في هذه المرحلة الظلامية السوداء ، بحاجة إلى تحرير فكري لم يسبق له مثيل في التاريخ. ..... 692
في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في اطار المجتمع الفلسطيني .. 693
عن الديمقراطية والعلمانية والتنوير .....والحركات الاصولية / السلفية. ..... 693
أولى ميزات الحوارالموضوعي الجريء أن يجري فيه طرح المشكلات الحقيقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . 694
ان المجتمعات العربية - كما قال المفكر الراحل جورج طرابيشي -تدفع اليوم غالياً ثمن تغييب الديموقراطية البورجوازية، .... 695
قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ..... 695
ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية ..... 696
الديمقراطية واشكالية الذئب والحمل من وجهة نظر المفكر الراحل جورج طرابيشي.... ..... 696
الديمقراطية بين إشكالية صندوق الاقتراع وصندوق الرأس..... ..... 697
نشأة الحداثة : ( من محاضرة غازي الصوراني :نشأة الحداثة وتطورها التاريخي..... 698
عندما تهترئ الأطر السياسية اليسارية الثورية والديمقراطية العربية ..... 699
في مجابهة اوضاع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال والافقار السائدة في كافة الانظمة العربية ..... 700
القوى الكومبرادوية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعه، بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " ..... 700
اوضاع الهزيمة والاستسلام والانحطاط في المشهد العربي الرسمي راهنا، ..... 700
معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا، ..... 701
معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي... ..... 701
من اقوال المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد :حول الاستخدام النفعي للاسلام..... 702
على الرغم من ارتقاء مقاومة شعبنا الفلسطيني ..... 702
إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية..... 703
رفاقي اصدقائي اليساريين في كل ارجاء الوطن العربي.... ..... 703
سبل نهوض احزاب وفصائل اليسار العربي..... ..... 704
الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخلي ..... 704
تابع / وجهة نظر حول مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية.... ..... 706
الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية.... 707
عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني..... ..... 708
دعوة للحوار لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي.... ..... 709
الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية ..... 711
غازي الصوراني ....وجهة نظر..... ..... 711

2016/1/1

**معايدة في 2016/1/1**

أتقدم من كل الأخوات والأخوة والرفيقات والرفاق والاصدقاء في فلسطين وكل ارجاء الوطن العربي ، بتهنئتهم باطلالة العام 2016 آملاً أن يكون أقل سوءا مما سبقه شرط ان نتمكن من الارتقاء بالنشاط السياسي والاجتماعي في مجتمعاتنا العربية لتكريس مفاهيم وآليات الديمقراطية والتحرر والعداله الاجتماعيةعلى طريق إقامة الدولة الديمقراطية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع : المتدين وغير المتدين وفق أسس وقواعد المواطنة بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التعصب والطائفية والانغلاق الديني.. إذ ان مبادئ المواطنة والمساواة السياسية والمجتمعية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، هي النقيض للمنطق الطائفي الرجعي الذي يسعى إلى تفكيك وتدمير الهوية الوطنية والقومية الجامعة لحساب منطق تراجعي يسعى إلى تقسيم المواطنين في المجتمع الواحد إلى مسيحي ومسلم وسني وشيعي وعلماني وغير متدين ... إلخ وكل عام وانتم بالف خير.

**********

2016/1/1

**لا معنى ولا قيمة لأي تغير زماني او عام جديد سواء كان 2016 أو 2026** اذا ما ظلت الاوضاع السياسية والاقتصادية والمجتمعية العربية على حالها الراهن من الارتهان وتجديد التخلف ...فالمجتمعات العربية تعيش اليوم بسبب انظمتهاحالة من الانحطاط والتخلف والتبعية والاستبداد والبطالة والفقر والظلم الطبقي وقمع الرأي والرأي الاخر لأمر الذي فجر اشكالا من التمرد والحراك الثوري العفوي وتم استغلاله من الحركات الاسلاموية والانظمة الرجعية الوهابية في السعودية والخليج ومن ثم تأجيج الصراعات المذهبية والطائفية الدموية – وفق مخطط امبريالي –ادت الى تفكك العديد من الدول العربية وتدمير بنيانها واقتصادها ووحدتها ...لذلك لا بد من مواصلة النضال من اجل التحرر والتنوير وانهاء التبعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتقدم في اطار الدولة الديمقراطية كشرط لاسترداد دور المجتمعات العربية في وطن عربي ديمقراطي يحسب حسابه في هذا العالم....عند ذلك فقط يمكن ان نحتفل في كل عام لنقول ....كل عام والجميع بخير.

**********

2016/1/2

**إن وعي واستيعاب الواقع المعاش بكل ما يحتويه من أوضاع سياسية واقتصادية ومجتمعية** هو الشرط الأول لدى كل ما يعنيه تغيير وتجاوز هذا الواقع، كضرورة لحاجة باتت ملّحة، يكون التغيير عنوانها ، مستدعيا استلهام مشاهد العجز العربي عموما والفلسطيني خصوصا، الذي نرسم مشهده الراهن في إطار التناقض الرئيسي التناحري مع دولة العدو الصهيوني والتحالف الإمبريالي من ناحية، وفي بناه وتكويناته الداخلية المأزومة ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والثقافية وحقوق شعبنا الوطنية ، ارتباطا بأبعاد إقليمية ودولية ، تؤثر وتتأثر ، تتطلب من كل المعنيين بمواصلة المسيرة ، الارتقاء بالمضامين النظرية للشعارات وبرامج ومفاهيم النضال الكفاحي والسياسي والديمقراطي إلى مستويات أخلاقية وعملية تؤكد مصداقيتهم والتزامهم

بها، وعياً وممارسة ، كشرط لاستيضاح برنامج عمل الغد ، ورسم معالم رؤيته الغائبة ، وهذا مقصدي من إصدار الكراسات الثقافية ، الذي لا يذهب تشخيصا بقدر ما يمثل دليل عمل ، ومرشد طريق للباحث الجاد، والكادر الحزبي الملتزم ، والقائد السياسي ، ومشاريع القادة الشباب ، ليس من باب سد فراغ المرحلة ، ولكن من باب إضافة عتاد التسليح الفكري لنسف ترسانة الثقافة المشوهه في هذا العالم المتغير..

**********

2016/1/3

إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية، تمثل اليوم –كما بالأمس– أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح أو الموضوعي للدين الإسلامي من حيث النص القرآني، أو من حيث تفسير الأحداث والصراعات التاريخية بالعودة إلى أسبابها، وهذا ما تعجز عنه الجماهير الإسلامية والعربية، بسبب عفويتها وضعف وعيها وأميتها، بحيث استمرت محكومة لوعيها الايماني الغيبي ، والتسليم الكامل منها بالقضاء والقدر، دون اي إدراك حقيقي لأسباب ظلمها واضطهادها، ودون وعي عميق لديها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، ناهيك عن عدم اطلاعها بالمطلق على النزر اليسير من بعض محطات التاريخ الإسلامي، وليس لديها في تفسير التاريخ القديم أو الأحداث الراهنة المتلاحقة من حولها، سوى ايمانها العفوي البسيط ، المتوارث عن الآباء والأجداد من ناحية، أو ما تسمعه وتشاهده من "الخطابات والمواعظ" الدينية من "شيوخ" السُنَّة أو الشيعة ، وهي خطابات مبرمجة مسبقاً لتبرير المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة.

وفي مثل هذه الأوضاع ، لم يكن مستغرباً انحياز المسلمين البسطاء من أبناء الشيعة أو السنة لتلك الخطابات أو الشعارات الدينية الديماغوجية في معظمها ، التي تستهدف الدفاع عن مصالح الملوك والأمراء والحكام والطبقات الحاكمة من حولهم، دون وعي تلك الجماهير بمقاصد اولئك المشايخ أو "الفقهاء" ذات الطابع الانتهازي الطبقي المستتر المُعَبِّر عن رموز الاستغلال والاستبداد أو الطبقة الحاكمة لا فرق .

هكذا باتت معاناة الجماهير العربية الفقيرة ، وعاءً مفتوحاً دون قيود لاستقبال الحركات الدينية، دون وعي منها لدور الاستعمار تاريخياً والقوى الإمبريالية راهناً في تأسيس تلك الحركات بالتنسيق مع القوى الرجعية الطبقية في الداخل، وبالتالي فإن "قبول" الجماهير أو إقبالها على الحركات الإسلامية كان –وما زال– انعكاساً لشدة معاناتها وبؤسها وليس انعكاساً لرؤيتها أو لوعيها الديني البسيط والساذج، إلى جانب أوضاع العجز والقصور لدى كافة القوى اليسارية والديمقراطية العربية، وهكذا مضت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بلداننا العربية، على العكس مما جرى في أوروبا، خاصة بعد انهيار النظام الناصري ، ومن ثم ظهور الدور الرجعي السعودي والخليجي في "قيادة" مرحلة الهبوط والتبعية والتخلف، وفق أهداف ومخططات النظام الإمبريالي.

**********

2016/1/3

سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، فان مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية بحاجة ماسة إلى مهماز يتقدم بها نحو الحداثة بكل مفرداتها ومفاهيمها العقلانية المتمثلة في حرية الفرد وحرية الرأي والمعتقد والكتابة تجسيدا لمفهومي المواطنة

والديمقراطية وهي وجوه لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الى رحاب الحداثة بما تعنيه من مفاهيم الحرية والنهوض ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين ومقهورين تحكمنا أنظمة الاستبداد والقمع.

**********

2016/1/3

الكفاح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني من جهة والنضال الديمقراطي من اجل انهاء الانقسام البغيض واستعادة الوحدة الوطنية التعددية من جهة ثانية ، لن يكون اي منهما مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح ونضال مواطنين حُرّرت إرادتهم وعقولهم واقلامهم وابداعهم، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي غزّة ورام الله.

**********

2016/1/4

محددات الديمقراطية ومفهوم المواطنة .....لا للاعتقال السياسي ...الحرية لأيمن العالول ورمزي حرزالله ولكل المعتقلين على خلفية سياسية او حرية الرأي والتعبير والابداع...

يظل مفهوم المواطنة وتطبيقاته بالمعنى الحداثي في بلادنا، مرهوناً بكيفية الالتزام بمضامين الديمقراطية السياسية والاجتماعية وتطبيقاتها ، فالديمقراطية بالنسبة لمجتمعنا وشعبنا الفلسطيني ( وكذلك الأمر لشعوبنا العربية) تكفل حرية الرأي والمعتقد والكتابة والابداع وتعميق ثقافة ووعي المواطنين لدورهم، على الصعيد الذاتي والجماعي، في المساهمة الفعالة في خلق الأسس المادية في التحرر الوطني والديمقراطي وتقرير المصير السياسي وحق العودة، والبناء والتقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي، وفق قواعد التعددية السياسية والفكرية وحقوق المواطنة ، انطلاقاً من أن توفر هذا الوعي لدى المواطن الفلسطيني ، وجموع المواطنين ، يشكل عصب العملية الديمقراطية وصمام أمانها ، فبدون توفر روح المواطنة لدى جميع الأفراد تفقد الديمقراطية معانيها ، ويصبح من السهل تجاوزها أو الخروج عليها كما جرى في بعض الانظمة العربية ، وقبل ذلك في قطاع غزة عبر الصراع الدموي والانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس في منتصف حزيران 2007 الذي أدى إلى وأد الديمقراطية قبل أن تكتمل صيرورة معالم تجربتها الأولى.

**********

2016/1/5

منذ منتصف القرن العشرين الى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة انظمة رجعية تابعة او انظمة " وطنية" شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو "امير" الحركة أوالجماعة أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم ، وهي رعية محرومة من ابسط

مظاهر الحرية ، محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والافقار والاستغلال والافقار والبطالة ، الامر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح الالتحاق بالجماعات والحركات الاسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة ...بحيث لا يعود للسؤال عن قوة انتشار الحركات الاسلاموية اي معنى سوى غباء السائل او اصراره من موقع المصالح الطبقية على استمرار استغلال الفقراء واغلاق ابواب التنمية والعدالة الاجتماعية في وجوههم.

**********

2016/1/5

عن الفيلسوف الالماني عمانويل كانط... من وحي مظاهر التخلف والاستبداد واساليب الترهيب وقمع الرأي والرأي الاخرالسائدة في بلادنا.....

عمانويل كانط ( 1724 – 1804 ): مؤسس الفلسفة العقلانية ...عارض مزاعم الإقطاع الألماني في "أن الشعب لم ينضج بعد للحرية؛ مبيناً أن التسليم بصحة هذا المبدأ يعني أن الحرية لن تأتي في يوم من الأيام. ...يقول المفكر الديمقراطي هاشم صالح :عندما سألوا كانط في الربع الأخير من القرن الثامن عشر: هل نحن مستنيرون؟ هل نحن نعيش في عصر مستنير حقا؟ أجاب بما معناه: لا ولكننا نعيش في عصر تنبثق فيه الأنوار من عدة جهات وتنتشر تدريجيا. لقد كتب هذا الكلام عام 1784 أي في أوج القرن الثامن عشر المدعو بعصر التنوير الكبير. لماذا قال ذلك؟ لأنه كان يعرف أن التنوير لا يزال محصورا بأقلية ضيقة أو بنخبة مثقفة استطاعت بعد جهد جهيد أن تخرج من وصاية رجل الدين أو الكاهن المسيحي. أما عامة الشعب التي لا تستطيع أن تستخدم عقلها أو تفكر بنفسها فكانت لا تزال خاضعة للأصوليّين وتتشرب مواعظهم وكأنه كلام منزل أو معصوم تماما كما تفعل الآن الجماهير العفوية من المسلمين مع الشيخ القرضاوي أو كلام بقية الشيوخ من سنة وشيعة في الجوامع والفضائيات. ولو سألنا أحدهم الآن: هل يعيش العالم العربي أو الإسلامي فترة تنوير؟ أي لو طرح علينا نفس السؤال الذي طرح على كانط قبل مائتي سنة أو أكثر لربما ترددنا في الجواب ولكنا أقل تفاؤلا منه. فنحن لسنا فقط لا نعيش مرحلة تنويرية وإنما نغوص في عكسها: أي في الظلامية والأصوليّة. بالطبع هناك نخبة مثقفة مستنيرة عندنا مثلما كان عليه الحال لدى الألمان والفرنسيين ومعظم شعوب أوروبا الغربية في عصر كانط.ولكن المشكلة هي ان الهجمة الأصوليّة شرسة جدا من ناحية، ثم إن المثقفين العرب المستنيرين عاجزون عن نقد الدين بشكل فلسفي كما كان يفعل كانط أو ليسنغ من قبله أو فولتير أو جان جاك روسو آو ديدرو وبقية الموسوعيين هذا ناهيك عن المفكرين الذين جاؤوا بعدهم في القرنين التاسع عشر والعشرين.

**********

2016/1/6

أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير والحوار الديمقراطي للمساهمة في حل المشكلات.وإضافة خبرة إنسانية جديدة.

فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يُؤَمِّن معرفة الذات أيضاً، ، فالفكر الجاد يعدُّ أفكاره حواراً مع

المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة.

كما وتفترض ثقافة الحوار اختيار الحوار العقلاني، وتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة وتضخيم عيوب الآخرين، والرغبة في الانتصار والهيمنة. ونبذ أسلوب التآمر والقتل والارهاب.

**********

2016/1/6

المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير...

المجتمعات العربية حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين ، لم تدخل بعد الى عصر التنوير والحريات الفردية وحرية الرأي والمعتقد بسبب استمرار سيطرة وهيمنة الانظمة المستبدة والتابعة والرجعية التي تجسد أبشع المصالح الطبقية وتفرز يوميا أبشع الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية والافكار الغيبية المتخلفه في اطار من القهر والاستبداد والاستغلال للجماهير الشعبية الفقيرة التي تتطلع بشوق شديد الى دور طليعي من الاحزاب والقوى الوطني الديمقراطية لقيادتها صوب التمرد والثورة من اجل الحريه والانعتاق والعدالة وسيادة مفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية بعد ان تكشفت زيف مشهد الاسلام السياسي ومحاولاته في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد والقهر، النقيضة لمفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي يستحيل انتشارها وتكريسها طالما بقيت مفاهيم وأدوات التخلف وثقافته الرجعية سائدة مهيمنة على مجتمعاتنا .... وهنا تتبدى الحاجة الى وعي مفاهيم التنوير ودمجها مع مفاهيم الثورة التحررية الوطنية الديمقراطية ...تلك المفاهيم التي انتشرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في اوروبا فيما عرف بعصر التنوير الذي لم يكن مجرد حقبة متميزة أو تغير حاسم في التاريخ الإنساني فحسب ، بل تياراً عقلياً حرك أوروبا كلها إبان القرن الثامن عشر ، وتركز في باريس ، ثم انتشر منها في كل أرجاء أوروبا ومنها إلى المستعمرات الأمريكية فكانت هناك شبكة من الكتاب والمفكرين ، أعطت للقرن الثامن عشر تماسكاً عقلياً ملحوظاً مهد لانتشار الثورات الديمقراطية والاجتماعية.

لقد كان التنوير حركة سياسية وعلمية وأخلاقية هائلة ألغت سيطرة الكنيسة على عقول الناس...قادها صفوة رواد عصر النهضة من الفلاسفة والمفكرين : أبرزهم فرنسيس بيكون (1561–1626)ورينيه ديكارت (1596–1650)وتوماس هوبز(1588–1679)ولايبنتز (1646–1716)وباروخ سبينوزا(1632–1677)وجون لوك(1632–1704)ثم فلاسفة التنوير الفرنسي من أبرزهم : شارل مونتسكيو (1689–1755) وفرانسوا فولتير (1694م – 1778م) وجان جاك روسو (1712 – 1778) وديني ديدرو ( 1713 – 1784).. واخيرا الفلسفة الالمانية وأبرز فلاسفتها عمانويل كانط ( 1724 – 1804) وجورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831 ) ولودفيج فيورباخ(1804–1872) وغيرهم...فهل من صحوة وطنية وقومية تنويرية عقلانية لدى الفصائل والاحزاب اليسارية الديمقراطية العربية تقود الجماهير صوب شوقها ؟؟؟ أم ان مطرقة التخلف والاستبداد والصراع الطائفي وهيمنة الانظمة الرجعية او الصهاينة العرب من غير اليهود ( في السعودية والخليج)لها الغلبة والسيطرة على الجماهير وقهرها ؟؟؟

**********

2016/1/7

باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء في فلسطين ، وفي ظل الصراع الدموي الهادف الى تفكيك وتجديد تخلف وتفتيت سوريا وليبيا واليمن والعراق وغيرها، تحول ما سمي "الربيع " العربي الى ربيع امريكي اسرائيلي ، ويرقص عدونا الإسرائيلي طربا بهذا المصير الذي لم يستطع تحقيقه في كل حروبه ضدنا ؟؟!!، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصراع بين قطبي الصراع فتح وحماس على السلطة والمصالح " وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

**********

2016/1/7

المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التنوير والتطور والنهوض.....

المعارك الايديولوجية كانت – ومازالت وستظل– هي الاساس الأول لصعود وانتشار افكار التنوير والعقلانية ووالديمقراطية والحداثة والنهضة ، بمثل ما كانت –ومازالت– الأساس الأول لصعود عملية التطور المادي /الاجتماعي والفكري للبشرية ونهوضها وتقدمها وتعرجاتها في مجابهة الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر التي جسدها سقراط وأفلاطون وأرسطو وأبيقور وأفلوطين وأوغسطين والفلسفة السكولائية الرجعية وصولا إلى روجر بيكون الذي طرح فكراً نقيضاً للسكولائية عبر إعلانه "ان الوصول إلى الحقيقة ويتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة وأهمها رواسب الجهل والصمت على المفكرين الرجعيين" ، كذلك الأمر في تلك المرحلة التاريخية حتى القرن الرابع عشر تطورت وتفاعلت وتصارعت المعارك الأيديولوجية في التاريخ الاسلامي بين المذاهب الاسلامية المتنوعة مثل: الخوارج ،وجماعة المرجئة والمعتزلة والشيعة وصراعها مع المذاهب السّنية المحافظة ، وصولا الى جماعات الزهد والتصوف الغيبية ، وهنا علينا أن نذكر جيداً كل من الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد واخوان الصفا وابن خلدون ، الذين خاضوا معارك ايديولوجية ضد الفلاسفة المسلمين السلفيين، من أمثال الغزالي وتلميذه ابن تيميه وابن القيم الجوزيه، حيث لم يتورع الفلاسفة العقلانيين المسلمين وخاصة ابن رشد والمعتزلة وهم فرسان العقل في الاسلام من خوض المعارك الايديولوجية مع خصومهم الطبقيين والسياسيين، دون أن يفكر أحد منهم في تجنب فتح معارك ايديولوجية، ولو حصل ذلك التجنب منهم أو من فلاسفة الغرب الماديين والعقلانيين، لما كان ممكنا أن يتطور الوعي البشري وأن تتوهج روح النهضة والثورة السياسية والعقلانية من جهة، ولما كان ممكنا أن تشتعل الثورات الشعبية كما حصل في الثورة الامريكية والانجليزية والثورة الفرنسية والحركات الثورية الأخرى في العالم من جهة ثانية.

**********

2016/1/8

عن أهمية الوعي بمفهومي الديمقراطية والمواطنة في المجتمع الفلسطيني....

إن العلاقة بين المواطن والوطن تناظر العلاقة بين الحرية والقانون، فالديمقراطية في المقام الأول صيرورة اجتماعية تاريخية موضوعية لا سبيل إلى فهمها إلا بتسليط الضوء على منابتها في التشكيلات الاجتماعية التي شهدتها ، بمعنى أنه علينا تحديد القوى الاجتماعية المؤيدة والأخرى المناهضة للديمقراطية وأسباب ذلك.

وللنفاذ إلى جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية ) ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إن وجود برلمان ليس ضمانة في حد ذاته على وجود ديمقراطية في المجتمع ؛إذ يمكن أن يسخر البرلمان أداة لطمس الديمقراطية وقواها في المجتمع.

والنقطة المهمة هنا هي أن أهمية البرلمان لا تكمن في شكله المؤسسي ، وإنما تكمن في مضمونه الطبقي.

إذ أن جوهر الديمقراطية ، وآلياتها التطبيقية في أي مجتمع ، يقوم على إدراك الرئيس المنتخب بأنه سيعود بعد انتهاء مدتهِ، مواطناً عادياً من ناحية ، وإدراك كل مواطن أن من حقه ترشيح نفسه ليكون رئيساً من ناحية ثانية ، هذا ما يتوجب أن تدركه الحركات والقوى السياسية في بلادنا، حتى لا تتحول الديمقراطية من مهد للآمال في التحرر والتغيير والتقدم إلى لحدٍ لكل هذه الآمال.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والديمقراطية ، النهضة ، المواطنة ، المجتمع المدني ، والقانون والنظام ، وبدون ذلك لن نستطيع أن نوفر عوامل الصمود والمقاومة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

**********

2016/1/9

فتح وحماس .. إلى متى !!!؟؟؟؟

يبدو أن معاناة وتضحيات وصمود شعبنا الفلسطيني في مجابهة العدو الصهيوني وممارساته التي فاقت في بشاعتها كل أساليب النازية وعنصريتها وهمجيتها ، وصموده في مجابهة الحصار والإفقار والبطالة وكل أشكال ومظاهر المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وكل عوامل الإحباط واليأس الناجمة عن الاستبداد والقهر وقمع حرية الرأي والرأي الاخر ....كل ذلك ليس كافياً لحركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية لشعبنا ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل منهما ، تقدم للشعب الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل شعبنا الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والتفاوض العبثي جنباً إلى جنب مع الإذلال الصهيوني اليومي لأبناء شعبنا في المعابر والحواجز في مدن وقرى الضفة الفلسطينية.

لذلك كله أتوجه من هنا من قطاعِ غزةَ .. إلى كل أبناءِ شعبِنا وقواه السياسية والمجتمعية في كلِ مدن ومخيمات

الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء ان يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى الثورة على هذه الأوضاع والنزول للشارع وممارسة الضغط الشعبي عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو "انهاءُ الانقسامِ" والعودةُ الى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، اذ لا معنىً ولا قيمةً أو مصداقية لأي نضالٍ وطني سياسي أو كفاحي في ظل استمرار هذا الوضع الكارثي... فلتتداعى كافة الفصائل والأحزاب بالاستعدادِ والتحضير لهذا الحراك الجماهيري ، الكفيل وحده بإنهاءَ هذه الحالة من الانقسامِ واختيار قيادة وطنية جديدة كمدخل وحيدٍ لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعدديته الديمقراطية.

**********

2016/1/9

بوضوح لا لبس فيه...

الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وصولا الى لحظة الانقسام منذ 14 حزيران 2007 ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية ،الى جانب سعيها التفاوضي لمهادنة العدو الصهيوني تمهيدا للدولة الممسوخة في غزة ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

**********

2016/1/9

بعد هزيمة ألمانيا، وبروز الأزمة المصيرية التي تعرضت لها ، توجه الفيلسوف الألماني كارل يسبرز (1883 . 1969)الى شعبه المنكسر بهذه الكلمات: "أقولها هنا والى كافة المسئولين حاجتنا اليوم هي أن نحاور بعضنا بعضاُ، حاجتنا ليست فقط كيف يعبر كل منا عن رأيه، بل كيف يسمع كل منا رأي الآخر، علينا ألا نعبر عن آرائنا وحسب، بل أن نفكر ونستمع ونصغي لما يقوله العقل، وأن نكون مستعدين لتقبل النظرة الأخرى.. نحن بحاجة الى قبول رأي الآخر، ورؤية الأشياء من موقع آخر، والتوصل الى رؤية أخرى مختلفة، والمطلب الأهم أن نكتشف ما يجمع بين كل وجهتي نظر مختلفتين لا أن نركز على اختلافهما... فيعلن الطرفان استحالة الحوار. "

**********

2016/1/9

نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية..غازي الصوراني.

للوهلة الأولى، يبدو عنوان المقال متناقضاً إلى حد كبير مع السمات المأساوية الراهنة للمجتمعات العربية في ظل مشهد الإسلام السياسي ، ومع سمات التفكك والهبوط السياسي والاجتماعي في الواقع الفلسطيني في الوطن المحتل كما في المنافي والشتات ، حيث انتقل من حالة الأزمة إلى حالة المأزق ، التي لم يعد ممكناً معها الاستمرار في استخدام الخطابات والشعارات السابقة، الأمر الذي يستدعي من قوى اليسار الماركسي خصوصاً ، البدء بعملية مراجعة نقدية تستهدف صياغة رؤية ثورية ، تحررية ديمقراطية تتصدى لكل الممارسات السياسية والمجتمعية الهابطة التي جسدتها قوى اليمين الطبقي الكومبرادوري الطفيلي بشقيه، العلماني الليبرالي الرث واليمين الديني أو الإسلام السياسي في فلسطين وبلدان الوطن العربي.

ففي قلب هذا المأزق ، يعيش المجتمع الفلسطيني نوعاً من الثنائية المتناقضة التي تتجلى بوضوح عند تناولنا لمفهوم المواطنة، ومضامينه الحداثية الديمقراطية والعقلانية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية المحكومة بمفاهيم وممارسات الاستبداد والقمع والاستغلال والمحسوبيات والتبعية والتخلف ، جنباً إلى جنب مع الممارسات العدوانية للتحالف الإمبريالي الصهيوني ، وهي ثنائية تستدعي مجابهتها وسبر أغوارها وتفكيكها، وتجاوزها، من على أرضية مفهومي المواطنة والديمقراطية ، كمحددين رئيسيين من محددات النضال الوطني التحرري والديمقراطي ، على أساس أن تحقيق الأهداف الديمقراطية والقضايا المطلبية هو شرط لتوفير عوامل الصمود والمقاومة لإزالة الوجود الإمبريالي والصهيوني.

http://www.lcparty.org/index.php…

**********

2016/1/9

الدولة الديمقراطية الحديثة وضرورة وعي مفهوم المواطنة.....

يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.
وفي هذا الجانب، أُشير إلى أن وعي مفهوم المواطنة ، والإقرار به كمرجعية ، يشكل بدوره أساساً معرفياً ومجتمعياً، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية محددة ، تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الألوان السياسية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة، إذ أن الاتفاق على تلك الأسس هو الشرط الأساسي لضمان انتقال المصالحة من طابعها الشكلاني، إلى محتواها وطابعها الوطني والديمقراطي العام ، الذي يضمن وأد الصراع والاقتتال الدموي والاحتكام لتلك الأسس عبر الحوار المشترك ، الهادف إلى توفير العناصر الكفيلة باستعادة وحدة النظام السياسي التعددي الفلسطيني وثوابته، وأهدافه الوطنية العامة في التحرر الوطني والديمقراطي، التي تضمن بدورها تواصل الصمود والمقاومة بكل أشكالها في وجه الاعتداءات والغطرسة الصهيونية، بمثل ما توفر مقومات تطوير النضال الوطني الديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات الفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورؤاها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري من ناحية ، ووفق قواعد الديمقراطية كمعيار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك من ناحية ثانية، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في الخارطة الطبقية أو السلّم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتنظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي.

**********

2016/1/9

تعريف مفهوم المواطن:.....

يرتبط مفهوم " المواطن" أو " الفرد " بسياق تاريخي محدد، بظهور النمط الرأسمالي عموماً، وفي عصر النهضة أو الثورات البرجوازية في أوروبا و الثورة الفرنسية، حيث برز مفهوم المواطنة، استناداً لمبدأ المساواة وحرية الفرد الحقوقية، في أوضاع وعلاقات سياسية واجتماعية ازاحت العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة ورواسبها الاقطاعية والعبودية بمثل ما أزاحت الانتماء للطائفة أو العائلة أو الحامولة ، أو الملة والمذهب.
وفي هذا السياق، نشير إلى أن النموذج الليبرالي لمفهوم المواطنة في ذلك العصر، لم يتطور كنتيجةٍ لمقولات محض فكرية أو فلسفية فحسب، بقدرِ ما تطور كمحصلة لصراعٍ طبقي اجتماعي داخل البلدان التي تطور فيها، عبرَ عدد من المراحل التاريخية، حيث يعود ظهور مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية ظهور الفكر السياسي

العقلاني التجريبي، وحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير ، "وقد ساعد على إرساء هذا المبدأ بأوروبا ثلاثة عوامل، هي بروز الدولة القومية، والمشاركة السياسية والتداول على السلطة، وترسيخ حكم القانون، ثم إقامة دولة المؤسسات"[1.]

"استناداً إلى ما تقدم، يمكن أن نستخلص شرطين جوهريين من شروط تحقيق المواطنة، أولهما زوال مظاهر حكم الفرد أو القلّة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع. وثانيهما عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري، وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحدّ من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية"[2.]

وعندما تتحقق تلك الشروط، تصبح أساساً متيناً وقاعدة صلبة، وحينئذ تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق اجتماعي وقانوني، إلى قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين، عن وعي ثقافي ورُقِيٍّ حضاري، وتتحول معاملة المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس، إلى فضيلة وتقاليد راسخة ونابعة من النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري للمجتمع والدولة.

بالنسبة لتعريف المفهوم حسب الموسوعات الغربية ، فقد أوضحت دائرة المعارف البريطانية ، أن "المواطنة (Citizenship)هي علاقة بين فرد ودولة ، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ، تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة. "

وتذكر "موسوعة الكتاب الدولي"، أن "المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم ، وهنا لا يوجد تمييز بين المواطنة والجنسية . وتعرف "موسوعة كولبير الأمريكية" كلمة(Citizenship) ، بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا" ، ويبدو من هذه التعريفات، انه في الدولة الديمقراطية الغربية، يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة بحقوق المواطنة فيها ، وهذا الوضع ليس نفسه في الدول العربية (ودول ما كان يسمى بـ "العالم الثالث")، حيث تكون الجنسية مجرد "تابعيه"، لا تتضمن بالضرورة حقوق المواطنة السياسية ، هذا إذا توفرت هذه الحقوق أصلاً لأحد غير الحكام ، وربما لرئيس الدولة أو رئيس السلطة ، كحاكم مطلق في جمهوريات وراثية تضاءلت فيها الفوارق بين الأنظمة "الجمهورية" وأنظمة الأمراء والمشايخ والملوك إلى أبعد الحدود.

أما بالنسبة لأصل المفهوم في اللغة العربية ، فهو مشتق من كلمة "مواطن" المشتق من الوطن، وهي صفة يكتسبها شخص ينتمي إلى وطن معين، يحمل جنسيته ويتخذه موطناً يقيم فيه، والمواطنة مصدر قياسي (مفاعلة) معناه المشاركة، ومنه المواطن الذي يشير إلى الانتماء إلى الوطن والولاء للدولة، وهذا يعني أن بين الوطن والمواطنة في اللغة، تقارباً شديداً وارتباطاً وثيقاً ، والجدير بالذكر أن المعاجم العربية تركز على الوطن ، وليس للمواطنة فيها أي ذكر"[3] ، واقتصرت هذه المعاجم على تفسير الوطن بأنه : "المنزل تقيم به" ، وهو موطن الإنسان ومحله حسب ابن منظور في لسان العرب ، ومن هذا المعنى أُخذ مفهوم الوطنية بمعنى حب

الوطن ، وربطوه بالحرية والإنعتاق من التخلف ، والتحرر من الاستعمار ، وهذا ما نلاحظه عند رواد الإصلاح والتنوير في بلادنا بدءاً من إبراهيم اليازجي وأحمد فارس الشدياق وأديب إسحاق والطهطاوي وفرح أنطون وشبلي شميل وأنطوان مارون والكواكبي و محمد عبده وصولاً إلى أحمد أمين ولطفي السيد وطه حسين وعلي عبد الرازق وسلامة موسى وخير الدين التونسي وغيرهم[4] ، حيث بقي مفهوم المواطنة محصوراً في إطار هذه النخبة ، التي لم تتناول هذا المفهوم بالتفصيل أو بصورة مباشرة ، رغم وعي وإيمان معظمهم بمفاهيم النهضة والتنوير والحداثة عموماً ، بسبب تخلف التطور الاقتصادي والاجتماعي من حولهم ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار مفهوم المواطنة ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم، رغم المظاهر الشكلية من دساتير وقوانين ومجالس شورى ونواب ... إلخ . إذ أن "الملوك والرؤساء" في بلادنا يبررون استبدادهم الطبقي بذريعة تراثية تقوم على أن "الرعية، بما هي رعيه، لا تعرف مصلحتها، وهنا لا يظهر من جوانب المشاركة إلا الواجبات والخضوع للأوامر ، أما الحقوق فتختفي باعتبار أن " الراعي الصالح" لا يهضم الناس حقوقهم، لكن دون الاعتراف بها كحقوق إن حصلت، بل باعتبارها فضائل من الراعي "الحاكم"، ومن هنا انتشر المثل الشائع (اعطوا الحاكم حقه ، واطلبوا من الله حقكم) فلاحق للمحكوم سوى التضرع[5."] وفي هذا السياق، نؤكد على أن "العقائد ومناخها لا تنتمي إلى مناخ الحرية، خاصة إذا كانت عقائد دينية، فهي مُنَزَّلة من السماء، ومفروضة من المتعالي ، موروثة لا تعطي صاحبها حق الاختيار ولا التردد، ويجب تطبيقها بصرامة، كي تكون نقية وتؤدي الدور الخلاصي الذي يبحث عنه المؤمنون ، بما يحمله من دلالات أخروية"[6.]

**********

2016/1/10

استقطاب فتح وحماس .. والبديل الغائب في المشهد الفلسطيني الراهن – غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 3703 – 2012 / 4 / 20

في مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر

الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي –في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية– وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الامريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور .

**********

2016/1/10

المجتمعات العربية وأكذوبة المجتمع المدني.....

تعود أزمة المجتمعات العربية في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين،إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان »ما قبل الرأسمالية« وبالتالي ما قبل المجتمع المدني، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي .

**********

2016/1/10

من دراسة غازي الصوراني ...المجتمعات العربية وأكذوبة المجتمع المدني.....

في موازاة هذه الأحوال والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العربية المأزومة، تراجعت أحزاب وقوى التغيير الديمقراطي في بلداننا (وهي أهم مكونات المجتمع المدني)، إلى الخلف بصورة مريعة، وبخاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع –حتى اللحظة– بلورة أو إنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمته، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيها العفوي، التي وجدت في الحركات السياسية الدينية ملاذاً وملجأ يكاد يكون وحيداً، يدفعها الى ذلك نزوعها الى النضال ضد العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى.

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه »مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، أبوي، يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الصعد، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة«[5[

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن »الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة)، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي«[6.[

وفي ظل هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية »يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقاً حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، لكن ليس بقضاياه الأساسية أو العامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغَّرب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، فهو لا يجد مخرجاً سوى الخضوعِ أو الامتثالِ القسريِّ أو الهرب«[7.....[

**********

2016/1/11

مقتطف من دراستي المجتمعات العربية وأكذوبة المجتمع المدني.....

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي

للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية، بحيث بات من المفيد مراجعة استخدامنا للمصطلحات الغربية، مراجعة موضوعية ونقدية كي لا نعيد تطبيقها على واقعنا بصورة ميكانيكية، كما فعلنا في المرحلة السابقة، خاصة مصطلح »البورجوازية«، عند تناول الشرائح والفئات الرأسمالية العربية التي تشكلت تاريخياً –و إلى الآن– من هذا المزيج أو التنوع الاجتماعي غير المتجانس أو الموحد سواء في جذوره ومنابعه القديمة، أو في حاضره ومستقبله، فمصطلح »البورجوازية« وغيره من المصطلحات التي تحدثت عن تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتسلسلها من المشاعية الى العبودية الى الإقطاع الى الرأسمالية، والتي تطابقت مع مضمون التطور الرأسمالي في البلدان الصناعية الغربية، تكاد تكون مصطلحات غريبة في واقعنا وشكل تطوره المشوه، خاصة وأنها لم تتغلغل في الوعي العفوي أو الاعتيادي للجماهير، وكذلك في صفوف القواعد الحزبية العربية كمفاهيم تحفيزية أو رافعة للوعي السياسي والطبقي، لكون هذا المصطلح أو المفهوم مصطلحاً يكاد يكون وافداً، غريباً، نظراً لعدم تبلور الإطار أو الطبقة في بلادنا بصورة محددة، التي يمكن أن يجسدها أو يعبر عنها أو يشير إليها ذلك المصطلح من جهة، ونظراً لما ينطوي عليه أو يتضمنه هذا المفهوم من إعلان ولادة وتشكل طبقة جديدة هي »البورجوازية« كطبقة قائدة لمرحلة جديدة، حملت معها مشروعاً نهضوياً حضارياً عقلانياً تطورياً مادياً هائلاً، عجّل في توليد التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ومفاهيمها المتطابقة معها من جهة أخرى، وفي هذا السياق نؤكد أن المطالبة بمراجعة المصطلحات ذات الطابع التطبيقي لا يعني مطلقا التطرق الى النظرية الماركسية ومنهجها، والتي نشعر بالحاجة الماسة الى إعادة دراستها وتعميق الالتزام بها في هذه المرحلة وفي المستقبل!!

**********

2016/1/11

مفهوم المجتمع المدني.....

على الرغم من تداول هذا المفهوم في الأوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية، في بعض البلدان العربية، إلا أن هذه الظاهرة لا تعني وجوداً أو تبلوراً لمجتمع مدني عربي كما يروج البعض، إذ أننا ما زلنا في مرحلة ما قبل الحداثة أو ما قبل المجتمع المدني، وإنّ كلَّ ما يتبدى على السطح، في الواقع المادي أو في المفاهيم، من مظاهر حداثية لا يعدو أن يكون شكلاً فقط بدون أي محتوى حقيقي يعبر عنها، والشاهد على ذلك بصورة حية، مسار التطور الاجتماعي العربي في سياقه التاريخي العام، القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة، بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة، فرز أو بلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، والواسع للكلمة، أي »طبقات

بذاتها« تستطيع التعبير عن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتدافع عنها ككتلة طبقية موحدة مدركة لوجودها الموضوعي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي، واستمرار سيطرة الأنماط القديمة، تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة، امتزجت فيها، كل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنماط القديمة والحديثة معاً، تبدو واضحة اليوم عبر ما نشاهده في كل مجتمعاتنا من استمرار وجود وتأثير العلاقات البدوية القبلية والحمائلية والعائلية والطائفية، والعلاقات شبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة، وكونت هذا المزيج أو التشكل الطبقي المشوه والسائد –حتى اليوم– في كل مكونات البنية المجتمعية، الفوقية والتحتية بهذه الدرجة أو تلك، وبالتالي فإن الحديث عن مجتمع مدني، في إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من »الجماعات« ما قبل الحداثة أو المدنية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته الديمقراطية وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي، التحرري والديمقراطي المطلبي معاً، ففي هذا السياق وحده، نستطيع نفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد لمفهوم المجتمع المدني من جهة، ونستطيع أيضاً نفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه في هذا المناخ المهزوم والمأزوم، حيث ترعرع مفهوم »المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية« وبات مألوفاً من كثرة تداوله في معظم »الحوارات والندوات وورش العمل التي تعقدها بعض القوى السياسية وتروج لها المنظمات غير الحكومية، وهي »حوارات وورشات عمل« استطاعت الانتشار والتوسع في العديد من الدول العربية في أوساط نخبة يتكرر حضورها في هذه الندوة أو الورشة أو تلك بصورة شبه دائمة، وهي ظاهرة تدعو إلى إثارة الانتباه والتأمل، وليس الاستغراب، من حيث أن هذه »الورش والندوات« التي »نجحت« في القفز بمفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية، والوصول بها إلى أعلى سلم الأولويات في الإطار الضيق »للنخبة السياسية« التي تخلى معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، لم تنجح –بالمقابل– في الوصول أو التغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، وشكل عباراتها المركب بصورة لا يمكن للجماهير أن تستوعبها، نورد بعضاً منها على سبيل المثال: »التمكين في المشاركة« »الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق«، »تنمية قدرات الإنسان«، »تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم!« »تنمية المبادرات المحلية«، »المنظمات الأهلية والديمقراطية والتنمية المستدامة«، »دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص«، »التنمية البشرية من منطلق الأطفال«، »الجندر«، »عمليات التشبيك«، »الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق«.. الخ. وهي عبارات غريبة في معظمها عن واقعنا، مما جعل منها عبارات عامة ومبهمة و»جديدة« حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، وأضيفت إلى مفردات اللغة والخطاب السياسي الهابط، الذي حدد النظام الرأسمالي المعولم الجديد، أسسه ومنطلقاته الليبرالية، الفكرية والسياسية العامة، وترك هامشاً للمنظمات غير الحكومية في العالم العربي، والعالم الثالث لتمارس دورها أو قناعاتها الجديدة، أو مشاريعها ومخططاتها المرسومة لها والتي قد تحمل في طياتها –في اللحظة الراهنة من الهبوط السياسي المريع– توجه بعض هذه المنظمات (عبر تأثير ودور

شخوصها السياسية الكاريزمية) لتأسيس أحزاب سياسية ليبرالية اجتماعية جديدة في بلدان الوطن العربي عموما، وفي فلسطين بشكل خاص، تبتعد بصورة أساس عن جوهر المشروع الوطني المقاوم للاحتلال الصهيوني تحت غطاء البرنامج الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، وحقوق الإنسان والتنمية، وبدعم تمويلي خارجي كبير لمساعدة هذه »الأحزاب الوليدة« وضمان فوزها في أية انتخابات قادمة، بعد إسدال الستار على المشهد الوطني في المرحلة الماضية لكي تكون هذه الأحزاب عنوانا للمشهد القادم.

**********

2016/1/11

كيف نعي ونتفاعل مع مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في مجتمعاتنا العربية ؟.....

مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي، ليس هو مفهوم الاتحادات والجمعيات الطوعية والمؤسسات المدنية القائمة على التواصل العقلاني، على العكس من ذلك، يعتقد جرامشي أن مسألة الهيمنة الثقافية لا يمكن حسمها عقلانياً، وإن الحزب القادر على الهيمنة الثقافية هو »الحزب الاشتراكي«، القادر بمثقفيه العضويين، أي الذين يتحزبون بوضوح لفئة اجتماعية بعينها، على التحول من ثقافة النخبة الى ثقافة الجماهير، وعلى تملك مشاعر الجماهير وأحلامهم، والتحول الى مُركّب من مركبات هويتها الثقافية، والتحول الى »دين جديد« (أو فكرة مركزية توحيدية) يزود الناس بمعنى لحياتهم، ويجندهم باتجاه التغيير نحو مجتمع أفضل« ، يكون هدف النضال السياسي فيه كسر وانهاء استبداد الأنظمة وتجاوزها، وإخراج الجماهير الشعبية من حالة الإحباط والركود، وتفعيل دورها الذاتي المدرك لوجوده، كميدان رئيس للفعل الجماعي والارادة الشعبية الخلاقة لتحقيق أهدافها في التحرر القومي والديمقراطي، عبر التصدي ومقاومة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على بلادنا، وإزاحتها من جهة، في موازاة النضال من اجل التحرر الديمقراطي الاجتماعي الداخلي وفق قواعد الاعتماد العربي على الذات للخلاص من التبعية والتخلف وتحقيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعنا العربي المستعصية، مدركين أن هذه الأهداف تتشابك وتترابط بشكل وثيق مع الأهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع أهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصاً من اجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.....من دراسة غازي الصوراني ...المجتمعات العربية وأكذوبة المجتمع المدني...

**********

2016/1/12

لا أزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة ، كما لا أزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة ، لانها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا ، وتتعرض راهنا– قبل وبعد الانتفاضات – إلى اوضاع لا تحتمل ، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على المعاناة في الدنيا والإعراض عنها وعن مغرياتها والالتزام بالتعاليم الدينية ونصوصها ضمانا للقبول في جنة النعيم في الآخرة ، وهو ما ينسجم مع وجهة نظر ماركس الذي اعتبر "بأن الدين ليس العقيدة الايديولوجية للطاغية وحسب بل " تنهيدة المخلوق الخاضع" و "الوعي المقلوب لعالم مقلوب "، وان الحاجة لقمع الدولة ، والحاجة للعزاء الديني ، والحاجة لوعي زائف سوف تستمر مادام مصدرها المشترك هو المجتمعات الطبقية. و "مهمة التاريخ" تقوم على المضي فى سيرورة العلمنة التي باشرها التطور الراسمالي حتي اكتمالها لبناء مجتمع اشتراكي عقلاني تماما سوف "ينزع حجاب التصوف" و " لا يقدم للانسان سوى علاقات واضحة تماما وعقلانية وديمقراطية مع بني جنسه ومع الطبيعة.

**********

2016/1/12

الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية في ظل ممارسات الاستبداد والقهر وقمع الحريات وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والخوف والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية وتراجع التناقض الرئيسي مع دولة العدو الصهيوني ليصبح تناقضا ثانويا ، الى جانب مراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ورفض قيادة م.ت.ف ورئيسها تفعيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء وليس آخرها قانون حماس بتحصيل الضرائب على السلع والبضائع في قطاع غزة، كل ذلك ادى بجماهير شعبنا الى الميل صوب الاحباط واللامبالاة او الاستسلام ،وانتشار قيم النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، كما انتشرت مظاهر الشيزوفرانيا والامراض النفسية في العلاقات الاجتماعية ، و سيادة منطق

العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الاشاعة .. ، جنبا الى جنب مع انتشار مظاهر البذخ الكمالي والتفاخري( فيلل وسيارات فارهة وشاليهات وتراكم الثروات غير المشروعة ومئات أصحاب الملايين في بلد محاصر لانهم فقدوا كل احساس بالحصار بعد ان اعمتهم مصالحهم الطبقية الانانية عن كل ما له علاقة بالوطن والوطنية والفقراء والعاطلين عن العمل الذين يقدر عددهم في قطاع غزة 205 ألف عاطل عن العمل اكثر من 70% منهم حملة الشهادات الجامعية!!؟؟ يعيلون أكثر من مليون فرد بالإضافة إلى جموع الفقراء والكادحين في الضفة والقطاع ومخيمات الشتات الذين يتجاوز مجموعهم ستة ملايين فلسطيني فقدوا ثقتهم بحركتي فتح وحماس وينتظرون بشوق كبير ولادة البديل الديمقراطي الوطني التحرري للخروج من هذا المأزق.

**********

2016/1/13

إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من حد الاعياء والمرض في المنظومات الإعلامية من أجل الترويج لمنابريه الساسة، مدفوعة الثمن ، والشاهد على ذلك ، انحسار دور المثقف الديمقراطي الثوري في مجتمعاتنا، على الرغم من الانتفاضات الشعبية العفوية ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال ، وهو انحسار مريع ومقلق في هذه المرحلة التي –على ما يبدو– تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية، وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.sأو المحتل الأجنبي، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في تبرير احتلال بلاده بذريعة الديمقراطية والسلام، ومن ثم تمهيد الطريق للاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية وتوسعها وتزايد عدوانيتها في مقابل تفكيك الدولة الوطنية العربية.

)من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة السادسة– موقع الحوار المتمدن(

**********

2016/1/13

إن القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء

الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي، في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي.

)من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الاولى

–موقع الحوار المتمدن(

**********

2016/1/14

سؤال الى فتح وحماس ؟ آسف انه سؤال تحريضي لرفاقي واصدقائي...

السؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات .

**********

2016/1/14

من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، وتعديلاته لعام 2005:

المادة 9

الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

المادة 10

.1حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام .

المادة 11

.1الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس .

.2لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقا لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

المادة 12

يبلغ كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو إيقافه، ويجب إعلامه سريعا بلغة يفهمها بالاتهام الموجه إليه، وأن يمكّن من الاتصال بمحام، وأن يقدم للمحاكمة دون تاخير.

المادة 13

.1لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة .

.2يقع باطلا كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 14

المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

المادة 18

حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

المادة 19

لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون.

**********

2016/1/14

الكفاح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني من جهة والنضال الديمقراطي في اطار حرية الرأي والعقيدة من اجل انهاء الانقسام البغيض واستعادة الوحدة الوطنية التعددية من جهة ثانية ، لن يكون اي منهما مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح ونضال مواطنين حُرّرت إرادتهم وعقولهم واقلامهم وابداعهم، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي غزّة ورام الله .

**********

2016/1/14

استمرار هذا الانقسام البشع ، أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي تستعيد ثقة ابناء شعبنا والتفافهم وتوحدهم تحت مظلتها كافكار توحيدية جامعة تستجيب لتطلعاتهم بما يمكنهم من مواصلة نضالهم التحرري والديمقراطي وتحقيق اهدافهم في الحرية وتقرير المصير والعودة.

**********

2016/1/15

مقطع من حوار أجراه معي الرفاق في موقع " الحوار المتمدن:"

–عن وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي....

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة.

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش وإغراق الحزب وما يواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية ليس على المستوى الوطني فحسب بل ايضا على المستوى الشعبي الجماهيري وعند ذلك تكون النهاية التي لن يسعد بها سوى الأعداء...

**********

2016/1/16

نحن ومجتمعاتنا بحاجة ماسة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا الديمقراطي في اطار الصراع الطبقي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز فكري سياسي داخلي ديمقراطي وثوري (نقيض لسياسات معظم منظمات NGO.sوبرامجها المشبوهة )يتقدم بنا نحو الحداثة ،الثورة الديمقراطية ، النهضة ، المواطنة ، الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، القانون العادل والنظام البرلماني ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

هنا تتبدى الحاجة لدور المثقف في بلادنا لمجابهة هذا الواقع المهزوم وأدواته وأنظمته وطبقاته الحاكمة التي تسهم في احتجاز التطور السياسي الاقتصادي والاجتماعي وتكريس التبعية والعمالة... وبالتالي تقتل افكار التحرر والحرية والتنوير والديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون العادل.

**********

2016/1/16

الى صديقتي الغالية Baraa Zidan وكل الاصدقاء والرفاق الاعزاء.....وجهة نظر في الثقافة والمثقف

لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص – لدى هذا الفرد او ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف – بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته معرفيا وثوريا من اجل تغيير الواقع المأزوم ، وهو أمر لن يتم تحققه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش . وهنا أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، وكيف نبني منظومة قيم معرفية وأخلاقية تحفز على الثورة وتحرض عليها عبرالعمل المنظم والمبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به...ويمكن ان نتفق على تعريفه بأن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة التحررية والمجتمعية الكبرى للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع –واقعنا العربي– التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية....أنا شخصياً انحاز إلى هذا التعريف للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، عبر الحوار الموضوعي الجريء.

**********

2016/1/17

ما الاسباب التي ادت الى انحسار دور المثقف الديمقراطي الثوري في مجتمعاتنا على الرغم من الانتفاضات الشعبية العفوية ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال؟؟؟

أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي عموما والماركسي خصوصا في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.sالتي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s ، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية والتفاوض معها بذريعة السلام الموهوم . على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة السياسية الاجتماعية الفلسطينية والعربية ، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت بصورة غير اعتيادية خلال العقود الاربعة الماضية مع تزايد وتائر الانفتاح و التراجع والهبوط السياسي ما بعد كامب ديفيد واوسلو وانهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة العولمة الامريكية وغير ذلك من العوامل الموضوعية، لكن يظل العامل الذاتي لدى المثقف البورجوازي هو المسألة الحاسمة ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض.

**********

2016/1/17

استنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي في كل أقطار الوطن العربي، ضرورة ملحة وبوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل.....

الحاجة الموضوعية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي ورص صفوفها وتقوية بنيانها في كل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل التبعية والتخلف والهيمنة الخارجية، والهبوط السياسي والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والافقار الداخلي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في كل البلدان العربية، وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة التي تتطلب من قوى اليسار مشاركة فعالة ونوعية في قلب الانتفاضات الشعبية العربية وقيادتها وتوجيهها صوب استمرار النضال لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الشعبيةالديمقراطية، وتجاوز قوى اليمين العلماني والديني . إذ تتصدر الساحة السياسية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة

الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركات الاسلام السياسي . أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية التابعة ، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

**********

2016/1/17

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين ( كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية )المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب ، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي. وهنا بالضبط يتجلى دور اليسار الثوري عبر المبادرة الى تشكيل البديل الديمقراطي الشعبي القادر على اثبات وجوده وفعاليته في مجابهة مخاطر هذا الاستقطاب الثنائي وازاحته ....فهل من مستجيب ؟؟؟

**********

2016/1/17

المسار التطوري لمفهوم الاخلاق مع بزوغ عصر النهضة والديمقراطية البورجوازية في اوروبا (القرن16).. دروس وعبر لتحفيز النضال الثوري الديمقراطي لانهاء التخلف والتبعية والاستبداد في بلادنا العربية.....

بدأ هذا العصر بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس بتأثير الفلاسفة والمفكريين العقلانيين والديمقراطيين الثوريين الذين اسهموا في ازاحة وتحطيم الفلسفة الرجعية الاقطاعية ومنطلقاتها الغيبية . فمع بداية عصر النهضة ظهرت أفكار الفيلسوف الانجليزي " فرنسيس بيكون" (1561_ 1626) الذي يعتبر "أعظم عقل في العصور الحديثة" ، طالب بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام المسبقة التي تهدد العقل، ثم جاء الفيلسوف الفرنسي "ديكارت" (1596–1650) ، الذي أكد أن المهمة الأساسية للمعرفة هي ضمان رفاهية الانسان وسعادته عبر سيطرته على الطبيعة وتسخير قواها لصالحه ، وعلى هذا الأساس ظهر ما نستطيع أن نسميه أخلاق العقل ، التي أعلن عنها بجرأة تلميذه الفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632–1677)حينما انتقد أخلاق "الكتاب المقدس" انتقاداً مراً، واستنتج مبدأ الحق من القوة، واعتبره مبدأ كل أخلاق . ثم جاء "جان جاك روسو" (1712 –1778 ) ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا، أما فولتير (1694/1778 )، فقد عاش كل حياته مناضلاً ضد التعصب الديني .

أما الفيلسوف الألماني "كانط" ( 1724 –1804 ) فقال: إن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير ( والخير هو فعل الواجب ) .والى جانب كانط ، حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ و"هيغل" (1770 – 1831) الذي تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي على الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة ، لقد رأى في نابليون والثورة الفرنسية والتنوير الأوروبي تحولاً حاسماً في تاريخ العالم ، أدى هذا التحول إلى إخضاع الواقع الاجتماعي للعقل الذي يحتل مكانة بارزة أو مركزية في فلسفته ، فهو يقول وما أروعه في قوله : "كل ما ليس بعقلي يجب أن يصبح عقلياً.". فمتى نؤمن بالعقل؟؟إن الواقع العربي يجب أن يتحول إلى واقع عقلاني .. ذلك هو المدخل الضروري نحو التغيير الديمقراطي المنشود.

أما "أوغست كونت"– رائد علم الاجتماع الحديث – ( 1798 _1857 ) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية في المجتمع ، وعلى هذا الاساس اصبح مفهوم الاخلاق أحد مكونات علم الإجتماع.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة ( 1844 _1900 ) ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق ما يسميه" الإنسان الأعلى " !!، فالأخلاق الحقة عنده هي إرادة القوة، هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء.

بعد نيتشه ، ظهر سيغموند فرويد ( 1856_1939) الذي قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية ، أما التفسير التطوري ، وخاصة مذهب " هربرت سبنسر " ( 1820 –1903 )– فان مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه . وفي هذه المرحلة ظهرت الفلسفة النفعية أو البرجماتزم عبر افكار وليم جيمس ( 1842 _1910 ) الذي تأثر بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس(1839–1914) صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " ، فعوضاً عن سؤالنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه الى النتيجة أو الثمرة او المصلحة المباشرة. والأخلاق هنا مبنية على هذا الأساس الذي اعتمدته الإمبريالية الامريكية

من أجل استغلال الشعوب الفقيرة واستمرار تبعيتها وتخلفها .

بعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي ( 1859 – 1952 ) الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، فقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920)، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية ، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية –عند فيبر – هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع. "

من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الامبريالية .

وبإزاء هذه الحركة "الميتافيزيائية" قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية ، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأكدا أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء ، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي ، والتعجيل بعملية التغيير والثورة.

**********

2016/1/17

المسار التطوري لمفهوم الاخلاق مع بزوغ عصر النهضة والديمقراطية البورجوازية في اوروبا (القرن16).. دروس وعبر لتحفيز النضال الثوري الديمقراطي لانهاء التخلف والتبعية والاستبداد في بلادنا العربية.....

بدأ هذا العصر بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس بتأثير الفلاسفة والمفكريين العقلانيين والديمقراطيين الثوريين الذين اسهموا في ازاحة وتحطيم الفلسفة الرجعية الاقطاعية ومنطلقاتها الغيبية . فمع بداية عصر النهضة ظهرت أفكار الفيلسوف الانجليزي " فرنسيس بيكون" (1561_ 1626) الذي يعتبر "أعظم عقل في العصور الحديثة" ، طالب بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام المسبقة التي تهدد العقل، ثم جاء الفيلسوف الفرنسي "ديكارت" (1596–1650) ، الذي أكد أن المهمة الأساسية للمعرفة هي ضمان رفاهية الانسان وسعادته عبر سيطرته على الطبيعة وتسخير قواها لصالحه ، وعلى هذا الأساس ظهر ما نستطيع أن نسميه أخلاق العقل ، التي أعلن عنها بجرأة تلميذه الفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632–1677)حينما انتقد أخلاق "الكتاب المقدس" انتقاداً مراً، واستنتج مبدأ الحق من القوة، واعتبره مبدأ كل أخلاق . ثم جاء "جان جاك روسو" (1712 –1778 ) ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا، أما فولتير (1778/1694 )، فقد عاش كل حياته مناضلاً ضد التعصب الديني .

أما الفيلسوف الألماني "كانط" ( 1724 –1804 ) فقال: إن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير ( والخير هو فعل الواجب ) .والى جانب كانط ، حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ و"هيغل" (1770 – 1831) الذي تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي على الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة ، لقد رأى في نابليون والثورة الفرنسية والتنوير الأوروبي تحولاً حاسماً في تاريخ العالم ، أدى

هذا التحول إلى إخضاع الواقع الاجتماعي للعقل الذي يحتل مكانة بارزة أو مركزية في فلسفته ، فهو يقول وما أروعه في قوله : "كل ما ليس بعقلي يجب أن يصبح عقلياً.". فمتى نؤمن بالعقل؟؟إن الواقع العربي يجب أن يتحول إلى واقع عقلاني .. ذلك هو المدخل الضروري نحو التغيير الديمقراطي المنشود.

أما "أوغست كونت"– رائد علم الاجتماع الحديث – ( 1798 _1857 ) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية في المجتمع ، وعلى هذا الاساس اصبح مفهوم الاخلاق أحد مكونات علم الإجتماع.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة ( 1844 _1900 ) ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق ما يسميه" الإنسان الأعلى " !!، فالأخلاق الحقة عنده هي إرادة القوة، هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء.

بعد نيتشه ، ظهر سيغموند فرويد ( 1856_1939) الذي قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية ، أما التفسير التطوري ، وخاصة مذهب " هربرت سبنسر " ( 1820 –1903 )– فان مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه . وفي هذه المرحلة ظهرت الفلسفة النفعية أو البرجماتزم عبر افكار وليم جيمس ( 1842 _1910 ) الذي تأثر بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس(1839– 1914) صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " ، فعوضاً عن سؤالنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه الى النتيجة أو الثمرة او المصلحة المباشرة. والأخلاق هنا مبنية على هذا الأساس الذي اعتمدته الإمبريالية الامريكية من أجل استغلال الشعوب الفقيرة واستمرار تبعيتها وتخلفها .

بعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي ( 1859 – 1952 ) الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، فقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920)، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية ، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية –عند فيبر – هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع. " من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الامبريالية .

وبإزاء هذه الحركة "الميتافيزيائية" قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية ، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأكدا أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء ، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي ، والتعجيل بعملية التغيير والثورة.

**********

2016/1/17

بالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، ، فهما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لان استخدام العلما...نية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي والطوائف، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن وسوريا .الأمر الذي يؤكد على أن النضال التحرري الثوري والديمقراطي ، في إطار الصراع الوطني والطبقي ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى أحزاب ثورية توفر الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية.

**********

2016/1/18

عن تخلف المجتمعات العربية وتقييم حركات الاسلام السياسي...

منذ القرن الرابع عشر : " دخل الفكر الإسلامي – كما يقول المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد – في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت الى الجمود الاجتماعي والسياسي " وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن ، " عندما راح الإعلان الرسمي للمذاهب يفرض بالتدريج ممارسة " أرثوذكسية " للفكر الديني بعيداً عن العلوم الدنيوية ، واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ولم تفلح –كما يقول الجابري– في " بلورة مشروع نهضوي تتجاوز به الإشكالية التي تطرحها في التجربة الحضارية العربية منذ اندلاع النزاع بين علي ومعاوية أو العلاقة بين الدين والسياسة " ، كما لم تفلح الاتجاهات العلمانية ، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة وبداية القرن الماضي ، في بلورة مشروعها النهضوي عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة ، المادية والتنويرية التي عبر عنها أبرز مثقفي هذا التيار شبلي شميل ، وفرح أنطون وسلامة موسى وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد.

والسؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل ؟ يرى المفكر جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري ، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً ، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات " ، أماالمفكر الراحل د. هشام شرابي ، فيرى أن " ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها " الأبوية " أفضى الى تحديث القديم دون تغييره

جذرياً " ، ويضيف د. هشام شرابي "أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية ، وذلك لأنها " مثالية " ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومرتكزة الى عقيدة وسبل جبرية مطلقة ، وستلجأ الى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيدلوجية غيبية دينية . أما وجهة نظر المفكر الماركسي د.سمير أمين فتتلخص في أن حركات الإسلام السياسي ، "تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيدلوجي شمولي محلها ( ينتهي الى ) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي.

**********

2016/1/18

عن الاستبداد والمصالح لدى حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين.....

ان منطق الاستبداد والهيمنة في ظل النظام الأبوي، الفردي شبه المطلق في السلطة الفلسطينية منذ قيامها، أدى إلى تشجيع بروز أشكال مماثلة من التفرد والهيمنة والفساد في مؤسساتها ، وذلك بالاستناد إلى مجموعات الولاء الشخصي أو الاستزلام التي تضخمت تراكماتها حتى لحظة انفضاض اغلبية الجماهير الفلسطينية عنها وصولا الى فوز حركة حماس يناير 2006 تحت شعار " التغيير والاصلاح" ،آخذين بعين الاعتبار أن الترجمة الدينية للتناقضات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها– بصورة عفوية بسيطة– قطاعات واسعة من الشرائح الاجتماعية الفلسطينية، توافقت مع المنطلقات الدينية لحركة حماس ’، حيث عمدت "حماس" إلى استغلال هذا الالتفاف الشعبي – الوطني في جوهره و الديني في مظهره – وتعبئته معنوياً فقط، دون أن تملك _ولن تملك_ القدرة على بلورته كحركة اجتماعية سياسية اقتصادية وفق مشروع أو برنامج محدد.

إن هذا الاحتكار من قبل حركة حماس للتدين الشعبي العفوي، تطور "كرد فعل بالأساس حول نسيج اجتماعي متفكك بسبب الأزمة الاقتصادية والعنف المتعدد الأشكال، وكذلك بسبب نظام فكري يستند إلى تصور ماضي تاريخي مجيد، قد يكون ناضجاً على المستوى المعنوي، ولكنه لا يتمتع بأدنى فعالية أمام المشاكل الراهنة. " لكن حركة حماس فشلت في تطبيق شعارها عبر تعزيز وادامة الانقسام والصراع الفئوي على السلطة ، الأمر الذي ادى الى اعادة انتاج الاستبداد الذي اصبح برأسين وبمسميات مختلفة عبر حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين دون أي اعتبار أو التزام حقيقي من "الحكومتين" بتفعيل عملية التحرر الوطني ، و بمبادىء الديمقراطية والتعددية وجوهر القوانين والنظام الأساسي، وفي مثل هذه الأوضاع، كان طبيعياً انتشار وسيادة منطق الاستبداد والولاء ألمصلحي أو الديني الشكلي ومزيد من الهبوط السياسي ومهادنة العدو تمهيدا للدويلة المسخ في غزة إلى جانب انتشار مظاهر القلق والإحباط والخوف، الأمر الذي مهد لإثارة المزيد من الأزمات الداخلية ذات الطابع الديني ألعدمي المتطرف أو الانتهازي، وبدرجات متفاوتة، وهي أزمات بدأت بالانتقال من الحيز التنظيمي الضيق إلى الحيز الاجتماعي والسياسي العام، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تداعيات خطيرة على مجمل نسيج الحركة الوطنية، ومجمل الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، خاصة في ظل تراخي او عجز

جميع القوى وانتهازية بعضهاعن الإسهام بدورها في انهاء الانقسام وإطفاء الصراع الداخلي ووقف أسباب الأزمة على قاعدة وضوح الرؤية والإستراتيجية الوطنية أو العقد الاجتماعي الناظم للجميع.

**********

2016/1/18

مائة عام من النضال والتضحيات الغالية ،ومائة عام من الخسارة ، لا يعني هذا أبداً الكفّ عن النضال الوطني والديمقراطي ، بل مراجعة ما جرى ، بحثاً عن أفق جديد ، يفصل بين الوهم والحقيقة ، كما يفصل نهائيا بين الانقسام وبين الوحدة الوطنية التعددية ، واخيرا يفصل بين الالتزام الوطني واهداف ومصالح الشعب من جهة وبين الصراع على المصالح الفئوية وتحزّب الحسابات الانانية المستبدة الرثة من جهة ثانية

**********

2016/1/19

إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر ، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها ؟

الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزله وابن رشد ، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر ، استمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، وظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي – الاجتماعي للنمط الريعي المركزي ، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة ، والذي شكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره – كما يقول الجابري – " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة ( الدخل غير الإنتاجي ) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها. ولهذا يقول محمود أمين العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تُحَوَّل " القبيلة " في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، و تُحَوَّل " الغنيمة "أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وأخيراً تحويل العقيدة الى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية ، التي باتت كما يقول الجابري " في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها ، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس " التاريخ " الذي كتبه أجدادنا " وفي كل الأحوال فإن "أي تحليل للفكر العربي الإسلامي ، سواء

كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني ، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة ، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته " ، وستظل أيضاً الأسئلة : " لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في " القرون الوسطى " إلى نظام رأسمالي ؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في " القرون الوسطى " من شق طريقها نحو التقدم المطرد ؟هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبيستمولوجي (المعرفي)، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته ، ذلك أن " العرب و المسلمين " إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته ، حينما أخذوا يلتمسون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة ، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه ، فالرأسمالية ثم الاشتراكية هما نتاج العقلانية والتنوير والحداثة وحرية الفرد أو المواطنة، وكلها قيم أو روافع أساسية لعصر النهضة في أوروبا، تراكمت تدريجياً منذ القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، وصولاً إلى التحولات المذهلة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين التي أدت إلى ولادة مرحلة العولمة الرأسمالية، لذلك فإنني لا أبالغ لو قلت أن من لا يتابع هذه المتغيرات سيكون مهدداً ليس في ثقافته فحسب بل في وجوده الاجتماعي وهويته القومية أو الوطنية، كما سيكون مهدداً في لغته أيضاً وأقصد بالتحديد ثقافتنا العربية التي ستتعرض للتراجع أو الاندحار طالما بقيت أحوال شعوبنا العربية على ما هي عليه من خضوع وتبعية وارتهان وتخلف في مقابل التطور الصاعد للتقدم التكنولوجي، والاقتصادي لنظام العولمة الرأسمالي الذي عزز وقدم كل عناصر ومستلزمات القوة لدولة العدو الإسرائيلي ارتباطاً بدورها ووظيفتها في بلادنا.

**********

2016/1/19

اوهام حديث اليسار العربي عن " محاسن " الليبرالية.....

أمام واقع مجتمعاتنا العربية المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن الدولة المدنية والمجتمع المدني وضروراتهما في سياق النضال من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بافاقها الاشتراكية ، ولكن بالقطيعة مع المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية الكومبرادورية التابعة والمشوهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لمفهومِ المجتمعِ المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية –تدرجية– تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة –المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص..... من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي" ذلك

إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى احزاب اليسار الماركسي، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي –الاقتصادي–الثقافي العربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق "المثقف الجمعي العربي" عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط "الهيمنة الثقافية" في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية ، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

**********

2016/1/19

في ضوء متغيرات الوضع العربي الراهن ،من المهم ان ندرك ، بصورة واضحة، طبيعة الفرق الجوهري بين نشأة »الرأسمالية« في العالم الثالث، والرأسمالية في البلدان الغربية. ففي الغرب، بنت الرأسمالية قوتها الاقتصادية أولاً، ثم استولت على السلطة السياسية. أما في دول العالم الثالث، فالاستيلاء على السلطة يتم أولاً ثم يجري الحديث عن »بناء القوة الاقتصادية«، بما يعزز القاعدة المتبعة والمتداولة في العالم الثالث التي تقول أن السلطة مصدر الثروة ، وبالتالي فإن الفجوة بين الإطار الضيق لأصحاب السلطة البيروقراطية الكومبرادوريةالمستبدة التي فقدت وعيها الوطني وسقط بعض رموزها او طرابيشها دون ان تتغير الفجوة بينها وبين الإطار الواسع للجماهير الشعبية الفقيرة ، ظاهرة قابلة للتزايد والاتساع عبر اعادة انتاج التراكم المتصاعد للثروة –ذات الطابع الطفيلي عموما– في مشهد ما بعد اسقاط الرئيس الذي يؤدي – كنتيجة منطقية أو حتمية – إلى تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً،والتي ستتعرض إلى مواجهة أوضاع لا تحتمل، وبالتالي فان قطاعات منها تصبح مهيأة للإحباط أو اليأس، فيما قطاعات – اوسع او اضيق – ستستمر في اندفاعها في اطار الانتفاضة او الحالة الثورية الراهنة شرط وجود طليعة اشتراكية ثورية ، وبدون ذلك سيتزايد توليد وظهور اشكال حادة من الصراعات التي قد تتخذ طابعا عنيفا و دمويا سواء مع انظمة ما بعد سقوط الرئيس أومع ما تبقى من انظمة الاستبداد ، دون اغفال دور القوى الخارجية( التحالف الامبريالي الصهيوني بالتنسيق مع قوى الثورة المضادة والقوى الرجعية من صغار العملاء في الخليج والسعودية خصوصا) في تغذية هذا الصراع بذرائع ومسميات متنوعة تحت غطاء ديني أو مطلبي اجتماعي مغلف بشعارات ليبرالية حول

الديمقراطية وحقوق الانسان لا تعدو كونها حقا يراد به باطل ، مستغلة عفوية وبساطة الجماهير الفقيرة في ظل هذا الاستمرار المريب في عدم توحد و غياب القوى اليسارية المعبرة عن مصالح تلك الجماهير.

**********

2016/1/20

غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي...الحوار المتمدن- العدد: 5049 - 2016 / 1 / 19-

إن الصراعات الدائرة في شكلها الرئيسي اليوم، هي بين القسم الأكبر من الجماهير الشعبية وطموحاتها وتطلعاتها ونضالها من اجل حقوقها السياسية والديمقراطية ، ومن أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والحرية والتحرر والاستقرار وبين المشاريع التي تستهدف تفكيك الدول الوطنية إلى دويلات طائفية من جهة ، وبين القوى الرجعية عموماً، وقوى الإسلام السياسي الارهابية وصراعاتها الطائفية والمذهبية الدموية خصوصاً من جهة ثانية.

وهنا بالضبط تتجلى صعوبة المرحلة الراهنة وتعقيداتها في وجه اليسار العربي ، الذي يجب أن يبادر إلى توفير العوامل الذاتية والموضوعية التي تمكنه من تحمل مسئولياته التاريخية المستقبلية في معركة التحرر الوطني والديمقراطي في مجابهة الوجود الامبريالي/الصهيوني، وفي مواجهة الحركات السلفية المتطرفة، والأنظمة الرجعية العملية، وهي مسئوليات لن يستطيع أي حزب أو فصيل القيام بها منفرداً أو معزولاً عن بقية الأحزاب والفصائل اليسارية العربية، الأمر الذي يفرض بالضرورة أن تبادر كل قوى اليسار العربي إلى لقاءات حوارية لمناقشة الرؤى والبرامج والمهام النضالية الديمقراطية الجديدة، بما يجب أن يؤدي بها إلى الاتفاق على بلورة الأفكار التأسيسية لبناء الكتلة التاريخية أو الجبهة العربية التقدمية التي يشكل اليسار العربي رافعتها التاريخية في هذه المرحلة، وذلك لضمان الروح الثورية وسيرورتها في مجابهة المشاريع السلفية الإسلاموية، وفي مجابهة مؤامرات تفكيك بعض الدول العربية إلى دويلات طائفية ، جنباً إلى جنب في مجابهة أنظمة التخلف والتبعية ، وفي مجابهة القضية الأخطر المتمثلة في تصفية القضية الفلسطينية وشرعنة وجود الدولة الصهيونية الغاصبة .

**********

2016/1/20

لا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط -اليوم وقبل اليوم- يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بمعنى الشعور الواعي بالمساواة وحرية الرأي والمعتقد ، ذلك لأن الشخص الذي يستحق أن يسمى بهذا الاسم، هو الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة، ولا لحكم على رأسه فرد مطلق الصلاحيات، رئيسا أو ملكا أو شيخا أو اميرا، ولا لدولة يستمد القائمين عليها سلطتهم من مصدر غير إرادة الشعب المُعَبَّر عنها تعبيراً حراً.

من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي...الحوار المتمدن-العدد: 5049 - 2016 / 1 / 19-

**********

2016/1/20

حديثي عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة ، عبر رؤية وممارسة جديدتين ، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي الثوري العربي ، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وآفاقها المستقبلية. وثانيهما: أن طبيعة التركيب الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي ، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها ، كما تتسم بالسيولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة ، والتسارع غير العادي ، الطفيلي أو الشاذ أحيانا في عملية الحراك الاجتماعي ، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم ، بحيث أصبحت –اليوم– واحدة من أهم أدواته وآلياته في بلادنا ، كل ذلك يجعل من المثقف العربي ، –بالمعنى الجمعي المنظم– بديلا مؤقتا ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي ، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي الديمقراطي التقدمي ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية.

)من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي...الحوار المتمدن–العدد: 5049 – 2016 / 1 / 19(–

**********

2016/1/21

نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش – في المرحلة الراهنة – حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً ليس أمام استمرار مشهد الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية بذرائع دينيه، سلفية سنية أو شيعيه، تتصدر المساحة الكبرى منها جماعات الإسلام السياسي السنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة والنصرة عموماً و "تنظيم داعش" فحسب ، بل أيضاً ، بات الباب مشرعاً امام مزيد من الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي. وفي مثل هذه الظروف الشديدة البؤس والانحطاط السياسي والاجتماعي، كان من الطبيعي أن تتوفر كل السبل والمناخات والمساحات امام حركات الإسلام السياسي بمختلف الوانها واطيافها ومذاهبها ، وان تتقدم رافعة شعارها "الاسلام هو الحل" في واقع عربي مهزوم ومأزوم، ينتشر فيه الاستبداد والفقر والبطالة والصراع الطائفي الدموي، بصورة غير مسبوقة في أوساط الجماهير العفوية البسيطة، التي لم تجد في الساحة العربية شبه الفارغة من البديل الذي طالما تطلعت إليه تلك الجماهير، ونقصد بذلك الأحزاب والقوى الديمقراطية الثورية المؤثرة والمؤهلة، وكذلك الأمر ، لم تجد الجماهير قيادة "ملهمة" ، او مرجعية وطنية عبر كتلة تاريخية او إطار جبهوي ديموقراطي وازن قادر على إقناع الجماهير بتأييده والإنضمام إلى صفوفه.

)من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي...الحوار المتمدن–العدد: 5049 – 2016 / 1 / 19(–

**********

2016/1/21

منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

إذن ، نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً ليس أمام استمرار مشهد الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية بذرائع دينيه، سلفية سنية أو شيعيه، تتصدر المساحة الكبرى منها جماعات الإسلام السياسي السنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة والنصرة عموماً و "تنظيم داعش" فحسب ، بل أيضاً ، بات الباب مشرعاً امام مزيد من الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي.

)من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي...الحوار المتمدن–العدد: 5049 – 2016 / 1 / 19(–

**********

2016/1/21

على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2734 مليار دولار عام 2013، إلا ان قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الانتاجية الزراعية والتوسع في الاراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدماتية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعه، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخريه، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها ، السعودية والخليج، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الامريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن 1,5 تريليون دولار متراكمة منذ أكثر

من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الافقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي وصل عدد سكانها نهاية عام 2015 إلى 90 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ تزايد مظاهر الفقر والبطالة وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 150 مليار$ في حين أن الناتج المحلي للسعودية بلغ عام 2013 (682,753) مليار دولار حسب تقرير التنمية الدولي، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط !! ، ولا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين او سوريا فحسب، بل تعمل – بصورة مباشرة وغير مباشرة– على إضعاف وتفكيك هذه البلدان وتشجيع مساندة حركات الإسلام السياسي فيها وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بان هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الحركات الإسلاموية، فهما يكملان بعضهما البعض .

)من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي...الحوار المتمدن–العدد: 5049 – 2016 / 1 / 19(–

**********

2016/1/22

)من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ...الحوار المتمدن–العدد: 5049 – 2016 / 1 / 19(

أشير إلى أن التحديات التي يواجهها الوطن العربي بمجموعه، أو على صعيد كل قطر عربي على حدة، هي من الضخامة والجدية بحيث أضحت المسألة القومية – برغم تراجعها في المرحلة الراهنة– مسألة مستقبلية ملحة، نظراً للمتغيرات والهزات العميقة التي عصفت بالعالم في الثلاث عقود الأخيرة، مما يفرض على كل القوى الوطنية والقومية الديمقراطية والتقدمية الثورية العربية، أن توليها الجهد والاهتمام اللازمين على مختلف الصعد الفكرية والعملية، بحيث تعيد قراءة التاريخ العربي، قراءة عميقة ونقدية، وتستخلص الدروس والعبر؛ وبالتالي تحدد عناصر الانطلاق والنهوض، على طريق استعادة وتكريس الأفكار التوحيدية القومية التقدمية والديمقراطية في كل بلد عربي.

فقد بات في حكم المؤكد، أنه لا مجال لنهوض جماهيري للأمة العربية، ولا مجال للخروج من هذه الحلقة الطويلة من التراجعات والهزائم والانكسارات والانهيارات؛ إلا باستنهاض البعد الوطني والاجتماعي التقدمي الديمقراطي داخل كل بلد عربي أولاً، تمهيداً لاستنهاض البعد القومي الديمقراطي في الصراع، ودفعه نحو مواقعه اللازمة، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تعتبر من أكثر المراحل ركوداً وهبوطاً، وشعوراً بالمخاطر والتحديات، التي لا تقتصر على القضية الفلسطينية وحدها؛ حيث نشهد الانقسامات المذهبية والاثنية والجغرافية والصراعات الطائفية والدينية الدموية غير المسبوقة، وثقافة الكراهية والفوضى والإرهاب تعصف بالكثير من الدول العربية،

والتي باتت تهدد وجودها، وغير ذلك من الأسباب التي يتداخل فيها القومي بالطبقي، والداخلي بالخارجي. الأمر الذي يفرض تعزيز النضال التحرري والديمقراطي في كل بلد عربي من أرضية الصراع الطبقي بمضامينه الحداثية ، التنويرية، النهضوية، العقلانية، بكل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في مواجهة استبداد الأنظمة وتزايد المد الرجعي والصراعات الطائفية الدموية من حركات الإسلام السياسي عموماً، والمتطرفة منها بشكل خاص (داعش والنصرة وبقايا القاعدة وغير ذلك) من جهة، وتزايد العدوانية الامبريالية/الصهيونية والعمل على استعادة القضية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من جهة ثانية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن كافة قوى اليسار العربي بحاجة إلى مراجعة خطابها السابق، وإعادة تقييم المرحلة الماضية وصولاً إلى بلورة رؤية ثورية ديمقراطية، وبرامج واضحة تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة، على قاعدة إحياء المشروع القومي الديمقراطي التقدمي ، وذلك انطلاقاً من وعي هذه القوى بان مهمتها اليوم أصعب وأعقد من المرحلة السابقة، مع الأخذ بضرورة عدم التوقف أو الجمود عند التناقض الرئيسي بين "الطبقة" العاملة العربية وبين القوى الرأسمالية (الكومبرادورية والعقارية والمالية والصناعية..إلخ) ، لأن هذا التناقض الرئيسي القائم موضوعياً، هو ظاهرة عامه في كل بلدان العالم الرأسمالي والبلدان الفقيرة التابعة، ولابد من الانطلاق منه في التحليل الطبقي والسياسي والاجتماعي، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ، وعي اليسار العربي لخصائص التطور الاجتماعي في كل بلد عربي ، وتحديد البرامج والمهام النضالية السياسية والمطلبية الديمقراطية المرحلية، ارتباطاً بتلك الخصائص والسمات الموضوعية لعملية التطور الاجتماعي/الاقتصادي طوال العقود الماضية، وما أنتجته من ممارسات حملت في داخلها عدداً كبيراً من التناقضات التي تراوحت بين الاستبداد والاستغلال والقهر والاعتقالات وقمع الحريات والرأي والرأي الآخر من ناحية، وبين متطلبات النضال التحرري الوطني والديمقراطي ضد الوجود الامبريالي والصهيوني، وضد كل مظاهر التخلف الاجتماعي ورموزه القبائلية والعائلية، وأخيراً متطلبات وخصوصيات النضال السياسي والديمقراطي في إطار التناقض بين المشروع الوطني لبناء الدولة الديمقراطية وبين المشروع الإسلاموي.

**********

2016/1/22

أشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب (مثالنا على ذلك أنظمة التخلف العشائري الصحراوي في السعودية والخليج)، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت بالمعنى التاريخي الاجتماعي المتخلف في الصحراء يكبل الحي" في المدن الحداثيه العربية، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

إن استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل – إلى درجة كبيرة – محكومين إلى الفكر الرأسمالي الإمبريالي

المعولم (وحليفه الصهيوني) والى العلاقات الرأسمالية المشوهه السائدة في بلادنا، مازالت قائمة، ولن تزول إلا عبر إعادة بناء حركة التحرر العربية الديمقراطية في إطار الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار العربي، المرهون بتوعية وتأطير الشباب الثوري العربي الطليعي الديمقراطي التقدمي، واسهامهم بدوره القيادي في إضاءة مساحة هامة من هذا الاظلام المستشري في بلادنا، ومراكمة عوامل التحول الديمقراطي الثوري– بصورة تدرجيه– لمجابهة هذا الواقع وتغييره وتجاوزه، حينها فقط تصبح حركتنا الفكريةالنهضوية الديمقراطية الثورية عبر الممارسة قوة محركة للتاريخ في بلادنا، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة على بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي– في كل قطر عربي– وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات التخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والاستبداد.

إننا نؤكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو للقلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن حقائق الصراع الاجتماعي / الطبقي، الكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبثق من بين صفوفها ، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، من داخلها أو من خارجها ، وهو أمر طبيعي إذا ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية العربية القائمة على ما هي عليه من ترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري.

)من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ...الحوار المتمدن–العدد: 5049 – 2016 / 1 / 19(

**********

2016/1/22

إن كافة قوى اليسار العربي بحاجة إلى مراجعة خطابها السابق، وإعادة تقييم المرحلة الماضية وصولاً إلى بلورة رؤية ثورية ديمقراطية، وبرامج واضحة تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة، على قاعدة إحياء المشروع القومي الديمقراطي التقدمي ، وذلك انطلاقاً من وعي هذه القوى بان مهمتها اليوم أصعب وأعقد من المرحلة السابقة، مع الأخذ بضرورة عدم التوقف أو الجمود عند التناقض الرئيسي بين "الطبقة" العاملة العربية وبين القوى الرأسمالية (الكومبرادورية والعقارية والمالية والصناعية..إلخ) ، لأن هذا التناقض الرئيسي القائم موضوعياً، هو ظاهرة عامه في كل بلدان العالم الرأسمالي والبلدان الفقيرة التابعة، ولابد من الانطلاق منه في التحليل الطبقي والسياسي والاجتماعي، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ، وعي اليسار العربي لخصائص التطور الاجتماعي في كل بلد عربي ، وتحديد البرامج والمهام النضالية السياسية والمطلبية الديمقراطية المرحلية، ارتباطاً بتلك الخصائص والسمات الموضوعية لعملية التطور الاجتماعي/الاقتصادي طوال العقود الماضية، وما أنتجته من ممارسات حملت في داخلها عدداً كبيراً من التناقضات التي تراوحت بين الاستبداد والاستغلال والقهر والاعتقالات وقمع الحريات والرأي والرأي الآخر من ناحية، وبين متطلبات النضال التحرري الوطني والديمقراطي ضد الوجود

الامبريالي والصهيوني، وضد كل مظاهر التخلف الاجتماعي ورموزه القبائلية والعائلية، وأخيراً متطلبات وخصوصيات النضال السياسي والديمقراطي في إطار التناقض بين الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية وبين المشروع الإسلاموي .

)من دراسة غازي الصوراني ...على طريق النهوض العربي ...الحوار المتمدن-العدد: 5049 - 2016 / 1 / 19(

**********

2016/1/23

في مفهوم التنوير .. التنوير معركة فكرية مفتوحة لتحرير العقل من الخرافات والاساطير...

إن مصطلح التنوير يعود إلى القرن الثامن عشر. ولكي نفهمه، ينبغي أن نقارن الأنوار/ بالظلمات، أو الواضح/ بالغامض. ولكن المصطلح يحتوي أيضا على معنى أخلاقي ومعرفي من خلال الاحتكام إلى العقل والمعرفة العلمية، فالتنوير هو رديف العقل والمعرفة العلمية ، وهو نقيض التخلف والأساطير والخرافات الدينية ..

لقد كان القرن الثامن عشر هو أول عصر في التاريخ ارتفعت فيه رايات التنوير، إنه أول عصر يبلور لنفسه برنامج عمل واضح المعالم من خلال كتابات الفلاسفة ومعاركهم الفكرية، وهي معارك حداثية متصلة وممتدة منذ القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا.

كلمة التنوير في اللغة العربية مشتقة من الأصل الثلاثي (نور ، نار ، أنار) وتعني الضوء أو النور ، ويقال استنار بمعنى أضاء المكان دون أي دلالة معرفية تدعو إلى التفكير أو إعمال العقل.

أما مصطلح التنوير في اللغات الأوروبية فهو Enlightenment ويعني المعرفة ووضوح الفكر، ثم أصبح هذا المصطلح عنواناً أو رمزاً لعصر من عصور التطور في أوروبا، هو عصر التنوير، انعكاساً لأنوار العقل وتحريره من قيود الأساطير والخرافات ومن هيمنة الكنيسة والاقطاع ، ومن ثم الانتقال من التخلف الحضاري إلى التقدم والنهوض، استناداً إلى مجموعة من الفلسفات العقلانية والإنسانية والليبرالية ، وصولاً إلى تأسيس نظام ديمقراطي علماني نقل أوروبا من عصور الظلام الإقطاعي إلى عصر النهضة والحداثة والديمقراطية والمواطنة...انه عصر التحرر العقلي الذي اتخذ شكل المشروع الفكري والنضالي الذي مهد لتخليص الإنسان – في أوروبا– من ظلمات العصور الوسطى وهيمنة رجال أُمراء الإقطاع والكنيسة.

إن الغاية من وراء تناول مفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة احزاب وفصائل اليسار العربي إلى تعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي الثوري، لهذا المفهوم ، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبوقة، عبر مشهد الإسلام السياسي، الذي وجد فيه التحالف الإمبريالي الصهيوني فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اقتصادية متخلفة تتطابق عبر تبعيتها مع النظام الرأسمالي العالمي.

وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار العربي في إطار نضاله التحرري الديمقراطي من أجل استبدال وتجاوز المنطق الموروث وسلبياته المعرفية ، بمنطق العقل والمعرفة العلمانية ، والتنوير، من خلال وعي رفاقنا ، أن

الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، متسلحين بمفاهيم التنوير والحداثة والعلمانية والديمقراطية وفق محددات هوية حزبنا، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

إن عصر التنوير لا يزال حتى اليوم، وبعد اكثر من مائتي سنة على مروره، يدهشنا لحداثته وجرأته، وإبداعاته. فقد انتقل بالشعوب الأوروبية، من مرحلة الخضوع الأعمى للسلطة الاعتباطية المطلقة أو للعقائد اللاهوتية المسيحية إلى مرحلة الحرية وأنوار العقل. ففي هذا العصر فكك الفلاسفة أسس الأصولية المسيحية المتزمتة. وفيه فصل مونتسكيو بين السلطات الثلاث وأتاح بذلك ولادة الديمقراطية وحكم القانون.

وفي هذا السياق نستذكر المفكر الفرنسي جان جاك روسو حين نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه لا يساوي فلساً واحداً.

لكن يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية الراهنة بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من استيعابنا لمفهوم التنوير يكمن في تحفيز رفاقنا إلى امتلاك المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها-:

1. تبرير قهر واستغلال العمال والفلاحين والفقراء والجماهير الشعبية العفوية باسم الدين.
2. تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب.
3. لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أخيراً ، إن التنوير هو إعلان مرحلة جديدة من التطور، استطاع الإنسان من خلالها أن يخرج من قصوره الذاتي ويجرؤ على استعمال عقله بعيدا عن كل خضوع ووصاية للأنماط والأفكار الدينية الرجعية والغيبية.

**********

2016/1/23

أما مصطلح التنوير في اللغات الأوروبية فهو Enlightenment ويعني المعرفة ووضوح الفكر، ثم أصبح هذا المصطلح عنواناً أو رمزاً لعصر من عصور التطور في أوروبا، هو عصر التنوير، انعكاساً لأنوار العقل وتحريره من قيود الأساطير والخرافات ومن هيمنة الكنيسة والاقطاع ، ومن ثم الانتقال من التخلف الحضاري إلى التقدم والنهوض، استناداً إلى مجموعة من الفلسفات العقلانية والإنسانية والليبرالية ، وصولاً إلى تأسيس نظام ديمقراطي علماني نقل أوروبا من عصور الظلام الإقطاعي إلى عصر النهضة والحداثة والديمقراطية والمواطنة...انه عصر التحرر العقلي الذي اتخذ شكل المشروع الفكري والنضالي الذي مهد لتخليص الإنسان – في أوروبا– من ظلمات العصور الوسطى وهيمنة رجال أُمراء الإقطاع والكنيسة.

**********

2016/1/23

الشرائح البورجوازية الصغيرة (أو المتوسطة) في المجتمع الفلسطيني:

أؤكد هنا على حقيقة "عدم التجانس" داخل الطبقة البورجوازية الصغيرة في البلاد المتخلفة حيث تتوزع إلى شرائح تقليدية وشرائح حديثة. وشرائح ريفية، نلحظ ذلك بوضوح في الضفة بين الريف والمدينة كما نلحظه في تمايز الضفة عن غزة ، فبالرغم من وصف مجتمع الضفة إنه مجتمع ريفي إلا أنه ريفي متمدن، مقابل وصف مجتمع قطاع غزة انه مديني ، إلا أنه مدني متريف وأكثر تخلفاً بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن توأمه في الضفة الغربية، لكننا رغم ذلك نلاحظ حالة من التخلف الثقافي –بدرجات متفاوتة– بين الضفة والقطاع تعكس مدى هشاشة وضعف المفاهيم العقلانية والديمقراطية والمواطنة والحداثة انعكاساً للتطور الاقتصادي الاجتماعي الضعيف والتابع.

تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل انواعهم...الخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة ثانية، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عموما، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها، إلى جانب عجز وقصور وفشل القوى الديمقراطية واليسارية في توعيتها وتحريضها وتنظيمها والتعبير عن تطلعاتها.

**********

2016/1/23

غازي الصوراني ..قراءة في المكانة والدور لكل من –الطبقة الوسطى– و –البرجوازية الصغيرة–قراءة في المكانة والدور لكل من –الطبقة الوسطى– و –البرجوازية الصغيرة–

)ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلوم الاجتماعية – جامعة بيت لحم – 2015/4/15(

الزميلات والزملاء الأعزاء.. كل التقدير والاحترام للقائمين على هذا المؤتمر الذي يفتح الباب لحوار ونقاش جاد ومسئول لحقل من حقول المعرفة التي تشكل موضوعياً الأساس المادي للفكر السياسي والاجتماعي المثمر.

في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، نشير إلى ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية ، فالوجود الطبقي المتبلور لابد أن يعكس وعياً محدداً ، إذ أنه بدون ذلك الوعي فلا وجود للطبقات إلا ذلك الوجود الكمي أو وجود الطبقة بذاتها وليس لذاتها.

ففي ظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الراهن للبنية الطبقية في المجتمعات العربية، واستمرار استتباعها وتخلفها واحتجاز تطورها، يصعب الحديث عن خارطة طبقية محددة لهذه البنية التي لم تصل بعد إلى درجة من التبلور أو الفرز الطبقي الذي وصلته المجتمعات الحديثة، وذلك بسبب استمرار استتباع وتخلف مجتمعاتنا من ناحية، واستمرار تداخل واختلاط الانماط الاجتماعية القديمة وتأثيرها في إعاقة التطور الاجتماعي الحديث من ناحية ثانية.

فإذا كنا نسلِّم بأن الطبقات الاجتماعية في أوروبا والمجتمعات الرأسمالية المتقدمة، قد لعبت دوراً مركزياً في تطوير وتحويل وتحديث مجتمعاتها، إلا أن "الطبقات" في مجتمعنا لم تلعب هذا الدور بعد، بسبب سيولتها وعدم تبلورها أو هزال بنيتها الطبقية، بحكم تبعية وتخلف مجتمعاتنا العربية تاريخياً، وبسبب ما يجري اليوم من إعادة انتاج التخلف والانحطاط الاجتماعي الذي يعيد انتاج عصبية الطائفة وعصبية العشيرة على حساب مفاهيم الوطن والمواطن والديمقراطية وحرية الرأي والتحرر والتطور الاجتماعي والاقتصادي التي باتت اليوم في قاع سلم الأولويات ، مما يعزز عرقلة التطور الطبقي في بلادنا وابقاءه في حالة من السيولة لا نعرف لها زمناً محدداً تنتهي عنده وتستقر.

وهنا تتجلى معضلة التحليل الطبقي لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية المحكومة حتى اللحظة لشرائح اجتماعية في أنظمة تابعة ومتخلفة ، هي خليط طبقي من بقايا الأنماط الاجتماعية القديمة والحديثة الشكلية التي تسودها وتحكمها العلاقات الرأسمالية الرثة المتداخلة فيما بينها في إطار تتنوع وتتجاور فيه الخصائص والسمات الطبقية العشائرية مع شرائح الكومبرادور من ناحية، ومع شرائح البيروقراطية المتنفذة (العسكرية والمدنية) من ناحية ثانية، في مقابل عدم تبلور الشرائح البرجوازية الطبقية بالمعنى الحداثي العقلاني المستنير، إذ أن التطور الاجتماعي الفلسطيني والعربي المشوه أدى إلى افتقاد مجتمعنا لهذه الطبقات المدركة لذاتها

ولوعيها الطبقي، ومن ثم عجزها عن امتلاك رؤية وطنية ديمقراطية وتنموية ، إلى جانب عجزها عن خدمة أو خوض عملية الصراع التحرري والطبقي....يتبع

**********

2016/1/23

بسبب عدم تبلور ونضوج الاوضاع الطبقية في مجتمعاتا ، تنشأ حالة من الالتباس أو الخلط المعرفي عند تحليلنا لتطور أوضاع ومفاهيم الطبقة البرجوازية المتوسطة أو الرأسمالية الوطنية من جهة، والبرجوازية الصغيرة من جهة ثانية، رغم اعتقادي بأن معظم المفكرين وعلماء الاجتماع اللذين تناولوا هذين المفهومين ، لم يحددوا التخوم الواضحة بين البرجوازية المتوسطة والصغيرة، دون أن اتجاوز مرحلة ظهور البرجوازية المتوسطة أو الرأسمالية الوطنية في مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية في مصر عبد الناصر، والتي سرعان ما تفككت وانتهت بعد رحيله (بمثل انتهاء نفس التجربة في أندونيسيا سوكارنو وفي غانا نكروما.. إلخ)، ولم يعد بالامكان توفر أية فرص لإعادة إنتاج دور البرجوازية الوطنية في كافة بلدان العالم الثالث ، خاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفاقم التحولات العالمية في إطار نظام العولمة وشروط منظمة التجارة الدولية والبنك والصندوق الدوليين، إلى جانب تفاقم مظاهر التبعية والتخلف والهيمنة الطبقية الكومبرادورية على مجمل بلدان العالم الثالث عموماً وبلدان الوطن العربي خصوصاً، الأمر الذي حال دون إعادة إنتاج البرجوازية الوطنية أو المتوسطة في هذه البلدان.

**********

2016/1/23

تتجلى معضلة التحليل الطبقي لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية المحكومة حتى اللحظة لشرائح اجتماعية في أنظمة تابعة ومتخلفة ، هي خليط طبقي من بقايا الأنماط الاجتماعية القديمة والحديثة الشكلية التي تسودها وتحكمها العلاقات الرأسمالية الرثة المتداخلة فيما بينها في إطار تتنوع وتتجاور فيه الخصائص والسمات الطبقية العشائرية مع شرائح الكومبرادور من ناحية، ومع شرائح البيروقراطية المتنفذة (العسكرية والمدنية) من ناحية ثانية، في مقابل عدم تبلور الشرائح البرجوازية الطبقية بالمعنى الحداثي العقلاني المستنير، إذ أن التطور الاجتماعي الفلسطيني والعربي المشوه أدى إلى افتقاد مجتمعنا لهذه الطبقات المدركة لذاتها ولوعيها الطبقي، ومن ثم عجزها عن امتلاك رؤية وطنية ديمقراطية وتنموية ، إلى جانب عجزها عن خدمة أو خوض عملية الصراع التحرري والطبقي.

**********

2016/1/24

تحية الى الاعزاء احمد سعيد و شادى وام تامر ومحمد شاهين وكل العاملين في اذاعة الشعب.....

"غزة" مفتاح الفرج ..!! الامطار خير وبركة ووبال على المشردين واصحاب البيوت المدمرة في غزة .. المنخفض والامطار الشديدة اصابت بالضرر والغرق العديد من البيوت والشوارع ... فما بالكم بحجم الاضرار والمعاناة من العراء والفقر والبرد وصقيع الليل لدى سكان الكرافانات من اصحاب البيوت المدمرة ، ومعظمهم من

فقراء قطاع غزة القاطنين شرق القطاع في المنطقة الممتدة بطول 45 كم من رفح الى خزاعة الى بيت حانون في انتظار من يسأل عنهم من " المسئولين" ، وفي انتظار إعمار لم يبدأ بصورة جدية كريمة ومحترمة تشعرهم ليس بالتضامن والتكافل معهم فحسب ، بل وبالاعتزاز والفخر والوفاء لدورهم النضالي في مجابهة العدو الصهيوني الذي قام بتدمير بيوتهم وتشريدهم ، وها هم جميعا مع عائلاتهم واطفالهم يترحمون على شهدائهم بصمت وكبرياء ومعاناة ... تحملوا ومازالوا كل اشكال الحرمان والبؤس من المرض الى الفقر الى التشرد ... وها هي امطار الخير تنزل عليهم من اسقف الكرافانات لتفاقم معاناتهم وبؤسهم .. صبروا ويصبرون لكن لكل صبر حدود ونهاية..!!..

اضافة ....من كلمات رفيقي العزيز ابو المجد جواد .....كل منخفض وانتم غرقانين!!!!!!

كل منخفض وانتم بمياه البرك والمجاري تسبحون!!!!

كل منخفض وانتم تحت رحمة افتعال الازمات. !!!!

كل منخفض وانتم تحت سقف الابتلاءات.!!!!

كل منخفض وانتم رافعون شعار اغيثوا غزة. !!!!!

كل منخفض والحكومة والبلديات عند الدفيات قاعدين!!!!!

كل منخفض وازمات مفتعلة وانتم صامتون.

أنشودة المطر ...الشاعر العراقي الراحل بدر شاكر السياب.....

مطر ...

مطر ...

مطر ...

تثاءب المساء ، والغيومُ ما تزالْ

تسحُّ ما تسحّ من دموعها الثقالْ .

كأنِّ طفلاً بات يهذي قبل أن ينام :

بأنَّ أمّه – التي أفاق منذ عامْ

فلم يجدها ، ثمَّ حين لجّ في السؤال

قالوا له : "بعد غدٍ تعودْ " ..

لا بدَّ أن تعودْ

وإنْ تهامس الرفاق أنهَّا هناكْ

في جانب التلّ تنام نومة اللّحودْ

تسفّ من ترابها وتشرب المطر ؛

كأن صياداً حزيناً يجمع الشِّباك

ويلعن المياه والقَدَر

وينثر الغناء حيث يأفل القمرْ .

مطر ..

مطر ..

أتعلمين أيَّ حُزْنٍ يبعث المطر ؟

وكيف تنشج المزاريب إذا انهمر ؟

وكيف يشعر الوحيد فيه بالضّياع ؟

بلا انتهاء – كالدَّم المراق ، كالجياع ،

كالحبّ ، كالأطفال ، كالموتى – هو المطر !

ومقلتاك بي تطيفان مع المطر

**********

2016/1/25

نظرة تحليلية لواقع التخلف والتبعية في اطارالنمط شبه الرأسمالي وانتشار الفساد في مجتمعاتنا العربية....

من المهم والضروري في اطار عملية النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية ، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور في البلدان العربية عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث، اذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمات السياسية والاجتماعية، واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية ، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير– منذ عقود طويلة – لدى "كبار المسئولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين ، ثم تكرست مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقيا بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم ، بحيث اصبحت الواسطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة ، وغابت تماما امكانية تطبيق الحد الادني من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيكم عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمةلا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...وبالتالي لا خيار أمام احزاب اليسار

الديمقراطي الثوري سوى الاندماج في حركة السيرورة الثورية الجماهيرية لتحقيق اهداف العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/1/25

جورج حبش .. قائداً ومفكراً ثورياً .. في ذكراه الثامنة.....

قال الرفيق الصوراني في لقاء ثقافي مع كوادر وأعضاء الجبهة في المنطقة الوسطى بقطاع غزة في الذكرى الثانية لرحيل الدكتور جورج حبش: " "إن أردتم أن تتعرفوا على شخصية وهوية القائد والمفكر جورج حبش، فأنتم في الواقع تبحثون عن هوية أمة في فكر الرجل، وفي وجدانه وعواطفه، بل تبحثون عن إضاءات في ظلام الأمة، وعن حركة قومية تقدمية جسدت خيار وآمال أمة بأكملها في مرحلة سابقة وبالتالي تتحملون المسؤولية الأولى كرفاق مخلصين للحكيم في اعادة احياء هذه الحركة من جديد في اطار الحركة اليسارية العربية الموحدة ، وفاءاً ليس للحكيم فحسب بل أيضاً وفاءاً لرسالته ومسيرته النضالية من أجل الثورة العربية ووحدة هذه الأمة في مجتمع اشتراكي عربي موحد."

وأضاف الصوراني أن "بنية الحكيم الفكرية والأخلاقية كانت واضحة شديدة الاحكام والتماسك بكاريزما قيادية نادرة تستعصي على التفكيك. ... وكان إلى جانب ذلك شخصية فذة وعظيمة وتعتبر بحق (بيرق) المقاومة الفلسطينية ومقاومتها الشريفة والمخلصة، إنه جورج حبش حكيم الثورة الفلسطينية وحظيت بمكانة مرموقة لم يصل إليها سوى رموز النضال العالمي أمثال (أرنستو تشي غيفارا) وغيره من الأفذاذ العظام... استطاع الحكيم ومن خلال الجبهة الشعبية ان يستقطب مناضلين عظاماً من اليابان شرقاً إلى أميركا اللاتينية مروراً بأوروبا وشتى أصقاع المعمورة."

وأكد الرفيق الصوراني على ضرورة استذكاره دائماً حتى لا يتحول . ولن يتحول . إلى مجرد صورة على حائط.. لأن فلسطين، ببساطة، لن تعدم بطلاً جديداً يكمل الحكاية.. وينهيها إلى الانتصار.. إلى حلم جورج حبش.

**********

2016/1/25

إنَّ الحديثَ عن الحكيم في ذكرى رحيلِهِ الثامنة حديثٌ ذو شجون، تختلطُ فيه مشاعر الرهبةِ والقلقِ والحزنِ بمشاعرِ الاعتزاز والتفاؤل والإصرارِ على مواصلةِ مسيرةِ النضال في مرحلةٍ هي الأكثرُ تَعقيداً وخَطَراً في تاريخ العرب والقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني... وتَظَلُّ رؤاه ومواقفه وأخلاقه منارةً لكل الثوريين تُضيء لهم ظلامية المرحلة في مواجهة تحدياتها الراهنة.

الاصدقاء والرفاق الاعزاء .. لا نلتقي اليومَ في الذكرى الثامنة لرحيلِ الرفيق القائد وفاءً لحكيمنا فحسب، بل أيضاً نلتقي لكي يكونَ الاحتفالُ بالذّكرى وفاءً وعهداً من كل رفاقهِ صوبَ مزيدٍ من الوعي والالتزام الخَلاَّق بالمبادئِ والأهدافِ الوطنية والقومية التقدمية والقيم الأخلاقيةِ والديموقراطية التي جَسَّدها الحكيم ، لكي نتواصل

مع هذه المبادئ والقيم كطريقٍ وحيد نحو استعادة الجبهة الشعبية لدورها الطليعي ، ذلكَ هو التجسيدُ الحقيقيُ لتفاعلنا وتواصلنا مع الحكيم بصورةٍ معنويةٍ تخاطرية ، مؤكدين أن مغادرته ورحيله عنَّا من المكان لا يعني أبداً مغادرتهِ لنفوسنا وعقولنا وأذهاننا ، فهو ماثلٌ فيها، عبر التواصل الدائم بلا انقطاعٍ من رفاقه مع مبادِئِهِ وأفكارِهِ وأخلاقِهِ وأحلامِهِ وعِبَرِهِ ودُروسِه وتواضُعِهِ الانساني.

**********

2016/1/25

في الذكرى الثامنة لغياب المفكر و القائد الثوري الحكيم الراحل جورج حبش، نستذكر السمة الرئيسة التي كانت بمثابة كلمة السر في تفسير شكل وجوهر مسيرته الكفاحية ، ونعني بذلك أخلاقه بالمعنى الإنساني والثوري الديمقراطي التي طالما حرص على الالتزام بها مفتاحا في كل مسيرته.

وفي هذه الذكرى نؤكد على أن فرضية أن يكون الإنسان أخلاقيا في مبادئه مهما كانت منطلقات تلك المبادئ ، ليست فرضية مثالية كما يدعي البعض ، فالأخلاق أولا هي التي تحدد مجرى وسلوك السياسي عموما والمناضل من اجل الحرية والعدالة والديمقراطية خصوصا ، وهنا يمكن بسهولة تفسير هذا الالتفاف المشفوع بكل معاني الاحترام والتقدير والحب للقائد الحكيم جورج حبش من كل من عايشه ليس من رفاقه وأصدقاءه فحسب بل من كل الذين لم يتعرفوا عليه في المكان لكنهم عرفوه في الزمان عبر مواقفه وكلماته أو ما قرأوه أو سمعوه عنه ، ذلك أن الحكيم جسد في كل محطات حياته مع العائلة والرفاق والأصدقاء اصدق وأجمل معاني الأخلاق الإنسانية التي لا يمكن بدونها أن يكون الإنسان –أي إنسان– وطنيا أو ثوريا صادقا.

إننا نعتقد أن الوفاء الحقيقي لهذا الغائب الحاضر ، لا يتجلى فحسب عبر الاحتفال بذكراه السنوية ، بل أيضاً والاهم لابد أن يتجلى في الإخلاص الحقيقي ، العقلاني ، الجدلي ، لمبادئه وأفكاره الثورية التي اكتسبت لديه مضامين أبعد من معانيها ومظاهرها المتعارف عليها، لأنها مبادئ وأفكار ارتبطت بالأيدلوجية الثورية، الماركسية ومنهجها العلمي الجدلي، بمثل ارتباطها بصيرورة حركة التحرر القومي الديمقراطي والتقدم الاجتماعي والاشتراكية، وهو ترابط جسّد التزام الحكيم الدائم بالجماهير الشعبية الفقيرة في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي باعتبارها صاحبة المصلحة الوحيدة في هذا الصراع ضد التحالف الامبريالي الأمريكي الصهيوني الرجعي، وفي الدفاع الحقيقي عن أهداف التحرر الوطني والديمقراطي. ذلك هو المسار الذي حدده القائد الراحل لنفسه ولرفاقه في الجبهة مجسداً بذلك دور المثقف الثوري الذي استطاع أن يضرب لنا مثلاً رائعاً في إقامة العلاقة الجدلية الصحيحة بين المعرفة أو النظرية وبين الفعل والنضال الكفاحي والسياسي، إنها الوحدة بين النظرية والممارسة طريقاً وضمانة وحيدة صوب تحقيق المستقبل المنشود.

**********

2016/1/26

عند الحديث عن الحكيم في الذكرى الثامنة لرحيله تختلط مشاعر الرهبة والقلق والحزن الممتزجة بمشاعر التفاؤل والاعتزاز والفخر في مرحلة هي الأكثر تعقيداً وخطراً ليس في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي

الصهيوني فحسب ، بل ايضا هي الاخطر والاكثر تراجعا وتعقيدا في تاريخ شعوبنا العربية ، وذلك في ضوء تفاقم مظاهر الاستبداد والتبعية والتخلف وتفاقم الصراع الطبقي والطائفي الدموي وتزايد انتشار قوى الثورة المضادة بشقيها اليميني الكومبرادوري الحاكم واليميني الديني الاسلاموي... لكن رؤى الحكيم ومواقفه وأخلاقه تظل بالنسبة لكل الثوريين عموماً والثوريين اليساريين العرب خصوصاً ، منارة تضيء ذلك الظلام لمن أراد أن يتحداه ، وها هي الاوضاع العربية الزاخرة بكل الاحتمالات ، تفتتح مشهدا عربيا غامرا بالمتغيرات التي تستدعي قلق التفاؤل المشوب بالحذر ، بمثل ما هو حامل للكثير من الآمال رغم الغموض الذي يكتنف مستقبله المهدد بدوره بمخاطر اعادة انتاج التبعية والتخلف ورموزهما ضمن قوالب ليبرالية او اسلاموية لا تختلف في محتواها عن جوهر الديكتاتوريات التي اسقطتها الانتفاضات .. ففي الوقت الذي لا اشكك فيه بامكانية النهوض والتحرر الديمقراطي في المشهد الجديد القادم رغم كل المحاذير ، الا انني اتوقف لأستدرك القول ان القطع بذلك النهوض الديمقراطي السياسي الاجتماعي بوصفه أمرا حتميا لا ريب فيه ، هو ضرب من اليقين الغيبي او المثالي الواهم ، يستعيض أصحابه به عن التحليل والتشخيص والتوقع للواقع المعاش في صيرورته ومحدداته الطبقية او الاجتماعية الفاعلة فيه ، الى جانب تغييبهم لدور القوى الامبريالية في سعيها للتكيف مع هذه المتغيرات وصولا الى اشكال جديدة من الاستغلال والتبعية والتجزئة .. (كما جرى للانتفاضات الشعبية ضد ديكتاتور اندونيسيا عام 1998 التي اسقطته دون أن تسقط النظام ، وضد ديكتاتور الفلبين "فرديناند ماركوس" وسقوطه عام 1986 ، واسقاط ديكتاتور مالي "موسى تراوري" عام 1990 ، وكذلك الامر بالنسبة لنتائج الانتفاضات في البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية عام 1989 ) ، وفي مثل هذه الحالة فإن الخشية او المحاذير من ان يزدهر المنهج اليميني الرجعي المعبر عن مصالح الكومبرادور ورجال الاعمال والبيروقراطية العسكرية والمدنية وجماعة الاخوان المسلمين او الاسلام السياسي ، مما سيشكل سياجا مانعا في وجه القوى الديمقراطية والثورية العقلانية من ممارسة مسؤولياتها السياسية والفكرية بمنطلقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية النقيضة لكل اشكال الاستغلال والهيمنة والتبعية والتخلف ... وفي كل الاحوال ، فانني لا انكر ان الثابت في وعي بعض المثقفين الفلسطينيين والعرب بما وقع ، مازال محكوما اليوم بذهول التفاؤل الانفعالي الذي لا يمكن الخروج منه الا بالعودة الى ادوات المنهج العلمي المادي الجدلي التاريخي ، التي أدرك الحكيم الراحل د.جورج حبش ، بعد تجربته الطويلة في حركة القوميين العرب أهمية أدوات هذا المنهج ودوره في وضوح التفكير والرؤية لكل حركة ثورية على طريق حضورها وانتصارها.

**********

2016/1/26

في الذكرى الثامنة لرحيل القائد الوطني الديمقراطي الوحدوي جورج حبش.. نستشعرُ مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة بين فتح وحماس، الذي أدى إلى انتقال مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ "النظام"* السياسي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع

الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني صورةً سيئةً من حاضرِ ومستقبلِ المجتمع المحكوم بصورةٍ إكراهية، لصراعاتٍ ومصالحَ فئويةٍ وممارساتٍ لم ولن تحققَ تقدماً في سياقِ الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيضِ من ذلك ، ستعززُ عوامل انهيارِها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في الوطن والشتات عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

وها نحنُ اليومَ نستعيدُ في الذكرى الثامنة لرحيل القائد الحكيم دروسِهِ وعِبَرِهِ ومسيرةِ نضالِهِ ، ولكن في وضعٍ مؤسفٍ عنوانهُ "تَزايد الصراع بين حركتي فتح وحماس على السلطة والمصالح " وانسدادُ الأفق السياسي بالنسبة للدولة المستقلة والعودة أو المشروع الوطني لا فرق ، بسبب تخلف وتبعية وضعف وخضوع الوضع الفلسطيني والعربي ، وبسبب الصلف الصهيوني الأمريكي ، بما يجعلني أطرحُ سؤالاً أَخَالُهُ يخبرني الحكيمُ به لو كان بيننا، وهو سؤالٌ مُوَجَّهٌ لقيادة حركتي فتح وحماس ، ما هي الغنيمة الهائلة التي تتنازعان عليها ونحن تحت الاحتلال؟.. والجواب الصريح، لا شيء سوى مزيدٍ من التَفَكُكِ والانهياراتِ والهزائم ومزيدٍ من المعاناةِ والإحباطِ لشعبِنَا . فالحربُ بين الفلسطيني والفلسطيني لن تُحققَ نَصراً لأي منكما ، وإنما هزيمةً جديدةً لمن يزعم أو يعتقد انه انتصر.

**********

2016/1/26

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة . لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني ، وهنا تتحمل الجبهةِ الشعبيّة مسؤولية كبيرة في إطلاق الدعوة لهذا الحوار ، بما لها ولتاريخها النضالي من رمزية كبيرة إنبَنَتْ على دورٍ نضاليٍ نوعي، وسياسةٍ مبدئية عبّرت عن جذرية في الصراع ضد المشروع الصهيوني وأنظمة الرجعية العربية ، إضافة إلى الرمزية الكبيرة لمؤسسها القائد الراحل جورج حبش.

وانطلاقاً من ذلك ، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ

وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

**********

2016/1/26

رفاق وأنصار وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ...في الذكرى الثامنة لرحيل رفيقنا القائد الحكيم، أقول... في حكايا الثورة تستمرُ ملحمةٌ وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترفض عصر الخضوع والانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي في هذه المرحلة .. وتُصرُّ عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين على الاسهام بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء في جنين وطولكرم ورفح والقدس وبيت حانون والشجاعية وجباليا وخزاعة والدهيشة واريحا وخانيونس وبيت لحم ونابلس وقلقيلية، وعلى جبين المُستَضعَفين وثياب اللاجئين في مخيمات الوطن والمنافي .. وفي عقول وقلوب كوادر وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً وطنيا ماركسياً ومنهجاً جدليا علمانياً تقدمياً واشتراكياً لا يعرف لون الحياد... منحازة دوما لمن هم "تحت" كانحياز الحكيم وغسان وأبو علي مصطفى وجيفارا غزة وربحي حداد وابراهيم الراعي ومحمود الغرباوي وكل الشهداء لفقراء الأرض ومِلْحِهَا .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقه وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله ...إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضَمَّت بين صفوفها منذ تأسيسها إلى يومنا هذا ، أجيالاً من المناضلين ، ضَمَّت الجد والجدة والأب والأم والأبناء والأحفاد من جماهير الفقراء والكادحين ، أجيال تعاقبت على حمل الراية ، راية التحرر، راية الوطن، راية العمال والكادحين والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين ، هي اليومَ تُجددُ العهدَ .. وتُجددُ روحَها الثورية من أجل نهوضِها واستعادة دورها الطليعي ومواصلةِ النضال لتحقيقِ الأهدافِ التي استشهد من أجلها حكيمنا والآلاف من الرفاق المناضلين عبر مسيرتها .فإلى الأمام ... عشتم وعاش وعيكم ونضالكم الوطني

والقومي والأممي.. عاش نضال القوى والأحزاب اليسارية العربية على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية العربية ...عاشت فلسطين حرة عربية... وعاشت ذكرى الرفيق الحكيم... والمجد والخلود لشهداء فلسطين والأمة العربية... والنصر للثورة.

**********

2016/1/26

في الذكرى الثامنة لرحيل الرفيق المؤسس جورج حبش.. نستذكرُ باحترامٍ عميق ونتواصل مع هذا القائد الديمقراطي الوحدوي الكبير الذي عَرَفَ وعَلَّم كيف نَتَّفِقْ وكيفَ نَختلفْ، وفي نفس الوقت كيف نَحمي ونصون وحدتنا الوطنية بحدقات العيون في إطار تعدديتنا واختلافنا الديمقراطي ، باعتبار أن وحدتنا الوطنية هي أحد أهم شروط الانتصار على هذه الغزوة الصهيونية .. عَلَّمَنا الحكيم أن الوحدة الوطنية التي تستجيبُ لطبيعةِ معركَتِنَا ضد هذا العدو ، وتستجيب في نفس الوقت لقواعد الاختلاف والتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هي الوحدة على أسس ومبادئ تلتزم بالديمقراطية هدفاً ومنهجاً يضمن حرية المعتقد والرأي الصريح لأي اختلاف وأي نقد بين أطياف ومكونات الساحة الوطنية الفلسطينية، شرط أن يكون في إطار الوحدة ومعززاً لها، فلا سبيل أمام كافة القوى الوطنية سوى النضال الحقيقي من أجل استعادة الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي التعددي، بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني وديمقراطي محدد يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني وطرده وإزالة مستوطناته من كل أرجاء الضفة الغربية واستعادة القدس عاصمتنا الخالدة ، على طريق الحرية وتقرير المصير و العودة وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي من جهة، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والشتات، وسرعة العمل على صياغة الرؤى والبرامج التنمويةِ الكفيلةِ بمجابهة أوضاع البطالةِ والفقرِ والركود الاقتصادي بما يحقق تجاوز أوضاع القلقِ والإحباطِ واليأسِ المتفاقمةِ في أوساط مُعظم أبناء شَعبِنَا، ومتابعةِ تنفيذ عملية الإعمار بما يحققُ مصالحَ أبناء شَعبِنَا الذين دُمِّرَتْ بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم علاوةً على ضمان مقومات الحياة الكريمة لذوي الشهداء والجرحى والمعوقين، إلى جانب مواصلة النضال من أجل إنهاء الحصار وإنهاء الإنقسام ، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاجتماعي والاقتصادي ، وتتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية وهجرة الشباب مع تزايد مظاهر الإحباط والمعاناة واليأس، بما يجعل من الضفة الغربية عموماً وقطاع غزة خصوصاً مرتعاً خصباً لكل اشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة ، بما قد يؤدي ليس إلى تكريس انفصال قطاع غزة جغرافياً عن الضفة بل أيضاً تكريس انفصاله الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليصبح القطاع محكوماً لمظاهر وممارسات وأوضاع أشَدُّ بؤساً وقسوةً من كل ما عاناه طوال السنوات الماضية .. وبما سيؤدي إلى أن تتعرض الضفة الغربية لمزيد من المعاناة ، حيث يتعرض اليوم أبناء شَعبِنَا فيها بسبب الممارسات الصهيونية التي لا تتوقف عند تفتيت الضفة عبر المستوطنات والجدار العنصري والحواجز والإذلال العنصري والاعتقالات والتهجير ووضع القدس تحت السيطرة الصهيونية فحسب، بل تستهدف أيضاً الفصل النهائي للضفة عن قطاع غزة في محاولة يائسة لإقامة دويلة ممسوخة لا مستقبل لها في القطاع ، هنا بالضبط تتجلى أيها الإخوة القيمة الحقيقية لمعنى ومضمون وإلحاحية

النضال الشعبي المُتَّصِل بلا هَوَادَة لإنهاء الانقسام ووأد كافة المخططات الهادفه الى الانفراد بما يسمى "دولة غزة" وصولاً إلى استعادة الوحدة السياسية والمجتمعية والجغرافية بين الضفة والقطاع في اطار النضال من أجل إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقنا التاريخي في فلسطين.

**********

2016/1/27

الجبهة الشعبية تدين ادعاءات بعض الوكالات المفبركة ضد قيادتها

27يناير، 2016

تصريح صحفي .....أدلى ناطق رسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بما يلي:

خرجت علينا وكالة صفا أمس الثلاثاء بخبر يقول أن قيادي سابق في الجبهة ومعه عدد من القيادات السابقة وغيرهم يعملون لـ "خلق اضطرابات وأزمات حياتية" ضمن خطة "تتضمن تبادل أدوار مع جهاز المخابرات في الضفة"، واستطرد الخبر المفبرك ليقول بجهل وغباء "وأعد هذا الفريق وفق المصادر خطة تبادل أدوار مع قيادة جهاز المخابرات في الضفة، بحيث يتم تأجيج عدة أزمات في غزة من بينها أزمات الكهرباء والغاز والصحة ومعبر رفح" ... الخ، "وأن عدداً من قادة الجبهة علموا بالمخطط وحذروا القيادي السابق من خطورة الأمر الذي يقوده وانعكاسه سياسياً وميدانياً على الانتفاضة وعلى العلاقة مع حماس."

ويهمنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن نوضح ما يلي:

1-أن عدداً من الرفاق المناضلين، القياديين السابقين في الجبهة وفي مقدمتهم مسؤول الجبهة السابق في قطاع غزة الرفيق جميل المجدلاوي بادروا ليتخلوا طواعية عن مواقعهم القيادية تمثلاً وسيراً على نهج الديمقراطية والتجديد الذي أرساه الرفيق الأمين العام المؤسس د. جورج حبش الذي نحيي ذكراه في هذه الأيام، لا كما ورد في الخبر المفبرك المنشور في وكالة صفا.

2-أن الجبهة على علم، وتُبارك الجهد الذي يقوم به عدد من الوطنيين الفلسطينيين من مختلف الأطياف والقوى السياسية والاجتماعية الحريصين والعاملين لإنهاء الانقسام بالوسائل الجماهيرية السلمية والديمقراطية وليس كما جاء في الخبر المفبرك سيء الذكر، ومن بين هؤلاء الوطنيين بعض رفاقنا من الجبهة.

إن مدرسة الجبهة الشعبية في النضال الجماهيري وفي التعامل مع التناقضات والعلاقات الداخلية الفلسطينية مدرسة تنبذ العنف والتخريب وتجرّم كل من يلجأ للسلاح ويستخدمه في حسم التناقضات الداخلية.

3-إن أسلوب التهويش الأمني الكريه في تسريب الأخبار الملفقة الذي يعمل على تشويه الحقائق وتصدير الأزمات من جهة، وترويع الناس من جهة أخرى، هو أسلوب بائس ومدان ولن يجد له صدى عند رفاقنا، أو الوطنيين الفلسطينيين عموماً.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دائرة الاعلام المركزي

27/1/2016

**********

2016/1/27

موقف الرفيق المؤسس والقائد الوطني والقومي الراحل جورج حبش من مفهوم الوحدة الوطنية...

في الذكرى الثامنة لرحيل الرفيق المؤسس جورج حبش.. نستذكرُ باحترامٍ عميق ونتواصل مع هذا القائد الديمقراطي الوحدوي الكبير الذي عَرَفَ وعَلَّم كيف نَتَّفِقْ وكيفَ نَختلفْ، وفي نفس الوقت كيف نَحمي ونصون وحدتنا الوطنية بحدقات العيون في إطار تعدديتنا واختلافنا الديمقراطي ، باعتبار أن وحدتنا الوطنية هي أحد أهم شروط الانتصار على هذه الغزوة الصهيونية .. عَلَّمَنا الحكيم أن الوحدة الوطنية التي تستجيبُ لطبيعةِ معركَتِنَا ضد هذا العدو ، وتستجيب في نفس الوقت لقواعد الاختلاف والتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هي الوحدة على أسس ومبادئ تلتزم بالديمقراطية هدفاً ومنهجاً يضمن حرية المعتقد والرأي الصريح لأي اختلاف وأي نقد بين أطياف ومكونات الساحة الوطنية الفلسطينية، شرط أن يكون في إطار الوحدة ومعززاً لها، فلا سبيل أمام كافة القوى الوطنية سوى النضال الحقيقي من أجل استعادة الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي التعددي، بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني وديمقراطي محدد يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني وطرده وإزالة مستوطناته من كل أرجاء الضفة الغربية واستعادة القدس عاصمتنا الخالدة ، على طريق الحرية وتقرير المصير و العودة وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي من جهة، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والشتات، وسرعة العمل على صياغة الرؤى والبرامج التنمويةِ الكفيلةِ بمجابهة أوضاع البطالةِ والفقرِ والركود الاقتصادي بما يحقق تجاوز أوضاع القلقِ والإحباطِ واليأسِ المتفاقمةِ في أوساط مُعظم أبناء شَعبِنَا، ومتابعةِ تنفيذ عملية الإعمار بما يحققُ مصالحَ أبناء شَعبِنَا الذين دُمِّرَتْ بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم علاوةً على ضمان مقومات الحياة الكريمة لذوي الشهداء والجرحى والمعوقين، إلى جانب مواصلة النضال من أجل إنهاء الحصار وإنهاء الإنقسام ، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاجتماعي والاقتصادي ، وتتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية وهجرة الشباب مع تزايد مظاهر الإحباط والمعاناة واليأس، بما يجعل من الضفة الغربية عموماً وقطاع غزة خصوصاً مرتعاً خصباً لكل اشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة ، بما قد يؤدي ليس إلى تكريس انفصال قطاع غزة جغرافياً عن الضفة بل أيضاً تكريس انفصاله الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ليصبح القطاع محكوماً لمظاهر وممارسات وأوضاع أشَدُّ بؤساً وقسوةً من كل ما عاناه طوال السنوات الماضية .. وبما سيؤدي إلى أن تتعرض الضفة الغربية لمزيد من المعاناة ، حيث يتعرض اليوم أبناء شَعبِنَا فيها بسبب الممارسات الصهيونية التي لا تتوقف عند تفتيت الضفة عبر المستوطنات والجدار العنصري والحواجز والإذلال العنصري والاعتقالات والتهجير ووضع القدس تحت السيطرة الصهيونية فحسب، بل تستهدف أيضاً الفصل النهائي للضفة عن قطاع غزة في محاولة يائسة لإقامة دويلة ممسوخة لا مستقبل لها في القطاع ، هنا بالضبط تتجلى أيها الإخوة القيمة الحقيقية لمعنى ومضمون وإلحاحية النضال الشعبي المُتَّصِل بلا هَوَادَة لإنهاء الانقسام ووأد كافة المخططات الهادفه الى الانفراد بما يسمى "دولة

غزة" وصولاً إلى استعادة الوحدة السياسية والمجتمعية والجغرافية بين الضفة والقطاع في اطار النضال من أجل إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقنا التاريخي في فلسطين.

**********

2016/1/28

فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من المأزق الراهن لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني والديمقراطي ....

الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ورفض قيادة م.ت.ف ورئيسها تفعيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء وليس آخرها قانون حماس بتحصيل الضرائب على السلع والبضائع في قطاع غزة، كل ذلك ادى بجماهير شعبنا الى الميل صوب الاحباط او الاستسلام ،وانتشار قيم النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، جنبا الى جنب مع انتشار مظاهر البذخ الكمالي والتفاخري( فيلل وسيارات فارهة وشاليهات وتراكم الثروات غير المشروعة ومئات اصحاب الملايين في بلد محاصر !!؟؟) ، وانتشرت مظاهر الشيزوفرانيا والامراض النفسية في العلاقات الاجتماعية ، و سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الاشاعة .. ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام الذي كرس التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد في مجتمعنا، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي ، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال ، وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها

وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي تستعيد ثقة ابناء شعبنا والتفافهم وتوحدهم تحت مظلتها كافكار توحيدية جامعة تستجيب لتطلعاتهم بما يمكنهم من مواصلة نضالهم التحرري والديمقراطي وتحقيق اهدافهم في الحرية وتقرير المصير والعودة.

**********

2016/1/29

وجهة نظر ...وموقف.....

التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام والصراع الراهن على المصالح الفئوية الانانية الكارثية لكل من حركتي فتح وحماس ، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل.

لقد أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو يسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان ، إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء.

أين ستقام "الدولة المستقلة" إذن؟ هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولازال تتبعها الدولة الصهيونية الحريصة على أن تبقى يهودية الطابع، وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر السكان الفلسطينيين في غيتوات

(كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة "طبيعية"، ترانسفير "طبيعي". هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك .

يشير هذا السياق التحديدي إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان .

المسألة المحورية هنا هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية .

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

**********

2016/1/29

وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية :بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل

منذ أن أطلقت بيانها السياسي الأول في 1967/12/11 ، الموجه للشعب الفلسطيني والأمة العربية، والداعي لممارسة النضال الوطني التحرري والاستمرار فيه حتى الانتصار بالرغم من كل الصعاب ، تميزت الجبهة الشعبية بمصداقيتها وصلابة موقفها ووضوحه في كل المنعطفات السياسية، عبر الدور المميز الذي لعبته وما تزال، في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني سياسياً وعسكريا وجماهيريا، ليس فقط من كون الجبهة الشعبية قدمت أكثر من ثلاثة آلاف شهيد منذ انطلاقتها حتى الآن وعشرات الآلاف من المعتقلين والجرحى على مذبح قضية شعبنا الوطنية، بل أيضا ، لأن الجبهة كانت – ومازالت– قادرة على استكشاف المستقبل وإعطاء التحليل العلمي والدقيق للأحداث والتطورات التي تشهدها ساحات العمل الوطني والقومي والأممي بصورة جدلية ومترابطة.

إن الجبهة الشعبية، بالرغم من كل ما رافق هذه المسيرة المليئة بالانجازات والالتواءات والانكسارات، والمطبات السياسية وغير السياسية، استطاعت الحفاظ على دورها ، وعلى أدائها ، انطلاقاً من إيمانها العميق بمبادئها ورؤيتها ودورها ليس في مجابهة الاستحقاقات الراهنة في كل لحظة بما في ذلك الوضع المأزوم الراهن فحسب

بل في الإسهام الثوري في صنع وبلورة معالم المستقبل الذي تتحقق فيه أهداف وأماني شعبنا وامتنا العربية في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

وفي الوقت الراهن، فان الانقسام الفلسطيني بات يقض مضاجع الجميع، وباتت الجبهة الشعبية أمام أسئلة مستجدة، تدعوها لإزاحة وتجاوز مشكلاتها الخاصة ، وهي قادرة للنهوض بدورها الطليعي في جبهة اليسار والتيار الديمقراطي النقيض لقوى اليمين في حركتي فتح وحماس.

ولعل المهمة الملحة التي يتوجب أن يتصدى لها عموم أعضاء الجبهة في هذه المرحلة ، هي مهمة ردم الفجوة بين القضايا السياسية والفكرية والتنظيمية كما أقرتها وثائق المؤتمرات الوطنية من ناحية ، وبين الواقع السياسي والفكري والتنظيمي من ناحية ثانية ، ففي ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض للحد الأدنى من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية ، بات واضحاً ، أن التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على الجبهة الشعبية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي الطليعي على وجه الخصوص، وهذا يتطلب إسهام الجميع في مناقشة القضايا المطروحة بكل مسئولية ووعي – من اجل بلورة الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تكفل نهوض الجبهة ، بما يمكنها من تحديد رؤيتها ومهامها ووحدتها الداخلية للمرحلة القادمة بدقة.

**********

2016/1/30

إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ،وغموض المفاهيم واضطرابها ، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني الفلسطيني –والقومي– العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية بالمعنى الديمقراطي، وأجهضت الثورة ولم يبنى نظام، بل تزايدت الفجوة –خاصة في الساحة الفلسطينية– عبر حالة الاختلال أو الانقسام ليس في السياسة والجغرافيا فحسب ، بل نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان ليوجد لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا.

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية المتطورة المتجددة البعيدة عن الجمود، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة التي شنها ويشنها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي عموما والخليجي والسعودي خصوصا، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

**********

2016/1/30

أعتقد أن أزمة المجتمعات العربية تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً ، و لا تنتسب له جوهرياً ، و ذلك بسبب فقدانها ، بحكم تبعيتها البنيوية ، للبوصلة من جهة ، و للأدوات الحداثية ، الحضارية و المعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي و مساره و علاقته الجدلية بالحداثة و الحضارة العالمية أو الإنسانية.

فبالرغم من دخولنا القرن الحادي و العشرين ،إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة ، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" وبالتالي ما قبل المجتمع المدني ،رغم تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا ، و الشواهد على ذلك كثيرة ، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير ، بمنطلقاتها العلمية و روحها النقدية التغييرية ، و إبداعها و استكشافها المتواصل في مناخ من الحرية و الديمقراطية ، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي و الوجود الاجتماعي و الدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها ، ووحدة مسارها و مصيرها ، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي العربي.

و لعلنا نتفق أن السبب الرئيسي لهذه الإشكالية الكبرى ، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني ، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية ، فهذه و غيرها من أشكال الوعي ، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها ، كما يحدد قوة أو ضعف انتشارها في أوساط الجماهير ، و بالتالي فإن الواقع العربي الراهن ، بكل مفرداته و أجزاءه و مكوناته الاجتماعية و أنماطه التاريخية و الحديثة و المعاصرة ، هو المرجعية الأولى و الأساسية في تفسير مظاهر الضعف و التخلف السائدة بل و المتجددة في مجتمعاتنا ، إذ أن دراسة هذا الواقع ، الحي ، بمكوناته الاجتماعية و الاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية و الاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية و عشائرية و شبه إقطاعية ، و شبه رأسمالية ، تداخلت عضوياً و تشابكت بصورة غير طبيعية ، و أنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة ، المشوهة ، فكيف يمكن أن نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني؟

**********

2016/1/31

اليوم و نحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة ، تتعرض مجتمعاتنا العربية ، من جديد ، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد ، رغم مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح و الفئات الرأسمالية العليا ، بكل أشكالها التقليدية و الحديثة ، التجارية و الصناعية و الزراعية ، و الكومبرادورية و البيروقراطية الطفيلية ، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي ، و تحول دون أي تحول ديمقراطي حقيقي في مساره ، عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة ، و تكريسها لمظاهر التبعية و التخلف و الاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى ، من خلال التكيف و التفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح و الخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية ، و بين النمط القبلي /العائلي ،

شبه الإقطاعي ، الريعي ، الذي ما زال سائداً برواسبه و أدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث .

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية ، و اتساعها الأفقي و العامودي معاً ، خاصة مع استشراء تراكم الثروات غير المشروعة ، و أشكال "الثراء السريع" كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح و الخصخصة ، و الهبوط بالثوابت السياسية و الاجتماعية الوطنية ، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب و أهل الثقة ، القائم على الصفقات و الرشوة و العمولات بأنواعها ، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي ، و هذه الظاهرة شكلت بدورها ، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه ، في السياسة و الاقتصاد و الإدارة و العلاقات الاجتماعية الداخلية ، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة ، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب ، بعيداً عن أهل الكفاءة و الخبرة ، و دونما أي اعتبار هام للقانون العام و المصالح الوطنية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استعمال الاستبداد الناجم عن استعمال الفساد.

و مما هو جدير بالحس بالمسؤولية ، أو بالتأمل –كحد أدنى– ليس الخطر الناجم عن هذه الظواهر فحسب ، بل أن تصبح هي القاعدة التي تحكم أو تحدد مسار و طبيعة العلاقات الاجتماعية و السياسية في مجتمعاتنا العربية ، حينئذ تصبح "مؤسسة" الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد أو ذاك ، و توجيهها وفق قواعد إدارة الأزمة بالأزمة ، و هنا ينتقل الحس بالمسؤولية ، إلى ضرورات التغيير الديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المأزوم ، الذي تفرضه طبيعة أزمة التحرر الوطني والقومي ، بحكم أنها تعبير عن أزمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنيوية للإمبريالية ، حسب تعبير المفكر الشهيد مهدي عامل –بحيث "تصبح الطبقة المسيطرة أو نظامها في تناقض بين السير في منطق الحركة التحررية الديمقراطية ، و هو منطق معادٍ لها ، و بين السير ضده (و النتيجة واحدة) ، حيث بات السير في منطق التحرر يضع هذه الطبقة (أو التحالف أو النظام) في تناقض مع مصالحها الطبقية ، فيقتضي بالتالي بضرورة زوال سيطرتها الطبقية ، و كذلك الأمر بالنسبة لسيرها ضد منطق الحركة التحررية حيث تفقد هذه الطبقة التي هي البورجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة"

**********

2016/1/31

لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، التي وصلتها القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة المتنفذة عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، او الى الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، بل أيضا تحال الى عجز "المعارضة التاريخية" أو"المعارضة اليسارية البديلة" في أن تصبح البديل الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب.

وفي هذا الجانب فإن البداية معروفة، وهي أن نكون –في الجبهة– غير ملتبسين، وأن نكون شيئاً حقيقياً وموحدا

في الداخل أي ديمقراطيين فعلا وواقعيين ثوريين سياسياً وأيديولوجياً فعلاً في نفس الوقت.
وبالتالي فإن القول بدور تاريخي للجبهة الشعبية ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية كما بلورتها وثائق مؤتمرات الجبهة وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية.
وإذا جاز لنا تلخيص كل ما تقدم نستعيد مفاصل رئيسية:
-1ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال.
-2الحاجة دائماً لرؤية ونظرية صراع تقود سياسات العمل والممارسة.
-3وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري.
-4مغادرة ذهنية القطع.
-5الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية.
-6تجذير المسائل والعودة بها إلى جذرها الفكري والتاريخي.
-ويمكن المضي بالاستنتاجات الأساسية نحو:
-7القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي والمنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً.(
-8الخصوصية الفلسطينية وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية القضية وخصوصية الشعب والمجتمع ارتباطاً بالبعد القومي العربي وحركة التحرر العربية.
إن ما تقدم ، يتطلب من الجبهة ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة لبناء حركة ثورية صحيحة تطرد كل مظاهر الأزمة الفكرية والتنظيمية والسياسة ، بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتها التحررية الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.....(
غازي الصوراني -وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية : بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل - الحوار المتمدن-العدد: 3460 - 2011 / 8 / 18(
**********

2016/2/1

في مفهوم الأخلاق الثورية .. الباحث غازي الصوراني

**هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟**

**الجواب : نعم ... لا بد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لرفاقنا ، فإذا كانت الفصائل او الأحزاب الثورية اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان**

**وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها أولا بموقف أخلاقي داخلي يجسد العلاقة الدافئة الصريحة المحترمة بين الرفاق، وثانيا مطالبةبموقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.**

**الأخلاق الثورية الاشتراكية لرفاقنا يجب ان تقوم على:**

**1- أخلاق جماعية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد، وهو مبدأ يتنافى مع كل مظاهر النفاق والانتهازية والشللية والأنانية وحب الذات والنفعية الذاتية، ويجمع بصورة منسجمة بين المصالح الشعبية العامة والجماعية والشخصية.**

**2- أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس، ونقصد بذلك علاقات التعاون الرفاقي والتعاضد وحسن النية والنزاهة، والبساطة ، والتواضع في الحياة الشخصية والاجتماعية.**

**3- أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع الرفاق على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع على مستوى الحزب أو على المستوى الجماهيري العام في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين.**

**في ضوء ما تقدم ، فإننا نؤكد على أن كل هذه السمات الأخلاقية يجب ان تتجسد في ممارسات العضو مع رفاقه أولا وقبل كل شيء ، فبدون هذه العلاقة يستحيل على الحزب او الفصيل بناء علاقات سياسية ديمقراطية وكفاحيه مع الجمهور.**

**********

2016/2/2

**سؤال حول العلاقة المتبادلة بين الحزب والمجتمع والاخلاق ؟....**

في محاولتي الاجابة على هذا السؤال... لا بد من طرح السؤال التالي: هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ الجواب : نعم ... لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسية الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق المجتمعية المحترمةالتي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لرفاقنا ، فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي، موقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك

بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية. إن النظرية الماركسية نظرية علمية، ولم تقوَ أية محاولة على تقويضها أو النيل منها في الجوهر، ولكن الحياة والواقع هما المحك لحسن تطبيق هذه النظرية. فالممارسة هي الترجمة الحقيقية لمصداقية هذه النظرية والأفكار، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة.

**********

2016/2/2

غازي الصوراني ...**المسار التطوري لمفهوم الاخلاق مع بزوغ عصر النهضة والديمقراطية البورجوازية في اوروبا (القرن16)**.. دروس وعبر لتحفيز النضال الثوري الديمقراطي لانهاء التخلف والتبعية في بلادنا العربية.....

بدأ هذا العصر بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس بتأثير الفلاسفة والمفكريين العقلانيين والديمقراطيين الثوريين الذين اسهموا في ازاحة وتحطيم الفلسفة الرجعية الاقطاعية ومنطلقاتها الغيبية . فمع بداية عصر النهضة ظهرت أفكار الفيلسوف الانجليزي " فرنسيس بيكون" (1561_ 1626) الذي يعتبر "أعظم عقل في العصور الحديثة" ، طالب بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام المسبقة التي تهدد العقل، ثم جاء الفيلسوف الفرنسي "ديكارت" (1596–1650) ، الذي أكد أن المهمة الأساسية للمعرفة هي ضمان رفاهية الانسان وسعادته عبر سيطرته على الطبيعة وتسخير قواها لصالحه ، وعلى هذا الأساس ظهر ما نستطيع أن نسميه أخلاق العقل ، التي أعلن عنها بجرأة تلميذه الفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632–1677)حينما انتقد أخلاق "الكتاب المقدس" انتقاداً مراً، واستنتج مبدأ الحق من القوة، واعتبره مبدأ كل أخلاق . ثم جاء "جان جاك روسو" (1712 –1778 ) ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا، أما فولتير (1694/1778 )، فقد عاش كل حياته مناضلاً ضد التعصب الديني .

أما الفيلسوف الألماني "كانط" ( 1724 –1804 ) فقال: إن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير ( والخير هو فعل الواجب ) .والى جانب كانط ، حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ و"هيغل" (1770 – 1831) الذي تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي على الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة ، لقد رأى في نابليون والثورة الفرنسية والتنوير الأوروبي تحولاً حاسماً في تاريخ العالم ، أدى هذا التحول إلى إخضاع الواقع الاجتماعي للعقل الذي يحتل مكانة بارزة أو مركزية في فلسفته ، فهو يقول وما أروعه في قوله : "كل ما ليس بعقلي يجب أن يصبح عقلياً.". فمتى نؤمن بالعقل؟؟إن الواقع العربي يجب أن يتحول إلى واقع عقلاني .. ذلك هو المدخل الضروري نحو التغيير الديمقراطي المنشود.

أما "أوغست كونت"– رائد علم الاجتماع الحديث – ( 1798 _1857 ) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية في المجتمع ، وعلى هذا الاساس اصبح مفهوم الاخلاق أحد مكونات علم الإجتماع.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة ( 1844 _1900 ) ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق ما يسميه" الإنسان الأعلى " !!، فالأخلاق الحقة عنده هي إرادة القوة، هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء.

بعد نيتشه ، ظهر سيغموند فرويد ( 1856_1939) الذي قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية ، أما التفسير التطوري ، وخاصة مذهب " هربرت سبنسر " ( 1820 –1903 )– فان مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه . وفي هذه المرحلة ظهرت الفلسفة النفعية أو البرجماتزم عبر افكار وليم جيمس ( 1842 _1910 ) الذي تأثر بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس(1839–1914) صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " ، فعوضاً عن سؤالنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه الى النتيجة أو الثمرة او المصلحة المباشرة. والأخلاق هنا مبنية على هذا الأساس الذي اعتمدته الإمبريالية الامريكية من أجل استغلال الشعوب الفقيرة واستمرار تبعيتها وتخلفها .

بعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي ( 1859 – 1952 ) الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، فقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920)، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية ، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية –عند فيبر – هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع. " من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الامبريالية .

وبإزاء هذه الحركة "الميتافيزيائية" قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية ، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأكدا أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء ، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي ، والتعجيل بعملية التغيير والثورة.

**********

2016/2/3

**احد أهم مظاهر ازمة اليسار في مجتمعاتنا العربية تجلت في المنتسبين** إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وأمة تعاني استلاباً قومياً مضاعفاً، أي تعاني من تفاقم الاستبداد والاستغلال والتخلف والتجزئة والصراعات الطائفية الدموية ومن احتلال جزء من أراضيها، ومجتمع لا يعاني من الرأسمالية، بل من نقص التطور الرأسمالي والمفاهيم

التنويرية المرتبطة به، وأمة يسيطر ماضيها على حاضرها وأمواتها على أحيائها، كما هو حال المجتمعات العربية في هذه المرحلة من القرن الحادي والعشرين.

**********

2016/2/3

**التحدي الكبير الذي يواجه الحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الثورية العربية** اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ثوري وديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الذل والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها سواء باسم الليبرالية الرثة او باسم القبيلة والطائفة في اطار الصراع الدموي اوالتخلف الرجعي او الاسلام السياسي، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة التابعة والمستبدة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

**********

2016/2/3

**إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة بناء وصياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية** ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها.

**********

2016/2/4

**للنفاذ إلى جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية )** ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إن وجود برلمان ليس ضمانة في حد ذاته على وجود ديمقراطية في المجتمع ؛إذ يمكن أن يسخر البرلمان أداة لطمس الديمقراطية وقواها في المجتمع.

والنقطة المهمة هنا هي أن أهمية البرلمان لا تكمن في شكله المؤسسي ، وإنما تكمن في مضمونه الطبقي.

إذ أن جوهر الديمقراطية ، وآلياتها التطبيقية في أي مجتمع ، يقوم على إدراك الرئيس المنتخب بأنه سيعود بعد انتهاء مدتهِ، مواطناً عادياً من ناحية ، وإدراك كل مواطن أن من حقه ترشيح نفسه ليكون رئيساً من ناحية ثانية ، هذا ما يتوجب أن تدركه الحركات والقوى السياسية في بلادنا، خاصة حماس والتيارات الدينية، حتى لا تتحول الديمقراطية من مهد للآمال في التحرر والتغيير والتقدم إلى لحدٍ لكل هذه الآمال.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة ، النهضة ، المواطنة ، المجتمع المدني ،

والقانون والنظام ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

**********

2016/2/4

**جدوى استخدام مفاهيم الحداثة.....**

أرى أن الفكرة المركزية في جدوى استخدام مفاهيم الحداثة، تقوم على انتقال مجتمعاتنا العربية من حالة الركود والتخلف التاريخي والتبعية إلى حالة النهوض والديمقراطية والعلمانية والتطور الاقتصادي والتنمية المستقلة والتقدم ، وفق قواعد العقل والمنهج العلمي ، مع يقيني بأن الحديث عن مفهوم الحداثة وقيمها ، هو حديث عن مرحلة تطورية لم ندخل أعماقها بعد ، و لم نتعاطى مع أدواتها و معطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الأدوات و المعطيات المتخلفة الموروثة والراهنة في مجتمعاتنا ، وهنا تكمن الجدوى من وعي هذا المفهوم واستخدامه لمجابهة مظاهر وادوات التخلف ( الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ) ، بالعقل و العقد الاجتماعي ، و لمجابهة الحكم الثيوقراطي و الأوتوقراطي الفردي وكل أشكال ومظاهر الاستبداد بالعلمانية و الديمقراطية ، و لمجابهة الامتيازات الطبقية وتراتبية الحسب و النسب و اللقب بالمساواة الحقوقية و المدنية ومبدأ المواطنة ، بين جميع المواطنين ، فأين نحن العرب من كل ذلك ؟ و نجيب بوضوح ، ان مجتمعنا العربي اليوم ، هو –مجتمع بلا مجتمع مدني– ، فطالما أن بلادنا ليست في زمن حداثي/حضاري و لا تنتسب له ، بالمعنى الجوهري ، فإن العودة إلى القديم أو ما يسمى بإعادة إنتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، سيظل أمراً طبيعياً فيها ، يعزز استمرار هيمنة المشروع الاستعماري المعولم على مقدراتنا و استمرار قيامه فقط بإدارة الأزمة في بلادنا دون أي محاولة لحلها سوى بالمزيد من الأزمات وتفكيك بنيان الدولة القطرية وتجزئتها جغرافياً أو طائفياً ومذهبياً.

إن الانعتاق السياسي الذي حققته الثورة البرجوازية في عصر النهضة ، يتوجب أن نتعامل معه كنقطة انعطاف مذهلة في التطور التاريخي ، وتقدما عظيما في إطار النظام الاجتماعي القائم ،وهو منعطف لابد لنا – في فلسطين والبلدان العربية– من أن نعمل على مراكمة عوامل الموضوعية والذاتية بما سيضمن – بوسائل ديموقراطية– تجاوز الرؤى الاحادية لحركات الاسلام السياسي المستندة على المفاهيم الأصولية القديمة، لحساب مفاهيم النهضة والتنوير والحداثة صوب آفاق مجتمع مدني ديمقراطي، يزيح أشكال الاستبداد والسيطرة والتفرد التنظيمي والصراعات الفئوية على السلطة والمصالح الطبقية والطائفية المذهبية في حاضر مجتمعنا ومستقبله، دون أن يعني ذلك اغفالنا لعملية الصراع الطبقي والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي وكل مظاهر التبعية والتخلف بصورة ديمقراطية ، ذلك إن انعدام المساواة ، ظاهرة موضوعية ، وسمة أساسية من سمات المجتمع المدني الليبرالي البرجوازي ، فهو –في جوهره– مجتمع الصراع الطبقي والصراع السياسي في آن معا، وهنا تكمن بالضبط الجدوى من استخدام مفاهيم الحداثة.

**********

2016/2/4

**أشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف** فيما بعد –خاصة بعد قيام الدولة الأموية– تعود إلى حاجة الحكام إلى نصوص تشريعية أو مبررات دينية تبرر وجودهم السياسي من جهة وتتناقض مع الاتجاهات أو الشرائع التي تخالفهم فكرياً وسياسياً.

وبالتالي فإن الحديث عن الطائفية والصراع الطائفي في مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب ، بل أن الصراع الطائفي يتذرع بالدين لكي يعبر عن مصالحه الطبقية ومنطلقاته السياسية ، وبالتالي فإن حديثنا عن الطائفة أو الطوائف يجب ان لا ينطلق من الدين وحده ، بل يتخطاه إلى السياسة كمحدد رئيسي في الصراع الطائفي طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر ، وهذا ما نلاحظه عند قراءتنا للصراعات الطائفية التاريخية والراهنة بين السنة والشيعة أو بين الفرق الإسلامية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تضامن وتمرد طائفة الشيعة ، ودورها الثوري التاريخي والراهن، سواء داخل الدولتين الأموية والعباسية أو في المراحل اللاحقة وصولاً إلى المرحلة الحالية، يعود في أسبابه لاعتبارات ومبررات موضوعية ارتبطت بالظلم والاضطهاد الذي وقع –وما يزال – على هذه الطائفة طوال تلك المراحل ، يؤكد على ذلك ممارسات النظام الوهابي السعودي وكذلك الأمر في اليمن والبحرين ولبنان والعراق خلال حكم البعث عموماً وفي عهد الرئيس الراحل صدام حسين خصوصاً، حيث قام النظام الامبريالي الامريكي بعد احتلال العراق بتأجيج الصراع الطائفي ، من خلال تكريس سيطرة الشرائح الطبقية الكومبرادورية والعشائرية المتنفذه من الطائفة الشيعية في العراق، وبالتالي امتداد اشتعال الصراع الدموي الطائفي في سوريا واليمن وليبيا كما نشهده اليوم.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=481347

**********

2016/2/4

**مفهوم الطائفية أصبح يستخدم بديلا لمفاهيم "الملة والعرق والدين"** التي كانت سائدة قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيم جميعاً في بيئة متزامنة فكريا وسياسيا فأنتجت مفهوم "الطائفية" باعتباره تعبيرا عن حالة أزمة يعيشها المجتمع، حيث أصبحت الطائفية مذهباً وإيديولوجية وهوية حلت محل الهويات الأخرى والانتماءات الأعلى، بل وبدأت تتعالى عليها وقد تبدي الاستعداد للتقاطع معها وأخذ موقعها وهذا ما يهدد اليوم وحدة الشعوب كما هو الحال في لبنان والعراق وغيرها، كما إن دول عربية أخرى تتخذ من الطائفية ذريعة لقمع شعوبها التي تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية.[2]

من ناحية ثانية ، يحدد المفكر الشيوعي اللبناني الشهيد مهدي عامل الطائفية بقوله: "هي شكل النظام السياسي والنظام الايديولوجي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية سيطرتها الطبقية"[3]. ويحددها في مكان آخر بقوله : "الطائفية علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي في شروط البنية الاجتماعية الكولونيالية."

وفي تعريف ثالث يقول : "ليست الطائفية كياناً، وليس لها وجود أنطولوجي. إنها علاقة سياسية محددة بحركة

معينة من الصراع الطبقي، في شكل منها محدد بشروط تاريخية خاصة ببنية اجتماعية معينة. ولأنها كذلك، فهي، إذن، قائمة بالدولة، لا بذاتها، في هذه البنية الاجتماعية، وفي شروطها التاريخية المحددة التي هي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها"[4.]

ويضيف قائلاً: "من الضروري رد الطائفية إلى بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرحم الذي منه أتت. فارتباطها بها في البنية الاجتماعية الكولونيالية يجد تفسيره في تطور الإنتاج الكولونيالي، لا في تطور الإنتاج ما قبل الرأسمالي، الاقطاعي أو الاستبدادي الآسيوي"[5.]

**********

2016/2/5

**جهاز المخابرات الامريكية ( السي آي ايه ) قام بتأسيس منظمات NGO,s عموما و USAID خصوصا....**

في يولية 1947 أنشأت الحكومة الأمريكية جهاز المخابرات المعروف اصطلاحاً بـ C.I.Aليتولى الجانب الثقافي في الحرب الباردة.

وكان أول أعمال هذا الجهاز تكوين واجهة ثقافية يعمل من خلالها "لتحصين العالم ضد وباء الشيوعية وتمهيد الطريق أمام مصالح السياسة الأمريكية في الخارج."

وأعطيت لجهاز المخابرات صلاحيات هائلة ومطلقة ليفعل ما يشاء من أجل حماية الصورة الأمريكية التي ترسمها وسائل الدعاية والإعلام في خيال الآخرين.

ثم تقرر (في 19 ديسمبر 1947 ) أن يستخدم الجهاز الأنشطة النفسية السرية لدعم السياسة الأمريكية بما في ذلك التخريب والتدمير والانقلابات والاغتيالات ومساعدة حركات المقاومة السرية والمعارضة السياسية في الدول المعادية للولايات المتحدة بشكل متقن لا تظهر معه أي مسئولية للحكومة الأمريكية.

وفي مايو 1949 شكلت المخابرات "اللجنة القومية من اجل أوربا الحرة" لاستخدام المهارات المتنوعة لليهود الشرقيين في المنفى من أجل تطوير برامج تتصدى بنشاط للسيطرة السوفيتية.

ولإحكام الحصار على الشيوعية والشيوعيين في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وفي العالم قامت المخابرات الأمريكية في 1950 بتأسيس منظمة ثقافية جديدة باسم "منظمة الحرية الثقافية " تحولت في عام 1967 إلى "الاتحاد الدولي للحرية الثقافية" . وقامت هذه المنظمة بإنشاء فروع لها في خمس وثلاثين دولة تم اختيارها بعناية أصدرت أكثر من عشرين مجلة ذات تأثير كبير.

وفي هذا الإطار صدرت في 1952 مجلات : كومنترى ، ونيوليدر، وبارتيزان ريفيو ، وفي 1953 صدرت مجلة العلم والحرية ومجلة إنكاونتر استكتب فيها أسماء لامعة ومشهورة مثل المؤرخ أرنولد توينبي والفيلسوف برتراند راسل وهربرت سبنسر وكلها مجلات ضد الشيوعية.

وخارج أمريكا كانت المخابرات وراء إصدار عدة مجلات ثقافية ترمي جميعها بأسلوب غير مباشر لتشويه الشيوعية وشهد عام 1955 إصدار مجلات : سوفيت سيرفي يرأسها وولتر لاكير ، وتيمبو برزنت بإيطاليا ،

وكوادرات في أستراليا وكويست quest في الهند وجييو Jiyu في اليابان وهكذا . وتم الاستعانة بمؤسسة فورد لتنفيذ مشروعات مشتركة بواسطة الجامعيين وكذا مؤسسة روكفلر التي كان هنري كيسنجر أحد خبرائها.

وفي منتصف الستينيات من القرن العشرين والحرب الباردة في عنفوانها كان لنادي القلم الدولي 76 (PEN) فرعاً في 55 دولة وبذلت المخابرات الأمريكية كل ما تستطيع من جهد لتحويله إلى منبر لخدمة المصالح الأمريكية.

والحق أن التغير في الثقافة هو ما يراهن عليه النظام العالمي الجديد المعروف بالجلوباليةglobalism ، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "بوش" الأب أثناء حرب الخليج الثانية 1991 وأداته الرئيسية منظمة التجارة العالمية W.T.Oالتي أنشئت في يناير 1995 ولا تقتصر مهمتها على مبدأ حرية التجارة كما كانت مهمة اتفاقية الجات من قبل، وإنما أضيف لبرنامجها مبدأ الحرية الثقافية أي حرية الإنسان في أي مكان في تعاطي ما يريده وما يرغبه من ألوان الثقافة دون حظر رقابي من حكومته والهدف تحويل العالم كله إلى النموذج الأمريكي دون إحساس بالدونية . وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتحفظ على هذا الجانب في منظمة التجارة العالمية حفاظاً على ثقافتها من التحلل والذوبان في النمط الأمريكي.

بينما كانت الحرب الباردة في أوجها ، كرست حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موارد واسعة من أجل برنامج سري للدعاية الثقافية في أوروبا الغربية. كان أحد الملامح الأساسية لهذا البرنامج هو الحرص الشديد على أن يبدو كأن لا وجود له ، أما الذي يديره فكانت ذراع التجسس السرية لأمريكا، أو وكالة المخابرات المركزية – Congress For Cultural Freedom، التي كان يديرها رجل المخابرات الأمريكية "مايكل جوسلسون" (يهودي من أستونيا ولد عام 1908 " " Michael Josselsom (في الفترة من 1950 إلى 1967.

وفي قمة ازدهارها، كان لمنظمة الحرية الثقافية مكاتب في 35 دولة ، ويعمل بها عشرات الموظفين، وتصدر أكثر من 20 مجلة ذات نفوذ، وتنظم المعارض الفنية وتمتلك مؤسسات إعلامية، وتعقد مؤتمرات دولية تحضرها شخصيات بارزة ، وتكافئ الفنانين والموسيقيين بالجوائز، وترعى معارضهم وحفلاتهم، معتمدة على شبكة واسعة وشديدة التأثير من رجال المخابرات وخبراء الإستراتيجية السياسية ، والمؤسسات الرسمية والروابط الدراسية القديمة في الجامعات.

بالاعتماد على ذلك كله بدأت وكالة المخابرات المركزية منذ عام 1947 في بناء كونسورتيوم (اتحاد ( Consortiumله واجب مزدوج : تحصين العالم ضد وباء الشيوعية ، وتمهيد الطريق أمام مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في الخارج. وكان من نتيجة ذلك، أن تكونت شبكة محكمة من البشر الذين يعملون بالتوازي مع الوكالة للترويج لفكرة مؤداها أن العالم في حاجة إلى "سلام أمريكي pax Americana وإلى عصر تنوير جديد، وأن ذلك سوف يسمى بـ "القرن الأمريكي" وكان ذلك " الكونسورتيوم" هو السلاح السري في الصراع الأمريكي أثناء الحرب الباردة ، وهو سلاح له نتائج واسعة في ميدان الثقافة.

مؤسسة التجسس الأمريكية هذه ، ظلت تعمل دون أن يُكتَشفَ أمرها ودون منافسة على مدى ما يزيد من عشرين عاماً ، وظلت تدير جبهة ثقافية معقدة، مدعومة على نحو كبير، جبهة في الغرب ومن أجل الغرب باسم حرية التعبير.

كانت عضوية ذلك "الكونسورتيوم" تضم مجموعة من الراديكاليين السابقين ومثقفي اليسار الذين تحطم إيمانهم بالماركسية.

أولئك اليساريون السابقون كان لابد من تجميعهم ودمجهم معاً في هذه المؤسسة نفسها مع وكالة المخابرات المركزية CIA – ، وهو أمر قد يبدو غير قابل للتصديق، كانت هناك مصلحة مشتركة حقيقية، وكان هناك اقتناع بين الوكالة وأولئك المثقفين الذين استؤجروا لكي يخوضوا الحرب الثقافية .. حتى وإن لم يعرفوا ذلك.

وفي عام 1966 نشرت "نيويورك تايمز "New York Times – سلسلة من المقالات التي تكشف العمل السري الذي قام به أفراد تلك الجماعة المرتبطة بالمخابرات المركزية "CIA" هيمنجواي و سيمون دو بوفوار و جان بول ساتر و أندريه مالرو.

كان إنشاء الوكالة CIA – بمثابة تغيير شامل في النماذج التقليدية للسياسة الأمريكية ؛ فالشروط التي أنشأتها أدخلت إلى المؤسسة مفاهيم " الكذب الضروري" و" الإنكار المقبول"، وجعلت منها استراتيجيات شرعية في وقت السلم، وأنتجت على المدى الطويل طبقة حكم خفية قادرة على الابتزاز وإساءة استخدام السلطة في الداخل والخارج دون أدنى شعور بالمسئولية.

هذه الخبرة في النفوذ غير المحدود يعبر عنها بطل رواية "شبح هارلوت" للكاتب "نورمان مايلر Norman – " Mailerيقول " هارلوت" : نحن نتدخل في كل شيء إذا كان المحصول الجيد أداة من أدوات السياسة الخارجية، يكون علينا أن نعرف طقس العام القادم، نفس الاحتياج يأتينا أينما نظرنا : المال والإعلام وعلاقات العمل والإنتاج والاقتصادي وأثر التلفزيون، أين تنتهي اهتماماتنا الشرعية ؟ لا أحد يعرف عدد قنوات اتصالنا للحصول على المعلومات من الأماكن المهمة ، كم عدد رجالنا المهمين في "البنتاجون" و "قيادة البحرية" و "الكونجرس" و "مراكز البحوث" و "خبراء تآكل التربة"، "قيادات الطلبة" ، "الدبلوماسيون" ، "المحامين" ، كلهم يزودننا بالمعلومات.

وحيث إن المخابرات المركزية CIA – كانت تمتلك خطوطاً جوية ، ومحطات إذاعة، وصحفاً، وشركات تأمين ، وعقارات ، فإن وجودها قد برز في الشئون العالمية بشكل مذهل على مدى سنوات لدرجة أن الناس بدأوا يشكون في أنها هناك وراء كل شيء ... وأي شيء.

في بريطانيا كانت إدارة البحث الاعلامي "[2] IRD" التي أنشأتها حكومة "كليمنت أتلى Clement At – " tleeالمكافحة الشيوعية في فبراير 1948 هي أسرع أقسام وزارة الخارجية نموا واتساعا ، وكما شرح " إرنست بيفن " Ernest Bevin – وزير الخارجية ومهندس الـ "IRD"لا يمكننا أن نأمل في القضاء على الشيوعية بدحضها على أسس مادية فقط، إذ لابد لنا من أن نضيف الميل الإيجابي للمبادئ الديمقراطية والمسيحية، لابد من أن نقدم أيديولوجية منافسة للشيوعية.

وبالرغم من أسمها العادي الذي لا يحمل أية شبهة إلا أن إدارة البحث الإعلامي "IRD" كانت بمثابة وزارة سرية للحرب الباردة، كانت ميزانيتها سرية (حتى تتفادى مناقشة أنشطتها التي ربما تكون سرية أو شبه سرية ) وكان هدفها هو "إنتاج وتوزيع ونشر دعاية لا يمكن أن تنسب إليها" حسب وصف "كريستوفر وودهاوس – "Christopher Woodhouseالشهير بـ"مونتي "Monty– ، الجاسوس الذي عين بالإدارة في عام 1953 ،

وعملا بنظرية " قطرة قطرة" كانت الـ "IRD" تقوم بإعداد تقارير "حقيقية" عن كافة الموضوعات لتوزيعها على أعضاء أجهزة المخابرات البريطانية الذين سيعيدون استخدامها في عملهم.

وكما كتب "رالف موراي " " Ralph Mur ray – أول رئيس لـ " IRD من المهم ألا نثير انطباعاً عاماً في المملكة المتحدة أو في الخارج بأن وزارة الخارجية تنظم حملة معادية للشيوعية، إن ذلك من شأنه أن يغضب أو يحرج عدداً من الأفراد الذين لديهم استعداد لتقديم عون مفيد لنا، إذا نحن عرضناهم للاتهام بأنهم يتلقون معلومات معادية للشيوعية عن طريق كيان شرير في وزارة الخارجية يقوم بفبركة دعاية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي.

كان الكاتب "آرثر كويستلر "Arthur Koestler – المجرى المولد، واحداً من أهم المستشارين الأوائل لـ "IRD" بتوجيهاته وتحت إشرافه أدركت الإدارة فائدة إيواء أولئك الناس والمؤسسات الذين كانوا يرون أنهم بحكم السياسة اليسارية كانوا في موقع المعارضة بالنسبة لمركز السلطة، كان الهدف من ذلك الإيواء له شقان : الأول هو تحقيق تقارب من الجماعات "التقدمية" للتمكين من مراقبة أنشطتها ، والثاني : إضعاف تأثير تلك الجماعات وذلك عن طريق السيطرة عليها من الداخل أو بجر أعضائها إلى منبر مواز وأقل ثورية.

قبل مرور وقت طويل كان "كويستلر "Koestler – نفسه قد بدأ يفيد من حملات الدعاية كتابه "الظلام وقت الظهيرة" والذي كان تصويره للفظائع السوفيتية بمثابة أوراق اعتماده عدواً للشيوعية ، هذا الكتاب كان يوزع في ألمانيا تحت رعاية الـ "IRD" وبصفقه تم عقدها مع "هاميش هاميلتون "Hamish Hamilton – مدير دار النشر التي تحمل نفس الاسم (وكان هو نفسه وثيق الصلة بأجهزة المخابرات.(

كان " آرثر كويستلر "Arthur Koestler – ابنا لطبقة متوسطة من "بودابست" حيث ولد عام 1905 ، وبعد تحول ديني انضم إلى الحزب الشيوعي في أوائل الثلاثينيات، كتب فيما بعد يقول إن قراءته لـ "ماركس وانجلز" كان لها " الأثر المسكر للتحرر المباشر" . في سنة 1932 ذهب إلى روسيا وألف كتاب دعاية بتمويل من الدولية الشيوعية "Communist International" بعنوان "ليالي بيضاء وأيام حمراء. "

وعندما ارتفع الصليب المعقوف في مطار موسكو تحية لوصول "ريبنتروب "Ribbentrop – للتوقيع على معاهدة " هتلر – ستالين" ، وعندما عزفت فرقة موسيقى الجيش الأحمر "نشيد هورست فايسل لايد Horst – "Wessel Liedتخلى عن ذلك تماماً.

أثناء اعتقاله في فرنسا وقت الحرب كتب "الظلام وقت الظهيرة" بعد ذلك التحق بوزارة الإعلام ليعمل في الدعاية المضادة للنازية ، وهي الوظيفة التي ساعدته في الحصول على الجنسية البريطانية.

كان الهدف من جولة المحاضرات الأمريكية في عام 1948 هو تحرير المتعلقين أو "المفتونين باليسار" من أوهامهم ، وأن يندمجوا في تعاون مع بنية السلطة.

كان "كويستلر "Koestler – يدعو إلى مرحلة جديدة للعمل يكون واجب المثقفين فيها هو تبرير الجهد الوطني وتجنب الانعزال أو الابتعاد الذي كان ينطوي على مفارقة تاريخية، بعد ذلك كان "جان بول ساتر–Jean – "Paul Sartreيعلن : "حيث إن الكاتب لا يمكنه أن يهرب، فنحن نريده أن يقبض على زمنه بثبات ، إنها فرصته الوحيدة ، خلقت له وهو لها " وهدفنا هو العمل معاً لإحداث تغيرات معينة في المجتمع الذي يحيط بنا.

سافر "كويستلر "Koestler– إلى واشنطن حيث حضر عدد من المؤتمرات الصحفية وحفلات الاستقبال والغداء والعشاء، وعن طريق "جيمس بيرنهام "James Burnham – وهو مثقف أمريكي انتقل من الراديكالية إلى مؤسسات السلطة بسرعة مدهشة – تم تقديم كويستلر "Koestler – إلى العشرات من المسئولين في مؤسسات الدولة ومساعدي الرئاسة والصحفيين والنقابات والاتحادات العمالية كانت وكالة (المخابرات الأمريكية "CIA" على نحو خاص مهتمة بـ "كويستلر "Koestler – كان أمامهم شخص لديه ما يقوله لهم.

كانت الوكالة منذ فترة تستهويها فكرة ما : هل هناك من هو أفضل من الشيوعيين السابقين لمكافحة الشيوعية ؟ وبالتشاور مع "كويستلر "Koestler – بدأت تلك الفكرة تتجسد ، كان من رأيه أن تدمير الأساطير والخرافات الشيوعية يمكن أن يتحقق فقط عن طريق تعبئة أولئك اليساريين من غير الشيوعيين في حملة واسعة للإقناع ، وبالفعل سوف تصبح إستراتيجية تقوية "اليسار غير الشيوعي " هي الأساس النظري للعمليات السياسية لوكالة المخابرات المركزية "CIA" ضد الشيوعية على مدى العقدين التاليين" أما الأساس المنطقي لهذه الإستراتيجية التي حققت فيها الوكالة تقاربا – وربما تطابقا – مع المثقفين اليساريين ، هذا الأساس المنطقي يقدمه "شليزنجر "Schlesinger –في كتابه "الوسيط الحيوي" ، وهو أحد ثلاثة كتب كانت تشتمل على بذور التطورات المستقبلية ظهرت في عام 1949 (الكتابان الآخران هما: "الإله الذي فشل " ورواية " 1984" لـ " جورج أورويل "George Orwell –أوضح "شليزنجر "Schlesinger – مسار اضمحلال اليسار وشلله الأخلاقي الخطير في أعقاب ثورة 1917 الفاسدة، وتتبع تطور " اليسار غير الشيوعي " لكي يكون الراية التي تتجمع خلفها الجماعات التي تناضل من أجل الحصول على مساحة للحرية.

في إطار هذه الجماعة كان المطلوب أن يتحقق "استعادة العصب الراديكالي" بحيث لا يبقى أي مصباح في نافذة الشيوعيين" وكان "شليزنجر "Schlesinger –يقول : إن حركة المقاومة الجديدة تلك كانت في حاجة إلى "قاعدة مستقلة تعمل منها، وهي تتطلب سرية وتمويلاً ووقتاً ومطبوعات صحفية وجازولين وحرية تعبير وحرية اجتماع، وتحرراً من الخوف."

أما الافتراض النظري الذي شجع ودفع كل هذه التعبئة لليسار غير الشيوعي ، فكان مدعوماً بشدة من "شيب بوهلن "Chip Bohlen – وأشعيا برلين "Isaiah Ber lin – و "نيكولاس نابوكوف "Nicolas Nabokov – و " افريل هاريمان "Averell Harriman – و "جورج كينان "George Kennan – كما ذكر "شليزنجر – "Schlesingerفيما بعد:

"كنا نشعر جميعاً بأن الاشتراكية الديمقراطية هي الحصن المنيع" ضد الشمولية، وأصبح ذلك تياراً تحتياً – وربما سرياً– في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء تلك المرحلة . هكذا أصبح الاسم المختصر – Non Communist Left NCL" (اليسار غير الشيوعي ) مسمى شائعاً في لغة الدواوين الحكومية في "واشنطن" بل إنه – كما ذكر أخد المؤرخين – "كان رمزاً لجماعة تحمل بطاقة تعريف معينة."

هذه الجماعة التي تحمل بطاقة التعريف المعينة اجتمعت لأول مرة تحت غطاء "الإله الذي فشل" ، وهي مجموعة مقالات تشهد على سقوط الفكرة الشيوعية ، كان "آرثر كويستلر " هو الروح الباعثة وراء الكتاب بعد أن عاد إلى "لندن" في حالة من النشاط والاستثارة على آثر مناقشاته مع "وليم دونوفان "William Donovan –

وغيره من واضعي إستراتيجية المخابرات الأمريكية.
كان كتاب " الإله الذي فشل " يوزع بواسطة أجهزة الحكومة الأمريكية في كل أنحاء أوروبا، وكانت الدعاية له مكثفة في ألمانيا بشكل خاص، وقد ساندت كذلك وبقوة إدارة البحث الإعلامي."IRD"
وإذا كان كتاب "الإله الذي فشل" قد أثبت أن هناك ترحيباً حاراً بمن يرغب في التحول إلا إنه من الصحيح كذلك أنه كان هناك من هم ليسوا على استعداد لأن يلعبوا دور متناول العشاء الرباني على مذبح الحركة المنظمة لمكافحة الشيوعية . وهرع "الكومينفورم" لاستغلال هذا التحفظ بعد الخروج الكارثي في "والدورف استوريا " أصبح "الكومينفورم" أكثر يقظة في تحضيراته للاجتماع التالي: "مؤتمر السلام العالمي World Congress for – "Peaceالذي تحدد له إبريل 1949 لكي يعقد في "باريس" وكما توقعت رسالة مشفرة لـ "IRD" في شهر مارس من نفس العام تحمل خاتم "سري للغاية" فإن "الأسلوب المقرر وتنظيم المؤتمر يدلان على أنه سوف يتم استخدامه بكافة الوسائل ليكون بمثابة "كليشيه" للموافقة على أي شيء يريده الاتحاد السوفيتي ". كان من الواضح أن فكرة "الكومينفورم" ستكون أن "الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية هم مثيرو الحرب، وأن الفاشست والكرملين وعملاءه هم الديمقراطيات المحبة للسلام " كان مطلوباً من جميع المراكز والمواقع الدبلوماسية أن "تستكشف كل ما يمكن عمله بغرض إفساد القيمة الدعائية لهذا المؤتمر."
لكن "أبناء العم" في المخابرات المركزية "CIA" كانوا في طريقهم إلى الاجتماع الباريسي، في اليوم التالي لمؤتمر " والدورف" سأل " فرانك ويزنر" وزارة الخارجية عما تنوي عمله بخصوص مؤتمر السلام في باريس.
كانت وزارة الخارجية قد توقعت – بتشاؤم – أن "يغرى السذج باتباع خط " الكرملين" فيقبلوا " حركة السلام الزائف تلك". أبرق "ويزنر "Wisner–إلى "أفريل هاريمان "Avril Harriman – في إدارة التعاون الاقتصادي (مجموعة مدراء مشروع مارشال) يطلب خمسة ملايين فرنك (ما يعادل 16000 دولار تقريباً) لتمويل مظاهرة مضادة . كان "هاريمان "Hariman–وهو واحد من الأوائل في النخبة السياسية الأمريكية الذين أدركوا أن روسيا قد أعلنت حرباً أيديولوجية على الغرب، كان يفكر في وسائل التصدي لتيار المفاسد القوى المندفع من روسيا" وكان في غاية السعادة أن يقدم دعماً من "مشروع مارشال" للعمليات السرية، وهو الدعم الذي كان يشير إليه "ويزنر" بأنه مجرد شيء بسيط.. أو "مجرد بونبوني" بنص كلماته" ، وعن طريق "إيرفنج بروان Irving – "Brownأجرى مكتب تنسيق السياسات "OPC" اتصالات بالاشتراكي الفرنسي "ديفيد روسيت David – "Rousset"مؤلف عدة كتب عن معسكرات الاعتقال ( أيام موتنا Les Jours De No ter Mort –و "عالم المعتقلات.(L univers Concetrationnaire
في الجانب السوفيتي كان هناك "إيليا اهرنبرج "Elya Ehrenburg – و "ألكساندر فادييف Alexander – "Fadeyevاللذان ظهرا في الاجتماع الرئيسي – كان عملاً من أعمال مكتب الإعلام الشيوعي من البداية إلى النهاية – إلى جانب "يول روبسون "Paul Robesan –و "هوارد فاست "Howard Fast – و "هيوليت جونسون "Hewlett Johnsan – و " فردريك جوليوت كوري "Frederic Joliot – Curie –مفوض الطاقة الذرية الفرنسي والكاتب الدانمركي "مارتن آندرسون نيكسو " Martin Andersen – Nexo – والاشتراكي الإيطالي "بيترونيني "Piettro Nenni – ، وأرسل "شارلي شابلن "Charlie Chaplain – رسالة تأييد، كما

بارك قس روسي أرثوذكسي المؤتمر.

كان فشل مؤتمر باريس المضاد مخيباً لآمال "ويزنر " والأسوأ من ذلك أنه كانت هناك روح معادية لكل ما هو أمريكي في أجوائه . كتب "هوك "Hook – يقول : الجمهور الفرنسي بوجه عام جاهل تماماً بالحياة وبالثقافة الأمريكية" ، صورته عن أمريكا خليط من الانطباعات المستمدة من قراءة وروايات الاحتجاج الاجتماعي والتمرد (رواية شتاينبك" Steinbeck – عناقيد العنب" نموذج دال) ورايات الانحلال الأمريكي (فوكنر (Faulkner – والتفاهة (سنكلير لويس (Sinclair Lewis – ومن مشاهد السينما الأمريكية ومن التعرض لسيل الدعاية الشيوعية الذي يتسرب إلى الصحافة غير الشيوعية.

كان الفيلسوف وعالم الرياضيات الشهير "برتراند راسل "Bertrand Russell – شخصية ذات نفوذ في عام 1950 وهو العام الذي حصل فيه على وسام الاستحقاق البريطاني وجائزة نوبل، "راسل "Russell–كان قد التقى و "لينين "Lenin –ولم يحبه، "قهقهته عند ذكر الذين ذبحهم جعلت الدم يتجمد في عروقي.. كل ما أذكره عنه هو التعصب الأعمى والقسوة المغولية الفظيعة" ، "راسل "Russell–روع المعجبين به بحديث في عام 1948 في القاعة الرئيسية المدمرة في "مدرسة وستمنستر" عندما اقترح تهديد "ستالين "Stalin – بالقنبلة الذرية. في ذلك الوقت كان "معادياً عنيفاً للشيوعية وأصر على أن القوة العسكرية وإعادة التسليح لابد من أن تكون لهما الأولوية على أي شيء آخر بالنسبة لنا كما كوفئ "راسل "Russell –أيضاً من قبل إدارة البحث الإعلامي "IRD"التي كان يسعده أن يتلقى منها "هدايا بسيطة من وقت لآخر. ولكن "راسل "Russell–الذي كان "صقراً" في ذلك الوقت، كان في منتصف الخمسينيات يدعو إلى نزع السلاح النووي.

في أوائل عام 1951 ، أرسل "نابوكوف "Nabok – مذكرة سرية وبها خطة موجزة لمهرجان فني كبير الهدف هو تحقيق : "أول تعاون وثيق بين المؤسسات الفنية الأمريكية الرفيعة في أوروبا والمؤسسات الأوروبية ، وكذلك مؤسسات الإنتاج الأمريكية والمؤسسات الأوروبية، وأن يكون التعاون على نفس المستوى" من هنا سيكون لها أثر مفيد على الحياة الثقافية في العالم الحر، بإبراز التضامن الثقافي والتعاون المتبادل بين الحضارتين الأمريكية والأوروبية ، ولسوف يكون ذلك تحدياً من ثقافة العالم الحر لثقافة العالم الشيوعي، ومصدر دعم "وتقويم معنوي" : للمثقفين الفرنسيين بخاصة لأنه سوف يعطي معنى وهدفاً مرة أخرى للحياة الثقافية المفككة والمشوشة في فرنسا ومعظم أوروبا."

وفي 15 مايو 1951 أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة الحرية الثقافية تعليمات لـ"نابوكوف" بصفته رئيساً للسكرتارية الدولية بأن يمضي بالفكرة نحو التنفيذ.

وبعد جولة واسعة في أمريكا عاد "نابوكوف "Nabokov إلى أوروبا بعدد من العقود والوعود من كثيرين بحضور المؤتمر الذي تحدد موعده ليكون في شهر ابريل 1952 . ومن بين الذين كان حضورهم أو المشاركة بأعمال لهم ضمن برامج "نابوكوف" "Nabokov إيجور سترافنسكي" و " آرون كويلاند" و " باليه مدينة نيويورك" ، و " أوركسترا بوسطن السيمفوني" و "متحف الفن الحديث" في نيويورك، و " جيمس ت.فاريل" و " فيرجيل طومسون" و " ألن تيت" و "جان كوكتو" و " لورانس أوليفييه" و " أوبرا كوفنت جاردن" و "أندريه مالرو."

كما تم اختيار أعمال للتعبير عن "الجهد الإبداعي لهذا القرن الذي نعيش فيه من تأليف : "صمويل باربر" و "

وليم والتون" و " جوستاف ماهلر" و " إريك ساتيه" و "بيلا بارتوك" و "جورج أوريك" و "آرون كوبلاند" و الفيلسوف "برجسون" و " برتراند راسل."

كان المليونير "جاليوس فليشمان "Julius Fleishmann – هو الذي يقدم الأموال للـ."CIA"

أما المناقشات الأدبية فكانت مسألة مختلفة . ظهر على المنصة كل من "ألن تيت" و "روجر كايلوا" و " إيوجينيو مونتالي" و " جيدو بيوفيني" و " جيمس ت.فاريل" و "وليم فوكنر" و "إجنازيو سيلوني" و "أندريه مالرو" و " ريمون آرون. "

"سارتر "Sartre–رفض أن يحضر المهرجان معلقاً بطريقة جافة بأنه "ليس معادياً للشيوعية إلى ذلك الحد" ، ولو أنه كان هناك لغادر المكان مثل بطل مسرحيته "الغثيان."

وتتذكر "ديانا جوسلسون "Dinan Josselson – باريس " تلك الأيام التي كانت تموج بالعداء للتوجهات الأمريكية ، ففي كل مكان كانت هناك ذهنية " عد إلى بلادك أيها اليانكي."!

الكونسورتيوم

لم تتحقق الحرية الثقافية بثمن بسيط على مدى السنوات السبع عشرة التالية ، كان على المخابرات المركزية "CIA"أن تضخ عشرات الملايين من الدولارات لمنظمة الحرية الثقافية والمشروعات المتصلة بها، وبمثل هذا النوع من الالتزام، كانت الـ "CIA" بالفعل بمثابة وزارة ثقافة لأمريكا.

أحد الملامح الرئيسية لجهود الوكالة من أجل تعبئة الثقافة كسلاح في الحرب الباردة، كان تنظيمها الدقيق لشبكة من الجماعات "المستقلة" أو من "الأصدقاء" في اتحاد غير رسمي. كان عبارة عن تحالف "مقاولات" بين مؤسسات خيرية ومؤسسات تجارية وغيرها، وبين أفراد يعملون مع المخابرات المركزية "CIA" لتقديم الغطاء وقنوات التوصيل لبرامجها السرية في أوروبا الغربية.

كان "آلان دالاس "Allen Dulles– هو الذي أوحى بفكرة ذلك "الكونسورتيوم" الذي بدأ في بناء مؤسساته بعد الحرب عندما كان هو وشقيقه "جون فوستر دالاس "John Foster Dulles–شركاء في شركة "ساليفان وكروموبل للخدمات القانونية. "

كان الأفراد والمؤسسات الذين يوافقون على التعاون مع الوكالة على هذا النحو يعرفون بـ "القنوات الهادئة."

كان استخدام المؤسسات الخيرية هو أنسب الوسائل لتمرير مبالغ كبيرة من المال لمشروعات الوكالة دون تنبيه المتلقين إلى مصادرها وبمنتصف الخمسينيات كان تغلغل الـ "CIA"في مجال عمل المؤسسات قد أصبح واسعاً.

وفي عام 1976 عينت لجنة للتحقيق في أنشطة المخابرات في الولايات المتحدة فكتبت تقريراً عن اختراق بين الـ 700 منحة التي تزيد عن العشرة آلاف دولار، والتي قدمتها 164 مؤسسة، كان هناك ما لا يقل عن 108 منحة تبرعات جزئية أو كلية لصالح الـ."CIA"

كانت المؤسسات الحقيقية (وليست الوهمية) مثل "مؤسسة فورد "Ford Foundation – و "مؤسسة كارنيجي – "Carnegie Foundationو "مؤسسة روكلفر "Rockefeller – تعتبر الغطاء الأفضل للدعم ، والمقبول ظاهرياً" وفي 1966 توصلت دراسة للـ "CIA"إلى أن ذلك الأسلوب "كان مفيداً من الناحية العملية بالنسبة للمؤسسات التي تدار ديمقراطياً، والتي كانت في حاجة إلى أن تؤكد لأعضائها والمتعاونين معها من غير

المدركين للخلفيات، وكذلك لنقادها، أن لديها مصادرها الحقيقية والمحترمة الخاصة لهذا الدخل" ، والمؤكد أن ذلك قد مكن الـ "CIA"فيما يبدو – من " تمويل وإعانة عدد لا بأس به من برامج العمل السري الذي كان له تأثيره على التجمعات الشبابية والاتحادات العمالية والجامعات ودور النشر وغيرها من المؤسسات الخاصة منذ أوائل الخمسينيات.

وكانت إحدى المغامرات الأولى لـ "مؤسسة فورد" بعد الحرب في مجال الدبلوماسية الثقافية العالمية هي بدء "برنامج النشر المتبادل" بإشراف " جمس لوفلن " ناشر سلسلة "توجهات جديدة" (التي أصدرت أعمال "جورج أورويل و هنري ميللر ) وبمنحة قدرها نصف مليون دولار، بدأ "لافلن "Laughlin –إصدار مجلة "بيرسبيكتيفز "Perspectives–الموجهة لليسار غير الشيوعي في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وألمانيا (وكانت تصدر بتلك اللغات كلها.(

كان مجلس إدارة "برنامج النشر المتبادل" يضم عدداً كبيراً من خبراء الحرب الباردة، كما كان يستهدف إلى جانب ذلك أولئك المثقفين الأمريكيين الذين كانوا يشعرون بان أعمالهم لا تقدر حق قدرها. "كان مالكولم كولي " أحد الرعاة والداعمين الأوائل لـ "بيرسبيكتيفز "Perspectives– التي قدمت صورة لأمريكا بعيداً عن الأفلام السينمائية والقصص البوليسية والكتب والمجلات الهزلية التي كانت تحوي إعلانات أكثر من النصوص "وكان بيري ميللر "Perry Miller – أحد الأكاديميين يدافع عن ذلك بقوله : "يجب الا تكون هناك أية مادة دعائية لنمط الحياة الأمريكية، وسوف يكون هذا الحذف في حد ذاته هو أهم عناصر الدعاية بمعناها الجيد."

الالتقاء بين بلايين " روكفلر وحكومة الولايات المتحدة فاق حتى نظيره في مؤسسة فورد " وانتقل " جون فوستر دالاس " و " دين راسك " فيما بعد – من رئاسة مؤسسة فورد " ليصجا وزيري خارجية خبراء الحرب الباردة. الآخرين مثل " جون جي ماكلوي " و " روبرت ايه لافيت " ظهروا أيضاً كأمناء في مؤسسة روكفلر.

كان "سيدني هوك "Sidney Hook – هو القوة الدافعة وراء اللجنة الأمريكية للحرية الثقافية التي أنشئت في عام 1951 ، كما كان أول رئيس لها وكما يقول "لورانس دو نيفي" فإن "هوك" كان يعمل مع الـ."CIA"

كانت الحياة الثقافية في "نيويورك" في الثلاثينيات تقارن بنظيرتها في "موسكو" وكانت "بارتيزان ريفيو" التي أنشأتها جماعة من "التروتسكيين" من "سيتي كولدج" هي المعبر عن قلق تلك المقارنة ، بدأت المجلة كمطبوعة داخلية خاصة بـ "نادي جون ريد "John Reed Club – الذي كان يسيطر عليه الشيوعيون ، وصنعت لنفسها لغة هادئة للتعبير عن الأفكار الماركسية، لكن أحداث 1939 – 1940 دمرت قواعدها . وبتوقيع معاهدة عدم الاعتداء بين الألمان والسوفيت بدأ كثير من المثقفين يغيرون وجهتهم بعيداً عن أفكار الشيوعية اللينينية، ويتوجهون إلى راديكالية "تروتسكي المنشقة تخلى البعض عن اليسار تماماً وتحول إلى الوسط السياسي وربما إلى اليمين، والآن ، وجدت "بارتيزان ريفيو" نفسها تصنع لغة مضادة للتعبير عن معاداة الستالينية وإعادة تعريف الراديكالية بمضمون غير شيوعي.

كانت مراكز قيادة معاداة الستالينية "الاحترافية" هذه هي "اللجنة الأمريكية للحرية الثقافية" والمجلات التي كان محرروها أعضاء في مجالس إدارتها وهي بالتحديد "كومنترى "Commentary – و "نيوليدر New – "Leaderو " بارتيزان ريفيو "Partisan Review – لكن الآن، وبينما كان المركز قد بدأ يتماسك، كانت

"بارتيزان ريفيو" على وشك التوقف.

وبدعمها للمجلات الأمريكية. كانت الـ "CIA" تخرق ميثاقها التشريعي الذي كان يحرم دعم المجلات المحلية وفي حالة "بارتيزان ريفيو" و "نيوليدر" كان هناك سببان مقنعان لتجاهل هذه النقطة القانونية : أولاً : المجلتان كانتا تقدمان رأس جسر للمثقفين الأمريكيين و الأوروبيين الذين تجمع بينهم أرضية معادية للشيوعية لكنهم متفرقون بسبب الخلافات الجيوبوليتيكية والثقافية . وثانياً : أن الدعم المالي وفر ما كان يصفه " مايكل جوسلسون" بـ"المجن الواقي" ضد " الغضب" المتوقع من "بارتيزان ريفيو" و "نيوليدر" عندما اكتشفتا – كما سيحدث قبل وقت طويل – أن وضعهما في سوق الأفكار كان يواجه خطراً شديداً.

المجلة

شغلت مجلة " انكاونتر "Encounter – التي صدرت من 1953 إلى 1990 موضعا مركزيا في التاريخ الثقافي لفترة ما بعد الحرب. ويمكن ان يقال إنها كانت شديدة الحيوية والانفلات مثل حفل كوكتيل أدبي، كان هنا أن نشرت "نانسي ميتفورد " مقالها الشهير : "الأرستقراطية الإنجليزية" وهو تحليل ذكي، شديد السخرية من الاعراف الاجتماعية البريطانية التي خلقت التمييز بين الطبقات . كما نشرت المجلة دراسة "أشعيا برلين – Isaiah Berlin"عقد مدهش "والتي ضمنت أربع مقالات عن الادب الروسي ، ودراسات "فلاديمير نابوكوف – Vladimir Nabokov"عن "بوشكين "Pushkin – ، و " إيرفنج هاو "Lrving Howe – عن "اديث وارتون Edith Wharton" –و "ديفيد ماركاند "David Marqand – عن " الإحياء الليبرالي" وقصص "خورخه لوي بورخيس "Jorge Luis Borges ومقالات نقدية لكل من : ريتشارد إيلمان و " جايايراكاش نارايان" و " أرنولد توينبي "Arnold Toynbee – و "برتراند راسل " وجميعهم من أفضل عقول تلك المرحلة . كانت المجلة تقرأ في انجلترا وأمريكا وآسيا وإفريقيا وفي كل الأحوال كانت مجلة أيديولوجية بوضوح، وتعبر عن فكر الحرب الباردة المعادي للشيوعية.

"جوليان هكسلي " و " ميرسيا إيلياد" و "ألن تيت" و " ليونيل تريللنج" أولئك وغيرهم كثيرون من المشاهير كانوا يضيئون صفحات "انكاونتر" و "يريف" وغيرهما من المجلات التي كانت تصدرها المنظمة أو الأفرع التابعة لها. كما كانت هناك مجلة "كوادرنوز "Cuadernos – الموجهة لمثقفي أمريكا اللاتينية والتي صدرت في عام 1953 من "باريس" برئاسة تحرير الروائي والكاتب المسرحي "جوليان جوركن" وفي " فيينا" أصدرت المنظمة مجلة "فوروم "Forum – في بداية عام 1954 وكانت شهرية ويحررها الروائي والناقد "فريدريك توربيرج".

ص239

وصدرت مجلة " العلم والحرية "Science and Freedom – في خريف عام 1953.

أما مجلة "سوفيت سيرفي "Soviet Survey – فصدرت كنشرة شهرية في عام 1955 برئاسة تحرير المؤرخ "وولتر لاكير "Walter Laqueur – الذي كان الممثل الرسمي للمنظمة في إسرائيل.

وفي شهر إبريل 1956 ظهر العدد الأول من مجلة "تيميو برزنت "Tempo Presente – في إيطاليا . كان يقوم بتحريرها " اجنازيو سيلوني" ، وكانت أول تحد خطر يواجه مجلة "توفي أرجومنتي Nuovi – Argomenti"التي أسسها "ألبرتو مورافيا عام 1954 ، وكانت شديدة الشبه بمجلة "ساتر" : الأزمنة الحديثة –

Le Temps Modernes"".

وفي الهند، أصدرت المنظمة مجلة " كويست "Quest – في أغسطس 1955، هاجمها الشيوعيين الهنود بسبب ما فيها من دعاية أمريكية "خبيثة."

ويقول أحد عملاء الـ "CIA" اللغز الحقيقي هو كيف كانت كل تلك المجلات تعمل. " كان من المستحيل أن يذهب كل أولئك المثقفين إلى حفل كوكتيل معا.. لكنهم كانوا كلهم في "بريف "Preuves –، وتيميو برزنت – "Tempo Presenteو " انكاونتر "Encounter – كان من المستحيل أن يحدث ذلك في أمريكا.

وكعضو في "لجنة تحرير المجلات الثلاث" التي أنشئت لتنسيق السياسة التحريرية لـ "انكاونتر" و " جير مونات " و "يريف" ، كان " لاسكي(من قيادات "(CIA الآن قد أصبح عضواً في فريق صغير يقرر كيفية صياغة قضايا المنظمة. كانت اللجنة تجمع بانتظام في "باريس" ، وينضم إليها "جوسلسون" و "نابوكوف " و "دو روجمو" ، وتقوم بتحليل أداء المجلات وتتفق على موضوعات لطرحها في الأعداد التالية.

ويكشف تقرير بتاريخ إبريل 1956 عنوانه (بعض الملاحظات عن "يرف" و "انكاونتر" و "دير مونات") عن مدى تأثير ونفوذ "لاسكي" على المجلات الثلاث.

في سبتمبر 1945 تسلم "كورد مايور "Cord Meyer – قسم المنظمات الدولية "IOD" من توم "برادن" الي تقاعد من الـ "CIA" وانتقل إلى "كاليفورنيا" ليحرر جريدة اشتراها له "نلسون روكفلر "Nelson Rockefeller– ورث "مايور" منظمة تمثل التركيز الأكبر والوحيد للأنشطة السياسية والدعائية السرية للـ "CIA" التي كانت قد أصبحت مثل الأخطوبط.

وكمحرر لمجلة "ييل ليت" ، كان " مايور" يسير على خطى "جيمس جيسس أنجلتون James Jesus – Angletonالذي أصبح الرئيس الأسطورى للمخابرات المضادة في الـ "CIA"كان " أنجلتون" شخصية أدبية راديكالية، وهو الذي قدم " إزرا باوند "Ezra Pound–لجامعة " ييل" وأسس مجلة " فيوريوزو "Furioso–للشعر (ظهر اسمه كمحرر للمجلة على الترويسة حتى عندما كان رئيساً للتجس المضاد في روما). كان "أنجلتون" هو وسيلة الاتصال الرئيسية في ما أصبح يعرف بـ "المصدر "p التي تشير إلى البروفيسور وهو يصور علاقة الوكالة برابطة زملاء الدراسة في الجامعات العريقة.

كان من بين الأعضاء البارزين في "المصدر P وليم سولان كوفين "Wiliam Solane Coffin – أحد خريجي "ييل" ، وكان "آلان دالاس" هو الذي جنده يقول "كوفين" وهو يتذكر فيما بعد قراره بالالتحاق بالوكالة: "ستالين" جعل "هتلر" يبدو مثل فرد في فريق كشافة وعندما كان شبح الحرب مع الاتحاد السوفيتي يلوح في الأفق، تركت المعهد للانضمام إلى الـ "CIA"آملا أن أكون مفيداً في المجهود الحربي . كانت الـ "CIA" تقوم بتمويل اليسار غير الشيوعي : كانت تتفق عن سعة، في تلك الأيام لم يكن هناك أي خلاف بيني وبين السياسة الأمريكية ، ولكن باستعادة الأحداث ، أجد أنني لم أكن بتلك البراءة أو النقاء.

كانت قائمة الذين جندهم "كوفين" لرابطة الجامعيين تضم : "آرشي روزفلت "Archie Roosevelt–، الذي كان قد درس الإنجليزية في "هارفارد" تحت إشراف "موريس بورا "Maurice Bowra –عميد "وادام كولدج – "Wadham Collegeالذي كان معارا من "أكسفورد" لمدة عام، و "كيرميت (كيم) روزفلت (Kim) Kermit –

"Roosevelt، ابن عم "أرشي" الذي كان قد سبقه إلى "جورتون سكول" و "هارفارد" بسنوات قليلة.
وكان البروفيسور "نورمان هولمزبيرسون" مصدر آخر من مصادر الاتصال ومثالاً للمصدر P وهو عالم إنسانيات محترم، اشتهر بسبب تحريره لكتاب "شعراء اللغة الانجليزية" وهو كتاب من خمسة أجزاء صادر عن "فيكنح "Viking – ، قام بتحريره مع "دبليو اتش أودن "W.H Auden – وكان عضوا في جمعية الدراسات الأمريكية وجمعية اللغة الحديثة ومجلس أمناء مؤسسة "برايرBryher" – ومنذ وصية تركة الشاعر "H.D" .
كان " بيرسون" أيضاً ممن يعملون مع الـ "CIA–OSS" مكتب الخدمات الاستراتيجية والوكالة – كما قام بتدريب كثير من العقول الواعدة في "ييل" من بينهم "أنجلتون "Angleton – و "ريتشارد إيلمان Richard – "Ellmannالذي قام بتجنيده للـ."OSS"
كان "جيمس جيسس أنجلتون" هو أشهر من أخذهم "بيرسون" تحت جناحه حيث عمل في مجلة "ييل ليت" إلى جوار "ماك جورج بندى "McGeorge Bundy – الذي سيصبح مستشاراً للأمن القومي – فيما بعد– و "والتر ساليفان "Walter Sullivan– الذي أصبح –فيما بعد– محرراً علمياً لـ"نيويورك تيمز" والشاعر "إي ريد ويتيمور الابن.
وفي عام 1948 التقي "أنجلتون" بالشاعر والناقد "إزرا باوند "Ezra Pound – في "رايا للو" وأصبحا صديقين حميمين وكان "ياوند" يصفه – فيما بعد – بأنه أحد "المعقود عليهم أمال كبار في الصحافة الأدبية في الولايات المتحدة."
وكصاحب خبرة كبيرة، ولكونه ضليعاً في التآمر منذ العمل في الـ "OSS" مكتب الخدمات الإستراتيجية – حمل " أنجلتون" تجربته معه إلى الـ "CIA" حيث أبدى قدرة فائقة في تدبير المكائد البيزنطية.
كان " أنجلتون" خبيراً في النباتات وصيد الفراشات والتصوير والأحجار الكريمة والجلود، ومحبا للأوبرا الإيطالية ومعجباً بـ " بول نيومان" و "روبرت ردفورد" و "مارلون براندو" و "بيتر سيللرز" و " شيرلي ماكلين" ومباريات الكريكت.
جذبته شبكة "كورد مايور" واتصالاته الواسعة، أو " المصدر "P إلى "كينيون كولدج " حيث كان يقوم بالتدريس هناك شاعراه المفضلان "ألن تيت "Allen Tate –و "جون كرو رانسوم "John Crowe Ransom – وهنا، كان أن أسس "رانسوم" في عام 1938 مجلة "كينيون ريفيو "Kenyon Review –وهي المجلة التي شكلت ذائقة جيل كامل. هنا أيضاً كان تجمع عدد من المواهب في "دوجلاس هاوس" وهو مبنى على الطراز القوطي في وسط الحرم الجامعي، كان يعتبر مكاناً نموذجياً لجامعة من الشعراء الذين أخذهم" جون كرو رانسوم" تحت جناحه، هذه المجموعة التي كانت تسمى بـ "صبية رانسوم" كان من بين أعضائها : "روبي ماكولي" و "راندال جاريل" و "جون طومسون" و "وديفيد ماكدويل" و "وبيتر تيلور" والشاعر الأكبر منهم " روبرت لويل Robert – "Lowellالذي كان عضواً في الكلية.
ومن فصول الدراسة الأقل مستوى في مدرسة تجريبية للبنين في "سانت لويس – ميسوري" ، أضاف "كورد مايور" الروائي الشاب" جون هنت "John Hunt – إلى قائمة مجنديه الجدد.

تزايد تغلغل الـ "CIA" في الحياة الثقافية للمرحلة بدلاً من ان ينكمش ، فكتب "دويفي" من نيويورك إلى "جوسلسون" بأفكار لمناقشتها في "انكاونتر" من بينها موضوع "ضمير الفرد في مواجهة متطلبات السلطة." رجال الوكالة الآخرون لم يستطيعوا مقاومة جاذبية القلم ، فواصل "جاك طومسون" الكتابة للصحف المدرسية مثل هدسون ريفيو، وفي العام 1961 نشر دراسة مهمة عن الشعر الإنجليزي وكان "روبي ماكولي" يكتب لـ"كينيون ريفيو" و "أيريش يونيفرستي ريفير" وأثناء فترة عمله مع الـ "CIA" واصل الكتابة الروائية التي كان من أهمها : "أقنعة الحب" – 1954– و"نهاية الشفقة" وقصص أخرى – 1958.

كما نشرت شركة " هودر آند ستوتون "Hodder And Stoughton – في "لندن" كتاباً عن أفغانستان من تأليف " إدوارد اس هنتر "Edward S.Hunter – أحد العاملين في الـ. "CIA"

كما نشر "فردريك برايجر "Frederick Prager – أحد خبراء الدعاية في سلطة الاحتلال العسكري الأمريكي في ألمانيا بعد الحرب، نشر ما بين 20 و 50 مجلداً كانت الوكالة مهتمة بها غاية الاهتمام ، سواء من ناحية الكتابة أو النشر أو التوزيع.

كتب أحد كبار المسئولين عن العمل السري في الـ "CIA" الكتب تختلف عن كل وسائل الدعاية الأخرى أساساً ، لأن كتاباً واحداً يمكن أن يغير توجهات وسلوك قارئ بشكل لا يتحقق عن طريق أي وسيلة أخرى، الأمر الذي يجعل الكتب أهم سلاح في استراتيجية الدعاية (بعدية المدى) ، كان برنامج الكتب السرية في الـ "CIA" يسير ونصب عينيه السياسة التالية – كما يقول المصدر نفسه– : نشر الكتب أو توزيعها في الخارج دون الكشف عن أي تأثير أو نفوذ للولايات المتحدة، وذلك عن طريق دعم المطبوعات الأجنبية والناشرين بشكل سري . نشر الكتب التي لا يظهر بها أي أثر لعلاقة واضحة بحكومة الولايات المتحدة ، وخاصة إذا كان موقف الكاتب دقيقاً أو حساساً. الحفز على تأليف الكتب السياسية بواسطة مؤلفين أجانب غير معروفين، إما عن طريق دعم الكاتب مباشرة إذا توفرت إمكانيات الاتصال السري ، أو بشكل غير مباشرة عن طريق الوكلاء أو الناشرين.

لم تعلن الوكالة أبداً عن قائمة مطبوعاتها ، ولكن المعروف أن الكتب التي كان لها يد فيها كان من بينها كتاب "لاسكي" "الثورة المجرية" وترجمة " الأرض الخراب" و "الرباعيات الأربع" لـ "إليوت" وبالطبع تلك الكتب التي كان تنشرها "منظمة الحرية الثقافية" أو الأفرع التابعة له بما فيها المجموعات الشعرية وكتاب " هربرت لوتي – "Herbret Luthyالماضي والحاضر : صراع الأفكار من "كالفن" إلى " روسو" ، وكتاب " باتريشيا بليك – "Patricia Blakeمنتصف الطريق إلى القمر : كتابات جديدة من روسيا "صادرة في 1964 عن مطبوعات "إنكاونتر" ، وكتاب "الأدب والثورة في روسيا السوفيتية" من تحرير " ماكس هايوارد "Max Hayward – و " ليبوبولد لايدز "Leopold Lapedzs – صادر في 1963 عن مطبوعات جامعة اكسفورد ، وكتاب " كوت جيلنكسي" التاريخ والأمل: "التقدم في الحرية"، وكتابا " ماك فاركوهار "Mack Farquhar – ، ورواية السيرة الذاتية: " قبل زمني" من تأليف " نيكولو تاكي "Nicolo Tucci – ، ورواية " الإيطاليون" من تأليف " بارزيني – "Barziniورواية " زيفاجو" من تأليف " باسترناك "Pasteranak – ، وطبعات جديدة من كتاب " الأمير" لـ "ماكيافيللي "Machoavelli – كما تم ترجمة أعمال "تشيخوف "Chekov – عن طريق " شركة تشيخوف للنشر" وتوزيعها على نطاق واسع كانت "شركة تشيخوف" تتلقى دعماً كبيراً من الـ "CIA" منذ فترة قصيرة.

وإلى جانب "جون هنت "John Hunt – الذي كانت الكتابة مهنته الأولى ، كانت الـ "CIA" الوكالة تتباهى بوجود عدد كبير من الروائيين النشطين في صفوفها . في "باريس" كان بيتر ماتيسين peter – "Matthiessenخريج " جامعة ييل" والذي سوف يشتهر فيما بعد بسبب كتابه "نمر الثلوج" شارك " ماتسين" في تأسيس " باريس ريفيو والكتابة لها، كما كتب رواية "الانصار" أثناء عمله مع الـ "CIA" ومن بين الآخرين الذي جندهم "كورد مايور" كان هناك " تشارلز ماكاري "Charles McCarry– والذي كان بعد ذلك بمثابة الرد الأمريكي على " جون لوكاريه "John Le Carre – ، كما كان هناك " جورج ميشنر George – "Michenerالذي تشمل أعماله عناوين متواضعة مثل " بولندا" و " ألاسكا " و " تكساس" و "الفضاء" كان " ميشنر" قد عمل مع الـ "CIA" لفترات مختلفة في منتصف الخمسينيات.

ثم كان هناك " هووارد هنت "Howard Hunt – مؤلف روايات مثل " شرق الوداع " و"الظلام " و"غريب في المدينة. "

عندما كان "هنت" يعمل مع "ويزنر" في الـ "OPC" مكتب تنسيق السياسات – كان عليه أن يكتب بعض الأعمال لمؤسسة فاوست "Fawcett"– للنشر.

وفي المكسيك كان مسئولاً عن كتاب الكاتب والمفكر الماركسي الـ "كتميسينو "El Campesino –الحياة والموت في الاتحاد السوفيتي " وهو من أوائل كتابات البوح الشخصي عن فظائع "ستالين" ، التي خرجت من أمريكا اللاتينية . وقد ترجم الكتاب وتم توزيعه على نطاق واسع بمساعدة الـ. "CIA"

كما عين " وليم باكلي "William Buckley – رجل المخابرات، لمساعدة مثقف آخر هو الماركسي الشيلي "ايودوكيو رافينيز "Eudocio Ravines – للانتهاء من كتابة "طريق بينان" الذي لا يقل أهمية.

وكما يقول " هاري هيوبارد "Harry Hubbard – في رواية "مايلر" شبح هارلوت: كنت تحت أي اسم وهمي أقوم بالمساعدة في كتابة روايات موالية للـ "CIA" وهذا غير كتابة موضوع لمجلة عن البغض الجديد للخطر الشيوعي القديم.

"شخبطة" اليانكي

أثناء فترة رئاسته كان "هاري ترومان "Harry Truman– يحب أن يستيقظ مبكرا ويتجه إلى "الجاليرى" القومي وبعد أن راح يحدق في الأعمال الفنية لـ "هولبين "Holbein – و "رمبرانت "Rembrandt – سجل الملاحظات التالية : "متعة كبيرة أن تنظر إلى مثل هذا الكمال الفني .. ثم تفكر بعد ذلك في أمر المحدثين الكسالى .. المختلين عقلياً كأنك تقارن بين "المسيح" و "لينين."

وباحتقاره للمحدثين، كان " ترومان" يعبر عن رأي كثير من الأمريكيين الذين كانوا يربطون بين التجريب – وخاصة الفن التجريبي– ودوافع الانحطاط والتخريب... وأي أمريكا! أمريكا حيث تركل الحداثة مرة أخرى. وكان ذلك بالطبع متسقاً مع الأصولية الثقافية لشخصيات مثل " مكارثي" كما كان جزءاً من العملية المرتبكة والمربكة، فأمريكا التي تدافع عن حرية التعبير في الخارج، كانت تضن بمثل تلك الحريات في الداخل في " الكونجرس" قام " جورج دونديرو "George Dondero وهو نائب من "ميسوري"، ليعلن أن الحداثة ليست سوى جزء من مؤامرة عالمية لإضعاف قوة أمريكا وقال " الفن الحديث كله شيوعي."

هذا التقويم العصابي الذي قدمه "دونديرو" وجد صداه لدى زمرة من الشخصيات العامة ، الذين دوي استهجانهم الشديد في قاعة "الكونجرس" وفي الصحافة المحافظة ، وتصاعد هجومهم ليبلغ أحيانا حد الادعاء بأن الفنانين المغرقين في الحداثة ، يتم استخدامهم بشكل غير مباشرة كأدوات في يد "الكرملين" ، كما راحوا يؤكدون أحيانا على أن الرسوم التجريدية ليست سوى خرائط سرية تحدد مواقع الدفاعات الإستراتيجية الحصينة للولايات المتحدة .

وبينما كان "دونديرو" يرى في "التعبيرية التجريدية" دليل مؤامرة شيوعية، كانت صفوة أمريكا الثقافية ترى فيها فضيلة مناقضة لذلك : كانت في نظرهم تعبيراً عن أيديولوجية مضادة للشيوعية ولأنها كانت صامتة سياسياً ، فإن "التعبيرية التجريدية" كانت نقيض "الواقعية الاشتراكية."

وبالرغم من الحماقة الواضحة في احتاجات "دونديرو "Dondero – إلا أنه حقق في أواخر الأربعينيات نجاحاً في إفشال المحاولات المتوالية من قبل وزارة الخارجية لاستخدام الفن كسلاح في الدعاية في عام 1947 ، حقق المحافظون انتصارا باكرا عندما أجبروا الوزارة على سحب معرض بعنوان : "تطور الفن الأمريكي" كان عبارة عن مجموعة اعمال مختارة مكونة من 79 عملاً "تقدميا" ، من بينهما أعمال لـ "جورجيا أوكيفي O keefe– "Gorkyوأدورلف جوتليب وأرشيل جوركي.

ولجأت وكالة المخابرات المركزية "CIA" مرة أخرى إلى القطاع الخاص لكي تمضي نحو تحقيق أهدافها. معظم المتاحف والمجموعات الفنية في أمريكا – كما هي الآن – ملكية خاصة، وتمول بشكل شخصي ، متحف الفن الحديث."MoMa"[3]

كان متحف الفن الحديث "MoMa" – محافظاً على مسافة تبعد عن الـ "CIA" ، وبالتالي فإنه كان يقدم غطاء معقولاً لمصالحها. والتفحص الدقيق للجان المتحف ومجالسة يكشف عن وجود صلات كثيرة له بالوكالة.

وبفضل التعاون مع "منظمة الحرية الثقافية" ، أصبح " متحف الفن الحديث" يستطيع الوصول إلى أرقى المؤسسات الفنية في أوروبا.

ولا يوجد شك كبير في أن تكون هذه الأفكار والآراء السائدة قد تم صياغتها طبقاً لأجندة سياسية وليس فنية فقط. كانت أجندة تم التصديق عليها من الرئيس " ايزنهاور" شخصياً والذي كان يدرك قيمة الفن الحديث – بخلاف " ترومان" من قبله– ويعتبره " من ركائز الحرية."

وكان " جورج كينان "George Kennan – يدعو إلى أيديولوجية " الفن الحر" هذه ويحث عليها. وها هو ذا يتحدث لجمهور من نشطاء " متحف الفن الحديث" في عام 1955 فيقول لهم إن من واجبهم " تصحيح بعض انطباعات العالم الخارجي عنا، وهي انطباعات بدأت تؤثر على وضعنا الدولي بشكل مهم " ، ويقول: " هذه الانطباعات السلبية متعلقة بالثقافة أكثر منها بالأحوال السياسية". أما النقطة الثانية التي أثارها فجاءت مفاجئة ومذهلة للجميع " إن أصحاب الأنظمة الشمولية قد أدركوا أنهم إذا ظهروا على أنهم يتمتعون بثقة وحماسة الفنانين ، فإن بإمكانهم أن يزعموا أنهم صنعوا حضارة مليئة بالأمل، وجديرة بالتصديق... وأنا أرى أنه من المؤسف أن يكونوا قد توصلوا إلى ذلك الإدراك قبل الكثيرين منا."

وفي هذا الإطار ، لابد من أن ننظر إلى دعم " منظمة الحرية الثقافية" للرسم التجريدي والتجريبي وتفضيله على

الرسوم التمثيلية الواقعية. ومن تصريحات "توم برادن" و "دونالد جيمسون" يتضح أن الـ "CIA" كانت تشعر بان لها دوراً لابد من أن تقوم به لتشجيع تقبل هذا الفن الجديد.

لكن ماذا عن الفنانين أنفسهم ؟ ألم يعترضوا على خطاب الحرب الباردة (الذي كان " بيتر فوللر Peter – "Fullerيسميه: الغسيل الأيديولوجي ) ، والذي كان عادة ما يصاحب عرض أعمالهم؟ أحد الملامح الغريبة للدور الذي لعبه الفن الأمريكي في الحرب الباردة الثقافية، ليس فقط أنه أصبح جزءاً من تلك المؤسسة، بل لأن حركة كانت تعلم عن نفسها أنها ليست سياسية، أصبحت مسيسة هكذا وعلى نطاق واسع كان الفنان " بول بيرلن "Paul Burlin – قد أعلن أن "الفن الحديث هو حصن التعبير الفردي الخلاق بعيداً عن اليسار السياسي .

الوصاية على الأخلاق والقيم

في عام 1787 ، وفي أحد الفنادق الصغيرة بالقر من " مولا "Moulins – كان رجل عجوز – أحد أصدقاء "ديدرو[4 "Dide rot – [يحتضر، بعد أن كان الفلاسفة قد أفسدوا أفكاره. القساوسة المحليون، الذين كانوا في حيرة من أمرهم.. حاولوا... وجربوا كل شيء... لكن بلا جدوى. رفض الرجل الطيب الطقوس الأخيرة وقال إنه مؤمن بوحدة الوجود. "مسيو" "دور رولبو "de Rollebon – الذي كان مارا بالمصادفة، وكان لا يؤمن بشيء ، تراهن مع كاهن "مولا" مؤكداً أن بإمكانه أن يعيد الرجل المختضر إلى المعتقدات المسيحية في أقل من ساعتين. قبل الكاهن الرهان.. وخسر! تسلمه الرجل في الثالثة صباحاً ، اعترف المريض في الخامسة ، ومات في السابعة، قال الكاهن لـ "مسيو دو رولبو" : لابد من ان تكون قوي الحجة قادراً على الإقناع لكي تهزم رجالنا" قال " مسيو دور رولبو" : لم أناقش.. ولم أجادل.. لقد جعلته يخاف جهنم."

)جان يول سارتر(

"الغثيان"

بينما كان استخدام " التعبيرية التجريدية" يتسع كسلاح من أسلحة الحرب الباردة، أطلقت أمريكا اكتشافاً جديداً أكثر كفاءة – الرب! الإيمان الديني بالقانون الأخلاقي كان قد تم الإبقاء عليه في دستور الولايات المتحدة في 1789، ولكنها اكتشفت – والحرب الباردة في ذروتها– أهمية توسل صيحة التهليل ونداء : المجد لله! كان " الرب" في كل مكان : كان هناك في مائة ألف بالون محملة بالأناجيل التي تم إرسالها عبر الستار الحديدي عن طريق " مشروع بالون الإنجيل" في عام 1954 ، فقد طبع شعاره على مرسوم " الكونجرس" الصادر في 14 يونيو 1954 الذي وسع قسم الولاء لكي يتضمن عبارة " امة واحدة تحت راية الرب" وهي عبارة كان " إيزنهاور "Ei–senhower –يرى أنها أعادات تأكيد " تغلغل الإيمان الديني في تراث ومستقبل أمريكا، وبذلك سوف تقوى باستمرار من تلك الأسلحة الروحية التي ستكون أقوى مصادر وطننا في السلم والحرب. وبدأن صورته تظهر على الدولار بعد ان قرر " الكونجرس" في عام 1956 أن تصبح عبارة " نحن نثق بالرب" هي الشعار الرسمي للدولة.

كان لابد من إخضاع القوة السياسية لتراث مسيحي قديم هو " إطاعة قانون الرب."

أن " الأديان كلها وعلى مدار التاريخ كانت تمجد من يقومون بتدمير العدو.

كان الوازع الديني دافعاً لأقطاب الحرب الباردة مثل " آلان دالاس" والذي كان مغرماً بأن يقتبس من الإنجيل استخدامه للجواسيس. ( بواسطة: "يوشع "Joshua – في : أريحا " (Jerucho – عندما انتقلت الـ "CIA" إلى مقرها الكبيير في غابات فرجينيا في عام 1961 عمل " دالاس" على أن تنقش عليه عبارة كان يحب أن يردهها دائماً، وهي مقتبسة من الإنجيل: "ولسوف تعرف الحقيقة، ولسوف تجعلك الحقيقة حراً" (يوحنا: 22–8). وأن يجعل "الرب أداة من أدوات السياسة القومية.

والحقيقة أنه مع الدافع الديني الذي كان يشق طريقه في كل بند من بنود الحرب الباردة الرئيسية، كان يبدو أن صرح القوة الأمريكية برمته في الخمسينيات ، كان يعتمد على افتراض احادي رئيسي وهو أن : المستقبل سوف يحسم بين المعسكرين الكبيرين : أولئك الذين يرفضون الله وأولئك الذين يعبدونه.

إن صنع هذا المفهوم الذي اختزل تعقيد العلاقات الدولية ليكون صراعاً بين قوى النور وقوى الظلام – كان يعني أن خطاب السياسة الخارجية الأمريكية أصبح يعتمد على الفوارق التي تقاوم المنطق أو العقلانية.

كتب " جورج سانتايانا[5 "George Santayan – [في عام 1956 يصف العملية الفلسفية التي أصبحت تلك التشوهات بموجبها مسيطرة على العملية التاريخية: الخيال الذي يبقى يسمى المعرفة ، والوهم المترابط يسمى الحقيقة والإرادة المنظومة تسمى الفضيلة.

مثل هذه التفرقة ، تأثر بها الكاهن الشاب " بيلي جراهام "Billy Graham – الذي أفاض في تفسير تحذيرات "ترومان" عن نظرية أن " الشيوعية .. الشيطان هو العقل المدبر وراءها... أعتقد أنه لا يوجد تفسير آخر لمكاسب الشيوعية الضخمة التي يبدو أنهم يتفوقون علينا بها في كل مناسبة ، إن لم يكن لديهم القوة الخارقة والحكمة والذكاء.

أما " نورمان مايلر "Norman Mailer – فقد استخلص تشخيصاً آخر مختلفاً: إن مرض أمريكا السياسي الشديد هو انها دولة تعتقد أنها أقوم أخلاقياً من الآخرين.

في هذا الجو من الجمود المذهبي، كان أن ظهر السيناتور " جو مكارثي "Joe McCarthy –بقوة في "البوتقة" يشبه آرثر ميللر "Arthur Miller – ساحرات سالم "بفترة "مكارثي" ليصور ذنباً متشابهاً مع فارق زمني يبلغ قرنين، "ذنب أن تكون هناك مشاعر غير مشروعة بالاغتراب وبالعداء للمجتمع العادي كما يعرفه أشد خصومه تقليدية، فبدون الشعور بالذنب ما كان يمكن أن تولد مطاردة الشيوعية في الخمسينيات بمثل تلك القوة.

وبفضل الله ، وشيطان الثروة – معاً– إلى جوارهم ، استطاع الأمريكيون المعادون للشيوعية أن يجنو ما أصبح ثمار مهنة فرعية منتعشة في هوليود، كانت حملة تطهير الثقافة الأمريكية من كافة شوائب الكفر والإلحاد ، تعمل تحت سيطرة " هيدا هوبر "Hedda Hopper – و "ولويلا بارسونز "Louella Parsons – اللتين كانتا تكتبان في عدة صحف وكأنها مسئولتان عن الصحة الأخلاقية . كانتا تحصلان على رواتب ضخمة، "وصيتان على دير الأخلاق والقيم، شرطيتان تقفان على الأبواب لمنع الآثمين والعصاة، وغير الوطنيين والمتمردين على الاحتشام وآداب المجتمع وغير الجديرين باستنشاق الهواء النقي، مثل النماذج الرسولية على شاكلة "لويس ب. مايور "Louis B.Mayer – و " هاري كوهين "Harry Cohn – و " جاك وارنر "Jack Warner – و " داريل زانوك "Darryl Zanuck – و "سام جولدوين " Sam Goldwyn – وغيرهم.

كان هناك أيضاً " وورد بوند "Ward Bond – رئيس " اتحاد شركات السينما للحفاظ على المثل الأمريكية" ، وهي مؤسسة مكرسة لطرد الشيوعيين.

هذه " الحرية المقاتلة" ، ما كان يمكن أن تحدث إلا في أمريكا، واعية تماماً بما تشعر به من عبء إمبريالي ، ولصياغة متطلبات (وتضحيات) "السلام الأمريكي " ، كانت تلك الأفلام تحتفي بالخدمة العسكرية وبالجماعة وبإطاعة أمر القيادة، وبسيادة الأعمال الرجولية الجريئة. في هذا الإطار ، كان " جون وين" (الذي عمل المستحيل لكي يتجنب الخدمة العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية ) قد أصبح هو نموذج الجندي الامريكي ، كما أصبح تجسيداً "للروح الأمريكية."

السينما ، مثل الدعاية، تتعامل مع الخيال. ولكن هذا الخيال إذا تم تقديمه ببراعة، سوف يعتبره الناس حقيقة ولكي تؤدي " هوليود" هذه الوظيفة جيداً ، فقد أدركت منذ وقت طويل الحاجة إلى تقديم أعمالها بالشكل الذي يتناسب مع المزاج السياسي والاجتماعي.

وبالنسبة لأوروبا التي كانت ما زالت مجروحة بذكريات الفاشية، فإن الحقد الأحمق والعنف اللغوي في أفلام هوليود المعادية للشيوعية لم يكن جذاباً إلى حد بعيد . كان حظ أفلام " الكرتون" – والت ديزني وأفلام المشاعر الطيبة مثل " إجازة رومانية و" حظاً أفضل – لكن هذه الجنة الخيالية لم تفتن الأوروبيين كلهم. كانت هناك بنود في جميع الاتفاقيات التجارية تضمن زيادة في حصة الأفلام الأمريكية التي تعرض في دول مثل فرنسا.

في يناير 1945 وضع قائمة بأسماء " الأصدقاء" المتوقع أن يساعدوا الحكومة : "سيسيل ب، دي ميل " و " سبيروس ب، سكوراس" و " داريل زانوك " من شركة " فوكس "FOX–، "بارني بالابان" رئيس شركة " بارامونت " ، ورئيس شركة " يونيفيرسال" و "هاري كوهين" من "شركة ريبابليك" و " وولت وروي ديزني Walt and – "Roy Disneyو " إريك جونستون "Eirc Johnston – من اتحاد صناعة السينما.

لكن " سي . دي جاكسون" كان لديه أهم من يستطيع الاعتماد عليهم في هوليود وهو "كارلتون ألسوب – "Carleton Alsopعميل الـ "CIA" كان "ألسوب" يعمل في أستوديوهات" بارامونت" وكان منتجاً.. وعميلاً سرياً، ثم عمل في مجموعة "MGM مترو – جولدين – ماير في منتصف الثلاثينيات.

تقارير " ألسوب" السرية مثيرة لمن يقرأها ، فهي تكشف عن المدى الذي كان يمكن أن تصل إليه الـ "CIA" في تدخلها في صناعة السينما.

الروس أيضاً لم يضيعوا أية فرصة للتأكيد على تاريخ أمريكا السيئ بالنسبة للعلاقة بين البيض والملونين.

واستمرت تقارير "ألسوب" في قياس درجة الحرارة السياسية في هوليود لتفصيل العمل المعقد، لجعل المنتجين والأستوديوهات تقبل ما كانت الـ "CIA" تدعوه، بـ "صيغة هوليود" وتم التخلص من كل الأنماط والنماذج السلبية، وإدخال شخصيات روائية تعبر عن أمريكا سليمة مزدهرة.

بعد وفاة "جورج أورويل "Geor Orwell – في 1950 بفترة قصيرة، قام " هووارد هنت "Howard Hunt – بإرسال " ألسوب "Alsop – و "فار "Far –إلى إنجلترا لمقابلة – "سونيا "Sonia – أرملة الكاتب، لم يذهبا لمواساتها، وإنما ليطلبا منها التوقيع لهما على حقوق فيلم "مزرعة الحيوان" ، بعد أن حصلت على وعد منهما بأن يرتبا لها لقاء مع بطلها "كلارك جيبل "Clark Gabel – كتب: "هنت" : " ومن هذه الزيارة ، كان أن خرج

فيلم الكرتون "مزرعة الحيوان" عن رواية "أورويل" الفيلم الذي مولته الـ "CIA" وقامت بتوزيعه في أنحاء العالم." وتم حل مشكلة السيناريو بتغيير النهاية ففي النص الأصلي لا يمكن التمييز بين الخنازير الشيوعية والرجل الرأسمالي، كلهم منجذبون في بركة العفن ذاتها. أما في الفيلم فيتم تجاهل ذلك التطابق بعناية.

رؤية "أورويل" الكابوسية للمستقبل كما عبر عنها في "1984" كانت تروق لخبراء الاستراتيجية الثقافية على عدة مستويات. وكالة المخابرات المركزية "CIA" – وضباط هيئة الإستراتيجية النفسية "PSB" الذين كان الكتاب بالنسبة لهم قراءة مطلوبة) فهموا تماماً فحصه لمخاطر الشيوعية ، متجاهلين حقيقة أن "أورويل" كان يهاجم ويشجب المساوئ والمفاسد التي تمارسها كافة النظم المتسلطة ، سواء من اليمين أو اليسار على مواطنيها، لكن خبراء الدعاية الأمريكية كانوا حريصين على أن يجعلوها تسير في مسار معاد للشيوعية ، مما أدى بأحد النقاد لأن يقول : "مهما كان تفكير "أورويل" وهو يكتب هذا العمل، فإنه قدم للحرب الباردة أحد أكفأ خرافاتها..

كان التلاعب بأمثولة " أورويل" لكي تناسب تحيزات وافتراضات صانعي الفيلم، متسقاً بالطبع مع تحيزات الحرب الباردة الثقافية.

الحرب الباردة كانت تعوق باستمرار فكرة أن تكون الثقافة منفصلة عن السياسة. والواقع أن الصراع الثقافي كان حياً ومتأججاً كما يوضح لنا احتفال المؤتمر بالذكرى الخمسين لوفاة " تولستوي Tolstoy – ، في صيف 1960.

كانت المخابرات الأمريكية شديدة الاهتمام منذ زمن بـ "تولستوي" كرمز لمفهوم الحرية الفردية. وهذا الاهتمام يعود إلى أيام الـ "OSS" مكتب الخدمات الإستراتيجية – عندما كان "إيليا تولستويIlia Tolstoy – ، المهاجر، وحفيد الكاتب الشهير، يعمل في صفوف الـ ."OSS" كما كان هناك أفراد آخرون من عائلة " تولستوي" على اتصال منظم بالـ "PSB" لجنة الاستراتيجية النفسية – في أوائل الخمسينيات وكانوا يتلقون معونات من الـ "CIA" عن طريق "مؤسسة تولستوي" ومقرها " ميونخ."

أصدقاء القلم

كان العام 1964 عاماً سيئاً بالنسبة لمقاتلي الحرب الباردة. الأوهام التي اعتمدوا عليها كانت تتهاوى أمامهم باضطراد، أولاً: صدر كتاب "الجاسوس العائد من الجليد" كتبه دبلوماسي صغير في السفارة البريطانية في "بون" في خمسة أشهر، مستخدما الاسم المستعار "جون لوكاريه "John Le Carre – وبيع منه 230000 نسخة في أمريكا، ثم مليوني نسخة من طبعة شعبية في عام 1965 بعد أن قدمته "بارامونت" في شريط سينمائي.

بعد ذلك جاء فلم " ستانلي كوبريك "Stanley Kubrick – بعنوان " دكتور سترانجلوف" والذي كان بمثابة هجاء لجنون أيديولوجية الحرب الباردة . وفي رسالة نشرتها "نيويورك تيمز"، قال عنه "لويس ممفورد Lewis – Mumford"إنه أول بادرة تغير في إغماءة الحرب الباردة التي كانت تقبض على بلدنا... المريض هو بلدنا والمفترض أنه أخلاقي وديمقراطي ، والذي سمح بصياغة وتنفيذ هذه السياسة دون أن يتظاهر حتى بعرضها للمناقشة.

شهدا عام 1964 أيضاً أول عيد ميلاد لمجلة "نيويورك ريفيو أوف بوكس New York Review Of Books

"بتوجيه من " جاسون ابيشتين " و " روبرت سيلفرز " كان النجاح الفوري للمجلة إشارة واضحة على أن المثقفين الأمريكيين لم يكونوا كلهم سعداء بأن يكونوا بمثابة المصدقين على شرعية الحرب الباردة ويدورون في فلك دولة الأمن القومي . ومع بدء تشظى الإجماع الحاكم، أعطت المجلة الإشارة لظهور فكر نقدي جديد، حيث كانت لديها الحرية لمناقشة قضايا تسكت عنها مجلات مثل "انكاونتر" المقيدة بنظام هناك إجماع عليه.
وإذا كان الانطباع السائد آنذاك هو أن جميع مثقفي "نيويورك " قد حولوا أنفسهم ، عن طريق السيمياء العكسية ، من راديكاليين لامعين لكي يصبحوا مجرد معدن خسيس للـ "CIA"وبقية مؤسسة الحرب الباردة، فإن ذلك كان دليلاً على العكس تماماً. وفضلاً عن كونهم مدافعين على القوة الأمريكية، فقد كان أولئك مفكرون سارعوا نحو استعداد المجلة لشجب الإمبريالية كما كانت تشجب الشيوعية.
ومما سبب رعبا كبيراً للـ "CIA" هو أنها أصبحت المنبر الرئيسي للمعارضة الثقافية لحرب فيتنام . ويتذكر "لي وليمز" ، الذي كان أقل رضا عن الإجراءات التي اتخذت للتصدي للمجلة : " كان لدينا مشكلة كبيرة مع "الين" و "اليانج" في جماعة " نيويورك ريفيو" ، وخاصة عندما أصبحت ضد ما يحدث في فيتنام وأصبحت "يسارية" على ذلك النحو ، ويضيف " لم يكن موقف لكمة ولكمة مضادة."
في منتصف الستينيات ، كان "نادي القلم الدولي " قد أصبح له 76 فرعاً في 55 دولة، كما اعترفت "اليونيسكو" رسمياً بانه المنظمة الأكثر تمثيلاً للكتاب في العالم. كان من واجبه كما هو محدد في لائحة الوعد بتجنب التدخل في "سياسة الدولة أو الحزب" تحت أي ظروف. كان ذلك الرفض للخضوع للانحياز أو الموالاة، بالإضافة إلى دفاع صلب عن حرية التعبير، كان ذلك وراء اتساع مجال عمل "PEN" في سنوات الحرب الباردة، لكن الحقيقة هي أن الـ "CIA" بذلت كل ما تستطيع من جهد لتحويل "PEN" إلى منبر لخدمة مصالح الحكومة الأمريكية ، وكان "مؤتمر الحرية الثقافية" هو الأداة المحددة لذلك.
كان القسم الفرنسي في "PEN" يشعر بالغيظ الشديد ، كان للفرنسيين أسبابهم الوجيهة للقلق. الشكوك بخصوص طبيعة صلات " بوتسفورد" بمنظمة الحرية الثقافية، وبخصوص علاقات هذه المنظمة، وبالتالي بالحكومة الأمريكية ...كل ذلك جعلهم يخشون أن يكون الأمريكيون يحاولون الاستيلاء على "PEN" وكانوا محقين في ذلك.
كان "كيث بوتسفورد" هو الذي اتصل تليفونياً بـ "آرثر ميللر "Arthur Miller – في 1965.
ويتذكر "ميللر[6]" : وكان آنذاك يقول أشياء عن "PEN" لم أتبينها جيداً"، في اليوم التالي وصل "بوتسفورد" إلى "باريس" مع "ديفيد كارفر" ، الذي دعا "ميللر" ليكون الرئيس القادم لـ. "PEN"
وبعد ذلك كتب "ميللر" : "والواضح أنهم بذلك كانوا قد وصلوا إلى نهاية الخيط . كانت سياسة التهدئة الحديثة تستدعي محاولات جديدة لإظهار التسامح مع الاختلافات بين الشرق والغرب وتحملها بصدر رحب، وهو الأمر الذي لم يكن "PEN" قد اكتسب خبرة كافية للقيام به كان المطلوب هو بداية جديدة، وكانت تلك البداية هي أنا ولكن – كما يقول " ميللر"– "كانت لدى شكوك بأنه يجري استخدامه ، وبدأت أتساءل بيني وبين نفسي ما إذا كانت وزارة خارجيتنا أو الـ "CIA" أو يد بريطانية مشابهة تقوم بإعداد هذه الطبخة الجديدة.
"جاء في ذهني – أن تكون الحكومة ربما كانت تريدني أن أصبح رئيسا لنادي القلم الدولي "PNE" ، لأنهم لم

يكن لديهم وسيلة أخرى لاختراق الاتحاد السوفيتي، وربنا تصوروا أن الذين سوف يسيرون ورائي يمكن أن يكونوا من رجالهم، لا أظن انهم كانوا يتوقعون مني أن أفعل ذلك.

أما فكرة تورط الـ "CIA" في الحياة الثقافية للغرب، واعتبار ذلك " شرا لابد منه" في الديمقراطية ، هذه الفكرة كان مؤيدوها يتناقصون بشكل مضطرد. كتب " اندرو كويكند "Andrew kopkind – عن " الشعور الأكثر عمقاً بالتحرر من الوهم الأخلاقي " يقول : المسافة بين خطاب المجتمع المفتوح وواقع التحكم كانت أوسع مما قد يظن أحد أي واحد ذهب إلى الخارج ضمن أية منظمة أمريكية ، كان على نحو أو آخر شاهداً على نظرية أن العالم مقسم بين الشيوعية والديمقراطية، وأن أي شيء في المنتصف بينهما يعتبر خيانة كان يتم التأكيد على توهم الاختلاف : الـ "CIA" كانت تدعم اشتراكيي الحرب الباردة وفاشيي الحرب الباردة وسود وبيض الحرب الباردة وكانت مفسدة تماماً.

يقدم "بريمو ليفي "Primo levi – في " الغريق والناجي " " رؤية مشابهة وإن كانت أكثر تعقيداً من الناحية النفسية" : " هناك ... أولئك الذين يكذبون بوعي، يزيفون الحقيقة نفسها، لكن أكثر من أولئك الذين يبعدون قليلاً أو تماماً عن الذكريات الحقيقية ويخترعون لأنفسهم حقيقة ملائمة ... الانتقال الصامت من الزيف إلى الخداع الماكر مفيد : أي شخص يكذب بحسن نية أفضل ، يقول ما يقول على نحو أفضل ، ومن السهل تصديقه."

فإذا كان أولئك الذين شاركوا في الحرب الباردة كانوا يصدقون ما كانوا يفعلونه، فلا يمكن إذن أن يقال إنهم كانوا يخدعون أحداً عن وعي . أما إذا كان ذلك كله خيالاً حقيقة مصنوعة، فإنه لا يقل صدقاً.

العملية الديمقراطية التي اندفع مقاتلو الحرب الباردة لكي يجعلوها مشروعة، قوضها افتقارها للإخلاص والصدق. "الحرية" التي نقلتها كانت عرضة للشبهة لم تكن "حرة"، بمعنى أنها كانت في خدمة الصيغة المناقضة لـ "الكذب الضروري" . إن مضمون الحرب الباردة كما رأى المثقفون الأكثر جسارة في " منظمة الحرية الثقافية" كان مضمونا تعمل فيه تحت عنوان الولاء التام لمثل أعلى . كانت الغايات تبرر الوسائل حتى وإن كانت تتضمن الكذب (مباشرة أو بالحذف) على الزملاء ، كانت الأخلاقيات تحت إمرة السياسة لقد خلطوا دورهم ، تابعوا أهدافهم باللعب على حالة الناس الذهنية ، اختاروا تحريف الأشياء على نحو معين على أمل تحقيق نتيجة معينة. كان ينبغي أن يكون ذلك عمل السياسيين أما واجب المثقفين فكان ينبغي أن يكون هو فضح الاقتصاد الشديد الذي يمارسه السياسي بالنسبة للحقيقة، وتقتيره الشديد في نشرها ودفاعه عن الوضع القائم.

في سعيهم نحو فكرة مطلقة عن الحرية، انتهى بهم المطاف إلى تقديم أيديولوجيا أخرى ، "مذهب الحرية – "Freedomismأو نرجسية الحرية التي تعلى من شأن المذهب على التسامح مع الآراء الابتداعية المختلفة.

بعد سقوط حائط برلين بفترة قصيرة، اتصل أحد ضباط الـ، "CIA"السابقين بـ"جورج إيربان George – "Urabanكان الضابط يزعم أنه هو الذي كان يدير مدرسة الدعاية التابعة للكرملين. سأله " إيربان : هل وجدتم كتاباتنا في "انكاونتر" مفيدة لكم كمفتاح يدلكم على ما كان يخطط له "العدو"؟ وجاءت إجابة الضابط السابق : "مفيدة، مفيدة طبعاً – لقد كانت رائعة لدرجة أنك وزملاءك حررتموني تدريجياً من عهدي وأيديولوجيتي وحولتموني إلى منشق."

وهناك حقيقة أكثر رعباً ودماراً وراء "الحنين إلى ماضي تلك " الأيام الذهبية" للمخابرات الأمريكية، ذلك الحنين

الذي لم يختبره أحد أو يفحصه: الناس أنفسهم الذين قرأوا "دانتي "Dante – وذهبوا إلى " بيل" ودرسوا قيم الطهارة الأخلاقية.. هؤلاء الناس أنفسهم، هم الذين كانوا يجندون النازيين، ويتلاعبون بنتائج الانتخابات الديمقراطية، ويعطون عقار الهلوسة "LSD" لأشخاص دون دراية منهم، ويفتحون بريد آلاف المواطنين الأمريكيين، ويقلبون الحكومات ، ويؤيدون الأنظمة الدكتاتورية ، ويدبرون الاغتيالات ، ويخططون لكارثة "خليج الخنازير" ويتساءل أحد النقاد : "باسم ماذا كان ذلك كله يتم ؟ لم يكن باسم الاخلاق أو الفضائل المدنية .. بل كان باسم السيطرة."!

[1]من أهم الروائيين الأمريكيين الذين سجلوا في رواياتهم عدائهم الشديد للإشتراكية والشيوعية ، من أهم رواياته " مزرعة الحيوان " – غازي

[2] Information Research Department.

[3] Museum Of Modren Art

[4]من أهم الفلاسفة الماديين الفرنسيين و أحد أهم مؤسسي الانسكلوبيديا في فرنسا قبل الثورة – غازي

[5]أحد أهم فلاسفة الفلسفة البرجماتية – غازي

[6]المقصود هو : آرثر ميللر ، أمريكي ، مؤلف روائي ومسرحي ، أعلن موقفاً صريحاً ضد الحرب الأمريكية في فيتنام ، متضامناً مع زميله الروائي الأمريكي "جون شتاينبك" – غازي

**********

2016/2/5

**الكونسورتيوم.....**

لم تتحقق الحرية الثقافية بثمن بسيط على مدى السنوات السبع عشرة التالية ، كان على المخابرات المركزية "CIA"أن تضخ عشرات الملايين من الدولارات لمنظمة الحرية الثقافية والمشروعات المتصلة بها، وبمثل هذا النوع من الالتزام، كانت الـ "CIA" بالفعل بمثابة وزارة ثقافة لأمريكا.

أحد الملامح الرئيسية لجهود الوكالة من أجل تعبئة الثقافة كسلاح في الحرب الباردة، كان تنظيمها الدقيق لشبكة من الجماعات "المستقلة" أو من "الأصدقاء" في اتحاد غير رسمي. كان عبارة عن تحالف "مقاولات" بين مؤسسات خيرية ومؤسسات تجارية وغيرها، وبين أفراد يعملون مع المخابرات المركزية "CIA" لتقديم الغطاء وقنوات التوصيل لبرامجها السرية في أوروبا الغربية.

كان "آلان دالاس "Allen Dulles– هو الذي أوحى بفكرة ذلك "الكونسورتيوم" الذي بدأ في بناء مؤسساته بعد الحرب عندما كان هو وشقيقه "جون فوستر دالاس "John Foster Dulles–شركاء في شركة "ساليفان وكروموبل للخدمات القانونية. "

كان الأفراد والمؤسسات الذين يوافقون على التعاون مع الوكالة على هذا النحو يعرفون بـ "القنوات الهادئة."

كان استخدام المؤسسات الخيرية ومنظماتNGO,s هو أنسب الوسائل لتمرير مبالغ كبيرة من المال لمشروعات

الوكالة دون تنبيه المتلقين إلى مصادرها وبمنتصف الخمسينيات كان تغلغل الـ "CIA"في مجال عمل المؤسسات قد أصبح واسعاً.

وفي عام 1976 عينت لجنة للتحقيق في أنشطة المخابرات في الولايات المتحدة فكتبت تقريراً عن اختراق بين الـ 700 منحة التي تزيد عن العشرة آلاف دولار، والتي قدمتها 164 مؤسسة، كان هناك ما لا يقل عن 108 منحة تبرعات جزئية أو كلية لصالح الـ."CIA"

كانت المؤسسات الحقيقية (وليست الوهمية) مثل "مؤسسة فورد "Ford Foundation – و "مؤسسة كارنيجي – "Carnegie Foundationو "مؤسسة روكلفر "Rockefeller – تعتبر الغطاء الأفضل للدعم ، والمقبول ظاهرياً" وفي 1966 توصلت دراسة للـ "CIA"إلى أن ذلك الأسلوب "كان مفيداً من الناحية العملية بالنسبة للمؤسسات التي تدار ديمقراطياً، والتي كانت في حاجة إلى أن تؤكد لأعضائها والمتعاونين معها من غير المدركين للخلفيات، وكذلك لنقادها، أن لديها مصادرها الحقيقية والمحترمة الخاصة لهذا الدخل" ، والمؤكد أن ذلك قد مكن الـ "CIA"فيما يبدو – من " تمويل وإعانة عدد لا بأس به من برامج العمل السري الذي كان له تأثيره على التجمعات الشبابية والاتحادات العمالية والجامعات ودور النشر وغيرها من المؤسسات الخاصة منذ أوائل الخمسينيات.

وكانت إحدى المغامرات الأولى لـ "مؤسسة فورد" بعد الحرب في مجال الدبلوماسية الثقافية العالمية هي بدء "برنامج النشر المتبادل" بإشراف " جمس لوفلن " ناشر سلسلة "توجهات جديدة" (التي أصدرت أعمال "جورج أورويل و هنري ميللر ) وبمنحة قدرها نصف مليون دولار، بدأ "لافلن "Laughlin –إصدار مجلة "بيرسبيكتيفز "Perspectives–الموجهة لليسار غير الشيوعي في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وألمانيا (وكانت تصدر بتلك اللغات كلها.(

كان مجلس إدارة "برنامج النشر المتبادل" يضم عدداً كبيراً من خبراء الحرب الباردة، كما كان يستهدف إلى جانب ذلك أولئك المثقفين الأمريكيين الذين كانوا يشعرون بان أعمالهم لا تقدر حق قدرها. "كان مالكولم كولي " أحد الرعاة والداعمين الأوائل لـ "بيرسبيكتيفز "Perspectives– التي قدمت صورة لأمريكا بعيداً عن الأفلام السينمائية والقصص البوليسية والكتب والمجلات الهزلية التي كانت تحوي إعلانات أكثر من النصوص "وكان بيري ميللر "Perry Miller – أحد الأكاديميين يدافع عن ذلك بقوله : "يجب الا تكون هناك أية مادة دعائية لنمط الحياة الأمريكية، وسوف يكون هذا الحذف في حد ذاته هو أهم عناصر الدعاية بمعناها الجيد".( من كتاب : من الذي دفع للزمار ؟الحرب الباردة الثقافية...

المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والأدب..تأليف: فرانسيس ستونر سوندرز

ترجمة : طلعة الشايب..تقديم : عاصم الدسوقي...

إصدار : المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – ط3 – يناير 2003(

**********

2016/2/6

**الشاعر الواعد اكرم الصوراني..... أنا مِشْ كاتب**

أنا مِشْ ساخر

أنا سنفور مزروع في سنافر

أنا مش كاتب

أنا مش ساخر

ولا مسؤول ولا قائد فاخر

أنا مش كاتب..

وكلّ ما قلمي بيكتُب كلمة بَروح وأنا شاطب

حالي حكالي متكتبهاش

متضيعناش

متبهدلناش

متورطناش

امي وأختي حكولي بالله عليك ماتخوفناش

ومرتي أماني

اتنادي اتهاتي وكل أصحابي

والله يا أكرم عَ الفاضي

حتى أمونة أخت أماني

وأنا بَكَلِّمْ في حماتي .. ست أولادي

سَرَقَت سماعة التلفون

مش عارف طلعت من وين

حكتلي بسلِّم عليك محمود وبحكيلك أُسكُت يا حزين

والله ما تستحمل كفّين

والله يا عالم أنا ساكت

والله يا عالم

مش كاتب

حَتعلَّم الرّسم كويس

حارسُم مثلاً معبر

حارسُم حاجز

حارسم جدار

حارسم حوار

حارسم حصار

حارسم مطار

حارسم مينا

حارسُم سفينة

ولاّ بلاش نعوم في بحر السياسة

خلينا عَ البَر

حارسم سيارة بتمشي عَ الزيت

و أطيّر طيارة وأرخي الخيط

وآكُل واشرَب وألعب طرنيب

وأبيع مُغّيط

وأمشي الحيط الحيط الحيط

أو جُوّا الحيط

فُرصة أتعرَّف عَ النملة

أشكيلها همّي

وأشكيلها صوت الصراصير

وبالمرّة أقترح عليها إنْفوكِس سوا

يعني نعمل فوكَس جروب

أو ندوة

غدوة

ورشة عَمَل

ورشة هَبَل

عن حقوق النمل

والبيات الشتوي ومستقبل الخُرُم

ورشة تكون زخمة ويكون فيها زَفَر

بتمويل فرنسي اوروبي طلياني أمريكاني

اناقش فيها لو سمحت هادا مكانك ولا مكاني

إنتَ تحكيش

إنتَ إحكي تاني

ونحترم الوقت يا ريت

يعني وقت النقاش نقاش

ووقت الغدا غدا

ونحترم النظام

كُلّه يصُف طابور

يصُف عَ الدّور

الأستاذ وصل

المسؤول وَصَل

النظام وَصَل

البوفيه وَصَل

باب البوفيه مفتوح وباب الحوار إنقَفَلْ

وعلى رأي المثل "الباب اللي بجيك منُّه الريح سدُّه واستريح"

وعلى سيرة الابواب

ومن باب البريستيج

أعطيت النملة كرتي

عليه اسمي وعنواني وتلفوني وهَبَلي وعَجَري وبَجَري

ورقم جوالي

دَردَشنا سوا

أكلنا هَوَا

وإشبعنا كلام

وغنّينا أغاني

بلادُ العُربِ نملاتي

وكلُّ النَّملِ اخواتي

وفيروز وأنا وشادي

وأنا عادي

أنا مش كاتب

أنا شاعر إنّي بهلوس

إنّي بَهاتي

إنّي مُجرد بني آدم بيفَضفِضْ عادي

وهادي كانت مُجرّد مِشْ قصيدة!!..

أكرم الصوراني

**********

2016/2/6

**في قراءتنا للتاريخ البشري عموماً ، والتاريخ الاسلامي خصوصاً، لا يجوز**، ولا يمكن نفسير الأحداث التاريخية من منطلق المصادفات أو الرؤى الغيبية ، بل يتوجب البحث عن المصالح السياسية والاجتماعية أو الطبقية التي كان لها –وما زال– دور أساسي في تفجير الصراعات الطائفية والدينية المذهبية في تاريخنا العربي الاسلامي، آخذين بعين الاعتبار، أهمية النصوص الدينية والأحاديث، التي قام العديد من الفقهاء وأصحاب المذاهب الدينية بتحويرها واعادة تفسيرها وفق متطلبات هذه المرحلة أو تلك من مراحل التاريخ الإسلامي، منذ مقتل عثمان بن عفان وبداية الصراع الدموي في موقعة الجمل عام 36هـ، ثم موقعة صفين عام 37 هـ بين علي ومعاوية ، وتكريس الدولة الاموية والتوريث في الخلافة ، وصولاً إلى موقعة كربلاء عام 61 هـ، ومقتل الحسين بن علي، واشتداد الصراعات الدينية الشكلية الطائفية (سنة وشيعة)، ذات البعد السياسي والطبقي الصريح في الدولتين الأموية والعباسية، دون أن نتجاوز دور بعض المفكرين والفلاسفة والشعراء الذين ابتكروا أفكاراً أقرب إلى العقلانية والنظره الموضوعية للعقل والاستنارة، إلى جانب الفقهاء الإسلاميين الذي مارسوا نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة ذلك الاجتهاد، بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا.

لكن ذلك الاجتهاد الفكري عموماً، والعقلاني التنويري خصوصاً، توقف منذ بداية القرن الرابع عشر الميلادي تقريباً، وبدأت المجتمعات العربية تعيش حالة من الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب الفقهية، وضاق هامش التفسير الحر للشريعة ، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها.

**********

2016/2/6

**ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة،** لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي تستعيد ثقة ابناء شعبنا والتفافهم وتوحدهم تحت مظلتها كافكار توحيدية جامعة تستجيب لتطلعاتهم بما يمكنهم من مواصلة نضالهم التحرري والديمقراطي وتحقيق اهدافهم في الحرية وتقرير المصير والعودة.

**********

2016/2/6

**رسالة من الأسير محمد القيق .. إلى وفد المصالحة في الطريق!!**

)مِنَ المُضرب عن الطّعام في السجون الإسرائيلية إلى الاخوة المُضربين عن الوحدة الوطنية(

الأخ ، الصّديق ، الرّفيق..

بيسَلِّمْ عليكو محمد القيق وبحكيلكو هُوَّا بعافيه شويّ ، الله معُه ، إنتوا المهم مع مين .. معانا ولاّ علينا !! القيق معنوياته عاليه ، روحُه رِخصِت للوطن وعلينا كتير غاليه ، بحكيلكو خَلّيكو فاكرين .. فلسطين مُحتلّه وعدونا الاسرائيلي على قلب رجل واحد وإحنا على عينك يا تاجر ، تنسوش ايمان حجّو ، تنسوش فارس عودة ،

تنسوش محمد الدرّة ، معلش سامحوني ذكرت أطفال صغار ما دَخَلوا ولا تنظيم وطلعوا من الدنيا بسرعة العصافير ، لا عرفوا شو يعني حزب ، ولا شو يعني حركة ، ولا شو يعني فصيل .. وتنسوش الأسرى والشُّهَدَا واللاجئين والمشردين والمسحوقين ، ولَو في وَسَع بالحبر لَكَتَبتلكوا كُل أسامي الشُّهدا على خيمتنا وعلى خيبتنا .. وكَتَبنا وما كَتَبنا ويا خسارِة ما كَتَبنا ، كَتَبنا إسمِك يا بلادي عَ الشّمس اللي ما بتغيب .. وغاب اسم بلادي ، وغابت شمسنا ، غَيَّبتونا ، وغَيَّبتوها ، والقيق احتمال يُدخُل بغيبوبه مُشرّفه أكتر من غيبوبتنا الوطنية بكتير ، بيناشدكو قبل ما يُدخُلها ونُدخُلهَا ، بيناشدكوا كُلكوا ، بيناشد الأخ .. بيناشد الرفيق .. بيناشد الصديق .. بيناشدكو نِصحى ، بيناشدكو إنفيق .. القيق زوجته حَكَت "خلص الكلام" ، وإحنا من طرفنا خلص الكلام ، وانتوا يا ريت بكفّي إتصرحوا لإنُّه سَطحتونا تصاريح ، ما بنسمع إلا صَرَّح أخونا الرّفيق تصريح دقيق إنُّه الوحدة قُوّة ، وإنُّه صُمودنا قُوّة ، وإحنا لا حَولَ ولا قُوّة ، ولا موحدين ولا منيلين ، إحنا صخام البين ، إحنا الحق على مين ..!! القيق جسمُه بِصغَر وإسمُه بِكْبَر أكتَر وإحنا صرنا أصغر بنظر فلسطين .. لأ وبنكذب عليها وبنكتُب في مكاتبنا وبشعاراتنا ومسيراتنا وميدالياتنا وزفتاتنا فلسطين أكبر من الجميع والجميع مش فاهم والقيق وَحدُو صايم ، بدوش إياكوا تصوموا ، بِدُّو تصوموا عن الكلام ، عن الردح ، عن تبادُل الاتهام ، عن الزّفت اللي اسمُه انقسام ، وانصَفِّي النية مش انصَفِّي القضيّة .. بحياة أبوكم ، برحمة والديكم ، وبعَدَد ما عنّا إيَّه ، إيَّه يمينيه ، و إيَّه يساريه ، وإيَّه مركزية ، وإيَّه تشريعية ، وإيَّه تنفيذية ، وإيَّه وَطَنيّة ، وإيَّه كلمة طريَّه ، وإيَّه ، إيَّه ، إيَّه ، وعيشتنا والله نِيَّه ، حاف وبَلَدنَا فِقْرِتْ وأولادها منها هاجر ومنها نَفْسُه تِعبِت ، وفي البحر ناس غِرقت ، أكيد اسمعتوا عنهم و عَ البر ناس بتغرق عَ الحاجز وبالمعبر والجدار وبالحصار وبالدّمار والاستيطان كمان وإلَخْ إلَخْ إلَخْ .. أنا حِبري جَف .. أنا حِبري تَخْ .. وأتمنى إن وصلتكم هذه الرسالة قبل مغادرة اجتماعاتكم التي سَئمناها في الوطن والشتات أن تُحاولوا مغادرة عقليتكم الحزبيّة ، مُتَمنياً عليكم أن تَكتُبوا في ديباجة محضر الاجتماع .. فلسطين مازالت محتلّه وفيها شعب صامد حتى تاريخ هذه الرسالة وقد خابت بكم آمالُه وزدّتم أنتم حُطَامُه ووجعُه وآلامُه .. أكتبُوا أرجوكم أننا وأنَّكُم قبل اختراع الألوان كان لنا لونٌ واحد وكان لنا علمٌ واحد ، وكان لنا حُلُم لم يَكتَمل ، وكانَ لنا هدف وكانَ لنا مشروع ، وكنّا نُغنّي موطني .. موطني ، أو أكتُبوا في الديباجة كما كَتَبَ محمود درويش "كانت تُسمى فلسطين صارت تُسمى فلسطين" .. لا تُخَيِّبُوا آمالنا .. لا تُبعثروا تضحياتنا .. لا تُمزقوا أولادنا .. والباقي من بلادنا .. لا تكسروا أحلامنا .. لا تقتلوا المستقبل .. لا تقتلوا المستقبل فَنَكتُب ويَكتُب التاريخ (كانت تُسمّى فلسطين صارت استغفر الله العظيم!!.. (

أخوكم المواطن/

أكرم الصوراني

غزة–فلسطين المحتلة

فبراير/2016

**********

2016/2/7

**إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ 14 حزيران 2007 حتى اللحظة**، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد 9 سنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

**********

2016/2/7

**اذا لم يتم انهاء الانقسام** ....ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع (فتح وحماس ) عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. ذلك ان استمرار الصراع على السلطة والمصالح بينكما أدى الى تراجع وتفكك المشروع التحرري الوطني بمثل ما راكم في عقول وقلوب ابناء شعبنا مزيدا من الاحباط وفقدانه للثقة بكما ...لقد بات واضحا أن استمرار هذا الصراع المصلحي البشع بينكما لن يحقق نصرا لأي منكما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ،في مقابل المزيد من معاناة شعبنا وانفضاضه عنكما تمهيدا لانتفاضته ضدكما للخلاص من استبدادكما واستهانتكما بتضحياته وآماله وتطلعاته في الحرية وتقرير المصير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

**********

2016/2/7

**نعم لكل خطوة على طريق انهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي الفلسطيني** التحرري الديمقراطي التي تضمن الاختلاف والصراع السياسي الداخلي ضد مخاطر انزلاق اليمين الليبرالي واليمين الديني وتحجيم هيمنة ثنائية فتح وحماس المستمرة لحساب مصالحهما الفئوية الأنانية حتى اللحظة ، ومواصلة النضال الديمقراطي الداخلي ضد كل المؤشرات والاحتمالات المؤدية الى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الرجعية العربية في قطر والخليج والسعودية وغيرهم بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد رغم الاختلاف الشكلي الظاهري بينهما ، فهل تبادر القوى والفصائل اليسارية الى استعادة تاريخها وروحها الثورية ومن ثم صياغة رؤيتها وبديلها السياسي والكفاحي والديمقراطي المطلبي ، والالتحام في مسامات جمهورها – الذي ينتظرها بشوق –للنضال المشترك ضد هذه المخاطر الكارثية التي تحيق بقضيتنا وحقوقنا التاريخية ومستقبل شعبنا؟؟؟

**********

2016/2/8

**عن الحالة الفلسطينية الراهنة.....**

يمكن القول أن الحالة الفلسطينية اليوم، انتقلت بالفعل من أرضية النضال الوطني والأهداف الكبرى من أجل التحرير والعودة والاستقلال ، إلى أرضية الخضوع والمساومة على حقوق شعبنا التاريخية، من ثم الهبوط بتلك الأهداف والحقوق بذريعة التوصل إلى إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر التفاوض العبثي مع دولة العدو الصهيوني، على الرغم من إدراك تلك القيادة لمواقف الدولة الصهيونية عبر لاءاتها الخمس: لا لحق العودة، لا لإزالة الاستيطان، لا للإنسحاب الكامل من الضفة الغربية، لا للقدس عاصمة للفلسطينيين، لا للدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، لكن القيادة الفلسطينية في م.ت.ف وحركة فتح بحكم مصالحها الطبقية، لم تجد مدخلاً ومبرراً لهبوطها واستمرارها بعملية التفاوض العبثية سوى السياسة الواقعية الرثة الأقرب إلى الاستسلام لشروط العدو عبر التنازل عن كامل حقوق شعبنا في أرض وطنه المغتصبة عام 1948.

نستخلص مما سبق أن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

فلقد أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية في قطاع غزة خصوصاً ، شكلت نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي من قبل محاسيب فتح وحماس، كرست واقعاً أقرب إلى الاحباط واليأس، ليس

بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، علاوة على ابراز هوية الاسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي.
وهنا بالضبط تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

**********

2016/2/8

**اننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية** ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

**********

2016/2/9

**وجهة نظر حول البديل الديمقراطي.....**

الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي

التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها "إسرائيل "في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، "فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى. "

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني.

يستدعي هذا الواقع من كافة القوى اليسارية والديمقراطية"العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره.

وبالتالي فإن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

**********

2016/2/9

**ما البورجوازية الرثة ؟**

"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها."

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي

(الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة ( سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " كما يقول د. محمود عبد الفضيل ، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج ( بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

**********

2016/2/9

**بات من الواضح أن حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة** ( المدعومة من الامبريالية الامريكية)يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والتحرر والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم ، وذلك بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

**********

2016/2/9

توضيح لرفيقتي العزيزة براءة زيدان ....مع تقديري ومودتي

**البورجوازية الكومبرادورية لا علاقة لها بالوطن او العمل الوطني.....**

خلال العقود الاربعة الماضية تهيأت الظروف الموضوعية في الانظمة العربية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الرثة التابعة، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع البيروقراطية

الحاكمة في الانظمة العربية).... ولكن من شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة ( سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) ، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية قبل وبعد الانتفاضات وفي مشهد الاسلام السياسي ، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

ونظرا للطابع الطفيلي لجميع الشرائح الرأسمالية العليا في بلادنا ، بسبب عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، الى جانب ارتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول والتبعيةوالسمسرة/الوساطة الكومبرادورية وليس الإنتاج ، يكون من الادق الحديث عن شرائح رثة لا علاقة لها بالوطن او العمل الوطني بحكم ارتباطها وتبعيتها للنظام الراسمالي الامبريالي وخضوعها لسياساته وشروطه .. وبحكم رثاثتها وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية ...وبالتالي فان الخطوة الاولى صوب النهوض الديمقراطي تشترط الثورة على الدولة الكومبرادورية واجتثاث شرائحها الطبقية واسقاط انظمتها.

**********

2016/2/10

**تعريف مفهوم الكومبرادور**

الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق – في بلدان العالم الثالث – على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ،وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلى وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل . وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

**********

2016/2/10

**الدولة الصهيونية والاساطير الدينية التورتية.....**

إن استخدام والأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية ، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة ، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً ، الأمر الذي يعني ان الصهيونية هي الوجه السياسي والفكري لليهودية، أما اليهودية فهي المرتكز الديني للصهيونية حسب ما أورده "هرتزل" في كتابه –دولة اليهود– على الرغم من عدم اقتناعه أصلاً بالدين ، فالديانة اليهودية أو التوراة عند "هرتزل" ضرورية فقط لفقراء اليهود لكي تنجح الحركة الصهيونية في استثارتهم عاطفيا بما يسميه "أرض الميعاد" وتشجيعهم للعودة إليها ، بما يضمن –كما يؤكد هرتزل– قيام العمال والفلاحين الفقراء اليهود بتنفيذ المخطط الصهيوني في بناء المستوطنات وإقامة المزارع والعمل في المصانع وغير ذلك من المؤسسات الصهيونية ، فالدين هنا، أو التوراة والتلمود ، ضروري جداً كمدخل لدى فقراء اليهود ، وبدونه – كما يستطرد هرتزل في كتابه – يصبح من المستحيل على الحركة الصهيونية أن تقنع آلاف الفقراء اليهود من العودة إلى "أرض الميعاد" بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، لم يتحرك أحد من الدول الغربية – ومن اليهود – بصورة جدية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهور الرأسمالية وانتشارها وتوسع مصالحها، ومن ثم نبشها للماضي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي ، تأميناً لتلك المصالح ولضمان استمرار تجزئته واحتجاز تطوره ووحدته في آن واحد.

**********

2016/2/11

**احزاب وفصائل اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل**، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياه، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى أحزاب وفصائل اليسار ترك – إلى جانب أسباب أخرى– مجالا خصبا للإسلاميين للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات.

والاشكالية هنا أن أحزاب وقوى اليسار ، اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري.

**********

2016/2/11

**ما جرى منذ 14حزيران2007 شكل نقيضا لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي**،حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضا بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فنا للفوضى أو الموت البطيء بدلا من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطرا وعمقا من نكبة48.

معنى ذلك هناك خلل كبير يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموما والجماهير الفقيرة خصوصا. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين فتح وحماس في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما سيدفع إلى تكريس نوعا من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلا للمشروع الوطني فحسب، بل ستمثل نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهنا إلا إذا استطاع تيار الإسلام السياسي أن يصبح مشهدا رئيسيا في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه دون التكيف مع السياسات الأمريكية.

من هنا أهمية الإقرار لمبدأ فصل الدين عن الدولة الذي يعني الاستمرار في تأكيد الاحترام للدين والمشاعر الدينية وكافة الجوانب الايجابية العديدة في تراثنا العربي الإسلامي،الذي حرصت كافة القوى الوطنية عموما واليسار خصوصا على تطبيق هذا التوجه منذ تأسيسها.

لذلك فإن من واجب القوى اليسارية الماركسية أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي.

أخيرا قد يتفق اليسار على أن هذه البديهيات تدعو لإعادة صوغ رؤيته ودوره المستقبلي، وهي عملية تندرج تحت بند الضرورة التاريخية للتيار الوطني الديمقراطي عموما ولليسار خصوصا في فلسطين والوطن العربي، انطلاقا من القناعة بان النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف هو جزء تابع للمنظومة الامبريالية في الشرق الأوسط

**********

2016/2/11

**أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية.....**

يمكن التوقف مليا أمام الأزمة المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه الأزمة تتجلى في خمس مظاهر أساسية.

المظهر الأول:

عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف.

المظهر الثاني :

عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني–الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الإمبريالية–الصهيونية.

المظهر الثالث :

ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية–الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف ، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل، بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكومبرادور والسماسرة المندمجين اقتصاديا بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

المظهر الرابع :

عجز البديل اليساري ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبيات وقصورات خطيرة (تطال بناه التنظيمية، وممارسته –وعلاقاته مع الجماهير– وقدرته على بلورة برنامجه الاجتماعي البديل. (

المظهر الخامس :

ضعف الأساس الديمقراطي قيما وممارسة، ما بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية.

**********

2016/2/11

**م.ت.ف ، منذ تأسيسها، عام 1964التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية** وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدرجية منذ عام 1973 ، عبر خطوات تراكميه في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوسلو 1993 واعتراف قيادة م.ت.ف بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يذكر ، سوى المزيد من الهبوط

والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن "كافة المرجعيات" التي سبق الاتفاق عليها ، بل اضافة شرط الاعتراف بـ "يهودية دولة إسرائيل"، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية ، وأن م.ت.ف في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكلت عام 1964 .

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو العودة للتفاوض وفق الشروط الإسرائيلية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف.

والآن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف ، كما في أوساط الجماهير، لمواصلة النضال التحرري والديمقراطي من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور.م.ت.ف ، منذ تأسيسها، عام 1964التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدرجية منذ عام 1973 ، عبر خطوات تراكميه في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوسلو 1993 واعتراف قيادة م.ت.ف بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يذكر ، سوى المزيد من الهبوط

والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن "كافة المرجعيات" التي سبق الاتفاق عليها ، بل اضافة شرط الاعتراف بـ "يهودية دولة إسرائيل"، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية ، وأن م.ت.ف في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكلت عام 1964 .

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل

استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدَّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو العودة للتفاوض وفق الشروط الإسرائيلية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف.

والآن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف ، كما في أوساط الجماهير، ومواصلة نضالها التحرري والديمقراطي من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور .( من كراس غازي الصوراني – الوضع السياسي الفلسطيني – صيف 2011(

**********

2016/2/12

**جذور الأزمة الفلسطينية :**

ثمة اجماع على أن جوهر الأزمة الفلسطينية سياسي طبقي بامتياز، أزمة تمتد جذورها إلى سنوات سبقت اتفاق أوسلو وطفت مظاهرها على السطح مع اعلان البرجوازية الفلسطينية استعدادها للدخول في دهاليز المصالحة والتسوية، ورفض جزء رئيسي في الثورة لهذا الميل، ومنذ ذلك الوقت بدأ الافتراق يلوح بين منهجين، منهج يؤسس لمغادرة زاوية المقاومة ويسعى لوضع اقدامه في المعسكر الدولي الراعي للتسوية السياسية السلمية وآخر متمسك بثوابت القضية الوطنية الراهنة والتاريخية ويدرك ضبابية ما يشاع ويساق في الساحة العربية والدولية عن نوايا التسوية، أزمة لم تقتصر على الصراع بين المبدئية والبراجماتية المفرطة بدرجات متفاوتة بين فريقي الصراع فتح وحماس، بل كان لها تجلياتها التنظيمية وتناقضاتها البنيوية.

وفيما كان التناقض في مظهريه السياسي والتنظيمي يأخذ سياقه المنطقي، غير أن المعادلة في ميدان الممارسة يحكم طرفيها منطق مقلوب يسير على رأسه، فالمنهج البراجماتي سجل تفوقا وتميزا وكان أكثر ديناميكية وعملية من المنهج اليساري والمبدئي، فالبرجوازية كانت أكثر جرأة وسرعة وقدرة على حسم موقفها فيما عانت حركة اليسار عجزا افتقد للمبادرة واتضح فيما بعد أنه نتاج لأزمة داخلية فكرية سياسية داخل معظم فصائل اليسار على وجه الخصوص أملت عليهم تكييف مواقفهم مع الحقائق التي تفرضها حركة اليمين.

وإذا تناولنا المسألة بملموسية أكثر في قراءة أسباب الأزمة وتردد اليسار وعجزه عن تقديم مشروعه وتسويقه جماهيريا قياسا بفتح نجد مجموعة من الشواهد، فجزء من اليسار الفلسطيني لعب دور الغطاء والداعية لتنازلات

اليمين .

أما الجبهة الشعبية فقد عجزت على بناء اصطفاف وطني عريض قادر على ممارسة الضغط الكافي على اليمين ولجم هرولته المتسارعة نحو التسوية والمصالحة وعليه فليس من باب المصادفة أن تشكل حماس التي نشأت خارج التكوين الوطني ورتبت مؤسساتها في الداخل بهدوء أن تشكل البديل الذي ليس فقط استطاع لجم اليمين بل أطاح بهيمنته وجرده من الشرعية الشعبية. الأمر الذي وفر لحماس أن تملأ الفراغ الذي عجز اليسار عن اشغاله لنمطية ادارته للأزمة وعدم جرأته في اتخاذ القرارات الحاسمة في لحظات عديدة.(غازي الصوراني – المشهد الفلسطيني الراهن – الناشر : مكتبة ومطبعة جزيرة الورد .: ديسمبر 2010 – القاهرة – ص 20(

**********

2016/2/12

**حتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف** من أجل استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدَّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو العودة للتفاوض وفق الشروط الإسرائيلية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف.

والآن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف ، كما في أوساط الجماهير، ومواصلة نضالها التحرري والديمقراطي من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور . (غازي الصوراني – المشهد الفلسطيني الراهن – الناشر : مكتبة ومطبعة جزيرة الورد .: ديسمبر 2010 – القاهرة – ص19(

**********

2016/2/13

**..منذ اوسلو وصولا الى الانقسام في حزيران 2007تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية** في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبيتها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره

وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.(غازي الصوراني – المشهد الفلسطيني الراهن – الناشر : مكتبة ومطبعة جزيرة الورد .: ديسمبر 2010 – القاهرة – ص35(

**********

2016/2/15

**في ظل استشراء مظاهر التفكك والانحطاط العربي بات في حكم المؤكد، أنه لا مجال لنهوض جماهيري للأمة العربية**، ولا مجال للخروج من هذه الحلقة الطويلة من التراجعات والهزائم والانكسارات والانهيارات؛ إلا باستنهاض البعد الوطني والاجتماعي التقدمي الديمقراطي داخل كل بلد عربي أولاً، تمهيداً لاستنهاض البعد القومي الديمقراطي في الصراع، ودفعه نحو مواقعه اللازمة، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تعتبر من أكثر المراحل ركوداً وهبوطاً، وشعوراً بالمخاطر والتحديات، التي لا تقتصر على القضية الفلسطينية وحدها؛ حيث نشهد الانقسامات المذهبية والاثنية والجغرافية والصراعات الطائفية والدينية الدموية غير المسبوقة، وثقافة الكراهية والفوضى والإرهاب تعصف بالكثير من الدول العربية، والتي باتت تهدد وجودها، وغير ذلك من الأسباب التي يتداخل فيها القومي بالطبقي، والداخلي بالخارجي. الأمر الذي يفرض تعزيز النضال التحرري والديمقراطي في كل بلد عربي من أرضية الصراع الطبقي بمضامينه الحداثية ، التنويرية، النهضوية، العقلانية، بكل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في مواجهة استبداد الأنظمة وتزايد المد الرجعي والصراعات الطائفية الدموية من حركات الإسلام السياسي عموماً، والمتطرفة منها بشكل خاص (داعش والنصرة وبقايا القاعدة وغير ذلك) من جهة، وتزايد العدوانية الامبريالية/الصهيونية والعمل على استعادة القضية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من جهة ثانية.

**********

2016/2/15

**العداء للامبريالية الامريكية ومقاومتها شرط أول من شروط وطنية كل عربي.....**

إذا عدنا إلى التاريخ مجدداً ، فإننا لن نجد في تاريخ الولايات المتحدة إشارة واحدة إلى إيمانها بالسلام، لقد قامت على الاغتصاب والعنف، وهو العامل المشترك مع الدولة الصهيونية ، لقد حصدت واقتلعت الهنود وأرواحهم دون رحمة، وخاضت حرباً أهلية طاحنة، واستعبدت وأذلت السود الأفارقة أو "العبيد"، وحاربت ( من أجل السيطرة) في كوبا والفلبين وهاواي والصين واليابان وكوريا وفيتنام وأوروبا وأميركا اللاتينية (ومؤخراً في أفغانستان والعراق) ، واستخدمت كل أنواع أسلحة الدمار، وها هي اليوم تتحدى ارادة الشعوب لتمارس عدوانها على بلداننا العربية بهدف تفكيك وحدتها لحساب مصالحها ومصالح اتباعها من القوى الرجعية والطائفية الظلامية... وفي ذلك كله كان الامبرياليون الأمريكيون – وما زالوا –أصحاب رسالة ، يقتلون ليحيوا على حساب دماء الشعوب الفقيرة وثرواتها، ويدمرون بلادنا ليعمّروا بلدان النظام الامبريالي ، لدرجة أن هذا الوله بالعنف ، والتنافس على تطويره ، والمباهاة بممارسته بات من أبرز وجوه الثقافة الشعبية الأمريكية ، فمعظم ساحات أمريكا مزينة بتماثيل السفاحين، وورقة العشرين دولار مزينة بصورة الرئيس " أندرو جاكسون" (15 مارس 1767 – 8 يونيو 1845 ) هو الرئيس الأمريكي السابع 1829–1837 ) الذي كان يستعذب مشاهدة سلخ رؤوس الهنود، والصحف اليومية تعج بأخبار الجرائم، ومعظم برامج التلفزيون والسينما تتبارى في تمجيد العنف، وكل حركات السلام في أمريكا متهمة بالخيانة .

ان هذه الروح المسكونة بالعنف والإرهاب ، يديرها العديد من المؤسسات العسكرية والمدنية الأمريكية، من أهمها "البنتاجون" الذي يصفه لنا "تريسترام كوفين "Tristram Coffin بقوله: " يقبع رجال ونساء أمام شاشات كومبيوترات جاهزة لإرسال الموت إلى أي مكان من العالم، إن دين هذه المؤسسة وصوفيتها العسكرية هي مزيج من مسيحية الصليبيين ومن عبادة إلهة النصر " نايك. "Nike

لذلك فإن القوى والأحزاب الديمقراطية بكل اطيافها :الوطنية والقومية واليسارية في كل العواصم العربية ، تواجه في هذه اللحظة ، تحدياً كبيراً ، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها ، فإما أن تسارع إلى الخروج صوب تفعيل النهوض الديمقراطي الثوري الجماهيري لمجابهة وادانة ورفض ومقاومة العدوان الامريكي والوجود الصهيوني ، أو أن هذه القوى والاحزاب ستكون عرضة لتزايد عوامل تراجعها وتفككها تمهيداً لإسدال الستار عليها وتجاوزها

**********

2016/2/15

**ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الأوجراء واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد.** فهما يكملان بعضهما البعض ، لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين، ويتغذيان من نتائج عملهما المتبادل.

فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

وبالطبع فإن هؤلاء الأوجراء أو الشرائح الطبقية العليا الحاكمة في الانظمة العربية ، بحكم تبعيتهم للخارج، ليسوا معنيين أبداً البحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الديمقراطي الليبرالي من داخل مجتمعاتهم ، بل توقفوا فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحهم الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي في موازاة تدعيم السلطة الاستبدادية ، شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي مازال عاجزاً عن تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بسبب غياب القوى الديمقراطية اليسارية وبديلها الشعبي، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة أمام قوى الثورة المضادة والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة بروباجندات الحكام "الجدد" لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

)من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الاولى– موقع الحوار المتمدن(

**********

2016/2/15

**في هذه اللحظة الفارقة غير المسبوقه من تاريخنا الحديث والمعاصر** ، تتجلى فيها وتترسخ مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والصراع الطائفي الدموي جنبا الى جنب مع تزايد السيطرة الامبريالية الصهيونية على مقدرات وثروات شعوبنا بالتعاون المباشر من العملاء الكبار والصغار ممن يطلق عليهم أمراء وملوك ورؤساء لا هم لهم سوى مراكمة الثروات لحساب مصالحهم الشخصية على حساب دماء الاغلبية الساحقة من شعوبنا ...ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية ، وطنية وقومية تنهي حكم هذه الطغمة الوراثية الحاكمة ؟ وتضع حدا لتراكمات قوى اليمين الكومبرادوري ( السياسي والديني المسيس )؟ وتطال كل جوانب البنية الفوقية المجتمعية العربية بكل ما فيها من اقزام توارثوا الحكم بالعمالة والاستتباع والخيانة والقهر والاستبداد والاستغلال والنهب لاجتثاثهم ودفنهم في مزابل التاريخ ؟ ثورة بقيادة ثورية يسارية ديمقراطية الوجه واليد واللسان لتحقيق الاهداف التي طال انتظار جماهير فقراء العرب لها رغم تضحياتهم الغالية من اجلها، في تحقيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي وتجاوز وانهاء التبعية ومجابهة التخلف بالرؤى العقلانية التنويرية وامتلاك ادوات العلم والتكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية المستقلة والتصنيع ومبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والدخل في اطار التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي القادر وحده على توفير كل مقومات قوة الردع لطرد وازالة الوجود الامبريالي والصهيوني من بلادنا وحل المسألة اليهودية بصورة ديمقراطية في مشهد عربي نهضوي تقدمي وديمقراطي يفرض احترامه وهيبته على الاعداء قبل الاصدقاء ...وعندها فقط يمكن ان نتفاخر بصوت عال ..هذا هو المجتمع المدني الذي تريده جماهير شعوبنا ومجتمعاتنا العربية...

**********

2016/2/16

**بات من الواضح أن حركات الإسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة** (المدعومة من الإمبريالية الأمريكية) يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

وتجدده، في محاولة منهم للتهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي" عبر شكل "جديد" من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد، بعيداً عن أي شكل من أشكال الحوار أو الإختلاف في الرأي، بل تقوم بمحاولة فرض رؤاها السلفية الماضوية بوسائل دموية من خلال الذبح والقتل العشوائي والتعذيب البشع، كوسائل إكراهية إرهابية تتوهم الجماعات الإسلاموية عموماً، وداعش خصوصاً، خضوع الجماهير واقتناعها بشعار الإسلام السياسي.

وفي كل الأحوال ، يبدو أن أنظمة الاستبداد العربية عموماً وأنظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا في قطر والخليج والسعودية، إلى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى الديمقراطية اليسارية ..مهد الطريق –كما أشرت من قبل– إلى انتشار حركات الإسلام السياسي وحركة "داعش" على وجه الخصوص، عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الأمر الذي أدى إلى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الإمبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا التي ستكتشف –طال الوقت أم قصُر– طبيعة حركات الإسلام السياسي وزيف برامجها وعدم تناقضها مع السياسات الرجعية والامريكية، ودورها النقيض للمصالح والاهداف التي تجسد تطلعات الجماهير الشعبية، ولكل أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية (أو الشعبية) بآفاقها الاشتراكية في كل بلد عربي، تلك الأهداف تشكل بالنسبة لكل القوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين والوطن العربي، أحد أهم المنطلقات الاستراتيجية الثورية لنضالنا الوطني والتحرري الديمقراطي.

**********

2016/2/16

**المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل اليساري الديمقراطي**، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي، والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط هو "نقطة البداية، فالمقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية والحياة الحزبية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم، وأن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم. "

إن التحدي الذي تواجهه شعوب وبلدان الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، لكنه قبل كل شيء تحدٍ اقتصادي في المقام الأول.

وهذا يتطلب وعي المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد وتفاصيل الصورة الاقتصادية القطرية والقومية، تمهيداً لإنضاج الفكرة التوحيدية السياسية–الاقتصادية القومية في مواجهة العولمة وسياساتها الهمجية من جهة، ومن أجل تعزيز مقومات البديل اليساري العربي كخيار وحيد على طريق التحرر وتحقيق المهمات الديمقرطية بآفاقها الاشتراكية من جهة أخرى.

**********

2016/2/16

**إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط** التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطننا العربي عام 1916 ، ووعد بلفور عام 1917 ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام 1948 ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول 1961، و تطورت بعد هزيمة حزيران 1967 ، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد 1979 إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي، تحول هذا الوطن بدوله العديدة (التابعة المتخلفة المستبده ) وسكانه إلى رقم كبير –يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية الوطنية والقومية واليسارية قدرتها –لأسباب ذاتية و موضوعية– على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا.

**********

2016/2/16

**عن التطبيع مع دولة العدو الصهيوني.....**

في ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح بين حركتي فتح وحماس ، الى جانب استمرار تراجع وتخلف واستتباع الانظمة العربية وتفككها ، فإن الكيان الصهيوني لا يمكن أن يكتفي بثلاثة أرباع فلسطين، وإنما عليه أن يلتهم فلسطين بكاملها على الأقل، بوصفها "أرض إسرائيل"، وفي سياق ذلك، عليه أن يدمر الشعب العربي الفلسطيني ويفتته ويهمشه ويشرده ويكسر مقاومته .

كذلك فعليه الهيمنة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً على محيطه المباشر متى سنحت له الفرصة، أي إلحاق المحيط المباشر به واستعماله معبراً للمحيط العربي الأوسع ومخيما للفائض السكاني العربي وسوقا للرأسمال الصهيوني واحتياطيا للعمالة الرخيصة.

وأخيرا وليس آخرا فعليه أن يجبر المحيط العربي على القبول به كيانا طبيعيا وجزءا متفوقا من المنطقة، بحيث

يؤدي دورا رئيسيا في سياسة المنطقة، فيبني التحالفات للوقوف أمام أي قطر عربي تسول له نفسه الخروج من الإطار الإمبريالي أو مجرد التفكير بذلك.
من ذلك يتضح أن التطبيع هو مطلب إمبريالي صهيوني أساسي، وأداة أساسية من أدوات "إسرائيل" الكبرى. فالتطبيع هو في جوهره إجبار الضحية على القبول بالأمر الواقع، واقع عبوديتها، ومعاونة الجلاد في استعبادها واستعباد غيرها من الضحايا.

**********

2016/2/17

**عن شعار " الإسلام هو الحل....."**

السؤال هنا : هل تتوفر لهذا الشعار أي إمكانية واقعية للتحقق في بلادنا باسم الخلافة الإسلامية أو غير ذلك من الأنظمة الدينية في اللحظة المعاصرة من القرن الحادي والعشرين ؟ إننا إذ نؤكد احترامنا لتراث شعوبنا الديني ، وللمشاعر الدينية، إلا أننا نرى أن هذه المنطلقات الدينية والتراثية ، خاصة في إطار الإسلام السياسي، لن تكون قادرة –وليست راغبة بالطبع – على مواجهة الأزمات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المستعصية في بلادنا، انطلاقاً من ضرورة التمييز بين الدين والدولة ، أو من منطلق الهوية القومية العربية أو حتى الهوية الوطنية والياتها الديمقراطية ، لأن تيار الإسلام السياسي هو تيار نقيض للقومية العربية "لصالح هوية أكثر شمولاً لا حدود جغرافية لها ، هي الهوية الإسلامية ، وقد بنى أصحاب هذا التيار موقفهم على أساس عقيدي مؤداه أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين ، وأن أواصر الجنس والأرض واللغة والمصالح المشتركة إنما هي عوائق حيوانية سخيفة ، وأن الحضارة لم تكن يوماً عربية وإنما كانت إسلامية ، ولم تكن قومية وإنما كانت عقيدية (سيد قطب ) ، بينما اعتبر البعض الأخر موقفهم على أساس أن النزعة القومية مصدرها الاستعمار الصليبي ، وأن نصارى الشام هم الذين روجوا لها (د.يوسف القرضاوي). وقد بلغ التطرف عند بعضهم إلى حد اتهام الدعوة إلى القومية العربية والديمقراطية والعلمانية بالكفر الصريح ، وفي كل الاحول ، يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار وفوز حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن اليوم على الإرادة العربية ويجعلها تنام على أوساخها تهرب من تحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة وكل قيم ومفاهيم الحقبة الحديثة، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا الكسل. لذلك علينا أن نفسر هذا الكسل وهذه الهروبية من الواقع. وبالتأكيد فهي مرتبطة، بسيادة الدولة الريعية المسنودة نفطياً، لكن علينا أن نجري مزيداً من الدراسات التاريخية والاجتماعية/الطبقية والسيكولوجية لامتنا وشعوبنا.انطلاقا من ادراكنا أن أكبر تجسيد للأفكار التي يرتعب العرب الرجعيين، وكل قوى وتيارات اليمين من مجابهتها هو فكر ماركس الثوري الديمقراطي التغييري في اطار الصراع الطبقي وتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/2/17

**كيف نفهم العلمانية والديمقراطية ؟.....**

العلمانية بالنسبة لنا تعني على الصعيد النضال الديمقراطي الثوري والمعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الإنسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، إنها عملية تاريخية او صيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي أو عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة التي لا ننكر أنها منظومة معقدة ومتشعبة، لابد من وعي جوهر حركتها اللانهائية.

فعلى الرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، فالعلمانية والديمقراطية، هما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لان استخدام العلمانية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، من هنا يمكن تفسير فشل الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد ، وتفسير كراهية وحقد وتمرد جماهير شعوبنا على أنظمة الاستبداد وعبادة الفرد أو الزعيم ، ومشاركتها في الانتفاضات الشعبية العربية تحت شعار الحرية والعدالة والكرامة، بعيداً عن قيود الحاكم الفرد المطلق أو الزعيم أو الحزب الواحد ، وبعيداً عن الفكرة الواحدة والشعارات النمطية الواحدة التي قتلت روح الإبداع والحريات الفردية والعامة .

كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية.

**********

2016/2/17

**غازي الصوراني – رؤية يسارية حول مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية – الحوار المتمدن– العدد: 3905 – 2012 / 11 / 8**

لا شك أن الحديث عن دولة مدنية ديمقراطية أو مجتمع مدني، في أي بلد عربي في ظل استمرار بقاء أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف أو في ظل مشهد الاسلام السياسي من جهة ، وفي إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من "الجماعات" ما قبل الحداثة أو المدنية في المجتمعات العربية من جهة ثانية، مسألة تحتاج إلى

المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي من ارضية الصراع الطبقي وفق رؤية وبرامج ماركسية واضحة، ونقيضة لمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية الذي تروج له بعض القوى السياسية والمنظمات غير الحكومية، عبر " نخب" تخلى رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، ولم تنجح في الوصول أو التغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، مثل : "التمكين في المشاركة" "الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق"، "تنمية قدرات الإنسان"، "تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم!" "تنمية المبادرات المحلية"، " والتنمية المستدامة"، "دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص"، "التنمية البشرية من منطلق الأطفال"، "الجندر"، "عمليات التشبيك"، "الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق".. الخ حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والاشتراكية، وأضيفت إلى مفردات اللغة والخطاب السياسي الهابط، الذي حدد النظام الرأسمالي المعولم الجديد، أسسه ومنطلقاته الليبرالية، الفكرية والسياسية العامة ، بما يؤكد تقويم المفكر العربي سمير أمين لهذه المنظمات بقوله "إن الطفرة في المنظمات غير الحكومية، تتجاوب الى حد كبير مع استراتيجية العولمة، الهادفة الى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أو إعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة."

**********

2016/2/17

**لا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط –اليوم وقبل اليوم– يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بمعنى الشعور الواعي بالمساواة وحرية الرأي والمعتقد** ، ذلك لأن الشخص الذي يستحق أن يسمى بهذا الاسم، هو الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة، ولا لحكم على رأسه فرد مطلق الصلاحيات، رئيسا أو ملكا أو شيخا أو اميرا، ولا لدولة يستمد القائمين عليها سلطتهم من مصدر غير إرادة الشعب المُعَبَّر عنها تعبيراً حراً.

وفي خضم فوضى الأجندات المحلية والإقليمية، التنافسية بين الدول المُستَخدِمة للأديان والطوائف والحركات الإسلاموية التي يدعو كل منها لفكرة معينة (الخلافة، الأسلمة، الجهاد،...)، كان الضحية الأولى والأهم هو فكرة المواطنة والتعايش داخل أوطان ما زالت في طور التشكل، وما زالت الأسس المدنية والدستورية والمواطنية المكونة لها غير متبلوره أو مطبقة فعلياً على جميع المواطنين ، على الرغم من صياغة بعض النصوص الدستورية أو القوانين في بعض الدول، إلا أنها ظلت حبراً على ورق.

"وهكذا وخلال أربعة عقود كاملة على الأقل اشتغلت الطائفية الإقليمية والإسلامويات المحلية على تحطيم فكرة الدولة المواطنية، وعلى اختطاف المجال العام باسم الدين، وعلى تديين كل الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية، بحسب الجهة صاحبة النفوذ والسيطرة في هذا البلد أو ذاك، أو هذا الجزء من البلد أو ذاك. كان ذلك

جزءا من "سيرورة التطرف" التي نقطف حصادها اليوم.
لذلك لا يمكن محاصرة هذا التطرف عبر محاصرة العناصر والمنظمات والأحداث المتطرفة. علينا أن نعترف أن المطلوب هو أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وله علاقة بمعالجة مناخ التطرف وجذوره وخطاباته المُستبطنة في معظم مجالات اشتغال السياسة والاجتماع والثقافة والدين.
يدفع هذا وغيره كثير إلى فتح ملف في غاية الأهمية وهو إحالة مسؤولية مواجهة التطرف وسيروراته إلينا جميعا وليس حصرها بالحكومات، فالمجتمعات عمليا وأولا وآخرا هي الخاسر الأكبر من وقوع المجتمع ضحية فكر الاستئصال والتصفية."

**********

2016/2/18

**النشاط الثوري العفوي للجماهير عبر انتفاضاتها وثوراتها، مستمر منذ أقدم العصور**، لكن كل هذه الانتفاضات والثورات لم تحقق انتصارها ، بسبب عدم وضوح الرؤية والاهداف ، وبسبب ضعف /عجز التنظيمات او الفصائل في الالتحام بعفوية الجماهير المنتفضة ، الى جانب غياب تأييد والتفاف الفلاحين والعمال والنقابات والجامعات والمؤسسات وعزلتها عن العمل الانتفاضي ولهذا ظلت جماهير الانتفاضة مُستَغَلَّة مُضطهدة، من العدو الغاصب او المحتل الخارجي او من الاستغلال الطبقي الداخلي، تثور مرة، ثم تعود إلى سباتها سنوات، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها من خلال نشاطها الثوري. إن هذه الواقعة، فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري، ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة الظلم التبعية والاستبداد والتخلف.
لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب القوى الثورية الديمقراطية ، مما أدى إلى تكريس هيمنة الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها وصولاً إلى مشهد تزايد انتشار حركات الإسلام السياسي والصراع الطائفي الراهن.
وهذا يعني بوضوح أن ضعف انتشار الحالة الثورية في أوساط جماهير الفلاحين والمهمشين في المناطق الريفية والطرفية، يعود بشكل رئيسي إلى غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساط هذه الجماهير في ظروف الوضع العربي الراهن، التي تحفز على الثورة المستمرة حتى إسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف، إذ أن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير، في ظروف تراجعت فيها حركة التحرر العربية، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي

أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا.

**********

2016/2/18

**بالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى حوالي 3 تريليون دولار عام 2014**، إلا ان قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الانتاجية الزراعية والتوسع في الاراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدماتية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعه، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخريه، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها ، السعودية والخليج، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الامريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن 1,5 تريليون دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الافقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي وصل عدد سكانها نهاية عام 2015 إلى 90 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ تزايد مظاهر الفقر والبطالة وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 150 مليار$ في حين أن الناتج المحلي للسعودية بلغ عام 2013 (682,753) مليار دولار حسب تقرير التنمية الدولي، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط !! ، ولا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين او سوريا فحسب، بل تعمل – بصورة مباشرة وغير مباشرة– على إضعاف وتفكيك هذه البلدان وتشجيع مساندة حركات الإسلام السياسي فيها وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بان هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الحركات الإسلاموية، فهما يكملان بعضهما البعض.

**********

2016/2/18

**عن الوضع العربي الراهن ...أو ما اسميه بعصر الانحطاط....**

لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية من ناحية وحركات الإسلام السياسي من ناحية ثانية، شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد علمية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح

الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد في مجتمعات تتميز بتركيبها وتطورها الطبقي المشوه، والمحكوم بخليط من رواسب الانماط الاجتماعية القديمة (العشائرية والقبليه وشبه الاقطاعية)، ومن هيمنة طبقية كومبرادوريه بائسة نقيضة لمفاهيم الوطنية والوطن والديمقراطية والتقدم، بحكم تخلفها وتبعيتها، خاصة في إطار مشايخ وما يسمى باجراء وملوك بلدان النفط، الذين يجسدون أبشع مظاهر التراث الماضي المتخلف تحت مظلة دينية شكلانية في محاولة منهم لإعادة إنتاج الماضي الصحراوي، الميت واحكام سيطرته على الحاضر الحي الذي يتطلع إلى النهوض والحداثة في المدن والعواصم العربية ، القاهرة ودمشق وبغداد وتونس.. إلم.

وفي هذا السياق ، نشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب (مثالنا على ذلك مجتمعات التخلف العشائري الصحراوي في السعودية والخليج)، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت بالمعنى التاريخي الاجتماعي المتخلف في الصحراء يكبل الحي" في المدن الحداثيه العربية، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

**********

2016/2/19

**إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من حد الاعياء والمرض في المنظومات الإعلامية** من أجل الترويج لمنابريه الساسة، مدفوعة الثمن ، والشاهد على ذلك ، انحسار دور المثقف الديمقراطي الثوري في مجتمعاتنا، على الرغم من الانتفاضات الشعبية العفوية ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال ، وهو انحسار مريع ومقلق في هذه المرحلة التي –على ما يبدو– تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية، وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.sأو المحتل الأجنبي، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في تبرير احتلال بلاده بذريعة الديمقراطية والسلام، ومن ثم تمهيد الطريق للاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية وتوسعها وتزايد عدوانيتها في مقابل تفكيك الدولة الوطنية العربية.

)من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة السادسة– موقع الحوار المتمدن(

**********

2016/2/19

**هذه الروح النضالية والتضحيات الباسلة التي انطلقت منذ تشرين الأول الماضي ضد العدو الصهيوني** في الضفة وقطاع غزة تنتشر اليوم لتسكن عقول وقلوب جماهير شعبنا الفلسطيني ، هي في نفس الوقت رسالة لطرفي الانقسام في الضفة وغزة تؤكد رفض شعبنا وادانته لكل اشكال القمع والارهاب والاعتقال السياسي ومصادرة حرية الرأي والكلمة والمعتقد ... وتناضل ايضا لانهاء الانقسام الكارثي الفئوي وادواته وتستبدله بقيادة ديمقراطية منتخبة تحكمها معايير ومرجعية الوطن والوطنية والمواطنة والحريّة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ...

**********

2016/2/20

**حديث عن القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن.....**

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية) المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة الجماعات والحركات الاسلاموية وحركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على

تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي.

**********

2016/2/21

**في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال،** يشهد مجتمعنا العربي من خلال أولئك الأوجراء أو الشرائح الطبقية السائدة/ الحاكمة، عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه مجتمع مرحلي، انتقالي، تراثي، شديد التخلف وعميق التبعية ، مع استمرار تزايد انتشار مظاهر الفقر والبطالة والجهل والأميه، الأمر الذي عزز دور الأوجراء في ركوب موجة السلفية الرجعية التي قامت بدورها المرسوم في تمرير بروباجندات الطبقة الحاكمة ومصالحها الطبقية عبر خطاب ديني شكلاني نجح في تفكيك وحدة المجتمع وتفتيته وانقسامه إلى مذهبيات وطوائف دينية وعشائرية محكومة للصراعات الدموية والارهاب البشع كما هو الحال في معظم الدول العربية بدرجات متفاوتة ، عبر شرائح طبقية أو أوجراء لا هَمَّ لهم سوى الحفاظ على مصالحهم الطبقية الأنانية، واستمرار مراكمة ثرواتهم غير المشروعة في إطار تحالفهم واندماجهم وحرصهم في الدفاع عن النظام أو الطاغية (ملكاً أو رئيساً أو أميراً أو شيخاً)، وتمرير بروباجنداته بأشكال ديماغوجية مزيفة ومخادعة تخاطب عفوية الجماهير الشعبية وبساطتها وايمانها الشديد بالغيب والقضاء والقدر.

)من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الاولى

–موقع الحوار المتمدن(

**********

2016/2/21

**اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني** عصري وطني تحرري وديمقراطي يعزز الصمود والمقاومة بكل اشكالها ( الشعبية السلمية والكفاحية وفق المكان المناسب والزمان المناسب) في الضفة والقطاع ، بمثل ما يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة تستند الى القانون النسبي بصورة كلية بما يضمن الغاء أي شكل من اشكال الهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة( فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير العامل الخارجي( دول عربية او غير عربية ) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة او الوحدة الوطنية والتعددية أو تنفيذ عملية الاعمار وتأمين الأسر المشردة التي دمر العدوان الصهيوني بيوتها ، ولا جدوى ايضا من الحديث عن رعاية اسر الشهداء والجرحى والمعتقلين او حل مشكلة الفقر والبطالة التي تفاقمت في قطاع غزة بعد تدمير المصانع والمنشآت الزراعية لتصل الى اكثر

من 70% من مجموع القوى العاملة ( حوالي 250 ألف عاطل عن العمل يعيل كل منهم اربعة افراد على الاقل ، اي ان حوالى مليون انسان في القطاع يعيشون حالة غير مسبوقة من الفقر المدقع...فهل من صحوة شعبية وطنية غاضبة ضد كل من يعيق بلورة وترسيخ النظام السياسي الوطني الديمقراطي ليعزز المزيد من عوامل الصمود والبناء والمقاومة بكل اشكالها؟

**********

2016/2/21

**تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية عموما واليسارية خصوصا**، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

**********

2016/2/22

**الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو**، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها "إسرائيل "في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

**********

2016/2/22

**شعبنا الفلسطيني في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها**، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين فتح وحماس –حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة.

**********

2016/2/22

**عن الحداثة ...وما بعد الحداثة**

الحداثة الغربية مزدوجة الوجه، فهي أولاً ذات وجه تحريري، انساني، عقلاني. ولكنها في ذات الوقت حملت في طياتها فلسفات يمينية أو محافظة عززت من الميل الامبريالي للتوسع والهيمنة واستغلال ثروات الشعوب المتخلفة والتابعة (خاصة في ظروف العولمة المتوحشة الراهنة.(

وقد تجلى هذان الوجهان المتناقضان للحداثة على مدار التاريخ طيلة المائتي سنة الماضية، حيث نلاحظ العديد من الرؤى والمواقف الفلسفية التي حملت باصرار الوجه التحرري الديمقراطي العقلاني والثوري ضد الممارسات الاستعمارية والامبريالية البشعة للنظام الرأسمالي، فعندما كانت الطائرات الاميركية تقصف فيتنام كان المثقفون في أوروبا وأمريكا يتظاهرون ضد هذه «الحرب القذرة» ويندون بالامبريالية الاميركية، وكذلك الأمر هناك العديد من المواقف التضامنية من الفلاسفة والمثقفين الحداثيين التقدميين في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، اللذين اعلنوا مواقفهم الصريحة ضد ممارسات الامبريالية الامريكية في بلادنا من ناحية وضد ممارسات دولة العدو الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني من ناحية ثانية.

على أي حال، كان من الطبيعي ظهور فلسفة ما بعد الحداثة منذ ثمانينات القرن العشرين بوجهيها، سواء الملتزم بسيرورة التقدم والديمقراطية والتضامن مع الشعوب المضطهده، أو النقيض العبثي/العدمي لأفكار الحداثة والتنوير والعدالة الاجتماعية، وبالتالي ظهور مجموعات متنوعة من الفلسفات الممتدة منذ القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين بلباس "جديد" أو أفكار ورؤى جديدة عبر الفلسفة التفكيكية ، البنيوية إلى جانب الفلسفة الليبرالية والوجودية والوضعية بكل مدارسها، علاوة على الفلسفة البرجماتية الجديدة التي يمثلها اليوم "ريتشارد رورتي" في امريكا، ولكن تظل الفلسفة الماركسية المادية الجدلية هي الفلسفة القادرة على تقديم الاجابات الصحيحة لمجابهة كل أشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي، وكافة أشكال العدوان الصهيوني الامبريالي على شعوبنا، وبالتالي فإن الماركسية هي فلسفة الحداثة الدائمة التفتح والإشراق والتجدد، ليس على طريق التنوير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً على طريق الثورات الوطنية/القومية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في بلادنا العربية وكافة بلدان العالم الثالث.

**********

2016/2/23

**على طريق انتشالها من عزلتها واستعادة مصداقيتها وتأثيرها** ...هذه دعوة الى فصائل واحزاب اليسار في فلسطين والوطن العربي للمبادرة الى تأسيس منظمات أهلية( زراعية/صحية/ /تعاونية /تنموية/اجتماعية / ثقافية/ قانونية وحقوقية/ شبابية/ نسوية...الخ) منبثقة من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة تعتمد في تمويلها على اشتراك آلاف الاعضاء المنتسبين اليها عبر اشتراك سنوي وعبر تبرعات الاعضاء والاصدقاء من العرب والاجانب ممن يوافقون على اهدافنا وثوابتنا الوطنية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي ، ودونما اية شروط مسبقة (بعيدا عن مظاهر البذخ والفنادق والمكاتب الفخمة والرواتب المريبة) ، وبذلك نحقق هدف المشاركة الأهلية الديمقراطية الواسعة من قلب النضال والصراع الطبقي ضد أنظمة الاستغلال والاستبداد عبر منظمات شعبية جماهيرية وهيئاتها/جمعياتها العامة التي تضم الاف الاعضاء بدلا من الهيئات العامة الحالية في منظمات NGO,sالتي يتم تشكيلها حسب المقاس من 10–20 عضو موافقين سلفا على المخطط دون أي اعتبار لتطبيق مفهوم وآليات الديمقراطية او الشفافية والمحاسبة التي يتشدقون بها في الفنادق والندوات المدفوعة الاجر من الممول الامريكي او الاوروبي او الياباني ؟؟؟؟؟؟؟

**********

2016/2/24

**عن الحالة الفكرية الراهنة في احزاب وفصائل اليسار العربي....**

بمقدار الأسف والحزن الذي تثيره الصورة العامة للحالة الفكرية والفعالية الثقافية في إطار الحياة الحزبية الراهنة لفصائل وأحزاب اليسار العربي بما تعكسه من انحسار لدائرة الاهتمام بالوعي الفكري، ومن ضعف نظري قيادي وكادري وتنظيمي عام، فإنها تثير لدينا قلقاً جدياً متعلق خصوصاً بالعناصر الشابة الناشئة والعضوية الجديدة التي لم تتدرج خلال مسيرتها الحزبية القصيرة في أي عملية بناء فكري ثقافي ممنهج ، بل اختزلت علاقتها بالحزب بحدود المهام الوطنية العامة والفعل السياسي الميداني في ظل تنامي ظاهرة الاستزلام والعلاقات الشخصية او الشللية اوالتكتلات الضارة، فحينما يغيب الوعي بهوية الحزب الفكرية وبمكونات الواقع المعاش لدى الاعضاء يصبح جسم الحزب كله معرضا لاستقبال كافة الأمراض ، الأمر الذي ينتج حالة من الانفصال ما بين السياسة والفكر ويقترب بالعمل السياسي من مستوى العفوية والارتجال والموسمية، وقطع السياق على عملية بناء دعاة ثوريين او مثقفين عضويين في إطار الحزب وتزايد عزلته عن جماهيره ، ما يعني اسدال الستار على الحزب او وصوله الى نهايته المحزنة.

**********

2016/2/25

**العلاقة الجدلية بين المعرفة الحسية والادراك العقلي شرط لوعي نظرية الثورة..**

المعرفة بالنسبة لي لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل علينا أن نحاول دوماً إدراك الأشياء، وكل الموجودات من حولنا، إدراكاً عقلانياً يمكننا من فهم الأسباب التي

تحول دون تحقيق مهام الثورة التحررية الوطنية والقومية الديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز واقع الهزيمة والتبعية والتخلف والاستبداد ، وهنا تتجلى "النظرية الثورية" أو الرؤية الماركسية – المتطورة والمتجددة ابدا – كمفهوم جراحي تستطيع فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في فلسطين والوطن العربي أن توفر لأعضائها وكوادرها ، ثم لجمهورها من خلالها، وعيا بحقيقة الصراع الوجودي ضد دولة العدو الصهيوني من جهة وبحقيقة الصراع الطبقي (السياسي والاجتماعي والاقتصادي) الداخلي من جهة ثانية ، لكي يشتركوا في مباشرته، وبالتالي فإن المعرفة التي ندعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالثورة التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية على الصعيدين الوطني والقومي ، والملتزمة – سلوكا وتطبيقا – بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والنهوض والارتقاء والتطور، والمتسلحة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية وجمود الأفكار، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي وتخليصه من كل رموز وأنظمة الدكتاتورية والعمالة "ملوكاً " و "رؤساء" و "أمراء" كشرط للقضاء على مظاهر التخلف والتبعية والخضوع والاستبداد وقمع الحريات، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، مدركين أن اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم، يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم النهضوية الحديثة والمعاصرة التي تقوم على أن للعقل الثوري الجمعي (الحزب) دوراً أولياً ومركزياً في تحليل وتغيير الواقع والتحكم في صيرورة حركته لحساب مصالح الجماهير الشعبية.

**********

2016/2/25

**الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه الاقطاعية الى جانب استشراء النزعات الطائفية** – ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحتمية الاقتصادية الوحيدة" هنا – اذا صح التعبير – هي حتمية الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي ( العسكري والمدني ) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة – بدرجات متفاوتة – واحيانا الخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الثوري، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب اذن من هذا الحزب او الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته السياسية المجتمعية التنموية التي تميزه كيسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي او اليمين الديني ، وعليه ايضا أن ينتشر ويتوسع – بصورة يومية – في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية الناظمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم القيادي جنبا الى جنب مع المثقف الحزبي او العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا في بنية الاقتصاد

التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار أن تخلق هذه الشروط من خلال توعية جموع الفقراء والمضطهدين باسباب وأدوات الظلم والاستغلال الطبقي تمهيدا لتأطيرهم وتنظيمهم واندماجهم في الحراك الثوري ،ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها.

**********

2016/2/26

**ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية** الثورية العربية وفي طليعتها القوى الثورية الفلسطينية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض اساسي . فإما استمرار هيمنة الامبريالية والكيان الصهيوني المتمدد واما المشروع النهضوي الديمقراطي العلماني العربي. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين – :

الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد .

الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية"لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية . انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع دون ان يعني ذلك التوقف عن مواصلة النضال من اجل التحرر والحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة كهدف مرحلي.

**********

2016/2/26

**الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة** ، وهي قبل كل شئ موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف ، الإنسان اللامبالي ، إنسان لا يستحق الاحترام .. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي .. في شكله العفوي أو الطليعي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر ، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي ، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

**********

26شباط / فبراير 2016

**غزة _ بوابة الهدف : أعربت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن إدانتها الشديدة لاغتيال الأسير المحرر عمر النايف داخل السفارة الفلسطينية في بلغاريا**، وعن تصميمها على ملاحقة كل من يقف أو تواطؤ في عملية الاغتيال.

وحمّلت الجبهة الموساد "الإسرائيلي" المسؤولية الأولى عن عملية الاغتيال، وحمّلت السلطات البلغارية مسؤولية عدم توفير الحماية اللازمة له خاصة وأن الملاحقة والتهديدات "الإسرائيلية" للنايف لم تكن خافية عليها، وكذلك حملت السفارة الفلسطينية في صوفيا التي لم تقم باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشهيد.

ودعت الجبهة الشعبية الرئيس أبو مازن والسلطة الفلسطينية بتحمل المسؤولية في متابعة هذه القضية واتخاذ كل الإجراءات اللازمة التي تقتضيها عملية الاغتيال داخل السفارة الفلسطينية.

**********

2016/2/27

**الفكرة الوحدوية القومية العربية التي عبر عنها القائد الراحل جمال عبد الناصر** مثلت هدفاً مركزياً للجماهير الشعبية العربية منذ منتصف القرن الماضي، ولكن بصورة عفوية انفعالية طموحة للخلاص من التخلف والاستعمار والدولة الصهيونية ، دون أن تمتلك المقومات الاقتصادية والاجتماعية النهضوية الديمقراطية الثورية التي تعزز بلورة الفكرة القومية التقدمية العربية الوحدوية القادرة على ازاحة الأنظمة أو التجزئة القطرية عموماً والأنظمة الرجعية على وجه الخصوص.

وبالتالي فان بلورة رؤيتنا القومية الديمقراطية – كما يقول بحق المفكرالماركسي الكبير الراحل أ. محمود العالم – مرهونة بوعينا وبنضالنا للانتصار على أزمة فكرنا وواقعنا، وهي ليست فحسب أزمة تخلف وتبعية، بل هي أيضاً أزمة معرفة وأزمة تنمية وأزمة نظام وأزمة حكم وأزمة تفارق صارخ بين مستويات الثروة والتحضر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية، إنها في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة لمختلف هذه الأزمات المتداخلة، ونتيجة فقداننا للرؤية الاستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده، ولن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بمشروع تنموي قومي شامل ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافة وإعلامية وقيمية، ومشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعابا عقلانيا نقديا، ويضيف إليه ، ويستوعب حقائق عصرنا الراهن استيعابا عقليا نقديا.

**********

2016/2/27

**نحو استعادة مكانة ودور م.ت.ف.....**

منذ توقيع اتفاق اوسلو وما تلاه من مسار سياسي هابط وصولا الى اللحظة، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص. ..وفي المقابل لم تتخط قوى المعارضة على تلاوينها المختلفة، هذا الخلل المنهجي، وإن كان خطاب بعضها وممارساته يعاكس أو يتقدم نسبياً على ممارسة ومواقف م.ت.ف ،لكن المظهر الرئيسي لفكر قوى المعارضة وممارستها كان الانضباط، بوعي أو بدونه، لأصول اللعبة كما صنعتها وكانت تديرها قيادة م.ت.ف التي تعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقاتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "الكوتا" بينما وظيفة المعارضة ودورها هو كبديل ديمقراطي تاريخي شامل قولاً وفعلاً، ولم تقصر القيادة المتنفذة في استخدام عجز وضعف وتشتت المعارضة لتعميق حالة الاستنزاف تلك وصولا الى اللحظة الراهنة .....بناء على ما تقدم، يمكن اعتبار م.ت.ف – اليوم –إطاراً أدى دوراً ووظيفة وطنية في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. وإن السكوت على هذا المآل سيؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيته الشرعية ...لذلك لا بد من التحذير من أن بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الشروط الامريكية الاسرائيلية والتفاوض العبثي، سيؤدي الى إفساح المجال أمام المشروع الصهيوني الامبريالي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ أو خلق قيادة "جديدة" على شاكلة روابط القرى من ناحية أخرى.

يستدعي ما تقدم من كافة القوى الوطنية الديمقراطية الرافضة لاوسلو وما تلاه، تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوسلو وخارطة الطريق وتكريس الانقسام باتجاه ما يسمى بدويلة غزة الاسلامية، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى قدرة الفصائل والاحزاب الوطنية عموما واليسارية الثورية خصوصا على ممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لكي تستعيد المنظمة التزامها بمبادئها وثوابتها الوطنية ومواثيقها ومواصلة النضال من اجل تحقيقها.

**********

2016/2/29

**من هو اليساري ؟ ...**

يتحدد مفهوم اليساري قبل كل شيء برؤية ماركسية ثورية سياسية وطبقية مستقبلية تقوم على مجابهة وإسقاط كل أنظمة وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد والتسلط وقمع الحريات ، ومن ثم الالتزام بتلبية مصالح وتطلعات جماهير الفقراء والكادحين وفق مبادئ العدالة الاجتماعية الثورية والمساواة وحرية الرأي دونما أي إكراه من جهة ، والالتزام أيضا بموقف سياسي وطني انعكاسا لعملية خوض الصراع ضد العدو الوطني / القومي والطبقي من جهة ثانية ، فليس يساريا من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي

والديمقراطي ضد قوى اليمين الليبرالي والرجعي السلفي/الإسلام السياسي ...وضد التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع ،وليس يساريا من لا يمارس – – وفق الزمان والمكان المناسبين– كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يسارياً – بل خائنا – من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي . .. وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... الخ ، وفق منطلقات ومبادئ وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي وإسقاط أنظمة الاستبداد ، من أجل انعتاق شعوبنا عموماً و إلغاء كل أشكال قمع الحريات والاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتبعية . من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموما، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً ،الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، فلا مكان هنا للتلفيق أو التوفيق ناهيكم عن الارتداد الفكري صوب الأفكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة ، إذ أنَ هذه المنهجيات المُضَللة أساءت كثيرا جدا لليسار العربي كله وأدت إلى عزلته عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسار، ومن وجهة نظري ،ليس يساريا من لا يدافع عنها ، وبالتالي بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها، وأن لا يُكتفى بالتسميات أو الألوان الحمراء ، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً.

**********

2016/3/1

**مائة عام من النضال ومائة عام من الخسارة او الفشل،** لا يعني هذا أبداً الكفّ عن النضال الوطني ضد العدو الصهيوني والامبريالي في موازاة النضال الديمقراطي من قلب الصراع الطبقي، بل مراجعة ما جرى ، بحثاً عن أفق جديد ، يفصل بين الوهم والحقيقة ، وبين الالتزام الوطني بالاهداف والرؤى الثورية الديمقراطية وبين تحزّب الحسابات الفقيرة ضيقة الافق لئلا نعيد انتاج الفشل والخسارة من جديد.

**********

2016/3/1

**منذ اكثر من ثلاثة عقود ، تتصدر الساحة السياسية العربية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر** عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة الحركات الاسلاموية . أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة ، وهى الرأسمالية التابعة ،

الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الشكل أو الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي ، الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار الثوري في بلادنا تفعيل جوانب النضال الوطني الديمقراطي والصراع الطبقي وصولا الى مرحلة نضوج عوامل البديل الشعبي ارتباطا بمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية من منظورنا اليساري الماركسي لهذا المفهوم ، ووفقا لذلك فان هذه الثورة هي استمرار لثورة التحرر الوطني من جهة وهي استمرار لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية.

**********

2016/3/2

**أخطر أوجه الاختزال لدى الجماعات المتأسلمة** ، يتجلى في نبذها او اهمالها ورفضها عمليا لشعار الوحدة الوطنية، والعمل على تحطيمها ، فتصنيف أعضاء المجتمع إلى مسلم ومسيحي كافر، ومسلم صحيح الإيمان، وآخر فاسق أو مرتد أو كافر، وتكفير كل من هو خارج الجماعة، وتكفير الجماعات بعضها البعض( سني وشيعي وعلوي وزيدي ودرزي ...الخ )... كل هذه تصنيفات من شأنها أن تبعث وتؤجج الانقسامات الطائفية ، لأنها تستبعد التسامح واحترام عقائد الآخرين، وتكرس التعصب.

وتكشف مراجعة وفحص التصورات التي طرحتها الجماعات الإسلامية بشأن الدولة والنظام السياسي– كما يقول د. عبدالله شلبي – أنها تروج في الحقيقة لمفهوم الدولة العضوية التي لا تمييز فيها بين السلطة والمجتمع، فالدولة تتماهى مع المجتمع والأفراد والأسرة، والدولة ليست ضرورية اجتماعية. وإنما هي فريضة دينية لأن الإسلام لا يعرف الفصل بين الدين والدولة، وأعضاء المجتمع المسلم هم رعايا الدولة وعبيد الله، وقوانين الدولة الإسلامية مقدسة لأنها شرع الله وحكمه، والخروج عليها كفراً.

وبالنسبة لمفهوم التعددية، فلا تعترف دولة الخلافة بأي نوع من التعددية، سواء في الرؤية الفكرية أو في الأوعية التنظيمية المدنية، فالجماعات الإسلامية تعبر في مشروعها عن موقف الرفض العدائي والريبى والشك في شرعية وضرورة وجدوى وجود أحزاب أو جماعات فكرية وسياسية أخرى سواها، فقط حزب واحد يسمح له بالوجود وهو حزب الله المأمور بقيامه وهو حزب الجماعات الإسلامية وغيره ممنوع شرعاً وباطل.

–وعلى المستوى الاقتصادي لا تعلن الجماعات صراحة في مشروعها إنها ضد نظام الاستغلال والنهب الرأسمالي، والطفيلية وشيوع التريع في حياتنا الاقتصادية وسياسات الإفقار، وهي وإن كانت تدعو إلى العدل والمساواة الاجتماعية، إلا أن ذلك كله يتم في سياق راسمالي أساساً ولكنه يرتدي زياً إسلامياً ويقوم على الاحسان والصدقات والزكاة في اطار الملكية الخاصة الرأسمالية والفردية التي لا تفتح طرقاً جديدة لتجاوز أوضاع الجهل و التخلف والقهر ، بل تكرس كل مظاهر التخلف والاستغلال والاستبداد لحساب الكومبرادور والشرائح الطفيلية المحلية ، مع الحرص على استمرار التبعية للسياسات الامريكية.

**********

2016/3/2

**ان الموقف الثوري ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في سوريا أو مصر او تونس والمغرب والأردن أو اليمن** أو في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل – عبر الممارسة في أوساط الجماهير– بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

**********

2016/3/3

**ليس من المبالغة القول، إن هناك – في النظام العربي الراهن – تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة** عبر الكومبرادور والشرائح الراسمالية الرثة من ناحية وبين احتكار الحقيقة عبر النظام التابع المستبد والمتخلف من ناحية ثانية. فهما يكملان بعضهما البعض ، لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين، ويتغذيان من نتائج عملهما المتبادل.

فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية أوبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

**********

2016/3/3

**إن التحدي الكبير الذي يواجه شعوب امتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي** من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الذل والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع مظاهر التخلف والتبعية وافساح المجال لانتشار حركات الاسلام السياسي وتفاقم الصراعات الاثنية والطائفية الدموية في ظل تكريس الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة ، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحادياً فيها، بل يعني تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة ، والبحث عن مبرراتها وأسانيدها الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن.

**********

2016/3/4

**ان استمرار تبعية وتخلف التطور الاقتصادي الاجتماعي العربي، أدى إلى تكريس الوعي العفوي في الشارع العربي** ، وهو وعي بسيط محكوم لمفاهيم القضاء والقدر، غير قادر على استيعاب أو إدراك التناقض الموضوعي بين الوطن والدين، وبالتالي فان من اهم اولويات المثقفين الديمقراطيين العرب ، إقناع الناس بأهمية الفصل بين الدين والسياسة، لأن علاقة الإنسان بوطنه من المنظور الحديث لمفهوم المواطنة ، مرتبطة بالبنية المجتمعية للدولة الديمقراطية المدنية الحديثة التي تقتضي الوعي والتحفيز الجمعي للجماهير الشعبية في النضال بكل اشكاله ضد العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية ، وفي المشاركة السياسية الفعالة في اطار النضال الديمقراطي ضد قوى الاستغلال الطبقي من اجل بناء الوطن وفق قواعد التقدم والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بغض النظر عن معتقداتهم أوطوائفهم ومذاهبهم الدينية.

**********

2016/3/4

**اعلان مجلس التخادم الخليحي الصهيوني حزب الله حزبا إرهابيا خطوة تستهدف تفجير الوضع اللبناني**

لم يكن اعلان مجلس العمالة الخليجي، حزب الله حزبا ارهابيا أمر مستغربا، فالذراع الصهيوني المسمى زورا "مجلس التعاون الخليجي" الذي تحارب فيه الدويلة الصهيونية اللقيطة حزب الله المقاوم، بعد ان انتصر عليها بدعم قوى المقاومة الوطنية اللبنانية وعلى رأسها الحزب الشيوعي اللبناني رائد حركة المقاومة الوطنية اللبنانية، يقوم بتنفيذ أوامر اسياده الصهاينة.

والكيان الصهيوني قد أيقن باستحالة تحقيق النصر على المقاومة الوطنية اللبنانية البطلة، وما كان من هذا الكيان الفاشي اللقيط سوى تشغيل اذرعه العميلة كآل سعود وآل حمد وفلول البعث الفاشي وداعش والعميل مسعود البارزاني، لإشعال فتنة طائفية في المنطقة هدفها الأساسي تفتيت دول المنطقة الى امارات واقطاعيات طائفية اثنية عشائرية، يحكمها الكيان الصهيوني القاعدة العسكرية الثابتة للإمبريالية الأمريكية.

ويتوهم ال سعود أن خلاصهم من مستنقع عدوانهم السافر على الشعب اليمني، هو بتفجير لبنان داخليا.

إن حزب الله المقاوم المدعوم من قبل القوى الوطنية اللبنانية وفي مقدمتها رائد المقاومة الحزب الشيوعي اللبناني قادر على إفشال مخططات صهاينة الخليج ودحر مؤامرتهم.

لقد سقطت مؤامرة مجلس التخادم الخليجي الصهيوني في سوريا واليمن والعراق وستسقط حتما في لبنان. وانهيار حكم إلى سعود بات محتما وقريبا.

التيار اليساري الوطني العراقي

3/3/2016

**********

2016/3/4

**)من حوار الاديبة والكاتبة العراقية التقدمية المتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة السادسة– موقع الحوار المتمدن.(**

لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسَّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية التراثية الرجعية تحديداً التي تمظهرت وترسخت في مجتمعاتنا منذ القرن الرابع عشر الميلادي، حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة والتواصل الحياتي مع الأنماط والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة من جهة ثانية، وهو تواصل حَرِصَتْ عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها الاقتصادية الريعيه المتخلفة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف المرتبط بالعشيرة أو الشيخ أو الأمير أو الطائفة أو الرئيس الفرد القائد، بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة، –كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهنا.

**********

2016/3/5

**إن حالة التردي والهبوط الراهنة، وصلت إلى أكثر من حد الاعياء والمرض في المنظومات الإعلامية من أجل الترويج لمنابرية الساسة**، مدفوعة الثمن ، والشاهد على ذلك ، انحسار دور المثقف الديمقراطي الثوري في مجتمعاتنا، على الرغم من الانتفاضات الشعبية العفوية ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال ، وهو انحسار مريع ومقلق في هذه المرحلة التي –على ما يبدو– تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية، وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.sأو المحتل الأجنبي، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في تبرير احتلال بلاده بذريعة الديمقراطية والسلام، ومن ثم تمهيد الطريق للاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية وتوسعها وتزايد عدوانيتها في مقابل تفكيك الدولة الوطنية العربية.

)من حوار الاديبة والكاتبة العراقية التقدمية المتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة السادسة– موقع الحوار المتمدن.(

**********

2016/3/5

**تثوير الفكر الذي نحتاجه – كما قال المفكر الراحل نصر ابو زيد – يتطلب السعي إلي تحريك العقول بالتحدي والدخول إلي المناطق المحرمة**، اللا مفكر فيه حسب تعريف' محمد أركون'، وفتح النقاش حول القضايا. وأهم من ذلك التخلص من ذلك الجدار العازل الذي طال وجوده في ثقافتنا بين' العامة' و'الخاصة'،

فتلك الدعوات التي تتردد بين الحين والآخر عن حصر النقاش في بعض القضايا الدينية داخل دائرة' أهل العلم'، حتي لا تتشوش عقائد العامة أو يصيبها الفساد، دعوات في ظاهرها الرحمة والحق، وفي باطنها السوء والباطل. كيف يمكن في عصر السماوات المفتوحة( العولمة) التي تنقل' العالم' إلي غرف النوم، وفي عصر اكتساح ثورة المعلومات لكل الحدود، أن يطالب البعض بحماية' العامة' من خطر الفكر العلمي في أخطر القضايا التي تمس حياتهم. إنه للأسف منطق' الوصاية' يتذرع باسم' الحماية' لممارسة ديكتاتورية فكرية وعقلية لا تقل خطرا عن الديكتاتورية السياسية في مجتمعاتنا.

**********

2016/3/5

**عن مخاطر استمرار الواقع المأزوم لأحزاب وفصائل اليسار....**

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى والحركات الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد "البورجوازية" العائلية والكومبرادورية الرثة .لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار، من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي والتنظيمي ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية التحررية والديمقراطية والاجتماعية على جميع المستويات...

**********

2016/3/5

**في وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي....**

لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلفوالاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك – عبر الممارسة اليومية – كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة ، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

**********

2016/3/6

**إن شكل ومضمون السياسة في الحزب الثوري يتشابك عضوياً مع شكل ومضمون الثقافة والفكر** ، بحيث تصبح الثقافة ممارسة للسياسة...كان المفكر والقائد الثوري الراحل الرفيق جورج حبش يردد دوما مقولته "إذا خسرنا الجبهة الثقافية خسرنا كل شيء" وهي مقولة صادقة وثورية ، اذ لا وجود لثقافة وطنية او ديمقراطية او مطلبية إلا في كونها حاملاً لمشروع سياسي ومحرضاً عليه من أجل التغيير.

والثقافة هنا من واجبها أن تصبح ممارسة فلسفية إلى جانب ممارستها السياسية والاجتماعية والكفاحية في اطار الصراع الطبقيوالسياسي ضد قوى وانظمة الاستغلال والاستبداد ، وضد الإمبريالية وحليفها الصهيوني...لكن الممارسة النضالية لا معنى ولا أفق لها بدون امتلاك الوعي الثوري النقيض .. وهنا بالضبط تتحقق مقولة "لا حركة ثورية دون نظرية ثورية."

**********

2016/3/6

**إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها**، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، وفي هذا السياق ، نقول ، إن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنبا الى ...جنب مع الحديث عن البدايات ، إذن فكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر ....أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة... وهذه الاحاطة آمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي من أجل تعميق معارفهم ووعيهم العميق بالنظرية ومكونات الواقع في خدمة ممارساتهم من اجل التغيير ، فبقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

**********

2016/3/6

**جون لـوك ( 1632م. – 1704م( .**

من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، وقد برهن على صحة المذهب الحسي المادي الذي يرجع جميع ظروف المعرفة إلى الإدراك الحسي للعالم الخارجي.

رفض وجود أية أفكار نظرية في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! وحول فلسفته يقول ماركس :"لقد أقام لوك فلسفة العقل الإنساني السليم.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلاَ فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة."

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛ وتتوزع السلطة عنده إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة اتحادية.. كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك ...(من كتاب غازي الصوراني – محاضرات أولية في الفلسفة وتطور الفكر البشري – منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني – غزة – 1999(

**********

2016/3/6

**بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني**

أدلى ناطق باسم المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني بالتصريح التالي:

لقد جاء القرار الذي اصدره مجلس التعاون الخليجي واغلبية وزراء الداخلية العرب، باعتبار "حزب الله" حركة ارهابية، ليشكل تتويجاً للخطة السعودية– الاسرائيلية– التركية، بنقل التوتر الكبير في المنطقة الى لبنان

وتعريضه لخطر حرب أهلية جديدة خصوصاً في ظل نظام، ضرب المؤسسات واضعاف الكيان اللبناني.
إن هذا القرار، يشكل تغطية كاملة،للعمل الذي لم ينقطع من قوى الارهاب في الداخل اللبناني لاستمرار عملية التعبئة المذهبية التي تؤدي الى تتويج التوتر السياسي بتوترات أمنية.
وعلى طريق هذه الخطة، لجأت القوى السياسية اللبنانية وكذلك المجموعة الاقتصادية المرتهنة، الى تمهيد الاجواء، عبر التوتير المستمر حتى اليوم.
ودعماً لقوى الارهاب اتى القرار السعودي بإضعاف الجيش اللبناني وقدراته وذلك رداً على موقف الجيش المدافع عن سيادة لبنان وحدوده بوجه الارهاب المنتشر على حدوده.
إن الحزب الشيوعي اللبناني، إذ يدين بشدة هذا القرار ويعتبره طبيعياً من مؤسسات اصبحت مرتبطة بالكامل بالقرار الاميركي– الاسرائيلي، يدعو القوى الوطنية والديمقراطية، لتفعيل عملية التصدي الشعبي لكل محاولات التوتير المذهبي من اية جهة كانت، وعدم ترك ردود الفعل المذهبية واجهة للمواجهة، ولتأكيد انتماء الوطن بكل مكوناته الى المقاومة بشقيها، مقاومة العدو الصهيوني ومقاومة الارهاب.
إن هذا الموقف الصادر عن القوى الرجعية العربية والذي يجد صداه الببغائي عند القوى السياسية التابعة في لبنان، ليس جديداً فهو الموقف الذي اخذه هؤلاء، عندما برروا وساندوا الاعتداء الاسرائيلي على شعبنا في تموز 2006. ولكن الشعب اللبناني بجيشه ومقاومته صمد وانتصر.
بيروت 3 / 2016/3

**********

2016/3/7

**باروخ سبينوزا (1632م. – 1677م( .**

فيلسوف يهودي هولندي.. تشكل فلسفته أحد الاتجاهات الرئيسية في مادية القرن السابع عشر؛ وقد أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. دحض سبينوزا افتراءات رجال الدين اليهود عن "قدم التوراة" وأصلها الإلهي.. فهي ، أي "التوراة" كما يقول ليست وحياً إلهياً بل مجموعة من الكتب وضعها أناس مثلنا وهي تتلاءم مع المستوى الأخلاقي للعصر الذي وضعت فيه.. وأنها "سمة لكل الأديان" حول الحكم يعتبر "سبينوزا" أن الحكم الديمقراطي هو أرفع أشكال الحكم بشرط أن يكون تنظيم الدولة موجهاً لخدمة مصالح كل الناس ، ويؤكد أن المشاركة في السلطة العليا حق من حقوق المواطن الأساسية وليست منَة من الحاكم؛ والحكم الفاضل في رأيه هو الذي يشعر فيه الناس أنهم هم الذين يسيَرون أمور الدولة وأنهم يعيشون وفقاً لإرادتهم الخالصة وفق عقلهم وتفكيرهم الخالص.(من كتاب غازي الصوراني – محاضرات أولية في الفلسفة وتطور الفكر البشري – منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني – غزة – 1999(

**********

2016/3/8

**في مناسبة الثامن من آذار.....**

كل حديث عن التحرر والديمقراطية والتكافؤ والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من اجل المساواة الكاملة للمرأة العربية مع الرجل وتحريرها من كافة القيود الاجتماعية ومن كافة اشكال وادوات ومظاهر الاستبداد والاستغلال التي تعاني منها المرأة في بلادنا ، هو حديث منافق او زائف لامعنى ولا قيمة له او تأثير.

**********

2016/3/8

**في مناسبة الثامن من آذار.....**

ادرك أن مشوار تحرر المرأة ومساواتها مازال طويلاً في مجتمعاتنا ،وعليها ان تتحمل العبء الاكبر مع الرجل ، حيث نلاحظ استمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة ، خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي " ناقصة عقل ودين " أو هي مصدراً للهموم حسب المثل الشائع " هم البنات للممات " أو " كيدهن عظيم " أو " أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان " و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل "طاعة النساء تورث الندم " و "البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها " و "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها " "ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما"، ويقال أيضا: "المرأة فتنة"، "العين تزنى"، "صوت المرأة عورة". و أخيراً وليس أخراً "ظل راجل ولا ظل حيط " و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسية أو في المجتمع أو في الانتاج الأدبي .. إلخ .فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلا واضحا للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في بلادنا "المرأة مرأة والرجل رجلا"، "ربّة بيت ممتازة"، "بنت عائلة"، "مطيعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها"، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنّن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضفائهم "بعدا أخلاقويا" آخر لصورة "المرأة العصرية" التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي "تساعد" زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربّة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا....وهذه الصورة الاخيرة لا تنتمي للتقدم بل هي عندي اعادة تجديد و تكريس للتخلف ولكن بمنطلق انتهازي.

**********

2016/3/8

**إن صورة المرأة في الواقع الاجتماعي العربي ، خضعت وتخضع لسياقات إجتماعية وتراثية تاريخية** بكل ما انتجته من أعراف وعادات وتقاليد سلبية تراكمت على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوّناتها في اطار المجتمع التابع والمتخلف...

وبالتالي فان هذه الأدوات أدت وظائفها داخل هذا الاطار بالتفاعل مع واقعه الإقتصادي والإجتماعي الذي شكل

أساس البناء الثقافي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايزبالمعنى الحضاري الحداثي ، بل انني اجزم بان اوضاع المرأة العربية اليوم ( في اطار مرحلة الانحطاط والتخلف الراهنة )هي اسوأ بما لا يقاس عما كان عليه الحال في المرحلة الناصرية قبل اكثر من 50 عاماً ، ففي ظل المرحلة الراهنة تتعرض المرأة العربية عموماً ، والفقيرة البسيطة العفوية غير الواعية او غير المتعلمة خصوصاً في أطراف المدن والأرياف ، لنظرة واساليب تعامل شديدة التخلف والقهر ، فهي تأتمر بأوامر الرجل في كل ما يتعلق بحياتها ، وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، بتأثير مباشر لهيمنة وسيطرة الرجل انسجاما مع الثقافة الذكورية المتخلفة السائدة ،وتساهم بالتالي –وفق ما أسميه عفوية الرضوخ– في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

**********

2016/3/8

**على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي** ، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة ، إلا أن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة ، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود ومتميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم القرابة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قهر المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة "بناء" مجتمع إسلاموي ذكوري وهابي متخلف يرفض التعاطي مع المرأة أو الإعتراف بأي دور رئيسي لها.

**********

2016/3/8

**التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي ( في مناخ حر وديمقراطي )الذي يوفر لها الضمانات الفعلية،** القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدميً ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين الرجعية المستبدة من جهة وبالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة

أخرى.

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء – شبه الاميات والاميات – من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فان عمل المرأة في المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدميّة بلا شك تمهيدا لمشاركتها الفعالة في النشاط العام ، السياسي والاجتماعي ، عبر المؤسسات الثقافية والجمعيات والاحزاب في مسيرة النضال الديمقراطي المشترك لتحرير المجتمع من كل اشكال التبعية والتخلف والاستغلال وتجاوزها صوب مجتمع الحرية والديمقراطية والمواطنة والمساواة بين الرجل والمرأة وفق اسس ومفاهيم قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية واخلاقية تمثل روح المجتمع والمستقبل المشترك للمرأة والرجل في مجتمع عربي ديمقراطي.

**********

2016/3/8

**لكل النساء العربيّات .. تهنئة واعتذار وتحية في الثامن من آذار** ..غازي الصوراني...

ربّما البعض/الجميع/فصائل وأحزاب وجمعيات وفعاليات ومثقفين وشخصيات تبرق للمرأة تهانيها في عيدها الثامن من آذار .. وأنا بدوري أبرق لها/لهنّ للروح النبيلة الطاهرة روح المربية والانسانة العظيمة.. أُم غازي .. أمّي ، ولكل الأمهات ، ولشريكة عمري الحبيبة والصديقة زوجتي .. المربية الفاضلة والانسانة الرائعة أم جمال .. ولكل الزوجات .. و لكريماتي أجمل زهرات عمري رانيا ورنا و روان وكل البنات ولشقيقاتي ولكل الرفيقات ، وكل العاملات ، وربّات البيوت ، وكل الكادحات ، والمناضلات ، وبائعات البسطات ، وأخريات ، من أرضعن منهن ومن ينتظرن حمل البطن والرضاعة وحمل الهموم والأوجاع والآثام والاتهام أنهن ناقصات عقلٍ ودين ..!! لهنّ كلهن في آذار أبرق باقة وردٍ واعتذار ، أصالةً عن نفسي والمجتمع وظلامية الأفكار .. ونيابةً عن كل/بعض مُدَّعِ تقدمية وفي ممارسته بعضٌ من رواسب الشرق وعاداته وتقاليده ومفرداته وذكوريته العليا في أنانتهم السفلى .. ورغم أنّي أفترض انتمائي إلى المثقف الحداثي/التقدمي بل والماركسي .. إلا أنني أقرّ واعترف أن بعضاً من رواسب رجل الشرق بداخلي في أنايا السفلى .. وهذه فسّروها إن شئتم ، كما شئتم ، أما أنا فلم أجد تفسيراً وتكسيراً لها خيراً من قتلها بمزيد من الوعي بالفكر النقيض لتخلف الشرق لإزاحتها من داخل الداخل .. حيث بدون هذه الإزاحة /الجراحة اللازمة لاستئصال الموروث المتخلف ، يبقى شعار المساواة بين الرجل والمرأة مجزوءاً ومزيفاً ومغشوشاً.

لذلك ، وبهذه المناسبة أتوجه إلى كل المثقفين الحداثيين الديمقراطيين عموما والماركسيين منهم على وجه الخصوص ، مواصلة النضال من أجل الارتقاء بدور ومكانة المرأة ليس في اللحظة الراهنة ، ولا بصورة موسمية ، مناسبيّه ، بل أدعوهم إلى أن يتخطوها صوب الأصل بموقف عملي وممارسة حقّه تجاه العمل الدؤوب من

أجل تغيير العادات/التقاليد / النظم / الأفكار والأعراف البالية والقوانين وكل الموروثات المتخلفه التي ترفض التعاطي مع المرأة كانسان ، ومساواة كاملة مع الرجل . ومن أجل ذلك ، فإنني أرى أن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمساواة وحق العمل والعلاقات المدنية والحرية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من اجل تحرير وتحرر المرأة من كل القيود الموروثة ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد الأسري والذكوري والاستغلال الاقتصادي والمجتمعي الذي تعانيه المرأة العربية هو حديثٌ زائف لا قيمة له ولا تأثير.

مرّة ثانية .. تحية إلى روح شهيدات فلسطين والوطن العربي اللواتي جدن بأنفسهن ليس من اجل الوطن فحسب بل من اجل مستقبل جنسهنّ أيضا .. تحية إلى زوجتي ، بناتي، حفيداتي ، زوجات أبنائي ، أخواتي ، رفيقاتي وصديقاتي .. وتحية إلى كل "ضلعٍ أعوج" .. أسموه حوّاء .. وما أعوج منه إلا اعوجاج العقل صوب التخلف واليمين..

في الختام المجد للشهيدات ، والتحية للباسلات الاسيرات ..وللمرأة العربية اجمل التهاني والاماني بمزيد من الحريات والمساواة ، ووردة حمراء قانية .. وكل عام وأنتن بخير.

**********

2016/3/9

**بمناسبة يوم الثقافة الفلسطينية.....**

في يوم الثقافة الفلسطينية أنظر متأملا بحزن وخيبة إلى انحسار دور المثقف العضوي العلماني الديمقراطي المحرض بوعي على التغيير والثورة في بلادنا ، وهو انحسار لا أنكر بعض اسبابه الكامنة في فصائل واحزاب اليسار التي باتت منذ زمن قوى طاردة للمثقف الثوري الديمقراطي ، لكنني أيضا لا استطيع تجاوز او انكار ضعف وهشاشة رد الفعل الذاتي لدى هذ المثقف في مجابهة القوى الطاردة والانتهازية والجامدة المتكلسة والواقع المتخلف معا ، الأمر الذي راكم في داخلى – وفي دواخل غيري – حالة غير مسبوقة من القلق الذي يقترب من الاحباط الناجم عن تسارع هبوط الثقافة العقلانية والديمقراطية ، وطغيان ثقافة الخضوع والغيب والاستبداد في المشهد الراهن الذي تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير عوامل داخلية وخارجية من بينها التأثير الواضح لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد المئات – من المثقفين الديمقراطيين اليساريين – عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s أو اطباق الأنظمة وغيرها من الأجهزة والمؤسسات ، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية والتفاوض معها بذريعة السلام الموهوم ، أو ذهب صوب الالتحاق بحركات الاسلام السياسي . على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة الثقافية الفلسطينية والعربية الهابطة ، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت اليوم

بصورة غير اعتيادية ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض ..وهنا أود التأكيد – بلا كلل او يأس – على أهمية انحياز المثقف اليساري – عبر الممارسة – لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، إذ أن هذا الانحياز ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية ومعانياتها وأهدافها المستقبلية ، وعندها يمكن القول بثقة عن امكانية خروج ثقافتنا من حالة التردي والهبوط الى حالة النهوض والتغيير المنشود.

**********

2016/3/9

"**إنَّ الذي يقبل مادياً التمويل الأجنبي سيقبل الشروط مهما ادعى من وطنية وحصانة ورجاحة فكر** .. بيان الى الأمة حول مخاطر المنظمات الأجنبية صدر في أيلول 1998 بتوقيع عديد من الأحزاب الوطنية والنقابات المهنية العربية والفعاليات والشخصيات الوطنية على رأسها شيخ المناضلين الراحل بهجت أبو غربية والمفكر الفلسطيني الراحل ناجي علوش والمفكر د.هشام غصيب والأستاذ غازي الصوراني وآخرين"..

**********

2016/3/9

**يوم الثقافة الفلسطينية.....**

في اطار حديثي عن اهمية الجبهة الثقافية وأولويتها ، أشير إلى أن أياً من أحزاب وفصائل اليسار العربي ( بدرجات متفاوتة)، لم تنجح تاريخياً بتعميم وتكريس منهاجها الفكري ومنطلقاتها التربوية الأخلاقية، وثقافتها العقلانية على قواعدها التنظيمية من الناحية الجوهرية، وبالتالي ظلت العملية الفكرية / الثقافية أو "الايدولوجيا" بوجه عام غير ممأسسة تنظيمياً ومتناثرة ومحصورة أو محاصرة او هامشية مهملة ، ولم ترتق بأفضل أحوالها لتشكل منهجاً رئيسياً ناظماً للحياة التنظيمية او حالة فكرية جماعية أو قاعدة واسعة لوعي نظري منظم، الامر الذي يستدعي من هذه الاحزاب والفصائل اليسارية، أن تبدأ جدياً بتفعيل البعد الثقافي /الفكري اوالأيدلوجي باعتباره أحد أهم مرتكزات احزابهم وصيرورتها الراهنة والمستقبلية، عبر الالتزام بمأسسة النشاط الفكري في اذهان الأعضاء بما يضمن إحياء وتجديد إطار التفاعل الجاري بشأن إعادة الاعتبار للنشاط التثقيفي لمجمل هيئاتهم الحزبية، القيادية والكادرية والقاعدية، كبوصلة ومرجعية اولى لمسيرة نضالهم السياسي في اطار الصراع الطبقي والديمقراطي والجماهيري والكفاحي على طريق تحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/3/9

**رفاقي واصدقائي ...هذه هي حقيقة "آل سعود وآل ثان وآل خليفة وحمد** " ...الى آخر العملاء او الصهاينة من غير اليهود وتاريخهم الاسود من الاجداد الى الاحفاد ... لا يمكن ان الومهم " فليس بعد الخيانة ذنب "

لكني ألوم الحركات والقوى الوطنية على صمتها حتى اللحظة تجاه هؤلاء العملاء الخونة ....اليكم صورة عن الوثيقة الاصلية التي يقر فيها ابن سعود مؤسس ما يسمى بـ "السعودية" باعطاء فلسطين لـ "المساكين اليهود" ..وهو الاقرار الذي ما زال ساريا لدى اولاده واحفاده ومعهم شيوخ الخليج حتى اللحظة ..... اترككم مع نص الوثيقة آملا تعليقاتكم و ارائكم بكل وضوح وموضوعية.....

**********

2016/3/10

**إن المناقشات الموضوعية ( داخل احزاب وفصائل اليسار العربي) التي تنطلق من الوعي** العميق بمبادىء وافكار الحزب ، وتلتزم بالاخلاق الرفاقية الدافئة وبالحوار الديمقراطي، هي التي ستحقق التفاعل الحي بين إرادة مجموع الحزب وإرادة قيادته، وهي التي يفترض فيها أن تؤثر على انتقال القرار إلى الصعيد العملي، معدلة ومصححة إياه . وكلما توطدت هذه الميول وترسخت من خلال الديمقراطية الداخلية ووعي الاعضاء والتزامهم الخلاق بها، جنح إلى الاختفاء التعارض الفظ بين النهج البيروقراطي الفردي او القيادي الشللي وبين الحوار الديمقراطي..بمثل ما يزاح ويزول التعارض الفظ، الموروث عن بنية الاحزاب البيروقراطية الشمولية او عن بنية الأحزاب الفردية المتخلفة، وبين ما يسمى "الزعيم "والجماهير.

**********

2016/3/10

**إذا كفّت المبادىء والاهداف والهوية الفكرية لفصائل واحزاب اليسار** ( وأقصد هنا تحديدا الماركسية المتجددة المتطورة) عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة وطموحاتها فإن الحزب يبدأ في حالة من التراجع والاغتراب والعزلة، ويفقد تأثيره تدريجياً إذا ما تعززت حالة الانفصام بين الممارسة والنظرية .

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، بما يضمن مراكمة الوعي العميق لاسباب معاناة واضطهاد واستغلال الجماهير الفقيرة وتوفيرالقدرة لدى كل عضو للاجابة على اسئلتها ومن ثم وعيها والتحاقها في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي ، وبالتالي فإن المراجعة الجادة لتكريس وتعميق وعي الرفاق بالماركسية ،ليست ترفاً كما يتوهم او يتغابى البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية سياسية كفاحية ومجتمعية مشتعلة، في إطار الصراع ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة ، وفي الصراع الطبقي والديمقراطي الداخلي ضد أنظمة ورموز الرجعية والتخلف والاستبداد والتبعية من جهة ثانية.

**********

2016/3/10

**الموقف ضد انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف عموما وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وامراء ومشايخ " السعودية** " والخليج خصوصا يجب أن يتوحد مع الموقف في النضال ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وضد أي تدخل خارجي مهما كانت ذرائعه ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية قوى المعارضة الوطنيةالديمقراطية الثورية. .

**********

2016/3/10

**إذا كان الحديث عن انحطاط ورجعية واستبداد وفساد وتخلف الأنظمة العربية يثير كل دواعي الثورة** ، فإنّ الحديث عن تراجع وتفكك معظم الاحزاب والفصائل اليسارية العربية ورخاوتها الفكرية وهبوطها السياسي بسبب غياب وضوح الهدف والرؤية وتراجع مصداقيتها وتزايد عزلتها عن جمهورها، وهذه الاوضاع لا تثير الحزن والأسى فحسب ، بل ايضا – وهذا هو الأهم– تثير لدى المخلصين من كوادرها واعضائها التداعي لوقف هذه الحالة الفكرية والسياسية والتنظيمية المتردية من خلال المراجعة النقدية الهادفة الى استعادة مضامين اليسار الثوري عموما، والماركسي المتطور والمتجدد خصوصاً ،الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، ورفض كل مظاهر الهبوط السياسي والفكري الليبرالي والانتهازي وكل مظاهر وممارسات التلفيق أو التوفيق والارتداد الفكري ، إذ أنَ هذه المنهجيات المُضَللة أساءت كثيرا جدا لليسار العربي كله وأدت إلى عزلته عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد.

**********

2016/3/11

**إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية** ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها....

**********

2016/3/11

**ردا على بعض الاستفسارات حول جمود فصائل واحزاب اليسار العربي...**

جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقفاً عند نصوص ماركس ولينين دون متابعة ووعي لتطور النظرية ما بعد ماركس وانجلز ولينين فحسب، بل كان – وما زال الجمود– ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى معظم قيادات هذه الأحزاب، التي باتت – في معظمها – قيادات بيروقراطية متفردة او متكلسة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة اي شكل من اشكال التواصل والتجدد الديمقراطي التنظيمي والمعرفي الجدلي بالمعنى الثوري الارتقائي ،الامر الذي انعكس سلبا على عموم الاعضاء ، من حيث غياب الوعي بالنظرية وغياب الوعي بمكونات الواقع الاقتصادي والاجتماعي( الطبقي ) والثقافي لبلدانهم ، الى جانب غياب الدافعية الذاتية والاخلاق الرفاقية الدافئة لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والاخلاق والدافعية لدى معظم القيادات والاعضاء، لا يكون مستغربا في مثل هذه الاحوال أن تتراكم الازمات الداخلية ومراكز القوى– ذات الطابع الشللي المشخصن – بكل مظاهرها المشوهة على الصعد الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج

امام القيادات البيروقراطية المتكلسة والهابطة سياسيا وفكريا في قسم كبير منها، سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات والشلل والمحاسيب ، مما أدى ويؤدى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الافكار والمبادىء الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسية ومنهجها او الارتداد عنهما باتجاه الافكار الليبرالية والدينية الشكلية ، وبالتالي ظهور حالة مأزومة من الارباك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض قيادات وكوادر هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية –والمظاهر الدينية احيانا – لتبرر فشلها وانتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر باسدال الستار عليها ، وولادة الجديد الثوري البديل من خارجها،أو من بين كوادرها و قواعدها الرافضة لهذا المآل إذا لم تبدأ – تلك الاحزاب والفصائل –عملية مراجعة نقدية عميقة وهادئة وموضوعية تطال كافة مظاهر وشخوص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وفصائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنيوي الديمقراطي فيها ، واحياء مبادىء ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي في آن واحد.

**********

2016/3/12

**من وحي العدوان الهمجي ليلة الامس على بيت لاهيا /قطاع غزة وتواصل عمليات القتل والممارسات العنصرية العدوانية** على ابناء شعبنا في الضفة الغربية ... حديث في جوهر الصراع العربي الصهيوني

ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية الثورية العربية وفي طليعتها القوى الديمقراطية الثورية الفلسطينية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض اساسي . فإما استمرار هيمنة الامبريالية والكيان الصهيوني المتمدد واما المشروع النهضوي الديمقراطي في كل قطر عربي تمهيدا للمشروع النهضوي الديمقراطي العلماني العربي .

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين– :

الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد.

الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية"لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة

فلسطين الديمقراطية العلمانية . انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع دون ان يعني ذلك التوقف عن مواصلة النضال من اجل التحرر والحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة كهدف مرحلي.

**********

2016/3/13

**مرة ثانية ..وثالثة ..أعيد التأكيد والتذكير بأننا أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع** ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية للخروج من أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي ، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الوطن والمنافي ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية وأساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري والديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي .

على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تحررية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى اليسارية الماركسية والمثقفين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية.

**********

2016/3/13

**عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي اليميني الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي .....**

بعد ان طغت وتفاقمت حالة الهبوط السياسي والليبرالي والانتهازي في اوساط معظم فصائل واحزاب اليسار العربي .نشاهد اليوم "قادة" انتهازيون شوهوا وأساءوا للفكرة والتاريخ والنضال ،لا يتورعون – بوقاحة عز نظيرها – عن رفضهم للماركسية والاشتراكية والصراع الطبقي والنضال الكفاحي، ويتلذذون بالليبرالية وافكارها باعتبارها " سمة المرحلة او عنوانها" سواء بالنسبة لحرية السوق او التطبيع والاعتراف بالدولة الصهيونية بذريعة السلام

الموهوم ، لا تنقصهم الذرائع والمبررات ....ينتشرون اليوم بكثرة مريبة في صفوف فصائل واحزاب اليسارالعربى.... ينتمون للحزب بالقطعة او من اجل غاية شخصية محددة لا علاقة لها بالمبادىء او الاخلاق الثورية .... فكل شيء بالنسبة للانتهازيين ، قابل للبيع والشراء ، من أجل ممارسة التسلق التنظيمي و الطبقي ، الذي يرفعهم إلى مستوى الطبقات المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي ... يتاجرون بالتاريخ النضالي ، بمثل متاجرتهم بالنضال السياسي والشعبي والنقابي والحزبي و يستفيدون المزيد من الامتيازات ، على حساب معاناة الكادحين المقهورين.... .فهل من صحوة ثورية واعية ومخلصة من كوادر فصائل واحزاب اليسار تنتشلها من براثن الانتهازيين وتطهر احزابها وفصائلها منهم لتستعيد دورها الطليعي في اوساط جماهيرها؟؟؟ أم ان تفاقم الازمات والخيبات وقوة انتشار الانتهازيين سيعزز من انتشار روح القلق واللامبالاة والاحباط واليأس ؟؟؟! وفي مثل هذه الحالة يحق لي – دون ان يعني ذلك يأسا مني – ان اتساءل.... ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالأكاذيب والنفاق والجهل والادعاء الكاذب بالنضال والغرور والانتهازية ...؟؟

**********

2016/3/14

**في خضم فوضى الأجندات المحلية والإقليمية، التنافسية بين الدول المُستَخدِمة للأديان والطوائف والحركات الإسلاموية** التي يدعو كل منها لفكرة معينة (الخلافة، الأسلمة، الجهاد،...)، كان الضحية الأولى والأهم هو فكرة المواطنة والتعايش داخل أوطان ما زالت في طور التشكل، وما زالت الأسس المدنية والدستورية والمواطنية المكونة لها غير متبلوره أو مطبقة فعلياً على جميع المواطنين ، على الرغم من صياغة بعض النصوص الدستورية أو القوانين في بعض الدول، إلا أنها ظلت حبراً على ورق.

"وهكذا وخلال أربعة عقود كاملة على الأقل اشتغلت الطائفية الإقليمية والإسلامويات المحلية على تحطيم فكرة الدولة المواطنية، وعلى اختطاف المجال العام باسم الدين، وعلى تديين كل الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية، بحسب الجهة صاحبة النفوذ والسيطرة في هذا البلد أو ذاك، أو هذا الجزء من البلد أو ذاك. كان ذلك جزءا من "سيرورة التطرف" التي نقطف حصادها اليوم.

لذلك لا يمكن محاصرة هذا التطرف عبر محاصرة العناصر والمنظمات والأحداث المتطرفة. علينا أن نعترف أن المطلوب هو أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وله علاقة بمعالجة مناخ التطرف وجذوره وخطاباته المُستبطنة في معظم مجالات اشتغال السياسة والاجتماع والثقافة والدين.

يدفع هذا وغيره كثير إلى فتح ملف في غاية الأهمية وهو إحالة مسؤولية مواجهة التطرف وسيروراته إلينا جميعا وليس حصرها بالحكومات، فالمجتمعات عمليا وأولا وآخرا هي الخاسر الأكبر من وقوع المجتمع ضحية فكر الاستئصال والتصفية ."

فمنذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم

السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

**********

2016/3/14

**حديثي عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة** ، عبر رؤية وممارسة جديدتين ، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي الثوري العربي ، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وآفاقها المستقبلية. وثانيهما: أن طبيعة التركيب الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي ، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها ، كما تتسم بالسيولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة ، والتسارع غير العادي ، الطفيلي أو الشاذ أحيانا في عملية الحراك الاجتماعي ، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم ، بحيث أصبحت –اليوم– واحدة من أهم أدواته وآلياته في بلادنا ، كل ذلك يجعل من المثقف العربي ، –بالمعنى الجمعي المنظم– بديلا مؤقتا ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي ، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي القومي ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية.

**********

2016/3/14

**المجتمعات العربية بين هيمنة التخلف وآفاق عصر التنوير...**

المجتمعات العربية حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين لم تدخل بعد الى عصر التنوير..بسبب استمرار سيطرة وهيمنة الانظمة الرجعية التي تجسد أبشع المصالح الطبقية وتفرز يوميا أبشع الافكار الغيبية المتخلفه في اطار من القهر والاستبداد والاستغلال للجماهير الشعبية الفقيرة التي بدأت في الانتفاضة والتمرد ومواصلة الثورة من اجل الحريه والانعتاق والعدالة وسيادة مفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية بعد ان تكشفت زيف مشهد الاسلام السياسي ومحاولاته في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد والقهر، النقيضة لمفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي يستحيل انتشارها وتكريسها طالما بقيت مفاهيم وأدوات التخلف وثقافته الرجعية

سائدة مهيمنة على مجتمعاتنا .... وهنا تتبدى الحاجة الى وعي مفاهيم التنوير ودمجها مع مفاهيم الثورة التحررية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ...تلك المفاهيم التي انتشرت في القرن الثامن عشر في اوروبا فيما عرف بعصر التنوير الذي لم يكن مجرد حقبة متميزة أو تغير حاسم في التاريخ الإنساني فحسب ، بل كان حركة سياسية وعلمية ، وأخلاقية هائلة ...قادها صفوة رواد عصر النهضة من الفلاسفة والمفكرين : فولتير ، ومونتسكيو ، وديدرو ، وروسو ، وهولباخ، ودالمبير، وديفيد هيوم وجون لوك ، وفرانسس بيكون ، وتوماس هوبز ، وقبل هؤلاء جميعا اسحاق نيوتن.

كان التنوير – كما يقول ليود سبنسر وزميله كروز في كتابهما " عصر التنوير" – تياراً عقلياً حرك أوروبا كلها إبان القرن الثامن عشر ، وتركز في باريس ، ثم انتشر منها في كل أرجاء أوروبا ومنها إلى المستعمرات الأمريكية فكانت هناك شبكة من الكتاب والمفكرين ، أعطيت للقرن الثامن عشر تماسكاً عقلياً ملحوظاً مهد لانتشار الثورات الديمقراطية والاجتماعية الاشتراكية ...فمتى تتعاطى وتتفاعل فصائل واحزاب اليسار العربي مع افكار التنوير كمدخل اول صوب الفكر اليساري ؟

**********

2016/3/15

**إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي** تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي.. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني ( مايو 2011 )، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها ، وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكن شعبنا الفلسطيني لن يقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبوله هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضه هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض عليه إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب .. التي سيرفضها شعبنا وفاءً منه لرسالة شهدائه وجرحاه وأسراه ، والتزاماً بتواصل مسيرة النضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة على كل جزء من ارضنا وسماءنا ومياهنا.. هذا هو الحد الادنى المطلوب في هذه المرحلة، ولنا في الحراك الثوري العفوي الذي انطلق بداية هذا الشهر (أكتوبر 2015) عبر الشباب الوطني الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، دفاعاً عن القدس، ومن أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال وقدم عشرات الشهداء ومئات الجرحى والمعتقلين، دروساً وعبر عظيمة تؤكد على أنه مهما تراكمت عوامل الاحباط واليأس في صفوف شعبنا، فانها لن تؤدي به صوب القنوط والاستسلام، بل تراكم في نفوس وعقول الشباب الفلسطيني مزيداً من التصميم لمواصلة النضال مهما غلت التضحيات.

**********

2016/3/15

غازي الصوراني.....

**كارل ماركس في ذكرى رحيله " 14 مارس 1883...**

يصادف الرابع عشر من مارس / اذار 2016 ذكرى مرور 133 عاما على رحيل الفيلسوف المادي كارل ماركس ( 1818 –1883 (أوّل مفكّر" أوروبيّ" خلّف نظرية عن العالم الحديث ، تستوعب القيم المعبّرة عن الحداثة الأوربية، ممثّلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيجل ، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدم سميت ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلّت في الثورة الفرنسية. نحن إذن – كما يقول المفكر الفرنسي جاك بيدي – Jacques Bidet أمام قذيفة مرعبة ضدّ "المجتمع البرجوازي"، تشتغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة. الرجل الذي كان أول من أعطى لعموم الحركة العمالية وبالتالي للإنسانية جمعاء فلسفة ثورية علمية لتغيير النظام الراسمالي وازالة كل اشكال الاستغلال الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي او مجتمع المستقبل للانسانية جمعاء.. لذلك على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموما والعربي خصوصا ان يدركوا جيدا أن نظرية ماركس ليس بمستطاع احد ان يتجاوزها شرط ان نستوعب جيدا ايضا ان فهم ماركس للعالم– كما اكد رفيقه انجلز– "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت ". وكما اكد لينين من بعده على أن : "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغيره."

وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتها . ترى ما هي طبيعة هذه الأزمة؟ هل هي من أمراض الموت؟ أم من أمراض النمو؟ يجيب المناضل الراحل نبيل الهلالي بقوله :في تقديرنا أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع. لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 70 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ. وليس نشازاً في عرف التاريخ أن تنتكس الثورة الاشتراكية، لأن الثورات الاجتماعية عمليات طويلة معقدة مركبة، والتطور الاجتماعي لا يسير في اتجاه واحد. ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة البرجوازية في فرنسا ارتدت أكثر من مرة واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق انتصارها النهائي على الإقطاع.الثورات الاجتماعية كالبحار يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر. ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبرر إلغاء علم الجراحة.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كوميونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه،

وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هرول إلى الخندق الليبرالي المضاد.
لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.
حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.
وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي.إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.
لذلك فان المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتدادا عن الماركسية.
**********

2016/3/15

**إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل** ، قد قدم نظرية للثورة ، فإن من واجب المثقفين الماركسيين – وكافة الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية – في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية ، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعنا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي ، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة ، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية من جهة ثانية ، الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى البحث الجاد على قاعدة الحوار، من أجل مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطليعي ، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي– في كل قطر عربي–على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الحالة الثورية

العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً– بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنبا إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

**********

2016/3/15

**ماذا لو كان رفيقنا الشهيد المناضل والمثقف الثوري الروائي غسان كنفاني على قيد الحياة ؟** وعاد إلى الوطن "يعتكز عصا عادية ويحدق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتشتت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكترث بأعماله ولا باستلهامها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكترث أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ..!؟ .... الإجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا القابضين على الجمر.

**********

2016/3/17

في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي من خلال أولئك الأوجراء أو الشرائح الطبقية السائدة، عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه مجتمع مرحلي، انتقالي، تراثي، شديد التخلف وعميق التبعية ، مع استمرار تزايد انتشار مظاهر الفقر والبطالة والجهل والأميه، الأمر الذي عزز دور الأوجراء في ركوب موجة السلفية الرجعية التي قامت بدورها المرسوم في تمرير بروباجندات الطبقة الحاكمة ومصالحها الطبقية عبر خطاب ديني شكلاني نجح في تفكيك وحدة المجتمع وتفتيته وانقسامه إلى مذهبيات وطوائف دينية وعشائرية محكومة للصراعات الدموية والارهاب البشع كما هو الحال في معظم الدول العربية بدرجات متفاوتة ، عبر شرائح طبقية أو أوجراء لا هَمَّ لهم سوى الحفاظ على مصالحهم الطبقية الأنانية، واستمرار مراكمة ثرواتهم غير المشروعة في إطار تحالفهم واندماجهم وحرصهم في الدفاع عن النظام أو الطاغية (ملكاً أو رئيساً أو أميراً أو شيخاً)، وتمرير بروباجنداته بأشكال ديماغوجية مزيفة ومخادعة تخاطب عفوية الجماهير الشعبية وبساطتها وايمانها الشديد بالغيب والقضاء والقدر.

**********

2016/3/17

نداء الى رفاقي في الاحزاب والقوى اليسارية...في الذكرى العاشرة لاختطاف الرفيق المناضل احمد سعدات ورفاقه....

نداء الى رفاقي في الاحزاب والقوى اليسارية والكتاب والمثقفين والاكاديميين التقدميين والديمقراطيين في فلسطين والوطن العربي وكل القوى والاحزاب العالمية الصديقة المتضامنة مع نضال شعبنا ، التداعي في هذه اللحظة لاصدار بيان عاجل يدعو جماهيرها الى بلورة وتفعيل التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق احمد سعدات عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية والعنصرية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والشعبي والسياسي ..لا للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا...الحرية للاسرى ..الحرية لاحمد سعدات.....املا من رفاقنا في الوطن العربي العمل على ترجمة هذا النداء الى كل اللغات ونشره بصورة عاجلة ... انها لحظة من لحظات التضامن الرفاقي الوطني والقومي والاممي مع الرفيق الباسل احمد سعدات وكل اسرانا البواسل.

**********

2016/3/17

الشروط الموضوعية للتطور الاجتماعي في الضفة وقطاع غزة تستجدي العامل الذاتي اليساري الثوري والديمقراطي.....

التطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الاستبداد والفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

إنني أدرك – رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة– أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك لقناعتي – بالمعنى الموضوعي – أن حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل ومراكمة توسيع وتعميق دور القوى اليسارية

بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات هامة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وتترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير السياسي التحرري والديمقراطي المطلوب...فهل تفعل...!!!؟؟؟

**********

2016/3/18

مفهوم الاغتراب

الاغتراب، كمفهوم ذي دلالات، يمثل نمطا من تجربة يشعر فيها الإنسان بالغربة عن المجتمع من حوله وليس غربة عن الذات (جنون). ومعاني الاغتراب متعددة، اجتماعية ونفسية واقتصادية، ويمكن إجمالها في انحلال الرابطة بين الفرد والمجتمع،فيصبح المرء مرهونا له/ لها، بل مستلَبا. وهذا ما يولِّد شعورا داخليّا بفقدان الحرية والإحباط والتشيؤ والتذرِّي والانفصال عن المحيط الذي يعيش فيه.

حوَّل ماركس الاغتراب من ظاهرة فلسفية ميتافيزيقية، كما كان عند هيغل، إلى ظاهرة تاريخية لها أصولها التي تنسحب على المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا استعمل ماركس مفهوم الاغتراب لوصف "اللاأنسنة" التي تنجم عن تطور علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، أو لوصف "اللا أنسنة" في مجتمع الاستبداد والقمع للحريات والتخلف.

ان البداية الصحيحة لنقاش أي مسألة كانت، تكمن في الاتفاق أولاً على ماهية المنهج السليم للنقاش ولإدارة الحوار ، وهذا ليس اختصارا للوقت ، بل الشرط الذي لا غنى عنه لكي يذهب البحث والنقاش صوب جوهر القضايا ولا يغرق في التفاصيل بما يضمن، تحقيق هدف الحوار ووظيفته التي تتحدد في استشراف الخطوط الرئيسية للمستقبل انطلاقا من الحاضر والماضي.

وفي كل الاحوال فإن الاغتراب من حيث المبدأ نتاج الإنسان، ورغم أن البشر بهذا المعنى هم الذين يصنعون العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فان هذا العالم يصبح فيما بعد غريبا عنهم لا يملكونه وإنما تملكه وتملك الإنسان معه أشياء أخرى صنعها الإنسان بنفسه ثم استقلت عنه وسيطرت عليه كما هو الحال في ظل علاقات السيطرة والاستغلال والقهر في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التابعة والمتخلفة ، كما في بلداننا العربية ، حيث تسود هيمنة المؤسسات السلطوية وآلياتها السياسية والأمنية والاجتماعية بكل اجهزتها القمعية المتنوعة ، وهكذا يحدث الاغتراب الذي لا سبيل لهزيمته إلا بمزيد من المعرفة المتحررة المبنية على الإدراك الشامل لكل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والنضال التحرري والديمقراطي من قلب الصراع الطبقي من اجل اجتثاث تلك المظاهر بما يضمن تحقيق اهداف وتطلعات الجماهير الشعبية الفقيرة في الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والتنمية المستقلة الشاملةوالتعددية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/3/18

مخاطر الاغتراب على راهن ومستقبل احزاب وفصائل اليسار....

الاغتراب لدى فصائل واحزاب اليسار يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالتراجع والتفكك والهبوط السياسي والانتهازية والارتداد الفكري وفقدان المصداقية والتأثير في اوساط الجماهير، وحينما تشعر – هذه الفصائل –أن ثقافتها وشعاراتها السياسية ورؤيتها الفكرية وبرامجها لم تعد من ممتلكاتها وأن أسسها ومبادئها النظرية والفكرية والسياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية أو لفهم مقتضيات النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي والصراع الطبقي ، فتنكمش على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجيا حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به، وذلك حينما تتكرس حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية او المحددات النظرية كما وردت في وثائق هذاالحزب أو الفصيل او ذاك ، وفي مثل هذه الاحوال من التراجع يصبح الاغتراب مظهرا رئيسا لدى العديد من الاعضاء الثوريين المتميزين بوعيهم والتزامهم العملي والنضالي بالاهداف والمبادىء ، ولذلك يمارسون كل اشكال التحدي لازاحة الاغتراب ، لكن تراكم مظاهر وشخوص التراجع الانتهازي والشللي التي تكرس عوامل الانهيار الفكري والسياسي تجعل موازين القوى داخل الحزب او الفصيل لصالح قوى الارتداد والتراجع ، ومن ثم يصبح الحزب او الفصيل معرضا لمزيد من عوامل التفكك تمهيدا لانهياره واسدال الستار عليه وولادة القوى الثورية الجديدة من داخله ومن خارجه.

**********

2016/3/19

ما هي مظاهر الضعف الفكرية والسياسية داخل فصائل واحزاب اليسار التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرة مناخ الاغتراب فيها ؟

سأحاول الاجابة على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات.:

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بمفهومي القومية والماركسية ، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضفي مزيداً من الارباكات والحيرة والفوضى الفكرية على جميع فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وفي هذا السياق أشير إلى أن معظم هذه الاحزاب والفصائل لا ينطبق عليهم صفة اليسار الماركسي ، فمن يقبل بالمناهج الاصلاحية الليبرالية او باتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة واتفاق أوسلو أو يقبل بالتفاوض مع دولة العدو الإسرائيلي او الاعتراف بها ، ومن يقبل المشاركة في حكومات انظمة الاستبداد اوحكومة سلطة الحكم الإداري الذاتي، ومن وافق على الذهاب إلى ما يسمى بمؤتمر جنيف الذي استهدف شطب حق العودة وشطب الحقوق التاريخية ، فلا يجوز موضوعياً ان يندرج تحت مسمى اليسار، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تعيش داخلياً حالة شديدة من الاغتراب لدى عموم الاعضاء عندما يصعب على هذا المكون الأيدلوجي إيجاد مكانه الطبيعي ويعيش نوعا من التيه والحيرة معا على مستوى الموقع أولا وقد يمتد إلى ذلك ليشمل المرجعية أيضا.

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة، الى جانب تفاقم الصراعات الطائفية الدموية تحت مظلة الحركات الاسلاموية التي اعادت انتاج التخلف والتبعية بصورة غير مسبوقة ، بل إن اليسار الفلسطيني رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، وإعمال أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب.

الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على بلورة الدور الطليعي مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمعات العربية اثناء وبعد الانتفاضات الثورية الشعبية العفوية،الأمر الذي عزز عوامل الاغتراب لديه.

الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياه، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى أحزاب وفصائل اليسار ترك – إلى جانب أسباب أخرى– مجالا خصبا للحركات الاسلاموية للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات.

والاشكالية هنا أن أحزاب وقوى اليسار ، اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية المطلبية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري.

**********

الفلسفة الماركسية باعتبارها علماً ، إنما هي ايضا موقفا أخلاقيا بأعمق مفهوم الأخلاق.....

سؤال ما هي الماركسية؟ ما زال متداولاً – بهذه الدرجة او تلك من الجدية والوعي أو التراجع أو الارتباك – بين معظم رفاقنا في كافة احزاب وفصائل اليسار العربي، وما زال النقاش حول هذا السؤال محمولاً بالشكوك او اليقين العاطفي البعيد –بمسافة نسبية بين هذا الرفيق او ذاك – عن امتلاك الوعي العقلاني العميق بالمنهجية الماركسية وقوانينها ومقولاتها وجوهرها المادي النقيض للفلسفة المثالية ولكل الأفكار والمفاهيم الغيبية او الميتافيزيقية، ما يعني ان هذه الاحزاب والفصائل تعيش عموماً حالة من الارتباك والارتداد الفكري او فوضى الأفكار، عززت وكرست – حتى اللحظة – نوعاً من التفكك او التراجع في هويتها الفكرية لحساب "هويات" أو أفكار طارئة ليبرالية او توفيقية انتهازية وملتبسة أودينية شكلانية ، أودت بها الى حالة من الهبوط السياسي والمعرفي ارتباطاً بغياب التحليل الطبقي الماركسي لمجريات الصراع والحركة سواء على صعيد النضال الوطني التحرري او على صعيد النضال والصراع الطبقي الداخلي في مجتمعاتنا العربية ، وهنا تتبدى أهمية طرح السؤال مجدداً: ما هي الماركسية؟ وجوابنا الصريح والواضح رغم كل ما يدور من نقاشات موضوعية او مقترحة حول هذا الموضوع، ان الماركسية هي نظرية علمية، بمعنى انها تتكون من مجموعة من القوانين والمقولات والفرضيات، وهي أيضا – وهذا هو المهم– تنطوي على المنهج: أي الطريقة او الأسلوب وهما الأداة الأساسية لكل علم من العلوم، لكن الماركسية ليست "علماً" بالمعنى المعتاد للكلمة ، وإلا لكفى أي انسان أن يدرسها في مدرسة أو جامعة ما ويتخرج بشهادة في "الماركسية" وهو أبعد ما يكون عن الماركسية الجوهرية، على غرار بعض خريجي الجامعات السوفياتية في زمن ما قبل الإنهيار.

فالماركسية باعتبارها علماً ، إنما هي ايضا موقفا أخلاقيا بأعمق مفهوم الأخلاق وهي منظومه تنسجم مع تطور المجتمعات تبعا لتطور وسائل الانتاج ، فالبنيه الفوقيه الثقافية والاخلاقية تتغير مع تغير أنماط ووسائل الانتاج ، والا تبدو الماركسيه بغير ذلك كدين سماوي . وبالتالي فان المنظمة الماركسية مبنية على منطلقات أخلاقية نسبية هي إعتبار الإنسان ومحيطه الطبيعي أعلى الغايات والقيم، وبالتالي العمل لأجل تحرير البشر الجماعي والفردي من كل أنواع الإضطهاد وتحقيق المساواة بينهم على إختلاف اجناسهم وأعراقهم وألوانهم. ومن ذلك المنطلق الثوري بإمتياز تتبنى الماركسية وجهة كافة المضطهَدين: الطبقة العاملة بوصفها الطبقة المنتِجة غير المالكة والنساء باعتبارهنّ الجنس المضطهد والأمم والشعوب المقهورة، وهلمّ جرّا... وهذه نقطة أساسية في التثقيف الثوري لسبب بديهي هو التالي: قبل أن يتعلّم المناضلون الماركسية كعلم ولكي يستوعبونها حقاً لا بد لهم بادىء ذي بدء أن يتلقنوا منطلقاتها الأخلاقية ويجعلونها منطلقاتهم، وإلا فما قيمة "المناضل" الذي حفظ قرآن الماركسية عن ظهر قلب ولا تزال عادات التعالي الإجتماعي إزاء الأتعس منه حظاً والذكورية والعنصرية والقومجية تخيّم على أطباعه. فما نفع "المادية الديالكتيكية والتاريخية" إذا درسها ذاك "المناضل" وهو لم يتخلص من رواسب تربيته الإجتماعية؟ والمنطلقات الأخلاقية التي ذكرتها لا يمكن دراستها كأي"علم" بل فقط كمبادىء أخلاقية يجب التحقق من فهمها ليس عن طريق المسابقات الخطّية، بل في الممارسة الحياتية اليومية المحمولة بالروح والارادة الثورية.

**********

2016/3/20

المشهد العربي الراهن ....

في فلسطين كما في بلدان وطننا العربي، في هذه المرحلة، يبدو أننا أمام مشهد معقد، ومأزوم، يكاد يصل بنا إلى أفق مسدود، بسبب تعمق وتكريس مظاهر التبعية والتخلف والخضوع لشروط آليات العدو الأمريكي/الصهيوني عبر النظام العربي الرسمي –بدرجاته المتفاوتة، وبسبب الانحسار الشديد في بنيان الحركات الوطنية والقومية واليسارية وتراجع دورها السياسي في الشارع العربي، بصورة غير مسبوقة في كل تاريخنا الحديث، وفي مقابل هذه الصورة، تتجلى حركات الاصولية المتزمتة عبر تنوعها عبر ما يسمى ب "الإسلام السياسي" ودورها في تأجيج الصراع الطائفي الدموي لتشكل العنوان الأبرز في الشارع السياسي العربي كما في الذهنية الشعبية العربية، إلى جانب العنوان الرئيسي الآخر، المتمثل في الأنظمة العربية بمختلف درجات استبدادها وتبعيتها وتخلفها عموما، وفيما يسمى بدول الخليج والسعودية خصوصا، التي استمرأت( بحكم مصالحها الطبقية)عمالتها للامبريالية والصهيونية من جهة، واغرقت مجتمعاتها في ابشع بؤر الاستبداد والقمع والاستغلال الطبقي والتخلف والانحطاط المجتمعي عبر العشيرة أو القبلية أو المشيخات الحاكمة من جهة ثانية .

وفي ظلال هذا المشهد المأساوي المهين، عبر قطبيه المتصارعين ( الانظمة الحاكمة وحركات الاسلام السياسي)، اللذان لا يمكن لأي منهما أن يحمل أو يشتق برنامجاً وطنيا ديمقراطيا مستقلا لمجابهة هذا الوضع المأزوم والخروج منه صوب التحرر والنهوض والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، تتجلى ضرورة تفعيل دور حركات اليسار العربي ورؤيتها صوب إعادة بناء حركة التحرر الوطنية القومية الديمقراطية العربية، كمخرج وحيد لكل أزماتنا، وهي ضرورة تتطلب إعادة عملية البناء التنظيمي والفكري والسياسي لاحزاب اليسار في كل قطر عربي كأولوية تعلو على ما عداها، انطلاقا من أن هذه المرحلة السوداء، المحكومة لقطبي الصراع اليمينيين في فلسطين والبلدان العربية، ليست مرحلتنا من حيث المشاركة أو التحالف مع أي منهما، في مقابل تفعيل انتشارنا وحضورنا وفعالياتنا في النضال الوطني التحرري والديمقراطي في اوساط الجماهير من جهة ودون أن تغيب عن أذهاننا الرؤية والبرامج والشعارات التي تجسد مصالح الجماهير للمرحلة الراهنة والمستقبل من جهة ثانية.

**********

2016/3/21

عن العقل والعقلانية وابن رشد ودور المثقف.....

لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسَّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته تحديداً، لأن أي مقاربة لهذه الرؤية على واقعنا، نلاحظ حجم أو مسافة التفارق بينه وبين مفاهيم الحداثة والتنوير والعقلانية، والسبب في ذلك

يعود إلى أننا منذ القرن 14 نعيش حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة، وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، ذلك أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية هو مفهوم حديث، وهو مفهوم نخبوي رغم أن مفهوم النخبة قديم وسابق على مفهوم المثقف، لكنني لست معنياً بتاريخية هذا المفهوم بقدر اهتمامنا بمضمونه ودوافعه، فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

**********

2016/3/21

عن بعض مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا.....

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، و "مذهبه" ، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و"المذهب"، محدودان ومحددان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا ، هو جمودها على النص القديم او "المذهب"، وافتقارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلي وجوهره التاريخي، وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي ذاته وميول تطوره، إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلي بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية ،والاكتفاء بالمنهج الجدلي فقط !!خطوة تؤشر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله ، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازي الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد للنزعة التحريفية او لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية ( كنظرية علمية تاريخية وفلسفية اقتصادية اجتماعية )كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية، ليس استجابة للقوى الراسمالية والليبرالية ولتيارات وحركات الاسلام السياسي الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية في المشهد السياسي العربي الراهن فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الوطني والقومي الكفاحي باسم السلام المزعوم ،وإزاحة مفاهيم وآليات الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي لكل مظاهر الاستغلال من أجل تجاوزها . وفي هذا الجانب أشير إلى أن جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقفاً عند نصوص ماركس ولينين فحسب، بل كان ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى قيادات هذه الأحزاب، التي باتت قيادات متكلسة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة اي شكل من اشكال التواصل والتجدد التنظيمي

والمعرفي الجدلي بالمعنى الثوري الارتقائي ،الامر الذي انعكس سلبا على عموم اعضاء الحزب ، من حيث غياب الوعي بالنظرية والواقع المعاش ، ومن حيث غياب الدافعية الذاتية والاخلاق الثورية لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والاخلاق والدافعية لدى الاعضاء لا يكون مستغربا في مثل هذه الاحوال أن تتراكم الازمات الداخلية – ذات الطابع الشللي المشخصن – بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج – امام القيادات البيروقراطية المتكلسة والهابطة سياسيا وفكريا في قسم كبير منها– سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات والشلل، والمحاسيب ، مما ادى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الافكار والمبادىء الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسية ومنهجها او الارتداد عنهما وظهور حالة مأزومة من الارباك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية –والمظاهر الدينية احيانا – لتبرر فشلها وانتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر باسدال الستار عليها ، وولادة الجديد الثوري البديل ،إذا لم تبدأ عملية مراجعة نقدية – من كوادرها و قواعدها الرافضة لهذا المآل – تطال كافة مظاهر وشخوص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وفصائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنيوي فيها ، واحياء مبادىء ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي في آن واحد.

**********

2016/3/21

حتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري والديمقراطي، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو استمرار التفاوض وفق الشروط الإسرائيلية او شروط الرباعية او المبادرة الفرنسية او اية مبادرات سعودية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى اليمينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني ( بكل اشكاله ومظاهره ورموزه ومسمياته )هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف.

والآن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف ،

كما في أوساط الجماهير، من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الديمقراطي الموحد.

**********

2016/3/21

أُمَّهات!.

الى روح والدتي الانسانة والمربية العظيمة الراحلة أم غازي ...الى كل الأمهات والى شريكة عمري الحبيبة عفاف أم أولادي ملكة الحنان والحب والعطاء والتربية والاخلاق .. الوردة الدائمة الاشراق مع الورود الزاهرة في بستان حياتي : رانيا ورنا وجمال وأكرم وروان واولادهم وبناتهم أحفادي.....اقرأوا معي كلمات ولدي المبدع أكرم الى كل الأمهات.....

"لا تَحتَفِل بأمّك . فَقَطْ حافِظْ عليها" !!

بقلم أكرم الصوراني

على الأقل سأحتفظ بأمّي هذا العام . وعلى الأكثر قد يمارس بعض الأبناء ذات طقوس الاحتفال .! والدتي ربّما ليست وحدها التي لن يتسنى لها الاحتفال بوالدتها المتوفاة منذ ثلاثين عام .! بعد قليل سأجعلها تبكي عندما أُذكرها بجدَّتي ، وعندما أُهديها الأغنية التي تُبكيها ويُبكيني صوت فايزة أحمد عند سماع "ستّ الحبايب" .! تَخيَّل حتى بعد ثلاثين عام الأمهات لا تُنْسى .! بصماتُ الأقدام حاضرة في الذكريات وعلى شُرفة المنزل ، ومع الملاقط وسلّ الغسيل ، وأواني الطبخ ، ورائحة معجون الجلي ورائحة الكلور واللحمة وعجين وصناعة الخبز ورضاع الكبير قبل الصغير ، رضاعة بالمعنى الحنيني ، لا بالمعنى الحليبي للكلمة وتفسيرات شيوخ القرن العشرين . أقدام الأمهات حاضرة عند الفرح ومع الحزن وفي نغمة الجوّال ، حتى الجنّة تجري فوقها الأقدام ومن تحتها تجري الأنهار ودموع فراق فلذات الأكباد قبل الأوان .! أدرك أنَّ كل الأمهات كما كل الآباء استثنائيون من وجهة نظر الأبناء . استثنائية ماما الأم . ماما الثَّدي . ماما الأخت . ماما الزوجة . ماما العائلة ، العاملة . ماما الزميلة . ماما المقتولة المغدورة استثنائيةٌ خاصة ذاتُ نكهةٍ خاصة متعددة الطعم ومذاقات الأشقياء .. ماما بمعنى يَمَّا ، بمعنى ، حَجَّتي وحُجَّتُكَ عند اللزوم وعند الهروب وعند الانتكاس وعند الحاجة للحب وللحنين وللبكاء .! لا يعنيني الحادي والعشرين من مارس/آذار كثيراً . وتعنيني معايدة كلَّ الأمّهات ، الراحلات منهن والباقيات الصالحات ، والمريضات المنفيات في بيوت العجزة والمُسنّين . المناضلات . الشاهدات الشهيدات . الجميلات ، العذراوات ، العزباءات ، العذباوات والحاملات للأطفال وللهموم وشيء من القهر .! تعنيني معايدة كلّ الأرحام وفي كل الأيام ، مَنْ وَضَعَتْ ومَنْ تَنْتَظِر ، ومَنْ ستصيرُ في قائمة الأمّهات . تعنيني معايدةُ بائعة الفراولة أمام المخبز وحيدة ، وصاحبة البسطة وتلك الأخرى المتسولة قسراً على الطُرُقات ، وبائعة الشاي والمناديل أمام إشارة المرور ، وإشارة المستقبل ، تبحث عمَّن يشتري المنديل وتبحثُ عن الأمل وعن السؤال الحائر .. كيف ستصير أُمَّاً . وكيف سيحتفل بها المُشرَّدون!!..

كلُّ عامٍ وأمّي وهُنَّ وأنتنَّ بخير وعلى قيد الأمل بالحياة!!.

**********

2016/3/22

العنف في مجتمعنا الفلسطيني.....

شعبنا يتعرض لنوعين من العنف ، الأول هو العنف المباشر من العدو الصهيوني، وهو عنف يعزز ويعمق العداء والحقد ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني، بمثل ما يعمق الهوية الوطنية ويولد أشكالاً متنوعة من المقاومة ، أما الثاني فهو العنف المتمثل في الاستبداد الداخلي الناجم عن ممارسات أجهزة السلطة (في رام الله وغزة)، فهو عنف متعدد المظاهر والممارسات العميقة المباشرة وغير المباشرة ، إلى جانب مظاهر الفساد والمحسوبيات والفقر، والفجوة في الدخل وغياب تكافؤ الفرص، وما ينتج عن ذلك من مظاهر وممارسات عنيفة في العائلة أو في المجتمع، عبر تنوع أشكال الجريمة والانحراف: السرقات والتزوير والمخدرات وحبوب الهلوسة، في ظل غياب القانون والنظام ، حيث تتكرس سيطرة القوي على الضعيف، وتتوالد وتتراكم أشكال من الاغتراب بالمفهوم النفسي الذي نلاحظه لدى الكثيرين من أبناء شعبنا –في الوطن والشتات– الذين يعيشون حالة من ضعف الشعور بالانتماء لمجتمعهم، والرغبة في الهجرة للخارج ، أو العزلة (أو الانكفاء على الذات) عن المجتمع، وما يجري فيه من ممارسات لا يستطيع (من يشعر بالاغتراب أو الدونية) وقفها أو معالجتها أو حتى التأثير فيها خاصة في ظل استمرار العدوان الصهيوني والحصار والانقسام والصراعات الجارية ، بين فتح وحماس، والبطالة والفقر، إلى جانب فقدان وغياب الديمقراطية، والشعور بالمواطنة.

ففي ظل هذه الأوضاع، يشعر المواطن بان كل ما يفعله لا قيمة له عند الآخرين، خصوصا عندما تتكرس ظاهرة الانقسام، وانسداد أفق ما يسمى بـ"الحل المرحلي" أو السياسي، وانتشار مظاهر الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي وغياب العدالة أو سيادة القانون، وغياب الكثير من القيم الايجابية والأخلاقية في المجتمع، لحساب قيم الانتهازية والمصالح الأنانية الفردية واللامبالاة، يذهب البعض إلى التمسك بالمفاهيم الأصولية السلفية والتراثية أو الغيبيات، كمخرج من أزمته أو يأسه أو إحباطه وعجزه.

**********

2016/3/22

رسالة دافئة وصريحة الى كل رفاقي في احزاب وفصائل اليسار العربي.....

حاجتنا في كافة فصائل واحزاب اليسار العربي إلى تقييم صارم لتجربتنا ولأفكارنا ولاسباب فشلنا وعجزنا بهدف اعادة تأهيل فصائلنا واحزابنا ليقوموا بدورهم الطليعي ولإنجاز مشروعهم النضالي التحرري والثوري الديمقراطي ، لاننا نعيش حالة شكلية او مظهرية من الرضا على النفس والارتياح تستند في معظمها الى التاريخ النضالي وليس الى راهنية نضالنا ...فتراجعنا وتراكمت ازماتنا وأمراضنا وانحسر دور احزابنا وفصائلنا وفقدنا مصداقيتنا في اوساط الجماهير . ولعل أخطر الأمراض التي تعوق تطور أحزابنا ، يتجلى في انتشار مظاهر الترهل السياسي والفكري والاخلاقي، وضعف وتراجع الوعي والدافعية الذاتية لدى الرفاق ، وبالتالي تراجع الإيمان بالمشروع اليساري الثوري الأصيل المنحاز للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين . إن هذا التوهان والتراجع والارتداد الفكري والسياسي ، يمثل وضعا خطيرا جدا ويساهم بقوة في مراكمة مظاهر اليمين الفكري

والسياسي بمختلف تلاوينه داخل قوى اليسار العربي ، علاوة على تزايد المحاور التكتلية الشللية التي تفتقر لأي رؤية فكرية وليس لديها سوى مواقف ذاتية أنانية عززت من تخلف أحزابنا وفصائلنا ..وبالتالي غذت مظاهر القلق والاحباط لدى العديد من الاعضاء والكوادر ..الى جانب دورها في مفاقمة عوامل الازمة ومن ثم عوامل الانهيار طالما بقيت ازمتنا على هذا الحال من التراكم المخيف دونما أي مجابهة جذرية لعلاجها والخروج منها صوب النهوض ....فمن الأمراض الكبرى التي تعرقل تطور احزابنا ، نشاهدها بوضوح في أن العمل السياسي الفكري و التنظيمي هو آخر ما يحظى باهتمام الاغلبية الساحقة من الرفاق خصوصا في الهيئات القيادية ، سواء بالنسبة لوعي حركة الواقع ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والطبقية او بالنسبة للتثقيف والقراءة الذاتية.

إن ما أطرحه لا يدخل في إطار جلد الذات ولا في إطار زرع الإحباط ،لأننا بقدر ما نحلل بدون مجاملة وبصرامة هفواتنا ونواقصنا وأخطائنا بقدر ما يزيد إيماننا بمشروعنا وهويتنا الفكرية ، الماركسية المتجددة ومنهجها ، ويزيد ايماننا واقتناعنا الواعي بمبادئنا واهدافنا والوفاء لشهدائنا واستعدادنا للتضحية من أجل تحقيق تلك الاهداف.

إن هذا الإيمان يتأسس على الوعي بالنظرية الماركسية ومنهجها، وعلى معرفة عميقة بالواقع الموضوعي في هذا البلد العربي او ذاك ، وعلى إرادتنا القوية ودافعيتنا الذاتية بالمعنى الفردي والجمعي ، لكي نتجاوز النواقص والأخطاء والهفوات وتخليص ذاتنا الجماعية من الأمراض التي تنخرها.

لذلك رفاقي الاعزاء ، لا بد من إعطاء الأولوية للعمل السياسي والفكري والتنظيمي والعمل المباشر وسط الجماهير الكادحة والاندماج في اوساطها ، لأنها أحد أهم شروط تأهيل احزابنا وفصائلنا لذاتها. وهذا التأهيل يمثل مسألة حاسمة في سيرورة التغيير التحرري الثوري والديمقراطي في بلادنا ارتباطا بتفعيل الحوار من اجل استنهاض احزاب اليسار داخل كل بلد عربي اولا ، لكي نبدأ معا في بناء الحركة الماركسية العربية الموحدة من قلب نضالنا المشترك في عملية الثورة القومية العربية التحررية والديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/3/23

عن الديمقراطية داخل الحزب الماركسي.....

إذا كانت الديمقراطية –داخل التنظيم –تعتمد على الوعي عموماً والوعي بها بشكل أساسي، فإنها بحاجة إلى مجموعة من القواعد تؤكدها وتسهم في أن تأخذ مجراها في العملية التنظيمية ضد كافة المظاهر الفردية البيروقراطية والانتهازية والشللية وأدواتها ورموزها، وضد كافة مظاهر الهبوط الفكري والسياسي، الليبرالي أو الديني الشكلي المتخلف، وهنا بالضبط تتجلى المعاني الحقيقية للممارسة المرتبطة بمفاهيم حرية الرأي والنقد والتعبير والنقاش والانتخاب، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها بحرية واعية عبر الاختلاف الذي يعزز الارتقاء بالتنظيم ..وهنا بالضبط اقول إن الديمقراطية بحاجة إلى إطار تنظيمي منضبط ونوعي في انتماء أعضاءه والتزامهم، يؤدي إلى إستيعابها وتطبيقها بشكل خلاق، لكي تأخذ مجراها الحقيقي الفاعل والمؤثر، لا أن تتحوّل إلى شعارات غير قابلة للتحقيق أو إلى وسيلة لامتصاص هذه الحالة النقدية أو تلك دون المعالجة الجدية لها.

**********

2016/3/23

علينا أن نتذكر أن دخول الوطن العربي في الدائرة الرأسمالية جاء متأخراً مقارنة مع أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.ويضاف إلى ذلك العنصر الثقافي ، إذ لدينا إرث ثقافي غني يعود إلى الوراء بآلاف السنين، وهذا الإرث يشكل سلاحاً ذو حدين، فيه الكثير من المعوقات التحديثية. ولذلك فإن المشكلة الثقافية في الوطن العربي تكتسب أهمية استثنائية من الصعب ان نجد مثيلاً لها لدى كثير من الأمم الأخرى. وهذا هو أحد أسباب إخفاق الحركات النهضوية العربية، فقد تلهت بالسياسة عن الثقافة وأخفقت في الغوص عميقاً في هذا الإشكال واعتبرت ذلك ترفاً لا يليق بالسياسي المحترف .

وقد بدأ بعض المفكرين الماركسيين العرب يدركون ذلك في السبعينات من القرن العشرين تحديداً ونخص بالذكر سمير أمين وياسين الحافظ وإلياس مرقص . لكن أفكارهم ظلت حبيسة النخبة ، فهناك من أدرك مثل إلياس مرقص أن آليات الهيمنة الامبريالية تنطوي على تفتيت المستغل سياسياً وربما اقتصادياً أيضا سواء كان المستغل طبقة اجتماعية كادحة أو أمة كادحة، ولا يستطيع المستغل أن يجابه هذه الآليات الاستغلالية إلاّ بمشروع وحدوي يؤكد وحدة الأمة أو الطبقة.

واذ ينطلق سمير امين من أن المرحلة الراهنة، التي تجتازها بلداننا العربية، ليست مرحلة "المنافسة من اجل الاستيلاء على الحكم"، وذلك في غياب قوة اجتماعية شعبية تستطيع "ان تفرض نفسها على القوى الاخرى الداخلية سواء كانت تتجلى في نظم الحكم ام في بديل الاسلام السياسي وهما وجهان للعملة نفسها"، فهو يرى ان الخطوة الاولى على طريق الخروج من الازمة، تتمثل في العمل على اعادة تكوين اليسار وبناء القوى الشعبية، وذلك في اطار عمل طويل النفس يطاول مستويات عدة "من تحديد الاسس الفكرية، وسمات المشروع المجتمعي المطروح كهدف تاريخي، وتحديد المراحل الاستراتيجية للتقدم في الاتجاه المرغوب... والقوى الاجتماعية التي لها مصلحة في انجاز المشروع والقوى المعادية له، ثم اخيرا بناء قواعد العمل المناسبة. "

**********

2016/3/24

القوى الطبقية المهيمنة في الوضع العربي الراهن.....

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة "الرأسماليين "( كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية )المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة "الرأسماليين "المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين وبقية الحركات الاسلاموية.وكلاهما لا يتناقض مع التحالف الامبريالي الصهيوني، أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الاخر.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان

الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب ، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي. وهنا بالضبط يتجلى دور اليسار الثوري عبر المبادرة الى تشكيل البديل الديمقراطي الشعبي القادر على اثبات وجوده وفعاليته في مجابهة مخاطر هذا الاستقطاب الثنائي وازاحته ....فهل من مستجيب ؟؟؟

**********

2016/3/24

**في مفهوم الأخلاق الثورية** .. الباحث غازي الصوراني – ديسمبر 27,2013

هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟

الجواب : نعم ... لا بد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لرفاقنا ، فإذا كانت الفصائل او الأحزاب الثورية اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها أولا بموقف أخلاقي داخلي يجسد العلاقة الدافئة الصريحة المحترمة بين الرفاق....

**********

2016/3/25

الأخلاقيات الحزبية :

هي مجموعة المبادئ والقواعد التي يسترشد بها العضو في سلوكه الخلقي وتصرفاته، و يطلق عليها الآداب الحزبية التي يتوجب أن يتمتع بها جميع الرفاق، فمثلما لكل حياة اجتماعية اعرافها وعاداتها المرتبطة بقيم الصدق والشرف والتكافل والنخوة والنزاهة والكرم والاحترام والشجاعة في الموقف، فإن هذه المسألة تنطبق علينا أيضاً في الجبهة للتعبير عن أفكارنا ومواقفنا وقيمنا الثورية ، إنها مجموعة الأخلاق الرفاقية، السياسية والفكرية والاجتماعية القائمة على مفهوم الصلابة والشرف الحزبيين من ناحية والوثيقة الصلة مع الجماهير من ناحية ثانية، مستلهمين المبادئ الأخلاقية التي جسدها العديد من شهداء وأسرى ومناضلي حزبنا ، إن الإقتداء بهذه الأخلاق يعني بالنسبة لكل عضو أن يتصرف على الدوام بما يتلاءم مع المتطلبات الحزبية نصاً وروحاً،

والالتزام الواعي والمخلص بمبادئ وأفكار الحزب عبر ممارسة –علنية أو سريه– لا تلقي أي ظل من الشك على شرف الحزب أو لقب الرفيق، بل بالعكس تجسد مشاعر كل رفيق منا بكونه جاء باختياره الحر، لكي يكون مناضلاً في حزب عظيم من أجل أفكار عظيمة .

السمات الأخلاقية لعضو الجبهة :

انها الأركان والصفات الأخلاقية التي تتجلى في سلوك الرفيق ، إن السمات الأخلاقية للرفاق شأن السمات الأخلاقية لجميع المناضلين ، تتحدد ، قبل كل شيء ، بمبادئ الأخلاق الثورية وقواعدها .

فالسمات الأخلاقية للرفيق تتكون من تواضعه واحترامه لرفاقه انطلاقاً من قناعته السياسية والفكرية ، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي ، ومعاملته مع الناس واهتمامه وعنايته بهم، وكيفية تصرفه في المجتمع والأسرة .

وتبرز صفات العضو الأخلاقية بصورة جلية في الأعمال والتصرفات الوطنية والروح الجماعية والمبدئية والعدل وعدم التسامح إزاء كل ما يتنافى ونمط الحياة سواء في اوساط الحزب او في أوساط الجماهير.

**********

2016/3/25

**ومع بداية عصر النهضة ظهرت أفكار الفيلسوف الانجليزي " فرنسيس بيكون" (1561_ 1626)** الذي يعتبر –حسب المؤرخ ول ديورانت – "أعظم عقل في العصور الحديثة" ، طالب بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام المسبقة التي تهدد العقل، ثم جاء الفيلسوف الفرنسي "ديكارت" (1596–1650) ، الذي أكد أن المهمة الأساسية للمعرفة هي ضمان رفاهية الانسان وسعادته عبر سيطرته على الطبيعة وتسخير قواها لصالحه ، وعلى هذا الأساس ظهر ما نستطيع أن نسميه أخلاق العقل ، التي أعلن عنها بجرأة تلميذه الفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632–1677)حينما انتقد أخلاق "الكتاب المقدس" انتقاداً مراً، واستنتج مبدأ الحق من القوة، واعتبره مبدأ كل أخلاق . ثم جاء "جان جاك روسو" (1712 –1778 ) ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا، أما فولتير (1694/1778 )، فقد عاش كل حياته مناضلاً ضد التعصب الديني.

**********

2016/3/25

**لا أزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة** ، كما لا أزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة ، لانها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا ، وتتعرض راهنا إلى اوضاع لا تحتمل ، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على

المعاناة في الدنيا والإعراض عنها وعن مغرياتها والالتزام بالتعاليم الدينية ونصوصها ضمانا للقبول في جنة النعيم في الآخرة

**********

2016/3/26

**كجزء من عالم الأطراف ، يواجه الوطن العربي اليوم حالة من الانهيار الاجتماعي/ الاقتصادي/السياسي في إطار منظومة العولمة** التي تعزز سيطرتها المادية على موارد ومقدرات شعوبنا، بمقدار نجاحها في فرض قيمها المعرفية السياسية والأخلاقية على واقعنا المفتوح لهذه العملية دون أي مقاومة سياسية عقلانية جدية ، سوى اللامبالاة أو الخضوع للاقدار أو صراخ خافت _ هنا أو هناك _ أشبة بصراخ اليائس أو الجريح.

_الى جانب ذلك ، هناك الخطر الداخلي الذي نعيشه اليوم الذي يتجسد في حالة التفكك والتجزئة السياسية والتخلف وانتشار الأصولية بمذاهبها المتنوعة تحت مظلة الاسلام السياسي وبروز النزعات والحركات الطائفية وكافة مظاهر التفسخ الاجتماعي على الصعيد العربي ، والانقسام والصراع التناحري على السلطة والمحاصصة بين فتح وحماس على الصعيد الفلسطيني ، في ظل وصول ما يسمى بالعملية السلمية إلى أفق مسدود ، علاوة على الحصار الصهيوني، وتغلغل مظاهر الفقر والإحباط فيه بصورة غير مسبوقة.

–والمحصلة الناجمة عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والمجتمعية السالبة على شخصية الشعوب العربية تكمن في تزايد اعتمادها _ بالجبر أو الاختيار _ على الآخر فيما تنتجه وفيما تستهلكه وفيما تتعلمه وفيما تقرأه وفيما تتلهى به ، أصبحنا عجينه يسهل تشكيلها أو تفكيكها أو تدميرها في ظل انتشار ما اسميه حالة الإحباط والإستسلام السائدة في أوساط شعوبنا العربية.

**********

2016/3/26

**إن الأخلاق هي ظاهرة اجتماعية تاريخية وتراكمية يتم صياغتها في الاطار الشعبي عموما** ، وفي اطار المصالح الطبقية خصوصا ، عبر منطلقات نظرية ، دينية وفكرية وسياسية وتراثية ، تستهدف إما الحفاظ على الواقع القائم كما هو ، أوالثورة عليه باسم المستقبل لتغييره وتجاوزه ، وفق أهداف هذه الحركة الثورية أو تلك التي تعمل على تحقيق الصورة المنشودة من إنسانية الإنسان ، حيث تتخذ الأخلاق هنا طابعا ثوريا مستقبليا باسم قيم الحرية والعدالة والديمقراطية ،فلا غرابة أن تتصف الرؤية الأخلاقية الثورية بأنها مستقبلية بالدرجة الأولى.

**********

2016/3/26

**لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي.**

–ذلك ان مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلاله اجتماعية/سياسية/ثقافية إذ ان كلمة بورجوازية تعني "التمدن" في نمط واسلوب الحياة والافكار بينما تعبير "رأسمالية" هو تعبير مشتق من نمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي فهو مرتبط بملكية علاقات الانتاج والاستغلال الرأسمالية .

–ولذلك من الادق القول عن البورجوازية التابعة في بلادنا، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية عقارات وخدمات ومضاربات وصفقات مالية ضمن منطق الفساد والمحسوبيات، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره والمضاربات بوسائل متنوعة من الرشاوي والفساد الصغير والكبير .

انها بورجوازية تابعة لا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في التنمية الوطنية المستقلة او في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي اعادة انتاج البورجوازية التابعة الرثة المشوهة ، وهي شريحة فاقدة لوطنيتها أسيرة للسوق الرأسمالي العالمي والنظام الامبريالي منفذه بشكل ميكانيكي لاوامره، وتدفع بمجتمعاتنا صوب مزيد من صيغ التبعية والخضوع والتخلف والاحتواء كما هو المشهد العربي منذ اواخر القرن العشرين الى يومنا هذا...فهل بعد ذلك يمكن الحديث عن ما يسمى بورجوازية وطنية ؟ أم ان جماهير المضطهدين والفقراء والكادحين في مسيرتهم التحررية والديمقراطية لا يحك جلدهم الا ظفرهم بقيادة وطنية ديمقراطية وتقدمية.؟...في انتظار رأي الرفاق والاصدقاء

**********

2016/3/27

**حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل ومحاولاتهم بناء الأخلاق على نحو من الجدل الثلاثي (ديالكتيك)** وقد أوصل الأول إلى المثالية الذاتية والثاني إلى المثالية الموضوعية والثالث ( هيجل 1770 – 1831 ) إلى المثالية [8] المطلقة ، حيث تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة ، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية (عبر الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة) ، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية .

أما أوغست كونت ( 1798 _1857 ) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية ويكون عندئذ شطراً من علم الإجتماع ، ويعتبر اوغست كونت مؤسس النزعة الوضعية التي تستند الى العلم في كل ما يتعلق بالمعرفة والسلوك ، وهو صاحب نظرية" الحالات الثلاث " ، التي تقول أن المفكر البشري مر خلال مسيرته "بثلاث حالات " أو مراحل من التطور :

.1الحالة اللاهوتية أو التفسير الديني .

.2الحالة الميتافيزيقية وتتميز باعتماد العقل المجرد بواسطة التكامل والاستنباط.

.3الحالة الوضعية التي تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة " المعاصرة " التي دعا الى الأخذ بها .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة ( 1844 _1900 ) ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى " ، انطلاقاً من قناعته بأن هناك تقديران متناقضان للسلوك الإنساني ، هما أخلاق السادة ، وأخلاق الطبقات العامة ، فالخضوع عنده يولد الذل والضعة ، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير ، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية

للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها ، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال ، فالأخلاق الحقة هي إرادة القوة، إذ إن القوة ومواجهة الخطر والحرب تتميز بقيمتها الأعلى في مقابل قيم اللطف والشفقة والخنوع والسلام ، إن قيم القوة هي أمور لابد منها في الكفاح واختيار الأفضل من أجل تحقيق الأهداف ، فالضعيف فاتر الهمة الذي يقول " إن الحياة لا تساوي شيئاً " خير له أن يقول " إنني لا أساوي شيئاً " هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء ، وكان بالمقابل مغالياً في تمجيد القوة ، فالإنسان الأعلى عنده هو فرد متفوق يرتفع بشجاعته من وسط الشعب بفضل تربيته القوية لا بفضل الانتخاب الطبيعي أو أي عامل آخر.

**********

2016/3/27

**تعريف الأخلاق** .....( من دراستي بعنوان "حول مفهوم الأخلاق والحزب الثوري" المنشورة في موقع الحوار المتمدن–العدد: 2687 – 2009 / 6 / 24.(

بدايةً ، وعلى صعيد التفسير اللغوي ، فإن في اللغة العربية كلمتان يعبر بهما عن الأوصاف التي يوصف بها السلوك البشري : خُلُق (والجمع أخلاق)، وأدَب (والجمع آداب). والكلمتان غير مترادفتين مع أن الواحدة منهما قد تنوب مناب الأخرى في كثير من الأحيان.

يورد صاحب "لسان العرب" معنى يحدد به "ماهية" الخُلق عن طريق المقارنة فيقول: "ان الخُلُقْ هو صورة الإنسان الباطنة، أو مكونه النفسي الداخلي ، بعبارة أخرى " الخلق " للنفس كـ"الخِلْقة" للجسد.

والملاحظ أن "الخلق" بهذا المعنى غير "السلوك"، فهو "ملكة"، أو "هيئة في النفس" تصدر عنها الأفعال : فهي منبع السلوك، أما السلوك فهو الممارسة الفعلية الصادرة عن المفهوم أو الصفة.

وفي هذا السياق يؤكد د.محمد عابد الجابري في كتابه "العقل الاخلاقي العربي" خلو المكتبة العربية من كتاب أو دراسة في نقد العقل الأخلاقي العربي أو في تحليل نظم القيم في الثقافة العربية الإسلامية تحليلاً موضوعياً نقدياً .

ننتقل الآن إلى تعريف مفهوم الاخلاق فنقول : أنّ الأخلاق ظاهرة اجتماعية يتم صياغتها بصورة واعية و هادفة ، بما يتوافق مع المتطلبات التاريخية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية ، وهي أيضاً شكل من أشكال الوعي الاجتماعي ،يقوم بمهمة ضبط وتنظيم سلوك الناس في كافة مجالات الحياة الاجتماعية بدون استثناء ،في السياسة وفي العلم ، وفي العمل وفي البيت والأمكنة العامة ... إلخ.

وقد أجمل معجم "لالاند" تعريفات الأخلاق في دلالات أربع:

الأولى : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك المقبولة في عصر أو لدى جماعة من الناس. وبهذا المعنى يقال: أخلاق قاسية، أخلاق سيئة، أخلاق منحلة ، أخلاق طيبة ، كريمة أو صالحة ..الخ

والثانية : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك التي تعتبر صالحة صلاحاً لا شرطياً.

والثالثة : هي أن الأخلاق نظرية عقلية عن الخير والشر، وهذه هي الأخلاق الفلسفية.

والدلالة الرابعة : هي ان الأخلاق جملة ما يتحقق في العلاقات الإجتماعية من أهداف حياة ذات صبغة إنسانية

أعظم.

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، ما طبيعتها الذاتية والموضوعية؟ ما معيار الخير والعدالة والإحسان؟ وهل هو معيار وحيد أم متعدد ؟ موضوعي كلي أم ذاتي استثنائي ؟ هل المبادئ الأخلاقية مما يكتسب بالتربية ، بالتلقين ، بالاتباع ..؟ وإذا كانت فطرية فلم لا تظهر إلا بعد مضي فترة من العمر.

إن الاجابة على هذه التساؤلات –بصورة موضوعية بعيدا عن التفسير الغيبي– لا يمكن الا ان تأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع الاجتماعي وتنوعه الطبقي ، التي تؤكد على أن الاخلاق وكافة القيم الاجتماعية هي نتاج تاريخي تراكمي للتركيب الطبقي في المجتمع ولأنماط الحياة الاجتماعية فيه.

**********

2016/3/27

**)من دراستي بعنوان "حول مفهوم الأخلاق والحزب الثوري" المنشورة في موقع الحوار المتمدن–العدد: 2687 – 2009 / 6 / 24.(**

من واجب كافة رفاقنا في الجبهة أن يعمقوا ادراكهم بأن مهمة توسيع الحزب تنظيمياً، هي مهمة تعلو على كل المهام الآن (في ظروف الاستياء الجماهيري من طرفي الصراع فتح / حماس). وذلك عبر العلاقة الحزبية التراتبية بين قيادة الفرع ولجان المناطق والروابط والخلايا مع هذه المهمة، بما يحقق أهداف الحزب كما وردت في وثائق مؤتمراتنا الوطنية وبرامجنا.

لذلك فمن الضروري اليوم ان نكون كحزب أكثر وعياً بالماركسية وبالاهداف الوطنية والقومية مما كنا عليه في أي مرحلة سابقة (وحدة الذات والموضوع) وعلينا ان نتدارك كافة الأخطاء ومظاهر الخلل التي أصابت هيئات حزبنا من القمة الى القاعدة بحيث أصبحنا – رغم الظروف الموضوعية التي تنتظر دورنا – أقل وعياً بالقضايا الوطنية والقومية والماركسية.

فإذا لم نكن ماركسيين (عبر المطالعة والوعي) – بمقدار كاف – من حيث الوعي والممارسة سنظل عاجزين عن أن نشكل قطباً فعالاً في محيطنا الفلسطيني والعربي ... وهذا يعني المزيد من التراجع وانتشار مظاهر الخلل التنظيمي والليبرالي الهابط وبالتالي خراب الحزب وانهياره ... ومن ثم ضياع الآمال المعقودة على جبهتنا من قبل جماهير شعبنا في الحرية والعدالة والوحدة.

وفي مثل هذه الأجواء من التراجع والرخاوة والمظاهر المرضية، تتفاقم مظاهر الشللية او "التكتلات" او الثرثرة السالبة، وإهمال مسائل الالتزام الحزبي (التنظيمي والجماهيري والثقافي) وتتراجع الهوية الفكرية، ومن ثم يتراجع دور الحزب كله على الصعيد السياسي والشعبي.

من هنا، يتوجب على كل رفيق ملتزم ببرنامج الجبهة الشعبية وهويتها الفكرية، ان يتوقف امام الظواهر السلبية ويشخصها ويحللها وصولاً الى إيجاد سبل معالجتها عبر إطاره او مرتبته في الحزب (بعيداً عن أسلوب الثرثرة او

الشللية) ... المهم مواجهة هذه الأمراض بكل جرأة رفاقية لكي نتجنب المزيد من التفكك ونعمل على وقف مساره الذي سيدفع بنا الى الانهيار اذا لم يتم التصدي له ووقفه.

بهذه الرؤية، وبالأسلوب التنظيمي المحمول بالوعي ببرنامجنا وهويتنا من جهة وبكل تفاصيل واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة ثانية، يمكن ان ننطلق نحو توفير الأسس الحزبية السليمة (وفق دستورنا / برنامجنا) وتوفير القدرة على اعادة بناء حزبنا بأساليب ثورية واخلاقية فعالة في سياق علاقات رفاقية محكومة بالالتزام والمحبة والاحترام والعمل المتفاني في تنفيذ المهام، والمبادرة الذاتية في التثقيف والتوسع التنظيمي بما يحقق نوعية تركيبه الطبقي بحيث يصبح بالفعل حزباً منبثقاً من جماهير الفقراء والكادحين، وطليعة ثورية لهم، فاذا استمر التركيب الطبقي البرجوازي الصغير والمتوسط في حزبنا على ما هو عليه ، فالنضال الوطني يكون موضع شك مع تعطيل أو رخاوة العمل التنظيمي والجماهيري وتزايد مظاهر الانفلاش والثرثرة.

آن الأوان –كما قال رفيقنا الشهيد أبو علي مصطفى– لأن نعي أننا ننتمي لحزب واحد، ولذات الفكرة، ونحمل ذات الآمال والأهداف النبيلة، ساقنا التاريخ لنحمل ذات البرنامج، فلنحافظ على أداتنا التي جمعتنا، كما نحافظ على حدقات العيون.

**********

2016/3/27

**اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني** ، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة، الى جانب تفاقم الصراعات الطائفية الدموية تحت مظلة الحركات الاسلاموية التي اعادت انتاج التخلف والتبعية بصورة غير مسبوقة ، بل إن اليسار الفلسطيني – على سبيل المثال – رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية الديمقراطية والصراع الطبقي ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، وإعمال أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب.

**********

2016/3/28

**سيغموند فرويد ( 1856_1939)** : قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية ، أما التفسير التطوري ، وخاصة مذهب " هربرت سبنسر " ( 1820 –1903 )– فان مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه . وفي هذه المرحلة ظهرت فلسفة البرجماتزم عبر افكار وليم جيمس ( 1842 _1910 ) الذي تأثر بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس(1839–1914) صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " ، فعوضاً عن سؤالنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه الى النتيجة أو الثمرة او المصلحة المباشرة، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأساس الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية في سيطرتها الإمبريالية من أجل استغلال الشعوب الفقيرة واستمرار تبعيتها وتخلفها.

بعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي ( 1859 – 1952 ) الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، فقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920)، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية . من خلال دراساته استنتج فيبر أن الرأسمالية ، وهي التي – كما يقول –خلقت العالم الحديث، لم تنشأ إلا في تلك البلاد التي تحولت إلى البروتستانتية ، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية –عند فيبر – هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع. "

من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين" ، فقد تضاءلت –كما رأينا– فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية الى جانب الفلسفة الوجودية ،كيركغارد، هايدجر ،سارتر، كامو، دي بوفوار ، علاوة على سان سيمون وشارل فورييه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكين الطوباويين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبئوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس ، واسهموافي توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، عصر الثورات البرجوازية الأوربية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق البورجوازية.

**********

2016/3/28

**المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل.....**

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي بالمعنى الجزئي ، ولكن الجوهري في بعض الجوانب ، مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر . اما المسألة الاخرى في هذا التناول ، فهي تعود إلى الفجوة بين ما تضمنته –وما زالت– اللغة العربية من مفاهيم ومعاني احتوت على كثير من المبالغات اللفظية في المدح أو الذم أو الشجاعة أو التفاخر ، رغم ان الواقع المعاش سواء في التاريخ القديم أو اللحظة الراهنة يتناقض كليا أو جزئيا مع تلك المضامين والمعاني ، وذلك يعود –من وجهة نظري– إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي:

.1قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر.

.2الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر هل نعود إلى الماضي ام نتوجه إلى المستقبل ..؟. (

.3قيم الإتباع أو التقليد والسلفية ، وقيم الابداع التي يقول عنها السلفيين أنها ليست من صفات الانسان بل من صفات الله وحده دون غيره. !

.4قيم العقل وقيم القلب أو الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال ويقين.

.5قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر . 6. قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات . 7. قيم احترام السلطة مقابل قيم التمرد عليها أو قيم التسليم بالأمر الواقع ، وقيم التغيير والرفض.

نستنتج مما تقدم ، أن الاخلاق العربية لا تخرج عموما عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية ،المرتبطة بدورها – حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين – بمفاهيم واليات التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد التي يبدو ان تراكماتها قد وصلت اليوم الى حد القطع والانفجار حيث لم تعد الجماهير الشعبية العربية قادرة على تحمل المزيد من القهر والاستغلال والاستبداد والفقر والمعاناة ، فانفجرت – عبر الانتفاضات – في وجه انظمتها معلنة كسر كل حواجز الخوف من الانظمة الحاكمة واجهزتها القمعية ، بل ونجاحها في اسقاط رؤوس تلك الانظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن والبقية على جدول سيرورة الثورة العربية التي تفتقد– حتى الان – لكل من الرؤية والبديل الثوري القادر على استكمال وانجاز اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، الامر الذي ادى الى فوز حركات الاسلام السياسي في تونس ومصر مؤذنا بافتتاح مشهد الاسلام السياسي لسنوات قادمة ، بما يعني اعادة انتاج مظاهر التبعية والتخلف والاستغلال والقهر والافقار والمعاناة باشكال جديدة في اوساط العمال والفلاحين الفقراء والشباب ، في مقابل استمرار تحكم

الشرائح الطبقية الراسمالية الكومبرادورية والزراعية والعقارية والمالية والبيروقراطية المدنية والعسكرية بثروات ومقدرات وموارد المجتمع ، وبالتالي اعادة انتاج واحتدام عوامل الصراع الطبقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما سيؤدي الى انتفاضات ثورية ضد انظمة الاسلام السياسي ( التي سيثبت عدم اختلافها عن الانظمة المخلوعة )، او سقوط الحركات الدينية بصورة ديمقراطية في الدورات الانتخابية التالية ، وهذا مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية والديمقراطية في اوساط الجماهير خلال المرحلة القادمة ، وبدون ذلك فان ازمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفا مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية ، خاصة وان أزمة مجتمعاتنا العربية، ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية ،هي ازمة تاريخية وراهنة ، تعود في جوهرها إلى أن بلداننا العربية عموماً – حتى اللحظة – لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" ، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية( الرثة والمشوهة ) في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في اوروبا منذ اكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية تغييرية شاملة تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا ؟.

**********

2016/3/28

**انتقلت المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما** ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين" ، فقد تضاءلت فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية ، (وليم جيمس، ديوي) ، والتحليلية النفسية (فرويد، يونغ، آدلر) والوجودية

(كيركغارد، هايدجر ،سارتر، كامو، دي بوفوار) ، وهنا تبرز أسماء المعاصرين من الباحثين في مختلف الأصقاع .

وفي هذا الجانب قدم كل من سان سيمون وشارل فورييه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكين الطوباويين اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبئوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس .

–ومع بداية انتقال المجتمع الأوربي من النمط الإقطاعي الزراعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة ، تولدت مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، لعصر النهضة و التنوير ... وكان نجاح الثورات البرجوازية الأوربية بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، والانتقال من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية ، من أبرز مفكري وفلاسفة هذا العصر ( ميكافيللي 1527/1469 ،وجاليليو 1642/1564 ، وبيكون 1626/1561، وديكارت 1596/ 1650 وتوماس هوبز 1679/1588 وجون لوك 1632/ 1704 ،ومونتسكيو 1755/1689 ، وفولتير 1778/1694 ، وروسو 1778/1712 ،وكانط 1804/1724 ،وهيجل 1831/1770 كل هؤلاء ،ساهموا في إنتاج المعرفة الجديدة التي قامت على العقل والعلم ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق البورجوازية.

**********

2016/3/28

**الحقيقة أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس** ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة ،كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي، ضمن سقف المصالح الإمبريالية المعولمة في المرحلة الراهنة ، وليست المنظمات غير الحكومية في بلادها الأم سوى واحدة من الآليات التنفيذية المروجة " لأخلاق " البورجوازية الليبرالية المعولمة في عصرنا ، إنهم يتحكمون في مقدرات شعوب وطننا العربي ويسلبون مواردنا ويقدمون الدعم لأنظمة الاستبداد في بلادنا في موازاة دعم هذه المنظمات التي تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في بلادنا ضد أنظمة القمع والاستبداد التي أقاموها .. وهنا تكمن المفارقة !!

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والرذائل الناجمة عنها ، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ، أنه يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

**********

2016/3/28

**لعلي لا ابالغ في القول أن استشراء الظاهرة الدينية العنصريةفي دولة العدو "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة** ، والهادفة إلى تكريس التبعية والتخلف ، وتفكيك

الدولة ووحدة المجتمع في كل البلدان العربية (التي باتت انظمتها وشرائحها الطبقية الحاكمة في حالة غير مسبوقة من الخضوع والانحطاط ) ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال في العراق والسودان واليمن وليبيا وسوريا.....،إذ أن هذا الانحطاط والخضوع الرسمي العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف اليمينية المتنفذه صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم....

**********

2016/3/29

**الرسالة السياسية للفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632-1677.....:(**

يقول المؤرخ الفرنسي ول ديورانت في كتابه " قصة الفلسفة " أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

كما وضع سبينوزا فلسفته السياسية التي يؤيد فيها الديمقراطية في نفس العصر الذي كان فيه "هوبز" يمجد الملكية المطلقة في إنجلترا، فالدولة الكاملة ينبغي ان لاتحد من قوة مواطنيها الا اذا أدت هذه القوة إلى الحاق الضرر والاذى بأفراد المجتمع، وينبغي على الدولة ان لا تنزع حرية من مواطنيها الا اذا اضافت في مكانها حرية أوسع منها.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن".

ويضيف قائلا "انني أكرر القول بان الغاية من الدولة ليست تحويل الناس إلى وحوش كاسرة والآت صماء، ولكن الغاية منها تمكين اجسامهم وعقولهم من العمل في امن واطمئنان ، وان ترشدهم إلى حياة تسودها حرية الفكر والعقل، كيلا يبددوا قواهم في الكراهية والغضب والغدر، ولا يظلم بعضهم بعضا. وهكذا فإن غاية الدولة هي الحرية في الحقيقة " .

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية. ولكن ماذا يفعل الناس لو كبتت القوانين النمو وخنقت الحرية؟ وماذا يفعل الناس لو اتجهت الدولة إلى ايثار مصلحة الطبقة الحاكمة والتسلط على الشعب و الاستغلاله، وسعى الحكام إلى الاستئثار بالمناصب والكراسي وعدم افساح المجال لغيرهم للوصول إلى الحكم؟

ويجيب سبينوزا على هذه الأسئلة بوجوب اطاعة القوانين حتى ولو كانت جائرة وظالمة ما دامت الحكومة لا تمنع الناس من حرية الكلام والاحتجاج للوصول إلى تغيير الأوضاع بالوسائل السلمية.

اذ ان حرية الكلام والاحتجاج والنقد ستؤدي في النهاية إلى تغيير الأوضاع الفاسدة بالوسائل السلمية.

وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى

اعتناق الحرية، فقد جبل الناس بوجه عام على الا يطيقوا كبت آرائهم التي يعتقدون بانها حق والا يصبروا على محاربتها واعتبارها جرائم ضد القانون، وعندئذ لا يعتبر الناس ان مقت القوانين والامساك عن مقاومة الحكومة عار وخزي بل شرف عظيم .

وينتهي سبينوزا بقوله "فكلما قلت رقابة الدولة على العقل، ازداد المواطن والدولة صلاحاً"، واذا نال الناس هذه الحرية، فلن يضيرهم أي نوع من أنواع الحكومة تتولى امورهم، سواء كانت ديمقراطية أو ارستقراطية أو ملكية أو غيرها، وهنا سبينوزا يميل إلى تفضيل الحكومة الديمقراطية.

**********

2016/3/29

**في الذكرى الاربعين ليوم الأرض.....**

الثلاثون من آذار، ذكرى لها دلالتها في تاريخ الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، في ذلك اليوم من عام 1976، هبت الجماهير الفلسطينية في الجليل والنقب ومناطق الاحتلال1948 وشاركتها الجماهير الفلسطينية في باقي الأراضي المحتلة عام 1967 والشتات ضد عملية وسياسة المصادرة للأراضي التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ، ووقف الشعب الفلسطيني يدافع عن الأرض التي أنجبته واحتضنته عبر آلاف السنين ، أعطاها دمه وعرقه وعقله وأودعها أحلامه، وأعطته مأواه وخبزه ووطنه وهويته الإنسانية ...فإذا كان صراعنا نحن الفلسطينيون ضد الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، فهو أيضاً من أجل فتح أفق الثورة الوطنية الديمقراطية في كل قطر عربي على طريق التوحيد القومي و التطوّر و الحداثة و الدمقرطة والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية. الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمّنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى لحساب مصالح ومستقبل الجماهير الشعبية العربية.

و ضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينعزل عن عمقه العربي وأن لا آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري والديمقراطي العربي كله .

انطلاقاً من ذلك يمكن أن يصاغ الحل، على أساس أن فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية موحدة وأن تتحقق عودة اللاجئين الذين شُرِّدوا منها بالرغم من كل الصعاب أو "المستحيلات" التي يزعمها البعض أن شعبنا الذي رسم بالدم – آلاف المرات – خارطة الوطن عبر نضاله وتضحياته من أجل حق العودة هو شعب قادر – مهما طال الزمن– على تحقيق حلم الانتصار....

**********

2016/3/31

**إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لفصائل واحزاب اليسار الثوري –** في الظروف الراهنة – تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقا من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد

الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتقه ، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنه من تحقيق عملية النهوض الذاتي صوب دوره الطليعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقه وبرامجه –تاريخياً وراهناً– ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة قوى اليسار العربي في نضاله الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف الثورة التحررية والديمقراطية الوطنية والقومية.

إن هذه الافكار ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق اليساريين (في فلسطين والوطن العربي)فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصداقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق، آخذين في الاعتبار ان هذه العملية الاخلاقية ، الثورية ،الاستنهاضية لفصائل واحزاب اليسار العربي ، هي أكثر من ملحة وضرورية في ظل الحقبة الانتقالية الراهنة بين مرحلتين تاريخيتين نوعيتين، مرحلة تراجع الحركة الوطنية بكل أطيافها صوب الهبوط الليبرالي السياسي من ناحية ومرحلة صعود التيار الديني وبروز وانتشار هوية الإسلام السياسي من ناحية ثانية، وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب او الفصيل اليساري الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى أخلاقيا وفكرياً وسياسيا ونضاليا

**********

2016/4/1

**ان ما يوصف بأنه " أزمة الفكر" لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها:**

النظري والعملي، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتُزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية ، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية ، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها.

**********

2016/4/1

**أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها،** ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الاعضاء فحسب، بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية ، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاه – والرفض العلني أو المبطن– للفكر الماركسي، إلى جانب الاغتراب أو العزلة عن

قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي و تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذاك.
كما تجلت الأزمة أيضاً ، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وبالتالي الضعف الشديد لتأثيرهم أو غيابه في أوساط الجماهير ، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها ، التي غيبت نفسها بسبب تفاقم أزماتها ، وعجزها وقصورها الذاتي على الرغم من نضج الظروف الموضوعية المتمثلة في الاستلاب الوطني الناجم عن وجود القواعد العسكرية والاحتلال الصهيوني من جهة وفي الاستلاب والاستبداد الطبقي الناجم عن شدة بشاعة استغلال الطبقة الحاكمة وحلفائها لجماهير الفقراء اللذين خرجوا بالملايين مشاركين في الانتفاضة بصورة عفوية ، سرعان ما احتضنتها قوى الإسلام السياسي والقوى الليبرالية ، إلى جانب قوى الثورة المضادة ، في ظل غياب محزن للطليعة اليسارية الديمقراطية المدافعة عن أماني وأهداف الجماهير.

**********

2016/4/2

**المجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي....**

من المعروف ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية.
وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همًّا أساسياً ...بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسر ( في ظروف الحراك الاجتماعي العربي الراهن ) عزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي( الحزب) وممارسة النضال الثوري "كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة لمرحلة طويلة نسبيا من النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟؟؟

**********

2016/4/2

**سؤال وجواب .....لماذا نقول بوضوح وبقوة ووعي لا لآوسلو وأوهام الحل المرحلي والتفاوض العبثي ؟.....**

وجوابي كما يلي .....ألم يكن أوسلو نفسه هو مرحلة المرحلية ..؟ والمناقصات السياسية التي تلته باعتباره انتقالي صار دائما وانتقائيا، ولا يستخدمه العدو إلا لمزيد من خلق الوقائع وتقادم الأمر الواقع ، كي تتحول المرحلية إلى نهائية في الأذهان، وتصبح الأجزاء المرحلية هي انجازات موهومه لدى أصحاب هذا الخيار.
والاهم من كل هذا ان العدو بات في موقع إعادة رسم معالم الصراع ، بإيجاد الحل النهائي له وفق رؤيته وخياراته.. بانتوستانات ومعازل وجدار ومستوطنات وممارسات عنصرية ومواصل عدوانه الهمجي العسكري.
الحل الصهيوني إذن ، هو الدولة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية ، وليواجه مستقبل تجنيب "دولته" خطر ديموغرافي يضرب نقاوتها اليهودية ، تكون الكانتونات الفلسطينية في التجمعات الكبرى عبارة عن حكم محلي معزول أو حكم ذاتي شكلاني موسع يمكن أن يطلق عليه صفة "دولة" ، ولكن لا حق وطني جامع له ، بل كانتونات يتم تغذيتها بمخدر اغاثي تحت مسمى الرفاه والنماء وما أطلق عليه "نتانياهو" مؤخراً بالسلام الاقتصادي، حيث يتحول البحث عن الغذاء كغاية، وعن غاية البقاء الإنساني عند اللاجئين في مخيمات المنافي وبإعادة تأهيلها وليس عودتهم.
نستنتج من كل ما تقدم ، أن اللهاث وراء أوهام أوسلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التي يعيشها اليوم، فهناك شرائح ونخب فلسطينية تجد مصالحها الضيقة باسترضاء التحالف الأمريكي–الصهيوني ، عبر المزيد من الهبوط والتنازلات والاستسلام للوعود التخديرية لرؤساء الولايات المتحدة وصولاً إلى أوباما ، التي تراكمت وتشابكت وتكررت بصور ممسوخة دون جدوى في مسار المفاوضات العبثية المبتذلة ، التي أوصلت معظم أبناء شعبنا إلى حالة من الاقتناع بان شعار الدولتين وفق أوسلو والرؤية الإسرائيلية الأمريكية مدخل كاذب لحل كاذب .

**********

2016/4/3

**رفاقي واصدقائي الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي ...**

على الرغم من انحيازي المعرفي –بالمعنى الموضوعي– لتحليل الفيلسوف كارل ماركس للأنماط أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للبشرية في كوكبنا ، بدءاً من النمط المشاعي ثم العبودي والاقطاعي وصولاً إلى النمط الرأسمالي ثم الاشتراكي، إلا أنني أرى أن هذه السلسلة من انماط التطور التي تنطبق على المجتمعات الأوروبية بحكم طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخصوصيات المشتركة فيما بينها، إلا أنها بالتأكيد لا تنطبق على مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عموماً ، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً.
فالتطور الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات العربية يختلف في شكله وجوهره عن تلك التشكيلات التي تناولها كارل ماركس في إطار المادية التاريخية، حيث لم تشهد مجتمعاتنا نمطاً عبودياً، بمعنى استخدام العبيد في العملية الانتاجية ، وكذلك الأمر لم تشهد نمطاً اقطاعياً على شاكلة النمط الاقطاعي الذي عرفته أوروبا، بل كان أقرب إلى النمط الريعي أو النمط الأسيوي للإنتاج ، حيث انحصرت العلاقات الانتاجية والاجتماعية في كلا النمطين لنوع من المركزية الشديدة التي سادت في التاريخ القديم (ق.م.) في مصر والعراق، ثم امتدت وتواصلت في الدولة والدويلات الإسلامية عبر تكريس مظاهر التفرد والاستبداد التي نلاحظ آثارها ومفاعليها

المتراكمة في كافة الأنظمة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر مع اختلاف اشكال الاستبداد والقهر، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية ضمن تطور اجتماعي مشوه تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي ونمط"الاقطاع الشرقي" واسلوب الانتاج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع الرث والكومبرادوري)الامر الذي يتطلب من قوى اليسار العربي دراسة واستيعاب خصوصية تطور مجتمعاتنا ( من كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية ...الخ) بما يمكنها من بلورة رؤية علمية وثورية وبرامج مطابقة للواقع تعبر بوضوح عن هموم واوضاع الجماهير ومن ثم تلتف حولها وتناضل من اجلها تمهيدا للتغيير الثوري والديمقراطي المنشود.

**********

2016/4/4

**الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو،** والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها "إسرائيل "في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

**********

2016/4/4

**رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للبديل الوطني الديمقراطي.....**

تقول وثيقة المؤتمر السادس للجبهة ( تموز 2000) : " إن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى . "

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني، هذه العملية مشروطة بتوفير الرؤية المنهجية للصراع القادرة على إيجاد التوازن المطلوب في كل مرحلة، وعند كل مستوى من مستويات الصراع، بحيث تترابط أبعاد وركائز البديل الإستراتيجية والتكتيكية.

يستدعي هذا الواقع "العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في

جوهره ومظهره. هكذا يجري تخطي جدار الأزمة الذي جعل مشروع البديل يتماهى مع فكرة المعارضة ورد الفعل على مبادرات وسياسات الأطراف الأخرى. "

إن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

**********

2016/4/4

**مسار اتفاق اوسلو وآثاره الكارثية حتى اللحظة.....**

مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، درواً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية بين ما يمكن تسميته " بورجوازية الأعمال التقليدية " التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته " بالبورجوازية الجديدة " ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية ( العسكرية أو المدنية ) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،–كما هي حال انظمة البلدان العربية عموما– هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية و المدنية.

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أدى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير

التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة،ويبدو ان سقوط جماعة الاخوان وعزل د.مرسي في مصر واحتدام حدة الصراع مع حركة حماس التي أصرت على تغليب الموقف الايديولوجي الاخواني على حساب الرؤية الوطنية التحررية الديمقراطية، الى جانب عودة الرئيس ابومازن للتفاوض مجددا بصورة منفردة سيضع قضيتنا وشعبنا أمام مشهد جديد أكثر مأساوية وهبوطا من مشهد اوسلو أو على الأقل امتدادا له.

**********

2016/4/5

**بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية** ..وانا هنا – بدون اي مكابرة – اتحدى جميع الهابطين المستسلمين دعاة الواقعية الرثة حفاظا على مصالحهم الانتهازية الخاصة ...اقول بوضوح ان قوة دولة العدو الاسرائيلي سببها الاول والرئيس ضعف وتخاذل وخضوع الحكام العرب الخونة ...وفي مثل هذه الاحوال مهما تأزمت أوضاعها الاقتصادية والمالية فإن النظام الرأسمالي بكل أطرافه سيلتزم دوما...بتقديم الدعم –في كل الظروف– لدولة "إسرائيل" ارتباطاً بدورها ووظيفتها حتى لو كان النظام الرأسمالي في النزع الأخير.

–لعل في كل ما تقدم ما يستدعي من قوى اليسار المزيد من الوعي بالأزمة العربية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة الرأسمالية والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل الديمقراطي الشعبي النهضوي بافاقه الديمقراطية الاشتراكية كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

**********

2016/4/5

**المثقف الانتهازي ..السلطوي...وخداع الجماهير الشعبية.....**

ان الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لايستهان به من أنصاف المثقفين ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه –من منطلق انتهازية المثقف السلطوي– باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها.

**********

2016/4/6

**كلمة وفاء في الذكرى الرابعة عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الثوري المثال ربحي حداد...**

الشهيد القائد الرفيق ربحي حداد ( ابا رامز) تحلىّ بالصفات، التي يمكن من خلالها الحكم على مصداقية انتماء والتزام الكادر الثوري الجبهاوي الماركسي الاصيل ، وهي صفات أخلاقية عالية،عرفها كل رفاقه عموما ورفاقه الأسرى خصوصا الذين يستذكرونه دوما قائدا ومعلما وكادرا ثوريا تجلت في ممارسته داخل السجون وخارجها قيم الصدق، البساطة والتواضع والتقشف والابتعاد عن الاستعراض، كما تميز أيضاً بالجرأة؛ المواجهة؛ الشجاعة المبدئية؛ والدفاع عن هوية الجبهة الفكرية ، الماركسية الثورية والتمسك الخلاق المتجدد بها انعكاسا لواقعنا الوطني والقومي في آن واحد ، مستلهماً في كل ذلك سمات رفيقه القائد جورج حبش ، بمثل استلهامه للسمات التي تجسد السلوك الثوري والقيم الأخلاقية للكادر الجبهاوي، التي ركزت على تواضع العضو واستقامته وتفانيه ومثابرته ووعيه وانضباطه الحزبي ورفضه لأي شكل من أشكال الانحراف التنظيمي أو الفكري أو السياسي واحترامه لرفاقه، منطلقاً في كل ذلك من قناعته بمبادئ الجبهة السياسية والفكرية ،التى استشهد من اجلها . .

ولد الرفيق القائد بتاريخ 1947/1/31، وانهى دراسته الثانوية في كلية النجاح الوطنية عام 1966 ثم التحق في نفس العام بجامعة الازهر في مصر انتسب الى كلية العلوم وانهى السنة الدراسية الاولى. بعد نكسة حزيران عام 1967م وبعد احتلال الجزء المتبقي من فلسطين وصحراء سيناء والجولان اضطر الشهيد للعوده الى ارض الوطن في شهر 767 بعد ان حصل على دوره عسكرية من معسكر أنشاص في مصر لبناء منظمات وخلايا عسكرية كفاحية لمقاومة الاحتلال. أهم المحطات النضالية في حياة الشهيد القائد أبو الرامز: – 1963 انتسب الى حركة القوميين العرب. – 1966 تم اعتقاله في العهد الاردني بتهمة تاييد م.ت.ف. – 1967 اعتقل 3 شهور في بداية الاحتلال الاسرائيلي. – 1968 اعتقل بحجة مقاومة الاحتلال ، وعضوية متقدمة في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحكم عليه 25 عاماً امضى منها 17 عاماً في السجون الاسرائيليه وكان القائد المؤسس في الحركه الوطنيه الاسيره. – 1981 في المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تم انتخابه عضواً في اللجنه المركزية العامة ومن ثم في المكتب السياسي. – 1985 تحرر من الاسر في اطار عملية تبادل الاسرى مع الاحتلال الصهيوني وكان واحد من ثلاث مواطنين أشرفوا على عملية التبادل من داخل السجون. – 1988 اعتقل ادارياً 20 شهراً في معتقل النقب بدون اية تهمة. – 1990 اعتقل لمدة ثلاث اسابيع في معتقل الظاهرية تحت التعذيب المتواصل. – 1992 اعتقل 5 اسابيع في مركز تحقيق بيت هتكفا تحت التعذيب الوحشي المتواصل. بعد أن تحرر الشهيد من المعتقلات واصل نضاله خارج الاسوار بعناد الثوار الاقحاح دفاعاً عن قضيته ووطنه ومنغمساً في هموم شعبه حتى يوم استشهاده اثناء معركه جبل النار البطوليه نابلس ، حيث استشهد الرفيق في تلك المعركة بتاريخ 2002/4/6م. ...شهيدنا ورفيقنا القائد المثقف الثوري الجبهاوي المقدام أبا الرامز كان وسيبقى نبراسا وبوصلة ومثلا أعلى لكل رفاقه الجبهاويين...المجد والخلود لرفيقنا ربحي حداد ابو الرامز ولكل الشهداء ..دمتم رفاقي الجبهاويين اوفياء للمبادىء التي استشهد من اجلها القائد ابا الرامز وكل رفيقاتنا ورفاقنا الشهداء.....

**********

2016/4/6

**كيف يتفسخ الحزب الماركسي الثوري فكريا وتنظيميا ؟**

الحزب يتفسخ حتماً أول الأمر فكرياً (إذا تراجعت القناعة بهويته اوسادت حالة من الردة والانحرافات والفوضى الفكرية في صفوفه) ثم يتفسخ تنظيميا إذا لم يطهر صفوفه من الأعضاء الذين يروجون المواقف والآراء الفكرية اليمينية المنحرفة او المرتدة او الانتهازية او السلبية عبر العلاقات الشللية ، او يعيشون حالة من هشاشة الوعي وحالة من الضعف والارتخاء وضعف الشغف بمبادىء الحزب وتراجع الدافعية الذاتية.. أوالتراجع عن الانتماء والالتزام الذاتي والموضوعي لمبادىء الحزب وافكاره.

وهذا يحتم علينا في كل احزاب وفصائل اليسار ، تعميق عملية الدمج بين حركة الفكر، ونشاط الكادحين والعمال الثوري عبر الممارسة وفق برامج واليات عمل تتناول كافة القضايا المجتمعية والسياسية ، وبالتالي تحديد أهمية كل قضية من القضايا سواء في النضال السياسي الديمقراطي او في النضال التحرري الثوري، وهنا تتجلى أهمية الدراسة والتثقيف الهادفة الى نشر وتعميق الوعي بمبادىء وبرامج الحزب جنبا الى جنب مع الوعي بقضايا الفكر والمجتمع، فإذا انهارت الجبهة الثقافية/ الفكرية في داخل أي حزب فان ذلك يعني ان هذا الحزب او الفصيل على طريق الانهيار.

**********

2016/4/7

**جمود احزاب وفصائل اليسار العربي وتفاقم ازماتها وفقدانها لتأثيرها ومصداقيتها في اوساط جماهيرها...الى متى ؟!**

ان جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقفاً عند نصوص ماركس ولينين فحسب، بل كان ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى قيادات هذه الأحزاب، التي باتت قيادات متكلسة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة اي شكل من اشكال التواصل والتجدد التنظيمي والمعرفي الجدلي بالمعنى الثوري الارتقائي ،الامر الذي انعكس سلبا على عموم اعضاء الحزب ، من حيث غياب الوعي بالنظرية والواقع المعاش ، ومن حيث غياب الدافعية الذاتية والاخلاق الثورية لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والاخلاق والدافعية والرؤية والبرامج الواضحة لدى الاعضاء لا يكون مستغربا في مثل هذه الاحوال أن تتراكم الازمات الداخلية – ذات الطابع الشللي المشخصن – بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج – امام القيادات البيروقراطية المتكلسة والهابطة سياسيا وفكريا في قسم كبير منها– سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات والشلل، والمحاسيب ، مما ادى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الافكار والمبادىء الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسية ومنهجها او الارتداد عنهما وظهور حالة مأزومة من الارباك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية –والمظاهر الدينية احيانا – لتبرر فشلها وانتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر باسدال الستار عليها ، وولادة الجديد الثوري البديل ،إذا لم تبدأ عملية

مراجعة نقدية – من كوادرها و قواعدها الرافضة لهذا المآل – تطال كافة مظاهر وشخوص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وفصائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنيوي فيها ، واحياء مبادىء ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي الديمقراطي في آن واحد.

**********

2016/4/7

**وجهة نظر..... عند الحديث عن " البورجوازية" الكبيرة في الضفة وقطاع غزة** لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل هذه البرجوازية، فهي على العموم – من وجهة نظري – "برجوازية رثّة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي .

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في م.ت.ف و"حكومتي" فتح وحماس من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة المنقسمة).... ولكن من شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة ( سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن ( قبل وبعد الانتفاضات وفي مشهد الاسلام السياسي)، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج ( بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الراسمالي الامبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا

يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها ورثاثتها وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

**********

2016/4/8

**من آثار الانقسام البغيض.....**

إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد ثماني سنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن–في ظل استمرار ضعف وعجز قوى المعارضة الوطنية واليسارية– يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

**********

2016/4/8

**أشير إلى المشهد العربي الرسمي الراهن ...الخاضع والتابع والمتخلف والمنحط** ، حيث نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء وتراجع القضية الفلسطينية والشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة

غير مسبوقة من أذهان الشعوب العربية، وخفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية، واستبدادها وقهرها للجماهير الشعبية الفقيرة، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أوسلو، أو تراجع حركة حماس واستعدادها لمهادنة دولة العدو في إطار الحديث عن دولة ممسوخة في قطاع غزة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

**********

2016/4/8

**حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية** ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية، واستبدادها وقهرها للجماهير الشعبية الفقيرة، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أوسلو، أو تراجع حركة حماس واستعدادها لمهادنة دولة العدو في إطار الحديث عن دولة ممسوخة في قطاع غزة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

**********

2016/4/9

**لا سبيل امام الاخوة في حركة حماس في مجابهة شروط العدو الصهيوني وتفعيل النضال الشعبي ضد الاحتلال ومجابهة كل مظاهر الهبوط والاستسلام والتنسيق الامني** سوى المبادرة المخلصة والسريعة صوب انهاء الانقسام الكارثي عبر الحوار الوطني الشامل بين كافة الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية وفق وثيقة القاهرة أيار/مايو 2011 ومن ثم تحقيق الوحدة الوطنية التعددية والبدء الفوري بالتحضير للانتخابات الديمقراطية ، ومغادرة ممارساتها ذات الطابع القمعي في قطاع غزة، وانهاء كافة المظاهر والقرارات التي تدل بوضوح على أنها تمهد لتأسيس ما يسمى بـ"دولة غزة" وذلك عبر العديد من الاجراءات التي فرضتها في قطاع غزة ، منها على سبيل المثال: تأسيس وتطوير الاجهزة الامنية، قوانين لفرض ضرائب، ووضع تشريعات تحد من الحريات عموماً وحرية الرأي والمعتقد خصوصاً، ومنع عقد أي ندوة سياسية أو ثقافية إلا بموافقة مسبقة من الأجهزة الامنية، على النقيض من القانون الأساسي الفلسطيني، إلى جانب فرض الحجاب على كافة الطالبات في الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية واالابتدائية، كما مارست مؤخرا أساليب تتذرع بالدين الاسلامي تحت

مسمى استتابة الاطفال في المدارس الابتدائية والاعدادية الذين لم يعرفوا الذنوب بعد !!!؟؟؟

وبالتالي فإن البوابة الرئيسية الأولى والوحيدة في مواجهة المخططات الإسرائيلية، تكمن في قدرة القوى الوطنية الفلسطينية على التواصل مع الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات لممارسة كافة أشكال الضغط الشعبي الديمقراطي لإنهاء الانقسام، والبدء الفوري للتحضير لعملية الانتخابات الديمقراطية ، التشريعية والمجلس الوطني والبلديات من خلال حكومة وحدة وطنية مؤقته للاشراف على هذه العملية.

**********

2016/4/9

**...في مواجهة التعصب الديني الاصولي والطائفي الدموي** .....من المفيد أن نستذكر ونستعيد – بالمعنى الموضوعي– التفسير الذي يقدمه المفكر الإسلامي العقلاني المستنير الراحل جمال البنا، عن أسباب الانحطاط العربي الإسلامي؛ فهو أيضاً مبتكر ويستحق الإعجاب. يقول : نحن نعيش نوعا من الردة بالقياس إلى ما كانت عليه مصر والعالم العربي في الأربعينيات من القرن الماضي؛ ففي تلك المرحلة الليبرالية الحرة كان يمكن لمفكر كإسماعيل أدهم أن ينشر كتابا بعنوان: "لماذا أنا ملحد"؟ دون أن يتصدى له أحد بالمصادرة أو المحاكمة أو التفريق بينه وبين زوجته، كما فعلوا مع نصر حامد أبي زيد.. فقط رد عليه مؤلف آخر بكتاب عنوانه: "لماذا أنا مسلم"؟ وانتهى الأمر. وهذه هي المناقشة الحرة الديمقراطية، هذا هو السجال الحضاري الذي يؤدي إلى سقوط الباطل وانتصار الحق وتوضح الأشياء والإشكاليات.

وحول سبب هذه الردة الفكرية التي نعيشها حالياً، يقول جمال البنا: "إن سببها هو تحول رجال الدين إلى أوصياء على الدين. "

وفي هذا الجانب، لابد لنا من التأكيد –بكل ثقة ووضوح– على أن سرعة انتشار الجماعات الإسلاموية، لم يكن ممكناً ان يتم بالاعتماد فقط على تخلف مجتمعاتنا وبساطة الوعي العفوي في اوساط الجماهير الشعبية ، كما لم يكن ممكنا ايضا ان يتم ذلك الانتشار بالاعتماد على الجوانب الدينية أو المذهبية كما وردت لدى ابن تيمية وابن القيم الجوزية والحركة الوهابية والمودودي وسيد قطب .. إلخ، وكلها مذاهب وأفكار دينية معروفة في مجتمع عربي متدين، وبالتالي فإن ذلك الانتشار الواسع لم يكن ممكناً تحقيقه أبداً لولا التخطيط والدعم المالي والعسكري والاعلامي من النظام الإمبريالي ، انطلاقاً من المصالح المشتركة بينهما، على الرغم من كل ما يتبدى على السطح من تناقضات شكلية أو مدروسة أو مبرمجة، كما كان الحال مع القاعدة ، وكما هو الحال اليوم مع "داعش" وهي تناقضات أو تعارضات شكلية لا تلغي مطلقاً تبعية الحركات الإسلاموية للنظام الإمبريالي وخدمتها لمصالحه الآنية والمستقبلية في بلادنا.

**********

2016/4/9

**بسبب الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين حركتي فتح وحماس تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم** أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات

الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن–في ظل استمرار ضعف وعجز قوى المعارضة الوطنية واليسارية– يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

**********

2016/4/9

**في الذكرى الثامنة والعشرين لاستشهاد رفيقنا القائد الجبهاوي الباسل الشهيد إبراهيم الراعي** ( ابو المنتصر...(

في مثل هذا اليوم من العام 1988 استشهد رفيقنا القائد الجبهاوي البطل ابراهيم الراعي ( ابا المنتصر )صاحب التجربة الثورية والنضالية الغنية التي جمعت بشكل خلاق بين الانتماء العميق والانصهار الثوري في صفوف الجبهة والنضال الوطني من ناحية ، واغتنت بإبداع نضالي ورفاقي وجماهيري وروح قتالية مقدامة من ناحية ثانية ، وهي صفات لم تعرف التعب أو المساومة أو الخضوع حتى النفس الأخير من حياته التي قال انه " لا يملك سواها في لحظات الحسم والمواجهة مع العدو " وهي لحظات جسدت سمات رفيقنا المناضل الشهيد ابا المنتصر طوال حياته وتجربته النضالية وصموده الاسطوري ، الذي استلهمه رفيقه المناضل محمود الغرباوي فكتب له خصيصا قصيدةٌ بعنوان " نشيد الصمود " للأسير محمود الغرباوي في سجن نفحة عام 1990:

أبا المنتصر...هزمت الجنود...وداخ المحقق في الفكرة العاقرة...وصّيرت سجانك الوغد قفلاً وقيداً...ولم تتسع كل هذه الزنازين للمنتصر... أبا المنتصر...ما اتسع السجن والقبر

للشفة الصامتة...وللقبضة الصارمة...ولكنه اتسع القلب فينا والفكرة الخالدة.

هذا هو أبا المنتصر الذي كُتبت له الأناشيد والأشعار والقصائد ، وحملت العديد من العمليات العسكرية اسمه وزينت الشوارع والمواقع المختلفة داخل الأسر وخارجه بإسمه وصوره وتغنى بإسمه المقاتلين ، وصدق حينما قال " لن يميتوني " لأنه لا زال وسيبقى حياً فينا وأصبح اسمه رمزاً للصمود ودعوةً لشحن المناضلين عموماً ولرفاقه في الجبهة الشعبية خصوصاً " أُصمد أُصمد يارفيق مثل الراعي في التحقيق. "

رحل عنا الرفيق البطل ابراهيم الراعي وترك لنا ملحمة نضالية لا يمكن نسيانها، فهو القائل أن المناضل يجب أن يكون ثورياً في سائر المواقف لا سيما عندما يتعلق الموقف براحته الشخصية أو حريته الشخصية ، هنا تتجلى الثورية بنكران الذات والانصهار الجمعي وإعلاء موقف الجماعة والموقف الثوري مهما بلغت التضحيات والثمن.

لقد تميز رفيقنا القائد الثوري إبراهيم بقدرة فائقة على الاندماج والتقرب من الناس وسبر غورهم والدخول إلى قلوبهم وعقولهم ... فأحبه الرفاق جميعاً واعترفوا بدوره القيادي الغامر بالتواضع والمحبة والاخلاق الدافئة لكل رفاقه ولكل من عرفه ، الى جانب دوره النضالي المتميز بالصلابة والكفاحية العالية والانصهار الكامل في قضية الحزب والثورة والوعي والصلابة الفكرية والسياسية. لهذا كله كان من السهل على رفيقنا المقاتل أن ينجح في تشكيل أكثر من مجموعة عسكرية قتالية استهدفت رجالات المخابرات وحرس الحدود وعملاء الاحتلال والأردن الذين كانوا يعدون الخطة للتقاسم الوظيفي وشطب ( م.ت.ف ) وخطف الجنود ، وحققت هذه المجموعات إنجازات سريعة وموجعة للعدو الصهيوني وعملاءه ، وأصاب الكثير منهم الذعر ودفع برجالات الأردن بالعودة إلى جحورهم وترك مشروع التقاسم الوظيفي معلقاً في الهواء.

وكان استشهاد رفيقنا القائد ابراهيم في زنازين العدو الصهيوني أكثر بطولة وأكثر بلوغاً لذروة الملحمة الثورية ، حيث التعذيب اليومي بكل أشكال الحقد الصهيوني النازي وحيث الضغط الشديد على كل ذرة في الجسد والأعصاب النفسية ، وظل البطل واقفاً قبالة الموت على جسر الصمود يحفر بدمه وأعصابه أنشودة الصمود ساخرا من تهديدات الجلاد بالقتل رغم أنه كان متأكداً من ذلك ، فكان الاستشهاد ، وكانت البطولة ، هذا هو أبا المنتصر الذي كُتبت له الأناشيد والأشعار والقصائد ، وحملت العديد من العمليات العسكرية اسمه وزينت الشوارع والمواقع المختلفة داخل الأسر وخارجه بإسمه وصوره وتغنى بإسمه المقاتلين ، وصدق حينما قال " لن يميتوني " لأنه لا زال وسيبقى حياً فينا وأصبح اسمه رمزاً للصمود ودعوةً لشحن المناضلين عموماً ولرفاقه في الجبهة الشعبية خصوصاً " أُصمد أُصمد يارفيق مثل الراعي في التحقيق " . المجد والخلود لرفيقنا القائد ابراهيم الراعي ولكل الشهداء

**********

2016/4/10

**حركة حماس بين برنامجها النظري وممارساتها النقيضة لكل كلمة فيه...؟؟؟**

==========

من البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح

الطبعة الأولى 2006

*حماية الحريات العامة للمواطنين وضمان حق المواطن في التعبير.

*تحريم الاعتقال السياسي ورفض مصادرة الرأي.

*تكريس احترام الحريات العامة (حرية التعبير عن الرأي ، والإعلام ، والتجمع ، والتنقل ، والعمل. (

*ضمان واحترام حقوق الأقليات في كافة المجالات على قاعدة المواطنة الكاملة

*حماية و توفير الأمن لكل مواطن ، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الانتقام.

*تعميق أواصر الوحدة الوطنية ، واعتماد لغة الحوار والاحتكام للعقل لحل الخلافات الداخلية.

*الحريات السياسية ، و التعددية ، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة تعد الإطار الناظم للعمل السياسي الفلسطيني.

البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح

الطبعة الأولى 2006

**********

2016/4/10

**لماذا لم تستثمر قوى اليسار العربي اوضاع الفقر والمعاناة والاستغلال والاستبداد التي استثمرتها حركات الاسلام السياسي ؟؟؟!!!!!**

احزاب وفصائل اليسار لم تستثمر معاناة الجماهير وانتفاضتها كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب ازماتها وتفككهاورخاوتها الفكرية والتنظيمية وبيروقراطيتها المتخلفة والمقيتة وغياب الشكل والجوهر الديمقراطي – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

اولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر التنويري العقلاني الاخلاقي والتربوي في موازاة الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها ( الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم فشلت في ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثا – عجزت عن تكريس العلاقات الرفاقية الدافئة بالمعنيين الانساني والاجتماعي ، كما فشلت في بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري الديمقراطي في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الراسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ ) فالوعي والايمان الثوري ( العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

وفي حال استمرار كل من هذا العجز والفشل سيسدل الستار عليها...في انتظار ولادة الانوية والاطر الماركسية الثورية الديمقراطية من داخلها او من خارجها.

**********

2016/4/11

**تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني،** عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم الاستبداد والاستغلال والتخلف والتفاوض العبثي والمهادنة، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

**********

2016/4/12

**عندما يشارك مئات الالاف من العمال والفلاحين الفقراء والمهمشين والمضطهدين العرب** من جميع الشرائح الشعبية الفقيرة ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال في بلادنا، وعندما تتزعزع السلطة وأجهزتها القمعية وتعجز عن مجابهة حركة الجماهير، عندئذ لا يوجد مبرر لأحزاب اليسار ، أحزاب الطبقة العاملة، في فشل الجماهير عن تحقيق أهدافها، إلا نوعية قيادة هذه الأحزاب حيث أثبتت الأحداث أنها قيادة غير ثورية بل إصلاحية وسطية انتهازية رخوة، مما أدى إلى فشل الثورة الشعبية وتراجع القوى الثورية التقدمية والديمقراطية ومن ثم فتح الابواب مشرعة أمام الصراع الدموي – من اجل السيطرة – بين جماعات الإسلام السياسي من جهة وأنظمة الاستبداد والقهر بمختلف مسمياتها ملكية او جمهورية او مشيخات من جهة ثانية.

**********

2016/4/12

**في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال،** يشهد مجتمعنا العربي من خلال أولئك الأوجراء أو الشرائح الطبقية السائدة، عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه مجتمع مرحلي، انتقالي، تراثي، شديد التخلف وعميق التبعية ، مع استمرار تزايد انتشار مظاهر الفقر والبطالة والجهل والأميه، الأمر الذي عزز دور الأوجراء في ركوب موجة السلفية الرجعية التي قامت بدورها المرسوم في تمرير بروباجندات الطبقة الحاكمة ومصالحها الطبقية عبر خطاب ديني شكلاني نجح في تفكيك وحدة المجتمع وتفتيته وانقسامه إلى مذهبيات وطوائف دينية وعشائرية محكومة للصراعات الدموية والارهاب البشع كما هو الحال في معظم الدول العربية بدرجات متفاوتة ، عبر شرائح طبقية أو أوجراء لا هَمَّ لهم سوى الحفاظ على مصالحهم الطبقية الأنانية، واستمرار مراكمة ثرواتهم غير المشروعة في إطار تحالفهم واندماجهم وحرصهم في الدفاع عن النظام أو الطاغية (ملكاً أو رئيساً أو أميراً أو شيخاً)، وتمرير بروباجنداته بأشكال ديماغوجية مزيفة ومخادعة تخاطب عفوية الجماهير الشعبية وبساطتها وايمانها الشديد بالغيب والقضاء والقدر.

من هنا ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الأوجراء واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد. فهما يكملان بعضهما البعض ، لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين، ويتغذيان من نتائج عملهما المتبادل.

فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

وبالطبع فإن هؤلاء الأوجراء أو الشرائح الطبقية العليا، بحكم تبعيتهم للخارج، ليسوا معنيين أبداً البحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الديمقراطي الليبرالي من داخل مجتمعاتهم ، بل توقفوا فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحهم الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي في موازاة تدعيم السلطة الاستبدادية ، شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي مازال عاجزاً عن تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بسبب غياب القوى الديمقراطية اليسارية وبديلها الشعبي، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة أمام قوى الثورة المضادة والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة بروباجندات الحكام "الجدد" لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

**********

2016/4/12

**إذا كان مشروع الشرق اوسط الجديد يستهدف الحق التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة** ويضرب السيادة الوطنية ويكرس التبعية ويكرس القطرية ويضرب مقومات الوحدة العربية، فمن هي الطبقة أو الشرائح الطبقية التي لا يضيرها حدوث كل ذلك ؟ انها تتجسد في كل من البورجوازية الليبرالية الرثة التابعة والبورجوازية الرثة المعبرة عن مصالح جماعات الاسلام السياسي ، وكلتاهما تعبران عن رأس المال الكومبرادوري والتجاري والبيروقراطية المنتفعة من امتيازات اجهزة الدول ذات الطابع القطري او الاسلاموي العالمي....انها الفئات غير الانتاجية الطفيلية ، التي لا تعني السيادة والاستقلال الوطني والديمقراطية والنهوض القومي الحقيقي شيئا بالنسبة لهما . وبالتالي فإن الطبقات والشرائح المتضررة من ذات المشروع هي :

- الفلاحين الفقراء والمتوسطين.
- العمال والاجراء وعموم الكادحين على مختلف تصنيفاتهم.
- اغلبية المثقفين الاكاديميين ومختلف فئات البورجوازية الصغيرة.

أمام الوقائع والديناميات المشار اليها، تأتي حركة الكيان الصهيوني لاستيعاب الاحداث والاستفادة منها لاقصى الدرجات، واللحظة بمقدماتها ومكوناتها ملائمة تماما لتحقيق اختراقات استراتيجية وانتصارات تاريخية للمشروع الصهيوني وبالتالي الامبريالي، وذلك بضرب الصراع العربي –الصهيوني في الصميم وتحطيم مرتكزاته بصورة جذرية، وخاصة الحلقة المركزية لهذا الصراع أي قضية فلسطين، وهذا ما تم فعلا، وبعدها تتالت الانهيارات وصولا إلى تفكك المشروع الوطني في ضوء الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس وما نتج عنه من

انقسام خطير في اوساط شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إذا كان فهم مرحلة التحرر الوطني خاطئ من الأساس لأنه كان ينطلق من "ضرورة قيادة البرجوازية"، فإن الوضع الراهن يفرض –عبر النقاش والحوار الداخلي– إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة فتح/ السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها .

أما بالنسبة لحركة حماس، فيمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً، ان تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، فهي إذن، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما، ومن هنا يمكن ان تتوفر مساحة كبيرة من التوافق بينهما بعد ان باتت حماس الخاسر الأكبر نتيجة سقوط جماعة الاخوان المسلمين في مصر .

نستنتج من كل ذلك، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية. ...وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

**********

2016/4/13

**نعم لكل خطوة على طريق انهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي الفلسطيني الديمقراطي** وفق قواعد الوحدة الوطنية والتعددية التي تضمن الاختلاف والصراع السياسي الداخلي ضد مخاطر انزلاق اليمين الليبرالي واليمين الديني وتحجيم هيمنة ثنائية فتح وحماس المستمرة لحساب مصالحهما الفئوية الأنانية حتى اللحظة ، ومواصلة النضال الديمقراطي الداخلي ضد كل المؤشرات والاحتمالات المؤدية الى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الرجعية العربية في قطر والخليج والسعودية وغيرهم بمثل ما

يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد رغم الاختلاف الشكلي الظاهري بينهما ، فهل تبادر القوى والفصائل اليسارية الى استعادة تاريخها وروحها الثورية ومن ثم صياغة رؤيتها وبديلها السياسي والكفاحي والديمقراطي المطلبي ، والالتحام في مسامات جمهورها – الذي ينتظرها بشوق –للنضال المشترك ضد هذه المخاطر الكارثية التي تحيق بقضيتنا وحقوقنا التاريخية ومستقبل شعبنا؟؟؟

**********

2016/4/13

**مسار اتفاق اوسلو وآثاره الكارثية حتى اللحظة.....**

مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو الكارثي من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، درواً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،–كما هي حال انظمة البلدان العربية عموما– هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية و المدنية.

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أدى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، ومن ثم تفاقم اوضاع ومظاهر التفكك الى جانب استمرار عملية التفاوض العبثي في ظل تكريس الانقسام وبداية الحديث عن المهادنة ودويلة غزة بما سيضع قضيتنا وشعبنا أمام مشهد جديد أكثر مأساوية وهبوطا من مشهد اوسلو أو على الأقل امتدادا له.

**********

2016/4/13

**جماهير الفقراء والمضطهدين العرب تنتظر بشوق نهوض اليسار الثوري الديمقراطي...**

ان حاجة الجماهير الشعبية العربية ، لتلبية أهدافها الوطنية وقضاياها المطلبية والديمقراطية هي موضوعياً ، حاجة ملحة طوال العقود الماضية ، أكثر من أي مرحلة سابقة ، لكن ضعف وتراجع معظم الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية العربية ، وضعف الوعي الفكري وضحالته وارتداده، بعد أن اخترقته الأفكار الليبرالية الرثة ومظاهر التدين الشكلي والهبوط السياسي، وما رافقها من مظاهر الفوضى الفكرية والانقسامات التنظيمية، أدى إلى تراكم وتفاقم حالة الرخاوة التنظيمية والسياسية، التي ترافقت مع الهبوط الفكري الليبرالي وتراجع الهوية الماركسية أو التخلي عنها لدى البعض، وهي عوامل أفسحت المجال لتراكم وتفاقم الأزمات الداخلية، التي أدت إلى مزيد من إضعاف دور هذه الأحزاب والقوى على الصعيدين الوطني التحرري، والديمقراطي والمطلبي الداخلي، وفي مثل هذه الاوضاع لم يكن ممكناً لها أن تشارك في إشعال الانتفاضات الشعبية او التأثير في مجرياتها ،الأمر الذي أفسح المجال لولادة حالة من الإرباك الشديد المتمثل في اختلاط وتداخل عوامل التغيير الديمقراطي المنشود، مع عوامل القلق المشروع من اتساع دور القوى اليمينية الكومبرادورية والبيروقراطية والليبرالية عموماً ، وقوى الاسلام السياسي وقوى الثورة المضادة خصوصاً، التي تتفاعل صعوداً، بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف الناتو" وعملاءه من الحكام العرب في قطر والسعودية والخليج والعراق...إلخ ، ما يفرض علينا مجدداً طرحً السؤال التقليدي : ما العمل؟... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة السريعة عن هذا السؤال مرهونة بصحوة حقيقية نشطة ، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً ، من قبل أحزاب وحركات اليسار العربي ، على الرغم من ادراكنا للطبيعة المركبة والمعقدة لأزمة هذه الأحزاب ، ومرهونة أيضاً بتبلور ولادة احزاب وحركات يسارية ماركسية ثورية قادرة على التقاط هذه اللحظة، ومن ثم الالتزام بعملية النضال الحقيقي، السياسي الديمقراطي، عبر قيادة الجماهير الشعبية الفقيرة وتوعيتها للخروج والمطالبة بتحقيق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

**********

2016/4/14

**اليسار العربي والسلوك الاخلاقي المحترم.....**

احزاب وفصائل اليسار العربي لا تدعي الكمال في سلوك قياداتها وكوادرها، ولكن المطلوب دائماً وأبداً وعي وبلورة القيم ةالعلاقات الأخلاقية المحترمة والديمقراطية ، وإذا لم يتحصن اعضاء وكوادر احزاب اليسار بالوعي والاخلاق الحميدة ضد كل مظاهر السلوك الاخلاقي الشائن في المجتمع او في الحزب، فإن تعلقنا بشعار الحرب على الفساد –في السلطة وفي المجتمع– واستعادة دورنا الطليعي ومصداقيتنا في اوساط جماهيرنا الفقيرة يبقى وهماً من الأوهام.

**********

2016/4/14

**عن العقل والعقلانية وابن رشد ودور المثقف.....**

لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسَّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه بوعي عميق وبوسائل ومفاهيم وتربية اخلاقية محترمة، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته تحديداً، لأن أي مقاربة لهذه الرؤية على واقعنا، نلاحظ حجم أو مسافة التفارق بينه وبين مفاهيم الحداثة والتنوير والعقلانية، والسبب في ذلك يعود إلى أننا منذ القرن 14 نعيش حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة، وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، ذلك أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية هو مفهوم حديث، وهو مفهوم نخبوي رغم أن مفهوم النخبة قديم وسابق على مفهوم المثقف، لكنني لست معنياً بتاريخية هذا المفهوم بقدر اهتمامنا بمضمونه ودوافعه، فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

**********

2016/4/14

**منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين** ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز

من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

**********

2016/4/14

**الى كل رفاقي الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي...**

الماركسية قبل أن تكون علماً ، إنما هي موقف أخلاقي ديمقراطي بأعمق مفهوم الأخلاق، يقوم على احترام الرأي والرأي الاخر بعيدا عن استخدام المفاهيم والسلوكيات والالفاظ الدونية المنحطة او اللااخلاقية ، فالماركسية ( كما هو الحال مع كل فلسفات ونظريات ومفاهيم النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي) مبنية على منطلقات أخلاقية هي : إعتبار الإنسان ومحيطه الطبيعي أعلى الغايات والقيم، وبالتالي ضرورة الالتزام الخلاق بالاحترام المتبادل بين المختلفين في الرأي او الموقف او وجهة النظر ، ومقارعة الحجة بالحجة والرأي بالرأي الآخر بدون اللجوء مطلقا لالفاظ السوقية والتخلف التي تثير الحزن والشفقة على صاحبها ، ذلك ان الوعي العميق بالاخلاق والديمقراطية وحرية الرأي يستهدف – من جميع الاعضاء والكوادر والمثقفين الديمقراطيين وخاصة الماركسيين مهما اختلفت زواياهم – العمل لأجل تحرير البشر الجماعي والفردي من كل أنواع الاساءات الشخصية ومن كل انواع الإضطهاد والعمل على تحقيق المساواة بينهم على إختلاف اجناسهم وأعراقهم وألوانهم. ومن ذلك المنطلق الثوري بإمتياز تتبنى الماركسية وجهة كافة المضطهَدين والفقراء ، وخاصة الطبقة العاملة بوصفها الطبقة المنتِجة غير المالكة ، كما تتبنى كافة قضايا المضطهدين والمظلومين والأمم والشعوب المقهورة، وهلمّ جرّا... وذلك من منطلق اخلاقي محترم اولا وثوري ثانيا ، فلا معنى او قيمة لأي شعار ثوري بدون اخلاق شخصية واجتماعية محترمة ، وهذه نقطة أساسية في التثقيف الثوري لسبب بديهي هو التالي: قبل أن يتعلّم المناضلون الماركسية كعلم ولكي يستوعبونها حقاً لا بد لهم بادىء ذي بدء أن يتلقنوا منطلقاتها الأخلاقية الانسانية المحترمة ويجعلونها منطلقاتهم، وإلا فما قيمة "المناضل" الذي حفظ قرآن الماركسية عن ظهر قلب ولا يعرف كيف يتعامل ويختلف مع الرأي والرأي الآخر باحترام ، أو لا تزال لديه آثار التخلف والجهل وعادات التعالي الإجتماعي إزاء الآخر، أوما تزال لديه مظاهرالتربية والسلوك السيء تخيّم على أطباعه وردود افعاله. فما نفع الانتماء للحزب اذا لم يتخلص العضو او الشخص نهائيا من رواسب التربية السيئة ، وما نفع "المادية الديالكتيكية والتاريخية" او اي نظرية ثورية إذا درسها ذاك "المناضل" وهو لم يتخلص من رواسب تربيته الإجتماعية المتخلفة؟ ان المنطلقات الأخلاقية التي ذكرتها لا يمكن دراستها كأي"علم" بل فقط كمبادىء أخلاقية يجب التحقق من فهمها ليس عن طريق المسابقات الخطّية، بل في الممارسة الحياتية اليومية الغامرة بالعلاقات والمواقف الاخلاقية الديمقراطية المحترمة المحمولة بالروح والارادة الثورية.

اخيرا ..انني ادرك جيدا – كما يدرك كل ماركسي – أن مسألة تحرير الانسان ليست مسألة أخلاقية مجردة او مثالية، وانما تخضع لقوانين علمية موضوعية وذاتية يتعين على كل من يسعى الى التحرر اكتشافها والقتال من اجلها ووضعها موضع التنفيذ.

**********

2016/4/15

**الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ** على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ورفض قيادة م.ت.ف ورئيسها تفعيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء وليس آخرها قانون حماس بتحصيل الضرائب على السلع والبضائع في قطاع غزة، وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي.

**********

2016/4/16

**هذا الانقسام البشع، أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة** ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما

هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.
ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي.

**********

2016/4/16

**إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية** ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها....

**********

2016/4/16

**لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً**، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل أحزاب اليسار ، بما يؤدي إلى إنتاج قيادة انتهازية رخوة عاجزة ، مرتدة وغير متجانسة ستدفع بهذا الفصيل أو الحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.
فعندما تهترئ الأطر السياسية التي تتصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي.

**********

2016/4/16

**حول تعريف المثقف الثوري.....**

بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي

والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير... والزاوية التي اقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية.

فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية علمانية ديمقراطية ثورية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي التحرري والديمقراطي والمجتمعي في اطار الصراع الطبقي بما يخدم توليد الظرف الخاص بالكتلة التاريخية المُشَكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، وتضحياته من اجل المبادىء العظيمة التي نذر نفسه من اجلها ، فهذه صفة ومنهجية المثقف العضوي الثوري، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

لذلك أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي التقدمي الديمقراطي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع...

**********

2016/4/17

**عفوية وعدم وعي الاغلبية الساحقة من الجماهير العربية ، سبب رئيس من اسباب انتشار حركات الاسلام السياسي....**

إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية، تمثل اليوم –كما بالأمس– أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح أو الموضوعي للدين الاسلامي من حيث النص القرآني، او من حيث تفسير الأحداث والصراعات التاريخية بالعودة إلى أسبابها، وهذا ما تعجز عنه الجماهير الإسلامية والعربية، بسبب عفويتها وضعف وعيها وأميتها، بحيث استمرت محكومة لوعيها الايماني الغيبي ، والتسليم الكامل منها بالقضاء والقدر، دون اي إدراك حقيقي لأسباب ظلمها واضطهادها، ودون وعي عميق لديها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، ناهيك عن عدم اطلاعها بالمطلق على النزر اليسير من بعض محطات التاريخ الإسلامي، وليس لديها في تفسير التاريخ القديم أو الأحداث الراهنة المتلاحقة من حولها، سوى ايمانها العفوي البسيط ، المتوارث عن الآباء والأجداد من ناحية، او ما تسمعه وتشاهده من "الخطابات والمواعظ" الدينية من "شيوخ" السُنَّة أو الشيعة ، وهي خطابات مبرمجة مسبقاً لتبرير المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة من ناحية ثانية .

وفي مثل هذه الاوضاع ، لم يكن مستغرباً انحياز المسلمين البسطاء من أبناء الشيعة او السنة لتلك الخطابات او الشعارات الدينية الديماغوجية في معظمها ، التي تستهدف الدفاع عن مصالح الملوك والأمراء والحكام والطبقات الحاكمة من حولهم، دون وعي تلك الجماهير بمقاصد اولئك المشايخ او "الفقهاء" ذات الطابع

الانتهازي الطبقي المستتر المُعَبِّر عن رموز الاستغلال والاستبداد أو الطبقة الحاكمة لا فرق .
هكذا باتت معاناة الجماهير العربية الفقيرة ، وعاءً مفتوحاً دون قيود لاستقبال الحركات الدينية، دون وعي منها لدور الاستعمار تاريخياً والقوى الامبريالية راهناً في تأسيس تلك الحركات بالتنسيق مع القوى الرجعية الطبقية في الداخل، وبالتالي فإن "قبول" الجماهير أو إقبالها على الحركات الاسلامية كان –وما زال– انعكاساً لشدة معاناتها وبؤسها وليس انعكاساً لرؤيتها او لوعيها الديني البسيط والساذج، إلى جانب أوضاع العجز والقصور لدى كافة القوى اليسارية والديمقراطية العربية، وهكذا مضت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بلداننا العربية، على العكس مما جرى في أوروبا، خاصة بعد انهيار النظام الناصري بسبب سياسات الانفتاح والخضوع الساداتي، التي تواصلت مع نظام حسني مبارك، وغياب الدور الوطني والقومي لمصر العربية، ومن ثم ظهور الدور الرجعي السعودي والخليجي في "قيادة" مرحلة الهبوط والتبعية والتخلف، وفق مقتضيات ومخططات النظام الامبريالي.
وفي ظل هذا المشهد، انطفأت معظم أضواء النهضة والتقدم في حياة الشعوب العربية، وبات التخلف والاستتباع هو السمة الغالبة، منذ كامب ديفيد إلى يومنا هذا، في كل أرجاء الوطن العربي، وصولاً إلى أحوال الصراع الدموي الطائفي ومشاريع تفكيك معظم الدول العربية –خاصة سوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان – وتفتيتها إلى دويلات طائفية وإثنية ، مع استمرار سيناريو التفكيك قائماً بالنسبة لبعض دول المغرب العربي ، دون استبعاد تفكيك "المملكة السعودية" إلى دويلات طائفية في مرحلة لاحقة.
**********

2016/4/14

**يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار، الماركسي الديمقراطي المتطور المتجدد خصوصاً.....ماذا يمكن أن يعني ، بالملموس ، هذا الكلام ؟**

إنه يعني ان نتخلى عن النظرة العقائدية الجامدة إلي الماركسية ، واعادة الاعتبار إلي جوهر" الديالكتيك التاريخي"والمنهج المادي الجدلي ، والاقتناع بأن التاريخ الذي لا نهاية له لا يسير دوما وبالضرورة على خط مستقيم صاعد، وان الصراع الطبقي هو أحد اهم العوامل الرئيسية المحركة له إلي جانب عوامل أخرى، لذلك يجب أن تستعيد الماركسية دورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها (على الصعد الوطنية والقومية والاممية ).–
يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية دورها الاستنهاضي الديمقراطي الثوري في بلادنا عبر دور طليعي متميزفي كل بلد عربي لكل فصيل او حزب يساري على طريق الحوار الجاد لتأسيس الحركة الماركسية الديمقراطية العربية.... هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الاستراتيجي المركزي في لحظة تفاقم التناقضات الطبقية مع القوى الرجعية وقوى الاسلام السياسي وانظمة الاستبداد والتخلف والتبعية ، إلى جانب تفاقم التناقضات التناحرية مع دولة العدو الإسرائيلي والتحالف الامبريالي.
–إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد انظمة وحركات الاستبداد والاستغلال والتخلف، ومن اجل تفعيل النضال الوطني والقومي التحرري الديمقراطي التنويري العقلاني ليس على طريق النهوض فحسب ، بل ايضا من اجل التحرر والبناء الديمقراطي والتنمية المستقلة والتصنيع والتقدم

وتحقيق مقومات العدالة الاجتماعية لمجتمعاتنا العربية من منطلق الثورة الوطنية الديمقراطية في كل بلد عربي من أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي.وعلينا أن ندرك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توعية وتأسيس وتنظيم القوة المنظمة الجذرية حقا ، و الثورية حقا ، و نقصد بذلك الطبقة العاملة المتحدة مع الفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في إطار تحالف يضم كل الفئات المتضررة من الرأسمالية.المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظروف تستدعي – وبالحاح – انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف في ظروف تفاقم الهيمنة الامبريالية والصهيونية على مقدرات شعوبنا ، والانتشارغير المسبوق لحركات التطرف الإسلاموية والثورة المضادة والصراعات الطائفية الدموية، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية اكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة..فالمستقبل لمن يحمل هذه الرؤية ويجسدها بالممارسة ...حتما سننتصر

**********

2016/4/19

**يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة** على ثروات ومقدرات شعوب العالم الفقيرة، ما يعني ان الدعوة إلى نبذه، مسألة تندرج ضمن رؤية انسانية مثالية نبيلة على المستوى الذاتي، لكنها مستحيلة التحقيق بحكم تناقضها مع الطبيعة العدوانية للنظام الامبريالي ، وهي طبيعة تستدعي ممارسة العنف الثوري المضاد من قبل الشعوب المضطهدة في مجابهة هذه العدوانية وفك الارتباط وكل اشكال التبعية مع ذلك النظام وذلك هو الطريق الوحيد صوب تحويل مجرى تاريخنا العربي المعاصر من سيرورة الاضعاف والاستسلام إلى سيرورة التحدي المعتمدة على الذات وتحديد مصيرنا الراهن المستقبلي برؤية نهضوية وديمقراطية وانسانية، وعند ذلك فقط يمكن الحديث عن نبذ العنف وفق رؤية وممارسة واقعية ثورية بعيداً عن الأوهام المثالية أو العدمية المنسجمة مع أفكار "ما بعد الحداثة"، وهي عندي ليست سوى نوع من الانحراف عن مجرى فلسفة الحداثة ومسارها التطوري اللانهائي.

**********

2016/4/19

**يتحدد الدور الطليعي –الراهن و المستقبلي– للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي** لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية واضحة ومحددة تقوم على القطيعة المعرفية والسياسية مع مفاهيم التاريخ الماضي من خلال القطيعة الثورية مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي ، و النظام الرأسمالي أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية هي في ذات الوقت رؤية تاريخية حداثية تقدمية راهنة يتوجب أن تنطلق بداية من الغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والقهر والقمع والاستبداد والافقار ، وبالتالي

فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الامبريالي، هو شرط أول يتوازى ويندمج تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا، وذلك انطلاقاً من وعينا بضرورة العمل على مراكمة العوامل الموضوعية والذاتية لتحقيق هذه الرؤية الثورية الهادفة إلى تغيير مجمل العلاقات الاجتماعية القديمة وتحطيمها على طريق بلورة علاقات وقوى انتاجيه وبنى فوقية تكون قادرة على اشتقاق مسار وسيرورة تاريخنا المعاصر بعيداً عن كل خيبات الأمل أو سيرورات التراجع والاضعاف.

**********

2016/4/20

**بين الحداثة والنهضة الاوروبية والانحطاط الاجتماعي العربي.....**

على الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لا من ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

**********

2016/4/20

**الدولة والديمقراطية والسياسة عند باروخ سبينوزا(1632م. – 1677م .... ( .**

في حديثه عن سبينوزا ، يقول المؤرخ الفرنسي العظيم ول ديورانت في كتابه " قصة الفلسفة" : وضع سبينوزا فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

فقد وضع سبينوزا فلسفته السياسية التي يؤيد فيها الديمقراطية في نفس العصر الذي كان فيه "هوبز" يمجد الملكية المطلقة في إنجلترا، ويستنكر ثورة الشعب الإنجليزي على مليكه بنفس الشدة التي كان ملتون يدافع فيها عن هذا الشعب .

فالدولة الكاملة – كما يقول سبينوزا – ينبغي ان لاتحد من قوة مواطنيها الا اذا أدت هذه القوة إلى الحاق الضرر والاذى بأفراد المجتمع. وينبغي على الدولة ان لا تنزع حرية من مواطنيها الا اذا اضافت في مكانها حرية أوسع منها ، وينتهي سبينوزا بقوله "فكلما قلت رقابة الدولة على العقل، ازداد المواطن والدولة صلاحاً. "

ويضيف سبينوزا قائلا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن،انني أكرر القول بان الغاية من الدولة ليست تحويل الناس إلى وحوش كأسرة والآت صماء، ولكن الغاية منها تمكين اجسامهم وعقولهم من العمل في امن واطمئنان ، وان ترشدهم إلى حياة تسودها حرية الفكر والعقل، كيلا يبددوا قواهم في الكراهية والغضب والغدر، ولا يظلم بعضهم بعضا. وهكذا فإن غاية الدولة هي الحرية في الحقيقة، كما ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية.

ولكن ماذا يفعل الناس لو كبتت القوانين النمو وخنقت الحرية؟ وماذا يفعل الناس لو اتجهت الدولة إلى ايثار مصلحة الطبقة الحاكمة والتسلط على الشعب واستغلاله، وسعى الحكام إلى الاستئثار بالمناصب والكراسي وعدم افساح المجال لغيرهم للوصول إلى الحكم؟

ويجيب سبينوزا على هذه الأسئلة بوجوب اطاعة القوانين حتى ولو كانت جائرة وظالمة ما دامت الحكومة لا تمنع الناس من حرية الكلام والاحتجاج للوصول إلى تغيير الأوضاع بالوسائل السلمية.

اذ ان حرية الكلام والاحتجاج والنقد ستؤدي في النهاية إلى تغيير الأوضاع الفاسدة بالوسائل السلمية.

وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية، فقد جبل الناس بوجه عام على الا يطيقوا كبت آرائهم التي يعتقدون بانها حق والا يصبروا على محاربتها واعتبارها جرائم ضد القانون، وعندئذ لا يعتبر الناس ان مقت القوانين والامساك عن مقاومة الحكومة عار وخزي بل شرف عظيم.

**********

2016/4/21

**عمانويل كانط : (1724 – 1804)** فيلسوف ألماني من القرن الثامن عشر، وأحد ألمع فلاسفة عصرالتنوير الأوروبي . لم يشهد تاريخ الفكر فلسفة بلغت من السيادة والنفوذ في عصر من العصور ما بلغته فلسفة عمانويل "كانط" من النفوذ والسيادة على الافكار في القرن التاسع عشر. فبعد ستين عاما من التطور الهادئ المنعزل قام "كانت" بهز العالم وايقاظه من نومه العقائدي في عام 1781 بإخراج كتابه المشهور "نقد العقل الخالص."

ولا تزال فلسفة "كانط" حتى يومنا هذا قاعدة لكل فلسفة أخرى، فقد سلم نيتشه بكل ما جاء به" كانط" واعتبره قضية مسلما بها، وذكر شوبنهور عن كتاب "العقل الخالص" الذي وضعه "كانط" بانه اعظم الكتب في الأدب

الالماني وأكثرها أهمية، وعنده ان الانسان يبقى طفلاً في معرفته إلى ان يفهم "كانط". ....ومن أبرز أقوال كانط :

•التنوير هو ابتعاد الإنسان عن عدم النضج الذاتي ، عدم النضج هو عدم القدرة على استخدام العقل وحده من دون توجيه أحد.

•كل ما هو مطلوب لهذا التنوير هو الحرية ، أي حرية الإنسان استفادة الجمهور من عقله في جميع الأمور.

•شيئان يملآن قلبي بالحبور : النجوم المتلألئة في سمائي ، والأخلاق في ضميري.

•عش حياتك كما لو أن كل تصرف سيصبح قانونًا عالميًا.

•ليس من الضروري أن أعيش بسعادة ، ولكن من الضروري أن أعيش بشرف.

•انها ليست مشيئة الله أنه ينبغي لنا أن نكون سعداء ، ولكن علينا أن نجعل من أنفسنا سعداء.

•الجحود هو جوهر الرذيلة .

•إذا الانسان جعل نفسه يرقة أو دودة فانه يجب ان لا يشكو عندما يتم الدوس عليه.

•السعادة ليست مثلا أعلى للعقل ، ولكنها للخيال.

•بالكذب ، الإنسان ... يقضي على كرامته كإنسان.

•دائما ميز البشر بأنهم غايات ، ولا تستخدمهم كوسيلة لغايتك .

•كل معرفتنا تبدأ من الحواس ، ثم تعود إلى الفهم ، وتنتهي بالعقل. لا يوجد شيء أعلى من العقل .

•تجربة بدون نظرية هي عمى ، ولكن نظرية بدون تجربة هو مجرد لهو فكري.

•الذي يتسم بالقسوة على الحيوانات يصبح صعبا أيضا في تعامله مع البشر . نستطيع أن نحكم على قلب الانسان من معاملته للحيوانات.

•من أجل إفساح المجال للعقيدة . اضطررت لإزالة المعرفة.

•في القانون الانسان مذنب عندما ينتهك حقوق الآخرين. في الأخلاق مذنب إذا كان يفكر في القيام بذلك .

•الميتافيزيقيا هو محيط مظلم دون شواطئ أو منارة ، تتناثر فيه العديد من الحطامات الفلسفيه.

•الأخلاق ليست طريقة تجعل من أنفسنا سعداء ، ولكن تجعل أنفسنا جديرين بالسعادة.

–تعامل مع مبادئك كأنها ستكون قانوناً للعالم.

–في القانون يعتبر الإنسان مذنباً في حال قام بمخالفة أحد القوانين ، في الأخلاق يعتبر مذنباً لو فكر بمخالفتها.

–السلام الدائم موجود فقط في المقبرة.

**********

2016/4/21

**آرثر شوبنهاور( 1788 – 1860: (**

فيلسوف ألماني، معروف بفلسفته التشاؤمية يرى في الحياة شراً مطلقاً، فهو يبجل العدم وقد كتب كتاب "العالم كارادة وفكرة" الذي سطر فيه فلسفته التي يربط فيها العلاقة بين الإرادة والعقل فيرى أن العقل أداة بيد الإرادة

وتابع لها.

ولد شوبنهور في دانزج في الثاني والعشرين من شهر فبراير عام 1788. وكان أبوه تاجراً امتاز بالمقدرة وحدة الطبع ، واستقلال الشخصية وحب الحرية.

نشأ شوبنهور الصغير في جو مشبع بروح العمل وكسب المال، وعلى الرغم من انه هجر حياة التجارة التي دفعه والده اليها، فقد تركت اثرها في نفسه وطبعت نظرته إلى الحياة بطابع الواقعية في التفكير ومعرفة بطبيعة الناس، ومات والده منتحراً على الارجح في عام 1805.

لقد قال شوبنهور انه ورث من ابيه خلقه وارادته، وعن امه ذكاءها، لقد بلغت أُمه أوج الشهره في عالم القصص والروايات، وغدت احدى مشاهير كتاب القصة في ذلك الوقت.

لم تكن امه سعيدة في حياتها مع زوجها الذي لم تساعده ثقافته على الامتزاج معها، وعندما توفي زوجها انطلقت – تبحث عن الحب المتحرر بعد ان تحررت من قيود هذه الحياة الزوجية .

وقد ثارت ثورة شوبنهور على هذا الاتجاه الجديد من امه، وأثَّر النزاع بينهما على نفسه واثار فيها مقته الشديد للنساء الذي رافقه طيلة حياته.

وهكذا تم الاتفاق بينهما على ان يعيشا منفصلين بعد ان تعذرت الحياة بينهما، واصبح شوبنهور لا يتردد على منزل امه الا كما يتردد عليها الضيوف والزوار من وقت لاخر.

وقد زاد في توتر هذه العلاقة ان "جوته" الذي كان يحب ام شوبنهور ان قال للام يوما بانه سيكون لولدها شأن عظيم، وسيغدو رجلاً مرموقاً ومشهوراً، وقد اثارت هذه الملاحظة استياء الام وغيرتها من منافسة ولدها لها في شهرتها، واخيراً في ذروة نزاع بينهما، دفعت الام ولدها ومنافسها في نبوغها من أعلى درج منزلها، ولكنه نهض واقفا وقال لها بصوت مختنق من المرارة والحسرة، ان الاجيال القادمة لن تعرفها، وتسمع بها الا عن طريقه.

واسرع فيلسوفناً في مغادرة مدينة "فيمار" وعلى الرغم من ان امه عاشت بعد ذلك أربعة وعشرين عاماً فانه لم يرها بعد ذلك الحادث بينهما .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد ان "بيرون" الشاعر الانجليزي قد ولد في عام (1788) وهو العام الذي ولد فيه شوبنهور، وكان حظه مع امه سيئاً مثل شوبنهور، وقد انتهى به هذا الحرمان من عطف امه إلى ما انتهى اليه شوبنهور من تشاؤم، فالانسان الذي يحرم من حنان الام وحبها ولا يعرف سوى مقتها وكراهيتها، لن يفتنه أو يغريه بعد ذلك شيء من محاسن الدنيا ومباهجها .

واصل شوبنهور العابه الرياضية ودراسته الجامعية، واستوعب من المعلومات فوق ما درسه في برامج الجامعة، وسخر من الحب والعالم والقى بهما من وراء ظهره، وقد طبع هذه الاتجاه حياته وترك اثره في اخلاقه وفلسفته، وغدا كئيباً ساخراً مرتاباً، قلقاً تستبد به المخاوف ويخشى على نفسه من شرور الناس وغدرهم، واغلق على نفسه الابواب ، ونام ومسدسه محشوا بالرصاص دائماً إلى جانبه في انتظار من تحدثه نفسه من اللصوص بالسطو عليه.

كان شوبنهور يحس في اعماق نفسه بعظمته، على الرغم من عدم اعتراف الناس به. لقد عاش وحيداً بلا ام ولا زوجة ولا ولد، ولا اسرة ولا وطن ولا صديق، ولم تلهب حمى الحماس الوطني التي اجتاحت عصره شعوره

واهتمامه .

انصرف بكل وقته وقوته على كتابة كتابه الذي اطلق عليه اسم "العالم كارادة وفكرة" وعندما ارسله للناشر علق عليه بقوله: "ان هذا الكتاب ليس مجرد سرد لافكار وآراء قديمة، ولكنه بناء شامخ متماسك من الآراء الاصلية، والبيان الواضح، ولا يخلو من الجمال على الرغم من عنف أسلوبه ، انه كتاب سيكون في المستقبل مصدراً وموردا لمئة كتاب.

في عصره ارتفعت أصوات التشاؤم في النصف الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا، وعلت أصوات الشعراء المتشائمين في كل مكان: "بيرون" في انجلترا "ودي موسيه" في فرنسا، "وهيني" في المانيا، "ليوباردي" في ايطاليا، "بوشكين وليرمونتوف" في روسيا، وظهرت طائفة من الملحنين الموسيقيين المتشائمين من أمثال شوبرت وشوبان. وحتى بيتهوفن كان موسيقياً متشائماً يحاول ان يقنع نفسه بأنه متفائل.ولكن ارثر شوبنهور الفيلسوف الالماني طغى على هؤلاء جميعاً في روح التشاؤم التي طبعت حياته وفلسفته التي تؤكد على أن الحياة كلها، بل الوجود كله شرور وأحزان ومشقات وآلام، وليس في الوجود كله خير قط، ولا يعرف معنى السعادة، وأقصى ما يتصور من خير في الوجود، أن تقل شروره نوعاً أو تخف آلامه هوناً. الشر والشقاء والتعاسة هي جوهر الحياة، وحقيقة الوجود ، ظهر كتابه "العالم كارادة وفكرة" في عام 1818.

كان العصر الذي عاشه شوبنهور هو عصر الحلف المقدس الذي اتحدت فيه أوروبا ضد نابليون وهزمته في معركة واترلو عام 1815، وبذلك تم القضاء عل الثورة الفرنسية وابعد نابليون إلى صخرة سانت هيلانه في البحر البعيد، ان شيئاً من تمجيد شوبنهور للإرادة يعود إلى تأثره بنابليون، كما ان شيئاً من يأسه يعود إلى تأثره بخاتمة نابليون المحزنة ، لقد هُزمت الإرادة أخيراً بهزيمة نابليون، وانتصر الموت كعادته في كل الحروب وعاد "البوربون" إلى الملك في فرنسا، وعاد امراء الاقطاع للمطالبة في استرجاع اراضيهم ، وانتشرت حركة رجعية استغلت مثالية الاسكندر المسالمة وراحت تعمل على قمع التقدم في كل مكان .

لقد كانت أوروبا مسرحاً للقتال الدائر بين جيوش نابليون وجيوش اعدائه، وخلفت هذه الجيوش اثار الدمار والخراب في كل بقعة من بقاع أوروبا. وتعرض العمال فيها إلى جميع أنواع الرعب والخوف التي رافقت النظام الصناعي الناشئ الذي لم يكن خاضعاً للاشراف من جانب الحكومة، واضاف تسريح الجيوش إلى عدد البطالة والعاطلين عن العمل(ص385(

ومع ذلك فقد ماتت الثورة الفرنسية، وماتت معها روح الحياة في أوروبا، كم من الوف الابطال والمؤمنين بمبادئ هذه الثورة حاربوا من أجل انتصارها؟ وكيف اتجهت افئدة الشباب في كل مكان في أوروبا صوب الجمهورية الفرنسية الفتية، وعاشوا على ضوء الامل فيها، وكم من الناس حاربوا من اجلها وآمنوا بها حتى النهاية .

لقد تأثر شوبنهور اثناء سفره وطوافه بفرنسا والنمسا عام 1804 بما شاهده من حياة الفوضى والدمار والقذارة في القرى، والفقر المدقع الذي انتشر بين الفلاحين والبؤس والتوتر الذي ساد المدن.

وانتهى العصر العظيم ، وقال جوته في ذلك العصر: اشكر الله، بانني لست شاباً في مثل هذا العالم المضطرب الذي انتهى فيه كل شيء بالخراب .

هذه هي الخاتمة المجيدة لعهد من الامل والرجاء والجهد لم يشاهد له تاريخ الانسان مثيلاً من قبل.. اية رواية

هزلية اقترنت بهذه المأساة المروعة، التي امتزجت فيها الافراح بالأتراح، والضحك بالدموع.
لقد لاذ الكثير من الفقراء في تلك الايام التي سادها الالم وخيبة الامل إلى الدين طلباً للسلوى والعزاء.
وفقد قسم كبير من الطبقة العليا ايمانهم، ونظروا إلى هذا العالم الذي يسوده الدمار والخراب نظرة الكفر والالحاد والشك في وجود حياة أخرى يحل فيها العدل والجمال محل هذا الخراب والدمار الذي روع هذا العالم، وأصبح من المتعذر الايمان بوجود إله رحيم كريم يهيمن على شؤون هذا العالم كما شاهده الناس في عام 1818.
وانتصر الشيطان على الخير والصلاح، واستبد اليأس بالامل والرجاء، لقد زرع فولتير أرض الثورة، وجاء شوبنهور لحصد هذه الأرض .
من اقواله : من النادر أن نفكر فيما نملك، بل نحن نفكر فيما ينقصنا.
يمكن للمرء أن يفعل ما يشاء، لكنه لا يستطيع أن يريد ما يشاء.
المهارة تصيب هدفا لا يمكن لأحد أن يصيبه، أما العبقرية فتصيب هدفا لا يمكن لأحد أن يراه.
الثروة مثل ماء البحر، كلما شربت منها زاد عطشك؛ وذلك ينطبق أيضا على الشهرة.
من الصعب أن تبقى هادئا إن لم يكن لديك ما تفعله.
حياة الوحدة مصير كل الأرواح العظيمة
التواضع بالنسبة لمحدودي القدرات لا يعدو كونه صدقا، أما بالنسبة لذوي المهارات العظيمة فهو رياء.
قوة الإرادة بالنسبة للعقل مثلها مثل رجل قوي أعمى يحمل على كتفيه رجلاً كسيحاً يستطيع أن يرى.
يمكن للمرء أن يكون على طبيعته فقط عندما يكون وحده.
لم تمر بي أبدا أية محنة لم تخففها ساعة أقضيها في القراءة.
السوقيَّة نتاج الإرادة حين يغيب الذكاء.
أي كتاب على أي قدر من الأهمية يجب أن تعاد قراءته فورا.
التغيير هو وحده الأبدي الدائم الخالد.
الحياة تتأرجح كالبندول بين الألم والملل.
تذكر أن سرعة تقدمك لا تبدأ في الزيادة إلا عندما تتخطَّى قمة التل.
تضحية المرء بصحته في سبيل أي نوع آخر من أنواع السعادة هو أكبر الحماقات
الكراهية تنبع من القلب، والاحتقار من العقل، وكلاهما خارج عن إرادتنا.
كل مآسينا تقريبا تنبع من صلاتنا بالآخرين
العظماء مثل النسور، وهم يبنون أعشاشهم في وحدة نبيلة.
الشرف لا يجب أن يُكتسب، بل يجب فقط ألا يُفقد.
عادة ما تقابل أعظم إنجازات العقل البشري بالشك.
التضحية باللذة في سبيل تجنب الألم مكسب واضح.
**********

2016/4/22

**جون لـوك ( 1632م. – 1704م( .**

من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، وقد برهن على صحة المذهب الحسي المادي الذي يرجع جميع ظروف المعرفة إلى الإدراك الحسي للعالم الخارجي.

رفض وجود أية أفكار نظرية في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! وحول فلسفته يقول ماركس :"لقد أقام لوك فلسفة العقل الإنساني السليم.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلاَ فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة."

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛ وتتوزع السلطة عنده إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة اتحادية.. كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك .

ولكن جون لوك على الرغم من انه كان مسيحياً فاضلاً وصالحاً، وعلى استعداد للدفاع والنقاش بفصاحة عن معقولية المسيحية لم يقبل الافتراضات اللاهوتية، فقد اعلن بهدوء ان جميع انواع المعرفة تأتينا من التجارب عن طريق حواسنا. وان لا شيء في العقل سوى ما تنقله له الحواس، وقال ان العقل يكون عند ولادة الطفل كالصفحة البيضاء خالياً من كل شيء، وتأخذ الحواس والتجارب في الكتابة على هذه الصفحة بوسائل كثيرة، إلى ان تلد الحواس الذاكرة والذاكرة تلد الآراء، وكل هذا يؤدي إلى النتيجة المفزعة، وهي انه باعتبار ان الاشياء المادية وحدها هي التي تؤثر على حواسنا، فنحن لا نعرف شيئاً سوى المادة، واننا يجب ان نقبل بهذه الفلسفة المادية.

فاذا كانت الحواس هي وسائل الافكار، عندئذ تكون المادة بالضرورة هي التي يستمد منها العقل افكاره وآرائه.

**********

2016/4/22

**فردريك نيتشه ( 1844 –1900(**

نشأته : يقول المؤرخ الفرنسي " ول ديورانت " في كتابه " قصة الفلسفة " : كان والد نيتشه قسيساً ، كانت امه تقيه ورعة متمسكة باهداب الدين ...ولد في روكن في بروسيا في اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر عام 1844، وهو يوم فردريك وليام الرابع ملك بروسيا .

لقد كان والده مربياً لكثيرين من ابناء الاسرة المالكة، وقد ابتهج لهذه المصادفة الوطنية السعيدة، واطلق على ابنه اسم فردريك تيمناً باسم الملك .

فقد توفي ابوه وتركه صغيراً فأشرف على تربيته جماعة من النساء التقيات الصالحات من افراد اسرته، واسرفن في تدليله وملاطفته، وإلى درجة ارهفت شعوره واحساسه.

فراح يمقت ابناء السوء من جيرانه اذا ما سرقوا أوكار الطيور وحرموها من فراخها وبيضها، أو اغاروا على البساتين والحدائق وجردوها من ثمارها، أو قاموا بالعاب عسكرية خشنة يقلدون فيها الجنود، او تحدثوا كذباً مما

جعل اترابه في المدرسة يطلقون عليه اسم القسيس الصغير.
وكان يستمتع في العزلة أو يأخذ في قراءة الانجيل لنفسه، أو يقرأه على الآخرين بطريقة مؤثرة، تهز نفوسهم، وترسل الدموع في مآقيهم.
ومع ذلك فقد كان في نفسه كبرياء وفخر، ومقدرة على كبح عواطفه، وتملك اعصابه، وامضى حياته كلها في البحث عن الوسائل الجسدية والعقلية التي تقوي من نفسه وتعزز مثاليته.
وعندما بلغ الثامنة عشرة فقد ايمانه في اله آبائه وامضى بقية حياته في البحث عن اله جديد، واعتقد انه وجده في السوبرمان (الانسان الاعلى.(
وقال بعد ذلك انه لم يجد صعوبه في استبدال ذلك الاله القديم بهذا الاله الجديد، ولكنه كان يمتاز بسهولة خداه نفسه، وأصبح كمن قامر بكل شيء يملكه في حياته على جواد فاشل، أو ورقة يانصيب خاسرة، وخسر الرهان .
فقد كان الدين قلب حياته ولبها، وأصبحت حياته بعد ذلك فراغاً يبابا لا معنى لها .
لقد عافت نفسه النساء والخمر والتدخين، واعتقد بعجز المدخنين أو المقبلين على شرب الجعة، عن صفاء الادراك ووضوح الفكر .
ويضيف ول ديورانت : في عام 1865 وقع في يده كتاب شوبنهور "العالم كإرادة وفكرة" ووجد فيه على حد قوله "مرآة رأيت فيها العالم والحياة وطبيعة نفسي مصورة في عظمة مخيفة .
وذهب بهذا الكتاب إلى منزله وراح يقرأ كل كلمة فيه في جوع ونهم، ويقول "لقد بد لي ان شوبنهور كان يخاطبني شخصياً ويوجه كلامه لي، فقد شعرت بحماسته وخيل لي انه ماثلاً امامي، فقد كان كل سطر في هذا الكتاب ينادي بصوت عال للاستسلام والانكار والتسليم.
لقد أثَّر لون فلسفة شوبنهور الاسود القائم على افكاره تأثيراً دائماً ، ولم يقتصر تأثير هذه الفلسفة على نفسه ايام تحمسه لشوبنهور واعتباره مربياً ومثقفاً، بل لازمه حتى في الايام التي رفض فيها التشاؤم كعامل من عوامل الانحطاط والانحلال.
فقد بقي تعيساً في قرارة نفسه، ويبدو ان جهازه العصبي كان مرهفاً إلى درجة كبيرة جعلته قابلاً للتأثر والالم ولم يكن لينقذه من شوبنهور سوى مطالعته لسبينوزا وجوته، فقد كان ينقصه صفاء ذهن الحكيم وهدوء التوازن العقلي .
وفي سن الثالثة والعشرين انخرط في سلك الخدمة العسكرية، ولكن حدث ان هوى مرة من على ظهر جواده، واصيب باصابة بالغة في عضلات صدره، اضطرت قائد فرقته إلى تسريحه والاستغناء عنه، وقد لازمته هذه الاصابة البالغة طيلة حياته.
لقد استهوته حياة الجندية واثرت على خياله الحياة العسكرية الاسبرطية، التي كانت تطبع الجندية الالمانية وما امتازت به من نظام وطاعة وتحمل وجلد.
والآن بعد أن غادر الجيش ، راح يعبد الحياة العسكرية ويقدسها لان صحته حالت بينه وبينها .
انتقل من حياة الجندية إلى نقيضها وهي الحياة العلمية وأعد رسالة نال بها اجازة الدكتوراة في الفلسفة.
ولما بلغ الخامسة والعشرين عين استاذا في فقه اللغة القديمة في جامعة بال، وراح من ذلك المكان الأمين البعيد

عن اهوال المعارك يعلن اكباره، وتقديره لاعمال بسمارك ، التي اتسمت بالعنف والشدة واسالة الدماء.
وفي الوقت ذاته بدأت الموسيقى تجتذبه، فقد اغرم بالموسيقى إلى درجة دفعته إلى تعلم العزف على البيان، وكتب بعض الالحان، ومن اقواله ان الحياة خطأ بغير موسيقى ، ولم يكن (ريتشارد فجنر) الفنان الموسيقي الملهم بعيداً عن مدينة بال التي كان يعيش فيها نيتشه.
ووجد فيه فجنر داعية لموسيقاه في الأوساط العلمية في الجامعات.
لقد تاثر بسحر الملحن العظيم، وبدأ يكتب أول كتاب له بدأه بالدراما اليونانية، ومجد فيه فجنر تمجيداً كبيراً.
في عام 1870، وصلته اخبار اشتعال الحرب بين المانيا وفرنسا، لقد شاهد في فرانكفورت وهو في طريقه إلى الحدود فيلقا من الجنود الفرسان يسيرون عبر المدينة في موكب عسكري جليل وسط قعقعة السلاح، وهناك، قفزت إلى رأسه فكرة كانت أساساً فيما بعد لفلسفته كلها.
"لقد شعرت للمرة الأولى أن اقوى واسمى ارادة للحياة لا تجد تعبيراً لها في الصراع البائس من أجل البقاء ، ولكن في ارادة الحرب، ارادة القوة، ارادة السيادة!" ولكن ضعف بصره اقعده عن الاشتراك في القتال، فاكتفى بالقيام باعمال التمريض في الجيش.
لقد كان حساساً رقيقاً حتى في مهمة التمريض. فقد اثر منظر دماء الجرحى على صحته فوقع مريضاً، وارسل إلى بلده محطماً مهدماً، ومنذ ذلك الوقت كانت له روح الفتاة مرتدية درع الجندي المحارب .
في هذا السياق ، يقول هاشم صالح في دراسه له بعنوان " نيتشه يرثي نفسه " : ربما كان نيتشه أعمق مفكر شهده تاريخ الفلسفة فيما يخص طرح الأسئلة الكبرى على الوجود البشري ومعنى الحياة والموت والصيرورة والغائية الأخيرة، الخ... ولكن للأسف الشديد فان بعض صياغاته الحامية ضد الضعفاء أو الفقراء أو المرضى أو حتى ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان وجوهر الحداثة التنويرية قد ساهمت في تسهيل الاستيلاء على أفكاره من قبل هتلر والنازيين أو موسوليني والفاشيين. وبالتالي فليس هدفي هنا أن أدافع عن نيتشه بأي شكل..إني أعرف أن بعض أفكاره غامضة أو ملتبسة أو حتى مشبوهة وبخاصة عندما يهاجم سقراط أو المسيح ذاته بكل عنف، وكذلك كانط وهيغل وكل التراث العقلاني للفلسفة الأوروبية. ولهذا السبب صنفوه في خانة الفلاسفة اللاعقلانيين بل وأول مفكري فلاسفة ما بعد الحداثة التي أنجبت لا حقا هيدغر وفوكو وديلوز ودريدا وجان فرانسوا ليوتار الخ... وشكل بذلك أول انقلاب على الحداثة الليبرالية الديمقراطية التي طالما تعب جون لوك وكانط وهيغل وعشرات غيرهم في تأسيسها والتي تشكل مفخرة الغرب بالقياس إلى كل الشعوب.
وإذا ما أجبرت على الاختيار بينه وبين كانط أو جان جاك روسو فاني سأختار كانط وروسو بدون أدنى تردد. فنيتشه يخيفني بل ويرعبني بتطرفه واحتقاره للشعب أو "للقطيع" وتمجيده للارستقراطية والنزعة النخبوية.
اما كيف فهم نيتشة الفلسفة ومارسها ، يقول نيتشه:
"الفلسفة كما كنت قد فهمتها دائماً وعشتها تعني أن تعيش في الصقيع فوق القمم... إنها تعني أن تبحث في الوجود عن كل ما يجعلك تغترب عن نفسك وتطرح أسئلة على ذاتك ويقينياتك الحميمة. إنها تعني البحث عن كل ما حُذِف من قبل الأخلاق التقليدية. لقد اكتسبت تجربة طويلة من خلال اقتحامي للمناطق الممنوعة المحرَّمة، من خلال توغُّلي في الأعماق والأقاصي، هناك حيث لا يذهب أحد ولا يغامر مخلوق قط.. وعندئذ

اكتشفت الأسباب التي دفعت بالناس، وعلى مدار العصور، إلى تقديس هذا أو ذاك، وإلى رفعه إلى مرتبة المثال الأخلاقي الأعلى. وعندئذ أيضاً تبدت لي الحياة المخبوءة للفلاسفة على حقيقتها، وفهمت نفسياتهم وشخصياتهم. واكتشفت فيما بعد أن المعيار الحقيقي للقيم هو التالي: كم هو مقدار جرعة الحقيقة التي يستطيع فيلسوفٌ ما أن يتحملها، أن يخاطر بها أو من أجلها؟ هذا هو السؤال الأساسي، وكل ما عدا ذلك تفاصيل ثانوية."..

وكيف يمكن أن نفهم هذا التعريف الغريب والمفاجئ للفلسفة؟

في الواقع إن نيتشه سمح لنفسه بأن يشك في كل شيء، وأن يدفع ثمن هذه الشكوك حتى انهار عقله أخيراً وجنّ. فقد شك في جميع العقائد التي توالت على البشرية منذ أقدم العصور وحتى وقته. هذا ما فعله مع الافلاطونية أولا ثم مع المسيحية ثانيا، ومعلوم أيضا أنه أعلن عن موت الإله المسيحي القديم في نص مشهور لا أعرف أجمل منه شكلا ولا مضمونا. انه نص مرعب بالمعنى الحرفي للكلمة ولا أعرف فيما إذا كان قد ترجم إلى العربية. والمقصود بذلك أن التدين المسيحي التقليدي قد انتهى في أوروبا بعد انتصار العلم والصناعة والفلسفة الوضعية في القرن التاسع عشر: أي في عصر نيتشه بالذات.

وبالتالي فإن نيتشه انخرط، بكل شجاعة وجرأة، في أكبر مغامرة فكرية: تفكيك الذات أو العقائد الأكثر حميمية وقدسية، أي العقائد التي كانت قد شكّلت الذات وهي لا تزال غضة، طرية، بعمر الورد.. هنا تكمن عظمة نيتشه: فقد خاض معركة الصراحة والحقيقة مع ذاته حتى آخر لحظة، حتى آخر قطرة، حتى آخر نقطة.. وهذا هو معنى كلامه: كم هو مقدار جرعة الحقيقة التي تستطيع أن تتحمّلها، أو تخاطر بنفسك من أجلها؟ لم يتجرأ مفكر آخر على تعرية العقائد السابقة او تفكيكها ونزع هالة القدسية عنها مثلما فعل نيتشه. لقد كان يتفلسف "والمطرقة في يده" كما يقول من أجل تحطيم الأوهام والأصنام المعبودة من قبل البشر أو التي نصبها البشر كأصنام ثم راحوا يعبدونها وكأنها تتعالى عليهم ، كأنها ليست من صنعهم. أنظر بهذا الصدد كتابه: غسق الأصنام أو أفول الأصنام.

ربما كان نيتشه أكبر مفكر نقدي أو تفكيكي في تاريخ البشرية. إنه يمارس الفلسفة في أرض محروقة، فلا يبقي ولا يذر، لا أمامه ولا خلفه... إنه أكبر انقلاب في تاريخ الفلسفة، انقلاب يمحو كل ما سبق ويكتسح في طريقه كل شيء. من هنا لاعقلانيته الهائجة أو راديكاليته الخطرة والمدمرة .

واعود ثانية الى المؤرخ الفرنسي " ول ديورانت " يقول : كان نيتشه طفل "دارون" واخا "لبسمارك" أو بعبارة أوضح فقد تأثر إلى مدى واسع بنظرية دارون، وسياسة بسمارك، ولا يهمنا كثيراً سخريته من اتباع التطور في انجلترا وانصار القومية في المانيا، فقد اعتاد ان يهاجم الذين اثروا عليه اقوى الاثر، لقد كانت هذه طريقته اللاشعورية في تسديد ديونه لمن استمد منهم معظم افكاره وفلسفته.

فاذا كانت الحياة هي تنازع البقاء، وبقاء الاصلح، عندئذ تكون القوة هي الفضيلة الاساسية، والضعف هو النقيصة الوحيدة .

الخير هو الذي يحيا ويظفر، والشر هو الذي يستسلم ويفشل، لقد اظهر اتباع دارون في انجلترا، ودعاة الفلسفة الايجابية في فرنسا، والاشتراكيون في المانيا، شجاعة كافية في رفض اللاهوت المسيحي، ولكنهم لم يجرأوا على رفض الاخلاق المتفرعة عن المسيحية، وهي الضعف والرقة ومحبة الغير وغيرها من صفات الليونة والضعف

المتفرعة عن هذه الديانة .

لقد اظهروا جرأة في الاقلاع عن المذهب الكاثوليكي واللوثري والانجليكاني، ولكنهم لم يجرأوا على الاقلاع عن الديانة المسيحية نفسها.

هذا هو ما قاله فردريك نيتشه: "لم يتخلف المفكرون الاحرار الفرنسيون من فولتير إلى أوجست كومت عن المَثل الاعلى للديانة المسيحية بل اضافوا عليها. فقد ذهب كومت إلى الدعوة إلى محبة الآخرين، وتكريس الحياة من أجل مساعدتهم.

كما ذهب شوبنهور في المانيا وجون ستيوارت مل في انجلترا إلى الدعوة إلى نظرية الشفقة ومساعدة الآخرين، واعتبروها المبدأ الاساسي في العمل.

كما وضع الاشتراكيون جميعهم افكارهم على أساس هذه المبادئ التي تحض على الشفقة والرحمة ومساعدة الغير."

لقد اتم دارون بحركة لا شعورية منه ما بدأه الموسوعيون من ازالة الاساس اللاهوتي الذي تقوم عليه الاخلاق الحديثة، ولكنهم تركوا مبادئ الاخلاق نفسها من غير ان يمسوها أو يخترقوها. فقد تركوها معلقة في الهواء .

ان ما نحتاج إليه في هذه المعركة التي نسميها بالحياة هو القوة لا الطيبة، والكبرياء لا الخضوع، والذكاء الحازم لا حب الغير ومساعدة الناس.

ان المساواة والديمقراطية مناقضة لنظرية الانتخاب الطبيعي وبقاء الاصلاح، كما ان هدف التطور هو العباقرة لا جماهير الشعب، والحكم الفصل في جميع الخلافات ومصائر الامور هو القوة لا العدالة ، هذا هو ما اعتقده فردريك نيتشه.

والآن، ان كان هذا حقاً، فليس اعظم من بسمارك ولا أكثر منه أهمية، اذ ينطبق عليه هذا الوصف الذي ذهب اليه نيتشه .

فقد عرف بسمارك حقائق الحياة فاعلن في خشونة "ان لا محبة للغير بين الامم وان القضايا الحديثة في الدول لا ينبغي ان تقررها اصوات الناخبين، ولا بلاغة الخطب، ولكن الذي يقررها هو الدم والحديد."

أي ريح عاتية كان بسمارك بالنسبة إلى أوروبا التي افسدتها الأوهام والديمقراطية والمثل العليا السائدة، فقد تمكن في شهور قليلة من فرض سيادته وزعامته على النمسا المتدهورة، وفي شهور قليلة اخضع فرنسا التي كانت لا تزال تترنح نشوى باسطورة نابليون، كما اجبر في هذه الشهور القليلة الدويلات الالمانية الصغيرة على دمج نفسها في امبراطورية قوية.

لقد كان بسمارك رمزاً لهذه الاخلاق الجديدة التي دعا لها نيشته، الا وهي اخلاق القوة.

لقد احتاجت قوة المانيا العسكرية والصناعية المتزايدة إلى صوت يعبر عنها، كما احتاجت مشيئة الحرب، وارادة القتال المتحفزة إلى فلسفة لتبريرها، لان الديانة المسيحية المسالمة لن تصلح لتبرير هذه الروح العسكرية الحربية المتفاقمة في المانيا الحديثة، ووجدت في الفلسفة الداروينية مبرراً وسنداً في تأييد اتجاهها، لو أوتيت شيئاً من الجرأة وقد وجدت هذه الجرأة من ينادي بها، وغدا نيتشه صوت المانيا المعبر عن روحها العسكرية وايمانها بالقوة.

**********

2016/4/23

**جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831 )**

أولا : حياته وعصره

عاش في مجتمع إقطاعي تسوده رجعية النبلاء وكذلك عاش مع رياح الثورة الفرنسية التي طالبت بتحرير الإنسان وتأثر بكليهما؛ كما تأثر بـ "كانت" وفلسفته العقلية بمثل ما تأثر بالشاعر الرومانسي الألماني "هلدرلين. " ولد عام 1770 في مدينة "شتوتجارت" في أسرة موظف كبير بإحدى الدويلات الألمانية الصغيرة "إمارة فيورتمبرغ".. ودرس الفلسفة واللاهوت في جامعة "تومنجن" ثم أصبح أستاذاً في جامعة إيينا" . عرف بأنه صاحب أسلوب معقد ، لكنه لا يجيد الخطابة والكلام.. دعا إلى التمسك بالأخلاق وترابط الأسرة وأنجب في الوقت ذاته "ابناً غير شرعي..!" ؛ قرأ الآداب الكلاسيكية وأغرم بها وكان لا يمل من قراءة الكتب الرخيصة التي عايره بها "شوبنهور" طوال حياته.

مزاجه وأخلاقه وشخصيته كانت متناقضة.. لقد بلغ الذروة في التجريد لكنه لم ينفصل عن الواقع..!؟

آثار فلسفته نجدها تعمل في اتجاهات متباينة أشد ما يكون التباين؛ فـ "الماركسية" أخذت عنها وكذلك "البروتستانتية" المتحررة، "والوجودية" تأثرت بها، وكذلك البراجماتية والوضعية المنطقية.

اختلف الباحثين عنه في تقديراتهم له حتى أن "وليم ولاس" يشبه اختلافهم باختلاف المفسرين في شرحهم للكتاب المقدس؛ وكان في جميع مراحل دراسته الأول دائماً؛ ترجم الكثير من الكتب اليونانية ودرس "الإلياذة وشيشرون" وهو في سن السادسة عشر ، وفي الثانية عشر درس "الأخلاق" لأرسطو؛ وبعد دخوله الجامعة كان مثله الأعلى "روسو" و خصوصاً مؤلفه "العقد الاجتماعي" وعلى حد تعبيره أن: قراءتي لروسو تحررني من الأصفاد." !..

بعد تخرجه من المعهد الديني في "تومنجين" لم يعمل قسيساً بل درَّس أبناء العائلات في منازلهم، وفي عام 1817 وما تلاه انتشرت الهيغلية حتى أوشكت أن تصبح العقيدة الرسمية للدولة حتى قيل أن الإيمان بالهيجلية أصبح وسيلة للحصول على الوظيفة الحكومية أو الترقي فيها( !..

بعد ذلك أصبح مديراً لجامعة برلين ( 1829 _ 1831 ).. مات عام 1831 وكان موته مظاهرة كبرى من الاحتفال دلت على المكانة التي تبوأها "هيجل" في ذلك العهد.

**********

2016/4/23

**تعليق حول هيجل :**

يقول ول ديورانت في كتابه " قصة الفلسفة" ،كان هيجل تلميذاً نشيطاً، وقام بتحليل كل الكتب الهامة التي قرأها تحليلاً مفصلاً. لقد اثارت مطالعاته ودراساته للادب اليوناني حماسة شديدة للحضارة الاثينية بقيت في نفسه إلى النهاية.

فقد كتب " ان الالماني المثقف يجد نفسه في بيته عندما يطلع على حضارة اليونان. لقد اخذ الاوروبيون دينهم عن الشرق. ولكنهم استمدوا علومهم وفنونهم، وكل ما يرفع من شأن حياتهم ويضفي عليها الجمال والرضى عن

اليونان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لقد آثر هيجل فترة من الوقت دين اليونان على المسيحية، وكتب كتاباً انكر فيه معجزات المسيح وانكر الوهيته ، واعتبره ابنا لمريم ويوسف، ولكنه قام باتلاف الكتاب بعد ذلك .

كما أظهر روحاً ثائرة في السياسة أيضاً على الرغم من ولائه وتأييد للوضع الراهن، فقد دافع دفاعاً مجيداً بالاشتراك مع شلنج عن الثورة الفرنسية .

وكتب كتابه "المنطق" (1812–16) الذي اثار المانيا بغموضه ، وجعله يفوز بمنصب استاذ الفلسفة في جامعة هايدلبرج حيث كتب هناك "موسوعة العلوم الفلسفية" وقد رفعت هذه الموسوعة من ذكره وشأنه وعين استاذاً في جامعة برلين.

ومنذ ذلك الوقت إلى نهاية حياته ساد عالم الفلسفة بلا منازع، كما ساد جوته عالم الأدب وبيتهوفن عالم الموسيقى. لقد ولد بعد جوته بيوم واحد، وتحتفل المانيا الفخورة بهما بعيديهما كل سنة .

كتابيه "المنطق" "وعلم تجسد الروح" في غاية الغموض والابهام ، ويصف هجل كتاباته بكونها "محاولة لتعليم الفلسفة النطق والتحدث باللغة الالمانية" وقد افلح في ذلك.

ان كتابه المنطق لا يحتوي على وسائل التفكير ولكن على النظريات المتبعة في التفكير، وهي الكيف والكم ، والصلة وغيرها.

ان مهمة الفلسفة الأولى هي تشريح هذه الافكار المرتبطة في جميع تفكيرنا، وانتشارا هي الصلة أو العلاقة.

ان كل فكرة تتألف من مجموعة من الصلات والعلاقات، اننا لا نستطيع التفكير بالشيء الا اذا قارناه بشيء آخر، وادركنا أوجه الشبه والخلاف فيه .

والفكرة تكون فكرة فارغة إذا تجردت عن العلاقات، ولا يمكن لشيء أن يوجد أو يكون له معنى اذا كان مجرداً عن العلاقات والصلات .

وأكثر هذه الصلات والعلاقات شمولاً هي صلة التعارض أو التناقض، فهو يقول ان كل حالة لفكرة أو شيء، وكل رأي وكل موقف في العالم يؤدي إلى موقف معارض له، وبعدئذ يتحد هذا المعارض أو المضاد معه لتشكيل كل اعلى.

ان هجل يدخل هذه "الحركة المنطقية" في كل ما كتبه من كتب والقاه من محاضرات.

اننا نجد حركة التطور هي حركة دائمة للتطور بين الاضداد والتوفيق بينها ودمجها، وهو يقول ان شلنج على صواب في قوله بوجود تماثل بين الاضداد كما أن فخته على صواب في ان الموضوع وضده وتوحيدهما معاً يشكل سر التطور وكل الحقيقة.

ليست الافكار وحدها خاضعة لهذا التطور الذي يتحدث عنه هجل، اذ ان الاشياء ايضاً خاضعة لذلك، فكل قضية تحتوي على تناقض وتعارض ينتهي به النمو والتطور إلى وحدة وانسجام وتوفيق بين هذه الامور المتعارضة .

ان عمل العقل ومهمة الفلسفة هي اكتشاف الوحدة الكامنة في التعارض أو التغاير، ومهمة علم الاخلاق هي توحيد السلوك والاخلاق.

ومهمة السياسة هي توحيد الافراد في داخل الدولة، ومهمة الدين هي بلوغ المطلق وهو الله والشعور بانه ذلك الذي تحللت فيه جميع المتناقضات في وحدة، ذلك المقدار الكبير للكون الذي اتحدت فيه المادة والعقل، والفاعل والمفعول ، والخير والشر في واحد.

ان الله هو نظام الصلات الذي تتحرك به جميع الاشياء وتعيش، وتوجد وتجد فيه اهميتها.

ان المطلق ينهض في الانسان إلى وعي ذاتي، ويصبح الفكرة المطلقة، وذلك ان الفكرة تدرك نفسها كجزء من المطلق، متجاوزة حدود الفرد واغراضه ممسكة تحت الصراع العام الانسجام المستتر لجميع الاشياء، ان العقل هو جوهر الكون .. ان تصميم الكون عقلي اطلاقاً .

ليس الصراع والشر مجرد تصورين سلبيين، انهما حقيقة ، ولكنهما في نظر الحكمة مراحل لبلوغ الخير وتحقيقه، ان الصراع قانون النمو، كما ان الاخلاق تتشكل في الشدائد في هذا العالم، والانسان يصل إلى سموه الكامل عن طريق الالزام والحاجة والمسئوليات والشدة والالم .

وحتى الالم فيه تعليل عقلي، انه علامة الحياة والحافز لاعادة البناء، والعاطفة ايضاً لها مكان في عقل الاشياء، اذ لم يتم انجاز شيء عظيم في هذا العالم من غير ان يكون مقروناً بعمل عاطفي.

وحتى طموح نابليون الاناني يساهم بغير قصد في تطور الامم، ان الحياة لم توجد للسعادة بل لتحقيق الاعمال وانجازها. "ان تاريخ العالم ليس مسرحاً للسعادة، وفترات السعادة صفحات بيضاء فيه، لانها فترات انسجام خالية من الصراع". وهذا الرضى البليد غير جدير بالانسان.

ان التاريخ يصنع فقط في الفترات التي يقرر فيها النمو والتطور اضداد الحقيقة والوجود.

ان التاريخ حركة منطقية وهو في الغالب سلسلة من الثورات، يستخدم فيها المطلق الشعوب أثر الشعوب والعباقرة اثر العباقرة أدوات في تحقيق النمو والتطور .

ان اعاظم الرجال ليسوا الخالقين للمستقبل ولكنهم وسطاء في تحقيق هذا المستقبل وما يقومون بفعله ليس سوى تحقيق لما ترسمه روح العصر .

ان العبقري لا يضع سوى حجرا آخر في كوم البناء كما يفعل الآخرون، "ولكن لحسن حظ العبقري انه يجئ اخيراً، وعندما يقوم بوضع حجره يقف البناء على دعائمه "ان مثل هؤلاء الافراد لا يشعرون بالفكرة العامة التي يقومون بكشفها.. ولكن لديهم بصيرة في حاجات الزمن، وما هي الامور التي تم نضجها وآن حصادها .

يبدو أن مثل هذه الفلسفة عن التاريخ تؤدي إلى نتائج ثورية، ان هذه العملية المنطقية في سير التاريخ تجعل من التغيير مبدأ الحياة الأساسي، اذ لا شيء خالد، وفي كل مرحل من مراحل الاشياء يوجد تناقض وتعارض لا يقوى على حله سوى صراع الاضداد، لذلك فان الحرية هي قانون السياسة، وهي طريق مفتوحة للتغيير، والتاريخ هو نمو الحرية وتطورها.

وتكون الدولة أو ينبغي ان تكون حرية منظمة، ومن جهة اخرى فان المبدأ الذي يقول ان "الحقيقة معقولة له لون محافظ ، اذ ان كل حالة على الرغم من ان مصيرها الزوال فيها الحق المقدس الذي يخصها كمرحلة ضرورية في التطور، بمعنى انه حقيقة قاسية "كل شيء يكون فهو حق" وكما ان الوحدة هي هدف التطور فإن النظام هو اللازم الأول للحرية.

**********

2016/4/24

**..فلسفة هيجل.....**

حسب تعبير ماركس شكل أول مؤلف له "فينومينولوجيا الروح" الذي صدر في عام 1806 "المعين الحقيقي" للفلسفة الهيغلية؛ ثم أصدر بعد ذلك مؤلفه الضخم الثاني "علم المنطق."

حدد "انجلز" المكانة التاريخية لـ "هيغل" في تطور الفلسفة بقوله: "لقد بلغت هذه الفلسفة الألمانية الجديدة ذروتها في مذهب "هيجل" والذي تكمن مأثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور.. وقام بمحاولة للكشف عن العلاقة الداخلية لهذه الحركة وهذا التطور؛ ولا يهمنا هنا أن يكون "هيجل" لم يجد الحل لهذا المسألة..فمأثرته التاريخية تقوم في طرحه لها!!...

لقد صاغت فلسفة "هيجل" بشكل منظم النظرة "الديالكيتكية" إلى العالم؛ وما يوافق ذلك من منهج ديالكتيكي في البحث، ولقد صاغ "هيجل" الديالكتيك باعتباره علماً فلسفياً يعمم التاريخ لكامل المعرفة وكذلك القوانين الأكثر شمولاً لتطور الواقع الموضوعي وانتقد بعمق وحزم المنهج الميتافيزيقي ليصوغ وإن كان بشكل مثالي _ قوانين ومقولات الديالكتيك.

دحض "هيجل" الأفكار الخاطئة في تعاليم "كانط وفيخته وشينغ " ، فهو بالرغم من أنه يتفق مع "كانط" في ضرورة البحث الفلسفي عن منطلقات النشاط المعرفي لدى الناس.. إلاَ أنه أخذ عليه كونه يدرس ملكة المعرفة عند الإنسان خارج نطاق التاريخ؛ إنه يقول رداً على كانط: "أن دراسة المعرفة ممكنة فقط أثناء عملية المعرفة ، وأن البحث فيما يسمى أداة المعرفة ليس إلاً معرفة هذه الأداة" .. والرغبة في المعرفة قبل أن نبدأ المعرفة لا تقل سخافة عن ذلك السكولائي الذي يريد أن يتعلم السباحة قبل أن ينزل إلى الماء!!..

إنه يرى أن الطبيعة موجودة بشكل مستقل عن الإنسان، كما أن المعرفة الإنسانية ذات محتوى موضوعي، وإذ ينتقد "هيجل" المعارضة الذاتية التي يقيمها "كانط" بين الجوهر والمظهر ، وفإنه يؤكد على أن المظهر لا يقل موضوعية عن الجوهر ، فالماهية _الجوهر_ تتمظهر أي.. تتكشف في المظهر ومن خلاله وبذا يكون المظهر جوهرياً ونحن إذ نتعرف إلى المظاهر فإننا نتعرف في الوقت ذاته إلى الجوهر.

وانطلاقاً من المبدأ الديالكيتكي في وحدة الجوهر والمظهر ، يعارض "هيجل" آراء "كانط" في استحالة معرفة "الأشياء في ذاتها" ، فليس في طبيعة الأشياء أية عوائق أو حدود تقف أمام عملية المعرفة.. وأن الجوهر الخفي للعالم ليس لديه القوة لمجابهة المعرفة الجسورة ..... وهذا هو الرد الحاسم على "كانط" حول هذا الموضوع.

لكن "هيجل" المثالي لم يكن ليستطيع أن يوجه النقد للعيب المثالي عند أسلافه؛ إن الطبيعة عنده كما هي عند المثاليين الآخرين نتاج لروح سامية على الطبيعة ولهذا بالضبط لم يتمكن "هيجل" من الإجابة على تلك المسائل الديالكيتكية الهامة التي أثارها أسلافه أو أثارها هو نفسه في منظومته الفلسفية.

*وحـدة الفكـر والوجـود

نقطة الانطلاق في فلسفة "هيجل"

يرى هيجل أنه لا المادة ولا الوعي البشري يمكن اعتبارها أولية.. لأنه لا يمكن منطقياً استنتاج الوعي من المادة كما لا يمكن استنتاج المادة من الوعي الإنساني وهذا الوعي يجب النظر إليه بوصفه نتيجة للتطور السابق لجوهر أوَلي مطلق؛ لكن هذا الجوهر الأولي المطلق لا ينظر إليه "هيجل" على أنه وحدة مطلقة للذاتي والموضوعي دون أي تمايز بينهما.

إن الوحدة الأولية التي تشكل الأساس الجوهري للعالم هي: "وحدة الوجود والفكر" ، وحدة يتمايز فيها _منذ البداية_ الموضوعي والذاتي ؛ لكن هذا التمايز موجود في الفكر فقط.

إن الفكر عند هيجل ليس نشاطاً إنسانياً ذاتياً فحسب.. بل هو أيضاً ماهية موضوعية مستقلة عن الإنسان ومصدر وأساس أوَّلي لكل ما هو موجود، وهذه الوحدة والتمايز بين الوجود والفكر "بين موضوع الفكرة والفكرة ذاتها هي تعبير ضروري عن ماهية الفكر الذي يعقل ذاته ، يجعل من ذاته مادة للفكر ، موضوعاً.. إنه بذلك "ينشطر" ، ينقسم إلى ذاتي وموضوعي "الوجود والفكر.."

يرى "هيجل" أن الفكر "يغير" وجوده إلى شكل مادة، طبيعة.. وهي وجود آخر لهذا الفكر القائم موضوعياً والذي يسميه هيجل "بالفكرة المطلقة"؛ وهكذا إن العقل ليس ملكة خاصة بالإنسان بل هو الأساس الأوَّلي للعالم، ولذا فان العالم يتطور وينمو وفقاً لقوانين الفكر أو العقل.. وبهذا يكون الفكر أو العقل عند هيجل هو الجوهر المطلق _المستقل عن الإنسان والإنسانية_ للطبيعة والإنسان والتاريخ العالمي؛ وأن هذا الفكر كماهية جوهرية موجودة لا خارج العالم بل في العالم ذاته بوصفه المستوى الداخلي لهذا العالم.. ويتجلى في التنوع الهائل لظواهر الوجود ، كذلك ينظر هيجل إلى الفكر "الفكرة المطلقة" لا على أنه ساكن أو جامد بل على أنه عملية تتطور باستمرار من مرحلة إلى أخرى أرفع منها؛ ولذا فان "الفكرة المطلقة" ليست البداية فحسب بل والمحتوى المتطور للعملية الكونية كلها.

بهذا المعنى يمكن فهم المبدأ الـ "هيجلي" القائل بأن المطلق يجب أن يفهم لا كمنطلق لكل ما هو موجود، بل وكنتيجة له أيضاً، أي كمرحلة عليا من تطوره.. وهذه المرحلة العليا من تطور "الفكرة المطلقة" يسميها هيجل "الروح المطلق" الإنسانية أو التاريخ الإنساني.

وبما أن هيجل يُؤَلِّه الفكر.. فانه مضطر إلى تأليف المفهوم ، والمفهوم عنده "بداية كل حياة" و "صورة خلاقة لا محدودة" تنطوي على كل ما في المحتوى من غنى؛ ومصدراً لهذا المحتوى في الوقت ذاته ، إن هيجل إذ يعارض النظرة المادية إلى المفهوم باعتباره شكلاً أعلى لعكس الواقع الموضوعي فانه يقلب الأمور رأساً على عقب "فالفكر عنده ليس عكساً للوجود بل على النقيض من ذلك الوجود هو تجسيد للفكر.. للمفهوم.. للفكرة.

في العصر الذي عاشه "هيجل" كانت تسيطر في العلوم ، النزعة التجريبية الضيقة، وعدم الثقة بالفكر النظري والسعي لجعل الأبحاث تقتصر على الوقائع الحسية.. وكان العلماء التجريبيون ينظرون إلى المفاهيم على أنها مجرد مسمَيات ترمز إلى جملة من الوقائع المدركة حسياً ( أي أن كل ما هو غير مدرك حسياً يرفض ) وقد وقف هيجل ضد هذا الانتقاص من دور الفكر النظري لكنه لم يواجه التجريبيين بفهم علمي صحيح لدور الفكر النظري بل بنظرية مثالية عن القوة الخارقة للمفاهيم هي نظرية "الفكرة المطلقة."

وهكذا فان المنطلق الأساسي في منظومة هيجل الفلسفية هو المطابقة المثالية بين الوجود والفكر وإرجاع كافة

العمليات إلى عملية التفكير؛ إن هيجل يُؤَلِّه عملية المعرفه التي يقوم بها الإنسان وذلك باعتبارها وعياً ذاتياً لله ، وحول هذا الموضوع يقول انجلز: "لقد كان هيجل مثالياً إذ أن أفكار رأسنا بالنسبة له ليست عكساً على هذا القدر من التجربة أو ذاك للأشياء والعمليات الواقعية بل على العكس يعتبر هيجل الأشياء وتطورها تجسيداً لـ "فكره" يزعم أنها كانت موجودة قبل نشوء العالم.. وهكذا قلبت الأمور رأساً على عقب وشوِّهت بشكل فظيع العلاقة الواقعية بين ظواهر العالم.

وأخيراً ..

إن علينا أن نفرق بين الهيغلية كمذهب والهيغلية كديالكتيك.. إذ أن الفلسفة كديالكتيك تذيب كافة مفهومات الحقيقة المطلقة والحالة النهائية للإنسانية ، ولدى هيجل ، يتضح التناقض بين مذهبه وديالكتيكه خصوصاً وأن مذهبه أو منظومته –آراؤه في الطبيعه والمجتمع– تضع حداً لتطور المعرفة وتشوه الفهم الديالكيتي الذي صاغه .

لقد قام كلاسيكيو الماركسية بمعالجة مادية للأفكار الإيجابية في الديالكتيك الهيغلي المثالي مستعيضين عن المبدأ المثالي في وحدة الوجود والفكر بالمبدأ المادي القائل بأن وعي الإنسان هو انعكاس للواقع الموضوعي الموجود خارج هذا الوعي وبشكل مستقل عنه.. لقد وضعوا منهجاً جديداً في معرفة الواقع يتناقض جذرياً مع المنهج الهيغلي؛ لقد أوقفوه على قدميه بعد أن كان متكئاً على رأسه.. هذا ما فعله ماركس بعد هيجل اختلف الكثيرون حول فلسفته وبرز تيارين رئيسيين انعكاساً لها أو دفاعاً عنها؛ تيار يميني دعي ممثلوه بالهيغليين الشيوخ الذين تمسكوا بالأيدلوجية الإقطاعية/ المسيحية ضد التيار اليساري أو الهيغليون الشباب ، ومن أبرز الشباب "شتراوس" الذي أصدر كتاب "حياة يسوع" ودحض فيه المزاعم القائلة بعلة أولى خارقة "وحي إلهي" واعتبر كل "المعجزات" المسيحية أساطير ناتجة عن موقف جماعي للشعب بأسره خصوصاً في فترة الأزمة العميقة التي عصفت بمجتمع الرق.. لكن حركة الهيغليين الشباب التي لعبت دوراً تقدمياً في الثلاثينات من القرن التاسع عشر وكان ماركس أحدهم ، بدأت تفقد طابعها التقدمي مع ظهور مادية فيورباخ، وماركس من بعده؛ حيث قدم هذا الأخير بدلاً من المطلق الذي يقرر التاريخ ، نظرية صراع الطبقات التي تؤدي حسب الضرورة الهيغلية إلى الاشتراكية؛ وقد عبر عن ذلك ديورانت بقوله: "لقد فقس هيجل الأستاذ الإمبراطوري بيض الاشتراكية. "

**********

2016/4/24

**غازي الصوراني ....عن المنهج المادي الجدلي والماركسية**

المنهج هو الطريق الذي يؤدي بنا إلى الهدف، والمرتكز على مجموع القواعد الثابتة المنبثقة من التجربة الحياتية والمعارف العلمية ، فالمنهج الجدلي للمعرفة يتطلب تناول كل الظواهر في العالم المحيط بنا في ترابطها وتفاعلها وتطورها الدائم ، أما المنهج الميتافيزيقي( الغيبي) فيتناول كل ظاهرة بصورة منفردة وبمعزل عن ترابط وتفاعل الظواهر فيما بينها، وعند تناول التغير والحركة يغفل المنهج الميتافيزيقي أبعاد التطور الحقيقي

الموضوعية، ويفسر العمليات أو الحركة في الطبيعة والمجتمع تفسيراً غيبياً. وهنا بالضبط يتجلى المنهج العلمي الجدلي العقلاني –كمنهج وحيد– لابد من أن نستخدمه في طريقنا إلى المعرفة الواعية، بمعنى المعرفة التي تأتي انعكاساً لحركة الواقع الموضوعي بعيداً عن الغيبيات أو الميتافيزيقا، إذ أن هذا المنهج يتوافق كلياً مع النظرة العلمية إلى العالم ، و الجدلية هنا هي روح المنهج المادي الجدلي.

أما المنهج الميتافيزيقي (الغيبي) فهو الطريق الذي يذهب بعيداً إلى ما وراء الطبيعة أو الوجود بعيداً عن الواقع الملموس، حيث يستخدمه اعداء الفقراء والطبقة العاملة لضمان تكريس استغلالهم واستعبادهم في خدمة القوى الرأسمالية وعملاءها في بلادنا.

إننا نسترشد بالماركسية ومنهجها ، انطلاقاً من كونها نظرية علمية، وهنا لا بد من التأكيد على الكيفية التي نتعاطى بها مع المنهج الجدلي (الماركسي) في الممارسة الحياتية ليس من أجل التخلص من الرواسب الاجتماعية الرجعية السائدة، بل أيضاً من أجل مراكمة ووعي منطلقات أخلاقية تتفاعل بصورة جدلية خلاقة مع إستراتيجية احزابناالماركسية العربية ورؤيتها وبرامجها الثورية ، إذ أن هذا المنهج ليس منهجاً دوجمائياً من ناحية ويتعارض مع فكرة الحقيقة الوحيدة المطلقة والنهائية من ناحية ثانية، فالمنهج المادي الجدلي ، يهدف لتطوير النظرية لكي توجه الممارسة الحياتية التي بدورها تُطَوِّر وُتْغني النظرية، وهذا بالضبط ما قصده "كارل ماركس" بقوله "إنني لم أضع إلا حجر الزاوية في هذا العلم (المادية التاريخية) " ما يؤكد على أن نظرية المعرفة الماركسية ( الخاضعة للتطور والتجدد)هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ولا تعرف الحقيقة النهائية ما يعني بوضوح شديد، رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، بل يتوجب علينا أن نتعاطى معها كمنهج أو بنية فكرية تتطور دوماً مع تطور الانجازات والاكتشافات العلمية في جميع مجالات الحياة وحقائقها الجديدة، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية جدلية إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، لأننا بالمقابل ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري ، كما هو نقيض لمنهجها وثقافتها ومشروعها الإنساني الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في العدالة الاجتماعية والاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان، من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية .

إن تمييزنا للمنهج المادي الجدلي كمنطلق وطريق، ينبع من إيماننا بأنه الأساس النظري الجوهري للماركسية الذي يشكل روحها الحية. ويستند هذا الفهم على كون المنهج هو الذي جعل ويجعل الماركسية دليلاً ومرشداً للعمل، وليست عقيدة جامدة. وهذا ما أعلنه وأكده ماركس وانجلز مراراً. وهو ما أكده من بعدهما لينين أيضاً الذي أشار في معرض تناوله لخصائص تطور الماركسية التاريخي: إن هذه الصيغة الكلاسيكية تبين بقوة رائعة، وبصورة أخاذة، هذا المظهر من الماركسية، الذي يغيب عن البال في كثير من الأحيان. وإذ يغيب هذا المظهر عن بال، نجعل من الماركسية شيئاً وحيد الطرف، عديم الشكل، شيئاً جامداً لا حياة فيه، ونفرغ الماركسية من روحها الحية، وننسف أسسها النظرية الجوهرية، ونعني بها الديالكتيك، أي مذهب التطور التاريخي المتعدد الأشكال والحافل بالتناقضات ونضعف صلتها بقضايا العصر العملية والدقيقة التي من شأنها أن تتغير لدى كل منعطف جديد في التاريخ.

انطلاقاً من هذا الفهم وعلى أساس المنهج لم تعلن الماركسية أفكاراً أو نظرية مكتملة ونهائية. بل على العكس من ذلك، حيث أكدت على أنها نظرية النمو الدائم التي تعكس الحركة الأبدية للحياة، وقد أعطت الماركسية بهذا المنهج حلاً مبدعاً لعلاقة الفكر بالواقع، علاقة النظرية والمعرفة بالممارسة والتطبيق العملي ، فصاغت مفهومها العلمي لنسبية المعرفة الإنسانية باعتبارها عملية اجتماعية تاريخية ، أي جزء من الممارسة. وباعتبار الممارسة في ذات الوقت هي أساسها ونقطة انطلاقها وهي هدفها، حيث أن المعرفة تتكون وترتقي عبر الطريق الديالكتيكي من التأمل الحي إلى التفكير المجرد ومنه إلى الممارسة، وبهذا فإن الماركسية أعلنت الممارسة والتطبيق العملي معياراً ليقينية وصحة أو عدم صحة الفكر والنظرية وتعبيرها عن الحقيقة الموضوعية .

تطبيقاً لهذا المنهج الخلاق، أخضع ماركس وانجلز أفكارهما وطروحاتهما النظرية للديالكتيك المادي التاريخي، وامتثلا دائماً للحقيقة ونتائج البحث العلمي ، فلم يتخلفا عن الاعتراف بخطأ نظري أو استنتاج أو تحليل سجلاه هنا أو هناك، كما لم يتوانيا عن تعديل أطروحاتهما وأفكارهما ومفاهيمهما حيثما أفرزت الممارسة عدم دقتها، وتخليا عن بعض الأفكار والطروحات التي أثبتت الحياة بانها شاخت ولم تعد صالحة، ومن يراجع المقدمات التي كتبها انجلز لطبعات "البيان الشيوعي" المختلفة يتبين مدى تمثل ماركس وانجلز للمنهج الديالكتيكي، وروحه النقادة التي لا تعرف السكون وترفض الجمود والتحجر، وقد سجل انجلز في رسالة إلى زومبارت: "إن كل رؤية (فهم) للعالم لدى ماركس لا تتلخص في النظرية بل في الطريقة، إنه لا يقدم دوغما جاهزة، بل نقاط انطلاق للبحث اللاحق وطريقة لهذا البحث"، وأشار انجلز في موضوع آخر إلى أنه: "لا يوجد بالنسبة للفلسفة الديالكتيكية أي شيء معطى ثابت غير مشروط ومقدس إلى الأبد، إنها ترى في كل شيء أثر الانهيار الحتمي، ولا يمكن لشيء أن يصمد أمامها إلا العملية المتواصلة للظهور وللزوال والصعود اللانهائي من الأدنى إلى الأعلى؟؟."

وبهذا المعنى ، فإن الفهم الصحيح للماركسية يتطلب النظر إليها في نسبيتها وتاريخيتها، أي أنها بالرغم من عظمتها الكبيرة، إلا أنها تخضع للقوانين ذاتها التي تحكم نشأة وتطور المعرفة والفكر والنظريات، وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على عظمتها ومتابعة رسالتها الإنسانية الثورية لا يكمن في تقديسها والدفاع اللاهوتي عنها ، وإنما بنقدها الدائم وتجديدها وإعادة إنتاجها ارتباطاً بمعطيات الممارسة الاجتماعية والتملك المعرفي للواقع الاجتماعي التاريخي بتطوره المستمر.

انطلاقا من هذه الرؤية فإننا نضع التجديد على سكة منهاجية صحيحة تجعله يرث الإيجابي والقيّم والعلمي والتقدمي في الماضي، ويتحسس الجديد ويحمله في الحاضر متطلعا نحو المستقبل على الطريق الديالكتيكي للمعرفة والحقيقة ومملكة الحرية والعدالة.

وإذ نتصدى – كماركسيين عرب – لهذه المهمة، والارتقاء بها إلى مستوى التحديات التي تفرضها ويفرضها الواقع المستجد، فإننا نؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار للفهم الخلاق للنظرية باعتبارها في المفهوم الماركسي استمرار على العلاقة الجدلية المتصلة مع الواقع والممارسة وكون النظرية الماركسية على علاقة جدلية مع الممارسة معناه أنها في حالة نمو دائم وارتقاء وتعديل نقيضا لكل اشكال ومظاهر الجمود.

وبدون شك فإن الترجمة العملية لهذا الكلام، تعني ضرورة إدراك واستيعاب ما ثبت خطأه في النظرية وما شاخ

منها وما يحتاج لتدقيق أو تعديل، وما هو بحاجة لإعادة إنتاج بالإجابة عن أسئلة العصر والتملك المعرفي العلمي لمستجداته في البلدان الرأسمالية المتطورة والعالم الثالث، وكذلك الواقع الجديد في بلدان الاشتراكية المنهارة وما أحدثه أو قد يحدثه من تفاعلات وتأثيرات.

ومثل هذه الرؤية، تتطلب إحياء روح النظرية انطلاقاً من البحث الدؤوب عن الحقيقة في الواقع وليس في النظرية نفسها، وهو ما يضمنه تملك المنهج الماركسي العلمي وتطويره وإغنائه على ضوء الاستخلاصات والتعميمات النظرية وعلى ضوء القوانين والمقولات والمفاهيم الجديدة المكتشفة والمصاغة وعلى ضوء أحدث مناهج العلوم .

وبهذا الصدد فإننا نؤكد مرة أخرى على القضية الأساسية التي تقول أن المنهج المادي الجدلي التاريخي هو جوهر النظرية الماركسية، وهو الشيء الأكثر ثباتاً في الماركسية الذي يتضمن في شموليته منهج التحليل الطبقي العلمي، والمقاربة الإنسانية العميقة، والرؤية العلمية للكون والعالم وتناقضاته، وذلك انطلاقا من أن جوهر النظرة الماركسية للمجتمع البشري، يقوم على الحركة المتصلة، والتغير المرتبط بالظروف الموضوعية، وبالتالي فإن أي تحليل قدمته الماركسية لمرحلة معينة وواقع معين، لا يمكن أن يبقى هو التحليل ذاته لمرحلة أخرى وواقع جديد ينشأ باستمرار عن الواقع القديم، إن الثابت في الماركسية هو منهجها العلمي الجدلي في رؤية الأمور وهي في حالة الحركة والتغير والتجدد المتصل وفق منهجها المادي الجدلي الذي يضمن الحفاظ على سيرورتها وجوهرها.

**********

2016/4/25

**عظمة رائد التنوير الفرنسي والانساني فولتير في ايامه الاخيرة....**

منذ عام 1870 كان فولتير مقيما في سويسرا هاربا من محاولة اعتقاله على يد اجهزة أمن الملك لويس السادس عشر ، واختار ان تكون اقامته في المنفى في فيللا استأجرها في احدى القرى السويسرية القريبة من فرنسا ، وفي الوقت ذاته راح فولتير، الفيلسوف العجوز الضاحك، يفلح الأرض المحيطة بالفيلا ويزرعها ويقول: "ان الفلاحة والزراعة أفضل عمل نقوم به على هذه الأرض". لقد كان يتمنى ان تطول حياته ليتم المهمة الملقاة على عاتقه.

لقد كان كريما سخياً مضيافاً، لا حدود لكرمه، وسعى الناس اليه من كل صوب طلبا لحكمته ورأيه ومشورته وقلمه، ووجه عنايته إلى الفقراء المتهمين بسوء سلوكهم، وكان يسعى لدى السلطات للحصول على العفو عنهم، ويعمل بعد ذلك على تعيينهم في اعمال شريفة، ويواصل في الوقت ذاته مراقبتهم وارشادهم ونصحهم.

وعندما ركع امامه شابان صغيران طلبا للعفو منه لانهما سرقاً بعض امواله، انحنى واخذ بيديهما واوقفهما، وعفا عنهما وسامحهما، وقال لهما، ان الركوع لله وحده، ولا ينبغي لهما الركوع امام احد سوى الله.

وفي عام 1770 قام اصدقاؤه واتباعه في جمع تبرعات لإقامة تمثال نصفي له، ومنع الاغنياء من ان يساهم كل واحد منهم بأكثر من فلس، لان الألوف من الناس ارادوا الاشتراك في هذا الشرف العظيم، وعندما سأل

الملك فردريك الكبير عن المبلغ الذي يجب ان يتقدم به في هذه المناسبة، قيل له ان يتقدم باسمه ولقبه وقطعة من تاجه.

بداية عام 1778 بلغ فولتير الثالثة والثمانين من عمره ، وقد اخذه الشوق والحنين لرؤية باريس قبل موته. لقد نصحه الاطباء ان لا يخاطر في رحلة متعبة شاقة كهذه، وربما شعر بحقه في ان يموت في باريس التي ابعد عنها مدة طويلة، وسار يجتاز الأراضي الفرنسية ميلاً بعد ميل، وعندما وصلت عربته أخيراً إلى باريس ذهب رأساً إلى صديق شبابه دارجنتال قائلاً: "لقد استهترت بالموت وجئت لاراك."

وفي اليوم الثاني احتشدت الغرفة بالزوار الذين بلغ عددهم نحو ثلثمئة، فرحبوا بقدومه ترحيبهم بملك، الأمر الذي جعل الغيرة تأكل قلب الملك لويس السادس عشر، وكان بنيامين فرانكلين (الفيلسوف والسياسي الامريكي ) بين الذين اتوا لزيارته مصطحباً معه حفيده للحصول على بركات فولتير الذي وضع يده النحيلة على رأس الطفل وطلب منه ان يكرس حياته إلى "الله والحرية ."

اشتد به المرض الان إلى درجة استدعاء القسيس ليسمع اعترافه، وسأله فولتير عمن ارسله، فاجابه ان الله قد ارسله، فسأله فولتير ان يقدم له أوراق اعتماده، وانصرف القسيس من غير ان يغنم بغنيمته.

وارسل فولتير بعد ذلك في طلب قسيس آخر، ولكن هذا القسيس رفض تقديم الغفران إلى فولتير ما لم يوقع على اعترافه وايمانه بالمذهب الكاثوليكي ايماناً راسخاً، ولكن فولتير ثارت ثورته لهذا الطلب وكتب بدلاً من ذلك بياناً قدمه إلى سكرتيره (واجنر) ذكر فيه: "اموت على عبادة الله، ومحبة اصدقائي، وكراهية اعدائي، ومقتي للخرافات والاساطير الدخيلة على الدين". ووقع هذا البيان، في الثامن والعشرين من فبراير عام 1778 .

وعلى الرغم من مرضه وتداعي صحته، فقد سار في عربته إلى الأكاديمية الفرنسية وسط الجماهير المحتشدة التي تسلقت على عربته ومزقت العباءة الثمينة التي اهدتها له كاترين ملكة روسيا إلى قطع صغيرة لتحتفظ بها تذكاراً له.

لقد كان هذا الاستقبال العظيم الذي استقبلته به الجماهير من اعظم الأحداث التاريخية في ذلك القرن، ولم يجاره في هذا الاستقبال العظيم شخص آخر.

وعندما عاد ملك البيان والفصاحة إلى منزله في ذلك المساء كان يقترب من الموت وشعر بالاعياء والتعب الشديد، وبانه استنفذ النشاط العجيب والحيوية المتدفقة التي وهبتها له الطبيعة أكثر من أي انسان اخر، وكافح عندما شعر بالحياة تبتعد عنه، ولكن الموت قاهر الرجال استطاع ان يقهره، وتوفي في الثلاثين من شهر مايو عام 1778.

لقد رفضت السلطات دفنه في مدفن مسيحي في باريس، ولكن اصدقاءه وضعوه في عربة وخرجوا به من باريس، متظاهرين بانه لا زال على قيد الحياة، ووجدوا قسيساً يفهم ان الاحكام الدينية لا تقف في وجه العباقرة، ودفنوه في أرض مقدسة .

وفي عام 1791 اجبرت الجمعية الوطنية التي تألفت بعد انتصار الثورة، لويس السادس عشر على نقل رفاة فولتير إلى مدفن عظماء الأمة، وقام بحراسة رفاته اثناء مروره بباريس طابور يتألف من مئة ألف من الرجال والنساء، بينما اصطف على جانبي الشارع الذي مر به نحو ستمئة ألف من الجماهير، وكتب على العربة التي

حملت جثمانة هذه الكلمات :

"لقد اعطى فولتير العقل قوة دافعة عظيمة، وأعَدَّنا وهيأنا للحرية ."

وكتب على قبره هذه الكلمات الثلاث: هنا يرقد فولتير.

**********

2016/4/26

**تعريف الفلسفة** ( من كتاب مدخل الى الفلسفة الماركسية – غازي الصوراني – غزة – 2014 – ط 1 :(

الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة، وهي قبل كل شيء موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف، الإنسان اللامبالي، إنسان لا يستحق الاحترام.. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي في شكله العفوي أوالطليعي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر، إن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي، هنا يتحول الوعي – عبرالمعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها .. ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره.

ما هي الفلسفة ؟

إن التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص.

•إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي(علاقة الفكر بالوجود.(

•هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (أشكال الوعي الاجتماعي هي :العلم –الفلسفة – الفن – الأخلاق – السياسة – الدين كلها مترابطة عضوياً.(

هناك مستويين من الوعي الاجتماعي : 1 – مستوى عفوي – اعتيادي 2– مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي.(

الأول : المستوى العفوي( الاعتيادي:(

أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم ،هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة

والإيجابية .

الثاني : المستوى الطليعي(الثقافي الايديولوجي:(

ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي ، فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية – قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها ،فالوعي على المستوى الأيديولوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم وهو يصاغ بتفكير وترو عميقين من قبل ممثلين للطبقة المعنية ( إنهم إيديولوجيو الطبقة الأكثر فعالية وقدرة على " الإبداع " بما يحقق نزوعهم نحو السيطرة أو الأنعتاق.(

أخيرا ..الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية ) إنها كما يقول ماركس زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية ،وبهذا المعنى لا يمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني والديمقراطي النهضوي العربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

**********

2016/4/26

**إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا** واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها .. ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره.....وبالتالي لا يمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني والديمقراطي النهضوي العربي ، كما لايمكن عزلها عن الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

**********

2016/4/27

**جزء من محاضرة غازي الصوراني حول راهن ومستقبل احزاب اليسار العربي – نوفمبر 2007 في لقاء حواري مع مجموعة من الشباب الفلسطيني والعربي...**

–من المعروف أن أي حزب يساري يستمد قوته أولا من صحة ووضوح مواقفه ورؤيته وبرنامجه المعبر عن العمال وكل الفقراء والمضطهدين واندماجه في اوساطهم ... ويستمد قوته ثانيا مجموع الأعضاء/ الأفراد المنخرطين في تنظيمه بوعي وبصورة حرة وديمقراطية.

–فالتنظيم او العملية التنظيمية هي أداة يتوخى الحزب من ورائها تفعيل حضوره وتوفير اكبر نفوذ لمشروعنا وأهدافنا من خلال تنسيق الجهود الجماعية للأعضاء وتوجيهها نحو الهدف.

–فاذا استطاع التنظيم ان يستوعب أعضاءه، وينسق بين جهودهم، بحيث يجد كل منهم مكانه المناسب دون إحساس بالغبن او التهميش او الاستئثار، دل ذلك على ان التنظيم يسير في الاتجاه الصحيح ... اما اذا حدث

العكس، وتولَّد لدى بعض الأعضاء الإحساس بالتهميش او الغبن (بسبب سيادة منطق الشللية او التكتل والمحسوبيات) فذلك مؤشر سلبي خطير يدل على ان الحزب بدأ يفقد رسالته ويتحول الى قيد على الطاقات الفردية التي يفترض ان يكون أداة ترشيدها وتوعيتها وتوجيهها، وهذا القيد يتمثل في جملة من الآليات والعلاقات المشوهة او السلبية، فعلى سبيل المثال:

–نلاحظ – أحياناً – وجود بعض الأشخاص داخل الهيئات القيادية في احزاب وفصائل اليسار العربي ، يمتلكون كلمة الفصل سياسياً وتنظيمياً، بينما يقتصر دور باقي الأعضاء على إضفاء طابع تزييني على هذه الظاهرة رغم سلبياتها التي تستند الى منطق الشللية الانتهازي اليميني بعيداً عن جوهر فكر الحزب ونظامه الداخلي.

–لذلك نرى ضعف او انعدام المردود السياسي، خاصة اذا ما تم إقصاء العناصر الفاعلة وتجاهلها.

–بالطبع في مثل هذه الأجواء من التراجع والرخاوة والمظاهر المرضية، تتفاقم مظاهر الشللية او "التكتلات" او الثرثرة السالبة، وإهمال مسائل الالتزام الحزبي (التنظيمي والجماهيري والثقافي) وتراجع الهوية الفكرية، ومن ثم تراجع دور الحزب كله على الصعيد السياسي والشعبي.

–من هنا، يتوجب على كل رفيق ملتزم ببرنامج حزبه وهويته الفكرية الماركسية المتجددة بعيدا عن الجمود والتقديس ، ان يتوقف امام الظواهر السلبية ويشخصها ويحللها وصولاً الى إيجاد سبل معالجتها عبر إطاره او مرتبته في الحزب (بعيداً عن أسلوب الثرثرة او الشللية) ... المهم مواجهة هذه الأمراض بكل جرأة رفاقية في كافة احزاب اليسار العربي لكي نتجنب المزيد من التفكك ونعمل على وقف مساره الذي سيدفع بالقوى اليسارية الى مزيد من العزلة والتفكك والانهيار اذا لم يتم التصدي له ووقفه.

بهذه الرؤية، وبالأسلوب الديمقراطي التنظيمي المحمول بالوعي ببرامج احزابكم وهويتها الفكرية من جهة وبكل تفاصيل واقع بلادكم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة ثانية، يمكن ان ننطلق نحو توفير الأسس الحزبية السليمة وتوفير القدرة على اعادة بناء احزابكم وفصائلكم بأساليب ثورية فعالة في سياق علاقات رفاقية محكومة بالالتزام والمحبة والاحترام والعمل المتفاني في تنفيذ المهام، والمبادرة الذاتية في التثقيف والتوسع التنظيمي بما يحقق نوعية تركيبه الطبقي ليصبح بالفعل حزباً منبثقاً من جماهير الفقراء والكادحين، وطليعة ثورية لهم....

**********

2016/4/28

**ردا على بعض الاستفسارات حول جمود فصائل واحزاب اليسار العربي...**

جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقفاً عند نصوص ماركس ولينين فحسب، بل كان – وما زال – ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى معظم قيادات هذه الأحزاب، التي باتت قيادات متكلسة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة اي شكل من اشكال التواصل والتجدد التنظيمي والمعرفي الجدلي بالمعنى الثوري الارتقائي ،الامر الذي انعكس سلبا على عموم الاعضاء ، من حيث غياب الوعي بالنظرية

وغياب الوعي بمكونات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلدانهم ، الى جانب غياب الدافعية الذاتية والاخلاق الثورية لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والاخلاق والدافعية لدى معظم القيادات والاعضاء، لا يكون مستغربا في مثل هذه الاحوال أن تتراكم الازمات الداخلية – ذات الطابع الشللي المشخصن – بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج امام القيادات البيروقراطية المتكلسة والهابطة سياسيا وفكريا في قسم كبير منها، سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات والشلل والمحاسيب ، مما أدى ويؤدى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الافكار والمبادىء الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسية ومنهجها او الارتداد عنهما باتجاه الافكار الليبرالية والدينية الشكلية ، وبالتالي ظهور حالة مأزومة من الارباك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض قيادات وكوادر هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية –والمظاهر الدينية احيانا – لتبرر فشلها وانتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر باسدال الستار عليها ، وولادة الجديد الثوري البديل ، من كوادرها و قواعدها الرافضة لهذا المآل إذا لم تبدأ عملية مراجعة نقدية تطال كافة مظاهر وشخوص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وفصائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنيوي فيها ، واحياء مبادىء ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي في آن واحد.

**********

2016/4/28

**ان القراءة أو التثقيف الحزبي ، على أهميته وضرورته وأولويته القصوى بالنسبة لاحزاب اليسار العربي،** يظل طريقاً أو بعداً أحادياً لا يمكن ان يحقق تأثيره أو نتائجه المأمولة بدون التفاعل مع كافة القضايا الأخرى ( السياسية والاقتصادية والمجتمعية بكل تفاصيلها) بصورة شاملة ومترابطة ، بحيث يمكن عندئذ الحديث عن تحول النظرية إلى منهج عمل ، وإلى سياسات وأوضاع وهياكل تنظيمية متلائمة ومتطلبات وأهداف الحزب، وبدون ذلك تظل النظرية مجرد لافتة حمراء أو شعاراً مرفوعاً محكوماً للشكل أو المظاهر بعيداً عن الجوهر الحقيقي الذي توخته أو استهدفته.

**********

2016/4/28

**الفلسفة اليونانية( الاغريقية) القديمة....**( مدخل الى الفلسفة – غازي الصوراني –ص 15(

برزت الفلسفة اليونانية في القرنين السادس والخامس ق.م واستمرت حتى القرن الرابع ق.م ثم برزت بعدها الفلسفة الرومانية في أواخر القرن الثاني ق.م حتى القرن السادس الميلادي .

إن افضليه الفلسفةالإغريقية إنها كانت الرائده في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الوقع وحقيقة العقل و العديد من القضايا ذات الطابع المعرفي الشمولي ، و بقدر ماكانت عظمة الاغريق قائمه على ضوء الفكر ، إستندت روما– التي وضعت فلسفه موازيه للفلسفه اليونانيه الى " عظمة القوة ."

في تعرضنا للفلسفةاليونانية يبرز كل من افلاطون و ارسطو كمحور اساسي لهذه الفلسفة ، آخذين بالاعتبار و التقدير دور العديد من الفلاسفة الاغريق الذين وضعوا الاسس التي إنطلق منها كل من افلاطون و ارسطو ، من هؤلاء " طاليس " الذي قال إن جميع الموجودات صدرت عن مادة رطبة (الماء البارد ) ، وتلميذه " انا كسمندر " الذي كان ماديا إهتم بحقائق الكون وأصل الحياه ، ثم فيتاغورث –المولود في إيطاليا ( 580–500ق.م ) الذي آمن بتناسخ الارواح ، و إشتغل بالحساب و الهندسة ، و هو القائل بان " هذا العالم كرة ناريه حية " و هيراقليطس " ذلك الفيلسوف المادي الذي اعلن ان " بداية هذا الكون من النار وان هذا العالم سيظل ناراً حية تنطفئ بمقدار و تشتعل بمقدار " و" انا كساغور" الذي قال "ان الشمس جسم مادي و أن العالم يتألف من عدد لا متناه من الدقائق الصغيره و ان الحياه عمليه دائمه و متصلة و مستمرة ، "إتهمه" ديمقراطيو اثينا الارستقراطيين بالإلحاد و طردوه منها، بعد ذلك برزت"السفسطائيه" كظاهرة فلسفيه لعصر ديمقراطية العبيد في اثينا ، حيث كان الانسان عند السفسطائيين" معيار الأشياء جميعاً ، وشككوا في التصورات الدينية " ثم "ديمقريطس" الفيلسوف المادي الذي قال " ليس في هذا العالم الا الخلاء والذرات تتألف منها كل الموجودات "، وارجع ظهور الكائنات الحية الى الظروف الطبيعية عبر توحد الذرات ، كان نصيراً للديمقراطية العبودية ، بعكس " سقراط " رائد الفلسفة الارستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في اثينا بإعتبار انها تؤدي –كما يقول– الى الفوضى عبر تحكيم الجماهير الدهماء في هذه العملية ، ونتيجة موقفه حكم بالموت رافضاً طلب الرحمة من الجماهير ، من أهم اقواله " أي شيء اشد سخرية من هذه الديمقراطية التي تقودها الجماهير التي تسوقها العاطفة " أليس من الغرابة ان يحل مجرد العدد محل الحكمة " ، وجاء افلاطون ( 427–347ق.م) من بعده كتلميذ نجيب لأستاذه ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطية وفق اسس مغايره ، انه فيلسوف الفردية الأرستقراطية الذي نشأ في جو ارستقراطي مريح.

"ان التغير عند افلاطون معناه الاضمحلال ، بينما الكمال معناه انعدام التطور " لقد اراد مجتمعاً ثابتا (اسبرطيا لا يتحرك بالديمقراطية كما في اثينا ) يتولى ادارته نخبة مختارة من الارستقراط الذين يمتلكون القدره على التفكير و التأمل للإشراف على ضبط "المجتمع الثابت " الذي يجب ان تقتلع منه تلك القوى التى تعمل من اجل التغيير ، هذه الافكار طبقتها الأرستقراطية الاوروبية فيما بعد طوال اكثر من الف عام تحت راية الكنيسة او النخبة اللاهوتيه ، وهذه الافكار موجودة نسبيا في تراثنا العربي حيث نلاحظ تعايش الوعي العفوي مع مفهوم "حالة الثبات " عبر امثلة كثيرة منها " الذي ينظر الى اعلى تقطع رقبته " و " العين لا تعلو على الحاجب " و العديد من الامثال التي تدعو الى تكريس حالة الثبات ضد التغير.

**********

2016/4/29

**المقاييس الفكرية والتنظيمية والعملية والطبقية والنضالية والقيادية والمسلكية والعلميةالمطلوب تطبيقها ومتابعتها وتطويرها في احزاب اليسار الماركسي العربي.....**

إن إعطاء الاهتمام للجانب النظري في هذه المرحلة لا يعني ولا يجوز أن يفهم إطلاقاً انه انتقاص من أهمية الصفات والمهام الأخرى ، فالجانب النضالي (السياسي والكفاحي والمطلبي المجتمعي) مترابط بقوة مع الجانب

الفكري والتنظيمي والمسلكي، فلا يمكن فصل التجربة النضالية عن المسلكية الأخلاقية ومسألة الوعي والتنظيم الثوريين شرط تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية والانطلاق منها في العلاقات الرفاقية والمجتمعية. فما هي هذه المقاييس او المعايير ؟

اولا :المقياس الفكري ، ويتجلى كمقياس رئيسي بحيث يمكن معرفة درجة تمرس الرفاق عموماً والكادر خصوصاً من الناحية النظرية وانعكاس ذلك على مختلف مواقفهم وممارساتهم ، ف"لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية. "

ثانيا :المقياس التنظيمي : هو مقياس يحدد درجة التزام الكادر والاعضاء بالانضباط التنظيمي والمحافظة على وحدة الحزب في الفكر والعمل،وفق مبدأ الديمقراطية المركزية .

ثالثا :المقياس العملي: وهي الصفات التي تحدد قدرات الكادر والاعضاء على التطبيق السليم لبرامج الحزب في المجالات السياسية أو التنظيمية أو الفكرية أو الجماهيرية أو النضالية أو الإعلامية.

رابعاً: المقياس الطبقي: من خلال حجم التوسع التنظيمي عبر ممارسة الصراع طبقي بين الطبقة المستغِلّة (الأقلية) التي تملك وسائل الإنتاج والثروة من جهة وبين الطبقات المحرومة (الأغلبية) التي يجري استغلالها واضطهادها وتنظيمها من جهة ثانية ، وتحويل الأوضاع والصراعات الطبقية إلى ضغط سياسي جماهيري.

خامساً: المقياس النضالي: استعداد الكادر للقيام بالمهمات النضالية التي يكلف بها والمرتبطة ببرنامج الحزب .

سادساً: القدرة القيادية: القيادة علم وفن، وهي من شروط اختيار الكوادر لاحتلال مواقع قيادية ،إن القدرة القيادية تعني المستوى الفكري والسياسي والنضالي المتميز للكوادر.

سابعاً: المقياس المسلكي: إن التزامنا بأهداف ومصالح الطبقات الشعبية الكادحة ، تشترط التزامنا بأخلاقها ومراعاة أصول الأخلاق الاشتراكية وجوهرها الديمقراطي، وهي اخلاق تتمثل في الروح المبدأية العالية والوعي العميق للواجب الاجتماعي، والروح الجماعية والعلاقات الرفاقية القائمة على التعاون، والاحترام والبساطة والصراحة والصدق والتواضع، والنزاهة والإيثار، والروح الرفاقية التي تؤكد على المساواة الفعلية بين الجميع .

ثامناً: المقياس العلمي والإداري التخصصي : تطبيق القوانين والأسس العلمية الحديثة في صفوف الكوادر والاعضاء بهدف الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي للحزب ، فالعلم – كما يقول ماركس – هو "القوة التاريخية الثورية المحركة" ولذلك من الضروري لنا وبكل ثمن – كما يقول لينين– أن نتعلم، وثانياً أن نتعلم، وثالثاً أن نتعلم، وبعد ذلك أن نتفحص أن لا يكون العلم عندنا حروفاً ميتة، بل أن يدخل العلم في اللحم والدم، وان يتحول بشكل كامل وحقيقي إلى عنصر مكون من عناصر أسلوب الحياة في احزابنا.

تلك هي المعايير التي يجب ان يمتلكها الكادر الثوري لتحقيق رسالته في خلق وإثراء خصوبة الشرائح الاجتماعية الكادحة والفقيرة، وتحريضها وتأطيرها ، فأنتم أيها الرفاق بمثابة الموج الهادر الذي يحرك المياه الراكدة شبه الآسنة في بلادنا، أنتم أبناء فصائل واحزاب اليسار الثوري العربي ... التي تتنسم الجماهير الشعبية من خلالكم، نسمات المستقبل القادم الذي تتحقق فيه أحلامها، عبر برنامج ورسالة احزابكم وهويتها الفكرية ومنهجها المادي الجدلي، على تقديم البدائل الثورية لإخراج مجتمعاتنا العربية وجماهيرنا الشعبية من الواقع المهزوم والمأزوم الراهن صوب المستقبل القادم الذي ستعلو فيه رايات التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

**********

2016/4/30

**عن مفهوم المواطنة والديمقراطية بمناسبة الحديث عن "المصالحة "بين فتح وحماس.....**

حديثي عن مفهوم المواطنة ، يستهدف التأكيد على أن هذا المفهوم أو المبدأ، يشكل الأساس أو المدخل الأول لعملية الاندماج وتوحيد الصف الوطني والوحدة الوطنية المبنية على التعددية ، سواءاً في المشاركة الشعبية في عملية الصمود والنضال التحرري من أجل طرد المحتل واسترداد حقوقنا التاريخية من ناحية، أو في المشاركة الفعالة في النضال او الصراع الطبقي أو أي عملية انتخابية ديمقراطية للمجلس الوطني اوالتشريعي، أو البلديات والنوادي والجمعيات والجامعات... إلخ انطلاقاً من شعور الجميع بالمساواة أمام القانون العادل الذي يضمن تحقيق سيادة الأغلبية، وليس القلة المهيمنة عبر هذه الحركة السياسية او تلك.

فبدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" وبأهمية دورهم في ظروفنا الراهنة، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفردها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.

وفي هذا الجانب فان الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها، وبالتالي فان المواطنة وفق تفسيرها الحداثي ، هي الشيء المشترك بين جميع المواطنين ، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديموقراطي حديث تسوده التعددية والحريات والعدالة الاجتماعية في إطار وحدته الداخلية.

ومن ثم ، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض ، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.

**********

2016/4/30

**رغم كل ظروف البؤس والاستغلال والقهر ...اقول كل عام وعمال وفقراء وكادحي فلسطين والوطن العربي بخير.....**

الطبقة العاملة : من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال

الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف. فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم .

الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر.

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية ( والعربية)، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948 ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم .ولهذا السبب استطاعت الحركات الدينية والليبرالية الهابطة من فلول الأنظمة ومن خارجها ان تركب أمواج انتفاضتكم وقطف ثمارها... لذلك لا بد من استمرار معترك النضال السياسي والمطلبي من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية يسارية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها... المجد والخلود لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

كل عام وعمال وفقراء وكادحي فلسطين والوطن العربي بخير وقوة يسيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد على طريق انتصارهم الحتمي...

**********

2016/4/30

**في مناسبة الأول من أيار ....عن العمال والفقراء في الوطن العربي**

يقدر إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي عام 2015 بحوالي (126) مليون عامل، ونسبة العاطلين عن العمل منهم حوالي 15% أو ما يعادل 1,890 مليون عامل X معدل الاعالة 4 أفراد للاسرة = 7,560 مليون نسمة ، بالاضافة إلى حوالي 30 مليون عامل دخلهم الشهري أقل من 200$ للأسرة 4 X أفراد = 120 مليون

نسمة، أكثر من 90% منهم داخل البلدان العربية غير النفطية (مصر/ السودان/ اليمن/ الأردن / فلسطين / المغرب / تونس/ الصومال) وإذا أضفنا المشردين من العراق وسوريا بسبب تفاقم الصراع الدموي الطائفي، الذين يزيد عددهم عن 15 مليون نسمة، يصبح مجموع الافراد الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع في البلدان العربية غير النفطية 124 مليون نسمة ، بنسبة 32.6% من مجموع سكان الوطن العربي البالغ عام 2015 (380) مليون نسمة ، في حين ان نصيب الفرد السنوي من الدخل في السعودية والخليج يتراوح بين 140 ألف دولار للفرد في قطر و 80 ألف دولار في امارات الخليج و 30 ألف دولار في السعودية، مقابل 1737 دولار سنوياً للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة وأقل من ثلاثة آلاف دولار للفرد في مصر وأقل من ألف دولار في السودان والصومال .

هذه الحقائق تستدعي تفعيل النضال السياسي الديموقراطي والطبقي الاجتماعي لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطي الكفيلة باسقاط أنظمة الاستغلال والاستبداد والتبعية والتخلف عموماً وفي ما يسمى بالسعودية والخليج العربي خصوصاً حيث بلغ مجموع الناتج المحلي الاجمالي في السعودية والخليج لعام 2014 ما يزيد عن 1100 مليار دولار بنسبة 40% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العربي الذي يبلغ في نفس العام (2,757) مليار دولار تتوزع على حوالي 18 دولة عربية تضم أكثر من 350 مليون نسمة.

...إلى جماهير الفقراء العرب الذين فجروا شعلة الحالة الثورية الوطنية الديمقراطية ، وقدموا بتضحياتهم ضمانات حقيقية تؤكد على استمرار عملية التغيير الديمقراطي ، ولم يقطفوا ثمار تضحياتهم وانتفاضتهم الثورية بسبب ضعف وتفكك أحزاب اليسار وغياب رؤيتها الثورية ...ولهذا السبب استطاعت الحركات الدينية الاسلاموية والليبرالية الهابطة من فلول الأنظمة ومن خارجها ان تركب أمواج حراكهم الثوري العفوي وقطف ثماره ... لذلك لا بد من استمرار معترك النضال من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين جنبا إلى جنب مع القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها... كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن العربي بخير وقوة يسيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم الثوري ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد حتى تحقيق انتصارهم الحتمي ..... المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

**********

2016/5/3

**فصائل واحزاب اليسار العربي تتحدث عن الوعي والممارسه في وثائقها ومنشوراتها** دون متابعة أو تفعيل وتفاعل على صعيد الممارسة يجسد انتماء الاعضاء واقتناعهم ودافعيتهم ،مما أدى الى مزيد من عزلتها عن الجماهير ، بينما في المقابل، لا تمتلك الجماهير أطر منظمة فعالة، وبالتالي فإن (وعيها) العفوي البسيط لا يمكن ان يوصلها الى حراك ثوري جذري او تحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى بل بعض المتغيرات في ديكور السلطة او تحقيق بعض المطالب الاقتصادية الصغيرة ، وبالتالي مهما تمردت ،تعود لتقبل

الوضع القائم، كما هو الحال في مصر وتونس وسوريا والاردن واليمن والمغرب وغيرها ، وكما هو الحال مع كل من حكومة رام الله وحركة حماس في غزة، إن فقر الجماهير ومعاناتها وبؤسها وحرمانها يدفعها للتمرد العفوي ، لكن "قيادتها" أو السلطة الحاكمة ( ليبرالية او دينية) تمتص تمردها – بصورة انتهازية او قمعية – وتدعوها للسكينة أو ترهبها ، فالنشاط العفوي ، يوجد الازمة الشاملة التي تحاصر الفئات الحاكمة (ما تعيشه الجماهير الشعبية العربية والجماهير في قطاع غزة والضفة مؤشر واضح على تلك الأزمة) واذا لم يتوفر الحزب الطليعي الثوري الملتصق بالجماهير والمعبر عنا فان قوى اليمين او قوى الثورة المضادة تتولى السيطرة على حركة الجماهير وافراغها من مضامينها كما هو حالنا اليوم.

**********

2016/5/3

غازي الصوراني ... **المعرفة التي نتطلع إليها...**

المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الأفكار ، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط ،ذلك ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي ، سيدفع بفكرنا العربي – ولا أقول عقلنا العربي – صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، وهو أمر غير ممكن – كما يقول هيجل – ما لم يصبح الواقع في حد ذاته معقولاً ، أو مدركاً ، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل ، التي لا تكمن أهميتها في كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً ، قوانين لتطور التفكير والمعرفة . خاصة في عصرنا الراهن، عصر العولمة ، الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية السائدة ،لحساب الثلاثية التالية : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجتمع التعلم والذكاء البشري والاصطناعي، فالمعرفة في هذا العصر " هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم ، لتوليد معرفة جديدة قابلة بدورها للتطور والارتقاء . إذن ، نحن أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترون ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها من ناحية ، ومحصوراً في كوكبنا – إلى حد بعيد – في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب أو العالم الثالث عموماً دون امتلاك جزءاً هاما من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية النوعية والواسعة بيننا وبين تلك البلدان ، آخذين بعين الاعتبار ان المعرفة والتغيير العملي هما جانبان مشروطان ، يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة ، فالتفكير

وحده – على أهميته وضرورته – لا يخلق إلا الأفكار الذاتية ، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية ، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية( النسبية دوما ) كهدف أساس من أهداف المعرفة لا يمكن بلوغه في واقعنا العربي – علاوة على التشخيص و التحليل و استخدام البيانات والمعلومات الدالة – الا عبر امتلاكنا لرؤى ومفاهيم حداثية ، تنويرية عقلانية علمانية ديمقراطية وغير ملتبسة ، وبرامج واضحة لتجاوز اوضاع التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد او الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع وتغييره عبر الممارسة، كأساس للمعرفة الإنسانية العربية ومقياساً لصحتها ، وبدون هذا الامتلاك المعرفي يستحيل تحقيق أي خطوة نوعية صوب التحرر والنهوض و الديمقراطية والتنمية المستقلة والتقدم.

**********

2016/5/4

**المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض.....**

المعارك الايديولوجية كانت – ومازالت وستظل– هي الاساس الأول لصعود وانتشار وانتصار الاحزاب الثورية، بمثل ما كانت –ومازالت– الأساس الأول لصعود عملية التطور الفكري للبشرية ونهوضها وتقدمها وتعرجاتها منذ الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر التي جسدها سقراط وأفلاطون وأرسطو وأبيقور وأفلوطين وأوغسطين والفلسفة السكولائية الرجعية وصولا إلى روجر بيكون الذي طرح فكراً نقيضاً للسكولائية عبر إعلانه "ان الوصول إلى الحقيقة ويتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة وأهمها رواسب الجهل والصمت على المفكرين الرجعيين" ، كذلك الأمر في تلك المرحلة التاريخية حتى القرن الرابع عشر تطورت وتفاعلت وتصارعت المعارك الأيديولوجية في التاريخ الاسلامي بين المذاهب الاسلامية المتنوعة مثل: الخوارج ،وجماعة المرجئة والمعتزلة والشيعة وصراعها مع المذاهب السّنية المحافظة ، وصولا الى جماعات الزهد والتصوف الغيبية ، وهنا علينا أن نذكر جيداً كل من الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد واخوان الصفا وابن خلدون ، الذين خاضوا معارك ايديولوجية ضد الفلاسفة المسلمين السلفيين، من أمثال الغزالي وتلميذه ابن تيميه وابن القيم الجوزيه، حيث لم يتورع الفلاسفة العقلانيين المسلمين وخاصة ابن رشد والمعتزلة وهم فرسان العقل في الاسلام من خوض المعارك الايديولوجية مع خصومهم الطبقيين والسياسيين، دون أن يفكر أحد منهم في تجنب فتح معارك ايديولوجية، ولو حصل ذلك التجنب منهم أو من فلاسفة الغرب الماديين والعقلانيين، لما كان ممكنا أن يتطور الوعي البشري وأن تتوهج روح النهضة والثورة السياسية والعقلانية من جهة، ولما كان ممكنا أن تشتعل الثورات الشعبية كما حصل في الثورة الامريكية والانجليزية والثورة الفرنسية والحركات الثورية الأخرى في العالم من جهة ثانية.

**********

2016/5/5

**حديث في تاريخية شعار الدولة اليهودية.....**

ان تاريخية هذا الشعار ، تعود إلى نشاة الحركة الصهيونية كحركة سياسية أرادت تحويل اليهود إلى "أمة" لها دولة، استجابة للأهداف الإمبريالية التوسعية في المشرق العربي، على الرغم من حقائق التطور التاريخي وعلم الاجتماع الحديث والمعاصر، التي تؤكد رفضها منطق اعتبار الدين عاملاً أساسياً في تكوين الأمم ، فاليهودية ديانة يمكن أن يعتنقها العربي ، والانجليزي والفرنسي والألماني والأمريكي والصيني والياباني والأفريقي والهندي... إلخ، دون أن يعني ذلك أنهؤلاء الذين اعتنقوا اليهودية يمكن أن يشكلوا أمة واحدة، لكن استمرار ضعف وتراجع حركة التحرر الفلسطينية والعربية ، والهزائم التي لحقت بها ، أفسح المجال واسعاً أمام مقتضيات التوسع الرأسمالي ، لكي يتجاوز هذه الحقائق ، ويتذرع بالأسطورة التوراتية الغيبية التي تتحدث عن ما يسمى بـ"أرض الميعاد"، أو أي مسمى أسطوري أو ديني أخر لو لم تكن "التوراة"، وكما قال " بالمرستون" رئيس وزراء بريطانيا في تلك المرحلة، "لو لم تكن الحركة الصهيونية لخلقنا حركة صهيونية في خدمة مصالح بريطانيا" . وبانحسار الدور الاستعماري البريطاني، وبروز الدور الإمبريالي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، تعاملت الولايات المتحدة مع الحركة الصهيونية ودولتها ضمن رؤية موحدة وتبادلية حريصة على تكريس المصالح الإمبريالية من ناحية واستخدام كافة الوسائل والأساليب العدوانية الكفيلة بعرقلة تطلعات الشعوب العربية نحو التطور والنهوض والوحدة.

**********

2016/5/5

**الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو،** والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها "إسرائيل "في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، "فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى. "

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم– كما تؤكد وثائق جبهتنا الشعبية –، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني.

يستدعي هذا الواقع من كافة القوى اليسارية والديمقراطية"العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره.

وبالتالي فإن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

**********

2016/5/6

**من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني:**

–إننا في حالة صراع مفتوح، ونضال مستمر، وصيرورة تاريخية في مواجهة المعتدي.. وليس مستغرباً أن يظهر على هامش هذه الصيرورة النضالية من يعبث بالحق الفلسطيني بصرف النظر عن الأسماء والمسميات، وكل محاولة للعبث بهذه الحقوق الوطنية عن وعي أو بدون وعي هي بمثابة كوابح سياسية وعملية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعليه فإن كل المؤتمرات واللاءات والوثائق التي تنتقص من الحق الفلسطيني لن يكتب لها النجاح بفعل تمسك الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه وثوابته. هل استطاعت أوسلو ووثائقها أن تنهي الحق الفلسطيني، أو تعيد جزءاً من الحق الفلسطيني؟ إن «إسرائيل» تستطيع أن تقول لاءاتها. ولكن كل واحدة من هذه اللاءات سيواجهها شعبنا بضراوة كفاحياً وسياسياً واستراتيجياً.. ويجب أن يدرك الجميع أن القضية الفلسطينية لا تنحصر في عناوين هذه اللاءات الأربع.. إنما هي الأرض والشعب معاً، أي فلسطين التاريخية.

–أن الصراع مع عدو، كالصهيونية – وإسرائيل – والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، هذا الفهم يدفع عملياً نحو ضرورة إدارة الصراع بطريقة شمولية، وبصورة يتساند ويتشابك فيها النضال التحرري القومي مع النضال الاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني وعي الديمقراطية كأداة للنهوض وقيم للسلوك والفكر والممارسة لتحرير المجتمع، فالديمقراطية، هي في حد ذاتها، ليست هي الحل وإنما بوابة للحل، أما الحل فهو قوى المجتمع وحريته القادرة على تحديد الأهداف والطموحات والنضال من أجل تحقيقها.

**********

2016/5/6

**لسنا ضد شعار" يهودية الدولة " فحسب بل ايضا مواصلة النضال من اجل انهاءالوجود الصهيوني.....**

ان تكريس دولة العدو نفسها فعليا كدولة "يهودية"، هو تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي لتحقيق اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني في ظل هذه الحالة

غير المسبوقة من الضعف والخضوع والاستتباع العربي الرسمي لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني حفاظا على مصالحه الطبقية.

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي على ما يتبقى من الأرض،تحت مسمى " دولة قابلة للحياة" ، او تقاسم وظيفي اسرائيلي فلسطينى اردني، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها ، الأمر الذي يفرض مواصلة مسيرة النضال من اجل استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل والغاء كل مظاهر العنصرية والصهيونية وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور.

**********

2016/5/7

**الصراع الوجودي مع الدولة الصهيونية.....في مناسبة الذكرى 68 للنكبة.....**

ثمانية وستون عاما مرت على ارتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، وأتباعه في النظام العربي الرجعي، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه ودياره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الامبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية ومعها القوى الديمقراطية واليسارية في العالم ، وبين التحالف الامبريالي – الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية والمجتمع العربي الديمقراطي الموحد.

**********

2016/5/7

**هوية دولة الكيان الصهيوني المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة** ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، مشيراً أن "إسرائيل" ستظل "كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وازالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

**********

2016/5/7

**من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني:**

–إننا في حالة صراع مفتوح، ونضال مستمر، وصيرورة تاريخية في مواجهة المعتدي.. وليس مستغرباً أن يظهر على هامش هذه الصيرورة النضالية من يعبث بالحق الفلسطيني بصرف النظر عن الأسماء والمسميات، وكل محاولة للعبث بهذه الحقوق الوطنية عن وعي أو بدون وعي هي بمثابة كوابح سياسية وعملية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعليه فإن كل المؤتمرات واللاءات والوثائق التي تنتقص من الحق الفلسطيني لن يكتب لها النجاح بفعل تمسك الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه وثوابته. هل استطاعت أوسلو ووثائقها أن تنهي الحق الفلسطيني، أو تعيد جزءاً من الحق الفلسطيني؟ إن «إسرائيل» تستطيع أن تقول لاءاتها. ولكن كل واحدة من هذه اللاءات سيواجهها شعبنا بضراوة كفاحياً وسياسياً واستراتيجياً.. ويجب أن يدرك الجميع أن القضية الفلسطينية لا تنحصر في عناوين هذه اللاءات الأربع.. إنما هي الأرض والشعب معاً، أي فلسطين التاريخية.

–أن الصراع مع عدو، كالصهيونية – وإسرائيل – والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، هذا الفهم يدفع عملياً نحو ضرورة إدارة الصراع بطريقة شمولية، وبصورة يتساند ويتشابك فيها النضال التحرري القومي مع النضال الاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني وعي الديمقراطية كأداة للنهوض وقيم للسلوك والفكر والممارسة لتحرير المجتمع، فالديمقراطية، هي في حد ذاتها، ليست هي الحل وإنما بوابة للحل، أما الحل فهو قوى المجتمع وحريته القادرة على تحديد الأهداف والطموحات والنضال من أجل تحقيقها.

**********

2016/5/8

**رؤية وموقف عشية الذكرى68 للنكبة.....**

ثمانية وستون عاما مضت على إرتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه ودياره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الامبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي – الصهيوني، خاصة في هذه المرحلة التي تتفجر فيها العديد من الانتفاضات الشعبية ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والفساد في الأنظمة العربية ، بحيث بات من الممكن الحديث عن تفعيل البعدين الوطني والقومي في الصراع ضد دولة العدو الصهيوني بافاقه التحررية والديمقراطية والوحدوية في مجابهة مشاريع ومخططات التحالف الامبريالي الصهيوني ، ومواجهة انظمة الاستبداد والليبرالية الرثة والانظمة والقوى الرجعية وحركات الاسلام السياسي، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية الديمقراطية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية.

**********

2016/5/9

**المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية** ، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

**********

2016/5/10

**في ذكرى مرور68 عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني**

.....

ان استمرار القطيعة أو الصراع على السلطة والمصالح الفئوية الضيقة بين فريقي الاستقطاب فتح وحماس (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج

الانفصال والقطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة،ومزيدا من الاحباط في صفوف ابناء شعبنا في مخيمات اللجوء والشتات... وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس .

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول لقيادةحماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن "لحماس" أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية 26/يناير/2006، أما "نصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول لقيادة حركة فتح، توقفوا – قبل فوات الاوان –عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة" أو دويلة مترابطة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع اشبه بروابط القرى، وهي "حلول" لن يحصد شعبنا منها سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطرا على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لتكريس الانقسام والانفصال والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، أو "الدولة المؤقتة" او "المترابطة"أو الحكم الذاتي على طريقة روابط القرى أو "دويلة/امارة غزة" أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

**********

2016/5/10

**حول مفهوم الدولة الواحدة وليس الدولتين ، ما هي العلاقة بين المفهومين؟**

لقد أكدت دوماً على الحل المرحلي على أراضي ال67 إلتزاماً بموقفنا في الجبهة الشعبية خلال العقدين الماضيين ، آخذين بعين الاعتبار أن الجبهة أكدت وما زالت : أن الحل المرحلي لا يلغي حق شعبنا الفلسطيني في وطنه التاريخي إرتباطاً بالإطار القومي العربي وفي سياق النضال من أجل تحقيق الهدف الكبير وأقصد المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد. وبالفعل سبق وأن كتبت الكثير في هذا الجانب ، إلا أن هناك متغيرات حادة أصابت النظام العربي من ناحية وأصابت أيضاً "النظام السياسي الفلسطيني" والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى. حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدّداً رئيسياً

لما يسمى بعملية السلام. ومن ناحية ثانية فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية للدولة الإسرائيلية في تكريس ما يسمى بالتطور المحتجز في بلدان الوطن العربي وحماية مصالح النظام الرأسمالي في بلادنا وأقصد بذلك النفط بصورة رئيسية.

أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية ، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف وحركة فتح رغم التنازلات الخطيرة التي قدمتها للعدو الصهيوني.

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر في كافة المنطلقات السياسية وصولاً إلى أن حل الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في فلسطين يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو. آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطينية والعربية أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي توصلنا إليه، الذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما؛ الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية أو في معظم الأحزاب العربية الحاكمة والمحدد الأخر: هو التيار الديني بما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية من جهة أخرى وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي –على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار العربي ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله عبر المنطلق والرؤية القومية التوحيدية لمجتمعنا إنطلاقاً من فكرة مغايرة في عملية الاستنهاض القومي في عصر النهضة. فإذا كانت البرجوازية قد ساهمت بدور رئيسي في النهضة الأوربية والوحدة القومية الأوربية فإن الطبقة العاملة وخاصة الفقراء العرب هم من سيمثل روح هذه النهضة وأداتها الثورية من اجل التغيير الثوري واسقاط كل انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ومن ثم خلق الظروف الذاتية والموضوعية لمواصلة النضال التحرري والطبقي لازالة الوجود الصهيوني والامبريالي من بلادنا.

**********

2016/5/11

**لقد حرصت الحركة الصهيونية ، منذ نشأتها على التماهي مع المصالح الرأسمالية العالمية** ، ولذلك عملت على أن يكون وعي اليهودي لذاته لا يحدده إيمانه بل نبذ الآخرين له وكراهيتهم إياه. وهذا هو بالضبط ما سُمي «المسألة اليهودية» المعاصرة التي أفلحت الحركة الصهيونية في تأسيس دولة لطائفة متناثرة في شتى أنحاء العالم، (من يهود أوكرانيا وبولونيا وروسيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا وأمريكا ويهود الدول العربية وأفريقيا!!) وأنشأت بوتقة صهر لهؤلاء جميعاً من خلال اللغة والجيش والرموز الدينية المشتركة والحياة اليومية الواحدة فوق أرض واحدة هي فلسطين المحتلة، مع أن الرموز الدينية لم تكن، في نظر مؤسسي الحركة الصهيونية، ذات قداسة على الإطلاق، فهي، لديهم، تعكس زوراً ما يسمى بـ"الانبعاث القومي" لا التاريخ الديني، فالمؤسسين الأوائل للحركة الصهيونية (موسى هس وبنكر وهرتزل ووايزمن وبن جوريون ....وغيرهم) تعاملوا مع كتب الديانة

اليهودية كالتوراة والتلمود، مجرد فلكلور قومي يهودي، وكان هيرتزل يردد: «إن الدين لا يهمني، بل إن ما يهمني هو الأسطورة الجبارة للعودة»، وقد اعترف بأنه فكر ملياً بتحويل اليهود بشكل جماعي إلى الكاثوليكية كحلّ لأوضاعهم في مجتمع مسيحي ينبذهم"، ما يؤكد على كذب أسطورة أرض الميعاد وهيكل سليمان...إلخ، وهذا الحل الاندماجي كان كارل ماركس عرضه، لكن بشكل أرقى بكثير، في كتابه «المسألة اليهودية» الذي رأى فيه ان دين اليهود هو التجارة، وأن إله اليهود هو المال. وإذا كنا نتطلع إلى تحرير الإنسانية –كما يقول ماركس– "فيجب إذاً تحريرها من التجارة والمال، أي تحريرها من اليهودية وتحرير اليهودي من يهوديته."

**********

2016/5/11

**منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية** محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

**********

2016/5/13

**قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:**

–1قرار 194 بتاريخ 1949/12/11 ويعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة.

من ناحية ثانية فان هذا القرار (194) يستمد أهميته من كونه "القرار الوحيد الذي يُعرف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقهم بالعودة كمجموعة قومية.

–2كافة القرارات المؤكدة على قرار 194 التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل : قرار 302 تاريخ1949/12/8 –قرار 394 تاريخ 1950/12/14 –قرار 720 تاريخ 1953/11/17 –قرار 818 تاريخ 1954/1/4 –قرار 916 تاريخ 1955/1/12 – قرار 1018 تاريخ 1957/2/28 –قرار 1351

تاريخ 1958/12/12 ..... الخ.

-3بروتوكول لوزان في 1949/5/12 الذي تضمن اعتراف "إسرائيل" بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم، وهما نفس الشروط التي قبلت بموجبها "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة.

-4قرار رقم 237 بتاريخ 1967/6/14 بخصوص حق العودة للنازحين.

-5قرار الجمعية العمومية رقم 2252 بتاريخ 1967/7/4 حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقرار 2341 بتاريخ 1967/12/19 حول نفس الموضوع.

-6قرار الجمعية العمومية رقم 2787 بتاريخ 1971/12/6 الذي يؤكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين.

-7القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم 3236 بتاريخ 1974/11/22 الذي يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها-:

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي.

ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم ،وتدعوا الجمعية العامة إلى إعادتهم اليها.

د- تعترف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط.

هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و- تدعوا جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه المشروعة.

-8القرار رقم 3376 بتاريخ 1975/11/10 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

-12قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3089) (د-28) بتاريخ 1973/12/7 الذي أكد على "الحق الثابت في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين، وتمتعهم بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم" ، كأساس "لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير."

**********

2016/5/13

**إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، " إذا لم تدعمه قوة أو يسنده سلطان"**

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع عربي / إسرائيلي بالدرجة الأولى ، لكن انصياع الأنظمة العربية لشروط العدو الإمبريالي الصهيوني أدى إلى تراجع المجتمعات العربية وتفككها إلى جانب ضعف الحركات التحررية العربية بشكل عام ، الأمر الذي عزز مراكمة عوامل القوة

والصلف والعدوانية في دولة العدو الصهيوني ، ما يعني أن استمرار تبعية وتخلف واستبداد النظام العربي الرسمي وخضوعه لشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني ، يشكل السبب الرئيسي الأول في هذه المعادلة.

**********

2016/5/13

**إن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية** ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

**********

2016/5/14

**أكذوبة "الشعب" أو "الأمة اليهودية"**

إن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الامة اليهودية" ستظل هوية مزيفة، مضطربة غير قادرة على اثبات وجودها بصورة علمية او موضوعية او تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الاكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي او العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "امة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية

الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

**********

2016/5/15

**الذاكرة الشعبية الفلسطينية في مناسبة مرور 68 عاما على النكبة.....**

على الرغم من مرور 68 عاماً على النكبة ، ورغم تراجع المشروع الوطني الفلسطيني عن هدف تحرير كل فلسطين ليصبح هدفا ممسوخا انحصر فيما يسمى سلطة الحكم الذاتي المحدود وصولا الى االصراع الدموي على السلطة وتقاسمها فئويا بين حركتي فتح وحماس وحكومتيهما غير الشرعيتين ، ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني ، ووفية للشهداء الذين رووا بدمائهم ارض فلسطين من اجل حريتها وعروبتها ... وستظل الذاكرة الشعبية وفية لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، دون ان ننسى انها ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح الآمال الكبيرة في المستقبل الذي ستتحقق فيه أهدافنا الكبرى في انهاء وازالة الكيان الصهيوني عبر الممارسة الثورية للنضال بكل وسائله الكفاحية والسياسية والجماهيرية الديمقراطية في إطار النضال التحرري الثوري والديمقراطي القومي ، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

**********

2016/5/17

**التحدي الكبير الذي يواجه الحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الثورية العربية** اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ثوري وديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الذل والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها سواء باسم الليبرالية الرثة او باسم القبيلة والتخلف الرجعي او الاسلام السياسي، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

**********

2016/5/17

**عن الترابط الوثيق بين مفهومي الديمقراطية والعلمانية....**

ان استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا والعراق

واليمن، والبقية على الجدول ، فالحركات الأصولية الدينية تتخلق في أرحام الأزمات الهيكلية لمجتمعاتها ، وتولد وتنمو مع تفاقم هذه الأزمات وازدياد حدة آثارها المواكبة لها والناجمة عنها ، وهنا بالضبط تجد قوى الإسلام السياسي فرصتها الذهبية في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية.

الأمر الذي يؤكد على أن النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية ، ما يعني أن تطبيق هذين المفهومين في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار الحداثية والأفكار الأصولية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها –في اللحظة الراهنة بالتحديد– تكاد تكون محسومة –بنسبة عالية– لصالح الأفكار الأصولية السلفية وحركات الإسلام السياسي ومعهم كل قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة وقوى الثورة المضادة في البلدان العربية ، خاصة وأن الأفكار الأصولية الدينية متغلغلة تاريخياً – بصورة عفوية ووراثية – في أوساط جماهير الفقراء العرب اللذين يشكلون اليوم الأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادر فصائل وأحزاب اليسار العربي، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن.

وفي هذا الجانب أشير إلى أننا، قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لايستهان به من المثقفين العرب ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه –من منطلق انتهازية المثقف السلطوي– باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

**********

2016/5/18

**لعلي لا ابالغ في القول أن استشراء الظاهرة اليمينية الدينية العنصرية العدوانية** ذات المضمون النازي في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى اشعال

النزعات الدينية العنصرية ، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال في العراق والسودان واليمن ومصر ،إذ أن هذا الضعف العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم.

**********

2016/5/18

الى رفاقي واصدقائي ....**اليكم سيرة حياة ومسيرة الرفيق المفكر الماركسي الثوري العربي .. وفاء له عشية الذكرى التاسعة والعشرين لاغتياله من قبل قوى الظلام والتخلف والرجعية .....فمن هو مهدي عامل ؟**

مفكر ومناضل شيوعي ولد في بيروت عام 1936 من بلدة حاروف قضاء النبطية.

–اسمه الحقيقي حسن عبدالله حمدان.

–في العام 1955 انهى مرحلة الدراسة الثانوية من مدرسة المقاصد في بيروت.

–في عام 1956 سافر الى فرنسا ونال من جامعة ليون شهادتي الاجازة والدكتوراه في الفلسفة.

–في العام 1960 انتسب الى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني.

–في العام 1963 سافر الى الجزائر واشتغل لمدة اربع سنوات في التعليم في دار المعلمين بمدينة القسطنطنية، وكتب بالفرنسية عدة مقالات نشرت في مجلة "الثورة الافريقية" الصادرة في الجزائر.

–في العام 1968 درّس مادة الفلسفة في ثانوية صيدا الرسمية للبنات وبقي في عمله هذا الى ان انتقل عام 1976 الى الجامعة اللبنانية–معهد العلوم الاجتماعية، ليدرّس فيها مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.

–تعتبر هذه الفترة (1968–1976) من الفترات المهمة في حياة حسن حمدان، حيث بدأ فيها ممارسة مشروعه الفكري والكتابة باللغة العربية، في وطنه، لدراسة واقعه الاجتماعي دراسة علمية وتمييز كونية قوانين الماركسية فيه، لتبدأ، بحسب حسن حمدان، «صيرورة الفكر العربي فكرًا علميًا» مبتعدًا عن القولبة وتكرار المقولات الجاهزة. ولقد ادرك خطورة ما يقوم به بقوله :"انها لمخاطرة كبرى ان يفكر الواحد منا واقعه باللغة العربية."

–ولقد كانت بداية حسن حمدان في مجلة "الطريق" تحت اسم مهدي عامل، الذي اصبح يُعرف به فيما بعد.

–عام 1972، صدر كتابه الاول "مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني". وقسّمه الى قسمين: القسم الاول "في التناقض" والقسم الثاني "في نمط الانتاج الكولونيالي" الذي صدر عام 1976. وتكمن اهمية هذا الكتاب في ان مهدي بحث فيه في مجال جديد في الفكر الماركسي، هو انتاج ادوات المعرفة، وتحديد طبيعة الانتاج في مجتمعاتنا العربية. وهناك جزء ثالث من الكتاب بعنوان "في تمرحل التاريخ" لم يكمله مهدي عامل. باختصار يمكننا القول ان مهدي عامل عمل في كتابه "مقدمات نظرية" على تمييز كونية القوانين الماركسية في مجتمعاتنا، لينتج ويرسي الاساس النظري لسيستامه الفكري الذي وجّه جميع كتبه ومقالاته.

–عام 1973، صدر كتابه "ازمة الحضارة العربية ام ازمة البرجوازيات العربية"، وفيه انتقد اعمال الندوة الفكرية التي عقدت في الكويت تحت عنوان ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي، كاشفًا، بنقده لاعمال تلك الندوة، الشق الذي يحول بين الفكر العربي والتطور.

–عام 1979، صدر كتابه "النظرية في الممارسة السياسية، بحث في اسباب الحرب الاهلية في لبنان"، ويعبّر عنوان الكتاب عن عملية الربط، التي قام بها مهدي عامل، بين النظرية والممارسة السياسية، والتي مارسها في نضاله اليومي وكشف، في الوقت نفسه، للقانون الذي يحكم الاحداث ويولدها.

–ولم يقتصر نضال مهدي على الكتابة، بل مارس ما يقوله بتنقله بين القرى والمدن، محاضرًا ومناقشًا وشارحًا للناس وبلغة واضحة وبسيطة، قضايا متعددة مثل مسألة الوطنية وحركة التحرر...وكان يُعرف بنقاشاته بين الناس باسم الرفيق طارق.

–عام 1980، صدر كتابه "مدخل الى نقض الفكر الطائفي–القضية الفلسطنية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية"، عرض فيه المفاهيم الاساسية التي تكوّن ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، وانتقدها من موقع نقيض لها، هو موقع الطبقة العاملة، مظهرًا بنقده البعد السياسي الذي تغيّبه ايديولوجية البرجوازية في نظرتها الى القضية الفلسطينية.

–عام 1982، بقي مهدي عامل في بيروت المحاصرة من قبل الجيش الاسرائيلي الذي اجتاحها فيما بعد، وفي تلك الفترة قاوم وناضل وكتب مقالاً رائعًا في مجلة الطريق تحت عنوان "لست مهزومًا ما دمت تقاوم."

–عام 1984 صدر ديوانه شعره الثاني "فضاء النون" تحت اسم هلال بن زيتون.

–عام 1985 صدر كتابه "في علمية الفكر الخلدوني" وهو عبارة عن تمرين، بحسب قوله، لقراءة نص تراثي بفكر مادي علمي. وفي العام نفسه صدر له ايضًا كتاب بعنوان"هل القلب للشرق والعق للغرب–ماركس في استشراق ادوارد سعيد" الوارد في كتاب "الاستشراق" في "ماركس وعلاقته بالفكر الاستشراقي وبالشرق الاسيوي."

–عام 1986 صدر كتابه "في الدولة الطائفية" الذي حلل فيه طبيعة النظام السياسي–الطائفي القائم في لبنان، بهدف كشف الصراع الطبقي الذي تحجبه الايديولوجية الطائفية بمظهر طائفي، لتؤيد الانتماء للطائفة لا للوطن، لتأييد النظام السياسي–الطائفي واعادة انتاجه.

–عام 1987 كان مهدي عامل يعتزم انهاء القسم الاخير" في عدم وجود نمط معين من الانتاج يمكن تمييزه بانه نمط انتاج اسلامي" في كتابه القيّم "نقد الفكر اليومي"، الا ان رصاصات الاغتيال الآثمة منعته من ذلك واردته شهيدًا في شارع الجزائر، احد شوارع بيروت الوطنية في 18 ايار 1987. وكتابه "نقد الفكر اليومي" يتميز بانه من الكتب النادرة في اللغة العربية التي تناقش وتتعقب الفكر الموجود على صفحات المجلات والصحف، بهدف نقده وكشف توجهاته الفكرية والسياسية. وعلى اثر استشهاد مهدي عامل، اجمعت الهيئات الثقافية والاعلامية والجامعية على اعتبار يوم 19 ايار من كل عام "يوم الانتصار لحرية الكلمة والبحث العلمي."

**********

2016/5/18

**عن المفاوضات العبثية من موقع الضعف ...وأوهام حل الدولتين...**

في ظروف الانحطاط والاستسلام العربي الرسمي للشروط الامريكية والصهيونية ، وفي ظل اوضاع الهبوط الفلسطيني الرسمي وتنازلاته وصولا الى المأزق الراهن، أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الحكم الذاتي، أو الدويلة ناقصة السيادة، على ما يمكن أن يتنازل عنه العدو الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي كلها "حلول" محكومة – في اللحظة الراهنة من اختلال موازين القوى – بمنطق الهيمنة الامبريالية/الصهيونية ولاءاته الخمسة التالية : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين.

وهنا ، لابد من التنبيه إلى أن الحديث عن حل الدولتين، وفق شروط العدو الإسرائيلي ، لا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً ، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى مسخ وتقزيم هذا المفهوم وإخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" أو "دويلة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى أخر لا يتناقض مع الشروط الإسرائيلية الأمريكية، ما يعني بالنسبة للقوى الوطنية الفلسطينية عموما والفصائل اليسارية الثورية خصوصا تأكيد التزامها بالثوابت الوطنية والحقوق التاريخية بعد أن بات من الواضح – حسب التصور الصهيوني – أن حل المسألة الفلسطينية في دولتين " يهودية" و فلسطينية ذات سيادة كاملة على أرضها ومواردها مستحيل، و حلها في إطار دولة واحدة هي إسرائيل مستحيل كذلك، لأن الرؤية الصهيونية المهيمنة تنطلق من تكريس الطابع اليهودي للدولة.

**********

2016/5/18

**سؤال في الذكرى التاسعة والعشرين لاغتيال المفكر الماركسي الثوري العربي الرفيق مهدي عامل**

**.....لماذا الحاجة إلى فكر مهدي عامل اليوم ..؟**

حينما نتحدث عن أزمة الماركسية ، وأزمة فصائل وأحزاب اليسار العربي في الظروف الراهنة، يبرز فكر الشهيد مهدي عامل كمنارة معرفية وسياسية مضيئة تدلنا على مكامن الخلل في المفاهيم كما في السياسات ، بوضوح وجرأة فكرية تدعو إلى إعادة المراجعة والتأمل والنقاش في مجمل المنظومة المعرفية الماركسية وقواعدها ومنطلقاتها التي تعاطت معها احزاب وفصائل اليسار العربي طوال أكثر من سبعة عقود بعد ثورة أكتوبر 1917، كمسلمات عقائدية أو تابوهات لا يجوز التفكير بمراجعتها أو تفكيكها والإسهام في تطويرها والارتقاء بها ، إلى جانب مجابهة هذه الفصائل والأحزاب لأزماتها الداخلية وصراعاتها الأيديولوجية ضد التيارات الليبرالية واليمينية واليسارية الطفولية والعدمية ، التي تشكل في اللحظة الراهنة خطراً ماثلاً يهدد دورها ووجودها اكبر من مخاطر الصراع الطبقي خارجها، فأحزابنا ليست بمنأى عن تأثير الصراعات الطبقية والأيديولوجيات الليبرالية البورجوازية الرثة والأصولية الدينية في مجتمعاتنا ، وبالتالي فإن هذه المجابهة الفكرية والتنظيمية تشكل أولوية وهدفاً مركزياً لابد من تحققه لخروج هذه الأحزاب من أزماتها صوب النهوض واستعادة دورها الطليعي في

صيرورة الحالة الثورية أو الانتفاضات العربية في اللحظة الراهنة .

فالمشهد العربي الراهن يشير إلى أن معظم حركات وأحزاب اليسار العربي تعيش –بدرجات متفاوتة– حالة من التراجع والانحسار والعزلة، أدت إلى ضعف تأثير دورها في مواجهة أو كسر حالة الاستقطاب غير المسبوقة في تاريخنا العربي الحديث والمعاصر، عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في حركات الاسلام السياسي .

ما يعني أن مجتمعاتنا العربية تتعرض في ظل هذا الاستقطاب الثنائي إلى مزيد من مظاهر التفكك والانحطاط الاجتماعي، ومزيد من التبعية والتخلف بأشكال وصور جديدة، إذا لم تبادر قوى اليسار العربي إلى الخروج من أزماتها السياسية والفكرية واستعادة دورها وصياغة رؤيتها الديمقراطية الثورية، انطلاقاً من ضرورات التنوير والتغييرالديمقراطي في هذه المرحلة الغامرة بالاحباط والتخلف والتبعية والاستبداد في مجتمعاتنا العربية.

**********

2016/5/19

**المجد والخلود لمفكرنا الثوري الرفيق الشهيد مهدي عامل في الذكرى التاسعة والعشرين لاغتياله.....**

منذ كتاباته الأولى في "الطريق" (عام 1968) ، حملت وجهات نظره الفكرية في طياتها رؤاه ومنهجه النقدي الرافض للعديد من مسلمات الفكر الماركسي السائد آنذاك ، والتي مازالت رواسبها حتى اللحظة ، خاصة الأنماط والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي حددتها المادية التاريخية لمسار التطور التاريخي، حيث رأى مهدي أن تلك الأنماط لا تنطبق على طبيعة التطور الاجتماعي للشعوب العربية، مؤكداً عبر تحليل معرفي ونقدي استحوذ على مساحة واسعة من كتاباته، على أن النمط السائد في البلدان العربية هو " نمط الإنتاج الكولونيالي" إلى جانب تحليله الثوري العميق لطبيعة وصيرورة حركة التحرر الوطني باعتبارها حركة تحرر من علاقات الإنتاج الكولونيالية التابعة للرأسمالية ، كخطوة أولية صوب الخطوة الثانية – والأهم– وهي الانتقال إلى الاشتراكية ، وهكذا يمتلك الصراع التحرري الوطني عنده بعداً طبقياً ضمن علاقة جدلية بينهما ، وهو استنتاج أكدت على صحته مجريات الأحداث والصراعات العربية سواء في إطار الصراع ضد التحالف الامبريالي الصهيوني أو في إطار الصيرورة الثورية للانتفاضات الشعبية العربية ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية والتخلف على حد سواء .

من هنا نتفهم بوعي رؤية مهدي المعرفية الثورية التي انطلقت – كما يقول رفيق دربه الاديب والمثقف والقائد الشيوعي الراحل محمد دكروب – من ضرورات "وضع فكرنا الماركسي المتكون موضع التساؤل، كطريقة وحيدة لتكوُّن فكرنا الماركسي" لأن الفكر عنده "لا ينمو ولا تتأكد حيويته وقدرته ويبرهن على علميته إلا عبر السجال والصراع الفكري مع فكر البرجوازية حتى ولو تخفى تحت ثياب الماركسية . "

إلا أن مهدي– كما يقول المفكر الراحل محمود العالم – "لم يتخذ من الفكر الماركسي المتكون نقطة بدايته ، بل أراد أن يجعل من واقعنا المتخلف نقطة البداية، بل أن يضع أسس الفكر الماركسي المتكون نفسه موضع

التساؤل على أرض هذا الواقع المتميز، حتى يمكن – على حد تعبيره– أن يتكون فكرنا كفكر ماركسي حقاً" .
لقد أراد مهدي عامل بناء نظرية ماركسية للتخلف، عندما اكتشف أن "عدم وجود نظرية ماركسية للتخلف هو في حد ذاته ظاهرة رئيسية من ظواهر التخلف . "
أما من حيث أولوية الصراع الطبقي ، سواء في لبنان أو في بقية المجتمعات العربية ، فقد احتلت هذه الأولوية المساحة الأكبر في معظم أفكار وسجالات مهدي عامل وكتبه المنشورة، فالصراع الطبقي عنده "هو العامل السياسي، وهو دوماً العامل الرئيسي، حتى لو طغى فيه الطائفي وكان من الشكل الرئيسي . "
أخيرا ، إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل ، قد قدم نظرية للثورة ، فإن من واجبنا –كأحزاب وفصائل يسارية عربية– في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية ، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعنا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي ، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة ، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية من جهة ثانية .

**********

2016/5/19

**حول التناقض الأساسي التناحري مع الكيان الصهيوني.....**

إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، اي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا اقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

**********

2016/5/19

**رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد اتفاق اوسلو كما وردت في الوثيقة السياسية الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس للجبهة المعقود في تموز /يوليو 2000.....**

تشير الوثيقة إلى "أن عملية أوسلو وما ترتب عليها مرتبطان تماماً ومستغرقان بالكامل في النتائج المادية والمعنوية التي أفضى إليها مجمل الصراع طيلة العقود السابقة . هذه السياسة البائسة في فهم الصراع وإدارته مع العدو، "هي الوجه الآخر لسياسة بائسة أخرى تجاه الداخل الفلسطيني، والتي تجلت في ذهنية قاصرة، تراكمت تاريخياً لتأخذ شكل بيروقراطية عاجزة ومدمرة، سلاحها الإفساد، وهو ما قاد إلى تبديد كثير من مكونات القوة الفلسطينية، وأبرز نموذج على ذلك هو، "عملية تحطيم وتمزيق أهم إطار وطني فلسطيني في الفترة

المعاصرة أي م.ت.ف . وكان من الطبيعي ان تقود هذه السياسة "إلى نتائج خطيرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، ذلك أنها ساهمت في تعزيز حالة التمزق والافتراق، وإبقاء أسباب الاستنزاف والانفجارات الداخلية قائمة. كما أفرغت سياسة السلطة، مفهوم الحوار الوطني من مضامينه وركائزه، وبالتالي حولت مسالة الوحدة الوطنية، إلى ورقة مناورة، وليس خطاً سياسياً ناظماً لفعل الحركة الوطنية الفلسطينية بتلاوينها وتياراتها وتنظيماتها المختلفة" . لذلك ، فإن المطلوب هو "الارتقاء بالرؤية والممارسة من مستوى المناهضة الدعاوية، أو ردود الفعل المتفرقة إلى مستوى المجابهة الفعلية، بمعنى تقديم البديل التاريخي الشامل، أي مجابهة مشروع أوسلو بمشروع نقيض كامل، يتيح الفرصة للمبادرة واستثمار كامل عناصر القوة، من فاعلة وكامنة، على قاعدة التواصل والقطع في الصراع في آن معاً. التواصل مع الماضي بما يمثله من أهداف وحقائق تاريخية وطنية وقومية، والقطع مع الثغرات والأخطاء في الرؤية والممارسة الفكرية والسياسية

**********

2016/5/19

**عن اعتراف م.ت.ف بالكيان الصهيوني ونتائجه الكارثية المتراكمة حتى اللحظة** ..وموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين....

ادى الاعتراف منذ لحظة توقيعه في سبتمبر 1993 الى افراغ المنظمة من مضمونها وأفكارها ومبادئها التحررية التي شكلت قبل كارثة أوسلو أفكارا توحيدية لكل أبناء شعبنا وفصائله وأحزابه..

أما اليوم فقد تفككت الأفكار التوحيدية للمنظمة وبات شعبنا بلا فكرة سياسية توحيدية جامعة له ، ويعيش اليوم حالة من الانقسام والتشتت السياسي في الأهداف والبرامج إلى جانب عجز الجميع في إطار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس عن إنهاء الانقسام وتحقيق حد أدنى من وحدة الصف ناهيك عن وحدة الأهداف الوطنية ، وغاب او تقزم وتقلص المشروع الوطني التحرري ليصبح صراعا على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس.

وهنا يتجلى قصور وعجز القوى اليسارية والديمقراطية عن إثبات وجودها السياسي والمجتمعي بما يمكنها لتحقيق البديل الديمقراطي الشعبي المعبر عن مصالح وأهداف شعبنا عبر استعادته لمبادئ م.ت.ف في خضم النضال التحرري المقاوم بكافة الأشكال الكفاحية والسياسية والجماهيرية التي وحدها يمكن ان تفرض على العدو الإسرائيلي انسحابا فعليا من الأراضي المحتلة بما يمكننا من إثبات وجودنا الفعال في المحافل الدولية ومن ثم بلورة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس كحل مرحلي لا ولن يتوقف عند ما يسمى بحدود 1967، وهذا هو جوهر ومضمون مواقف الجبهة الشعبية حسب مواثيقها ، إذ أن تحقيق هدف الاستقلال المرحلي في مثل هذه الحالة هو نتاج لعملية نضالية تحررية وديمقراطية نستطيع من خلالها مواصلة النضال من اجل استرداد كامل ترابنا الوطني الفلسطيني على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

**********

2016/5/19

**تساؤلات..؟**

..اذا تأملنا هذا الواقع العربي والفلسطيني المرير الذي اسهم في توفير كل الفرص أمام دولة العدو الصهوني لكي تفرض مخططاتها وخياراتها على شعبنا عبر قيادة هابطة قدمت باسم الاعتدال والواقعية الرثة كل ما لديها من تنازلات وقامت بالغاء كل الخيارات الوطنية واستبدلتها بخيار المفاوضات بوهم الوصول الى تسوية ! ،وكان من الطبيعي ان تؤدي هذه الممارسات – في ظل استمرار غياب البديل اليساري الديمقراطي –الى تغييب شعبنا وشل حركته وعجزه عن التوقف أمام قضاياه أساسية ، ما يبرر اثارة الاسئلة.. هل كانت الديمقراطية مهدا للتغيير والتطور والصمود ام اصبحت لحدا او مقبرة للقضية والمجتمع وفق برامج ورؤى ومخططات حركات الاسلام السياسي؟؟؟ ما هي اهداف النضال الوطني ؟؟؟؟ وما هو الموقف من الكيان الصهيوني الذي نحاربه ؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقة تحرر واستنهاض ووحدة شعوب الأمة العربية ؟ ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس الديمقراطي وحرية الرأي داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وهل تتكامل وتتفاعل قضايا التحرر والسياسة والديمقراطية ، أم أن لكل منهما قناة منعزلة عن الأخرى ؟؟؟ وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولا عن محدده الأول والأخير كصراع عربي صهيوني ؟؟؟...

**********

2016/5/20

**الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط**

الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا. ، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/5/20

**عن أوهام الربيع العربي وضرورات التواصل الثوري**

بعد حوالي عام من فوز جماعة الإخوان المسلمين ووصولها إلى سدة الحكم في مصر وتونس ، بات من الواضح أن حركات الإسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة والبيروقراطية العسكرية والمدنية (المدعومة من الامبريالية الأمريكية) يتحركون داخل حلقة دائرية تعيد إنتاج التبعية والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده بأساليب وشعارات ديماغوجية، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد. وبالتالي ، فإن ما يسمى بالربيع العربي لم يجلب للجماهير الشعبية العربية سوى مزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف، والمزيد من تأثير القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، ما يعني عودة أدوات الظلم والظلام بلباس جديد لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي من خلال القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ، الجيش ورجال الأعمال والكومبرادور وبقية أشكال الرأسمالية الطفيلية المعادية لتطلعات الشباب الثوري و جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المضطهدين، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية ، إذ أن هذه القوى الطبقية كانت وستظل حريصة على إعاقة ربيع الثورة وتعطيل و تبهيت الصراع الطبقي ، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الاشتراكية والصراع الطبقي الثوري ، ما يؤكد استعداداها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها ...لكن صيرورة الثورة الشعبية لن تنطفئ ، بل ستشتعل من جديد معلنة بداية ربيعها الثوري الديمقراطي القادم لا محالة ، خاصة في ظل تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً،والتي تتعرض اليوم إلى مواجهة أوضاع لا تحتمل، ما يعني بوضوح شديد استنهاض الثورة من جديد رغم التضحيات الجسام ... لكن الآمال العظيمة في تحقيق الديمقراطية ودولة المواطنة والعدالة الاجتماعية الثورية بآفاقها الاشتراكية لن تتحقق إلا من خلال التضحيات العظيمة.

وهنا بالضبط تتبدى الضرورة التاريخية التي تستدعي من القوى اليسارية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهماتها الثورية الديمقراطية، السياسية والمجتمعية، عبر التواصل والتأثير في صيرورة الحراك الثوري المتجدد والراهن، وان تتحمل مسؤولياتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل السياسي الاجتماعي الديمقراطي لعملية التغيير الثوري ، من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه وتحقيق تطلعات وأهداف جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المظلومين والمضطهدين في إطار الثورة الشعبية الديمقراطية.

**********

2016/5/20

**منذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً** في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة في بنية شديدة التخلف عميقة التبعية محكومة بشرائح طبقية لا مصلحة لها سوى تكريس عناصر ومفاهيم التخلف والتبعية معا، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

**********

2016/5/21

**يبدو ان استنهاض القوى الديمقراطية التقدمية العربية سيظل امرا عسيرا طالما بقيت الاوضاع الذاتية لهذه القوى** غير مؤهلة للنهوض ، ما يعني ان العملية النهضوية مازالت أسيرة لواقعنا المحكوم اليوم لمحددين رئيسيين، هما: الأنظمة المستبدة من ناحية وجماعات الإسلام السياسي من ناحية ثانية ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة.

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل حركة التحرر العربية، لكي تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة، للارتقاء بدور أطراف حركة التحرر العربية، وفي مقدمتها فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء

وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة لمزيد من التراجع والتهميش في أحزاب وقوى اليسار، وإغراقها بالأسئلة والمعضلات والمهام الكبرى فكريا وسياسيا وكفاحياً، دون القدرة على الإجابة عليها أو التفاعل معها، وبالتالي وقوعها في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته "كعقد اجتماعي."

**********

2016/5/22

**إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية، تمثل اليوم –كما بالأمس– أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح** أو الموضوعي للدين الإسلامي من حيث النص القرآني، أو من حيث تفسير الأحداث والصراعات التاريخية بالعودة إلى أسبابها، وهذا ما تعجز عنه الجماهير الإسلامية والعربية، بسبب عفويتها وضعف وعيها وأميتها، بحيث استمرت محكومة لوعيها الايماني الغيبي ، والتسليم الكامل منها بالقضاء والقدر، دون اي إدراك حقيقي لأسباب ظلمها واضطهادها، ودون وعي عميق لديها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، ناهيك عن عدم اطلاعها بالمطلق على النزر اليسير من بعض محطات التاريخ الإسلامي، وليس لديها في تفسير التاريخ القديم أو الأحداث الراهنة المتلاحقة من حولها، سوى ايمانها العفوي البسيط ، المتوارث عن الآباء والأجداد من ناحية، أو ما تسمعه وتشاهده من "الخطابات والمواعظ" الدينية من "شيوخ" السُنَّة أو الشيعة ، وهي خطابات مبرمجة مسبقاً لتبرير المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة.

وفي مثل هذه الأوضاع ، لم يكن مستغرباً انحياز المسلمين البسطاء من أبناء الشيعة أو السنة لتلك الخطابات أو الشعارات الدينية الديماغوجية في معظمها ، التي تستهدف الدفاع عن مصالح الملوك والأمراء والحكام والطبقات الحاكمة من حولهم، دون وعي تلك الجماهير بمقاصد اولئك المشايخ أو "الفقهاء" ذات الطابع الانتهازي الطبقي المستتر المُعَبِّر عن رموز الاستغلال والاستبداد أو الطبقة الحاكمة لا فرق .

هكذا باتت معاناة الجماهير العربية الفقيرة ، وعاءً مفتوحاً دون قيود لاستقبال الحركات الدينية، دون وعي منها لدور الاستعمار تاريخياً والقوى الإمبريالية راهناً في تأسيس تلك الحركات بالتنسيق مع القوى الرجعية الطبقية في الداخل، وبالتالي فإن "قبول" الجماهير أو إقبالها على الحركات الإسلامية كان –وما زال– انعكاساً لشدة معاناتها وبؤسها وليس انعكاساً لرؤيتها أو لوعيها الديني البسيط والساذج، إلى جانب أوضاع العجز والقصور لدى كافة القوى الوطنية اليسارية والديمقراطية العربية التي لم تحمل حتى اللحظة مشروعا نهضويا بالمعنيين الوطني التحرري والمجتمعي الديمقراطي الذي يجيب على اسئلة وتطلعات الجماهير الشعبية العربية.

**********

2016/5/22

**تعقيب على مقال الصديق أ.عبد الرحمن بسيسو ...الإنسان وما بعد الإنسان**

"ما بعد إنسان" رؤية استشرافية فلسفية تميز بها صديقي الاديب المبدع أ.عبد الرحمن بسيسو من واقع تحولات كوكبنا الارضي الذي بات في ظل العولمة وحدة " انسانية" واحدة زاخرة بعوامل الصراع من منطلق البقاء للاقوى رغم الحديث عن " القرية الكونية الواحدة" في منظومة العولمة الراهنة التي تتطور – عبر مركزها الامريكي الاوروبي الياباني المهيمن بدواعي القوة والتقدم التكنولوجي الذي لم ولن يتوقف عند علوم الفيزيا والكيميا البيولوجية والاستنساخ والهندسة الوراثية والكومبيوتر العصبي وعلوم النانو تكنولوجي ....الخ الامر الذي يبرر الفكرة الاستشرافية الفلسفية للصديق المفكر عبد الرحمن بسيسو في " ما بعد الانسان " الذي يمكن ان تفرز ( ضمن الاستشراف)" انسانا " يجسد خلطة انسانية بيولوجية تكنولوجية مركبة تجسد مفهوم "ما بعد الانسان " الذي سيفقد فيه الانسان التاريخي – ابن الطبيعة– جوهر هويّته الجامعة التي ترسخت في الوجود منذ بدء الوجود، فيفقده انسانيته التقليدية التي ستتغير لا محالة بسبب من " الانتاج التكنولوجي الحيوي او البيولوجي الجديد " او الخلطة المركبة الجديدة التي لن تجعل منه انسانا بل مسمى آخر ربما أو "ما بعد إنسان" يبحث لنفسه، أو يبحث له، عن مصطلح آخر يلتقط من خلاله سمات مكوناته الجديدة ويدرك علاقاتها الممكنة فيضفرها في إهابه، دون ان يتعرّف على جوهره الانساني ( الطبيعي التاريخي)العميق، لانه سيحمل اسما جديدا وشكلا ربما ، وجوهرا جديدا، وهذه المتغيرات النوعية الشديدة الخطورة التي ستقتصر على بلدان المراكز ( امريكا واوروبا واليابان وربما روسيا والصين و" اسرائيل" ) ستعزز وتكرس تخلف البلدان المتخلفة عموما وبلداننا العربية خصوصا التي يمكن ان تظل ضمن صيرورة تحرص على اعادة انتاج التخلف وتجديده لكي يبقى انساننا اقرب الى البربرية منه الى التقدم الاجتماعي والتنويري العقلاني الديمقراطي اذا بقينا على احوالنا البائسة الراهنة ....دمت صديقي الغالي عبد الرحمن.

**********

2016/5/22

**عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني.....**

تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أوتأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي

عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل عبر علاقة جدلية وثيقة بين برنامج التحرر الوطني وبرامج النضال والصراع الطبقي، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

**********

2016/5/22

**عن منظمات NGO.s .....**

في ظل ضعف وتراجع قوى واحزاب اليسار في فلسطين والوطن العربي ، نجح نظام العولمة الامبريالي في ترويج الافكار والسياسات الليبرالية وأوهام السلام المزعوم مع دولة العدو الصهيوني من جهة ولتخفيف بشاعة ممارسات العدوانية الامريكية الصهيونية من جهة ثانية ،شجعت الولايات المتحدة وبلدان النظام الراسمالي تأسيس وتمويل منظماتNGO S ، في البلدان العربية للحديث عن الديمقراطية والمواطنة والتنمية والجندر و"السلام "وحقوق الانسان الى جانب تقديم خدمات شكلية غير انتاجية ، وتأطيرها ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية واغاثية نجحت في إغراء وإغواء الالاف من المثقفين الفلسطينيين والعرب الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار) عبر رواتب تتراوح بين ثلاثة الاف دولار – سبعة الاف دولار عدا مصاريف السفر والاقامة في افخم الفنادق للمشاركة فيما يسمى بالندوات والحوارات النخبوية، وأصبحوا أبواقا للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المُصنَّعه لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر، التنمية المستدامة،الانعتاقية ، حقوق الإنسان، التسوية و"السلام أو التصالح" مع "إسرائيل"، عبثية المقاومة ..الخ فمن يدفع للزمار يحدد له نوع النغمة او اللحن .. هل من صحوة ومبادرة القوى الوطنية الى تأسيس منظمات أهلية( زراعية/صحية/ /تعاونية /تنموية/اجتماعية / ثقافية/ قانونية وحقوقية/ شبابية/ نسوية...الخ) منبثقة من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة في مدن وقرى ومخيمات اللجوء في الوطن والشتات تعتمد في تمويلها على اشتراك آلاف الاعضاء المنتسبين اليها عبر اشتراك سنوي معقول وعبر تبرعات الاعضاء والاصدقاء الفلسطينيين والعرب والاجانب ممن يوافقون على اهدافنا الوطنية ودونما اية شروط مسبقة( بعيدا عن مظاهر البذخ والفنادق والمكاتب الفخمة والرواتب المريبة) ، وبذلك نحقق هدف المشاركة الديمقراطية الواسعة عبر هيئة/جمعية عامة تضم الاف الاعضاء بدلا من الهيئات العامة الحالية في منظمات NGO,s التي يتم تشكيلها حسب المقاس من 10–20 عضو موافقين سلفا على المخطط دون أي اعتبار لتطبيق مفهوم

وآليات الديمقراطية او الشفافية والمحاسبة التي يتشدقون بها في الفنادق والندوات المدفوعة الاجر من الممول الامريكي او الاوروبي او الياباني ؟؟؟؟؟؟؟

**********

2016/5/23

**المقياس النظري والسياسي المطلوب لتقييم الكادر في الحزب الماركسي الثوري...**

"لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" هذا هو المحدد الرئيسي لهذا المقياس الذي يسعى إلى تحديد درجة استيعاب الكادر الحزبي للنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، وقدرته على تطبيقها التطبيق الخلاق في الواقع المعطى، بما يتضمنه ذلك من القدرة على صياغة المواقف السياسية السليمة التي تستجيب لمهمات النضال الوطني والديمقراطي.

ووفق هذا المقياس يمكن معرفة درجة تمرس الرفاق عموماً والكادر خصوصاً من الناحية النظرية وانعكاس ذلك على مختلف مواقفهم وممارساتهم ، ومعرفة مدى استيعابهم لسياسة الحزب واهدافه وبرامجه وتفانيهم من اجل تطبيق سياساته.

ويمكن الاستدلال على ذلك بالنسبة للرفيق الكادر الحزبي من خلال: الدورات النظرية التي شارك فيها ومستواه في الدورة ومطالعاته الذاتية، ومساهمته في صياغة المواقف السياسية للحزب ومساهمته في مناقشة وثائق وادبيات الحزب وكتابة الملاحظات النقدية والتطويرية حولها ، والتعبير عن مواقف حزبه أمام الجمهور أو في الندوات السياسية والفكرية أو اللقاءات العامة وتقديم اقتراحات حول تحسين نشاط وعمل منظمات الحزب والمؤسسات المحيطة به.

إننا لا نضيف شيئا جديدا إذا قلنا إن هذه المهمات هي من واجبات العضو في الحزب او الفصيل الماركسي، "وان العضو الذي يهمل هذه الواجبات أو يتقاعس عن تأديتها بهمة وحيوية ونشاط يجب أن يكون موضع نقد وتثقيف وتطبق العقوبات الانضباطية بحق أي عضو يتكرر إهماله لهذه الواجبات" فكيف عندما يتعلق الأمر بتقييم كادر حزبي.

وفي هذا السياق من المفيد التذكير بواجبات العضو التي تتعلق بهذا الجانب:

–دراسة المنهج العلمي الجدلي والفكر الماركسي والاطلاع على الخبرات الثورية والنضالية في مجتمعه والمجتمعات العربية والاوضاع العالمية ،ورفع مستوى وعيه الذاتي ومعارفه باستمرار من خلال المتابعة الجادة للانتاج الفكري التقدمي.

–دراسة واقع ومشكلات الوضع السياسي وومتابعة ووعي كافة التفاصيل المرتبطة بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلده او مجتمعه من خلال الدراسة الجادة لكل ما يصدر عن الحزب من كتب وكراسات ومجلات وصحف وبيانات وكذلك دراسة الواقع العربي ومشكلاته وقضايا المشروع القومي النهضوي على ضوء النهج الاشتراكي العلمي، مع الانفتاح على الخبرات والكتابات الأخرى التي تتسم بالعلمية والجدية.

–ان يناضل باستمرار لتعبئة الجماهير الشعبية الفقيرة وتنظيمها والارتقاء بمستوى وعيها السياسي وقضاياها المطلبية وتبصيرها بأعدائها ومخططاتهم ودعوتها للنضال التحرري والطبقي من اجل أهدافها ومستقبلها.

**********

2016/5/23

**عن الاخلاق والتربية الاخلاقية في احزاب وفصائل اليسار العربي....**

ابدأ حديثي بطرح السؤال التالي: هل الأخلاق عنصر رئيسي واساسي بالدرجة الاولى من عناصر تكون العضو او الرفيق عموما والكوادر القيادية خصوصا في احزاب اليسار، وهل الاخلاق ايضا جزء لا يتجزأ من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي لكل عضو؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ وجوابي : نعم بكل قوة ووضوح... اذ لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق الشخصية الدافئة الغامرة بالحب والتواضع والاثرة والاحترام المتبادل بين الجميع من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية للرفاق ، فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي يهدف – ارتباطا بمبادىء الحزب واهدافه – إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع من منظور الصراع الطبقي، بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.

إن النظرية الماركسية نظرية علمية، ولم تقوَ أية محاولة على تقويضها أو النيل منها في الجوهر، ولكن الحياة والواقع هما المحك لحسن تطبيق هذه النظرية. وإن الممارسة هي الترجمة الحقيقية لمصداقية هذه النظرية والأفكار، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة طالما جسدت بالفعل سلوكا اخلاقيا قائما على الصدق والتواضع واحترام الاخر . إذن، على رفاقنا وكوادرنا أن يقدموا المثل الصالح والقدوة الحسنة مع انفسهم ورفاقهم من جهة وأمام جماهير الشعب من جهة ثانية عبر سلوكهم الاخلاقي كعنصر اساسي ورئيسي لتقدم الحزب وانتشاره.

طبعاً، نحن في احزاب وفصائل اليسار العربي لا ندعي الكمال المطلق في سلوك القيادات والكوادر، ولكن المطلوب دائماً وأبداً تحقيق الثوابت الأخلاقية الأساسية والحفاظ على نقاوتها عبر الممارسة العملية، مما يجعل من هذه الكوادر شموساً وهاجة تتحدى ظلام الواقع الراهن في هذه المرحلة الشديدة الانحطاط بسبب استشراء التخلف والاستبداد والتبعية لمجمل النظام العربي الى جانب تفاقم الصراع الطائفي/الطبقي الدموي.

وبالتالي فإن مهمة محاربة الفساد والانحطاط السياسي و الاجتماعي والأخلاقي في مجتمعنا تبقى مهمة طوباوية إذا كنا لا نطلبها بالدرجة الأولى وبإلحاح من لدن رفاقنا في احزاب اليسار العربي. وإذا لم تتحصن كوادر تلك الاحزاب من كل مظاهر السلوك الشائن في المجتمع. فإن تعلقنا بشعار الحرب على الانحطاط والظلم والتخلف والفساد –في السلطة وفي المجتمع– يبقى وهماً من الأوهام.

مفهوم الأخلاق في الحزب الماركسي :

يعترف الجميع اليوم "أن عبارات الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها قد أصابها غير قليل من التشويه، إلى انحطاط الأخلاق السياسية، وشحوب الفضائل الحزبية بوجه عام .

المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية في الأشخاص فحسب ، بل أيضاً مسألة عيوب أخلاقية في النظام السياسي والمجتمعي الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد وحريتهم واستقلالهم، لأنه قائم على التبعية والولاء الشخصي، لذلك كانت النزاهة والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على من ظلوا ممسكين بها، كالممسكين بالجمر.

وما دامت المسألة كذلك، أي مسألة نظام ينتج العيوب الأخلاقية، فإن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من بؤرة الفساد والإفساد والاستبداد تبدأ بإعادة الاعتبار للنضال الوطني و للقانون الديمقراطي، الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء دون اغفال منظورنا الطبقي ضد كل مظاهر وادوات الاستغلال ، وهنا يتجلى دور رفاقنا في كل احزاب اليسار العربي ليقوموا بدورهم في تجسيد القيم والمبادئ والسلوكيات الأخلاقية الشخصية والديمقراطية الثورية ، لكي نجعل احزابنا وفصائلنا منارة ومثلاً أعلى في تطبيق هذه المبادئ انطلاقاً من إدراكنا بأن الأخلاقيات الحزبية هي مجموعة المبادئ السياسية والفكرية والقواعد التي يسترشد بها العضو في سلوكه الخلقي وتصرفاته، و يطلق عليها الآداب الحزبية التي يتوجب أن يتمتع بها جميع الرفاق، فمثلما لكل حياة اجتماعية أعرافها وعاداتها المرتبطة بقيم الصدق والشرف والتكافل والنخوة والنزاهة والكرم والاحترام والصراحة والموضوعية والشجاعة في الموقف، فإن هذه المسألة تنطبق علينا أيضاً في احزاب اليسار العربي للتعبير عن أفكارنا ومواقفنا وقيمنا الثورية ، إنها مجموعة الأخلاق الرفاقية، السياسية والفكرية والاجتماعية القائمة على مفهوم الصلابة على المبدأ والشرف الحزبيين من ناحية ، والوثيقة الصلة مع الجماهير من ناحية ثانية، مستلهمين المبادئ الأخلاقية التي جسدها العديد من شهداء وأسرى ومناضلي فصائلنا واحزابنا ، إن الإقتداء بهذه الأخلاق يعني بالنسبة لكل عضو أن يتصرف على الدوام بما يتلاءم مع المتطلبات الحزبية نصاً وروحاً، والالتزام الواعي والمخلص بمبادئ وأفكار الحزب عبر ممارسة –علنية أو سريه– لا تلقي أي ظل من الشك على شرف الحزب أو لقب الرفيق، بل بالعكس تجسد مشاعر كل رفيق منا بكونه جاء باختياره الحر، لكي يكون مناضلاً في حزب عظيم من أجل أفكار عظيمة تكمن عظمتها في خدمتها الدؤوبة بلا كلل للجماهير الشعبية وتحقيق اهدافها في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/5/29

**المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل الديمقراطي** ، داخل القطر العربي الواحد أو على الصعيد القومي العام ، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي و الاقتصادي ، و التنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات في نظام ديمقراطي تقدمي يحقق العدالة الاجتماعية ، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل ، إذ أن هذا الشرط –كما

يقول المفكر الراحل د.إسماعيل صبري عبد الله– هو "نقطة البداية ، فالمقياس الأشمل و الأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان مشاركتهم في صنع القرار والتوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية ، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم و على أولادهم ، و أن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم" ، بهذا المضمون وحده يمكن أن نتعاطى مع مفهوم أو مصطلح التنمية ، بالمعنى الشمولي العميق ، وليس فقط استخدامه بالمعنى الاقتصادي الضيق فحسب "كما تنادي بذلك أوساط المنظمات غير الحكومية العربية NGO,s الممولة من الأجنبي" وإنما بمعنى الاتجاه إلى تصفية التبعية للإمبريالية وانهاء مظاهر التخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي، فهنا تصبح التنمية قضية غير منفصلة عن قضية الاستقلال الوطني والقومي ، إذ أن الفصل بين القضيتين هو ما تسعى القوى الإمبريالية إلى تثبيته وذلك بعزل عملية التحرر الوطني عن عملية التنمية ومبدأ الاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية ، لذلك فإن كل من يتحدث عن موضوع التنمية والتقدم في بلادنا العربية ارتباطا بالتعاون مع الغرب المتقدم والتطبيع مع الكيان الصهيوني أو وفق آليات السوق الحر الرأسمالي والليبرالية الجديدة وشروط منظمة التجارة الدولية ، فهو إما واهم أو مخادع يسعى إلى تغليب مصالحه الطبقية الأنانية الضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية.

**********

2016/6/3

**التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة** ....( من كتاب المشهد الفلسطيني – غازي الصوراني – الطبعة الاولى القاهرة ديسمبر 2010 – ط2 غزة– مايو 2011(

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا :

–1نشوء شريحة بيروقراطية– كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك.

–2تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي،

–3تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي.

–4بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي.

–5جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال،

الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

6-في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

7-تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً -في سلطة الحكم الذاتي- تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

8-برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشآت الصناعية والسياحية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكومة غزة.

9-تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه، وتابع.

10-تميز هذا التطور في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي.

11-برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

12-تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم.

13-نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا- لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي.

-14تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 20% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى 26.5% من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2009، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة، بحوالي (190) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (30) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و (160) ألف من حكومة رام الله، منهم (78) ألف في الضفة و (72) ألف في قطاع غزة .

-15آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس.

-16دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير.

-17انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية.

-18انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر.

-19تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

-20بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها.

-21تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيانة ( حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (3) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

كل ما تقدم، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب ان تتحمله قوى اليسار الفلسطيني، حيث ان دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.

**********

2016/6/4

**إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي**، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد المواقف السياسية والمطلبية او على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، وكذلك على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي، و التطوّر المجتمعي. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال الوطني واسقاط انظمة التخلف والتبعية والاستبداد وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في اطار الثورة الشعبية الديمقراطية ومواصلة المسيرة لتحقيق هدف النهوض والتوحيد القومي الديمقراطي بافقه الاشتراكي.

**********

2016/6/6

**أن تكون ماركسياً يعني أن تكون اولا وطنيا وديمقراطيا جيدا** ، وأن تبدأ بتراثك التقدمي والتراث الانساني والفلسفي الديمقراطي العظيم ، اليوناني والاوروبي ، خاصة عصر النهضة والاشتراكية الطوباوية والثورة الفرنسية والحداثة بكل جوانبها ، أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث والراهن ، انطلاقا من ضرورة تطوير النظرية وتجددها وتجسيدها للواقع المتغير المعاش. فهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية ومنهجها. وبهذه الروح يجب، في رأيي ، أن ننظر في قضية النظرية الثورية واهدافها السياسية ،التحررية والديمقراطية المجتمعية أوالطبقية اليوم بغض النظر عن اسم الحزب شيوعيا او اشتراكيا او عماليا اواي مسمى آخر طالما يعلن التزامه بالماركسية ومنهجها من جهة ويؤكد التزامه والتزام قيادته وكوادره واعضاءه بالمنهجية والمفاهيم الديمقراطية داخل الحزب وخارجه بعيدا عن المركزية والبيروقراطية المقيته، و في خدمة تطوير وعي الرفاق لممارسة نضالهم من اجل تحقيق اهداف الجماهير الشعبية الفقيرة . وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي. وبالتالي ان طرح السؤال ما الماركسية ذو أهمية وله معنى. إذ أننا أمام هدف تحديد ماهية الماركسية بالذات، وكيف نطبق المنهج المادي الجدلي على واقعنا بكل خصوصياته؟ وهي أسئلة لا يمكن الإجابة عليها دون التخلص الواعي من الأفكار المثالية أو الغيبية، ومن ثم البحث في الجدل المادي وفي تطور الاقتصاد السياسي والصراع الطبقي والحراك الاجتماعي وفق رؤية ثورية وبرامج واهداف تجسد طموحات الجماهير العمالية

والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين.

من هنا أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة والشوفينية وكل ادوات ومظاهر الاستبداد الداخلى او تقديس وعبادة القيادة او الافراد، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع عبر الممارسة التنظيمية والنضالية في اوساط الجماهير ، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ولكل قوى اليمين الليبرالي والاسلام السياسي، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة من منظور الثورة الوطنية الديمقراطية ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية.

**********

2016/6/6

**دروس وعبر شهر رمضان.....**

آمل ان يكون شهر رمضان كريم على شعبنا وشعوبنا العربية ...وهو امر لن يتحقق الا باستعادة دروس وعبر شهر رمضان في سنوات الاسلام الاولى التي كانت تحض على معايشة جوع الفقراء وحرمانهم وتقديم الدعم لتحسين اوضاعهم ومساواتهم مع بقية الناس، لكن معظم المسلمين اليوم عموما والاثرياء الطفيليين منهم خصوصا لا يتعايشون مع جوع الفقراء ، بل يقومون بممارسة ابشع مظاهر البذخ التفاخري المنحط فينفقون على موائد الطعام الخاصة بهم عشرة اضعاف ما ينفقون في الاشهر العاديةدونما اي اكتراث بجوع الفقراء او استعادة دروس وعبر شهر رمضان في سنوات الاسلام الاولى التي كانت تحض على معايشة جوع الفقراء وحرمانهم وتقديم الدعم لتحسين اوضاعهم ومساواتهم مع بقية الناس، فقد بلغ حجم العاطلين عن العمل في البلدان العربية بداية عام 2016 ( 20 ) مليون عاطل يعيلون حوالي مائة مليون نسمة 80% منهم يتركزون في مصر وسوريا والعراق وفلسطين وليبيا وتونس واليمن والصومال وموريتانيا ...لكن اثرياء العرب من الطغم الحاكمة او ما يسمون بالملوك والامراء/ المشايخ والرؤساء ومعهم اجهزة القمع والبيروقراطية والشرائح الراسمالية الطفيلية والريعية النفطية في ما يسمى بالسعودية ودويلات المشايخ من صغار العملاء في قطر وبقية الخليج التي تحتكر الثروات وتمتص دماء الفقراء العرب يتخذون من شهر رمضان وسيلة لما اسميه ممارسة ابشع مظاهر الاستغلال والاستهلاك الباذخ التفاخري باسم الدين ، حيث تبلغ مجموع مصاريف البذخ في هذا الشهر اكثر من 25 مليار دولار ( عشرة اضعاف مصاريف الطعام لاي شهر عادي ) تصرف لتغذية مظاهر النفاق والبذخ الكمالي التفاخري القذر بعيدا بصورة كلية عن احتياجات الفقراء .. فلا هم لهم ولا هدف سوى الربح ومراكمة الثروات ،يستوردون المسابح من بريطانيا حيث تبلغ قيمة المسبحة الواحدة من الف الى خمسة الاف دولار ..ويستوردون الدشاديش ( تكريسا للتخلف) والشماخ – الحطات التي تصنعها الشركات البريطانية خصيصا لهم بثمن لا يقل عن الالف دولار للقطعة ..اما التجار او الكومبرادور العرب فيستوردون – حسب الاحصاءات – ما

لا يقل عن ثلاثة مليارات مسبحة صناعة الصين وتايوان وهونج كونج ..الى جانب سجاجيد الصلاة والمساوك !!المصنوعة ايضا في الخارج ...انا لست ضد السجادة او المسبحة او لبس الحطة والدشداش ..لكني ضد استيرادها حيث يمكن صناعتها في بلادنا بسهولة وتشغيل الاف العمال ..لكن اترك التحليل او الجواب لكم ...على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة العمالة والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية والمساواة التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة العمالة والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية والمساواة التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية.

**********

2016/6/8

**حين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به الى ذلك المأزق،** ولا سبيل الى خروج الفكر السياسي من انسداد طريقه او من مأزقه غير خروجه من ذات الطريق التي أخذته الى النهاية المقفلة، وعدم نفع عودته عن المقدمات ذاتها التي أسست لذلك المسار المسدود ....فالفكر السياسي الفلسطيني تعرض منذ ما قبل اوسلو لمظاهر متنوعة من الازمات وصولا الى الازمة الأكبر ، وأعني بها اتفاق اوسلو التي راكمت مزيدا من الازمات أودت بشعبنا وقواه السياسية والمجتمعية الى المأزق الحاد الراهن ، الذي لا يبدو اننا– كقوى سياسية – نستطيع الخروج منه بعد ان تلاشت فكرة الدولة المستقلة كاملة السيادة ، وبعد ان بات المقرر الخارجي : الامريكي والصهيوني والعربي الرسمي والاقليمي والدولي متحكما رئيسيا في حاضرنا ومستقبلنا المنظور .

والمأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل اكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار اوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج الى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة او تقزمت الى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الامال...فانفجر الصراع عليها وصولا الى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة ( البحث عن عمل في الداخل او

الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و 48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

**********

2016/6/9

**ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية الثورية العربية** وفي طليعتها القوى الثورية الفلسطينية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض اساسي . فإما استمرار هيمنة الامبريالية والكيان الصهيوني المتمدد واما المشروع النهضوي الديمقراطي العلماني العربي.

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين:

–الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد.

–الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية"لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية.

انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع دون ان يعني ذلك التوقف عن مواصلة النضال من اجل التحرر والحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة كهدف مرحلي.

**********

2016/6/9

**العنصرية الصهيونية – كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين (** وهو من ابرز المناهضين للحركة الصهيونية– " ان الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن" ...في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعا من

الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام ...
وبالتالي رفاقي واصدقائي ...لا مفر من ان نؤكد معاً أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد... وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع اليساري الثوري بعد اخفاق اليمين الوطني والديني ...وبدون ذلك النهوض اليساري سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام
**********

2016/6/9

**بالنسبة لي اليساري اليهودي الثوري هو من يعلن صراحة موقفه ضد وجود الدولة الصهيونية** ورفضه الاعتراف بها علاوة على انه لا يمكن ان يقبل العيش او الاقامة فيها...اما حديثي عن شلوموصاند باعتباره مفكر تقدمي فهو يأتي ضمن المنظور النسبي لمواقفه السياسية والفكرية التي لا يمكن انكار البعد التقدمي في مضامينها وخاصة مواقفه ضد فكرة الأمة اليهودية والشعب اليهودي ، وضد كافة الإجراءات العنصرية الصهيونية الى جانب نزاهة ابحاثه التاريخية ضد ميثولوجيا التوراة والصهيونية ،! ففي مقابلة له مع مجلة "لوبوان" الفرنسية في سبتمبر 2012 يقول : "جيد انني لست صهيونياً ، وان أسطورة الصهيونية خلقت اليوم التعاسة ليس فقط للصهاينة ولكن انعكس الأمر تعاسة على جيرانهم في المنطقة." الى جانب رفضه لسياسات وممارسات القوى الصهيونية اليمينية الحاكمة ( الدينية والعلمانية) من منطلق ايمانه – حسب تعبيره – بالحل المفضل عنده في "اقامة دولتين أو كونفدرالية حيث على إسرائيل ترك الضفة الغربية ونابلس وان تقبل بالقدس عاصمة للدولتين " وتلك هي وجهة نظره التي أختلف معها ارتباطا بقناعتي ان حل الدولتين وفق الشروط الاسرائيلية/ الامريكية وخارطة الطريق ليس الا نوعا من الوهم وبالتالي لا مناص من استعادة الصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراعا عربيا بالدرجة الأولى ومواصلة النضال لازالة الكيان الصهيوني واقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية في هذا الاطار.
**********

2016/6/10

**عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني.....**

تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أوتأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى

اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل عبر علاقة جدلية وثيقة بين برنامج التحرر الوطني وبرامج النضال والصراع الطبقي، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

**********

2016/6/10

**المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية** ، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

**********

2016/6/10

**غاز الصوراني ....مأزق حركة التحرر العربية في مشهد الانحطاط العربي الراهن.....**

نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً ليس أمام استمرار مشهد الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية بذرائع دينيه، سلفية سنية أو شيعيه، تتصدر المساحة الكبرى منها جماعات الإسلام السياسي السنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة والنصرة عموماً و "تنظيم داعش" فحسب ، بل أيضاً ، بات الباب

مشرعاً امام مزيد من الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي.
وفي مثل هذه الظروف الشديدة البؤس والانحطاط السياسي والاجتماعي، كان من الطبيعي أن تتوفر كل السبل والمناخات والمساحات امام حركات الإسلام السياسي بمختلف الوانها واطيافها ومذاهبها ، وان تتقدم رافعة شعارها "الاسلام هو الحل" في واقع عربي مهزوم ومأزوم، ينتشر فيه الاستبداد والفقر والبطالة والصراع الطائفي الدموي، بصورة غير مسبوقة في أوساط الجماهير العفوية البسيطة، التي لم تجد في الساحة العربية شبه الفارغة من البديل الذي طالما تطلعت إليه تلك الجماهير، ونقصد بذلك الأحزاب والقوى الديمقراطية الثورية المؤثرة والمؤهلة، وكذلك الأمر ، لم تجد الجماهير قيادة "ملهمة" ، او مرجعية وطنية عبر كتلة تاريخية او إطار جبهوي ديموقراطي وازن قادر على إقناع الجماهير بتأييده والإنضمام إلى صفوفه.
لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب القوى الثورية الديمقراطية ، مما أدى إلى تكريس هيمنة الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها وصولاً إلى مشهد تزايد انتشار حركات الإسلام السياسي والصراع الطائفي الراهن ، دون ان نتجاوز تأثير الحالة الثورية العربية الراهنة – بالمعنى النسبي – في قسم هام من القطاعات الشعبية الفقيرة عموماً ، وفي المدن والعواصم العربية خصوصاً.
وهذا يعني بوضوح أن ضعف انتشار الحالة الثورية في أوساط جماهير الفلاحين والمهمشين في المناطق الريفية والطرفية، يعود بشكل رئيسي إلى غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساط هذه الجماهير في ظروف الوضع العربي الراهن، التي تحفز على الثورة المستمرة حتى إسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف، إذ أن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير، في ظروف تراجعت فيها حركة التحرر العربية، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا.وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها ، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة ، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل ، لأن تكريس هذا الشكل – السيكولوجي ، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية كائنات غريبة مُشَوِّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية ، إضافة لتأثير التيارات اليمينية ، و القوى الليبرالية الرثة أو الإسلام السياسي، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة

العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع الصمود والمقاومة والنهوض الديمقراطي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

**********

2016/6/11

**لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية** أو حركات الإسلام السياسي، شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد علمية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد في مجتمعات تتميز بتركيبها وتطورها الطبقي المشوه، والمحكوم بخليط من رواسب الانماط الاجتماعية القديمة (العشائرية والقبليه وشبه الاقطاعية)، ومن هيمنة طبقية كومبرادوريه بائسة نقيضة لمفاهيم الوطنية والوطن والديمقراطية والتقدم، بحكم تخلفها وتبعيتها، خاصة في إطار مشايخ وما يسمى باجراء وملوك بلدان النفط، الذين يجسدون أبشع مظاهر التراث الماضي المتخلف تحت مظلة دينية شكلانية في محاولة منهم لإعادة إنتاج الماضي الصحراوي، الميت واحكام سيطرته على الحاضر الحي الذي تتطلع إلى النهوض والحداثة في المدن والعواصم العربية ، القاهرة ودمشق وبغداد وتونس .. إلخ

وفي هذا السياق ، نشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب (مثالنا على ذلك مجتمعات التخلف العشائري الصحراوي في السعودية والخليج)، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت بالمعنى التاريخي الاجتماعي المتخلف في الصحراء يكبل الحي" في المدن الحداثيه العربية، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي السياسي والاقتصادي والثقافي المنحط عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

**********

2016/6/11

**من حديث الرفيق القائد الراحل جورج حبش إلى الشباب.....**

–إن أهم ما يمكن أن أنقله للأجيال الصاعدة هو خلاصة تجربتي، وما احتوته من دروس، سواء كانت دروس الإخفاق أو دروس النجاح، عليهم أن ينطلقوا من حيث وصلنا، لا لتكرار تجربتنا وإنما بالاستناد إلى دروسها الثمينة كونها دروساً دُفعت أثمانها تضحيات ودماء غالية وعزيزة، وان يجتهدوا ويجاهدوا لتخطي إخفاقاتنا

وأسبابها، وهذا مشروط بامتلاك الوعي والعلم والمعرفة كأدوات من دونها يستحيل التقدم، وان يملكوا الثقة بالذات، وبالمستقبل وبأن الهزائم لا تعني المساس بأهدافنا، فهي صحيحة وعلمية وعادلة وإنسانية إلى أبعد حد .

–إن المهمات كبرى والتحديات جسيمة، وعلى شبابنا أن يشحذ عقله ويشمر عن ساعده ويندفع للعمل، عليه أن يتخطى أخطار التهميش والاستلاب والاغتراب، وان ينمّي روح التمرد الايجابي وتخطي نفسية الخضوع، وان يجاهد لتحرير المرأة من كل ما يعوق تقدمها ويحد من مبادرتها وإبداعها، وان يربط دائماً بين أصالته وضرورة امتلاك الحداثة وعدم وضعها في مواجهة مميتة، وان يجيد الإنتاج ليصبح جديراً بالاستهلاك، إنتاج الفكر والمعرفة والحضارة، والإنتاج المادي بمختلف ميادينه، وآمل ضمن هذا السياق، ألا يشكل فشل الأحزاب وقساوة الهزائم قوة تدمير لروح الانتظام والانتماء لدى شبابنا، فلا مجال للتقدم ومضاعفة الفعل من دون الانتظام الواسع ضمن أحزاب ومؤسسات ونقابات وجمعيات ونواد، للارتقاء بالانتظام الاجتماعي إلى مستوى التوحيد الشامل للطاقات، وتقليص هدرها وتوجيهها ضمن رؤية إستراتيجية شاملة .

–إنني على ثقة بأن أجيال شبابنا الصاعدة والمتتالية لن تحتاج إلى من يلقّنها ما يجب أن تفعله، فليس من حق أحد، فرداً أو حزباً، أن يصادر حقها في تحديد طموحاتها وأهدافها مسبقاً، هذه حقيقة، لكن تقف إلى جانبها حقيقة لا تقل أهمية، وهي أن حياة الأمم والشعوب وتاريخها ومستقبلها ليست سلسلة مفككة لا يربطها رابط، إنما هي عملية تراكمية متواصلة، ومن لا يدرك تاريخه ويعيه لن يستطيع إدراك حاضره، وبالتالي مستقبله.

**********

2016/6/12

**)من حوار الاديبة الشاعرة والكاتبة المثقفة الديمقراطيةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " بعنوان "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الاولى– موقع الحوار المتمدن.....(**

إن القوى الرأسمالية التابعة والرثة بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي، في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي.

**********

2016/6/12

**بالنسبة للعلاقة مع الاسلام السياسي ، فعلى الرغم من قناعتي بان أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية** العربية تجاه حركات "الإسلام السياسي" ، هي مرجعياتها السلفية المتزمتة ، وانعكاس ذلك على المسار التحرري والديمقراطي لمجتمعاتنا ، حيث أن حركات الإسلام السياسي يمكن أن تتعاطى مع قضية الديمقراطية، بطريقة استخدامية ، كآلية للوصول إلى السلطة السياسية ومن ثم الاستفراد بها، وتحويلها من مهدٍ للتغيير الديمقراطي والمجتمعي إلى لحد لهذه العملية كلها، وما قد يترتب على ذلك من إعادة إنتاج التبعية والاستغلال الرأسمالي الطفيلي والاستبداد بأشكال وصور مستحدثة ، إلا أنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل –في مراحل تاريخية معينة– تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

**********

2016/6/13

**رفاقي واصدقائي الاعزاء في حركات واحزاب وفصائل اليسار العربي.....**

انطلاقا من ان فكرة المقاومة ( بكل اشكالها )الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية يجب أن تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية ، أقدم رؤية راهنة ومستقبلية عن دور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية ورؤيتها ومواقفها المطلوبة تجاه الوضع العربي وفق الاسس التالية:

–1الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها انها " وجدت لتبقى " او انها"دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية.

–2انطلاقا من ان التناقض الاساسي التناحري مع العدو الصهيوني ، دون تجاوز التناقض مع انظمة التبعية والاستبداد والتخلف الرجعية العربية باعتباره تناقض سياسي رئيسي ، ولا يعني ذلك أن تقوم القوى الثورية

الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية الثورية الديمقراطية لإسقاط أي نظام رجعي أو تابع للحلف الإمبريالي الصهيوني .

3-ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي الديمقراطي النهضوي العربي: فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية المشار اليها ، ولكنه يصبح شعاراً ضارّاً إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني .

4-المساهمة في إسقاط نهج الخيانة ، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ امبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وبالتالي المساهمة في تحقيق كامل أهداف الشعوب والجماهير الشعبية العربية في التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة.

5-المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي : أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة القوى اليسارية على الصعيد القطري . ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية على الصعيد القطري. ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الماركسي الثوري العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

**********

2016/6/13

**على الرغم من انحيازي المعرفي -بالمعنى الموضوعي- لتحليل الفيلسوف كارل ماركس للأنماط** أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للبشرية في كوكبنا ، بدءاً من النمط المشاعي ثم العبودي والاقطاعي وصولاً إلى النمط الرأسمالي ثم الاشتراكي، إلا أنني أرى أن هذه السلسلة من انماط التطور التي تنطبق على المجتمعات الأوروبية بحكم طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخصوصيات المشتركة فيما بينها، إلا أنها بالتأكيد لا تنطبق على مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عموماً ، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً .

فالتطور الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات العربية يختلف في شكله وجوهره عن تلك التشكيلات التي تناولها كارل ماركس في إطار المادية التاريخية، حيث لم تشهد مجتمعاتنا نمطاً عبودياً، بمعنى استخدام العبيد في العملية الانتاجية ، وكذلك الأمر لم تشهد نمطاً اقطاعياً على شاكلة النمط الاقطاعي الذي عرفته أوروبا، بل كان أقرب إلى النمط الريعي أو النمط الأسيوي للإنتاج ، حيث انحصرت العلاقات الانتاجية والاجتماعية في كلا النمطين لنوع من المركزية الشديدة التي سادت في التاريخ القديم (ق.م.) في مصر والعراق وبلاد الشام، ثم امتدت وتواصلت في الدولة والدويلات الإسلامية الثيوقراطية عبر تكريس مظاهر الحكم المركزي التفرد والاستبداد التي نلاحظ آثارها ومفاعليها المتراكمة في كافة الأنظمة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر مع اختلاف اشكال الاستبداد والقهر، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية/ الطائفية ، ضمن تطور اجتماعي مشوه تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط العبودي والقبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري). لذلك نجد العديد من الباحثين يتحدثون عن

"الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه .. والمجتمع المتعدد الانماط ...الخ.

و اليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، على الرغم من مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية ذات الطابع الرث والطفيلي ، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتكيفه حسب مصالحها ومصالح الحكام في البلدان العربية ، بما ادى إلى إعاقة أيَّ تحول ديمقراطي حقيقي في مجتمعاتنا التي اندمجت أو تم إلحاقها بصورة ذيلية تابعة للنظام الرأسمالي المعولم من جهة، من ثم تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي والطائفي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، وصولا الى ما نحن فيه من اوضاع يعاد فيها تجديد التخلف والتبعية وتتزايد فيه مظاهر الاستبداد والاستغلال والافقار التي اسهمت في اعادة احياء وتنشيط العصبيات القديمة ( عصبية الدم والعشيرة والعائلة والطائفة بدلا من عصبية الوطن والوطنية ) وصولا الى هذه اللحظة المنحطة بالمعنى الاجتماعي والسياسي في مشهد التفكك والانهياروالدمار للدولة الوطنية الحديثة وبنيانها، حيث تتفجر وتتفاقم الصراعات الطائفية الدموية غير المسبوقة في بشاعتها بذريعة الشكلانية الدينية المذهبية رغم حقيقتها المرتبطة بالمصالح الطبقية والصراع الطبقي في اطار ارتباط الحركات الاسلاموية بالمصالح الامبريالية الرأسمالية المعولمة.

**********

2016/6/14

**بوضوح لا لبس فيه...**

الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وصولا الى لحظة الانقسام منذ 14 حزيران 2007 ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام

السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

**********

2016/6/15

**عن الحالة الفلسطينية الراهنة.....**

يمكن القول أن الحالة الفلسطينية اليوم، انتقلت بالفعل من أرضية النضال الوطني والأهداف الكبرى من أجل التحرير والعودة والاستقلال ، إلى أرضية الخضوع والمساومة على حقوق شعبنا التاريخية، من ثم الهبوط بتلك الأهداف والحقوق بذريعة التوصل إلى إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر التفاوض العبثي مع دولة العدو الصهيوني، على الرغم من إدراك تلك القيادة لمواقف الدولة الصهيونية عبر لاءاتها الخمس: لا لحق العودة، لا لإزالة الاستيطان، لا للإنسحاب الكامل من الضفة الغربية، لا للقدس عاصمة للفلسطينيين، لا للدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، لكن القيادة الفلسطينية في م.ت.ف وحركة فتح بحكم مصالحها الطبقية، لم تجد مدخلاً ومبرراً لهبوطها واستمرارها بعملية التفاوض العبثية سوى السياسة الواقعية الرثة الأقرب إلى الاستسلام لشروط العدو عبر التنازل عن كامل حقوق شعبنا في أرض وطنه المغتصبة عام 1948.

نستخلص مما سبق أن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

فلقد أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية في قطاع غزة خصوصاً ، شكلت نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي من قبل محاسيب فتح وحماس، كرست واقعاً أقرب إلى الاحباط واليأس، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، علاوة على ابراز هوية الاسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي.

وهنا بالضبط تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي

الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

**********

2016/6/15

**9سنوات عجاف على الانقسام والتفكك والانحطاط.....**

الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ورفض قيادة م.ت.ف ورئيسها تفعيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء وليس آخرها قانون حماس بتحصيل الضرائب على السلع والبضائع في قطاع غزة، كل ذلك ادى بجماهير شعبنا الى الميل صوب الاحباط او الاستسلام ،وانتشار قيم النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، جنبا الى جنب مع انتشار مظاهر البذخ الكمالي والتفاخري( فيلل وسيارات فارهة وشاليهات وتراكم الثروات غير المشروعة ومئات اصحاب الملايين في بلد محاصر !!؟؟) ، وانتشرت مظاهر الشيزوفرانيا والامراض النفسية في العلاقات الاجتماعية ، و سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الاشاعة .. ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام الذي كرس التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد في مجتمعنا، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي ، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم

الاحوال ، وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

**********

2016/6/16

**أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية في قطاع غزة خصوصاً** ، شكلت نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي من قبل محاسيب فتح وحماس، كرست واقعاً أقرب إلى الاحباط واليأس، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، علاوة على ابراز هوية الاسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي.

وهنا بالضبط تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

**********

2016/6/16

**إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية–الطبقية في بلادنا، أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها**، تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم ضمن علاقة التعايش بحكم ظروف أو محددات التخلف والتبعية وتشوه الخارطة الطبقية، ما يعنى استمرار بقاء هذه الأوضاع – دون أي تطور نوعي – طالما بقي تأثير تلك المحددات، لذا فإن التحليل الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية

والأحداث التاريخية التي ميزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملا أساسيا من عوامل تشوه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام 1948، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (الارستقراطية شبه الإقطاعية –المنظومة الحمائلية والعائلية – العلاقات شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما، الذي عَمَّقَ التباعد الاجتماعي–الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام 1967، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي .

إن هذه الأحداث والمتغيرات والتطورات التي واكبت تطور مجتمعنا الفلسطيني تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية في تطور مجتمعنا، وعدم إمكانية تطابق مساره التطوري مع المعيار أو المسار الأوروبي كما شَرَحتْه بعض مقولات المادية التاريخية في تناولها للمجتمعات الأوروبية.

**********

2016/6/17

**في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في اطار المجتمع الفلسطيني**، حيث نلاحظ بقاء ما يسمى بحالة السيولة الطبقية أو عدم التبلور الطبقي المحدد والواضح، وبالتالي ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً ، بحكم استمرار الاحتلال الصهيوني من ناحية واستمرار اوضاع التخلف والتبعية أو احتجاز التطور من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار والاغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصلة النهائية تشكل وعاء واسعاً لحراك اجتماعي وفساد اقتصادي وتحولات اجتماعية مرتبطة بهذه الظروف او بذريعتها.

**********

2016/6/17

**رؤية وموقف**.....

إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية في ظل استشراء هيمنة وعنصرية الكيان الصهيوني وعلاقته العضوية مع النظام الامبريالي، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد

وإعادة بناء قوى واحزاب وحركات اليسار العربي داخل كل قطر عربي أولا ،ووفق الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل قطر، والبدء باعادة تفاعلها وانتشارها في اوساط الجماهير الشعبية الفقيرة ووتوعيتها وتحريضها والتوسع في صفوفها من خلال رؤى وبرامج مطلبية ديمقراطية ، سياسية ومجتمعية تعبر وتجسد طموحات تلك الجماهير للخروج من واقعها الطبقي البائس صوب انعتاقها وتحررها وخلاصها من كل اشكال الظلم والاضطهاد والاستغلال ، لكن ذلك الدور المطلوب من كل حزب من احزاب اليسار العربي سيظل مرهونا ومشروطا بقدرة هذا الحزب او ذاك الخروج من عزلته وازماته الراهنه بما يمكنه من ان يصبح حزبا قادرا على التأثيروالانتشار في اوساط العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين واثبات وجوده ومصداقيته وفاعليته النضالية في بلده ومجتمعه كخطوة اولى وشرط رئيسي من شروط نجاح اي خطوة او رؤية صوب اقامة جبهة قومية تقدمية او يسارية ، وهذا يحتاج من كل حزب البدء الفوري وبوعي عميق بعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجه وسياساته ورؤاه الأيديولوجية في المرحلة او العقود الماضية للخروج من المأزق الراهن، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي الديمقراطي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة،مرتبطة بالبعد الانساني الاممي ، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية في اطار فكرة الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن النضال من اجل إنهاء النظم الاستبدادية والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية هو جزء من النضال في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي التنموي الديمقراطي المستقل المعتمد على الذات، و التطوّر المجتمعي الذي يكفل العدالة الاجتماعية. و هما مرتبطان بتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق التوحيد القومي ، وهذا يعني بوضوح شديد ان دحر الكيان الصهيوني العنصري لا يمكن ان يتم الا في سياق دحر الوجود الامبريالي والانظمة التابعة له في الوطن العربي، أي في سياق انتصار الثورات الشعبية الديمقراطية العربية.

**********

2016/6/17

**الحزب او الفصيل الماركسي لا يجب ان ينطلق في مواقفه من الثقة الذاتية او التاريخ النضالي فحسب** ، بل يجب ان يسبق ذلك الوعي والتحليل العميق لواقع واطراف الصراع التاريخي والراهن في ضوء آلياته الداخلية وتناقضاته وقواه وآفاقه الممكنة بعيدا تماما عن ما يسمى بحرق المراحل قبل استيفاء الشروط الموضوعية والذاتية للعملية الثورية.

فالحقيقة الموضوعية هي أساس الفعل الثوري وأكبر قوة ثورية في حد ذاتها، كما لا يجب ان يخضع –مهما كانت الذرائع والمبررات– للانطلاق في حركته من مواقف براجماتية أو مصلحية لتأمين بعض احتياجاته أو رغبة منه في ارضاء هذه الجهة او تلك، اذ أن هذه المواقف او الممارسات او " التحالفات" هي في حقيقتها نقضا وتراجعا عن رسالة اليسار ورؤاه واهدافه، علاوة على انها تشكل نوعا من التزوير الايديولوجي – بوعي او بدونه – تفرضه دواعي الحاجة ، أو في احسن الاحوال تشكل نوعا من الانفعال العاطفي اللحظي ، او نوعا من

الاوهام التي تكرس – عند اول محطة خلافية – مزيدا من عزلة اليسار وانحساره، فالتاريخ لا يرحم ، لانه يفرض حقيقته الموضوعية التي تتفتح لا محالة رغم كل المظاهر البراقة ( السياسية والاعلامية الديماغوجية)للتزوير الايديولوجي والاوهام المثالية.

لذلك ، فان الوعي بهذه الرؤية وتطبيقاتها الواعية ، التدرجية الهادئه ، العميقة ، على وضعنا الفلسطيني في مجابهة مأزقه الراهن ، يفترض الانطلاق من أن أي رؤية استراتيجية واية برامج نضالية فلسطينية يجب ان تنطلق من كون الصراع مع دولة العدو هو صراع عربي – صهيوني بالدرجة الأولى ، وان أي مقاومة فعالة في مجابهة العدو الصهيوني ، لا بد لها أن تفكر وتتصرف عربياً وعالمياً– كما يقول بحق الصديق د.هشام غصيب – أي، عليها أن تمارس الفكر والنضال بوصفها فصيلاً طليعيا من فصائل حركة التحرر القومي الديمقراطي العربية في سياق الثورة الاشتراكية على الصعيد العالم ، وهذا ما ينبغي أن تفعله أيضاً جميع الحركات الثورية التقدمية العربية في طول الوطن العربي وعرضه.

أما التفكير الضيق الانعزالي، فلا يمكن أن يقود إلا إلى التسويات الاستسلامية المذلة، التي يدفع ثمنها غالباً الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية. ذلك ان التفكير البراغماتي الضيق يقود إلى إغفال العلاقة العضوية التي تربط الكيان الصهيوني بالإمبريالية الغربية والرجعية العربية، ومن ثم تقود إلى أن يلحق حامل هذا الفكر نفسه الى العودة من جديد الى المربع الأول او الى الفشل والمأزق كما هو حال اليسار اليوم ، ليس في فلسطين فحسب ، بل في كل المجتمعات العربية.

قد يبدو هذا الكلام طوباوياً لكن القضية الفلسطينية – كما يضيف المفكر الماركس الصديق د.هشام غصيب – قضية جذرية، ومن ثم تستلزم حلولاً جذرية. فإما السعي إلى تحقيق ذلك، وإما الاستمرار في حالة التردي والتدهور إلى ما لا نهاية. علينا أن نتعلم من التاريخ ومن تجاربنا مجابهة الواقع المر مجابهة جريئة ومباشرة وجذرية، وإلا كتبنا على أنفسنا الاندثار الوطني والقومي.

**********

2016/6/18

**يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد،** إلى جانب الركود أو البطء الشديد في مسار نموه، الذي يتصف بأنه نمو كمي محكوم لعوامل وضرورات التبعية، وشروط التطور المحتجز المطبقة على كافة المجتمعات العربية عموماً ، وعلى المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خصوصاً، عبر نصوص ومحددات اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس ، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني –في ظل الاحتلال– تابعا وملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي ، الأمر الذي أدى إلى محاصرة التحولات الاجتماعية أو الطبقية الفلسطينية في ممر إجباري أو طريق أحادي ساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصر وربط المصالح الطبقية للشرائح المتنفذه في سلطة الحكم الذاتي المحدود– بالمرجعيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، حيث وجدت تلك الشرائح –البيروقراطية والبورجوازية الكومبرادورية– فرصتها في التحالف منذ تشكل وقيام السلطة عام 1994، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي ودورها الاجتماعي السياسي بل والأمني في إطار علاقات التبعية من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت بدورها

على تشجيع رموز التحالف البيروقراطي والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات –وفق خطط مدروسة ومبرمجة– لهذه الرموز التي استحوذت على مصادر الثروة في زمن قياسي حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا ضمن عملية تَرَكُّز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة ، مع ادراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان –وما زال – مرهوناً –بدرجات متفاوتة –بمواقفها السياسية المرتبطة مصلحيا باسرائيل، ولذلك لم يكن جشع وفساد هذه الرموز الطبقية او هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية أمراً غريباً أو مستنكراً من قبلها.

**********

2016/6/18

**إن تفسير هيمنة تلك الشريحة من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة عبر السلطة أو التمويل الأجنبي أو الفساد** أو كل ذلك –في إطار التحالف مع أقطاب الرأسمالية المحلية الطفيلية الطابع– يعود الى انهم أصبحوا طبقة بالقوة (قوة بيروقراطية السلطة وأجهزتها الأمنية بالإضافة إلى الدعم المباشر من إسرائيل وغيرها) رغم أنهم لا يمثلون طبقة رأسمالية موجودة بالفعل أو متبلورة (رغم حرص بعض أفرادها في القطاعات الإنتاجية ، على التحول إلى طبقة بالفعل) كقوة اجتماعية في الواقع الفلسطيني اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً ، وذلك يعود إلى هشاشة وضعف تغلغل أو انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في التكوين الاجتماعي في الضفة والقطاع، إلى جانب دور السياسات الإسرائيلية ورأس المال الأجنبي على الصعيد الاقتصادي العام ، كما على صعيد العلاقة مع معظم منظمات NGO S ، في إضعاف البعد التنموي والإنتاجي الرأسمالي ، وتأطيره ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية واغاثية نجحت في إغراء وإغواء المئات من المثقفين الفلسطينيين الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار)، وأصبحوا أبواقا للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المصنعه لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر ، التنمية المستدامة ، حقوق الإنسان ، التصالح مع إسرائيل ، عبثية المقاومة ..الخ.

**********

2016/6/18

**إذا كانت مرحلة ما قبل النكبة عام 1948 قدمت نموذجاً مفاده (كما هو الوضع الطبيعي لدور الثروة في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية**، خاصة الإقطاع والرأسمالية) أن الثروة تؤدي إلى السلطة، وأن الاقتصاد يؤدي إلى السياسة، فإن مرحلة سلطة الحكم الذاتي أو سلطة أوسلو، أنتجت قواعد وعلاقات اجتماعية وطبقية جديدة عبر قيادتها السياسية المهيمنة، تقوم على أن السلطة هي جسر للثروة، وأن السياسة أو تحديداً الرموز والكوادر العليا من النخبة البيروقراطية المهيمنة، أو ما يطلق عليها النومينكلاتورا[1[، تفتح بوابة الاقتصاد أو المصالح الاقتصادية لهذه النخبة على مصراعيه.

وهذا ما يشكل السمة الأساسية للنخبة الحاكمة الآن في الضفة الغربية، وما يمكن أن يشكل السمة الأساسية للنخب الحاكمة في حكومة حماس/غزة، والمؤشرات الأولية على ذلك يمكن ملاحظتها عبر استخدام حكومة حماس للعديد من أساليب ومظاهر الإنفاق غير المبرر والعديد من المظاهر السلوكية الأخرى لكبار المسئولين، التي تتناقض مع خطاب حماس قبل وصولها إلى السلطة، وهي مظاهر تتداخل فيها العلاقة الاقتصادية مع

رموز الكومبرادور ومهربي الأنفاق ورجال المصارف، والبورجوازية العقارية وكل ما ينتج عن هذه العلاقة من مصالح مالية أو اقتصادية طفيلية تنشأ حول هذه الظاهرة بطرق عديدة خارجة عن إطار الحكومة التي لا تستطيع بدورها وقف وملاحقة كل هذه المظاهر في ظل حصار محكم يشكل مناخاً مواتياً لمثل هذه الممارسات.

[1]النومينكلاتورا : هي النواة المهيمنة على "الطبقة" البيروقراطية في السلطة أو الدولة أو النظام الحاكم ، وهي تتكون من : الوزراء وكبار المسئولين في الأجهزة الأمنية والعسكرية والسياسية والمالية والإدارية.

**********

2016/6/20

**أكد مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق غازي الصوراني أن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية"** ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية. وأضاف الصوراني خلال ورقة مقدمة إلى مؤتمر التضامن مع الشعب الفلسطيني – إيطاليا – أنه لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، لافتاً أن " إسرائيل" ستظل" كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "امة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم الطبقية. ورأى أنه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

**********

2016/6/20

**سؤال وجواب : هل يمكن ان نطلق على الشرائح الراسمالية الكومبرادورية والطفيلية والريعيية الحاكمة في بلادنا اليوم ، صفة البورجوازية ؟**

إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف ، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية، جاءت انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية تاريخية وراهنة ، فقد خضعت مجتمعاتنا – كما هو معروف – لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرست تخلفها، خاصة الحقبة العثمانية، ثم الحقبة الاستعمارية، وصولا الى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفاقمة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتهانها واحتجاز تطورها

الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر اداوت كومبرادورية أوشرائح رأسمالية عير منتجة، وجدت في العلاقة مع النظام الامبريالي ملاذاً آمناً لها، يضمن مصالحها الطبقية الأنانية، بمثل ما يضمن ويحمي أنظمتها السياسية الحاكمة، التي كرست كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف، إلى جانب دورها في مجابهة وقمع وخنق القوى والحركات التنويرية العقلانية النهضوية عموماً ، والحركات الديمقراطية واليسارية خصوصاً، في مقابل تكريسها –بالتنسيق مع الامبريالية الأمريكية– لما يسمى باليقينيات المطلقة –الغيبية– بكل تلاوينها ومذاهبها وطوائفها ومفرداتها وحركاتها الاسلاموية الرجعية التي أوصلتنا إلى حالة المأزق أو الانسداد الراهن.

وبالتالي لا يمكنني أن أطلق على هذه الشرائح الراسمالية الكومبرادورية والطفيلية والريعيية الحاكمة في بلادنا اليوم ، صفة البورجوازية بالمعنى النهضوي أو الليبرالي او بالمعنى الانتاجي، لانها شرائح رأسمالية لا علاقة لها بالانتاج السلعي الصانعي، بحكم تبعيتها وارتهانها للمراكز الرأسمالية ، و نظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول و ليس الإنتاج ( بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع ) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية و ليست للبورجوازية، الى جانب فقدانها لأي شكل من اشكال الوعي النهضوي التنويري العقلاني، ولا ابالغ لو قلت بانها فاقدة اليوم لوعيها الوطني بعد ان فقدت منذ عقود وعيها القومي ، وهنا بالضبط يكمن سبب وصفي لها انها بورجوازية رثة بحكم فقدانها لكل عناصر الانتاج والنهوض والوعي الوطني ،وتعيد إنتاج التخلف وتجدده في مجتمعاتنا بذرائع دينية وتراثية ، وبوسائل القمع والاستبداد الداخلي عبر انظمتها الحاكمة.

**********

2016/6/21

**توضيح لبعض الرفاق والاصدقاء الاعزاء .....لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية"** ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي .

ولذلك من الادق القول عن البورجوازية في بلادنا ، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية صفقات ، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره.

انها بورجوازية تابعة ورثة ، لا تملك وعيا نهضويا او تنويريا ، ولا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي، استمرار دورها في اعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واستعدادها للتحالف مع القوى الرجعية العشائرية والاسلاموية من ناحية ومع القوى الامبريالية والعدو الصهيوني من ناحية ثانية ،وهكذا صوب مزيد من الاحتواء كما هو المشهد العربي المنحط في اللحظة التاريخية الراهنة بسبب عوامل كثيرة من اهمها رثاثة البورجوازية العربية.

**********

2016/6/21

**إذا كانت خطوة حماس قد أراحت قطاعاً واسعاً الفلسطينيين عبر شطبها الأجهزة الأمنية** والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، لكنها أخذت تمارس نفس الأساليب السابقة، عبر القمع والاعتقال والترهيب وكبت الآراء، علاوة على تعبئتها ضد القوى العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض شرعيتها الهادفة إلى تكريس أسلمة المجتمع بغض النظر عن التطمينات الصادرة في خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكَرِّس السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة.

في مقابل حركة فتح التي لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في غزة، فعادت أجهزتها في رام الله الى ممارسة أساليبها السابقة، بل وتطوير تلك الأساليب عبر إعادة مأسسة السلطة ونهجها باتجاه التكيف مع الرؤى الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، ما يعني تكريس مسار الهبوط السياسي للأهداف الوطنية ، دون أن يعني ذلك تجاوز التيار الوطني العريض – غير المترابط – داخل حركة فتح وقاعدتها الاجتماعية.

إن قراءتنا الأولية لهذا المشهد وآثاره الاجتماعية تفرض على الباحثين والمثقفين اليساريين الفلسطينيين ، أعباء ثقيلة للإسهام في إنقاذ شعبنا وإخراجه من حالة الانقسام السياسي – الاجتماعي ، ومن حالة الهبوط السياسي والركود والتخلف[5]، باتجاه التمسك بالثوابت الوطنية والنضال التحرري والديمقراطي من منطلق الوعي العميق لمفهوم ورؤى وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية

إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحداثة هو العقل والعقلانية ، فالعقل المتحرر من كل سلطان هو معيار أهل الحداثة بل هو السلطان الحاكم على الأشياء.

والحداثة بهذا المعنى إما ان تكون شاملة، كلية، واما لا تكون. فلا يمكن الفصل بين الحداثة الدينية، والحداثة العلمية، والحداثة الفلسفية، والحداثة الصناعية أو التكنولوجية، والحداثة السياسية، بل وحتى الحداثة الشعرية أو الأدبية والفنية.. انها كل ذلك دفعة واحدة على الرغم من اختلاف هذه المجالات أو تمايزها عن بعضها البعض الى حد ما.

ولكنها كلها ناتجة عن انطلاقة واحدة من اجل حرية الانسان وتحقيق ذاته الانسانية على هذه الأرض بعيداً عن كل أشكال الارهاب الفكري والأمني وعن كل أشكال الاستبداد والاستدعاءات والرقابة.

نشأة الحداثة:

نشأت الحداثة بعد أن تخلى الفكر الفلسفي عن الارث الاقطاعي وموروثاته وافكاره الغيبية الرجعية، من خلال ثلاث إشراقات رئيسية:

الاشراقة الأولى حصلت في القرن السادس عشر، أو ما يطلق عليه عصر النهضة والإصلاح الديني، عصر لوثر.

والثانية حصلت في القرن السابع عشر: وهو عصر الثورة العلمية الأولى، أي عصر غاليليو وديكارت وكيبلر وكذلك عصر سبينوزا ولايبنتز ، وكل أولئك الذين مهدوا الطريق للتنوير الكبير والثورة الفرنسية. باختصار إنها ثلاثة قرون حاسمة في تاريخ الغرب والعالم كله.

أما الاشراقة الثالثة ، فقد حصلت في القرن الثامن عشر، عصر التنوير.

ولهذا السبب أجمع المفكرون الأوروبيون على تقسيم تاريخهم إلى ثلاث حقبات رئيسية:

1-العصور اليونانية- الرومانية القديمة، امتدت من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن الرابع أو الخامس بعده أي طيلة ألف سنة (المرحلة العبودية.(

2-فالعصور الوسطى المسيحية، امتدت من القرن الخامس بعد الميلاد وحتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أي طيلة ألف سنة أيضا (قبل عصر النهضة كانت ثقافة العرب وتقنياتهم تتفوق على ثقافة الأوروبيين وتقنياتهم كما يقول المؤرخ الفرنسي جان دوليمو. ولكن بدءا من عام 1600 أصبح التفوق الأوروبي على العرب والصينيين وسواهم واضحا لا لبس فيه ولا غموض.(

أشير هنا إلى أننا كعرب خسرنا المعركة منذ ان كانت حركة العلم والفلسفة قد توقفت عندنا ودخلنا في عصور الانحطاط الطويلة المتصلة حتى اللحظة.

أنواع الحداثة: أولاً: الحداثة المادية أو العلمية والتكنولوجية.. ثانياً: الحداثة الفلسفية.. ثالثاً: الحداثة الاقتصادية .. رابعاً: الحداثة السياسية المتمثلة بالثورات الثلاث: الإنجليزية (1680)، فالأميركية (1776)، فالفرنسية (1789). خامساً: الحداثة الدينية: مدشن حركة الإصلاح الديني في أوروبا، مارتن لوثر. ثم جاء التنوير بعده لكي يطرح القشور من الدين ولا يبقي إلا على الجوهر الروحي والأخلاقي فقط ولكي يقدم البديل المقنع عن التزمت الأصولي السائد والنزعات الطائفية البغيضة التي تفتك الآن بكل مجتمعات العرب والإسلام فتكا ذريعاً.

من الواضح أنه يوجد بين كل هذه الحداثات شيء مشترك: ولادة الذاتية والاستقلال المضطرد للفرد، وحرية التفكير، والقدرة على النقد والنقد الذاتي، والدفاع عن حقوق الإنسان، فالحداثة هي الرؤية الثقافية والفلسفية الجديدة للعالم، الحداثة آذنت بميلاد نظام معرفي ليبرالي جديد في أوربا الحديثة لم تعرفه مجتمعاتنا العربية بعد.

**********

2016/6/21

**غازي الصوراني..... في مفهوم الحداثة ونشأتها ...**

إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحداثة هو العقل والعقلانية ، فالعقل المتحرر من كل سلطان هو معيار أهل الحداثة بل هو السلطان الحاكم على الأشياء.

والحداثة بهذا المعنى إما ان تكون شاملة، كلية، واما لا تكون. فلا يمكن الفصل بين الحداثة الدينية، والحداثة العلمية، والحداثة الفلسفية، والحداثة الصناعية أو التكنولوجية، والحداثة السياسية، بل وحتى الحداثة الشعرية أو

الأدبية والفنية.. انها كل ذلك دفعة واحدة على الرغم من اختلاف هذه المجالات أو تمايزها عن بعضها البعض الى حد ما.

ولكنها كلها ناتجة عن انطلاقة واحدة من اجل حرية الانسان وتحقيق ذاته الانسانية على هذه الأرض بعيداً عن كل أشكال الارهاب الفكري والأمني وعن كل أشكال الاستبداد والاستدعاءات والرقابة.

نشأة الحداثة : نشأت الحداثة بعد أن تخلى الفكر الفلسفي عن الارث الاقطاعي وموروثاته وافكاره الغيبية الرجعية، من خلال ثلاث إشراقات رئيسية:

الاشراقة الأولى حصلت في القرن السادس عشر، أو ما يطلق عليه عصر النهضة والإصلاح الديني، عصر لوثر.

والثانية حصلت في القرن السابع عشر: وهو عصر الثورة العلمية الأولى، أي عصر غاليليو وديكارت وكيبلر وكذلك عصر سبينوزا ولايبنتز ، وكل أولئك الذين مهدوا الطريق للتنوير الكبير والثورة الفرنسية. باختصار إنها ثلاثة قرون حاسمة في تاريخ الغرب والعالم كله.

أما الاشراقة الثالثة ، فقد حصلت في القرن الثامن عشر، عصر التنوير.

ولهذا السبب أجمع المفكرون الأوروبيون على تقسيم تاريخهم إلى ثلاث حقبات رئيسية:

1-العصور اليونانية- الرومانية القديمة، امتدت من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن الرابع أو الخامس بعده أي طيلة ألف سنة (المرحلة العبودية.(

2-فالعصور الوسطى المسيحية، امتدت من القرن الخامس بعد الميلاد وحتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أي طيلة ألف سنة أيضا (قبل عصر النهضة كانت ثقافة العرب وتقنياتهم تتفوق على ثقافة الأوروبيين وتقنياتهم كما يقول المؤرخ الفرنسي جان دوليمو. ولكن بدءا من عام 1600 أصبح التفوق الأوروبي على العرب والصينيين وسواهم واضحا لا لبس فيه ولا غموض.(

أشير هنا إلى أننا كعرب خسرنا المعركة منذ ان كانت حركة العلم والفلسفة قد توقفت عندنا ودخلنا في عصور الانحطاط الطويلة المتصلة حتى اللحظة.

أنواع الحداثة: أولاً: الحداثة المادية أو العلمية والتكنولوجية.. ثانياً: الحداثة الفلسفية.. ثالثاً: الحداثة الاقتصادية .. رابعاً: الحداثة السياسية المتمثلة بالثورات الثلاث: الإنجليزية (1680)، فالأميركية (1776)، فالفرنسية (1789). خامساً: الحداثة الدينية: مدشن حركة الإصلاح الديني في أوروبا، مارتن لوثر. ثم جاء التنوير بعده لكي يطرح القشور من الدين ولا يبقي إلا على الجوهر الروحي والأخلاقي فقط ولكي يقدم البديل المقنع عن التزمت الأصولي السائد والنزعات الطائفية البغيضة التي تفتك الآن بكل مجتمعات العرب والإسلام فتكا ذريعاً.

فمن الواضح أنه يوجد بين كل هذه الحداثات شيء مشترك: ولادة الذاتية والاستقلال المضطرد للفرد، وحرية التفكير، والقدرة على النقد والنقد الذاتي، والدفاع عن حقوق الإنسان، فالحداثة هي الرؤية الثقافية والفلسفية

الجديدة للعالم، الحداثة آذنت بميلاد نظام معرفي ليبرالي جديد في أوربا الحديثة لم تتفاعل معه بوعي مجتمعاتنا العربية بعد.

**********

2016/6/21

**بالأمس رحل عنا الصديق الكبير د. فوزي منصور الذي سنفتقده دوما وسيظل حاضرا في عقولنا وقلوبنا**

...عملاق من عمالقة الفكر التقدمي ...المفكر الماركسي المصري العروبي والانساني الاممي .. العظيم باخلاقه وتواضعه.

المجد والخلود للمفكر الماركسي الراحل د.فوزي منصور الذي عاش ومات انسانا عظيم الوفاء للمبادىء الوطنية والقومية والانسانية التي آمن بها دون تقديس او عبادة ، بل كان مثالا للتجدد الفكري رافضا لكل مظاهر الجمود، امتلك القدرة على الاستشراف والتنبؤ العلمي بعقل ثوري وديمقراطي الى ابعد الحدود ، خاصة فيما ورد في كتابه " التحفة " حسب الصديق الغالي المثقف الوطني الديمقراطي المتميز باشراقاته الفكرية أ. مصطفى الجمال الذي لا يختلف ابدا في تحليلاته العميقة عن جوهر افكار استاذنا مفكرنا الراحل د. فوزي منصور كما وردت في كتابه " خروج العرب من التاريخ " – اصدار دار الفارابي – بيروت – 1991 الطبعة الأولى...يسرني ويسعدني ان اقدم مقتطفات من ذلك الكتاب الذي اهداني اياه المفكر الراحل د.فوزي اثناء زيارتي له في بيته مع الصديق أ .عبد القادر ياسين عام 1992 .

مقتطفات من الكتاب : "الارتباط كان واضحاً بين خروج الأمة العربية المتزايد السرعة من التاريخ، في عصرنا الراهن، وبين ظواهر مثل استمرار العرب في الخضوع لأنظمة حكم تنتمي إلى عصور غابرة."

" –إن العرب يُدفعون الآن فيتدافعون خارج التاريخ ليس لأن وطنهم هو الوطن الوحيد الذي ينشأ فيه ويستقر في قلبه استعمار استيطاني فاشي هدفه بسط هيمنة العسكرية والسياسة والاقتصاد على سائر البلدان العربية، ليس ذلك وحده هو الذي يُخرج العرب من المجرى العام للتاريخ، فالتاريخ قد يعبر على قوم في هزائمهم، أما الذي لا يتسامح التاريخ به أبداً، فهو أن يدير القوم ظهورهم له ويمضوا متباعدين عنه، وذلك تحديداً هو ما يفعله العرب."

" –إن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الاستراليون الأصليون غزاتهم، كما أن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير ما بأنفسنا وما بأوضاعنا."

–في رأي المؤلف اننا بحاجة إلى "صورة حقيقية في الفكر الديني، تخرجه في أطر العصور الوسطى، وتحوله في قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه."

" –إن هذا السّبات الروحي والسلوكي للشعوب العربية له تفسيراته الموضوعية:

–1الاهتزاز العام للقيم الناشئ في الثروات النفطية (في بلدان الصحاري) أو الوافدة (في البلدان الأخرى.(

–2الكبت المنظم لكل المبادرات الشعبية.

-3الانشغال وراء لقمة العيش في ظروف عسيرة.

" -من الظواهر التي تستحق الدراسة، التفكك القومي للعرب في عصرنا الراهن، في مواجهة الغزو الصهيوني المتسارع، ذلك التفتت الذي يكاد يأخذ طابع الانتحار الجماعي"، وفي رأيه أن تفسير هذا التفكك يعود لأسباب متنوعة لكنه يعطي "اهتماماً أكبر لتغلب الصحراء على المدن في اللحظة العربية الراهنة، الصحراء التي تقذف المدن تباعاً ليس فقط بالقيم الجديدة المرتبطة بالدخول "الريعية" ولكن أيضاً بالقيم القديمة القبلية الضيقة."

" -عن الخلاص من الوضع الحالي يتمثل في تحول اجتماعي اقتصادي سياسي يغذيه رافدان أساسيان متكاملان هما التوحد القومي والبناء الاقتصادي الاجتماعي الديمقراطي المتجه نحو آفاق اشتراكية."

لقد كانت هناك أمة عربية في صورة أولية في القرنين الأول والثاني من الهجرة، لكنها لم تتابع التطور كأمة موحدة لغياب عنصر هام من عناصر التماسك القومي هو الحياة الاقتصادية المشتركة.

" -الوطن العربي جزء لا يتجزأ من العالم الثالث، وذلك يعني أنه جزء من النظام الرأسمالي العالمي، يشغل فيه مع بقية العالم الثالث مركزاً طرفياً تابعاً، في مقابل مركز النظام الرأسمالي العالمي المتقدم الذي ستمد تماسكه وتمايزه من طبقة الطرق الخاصة المميزة التي يتدفق الفائض الاقتصادي عبرها من الاقتصاديات الطرفية إلى المراكز، كذلك يتميز هذا النظام ويتدعم سياسياً بشبكة معقدة من التحالفات الطبقية أعظمها شأناً التحالف الطبقي القائم بين أقطار المركز وطبقات معينة داخل الاقطار الطرفية."

حول الدولة الصهيونية، يفسر المفكر الراحل مغزى الوجود "الإسرائيلي" بقوله:

-إن غرس "إسرائيل" في قلب الوطن العربي يدل في حد ذاته على أن ثمة شيئاً خطيراً للغاية في بلادنا، إننا نشهد في القرن العشرين – قرن التحرر- عودة إلى ما كان يجري في قرون سابقة من طرد السكان أبناء البلد من بلدهم والاستيلاء عليه من قبل مستوطنين يدّعون تملكهم له، وفي الوقت ذاته يصبح هذا الكيان مركزاً آمامياً عسكرياً إمبريالياً، متحفز دائماً للتحالف مع الدولة الإمبريالية التي تشعر بأن حركة التحرر الوطنية تهددها.

" -إن السلم لدى "إسرائيل" ومن يظاهرونها هو مجرد استمرار للحرب ضد العالم العربي بوسائل أخرى، بل ثبت أيضاً أن ذلك السلم عاد (وسيعود) على العالم العربي بعواقب أوخم من أية نتائج حققها انتصار ساحق (لإسرائيل) في حرب سابقة.

" -لقد جعل ذلك السلم من "إسرائيل" الدولة المهيمنة في المنطقة بوصفها دولة قائمة بذاتها وليس بوصفها مجرد وكيل عن الدول الإمبريالية المساندة لها.

**********

2016/6/21

**إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف ، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية،** جاءت انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية تاريخية وراهنة ، فقد خضعت مجتمعاتنا – كما هو معروف – لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرست تخلفها، خاصة الحقبة العثمانية، ثم الحقبة الاستعمارية، وصولا الى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفاقمة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتهانها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر اداوت كومبرادورية

أوشرائح رأسمالية عير منتجة، وجدت في العلاقة مع النظام الامبريالي ملاذاً آمناً لها، يضمن مصالحها الطبقية الأنانية، بمثل ما يضمن ويحمي أنظمتها السياسية الحاكمة، التي كرست كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف، إلى جانب دورها في مجابهة وقمع وخنق القوى والحركات التنويرية العقلانية النهضوية عموماً ، والحركات الديمقراطية واليسارية خصوصاً، في مقابل تكريسها –بالتنسيق مع الامبريالية الأمريكية– لما يسمى باليقينيات المطلقة –الغيبية– بكل تلاوينها ومذاهبها وطوائفها ومفرداتها وحركاتها الاسلاموية الرجعية التي أوصلتنا إلى حالة المأزق أو الانسداد الراهن.

**********

2016/6/22

**مقتطفات من كتاب " خروج العرب من التاريخ " للمفكر الماركسي الراحل د. فوزي منصور :**

"الارتباط كان واضحاً بين خروج الأمة العربية المتزايد السرعة من التاريخ، في عصرنا الراهن، وبين ظواهر مثل استمرار العرب في الخضوع لأنظمة حكم تنتمي إلى عصور غابرة."

" –إن العرب يُدفعون الآن فيتدافعون خارج التاريخ ليس لأن وطنهم هو الوطن الوحيد الذي ينشأ فيه ويستقر في قلبه استعمار استيطاني فاشي هدفه بسط هيمنة العسكرية والسياسة والاقتصاد على سائر البلدان العربية، ليس ذلك وحده هو الذي يُخرج العرب من المجرى العام للتاريخ، فالتاريخ قد يعبر على قوم في هزائمهم، أما الذي لا يتسامح التاريخ به أبداً، فهو أن يدير القوم ظهورهم له ويمضوا متباعدين عنه، وذلك تحديداً هو ما يفعله العرب."

" –إن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الاستراليون الأصليون غزاتهم، كما أن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير ما بأنفسنا وما بأوضاعنا."

–في رأي المؤلف اننا بحاجة إلى "صورة حقيقية في الفكر الديني، تخرجه في أطر العصور الوسطى، وتحوله في قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه."

" –إن هذا السّبات الروحي والسلوكي للشعوب العربية له تفسيراته الموضوعية:

–1الاهتزاز العام للقيم الناشئ في الثروات النفطية (في بلدان الصحاري) أو الوافدة (في البلدان الأخرى.(

–2الكبت المنظم لكل المبادرات الشعبية.

–3الانشغال وراء لقمة العيش في ظروف عسيرة.

" –من الظواهر التي تستحق الدراسة، التفكك القومي للعرب في عصرنا الراهن، في مواجهة الغزو الصهيوني المتسارع، ذلك التفتت الذي يكاد يأخذ طابع الانتحار الجماعي"، وفي رأيه أن تفسير هذا التفكك يعود لأسباب متنوعة لكنه يعطي "اهتماماً أكبر لتغلب الصحراء على المدن في اللحظة العربية الراهنة، الصحراء التي تقذف المدن تباعاً ليس فقط بالقيم الجديدة المرتبطة بالدخول "الريعية" ولكن أيضاً بالقيم القديمة القبلية الضيقة."

" –عن الخلاص من الوضع الحالي يتمثل في تحول اجتماعي اقتصادي سياسي يغذيه رافدان أساسيان متكاملان هما التوحد القومي والبناء الاقتصادي الاجتماعي الديمقراطي المتجه نحو آفاق اشتراكية."

لقد كانت هناك أمة عربية في صورة أولية في القرنين الأول والثاني من الهجرة، لكنها لم تتابع التطور كأمة موحدة لغياب عنصر هام من عناصر التماسك القومي هو الحياة الاقتصادية المشتركة.

" –الوطن العربي جزء لا يتجزأ من العالم الثالث، وذلك يعني أنه جزء من النظام الرأسمالي العالمي، يشغل فيه مع بقية العالم الثالث مركزاً طرفياً تابعاً، في مقابل مركز النظام الرأسمالي العالمي المتقدم الذي ستمد تماسكه وتمايزه من طبقة الطرق الخاصة المميزة التي يتدفق الفائض الاقتصادي عبرها من الاقتصاديات الطرفية إلى المراكز، كذلك يتميز هذا النظام ويتدعم سياسياً بشبكة معقدة من التحالفات الطبقية أعظمها شأناً التحالف الطبقي القائم بين أقطار المركز وطبقات معينة داخل الاقطار الطرفية."

حول الدولة الصهيونية، يفسر المفكر الراحل مغزى الوجود "الإسرائيلي" بقوله:

–إن غرس "إسرائيل" في قلب الوطن العربي يدل في حد ذاته على أن ثمة شيئاً خطيراً للغاية في بلادنا، إننا نشهد في القرن العشرين – قرن التحرر– عودة إلى ما كان يجري في قرون سابقة من طرد السكان أبناء البلد من بلدهم والاستيلاء عليه من قبل مستوطنين يدّعون تملكهم له، وفي الوقت ذاته يصبح هذا الكيان مركزاً آمامياً عسكرياً إمبريالياً، متحفز دائماً للتحالف مع الدولة الإمبريالية التي تشعر بأن حركة التحرر الوطنية تهددها.

" –إن السلم لدى "إسرائيل" ومن يظاهرونها هو مجرد استمرار للحرب ضد العالم العربي بوسائل أخرى، بل ثبت أيضاً أن ذلك السلم عاد (وسيعود) على العالم العربي بعواقب أوخم من أية نتائج حققها انتصار ساحق (لإسرائيل) في حرب سابقة.

" –لقد جعل ذلك السلم من "إسرائيل" الدولة المهيمنة في المنطقة بوصفها دولة قائمة بذاتها وليس بوصفها مجرد وكيل عن الدول الإمبريالية المساندة لها.

**********

2016/6/22

**سبل نهوض احزاب وفصائل اليسار العربي.....**

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي .لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، لذلك لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها

واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة وتكريسه في خدمة واقعنا بكل تفاصيله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ.

ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها ( الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة ، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها قبل ان يسدل الستار عليها وولادة الجديد من بين احشائها ومن خارجها.

**********

2016/6/23

**(1)المراجعة الضرورية ( التاريخية والمعرفية ) لمفهوم المجتمع المدني.....**

على الرغم من كل ما يتبدى أمامنا من مظاهر العصر الحديث، أو الحداثة – في العديد من البلدان العربية – فإن ذلك لا يمثل سوى شكل ظاهري استهلاكي في الغالب، لمجتمع متخلف وتابع غير متبلور طبقيا، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية كلها بصورة هجينه، وتتيح للأنماط القديمة إمكانية السيطرة في كثير من بلدانه، يتجلى ذلك في بنية العواصم والمدن العربية –التي نفترض أن تكون الحاضنة أو الحامل الأساسي والأول –عبر علاقات وقوى إنتاجية متقدمة– لمفهوم المجتمع المدني وبلورته في المجتمع العربي، »وهي بنية –مدن عربية– متريفة أو هي أصلاً ريفية«، إضافة الى تكونها من وحدات (أحياء) ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذاك بالمنظومة الثقافية العربية الإسلامية إلى تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفرادا أو جماعات سواء في الريف أم »المدينة« المتريفة، وارتباطاً بذلك هناك مسألة تطور الطبقة الوسطى وعلاقتها (الهشة) بـ »المجتمع المدني« نظراً لعدم استقلاليتها بل وتبعيتها للدولة، وضعف قدرتها على إحداث ضغوط موازية باتجاه تفعيل الديمقراطية وقيام مجتمع مدني، والسبب في ذلك يعود الى أن الطبقة الوسطى ارتبطت إما بالتكوينات الرأسمالية الخارجية أو باقتصاد الدولة العربية وانفاقها وبالتالي هيمنتها، على العكس تماماً عن تطور هذه الطبقة في أوروبا ، إنه مشهد يبرر التساؤل المشروع: هل هنالك مجتمع حديث في بعض هذه البلدان؟ قبل أن نشرع بالسؤال الثاني، هل هنالك حقاً مجتمع

مدني فيها؟.
من هنا تجيء أهمية المراجعة التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني وحركته ومضامينه ودوره في انتقال عملية التطور وصعودها في البلدان الأوروبية، من مرحلة العصور الوسطى الإقطاعية، إلى مرحلة الرأسمالية أو عصر النهضة، وما لهذا الدور من أثر في إحداث القطيعة مع الفكر الغيبي من جهة، ومع العلاقات الاجتماعية السياسية والاقتصادية الإقطاعية من جهة أخرى، آخذين بعين الاعتبار استحالة نقل التجربة، بل إدراك المنهج والأدوات والمفاهيم المعرفية واستخدامها في واقعنا العربي الذي يختلف في تطوره الاجتماعي – الاقتصادي، بصورة جذرية. عن سياق التطور في أوروبا والغرب الرأسمالي عموماً.

**********

2016/6/23

**(2)الدلالات المعرفية لمفهوم المجتمع المدني في القرنين السابع عشر والثامن عشر...**

إن إدراك الدلالات المعرفية لمفهوم المجتمع المدني في القرنين السابع عشر والثامن عشر يفترض إدراك المقومات والعلاقات الداخلية والخارجية لعصر النهضة أو الحداثة، منذ بدايته، ومن ثم للنظام الرأسمالي بشموليته، في إطار المجتمعات الأوروبية التي نشأ وترعرع فيها الفكر الليبرالي كتجسيد لذلك المفهوم. لأن القيمة الأساسية لأفكار الحداثة تكمن في إسهاماتها الفاعلة في تطوير مكانة »المجتمع المدني« والدولة الليبرالية في آن واحد داخل المجتمع الصناعي الحديث، باعتبارهما صيغتين منسجمتين لمعادلة واحدة.
هذه المعادلة أو الإطار الناظم لكل من مفهوم المجتمع المدني والنمط الليبرالي أسهمت بصورة واضحة ومباشرة في تنظيم العلاقات الرأسمالية الجديدة، أو الصراع الطبقي بالاحتكام إلى طرفي المعادلة المتوازيين، الدولة الديمقراطية – الليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني.
لقد كان تكريس هذه المعادلة داخل النمط الليبرالي في البلدان الأوروبية أحد العوامل المنشطة والدافعة لعملية الإنتاج والتراكم الرأسمالي فيها، ثم التوسع الرأسمالي وتسارعه اللاحق في الانتشار في الأسواق العالمية، خصوصاً في البلدان الأقل تطوراً، والبلدان المتخلفة والمستعمرات، والتحكم فيما بعد، بمجمل عملية التطور السياسي الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان، بما خدم عملية التوسع الرأسمالي من جهة، وحال دون تطور آليات مفهوم المجتمع المدني أو تفعيلها من جهة أخرى. وقد ساعد على ذلك أن هذه البلدان بقيت محكومة بهذه الدرجة أو تلك لآليات التبعية التخلف العام وبنيته الفوقية وأدواته الاجتماعية في المجتمع الزراعي، شبه الإقطاعي، الريعي، المحكوم بالعلاقات العشائرية القبلية. وهو مجتمع يتميز – كما هو معروف– بالرتابة والبطء الشديد في الحراك الاجتماعي الناتج عن استمرار هيمنة البنى الاجتماعية–الاقتصادية التقليدية والتراثية القديمة– . نلاحظ تسارع الحراك الاجتماعي بصورة شاذة في حالات خاصة مرتبطة بالفساد البيروقراطي للأنظمة العربية– وفي هذا الجانب، فإن التشابه بين مجتمعاتنا العربية والمجتمعات الشرقية الأخرى في آسيا والهند وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، لم تفرضه المصادفة، بقدر ما فرضته أشكال التماثل في التفكير والمنهج والأنماط

والعلاقات الاجتماعية السائدة، والتبعية والتخلف، على الرغم من اختلاف الأديان واللغة والتقاليد.
ومع استمرار بقاء هذه المجتمعات في إطار النمط الزراعي،شبه الرأسمالي، شبه الإقطاعي– العشائري القديم، فإن عملية التوسع لبلدان المركز الرأسمالي لم تجد صعوبة تذكر في السيطرة عليها والتحكم في مسار تطورها السياسي والاقتصادي اللاحق، بما يخدم هيمنة المصالح الرأسمالية وتفردها من جهة، ويَعوقُ عن النهوضِ الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ والسياسيِّ لتلك المجتمعات أو امتلاكها لمقومات التقدم والحداثة أو المجتمع المدني من جهة أخرى .
لذلك فإن الحديث عن صيغة المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في بلادنا العربية أو بلدان العالم الثالث عموماً، فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة، لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية الاقتصادية التابعة والمشوهة في هذه البلدان، أو أنها تتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي – الاجتماعي الضيق للنخبة الليبرالية من المثقفين، وبعض الأنظمة الحاكمة بما لا يضر بمصالح هذه النخب أو حلفائها في الداخل والخارج .
اخيرا ...إذا كنا نتفق على أن الفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمع عربي عن شكل ومضمون الحداثة والنهضة والليبرالية والمجتمع المدني التي نشأت وترعرعت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا،أكثر من مائة عام، فما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة وثورة العلم والاتصالات والمعلومات؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية المجتمعية العربية بكل تفاصيلها قبل أن نتحدث عن المجتمع المدني؟

**********

2016/6/23

**(3)المجتمع المدني وانظمة التسلط والعولمة وسؤال الواقع العربي الراهن....**

الأنظمة التسلطية المستبدة المتخلفة ( لا فرق بين ملكي او اميري او مشيخي او جمهوري بالتوريث وبدونه او سلطة حكم ذاتي منقسمة ومتصارعة بشقيها الفتحاوي والحمساوي على المصالح الفئوية)في بلادنا كما في بلدان العالم الثالث او بالاحرى الرابع ، تبدو مكرهة اليوم، في ظل سيادة آليات العولمة، على الأخذ ببعض أشكال »النمط الليبرالي الديمقراطي« أو الانفراج السياسي بصورة متفاوتة وجزئية ارتباطا باحتياجات أو ضرورات الانفتاح الاقتصادي وهيمنة القطاع الخاص الطفيلي –الكومبرادوري –البيروقراطي من ناحية، وبما يخدم مصالحَ المركزِ الرأسماليِّ المعولمِ ووكلائِه على المستوى الإقليمي (باكستان–تركيا–كوريا الجنوبية–إسرائيل.. الخ) من ناحية ثانية.
المسألة الأخرى في هذا السياق أننا يجب أن ندرك، بصورة واضحة، طبيعة الفرق الجوهري بين نشأة »الرأسمالية« في العالم الثالث، والرأسمالية في البلدان الغربية. ففي الغرب، بنت الرأسمالية قوتها الاقتصادية أولاً، ثم استولت على السلطة السياسية. أما في دول العالم الثالث، فالاستيلاء على السلطة يتم أولاً ثم يجري الحديث

عن »بناء القوة الاقتصادية«، بما يعزز القاعدة المتبعة والمتداولة في العالم الثالث التي تقول أن السلطة مصدر الثروة وبالتالي فإن الفجوة بين الإطار الضيق لأصحاب السلطة المستبدة التي تكاد تفقد وعيها الوطني من جهة، والإطار الواسع للجماهير الشعبية الفقيرة من جهة أخرى، ظاهرة قابلة للتزايد والاتساع عبر التراكم المتصاعد للثروة –ذات الطابع الطفيلي عموما– الذي يؤدي – كنتيجة منطقية أو حتمية – إلى تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً،والتي ستتعرض إلى مواجهة أوضاع لا تحتمل، وبالتالي فإنها تصبح مهيأة للإحباط أو اليأس، أو للاقتناع بالأساليب التي تدعو إلى استخدام العنف – تحت غطاء ديني أو اجتماعي– أكثر بما لا يقاس من قناعتها بالمنافسة الانتخابية الشكلية أو الهامش الديمقراطي الليبرالي الضيق للخلاص من وضعها اليائس كما هو الحال في ظل الانتشار غير المسبوق للصراعات الدموية المرتبطة بمعظم حركات الاسلام السياسي بمختلف اشكالها ، بحيث أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي، شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد علمية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

فإذا كان واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع للتحالف الامبريالي الصهيوني وانتشار مظاهر الصراع الطائفي/المذهبي الدموي، الى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والقومي، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم المجتمع المدني بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟ خاصة وأن هذا الواقع »لا يمكن فيه الحديث بَعد عن خارطة طبقية مستقرة لكل بلد عربي على حدة، وتالياً للوطن العربيِّ أجمعَ.«

سؤال لا أدعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية الديمقراطية الثورية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية.

ذلك لأن »المجتمع المدني« على الرغم من كونه مفهوماً نظرياً مجردا وليس شيئاً جاهزاً، إلا انه –أيضا– مفهوما ولد وتبلور مع ولادة وتبلور المجتمعات البورجوازية والعلاقات الرأسمالية والصراع الطبقي في اواخر التشكيلة الاقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبالتالي فهو –بالنسبة لنا– أداة نظرية لا يمكن أن نلمسها كحقيقة تجريبية متطورة تاريخياً أو مطبقة – كلياً أو جزئياً – في الواقع العربي المعاصر، بالرغم من اجتهادات بعض الأكاديميين والمثقفين العرب المخالفة لهذا الاستنتاج، وأقصد بالذات تلك الاجتهادات التي ترى في المؤسسات الارثية والعائلية والعادات والتقاليد ولجان الزكاة والأحزاب القديمة، جزءُ من هذا »المجتمع المدني« تاريخياً!

على أي حال، فإن الطابع المستحدث والملتبس– عند البعض– لهذا المفهوم، رغم ذيوع انتشاره، يتطلب إدراكاً

أولياً لتطوره التاريخي ولإبعاده ومقوماته الفكرية، إلى جانب تطبيقاته في المجتمعات الأوروبية كمقدمة تُسِّهل الوصول – بالمعنى النسبي – إلى تحديد مكانة »المجتمع المدني« في بلادنا.

**********

2016/6/24

**نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره في الفكر الحديث والمعاصر للحضارة الرأسمالية الغربية....**

الحلقة الاولى : في سياق انتقال مجتمع أوروبا من النمط الزراعي الإقطاعي محدود الأفق إلى النمط الجديد التجاري الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة، وعبر صراع وتناقض نوعي متعدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، بدأت تراكماته الأولى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في هذه المرحلة الانتقالية، تولدت المفاهيم والأفكار والمدارس الفلسفية معلنة بداية عصر جديد للبشرية،عصر الحداثة، عصر النهضة والتنوير، عصر المواطنين الأحرار، عصر المجتمع المدني والديمقراطية.

لكن ولادة هذه المفاهيم لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان، ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة، ولم تتخذ شكل القطع منذ اللحظة الأولى مع النظام أو الحامل الاجتماعي القديم. إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي بين مفاهيم العصر الإقطاعي القديم، ومفاهيم عصر النهضة والتنوير الجديد، إلا بعد أربعة قرون من التراكم والنفي، شهدت صراعاً مادياً وفكرياً هائلاً من جهة، وتحولات ثورية في المدن والتجارة والاقتصاد والاكتشافات العلمية من جهة أخرى. هذه التحولات كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير والديمقراطية، وسيادة القانون في إطار الحداثة، وهي التي أرست في الوقت نفسه القواعد الأساسية التي استند إليها »المجتمع المدني« وارتبط بها فيما بعد عبر علاقة جدلية متجددة أو قابلة للتجدد.

وفي هذا السياق يقول د.صادق العظم »إن ما يميز العصر الأوروبي الحديث، هو هذا الاتحاد العضوي الفريد الذي تم بين المصالح الحيوية للطبقات التجارية الصاعدة وبين الاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية والميكانيكية الجديدة، لقد أضحى لرأسِ المالِ مصلحة حيوية في العلم، كما أصبح للتقدم العلمي مصلحة لا تقل حيوية في رأس المالِ، وهذه دينامية حضارية جديدة تماما لم يعرفها الإنسان من قبل، هذا المزيج الجديد، برهن أنه طاقة متفجرة وهائلة الى أبعد الحدود، مدمرة وخلاقة في وقت واحد، هذه الطاقة هي التي صنعت ما يسمى بالحداثة، وشكلت العالم الحديث وقضت على القديم، كان شعارها: المعرفة قوة، وكان للعلم دورٌ حاسمٌ في الإنتاج التدريجي للفلسفة الحديثة، تماماً كما كان حاسماً في إنتاج نوع جديد من المعرفة بالطبيعة وظواهرها، وبالمادة وبقوانين حركتها عبَّر عن نفسه بمقولات جديدة. فإذا رجعنا، أو حاولنا مراجعة أبرز المقولات والتصورات التي سيطرت على الخطاب الفلسفي وتفسيره للعالم قبل عصر النهضة أو قبل المرحلة الحديثة، نجد أنها تضم التالي: الماهية، الجوهر، المُثُل، الفيض، الغاية، الوجود بالقوة، الصورة، الهيولي، الفكرة المطلقة، أو الصانع الأول، التسيير، التخيير، الغيب.. الخ، فإذا انتقلنا الى الفلسفة الحديثة وخطابها، فماذا نجد؟ نجد تراجعاً بطيئاً ولكن متزايداً ومؤكداً لهذه المقولات والتصورات الغيبية جميعا لصالح صعود نوع مغاير منها، أخذ يحتل

مواقع السيطرة على الخطاب الفلسفي الحديث (خطاب ومقولات عصر النهضة)، مثلا: المكان، الزمان، الجسم المادي، الذرة، الحركة، العلة الفاعلة، الصفات الأولية، الصفات الثانوية، قوانين الحركة، الاستقراء. وكل هذه المقولات مستمدة ومشتقة من العلم الحديث وخطابه ونظرياته. باختصار، لقد فرضت الكوزمولوجيا العلمية الجديدة (المادية الميكانيكية تحديداً) على الفلاسفة والفلسفة خطابا وتصورات ومقولات علمية نقيضه ونافية للفكر الغيبي القديم ومقولاته«.....يتبع

**********

2016/6/24

**الحلقة الثانية : ولادة المجتمع المدني في اوروبا...**

مما لاشك فيه أن ولادة »المجتمع المدني« لم تكن ممكنة بدون نجاح الثورات السياسية البورجوازية في اوروبا ، التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية، في فضاء التنوير والعقلانية والعلم والديمقراطية. فقد كان نجاح هذه الثورات أو التغيير العنيف، في هولندا في مطلع القرن السابع عشر، وفي بريطانيا من (1641 – 1688)، ثم الثورة الفرنسية (1789 – 1815)، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة أو عصر الحداثة.

ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي دشنت العلاقة بين الإنسان والعالم من جهة وبين العقل والمنهج العلمي من جهة أخرى .

ولكن ما المنطلقاتُ والعواملُ الرئيسة التي دفعت نحو تشكل هذا العصر واستمراره؟

إن معظم الدراسات التي تناولت هذه المرحلة التاريخية الأولى من عصر النهضة وما يطلق عليها »المرحلة الانتقالية« تتفق على أن العنصرَ الرئيسَ لهذا العصر هو أولوية الفرد وحريته، أو الفردية، والإقرار باهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للحكم المطلق، الديني والسياسي، الذي ألغى هذا الحق وصادره أكثر من ألف عام، دون أن نُغفلَ دورَ التجارة وأثرها في تعزيز النزعة الفردية في سياق تطور الطبقة البورجوازية الصاعدة آنذاك، والتي وجدت في التجارة سندها المعنوي بما تستدعيه من نظام في المعارف والأخلاق والقوانين والأنظمة التي تحمي وتعزز سيادة الطبقة الجديدة، فالبرجوازي –الصانع أو التاجر– غايته الأولى هي الربح في عالم وحيد، هو عالم الامتلاك والبضاعة والتنقل الحر، في الزمان والمكان، ولا حاجة به للراهب أو لسلطان الكنيسة والحكم المطلق.

بالطبع لم يكن هذا التحول ممكناً، بدون تراكم المواقف والرؤى الفلسفية والفكرية الرحبة التي كسرت الجمود الفكري اللاهوتي – الإقطاعي السائد، وأدت إلى تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس، وإخفاق نفوذها الاقتصادي والسياسي، ومهدت لولادة النظام الجديد– المجتمع المدني.–

ومن الجدير بالتأمل والمتابعة أن هذه العملية من التراكم والتحول النوعي تخللتها أشكال متنوعة من الصراع الحاد، الذي نشب طويلا بين دعاة الجديد المدافعين عن سيادة العقل والعلم والحرية، والمدافعين عن القديم أو

النظام القائم على السلطة المطلقة في السياسة والمجتمع والمعتقدات الدينية والمعارف، وبالتالي فإن ما أتى به فلاسفة الفكر السياسي الحديث هو مواكبةٌ وإتمامٌ لما قام به علماء وفلاسفة آخرون في مجالات الفلك والطبيعة والرياضيات ونظرية المعرفة.

من هنا فإن الحديث عن نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره في الفكر الغربي كما يقول سعيد بن سعيد العلوي »يفترض تحليل مجموعة هائلة من النصوص التي كتبها هوبس وجون لوك وروسو ،وكانط وهيجل، وماركس وانجلز ولينين وجرامشي، إضافة إلى ما كتبه أوغست كونت وسان سيمون وتوكفيل وماكس فيبر وآدم سميث وكنز وروزا لوكسمبرج، كما يلزمنا أن نتعرض للمفهوم من حيث هو تصور تجريدي لتطور المجتمع الغربي الحديث بحيث يكون ميلاد المجتمع الصناعي تعبيرا عنه وتصويرا لما صاحبه وواكبه من صراعات وثورات سيكون التعبير عنها هو تطور النظرية الليبرالية من جانب وميلادُ الماركسيةِ وتطورُها من جانب آخر.»

وبدون ذلك التحليل، الذي يقع على عاتق الطليعة الحزبية السياسية المثقفة بالدرجة الأولى، لن يتم التوصل إلى صياغة وتركيب الرؤية النظرية التحليلية المناسبة لواقعنا العربي الراهن، وما تتطلبه من ضرورة إعادة النظر في مختلف الأبعاد، الأيديولوجية والثقافية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستنباط جدلية العلاقة المطلوبة – على الصعيد القطري والقومي، لتفعيل الأطر النقيضه المنظمة والآليات التغييرية لكي تقوم بدورها في تجاوز المرحلة الراهنة ببرنامجها القومي التقدمي القادر على صياغة المستقبل....يتبع

**********

2016/6/24

**الحلقة الثالثة : بزوغ عصر النهضة /الحداثة على يد المفكرين والفلاسفة من كل أنحاء القارة الأوروبية..**

إن تحليل مفاهيم عصر الحداثة والمجتمع المدني سيقودنا إلى استكشاف عمق التباين بين مجتمعاتنا وبين المجتمعات الأوروبية، ليس فقط من حيث التطور الاجتماعي التاريخي وشكله ومحتواه، بل من حيث التطور المعرفي الذي تواصل في حركة متجددة صعودا في الغرب، في حين انه عاش في الشرق حالة انقطاع وجمود معرفي أو ضمن حلقة دائرية منذ القرن الثالث عشر الميلادي إلى يومنا هذا، عبر استمرار سيطرة النظام القديم وأدواته ورموزه السياسية والاجتماعية، في ظل عوامل داخلية وخارجية مترابطة، أغلقت السبل في وجه كل محاولات النهوض أو محطاته في التاريخ العربي المعاصر، وذلك على النقيض مما جرى في سياق التطور الأوروبي الذي تفاعل عبر الصراع الحاد مع أفكار التنوير والنهضة وأدواتهما وأفسح المجال لنمو الدور الرائد والهام للبورجوازية الصاعدة وتعاظمها، في مقابل تراجع سلطة النبلاء والكنيسة أو السلطة المطلقة.

فقد ترافق صعود البرجوازية في تلك المرحلة مع ظهور العصر الكلاسيكي لنظرية المجتمع المدني، أو عصر النهضة، الذي تمت فيه صياغة هذه النظرية التي تبلورت عبر حصيلة نوعية من أفكار التنوير للعديد من المفكرين والفلاسفة من كل أنحاء القارة الأوروبية وعلى مدار أربعةِ القرونِ السابقةِ على القرن التاسعَ عشرَ.

وقد كان نيقولا ميكافيللي ( 1469– 1527 ) من أوائل المنظرين السياسيين أو المبشرين بالعصر الجديد، فقد حاول في مؤلفاته، البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية والمصالح المادية. فالفردية

والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية، وقد وجدت البرجوازية الصاعدة –آنذاك– في هذه المفاهيم ملاذا ومدخلا لتطورها وصعودها. وفي هذه المرحلة، ظهرت كتابات نيقولا كوبرنيكس (1473 – 1532 ) التي أسهمت في تحطيم الأيديولوجية اللاهوتية، ووضعت كما يقول »انجلز« الأسس الأولى لبداية تاريخ تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت. هذه الأسس تبناها –فيما بعد– الفيلسوف والعالم الفلكي »جوردانو برونو« (1548 – 1600) صاحب النظرية العلمية التي تقول بـ»لا نهائية المكان أو لا نهائية الطبيعة«، وهو القائل بأن »الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده«. (وبسبب موقفه العقلاني هذا، حكمت عليه الكنيسة بالموت حرقاً .(

كما كان للعلماء الطبيعيين – ليوناردو دافينشي وجاليليو وغيرهما – إسهامهم في هذا الجانب، إذ أنهم صاغوا النظرة الديئية (*)Deism إلى الطبيعة التي أسهمت إلى جانب النزعة الإنسانية، في تعزيز الفلسفة العقلانية والمنهج العلمي وتطورهما كمنطلقات أساسية للبرجوازية الأوروبية الصاعدة تمهيدا لولادة عصر النهضة .

و بتأثير هذه الأفكار، التي أسهمت في تفسخ العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية في النظام الإقطاعي الأوروبي، تراجع الدور السياسي الذي لعبه الدين في المجتمع، وتراجعت معه الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية، لحساب تنامي الظروف الموضوعية والعوامل الذاتية، التي أدت إلى انتشار العلاقات الرأسمالية وتفشيها في مسامات المجتمع الإقطاعي. وقد اتخذت هذه العملية مساراً تدريجياً في منطلقاتها وأهدافها الفكرية والفلسفية العامة، فبدأت خطواتها الأولى تحت غطاء النزعة الدينية الإصلاحية التي تزعمها مارتن لوثر (1483– 1546) الذي أعلن مطالبته بالإصلاح إلى جانب انه أنكر دور الكنيسة ورجال الدين في الوساطة بين الإنسان والله. وكان لهذا الموقف دور هام في فتح آفاق القطيعة بين الدين والدولة وتعميق تطور مفاهيم المجتمع المدني والمثل السياسية البورجوازية والدولة الديمقراطية.

ومع تواصل الحراك والتناقض والصراع الاجتماعي والفكري بوتائر متفاوتة في تسارعها بين القديم والجديد، ظهرت أفكار الفيلسوف الإنجليزي فرنسيس بيكون (1561–1626) التي تدعو إلى إقامة منهج علمي جديد يرتكز على الفهم المادي للطبيعة وظواهرها، كما تدعو إلى »النزعة الشكية فيما يتعلق بكل علم سابق كخطوة أولى نحو الإصلاح وتطهير العقل من الأوهام: أوهام القبيلة، وأوهام الكهف، وأوهام السوق، وأوهام المسرح«(6.(

لقد كان فرنسيس بيكون –كما يقول ول ديورانت– »أعظم عقل في العصور الحديثة، قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء، وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد« .ويتبع

---

(*)الديئية أو الربوبية هي الاعتقاد بوجود اله كسبب أولي لا شخصي للعالم، والعالم من وجهة نظر هذه الفلسفة، محكوم أو متروك لفعل قوانينه الخاصة بعد أن خلق – من أنصارها فولتير وروسو في فرنسا، وجون لوك ونيوتن في إنجلترا

**********

2016/6/24

**تحياتي ومحبتي صديقي الكبير بروفيسور حنا عيسى** ...ادرك مبلغ احترامنا المتبادل ...لكنني اعتقد انك توافقني على ان " من الحب ما قتل " فبالرغم من تقديري الكبير لمشاعرك لكنني بالمقابل اود التسجيل هنا ما سبق لي ان اشرت اليه بثقة وبدون تواضع عدة مرات في كتاباتي وفي كل محاضراتي مؤخرا ، ملخصه انني لست مفكرا او فيلسوفا ولا ازعم ابدا هذه الصفة او السمة او التعريف ، لانني ببساطة رجل لم تتوفر لي الفرصة – بسبب فقر اسرتي – من الالتحاق بالجامعة من ناحية ولان الفقر والمعاناه دفعاني الى البحث عن الخلاص ، فكان قراري الذاتي ان ابادر الى تعليم وتثقيف ذاتي بجهد فردي خالص، وكان التحاقي في حركة القوميين العرب منذ عام 1965 ثم في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها فرصة عظيمة اتاحت لي ان امارس عملية التثقيف الذاتي بتشجيع كبير من رفاقي المؤسسين في الحركة والجبهة ، فكانت الجبهة مدرستي وجامعتي الكبرى التي علمتني وراكمت في عقلي وروحي كل الحوافز التي انضجت الوعي بالعديد من جوانب ومكونات الثقافة الوطنية ووالمعرفة والعلوم الانسانية دون انكار العامل او الحافز الذاتي في داخلي الذي صنع مني مثقفا متواضعا بانتاجه المعرفي البسيط الذي لا يرقى ابدا لمستوى اساتذتنا وملهمينا الكبار من الفلاسفة والمفكرين من العرب وغير العرب ...دمت بمحبة

**********

2016/6/25

**الحلقة الرابعة : بعض فلاسفة ومفكري عصر النهضة والمجتمع المدني....**

سأبدأ بالفيلسوف الفرنسي ديكارت (1596–1650) الذي كان متأثرا إلى حد بعيد بأفكار الفيلسوف فرنسيس بيكون، فقد ارتكز المذهب العقلاني عند ديكارت على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية، وكذلك الأمر بالنسبة لتوماس هوبز (1588–1679) الذي رفض في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع، واستنتج أو استخلص أن كل سلطة مدنية يجب أن تكون انعكاساً لأصل مجتمعي دنيوي، وقد حورب بسبب موقفه هذا الرافض لاشتقاق السلطة المطلقة من الحق الإلهي، إذ أن الوجود الممكن الوحيد للمجتمع عند هوبز هو، المجتمع المدني، المجتمع السياسي المنظم في دولة . فبالنسبة لهوبز »فإن كل نشاط هو نوع من أنواع الحركة، وبما أن الفكر نشاط، فلا بد من الاستنتاج بأن الفكر حركة، والحركة بطبيعة الحال هي حركة جسم مادي ليس إلا، وهذا ما دفعه الى تأكيد الطبيعة الدنيوية والبشرية للسلطة السياسية رافضا بصورة حاسمة المصدر الإلهي لهذه السلطة.«

وفي سياق تطور هذا المفهوم نتوقف قليلا عند جون لوك (1632–1704) الذي كان مباشرا وصريحا في رفضه لمفاهيم المجتمع الإقطاعي، ولذلك فقد كانت رؤيته مغايرة لكل من سبقوه، حينما أعلن أن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع، لقد تميز جون لوك بوضوحه فيما انتهى إليه، فالتعاقد الاجتماعي عنده »غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع ، فهما نفي لتلك الغاية

وإقصاء لها، فالغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق (أو الفردية الاتوقراطية) التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق في الأساس من مبدأ الإرادة الحرة. »

وفي سياق تطور عملية إنتاج المعرفة في أوروبا، يتواصل تطور مفهوم المجتمع المدني مع شارل مونتسكيو (1689–1755)، أحد أعمدة التنوير الفرنسي، ففي كتابه »روح القوانين« يتفق مونتسكيو مع مضمون المبادئ التي صاغها سلفه الإنجليزي جون لوك، لكنه يتميز بتأكيده على أن الضمانة الأساسية للحرية تكمن في المؤسسات الدستورية الكفيلة وحدها بالحد من العسف وكبحه، إلى جانب رفضه للحكم المطلق الذي اعتبره شكلا مناقضا للطبيعة الإنسانية، ومناقضا للحقوق الشخصية وحصانتها وأمنها، ففي »مجال العقوبات، يضع مونتسكيو حدا فاصلا بين الفعل وبين نمط التفكير، فالعقاب يستحق فقط على الأفعال التي يقترفها الإنسان لا على أفكاره أو آرائه، إذ أن عقاب الإنسان على أفكاره هو امتهان فاضح للحرية .»

ولكن رغم إيمان »مونتسكيو« بسيادة القانون وحرية الفكر، إلا أن »جمهوريته لا تتجلى في حكم الشعب كله، بل في ممثليه من النخبة الأرستقراطية، فهو يخشى حكم الشعب باعتباره استبداد الرعاع، وهو أسوأ أنواع الاستبداد، فالجمهورية هي حكم الرجال الأحرار وليست حكم العبيد ولا أخلاق العبيد. »

وإذا كان لأفكار مونتسكيو، ومن بعده فولتير، وكونديلاك، دور هام في وضع أسس المجتمع المدني البرجوازي الجديد، فإن جان جاك روسو (1712–1778) لم يتميز بأهمية أفكاره الفلسفية النظرية فحسب، بل في تلك الأفكار الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية التي طرحها، وكان »أكثر وضوحاً من كل المنورين الفرنسيين في عهده، فقد وقف مع وجهة نظر البرجوازية الصغيرة الراديكالية والفلاحين والحرفيين، وهي وجهة نظر أكثر ديمقراطية من معاصريه، ففي كتابه »العقد الاجتماعي« يحاول »روسو« البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي، هي في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون، وهذه الفكرة لقيت ترحيبا فيما بعد عند رجال الثورة الفرنسية لا سيما اليعاقبة« كما طرح في »عقده الاجتماعي« نظام الجمهورية البورجوازي الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة، ورفض تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية، واقترح بدلا منها الاستفتاء الشعبي العام في جميع الأمور السياسية الهامة، انه بذلك – كما يقول د. عزمي بشارة، »يؤسس سلطة مطلقة، هي سلطة الشعب، ولكن الشعب يبقى كيانا مجردا إذا لم تتوفر الديمقراطية كشكل لسلطته، أي كيانا معنويا لا توجد وسائل لترجمة وممارسة قوته، ويفرد المجال لمن شاء من الدكتاتوريين الشعبويين للتكلم باسمه.»

إن مأثرة روسو الخالدة، أنه أكد على شرط التلازم بين النسبي وبين الحرية والمساواة، فلا »مكان في عقده الاجتماعي لمواطن غني إلى درجة تمكنه أن يشتري الآخر، وفقير إلى درجة يضطر فيها إلى بيع نفسه، لقد أدخل روسو عنصر المساواة إلى المجتمع المدني، وبذلك جعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية«. إن روسو بذلك يعبر عن قناعته –وهي قناعة موضوعية صحيحة– بأن أصل التناقضات في الحضارة البشرية يكمن في التفاوت الاجتماعي »الذي يرجع، بدوره، إلى التفاوت في الملكية –ملكية الأرض، وأدوات العمل. إن المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني المعاصر، عند روسو، هو ذلك الرجل، الذي وقف للمرة الأولى، ليسيج قطعة من

الأرض ويصيح: »هذا –لي«، ووجد أناس، بسطاء بما فيه الكفاية، ليصدقوا ذلك .»
لقد استحق روسو بحق لقب »رجل الديالكتيك في فلسفة التنوير الفرنسي« الذي أطلقه انجلز عليه.
وبقيام الثورة البرجوازية الفرنسية، لم يعد ثمة مناص من تحطيم العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية الإقطاعية، لحساب التطور الرأسمالي الصاعد داخل إطار المجتمع المدني الجديد في بقية البلدان الأوروبية، وخصوصا ألمانيا، التي كان التطور الرأسمالي فيها أبطأ مما كان عليه في إنجلترا وفرنسا، في مقابل التطور المعرفي للفلسفة الألمانية التي كانت أكثر تقدما ووضوحا وشمولية عن مثيلها في البلدان الأوروبية المجاورة. من هنا، جاء وصف ماركس لفلسفة عمانويل كانت (1724 – 1804)، رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، »بأنها النظرية الألمانية للثورة البورجوازية الفرنسية، فكانط الذي عايش تطور الرأسمالية في المجتمعات الأوروبية، هو أول من تنبه إلى خطأ مقولات آدم سميث (1723–1790) حول الطبيعة الاقتصادية والتجارية للمجتمع المدني، التي تناولها في كتابه الشهير »ثروة الأمم« عام 1766 حيث »أكد على مفهومين: الأمة بدل الدولة، والغنى (أو الثروة) بدل السياسة، بما يعني أن المجتمع المدني هو مجتمع للمبادلات التجارية، فالعمليات الإنتاجية والمبادلات التجارية تتمخض من تلقاء نفسها، وبصورة تدريجية، عن حكومة نظامية تضمن للأفراد حريتهم وأمنهم ومصالحهم من دون تدخل الدولة وقوانينها في المجال الداخلي، ويقتصر دورها على المجال الخارجي لتأمين أمن الحدود، فضلا عن القيام بالمشاريع الكبرى التي تعجز عنها المبادرة الخاصة .
وهكذا يكون آدم سميث هو أول من دشّن القطيعة بين الدولة والمجتمع المدني« ، أو الليبرالية، ممهداً –مع غيره من المفكرين والفلاسفة– الطريق للفلسفة الألمانية ودورها الرائد، وخصوصا تلك الفلسفة التي تناولت الطريقة الديالكتيكية والمنطق الديالكتيكي، وصاغت القوانين التي تحكم عملية التطور« ، وهي مأثرة تسجل للفيلسوف الألماني هيجل (1770–1831)، الذي كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي، بوصفه عملية، أي في حركة دائمة، في تغير وتطور مستمرين، وهو أول من صاغ بشكل منظم النظرة الديالكتيكية إلى العالم، وما يوافق ذلك من منهج ديالكتيكي في البحث. لقد صاغ هيجل الديالكتيك باعتباره علماً فلسفياً يعمم التاريخ لكامل المعرفة، وكذلك القوانين الأكثر شمولا لتطور الواقع الموضوعي، ونقصد بها قوانين الترابط والتناقض ونفي النفي، ذلك هو المبدأ الديالكتيكي الهيغلي في وحدة الجوهر والمظهر، إلا أن هذه الوحدة لا تستمر في الحركة الى ما لا نهاية، فهي تتوقف –كما يرى هيجل– عند الدولة الألمانية أو عند مفهوم نهاية التاريخ، وهو ما تصدى له ماركس فيما بعد.
ولكن مأثرة هيجل تكمن في رؤيته التي تقوم على أن تطور التاريخ هو انعكاس لتطور الحرية العقلية المدركة بأن »الأشياء في ذاتها« ليست مستعصية على المعرفة، فليس في طبيعة الأشياء (في الطبيعة أو المجتمع) أية عوائق أو حدود تقف أمام عملية المعرفة، هنا تتجلى بوضوح دلالات فلسفة هيجل التي لا تنفصل عن المضمون الداخلي لعملية التطور الاجتماعي وتناقضاته، وهذا ما أدركه هيجل في نظريته عن المجتمع المدني، التي حاول من خلالها تخفيف الصراعات الاجتماعية عبر رؤية تقوم على التوازن بين الملكية الخاصة والأنانية الفردية من جهة، وإشكالية الإفقار والاغتراب من جهة أخرى، وكما يقول د.عزمي بشارة »هناك محاولة مستمرة –عند هيجل– لحل مشكلة الإفقار والاغتراب الناجمة عن مبدأ الأنانية الفردية والملكية الخاصة، التي يقوم عليها

المجتمع المدني، من دون التنازل عن الفرد وحريته وحقه في التعاقد، ومن أجل ذلك ينطلق هيجل من الخطوة الأولى في تأسيس المجتمع المدني، وهي العمل من أجل سد الحاجات البشرية ضمن نظام الملكية الخاصة التي لا تعني شيئاً من دون الاعتراف الاجتماعي بها، فالتبادل بين البشر في علاقات السوق لا يمكن أن يتم من دون القانون ومن دون عملية تنظيم أو إدارة العدالة، فالسوق وحدها لا تنتج قانونا وعدالة، من هنا تنشأ الحاجة إلى السلطة، السلطة العامة(Public Authority) ، )سلطة المجتمع المدني) ولكن هيجل يعود إلى القول بأن للملكية الخاصة الفردية حدودها، على الرغم من تأكيده على أن هذه الملكية هي أساس المجتمع المدني .»

إن تأكيد هيجل على أن للملكية الخاصة الفردية حدودها، أو قيودها، يرتبط بمفهومه للحرية الذاتية، التي تتحقق فقط في نظام اجتماعي، يتيح للفرد، حدا معينا ومقبولا من مقومات الحياة بكل جوانبها داخل المجتمع، ففي ظروف الفقر والبؤس والحرمان الاجتماعي، لا يمكن أن تتوفر عوامل التطور الاجتماعي والثقافي للفرد، وبالتالي لا جدوى من الحديث عن الحرية، إذ أنها تصبح –في حال وجودها– بلا أية قيمة أو معنى. ففي غياب حرية الفرد –في ظروف القهر الاجتماعي أو الطبقي– تنتفي أهم ميزات المجتمع المدني وهي تطور الوعي السياسي، بل وينتفي وجود المجتمع المدني كواقع ملموس قائم بذاته، كما نلاحظ في مجتمعاتنا العربية في ظروفنا الراهنة.

**********

2016/6/25

**الحلقة الخامسة : ماركس والمجتمع المدني**

في مواجهة المنطلقات الفكرية للفيلسوف الألماني »هيجل« عموما، ونظام الملكية الخاصة وعلاقات السوق ومبدأ الحرية الذاتية خصوصاً، قدم ماركس (1818–1883) تعريفه للمجتمع المدني على أنه »حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، انه فضاء الصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة«، إذ أن الدولة (الرأسمالية) –لدى ماركس– »ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول »هيجل«، لكنها نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره، اقتضت في النهاية وكما يقول انجلز »ظهور قوة تقف ظاهريا فوق المجتمع«، وبالتالي فإن وجود الدولة –في المجتمع البرجوازي– يعني وجود مجتمع مدني، كما أن وجود المجتمع المدني هو الذي أفرز الدولة ذات السلطة العامة والقوة المسيطرة الخاضعة للنظام والقانون، وهو أمر لم يسبق وجوده في التنظيم العشائري، أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية القديمة، وقد أشار انجلز الى الدور الذي امتلكته الدولة البرجوازية بقوله »إن أصغر شرطي في الدولة المتمدنة يملك سلطاناً يفوق سلطان جميع هيئات المجتمع العشائري« وهذا يقودنا – كما تقول الباحثة السورية سلوى السيد – الى استنتاج أن مقولة المجتمع المدني لا تستخدم إلا في ظل الملكية الخاصة أو المجتمعات التي تعتمد هذه الملكية»

لقد تصدى ماركس لمُنَظِّري الإصلاح الاجتماعي في عصره، الذين – كما يقول المفكر د.صادق العظم " نظروا الى الجماهير الأوروبية البائسة والمعدمة بصفتها موضوع الإصلاح والتغيير الذي سيتم لمصلحتها ولكنه لن

يأتي أو يتم على يدها أو بفعلها، إن هذه الجماهير، موضوع الإصلاح والمستفيد منه، ولكنها ليست الذات الصانعة للثورة أو التغيير، لقد رفض ماركس هذه الصيغة الفوقية، وتجاوزها جدليا الى ما هو أرقى، أي الى تأكيده المعروف بأن المهمة الإصلاحية والثورية إياها غير قابلة للإنجاز إلا على يد أصحابها الذين سيحولون أنفسهم ووعيهم ومجتمعهم (المدني) من خلال الصراع الطبقي.»

إن وضوح هذه الرؤية »استند في الواقع الى المفاهيم العلمية الاستراتيجية الجديدة التي أشاد عليها ماركس المادية التاريخية، ومن أهمها– كما يضيف د. العظم :»–

« –1مفهوم البنية الفوقية، الذي تطور عند ماركس وتبلور نتيجة النقد الراديكالي الذي وجهه ماركس الى ظواهر مثل الدين والحق والفكر والثقافة والدولة.. الخ وبخاصة الى الفلسفة السائدة وقتها في ألمانيا التي كانت ترجع تلك الظواهر الى مصادر إلهية أو روحية متعالية.»

« –2مفهوم قوى الإنتاج، وهو أهم أداة معرفية–علمية حاسمة قدمها ماركس الى علوم الأفعال، وقد استخدم هذا المفهوم الجديد، كأساس علمي لنقد سجالي شديد ومدمر وجهه الى تلك النظريات والفلسفات السائدة يومها، القائلة بأن الحياة الاجتماعية بمؤسساتها هي نتاج لروح تاريخية معينة أو لقيم ثقافية أو تأملات ميتافيزيقية مثالية شائعة بكثرة في تلك الأيام في ألمانيا (وهي ما زالت شائعة –وفاعلة– في بلادنا ونحن في القرن الحادي والعشرين!!؟ (

إن ماركس بتقديمه لفكرته عن قوى الإنتاج، ومضامينها، أكد أن الحياة الاجتماعية بمجمل تجلياتها وظواهرها، لا تتكون في الأساس عشوائيا أو تتشكل روحيا، أو تتطور ذاتيا وإراديا، بل ترتكز الى قاعدة موضوعية محددة ومتحركة يلخصها نوع معين من قوى الإنتاج المادية.»

« –3مفهوم علمي استراتيجي آخر قدمه ماركس، هو مفهوم علاقات الإنتاج، وقد نشأ هذا المفهوم نتيجة استيعاب ماركس ونقده وتجاوزه لفكرة المجتمع المدني التي استخدمها هيجل، فقد أحل ماركس مفهومه العلمي الجدي، ليس محل فكرة المجتمع المدني فحسب، بل محل فكرة »العلاقات الاجتماعية« أيضا، وعبر النقد المستمر، تجاوز ماركس مفاهيم مثل »المجتمع المدني« و»العلاقات الاجتماعية« و»علاقات التبادل الاقتصادي« لصالح مفهوم علاقات الإنتاج. كذلك تجاوز ماركس عبر مفهومه الجديد، أفكارا شائعة ومتداولة حول خصائص المجتمع المدني وتفسير نشأته.»

ويستطرد د. صادق العظم قائلا : »لقد تجاوز ماركس نقدياً النظرية الأقوى يومها التي ردت المجتمع المدني الى »ميل الإنسان الطبيعي الى المقايضة والمبادلة والتجارة على حد قول »آدم سميث«، وبذلك أصبح مفهوم علاقات الإنتاج (الرأسمالية) تأكيدا للمنشأ التاريخي »للمجتمع المدني«، الى جانب الدور الحاسم لقوى الإنتاج في تحديد طبيعته وخصائصه المميزة، يتجلى ذلك في قيام ماركس، بإعادة زرع رأس المال ذاته في بنية علاقات الإنتاج الاجتماعية–التاريخية، بحيث لا تتميز به إلا تشكيلة اقتصادية تاريخية معينة ومحددة لا أكثر –المجتمع البرجوازي أو التشكيلة الرأسمالية– وبذلك تتكشف –عند ماركس– حقيقة رأس المال كمركز لبنية من علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي يرى بحق، أنها تشكل في الوقت ذاته علاقات إنتاج استغلالية أيضا، كما يبين –من ناحية ثانية– أن »الذات الاقتصادية« البرجوازية قد بنيت تاريخياً وصُنعت مرحلياً، ولم تكن دوماً موجودة أو

مهيمنة.

في ضوء ما تقدم، فإن الديمقراطية الليبرالية البرجوازية (أو ديمقراطية المجتمع المدني الرأسمالي) تتسم بالطابع الشكلي والأحادي، الذي يقتصر ويتوقف عند الجانب السياسي وتعدديته المحكومة بسقف النظام الرأسمالي وقوانينه، وهي بالتالي تفتقر في مضمونها –وبصورة شبه كلية– لأية مقومات أو أسس فعالة لتطوير البعد الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، وهو أمر ندرك أنه غير ممكن التحقيق في ظل نظام الدولة الرأسمالية عموما، وأنظمة الرأسمالية التابعة والمشوهة، كما في بلادنا وبلدان العالم الثالث خصوصا، فالتفاوت الكبير في الدخل والثروة، بين القلة الحاكمة من جهة والجماهير الشعبية من جهة ثانية، يحول دون انتقال الديمقراطية من شكلها السياسي الى أي شكل اقتصادي أو اجتماعي متقدم، ذلك أنه في ظل ضعف أو غياب القوى والأحزاب الثورية–الديمقراطية، الناجم عن ضعف علاقتها العضوية المنظمة بالجماهير الفقيرة، الأداة الرئيسة وصاحبة المصلحة الأولى في إنجاز عملية التغيير، فإن استمرار هيمنة وسيطرة الحلف الطبقي الحاكم يشكل القاعدة الأساس أو السقف النهائي الذي تتوقف عنده الديمقراطية السياسية في النظام اللبرالي عموما وفي بلداننا العربية، بصورة خاصة.

فالشرط الأول للديمقراطية الليبرالية، وجود الطبقة أو التحالف الطبقي المهيمن الذي يفرض ديكتاتوريته – المكشوفة أو المستترة حسب الظرف– من ناحية، وجماهير أو طبقات شعبية مسحوقة لا تملك (هي وأحزابها وفصائلها) سوى حق الكلام والتنديد أو إصدار البيان السياسي الذي لا يتضمن –في كثير من الحالات– بصورة مباشرة تشهيرا سياسيا واضحا بممارسات رموز ذلك التحالف التي فاقت في بشاعتها كل وصف، وهو أمر لا يدعو للغرابة لأن الدولة البرجوازية (أو الدول التابعة، ذات الأنظمة الليبرالية، المحكومة بعلاقات رأسمالية طفيلية ومشوهة) تسود فيها –استناداً لماركس– »ديمقراطية البرجوازية وديكتاتوريتها ضد الطبقة العاملة، فهي ديمقراطية من حيث علاقتها بالفرد المجرد الذي يمكن أن يتمتع بحقوق سياسية، ولكنها –من ناحية أخرى– ديكتاتورية في علاقتها بالإنسان المنتمي الى الطبقة المحرومة من الملكية، فالديمقراطية في هذه الحال تقتصر على ممثلي الاحتكارات في السلطة، في مقابل أن الديكتاتورية يتم فرضها على الطبقة العاملة (والجماهير الفقيرة) لحرمانها من أي مشاركة في السلطة الفعلية، على الرغم من كل الشعارات البراقة، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتاجر بها عمليا لتضليل الجماهير وبعض الواهمين من المثقفين ذوي الأصول أو النزعة البرجوازية، الذين يبنون مواقفهم وفق رغباتهم ومصالحهم الخاصة، فنرى كيف يروجون لفكرة تبادل السلطة سلمياً«، علما بأن البرجوازية –حتى في ظل العملية الانتخابية والبرلمان– لا يمكن أن تسلِّم السلطة بإرادتها للجماهير إلا في حالة إدراكها لعجزها عن المواجهة أولاً، ولقوة ضغط الجماهير وطليعتها الاشتراكية الديمقراطية الثورية المنظمة ثانياً...يتبع

**********

2016/6/25

**الحلقة السادسة : تابع / ماركس والمجتمع المدني.....**

لقد عبَّر ماركس عن جوهر الدولة الليبرالية البرجوازية بوضوح، في كتابه »العائلة المقدسة(1845)، حينما قال: إذا كانت الركيزة الأساسية للدولة القديمة هي العبودية، فإن ركيزة الدولة الحديثة هي المجتمع المدني« وهي

ركيزة تقوم أساساً على المنافسة والملكية الخاصة وحرية الفرد، وفي هذا السياق فإن »عبارة »حقوق الإنسان« ليست سوى حقوق عضو المجتمع البرجوازي ذاته، فالإنسان لا يُنظر إليه في ظل هذه الحقوق الثابتة ككائن بشري اجتماعي، بل على العكس تماما، يُنظَر إليه باعتباره فرداً منعزلاً، منشغلاً بمصلحته الخاصة، وبهذا تبدو الحياة السياسية وكأنها مجرد وسيلة غايتها المجتمع المدني.»

إن ما يميز ماركس، أنه استخدم مصطلح المجتمع المدني بطريقتين –كما يقول د.نايف سلوم–: الأولى وردت في »المسألة اليهودية« على الشكل التالي: إن الدولة السياسية هي حسب جوهرها، حياة الإنسان النوعية–العامة بمعارضة حياته المادية (الخاصة). كل افتراضات هذه الحياة الأنانية تواصل بقاءها في المجتمع المدني خارج دائرة الدولة، ولكن كخصائص للمجتمع البرجوازي. وحيثما وصلت الدولة السياسية الى تفتحها الحقيقي، يعِشْ الإنسان، ليس فقط في الفكر، والوعي، بل في الواقع، وفي الحياة، وجوداً مزدوجاً، سماوياً وأرضياً، الوجود في الجماعة السياسية أو الاشتراك السياسي، حيث يعتبر نفسه كائناً عاماً، والوجود في المجتمع المدني، حيث يشتغل كإنسان خاص (في إطار علاقات وقوى الإنتاج الرأسمالية)، يرى في البشر الآخرين محض وسائل، يخفض ذاته الى مرتبة وسيلة محضة، ويصير لعبة بيد قوى غريبة. الدولة السياسية هي إزاء المجتمع المدني روحانية بقدر ما السماء روحانية إزاء الأرض.»

«أما في »الأيديولوجيا الألمانية – كما يضيف نايف سلوم –« فإن ماركس يماثل بين المجتمع المدني وعلاقات الإنتاج التي تشمل العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، فالمجتمع المدني –حسب ماركس– هو جماع العلاقات التجارية والصناعية لمرحلة تاريخية محددة، لكن لم يتم وعيه كصياغة نظرية، إلا في القرن الثامن عشر، عندما تخلصت الدولة من الامتياز الديني والعائلي«، فالشرط الماركسي لنشوء الرأسمالية –كما يقول د.عزمي بشارة– هو استباقها بقيام المجتمع المدني، بمفهوم مجتمع المدنية التجاري الذي يمتد بالتدريج ليحوِّل ملكية الأرض والزراعة الى ملكيات تجارية أيضاً.

وفي كتابه »رأس المال« يستغني ماركس عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية ويتبقى على مفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادية الاجتماعية، كمسرح تاريخي، على اعتبار أن التاريخ أساسا، هو الانتقال من شكل سائد للملكية الخاصة الى شكل آخر جديد، الى أن نصل الى التشكيلة الرأسمالية، والصناعية، وصعود البرجوازية الحديثة، حيث بات الصراع بين الملكية الخاصة، وبين الملكية الجماعية (مع بداية الإرهاصات الثورية منتصف القرن التاسع عشر، ثورات 1848 الديمقراطية) أمراً راهناً، على أساس التحضير النظري لمجابهة السلطة البرجوازية، وتحطيم سلطتها ومعها مجتمعها المغترب –مجتمعها المدني، هكذا ينظر ماركس الى المجتمع المدني كوجود قائم غير واع لذاته، ولهذا السبب، يرى أن الطبقة البرجوازية السائدة، تنظم سيطرتها في دولة، أي تقيم دكتاتوريتها عبر الإكراه (أجهزة القمع، القضاء، الشرطة، وأجهزة الأمن.. الخ) من جهة، وعبر الهيمنة بواسطة أجهزتها الأيديولوجية والتربوية والاقتصادية والنقابية من جهة أخرى، واستنادا لهذا التحليل، فإن ماركس نظر الى الحقل الأيديولوجي على أنه واسطة تزييف لحقيقة البنية الاقتصادية ولواقع ملكية ثروة المجتمع، حيث تحاول الطبقة السائدة إقناع الطبقات الهامشية أو الفرعية، بمعقولية الوضع القائم، من هنا تبدأ حركة النقد عند ماركس بنقد الأيديولوجية السائدة، نقد البنية الاجتماعية الاقتصادية على شكل نقد الاقتصاد السياسي، ونقد

الدولة والسياسة كدكتاتورية برجوازية من كونها سيطرة وهيمنة.»

ولكن رغم كل ما تقدم، فإن ماركس لم يغفل أبدا أهمية الانعتاق السياسي الذي حققته الثورة البرجوازية في عصر النهضة، بل إنه نظر الى عملية الانعتاق السياسي، باعتبارها نقطةَ انعطاف مذهلة في التطور التاريخي، وتقدماً عظيماً في إطار النظام الاجتماعي القائم، وبوصول البرجوازية الى هذه النقطة –بعد تحطيم النظام الإقطاعي وإلغائه– بدأت بتطوير نمط إنتاجها الرأسمالي، ورفعت شعارها الخاص، شعار »المساواة« في الحقوق الخاصة للملكية الفردية في إطار المنافسة بين قوى البرجوازية في السوق الرأسمالي.

«إن هذه »المساواة« تمخض عنها اليوم، المزيد والمزيد من الفرز الطبقي، وتحويل العالم الى مجتمع الخمس الثري وأربعة الأخماسِ من الفقراء، لقد تجلت أسمى أخلاقيات المجتمع المدني المعاصر في »بورصة الأوراق المالية« وفي »الاندماجات العملاقة للشركات المتعددة الجنسية« وفي »منظمة التجارة الدولية«، وبالتالي فإن التحرر الإنساني المنشود لا يمكن الوصول إليه إلا باستتباع الثورة السياسية بثورة أخرى اجتماعية تأتي لتغلب نمط الملكية الخاص وتُحوِّل علاقات الإنتاج الى علاقات تقوم على أساس الملكية الجماعية أو العامة، وإن شرط القيام بالثورة الاجتماعية كما يرى ماركس، يتطلب منا إعادة دمج هذين المتحدين من جديد المتحد المدني/المتحد السياسي، ليصبحا المتحد الاشتراكي/المتحد السياسي .

ويتابع ماركس محذراً؛ إنه إذا لم تقم الثورة الاجتماعية فسينتهي الأمر بمأساة سياسية، إنه يضع بين أيدينا طريقين، قد تنتهجهما البشرية، فإما ثورة اجتماعية تلي الثورة السياسية، وإما الاكتفاء بمرحلة الانعتاق السياسي وترسيخ المجتمع المدني البرجوازي« لصالح قوى الرأسمالية نحو مزيد من الهيمنة والتوسع والتحكم بمقدرات البشرية وتعميق المأساة السياسية لجميع الشعوب الفقيرة والمضطهدة في هذا الكوكب، وفي مواجهة هذه الهيمنة، يحدد ماركس بوضوح، كيفية تحقيق هذا الهدف بقوله: »فقط عندما يدرك الإنسان وينظم قواه الخاصة كقوة اجتماعية فسوف تنفصل القوة الاجتماعية في شكل قوة سياسية، وهنا فقط يكتمل الانعتاق الإنساني«، ولهذا السبب »وقف ماركس بجانب كومونة باريس لأنها تعيد السلطة السياسية للمجتمع. فقد أظهرت الكومونة من خلال تحطيم سلطة الدولة البرجوازية، كيف استطاعت الطبقة العاملة تطوير أشكال وجودها السياسي، الأمر الذي يعادل شكلا جديدا للوجود الاجتماعي يضطلع فيه أعضاء المجتمع أنفسهم بوظائف الدولة المعتادة.»

وبتحقق المجتمع الاشتراكي، تنتفي العلاقات الرأسمالية وينتفي معها مجتمع الصراع الطبقي أو المجتمع المدني البرجوازي، وقد عبر لينين (1870–1922) في »فكرته الرئيسة حول الديمقراطية، التي تمثلت في ربطه العضوي بين الاقتصاد والسياسة ونشر الديمقراطية العامة في المجتمع والدولة والحزب، وإجراء المتغيرات السياسية الواسعة التي تضمن إقامة الديمقراطية الاشتراكية، ففي مؤلفه »الدولة والثورة« يرى لينين أن ديكتاتورية البروليتاريا يجب أن تكون دولة ديمقراطية بطريقة جديدة، (لأجل العمال والجماهير الشعبية الفقيرة وغير المالكين بصورة عامة)، وديكتاتورية بطريقة جديدة ضد البرجوازية وديمقراطيتها السياسية النخبوية الشكلية، ذلك لأن الحديث عن المساواة التامة الشاملة، وعن الديمقراطية »الخالصة« في المجتمع الرأسمالي، (أو في المجتمع المدني البرجوازي)، تحت مظلة الليبرالية، ليس سوى تمويه برجوازي لهذا الواقع الذي لا يمكن نكرانه، وهو أن المساواة بين المُستَغَلِّين والمُستَغِلِّين أو بين من يملك ومن لا يملك مستحيلة، ليس في المستوى الاجتماعي –

الاقتصادي فحسب، بل في المستوى السياسي بالدرجة الأولى، ذلك أن الأيديولوجيا الليبرالية تعتمد على وظيفتها العملية الاجتماعية أكثر من اعتمادها على وظيفتها النظرية، إنها إطار ضروري للحياة الاجتماعية من زاوية أصحاب الثروات، مالكي الثروة ووسائل الإنتاج، حيث قدمت الليبرالية – كما يقول ابراهيم فتحي – "صورة عامة للمجتمع بوصفه كلا يتألف من ذوات فردية حرة، صورة لإطار شامل، يضم قطعا وأجزاء ودوائر مختلفة ومترابطة في آن واحد، وهذا الإطار الأيديولوجي هو الناظم الرئيس للنظام الرأسمالي، الذي أُحِلَّ لأول مرة، على أرض الواقع الفعلي، العقد القانوني بين أفراده، محل المكانة الاجتماعية الموروثة (تحت عنوان المجتمع المدني والديمقراطية السياسية)، وفي هذا النظام، أصبح جمع الثروة لذاتها هو المحرك الأساسي للنشاط الإنساني باسم الحرية الفردية وحرية السوق والمنافسة .»

ونتيجة لكل ذلك نجحت القوى الليبرالية –بوسائل متعددة– في خديعة الوعي الجماهيري الذي انطلت عليه حالة التطابق الشائعة –والتي يروج لها بعض المثقفين في بلادنا– بين الليبرالية والديمقراطية، مع أن ذلك التطابق المزعوم يرفضه التتبع التاريخي لنشأةِ مفهوم الليبرالية وتطورِها، ففي سياق تطورها التاريخي »ظلت الليبرالية ترتكز على أسس معادية للديمقراطية طوال نشأتها، ولم تكن هناك رابطة جوهرية تجمعها، ولن نجد ليبراليا واحدا دافع أيام النشأة المفترضة عن حق أغلبية الشعب في التصويت أو الترشيح للمجالس التنفيذية المنتخبة، ويرجع ذلك الى أن الأيديولوجيا الليبرالية، وضعت التزامها الأصيل، رهنا بحق الفرد في ملكية حرة لا تعيقها العوائق، فالليبرالية في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي الى حرية الملكية والبيع والشراء ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والدخل لا إلى المساواة، فلو تحققت درجة من المساواة لما كان للمنافسة وتراكم رأس المال أي حافز يستحثهما. ذلك أن »الليبرالية« منذ البداية كانت تحارب في جبهتين: لقد مثلت مصالح البرجوازية التجارية والصناعية في صراعها ضد الحكم المطلق ومؤسساته التقليدية، كما حاولت الحد من أي مطالب ديمقراطية واسعة النطاق بعيدة المدى من جانب راديكالية البورجوازية الصغيرة والجماهير الشعبية«. »لكن الناس –كما يقول لينين بحق– كانوا دائماً وسيبقون دائماً ضحايا للتضليل والتضليل الذاتي في السياسة، الى أن يتعلموا أن يجدوا وراء كل جملة أو تصريح أو وعد إن كان أخلاقياً أو دينياً أو سياسياً، مصالح هذه أو تلك من الطبقات.»

على أي حال، فإن انعدامَ المساواةِ، ظاهرةٌ موضوعيةٌ، وسمةٌ أساسيةٌ من سماتِ المجتمع المدني الليبرالي البرجوازي، فهو –في جوهره– مجتمع الصراع الطبقي والصراع السياسي في آن معا، ولكن دور الصراع السياسي يكمن في توجيه المصالحِ الاقتصادية وتطويرها وتكريسها من ناحية، وإحكام السيطرة على الأجهزة عموما، وعلى توجيهِ بنيةِ السلطةِ الأيديولوجيةِ خاصةً، لضمان إدامة سيطرة الطبقة السائدة بغض النظر عن الديمقراطية السياسية الشكلية السائدة فيه.

**********

2016/6/26

**الحلقة السابعة : الفيلسوف المناضل الماركسي انطونيو جرامشي والمجتمع المدني....**

المعروف ان تكريس مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في إطار بلدان المعسكر الرأسمالي كمقولة أساسية من البنية الفوقية للمجتمعات الرأسمالية، تمحورت في الدفاع عن الليبرالية وحرية السوق وحرية المنافسة والديمقراطية السياسية الشكلية في تلك المجتمعات من ناحية، واستخدمت فيه كوسيلة أيديولوجية في الهجوم على الماركسية–اللينينية ومنظومة البلدان الاشتراكية عبر شعارات »الحرية« و»الديمقراطية« و»حقوق الإنسان« انطلاقاً من المصالح الرأسمالية وفي خدمتها، سواء في مرحلة الحرب الباردة وما سبقها، أم في مرحلة العولمة الرأسمالية الراهنة.

وهذا ما تنبه إليه الفيلسوف والمناضل الأممي أنطونيو غرامشي (1891–1937) الذي »استعار مصطلح المجتمع المدني والمجتمع السياسي من منظومة الفكر البرجوازي، وتحديدا من كتابات هيجل، وقام بتحويل هذين المفهومين الهيجليين تماما مثلما فعل كل من ماركس وانجلز مع مفاهيم هيجيلية أخرى، وكانت نتيجة هذا التحويل، أن أصبح تعبير المجتمع المدني مقطوع الصلة بدلالاته السابقة، فبعد ما كان يشير الى دائرة التنافس الاقتصادي بين الأفراد، أصبح جزءاً من البنية الفوقية يشير به »غرامشي« الى المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الأيديولوجية .

لقد تأسس مشروع جرامشي النقدي على محاربة تأويلات معينة للماركسية تنكر أي دور فعال للبنية الفوقية، وتتعامل مع الوعي الاجتماعي بوصفه مجرد انعكاس سلبي للقاعدة الاقتصادية، وبالتالي فقد عالج جرامشي موضوعات البنية الفوقية بوصفها تعبيراً عن إرادة جماعية وطبقية، فالسيادة الطبقية التي تمارسها الطبقات الحاكمة في الغرب الرأسمالي لا تقوم على قمع الأجساد فقط، بل على أسر العقول أيضا، من خلال إشاعة أنماط معينة من الثقافة والقيم، وعلى هذا الأساس، يمكن فهم اهتمام جرامشي بقضايا الثقافة والمثقفين ودور الحزب (الذي يطلق عليه صفة المثقف الجمعي)، كما يمكن فهم رؤيته للعمل السياسي وتأثيره في البنية الفوقية، حيث يقول، أن هدف العمل السياسي هو إخراج الجماهير من حالة الركود والاستنقاع التي تعيشها، ولن يكون ذلك ممكناً ما لم يتم رفع هذه الكتلة الجماهيرية الى مستوى البنية الفوقية كميدان للفعل الجماعي والإدارة الخلاقة، أي ارتقاء وعي البشر من وعي البنية التحتية الى وعي البنية الفوقية، وهذا يعني أيضاً الانتقال من الموضوعي الى الذاتي أو من »الضرورة« الى »الحرية . »«

والطريق الى ذلك هو تفعيل البعد المعرفي–الثقافي داخل الحزب بهدف إيجاد وبلورة العلاقة العضوية بين شعارات الحزب السياسية وأيديولوجيته الماركسية من ناحية وبين قواعد الحزب وكوادره وجماهيرِه، لتكوين مثقفين عضويين من أصول كادحة فقيرة أو بروليتارية، للوصول الى الوحدة بين القوى المادية والأيديولوجيا الكفيلة وحدَها بخلق ما يسميه جرامشي بـ»الكتلة التاريخية«، وهنا تكمن الأهمية القصوى لعملية التثقيف وأدواتها »للانتقال بوعي العمال (والكادحين) من حالة الوعي بالبنية التحتية (الوعي الاقتصادي العفوي) الى حالة وعي البنية الفوقية (الوعي السياسي والمعرفي والأخلاقي . »(

وعبر هذا الطريق وحده يمكن الانتقال بالصراع الطبقي من القاعدة الاقتصادية أو البنية التحتية، الى مجال الصراع السياسي والحزبي الأيديولوجي. ولا يتوقف جرامشي عند هذا الحد، بل »ينتقل الى الجزم في أن الطبقة

العاملة تستطيع أن تصل الى السلطة فقط بعد أن يحقق فكرها هيمنة ثقافية لأفكار العدالة الاجتماعية . »
ولكن كيف يمكن تحقيق هيمنة ثقافية لأفكار العدالة الاجتماعية الجديدة على المجتمع، دون سيطرة اقتصادية أو سياسية عليه بواسطة رأس المال أو بواسطة الدولة؟ ويجيب عزمي بشارة على سؤاله بقوله »هنا تبرز أهمية مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي، المرتبط ارتباطاً مباشراً بمفهوم الهيمنة مقابل مفهوم السيطرة. هنالك حيز اجتماعي تطور في ظل الرأسمالية هو ساحة الهيمنة الثقافية على المجتمع، وهذا الحيز ليس حيز الاقتصاد، بل هو جزء من المبنى الفوقي، ولكنه ليس ضمن حيز الدولة، فالمجتمع المدني هنا، هو بالمفاهيم الماركسية، حسب جرامشي، مبنى فوقي، وهو المبنى الفوقي الذي لا تتم فيه مجرد انعكاسات للصراع الاقتصادي، بل إنه المجال الحاسم نحو تأجيج الصراع الاقتصادي وحسمه عبر الحزب الاشتراكي تحديداً، القادر على الهيمنة الثقافية، وعلى التحول من ثقافة النخبة الى ثقافة الجماهير« وصولا الى الهيمنة الأيديولوجية الكفيلة وحدها –كما يقول جرامشي– بإزالة الفرق بين الدولة والمجتمع، وبالمقابل، حينما تضعف الأيديولوجيا الثورية عن التحول الى ثقافة الهيمنة، يزداد استبداد الدولة وعنفها.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، غاب أو توارى مفهوم المجتمع المدني طوال مرحلة الحرب الباردة، التي امتدت حتى انهيار منظومة البلدان الاشتراكية ومنظومة التحرر القومي من جهة، والانحسار أو التراجع المريع –ولكن المؤقت– للبنية الأيديولوجية لقوى الاشتراكية والتحرر القومي من جهة ثانية، وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، وبتأثير التطور النوعي الهائل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، كان لا بد من تجديد نظم السيطرة السياسية والاقتصادية والمعرفية في إطار المركز الرأسمالي الغربي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية كنظام مسيطر أحاديِّ المنحى يسمى اليوم نظامَ العولمة، الذي تكرس –في اللحظة التاريخية المعاصرة– بفضل هذا المناخ المهزوم والمنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف، وأصبح جاهزا للاستقبال والامتثال للمعطيات الليبرالية الجديدة وآلياتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية تحت عناوين: تحرير التجارة العالمية، إعادة الهيكلة، والتكييف والخصخصة، والانفتاح، وتعميق التبعية والخضوع والتخلف، تحت ستار زائف من الشكل الديمقراطي الليبرالي، هدفه المزيد من إحكام السيطرة على بلدان العالم عموما، والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة التي تمثل »أول مشروع أممي، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيستان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة. »

وبنشوء هذا الفراغ السياسي، الاقتصادي، الأيديولوجي، أصبحت الطريق ممهدة أمام المخططات التوسعية للرأسمالية، صوب المزيد من السيطرة على مقدرات العالم بأسره، ويتجلى هذا الأمر بوضوح في منطقتنا العربية، وبالذات على مشروعنا الوطني الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال، عبر هذا التحالف العضوي بين الإمبريالية الأمريكية المعولمة والحركة الصهيونية.

**********

2016/6/26

**الحلقة الثامنة : المناخ العربي المهزوم والمأزوم في ظل الليبرالية الجديدة وانتشار مفهوم المجتمع المدني**

في ظل الأوضاع المتدهورة –في النظام العربي ونظام السلطة الفلسطينية– الناتجة عن عمق أزمة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المستفحلة في بلادنا، والتي أدت –الى جانب ضعف العامل الذاتي النقيض أو البديل الوطني الديموقراطي الشعبي– الى مزيد من الإلحاق والتبعية، وتدمير الهوية الوطنية والقومية وتفكيكها، كان لابد لاستراتيجية العولمة والحركة الصهيونية في بلادنا أن تنجح –في اللحظة الراهنة– في إخضاع منطقتنا لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكي –الصهيوني المعولم– الذي ازداد توحشاً بعد أحداث »سبتمبر 2001، وهي مقتضيات استراتيجية تسعى الى تحقيق هدفين اثنين متكاملين هما: تعميق السيطرة الاقتصادية على مقدراتنا العربية من ناحية وتدمير قدرة الدول والشعوب العربية على المقاومة بكل أشكالها النضالية والسياسية من ناحية ثانية، متذرعة بأحدث المبررات الزائفة تحت مظلة »مقاومة الإرهاب« وجوهره، مقاومة وتركيع كل إمكانية أو حركة تستهدف استنهاض عوامل القوة والتحرر الوطني والقومي الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية، والوحدة العربية، بمثل ما تستهدف تكريس تبعية شعوب هذه الأمة وتخلفها من ناحية، وإعادة تكيفها بما يضمن إلحاقها بصورة شبه مطلقة، تحت إدارة نظام السيطرة الأمريكي– الصهيوني، الذي يسعى –بصورة يائسة لا مستقبل لها– تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني ودولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الاستراتيجية الأمريكية الراهنة، بحيث تصبح إسرائيل »دولة مركزية، أو دولة إمبريالية صغرى« في المنطقة العربية والإقليم الشرق أوسطي، يحيطها مجموعات من »دول الأطراف« العربية المتكيفة، التابعة، المتخلفة، مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل »عملية التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي والاندماج الإسرائيلي« في المنطقة العربية، تمهيدا للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة، وبما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على مجمل الأراضي الفلسطينية والجولان السورية المحتلة والتحكم في مستقبلها من جهة ثانية.

في هذا المناخ المهزوم والمأزوم في بلداننا العربية، كما في بلدان العالم الثالث عموما، انساق الكثيرون، من أوساط القوى والأحزاب السياسية والمثقفين، بهذه الدرجة أو تلك من الحماس والوعي أو بهذا الحجم أو ذاك من المصالح الخاصة من ناحية، أو العمى وعدم الوضوح الأيديولوجي من ناحية ثانية نحو شعار »المجتمع المدني« في إطار الليبرالية الجديدة الوافدة الى بلادنا بصورة طارئة وفجة، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وانحسار المشروع القومي العربي، وبروز الهيمنة القطبية الأحادية الأمريكية في نظام العولمة الراهن وأيديولوجيته الرئيسة المهيمنة: الليبرالية الجديدة، التي وصفها »الزعيم الليبرالي الجديد »ملتون فريدمان« في كتابه »الرأسمالية والحرية« بقوله: بما أن جني الأرباح هو جوهر الديمقراطية، فإن أي حكومة تنتهج سياسات معادية للسوق هي حكومة معادية للديمقراطية، فالديمقراطية مسموح بها ما دامت سيطرة رجال الأعمال بعيدة عن المناقشة أو التغيير .

هكذا يصبح النظام الليبرالي الجديد –كما يقول المفكر الأمريكي »نعوم تشومسكي«– هو النموذج السياسي والاقتصادي الذي يعرّف به عصرنا لكي يتم تحقيق أقصى الأرباح«(44.(

وفي هذا السياق، فإن من المفيد والضروري، إثارة الحوار العميق والموضوعي مع أولئك الذين انبهروا بالمظهر الخارجي لشعار المجتمع المدني الليبرالي، وأن نتوجه إليهم بعيداً عن أصحاب المصالح من دعاة الليبرالية أو »مثقفيها« في إطار المنظمات غير الحكومية وغيرها، المنتشرة على مساحة الوطن العربي، والتي يزيد تعدادها عن (75 ألف مؤسسة أو منظمة غير حكومية)، لنؤكد ونوضح عبر هذا الحوار، أبعاد ومكونات هذا المشروع الليبرالي الأممي المعولم، والتي يحددها د. رمزي زكي في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد الاقتصادي، والبعد الأيديولوجي، والبعد السياسي، ففي تعريفه لهذه الأبعاد يقول »إن البعد الاقتصادي يستند على السلفية الاقتصادية، أو المدرسة الليبرالية الجديدة (النيو كلاسيكية) التي ترى أن الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي، هي أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ. أما البعد الأيديولوجي فيستند إلى الفلسفة الفردية النفعية، التي تؤكد على الحقوق الفردية في مجال الملكية والاستثمار والتجارة والعمل، وأخيرا البعد السياسي –لهذا المشروع الليبرالي المعولم– الذي يستند إلى الديمقراطية الليبرالية بمعناها الغربي«(45)، وهذه الأبعاد هي التي يرتكز، عليها وينطلق من مضمونها الجوهري وعلاقاتها وآلياتها الداخلية، مفهوم المجتمع المدني في حركته المعرفية والسياسية عبر شخوص وأطر متنوعة أهمها المنظمات غير الحكومية في بلادنا، التي تسهم –بوعي أو بغير وعي– في تحقيق الهدف الكامن خلف هذه الشعارات، وهو هدف يتلخص –كما يقول سامر الأيوبي– في »قنونة العلاقات الاقتصادية السائدة في بلادنا (وهي علاقات رأسمالية يغلب عليها الطابع الطفيلي) وإعطاءها الشكل المشروع، الحقوقي، وهو عمليا الشكل الحقوقي الذي تمارس به الاحتكارات الأمريكية والأوروبية نشاطها الاقتصادي في دولها، هذا هو جوهر ما يريده الداعون للمجتمع المدني والليبرالية، وما يترافق مع هذا الطرح من حريات ديمقراطية مقاسه بدقة لكل فرد (وفق ما يملك) وفي حدود أن لا يشكل خطراً يمس المصالح العامة للطبقات المُستغِلة المصونة والمقدسة وفقاً للقانون والأنظمة. »

إن رفضنا لمنطق الليبرالية الجديدة وآلياتها وديمقراطيتها السياسية الشكلية، ينبع من قناعتنا وإدراكنا بصورة موضوعية، بأن ذلك المنطق بكل محدداته الاقتصادية والسياسية والفكرية، لن يؤدي في بلادنا سوى الى مزيد من تهميش الجماهير الشعبية وفقدانها لتحررها الذاتي والسياسي على المستويين الوطني والقومي، والى مزيد من المعاناة والحرمان في صفوفهم بما يدفع الى الاعتراف الإكراهي بمشروعية اللامساواة، وغياب مفاهيمِ العدالةِ الاجتماعية وآلياتها وتكافؤ الفرص والحريات الحقيقية من ناحية، والى فرض حالة من الإحباط واليأس وخنق روح الصمود ومقاومة العدو الصهيوني والإمبريالية الرأسمالية المعولمة، وتدمير المشروع الوطني، وإعاقة النهوض القومي من ناحية ثانية.

لذلك فإن الدعوة الى التمسك بأسسِ الديمقراطيةِ السياسية والاجتماعية ومبادئِها، التي تتكرس في خدمة قضايا التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، ولا تقتصر آلياتها على التعددية السياسية وحق التعبير والحريات الفردية فحسب، بل تمتد بعمق ووضوح نحو تحقيق الاستقلال الوطني وحماية سيادة الوطن، والتقدم الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية من منطلق الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/6/27

**الحلقة التاسعة : مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**

في مقدمة الطبعة الأولى من »رأس المال«، كتب ماركس في عام 1867 يقول: »إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت يكبل الحي«(1(، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر أحكام سيطرة الحي (المدينة) على الميت (الصحراء)، »فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي والاغترابي هو أبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد، وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تُحوِّل كلاً منهما الى الآخر في الاتجاهين، آخذين بالحسبان أيضاً أن المستوى السياسي محدد ومحكوم بطابع الوعي الاجتماعي السائد«(2.(

بهذا المدخل، نبدأ في الحديث عن أزمة المجتمع العربي، التي نرى أنها تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين،إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان »ما قبل الرأسمالية« وبالتالي ما قبل المجتمع المدني، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي.

-1كارل ماركس-رأس المال -الجزء الأول -ترجمة محمد عيتاني-مكتبة المعارف-بيروت -1975 -ص7.
-2جاد الجباعي -التبعية وإشكالية التأخر التاريخي- كتاب جدل - العدد الثالث-مؤسسة عيبال-قبرص-1992 -ص145.

**********

2016/6/27

**الحلقة العاشرة : أسباب تخلف المجتمع العربي:**

لعلنا نتفق أن السبب الرئيس لإشكالية التخلف العربي، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوةَ أو ضعفَ انتشارِها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزائه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، فكيف يمكن أن نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني؟

فالمعروف أنه على الرغم من تطور بعض أشكال العلاقات ذات الطابع الرأسمالي في بعض المجتمعات العربية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموماً، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقات الرأسمالية الجديدة لم تستطع إزاحة العلاقات شبه الإقطاعية، والقبلية السائدة، والمسيطرة، وبقيت حيازة وامتلاك الأراضي الزراعية، مصدراً أساسياً للوجاهة والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية في بلدان الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين، حيث »تدنت هذه المكانة، بتدني أهمية ملكية وحيازة الأرض باعتبارها العمود الفقري للتكوينة الطبقية، وذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية (وأهمها حركة 23 يوليو 1952 في مصر) في العديد من البلدان العربية ... وقيام الأنظمة الوطنية وما تبع ذلك من تصفية للإقطاع، وتطبيق الإصلاح الزراعي من ناحية، وبسبب اكتشاف النفط وبروز أهمية رأس المال (التجاري والخدمي) في التكوين الطبقي«(1)، من ناحية ثانية وأشكاله الجديدة التي تداخلت بدورها مع الأنماط القبلية، شبه الإقطاعية السابقة، بل إننا لا نبالغ في القول إن هذه الأشكال أو التكوينات الطبقية شبه الرأسمالية الجديدة، انبثقت في جزء هام منها من رحم التكوينات الاجتماعية القديمة، وهذه بدورها استطاعت التكيف مصلحيا مع »العلاقات الرأسمالية الجديدة«، من حيث الشكل أو التراكم الكمي الرأسمالي فقط، من دون أن تقطع علاقاتها مع جوهر التشكيلات الاجتماعية القديمة، وموروثاته القيمية والمعرفية المتخلفة، التي وجد فيها الاستعمار الغربي، مناخاً مهيَّأً وجاهزاً لتحقيق أهدافه ومصالحه في بلادنا، فلم يتعرض لأي من هذه الموروثات ورموزها الطبقية، التي شكلت في معظمها سنداً للظاهرة الاستعمارية ولرأس المال الأجنبي في عملية دمج بلداننا العربية وتكريس

تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، خلالَ الحربِ العالمية الثانية وبعدها وإلى اليوم، دون أن نغفل بالطبع، مرحلة النهوض الوطني والقومي في خمسينات وستينات القرن الماضي، التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، منفرداً عبر شخصيته ودوره الكاريزمي وإيمانه الشديد بالمبادئ التحررية، والقومية، ولاحقاً بالاشتراكية، دون الاستعانة بالمؤسسات الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وتفعيل العمل السياسي في أوساط الجماهير التي وقف حياته من أجلها، ولذلك كانت هزيمة حزيران 1967 بداية النهاية لمرحلة التحرر القومي الديمقراطي، خلقت المناخ العام، والمقومات اللازمة لإعادة إحياء التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية القديمة والمستحدثة، بصور وأشكال معاصرة، تتوافق مع شروط الانفتاح والتحالفات السياسية العربية الرسمية التي تولت قيادتها أو توجيهها الأنظمة الأكثر رجعية وتخلفاً وتبعية في بلادنا، وبالتالي يصعب في بلادنا –إن لم يكن متعذرا–تلمس أو إدراك الوجود المادي والدور الموضوعي التاريخي للطبقة البرجوازية عموما، والبرجوازية الوطنية خصوصاً (*)..... يتبع

–1د. محمود عبد الفضيل –التشكيلات الاجتماعية والطبقية في الوطن العربي– مركز دراسات الوحدة– بيروت–1988 – ص99.

*المعروف أن »مصطلح البرجوازية« هو مصطلح له دلالة اجتماعية–سياسية–ثقافية، إذ أن كلمة برجوازية – كما يقول د.محمود عبد الفضيل– تفيد معنى »التمدن« في نمط وأسلوب الحياة والأفكار والنظرة، (محمود عبد الفضيل –مصدر سبق ذكره– ص144) فعلى سبيل المثال: إن مفهوم »البرجوازية« أو البرجوازي لا ينطوي في بلادنا عموما على ذات المعنى الذي ينطوي عليه ضمن سياق أوروبي، إذ يستخدم هذا المصطلح في سياق الكتابات العربية حول الأوضاع والعلاقات الطبقية، ليعني طبقة تتطلع الى القيام بالدور نفسه الذي قامت به نظيرتها الأوروبية ولكن من دون أن يكون لديها نفس القدر من السلطات الاقتصادية والنظرة الاجتماعية.

**********

2016/6/28

**الحلقة الحادية عشرة : مخاطر التطور الاجتماعي العربي المشوه:**

اليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، على الرغم من مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتعوق أيَّ تحول ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث .

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما

يعمق الأزمة الاجتماعية، واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استعمال الاستبداد الناجم عن استفحال الفساد.

و مما هو جدير بالحس بالمسؤولية، أو بالتأمل –كحد أدنى– ليس الخطر الناجم عن هذه الظواهر فحسب، بل أن تصبح هي القاعدة التي تحكم أو تحدد مسارَ العلاقات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية وطبيعتها، حينئذ تصبح »مؤسسة« الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد أو ذاك، وتوجيهها وفق قواعد إدارة الأزمة بالأزمة، وهنا ينتقل الحس بالمسؤولية، إلى ضرورات التغيير الديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المأزوم، الذي تفرضه طبيعة أزمة التحرر الوطني والقومي، بحكم أنها تعبير عن أزمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنيوية للإمبريالية، حسب تعبير المفكر الشهيد مهدي عامل –بحيث »تصبح الطبقة المسيطرة أو نظامها في تناقض بين السير في منطق الحركة التحررية الديمقراطية، وهو منطق معادٍ لها، وبين السير ضده (و النتيجة واحدة)، حيث بات السير في منطق التحرر يضع هذه الطبقة (أو التحالف أو النظام) في تناقض مع مصالحها الطبقية، فيقتضى بالتالي بضرورة زوال سيطرتها الطبقية، وكذلك الأمر بالنسبة لسيرها ضد منطق الحركة التحررية حيث تفقد هذه الطبقة التي هي البورجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة«(1 .(

ولكن الإشكالية الكبرى، أنه في موازاة هذه الأحوال والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المأزومة، تراجعت أحزاب وقوى التغيير الديمقراطي في بلداننا (وهي أهم مكونات المجتمع المدني)، إلى الخلف بصورة مريعة، وبخاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع –حتى اللحظة– بلورة أو إنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمته، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيها العفوي، التي وجدت في الحركات السياسية الدينية ملاذاً وملجأ يكاد يكون وحيداً، يدفعها الى ذلك نزوعها الى النضال ضد العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى.

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه »مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، أبوي، يعاني النزعة الاستبدادية على

مختلف الصعد، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة«(2). ..... يتبع

-1مهدي عامل -النظرية في الممارسة السياسية-دار الفارابي-الطبعة الثالثة-بيروت-1990-ص356.

-2د. حليم بركات -المجتمع العربي في القرن العشرين -مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت-تموز 2000- ص19.

**********

2016/6/28

**الحلقة الثانية عشرة : الفجوة الهائلة بين الاثرياء والمحرومين:**

إن »الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة)، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي«(1.(

وفي ظل هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية »يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقاً حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، لكن ليس بقضاياه الأساسية أو العامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغَّرب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، فهو لا يجد مخرجاً سوى الخضوعِ أو الامتثالِ القسريِّ أو الهرب«(2.(

هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع الى درجة كبيرة، تكمن قيمته -من وجهة نظر موضوعية- في تحفيز القوى القومية التقدمية العربية لدراسة واقعها الاجتماعي ومسار تطوره الاجتماعي وخصوصياته التي اختلفت من حيث النشوء التاريخي للشرائح والفئات الرأسمالية بين هذا القطر أو ذاك، ولكن هذا الاختلاف في ظروف النشأة لهذه الشرائح ومنابعها وجذورها، لم يعد قائما في لحظة معينة من التطور المعاصر للبلدان العربية، الذي بات متشابها الى حد كبير في هذه البلدان كافةً.

فعلى الرغم من الاختلاف في ظروف النشأة التاريخية للشرائح الرأسمالية العربية العليا وتباين أشكالها كما يقول د.محمود عبد الفضيل »حيث نشأت في مصر من أصول زراعية وإقطاعية واضحة، بينما نشأت في سوريا عبر ارتباطها أساسا بالتجارة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، وفي السودان ارتبطت نشأتها بنمو التجارة القافلية البعيدة المدى في أفريقيا، ونشأت في العراق من تداخل التجارة والإقطاع معاً«(3)، إلا أن »تزاوج رأس المال الأجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة »ما بعد الاستقلال«، لعب أدواراً مهمة في تسهيل عمليةِ نموِّ البورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية وتوسّعِها، الى جانب الدور الهام الذي لعبه رأس المال الأجنبي

تاريخياً، »ورأس المال الدولي« حديثاً، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الأبرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم (وخطير) من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح »البورجوازية الكومبرادورية«(4) التي بات التداخل بينها وبين أجهزة الدولة البيروقراطية –في كل بلدان النظام العربي–، وثيقاً وعضوياً الى درجة أن بعض التحليلات تقول بظهور »الدولة الكومبرادورية«، التي تحكمها »بورجوازية الصفقات« أو اقتصاد المحاسيب والأقارب أو ما أطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف »جون ماينارد كينز« »اقتصاد الكازينو« في إشارته الى الفساد الذي ساهم في تفجير الأزمة الرأسمالية العالمية عام 1929. ..... يتبع

–1د.حليم بركات –المصدر السابق– ص24.

–2د. هشام شرابي–البنية البطريركية–سلسلة السياسة والمجتمع–دار الطليعة–بيروت–1987–ص30.

–3د.محمود عبد الفضيل –مصدر سبق ذكره– ص138/137.

4المصدر السابق – ص140.

**********

2016/6/28

**الحلقة الثالثة عشر : هيمنة بورجوازية الكومبرادور:**

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية، بحيث بات من المفيد مراجعة استخدامنا للمصطلحات الغربية، مراجعة موضوعية ونقدية كي لا نعيد تطبيقها على واقعنا بصورة ميكانيكية، كما فعلنا في المرحلة السابقة، خاصة مصطلح »البورجوازية«، عند تناول الشرائح والفئات الرأسمالية العربية التي تشكلت تاريخياً –و إلى الآن– من هذا المزيج أو التنوع الاجتماعي غير المتجانس أو الموحد سواء في جذوره ومنابعه القديمة، أو في حاضره ومستقبله، فمصطلح »البورجوازية« وغيره من المصطلحات التي تحدثت عن تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتسلسلها من المشاعية الى العبودية الى الإقطاع الى الرأسمالية، والتي تطابقت مع مضمون التطور الرأسمالي في البلدان الصناعية الغربية، تكاد تكون مصطلحات غريبة في واقعنا وشكل تطوره المشوه، خاصة وأنها لم تتغلغل في الوعي العفوي أو الاعتيادي للجماهير، وكذلك في صفوف

القواعد الحزبية العربية كمفاهيم تحفيزية أو رافعة للوعي السياسي والطبقي، لكون هذا المصطلح أو المفهوم مصطلحاً يكاد يكون وافداً، غريباً، نظراً لعدم تبلور الإطار أو الطبقة في بلادنا بصورة محددة، التي يمكن أن يجسدها أو يعبر عنها أو يشير إليها ذلك المصطلح من جهة، ونظراً لما ينطوي عليه أو يتضمنه هذا المفهوم من إعلان ولادة وتشكل طبقة جديدة هي »البورجوازية« كطبقة قائدة لمرحلة جديدة، حملت معها مشروعاً نهضوياً حضارياً عقلانياً تطورياً مادياً هائلاً، عجّل في توليد التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ومفاهيمها المتطابقة معها من جهة أخرى، وفي هذا السياق نؤكد أن المطالبة بمراجعة المصطلحات ذات الطابع التطبيقي لا يعني مطلقا التطرق الى النظرية الماركسية ومنهجها، والتي نشعر بالحاجة الماسة الى إعادة دراستها وتعميق الالتزام بها في هذه المرحلة وفي المستقبل!!

إن تناولنا لهذه الرؤية التحليلية، لا يعني أنها دعوة إلى وقف التعامل مع هذه المصطلحات، بقدر ما هي دعوة للبحث عن مصطلحات ومفاهيم معرفية أخرى إضافية تعكس طبيعة ومكونات التركيب الاجتماعي /الطبقي في بلادنا العربية، بما يلغي كل أشكال الغربة أو الاغتراب في المفاهيم التي سبق استخدامها بصورة ميكانيكية أو مجردة، بحيث نجعل من التحليل النظري والاجتماعي لواقعنا، في سياق العملية السياسية، أمراً واضحاً ومتطابقاً في كل مفاهيمه ومصطلحاته مع هذا الواقع الشديد التعقيد، الذي يشير إلى ان التطور في بلادنا –كما يقول د. برهان غليون– »ليس بنياناً عصرياً على الرغم من قشرة الحداثة فيه، وهو أيضاً ليس بنياناً قديماً على الرغم من مظاهر القديم، ولكنه نمط هجين من التطور قائم بذاته، فقد عنصر التوازن وأصبحت حركته مرهونة بحركة غيره«، لذلك لا بد من إزالة اللبس والخلط في المفاهيم، الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية، وأسهم –إلى حد ما– في تكريس حالة الإرباك الفكري في أوساط القوى اليسارية العربية وعَزَلها عن الجماهير، وليس معنى ذلك، أننا ندعو إلى تكيف الوعي الطليعي العربي المنظم، لمتطلبات الوعي العفوي الجماهيري، بالعكس، إنها دعوة – أو وجهة نظر– تستهدف التعامل مع الوعي العفوي بمنهجية ومفاهيم تعكس تفاصيل الواقع المعاش وتعبِّر عنه بصورة جدلية تدفع به الى التطور والنهوض، انطلاقاً من قناعتنا بمقولة ماركس –في مقدمته لرأس المال– »قل كلمتك وامشِ ودع الناس يقولوا ما يقولون.«

**********

2016/6/29

**الحلقة الرابعة عشر : طبيعة التركيب الطبقي في المجتمعات العربية :**

في سياق الحديث عن طبيعة ومكونات التركيب والمتغيرات الطبقية في بلدان وطننا العربي، وضرورات إزالة الخلط أو اللبس في مصطلحاتها أو مفاهيمها، نتوقف أمام طروحات اثنين من المفكرين العرب هما د.حليم بركات، والراحل د. رمزي زكي، فالأول يطرح في كتابه »المجتمع العربي في القرن العشرين« المشار إليه في هذه الدراسة، مسألة التكون الطبقي في المجتمع العربي ويعيدها إلى »الأصول الرئيسة المتشابكة التالية: ملكية الأراضي والعقارات، والتجارة وملكية رأس المال، النسب العائلي المتوارث، المنصب أو الموقع في السلطة، مع الإشارة الى عدم تساوي هذه العوامل في الأهمية«(1)، ومع تقديرنا لصحة هذا التحليل وانسجامه مع الواقع، إلا

أن د. بركات في تصنيفه للطبقات الاجتماعية العربية المعاصرة، يقر بوجود ثلاث طبقات رئيسة: »الطبقة البورجوازية، الطبقة الوسطى، الطبقة الكادحة«، وهي قضية بحاجة الى النقاش، نظراً لشدة التنوع في البنية والانتماءات الاجتماعية العربية التي أشار إليها في مقدمة كتابه.

أما المسألة الثانية فهي ترتبط بتعريف »الطبقة البورجوازية« التي تتضمن كما يشرح د. بركات »شرائح اجتماعية قديمة من الأرستقراطية وكبار الملاك وشيوخ القبائل وكبار علماء الدين، الى جانب كبار الرأسماليين التجاريين والصناعيين والأثرياء الجدد من الأطباء والمحامين«(2)، وهو في تقديرنا، تعريف ملتبس يتناقض مع مصطلح »البورجوازية« المتعارف عليه، كمصطلح حديث، عبّر عن طبقة جديدة تكونت في التاريخ الحديث في سياق صراعها مع الطبقات والشرائح القديمة الأرستقراطية وكبار الملاك ورجال الدين، وبالتالي، لا يجوز القفز عن كيفية تكون الطبقة البرجوازية، وسياقها التاريخي في مرحلة محددة، وكذلك في إطارها العام كطبقة لا مكان فيه للرموز والشرائح القديمة.

المسألة الثالثة، التي ندعو الى تأملها والتفكر فيها ومناقشتها بصورة موضوعية، فهي مسألة »الطبقة الوسطى«، والالتباس حول مفهوم هذه الطبقة وشكل تطورها ووجودها ودورها. ..... يتبع

-1د. حليم بركات – مصدر سبق ذكره- ص327.

-2د.حليم بركات-المصدر السابق-ص.238

**********

2016/6/30

**الحلقة الخامسة عشر: حول مفهوم الطبقة الوسطى:**

الملاحظة الأولى: لا بد من تحديد المقصود بالطبقة الوسطى وماهيتها منعاً للالتباس والإرباك، تحديداً وإيضاحا للمفهوم ومغزاه أو دلالاته الاجتماعية والسياسية، لأننا نعتقد في ضوء قراءتنا لكتاب »وداعاً للطبقة الوسطى« ان موضوع الكتاب يتناول الطبقة البورجوازية الصغيرة بصورة مباشرة، التي تختلف بكل مكوناتها عن »الطبقة الوسطى« أو ما يعرف عندنا »بالرأسمالية الوطنية« التي لم يبق لها دورٌ رئيسٌ أو مركزيٌ في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية أو في العالم الثالث، ارتباطاً بطبيعة التطور الرأسمالي المعولم الراهن، وشروطه وضغوطاته على بلدان العالم الثالث واحتكاره لأسواقها المحلية المفتوحة بلا أية قيود أو ضوابط، لذلك، فإننا نرى أن استخدام مصطلح »البورجوازية الصغيرة« بشرائحها الثلاث: العليا، والمتوسطة، والدنيا. هو الأكثر دقة واقتراباً وتفسيراً للواقع الاجتماعي في بلادنا، ولا سيما أنه يتفق مع التحليل الماركسي للمجتمع البورجوازي، وهو تحليل يستند -كما هو معروف- إلى المقولة التالية: »في المجتمعات البورجوازية ثمة طبقتان رئيستان متناحرتان: البورجوازية، والبروليتاريا، وتشمل البورجوازية على ثلاثةَ أقسام هي: البورجوازية الكبيرة، والبورجوازية المتوسطة والبورجوازية الصغيرة، وهذه الأخيرة تتوزع على ثلاث شرائحَ: العليا، والمتوسطة، والدنيا، وهي الطبقة الأقدم في التاريخ، والأكثر تعقيداً في أوضاعها الداخلية وتركيبتها، وقد تناولها بالتعريف

والتشخيص ماركس وانجلز ولينين وغيرهم من المفكرين الماركسيين، نذكر منهم في بلادنا، المفكر الماركسي الراحل د. فؤاد مرسي، الذي أكد على أن »الحرفيين وصغار المنتجين وأصحاب الحوانيت وصغار الفلاحين والموظفين، يشكلون جميعاً ما يسمى بالبورجوازية الصغيرة، أكثر الطبقات عدداً وأوسعها نفوذاً وأبعدها أثراً في مجتمعنا«(1). والمفارقة هنا ان هذا التعريف لا يختلف من حيث المضمون مع ما قدمه د. رمزي زكي الذي ينبهنا في كتابه إلى أنه »يستخدم مصطلح الطبقة الوسطى تجاوزاً، لأنه مصطلح هلامي وفضفاض يفتقدُ الدقة العلمية، ولأن هذا المصطلح يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين في حجم دخلها، وهي طبقة غير منسجمة، يسودها مختلف ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي، لأنها تضم مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش بشكل أساس على المُرتَّبات المكتسبة من الحكومة والقطاع العام والخدمات والمهن الحرة، ويطلق على أصحابها: ذوي الياقات البيضاء يتوزعون على ثلاث شرائح: عليا ومتوسطة ودنيا«(2.(

إن تسجيلنا لهذه الملاحظة، شكل من الاجتهاد يستهدف العودة بمفهوم كل من »الطبقة الوسطى« و»البورجوازية الصغيرة« ووضع المفهوم في إطاره الصحيح، منعاً للإرباك في تحليلنا للأوضاع الاجتماعية ومكوناتها وأزمتها في بلادنا.

الملاحظة الثانية: وتتناول الفرق الجوهري بين الطبقة البورجوازية المتوسطة، والطبقة البورجوازية الصغيرة، حيث تتميز الأولى، بضعف بنيتها وحجمها ودورها، وبتماسك موقفها الأيديولوجي الأقرب إلى أيديولوجية البورجوازية الكبيرة، بحكم توافق المصالح وتداخلها بينهما. أما البورجوازية الصغيرة فهي الطبقة الأكثر عدداً واتساعاً وشمولاً في كل مجتمعاتنا العربية، والبلدان النامية عموماً، وقد لعبت هذه الطبقة دوراً مركزياً في الإطاحة بالبنية المجتمعية العربية التقليدية القديمة أو الأرستقراطية، في العديد من الدول العربية، وفرضت بديلها الوطني والقومي المعادي للاستعمار والصهيونية من جهة، إلى جانب بديلها الاجتماعي الداخلي ضد الإقطاع والرأسمالية الكبيرة، وأحدثت تحولاً نوعياً في حياة الفلاحين والعمال والفئات الفقيرة، لا يمكن تخطيه أو القفز عنه، وبخاصة في المراحل الأولى من تولي هذه الطبقة للحكم أو السلطة. ..... يتبع

-1د. فؤاد مرسي –البورجوازية الصغيرة.. الوضع الطبقي.. والموقف الفكري- الطليعة-القاهرة-يوليو 1969 – ص10.

-2د. رمزي زكي –وداعاً للطبقة الوسطى-دار المستقبل العربي-القاهرة-1997 –ص85/84.

**********

2016/7/1

**الحلقة السادسة عشر : حول البورجوازية الصغيرة :**

المسألة الهامة الأخرى، أن البورجوازية الصغيرة شكلت دوماً، وستظل إلى مدى بعيد قادم، الوعاء أو المصدر الأول لتأسيس المؤسسات والجمعيات والأحزاب اليسارية والقومية والدينية بمختلف أيديولوجياتها وأساليب عملها وأهدافها وحجم حركتها واتساعها حسب هذا الظرف أو هذه المرحلة وطبيعة الطبقة السائدة فيها، المهم أن هذه الطبقة ما زالت قادرة على التأثير الإيجابي في مجرى التطور الاجتماعي العربي، إذا وجدت التنظيم أو الحزب

القادر على إثبات وجوده وتأثيره ووضوح أهدافه، إذ أنها طبقة ذات طبيعة مزدوجة نتيجة لوضعها المزدوج، وترجّحها بين الارتفاع والهبوط، وبالتالي فهي حين تشكل لنفسها تنظيماتها، لا تنجح عادة في الاحتفاظ باستقلالها السياسي، حيث تترعرع فيها المظاهر الضارة من المحسوبية والتكتلات والانشقاقات وعدم التجانس أو التوحد الفكري والسياسي فهي »حين تحارب ضد البورجوازية الحاكمة، فإنما تحارب بوسائل المجتمع البورجوازي نفسه«(1) ، ولذلك يسهل قيادتها من خارجها –في ظروف محددة– عبر حركة منظمة، أو حزب قوي بغض النظر عن أيديولوجيته أو هويته السياسية والفكرية، والمثال الصارخ على ذلك، ما يجري الآن من اتساع غير اعتيادي، من حيث حجم وعدد عناصر البورجوازية الصغيرة الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في الجسم التنظيمي للحركات الدينية السياسية وتنظيماتها في بلداننا العربية، في المرحلة الحالية، نظراً لتراجعِ قوةِ الأحزاب القومية اليسارية الديمقراطية وحضورِها وتأثيرها فيها.

أمام كل ذلك، ليس بإمكان القوى الديمقراطية اليسارية العربية تخطي واقعِ هذه الطبقةِ ووجودِها على الرغم من تقلبها وعدم ثباتها، وذلك لاعتبارين، أولهما، أن أوضاع هذه الطبقة عموماً، والشرائح المتوسطة والدنيا فيها خصوصاً، تواجه الآن في الدول العربية غير النفطية بالذات، حالة من التدهور الكبير الذي أودى بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية إلى الحضيض بسبب انخفاض مستويات دخولها ومستويات معيشتها انخفاضاً كبيراً، والانتشار الواسع للبطالة في صفوفها، الذي أدى إلى هبوط أعداد كبيرة منها الى عداد الطبقة العاملة أو الشرائح الفقيرة عموماً، وذلك على أثر تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وبيع القطاع العام وإلغاء الدعم، وثانيهما، يتمثل في الضرورة الموضوعية التي تفرض على جميع قوى اليسار الديمقراطي العربي، أن يجدد قواه، ويستعيد دوره الطليعي على الصعيد الاجتماعي والسياسي الداخلي، في ظل هذه الظروف المتردية التي تعيشها جماهيرنا الشعبية اليوم، والتي استطاعت الحركات الدينية السياسية، عبرها، أن تتفاعل معها بما أدى الى اتساع أطرها، وضخامة تأثيرها السياسي ودورها على الرغم من عدم وضوح برامجها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وعدم تناقض هذه البرامج مع جوهر الليبرالية الرأسمالية وأنظمتها من جهة أخرى.

إن وجوب تفاعل قوى اليسار الديمقراطي مع الشرائح المتنوعة للبورجوازية الصغيرة، يفرضه حجمها ووجودها الكمي الذي تزيد نسبته عن 50% من مجموع السكان في بلداننا من ناحية، كما يفرضه شكل وطبيعة الصراع الطبقي وضعف تبلور الوعي به من ناحية ثانية، خاصة في أوساط العمال والكادحين الذين لم يتبلوروا بعد »كطبقة بذاتها«، تعبر عن وجود متبلور ومحدد المعالم أو حالة موضوعية، فعمالُنا وكادحونا ما زالوا يشكلون »طبقة لذاتها« تمكنهم من التعبير عن وجودهم الذاتي، وليس الطبقي العام، إن الفرق هنا هو فرق بين الموضوعي والذاتي، وبكلام آخر، إنه الفرق بين الوعي الطبقي، أي الإحساس بالظلم ومقاومته، والوعي الزائف الذي لا يدل ويكشف عن حقائق الواقع، ويلجأ الى الأسباب الشكلية أو التراثية أو القدرية أو الاقتصادية على أحسن تقدير، وهنا تكمن الحاجة الماسة، أو الحتمية في ضرورة إعادة تجديد واستنهاض دور القوى اليسارية الديمقراطية العربية، التي تملك وضوحاً في الرؤية الأيديولوجية، ووضوحاً في البرنامج الاجتماعي/الاقتصادي، ووضوحا في الموقف القومي والسياسي العام، بما يحول دون تأثير المظاهر والصفات الضارة، من تذبذب وتردد

ونزوع نحو التكتل والشللية من جهة، ويضمن لهذه القوى وأطرها قيادة ملتزمة بقضايا الجماهير الشعبية الفقيرة وإخراجها من هذه الأزمة الاجتماعية التي تكاد تعصف بوجودها ومستقبلها. ..... يتبع

د. فؤاد مرسي –مصدر سابق – ص16.

**********

2016/7/1

**الحلقة السابعة عشر : عدم تبلور مفهوم المجتمع المدني في مجتمعاتنا العربية:**

على الرغم من تداول هذا المفهوم في الأوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية، في بعض البلدان العربية، إلا أن هذه الظاهرة –كما أشرنا من قبل– لا تعني وجوداً أو تبلوراً لمجتمع مدني عربي كما يروج البعض، إذ أننا ما زلنا في مرحلة ما قبل الحداثة أو ما قبل المجتمع المدني، وإنّ كلَّ ما يتبدى على السطح، في الواقع المادي أو في المفاهيم، من مظاهر حداثية لا يعدو أن يكون شكلاً فقط بدون أي محتوى حقيقي يعبر عنها، والشاهد على ذلك بصورة حية، مسار التطور الاجتماعي العربي في سياقه التاريخي العام، القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة، بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة، فرز أو بلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، والواسع للكلمة، أي »طبقات بذاتها« تستطيع التعبير عن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتدافع عنها ككتلة طبقية موحدة مدركة لوجودها الموضوعي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي، واستمرار سيطرة الأنماط القديمة، تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة، امتزجت فيها، كل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنماط القديمة والحديثة معاً، تبدو واضحة اليوم عبر ما نشاهده في كل مجتمعاتنا من استمرار وجود وتأثير العلاقات البدوية القبلية والحمائلية والعائلية والطائفية، والعلاقات شبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة، وكونت هذا المزيج أو التشكل الطبقي المشوه والسائد –حتى اليوم– في كل مكونات البنية المجتمعية، الفوقية والتحتية بهذه الدرجة أو تلك، وبالتالي فإن الحديث عن مجتمع مدني، في إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من »الجماعات« ما قبل الحداثة أو المدنية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته الديمقراطية وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي، التحرري والديمقراطي المطلبي معاً، ففي هذا السياق وحده، نستطيع نفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد لمفهوم المجتمع المدني من جهة، ونستطيع أيضاً نفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه في هذا المناخ المهزوم والمأزوم، حيث ترعرع مفهوم »المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية« وبات مألوفاً من كثرة تداوله في معظم »الحوارات والندوات وورش العمل التي تعقدها بعض القوى السياسية وتروج لها المنظمات غير الحكومية، وهي »حوارات وورشات عمل« استطاعت الانتشار والتوسع في العديد من الدول العربية في أوساط نخبة يتكرر حضورها في هذه الندوة أو الورشة أو تلك بصورة شبه دائمة، وهي ظاهرة تدعو إلى إثارة الانتباه والتأمل، وليس الاستغراب، من حيث أن هذه »الورش والندوات« التي »نجحت« في القفز بمفاهيم المجتمع

المدني والديمقراطية الليبرالية، والوصول بها إلى أعلى سلم الأولويات في الإطار الضيق »للنخبة السياسية« التي تخلى معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، لم تنجح –بالمقابل– في الوصول أو التغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، وشكل عباراتها المركب بصورة لا يمكن للجماهير أن تستوعبها، نورد بعضاً منها على سبيل المثال: »التمكين في المشاركة« »الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق«، »تنمية قدرات الإنسان«، »تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم!« »تنمية المبادرات المحلية«، »المنظمات الأهلية والديمقراطية والتنمية المستدامة«، »دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص«، »التنمية البشرية من منطلق الأطفال«، »الجندر«، »عمليات التشبيك«، »الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق«.. الخ. وهي عبارات غريبة في معظمها عن واقعنا، مما جعل منها عبارات عامة ومبهمة و»جديدة« حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، وأضيفت إلى مفردات اللغة والخطاب السياسي الهابط، الذي حدد النظام الرأسمالي المعولم الجديد، أسسه ومنطلقاته الليبرالية، الفكرية والسياسية العامة، وترك هامشاً للمنظمات غير الحكومية في العالم العربي، والعالم الثالث لتمارس دورها أو قناعاتها الجديدة، أو مشاريعها ومخططاتها المرسومة لها والتي قد تحمل في طياتها –في اللحظة الراهنة من الهبوط السياسي المريع– توجه بعض هذه المنظمات (عبر تأثير ودور شخوصها السياسية الكاريزمية) لتأسيس أحزاب سياسية ليبرالية اجتماعية جديدة في بلدان الوطن العربي عموما، وفي فلسطين بشكل خاص، تبتعد بصورة أساس عن جوهر المشروع الوطني المقاوم للاحتلال الصهيوني تحت غطاء البرنامج الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، وحقوق الإنسان والتنمية، وبدعم تمويلي خارجي كبير لمساعدة هذه »الأحزاب الوليدة« وضمان فوزها في أية انتخابات قادمة، بعد إسدال الستار على المشهد الوطني في المرحلة الماضية لكي تكون هذه الأحزاب عنوانا للمشهد القادم .

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة الى تلك الازدواجية أو المفارقة الغريبة، التي تمارسها دول النظام الرأسمالي الغربي، فهي من جهة تساند وتدعم جميع الأنظمة والمؤسسات الاستبدادية المتخلفة في بلادنا بصورة منهجية واضحة، وتقوم عبر هذا الزيف الليبرالي بدعم المنظمات غير الحكومية دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة أخرى!؟ أية ديمقراطية هذه؟ وما طبيعة هذا المجتمع المدني الذين يروجون له وما أهدافه؟ إنها الديمقراطية المغربة، النخبوية، الفوقية، والمعزولة عن الجماهير، ما يؤكد على ذلك أن جميع المنظمات غير الحكومية –في البلدان العربية– لم يستطع أي منها الاعتماد في تمويل مشاريعه على المجتمع المحلي ولو بنسبة 20% فقط؟! بسبب اعتماد هذه المنظمات على الآخر الأجنبي من جهة، وفشلها في إقامة أي شكل من أشكال العلاقة الواسعة والثابتة مع الجماهير أو المجتمع المحلي من جهة ثانية، مع أن عدد هذه المنظمات يزيد –كما أشرنا من قبل عن– (75) ألف منظمة(1) تنتشر في بلدان الوطن العربي على السطح بلا أي جذور أو تمدد، بما يؤكد تقويم المفكر العربي سمير أمين لهذه المنظمات بقوله »إن الطفرة في المنظمات غير الحكومية، تتجاوب الى حد كبير مع استراتيجية العولمة، الهادفة الى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أو إعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة«. ..... يتبع

–المفارقة أن معظم هذه المنظمات في فلسطين والوطن العربي، لم تقم بعقد أية مؤتمرات داخلية لانتخاب هيئاتها ومجالس إداراتها بصورة ديمقراطية منذ تأسيسها الى اليوم، على الرغم من تداولها الكمي الواسع لموضوع الديمقراطية والتعددية السياسية في كافة المحافل ووسائل الإعلام؟!

**********

2016/7/1

**كلمة بمناسبة يوم القدس العالمي .....**

ان انقضاء الزمن عاجز عن أن يجعل من احتلال الصهاينة الباغي لفلسطين عملاً مشروعاً.

في إطار هذه النظرة الشمولية، أنظر إلى قضية القدس باعتبارها قلب ومحرك ذلك الإطار من حيث الأهمية السياسية والدينية والتاريخية التي لا يمكن إزاحتها من الذهنية العربية الإسلامية والمسيحية في آن واحد، هذه الأهمية لا تتوقف عن الجانب المكاني أو الواقع المادي البشري أو الجغرافي بقدر ما تتغلغل في السيكولوجي الفلسطيني والعربي الداخلي الكامن رغم هذا الواقع المأزوم والمهزوم الذي نعيشه اليوم.

ذلك أن الإصرار على أن تكون القدس العربية عاصمة للفلسطينيين موقف تسنده الحقوق التاريخية والقانونية إلى جانب الشرعية الدولية، أما من ناحية السيادة المشتركة عليها، فهو أمر غير قابل للتحقق.

لأن رفض التوحد بين الهويتين المتناقضتين لا يعود إلى الحق التاريخي للفلسطينيين والعرب في مدينة القدس وكل فلسطين فحسب، ولكنه يمثل في الحاضر والمستقبل بصورة واعية تستند إلى أن وجود الفلسطينيين ومستقبلهم مرهون بالانتماء إلى محيطهم العربي في المكان والزمان، وهو وجود يعبر عن انتماء عضوي عميق لا تؤثر فيه الهزيمة المؤقتة أو عوامل القوة الصهيونية في اللحظة الراهنة في عالم متغير يقول لنا ببساطة إن المستقبل هو للأمة العربية شرط امتلاكها عناصر القوة والنهوض، وهو مستقبل يعكس نفسه على الفلسطينيين بما يعزز استحالة اندماجهم في إطار الهوية الصهيونية التي لا تتضمن في داخلها مقومات مستقبلها.

ومن هنا فلا مجال للحديث عن حل سياسي او مرحلي وفق الشروط الصهيونية الامريكية ووفق المصالح الانانية لقيادة السلطة الفلسطينية التي تتمسك بالمفاوضات العبثية مع العدو الصهيوني عبر التنازل ليس فحسب عن حقوق شعبنا التاريخية في كل فلسطين ، بل ايضا عن السيادة الكاملة للفلسطينيين على القدس بجوامعها وكنائسها وأرضها .وكذلك الأمر لا يمكن الحديث عن المهادنة اوالادوار التركية والقطرية والسعودية وغيرهم من العملاء الا في اطار تكريس الانقسام وصولا الى دويلة غزة المسخ.

أمام هذا الواقع النوعي لمسلسل التنازلات من قيادة سياسية متسلطة ومستسلمة ، يتحدد الموقف الوطني ب: التمسك ب بميثاق م.ت.ف والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية المعبر عنها بالميثاق الوطني وبرنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس ، عبر إرادة جماهيرية فلسطينية تشمل القوى الديمقراطية والقومية والإسلامية والشخصيات الوطنية.

ان خوض المجابهة ضد القيادة المتنفذة على صعيد م.ت.ف يعتبر مسألة محورية ، ويجب تحشيد الطاقات لكسبها انطلاقا من هدف ازالة الدولة الصهيونية واستعادة فلسطين حرة عربية.

إن هذه المجابهة لن تحسم بين ليلة وضحاها ، إنها تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني ، وجماهيري شامل. إنها مواجهة بين شرعية الشعب والكفاح ، وشرعية اتفاق الذل ، بهذا يتم عزل القيادة المنهارة وإفقادها للشرعية التي لا تزال تتحرك تحت غطائها . لقد فقدت تلك القيادة شرعيتها الوطنية والقومية والتحررية ، وعلينا أن نفقدها شرعيتها الجماهيرية ، وهذه كلمة الفصل في النهاية.

وبالتالي فإن خطنا الناظم في المواجهة مع هذه القيادة حول م.ت.ف هو : تحشيد القوى المناهضة للتنازلات والمفاوضات العبثية ضمن إطار جبهة وطنية عريضة تعبر عن واقع الشعب الفلسطيني . فالوطن لا يعوض، والقدس – بكل ما تمثله – هي درة هذا الوطن وما حوله من محيط عربي وإسلامي .. فهل يمكن تعويضها؟.

**********

2016/7/2

**الحلقة الثامنة عشر: العوامل الخارجية ودورها في الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في بلادنا :**

في هذا المشهد الملتبس داخلياً، في إطار النظام العربي المأزوم والمهزوم، وخارجياً على الصعيد العالمي، وخاصة بعد انهيار الثنائية القطبية ومعادلاتها وضوابطها السابقة، يصبح الحديث عن مفاهيم المجتمع المدني، نتاجاً مباشراً لهذا المشهد الجديد، وعوامله ومحدداته الخارجية، وليس نتاجاً لمعطيات وضرورات التطور الاجتماعي –الاقتصادي–السياسي في بلادنا، إذ أن الحديث عن المجتمع المدني العربي، هو حديث عن مرحلة تطورية لم ندخل أعماقها بعد، ولم نتعاطَ مع أدواتها ومعطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الأدوات والمعطيات المتخلفة الموروثة، مثالنا على ذلك صارخٌ في وضوحه لمن يريد أن يستدل عليه، فالبورجوازية الأوروبية –التي كانت ثورية في مراحلها الأولى– في عصر النهضة أو الحداثة، جابهت الموروث السلفي اللاهوتي الجامد، بالعقل والعقد الاجتماعي، وجابهت الحكم الثيوقراطي والأوتوقراطي الفردي بالعلمانية والديمقراطية، وجابهت الامتيازات الأرستقراطية والطبقية بالحقوق الطبيعية، كما جابهت تراتبية الحسب والنسب واللقب بالمساواة الحقوقية والمدنية، بين جميع المواطنين، فأين نحن العرب من كل ذلك؟ ونجيب بوضوح، ان مجتمعنا العربي اليوم، هو »مجتمع بلا مجتمع مدني«، فطالما كانت بلادُنا في زمنٍ غير حداثيٍّ / حضاريٍّ ولا تنتسب له، بالمعنى الجوهري، فإن العودة إلى القديم أو ما يسمى بإعادة إنتاج التخلف سيظل أمراً طبيعياً فيها، يعزز استمرار هيمنة المشروع الاستعماري المعولم على مقدراتنا واستمرار قيامه فقط بإدارة الأزمة في بلادنا من دون أي محاولة لحلها سوى بالمزيد من الأزمات.

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن المجتمع المدني وضروراته، ولكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه.

المسألة الأخرى التي ندعو الى إعمال الفكر فيها، تتمثل في تلك الفجوة بين الإطار الضيق لأصحاب السلطة والملتفين حولها من جهة، والإطار الواسع للجماهير الشعبية الفقيرة من جهة أخرى، وهي ظاهرة قابلة للتزايد

والاتساع والتفاقم، عبر التراكم المتصاعد للثروة، الذي يؤدي –كنتيجة منطقية أو حتمية– إلى تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً، وتعرضها إلى أوضاع غير قابلة للاحتمال أو الصمت، مما يضعها أمام خيارين: إما الميل نحو الإحباط أو الاستسلام واليأس، أو الميل نحو المقاومة والمجابهة السياسية الديمقراطية، أو العنيفة، تحت غطاء اجتماعي أو ديني، أكثر بما لا يقاس –كما أشرنا من قبل– من ميلها نحو الاقتناع بالهامش الليبرالي وشكله المحدود، للخلاص من وضعها وأزماتها المستعصية، إن إدراكنا لهذه الفروق الجوهرية، يدلنا على كيفية التعامل مع مفهوم المجتمع المدني، وأية مفاهيم أخرى، وفق خصوصية تطورنا الاجتماعي التاريخي والمعاصر، المختلفة نوعياً عن مجرى وطبيعة التطور في البلدان الغربية، وما يتطلبه ذلك الإدراك من تحويل في المفاهيم بحيث تصبح مقطوعة الصلة مع دلالاتها السابقة، التي تمحورت فقط عند الإشارة إلى المجتمع المدني كضرورة في خدمة عمليات التنافس الاقتصادي بين الأفراد على قاعدة حرية السوق في إطار الليبرالية الجديدة وآلياتها المتوحشة في نظام العولمة الراهن. ..... يتبع

**********

2016/7/2

**حول عجز "المعارضةالتاريخية"**

بالنسبة لاحزاب وفصائل اليسار العربي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" كشعار معلن في مقابل واقع معاكس يقر بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً"الى جانب التدني او الهبوط السياسي والتظيمي.وفي هذا السياق ، لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، وازمة التحرر والنهوض ومجابهة التخلف والتبعية والاستبداد من قلب الصراع الطبقي التي تفاقمت في جميع الاقطار العربية وادت الى انتشار مظاهر الطائفية والصراع الدموي المذهبي وحركات الاسلام السياسي، هذه الازمة لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز النظام الطبقي الكومبرادوري الحاكم او ما يسمى بالقيادة التاريخية – في هذا البلد او ذاك – عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، ، بل أيضا عجز "المعارضة التاريخية" و"المعارضة البديلة" في أن تصبح البديل الديمقراطي الثوري الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب ، بل فشل فشلا ذريعا ، بما يفرض على كافة قوى اليسار مراجعة نقدية صارمة لتجربتها التاريخية التى اوصلتها الى مثل هذا الفشل او الهزائم ، لعل في هذه المراجعة ما يدفعها الى اعادة صياغة رؤيتها الماركسية ومنهجها الجدلي ومن ثم اعادة صياغة رسالتها وبرامجها المعبرة عن مصالح جماهيرها الشعبية ، وعندئذ يمكن القول انها بدأت الخطوات الاولى للخروج من مأزقها الراهن صوب نهوضها واستعادة دورها الطليعي الذي تنتظره جماهيرها بشوق كبير.

**********

2016/7/2

**مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني.....**

المداخلة الأولى : الحديث عن المثقف غسان كنفاني ، وهو حديث يحملُنا إلى رؤية رفيقنا المثقف الثوري المبدع المناضل الشهيد غسانِ للثقافة كما فهمها وجسدها ، باعتبارها جملةُ ما يستوعبُه ويراكمُه ويبدعُه هذا الرفيقُ او

ذاك على صعيدِ الفلسفةِ الماركسية ومنهجِها ، والتاريخِ الوطني والقومي من ناحية ، وعلى صعيدِ العلمِ والأدبِ والفنِ بالارتباطِ الوثيقِ بمجالاتِ الحياةِ السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ وكافةِ مجالاتِ الحياةِ المادية والروحية من ناحيةٍ ثانية ، من اجل استخدامِها للإجابةِ على أسئلةِ الجماهير الشعبية المطروحة في كل مرحلةٍ من مراحل مسيرتِها الثوريةِ من أجل التحررِ والديمقراطيةِ والتقدم ، في إطار العلاقة الجدليةِ بين الأهدافِ الوطنيةِ والقومية ، وهنا تتجلى خصوصيةُ الواقعِ العربي وتخلفِه التاريخي ، واستتباعِه واستبداده وخضوعِه عبر الشرائح الكومبرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام الامبريالي ، كما تتجلى أيضا في دروسِ وعبرِ الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجلِ تغيير هذا الواقع من خلال استلهامِه الخلاّقِ للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادِها ومكوناتِها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهميةِ تكريسِها في صفوف رفاقِه الجبهاويين ، إن رؤيتَه هذه للثقافة تبلورت في إطار التزام الجبهة بالثقافة العضوية وبالمثقف العضوي دون تجاوزِ الإبداعِ الأدبي أو الفكري أو الفني لدى هذا المثقفِ الحزبي أو ذاك، وهنا بالضبط ترسخت العلاقةُ الجدليةُ التبادلية بين شهيدِنا غسان وجبهتِه الشعبية على قاعدة الفهم المشترك لدور المثقف العضوي الذي يمكننا تعريفَه وتحديدَ معالمِه وفقَ رؤية الجبهة ، بأنه : العضوُ المنتمي للحزب الماركسي الثوري ، هو الحاملُ لرسالةٍ، لموقفٍ، لرؤيةٍ نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً ، "الداعيةُ" "الاختصاصيُ" "المُحَرِّضُ" "صاحبُ الايدولوجيا" أو حاملُها، المدافعُ عن قضايا وتطلعاتِ الجماهير الشعبية ، الملتزمُ بالدفاعِ عن قضيةٍ سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفتُه ومنهجيتُه، بل هذه مشروعيتُه ومسئوليتُه تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

**********

2016/7/2

**تعريف مفهوم الكومبرادور....( ردا على استفسارات بعض الاصدقاء.....(**

الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق – في بلدان العالم الثالث – على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ،وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلى وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل . وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح

المجال لابراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

**********

2016/7/2

**مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني.....**

المداخلة الثانية : في الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا المناضل والكاتب والروائي غسان ، وفي ظروف استشراء السيطرة الامبريالية والصهيونية على شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وتزايد مظاهر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدموية ، وتفاقم حدة الاستقطاب والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، في مقابل استمرار عجز وفشل اليسار الفلسطيني والعربي عن بلورة البديل الشعبي الديمقراطي ، أبدأ كلمتي بسؤال .. ماذا لو كان غسان كنفاني على قيد الحياة ؟ وعاد الى الوطن "يعتكز عصا عادية ويحدق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتشتت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكترث بأعماله ولا باستلهامها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكترث أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ..!؟ .... الاجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا القابضين على الجمر بوعي وصمود واصرار على مواصلة النضال من اجل تحقيق المبادىء والاهداف التي استشهد من اجلها غسان.

**********

2016/7/3

**مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني...**

المداخلة الثالثة : الحديثُ عن غسانَ الكاتبِ الروائي المناضلِ والمثقفِ الجبهاوي –كما الحديثِ عن الحكيمِ ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعدات وكلِ الثوريين– لا معنىً له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثوريا وديمقراطيا من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني ، لكن هذه الخطوة ستظل بلا معنى ان لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعُنا الفلسطينيةِ من طريقٍ وأفقٍ مسدودٍ على كافةِ الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيثُ بات من المؤكدِ لكم ولكلِ أبناءِ شعبِنا في الوطنِ والمنافي ان استمرارَ هذا الانقسام هو خدمةٌ صافيةٌ للعدوِ الصهيوني مدعوماً من ألّدِ أعداءِ الفلسطينيين والعرب وكلِ فقراء العالم ،الولاياتُ المتحدة الامريكية.

**********

2016/7/3

**مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني...**

المداخلة الرابعة: حينما نتحدث عن الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حاملِ الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادىء جبهته الشعبية وأهدافِها، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطةِ التقاءٍ هامةٍ، وهي الوظيفةُ النقديةُ للمثقف، والوظيفةُ النقدية هنا تتخطى التبشيرَ أو الرسالةَ إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوةُ رسوخِ ووضوحِ الهويةِ الفكريةِ ، الماركسية ومنهجِها المادي الجدلي من ناحية ، وقوةِ رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغَلين والمضطهدين من ناحيةٍ ثانية ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادِنا بصورةٍ مريعةٍ ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتبُ القيمِ "فتقدمت قيمُ النفاقِ السياسي والتلفيقِ الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفردانية، حتى أصبح لها مُنظّروها ومشرّعوها الذين صنعتهم انساقُ وآلاتُ السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهُم وأفسدتهُم منظمات NGO S كما هو الحالُ في وضعِنا الراهن في فلسطين –على سبيل المثال وليس الحصر– عبر مروجي ما يسمى بثقافةِ السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعُها وتركيبُها خصيصا للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من اجل التشكيك في صحةِ أفكارِ فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلِها بما يضمن تكريسَ تبعيةِ هذه البلدان واستمرارِ تخلفِها وخضوعِها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كلِ من يرفع شعارَ الليبرالية الجديدة في بلادِنا: إن النيو – ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزلُه التجربة ويختزلُ ذاتَه إلى مجردِ ممسوسٍ بلوثةِ عداءٍ فَقَد بريقَه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

**********

2016/7/3

**مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني...**

المداخلة الخامسة : لعل من اهم ابداعات المفكر الماركسي الثوري " انطونيو جرامشي" تأكيده على دور "المثقف المتمرد" ، أو المثقف العضوي الملتزم، فالمثقف بالمعنى الحقيقي هو الذي لا يرتضي بالأفكار السائدة أو المألوفة، هذا هو المبدأ الذي جسده غسان كنفاني حتى لحظة استشهاده .وهنا بالضبط تتجلى دروس وعبر تجربة رفيقنا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي غسان ...لذلك ينبغي التمييز بين من يمارسون الفكر من أجل تغيير الواقع والثورة عليه، وبين من يمارسون تحطيم الفكر والوعي حفاظاً على مصالحهم الانتهازية وتبريراً للنظام أو السلطة أو الواقع البائس الذي يحتضنهم ...فما قيمة الثقافة التي لا تتعاطى وتتفاعل مع الهموم

والمطالب الوطنية والطبقية للجماهير الشعبية، وما قيمة الحزب الذي لا ينخرط– عبر التزام ووعي فكري ثقافي عميق – في العملية التغييرية ؟ فإذا ما تفككت وتآكلت أو تراجعت الجبهة الثقافية وأقصد ، هوية الحزب اليساري الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، فإنه لا محاله سيخسر كل الجبهات الأخرى ، السياسية والتنظيمية والعسكرية الكفاحية .. تلك هي كلمات القائد الراحل جورج حبش الذي أدرك أهمية الجبهة الثقافية ، ليس كجبهة أخيرة فحسب ، بل أيضا كمنطلق لرفاقه ولكل الماركسيين العرب بان يكرسوا كل جهودهم من اجل وعي الماركسية ومنهجها بصورة تطورية نقدية ومتجددة تخدم متطلبات واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما يوفر لهم كل الامكانات والقدرات في مواصلة نضالهم واستعادة دورهم من اجل قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق اهدافها في القضاء على كل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي .

**********

2016/7/3

**مداخلات عشية الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني.....**

المداخلة السادسة : كان غسان مثالا للمثقف العضوي الحداثي والعقلاني التنويري والوطني والقومي الماركسي في آن واحد ، لكنه لم يكن صاحب رؤية أحادية معرفية يقينية ، قومية أو ماركسية يلتزم بجمود نصوصها بقدر ما كان مبدعاً في أدبه الثوري عبر تأويله للنصوص وتفسيره لها بما يقترب أو يتناسب أو يتطابق مع الواقع المعاش، فلم يكن ناطقاً باسم النص بل كان ثورياً يسعى إلى تغيير الواقع عبر وعيه له واستخدامه للمنهج المادي الجدلي في اكتشافه من جهة وعبر قناعته الموضوعية الثورية بمبادئ وأهداف الجبهة الشعبية من جهة ثانية.

هكذا أدرك غسانً أن مهمة المثقف هي ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاماً بما ينبغي أن يكون عبر وظيفته النقدية بالمعنى الموضوعي ، وهي تتناقض كلياً مع وظيفة التبرير ،او النفاق الانتهازي والشللي أو الاعتراف بالأمر الواقع ، هنا يتداخل عضويا مفهوم المثقف مع مفهوم الطليعة بالمعنى المعرفي والسياسي التي ترى الالتزام بأهداف النضال الوطني ضمن الإطار القومي تجسيداً لرؤيتها.

**********

2016/7/3

**مداخلات عشية الذكرى 44 لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني.....المداخلة السابعة:**

بعد اربعة واربعين عاما من استشهادك رفيقنا غسان ، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل تفكك وتخلف وخضوع النظام العربي للتحالف

الامبريالي الصهيوني ، وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدمويةحيث لم تعد القضية الفلسطينية قضية مركزية في اذهان شعوبنا العربية ، وفي ظل استمرار تكريس الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وتزايد انتشار مظاهر الاحباط واليأس في اوساط شعبنا ، يحتفل عدونا الإسرائيلي الغاصب بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في الذكرى الثامنة والستين للنكبة ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

**********

2016/7/4

**عشية الذكرى 44 لاستشهاد رفيقنا الاديب والروائي والفنان غسان كنفاني**

المداخلة الثامنة : نحن مع غسان حينما يقول ما معناه : لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب ، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.

**********

2016/7/4

**المداخلة التاسعة .... عشية الذكرى 44 لاستشهاد رفيقنا الاديب والروائي والفنان غسان كنفاني ...**

تضمنت أعمال الشهيد غسان كنفاني رؤية استشرافية وواقعية استدعت التحريض على هذا الواقع المأزوم بمثل دعوتها الصريحة إلى المقاومة ، فهي رؤية ثورية مختلفة عن تلك التي تضمنتها العديد من أعمال الروائيين العرب الذين نقدر دورهم في تشخيص الواقع الاجتماعي دون الدعوة الصريحة إلى التغيير والثورة كما هو الحال عند محمود تيمور وتوفيق الحكيم و نجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبدالله على سبيل المثال ، ذلك إن روايات غسان كانت مسكونة بروح التحريض والتغيير الثوري، وهي بالتالي تقاطعت مع روائيين تقدميين من أمثال حنا مينا وعبد الرحمن الشرقاوي ويوسف إدريس ويوسف القعيد وعبد الرحمن منيف وحيدر حيدر وإلياس خوري بناحيتين أساسيتين هناك أولاً وحدة المعاناة الشخصية والوطنية والمجتمعية بحيث نشهد كما يقول – حليم بركات– توجهاً نحو الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع ، فتصبح الأماني والأزمات والانتصارات والهزائم

والآلام والأفراح واحدة ، لان قضية المجتمع هي قضية الإنسان، والعكس صحيح ، فيصبح خلاص الأول هو خلاص الآخر، وهنا بالضبط تأثر غسان بالثورة كما عبرت عنها مبادئ الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب ، وكان إبداعه الأدبي نتاجاً لذلك التأثير .

وهناك ثانياً : مسألة المشاركة الفعلية والخوض في المعارك الوطنية الحقيقية التي يعيشها الشعب إلى جانب المعارك التي يعيشها المجتمع ، وفي مثل هذه الحالة تنبثق الأفكار والمشاعر من صميم الواقع المعاش ، وليس من مفاهيم مجردة.

**********

2016/7/4

**"عيد"!!!....أي عيد؟؟؟**

سأل مظفر النواب يوماً ".. هذا وطنٌ أم مبغى ؟" المبغى والانحطاط والاستسلام والاستبداد والقتل على حاله ان لم يزد يا شاعرنا المتمرد الثوري المبدع مظفر .. القتل جاري على الهوية والمعتقد وأحياناً كثيرة باسم الدين او الطائفةاو المذهب.. وأكثر مما نتصوّر .. تفكك دول ، انقسام ، تخلف ، صراع دموي وحروب ، قتلى أم شهداء في المحصلة هم بالآلاف..الى جانب ملايين من المشردين خارج اوطانهم ... في سوريا والعراق ، واليمن ، وتونس والحبل على الجرّار ... وآخر أمّة أخرجت للناس تختلف على شوال وعلى الهلال وتتفق على الاعتراف بدولة العدو الصهيوني وتتخلى عن حقوق شعبنا الفلسطيني... فهل هناك متسعٌ لعيد .. أي عيد ؟ ان عيدنا الفلسطيني وعيد شعوبنا العربية الحقيقي لن يتحقق إلا باجتثاث أنظمة الاستبداد والتخلف والخضوع ،واقامة انظمة ديمقراطية تقوم على فصل الدين عن الدولة والسياسة وتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبية التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية التي قدّم لها فقراء أبناء شعوبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والنضال من اجل تحقيق الامال الكبرى ، وعندها سنحتفل فعلا بالعيد مع الفرح ، ومع النصر..

**********

2016/7/5

**الحرية لرفيقنا المناضل الصامد الباسل بلال كايد وكل أسرى فصائل المقاومة الفلسطينية...**

عشية هذا "العيد" وكل "عيد" نستذكر معا ، شهدائنا الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل التحرر والحرية والديمقراطية والنهوض والتقدم وازالة كل ادوات ومظاهر الاستبداد والتخلف والفقر والاستغلال الطبقي التي سرقت وما زالت تسرق من جماهير فقراء شعوبنا وكل الكادحين والمضطهدين لحظات الفرح العربي فيما يمكن أن نطلق عليه اسم العيد .. كما أدعو في هذه المناسبة ، كل الرفاق والاصدقاء اضاءة شموع التحريض والثورة لازالة انظمة التخلف والاستبداد والاستغلال ، ورفض الاستسلام لشروط العدو الصهيوني عبر ما يسمى بالمفاوضات او صفقات المهادنة... واضاءة شموع المقاومة بكل اشكالها الشعبية والكفاحية ضد الوجود الامبريالي

الصهيوني..جنبا الى جنب مع شموع الامل تأكيدا لمزيد من التضامن مع أسرانا المناضلين من أجل الحرية وفي المقدمة منهم رفيقنا المناضل الصامد الباسل بلال كايد وكل أسرى فصائل المقاومة الفلسطينية في سجون العدو الصهيوني ..وكل المعتقلين من الثوريين العرب في سجون انظمة الاستبداد والقهر في كل عواصم العرب.

**********

2016/7/6

**كيف يجب أن تقدم الجبهة الشعبية رفيقنا القائد المثقف الثوري الشهيد غسان كنفاني..؟ الجبهةَ الشعبيةَ**

حينما تقدم غسان كنفاني ، لا ترى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حاملِ الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادئِها وأهدافِها، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطةِ التقاءٍ هامةٍ، وهي الوظيفةُ النقديةُ للمثقف، والوظيفةُ النقدية هنا تتخطى التبشيرَ أو الرسالةَ إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوةُ رسوخِ ووضوحِ الهويةِ الفكريةِ ، الماركسية ومنهجِها المادي الجدلي من ناحية ، وقوةِ رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغَلين والمضطهدين من ناحيةٍ ثانية ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادِنا بصورةٍ مريعةٍ ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتبُ القيم "فتقدمت قيمُ النفاقِ السياسي والتلفيقِ الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفردانية، حتى أصبح لها مُنظّروها ومشرّعوها الذين صنعتهم انساقُ وآلاتُ السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهُم وأفسدتهُم منظمات NGO S كما هو الحالُ في وضعِنا الراهن في فلسطين –على سبيل المثال وليس الحصر– عبر مروجي ما يسمى بثقافةِ السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعُها وتركيبُها خصيصا للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من اجل التشكيك في صحةِ أفكارِ فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلِها بما يضمن تكريسَ تبعيةِ هذه البلدان واستمرارِ تخلفِها وخضوعِها للنظام الامبريالي ، ولذلك نقول إلى كلِ من يرفع شعارَ الليبرالية الجديدة في بلادِنا: إن النيو – ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزلُه التجربة ويختزلُ ذاتَه إلى مجردِ ممسوسٍ بلوثةِ عداءٍ فَقَد بريقَه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

**********

2016/7/6

**تساؤلات في ذكرى الغائب الحاضر رفيقنا الروائي المبدع والمناضل الثوري الشهيد غسان كنفاني.....**

إذا ما تأملنا مسيرتنا الوطنية من أجل التحرير في غمرة اوضاع التفكك والانقسام والصراع على السلطة بين حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين اللتان تمارسان سطوة الحكم والاستبداد وقمع حريات الرأي بـ " شرعية" القوة والاكراه بمعزل عن الاهداف التحررية الوطنية الكبرى من جهة وبتجاوز سافر للديمقراطية التي اوصلتهما الى السلطة من جهة ثانية..اذا تأملنا هذا الواقع المرير على مدار سنوات الانقسام ،نكتشف ان صراعات وممارسات ومصالح الحكومتين الطبقية النقيضة لمصالح جماهير الفقراء ،ادت – في ظل استمرار غياب البديل اليساري الديمقراطي –الى تغييب شعبنا وشل حركته وعجزه عن التوقف أمام قضاياه أساسية ، ما يبرر اثارة الاسئلة ..هل كانت الديمقراطية مهدا للتغيير والتطور والصمود ام اصبحت لحدا او مقبرة للقضية والمجتمع ؟؟؟ ما هي

اهداف النضال الوطني ؟؟؟؟ وما هو الموقف من الكيان الصهيوني الذي نحاربه ؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقة تحرر واستنهاض ووحدة شعوب الأمة العربية ؟ ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس الديمقراطي وحرية الرأي داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وهل تتكامل وتتفاعل قضايا التحرر والسياسة والديمقراطية ، أم أن لكل منهما قناة منعزلة عن الأخرى ؟؟؟ وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولا عن محدده الأول والأخير كصراع عربي صهيوني ؟؟؟... باختصار نستذكر كلمات الشهيد غسان ومأثوراته وانتاجه الادبي والسياسي ..تلك المشاعل المضيئة التي ما زالت تغوص في معانيها مشاعر ما تبقى من رفاقه الاوفياء للشهداء والمبادىء ، بمثل ما تغوص في مشاعر وعقول وأقلام المثقفين الثوريين الذين كتبوا آلاف الصفحات عن زخم إنتاج شهيدنا المثقف العضوي المناضل والروائي المبدع والكاتب السياسي والإعلامي غسان كنفاني الذي استطاع أن يصنع هالته الفريدة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالإبداع والشموخ والتحريض على التغيير والثورة، يعتز به ويسير على هداه رفاقه القابضين على الجمر في الجبهة الشعبية الموزعين على مساحة الوطن الفلسطيني كما في الشتات والمنافي وفي كل أرجاء هذا الكوكب.

**********

2016/7/7

**في ذكراه الرابعة والاربعين ، ربما نسأل أنفسنا ، ترى لماذا لا زال يُكتَب حتى اليوم عن غسان كنفاني** وكأنه اغتيل أمس أو كان أدبه كتب قبل لحظة، والجواب بسيط ، غسان كنفاني مناضل ومثقف ثوري وروائي مبدع متعدد الأوجه والدلالات والأفكار وعمق الرؤية ، فمع كل مرة تقرؤه تكتشف جديداً، كلما رأيته اكتشفت في وجهه ملامح جديدة ، المؤسف أننا نستطيع الزعم بان العدو اكتشف مواهب الرجل قبل أن يكتشفها كثير من الفلسطينيين والعرب، فحسم أمره في حين لا زال البعض في الساحة الثقافية اليسارية الفلسطينية والعربية غير منتبه إلى ذلك الكائن السري الساكن بين حروف كنفاني.

اغتاله الأعداء لأنه حمل فاعلية الكتابة التي تصنع جيلاً سيعثر على أداة التعبير عن فاعليته في سلاح الوعي بالنظرية الثورية والواقع وفي صيرورة بناء الحزب الثوري الجماهيري ضمانة رئيسية ووحيدة لكي يستعيد اليسار الماركسي دوره النضالي التحرري والديمقراطي.

**********

2016/7/7

**في مثل هذا اليوم الثامن من تموز 1972استشهد في بيروت رفيقنا القائد الجبهاوي** ..المثقف الثوري الماركسي الوطني والقومي والاممي الاديب الروائي الفنان غسان كنفاني..الناطق الرسمي للجبهة رئيس تحرير مجلة الهدف على يد العدو الصهيوني حيث قام عملاء الموساد بوضع عبوة ناسفة انفجرت في سيارته واستشهد معه ابنة شقيقته الشهيدة لميس.....

رفاق وأصدقاء غسان كنفاني والحكيم وأبو علي مصطفى ووديع حداد ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سنديانة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي في

هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادر وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدمياً واشتراكياً لا يعرف لون الحياد ... منحازة دوما لمن هم "تحت" كانحياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقه وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله التي تلبس رداء الليبرالية الرثة او رداء الاسلام السياسي ...كونوا اوفياء لغسان وكل الشهداء...كونوا اوفياء مخلصين لكل المناضلين وفي مقدمتهم المعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعدات والرفيق الاسير الباسل بلال كايد وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط او الانتهازية اوالشللية او الارتداد الفكري عن هوية الجبهة أوالتراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني.. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"اسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها كحل استراتيجي يكفل وحده حل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الديمقراطي الاشتراكي الموحد..

**********

2016/7/8

**بين الانتماء للدين أو الوطن، هناك تباين شديد ، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أومذهب إلى بلدان ( أوطان) مختلفة**، وقد تكون متناحرة متخاصمة، وهذا يجري كثيراً في التاريخ والواقع ، فقد يكون بلدان أبناؤها من دين واحد وبينهما حروب طاحنة ، ويكون على أبناء كل بلد من البلدين أن يقاتلوا دفاعاً عن بلدانهم ضد أبناء عقيدتهم الدينية ومذهبهم، ومن هنا لا تصح المماهاة بين المسلم والمواطن، وهنا تصبح مقولة (الدين لله والوطن للجميع)" هي المعيار الرئيسي الأول في العلاقة بين الوطن والدين.

**********

2016/7/8

**مقارنة سريعة بين العصر الاقطاعي في اوروبا والوضع العربي الراهن.....**

العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ، ينطبق في كثير من تركيبته ومفاهيمه على اوضاع مجتمعاتنا العربية في المرحلة الراهنة،حيث هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في اوروبا آنذاك، وتحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت والملوك والامراء عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ...، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه

شكلا او لباسا من الصراع الديني الطائفي والمذهبي الدموي في خدمة الطبقات الاقطاعية...وهو انحطاط لا يختلف عما هو سائد في مجتمعاتنا العربية المحكومة لمصالح الشرائح القبلية والعشائرية وشبه الاقطاعية عبر التحالف مع قوى الكومبرادور والرأسمالية الرثة الخاضعة والمرتهنة للنظام الامبريالي وحليفه الصهيوني ، الأمر الذي يوفر كل مقومات العوامل الموضوعية للثورة ، لكن استمرار غياب او ضعف العامل الذاتي / الاحزاب الديمقراطية الثورية عموما ، واليسارية خصوصا، أدى دوما الى اجهاض الانتفاضات العفوية الجماهيرية عبر قوى الثورة المضادة من اليمين السلطوي الحاكم في الانظمة او من قوى الاسلام السياسي.

**********

2016/7/8

**الفلاسفة والمفكرين التنويريين والديمقراطيين الثوريين الاوروبيين كانوا احد اهم أسباب ولادة عصر النهضة...**

بسبب عدم تجنب هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الاوروبيين للمعارك الأيديولوجية، تطورت الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البورجوازية حتى القرن الثامن عشر، وكان من أبرز روادها الذين تحدوا وجابهوا الفلسفات الميتافيزيقية الدينية الرجعية بالمعنى السياسي والطبقي، فلاسفة عظام أمثال فرانسيس بيكون ورينية ديكارت ، توماس هوبز باروخ اسبينوزا وجون لوك ، ثم بعدهم جاء رواد التنوير الفرنسي والفلسفة الألمانية أمثال شارل مونتيسيكو ، فولتير ، جان جاك روسو ، ديدرو ، جورج هيجل ، لورفيج فيورباخ ، وصولا الى كارل ماركس الذي رفض فهم الفلسفة على أنها علم مطلق أو علم غريب عن الحياة العملية والنضال مؤكدا أن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ممارسة النقد الذي لا يرحم لكل ما هو قائم، وهو نقد لا يرحم بمعنيين، الأول لا يهاب استنتاجاته الذاتية والثانى لا يتراجع أمام الاصطدام بالإيديولوجيات الغيبية والدينية الرجعية ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة، هكذا اقترح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم" حب الحكمة"، وأنا بالطبع أحب الحكمة والمعرفة، لكنني مثل ماركس بالضبط ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي من أجل التغيير المتمثل في اهدافنا التي رسمتها وثائق جبهتنا ومؤتمراتها التي تتلخص في النضال التحرري ضد العدو الصهيوني الامبريالي من جهة والنضال الديمقراطي السياسي والفكري عبر المعارك الايديولوجية ضد القوى الرجعية والرأسمالية الرثة عموما وضد الايديولوجيات الدينية التي تفرض نفسها بأفكار سياسية باسم الاسلام السياسي لا همَّ لها سوى تزييف وعي شعوبنا العربية عموما وشعبنا الفلسطيني خصوصا في معاركه من أجل المستقبل.

بناء على ذلك أقول بوضوح لاشيء يمنعنا أن نربط ممارستنا في النقد السياسي وفي صراعنا وتناقضنا الرئيسي التناحري مع العدو الصهيوني الامبريالي من جهة، وصراعنا وتناقضنا الرئيسي السياسي الداخلي في اطار الصراع الطبقي ضد قوى الاستبداد والاستغلال والقوى الرجعية الظلامية . المتمثل في القوى الليبرالية الرثة المستسلمة عموما وقوى وحركات الإسلامي السياسي الرجعية الظلامية.

**********

2016/7/9

**حديث في فلسفة العصور الاقطاعية ارتباطا باستمرار هيمنتها على مجتمعاتنا العربية ....**

ظهرت هذه الفلسفة بعد استقرار وتكريس دور الكنيسة في الغرب خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين ، وتعاظمت هيمنتها في القرن السادس بعد الغاء الافلاطونية واعلان المسيحية الوعاء أو المصدر الرئيسي لأخلاق البشر دين الدولة الرسمي عام 529م(يوستينيانوس.(

ففي العصر الاقطاعي، هيمنت الايديولوجية الدينية على ال...حياة الفكرية ، حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني.

ابرز فلاسفة هذا العصر : افلوطين (205–270م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به ، ثم اوغسطين(354–430م) الذي تأثر بالافلاطونية الجديدة (التي وضع اسسها افلاطون) واعتنق المسيحية فيما بعد ، من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بارادة مسبقة من الله" الحياة الدنيوية سقوط وانفصال عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي" " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالاعراض عن التفكير" ، هذه المواقف تم تطبيقها عمليا في هذا العصر بما يخدم الكنيسة والامراء والارستقراطية الحاكمة، بحيث تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر، حيث سادت بالاكراه أخلاق الاستسلام للواقع أو الطبقة الحاكمة وللغيب في آن واحد .

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية (المدرسية (scholasticismخلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، وهي فلسفة تأثرت بالافلاطونية المحدثة، ومثَّلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الاقطاعي ، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبنة المسيحية وكانوا اعضاء في محاكم التفتيش ، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225–1274م) الذي خاض صراعا حادا ضد فلسفة "ابن رشد" (1126 – 1198 م) ومنهجه العقلاني، حينما كان أستاذا في جامعة باريس قال الاكويني "ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد" ، وان الوحي الإلهي لا يتضمن أي خطأ ، وفي حالة وجود التناقض فان المخطىء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت ، وان الحاكم يجب ان يخضع للسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "التوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر.

مجابهة السكولائية: بدأت مجابهة الفلسفة السكولائية الرجعية عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214–1294م. )؛ الذي كان مسيحياً مؤمناً لكنه طرح فكراً نقدياً " للمدرسية عبر إعلانه أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة. "

**********

2016/7/9

**مدخل الى الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة.....**

يمكن أن نقسم تاريخ الفلسفة إلى العصور الآتية :

)أ) العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 384ق.م – 322 ق.م.(

)ب) العصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدثة 322 ق.م – 500م ، وفي هذا العصر سادت الفلسفة السكولائية( المدرسية) الرجعية وفلسفة بيرون وأبيقور وزينون وأفلوطين،... وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعمليةالميتافيزيقية.

)ت) العصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 354–430 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر. وقد انشغلت الفلسفة في هذا العصر بالمسائل الدينية عبر السيطرة المطلقة للكنيسة في هذه المرحلة ، التي بدأت في التراجع ومن ثم اليقظة على يد روجر بيكون (1220 – 1292) الذي هاجم لاهوتيي عصره، وحاول المزج بين الدين والعلم والعمل ، ويعتبر رائد العلم التجريبي الحديث ، ثم تواصلت يقظة أوروبا على يد مارتن لوثر (1483–1546) وكوبرنيكس(1473–1532) وجاليليو (1564 – 1642) وميكافيللي (1469 – 1527) وجوردانو برونو( 1548–1600)...ويعتبر فلاسفة الإسلام ابتداء من الكندي (800–879) والفارابي (870–950) وابن سينا (980–1037) وانتهاء بابن رشد( 1126–1198) رافداً من روافد هذا العصر.

)ث) عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة، قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير...أبرز فلاسفة هذا العصر فرنسيس بيكون (1561–1626)ورينيه ديكارت (1596–1650)وتوماس هوبز(1588–1679)ولايبنتز (1646–1716)وباروخ سبينوزا(1632–1677)وجون لوك(1632–1704)ثم فلاسفة التنوير الفرنسي من أبرزهم : شارل مونتسكيو (1689–1755) وفرانسوا فولتير (1694م – 1778م) وجان جاك روسو (1712 – 1778) وديني ديدرو ( 1713 – 1784).. واخيرا الفلسفة الالمانية وأبرز فلاسفتها عمانويل كانط ( 1724 – 1804) وجورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831 ) ولودفيج فيورباخ(1804–1872. (

إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 – 1883 وزميله فريدريش إنغلس1820–1895 ( التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة.

ومن أبرز فلاسفة هذا القرن (19) الفيلسوف شوبنهور (1788–1860) العالم عنده ارادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798–1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية ، ثم هربرت سبنسر (1820–1903) من مؤسسي المذهب الوضعي ، وموضوعه البرهنة على الطبيعة الأبدية للرأسمالية، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك

نيتشه ( 1844 – 1900. )

أما القرن العشرين، فهو –حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين– عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842–1910) ، ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863–1952) ، ثم جون ديوي (1859–1952) وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق .

وفي هذا القرن ، تكرست وانتشرت الفلسفة الوضعية المنطقية إلى جانب الفلسفتين الوجودية والماركسية في إطار الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والمعروف أن الفلسفة الوجودية انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1813–1855) ، والألماني كارل ياسبرز (1883–1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتن هيدجر (1889–1976) ويعتبره البعض من أهم فلاسفة القرن العشرين ، فقد حاول هيدجر في كتابه "الوجود والزمان" أن يحدد علاقة الوجود بالإنسان إنطلاقاً من الإنسان ، فهو لم يعترف أبداً إلا بالوجود كمصدر وحيد لكل الحقائق عبر الإنسان بالطبع ، شاركه في فلسفته هذه، الفرنسي جان بول سارتر (1905–1980)، وقد ظهر في هذا القرن عدد من الفلاسفة الماديين الذين اسهموا في تطوير وتجديد ونقد الفلسفة الماركسية والتجربة السوفياتية، من ابرزهم مدرسة فرنكفورت أصحاب النظرية النقدية للماركسية (ماكس يوركهيمر "1895–1973" وتيودور أدورنو "1903–1969" وهربرت ماركيوزة "1898–1978" وأريك فروم "1900–1980"... وغيرهم) . وجورج لوكاتش (1885–1971) وأنطونيو جرامشي (1891–1937) وبول باران (1926– 2011) ولوي ألتوسير (1918–1990) ويورغن هابرماس (1929– ) وظهور الفلسفات البنيوية والتفكيكية وما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة وصولاً إلى عصر العولمة ، ومن أبرزهم جيل دولوز (1926–1995) و ميشيل فوكو (1926–1984) وجاك دريدا من مواليد الجزائر (1930 (2004– وغيرهم.

**********

2016/7/9

**وجهة نظر عن التغيير الديمقراطي.....**

لا يمكن أن يكون التغيير الديمقراطي تحريراً من قيود الخارج والداخل الذي تتطلع اليه مجتمعاتنا العربية، الا إذا كانت الأحزاب أو الحركات والجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا الثقافي بما يمكنها من مجابهة قوى التخلف السلفية والطائفية، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي والديمقراطية والتنوير واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم ، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية التنويرية والديمقراطية العلمانية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض

معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي والوعي العميق بكل مضامين التطور النهضوى الحداثي الديمقراطي.

**********

2016/7/9

**العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف.....**

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الرؤية والمنطلقات والممارسات العلمانية والديمقراطية ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

فالنظريات الثورية عموما والماركسية خصوصا لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات.

ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الديمقراطي التنويري العقلاني العلماني بافقه الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة وطنية ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن أي ثورة وطنية بافق اشتراكي في بلد متخلف ستكون هجينة ومشوهة ومبتورة إذا انطلقت في نضالها من الجانب الاقتصادي وحده، فمن دون أن يترافق هذا النضال ويندمج مع ممارسات ثورية علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي والمجتمعي ،فالمفاهيم والشعارات الاشتراكية في بلادنا والبلدان المتخلفةلن تتطور او تنتشر ، لان الاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات تنويرية علمانية وعقلية ديمقراطية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، يستطيع ان يجابه ويتصدى ويعزل ويهزم كافة ألأطر الرجعية الطبقية المتخلفة والليبرالية الكومبرادورية الرثة ، بمثل قدرته على هزيمة التقاليد والموروثات الرجعية او اي تعاليم ثابتة تشد مجتمعاتنا إلى وراء.

**********

2016/7/9

**مقارنة غير منطقية بين تطور المجتمعات الاوروبية وجمود وتخلف المجتمعات العربية.....**

في حين ان اوروبا تطورت وانتقلت من العصور الوسطى، عصور الظلام وهيمنة الكنيسة ، الى عصر النهضة عبر حركات الاصلاح وبروز مفاهيم الحريات الفردية والملكية الخاصة ودور الحركة الانسانية ، وحركات

الاصلاح الديني التي قادها "مارتن لوثر" واتباعه في القرن السادس عشر، ثم الثورة العلمية عبر انتشار وتطور العلوم الحديثة مع انتشار الفلسفة التجريبية التي ترفض الميتافيزيقية، ونظريات كوبرنيكوس (في القرن 16) وجاليلو (القرن 17) وجوردانو برونو ، ثم ظهور المنهج العلمي الجديد (فرنسيس بيكون 1561–1626) الذي دعا صراحة الى استخدام العلم للسيطرة على الطبيعة (صاحب المنهج التجريبي)، ثم ديكارت (1596–1650) الذي دعا الى المنهج التحليلي (الحدس والاستنباط) ثم نيوتن (الجاذبية) (1642–1727) ثم جون لوك والعقل الانساني ثم عصر التنوير والافكار العظيمة والتحولات الكبرى التي تحققت فيه، ثم المذاهب الفلسفية العقلانية والعلمانية التي صاغت أفكاراً ثورية في المجتمع والاقتصاد والسياسة، أصبحت المحرك الاساسي للثورة الصناعية وللثورة الفرنسية.

عرفت اوروبا كل هذا التطور الشامل، منذ القرن الخامس عشر الى يومنا هذا ، في حين بقيت المجتمعات العربية اسيرة للتخلف العميق في كل مظاهر الحياة المادية والروحية، التي ظلت محكومة للرؤى والمنطلقات الغيبية الرجعية قبل الاستعمار التركي واثناءه وصولا الى انظمة الاستبداد والتخلف والتبعية المتغلغلة في المشهد العربي الراهن .

المشكلة ان مجتمعاتنا لم تظل اسيرة للتخلف والتبعية فحسب، بل انها قد عانت –معاناة شديدة– وما زالت حتى اللحظة من آثار التطور والتقدم الاوروبي، الراسمالي بالطبع، الى درجة لم تستطع هذه المجتمعات ان تتلمس طريق التنمية او التحرر الذاتي او ابراز هويتها القومية الى حيز الوجود الفعال .

وبالتالي نشات الاشكالية –حسب د. محمد كامل ضاهر– بين التيارين التحديثي، والسلفي او الاصولي، بعد ان تغلغل وتعمق الحضور الاكراهي او الاستعمار الغربي لبلادنا، على المستوى العسكري والاقتصادي والثقافي...الخ ، بحيث بدى واضحاً طبيعة الأزمة وضعف المناعة لدينا امام النموذج الحضاري الاستعماري الغربي. وهي ازمة عميقة وتاريخية وشاملة على جميع المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والعلمية، وكذلك على المستوى الديني قبل ذلك، حيث شهدت المراحل التاريخية السابقة، تصدعاً كبيراً في وحدة المسلمين الذين توزعوا منذ القرن الاول للاسلام، الى فرق ومذاهب مختلفة في اطار من الصراعات الدموية المتواصلة على مدار القرون الثلاثة عشر اللاحقة من التاريخ الاسلامي حتى اللحظة.

في هذا السياق كان مشروع الاخوان المسلمين – وما يزال – مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنه ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد. هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!! ، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصدقات" وموائد الرحمن مجال للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ... إلى آخر هذه الفتاوي ، ضمن اقتصاد السمسرة الكومبرادوي ، بحيث نلاحظ – في ظل استشراء خضوع الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة – ولادة ظاهرة طارئة ، فحواها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الوراء ، ونعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغلت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط

واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد ، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص ، وبالتالي لم يكن مستغربا عودة هذه المجتمعات بسبب عفوية جماهيرها وقصور وعجز قوى اليسار – وبتأثير الفضائيات العميلة ومشايخها امثال القرضاوي – إلى الخلف بالمعنى التراثي ، أو إلى الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له ، ليقودها بحيث مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحَوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين ، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب "

ولذلك لا بد أن تكرس كافة القوى الديمقراطية واليسارية العربية ، كل الجهود النظرية وأشكال النضال – الميداني اليومي –السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة الديمقراطيةعلى قاعدة فصل الدين عن الدولة ...اذ انه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي اوسياسي او ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري ..بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها

**********

2016/7/10

**مجابهة الفلسفة الاقطاعية في اوروبا.....**

بدأت المجابهة عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214–1294م. )؛ الذي طرح فكراً نقدياً " للفلسفة الاقطاعية عبر إعلانه أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة . "

لقد كانت هذه الآراء المعول الأول في هدم المعطيات الفكرية لهذا العصر بالرغم من أنها كانت سبباً في سجنه، وكانت أيضاً أحد مقومات المذهب البروتستنطي الذي يرفض القديسين والعذراء والملائكة الموجودة لدى الكاثوليك والأرثوذكس، حيث أكد أصحاب هذا المذهب أن " النعمة الإلهية تصل إلى الإنسان من عند الله دون وساطة الكنيسة " هذا الموقف جعل من الكنيسة والبابا – فيما بعد – شيئاً شكلياً وساهم في تحرير الإنسان من الأغلال الفكرية للعصر الإقطاعي.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من هذا الاستعراض لبعض جوانب الفلسفة عموماً وفي العصر الإقطاعي على وجه الخصوص يكمن في امكانية توفير بعض المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها:

1.انطلقت من فرضيات مذهبية جامدة لا يمكن إثباتها بالتجربة أو بالملاحظة .

2.لم تهتم بالعلوم أو الوقائع الحياتية .

3.لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع .

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة وللديمقراطية البرجوازية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

**********

2016/7/10

**أبرز فلاسفة ومفكري عصر النهضة....**

–نيقولا ميكافيللي ( 1469 م. _ 1527 م. ) هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة علىل أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية .

–نيقولا ميكافيللي ( 1469 م. _ 1527 م. )هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية .

–نيقولا كوبرنيكس ( 1473 م. _ 1532 م. ) ساهم هذا المفكر في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمس، " تحدى هيبة الكنيسة في مسائل الطبيعة ووضع الأسس الأولى لبداية تاريخ تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت. "

–جاليليو ( 1564 م. _ 1642 م. )وهو من الرموز الخالدة في علوم الفلك .. كان لاكتشافاته الفلكية بواسطة تلسكوب صممه بنفسه دوراً كبيراً في انتصار نظرية كوبرنيكس وبرونو وأطلق عليه اسم "كولومبس السماء. "

–ليوناردو دافنشي ( 1452 م. _ 1519 م.)كان فناناً وعالماً موسوعياً ، وهو من أوائل المفكرين الذي استخدموا المنهج التجريبي الرياضي في دراسة الطبيعة ، كان ليوناردودافنشي من أوائل المفكرين الذين قَدَّروا عالياً افكار ابن رشد ، وهو الذي اطلق عليه صفة " شارح أرسطو العظيم"

_جوردانو برونو ( 1548 م. _ 1600 م. ) فيلسوفاً وعالماً فلكياُ، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداُ على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط . لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: "الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" ؛ ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية.

_فرنسيس بيكون ( 1561 م. _ 1626 م. ) فيلسوف انجليزي "أول من حاول إقامة منهج علمي جديد يرتكز إلى الفهم المادي للطبيعة وظواهرها"(29) ؛ وهو مؤسس المادية الجديدة والعلم التجريبي ، دعا أيضا إلى الإصلاح وتطهير العقل من المفاهيم المسبقة والأحكام المبتسرة (الأوثان) والأوهام التي تهدد العقل بشكل مستمر (30. )

–رينيه ديكارت ( 1596 م. _ 1650 م. ) كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من

المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف .

نظريات الأصل الإلهي للمجتمع، تأثر هوبز بالحياة الفكرية النشطة التي عبرت عن بدايات الصراع بين الأرستقراطية والبرجوازية في أوروبا عموماً وانجلترا بوجه خاص.

-باروخ سبينوزا (1632م. – 1677م. ) وهو يهودي هولندي.. أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. دحض سبينوزا افتراءات رجال الدين اليهود عن "قدم التوراة" وأصلها الإلهي.. فهي ، أي "التوراة" كما يقول ليست وحياً إلهياً بل مجموعة من الكتب وضعها أناس مثلنا.

-جون لوك ( 1632م. – 1704م. ) من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، وقد برهن على صحة المذهب الحسي المادي الذي يرجع جميع ظروف المعرفة إلى الإدراك الحسي للعالم الخارجي. رفض وجود أية أفكار نظرية في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار!..

-التنوير الفرنسي : شهدت فرنسا قبيل الثورة البورجوازية الفرنسية (1789) بأربعة عقود حركة فكرية واسعة وقوية عرفت "بحركة التنوير" ، وضع رجالها نصب أعينهم مهمة نقد ركائز الإيديولوجية الإقطاعية، ونقد الأوهام والمعتقدات الدينية وإعلاء شأن العقل والعلم في مواجهة الغيبية.

-شارل مونتسكيو ( 1689م. – 1755م. ) وهو من أوائل رجال التنوير الفرنسي.. وصاحب كتاب "روح القوانين"، يرى في التفاني وإخلاص كل فرد وتضحيته من أجل المصلحة العامة ، القوة المحركة في النظام الديمقراطي وأساس ازدهاره . ومن أهم آرائه ، رأيه في الحكم المطلق الذي يعتبره شكلاً مناقضاً للطبيعة الإنسانية ومناقضاً للحقوق الشخصية وحصانتها وأمنها.

-فرانسوا فولتير ( 1694م. – 1778م. ) عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛ وقد تعرض بسبب آراؤه للملاحقة والأضطهاد حتى أنه قضى معظم سنوات عمره بعيداً عن فرنسا. وحول موقفه من الدين رفض فولتير جميع تعاليم الديانات _الإيجابية_ في صفات الله لكونها تفتقر إلى البرهان

-جان جاك روسو ( 1712 – 1778 ) ناضل روسو ليس فقط ضد السلطة الإقطاعية بل كان مستوعباً لتناقضات المجتمع الفرنسي أكثر من غيره؛ ففي كتابه "العقد الاجتماعي" يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون.

-ديني ديدرو ( 1713 – 1784 ):- من أبرز وجوه الماديين الفرنسيين على الإطلاق.. ينطلق في أفكاره من القول بأزلية الطبيعة وخلودها فليست الطبيعة مخلوقة لأحد ولا يوجد سواها أو خارجها شيء مطلق؛ وقف ضد التفسير المثالي اللاهوتي للتاريخ الإنساني.

-جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831 ) آثار فلسفته نجدها تعمل في اتجاهات متباينة أشد ما يكون التباين؛ فـ "الماركسية" أخذت عنها وكذلك "البروتستانتية" المتحررة، "والوجودية" تأثرت بها، وكذلك البراجماتية والوضعية المنطقية . حدد "انجلز" المكانة التاريخية لـ "هيغل" في تطور الفلسفة بقوله: "لقد بلغت هذه الفلسفة الألمانية الجديدة ذروتها في مذهب "هيجل" والذي تكمن مأثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور..

–لودفيج فيورباخ (1804 – 1872 ) كان هدف فيورباخ تحرير الإنسان من الوعي الديني؛
–الفيلسوف كارل ماركس خاض معارك فكرية عظيمة ضد كافة التيارات اليمينية وضد كل المرتدين والانتهازيين ، ولم يفكر أبداً في تجنب تلك المعارك الأيديولوجية رغم كل المغريات التي عرضت عليه من صهره أخو زوجته ويستفالن وزير داخلية بروسيا آنذاك ، وأصر على ممارسة معاركه الفكرية على الرغم من وفاة أبنه وابنته بسبب سوء التغذية ومرض السل ، وعلى الرغم من الفقر الشديد الذي عاناه وزوجته لولا دعم رفيقه انجلز ، فلو تجنب كارل ماركس معاركه الفكرية لما عرفته البشرية...

**********

2016/7/10

**غازي الصوراني ...وجهة نظر حول تطور الرأسمالية الى مرحلة العولمة الراهنة...**

العولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري ، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو ، المتسارع والبطيء ، منذ مرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر ، الى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر ، ومن ثم تطورها الى شكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ، هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي طوره الإمبريالي المعولم الذي يسعى –استنادا الى منطق إرادة القوة المتوحشة– الى العودة بشعوب العالم الى جوهر وقواعد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلادنا كما في بلدان الأطراف جميعا ، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمر" كدعوة صريحة تستجيب لفكرة الهيمنة التي تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية المعولمة الراهنة ، ولضمان عملية التوسع الاكراهي –بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والتخلف والخضوع أو كلاهما معا– ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة، تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان (تتكفل به ما يسمى بـ "المنظمات غير الحكومية")، هدفه الضغط على دول العالم عموما ، والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار "برامج التصحيح والتكيف" التي تمثل كما يقول د.رمزي زكي "أول مشروع أممي ، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف ، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة ، وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة "

هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أنه ليس نظاما دوليا جديدا ، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد ، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة ، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة ، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة بهذه الصورة الاستبدادية المتوحشة.

**********

2016/7/10

**كلمات مهداة الى رفاقي الاعزاء في كل ارجاء الوطن العربي.....**

تحليل مفاهيم عصر الحداثة والتنوير والعقلانية والحرية سيقودنا إلى استكشاف عمق التباين بين مجتمعاتنا وبين المجتمعات الأوروبية، ليس فقط من حيث التطور الاجتماعي التاريخي وشكله ومحتواه، بل من حيث التطور المعرفي الذي تواصل في حركة متجددة صعودا في الغرب، في حين انه عاش في الشرق حالة انقطاع وجمود معرفي أو ضمن حلقة تطور دائرية تعيد انتاج التخلف منذ القرن الثالث عشر الميلادي إلى يومنا هذا ، عبر استمرار سيطرة النظام القديم وأدواته ورموزه السياسية والاجتماعية، في ظل عوامل داخلية وخارجية مترابطة، أغلقت السبل في وجه كل محاولات النهوض أو محطاته في التاريخ العربي المعاصر .

فإذا كان واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع ، الى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والقومي ، الى جانب استفحال الصراع الطائفي/المذهبي الدموي، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم الحداثة والنهضة بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟ خاصة وأن هذا الواقع يعيش اليوم حالة يمكن تسميتها باعادة انتاج التخلف المادي والمعنوي الذي يستخدم بصورة مشوهه اشكال متعدده مما يسمى بالسلفية أو الاصولية التراثية أو الدينية البعيدة في معظمها عن جوهر الدين فيما يتعلق بمفاهيم العدل والحق والمساواة .

سؤال ستظل الاجابة عليه مرهونة بعملية تطور الواقع الاجتماعي الطبقي وبنهوض الأحزاب اليسارية الثورية الديمقراطية النهضوية وممارستها لدور المثقف العضوي الجمعي الطليعي في مجابهة أنظمة الاستبداد والتبعية والاستغلال والتخلف.

**********

2016/7/11

**عرض مكثف وتحليل نقدي للكاتب والباحث السوري أ.عمار ديوب لكتاب " التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة" تأليف غازي الصوراني....**

نادرة هي الكتب المصاغة بمنهجية ماركسية هذه الأيام، وهذا بعكس الرواج السائد في سبعينيات القرن الماضي. كتاب غازي الصوراني ( التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة )، من هذه الكتب النادرة والتي تظهر فيها هذه المنهجية ولكن بصورةٍ نقديةٍ، ولطالما تميّز عمل الرجل بها، فهو لا يتمسك بتنظير ماركسي أوربي أو سوفيتي، بل يحاول وقعنة الماركسية في الشروط العربية والفلسطينية. ففي الصفحة الأولى يشير إلى " الالتباس المنهجي حول مفهوم التحولات الاجتماعية. ويبين كيف أن البنية الاجتماعية الفلسطينية هي بنية متعددة، علاوة على تخلفها وتبعيتها" وبالتالي، ليس هناك من بنية مستقلة في لحظة نشوئها أو صيرورتها، بل

هي خاضعة لنظام إمبريالي عالمي يُحكِم ضبطها في وضعية كولونيالية، مع استعمار استيطاني، شتّت أفراد هذه البنية في مختلف أرجاء الأرض وبقاع المعمور، ومنع تشكّل دولتها المستقلة، الأمر الذي دمّر كل مرتكزات البنية العامة، شعباً ودولةً وجغرافية، باعتبارها من أهم الأسس لبناء الدولة، فأصبح من غير الممكن تشكيل الدولة الفلسطينية. غازي الصوراني، يحاول فهم بنية الضفة الغربية وغزة وفقاً لركيزتين، رغم ما اشرنا إليه، وهما : التوزيع الديموغرافي والطبقات الاجتماعية، دامجاً منهجيات علم الاجتماع والماركسية معاً، رغم أنّه يتحفظ على مفهوم الطبقات؛ ففي البلاد المتخلفة ومنها فلسطين تحت الاحتلال، لا طبقات ناجزة، ولا تعبيرات سياسيّة ونقابية واضحة ومتمايزة عنها، وكل ما هناك نخب مسيطرة، غاية في الرثاثة فكراً ومشروعاً وممارسةً، ولكنّه يقرّ بضرورة استخدامها– مفهوم الطبقات– مجازياً لفهم المتغيرات والتحولات التي حدثت في الضفة وغزة. وفي هذا يشير إلى أن الوضع الفلسطيني تراجع بدءاً من اتفاقيات أوسلو ولاحقاً مع 14حزيران 2007 وإستيلاء حماس على غزة، ويضيف" أن كلا من حركتي فتح وحماس تقدم للشعب الفلسطيني، أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني" ويستنتج" أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48" ص14. هذا الاستنتاج، يعني أن حركات التحرر الوطني و" الإسلامي" حركات تشوبها الكثير من الأسئلة، عن مقدار وطنيتها وتقدميتها وعدم تمسكها بنظام قانوني يحاسب الجميع، وفي هذا غالت حركات التحرر العربية وغلت بالكثير من التشوهات، التي توضح، مقدار هشاشتها وعدم تمثلها قيم التنوير والحداثة أو حتى القيم الثورية بما هي قيم تغيير جذري للمتجمع المتخلف والمتأخر والمستعمر، وهو ما يفسر جزئياً سبب إخفاقها وتقدم التيارات الظلامية. الكاتب، لا يستند إلى الأيديولوجية والنصوص المحفوظة، ويبتعد كثيرا عن تسييس بحثه، ولا يتقرب من سلطتي الأمر الواقع، الذي يقول: إنهما واقعتان تحت الاحتلال، ويكفيهما مزايدات عن وطنيات افتراضية، لا مكان لهما، في الممارسات، حيث الاستبداد والتضييق على الحريات والتكيف والانسجام مع المرجعية الإسرائيلية في منع تشكّل دولة فلسطينية! الأسوأ في كل تاريخ النضال الفلسطيني، أنه وحينما صار لدى الفلسطينيين مشروع دولة، انقسموا إلى دولتين: واحدة إسلامية في غزة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، والثانية وطنية سلطوية وتربط الجميع بحزام المفاوضات باعتبارها صك النجاة من الهلاك وباعتبارها الحل الوحيد. انتبهوا هنا، لكلمة وحيد. فسابقاً كان الحل الوحيد يقال عن أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد ولم تشذ حركة سياسية فلسطينية عن القول بأنها هي الحل الوحيد، وإذ بنا نصل لحل وحيد فعلاً : فحماس تتكلم عن حل إسلامي وتقمع الفلسطينيين في غزة وأبو مازن يمارس نفس الفعل في الضفة. وبالتالي لا يعد الحل الوحيد سوى فكرة وهمية وأيديولوجيا محضة! وليست هاتان السلطتان سوى تعبير عن أوضاع فلسطينية وعربية غاية في التدهور ومفتقدة لأية إستراتيجية مستقبلية! والقادم أسوأ، إن تسلمت حركة الأخوان المسلمين النظام المصري، وحينها ستكون أمارة غزّة امتدادا للدولة الإسلامية، وطبعاً سيكون الجميع برعاية القوى المهيمنة على العالم، حيث يشير الصوراني لفكرة ذكية، أن برنامج حركات الإسلام السياسي، ينطلق من اقتصاد السوق والربح، وفي هذا تلتقي مع النظام الرأسمالي، وهي ليست ضده، بل تعبير ظلامي عنّه؛ فيا له من حل وحيد؟! يدعم الفكرة السابقة باستنتاج، كنّا نرفضه لأمدٍ قريب ونؤكد بعقلية سحرية على أهمية الانتفاضة دون شروط أو تقييدات،

فيقول" بعض ممارسات الانتفاضة الثانية قد جلبت الكارثة، ولو بالمعنى الجزئي، على الصعيدين المجتمعي الداخلي والسياسي العام"ص15 والكارثة هنا ليست في تقدم حركة حماس، بل في تدميرها للهوية الوطنية الفلسطينية وتفكيكها إلى هويتين متضادتين بالمطلق، كما أشرنا، ولذلك يؤكد على" مبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي يعني الاستمرار في تأكيد احترام الدين والمشاعر الدينية وكافة الجوانب الإيمانية العديدة في تراثنا العربي الإسلامي"ص15 وقد يكون أسوأ ما في الانتفاضة الثانية2000 إبعادها المرأة عن ساحة النضال، وأسلمتها وتسليحها، وبالتالي عدم وجود إستراتيجية لها بعكس الانتفاضة الأولى 1987 التي لم يكن ممكناً السيطرة الإسرائيلية عليها، إلّا عبر اتفاقيات بين منظمة التحرير وإسرائيل، لم تستطع منظمة التحرير ولا سيما حركة فتح توظيفها، بما يخدم بالفعل، تشكيل دولة في أراضي ال67، وأدت الاتفاقيات، إلى إنهاء الانتفاضة بعقد صفقة اتفاقية أوسلو، التي أدّى عدم تنفيذها إلى صعود حماس والانتفاضة الثانية؟ في الكتاب المعروض والمنقود، يشير غازي، إلى أن التشكيلة الفلسطينية" لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية وقبل رأسمالية" وفيها رابطة العائلة" الحمولة" سائدة حتى في القطاعات الاقتصادية، وحركتي فتح وحماس لم تقطعا معها، بل وظفتاها في خدمة سلطتيهما، وبالضد من أية تعبيرات حديثة ليبرالية أو يسارية أو وطنية عامة، ويستنتج هنا، وهو موضوع إشكالي، أننا " لا نجد دلائل كافية تؤكد هيمنة المستوى الإيديولوجي والسياسي الرأسمالي، فليس ثمة ممارسات سياسية وأيديولوجية واضحة، وتعكس رؤية وأفكار الطبقة الرأسمالية، وهذه المشكلة تمتد لتشمل بقية الطبقات الأساسية" ص115وهو ما يؤدي إلى تمايز وهيمنة رموز مالية أو رأسمالية وبعض رموز ال NGOS في الحقل السياسي الاقتصادي للسلطة. هذا الاستنتاج لا ينطبق على الضفة وغزة، بل هو حالة شائعة في العالم العربي، من مصر وحتى العراق والمغرب، وجميع البلاد العربية، فيها ذات المشكلة، وبالتالي يجب التدقيق في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتشابك التأخر والتخلف فيه، والحداثة المشوهة والدين السياسي، والأنظمة العربية الرثة والمشاريع الامبريالية، بعيداً عن منهجيات النسخ واللصق؛ الشائعة جداً في عالمنا العربي، ومن كل التيارات الفكرية، بما فيها التيار الديني، الذي يبدو من أكثرها تطبيقاً لها عبر القياس الفقهي، وفتاوى القرون المندثرة، التي لا تمت لعصرنا بصلة، رغم أنّه يستدعيها في وجه منه؟! منذ قيام السلطة 1994 جرت تحولات كثيرة في المجتمع الفلسطيني، أدّت إلى تفتيته، وتشظيه، وزرعت فيه قيم انتهازية واستهلاكية ومناهضة للوطنية، أنتجتها تلك السلطة، وحركة حماس غطّت عليها في مرحلة الشراكة بينهما في السلطة، ولاحقاً صارت هي السلطة وعززت ذات القيم و أسلمتها، رغم أنها صعدت على أكتاف أخطائها"السلطة". حماس وفتح إذن شريكتان في ذلك التشظي، الذي أخذ أشكال عدّة، ومنها: تراجع ظاهرة المجتمع السياسي المدني الذي انتشر إبان الانتفاضة الأولى، ونشأت نخب طبقية بيروقراطية– كمبرادوية، مرتبطة بالمشروع الأمريكي الصهيوني، والأنكى أن الاحتلال بقي، واشتد التمايز الطبقي متزامناً مع حالة عدم تبلور طبقي، وبالتالي سهولة إلحاق الفئات الاجتماعية بسلطتي الأمر الواقع، عدا عن تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة، وجرى تفكيك" الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني" وسادت سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على قضايا الأجل القصير، وأصبح المجتمع ولا سيما في غزة، محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، وبالمصالح وبالثروات الشخصية على قاعدة أن السلطة هي مصدر الثروة وليست

مصدراً للنظام والقانون والعدالة، وتزايدت الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، حتى أن الانقسام وصل إلى التربية والتعليم، فالمناهج في الضفة توضع مراعيةً الشروط الدولية، وفي غزة وفق المنطق الأصولي الغيبي!! وإذ يشير غازي إلى إزاحة رموز الفساد من غزة بعد 2007 فإنّه يؤكد أن حكومة حماس فرضت نوعاً من الانضباط على سكان غزة وأن أجهزتها تمارس الاعتقال وكبت الحريات والآراء وتعبئ الشعب ضد اليساريين والعلمانيين، وتسميهم" الملحدين" ولدى حماس ممارسات في البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات ويتم توظيف المرافقين لكبار قياداتها، وهذا يتزامن مع بؤس وبطالة وإفقار كبيرين، أدى إلى تأسيس التنظيمات السلفية العدمية المتطرفة التي كفرت حركة حماس ذاتها، وكل من يتحدث عن الديمقراطية والتعددية أو تطبيق القوانين الوضعية" ليستنتج غازي" أن النتيجة الحتمية لهذا المسار في غزة تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة"ص107 وكل هذا في منطقة تدعي السلطة المسيطرة عليها، أنها حركة مقاومة، وتناهض سلطة الضفة الغربية؟! هذه المؤشرات تقود إلى تحديد الطبيعة الطبقية للسلطة، بأنها سلطة كمبرادورية وبيروقراطية، تستثمر السلطة لصالح مشاريعها الفئوية، وبتحالفاتٍ طبقية من نخب اقتصادية متعددة النشاطات تختلف في غزة عن الضفة، وبالتالي، وفلسطينياً، تلتقي فتح مع حماس، لتعيدا السيرة السيئة للنظام العربي، الذي برمته حوّل السلطة إلى مصدر الثروة، قاضياً على مشاريع التنمية وتحرير الأرض وبناء دولة المواطنة والقانون، ومنعشاً كل الحركات ما قبل الحديثة، والتي أصبحت مسيسةً باسم الدين أو القبيلة أو الإثنية، فهل يخلو بلد عربي من السودان إلى اليمن إلى الجزائر فلبنان والعراق، وبالتأكيد غزة الحمساوية، من حركات من هذا القبيل. الانقسام الذي تمّ في 14 حزيران 2007، خلق مجتمعين فلسطينيين، وفي كل دويلة أو أمارة، ونخب اقتصادية وسياسية متمايزة، ويقول غازي في هذا" يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود أو البطء الشديد في مسار نموه" ص112. غازي الصوراني باعتباره المنظر الأبرز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن طريق الحل للإشكال الفلسطيني لديه، لا يتم بمصالحات عربية، ولا بالتفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي ولا بأسلمة القضية، ففي ذلك مقتلها، بل يتم بوضع إستراتيجية وطنية لكل القضية الفلسطينية، ويتحمل اليسار الفلسطيني والعربي المسؤولية عن تحقيقها، واستنهاض المجتمع العربي. فاليسار ليس يساراً إن تحالف مع سلطة تمارس التفاوض ولا تضع في خياراتها سواه أو تكون فاسدة أو تستبد بالناس أو تؤسلمهم، وبالرغم من هذا الاعتقاد"اليساري"، الذي يصوره باعتباره الحل الوحيد، فإنه يعود ليؤكد، على أن " الواقع الاجتماعي الفلسطيني مملوء بالتعقيدات النظرية إلى جانب التعقيدات في مكوناته، أو خارطته الطبقية" ص122 وبالتالي، من الوهم المطلق وضع سيناريو واحد قابل للحل. ورغم ما ننتقده هنا، فإنّ غازي الصوراني يؤكد على قضية صحيحة وهي: إن القضية الفلسطينية وتعقيداتها، لا تحلّ فلسطينياً بل عربيّا، فالمشروع الصهيوني، مشروع إمبريالي، وهو ضد العالم العربي برمته، و لا بد من العودة مجدداً إلى قومنة القضية، والابتعاد عن قطرنتها، ففي هذا يمكن البدء بطريق الحل لهذه القضية المعقدة، عدا عن أن مصارعة الأنظمة العربية هي مصارعة النظام الإمبريالي العالمي، وبالتالي، عدم الاكتفاء بالتنديد بالاحتلال الصهيوني وكأن البلاد العربية بدون مشاكل، وبعيدة عن أشكالٍ من السيطرة الامبريالية عليها، وفي هذا لا بد من التخلص من عقلية

الهروب نحو فلسطين واعتبارها هي فقط قضية العرب؛ فقضية العرب خارج فلسطين تكمن في تغيير أنظمتهم نحو أنظمة علمانية ديمقراطية، وفي هذا خدمة كبيرة للنضال الفلسطيني، ومناهضة فعلية للنظام الامبريالي، الذي منه إسرائيل"كإمبريالية صغرى" في المنطقة، وهي تؤسس لمرحلة جديدة من التداخل بين القومي والقطري، وعدم تغليب الأول على الثاني ولا الثاني على الأول. غير ذلك واستمرار الوضع على ما هو عليه، من سلط تعزز سيطرتها ويسارٍ انتهازي وتشابك بين الوطني والديني والقومي، سيؤدي فقط إلى تعميق مشكلات التخلف والتأخر والدوران في الاستنقاع، الذي لن يوصل الفلسطينيين سوى إلى شعب بدون قضية وأرض وشعب تحت الاحتلال بشكل كامل، وربما سيخرج العرب بأكملهم من خارج التاريخ، وفي هذا المقدمات متوفرة؟!. غنيٌ عن القول، إن هذا الكتاب قيّم، وربما من أندر ما قرأت عن مآلات الوضع الفلسطيني في غزة والضفة لجهة نقد الحركتين المسيطرتين هناك، عدا عن تضمنه رؤية يسارية علمانية، عز نظيرها، في يسار عربي، لا يزال لا يعرف بأي قدم يدخل إلى الواقع العربي؟ !

عن الأفق الاشتراكي–

**********

2016/7/11

**عن الازمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة واستحقاق البديل الديمقراطي**

.....

الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها "إسرائيل "في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، "فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى. "

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم ، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني.

يستدعي هذا الواقع من كافة القوى اليسارية والديمقراطية"العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري

اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره.
وبالتالي فإن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

**********

2016/7/11

**في وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي....**

لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلفوالاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك – عبر الممارسة اليومية – كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة ، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

**********

2016/7/11

**المجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي....**

من المعروف ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية.

وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همًّاً أساسياً ...بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسر ( في ظروف الحراك الاجتماعي العربي الراهن ) عزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي( الحزب) وممارسة النضال الثوري "كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة لمرحلة طويلة نسبيا من النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟؟؟

**********

2016/7/12

**فقدان الرؤية المستقبلية ، العقلانية الثورية والديمقراطية المتبصرة في الخطاب العربي الراهن** يؤدي لا محالة إلى تعميق ازمة مجتمعاتنا العربية ، كما يؤدي الى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستبداد والاستغلال للجماهير الشعبية ، مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من الواقع المأزوم والمهزوم ، إلا إذا توفرت القوى الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير الثوريين بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع الغاء مظاهر التبعية وممارسة التغيير الاجتماعي الاقتصادي للنمط الرأسمالي عبر برامج ورؤى تنموية نقيضة للسوق الحر والنظام الرأسمالي بافاق اشتراكية واضحة وجذرية.

إذن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل ...فهل تفعل ؟؟؟

**********

2016/7/12

**ما الاسباب التي ادت الى انحسار دور المثقف الديمقراطي الثوري في مجتمعاتنا على الرغم من الانتفاضات الشعبية العفوية ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال؟؟؟**

أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي عموما والماركسي خصوصا في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.sالتي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف – من المثقفين واليساريين العرب – عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s ، سرعان ما تخلى عن الاحلام والمبادىء الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راكضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية والتفاوض معها بذريعة السلام الموهوم . على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة السياسية الاجتماعية الفلسطينية والعربية ، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت بصورة غير اعتيادية خلال العقود الاربعة الماضية مع تزايد وتائر الانفتاح و التراجع والهبوط السياسي ما بعد كامب ديفيد واوسلو وانهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة العولمة الامريكية وغير ذلك من العوامل الموضوعية، لكن يظل العامل الذاتي لدى المثقف البورجوازي هو المسألة الحاسمة ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض.

**********

2016/7/13

**الديمقراطية في الأنظمة الرأسمالية لا يكون لها وجود في الحقيقة إلا بالنسبة لأعضاء الطبقة المسيطرة،**

القادرين على الدخول إلى ملعب المنافسة الرأسمالي . فالديمقراطية في المجتمع البورجوازي – مثلا – شكل من أشكال السيطرة الطبقية (وليس عقد قران) من جانب البورجوازية. وتريد البورجوازية أن تكون الديمقراطية – حتى حد معين – أداة لحكمها السياسي. فهي تضع دستورا، وتشكل برلمانا وغير ذلك من الأجهزة النيابية، والحريات السياسية الشكلية. ولكن مكاسب الجماهير الشعبية للاستفادة من كل هذه الحقوق والمؤسسات الديمقراطية تُنْتَقَصْ بشتى الطرق، حيث يمارس الجهاز البيروقراطي – الأمني– "الديمقراطي" لجمهورية بورجوازية أسلوباً معينا يشل النشاط السياسي للعمال وجماهير الفقراء والكادحين، ويقصيه عن الشؤون السياسية. وليست هناك ضمانات للحقوق السياسية المعلنة رسميا. ومما يميز الديمقراطية البورجوازية النظام البرلماني – أي فصل السلطتين التشريعية والتنفذية – مقرونا بنمو متميز نسبيا للأخيرة منهما، من هنا حرصنا –كمثقفين وقوى يسارية عربية– على تطوير مفهوم الديمقراطية ونقله من طابعه السياسي البرجوازي الشكلي ، إلى جوهره الحقيقي الذي تتوحد فيه الحريات السياسية جنباً إلى جنب مع قضايا التوزيع العادل للثروة والدخل وتكافؤ الفرص والمساواة

وكافة اوجه العدالة الاجتماعية في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

)من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الثالثة

–موقع الحوار المتمدن(

**********

2016/7/13

**العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف.....**

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات والصراعات الطائفية /المذهبية الدموية، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية– كما يؤكد بحق المفكر الراحل ياسين الحافظ – ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات.

ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون– كما يضيف المفكر الراحل ياسين الحافظ– هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذرياً– الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

**********

2016/7/13

**سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني** ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي ضد الاستغلال والتخلف والصراع الطائفي ومن اجل الحرية والمساواة والمواطنة والعدالة الاجتماعية، فان مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى مهماز يتقدم بها نحو الحداثة بكل مفرداتها ومفاهيمها العقلانية المتمثلة في حرية الفرد والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهي وجوه لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت( شيوخ قبائل وامراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين) أكثر من الحي( النهوض الوطني والقومي الديمقراطي)،ففي مثل هذه الاوضاع يحكمنا

الماضي أكثر من المستقبل...فما هي قيمة الحياة والوجود لأي مثقف ديمقراطي ان لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفنهم الى الأبد.

**********

2016/7/14

**الديمقراطية وسؤال العلمانية في مشهد الانحطاط العربي الرسمي الراهن....**

حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس – بصورة مباشرة وغير مباشرة– نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري ، الديمقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحداثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية الديمقراطية والنهوض القومي والوحدة العربية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى ب"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى ب"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي.

ما يعني أن الحركات والفصائل والاحزاب الوطنية الديمقراطية والتقدمية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها.

وفي مثل هذه الأوضاع ، علينا ( قوى ديمقراطية وطنية وقومية ويسارية )أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: "فالميت يكبل الحي" ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال، الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الديمقراطي العلماني أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

**********

2016/7/14

**الحركات والفصائل والاحزاب الوطنية الديمقراطية والتقدمية (القديمة والجديدة)** تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها.

وفي مثل هذه الأوضاع ، علينا ( قوى ديمقراطية وطنية وقومية ويسارية )أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: "فالميت يكبل الحي" ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال، الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الديمقراطي العلماني أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

**********

2016/7/15

**المناضل الثوري الجبهاوي المثال الأسير الرفيق بلال كايد ( 35 عاما)**، من بلدة عصيرة الشمالية بمحافظة نابلس، حول للاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر بعد قضائه محكوميته البالغة 14 عاما، فاعلن رفضه للاعتقال الاداري الجائر وقرر الاضراب عن الطعام متحديا القرار العنصري الصهيوني مطالبا بالافراج عنه، وهو موجود في زنازين سجن "عسقلان مصرا – رغم مرضه –على الاضراب لليوم الحادي والثلاثين ، ....فيا رفيقنا الغالي بلال .. نقول ... لنا في صمودك الاسطوري كل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة وعيك الطليعي وانتماؤك لوطنك فلسطين ولجبهتك الشعبية ، الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي كافة الأحزاب والقوى اليسارية والوطنية في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة إلى تفعيل كل أشكال التضامن مع رفيقنا المناضل الصامد الأسير بلال عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات للمطالبة بالافراج عن المناضل الباسل الرفيق بلال كايد ... ولنرفع عاليا في كل العواصم والمدن شعار "الحرية لبلال كايد ولكل الأسرى" ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي.. "

**********

2016/7/16

**لحقبة طويلة قادمة لن تتغير السياسات والمواقف التركية الرسمية المرتبطة مصلحيا وعضويا بالمصالح والمخططات الامبريالية والصهيونية** الهادفة الى استمرار تخلف بلدان الوطن العربي واضعافها وتفكيكها عبر اثارة ودعم الصراعات الطائفية المذهبية وغيرها من الصراعات الطبقية والسياسية ذات العلاقة ، وبالتالي فان بقاء اردوغان وحزبه او سقوطه لن يكون سوى عملية استبدال للمسميات والشكليات في النظام التركي الراهن مع ثبات سياسات تركيا لمصلحة الرؤى والمصالح الصهيونية الامريكية على حساب قضيتنا الوطنية وقضايا شعوبنا ومجتمعاتنا العربية ، وستظل تركيا قوة اقليمية تلعب دورا مرسوما يحمل في شكله او ظاهره نوعا من التعاطف الاغاثي المدروس مع الشعب الفلسطيني لا يلغي جوهره الملتزم بالرؤى والمخططات الامريكية والصهيونية بالتعاون مع انظمة عربية اسلامية صهيونية في السعودية والخليج ، وذلك ضمن إعادة رسم خريطة تقاسم النفوذ في المشرق العربي الذي يبدو– حتى اللحظة – مُعَطَّل القرار، مستسلماً لقدره كغنيمة للأقوياء ، وكل ذلك يتزيا بالزي الدعوي الاسلاموي الذي يستخدم ذريعة لتمرير اهداف التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي العربي في الاعتراف بدولة العدو الصهيوني والتطبيع معها بما يضمن ضرب واضعاف حركات التحرر في فلسطين والوطن العربي واستمرار احتجاز تطور ونهوض شعوبنا العربية وتكريس تخلفها وتبعيتها.

**********

2016/7/17

**تثوير الفكر الذي نحتاجه يتطلب – كما يقول المفكر الراحل نصر ابو زيد** – السعي إلي تحريك العقول بالتحدي والدخول إلي المناطق المحرمةأو اللا مفكر فيه حسب تعريف' محمد أركون'، وفتح النقاش حول القضايا. وأهم من ذلك التخلص من ذلك الجدار العازل الذي طال وجوده في ثقافتنا بين' العامة' و'الخاصة'، فتلك الدعوات التي تتردد بين الحين والآخر عن حصر النقاش في بعض القضايا الدينية داخل دائرة' أهل العلم'، حتي لا تتشوش عقائد العامة أو يصيبها الفساد، دعوات في ظاهرها الرحمة والحق، وفي باطنها السوء والباطل. ...والسؤال هنا : كيف يمكن في عصر السماوات المفتوحة( العولمة) التي تنقل' العالم' إلي غرف النوم، وفي عصر اكتساح ثورة المعلومات لكل الحدود، أن يطالب البعض بحماية' العامة' من خطر العقل والفكر العلمي في أخطر القضايا التي تمس حياتهم. إنه للأسف منطق' الوصاية' والمصالح الطبقية يتذرع باسم' الحماية' لممارسة ديكتاتورية فكرية وعقلية أشد خطرا من الديكتاتورية السياسية في مجتمعاتنا.

**********

2016/7/17

**كلمات مختصرة مهداة الى اصدقائي الاعزاء حسن عبده ومحمد حجازي واسماعيل مهرة...عن المبرر التاريخي للتجديد وفق رؤية المفكر التقدمي الديمقراطي الراحل د.نصر حامد ابو زيد**

تنبع الحاجة إلى التجديد من مطلب التغيير ، وهذا المطلب الأخير يصبح بدوره ضرورة ملحة حين تتأزم الأوضاع على كل المستويات والأصعدة : الاجتماعي ، السياسي ، الاقتصادي ، والثقافي والفكري على السواء . وهل يحتاج تأزم الأوضاع الآن إلى إثبات أو شرح ، ألا تكفي مشاهدة الأحوال المتأزمة في العراق وفلسطين

ومصر وسوريا وتونس وليبيا والأردن ولبنان . حيث ينشطر الوطن إلى وطنين – اقتصاديا – سكان الصفيح وسكان القصور المشيدة – واجتماعيا – أهل القمة وأهل القاع – وسياسيا – حزب الأغلبية الحاكم وأحزاب الأقليات – ودينيا – المسلمون السنة في جهة والأقباط والشيعة والبهائية في جهة أخرى.

إن تعدد أوجه الأزمة يخلق الحاجة إلى التغيير ، وأول مظهر من مظاهر التغيير هو الحاجة إلى ' التجديد ' الفكري والسياسي والاجتماعي ، أي في كل مجالات المعرفة وحقولها . في هذا السياق يكتسب التجديد في إطار الفكر الديني أكثر إلحاحا بسبب أن كل هذه الأزمات والهزائم يتم تفسيرها في الخطاب الديني بشقيه الرسمي والشعبي تفسيرا دينيا ، على أساس أن دولة الكيان الصهيوني هي دولة ' اليهود '، وأنها انتصرت وتستقوي بحكم تمسك اليهود بقيم التوراة ، في حين تخلي المسلمون عن قيمهم الدينية والروحية وانخرطوا في تقليد الغرب العلماني واستيراد أنظمته السياسية والفكرية . وما يزال هذا التفسير رائجا إزاء الأزمات التي تتفاقم .

وفي هذا السياق ظهر كتاب ' صادق جلال العظم " نقد الفكر الديني '. إزاء هذا الترويج للأساطير والخرافات لتزييف وعي الناس بالأسباب الفعلية للهزيمة ، كان من الضروري أن تتصدي بعض الكتابات لهذا التفسير ، ولما ينطوي عليه من تزوير ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى إعادة النظر في المسلمات الفكرية والعقيدية التي ينطلق منها ذلك الخطاب المزور . هذا هو المبرر التاريخي لمطلب ' تجديد الفكر الديني.'

**********

2016/7/18

**عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!!**

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر يؤدي لا محالة إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء ( خاصة في الذهنية الشعبية العفوية ) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى المستنيرة العقلانية الديمقراطية والثورية القادرة على ممارسة الحسم

المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

**********

2016/7/19

**بين الانتماء للدين أو الوطن، هناك تباين شديد ، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أومذهب إلى بلدان ( أوطان) مختلفة**، وقد تكون متناحرة متخاصمة، وهذا يجري كثيراً في التاريخ والواقع ، فقد يكون بلدان أبناؤها من دين واحد وبينهما حروب طاحنة ، ويكون على أبناء كل بلد من البلدين أن يقاتلوا دفاعاً عن بلدانهم ضد أبناء عقيدتهم الدينية ومذهبهم، ومن هنا لا تصح المماهاة بين المسلم والمواطن، وهنا تصبح مقولة (الدين لله والوطن للجميع)" هي المعيار الرئيسي الأول في العلاقة بين الوطن والدين.

**********

2016/7/19

**مقتطف من محاضرة داخلية للرفيق غازي الصوراني في اللقاءات الفكرية الموسعة – شهر نوفمبر 2007 ..... (**

–ان المرحلة الراهنة، بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والاقليمية والدولية، تشير بوضوح على أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، مهما كانت بطولة المناضلين و جدية القادة، فكيف إذا كانت البنية والنهج يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة اما باليمين السياسي/ فتح او باليمين الديني السياسي/ حماس او بكلاهما معاً، وهنا بالضبط تتجلى مهمة جبهتنا/ حزبنا في ادراك طبيعة هذه المرحلة والقوى السياسية والطبقية المؤثرة فيها، ومن ثم العمل على استنهاض اوضاعنا الذاتية، في موازاة تفعيل العلاقة الجدلية بين نضالنا الوطني وبعده القومي العربي عبر رؤية وبرنامج وآليات عمل تتطلع للمستقبل ولا ترتهن لضغوطات وادوات الهبوط في هذه المرحلة، وفي هذا السياق نحذر بأن استمرار الحالة المأزومة، البنيوية، الشاملة، الراهنة، المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا ستؤدي بالضرورة إلى إنهيارها واسدال الستار عليها، ما لم يبادر المثقف العضوي الملتزم، بالمعنى الفردي والجمعي، الى اعادة الاعتبار لمفهوم اليسار ومضمونه التنظيمي والفكري، الاشتراكي العلمي الصريح ومنهجه المادي الجدلي تمهيداً لاحياء وتجدد دور اليسار العربي الموحد الذي سيتحمل وحده استنهاض الحالة الجماهيرية الشعبية وكسر وازالة حالة التبعية والخضوع والارتهان وبناء المجتمع العربي وفق اسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/7/19

**عن تزايد عزلة معظم فصائل واحزاب اليسار العربي عن جماهيرها..؟؟؟**

احزاب وفصائل اليسار لم تستثمر معاناة الجماهير وانتفاضتها كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب ازماتها وتفككهاورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على

سبيل المثال وليس الحصر: اولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها ( الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي التقدمي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الراسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ ) فالوعي والايمان الثوري ( العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

**********

2016/7/19

**تظل الإجابة على سؤال لماذا أخفقت وفشلت – وما زالت تخفق وتفشل – احزاب وفصائل اليسار** في الانتخابات النيابية والنقابية ، قضية مثارة لمزيد من البحث والتفكيك ومن ثم إعادة البناء، لازاحة التراكمات السلبية وحالة الترهل والجمود والتراجع السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري التي أفرزت مجموعة كبيرة من أسباب الفشل التي أدت إلى عزوف الجماهير الشعبية، نورد هنا بعضاً منها:

–1غياب الوعي بالنظرية ومنهجها المرتبط بوعي الواقع المعاش، وانتشار الأزمة التنظيمية الداخلية بمختلف مظاهرها ومكوناتها وتنوعها، الى جانب غياب العلاقات الديمقراطيه داخل هذه الاحزاب والفصائل.

–2فشل احزاب وفصائل اليسار في تحويل أي قضية من القضايا التي تتبناها في برامجها وأدبياتها إلى قضية عامة، بسبب عدم اندماجها في اوساط الجماهير الفقيرة وعجزها عن وعي القضايا الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها الامر الذي اودى بها الى العجز عن تحقيق مطالب الجماهير الفقيرة او الاجابة على اسئلتها.

–3عجز قوى اليسار في تحويل الرفض الجماهيري لمظاهر التخلف والفساد والاستبداد السائدة في الانظمة الحاكمة الى قوة جماهيرية في محيط هذه الفصائل والأحزاب. مما أدى إلى ما نشاهده اليوم من تمحور الحالة السياسية المجتمعية الفلسطينية والعربية ضمن قطبي الصراع الرئيسيين : القطب اليميني الحاكم وقطب اليمين الديني بكل تلاوينه التي نجحت – في اطار مخططات عدوانية خارجية – في تنظيم عشرات الالاف من اوساط الجماهير الفقيرة عبر استغلالها عفويتهم وبساطتهم..

–4الفشل في بلورة الفكرة المركزية الواضحة والمرشدة لبناء التيار الديمقراطي التقدمي أو الطريق الثالث اليساري

الواضح في هويته الماركسية ونهجها الجدلي كطريق وحيد لوعي الواقع من جهة وتجاوزه وتغييره من جهة ثانية.
-5فشل اليسار في تفعيل دوره كحضور فعال في إطار الأطر النقابية العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات.
-6عجز قوى اليسار العربي والفلسطيني عن تنظيم أو إكتشاف قيادات جديدة طبيعية، نابعة من بين الجماهير وتحويلها إلى كوادر حزبية.
-7تزايد حالة الإرباك الفكري الداخلي بين صفوف قادة وكوادر وقواعداحزاب وفصائل اليسارالعربي، ويبدو أن هذا الإرباك أو اللبس قد أصاب مفهوم اليسار أيضاً،حيث لم يعد مدركاً بوضوح من هو اليسار اليوم؟ هل هو الماركسي أم الناصري أم القومي، أم الليبرالي؟ الأسئلة كثيرة ما يؤكد على اتساع الفجوة -بدرجة كبيرة- بين الهوية الفكرية اليسارية من ناحية وبين الغالبية من كوادر وأعضاء قوى اليسار من ناحية ثانية، وقد أدت هذه الحالة من غياب الوعي، الى استمرار تغريب الواقع، حيث لم تعد افكار واهداف قوى اليسار، اهدافا شخصية لاعضاء الحزب وكادراته، وغاب التلازم الجدلي والثوري بينهما بصورة مفجعة.

**********

2016/7/20

**رؤية وموقف**.....

ان أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، وهنا تتبدى الحاجة – في كافة فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي – إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء ذواتها: احزابها/فصائلها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية وبرامجها للخروج من المأزق الراهن، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية- السياسية والاقتصادية والمجتمعية – في كل بلد عربي على حدة، وفق خصوصية اوضاعه السياسية والمجتمعية....

**********

2016/7/20

**المناضل الثوري الجبهاوي المثال الأسير الرفيق بلال كايد ( 35 عاما)**، من بلدة عصيرة الشمالية بمحافظة نابلس، حول للاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر بعد قضائه محكوميته البالغة 14 عاما، فاعلن رفضه للاعتقال الاداري الجائر وقرر الاضراب عن الطعام متحديا القرار العنصري الصهيوني مطالبا بالافراج عنه، وهو موجود في زنازين سجن "عسقلان مصرا – رغم مرضه -على الاضراب لليوم السادس والثلاثين....

فيا رفيقنا الغالي بلال .. نقول ... لنا في صمودك الاسطوري كل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة وعيك الطليعي وانتماؤك لوطنك فلسطين ولجبهتك الشعبية ، الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي كافة الأحزاب والقوى اليسارية والوطنية في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة إلى تفعيل كل أشكال التضامن مع رفيقنا المناضل الصامد الأسير بلال عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات للمطالبة بالافراج عن المناضل الباسل الرفيق بلال كايد ... ولنرفع عاليا

في كل العواصم والمدن شعار "الحرية لبلال كايد ولكل الأسرى" ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي.. "

**********

2016/7/21

**الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية،** لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك خاصة في ظل اوضاع الانحطاط والتفكك والصراع الطائفي والاثني الدموي الراهنة، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين وشعوب الوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

**********

2016/7/21

**كيف نتأكد ونحدد وظائف ومهام فصائل واحزاب اليسار العربي في الوضع او المأزق الراهن ؟**

إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لهذه القوى الثورية تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقا من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضائها، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنهم من تحقيق عملية النهوض صوب دورها الطليعي المنشود.

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام حركات وفصائل اليسار العربي عموما والفلسطينية خصوصا ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره.

وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار القومي العربية، وفي المقدمة اليسار الثوري الفلسطيني، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق

للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل أن يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي، وفي طليعتهم اليسار الثوري الفلسطيني المناضل من اجل استرداد الحقوق التاريخية على ارض فلسطين ...

والى أن تتوافر هذه الشروط تدريجيا سوف يستمر الصراع كما هو، مهما طال واستمر الحديث عن التفاوض من اجل ما يسمى حل الدولتين وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية، فلن يكون في ذلك سوى تكريسا للهيمنة والسيطرة الأمريكية الإسرائيلية على مقدرات الشعوب العربية واستمرار احتجاز تطورها واستتباعها وتخلفها .

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

**********

2016/7/22

**1/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟**

يَحقُّ لنا أن نطرح هذا السؤال، ونحن نُعايِن مجمل التحولات التي حصلت وتحصل في المجتمعات العربية منذ سنة 2011 ، سنة الانفجارات التي عمَّت مجموعة من البلدان العربية، وترتَّب عنها تداعيات سلبيه وصراعات دموية تصنع، اليوم أبرز سمات مشهدها السياسي .

ويبدو أن متابعة سريعة للمواقف والأحداث المتواصلة، سواء في البلدان التي تَعَثَّر فيها الفعل التغييري صوب التنوير وحرية المواطن والديمقراطية ، أو التي تعرف، اليوم، أطواراً انتقالية متنوعة، تجعلنا، "نميل إما إلى اتخاذ موقف إيجابي من كل ما جرى ويجري، على الرغم من صعوبات هذا الموقف، وبحكم أننا نواجه صوراً من الدمار والعنف والتهجير، وأشكالاً من الصراع السياسي الطبقي والتطاحن القبلي والمذهبي والطائفي الدموي، وهما معاً يشكِّلان العنوان الأبرز في المشهد الاجتماعي والسياسي في أغلب البلدان العربية. أو تجعلنا نختار الموقف الذي يربط كل ما جرى وتداعياته بالمؤامرات التي دُبِّرت، وما فتئت تُدَبَّر، ضد المجتمعات العربية، حيث يزعم أصحاب هذا الموقف أن ما وقع يُعَدُّ أسوأ مما كان، فالاستقرار السابق– كما يقول د.كمال عبد اللطيف – على الرغم من سيادة أنظمة الاستبداد والفساد، يُعَدُّ أفضل حالاً من الفتنة، والمعلوم أن هذا الموقف يستوعب الحكمة العربية القديمة التي كانت تُعْلِنُ، في الناس منذ عصورنا الوسطى، أن حاكماً غشوماً أفضل من فتنة تدوم. "

على أي حال، فإنني أتفق مع د.كمال عبد اللطيف، بان الذي يتحكَّم في المواقف السائدة ونتائجها في موضوع الراهن العربي، وإشكاليات تحوله، هو زاوية النظر التي ينطلق منها من يريد معرفة ماذا جرى ويجري اليوم في المجتمعات العربية، حيث "يشكل اختيار الزاوية التي نُصَوِّب انطلاقاً منها النظر في واقع الحال في المجتمعات العربية، في نظرنا، المدخل المناسب والمحدَّد لطبيعة الموقف، أو المواقف التي يمكن أن نقرأ، انطلاقاً منها، مختلف الأحداث الجارية في مجتمعاتنا.

وفي هذا الإطار، نتصوَّر أن ما يحصل اليوم في مجتمعنا وثقافتنا السياسية، سواء في فضاء الخطابات والصور، أو في مستوى الأحداث والوقائع، يندرج في سياق مجموعة من المخاضات المرتبطة بمسارنا التاريخي العام، حيث تتم مواجهة جملة تحدِّياتٍ كنا نغفلها ونتجنَّبها، خوفاً من مواقف وأحداث قريبة مما يقع اليوم بيننا.

ولا شك في أن محصلة ما يجري، على الرغم من عنفها وعنف آثارها، ستراكم جملة من الخبرات السياسية والتاريخية التي تُعَدُّ مجتمعاتنا، قبل ذلك وبعده، في أمسِّ الحاجة إليها"، لكن الزاوية التي يجب أن ننطلق منها – كمثقفين يساريين– تبدأ من رؤيتنا الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية، في بعدها الإنساني التقدمي، النقيض ليس لرؤى وبرامج حركات الإسلام السياسي فحسب، بل أيضاً، النقيض لكافة أساليب ومظاهر التخلف والتبعية والاستبداد في مجمل النظام العربي، والالتزام بالمسار التحرري الديمقراطي لبناء الدولة العربية الحديثة المعبرة عن خيارات وطموحات الجماهير العربية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.....يتبع الى الحلقة الثانية..

**********

2016/7/22

**: 2/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟**

المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين، "الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان السلفي التراثي الرجعي يتحكم بالرأي العام ويسعى إلى تحويله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معا. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميرا أو شيخا) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، وصاحب الوصاية الدينية السلفية الجامدة، المحموله برؤى نقيضة للتطور والنهوض الحضاري الديمقراطي، لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع المطلق للنص أو لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق"، دون أي مراجعة موضوعية عقلانية تستند إلى منهجية تاريخية تفسر هذا النص أو الحديث وفقاً للأحداث أو الأسباب التاريخية التي أدت إلى ورود هذا النص أو الحديث أو ذاك.

من هنا ليس من المبالغة القول، أن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض، رغم اختلاف منظور كل منهما وصراعهما على السلطة والمصالح، فالجوهر بينهما مشترك من حيث تكريس الاستبداد والتخلف، فبقدر ما يجرد الطغيان والقهر السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه

النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب جماعات الاسلام السياسي السلفيه الجامدة النقيضه للاستناره الدينية، أو يحوله إلى إنسان خاضع لنظام الاستبداد بصورة إكراهية هروباً من بشاعة ممارسات تلك الجماعات.

نستنتج مما تقدم أن القوى الكومبرادوية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعه، بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً يحقق العدالة الاجتماعية وينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندهما هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب والشركات المتعدية الجنسية الكبرى وحكوماتها التي تدعم كل من أنظمة الاستبداد وجماعات الإسلام السياسي ، وفق مصالحها في هذه المرحلة أو تلك ، بما يضمن تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي لمواصلة تنفيذ مخططاتها العدوانية لتصفية قضية شعبنا الفلسطيني وتفكيك هويته واستسلامه لشروطها، خاصة في ظروف الانقسام والصراع على المصالح بين طغيان واستسلام القيادة المتنفذة في م.ت.ف، وطغيان حركة حماس وتفاوضها على المهادنة، في مقابل تزايد مظاهر القمع والاستبداد والتفرد الدكتاتوري في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو الحال في مجمل النظام العربي اليوم، حيث يعيش المواطن العربي اشكالاً متنوعة من القهر والقمع تتراوح درجاتها في البشاعة بين طغيان النظام الحاكم أو بشاعة ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة أو كلاهما معاً .

فلا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط –اليوم وقبل اليوم– يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بمعنى الشعور الواعي بالمساواة وحرية الرأي والمعتقد ، ذلك لأن الشخص الذي يستحق أن يسمى بهذا الاسم، هو الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة، ولا لحكم على رأسه فرد مطلق الصلاحيات، رئيسا أو ملكا أو شيخا أو اميرا، ولا لدولة يستمد القائمين عليها سلطتهم من مصدر غير إرادة الشعب المُعَبَّر عنها تعبيراً حراً...يتبع الى الحلقة الثالثة.

**********

2016/7/23

**: 3/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟**

في خضم فوضى الأجندات المحلية والإقليمية، التنافسية بين الدول المُستَخدِمة للأديان والطوائف والحركات الإسلاموية التي يدعو كل منها لفكرة معينة (الخلافة، الأسلمة، الجهاد،...)، كان الضحية الأولى والأهم هو

فكرة المواطنة والتعايش داخل أوطان ما زالت في طور التشكل، وما زالت الأسس المدنية والدستورية والمواطنية المكونة لها غير متبلوره أو مطبقة فعلياً على جميع المواطنين ، على الرغم من صياغة بعض النصوص الدستورية أو القوانين في بعض الدول، إلا أنها ظلت حبراً على ورق.

"وهكذا وخلال أربعة عقود كاملة على الأقل اشتغلت الطائفية الإقليمية والإسلامويات المحلية على تحطيم فكرة الدولة المواطنية، وعلى اختطاف المجال العام باسم الدين، وعلى تديين كل الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية، بحسب الجهة صاحبة النفوذ والسيطرة في هذا البلد أو ذاك، أو هذا الجزء من البلد أو ذاك. كان ذلك جزءا من "سيرورة التطرف" التي نقطف حصادها اليوم.

لذلك لا يمكن محاصرة هذا التطرف عبر محاصرة العناصر والمنظمات والأحداث المتطرفة. علينا أن نعترف أن المطلوب هو أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وله علاقة بمعالجة مناخ التطرف وجذوره وخطاباته المُستبطنة في معظم مجالات اشتغال السياسة والاجتماع والثقافة والدين.

يدفع هذا وغيره كثير إلى فتح ملف في غاية الأهمية وهو إحالة مسؤولية مواجهة التطرف وسيروراته إلينا جميعا وليس حصرها بالحكومات، فالمجتمعات عمليا وأولا وآخرا هي الخاسر الأكبر من وقوع المجتمع ضحية فكر الاستئصال والتصفية".[2 ]

فمنذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية...يتبع الى الحلقة الرابعة

**********

2016/7/23

**4/12نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص**، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً ليس أمام استمرار مشهد الصراعات

الطائفية والمذهبية الدموية بذرائع دينيه، سلفية سنية أو شيعيه، تتصدر المساحة الكبرى منها جماعات الإسلام السياسي السنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة والنصرة عموماً و "تنظيم داعش" فحسب ، بل أيضاً ، بات الباب مشرعاً امام مزيد من الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي.

وفي مثل هذه الظروف الشديدة البؤس والانحطاط السياسي والاجتماعي، كان من الطبيعي أن تتوفر كل السبل والمناخات والمساحات امام حركات الإسلام السياسي بمختلف الوانها واطيافها ومذاهبها ، وان تتقدم رافعة شعارها "الاسلام هو الحل" في واقع عربي مهزوم ومأزوم، ينتشر فيه الاستبداد والفقر والبطالة والصراع الطائفي الدموي، بصورة غير مسبوقة في أوساط الجماهير العفوية البسيطة، التي لم تجد في الساحة العربية شبه الفارغة من البديل الذي طالما تطلعت إليه تلك الجماهير، ونقصد بذلك الأحزاب والقوى الديمقراطية الثورية المؤثرة والمؤهلة، وكذلك الأمر ، لم تجد الجماهير قيادة "ملهمة" ، او مرجعية وطنية عبر كتلة تاريخية او إطار جبهوي ديموقراطي وازن قادر على إقناع الجماهير بتأييده والإنضمام إلى صفوفه.

وفي تناولنا للحالة الجماهرية العربية وموقفها أو رد فعلها تجاه الحركات والجماعات الإسلاموية المتطرفة، يمكن القول بأن هناك نوع من ردة الفعل في أوساط الجماهير العفوية تجاه حركات الإسلام السياسي، تتراوح بين الحياد والرفض المستهجن لممارساتها البشعة والإرهابية، وبين القبول والترحيب والاندفاع في تأييدها دونما وعي حقيقي من الجماهير بطبيعة دور حركات الإسلام السياسي ورؤاها وشعاراتها الديماغوجيه وبرامجها، الأمر الذي يفسر تمسك كافة الجماهير العفوية بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريح الجماهير عموماً، ويسوغ لبعضها انشدادها للتيارات الدينية طالما ظل البديل الديمقراطي غائباً .

وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري العفوي للجماهير عبر انتفاضاتها وثوراتها، مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه الانتفاضات والثورات لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُستَغَلَّة مُضطهدة، تثور مرة، ثم تعود إلى سباتها سنوات، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها من خلال نشاطها الثوري. إن هذه الواقعة، فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري، ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة الظلم التبعية والاستبداد والتخلف.

لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب القوى الثورية الديمقراطية ، مما أدى إلى تكريس هيمنة الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها وصولاً إلى مشهد تزايد انتشار حركات الإسلام السياسي والصراع الطائفي الراهن ، دون ان نتجاوز تأثير الحالة الثورية العربية الراهنة – بالمعنى النسبي – في قسم هام من القطاعات الشعبية الفقيرة عموماً ، وفي المدن والعواصم العربية خصوصاً..يتبع الى الحلقة الخامسة

**********

2016/7/23

**64عاما على ثورة 23 يوليو ....دروس وعبر القائد الخالد جمال عبد الناصر...التقاط هموم ومعاناة العمال والفقراء ورفع شأنهم والارتقاء والاعتزاز بهم...فهل تتعظ وتتعلم احزاب وفصائل اليسار العربي ؟**

المنديل المحلاوي غير مسار حياة مئات الاف العمال ..الرسالة وصلت ولم يفهمها سوى" الناصر....."

فى بداية ثورة يوليو كان جمال عبد الناصر فى جولة بالقطار بمحافظات الصعيد، وكان القطار يقف فى كل محطة ويلوح عبد الناصر بيديه للناس، وفى إحدى المحطات أراد أحد عمال التراحيل أن يقول شيئاً للرئيس ولم ينجح،فألقى عليه بمنديله المحلاوى، وتلقف عبدالناصر المنديل بينما أصيب الأمن المرافق له بالهلع خوفاً من أن يكون داخل المنديل قنبلة، وفتح الرئيس المنديل فوجد به ( بصلة... ورغيف عيش بتاو )، ولم يفهم أحد من الحضور رغم نمو حاسة حب الاستطلاع ، لماذا رمى الرجل الطيب بهذا المنديل وما داخله؟.. إلا أن جمال عبد الناصر كان الوحيد الذى فهم ماذا تعنى هذه الرسالة وأطل برأسه بسرعة من القطار واخذ يرفع صوته فى اتجاه الرجل الذى ألقى بمنديل قائلا له: " الرسالة وصلت يا أبويا ، الرسالة وصلت . . "،وعندما وصل أسوان أصدر قانون عمال التراحيل والحد الأدنى والأقصى للأجور،وفى خطابه مساء ذلك اليوم فى جماهير أسوان قال : " أحب أقول إن الرسالة وصلت وأننا قررنا زيادة أجر عامل التراحيل إلى 25 قرشا فى اليوم بدلا من 12 قرشا فقط ، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعى والصحى على عمال التراحيل لأول مرة فى مصر"... لقد فهم جمال عبد الناصر الرسالة التى لم يستطع أحد غيره أن يكسر شفرتها ، فالمنديل المحلاوى هو رمز عمال التراحيل وهم العمال الموسميين الذين يتغربون فى البلاد بحثا عن لقمة العيش ولا يجدون ما يأكلونه سوى عيش البتاو وهو نوع من الخبز يعرفه أبناء الصعيد يصنع من الذرة مع مسحوق الحلبة.

**********

2016/7/23

**أكثر من 60 فيتو أمريكي ضد حقوق وقضية شعبنا الفلسطيني ومع ذلك بعض الفلسطينيين من الضفة المحتلة وقطاع غزة المحاصر يحتفلون بوقاحه عزّ نظيرها بعيد استقلال أمريكا ربيبة الكيان الصهيوني** والعدو الرئيسي لشعبنا وشعوبنا العربية وكل شعوب العالم الثالث....يا حيف...!!؟ أترك التعليق لكم رفاقي وأصدقائي

موقع أمد– سابقة لم تحدث وبمشاركة وفد "رئاسي" كبير .. شركات فلسطينية ترعى حفل للقنصلية الأمريكية بالقدس ...

في سابقة لم تحدث يوما ، رعت "شركات فلسطينية" حفل استقبال القنصلية الأمريكية العامة في القدس يوم الأربعاء 21 يوليو 2016 ليوم "استقلال أمريكا" ، وقد حضر حفل يوم الاستقلال الوفد الرئاسي المكون من سبعة شخصيات بقيادة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس اللجنة الرئاسية للشؤون المسيحية حنا عميرة ممثلا عن الرئيس محمود عباس.

وقال القنصل الامريكي العام دونالد بلوم في حفل يوم الاستقلال : "يشرفني أن أرى هذا العدد الكبير من الأصدقاء والزملاء اليوم. الكثير منكم قطعوا مسافات كبيرة وتحدوا طوابير طويلة عند نقاط التفتيش حتى يصلو الى هنا.

وأود أن اعطي اهتماما خاصا لأصدقائنا هنا اليوم الذين جاءوا من قطاع غزة. شكرا لكم جميعا على جهودكم لوجودي هنا لهذا الاحتفال".

والشركات فلسطينية التي رعت احتفالات القنصلية الأمركية بيوم الاستقلال هي:

ابيك

يونيبال

سنقرط

فاروق

كنعان

وشوفرليه ( قرش(

**********

2016/7/24

**5/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟**

ان ضعف انتشار الحالة الثورية في أوساط جماهير الفلاحين والمهمشين في المناطق الريفية والطرفية، يعود بشكل رئيسي إلى غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساط هذه الجماهير في ظروف الوضع العربي الراهن، التي تحفز على الثورة المستمرة حتى إسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف، إذ أن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير، في ظروف تراجعت فيها حركة التحرر العربية، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا.

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية ، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة، بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح.

وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن

تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها ، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة ، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل ، لأن تكريس هذا الشكل – السيكولوجي ، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية كائنات غريبة مُشَوِّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية ، إضافة لتأثير التيارات اليمينية ، و القوى الليبرالية الرثة أو الإسلام السياسي، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع الصمود والمقاومة والنهوض الديمقراطي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

فبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2734 مليار دولار عام 2013، إلا ان قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الانتاجية الزراعية والتوسع في الاراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدماتية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعه، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخريه، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها ، السعودية والخليج، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الامريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن 1,5 تريليون دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الافقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي سيصل عدد سكانها نهاية عام 2015 إلى 90 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ تزايد مظاهر الفقر والبطالة وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 150 مليار$ في حين أن الناتج المحلي للسعودية بلغ عام 2013 (682,753) مليار دولار حسب تقرير التنمية الدولي، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط !! ، ولا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين او سوريا فحسب، بل تعمل – بصورة مباشرة وغير مباشرة– على إضعاف وتفكيك هذه البلدان وتشجيع مساندة حركات الإسلام السياسي فيها وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بان هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الحركات الإسلاموية، فهما يكملان بعضهما البعض ...يتبع الى الحلقة السادسة

**********

2016/7/24

**6/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟**

لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي، شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد علمية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد في مجتمعات تتميز بتركيبها وتطورها الطبقي المشوه، والمحكوم بخليط من رواسب الانماط الاجتماعية القديمة (العشائرية والقبليه وشبه الاقطاعية)، ومن هيمنة طبقية كومبرادوريه بائسة نقيضة لمفاهيم الوطنية والوطن والديمقراطية والتقدم، بحكم تخلفها وتبعيتها، خاصة في إطار مشايخ وما يسمى باجراء وملوك بلدان النفط، الذين يجسدون أبشع مظاهر التراث الماضي المتخلف تحت مظلة دينية شكلانية في محاولة منهم لإعادة إنتاج الماضي الصحراوي، الميت وأحكام سيطرته على الحاضر الحي الذي تتطلع إلى النهوض والحداثة في المدن والعواصم العربية ، القاهرة ودمشق وبغداد وتونس.. إلم.

وفي هذا السياق ، نشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب (مثالنا على ذلك مجتمعات التخلف العشائري الصحراوي في السعودية والخليج)، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت بالمعنى التاريخي الاجتماعي المتخلف في الصحراء يكبل الحي" في المدن الحداثيه العربية، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

إن استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل – إلى درجة كبيرة – محكومين إلى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم (وحليفه الصهيوني) والى العلاقات الرأسمالية المشوهه السائدة في بلادنا، مازالت قائمة، ولن تزول إلا عبر إعادة بناء حركة التحرر العربية الديمقراطية في إطار الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار العربي، المرهون بتوعية وتأطير الشباب الثوري العربي الطليعي الديمقراطي التقدمي، واسهامهم بدوره القيادي في إضاءة مساحة هامة من هذا الاظلام المستشري في بلادنا، ومراكمة عوامل التحول الديمقراطي الثوري– بصورة تدرجيه– لمجابهة هذا الواقع وتغييره وتجاوزه، حينها فقط تصبح حركتنا الفكريةالنهضوية الديمقراطية الثورية عبر الممارسة قوة محركة للتاريخ في بلادنا، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة على بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي– في كل قطر عربي– وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات التخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والاستبداد.

إننا نؤكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي،

رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو للقلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن حقائق الصراع الاجتماعي / الطبقي، الكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبثق من بين صفوفها ، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، من داخلها أو من خارجها ، وهو أمر طبيعي إذا ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية العربية القائمة على ما هي عليه من ترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري ....يتبع الى الحلقة السابعة

**********

2016/7/25

**7/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟**

في هذه اللحظة بات من الواضح أن حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الامبريالية الامريكية)، يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

ولذلك سيظل الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف –في جوهرها– عن سياسات الأنظمة التابعة ، وهنا يتجلى دور القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية في توعية الجماهير بهذه الحقيقة، وأن تكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساطهم ، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور، وبداية انحدار وتراجع التعاطف أو الالتحاق الشعبي بحركات التطرف الإسلاموية .

لكن هذه العملية النهضوية مازالت أسيرة لواقعنا المحكوم اليوم لمحددين رئيسيين، هما: الأنظمة المستبدة من ناحية وجماعات الإسلام السياسي من ناحية ثانية ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد

البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة.

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل حركة التحرر العربية، لكي تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة، للارتقاء بدور أطراف حركة التحرر العربية، وفي مقدمتها فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة لمزيد من التراجع والتهميش في أحزاب وقوى اليسار، وإغراقها بالأسئلة والمعضلات والمهام الكبرى فكريا وسياسيا وكفاحياً، دون القدرة على الإجابة عليها أو التفاعل معها، وبالتالي وقوعها في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته "كعقد اجتماعي."

وانطلاقاً من هذا التحليل، لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا...يتبع الى الحلقة الثامنة

**********

2016/7/25

**8/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة** ؟عن عجز احزاب وفصائل اليسار العربي..

لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل

ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر :

أولاً: عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانياً: عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة.

ثالثاً: كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية، وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

رابعاً: عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها، ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب اشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة على طريق النهوض:

أولاً : إشكالية النهضة الوطنية والقومية العربية المعبرة عن طموحات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ومن ثم تفعيل العلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسى في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً: إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي اشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي

الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية.

ثالثا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيديولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف.

رابعاً : الحاضر والماضي : هنا نقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية اسلامويةرجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الأخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي تتحدث عنه تلك الأصوليات.

خامساً: الاستيعاب الموضوعي – بالمعنى الثوري – لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية لضمان احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية وحفاظا على المصالح الامبريالية،ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها، على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني، يقف الفلسطيني في طليعته من اجل هزيمة الدولة الصهيونية ، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

إنني لا أزعم أنني كمثقف يساري وطني وقومي ديمقراطي،أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي ومشروعه النهضوي القومي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو مأزقه الراهن المرتبط بانحطاطه وتخلفه وتزايد تبعية انظمته للتحالف الامبريالي الصهيوني الى جانب تفاقم الصراعات الطائفيه /المذهبية الدموية فيه بصور وحشية غير مسبوقة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه، ومن ثم صياغة البديل الديمقراطي التقدمي بصورة تدرجية عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود...يتبع الى الحلقة التاسعة

**********

2016/7/25

**9/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟**تحديات الوضع العربي ودور القوى الوطنية والقومية الديمقراطية والتقدمية العربية من اجل استعادة وتكريس الأفكار التوحيدية االتقدمية والديمقراطية في كل بلد عربي.

في هذا السياق أشير إلى أن التحديات التي يواجهها الوطن العربي بمجموعه، أو على صعيد كل قطر عربي على حدة، هي من الضخامة والجدية بحيث أضحت المسألة القومية – برغم تراجعها في المرحلة الراهنة– مسألة

مستقبلية ملحة، نظراً للمتغيرات والهزات العميقة التي عصفت بالعالم في الثلاث عقود الأخيرة، مما يفرض على كل القوى الوطنية والقومية الديمقراطية والتقدمية الثورية العربية، أن توليها الجهد والاهتمام اللازمين على مختلف الصعد الفكرية والعملية، بحيث تعيد قراءة التاريخ العربي، قراءة عميقة ونقدية، وتستخلص الدروس والعبر؛ وبالتالي تحدد عناصر الانطلاق والنهوض، على طريق استعادة وتكريس الأفكار التوحيدية القومية التقدمية والديمقراطية في كل بلد عربي.

فقد بات في حكم المؤكد، أنه لا مجال لنهوض جماهيري للأمة العربية، ولا مجال للخروج من هذه الحلقة الطويلة من التراجعات والهزائم والانكسارات والانهيارات؛ إلا باستنهاض البعد الوطني والاجتماعي التقدمي الديمقراطي داخل كل بلد عربي أولاً، تمهيداً لاستنهاض البعد القومي الديمقراطي في الصراع، ودفعه نحو مواقعه اللازمة، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تعتبر من أكثر المراحل ركوداً وهبوطاً، وشعوراً بالمخاطر والتحديات، التي لا تقتصر على القضية الفلسطينية وحدها؛ حيث نشهد الانقسامات المذهبية والاثنية والجغرافية والصراعات الطائفية والدينية الدموية غير المسبوقة، وثقافة الكراهية والفوضى والإرهاب تعصف بالكثير من الدول العربية، والتي باتت تهدد وجودها، وغير ذلك من الأسباب التي يتداخل فيها القومي بالطبقي، والداخلي بالخارجي. الأمر الذي يفرض تعزيز النضال التحرري والديمقراطي في كل بلد عربي من أرضية الصراع الطبقي بمضامينه الحداثية ، التنويرية، النهضوية، العقلانية، بكل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في مواجهة استبداد الأنظمة وتزايد المد الرجعي والصراعات الطائفية الدموية من حركات الإسلام السياسي عموماً، والمتطرفة منها بشكل خاص (داعش والنصرة وبقايا القاعدة وغير ذلك) من جهة، وتزايد العدوانية الامبريالية/الصهيونية والعمل على استعادة القضية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من جهة ثانية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن كافة قوى اليسار العربي بحاجة إلى مراجعة خطابها السابق، وإعادة تقييم المرحلة الماضية وصولاً إلى بلورة رؤية ثورية ديمقراطية، وبرامج واضحة تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة، على قاعدة إحياء المشروع القومي الديمقراطي التقدمي ، وذلك انطلاقاً من وعي هذه القوى بان مهمتها اليوم أصعب وأعقد من المرحلة السابقة، مع الأخذ بضرورة عدم التوقف أو الجمود عند التناقض الرئيسي بين "الطبقة" العاملة العربية وبين القوى الرأسمالية (الكومبرادورية والعقارية والمالية والصناعية..إلخ) ، لأن هذا التناقض الرئيسي القائم موضوعياً، هو ظاهرة عامه في كل بلدان العالم الرأسمالي والبلدان الفقيرة التابعة، ولابد من الانطلاق منه في التحليل الطبقي والسياسي والاجتماعي، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ، وعي اليسار العربي لخصائص التطور الاجتماعي في كل بلد عربي ، وتحديد البرامج والمهام النضالية السياسية والمطلبية الديمقراطية المرحلية، ارتباطاً بتلك الخصائص والسمات الموضوعية لعملية التطور الاجتماعي/الاقتصادي طوال العقود الماضية، وما أنتجته من ممارسات حملت في داخلها عدداً كبيراً من التناقضات التي تراوحت بين الاستبداد والاستغلال والقهر والاعتقالات وقمع الحريات والرأي والرأي الآخر من ناحية، وبين متطلبات النضال التحرري الوطني والديمقراطي ضد الوجود الامبريالي والصهيوني، وضد كل مظاهر التخلف الاجتماعي ورموزه القبائلية والعائلية، وأخيراً متطلبات وخصوصيات النضال السياسي والديمقراطي في إطار التناقض بين المشروع الوطني لبناء الدولة الديمقراطية وبين المشروع الإسلاموي .

إن كل هذه التناقضات لابد من وعيها والتعاطي والتفاعل معها وفق أولويات هذا التناقض أو ذاك، دون أن يعني ذلك غياب البوصلة المنهجية المادية الجدلية في تحليلنا لها، ودراسة الطبيعة الاجتماعية لهذه التناقضات وصعوبة حصرها في إطار حزب او فصيل واحد أو بطبقة اجتماعية واحدة، لأن الصراع الطائفي الدموي الذي تمارسه الحركات الإسلاموية المتطرفة ، إلى جانب أوضاع المعاناة والتشرد والافقار التي أصابت العديد من المجتمعات العربية راهنا، تؤكد على ترابط وتشابك الصراعات والتناقضات الراهنة، بحيث يمكن القول إن الصراعات الدائرة في شكلها الرئيسي اليوم، هي بين القسم الأكبر من الجماهير الشعبية وطموحاتها وتطلعاتها ونضالها من اجل حقوقها السياسية والديمقراطية ، ومن أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والحرية والتحرر والاستقرار وبين المشاريع التي تستهدف تفكيك الدول الوطنية إلى دويلات طائفية من جهة ، وبين القوى الرجعية عموماً، وقوى الإسلام السياسي الارهابية وصراعاتها الطائفية والمذهبية الدموية خصوصاً من جهة ثانية. ..يتبع الى الحلقة العاشرة...

**********

2016/7/26

**10/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟ اليسار العربي وتعقيدات المرحلة الراهنة .....**

تتجلى صعوبة المرحلة الراهنة وتعقيداتها في وجه اليسار العربي ، الذي يجب أن يبادر إلى توفير العوامل الذاتية والموضوعية التي تمكنه من تحمل مسئولياته التاريخية المستقبلية في معركة التحرر الوطني والديمقراطي في مجابهة الوجود الامبريالي/الصهيوني، وفي مواجهة الحركات السلفية المتطرفة، والأنظمة الرجعية العملية، وهي مسئوليات لن يستطيع أي حزب أو فصيل القيام بها منفرداً أو معزولاً عن بقية الأحزاب والفصائل اليسارية العربية، الأمر الذي يفرض بالضرورة أن تبادر كل قوى اليسار العربي إلى لقاءات حوارية لمناقشة الرؤى والبرامج والمهام النضالية الديمقراطية الجديدة، بما يجب أن يؤدي بها إلى الاتفاق على بلورة الأفكار التأسيسية لبناء الكتلة التاريخية أو الجبهة العربية التقدمية التي يشكل اليسار العربي رافعتها التاريخية في هذه المرحلة، وذلك لضمان الروح الثورية وسيرورتها في مجابهة المشاريع السلفية الإسلاموية، وفي مجابهة مؤامرات تفكيك بعض الدول العربية إلى دويلات طائفية ، جنباً إلى جنب في مجابهة أنظمة التخلف والتبعية ، وفي مجابهة القضية الأخطر المتمثلة في تصفية القضية الفلسطينية وشرعنة وجود الدولة الصهيونية الغاصبة .

باختصار شديد، نقول: إن قوى اليسار العربي أمام مرحلة بالغة الخطورة، ومهام بالغة التعقيد ، لكن ذلك لا يجب ان يمنعها عن رؤية الهدف الكبير المتمثل في : مراكمة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال النضال بكل أشكاله، تحقيقاً لذلك الهدف الذي يتلخص في إعادة بناء بلدان الوطن العربي برؤى وأسس تستند إلى مفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، وإعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية بالدرجة الأساسية، حيث أن الصراع مع العدو الصهيوني وهزيمته لا يتحقق إلا من خلال تفعيل قواعد الصراع العربي الصهيوني.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا تتجاوز حالة التجزئة القطرية العربية (رغم تجذرها)، نحو رؤية ديمقراطية قومية ، تدرجية ، تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة–الدولة في المجتمع العربي ، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية–الهدف ، يكمن في توحد المفاهيم والأسس السياسية والفكرية للأحزاب والقوى الديمقراطية اليسارية القومية داخل إطارها القطري/الوطني الخاص كخطوة أولية ، تمهد للتوحد التنظيمي العام وتأطير وتوسع انتشار الكتلة التاريخية –على الصعيد القومي، انطلاقاً من إدراكنا بأن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البورجوازية الرثة التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة، يؤكد على صحة هذه المقولة، ما جرى في بلادنا فلسطين وغيرها من انهيار اجتماعي واقتصادي وتفكك في النظام السياسي وتراجع الهوية الوطنية والقومية لحساب الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي، أو للهويات الاثنية والطائفية والعشائرية كما هو الحال في العراق وسوريا والسودان واليمن ولبنان والجزائر.

وفي هذا السياق، نقول بصراحة، لقد آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد. ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية .

لقد نجح أعداء القومية العربية بقيادة أمريكا في طمس التناقض الرئيسي وتغليب التناقضات الثانوية. وآن الأوان للتعامل مع التناقضات على حقيقتها: أن يعود العدو عدواً والصديق صديقاً والشقيق شقيقاً .إن ذلك يعني إعادة طرح كل قضايانا الرئيسية من جديد: قضية فلسطين، قضية تحرير الأرض العربية المحتلة في سوريا ولبنان، قضية تحرير الاقتصاد العربي، قضية التنمية العربية الشاملة، قضية التحولات الاجتماعية، قضية الحريات الديمقراطية، قضية حقوق الإنسان والمواطن، قضية الشباب والمرأة في الوطن العربي، قضية الثقافة واستعادة الهوية العربية وقضية التكامل الاقتصادي. وكلها قضايا لا تطرح على حقيقتها إلا في إطار التناقض الرئيسي. لكن الانتقال إلى مثل هذا الهجوم المضاد يستدعي، بل يفترض النجاح سلفاً في حل أزمة قيادة الحركة الوطنية العربية. إنه يتطلب نقل هذه القيادة إلى أيدي تحالف واسع أو كتلة تاريخية للقوى الاجتماعية الوطنية ذات المصلحة في مواصلة المعركة ضد الإمبريالية وتحقيق التقدم الاجتماعي في ذات الوقت. وهذا التحالف الوطني الواسع يمكن أن يضم يضم البرجوازية الصغيرة وطلائعها المتقدمة ذات القدرات الثورية المتجددة، ويضم أيضاً الطبقة العاملة النامية حيث تضطلع فيه بدور أساسي متصاعد. هذا التحالف الوطني الواسع يجب أن يجذب إليه طلائع المثقفين وكافة القوى والعناصر الديمقراطية في كل أرجاء الوطن العربي. ولا يمكن أن يتحقق مثل هذا التطور من غير السعي الدءوب من أجل كسب وممارسة الحريات الديمقراطية، هذه الحريات التي ينبغي أن تكفل لا مجرد حق الجماهير في التعبير، بل أن تكفل لها أيضاً حقها في التغيير في الوطن العربي، مدركين أن مثل هذا التغيير مستحيل بغير الدور القيادي لمصر –عبر قواها الديمقراطية التقدمية القومية– ذلك أن التغيير الديمقراطي على الصعيد القومي، مشروط بقوة مصر ورؤيتها الوطنية والقومية، فذلك قدرها أو بالأحرى دورها الريادي الراهن والمستقبلي.

لكن من المتوقع أن يمر هذا التطور عبر نضال شاق وطويل مليء بالعقبات والتضحيات وربما بالنكسات. لكنه يبقى هو الطريق الوحيد إلى الهدف. وإذا كان هذا الطريق يبدو لنا قاتماً فينبغي ألا ننسى أنه انعكاس لواقع لا

يقل قتامه لكنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. وهل يطلع الفجر إلا بعد ليل أسود؟ ومن قبل قال " عبد الناصر" كلمته الحكيمة: "لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعه ليل طويل ".يتبع الى الحلقة 11

**********

2016/7/27

**11/12ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟ الرؤية الوطنية الديمقراطية للنهوض العربي**

وفي هذا الجانب،نؤكد على أن الفكرة الوحدوية القومية العربية التي عبر عنها القائد الراحل جمال عبد الناصر مثلت هدفاً مركزياً للجماهير الشعبية العربية منذ منتصف القرن الماضي، ولكن بصورة عفوية انفعالية طموحة للخلاص من الاستعمار والدولة الصهيونية ، دون أن تمتلك المقومات الاقتصادية والاجتماعية النهضوية الثورية التي تعزز بلورة الفكرة القومية التقدمية العربية الوحدوية القادرة على ازاحة الأنظمة أو التجزئة القطرية عموماً والأنظمة الرجعية على وجه الخصوص.

لكن بلورة رؤيتنا القومية الديمقراطية ، مرهونة بوعينا وبنضالنا للانتصار على أزمة فكرنا وواقعنا، وهي ليست فحسب أزمة تخلف وتبعية، بل هي أيضاً أزمة معرفة وأزمة تنمية وأزمة نظام وأزمة حكم وأزمة تفارق صارخ بين مستويات الثروة والتحضر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية، إنها في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة لمختلف هذه الأزمات المتداخلة، ونتيجة فقداننا للرؤية الاستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده، ولن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بمشروع تنموي قومي شامل ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافة وإعلامية وقيمية، ومشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعابا عقلانيا نقديا، ويضيف إليه ، ويستوعب حقائق عصرنا الراهن استيعابا عقليا نقديا.

في هذا الجانب، نؤكد على أن "إن القضية في النهاية، "ليست قضية مشروع نهضوي إيديولوجي مجرد، فما أكثر مثل هذه المشاريع في حياتنا وتاريخنا القريب، وإنما القضية هي رؤية نظرية معرفية تأسيسية استراتيجية نابعة من حقائق واقعنا وعصرنا واحتياجاتها وتحدياتها، رؤية مسلحة بالعلم والإرادة الشعبية الجماعية الواعية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام. إنها ليست يوتيوبيا بل ضرورة تتمخض في حقل الإمكانات المتاحة التي تنتظر الوعي والإرادة والتنظيم والمبادرة في قلب مجتمعاتنا المدنية. "

الأمر الذي يفرض على كافة القوى الطليعية اليسارية الديمقراطية العربية عموماً ، النضال المشترك من أجل إعادة وإحياء الفكر القومي العربي بمضمون يساري تقدمي إنساني وديمقراطي وبلورة إطاره التنظيمي لنشر وتفعيل الفكرة القومية النهضوية التقدمية الديمقراطية، كفكرة توحيدية لكل شعوبنا العربية واستنهاضها من قلب الصراع الطبقي لتحقيق الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية، باعتبارها استمرار لثورة التحرر الوطني ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من جهة واستمراراً لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية/القومية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية.

في ضوء ما تقدم ، فإن شرط الحديث عن الوحدة العربية أو إعادة تفعيل و تجديد المشروع النهضوي القومي

للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق ، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث من جهة ، و بوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى ، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع ممارسة دورها الحركي النقيض ، و القيام بوظيفتها و مهماتها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددات أو المفاهيم الجوهرية الأساسية التالية-:

.1أن تكون رؤية وطنية وحدوية ترفض وتناضل ضد أي شكل من أشكال تفكيك الدول العربية إلى دويلات طائفية، كما تسعى إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته الإمبريالية ، و تعمل على توحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة وطنية وقومية تقدمية وديمقراطية، قادرة على الفعل التاريخي على الصعيد العربي و الإنساني العام.

.2أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة الأوروبية ، و ما تضمنته من عقلانية علمية و روح نقدية إبداعية و استكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية و الديمقراطية، و إدراك واضح لموضوعية الوجود المادي و الوجود الاجتماعي ، و ما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية و سعيها إلى الحركة و التغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ و القادر على الابتكار و التغيير في حاضره و مستقبله ، وفق أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية في إطار المشروع القومي العربي النهضوي، ذلك أن عملية التحرر القومي كضرورة تاريخية لمجابهة تناقضات المجتمع العربي الحديث ، لا يمكن تحققها أو ممارسة دورها كنقيض للواقع القائم ، بدون الاشتراكية و برنامجها السياسي الاجتماعي و الاقتصادي ، كضرورة تاريخية أيضاً لعملية التحرر القومي ذاتها ، إذ أن جوهر تناقضاتنا الرئيسة مع الحركة الصهيونية و قوى العولمة الإمبريالية و توابعها المحلية يقوم على الصراع على استرداد الأرض و الموارد و الثروات المادية والبشرية العربية لإلغاء حالة النهب و الاستلاب و الارتهان و الاستغلال التي تعيشها شعوبنا العربية اليوم ، و بالتالي فإننا نؤكد أن حل هذا الصراع لتحرير الأرض و الثروات و الموارد العربية لا يمكن تحقيقه بدون إنضاج الوعي الاشتراكي و برامجه التطبيقية الكفيلة بتغيير بنية العلاقات الإنتاجية و الاجتماعية التابعة والمتخلفة و المشوهة الحالية ، إلى بنية إنتاجية تنموية حضارية شاملة تضمن توليد علاقات اجتماعية ذات طابع جماعي تعاوني ، يؤكد في جوهره على حق جماهيرنا الشعبية في ملكية هذه الثروات و الموارد عبر مؤسساتها الديمقراطية التي ترى في الحوافز الفردية و الدافعية الذاتية شرطاً للإبداع و البناء و ضمانة للتطور المتجدد و الاستمرار .

لذلك ، فإن حديثنا عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة ، عبر رؤية وممارسة جديدتين ، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي الثوري العربي ، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وآفاقها المستقبلية. وثانيهما: أن طبيعة التركيب الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي ، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها ، كما تتسم بالسيولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة ، والتسارع غير العادي ، الطفيلي أو الشاذ أحيانا في عملية الحراك الاجتماعي ، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم ، بحيث أصبحت –اليوم– واحدة من أهم

أدواته وآلياته في بلادنا ، كل ذلك يجعل من المثقف العربي ، –بالمعنى الجمعي المنظم– بديلا مؤقتا ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي ، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي القومي ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية ....يتبع الحلقة الاخيرة 12/12

**********

2016/7/27

**رفيقتي العزيزة المناضلة والمثقفة النقدية والاديبة المبدعة ماري الراعي...**

شعرت بسعادة غمرت عقلي وروحي وانا اقرأ بشغف تعليقك – ادناه على الحلقة 11 –الذي اتقاطع مع مضامينه بمساحة كبيرة ، اما فيما يتعلق بغياب او ضعف التبلور الطبقي فالأمر لا يقتصر عندي على المجتمع الفلسطيني بل هو تحليل طبقي ينطبق على المجتمعات العربية بنسب متفاوتة بالتأكيد ، فالتطور والتركيب الطبقي في المجتمعات العربية، ما زال في حالة من السيولة والتشوه ، فهي في معظمها مجتمعات متعددة الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة ( النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع الكومبرادوري الطفيلي)، يتداخل فيها "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية التابعة المشوهه، بدون وجود طبقة بورجوازية حداثية ووطنية تحرص على تطوير وتسويق انتاجها وحماية اسواقها – عبر المنافسة– من البضائع الاجنبية.

ذلك ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية، دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت ( على العكس من البورجوازية الاوروبية التي قطعت معرفيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مع الاقطاع وانظمته) ، وبالتالي لم تتبلور الطبقة البورجوازية الحديثة ( بالمعنى العقلاني النهضوي) في مجتمعاتنا بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية .

وبسبب تغلغل العلاقات الرأسمالية التابعة ( الرثة والمشوهة ذات الطابع الكومبرادوري) في بلادنا، فإن المجتمعات العربية لم تستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات، يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والأخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع الوطني الديمقراطي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك ( خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي الطائفي السياسي – وهو يا رفيقتي ماري شكل منحط من اشكال الصراع الطبقي –تحت غطاء ديني )يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في اوروبا منذ اكثر من مائتي

عام ، والسؤال هنا : ما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والديمقراطية والنهوض والثورة؟؟

وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتمع العربي أو ذاك، الأمر الذي يفسر ( في ظروف الحالة الثورية العربية الراهنة) عزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي( الحزب) وممارسة النضال الثوري "كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة لمرحلة طويلة نسبيا من النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي.. في ضوء ما تقدم اعتقد ان مجتمعاتنا بحاجة الى ثورة وطنية ديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، تختصر الزمن وتقتلع الانظمة الحاكمة (ملوكا ورؤساء وامراء ومشايخ) وشرائحها الطبقية الاستغلالية العميلة والمستبدة من جذورها، و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بإزاحة التبعية وكل مفاهيم وآليات وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا ؟لكن الاشكالية الكبرى او العقبة الكأداء تتجلى في حالة الركود والهبوط المعرفي والسياسي لدى احزاب وفصائل اليسارالعربي التي لم تتعظ من كل تجارب فشلها طوال العقود الماضية رغم حاجتها الى النهوض قبل ان يسدل عليها الستار في انتظار البديل من رحمها او من خارجها ...دمت بود رفيقتي الغالية المثقفة النقدية الرائعة ماري.

**********

2016/7/28

**– 12/12الحلقة الاخيرة : "البديل الديمقراطي ، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام.....**

إذن ، فالمسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل الديمقراطي ، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام ، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي و الاقتصادي ، و التنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات ، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل ، إذ أن هذا الشرط –كما يقول المفكر الراحل د.إسماعيل صبري عبد الله– هو "نقطة البداية ، فالمقياس الأشمل و الأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان مشاركتهم في صنع القرار والتوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية ، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم و على أولادهم ، و أن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم" ، بهذا المضمون وحده يمكن أن نتعاطى مع مفهوم أو مصطلح التنمية ، بالمعنى الشمولي العميق ، وليس فقط استخدامه بالمعنى الاقتصادي الضيق فحسب "كما تنادي بذلك أوساط المنظمات غير الحكومية العربية الممولة من الأجنبي" وإنما بمعنى الاتجاه إلى تصفية التبعية للإمبريالية ، فهنا تصبح التنمية قضية غير منفصلة عن قضية الاستقلال الوطني والقومي ، إذ أن الفصل بين القضيتين هو ما تسعى القوى الإمبريالية إلى تثبيته وذلك بعزل عملية التحرر الوطني عن عملية التنمية ومبدأ الاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية ، لذلك فإن كل من يتحدث عن

موضوع التنمية والتقدم في بلادنا العربية ارتباطا بالتعاون مع الغرب المتقدم أو وفق آليات السوق الحر الرأسمالي والليبرالية الجديدة وشروط منظمة التجارة الدولية ، فهو إما واهم أو مخادع يسعى إلى تغليب مصالحه الطبقية الأنانية الضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية.

أما المسألة الثانية ، التي لا تنفصم عن الأولى ، بل ترتبط بها ارتباطاً جدلياً فهي تتلخص –على الرغم من كثافة ظلام المرحلة الراهنة– في إعادة تفعيل مشروع النهضة القومية الوحدوية العربية بأفقها التقدمي الديمقراطي ، كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، و نقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة و الحياة و التجدد ، و هي مهمة لا تقبل التأجيل يتحمل تبعاتها –بشكل مباشر المثقف الديمقراطي التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العرب ، انطلاقاً من أن الدولة القطرية العربية مهما امتلكت من مقومات ، فإنها ستظل عاجزة عن تلبية احتياجات مجتمعاتها ، و إن أية عملية تطوير سياسي أو تنموي داخل القطر الواحد ستدفع بالضرورة نحو استكشاف عمق الحاجة إلى التوجه نحو تواصل ذلك التطور عبر الإطار القومي الديمقراطي الموحد كمخرج وحيد من كل أزماتنا التي نعيشها اليوم و في المستقبل.

إن التحدي الذي تواجهه شعوب و بلدان الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية و الثقافية و الاجتماعية و غيرها ، لكنه قبل كل شيء تحدٍ اقتصادي في المقام الأول.

و هذا يتطلب وعي المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد و تفاصيل الصورة الاقتصادية القطرية و القومية ، تمهيداً لإنضاج الفكرة التوحيدية السياسية–الاقتصادية القومية في مواجهة العولمة و سياساتها الهمجية من جهة، و من أجل تعزيز مقومات البديل الديمقراطي العربي كخيار وحيد على طريق التحرر و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية من جهة أخرى.

إن اقتناعنا بهذه الخطوات ، ونضالنا من أجل بلورتها في كل ساحة أو بلد عربي أولاً ، ثم على الصعيد القومي ثانياً، يستند –ذلك الاقتناع– إلى أن هناك إمكانيات واقعية وظروف موضوعية مهيأة لاستقبال الرؤى والبرامج السياسية والمجتمعية المطلبية والديمقراطية الثورية في بلادنا، ولتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

**********

2016/7/28

**من اجل فهم واستيعاب جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية ) ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إن وجود برلمان ليس ضمانة في حد ذاته على وجود ديمقراطية في المجتمع** ؛إذ يمكن أن يستخدم البرلمان أداة لطمس الديمقراطية وقواها في المجتمع.

والنقطة المهمة هنا هي أن أهمية البرلمان لا تكمن في شكله المؤسسي ، وإنما تكمن في مضمونه الطبقي.

إذ أن جوهر الديمقراطية ، وآلياتها التطبيقية في أي مجتمع ، يقوم على إدراك الرئيس المنتخب بأنه سيعود بعد انتهاء مدتهِ، مواطناً عادياً من ناحية ، وإدراك كلمواطن أن من حقه ترشيح نفسه ليكون رئيساً من ناحية ثانية ، هذا ما يتوجب أن تدركه الحركات والقوى السياسية في بلادنا، خاصة حماس والتيارات الدينية، حتى لا تتحول

الديمقراطية من مهد للآمال في التحرر والتغيير والتقدم إلى لحدٍ لكل هذه الآمال.
من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة ، النهضة ، المواطنة ، ومن ثم تحقيق اهداف الثورة التحررية الوطنية والديمقراطية بافاقها الاشتراكية بقيادة الاحزاب الماركسية الثورية، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

**********

2016/7/29

**ما معنى مفهوم التنوير يا ترى؟ وكيف ظهر في القرن الثامن عشر؟ وكيف تبددت امامه الظلمات الحالكة للاصولية؟**

المفكر السوري العربي الديمقراطي هاشم صالح يجيب على السؤال بقوله : لا نستطيع في مقالة واحدة ان نعالج كل هذه الاسئلة، ولكن سنحاول ان نقترب من بعضها، لنحاول توضيح المفهوم اولا. في كتابه عن عصر الانوار في اوروبا يرى المؤرخ السويسري اولريتش إم هوف ان مصطلح التنوير في اللغة الانكليزية لم يظهر الا في القرن التاسع عشر على الرغم من ان مدلوله كان موجودا من قبل. ومعلوم ان الظاهرة تسبق احيانا تسميتها. وعندما ظهر هذا المصطلح راح يتنافس مع مصطلح آخر هو: عصر العقل. فالفيلسوف بيركلي مثلا راح يتحدث عنه بشكل شاعري قائلا: هذا البحر من الانوار التي هجمت علينا وشقت طريقها على الرغم من عراقيل العبودية والشعوذات.. وراح مفكر انكليزي آخر يقول: ان هذا القرن مستنير اكثر مما كانت تحكم به او حتى تتصوره القرون السابقة. واما الشاعر بوب فقد لخص الحركة الفلسفية والعلمية لعصره قائلا: الطبيعة وقوانين الطبيعة كانت مخبوءة في الظل.. وفجأة قال الله: ليكن نيوتن، فكان! واصبح كل شيء مضاء.. وبالتالي فإن النور اشرق على اوروبا والعالم كله من غربها لا من شرقها على عكس الشمس. لقد جاء اولا من انكلترا الليبرالية قبل ان ينتقل الى فرنسا فالمانيا فسواها.

اما المفهوم الفرنسي للتنوير فيعني: الذكاء، المعرفة، وضوح الفكر، ثم اصبح علامة على العصر كله. وراح الفلاسفة يعتقدون ان انوار العقل الطبيعي وحدها قادرة على السير بالبشر نحو تقدم العلم والحكمة والحضارة. وفي عام 1750 اي في عز عصر التنوير، راح احد الفلاسفة يقول: اخيرا تبددت كل الظلمات، وانهمرت علينا الانوار من كل الجهات. ما اجمل هذا النور ما اجمل التقدم البشري!

اما المصطلح الالماني الدال على التنوير بصفته حركة تشمل العصر كله فلم يظهر الا عام 1780: اي عندما كان كانط يكتب مؤلفاته الكبرى ثم ترسخ المفهوم في القرن التاسع عشر بالطبع. عندئذ راح احد المفكرين الالمان يتحدث عن حرية الفكر والصحافة ويقول انهما يمثلان بالنسبة للعقل، ما تمثله الانوار بالنسبة للعينين. واما هيردي الذي عاش في القرن الثامن عشر فكان يقول واصفا عصره: انه عصرنا المستنير، عصرنا الاكثر اشعاعا بين العصور.

اما مفهوم التنوير في ايطاليا فهو حديث العهد، ولم يتشكل كتيار الا في القرن العشرين. والواقع ان اوروبا

الجنوبية تأخرت عن التنوير قياسا الى اوروبا الشمالية. وبالتالي فلا يحق لنا ان نضع ايطاليا ثم بالاخص اسبانيا والبرتغال على نفس المستوى الحضاري الذي وصلت اليه بلدان كانكلترا وفرنسا والمانيا وهولندا.. نقول ذلك على الرغم من ان ايطاليا لحقت بالركب مؤخرا: اي خلال الخمسين سنة الاخيرة. ثم تبعتها اسبانيا وكذلك البرتغال الى حد ما. هذا على الرغم من ان الاصولية الكاثوليكية ظلت قوية في بلاد فرانكو وسالازا، وان كانت الحداثة والديمقراطية قد انتصرتا في العشرين سنة الاخيرة. بالطبع نسيت سويسرا، بلد جان جاك روسو، هذا البلد الرائع الذي لعب دورا كبيرا في العقلانية والتنوير. ونسيت السويد والدنمارك والنرويج، وما كان ينبغي ان انسى.. هذا هو التنوير الذي ازال الغشاوات عن الاعين، ولكن المتعصبين الاصوليين حاولوا عرقلتهم عن طريق الابقاء على الظلمات، على الجهالات العمياء. وكان حقدهم على الانوار كبيرا.

**********

2016/7/29

**فلسفة ما بعد الحداثة .....( مقطع من محاضرة غازي الصوراني : نشأة الحداثة..(**

"ما بعد الحداثة " لدى بعض المفكرين هي فلسفة شكّية وعدمية تجاه كثير من القيم والافتراضات الفلسفية المستمدة من الحداثة.

تاريخ مصطلح ما بعد الحداثة: انتشر استخدام هذا المصطلح في سبعينيات القرن التاسع عشر في مختلف المجالات، لكن المؤرخ البريطاني "ارنولدتوينبي" أول من استخدمه عام 1959 فجعله يدل على علاقات ثلاث ميزت الفكر والمجتمع الغربيين بعد منتصف هذا القرن وهي: اللاعقلانية والفوضوية والتشويش.

كما نجد ثلة من الفلاسفة أمثال: "ميشيل فوكو" و"جاك دريدا" و"جيل دولوز" تتلخص أطروحتهم في الرفض التام لشعار التنوير واعتباره مجرد وهم ليس إلا، حيث يدعو "فوكو" إلى تطوير أنماط جديدة من السلوك والتفكير والرغبة، أنماط تتبني على التعدد والتنوع، ويتجلى هذا التصور في تفكيك "فوكو" لميكانيزمات السلطة التي اعتبرها لا نهائية.

عصر ما بعد الحداثة لا يحفل بالنظريات أو الحكايات الكبرى، ويتحفظ من كلية وشمولية الخطاب الفلسفي، ويأبه بالتشظي واللاتحديد، وإلى المعرفة بذريعة أننا أصبحنا نرزح تحت وطأة عالم ضخم من التقنية والتكنولوجية، الشيء الذي أدى بالعديد من المفاهيم أن تتوارى وتتهاوى مثل اعتبار الطبيعة مجالا قاصرا، والجسد مرتبطا بالخطأ والخطيئة، ونفس القول يصدق على الخيال والرغبة والعواطف ما هي إلا أشياء مشوشة على العقل.

أما الفيلسوف الألماني الماركسي المعاصر "هابرماس"، فقد قام بنقد الافكار العبثية لدى فلاسفة ما بعد الحداثة، وأقدم في نفس الوقت على نقد الحداثة من منطلق فلسفي ماركسي منحاز لسيرورة الحداثة باعتبارها لم تستغل كل إمكانياتها استغلالا تاماً، حيث أعلن بوضوح بأن الحداثة "مشروع لم يكتمل بعد" وهو قابل للتجدد والتطوير والارتقاء المعرفي المتصل عبر استمرارية أو سيرورة لا متناهية.

أما جان فرانسوا ليوتار (1924 إلى 1998 ) الفيلسوف وعالم الإجتماع و المنظر الأدبي الفرنسي، الذي اشتهر بأنه أول من أدخل مصطلح ما بعد الحداثة إلى الفلسفة و العلوم الإجتماعية و عبر عنها في أواخر سبعينيات القرن العشرين.

فقد ارتكز إسهامه الرئيسي في الفلسفة على نقده للحداثة، وكتب عن سقوط الآيدولوجيات الكبرى التي يسميها السرديات الكبرى لأن كل هذه الآيديولوجيات من نتاج التنوير و كلها كان لها هدف واحد هو التحرر و تحقيق سعادة الإنسان ولكنه رأى أن هذه الأيديولوجيات لم تعد ملتزمة –عبر الممارسة– على تطبيق أهدافها التحررية والديمقراطية على طريق سعادة الانسان، والتي اعتبر ليوتار أن هذه الايديولوجيات قد سقطت و فشلت فشلاً ذريعاً، وبالتالي دعا إلى الخروج من هذه الحداثة أو بالأحرى من سلبيات الحداثة التي أدت للهولوكوست ، وهيروشيما و ناجازاكي.

أخيراً، أعتقد أن الحداثة الغربية مزدوجة الوجه، فهي أولاً ذات وجه تحريري، انساني، عقلاني. ولكنها في ذات الوقت حملت في طياتها فلسفات يمينية أو محافظة عززت من الميل الامبريالي للتوسع والهيمنة واستغلال ثروات الشعوب المتخلفة والتابعة (خاصة في ظروف العولمة المتوحشة الراهنة.(

وقد تجلى هذان الوجهان المتناقضان للحداثة على مدار التاريخ طيلة المائتي سنة الماضية، حيث نلاحظ العديد من الرؤى والمواقف الفلسفية التي حملت باصرار الوجه التحرري الديمقراطي العقلاني والثوري ضد الممارسات الاستعمارية والامبريالية البشعة للنظام الرأسمالي، فعندما كانت الطائرات الاميركية تقصف فيتنام كان المثقفون في أوروبا وأمريكا يتظاهرون ضد هذه «الحرب القذرة» ويندون بالامبريالية الاميركية، وكذلك الأمر هناك العديد من المواقف التضامنية من الفلاسفة والمثقفين الحداثيين التقدميين في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، اللذين اعلنوا مواقفهم الصريحة ضد ممارسات الامبريالية الامريكية في بلادنا من ناحية وضد ممارسات دولة العدو الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني من ناحية ثانية.

على أي حال، كان من الطبيعي ظهور فلسفة ما بعد الحداثة منذ ثمانينات القرن العشرين بوجهيها، سواء الملتزم بسيرورة التقدم والديمقراطية والتضامن مع الشعوب المضطهده، أو النقيض العبثي/العدمي لأفكار الحداثة والتنوير والعدالة الاجتماعية، وبالتالي ظهور مجموعات متنوعة من الفلسفات الممتدة منذ القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين بلباس "جديد" أو أفكار ورؤى جديدة عبر الفلسفة التفكيكية ، البنيوية إلى جانب الفلسفة الليبرالية والوجودية والوضعية بكل مدارسها، علاوة على الفلسفة البرجماتية الجديدة التي يمثلها اليوم "ريتشارد رورتي" في امريكا، ولكن تظل الفلسفة الماركسية المادية الجدلية هي الفلسفة القادرة على تقديم الاجابات الصحيحة لمجابهة كل أشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي، وكافة أشكال العدوان الصهيوني الامبريالي على شعوبنا، وبالتالي فإن الماركسية هي فلسفة الحداثة الدائمة التفتح والإشراق والتجدد، ليس على طريق التنوير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً على طريق الثورات الوطنية/القومية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في بلادنا العربية وكافة بلدان العالم الثالث.

**********

2016/7/30

رفاقي وأصدقائي.....

**تعالوا معا.. ندعو احزاب وفصائل اليسار العربي إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي،** وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر بما يلبي احتياجات ومصالح الجماهير الشعبية ، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ]ديمقراطيا ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود بما يوفر لديها الجرأة المعرفية والسياسية لممارسة النقد الذاتي الموضوعي لموروثنا السياسي والاجتماعي والثقافي ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع، ولن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر والديمقراطية والنهوض السياسي والحضاري والتنموي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

**********

2016/7/30

**على الرغم من حدة التناقضات بين القوى الوطنية والقومية واليسارية العربية من جهة،** وبين حركات الإسلام السياسي عموماً، وحركة "داعش" وغيرها، من حركات التطرف الإرهابي خصوصاً، إلا أن تناولنا لهذه الحركات والجماعات الأصولية أو السلفية ، لابد أن يتوخى الموضوعية ارتباطاً بشكل أو أسلوب مواجهتنا لها، الذي يعتمد بالضرورة على المواجهة العقلانية السياسية، والخطاب التنويري، برؤية استراتيجية تعتمد الأسلوب والقيم الديمقراطية من جهة، وتتمسك بأهدافنا ومبادئنا الوطنية والقومية والإنسانية التقدمية من جهة ثانية، بما يعزز لدينا قوة المنطق العقلاني، والمنهجية التاريخية في قراءة التراث، إلى جانب تمسكنا بأسس التنوير والاستنارة بما يمكننا من رفض مهادنة الحركات والجماعات الإسلامية المتطرفة طالما أنها تمارس عمليات القتل والذبح والترويع وانتهاك أبسط حقوق الانسان وكرامته بصور وأساليب إرهابية بشعة، تعيد إنتاج أبشع أساليب القتل والتعذيب، في أكثر مراحل الانحطاط في الدولتين الأموية والعباسية.

وفي هذا السياق، فإن تناول موضوع الإسلام السياسي عبر خطاب عام يغفل تنوع الظروف الملموسة المحيطة والمتغيرة من قطر إلى آخر، يحمل بالتأكيد مخاطر خطيرة، فينبغي تفادي هذا الجمع.

لذلك يجب التمييز بين الإسلام السياسي في السعودية وباكستان من جانب وفي البلاد الأخرى– على الأقل– من جانب آخر. فالوهابية في الجزيرة العربية تعد ظاهرة خاصة، وتجليًا لنمط غليظ للعقيدة هو نتاج لمجتمع ظلت تحكمه أشكال عتيقة من الممارسات المجتمعية تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخري منذ زمن بعيد، سابق على الإسلام نفسه. ثم أصبح هذا المذهب أيديولوجية لدولة هي نفسها أصبحت حليفًا مرؤوسًا للولايات

المتحدة. على أن الثروة النفطية قد خلقت ظروفًا مناسبة لانتشار المذهب الوهابي في صفوف الإسلام السياسي السني المعاصر، ترتبت عليه ردات تدميرية واضحة، في سلوك رجعي لأقصي حد، خاصة بالنسبة إلى النساء، واختزال العقيدة في شكلية طقوسية، وعنصرية طائفية تابعة ومتعصبة.

**********

2016/7/31

**سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي،** فان مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى مهماز يتقدم بها نحو الحداثة بكل مفرداتها ومفاهيمها العقلانية المتمثلة في حرية الفرد والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهي وجوه لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت( شيوخ قبائل وامراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين ) أكثر من الحي( النهوض الوطني والقومي الديمقراطي)،ففي مثل هذه الاوضاع يحكمنا الماضي أكثر من المستقبل...فما هي قيمة الحياة والوجود لأي مثقف ديمقراطي ان لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفنهم الى الأبد.

**********

2016/7/31

**غازي الصوراني ...الديمقراطية وسؤال العلمانية في مشهد الإسلام السياسي.....**

حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس – بصورة مباشرة وغير مباشرة– نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري ، الديمقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحداثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية الديمقراطية والنهوض الوطني والتقدم التنموي والعلمي غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى ب"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى ب"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي.

ما يعني أن الحركات والفصائل والاحزاب الوطنية الديمقراطية والتقدمية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها.

وفي مثل هذه الأوضاع ، علينا ( قوى ديمقراطية وطنية وقومية ويسارية )أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية

أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: "فالميت يكبل الحي" ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، من حيث تكريس مظاهر الصراعات الطائفية الدموية في مناخات التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الديمقراطي العلماني أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

**********

2016/7/31

**من وحي كلمات رفيقي الغالي عبد العليم دعنا (ابا بشار) التي أودع فيها قطعة من روحه وعقله الى رفيق عمره ودربه ابا غسان ...اكتب هذه الكلمات الى رفيقنا الغالي القائد المناضل الباسل الأسير أحمد "أبو غسان..... "**

رفيقنا الغالي ابا غسان ... عبر تاريخك النضالي وصمودك الاسطوري أسجّل ورفاقي في الجبهة فخرنا واعتزازنا بكَ وبصمودك وبدورك الطليعي الثوري حفاظاً على سندياتنا .. جبهتنا الشعبية وهويتها الفكرية ومبادئها وأهدافها الوطنية والقومية والأممية ، فبصمودك وبسالتك في مجابهة السجان الصهيوني تظل نبراسا مضيئا مع كل الرفاق أمثالك وفي مقدمتهم رفيقنا الغالي الصامد بلال كايد ، تتحدون باضرابكم ومواقفكم الباسلة السجان الصهيوني وكيانه الغاصب بمثل ما تتحدون ظلام المرحلة وهبوطها.

أيها الرفيق العزيز ابا غسان المناضل المثال لي ولكل رفاقنا في الجبهة .. يا مَنْ تُجيد مع رفيقنا البطل الصامد بلال ومع كل رفاقك الأسرى اصدق معاني التحدي رغم معاناة الاعتقال وقسوة العدو وجغرافيا الزنزانة .. لقد صَغُرَتْ كل الأشياء يا رفيقي وصَغُرَ الوطن ، لكن لم ولن تَصغُر أحلام الأحرار و أحلام الثّوار التي ستظل كبيرة .. تستلهم من صمود رفيقنا الغالي بلال ، ومن صمودك مزيدا من القوة والنضال من أجل استعادة روح شعبنا واستنهاض مسيرته الثورية حتى تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها الآلاف .. وسُجنتَ ورفاقك واخوانك من أجلها.

رفيقي أحمد ..ان تحديك للسجان الصهيوني يعزز في كل رفيق من رفاقك الآمال التي تكبر من رحم المعاناة و والتضحيات والآلام .. إنني ارى فيكما – انت والرفيق بلال – أنشودةً للنضال ، ومثالاً وقدوةً للرفاق ونغمة حبٍ دافئة في سيمفونية جبهتنا الشعبية . لا أبالغ إذا قلت أننا ورفاقك نتذكركما مع كل تضحية وفي كل مناسبة ومع كل معاناة أسير مع "الميّ والملح" ومع كل إشراقة شمس صباح غير صباح حريتكما وحرية كل المناضلين من الاخوة/ات والرفاق/ت ... معاً وكل المناضلين من رفاقنا في فلسطين ورفاقنا في الوطن العربي والعالم كله

نعاهدكما أن يستمر نضالنا المشترك ليس فقط من أجل التضامن معكما ولكن من أجل حريتكما وكل رفاقنا وإخواننا الأسرى لنفرح معاً ونواصل النضال من أجل الحرية والعودة وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية.

**********

2016/8/1

**الى رفيقنا بلال كايد القائد المناضل الصامد في اضرابه لليوم السابع والاربعين**...والى رفيقنا القائد المناضل المثقف الثوري الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات الصامد في اضرابه لليوم الثالث تضامنا مع رفيقنا الباسل بلال ....الى كل رفاقنا ورفيقاتنا واخواتنا واخوتنا الأسرى البواسل فس سجون العدو الصهيوني... لنا في صمودكم الاسطوري الذي تجسدونه في هذه اللحظة ، وكما جسدتموه في كل سنوات نضالكم واعتقالكم عبر صمودكم وثباتكم...كل الفخر والاعتزاز...

أتوجه الى الرفاق في كافة الأحزاب والحركات والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة للتضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية ، عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بالحرية لكل الأسرى ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي" .."لا للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ...عاشت فلسطين حرة عربية.

**********

2016/8/1

**عن الحداثة وما بعد الحداثة...والفلسفة الماركسية.....**

أعتقد أن الحداثة الغربية مزدوجة الوجه، فهي أولاً ذات وجه تحريري، انساني، عقلاني. ولكنها في ذات الوقت حملت في طياتها فلسفات يمينية أو محافظة عززت من الميل الامبريالي للتوسع والهيمنة واستغلال ثروات الشعوب المتخلفة والتابعة (خاصة في ظروف العولمة المتوحشة الراهنة.(

وقد تجلى هذان الوجهان المتناقضان للحداثة على مدار التاريخ طيلة المائتي سنة الماضية، حيث نلاحظ العديد من الرؤى والمواقف الفلسفية التي حملت باصرار الوجه التحرري الديمقراطي العقلاني والثوري ضد الممارسات الاستعمارية والامبريالية البشعة للنظام الرأسمالي، فعندما كانت الطائرات الاميركية تقصف فيتنام كان المثقفون في أوروبا وأمريكا يتظاهرون ضد هذه «الحرب القذرة» ويندون بالامبريالية الاميركية، وكذلك الأمر هناك العديد من المواقف التضامنية من الفلاسفة والمثقفين الحداثيين التقدميين في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، اللذين اعلنوا مواقفهم الصريحة ضد ممارسات الامبريالية الامريكية في بلادنا من ناحية وضد ممارسات دولة العدو الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني من ناحية ثانية.

على أي حال، كان من الطبيعي ظهور فلسفة ما بعد الحداثة منذ ثمانينات القرن العشرين بوجهيها، سواء الملتزم بسيرورة التقدم والديمقراطية والتضامن مع الشعوب المضطهده، أو النقيض العبثي/العدمي لأفكار الحداثة

والتنوير والعدالة الاجتماعية، وبالتالي ظهور مجموعات متنوعة من الفلسفات الممتدة منذ القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين بلباس "جديد" أو أفكار ورؤى جديدة عبر الفلسفة التفكيكية ، البنيوية إلى جانب الفلسفة الليبرالية والوجودية والوضعية بكل مدارسها، علاوة على الفلسفة البرجماتية الجديدة التي يمثلها اليوم "ريتشارد رورتي" في امريكا، ولكن تظل الفلسفة الماركسية المادية الجدلية هي الفلسفة القادرة على تقديم الاجابات الصحيحة لمجابهة كل أشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي، وكافة أشكال العدوان الصهيوني الامبريالي على شعوبنا، وبالتالي فإن الماركسية هي فلسفة الحداثة الدائمة التفتح والإشراق والتجدد، ليس على طريق التنوير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً على طريق الثورات الوطنية/القومية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في بلادنا العربية وكافة بلدان العالم الثالث.

**********

2016/8/2

**انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي** ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض سياسي فكري تنظيمي وجماهيري ثوري لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية والبورجوازيات العربية الرثة رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن.

**********

2016/8/4

**لن نستطيع – كعرب – ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و** العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية التنويرية والديمقراطية العلمانية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

**********

2016/8/5

**في الذكرى أل 90 على ميلاد القائد الثوري الوطني والقومي والاممي الرفيق الراحل جورج حبش.....**

**دروس وعبر ....ووفاء....**

الرفيق المفكر ،القائد الراحل جورج حبش، من بين المئات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي القومي العربي ، ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى قرن من الزمان، معلمٌ بارز ومنارة متميّزة، بل هو ظاهرة فلسطينية أضاءت – مع غيرها من الظواهر و المفكرين العرب –لمرحلة طويلة من تاريخنا القومي، والنضالي المعاصر، وبنت حولها هيكلاً شامخاً يلتحق به ويعمّره ويخصّبه ويطوّره كل من استنار بفكر حبش وتدرّب على أسلوبه ودرس تجربته واعتنق دعوته ورفع رايته وشارك في حمل رسالته . ... وفي هذا السياق ، فانني لا انكر ان الثابت في ذهني وفي اذهان بعض المثقفين اليساريين الفلسطينيين

والعرب ان ما افرزته الانتفاضات العربية ، – في ضوء تصدر حركات الاسلام السياسي للمشهد العربي – محكوما اليوم بدواعي القلق والتفاؤل الانفعالي الذي لا يمكن تخطيهما صوب المستقبل الديمقراطي التقدمي، الا بالعودة الى ادوات المنهج العلمي المادي الجدلي التاريخي ، التي أدرك الحكيم الراحل د.جورج حبش ، بعد تجربته الطويلة في حركة القوميين العرب أهمية أدوات هذا المنهج ودوره في وضوح التفكير والرؤية لكل حركة ثورية.

فإن أردنا أن نتعرف على شخصية وهوية القائد والمفكر جورج حبش، فإننا في الواقع ، و في مرحلة الانتفاضات العربية الراهنة التي يمكن استخدامها من قبل حركات الاسلام السياسي في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد بصور واشكال جديدة ، نبحث –عبر الرؤية والممارسة اليومية– عن إضاءات اضافية نوعية ، تنويرية عقلانية وحداثية ديمقراطية وتقدمية ، ونبحث ايضا عن حركة قومية تقدمية جسدت خيار وآمال أمة بأكملها في مرحلة سابقة ، وبالتالي فإن كل من يسعى في السير على طريق الحكيم ، عليه أن يتحمل المسئولية في إعادة إحياء هذه المسيرة من جديد داخل كل مجتمع عربي تمهيدا لتفعيل وبلورة إطار الحركة اليسارية العربية الموحدة ، وفاءاً ليس للحكيم فحسب بل أيضاً وفاءاً لرسالته ومسيرته النضالية من أجل التحرر الوطني والقومي وتحقيق الثورة القومية الديمقراطية على طريق إقامة مجتمع اشتراكي عربي موحد.

**********

2016/8/6

**دعوة رفاقية حارة لكل رفاقنا الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي...هل من مستجيب ؟؟؟!!!**

لعل في صمود رفيقنا الاسيرالباسل بلال كايد في اضرابه عن الطعام وتضامن الرفيق القائد احمد سعدات ومعه مئات الرفاق والاخوة المناضلين الاسرى ما يحرك مشاعر الرفاق والاصدقاء الاعزاء في احزاب وحركات اليسار العربي والقوى السياسية الوطنية صوب التضامن عبر التظاهر السلمي الديمقراطي في عواصمهم مطالبين – ولو لمرة واحدة – بالافراج عن رفيقنا المناضل الباسل الاسير المضرب عن الطعام بلال كايد...

رفيقنا المناضل الثوري الجبهاوي المثال الأسير الرفيق بلال كايد ( 35 عاما)، من بلدة عصيرة الشمالية بمحافظة نابلس، حول للاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر بعد قضائه محكوميته البالغة 14 عاما، فاعلن رفضه للاعتقال الاداري الجائر وقرر الاضراب عن الطعام متحديا القرار العنصري الصهيوني مطالبا بالافراج عنه، وقد تم نقله الى احد المستشفيات التابعة لسجن ماجدو الصهيوني بعد ان ساءت حالته الصحية بسبب اصراره على الاضراب لليوم الثاني والخمسين .... هذا وقد اعلن اكثر من مائة رفيق من رفاق بلال الاسرى في سحون العدو قرار اضرابهم عن الطعام تضامنا ودعما للرفيق بلال كايد في معركة التحدي والاراده.. معركة الامعاء الخاويه في مقدمتهم رفيقنا الأمين العام للجبهة القائد المناضل احمد سعدات ....كذلك انضم الرفيق المناضل جورج عبد اللة مشاركا في هذه المعركة من السجون الفرنسيه ..الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في كافة الأحزاب والقوى اليسارية والوطنية في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة إلى تفعيل كل أشكال التضامن مع رفيقنا المناضل الصامد الأسير بلال عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات للمطالبة

بالافراج عنه ... ولنرفع عاليا في كل العواصم والمدن العربية شعار "الحرية لبلال كايد ولكل الأسرى" ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي.. "

**********

2016/8/6

**هذه الروح النضالية الباسلة التي انطلقت من جديد ضد العدو الصهيوني في الضفة وقطاع غزة** تنتشر اليوم لتسكن عقول وقلوب جماهير شعبنا الفلسطيني ، هي في نفس الوقت رسالة لطرفي الانقسام في الضفة وغزة تؤكد رفض شعبنا وادانته لكل اشكال القمع والارهاب والاعتقال السياسي ومصادرة حرية الرأي والكلمة والمعتقد ... وتناضل ايضا لانهاء الانقسام الكارثي الفئوي وادواته وتستبدله بقيادة ديمقراطية منتخبة تحكمها معايير ومرجعية الوطن والوطنية والمواطنة والحريّة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية...

**********

2016/8/6

**كيف نفهم العلمانية ؟**

العلمانية :"مفهوم سياسي يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الدولة لا تمارس أية سلطة دينية ، والحركات والمؤسسات الدينية لا تمارس أية سلطة سياسية".اما الموقف الموضوعي – من وجهة نظري – تجاه مفهوم العلمنة فالخصه فيما يلي:

–1تامين الحرية الدينية.

–2فصل الدين عن الدولة والسياسة.

–3اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر القوانين وفق اسس الديمقراطية وقواعدها ، فالديمقراطية والعلمانية كل منهما شرط للاخر او هما وجهان لعملية واحدة.

–4تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات.

–5عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية.

–6تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية.

العلمانية اذن ليست منافسة للدين، كما ان العلمانية بالنسبة لنا، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة، انها تعني حياد الدولة ومؤسساتها تجاه الاديان والعقائد حتى تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن ارائهم ومعتقداتهم وفق اسس الديمقراطية. فالعلمانية تعني على الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من الاوهام والخرافات ... ومع تأكيدي بأن العلمانية ليست ضد الدين، الا انني اشدد على انها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، فالعلمانية عملية تاريخية او سيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، وهي لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي او عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها.

**********

2016/8/7

**حول سؤال ما هي الديمقراطية .. ؟**

إن الديمقراطية تفترض إلغاء جميع المطلقات وإحلال محلها مطلق وحيد هو حرية الفكر والرأي في جميع الميادين، فالديمقراطية ليست سوى تحرير الذهن من أحكام مسبقة مهما كانت، وبالتالي فإن العلمانية شرط لا مفر منه ولابد من أن يترافق معها، هذه العلمانية تفترض فصل شؤون الدين كعقيدة فردية عن شؤون الدولة، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي ذي طابع اجتماعي... مدني بحت ، وهذا ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية في الظروف الراهنة ، ما بعد إسقاط أنظمة الاستبداد والقمع والتبعية والتخلف ، فقد بات بقاء هذه الأنظمة نقيضاً لتطلع شعوبها إلى الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص والتنمية المستقلة والتطور العلمي، كطريق وحيد صوب الاستنهاض الوطني والقومي بآفاقه الاشتراكية ، الكفيل بإزالة الوجود الصهيوني والإمبريالي من بلادنا ، مع التأكيد على ان الديمقراطية بدون تأمين وتطبيق مضمونها الاجتماعي لمصلحة الفقراء ، فانها تتحول الى ديمقراطية ليبرالية تسخدم جسرا لتكريس التبعية، ولا تتجاوز الحرية فيها حرية قبول قواعد الرأسمالية المعولمة وشروطها، وفي هذه الحالة ستؤدي هذه الديمقراطية الليبرالية الى مأزق اجتماعي حاد كما يقول بحق الصديق المفكر د.سمير امين ..

.اما بالنسبة للمعنى الحرفي لهذا المفهوم ، فقد عنى في اليونانية، ديموكراتيا، ومعناها سلطة الشعب، أو حكمه. فالديمقراطية شكل من أشكال السلطة يعلن رسميا خضوع الأقلية لارادة الأغلبية و يعترف بحرية المواطنين والمساواة بينهم. ويقتصر العلم البورجوازي عادة في تعريفه للديمقراطية على هذه الصفات الشكلية وحدها، وينظر إليها معزولة عن الظروف الاقتصادية الاجتماعية السائدة في المجتمع وعن الحالة الواقعية للأمور. ونتيجة لهذا يظهر مفهوم ما يسمى بالديمقراطية الخالصة، الذي وصفه أيضا الانتهازيون والاصلاحيون .

على أي حال ، إن كل ديمقراطية كشكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع «تخدم الانتاج في النهاية، وتتحدد في النهاية بالعلاقات الانتاجية في مجتمع معين» ، ومن ثم فمن الجوهري تقدير التطور التاريخي للديمقراطية الاجتماعية وعلى طابع الصراع الطبقي ومدى حدّته. والديمقراطية في الأنظمة الطبقية لا يكون لها وجود في الحقيقة إلا بالنسبة لأعضاء الطبقة المسيطرة القادرين على الدخول إلى ملعب المنافسة الرأسمالي . فالديمقراطية في المجتمع البورجوازي – مثلا – شكل من أشكال السيطرة الطبقية من جانب البورجوازية. وتريد البورجوازية أن تكون الديمقراطية – حتى حد معين – أداة لحكمها السياسي. فهي تضع دستورا، وتشكل برلمانا وغير ذلك من الأجهزة النيابية، وتدخل (تحت ضغط من الشعب) حق الانتخاب العام والحريات السياسية الشكلية. ولكن امكانيات الجماهير الشعبية للاستفادة من كل هذه الحقوق والمؤسسات الديمقراطية تنتقص بشتى الطرق. فإن الجهاز الديمقراطي لجمهورية بورجوازية يتخذ نمطا معينا يشل النشاط السياسي للعمال وجماهير الفقراء والكادحين، ويقصيه عن الشؤون السياسية. وليست هناك ضمانات للحقوق السياسية المعلنة رسميا. ومما يميز الديمقراطية البورجوازية النظام البرلماني – أي فصل السلطتين التشريعية والتنفذية – مقرونا بنمو متميز نسبيا

للأخيرة منهما، من هنا حرصنا في الجبهة على تطوير مفهوم الديمقراطية ونقله من طابعه السياسي البرجوازي الشكلي ، إلى جوهره الحقيقي الذي تتوحد فيه الحريات السياسية جنباً إلى جنب مع قضايا التوزيع العادل للثروة والدخل وتكافئ الفرص والمساواة وكافة اوجه العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية ضمن اسس الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

**********

2016/8/8

**الانتخابات البلدية/الخدماتية التي يجري الحديث عنها اليوم – وهي انتخابات سياسيه بامتياز** – لا بد لها ان تكون خطوة اولية على طريق انهاء الانقسام الكارثي واستعادة الوحدة الوطنية التعددية ، ولا بد من اعتبارها خطوة أولى تمهد للانتخابات التشريعية والرئاسة ، والمجلس الوطني ، التي يتطلع اليها شعبنا بشوق كبير للخلاص من أوضاع وتراكمات القلق والاحباط واليأس بسبب انسداد الأفق السياسي بالنسبة لحل الدولتين وتراجع مفهوم المشروع الوطني الذي بات صراعاً على السلطة والمصالح على حساب الوطن والدولة والاستقلال من ناحية ، وتفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبطالة والفقر وهجرة الشباب والجريمة من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق فانني لا استطيع تجاوز الاشارة إلى تحديات المخططات الامريكية الصهيونية والعربية والاقليمية المتحكمة بالقرار الفلسطيني وبالانتخابات لكي تكون طريقاً للتطبيع والاستسلام.

وفي كل الاحوال اعتقد اننا ندخل اليوم في مرحلة جديدة ستسعى كل القوى الخارجية الدولية والاقليمية والعربية ان تفرض علينا مزيداً من الخضوع والاستسلام باتجاه التطبيع والاعتراف بدولة العدو الصهيوني تحت غطاء ما يسمى بالعملية السلمية.. السؤال كيف سنتعاطى معها ونتحداها ونفشل مخططاتها ونحافظ على مواقفنا ورؤانا الوطنية عبر نضالنا من اجل انهاء الانقسام ودفنه الى الابد، واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية وفق كافة المواثيق التي وقعت عليها كافة الفصائل والقوى خاصة اتفاق ايار 2011.

وبالتالي فاننا الموافقة على المشاركة في الانتخابات فلسطينياً ، يجب ان تنطلق من تلك الرؤى الوطنية الفلسطينية التحررية والديمقراطية ، القادرة على مجابهة دور العوامل الخارجية (الدولية والاقليمية) في ظروف عربية معقدة وتأثيرها في هذه العملية، آملين عبر هذه العملية الانتخابية ان تتغلب ارادة شعبنا وقواه الوطنية والاسلامية في استعادة وحدته ونظامه السياسي التحرري الديمقراطي التعددي انطلاقاً من الايمان الكامل بالفكرة الوطنية التوحيدية التي التف حولها شعبنا في انتفاضة 88/87 ، ذلك هو الطريق الوحيد لمراكمة عوامل الصمود ومواصلة النضال من اجل الاهداف الكبرى في التحرر الوطني والديمقراطي

**********

2016/8/8

**اعتقد اننا ندخل اليوم في مرحلة جديدة ستسعى كل القوى الخارجية الدولية والاقليمية والعربية** ان تفرض علينا مزيداً من الخضوع والاستسلام باتجاه التطبيع والاعتراف بدولة العدو الصهيوني تحت غطاء ما يسمى

بالعملية السلمية.. السؤال كيف سنتعاطى معها ونتحداها ونفشل مخططاتها ونحافظ على مواقفنا ورؤانا الوطنية عبر نضالنا من اجل انهاء الانقسام ودفنه الى الابد، واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية وفق كافة المواثيق التي وقعت عليها كافة الفصائل والقوى خاصة اتفاق ايار 2011.

–وبالتالي فاننا الموافقة على المشاركة في الانتخابات فلسطينياً ، يجب ان تنطلق من تلك الرؤى الوطنية الفلسطينية التحررية والديمقراطية ، القادرة على مجابهة دور العوامل الخارجية (الدولية والاقليمية) في ظروف عربية معقدة وتأثيرها في هذه العملية، آملين عبر هذه العملية الانتخابية ان تتغلب ارادة شعبنا وقواه الوطنية والاسلامية في استعادة وحدته ونظامه السياسي التحرري الديمقراطي التعددي انطلاقاً من الايمان الكامل بالفكرة الوطنية التوحيدية التي التف حولها شعبنا في انتفاضة 88/87 ، ذلك هو الطريق الوحيد لمراكمة عوامل الصمود ومواصلة النضال من اجل الاهداف الكبرى في التحرر الوطني والديمقراطي.

–لكن ، على الرغم من اقراري باهمية وبضرورة الانتخابات( البلدية والتشريعية والرئاسة والمجلس الوطني ) للخروج من المأزق الراهن ، إلا أنني أشعر بالقلق من أن تتحول العملية الديمقراطية من مهد للتغيير السياسي والمجتمعي إلى لحد لهما كما جرى بعد انتخابات 2006 ، كما اخشى ايضا من احتمالات تأجيل أو تعطيل العملية الانتخابية بذرائع ومبررات من سلطة رام الله / فتح ، أو من حركة حماس ، او من كلاهما بذرائع ومبررات شكلية ارتباطا بازمة وحسابات كل منهما، الأمر الذي لن يكرس الانقسام فحسب ، بل ايضا سيغذي مشروع ما يسمى بدويلة غزة المسخ ، وترك الضفة الفلسطينية ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم مع العدو الصهيوني لقمة سائغة لحساب الهيمنة الصهيونية او لحساب الكونفدرالية او التقاسم الوظيفي الاردني الاسرائيلي الفلسطيني عبر روابط قرى مستحدثة او عملاء جدد من اصحاب المصالح الطبقية الذين ينتظرون تلك اللحظة.

**********

2016/8/8

**اشير بوضوح شديد إلى أن كافة التحديات التي يواجهها شعبنا اليوم لن تدفعه الى اليأس او الاستسلام أو تثنيه عن المواجهة..** ....تحديات الانقسام والصراع الفئوي على السلطة والمصالح بين فتح وحماس.. .. تحديات الاستبداد والفساد والظلم وغياب الديمقراطية ....تحديات النضال من الحرية والتحرر الوطني ..تحديات وقف تراجع وهبوط م.ت.ف ومفاوضاتها العبثية ...تحديات اعادة بناء م.ت. ف .... .. تحديات كامب ديفيد وأسلو ووادي عربة ... تحديات اوضاع الوطن العربي الذي لم يعد وطناً بل عالماً افتراضياً.. تحديات التفكك والصراع الطائفي الدموي في البلدان العربية .. تحديات الاستسلام العربي الرسمي للصهاينة.. تحديات الإعمار والحصار في غزة أكبر سجن غير مسقوف في العالم.. تحديات معبر رفح والجدار العازل والحواجز .. وتحديات القدس والتواصل مع الاهل في الضفة والشتات تحديات البطالة وعمالة الاطفال.. تحديات المياه غير الصالحة للشرب.. تحديات الظلام والساعات الطويلة من انقطاع التيار الكهربائي.. تحديات العدوان الصهوني الذي تتحدث عنه صحف العدو في التلويح باحتلال غزة.

–رغم كل هذه التحديات .. فان شعبنا الفلسطيني يستعد بشوق كبير للمشاركة في الانتخابات البلدية.

–ذلك ان كل هذه التحديات تفرض على كل وطني مخلص من ابناء شعبنا في فتح وحماس وقوى اليسار وبقية

الفصائل والمستقلين ان يعملوا جميعاً على توفير كل سبل النجاح لهذه العملية الانتخابية، كل حسب برنامجه في اطار من المنافسة والتعدد، لكننا موحدين للنضال من أجل مجابهة هذه التحديات والخروج منها صوب نظام سياسي وطني ديمقراطي فلسطيني تعددي يقضي تدريجياً على ظلام اللحظة والمرحلة الراهنة ويفتح بوابات الامل لشعبنا وشبابنا وأطفالنا .. في دولة حرة ومستقلة كاملة السيادة.

–المهم هذه الانتخابات لابد أن تكون مقدمة –اذا لم يبادر العدو الصهيوني إلى افشالها بوسائل الحصار أو العدوان المباشر– لانهاء الانقسام ودفنه واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في إطار النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

–في هذا الجانب يهمني التأكيد على أن هذه الانتخابات هي خدماتية وسياسية في آن معاً ولن تعزز الانقسام، بل قد تمهد لتفكيكه وتجاوزه صوب انتخابات تشريعيه ورئاسية ومجلس وطني، رغم ادراكنا لعمق الانقسام وجذوره وتناقضاته المرتبطة بالمصالح الفئوية لكل من فتح حماس...وللحديث بقية

**********

2016/8/9

**بالنسبة لنا في الجبهة الشعبية، فإننا نعتبر الانتخابات الديمقراطية للبلديات والتشريعي والرئاسة** والمجلس الوطني استحقاق طالما التزمنا به وطالبنا بتحقيقه في خدمة أهدافنا التحررية والديمقراطية ، ومن اجل تكريس وحدة شعبنا في الوطن والشتات.

–كما أن هذه الانتخابات هي مقدمة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية تحررية وديمقراطية تعزز الصمود والمقاومة من اجل تحقيق اهدافنا في الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوقنا التاريخية.

–كما ننظر لهذه الانتخابات باعتبارها فرصة قد تمهد الطريق لإنهاء الانقسام وإجراء انتخابات شاملة خاصة انتخابات المجلسين الوطني والتشريعي والانتخابات الرئاسية.

–واستناداً لرؤيتنا هذه، المنبثقة من قرار مؤتمرنا الوطني السابع، فإننا بالجبهة نؤكد التزامنا بضرورة بلورة تيار ديمقراطي ثالث داخل النظام السياسي الفلسطيني قادر على كسر حالة الاستقطاب والاحتكار والتفرد من طرفي اليمين للمؤسسات الوطنية والديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني.

–لذلك ارتأينا في الجبهة الشعبية أن نخوض هذه الانتخابات بقائمة تحالف ديمقراطي واسع يضم كل الديمقراطيين الفلسطينيين اللذين ننسجم ونتوافق معهم على البرامج والرؤى السياسية والاجتماعية، وبالتالي فإن التيار الديمقراطي الذي اعلنا عنه مؤخراً يرتكز بصورة أساسية إلى القوى الديمقراطية الخمس، ويفتح على الشخصيات الديمقراطية والمجتمعية، كخطوة على طريق تأسيس تيار وطني ديمقراطي فاعل ومؤثر في أوساط جماهير شعبنا.

**********

2016/8/9

**الاحجية الكبرى هي: ما الذي ستفعله حكومة العدو الصهيوني وجيشها قبل الانتخابات أو في اليوم المحدد لها؟. هل سيبدأ بالاعتقالات واقتحام القرى والاحياء في الضفة، وهل ستباشر عدواناً جديداً على غزة؟**

–لكن السؤال الأهم هل ستكون الانتخابات خطوة على طريق استعادة الوحدة الوطنية التعددية والنظام السياسي التحرري الديمقراطي، أم انها ستكون خطوة صوب مزيد من الانقسام والصراعات والمصالح الفئوية لأسباب ذاتية فلسطينية ارتباطاً بالانقسام والصراع على المصالح وبالتالي تكريس مزيداً من عوامل الاحباط واليأس في أوساط شعبنا.

–ليس لنا أن نتوقع نتائج كبيرة بعد هذه الانتخابات، لا على الصعيد السياسي ولا على صعيد الخدمات، فقد تكون هذه الانتخابات محطة لتأزيم المشهد بدلاً من أن تكون محطة لانهاء الانقسام، ففي حال فشلها، فإن هذا لا يعني سوى مراكمة مزيد من عوامل الاحباط واليأس وانسداد الافق ، لذلك لابد من تكاتف كل القوى الوطنية والشعبية لكي تكون هذه الانتخابات مقدمة لانهاء الانقسام والبدء بالانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني واستعادة وحدة النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

–بالطبع ، إننا ندرك أن العقدة الأساسية في المصالحة تكمن في الجوانب السياسية، وتحديداً ما يتعلق بالبرامج والرؤى السياسية المتناقضة بين كل من فتح وحماس ، لكن هذه العقدة بدأت في التفكك ، حيث يمكن لأي مراقب مشاهدة مساحة واسعة من التقاطع السياسي –في هذه اللحظة بالذات – بين فتح وحماس مع بقاء الصراع الرئيسي بينهما في اطار التنافس على السلطة والمصالح، لذا فإن التوافق حول الانتخابات البلدية قد يحُد من مظاهر الانقسام ويساعد على تهيئة الأجواء للانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني في إطار من الوحدة الوطنية التعددية التي تسمح بالتنافس والصراع الديمقراطي السياسي.

–على أي حال الانتخابات فرصة لأبناء شعبنا لكي يحددوا مواقفهم تجاه كل من حركة حماس وفتح وبقية الفصائل ، خاصة وأن الاستطلاعات تشير إلى ان أكثر من 40% من أبناء شعبنا فقدوا ثقتهم بالجميع، خاصة ممارسات فتح وحماس البعيدة عن تطلعات وهموم شعبنا.

**********

2016/8/10

**الانتخابات فرصة لأبناء شعبنا لكي يحددوا مواقفهم تجاه كل من حركة حماس وفتح وبقية الفصائل** ، خاصة وأن الاستطلاعات تشير إلى ان أكثر من 40% من أبناء شعبنا فقدوا ثقتهم بالجميع، خاصة ممارسات فتح وحماس البعيدة عن تطلعات وهموم شعبنا.

حتى يوم 7/30 الماضي ارتفعت نسبة المسجلين إلى حوالي 85% من مجموع السكان فوق سن 17 سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة.. هذا يعني اننا أمام شعب عظيم غامر بمظاهر العظمة والسمو.. ليس عظيماً في مقاومته للمحتل الغاصب وتضحيات ابنائه من أجل الحرية والاستقلال والعودة فحسب، بل عظيما أيضاً في تحدياته لأوضاعه الداخلية التي لم تعرف تراكمات الخلل والتراجع والتفكك والاحباط لحظة واحدة من السكون منذ عشر سنوات مضت على الانقسام .. لذلك ينظر الجميع بشوق لهذه الانتخابات للخلاص السياسي

والاجتماعي والاقتصادي.. ويؤكدون استعدادهم ورغبتهم للمشاركة في هذه الانتخابات المحلية أو البلدية كمقدمة لما بعدها من انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني لإقامة نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني موحد وتعددي في آن.

مجموع المسجلين في الضفة والقطاع2,080,000 مليون، منهم في محافظات قطاع غزة 885198 ، (عدد الاناث 424895، بنسبة 48% من المسجلين.(

محافظة غزة 299 ألف / الشمال 164 ألف / دير البلح 136 ألف / خانيونس 176 ألف / رفح 109 ألف.

**********

2016/8/11

**عن المتغيرات السياسية والمجتمعية في الضفة والقطاع.....**

تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعيةوالاستبداد وقمع الحريات ، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام والصراع بين الفريقين (فتح وحماس) ، أدت إلى زعزعة وتفكيك وإضعاف تمسك شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاعمن ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي( التي لا تتناقض مع السياسات الامريكية ) بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية الديمقراطية، بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل الانفضاض الجماهيري عن حركتي فتح وحماس. ..فهل تستيقظ فصائل اليسار من نومها وسباتها الطويل وتستعيد دورها النضالي ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه وضد الوجود الصهيوني والامبريالي ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية فصائل اليسار الفلسطيني في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل بالتصدي للقوى اليمينية الليبرالية الكومبرادوريةالرثة ولحركات الاسلام السياسي ، ومن ثم استعادة مصداقيتها ودورها الطليعي الذي تنتظره الجماهير الشعبية بشوق كبير.

**********

2016/8/12

**الاغتراب يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالفعل السياسي لدى الفصائل** والأحزاب والحركات السياسية حينما تشعر أن ثقافتها السياسية ذاتها لم تعد من ممتلكاتها وأن الأسس النظرية والفكرية للممارسة السياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية وقواعد اللعب الجديدة في الحقل السياسي، فتنكمش على ذاتها

وتنسحب من الواقع تدريجيا حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به، وذلك حينما تتكرس حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية او المحددات النظرية كما وردت في وثائق الحزب او الفصيل...

**********

2016/8/12

**ان أي تحليل للفكر العربي الإسلامي ، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني** ، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة ، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة ( وفق منطلق طبقي اجتماعي سياسي علماني وديمقراطي تقدمي) في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته "، وستظل أيضاً الأسئلة : " لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في " القرون الوسطى " الى نظام رأسمالي ؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في " القرون الوسطى " من شق طريقها نحو التقدم المطرد؟ هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد المعرفي الأبيستمولوجي أو ما لم تتجه مباشرة الى نقد الثقافة والمعرفة العربية التقليدية السائدة المتوارثة واعادة صياغتها من منطلق المعرفة الحداثية العقلانية العلمانية بروح ديمقراطية وثورية.

**********

2016/8/13

**عفوية وعدم وعي الاغلبية الساحقة من الجماهير العربية أحد أسباب التحاقها بجماعات الاسلام السياسي....**

في ظل التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه والمتخلف ، كان من الطبيعي ان يعاد انتاج التخلف ليس على الصعيد الاقتصادي والصناعي والعلمي والحداثي فحسب، بل أيضاً على صعيد إعادة إنتاج وتجديد التخلف الذهني بالمعنى الثقافي في اوساط الجماهير العربية عموماً، والفقراء الذين يمثلون اكثر من 70% من مجمل عدد سكان الوطن العربي، ما زال معظمهم أُمِّيين أو شبه أمِّيين ، وبالتالي فإن وعيهم العفوي البسيط، يعزز لديهم الإيمان والتسليم الكامل بالقضاء والقدر والغيب، ويلجاؤن إليه لعلهم يجدون فيه مخرجاً من فقرهم ومعاناتهم وظروف معيشتهم القاسية، ألأمر الذي جعل من هذه الجماهير الفقيرة مخزوناً بشرياً هائلاً، نجحت الجماعات والحركات الإسلاموية في مخاطبة عفويته واستغلاله وتحريضه، ومن ثم توسعها التنظيمي الذي ضم مئات الآلاف منهم في تلك الجماعات والحركات في ظل استمرار تقاعس وعجز القوى الديمقراطية واليسارية عن توعيتهم وتحريضهم وتنظيمهم .

إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية، تمثل اليوم –كما بالأمس– أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح أو الموضوعي للدين الاسلامي من حيث النص القرآني، او من حيث تفسير الأحداث والصراعات التاريخية بالعودة إلى أسبابها، وهذا ما تعجز عنه الجماهير الإسلامية والعربية، بسبب عفويتها وضعف وعيها وأميتها، بحيث استمرت محكومة لوعيها الايماني الغيبي ، والتسليم الكامل منها بالقضاء والقدر، دون اي إدراك

حقيقي لأسباب ظلمها واضطهادها، ودون وعي عميق لديها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، ناهيك عن عدم اطلاعها بالمطلق على النزر اليسير من بعض محطات التاريخ الإسلامي، وليس لديها في تفسير التاريخ القديم أو الأحداث الراهنة المتلاحقة من حولها، سوى ايمانها العفوي البسيط ، المتوارث عن الآباء والأجداد من ناحية، او ما تسمعه وتشاهده من "الخطابات والمواعظ" الدينية من "شيوخ" السُنَّة أو الشيعة ، وهي خطابات مبرمجة مسبقاً لتبرير المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة من ناحية ثانية .

وفي مثل هذه الاوضاع ، لم يكن مستغرباً انحياز المسلمين البسطاء من أبناء الشيعة او السنة لتلك الخطابات او الشعارات الدينية الديماغوجية في معظمها ، التي تستهدف الدفاع عن مصالح الملوك والأمراء والحكام والطبقات الحاكمة من حولهم، دون وعي تلك الجماهير بمقاصد اولئك المشايخ او "الفقهاء" ذات الطابع الانتهازي الطبقي المستتر المُعَبِّر عن رموز الاستغلال والاستبداد أو الطبقة الحاكمة لا فرق.

**********

2016/8/13

**ليس لنا أن نتوقع نتائج كبيرة بعد الانتخابات البلدية، لا على الصعيد السياسي** ولا على صعيد الخدمات،اذا لم يتبعها انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني، فقد تكون هذه الانتخابات محطة لتأزيم المشهد بدلاً من أن تكون محطة لانهاء الانقسام، ففي حال فشلها، فإن هذا لا يعني سوى مراكمة مزيد من عوامل الاحباط واليأس وانسداد الافق ، لذلك لابد من تكاتف كل القوى الوطنية والشعبية ، وتمارس كل اشكال الضغط الشعبي لكي تكون هذه الانتخابات مقدمة لانهاء الانقسام والبدء بالانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني واستعادة وحدة النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

**********

2016/8/13

**لا نستطيع تجاوز الاشارة إلى السياسات والمخططات الامريكية الصهيونية والعربية والاقليمية المتحكمة** بالقرار الفلسطيني وبالانتخابات لكي تكون طريقاً للتطبيع والاستسلام.

السؤال كيف سنتعاطى معها ونتحداها ونفشل مخططاتها ونحافظ على مواقفنا ورؤانا الوطنية عبر نضالنا من اجل انهاء الانقسام ودفنه الى الابد، واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية وفق كافة المواثيق التي وقعت عليها كافة الفصائل والقوى خاصة اتفاق ايار 2011.

لكن السؤال الأهم هل ستكون الانتخابات خطوة على طريق استعادة الوحدة الوطنية التعددية والنظام السياسي التحرري الديمقراطي، أم انها ستكون خطوة صوب مزيد من الانقسام والصراعات والمصالح الفئوية لأسباب ذاتية فلسطينية ارتباطاً بالانقسام والصراع على المصالح وبالتالي تكريس مزيداً من عوامل الاحباط واليأس في أوساط شعبنا.

**********

2016/8/13

**السياسة التي تستحق اسمها من وجهة نظري، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل،** فكر الواقع أو عقل الواقع، وغايتها الأخلاق والحياة الأخلاقية الديمقراطية الثورية في آن معا ،علاوة على أهداف الثورة والتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، كمدخل رئيسي لتفاعلنا الفكري والمادي عبر المعايشة والممارسة مع جماهيرنا ، وذلك بعيدا عن كل اشكال التكبر والمكابرة والاستعلاء والمزاودات الطفولية والانتهازية ، بما يحفظ ويجدد دوما المبدأ الثوري وغاياته . فالسياسة الثورية هي مبدأ غايته الأخلاق الثورية ... المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر.... .

**********

2016/8/14

**معركة الجماعات الإسلامية مع نظم الحكم في مجتمعاتها عموما ومع الحركات الثورية اليسارية والديمقراطية خصوصا،** لا يمكن ردها بحال إلى معركة بين الإيمان والإلحاد أو التوحيد والشرك، كما تدعي الجماعات، وإنما هي معركة ذات مفردات اجتماعية (طبقية )وسياسية واقتصادية، وكل ما هنالك دفع الجماعات للدين ليكون في قلب الصراع السياسي والاجتماعي كعامل ذي فاعلية بالغة في عمليات التعبئة والحشد، ولذلك فالجماعات الإسلامية تمنح نفسها سلطة إعطاء صكوك الغفران وشهادات التكفير لمن تشاء وتريد، لأن أعضاء الجماعات يتوهمون أنهم وحدهم يملكون المعرفة اليقينية، ويحوزون الحقيقة المطلقة، وهم لا يجيزون لغيرهم الحق في ادعائهم أو الشك فيما لديهم أو حتى مناقشته.

الجماعات الاسلامية، إذن، تعلن رفضها لكل ما هو قائم، وان هذه الطريقة في التفكير والتطورات التي تأتي عن طريقها، تمثل تجسيداً تقليدياً لمفهوم الوعي الزائف والمشوه، فضلاً عن أنها تكرس أساليب للممارسة السياسية من شأنها ان تجرف مسار النضال القومي والشعبي إلى اتجاهات عقيمة وذات مردود سلبي في نهاية المطاف، ومن شأنها أن تهدد الوطن بالتفسخ والتفتت على أسس دينية وطائفية.

**********

2016/8/16

**إن ميزان القوى المختل الراهن ، الذي يميل إلى جانب مصالح الشرائح الحاكمة في النظام الرسمي العربي وتبعيته** وخضوعه بما في ذلك انظمة الاسلام السياسي، يجعل الرؤية الامريكية الصهيونية هي التي تتحقق في الواقع. ولتصبح المفاوضات، وتكون المناشدات، والنشاط الدبلوماسي والسياسي دون معنى، إلا إظهار أن هناك مفاوضات ومحاولات للاتفاق على الحل الذي يخدم العدو الصهيوني. وهو ما تريده الامبريالية الامريكية والدولة الصهيونية من أجل التغطية على ممارساتهما.

وهذا الوضع ، بالنسبة لقوى يسارية ماركسية ديمقراطية وثورية (غير مأزومة)في فلسطين والوطن العربي، يفرض التفكير العميق في الوضع، وإعادة النظر الجذرية في كل الإستراتيجية السابقة. يفرض التوقف من أجل التأمل. كما يفرض المراجعة الجدية لكل التجربة السابقة، لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى هنا؟ كما كان يكرر القائد الراحل د.جورج حبش في سنواته الأخيرة. فقد مرت ثلاثون سنة على بدء سياسة الحل المرحلي، دون أن يتحقق

شيء مما إنبنى عليه. فلقد قيل وقتها بأن ميزان القوى الدولي يسمح لنا بأن نحصل على دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسيساً على الشرعية الدولية. فماذا حدث لميزان القوى الدولي؟ والى أين وصل الوضع؟ وقبل ذلك لماذا ميزان القوى ذاك (خلال الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين آنذاك) لم يحقق هذا الهدف؟ لقد بدت كل مبررات طرح الحل المرحلي وهمية أو مثالية ضعيفة ، لأنها كانت تعبر –لدى اليسار– عن توهم فيما يمكن تسميته بمحاولة التواصل أو الاتصال مع الرؤية المستقبلية/الإستراتيجية دون القطيعة معها ، عبر الحل المرحلي الذي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في فلسطين وارتباطها بالمحيط والمجتمع العربي القومي من حولها. أما بالنسبة للقوى السياسية الفلسطينية الأخرى فقد عبرت مبررات الحل المرحلي عن ميول فئات طبقية متنفذه فيها، وخصوصاً لدى القوة القائدة، سعت للتجانس مع الطبقات الحاكمة في الوطن العربي، وبالتالي كانت تقبل بالتنازل لكي تصبح جزءاً من المنظومة الكومبرادورية العربية. وانساقت قوى اليسار –بدرجات متفاوته– وراءها نتيجة ميل "البرجوازية الصغيرة" للعربشة (المسماة الارتقاء الطبقي)، أو نتيجة أخطاء معرفية، ولقد كانت قاتلة.

**********

2016/8/17

**القائد الوطني والجبهاوي أبو على مصطفى ...في الذكرى السنوية الخامسة عشر لاستشهاده....**

في كل سنوات حياتهِ كان رفيقنا القائد المناضل والمثقف المتميز بوعيه الثوري والانسان العصامي الكبير بانسانيته وتواضعه واخلاقه الشهيد ابا علي حريصاً على التطابُقِ بين ممارساتهِ وأخلاقهِ ، بمثل حرصهِ الالتزام في السياسةِ بالمنطلقات الفكريةِ لحزبه . وبمزاياه كُلِّها – كما يقول الصديق العزيز أ.فيصل حوراني– "شق مصطفى الزبري طريقه من القاعدة الشعبية الفقيرة التي أنبتته إلى قمة القيادة. فعل الرجل هذا بمثابرتهِ على النضال وتضحياتِه وحرصه على تطوير ثقافته، هو الذي حُرم من متابعة التعليم الأكاديمي، دون أن يفقد في مراحل تطوره كلها إحساسه بمزاج القاعدة وحاجاتها وقيمها، ودون أن يُفقِده وجوده في القمة تواضعه الأصيل". وإذا استحضر أيما فلسطيني أياُ كان لونه السياسي أسماء القادة، الذين حظوا بالاحترام من مؤيديهم ومخالفيهم على حد سواء، فلابد من أن يرد اسم أبو علي مصطفى في المقدمة.

**********

2016/8/17

**خمسة عشر عاما على استشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والاممي ابو على مصطفي.....**

في السياسةِ ، كما في الحربِ ، ثَمّةَ أشخاصٌ يصلونَ إلى أعلى المراتب القيادية من تحت السلاح. فهم لا يركبون إلى هذه المراتب وفق حسبهم ، أو نسبهم ، أو انتماءهم الطبقي، ولا حتى شهاداتهم العلمية ، بل يحتلّون مراكزهم بمواقفهم المبدئيه وثوريتهم ووعيهم العميق بمبادئِ وأفكارِ حزبهم، وبكفاحهم ومثابرتهم وبسالتهم النابعة

من التزامهم الأخلاقي، على الصعيدين الذاتي والثوري، و(أبو علي) من هذا النوع من القادة ، ففي كل سنوات حياتهِ كان حريصاً على التطابُقِ بين ممارساتهِ وأخلاقهِ ، بمثل حرصهِ الالتزام في السياسةِ بالمنطلقات الفكريةِ لحزبه.

وإذا كان الإنسان هو مجموع صفاته، فيمكن القول عن الشهيد القائد أبو علي مصطفى أنه تحلىّ بالصفات، التي يمكن من خلالها الحكم على مصداقية انتماء والتزام أي عضو في الجبهة الشعبية أو في أي حزب ثوري ، وهي صفات أخلاقية عالية، تتجلى في ممارسة قيم الصدق، البساطة والتواضع والتقشف والابتعاد عن الاستعراض، كما تميز أيضاً بالجرأة؛ المواجهة؛ الشجاعة المبدئية؛ والدفاع عن القناعات والمواقف، مستلهماً في كل ذلك سمات رفيقه القائد جورج حبش ، بمثل استلهامه للسمات التي تجسد السلوك الثوري والقيم الأخلاقية للكادر الجبهاوي، التي ركزت –وفق المنهج التربوي للجبهة– على تواضع العضو واستقامته وتفانيه ومثابرته ووعيه وانضباطه الحزبي ورفضه لأي شكل من أشكال الانحراف التنظيمي أو الفكري أو السياسي واحترامه لرفاقه، منطلقاً في كل ذلك من قناعته بمبادئ الجبهة السياسية والفكرية ، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي .

**********

2016/8/18

**عشيّة ذكرى استشهاد رفيقنا القائد الوطني الديمقراطي الوحدوي ابو علي مصطفى الخامسة عشر ... شهادة للتاريخ...**

إذا كان الإنسان هو مجموع صفاته، فيمكن القول عن الشهيد القائد أبو علي مصطفى أنه تحلىّ بالصفات، التي يمكن من خلالها الحكم على مصداقية انتماء والتزام أي عضو في الجبهة الشعبية أو في أي حزب ثوري ، وهي صفات أخلاقية عالية، تتجلى في ممارسة قيم الصدق، البساطة والتواضع والتقشف والابتعاد عن الاستعراض، كما تميز أيضاً بالجرأة؛ المواجهة؛ الشجاعة المبدئية؛ والدفاع عن القناعات والمواقف، مستلهماً في كل ذلك سمات رفيقه القائد جورج حبش ، بمثل استلهامه للسمات التي تجسد السلوك الثوري والقيم الأخلاقية للكادر الجبهاوي، التي ركزت –وفق المنهج التربوي للجبهة– على تواضع العضو واستقامته وتفانيه ومثابرته ووعيه وانضباطه الحزبي ورفضه لأي شكل من أشكال الانحراف التنظيمي أو الفكري أو السياسي واحترامه لرفاقه، منطلقاً في كل ذلك من قناعته بمبادئ الجبهة السياسية والفكرية ، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي ضمن اطار وطني وديمقراطي يستوعب العديد من المناضلين والمثقفين التقدميين من اجل انضاج وبلورة التيار الثالث عبر حوار وطني جاد بادر الى تأسيس نواته مع نخبه من المثقفين الوطنيين والديمقراطيين في الضفة والقطاع والشتات ، لكن استشهاده حال دون ولادة هذا التيار الضروري راهنا ومستقبلا لاسباب محض ذاتيه يتحمل مسؤوليتها احزاب وفصائل اليسار الفلسطيني.

**********

2016/8/19

**إن إعادة تأسيس رؤيتنا الثورية للصراع الوجودي مع دولة الاغتصاب الصهيوني،** و إستعادة التصميم والموقف الشعبي الموحد لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته وابعاده القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانتهازية والمفاوضات العبثية الاستسلامية ..ومجابهة فريقي الانقسام الفلسطيني بالبديل الثوري التحرري والديمقراطي من ناحية واستعادة ثوابتنا الوطنية والقومية من براثن الهزيمة ومن خيانة وعمالة وخضوع واستسلام معظم النظام العربي الرسمي للتحالف الامبريالي الصهيوني من ناحية ثانية.

**********

2016/8/19

**التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه...ودور المقرر الخارجي ( الامبريالي /الصهيوني )في التحكم بالقر ار العربي والفلسطيني.....**

مجتمعاتنا لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان ذات اوضاع اجتماعية انتقالية، ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية . وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً ، لكننا نلاحظ ان التحالف الطبقي الحاكم في النظام العربي (لا فرق جوهري بين الملكي والجمهوري والمشيخي او الاميري او سلطة الحكم الذاتي في رام الله/فتح او غزة/ حماس لافرق) لجأ الى التحالف مع النظام الراسمالي المعولم، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لها ، وتطلب هذا الحلف الجديد، وهذه السياسات شكلا من الليبرالية السياسية. وهو الشكل الذي ولد محاصرا من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالرفض من الفئات الشعبية الفقيرة المتسعة التي تزايدت معاناتها بحكم هذا السياسات ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الانظمة في اكتساب" شرعية" سلطتها عبر مزيد من الاستغلال والقمع والاستبداد ومراكمة المزيد من الثروات غير المشروعة ، بعد أن اصبحت التبعية واقتصاد السوق هما العنوان المركزي المهيمن وفق ادوات وممارسات طفيلية ادت الى تفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا. واشترك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص بالتحالف مع نخب الكومبرادور وغيرهم ، ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج" ، أو "اقتصاد المحاسيب" ، كما زادت علاقات القرابة والمصاهرة من تداخل النخب الاقتصادية والسياسية، وأصبح للنفوذ السياسي دورا واضحًا في الأنشطة الاقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع المشوه ، كان من المنطقي ألا تتحمس الشرائح والاجهزة الحاكمة إلى أي ديمقراطية حقيقية تجسد وتلتزم بمفاهيم المواطنة والمساواة والعدالة أو بحرية الرأي والمعتقد والكتابة والتظاهر ...الخ بل تسمح بهامش من الحريات وبهامش من الديمقراطية والانتخابات وفق مخططات وتوجيهات المقرر الخارجي الامريكي الصهيوني الذي بات متحكما الى حد كبير بالوضع السياسي العربي بمساندة من ادواته في تركيا وقطر

والسعودية وغيرها، حيث ان الانظمة العربية بما في ذلك سلطة الحكم الذاتي بشقيها في رام الله وغزة ، فقدت الى حد كبير قدرتها على اتخاذ القرار ، واصبحت رهينة في معظم قراراتها للمقرر الخارجي كما هو حالنا اليوم في اطار الانتخابات البلدية وما سيتلوها من متغيرات قد تعبر عن بداية مرحلة جديدة من الهبوط السياسيي.

**********

2016/8/20

**المسألة اليهودية والصراع العربي الصهيوني.....**

منذ نشوء الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، ثم تأسيس "دولة إسرائيل" في 1948/5/15 تم استخدام الأساطير الدينية والتوراتية ، لحساب الأهداف السياسية التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمه، فالأساطير الدينية والتوراتية استخدمت تاريخياً – ولازالت– لحساب الأهداف السياسية، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً، في إطار العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية، ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، وهذه العلاقة تؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني العنصري في بلادنا، المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالية في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية ومستقبلها بأي شكل من الأشكال.

**********

2016/8/20

**اننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها.** رغم تركز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كمنطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي – الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك "الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير" .وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وتركيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملائمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني – التحرري، والاجتماعي – النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر.

ما تقدم، "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي الثوري وشروط قيامه بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة ، صراع يديره العدو الرئيسي الامبريالي الصهيوني، بكل ما يملك من قوة وبراعة مستفيداً من عمالة وخيانة امراء وملوك ورؤساء الانظمة العربية وضعفها واستسلامها ،ومن ثم دور ذلك العدو– مستغلا اوضاع التخلف والتبعية – في تفجير الصراعات الطائفية والاثنية الدموية في مجتمعاتنا ،غير أن لوحة الصراع تلك بقدر ما تحمل، في هذه المرحلة، من مظاهر التراجع والانكفاء، فإنها

تحمل أيضاً مظاهر التأزم والتحفز والثورة والنضال بكل اشكاله السياسية والكفاحية والديمقراطية فلسطينياً وعربياً لاسقاط انظمة العمالة والتبعية والتخلف والاستبداد وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية كشرط موضوعي لانهاء الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا.

**********

2016/8/21

**عن الخطاب العقلاني العربي ...واستمرار التخلف وفقدان الرؤية!!**

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعا من الأزمة الفكرية اوالجمود .... فمعنى ذلك أننا –كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون ان تتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة الى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي او على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وها نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر ؟؟؟؟!!

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء ( خاصة في الذهنية الشعبية العفوية ) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى العلمانية الديمقراطية الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إذن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل ...فهل تفعل؟؟؟

**********

2016/8/21

**ذكرى الشهيد الشاعر علي فودة – اللواء عرابي كلوب**

ولد الشاعر علي يوسف احمد فودة في قرية (قنير) قضاء حيفا في الأول من نيسان عام 1946، لجأ مع أسرته أثر نكبة عام 1948م التي حلت بالشعب الفلسطيني إلى الضفة الغربية حيث أقام في مخيم نور شمس قرب طولكرم، أنهي تعليمه الابتدائي والاعدادي في مدارسها وأكمل تعليمه الثانوي في مدرسة الفاضلية بمدينة طولكرم، والتي حصل فيها على شهادة الثانوية العامة عام 1964م، حيث غادر إلى عمان في نفس العام ليكمل

تعليمه في معهد المعلمين الذي تخرج منه عام 1966م.
عمل على فودة مدرساً في مدرسة ناعور شمال عمان بين عامي 1966-1970م وفي مدارس عمان بالأردن حتى عام 1976م.
بدأ علي فوردة يكتب الشعر وتعلقه بالمقاومة في مراحل مبكرة، وقاتل على أكثر من جبهة، وكان شعره يتمحور حول قضايا وطنة وشعبه.
في عام 1969 صدرت مجموعته الشعرية الأولى بعنوان: فلسطيني كحد السيف، وفي عام 1973م أنضم إلى رابطة الكتاب الأردنيين، فكان من أوائل المنضمين لها حيث عمل بحماس في الرابطة.
عام 1976م غادر الشاعر/ علي فودة عمان متوجها إلى بغداد، حيث وضع هناك أساسيات مجموعته الثانية: منشورات سرية للعشب، ثم غادر إلى الكويت لفترة وجيزة وعابرة، ومنها توجه إلى بيروت لينضم إلى صفوف الثورة الفلسطينية إلى جانب عدد كبير من المثقفين والمبدعين ممن رؤا خلاصهم مرتبطاً بالمقاومة ومؤسساتها، ليستقر به المقام في بيروت شاعراً ومقاوماً وذلك عام 1976م، حيث عمل في الصحافة الفلسطينية ( مجلة فلسطين الثورة.(
صدر للشاعر/ علي فودة مجموعة شعرية بعنوان(قصائد من عيون أمرأه) عن دار عويدات عام 1976م، وتلتها مجموعة (عواء الذئب) منشورات فلسطين الثورة (م.ت.ف. الاعلام الموحد) عام 1977م، كذلك صدرت (مجموعة الغجري) عن دار عويدات – بيروت عام 1981م، وصدر له رواية (الفلسطيني الطيب) عام 1979م.
أصدر الشاعر/ علي فودة مع مجموعة من أصدقائه مجلة (رصيف 1981م) لتمثل ثقافة الهامش والاختلاف بعيداً عن المؤسسة.
رغم اختلاف الشاعر/ علي فودة مع أصدقائه إلا أنه أستمر في اصدار المجلة على شكل جريدة بصورة فردية مستقلة، حيث اعتبر الشاعر/ علي فودة الرصيف هي الساحة الأرحب للنضال والحرية، دون أي عائق من الأخرين، عاش طائراً طليقاً حراً، يكتب ما يشاء، ويناضل كيفما يشاء، ويرفض كما يشاء، لقد كانت صحيفة الرصيف تلك المجلة الثقافية الناقدة للواقع بقسوة والرافضة للسلبيات كافة والداعية للمقاومة والمقاومة فقط، حتى غدت صحيفة المناضلين الثوريين كافة وكانت توزع أثناء حصار بيروت عام 1982م.
لقد كان الشعر بالنسبة لعلي فودة يعني (التمرد والرفض.(
أصيب الشاعر/ علي يوسف فودة في منطقة عين المرسية ببيروت من قبل طائرات العدو التي القت قنابلها على المدينة، وذلك خلال توزيعه لمجلة الرصيف، نقل على أثرها إلى المستشفى إلاَّ أنه فارق الحياة بتاريخ 1982/08/20م.
لقد ارتبط شعر على فودة ارتباطاً وثيقاً بقضيته حيث اغتصبت أرضه، وشرد أهله من البلاد، وأنعكس ذلك على تجربته الشعرية في الموضوعات والمفردات التي كان يستعملها.
الشهيد الشاعر/ علي فودة هو صاحب قصيدة (أني اخترتك يا وطني) التي غناها الفنان/ مارسيل خليفة.
صدرت للشهيد الشاعر/ علي فودة رواية أخر هي (أعواد المشانق 1983م) وذلك بعد استشهاده.

لقد عشق الشاعر علي فودة مدينة بيروت لأنها الساحة الأرحب، والساحة الأكثر مواجهة من الساحات كافة، والاكثر إحساساً بالنكبة والمأساة، والاكثر شراسة كساحة للنضال والمجابهة والمنفتحة على العالم أجمع.
لقد انتهت حياة الشاعر/ علي فودة باستشهاده في بيروت يوم 1982/08/20م الحافلة بالنضال والمقاومة والشعر، وهو على مسرح الأحداث شاعراً ومقاوماً، وحالماً بالعودة إلى قريته في فلسطين، التي ظلت مغناه الخالد علي امتداد الزمان من خلال قدر حتمي العودة القادمة بقوة اليقين والايمان، والرصاصة والقصيدة.
استشهد الشاعر/ علي فودة عن عمر ناهز السادسة والثلاثين عاماً وهو في أوج عطاءه النضالي والثوري والشعري.
لقد كان الشاعر/ علي فودة مثقفاً يسارياً وأديباً وشاعراً ملتزماً حيث عبرت أعماله عن شخصيته المتمردة على الواقع العربي، رافضاً الظلم.
عاش المعاناة منذ نعومة أظفاره، عاش مشرداً كبقية أبناء شعبه، كما عاش يتيماً بعد وفاة والدته وهو في سن الطفولة.
لقد عشق الشاعر/ علي فودة فلسطين فسكنها روحاً ووجداناً وثقافة وابداعاً.
لقد تحول على فودة إلى قصيدة كتبت كلماتها بنزيف الشرايين، ومرارة التشرد على امتداد الخندق الممتد من الماء إلى الماء، حيث صدح هذا البلبل بألحان في المنافي والفيافي.
منح اسمه وسام القدس للثقافة والفنون عام 1990م.

**********

2016/8/21

**تواصل الحصار والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ، وتزايد الاعتقالات والارهاب الصهيوني في الضفة الغربية** ، وتكريس الصلف الصهيوني العنصري ضد اسرانا البواسل عموما والقائد الرفيق الاسير الصامد في اضرابه من اجل حريته ،يجدد التأكيد لكل رفاقنا في الاحزاب والحركات الوطنية الديمقراطية اليسارية ولكل أحرار العالم وأصدقاء الشعب الفلسطيني، الدليل بالدم والصورة التي تجسد بشاعة الهجمة العدوانية على قطاع غزة ،بمثل ما تجسد حقيقة الحركة الصهيونية ودولتها العنصرية ، ما يعني ان فكرة المقاومة – الشعبية والكفاحية – الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الحركة التحررية الديمقراطية التقدمية العربية الموحدة . لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي او الاعتراف به من قبل انظمة الخضوع او الصهاينة الجدد في الخليج والسعودية هو في جوهره نفي للذات العربية، اي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا اقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.
لقد توضح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين ، وأنها جزء من

المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب ان تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه.

فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الإمبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، هذه البديهة هي التي تفرض علينا إعادة تقييم أوضاعنا وأفكارنا وسياساتنا.

**********

2016/8/22

**القوى والأحزاب الديمقراطية بكل اطيافها :الوطنية والقومية واليسارية في كل العواصم العربية** ، تواجه في هذه اللحظة ، تحدياً كبيراً ، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها ، فإما أن تسارع إلى الخروج صوب تفعيل النهوض الديمقراطي الثوري الجماهيري لمجابهة واسقاط انظمة الاستبداد والتبعية والتخلف في بلدانها وادانة ورفض ومقاومة العدوان الامريكي والوجود الصهيوني ، أو أن هذه القوى والاحزاب ستكون عرضة لتزايد عوامل تراجعها وتفككها تمهيداً لإسدال الستار عليها وتجاوزها.

**********

2016/8/24

**ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الأوجراء واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد.** فهما يكملان بعضهما البعض ، لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين، ويتغذيان من نتائج عملهما المتبادل.

فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

**********

2016/8/24

**على الرغم من انحيازي المعرفي –بالمعنى الموضوعي– لتحليل الفيلسوف كارل ماركس** للأنماط أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للبشرية في كوكبنا ، بدءاً من النمط المشاعي ثم العبودي والاقطاعي وصولاً إلى النمط الرأسمالي ثم الاشتراكي، إلا أنني أرى أن هذه السلسلة من انماط التطور التي تنطبق على المجتمعات الأوروبية بحكم طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والخصوصيات المشتركة فيما بينها، إلا أنها بالتأكيد لا تنطبق على مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عموماً ، ومجتمعاتنا العربية خصوصاً.

فالتطور الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات العربية يختلف في شكله وجوهره عن تلك التشكيلات التي تناولها كارل ماركس في إطار المادية التاريخية، حيث لم تشهد مجتمعاتنا نمطاً عبودياً، بمعنى استخدام العبيد في العملية الانتاجية ، وكذلك الأمر لم تشهد نمطاً اقطاعياً على شاكلة النمط الاقطاعي الذي عرفته أوروبا، بل كان أقرب إلى النمط الريعي أو النمط الأسيوي للإنتاج ، حيث انحصرت العلاقات الانتاجية والاجتماعية في

كلا النمطين لنوع من المركزية الشديدة التي سادت في التاريخ القديم (ق.م.) في مصر والعراق، ثم امتدت وتواصلت في الدولة والدويلات الإسلامية عبر تكريس مظاهر التفرد والاستبداد التي نلاحظ آثارها ومفاعليها المتراكمة في كافة الأنظمة العربية في التاريخ الحديث والمعاصر مع اختلاف اشكال الاستبداد والقهر، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع طبقي – في جوهره – تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الطائفية الدينية ضمن تطور اجتماعي مشوه تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري.(

**********

2016/8/24

**لعلنا نتفق على ان مفهوم المثقف ليس مفهوماً مجرداً،وليس عنواناً او فرضية،** بل هو ملخص منظومة فكرية مكتملة، تحققت تاريخياً عبر الممارسة في مجتمع معين في مراحل تطوره المختلفة، وأدت او أسهمت في تغيير العديد من الأنماط والأنظمة السياسية عبر دور فعال على مدار التاريخ البشري ، خاصة في عصر النهضة الاوروبية حيث لاحظنا الدور الاول والرئيسي للفلاسفة والمفكرين في نشر مبادئ العقلانية والتنوير والحداثة والثورة ... الخ، وهذا ما يتوجب أن يمارسه –وبوعي– المثقف العربي الملتزم بقضايا العقلانية والتقدم والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية في بلادنا .

أما بالنسبة لانحيازي لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي، أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير.

أما الزاوية التي أقصدها، فهي تتمحور عند الموقع الطبقي بالتحديد ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية، وفي ضوء ذلك تتجلى أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعقلانية والثورة الديمقراطية، في مجابهة أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ، وفي مجابهة الجوانب السلبية لتراثنا، إذ لا يتولد مفهوم العقل من ماضوية أو جمود التراث بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معه، وذلك شرط للعقل كعقلانية، فالعقل هنا، حسب هذا المفهوم، هو العقلانية التي تمثل مؤشر ورمز المجتمع الحديث وليس غير ذلك.

**********

2016/8/25

**الفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لا من ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية** بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها

وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

**********

2016/8/26

**رأس المال ينزف دما من كل مساماته.....**

هناك مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم .ويعيش اليوم 1.3 مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و3 مليارات شخص بأقل من دولارين. وهناك 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و 3مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري ومليارن لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات الفقيرة والمتخلفة 800 مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك 500 مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها...بالاضافة الى(27) مليون شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل 200 عام.

في ضوء هذه الوقائع ، أصبح من غير الممكن التعاطي مع هذه المتغيرات أو فهمها أو الاقتراب منها دون فهم واستيعاب ومجابهة كل من ظاهرة التخلف والتبعية من جهة، وظاهرة العولمة الرأسمالية عبر تفعيل النضال ضد الامبريالية باعتبارها الإطار المرجعي لكل هذا الاستغلال والاستلاب والهيمنة من جهة ثانية.

**********

2016/8/26

**رأس المال لا يعرف السكون، وإذا ما تعرض لأي شكل من أشكال التوقف أو السكون،** فإنه يكف عن كونه رأسمالاً، إذ أن الحركة والنشاط الدائمين من خلال عملية الانتاج المادي السلعي، يشكلان المصدر الأساسي الوحيد لتراكم رأس المال عبر مراكمة القيمة الزائدة أو فائض القيمة والاستيلاء عليها، ومن ثم تبلور وتحقُقْ عملية الاستغلال (أو الاستلاب) الذي يتلخص تعريفه في كافة الموسوعات العلمية كما يلي: الاستغلال هو الاستيلاء على فائض القيمة.

بناءً على ذلك، فإن الاستلاب أو الاستغلال يمكن تحديده علمياً حسب كارل ماركس في أنه يتيح فصل معسكرين فصلاً بيّناً: المستغِلّين الذين ينهبون فضل القيمة (القيمة الزائدة) ، والمستغَلَين (بفتح الغين) الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى قوة عملهم.

ولكن بالرغم من الدور المباشر للاقتصاد في نشوء الاستلاب أو الاستغلال الطبقي، إلا أن الماركسية تتحدث عن أشكال متعددة من الاستلاب الاجتماعي والديني والسياسي ، وهي أشكال فرعية من الأصل الاقتصادي أو الاستلاب الأساسي الذي تتعرض له الطبقة العاملة في سياق نمط الانتاج السلعي أو الرأسمالي، حيث يرى ماركس بحق أن العمل يتحول من قوة مُحَرِّرة للإنسان إلى نشاط مستلب أو مُشتَغَلْ في ظروف الانتاج الرأسمالي .

إن مفهوم الاستلاب – عند ماركس– يرتبط ويتحدد بالتشويه الذي يصيب فكرة حرية العمل التي تتحول إلى عملية بيع إجباري من العامل إلى صاحب العمل، حيث يتحول العمل هنا إلى وسيلة للعيش ويفقد مفهوم الحرية الفردية معناه الحقيقي بعد أن أصبح الاستلاب أو الاستغلال هو سيد الموقف، بعد ان يتجرد العامل من نتاج عمله، بل على العكس يصبح نتاج عمل العامل بمثابة قوة معادية تسيطر تماماً عليه، لأن منتوجه السلعي بات ملكاً لصاحب العمل – الرأسمالي الذي قام بشراء قوة عمل العامل، وفي هذه المعادلة يتضح فقدان العامل حريته وسلوكه ونشاطه اثناء العمل لحساب تلبية احتياجاته وأسرته لكي يستمروا أحياء.

إذن الاستلاب ضرورة من ضرورات استمرار الرأسمال وتوسعه، ففي النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتحقق التراكم أو الحصول على فائض القيمة، إلا من خلال عمل العامل، وهذا في حد ذاته ابشع مظاهر الاستلاب، حيث يصبح العمل أو الشغل وسيلة وأداة لاستلاب الذات وقهرها وإذلالها في ظل شروط الانتاج الرأسمالي التي تقوم على شراء قوة عمل العامل، وهنا تجلت عبقرية كارل ماركس حين أكد أن مملكة الحرية لا يمكن أن تبدأ في الواقع إلا حين تنتهي تلك العلاقة الاستغلالية أو الاستلابية بين العامل ورأس المال، من خلال الثورة الاشتراكية والقضاء على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية ديمقراطية ومؤنسنة ، تضمن أن يكون العمل والانتاج ، خاضعاً للحاجات الإنسانية ومعبراً عنها وعن كرامة الانسان.( مقطع من حوار الاديبة والمثقفة التقدمية العراقية فاطمة الفلاحي مع الرفيق غازي الصوراني في بروباجندات الحكام الدينية والسياسية – بؤرة ضوء –.. الحلقة السابعة 2014/3/2(

**********

2016/8/26

**لابد من اقرارنا بأن النظام الرأسمالي الذي استطاع الخروج – حتى اللحظة– من كل أزماته التي تعرض لها في التاريخ الحديث والمعاصر**، ونجح في إعادة مراكمة شروط الرأسمالية من جديد عبر توفير الفرص الجديدة من خلال استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة ، ومن خلال التطور العلمي الهائل، إلا أن هذا النظام بعد أن تعرض لأزمته الكبرى عام 1929 بدأ في تطبيق العديد من القوانين والأنظمة التي تحد من بشاعة الاستغلال وفق مقترحات وأفكار عالم الاقتصاد الانجليزي "جون مينارد كينز"، الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد ، والبدء بتطبيق العديد من الامتيازات والضمانات التي تكفل حداً معيناً من العدالة الاجتماعية للعمال

والعاطلين عن العمل ، مما أدى إلى خلق ما يسميه الفيلسوف الأمريكي "هربرت ماركيوزه" الانسان ذو البعد الواحد عبر التطور النوعي لقوى الانتاج وارتفاع الدخل في أوساط العمال ، والآثار الناجمة عن ذلك في التغيير التدريجي التراكمي الذي عزز استقرار البنية التحتية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي انتجت بدورها بنية فوقية موازية على صعيد الثقافة النخبوية والشعبية في المجتمعات الرأسمالية استطاعت –بتأثير وسائل الإعلام وضعف أحزاب اليسار– وإضعاف التناقضات الطبقية الحادة والصراع الطبقي ، وخاصة في الدول الاسكندنافية (النرويج والسويد والدنمرك) ، الأمر الذي أدى – لدى البعض– بتكريس عقد القران بين النظامين الرأسمالي والديمقراطي بصورة شموليه بكل مكونات المجتمع ، وهو استنتاج خاطئ، يقفز ويتجاوز عن الحقيقة الموضوعية التي تؤكد –عبر الوقائع– على أنه عقد قران بين الطبقة السائدة والنظام ضمن سقف محدد لا يسمح أبداً بتطوير الديمقراطية والحريات – في أوساط العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة– من شكلها السياسي إلى مضمونها الاجتماعي والطبقي.( مقطع من حوار الاديبة والمثقفة التقدمية العراقية فاطمة الفلاحي مع الرفيق غازي الصوراني – بؤرة ضوء –.. الحلقة السابعة 2014/3/2(

**********

2016/8/27

**الذكرى السنوية الخامسة عشر لاستشهاد رفيقنا القائد المناضل الثوري الديمقراطي ابوعلى مصطفى الغائب الحاضر في عقولنا وقلوبنا....**

نستذكر رفيقنا الغائب الحاضر ونقول بفخر "ليس محل شك أنّ (أبو علي مصطفى) هو الفلسطيني الوحيد ، ويكاد أن يكون العربي الوحيد، الذي يصبح فيه عاملٌ فقير أميناً عاماً لحزبٍ سياسي ، وتكشف هذه الظاهرة الممتنعة النادرة في بعض عبارتها الفكرية الثقيلة عن : فك التباسٍ حقيقي بين مفهوم الطليعة ومضمونها الطبقي. لقد بقى هذا الالتباس مشروعاً ومبرراً في نظرية الانسلاخ الطبقي، فقط على يد (أبو علي مصطفى) استحال مفهوم الطليعة طبقياً خالصاً ؛ بل طبقياً حاراً ومباشراً دون انسلاخات طبقية" وما أحوج جبهتنا الشعبية اليوم ، إلى بلورة وتحقق مفهوم الطليعة الديمقراطية الماركسية الثورية ، عبر سياقه أو وعاءه الطبقي الطبيعي وأقصد بذلك الشرائح الفقيرة والكادحين من العمال والفلاحين .

كما نفتخر أيضاً ، بأن رفيقنا الشهيد القائد أبو علي تميز بشخصيته الجمعية المقتّدرة متعددّة المعاني والأبعاد ، والباحثة عن كل ما هو جدّي ووطني وحدوي ديمقراطي وخلاق في حياة الوطن والحزب والناس ، والمفعمة بالصدقية والمبدئية والنزاهة والجدّية وطول النفس ، والحاضنة الخصيبة الدافئة للآراء والاجتهادات .... كان الشهيد القائد أبو علي مثالاُ للمثقف العصامي الذي استطاع امتلاك مواصفات المثقف العضوي ، حيث امتزجت تربيته الفكرية والثقافية في الحركة والجبهة بالثقافة الشعبية المحببة غير المتعالية.

وانعكاساً لهذه السمات ، لم يكن صعوده على رأس الجبهة، خاضعاً لأي تساؤل ، بل كان صعوداً ديمقراطياً بما يشبه الإجماع ، وليس من المبالغة القول أنّ هذا الصعود كان متعالياً على أية "تناقضات او ازمات داخلية " ، أو لنقل "مجموعات شللية أو تكتلات شخصية أو محاور اجتهادية، هي غالباً ما تلعب الدور الرئيس، داخل فصائلنا وأحزابنا ومجتمعاتنا في تحديد رأس الجماعة لأسباب متنوعة؛ أهمها التخلّف في الوعي وضعف

المصداقية الثورية .

ففي العقدين الأخيرين قبل استشهاده، ارتقى وعي الرفيق (أبو علي) إلى حالة تراكمية من النضوج المعرفي الواعي بالماركسية ، إلى درجة أنه كان يؤمن تماماً بأنّ الهروب من تعبير الماركسية لدى بعض الأحزاب، هو هروب من التراث الماركسي كله، حيث أدرك أنّ التراجع عن الماركسية لحساب كلمة اليسار والمنهج الجّدلي، معناه أنّ البنية الثورية (السياسية والتنظيمية) ستتراجع بالضرورة، إذ لا يمكن موضوعياً، الحديث عن المنهج المادي الجدّلي دون الماركسية، وبالتالي، فإنّ الهروبَ من الماركسيةِ باسم المنهج الجدّلي، خُطَوةٌ تؤكد انتصار التيار الليبرالي البرجوازي الصغير، داخل الحزب الشيوعي أو اليساري من جهة، أو تَجسيدٌ للانتهازية الليبرالية أو لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية كشرطٍ للتعاطي مع المنهج المادّي الجدلي من جهة ثانية.

إنّ المسار النضالي ، الفكري والسياسي والكفاحي لرفيقنا الخالد (أبو علي) ، محمولاً بكل سماته الشخصية الأخلاقية ، ومواصفاته الثورية، ومصداقيته العالية، وقناعاته النابعة من وجدانه وعقله الشغوف بفكر جبهته وهويتها ومبادئها ، تجلّت بعد عودته إلى أرض الوطن عندما أطلق شعار " عدنا لنقاوم لا لنساوم" ، وفي ظل تطور وتنامي دور الجبهة ، واستعادتها لبعض عافيتها وشعبيتها وجماهيريتها، أدرك العدو حجم المخاطر، التي يمثّلها مثل هذا القائد، ليس فقط لما قام به من جهودٍ كبيرة على صعيد أوضاع الجبهة الشعبية؛ بل لما لعبه من دورٍ إيجابي على صعيد وحدة النضال الفلسطيني ، الأمر الذي جعل رأس الدولة الصهيونية، يتخذ قراراً بتصفية هذا الرمز والقائد الفلسطيني صباح يوم الاثنين 2001/8/27، مراهناً بذلك على تفكك الجبهة.

سيرة رفيقنا القائد (أبي علي مصطفى) ودوره في مجرى العمل الوطني الفلسطيني. لا تستحق أن تدّرس فقط لتُخَلدّ في ذاكرة الأجيال، بل تستحق أن تدّرس أيضاً لأنها ، "تنم عن السبب الذي حمل صانع القرار (الإسرائيلي) على تصفية صاحبها. وهي في أي حال سيرة رجل امتزجت حياته الشخصية امتزاجاً كاملاً بالحياة العامة فقدمت إيجازاً بليغاً لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ العام 1948."

إنّ فقد الساحة الفلسطينية لـ(مصطفى الزبري) يشكّل خسارةً لن ينفع التعزّي في التقليل من حجمها. أما وقد وقع ما وقع، فللجهود الرامية إلى التعويض أن تتجّه في اتجاه تقليل تأثير هذه الخسارة على الجبهة وعلى مجمل العمل الوطني. والأمل في هذا المجال معقودٌ على استمرار النهج الذي اختطه القائد الراحل .

وإننا إذ نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة عشر لاستشهاده ، لنستلهم من تجربته بوعي واحترام عميقين دروساً وعبراً، ونؤكد أيضاً على الرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة– أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلائعها، سيظل وفياً لمبادئه وتضحيات أبنائه ، وفي المقدمة منهم (أبو علي مصطفى) ، الذي ظل ملتزماً بمبادئ الجبهة وهويتها الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، في صيرورة تطورها وتجددها الدائمين في كل مسيرة حياته النضالية، حتى لحظة استشهاده وخلوده الأبدي.

**********

2016/8/27

**سيرة رفيقنا القائد (أبي علي مصطفى) ودوره في مجرى العمل الوطني الفلسطيني.** لا تستحق أن تدّرس فقط لتُخَلدّ في ذاكرة الأجيال، بل تستحق أن تدّرس أيضاً لأنها ، "تنم عن السبب الذي حمل صانع القرار (الإسرائيلي) على تصفية صاحبها. وهي في أي حال سيرة رجل امتزجت حياته الشخصية امتزاجاً كاملاً بالحياة العامة فقدمت إيجازاً بليغاً لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ العام 1948."

إنّ فقد الساحة الفلسطينية لـ(مصطفى الزبري) يشكّل خسارةً لن ينفع التعزّي في التقليل من حجمها. أما وقد وقع ما وقع، فللجهود الرامية إلى التعويض أن تتجّه في اتجاه تقليل تأثير هذه الخسارة على الجبهة وعلى مجمل العمل الوطني. والأمل في هذا المجال معقودٌ على استمرار النهج الذي اختطه القائد الراحل .

وإننا اليوم في الذكرى الخامسة عشر لاستشهاده ، نستلهم من تجربته بوعي واحترام عميقين دروساً وعبراً، ونؤكد أيضاً على الرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة– أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلائعها، سيظل وفياً لمبادئه وتضحيات أبنائه ، وفي المقدمة منهم (أبو علي مصطفى) ، الذي ظل ملتزماً بمبادئ الجبهة وهويتها الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، في صيرورة تطورها وتجددها الدائمين في كل مسيرة حياته النضالية، حتى لحظة استشهاده وخلوده الأبدي.

**********

2016/8/27

**تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي....**

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي تقدمي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة .

لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته من أجل بناء وتطوير وتفعيل التيار الديمقراطي الوطني.

**********

2016/8/28

**أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية:**

يمكن التوقف مليا أمام الأزمة المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه الأزمة تتجلى في خمس مظاهر أساسية.

المظهر الأول:

عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف.

المظهر الثاني :

عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني–الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الإمبريالية–الصهيونية.

المظهر الثالث :

ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية–الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف ، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل، بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكومبرادور والسماسرة المندمجين اقتصاديا بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

المظهر الرابع :

عجز البديل اليساري ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبيات وقصورات خطيرة (تطال بناه التنظيمية، وممارسته –وعلاقاته مع الجماهير– وقدرته على بلورة برنامجه الاجتماعي البديل. (

المظهر الخامس :

ضعف الأساس الديمقراطي قيما وممارسة، ما بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية.

**********

2016/8/28

**مفهوم الصراع الاجتماعي من منظور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين...**

إن مفهوم الصراع الاجتماعي الديمقراطي يأخذ ترجمات متنوعة وشاملة لأبعد حد، ويشكل مدخلاً أساسياً لإعادة الاعتبار لبرنامج البديل الوطني الديمقراطي، ذلك أن التمايزات على صعيد العنوان السياسي بين تيارات قوى المعارضة تبقى متقاربة، بينما التمايز الجدي بالنسبة لنا في الجبهة يتجلى في البرنامج الاجتماعي الاشتراكي من منطق الرؤية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

لهذا فإن قدرتنا في الجبهة على صياغة برنامجنا الاجتماعي على أساس ديمقراطي تقدمي، وعلى أساس معطيات الواقع، وقدرتنا على استعادة دورنا في المجتمع سيشمل اختباراً حقيقياً لجديتنا وفعاليتنا، وهذا غير ممكن بدون إعادة نظر جدية في خطابنا وممارستنا، وبدون إعادة بناء جدية على الصعيد الفكري/الثقافي لمفاهيمنا السياسية الاجتماعية،والفكرية، بحيث يصبح في مقدورنا التأثير الملموس والمتدرج، لإحداث إزاحات حقيقية في موازين القوى الاجتماعية وبالتالي السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، وبهذا الفهم يمكن لبرامجنا على صعيد العمال، والفلاحين، والعاطلين عن العمل، وعلى صعيد الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة، المياه، كما

على صعيد الشباب و المرأة والمهنيين.... إلخ ، أن لا تظل أفكاراً مجردة معزولة عن أعضاء حزبنا وعن القطاعات الشعبية ذات العلاقة من أبناء شعبنا، وإنما تصبح برامج مقبولة من جميع الأوساط إذا ما أعددناها وفق منهجية علمية متخصصة تستند إلى حقائق المجتمع وفق كل اختصاص ، وبهذا المنهج والأداء التطبيقي له سنحقق الربط الجدلي بين مختلف جوانب العملية النضالية ببعديها الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي من ناحية والربط الجدلي والموضوعي بين الواقع الفلسطيني والواقع العربي القومي ببعده الأممي من ناحية ثانية .

**********

2016/8/29

**يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي** مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في تحالف بعض الفصائل الفلسطينية اليسارية او المحسوبة على اليسار . تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة.

تأسيساً على هذا الفهم، يصبح بالإمكان قراءة تجربة احزاب وفصائل اليسار في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور إخفاقاتها وفشلها التي تعود في جوهرها إلى تراجع اليسار التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية وتأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني بشقيه الليبرالي الرث والاسلام السياسي....

**********

2016/8/29

**غازي الصوراني...رؤية راهنة ومستقبلية عن رؤية ودور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية**

انطلاقا من ان فكرة المقاومة (بكل اشكالها) الهادفة إلى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية أقدم رؤية راهنة ومستقبلية عن دور القوى اليسارية الثورية الفلسطينية ورؤيتها ومواقفها المطلوبة تجاه الوضع العربي وفق الاسس التالية:

1-الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها "وجدت لتبقى" أو أنها "دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد"، فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية

ثانية.

2-انطلاقا من أن التناقض الأساسي التناحري مع العدو الصهيوني، دون تجاوز التناقض مع أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف الرجعية العربية باعتباره تناقض سياسي رئيسي، ولا يعني ذلك أن تقوم القوى الثورية الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية الثورية الديمقراطية لإسقاط أي نظام رجعي أو تابع للحلف الإمبريالي الصهيوني.

3-ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي الديمقراطي النهضوي العربي:

فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية المشار إليها، ولكنه يصبح شعاراً ضارّاً إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني.

4-المساهمة في إسقاط نهج التفريط الخيانة، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ إمبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وبالتالي المساهمة في تحقيق كامل أهداف الشعوب والجماهير الشعبية العربية في التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأشتراكية والوحدة.

5-المهمات التنظيمية المركزية الأستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي:

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة القوى اليسارية على الصعيد القطري.

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية على الصعيد القطري.

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الماركسي الثوري العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

**********

2016/8/29

**عن الازمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة عموما واليسارية خصوصا واستحقاق البديل الديمقراطي .....دعوة للحوار.....**

تجلى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية سجلتها الوثيقة السياسية – الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية كما يلي:

(1)استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي – الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الواقعية المهزومة.

(2)أزمة قوى المعارضة، التي لم تتمكن من كبح اندفاعة القيادة الفلسطينية الرسمية، كما لم تستطع بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي والجماهيري ارتباطاً بتحولات الصراع، فازدادت عزلتها وتراجعت مصداقيتها بعد ان عجزت او تراخت عن تفعيل البرنامج المطلبي الديمقراطي المعبر عن هموم

وتطلعات جماهيرها .

ما تقدم،– كما تضيف الوثيقة – "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة أو التي لا تزال في رحم المستقبل.لوحة تعبر عن شمولية الصراع وتاريخيته. صراع يديره التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي، بكل ما يملك من قوة. ما يعني أن طبيعة الصراع الموضوعية، والذي نجد انعكاساً له في استمرار مظاهر الصراع، واحتدام التناقضات مع العدو، تشير على أن الأزمة التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية، هي تعبير عن قصور وعجز العامل الذاتي عن الارتقاء برؤيته وأدائه وممارسته السياسية والفكرية إلى مستوى استحقاقات وشروط الصراع. "

"هنا تقع مكانة الحالة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية والدور التاريخي الذي ينتظرها في هذه المرحلة الدقيقة حيث سيتقرر غير شأن مصيري ، وتملأ المساحة الفارغة التي ما زالت تنتظر إطارها التاريخي، القادر على تقديم الرؤية وتقدير اللحظة والدور والمكانة ومؤهل ليعبر عنهما.

في ضوء المعنى الدقيق المشار إليه، يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة.

**********

2016/8/30

**إن كيفية فهمنا لفكرة الاختلاف ( كحزبيين وكمثقفين ماركسيين وديمقراطيين عرب) تحدد بشكل أو بآخر مصيرنا المستقبلي** – بمعنى كيف سنتعامل مع هذه الفكرة ( الاختلاف) عبر الديمقراطية والتطور والتقدم والصعود إلي الأمام من خلال بديلنا القومي الماركسي الديمقراطي النقيض ،عبر فهمنا لطبيعة الصراع الحالي مع انظمة الرجعية والتبعية والاستبداد وشكل أو أسلوب مواجهة هذا الصراع ، الى جانب فهمنا ومجابهتنا للوجود الصهيوني الامبريالي في بلادنا ، اذ أن هذا الفهم مشروط بمعرفة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية بكل تفاصيلها وصياغة الرؤية الثورية والبرامج العملية المطلوبة لعملية الصراع والتغيير في قلب النضال التحرري والديمقراطي المطلبي المجتمعي.

**********

2016/8/31

**الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية،** لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي

باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية . ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية.
لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

**********

2016/9/1

**بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية** ..وانا هنا – بدون اي مكابرة – اتحدى جميع الهابطين المستسلمين دعاة الواقعية الرثة حفاظا على مصالحهم الانتهازية الخاصة ...اقول بوضوح ان قوة دولة العدو الاسرائيلي سببها الاول والرئيس ضعف وتخاذل وخضوع الحكام العرب الخونة ...وفي مثل هذه الاحوال مهما تأزمت أوضاعها الاقتصادية والمالية فإن النظام الرأسمالي بكل أطرافه سيلتزم دوما...بتقديم الدعم –في كل الظروف– لدولة "إسرائيل" ارتباطاً بدورها ووظيفتها حتى لو كان النظام الرأسمالي في النزع الأخير. – لعل في كل ما تقدم ما يستدعي من قوى اليسار المزيد من الوعي بالأزمة العربية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة الرأسمالية والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل الديمقراطي الشعبي النهضوي بافاقه الاشتراكية كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

**********

2016/9/1

**المثقف العضوي هو الحامل لهموم الجماهير الفقيرة وكل المحرومين والمضطهدين والكادحين** ، وفي هذا السياق يرى غرامشي ان الحزب الثوري هو وحده القادر على تكوين طبقة جديدة من المثقفين العضويين المرتبطين بهموم الناس وقضايا العمال والفلاحين . إن هؤلاء المثقفون العضويون يمكنهم أن يشكلوا هيمنة بديلة عن الهيمنة الرأسمالية ، إذ كان يؤمن بانهم قادرون على صنع المعجزات إذا ما التزموا بقضية الشعب الأساسية التزاماً عضوياً وحيوياً ويكمل غرامشي قائلاً : "إن البورجوازية تخشاهم وتعرف ان نفوذهم كبير ولذلك تحاول ان تشتريهم بأي شكل. "

**********

2016/9/1

**الى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر** ، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها ؟ (من محاضرة غازي الصوراني حول الثقافة ودور المثقف – منتدى الفكر الديمقراطي – غزة – 2008/8/31(

الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزله وابن رشد ، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر ، استمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، وظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي – الاجتماعي للنمط الريعي المركزي ، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة ، والذي شكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره – كما يقول الجابري – " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة ( الدخل غير الإنتاجي ) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها. ولهذا يقول محمود أمين العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تُحَوَّل " القبيلة " في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، و تُحَوَّل " الغنيمة "أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وأخيراً تحويل العقيدة الى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية ، التي باتت كما يقول الجابري " في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها ، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس " التاريخ " الذي كتبه أجدادنا " وفي كل الأحوال فإن "أي تحليل للفكر العربي الإسلامي ، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني ، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة ، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته " ، وستظل أيضاً الأسئلة : " لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في " القرون الوسطى " إلى نظام رأسمالي ؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في " القرون الوسطى " من شق طريقها نحو التقدم المطرد ؟هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبيستمولوجي (المعرفي)، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته ، ذلك أن " العرب و المسلمين " إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته ، حينما أخذوا يلتمسون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة ، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه ، فالرأسمالية ثم الاشتراكية هما نتاج العقلانية والتنوير والحداثة وحرية الفرد أو المواطنة، وكلها قيم أو روافع أساسية لعصر النهضة في أوروبا، تراكمت تدريجياً منذ القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، وصولاً إلى التحولات المذهلة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين التي أدت إلى ولادة مرحلة العولمة الرأسمالية، لذلك فإنني لا أبالغ لو قلت أن من لا يتابع هذه المتغيرات سيكون مهدداً ليس في ثقافته فحسب بل في وجوده الاجتماعي وهويته القومية أو الوطنية، كما سيكون مهدداً في لغته أيضاً وأقصد بالتحديد ثقافتنا العربية التي ستتعرض للتراجع أو الاندحار طالما بقيت أحوال شعوبنا العربية على ما هي عليه

من خضوع وتبعية وارتهان وتخلف في مقابل التطور الصاعد للتقدم التكنولوجي، والاقتصادي لنظام العولمة الرأسمالي الذي عزز وقدم كل عناصر ومستلزمات القوة لدولة العدو الإسرائيلي ارتباطاً بدورها ووظيفتها في بلادنا.

**********

2016/9/2

**لا يمكن محاصرة التطرف الديني /المذهبي /الطائفي /الاثني عبر محاصرة العناصر والمنظمات والأحداث والصراعات الدموية الناجمة عنه** . وبالتالي علينا أن نعترف أن المطلوب هو أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وله علاقة بمعالجة مناخ التطرف وجذوره وخطاباته المُستبطنة في معظم مجالات اشتغال السياسة والاجتماع والثقافة والدين.

يدفع هذا وغيره كثير – كما يقول د.خالد الحروب – إلى "فتح ملف في غاية الأهمية وهو إحالة مسؤولية مواجهة التطرف وسيروراته إلينا جميعا وليس حصرها بالحكومات، فالمجتمعات عمليا وأولا وآخرا هي الخاسر الأكبر من وقوع المجتمع ضحية فكر الاستئصال والتصفية ."

فمنذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

**********

2016/9/2

**لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي في بلداننا العربية،** شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد علمية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح

الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة "في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد في مجتمعات تتميز بتركيبها وتطورها الطبقي المشوه، والمحكوم بخليط من رواسب الانماط الاجتماعية القديمة (العشائرية والقبليه وشبه الاقطاعية)، ومن هيمنة طبقية كومبرادوريه بائسة نقيضة لمفاهيم الوطنية والوطن والديمقراطية والتقدم، بحكم تخلفها وتبعيتها، خاصة في إطار مشايخ وما يسمى باجراء وملوك بلدان النفط، الذين يجسدون أبشع مظاهر التراث الماضي المتخلف تحت مظلة دينية شكلانية في محاولة منهم لإعادة إنتاج الماضي الصحراوي، الميت وأحكام سيطرته على الحاضر الحي الذي تتطلع إلى النهوض والحداثة في المدن والعواصم العربية ، القاهرة ودمشق وبغداد وتونس.. إلم.

وفي هذا السياق ، أشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب (مثالنا على ذلك مجتمعات التخلف العشائري الصحراوي في السعودية والخليج)، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت بالمعنى التاريخي الاجتماعي المتخلف في الصحراء يكبل الحي" في المدن الحداثيه العربية، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

**********

2016/9/4

**أهم المحددات المتعلقة بالتيار الوطني الديمقراطي :**

–1ان التيار الوطني الديمقراطي هو تعبير أصيل عن ضرورة موضوعية قائمة في مجتمعنا، وليس مسألة مفتعلة او رغبة ذاتية لدى مجموعة من الأفراد، لذلك علينا واجب تشكيل صيغة تنظيمية للمعارضة الديمقراطية على المستوى الوطني .

–2التيار الوطني الديمقراطي هو أوسع بكثير من القوى السياسية المصنفة كقوى يسارية ديمقراطية حيث أنه يمتد خارجها بما هو أوسع وأرحب ليطال تجمعات وأفراد ابناء شعبنا في الوطن والشتات.

–3لقد أوضحت التجربة الملموسة لسنوات من العمل من أجل بلورة هذا التيار، ان هناك ضرورة لوجود قوة طليعية تكون الأكثر تأثيراً وقدرة على تحريك ودفع الأمور الى الأمام.

–4ان عملية بناء التيار الثالث ليست عملية سهلة، وتعترضها بعض العقبات منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي، كما يلعب التباين السياسي بين القوى المصنفة كـ "قوى ديمقراطية" دوراً في إعاقة بلورة هذا التيار، خاصة فيما يتعلق بالموقف من أوسلو أو المشاركة في المفاوضات العبثية أو حكومة السلطة.

–5ارتباطاً بما سبق، علينا ان نأخذ بعين الاعتبار اهمية مسألة التفاعل والحوار وتحديد الاهداف والقواعد

والاطر المشتركة والموحدة بين الهيئات والمراكز القيادية اولا ، وكذلك التفاعل والنضال المشترك بين قواعد تلك القوى باتجاه التجسيد الحقيقي لخيار التيار الثالث على اوسع قاعدة اتفاق وبنى تنظيمية ومؤسساتيه موحدة ممكنة.

المهم ان نتخطى تجربتنا الماضية حيث فشلنا في بلورة هذا التيار خاصة بعد أوسلو والسلطة، حتى وصولنا إلى المرحلة الراهنة حيث نحصد تعاسة عدم استجابة حركة الذهن لمقتضيات حركة الواقع، وهي تعاسة ما بعدها تعاسة حسب لينين، فقد شخصنا في السياسة جيدا، فيما تكاسل وانفصم ذهننا وترددت وتردت ممارساتنا على الصعيد الشعبي المجتمعي، وأعاقتنا أزماتنا الداخلية التي استمر تراكمها، ولم نمارس حالة الاستنهاض أو الإبداع لتجديد وتطور فصائل واحزاب اليسار. وبالتالي ،علينا ان نبذل كل الجهد الفاعل والمبادر للتوجيه والتشكيل بالمشاركة الديمقراطية والعمل الهادئ بعيداً عن لغة الموروثات والمماحكات والسيطرة وفرض الرأي خارج الاقتناع او الانتخاب الديمقراطي، بما يؤسس لبناء القطب الثالث .

وعلينا أيضا ان نربط بين فكرنا الثوري، وسياساتنا وبرامجنا الوطنية الديمقراطية التحرري والمجتمعية.

إننا أمام استحقاق ان نكون قوة دافعة لرفع راية المعارضة الوطنية الديمقراطية، وحفر مجرى بناء التيار الوطني الديمقراطي في المجتمع والحياة السياسية الفلسطينية، في إطار وضوح رؤيتنا ازاء الموضوعات الرئيسية في هذه المرحله.

أخيراً، ان اليسار الفلسطيني والعربي بحاجة للتعلم من تجارب الاخرين والحركه اليسارية بالعالم وخاصة في امريكا اللاتينيه ،وان أي توحيد تكتيكي اعلامي وصوري لا يمس المؤسسه القياديه القائمه للتنظيمات اليساريه ولا يؤدي لقيادة رسميه علنية موحده وقادره تقوم على قاعدة الاستيعاب وتنشيط اكبر قطاع من اليساريين وحلفائهم ،وتنبع من قاعدة ديمقراطيه تراعي متطلبات المرحلة للتوحد كمقدمه لسيادة الديمقراطيه الكامله ، سيكون اضاعة للوقت وعلى كل القيادات التي تتحمل المسئوليه ان تدرك ان وحدة اليسار – في اطار تحالف ديمقراطي – اهم من مواقعها وانها ستكون اكبر بحركه يساريه ثورية وديمقراطيه قويه تقوم على اساس الايمان والالتزام باهداف شعبنا ومضمونها الوطني والاجتماعي في إطار الترابط الجدلي بين الوطني والقومي، وبالقدره على العطاء وتقديم التضحيات.

**********

2016/9/4

**اعتبار اهلنا واخواننا المسيحيين اقلية هو انتقاص واهانة لكل ماقدمه مسيحيو المشرق من فكر وثقافة ونضال وتضحية وانفتاح على الحضارات....**

حمّلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جبريل الرجوب، نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، "المسؤولية عن تصريحاته المشينة على إحدى الفضائيات ضد الأهلي في الطوائف المسيحية"، مؤكدّة أنها "تصريحات تُمثل إساءة لشعبنا بأكمله".وقالت الجبهة، في بيانٍ وصل "بوابة الهدف" اليوم الأحد، إنّه "لا يكفي الاعتذار للشعب

الفلسطيني من اللّواء الرجوب للتكفير عن هذه التصريحات الخارجة عن ثقافة وقيم شعبنا، بل يجب أن تخضع للمحاسبة الفورية، ووقوف شعبنا وقواه بحزم أمامها لمنع تكرارها."

ردا على اساءة المذكور لابناء شعبنا ، لا املك سوى ان استعيد في اللحظة ، وعلى عجالة ، روح النهضة والاستنارة والرؤى العقلانية وحرية الرأي والمعتقد التي حكمت المفكرين والكتاب والمؤرخين و المثقفين والصحفيين والروائيين والشعراء والفنانين والشهداء والمناضلين العرب المسيحيين باعتبارهم سكان البلاد الأصليين قبل الفتح العربي وباعتبارهم مكونا رئيسيا واصيلا من النسيج التاريخي والاجتماعي واللحمه الوطنية والقومية العربية ، قاموا بادوارهم الطليعية المتميزة في بلورة ونشر فكر النهضة والفكر القومي الوحدوي والفكر الاشتراكي ضد الاستعمار والحركة الصهيونية، وكان لهم إسهامهم البارز في يقظة العرب اواخر القرن 19 واوائل القرن العشرين كما في الثورات العربية الحديثة والمعاصرة في فلسطين وكل اقطار الوطن العربي، نذكر منهم:

جبران خليل جبران – ايليا أبو ماضي – نجيب عازوري – اديب اسحق – ابراهيم وناصيف اليازجي – سلامة موسى – شبلي شميل – أنطوان مارون – جورجي زيدان – مارون النقاش (أبو المسرح العربي) – نجيب الريحاني – جورج ودولت أبيض— مكرم عبيد – امين الريحاني – بطرس البستاني – فرح انطون – جورج انطونيوس – ميخائيل نعيمة – سليم وبشاره تقلا – خليل السكاكيني – امين معلوف – يعقوب صروف – فؤاد نصار – فارس نمر– عزت طنوس – عيسى نخلة – مي زيادة– قسطنطين زريق –ميشيل عفلق – انطوان سعادة– فرج الله الحلو– و فرنسيس المراش – اسكندر حبش – بترو طرزي – حنا دهده فرح– وديع وشفيق طرزي– موسى سابا – انطون سعادة – الأب ابراهيم عياد – حنا ميخائيل – الشهيد جايل العرجا – كريم خلف – جورج شفيق عسل – ميشيل عفلق – جورج حداد – الشهيد جول جمال –المخرج السينمائي يوسف شاهين – فيروز – الرحابنة –رشدي سعيد – مجدي يعقوب – المطران المناضل هيلاريون كبوجي– د.حنا عيسى – الروائي حنامينا– إلياس مرقص – د.سمير أمين – ادوارد سعيد – جورج حبش – وديع حداد – نايف حواتمة – يعقوب دواني – يعقوب زيادين – عيسى مدانات – الشهيد كمال ناصر – هيلاريون كبوشي – وسام الرفيدي – خضر طرزي( شهيد الانتفاضة الاولى1988) – مي الصايغ – وفا الصايغ –أميل حبيبي – اميل توما – المطران عطاالله حنا – يوسف شاهين – الفنان التشكيلي سليمان منصور – الكاردينال ميشيل صباح – نقولا زيادة – اميل الغوري – توفيق طوبي – د.هشام غصيب – ناجي علوش –سلامة كلية – جورج طرابيشي– رمزي زكي – انطوان زحلان – غالب هلسا – الياس خوري– لويس عوض – فؤاد زكريا – ميشيل كامل – غالي شكري –جورج حاوي – جورج البطل – وليم نصار ... وغيرهم كثيرون جداً ... وفي هذا السياق فان اعتبار اهلنا واخواننا المسيحيين اقلية هو انتقاص واهانة لكل ماقدمه مسيحيو المشرق من فكر وثقافة ونضال وتضحية وانفتاح على الحضارات وإدخالهم الكثير من المعارف، وكونهم اليوم اقلية عددية في بلاد العرب لا يعنى ابدا انهم امتداد وجودي واجتماعي وتاريخي للعرب والعروبة منذ الاف السنين ...وبالتالي فان مفهوم الأقلية لا يلغي ابدا اصالة انتماء المسيحي العربي لوطنه وعروبته منذ فجر التاريخ الى يومنا هذا ....كل الفخر والاعتزاز باهلنا احبتنا واخواننا المسيحيين عموما والرواد منهم خصوصا...

**********

2016/9/5

**المعارك الايديولوجية أساسا اوليا في التطور والنهوض.....**

المعارك الايديولوجية كانت – ومازالت وستظل–الأساس الأول لصعود عملية التطور الفكري للبشرية ونهوضها وتقدمها وتعرجاتها منذ الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر التي جسدها سقراط وأفلاطون وأرسطو وأبيقور وأفلوطين وأوغسطين والفلسفة السكولائية الرجعية وصولا إلى روجر بيكون الذي طرح فكراً نقيضاً للسكولائية عبر إعلانه "ان الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة وأهمها رواسب الجهل والصمت على المفكرين الرجعيين" ، كذلك الأمر في تلك المرحلة التاريخية حتى القرن الرابع عشر تطورت وتفاعلت وتصارعت المعارك الأيديولوجية في التاريخ الاسلامي بين المذاهب الاسلامية المتنوعة مثل: الخوارج ،وجماعة المرجئة والمعتزلة والشيعة وصراعها مع المذاهب السّنية المحافظة ، وصولا الى جماعات الزهد والتصوف الغيبية ، وهنا علينا أن نذكر جيداً كل من الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد واخوان الصفا وابن خلدون ، الذين خاضوا معارك ايديولوجية ضد الفلاسفة المسلمين السلفيين، من أمثال الغزالي وتلميذه ابن تيميه وابن القيم الجوزيه، حيث لم يتورع الفلاسفة العقلانيين المسلمين وخاصة ابن رشد والمعتزلة وهم فرسان العقل في الاسلام من خوض المعارك الايديولوجية مع خصومهم الطبقيين والسياسيين، دون أن يفكر أحد منهم في تجنب فتح معارك ايديولوجية، ولو حصل ذلك التجنب منهم أو من فلاسفة الغرب الماديين والعقلانيين، لما كان ممكنا أن يتطور الوعي البشري وأن تتوهج روح النهضة والثورة السياسية والعقلانية من جهة، ولما كان ممكنا أن تشتعل الثورات الشعبية كما حصل في الثورة الامريكية والانجليزية والثورة الفرنسية والحركات الثورية الأخرى في العالم من جهة ثانية.

**********

2016/9/7

**استمرار حديثنا عن التنمية في ظل الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استفحال مظاهر التردي و الفساد الاجتماعي / الاقتصادي الداخلي** –في بلادنا كما في بلدان النظام العربي كله – من جهة ثانية ، سيجعل من مفهوم التنمية كائناً غريباً مشوهاً للشخصية الوطنية ، قد يؤدي – في ظل استمرار المظاهر السالبة و تراكمها – إلى حالة من اليأس تنذر بفقدان شعوبنا العربية لمقومات وعيها الوطني وهويتها مقدمة لفقدان وعيها وانتمائها القومي ، خاصة و أن الفئات الفقيرة – الأغلبية الساحقة في بلادنا العربية عموماً – هي أداة التنمية و التحرر و هدفهما في آن واحد ، تنمو و تتزايد ، لا كنتيجة لأسباب خارجية، التحالف الصهيوني/الامبريالي الأمريكي، فحسب ، و لكن كنتيجة للعديد من الممارسات على الصعيد الداخلي في نظام السلطة الفلسطينية كما في النظام العربي ، بحيث بات الفقر في كل بلداننا أكثر من حرمان مادي ، انه فقر في المشاركة ، و فقر في القيم ، و

فقر ثقافي ، و فقر في العلاقات الاجتماعية، وهو أيضا فقر في الانتماء الوطني والقومي بحيث بات الميت في هذه المجتمعات أقوى من الحي، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة و نوعية و حجم التدهور السياسي والانحطاط الاجتماعي و الاقتصادي في مجمل بلدان النظام العربي الراهن عموماً ، وفي فلسطين خصوصاً

**********

2016/9/9

**فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من المأزق الراهن لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني والديمقراطي....**

الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة على اثر افشال الانتخابات مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه بدعم تركي سعودي قطري، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء جنبا الى جنب مع انتشار مظاهر البذخ الكمالي والتفاخري( فيلل وسيارات فارهة وشاليهات وتراكم الثروات غير المشروعة ومئات اصحاب الملايين في بلد محاصر !!؟؟) ، وانتشرت مظاهر الشيزوفرانيا والامراض النفسية في العلاقات الاجتماعية ، و سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الاشاعة .. ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام الذي كرس التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد في مجتمعنا، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي ، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال.

وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم

إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي تستعيد ثقة ابناء شعبنا والتفافهم وتوحدهم تحت مظلتها كافكار توحيدية جامعة تستجيب لتطلعاتهم بما يمكنهم من مواصلة نضالهم التحرري والديمقراطي وتحقيق اهدافهم في الحرية وتقرير المصير والعودة.

**********

2016/9/9

**على الرغم من ان حركتي حماس وفتح ( لاعتبارات فئوية مصلحية ضارة )افشلتا الانتخابات البلدية واغلاق السبل في وجه الانتخابات التشريعية والرئاسة والمجلس الوطني** ، الا ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني عصري وطني تحرري وديمقراطي يعزز الصمود والمقاومة بكل اشكالها ( الشعبية السلمية والكفاحية ) في الضفة والقطاع ، بمثل ما يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة بما يضمن الغاء أي شكل من اشكال الاستبداد والمحاصصة والصراع الفئوي على المصالح والهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة( فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير العامل الخارجي( دول عربية او غير عربية ) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن الانتخابات اوالمصالحة او الوحدة الوطنية والتعددية ..فهل من صحوة شعبية وطنية غاضبة ضد كل من يعيق بلورة وترسيخ النظام السياسي الوطني الديمقراطي.

**********

2016/9/10

**إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.**

إن ما جرى منذ 14 حزيران 2007 ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط

واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبيتها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

**********

2016/9/13

**لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية والمجتمعية العامة، التي وصلتها القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة المتنفذة عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة،** او الى الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، بل أيضا تحال الى عجز "المعارضة التاريخية" أو"المعارضة اليسارية البديلة" في أن تصبح البديل الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب.

وفي هذا الجانب فإن البداية معروفة، وهي أن نكون –في الجبهة– غير ملتبسين، وأن نكون شيئاً حقيقياً وموحدا في الداخل أي ديمقراطيين فعلا وواقعيين ثوريين سياسياً وأيديولوجياً فعلاً في نفس الوقت.

وبالتالي فإن القول بدور تاريخي للجبهة الشعبية ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية كما بلورتها وثائق مؤتمرات الجبهة وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية.

وإذا جاز لنا تلخيص كل ما تقدم نستعيد مفاصل رئيسية:

-1ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال.

-2الحاجة دائماً لرؤية ونظرية صراع تقود سياسات العمل والممارسة.

-3وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري.

-4مغادرة ذهنية القطع.

-5الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية.

-6تجذير المسائل والعودة بها إلى جذرها الفكري والتاريخي.

-ويمكن المضي بالاستنتاجات الأساسية نحو:

-7القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي والمنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً.(

-8الخصوصية الفلسطينية وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية القضية وخصوصية الشعب والمجتمع ارتباطاً بالبعد القومي العربي وحركة التحرر العربية.

إن ما تقدم ، يتطلب من الجبهة ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة لبناء حركة ثورية صحيحة تطرد كل مظاهر الأزمة الفكرية والتنظيمية والسياسة ، بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتها التحررية الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.....(

غازي الصوراني -وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية : بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل - الحوار المتمدن-العدد: 3460 - 2011 / 8 / 18(

**********

2016/9/14

**إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي** صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة . لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني ، وهنا تتحمل الجبهةِ الشعبيّة مسؤولية كبيرة في إطلاق الدعوة لهذا الحوار ، بما لها ولتاريخها النضالي من رمزية كبيرة إنبَنَتْ على دورٍ نضاليٍ نوعي، وسياسةٍ مبدئية عبّرت عن جذرية في الصراع ضد المشروع الصهيوني وأنظمة الرجعية العربية

**********

2016/9/14

**علينا – فصائل واحزاب اليسار العربي – أن نحرص وندرك جيداً ، في كل الظروف– باحترام المشاعر الدينية لدى الجماهير الفقيرة،** وأن العلاقة بينها وبين العمال وجموع الفقراء المتدينين في مجتمعاتنا، باعتبارهم مادة وهدف النضال الثوري ببعديه التحرري الوطني، والاجتماعي الديمقراطي ، هي علاقة تستند بالأساس على تحريضهم وتوعيتهم ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والظلم التي يعيشونها، دون أي تدخل في معتقداتهم الإيمانية، فإذا كان لهذه الجماهير أن تتخلص من أوهامها الدينية، فإن ذلك لن يكون من خلال البراهين والكتب والكراسات فحسب، ولكن أيضاً ، بالدرجة الأساسية من خلال المشاركة في النضال الثوري التحرري والديمقراطي الاجتماعي في إطار الصراع الطبقي، وفي مثل هذه الحالة، يجب على رفاقنا في جميع هذه الاحزاب ، ضمان ألا تكون الاختلافات الدينية، أو الاختلافات بين المتدينين وغير المتدينين، عقبة في طريق وحدة نضال جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ، فبقدر ما يصبح كل حزب أو فصيل من أحزاب اليسار العربي حزباً جماهيريا حقيقياً ، يقود العمال وجماهير الفقراء في أماكن العمل وفي المجتمع، بقدر ما سيكون في صفوفه فئة من العمال والفقراء الذين لا يزالون متدينيين، أو شبه متدينين. وسيكون رفض هؤلاء العمال بسبب أوهامهم الدينية موقفاً مرفوضاً ومضادا للماركسية.

**********

2016/9/14

**شعوبنا ومجتمعاتنا العربية، ما زالت تدور في حلقة مفرغة تعيد انتاج تخلفها، وما زالت غير قادرة على امتلاك مفاهيم وأسس الحداثة ،** حيث حرصت الأنظمة الحاكمة والطبقة السائدة فيها على التمسك بتراث موهوم، وأن تفرض على الناس أن يتعاطوا مع تاريخ خيالي يقدسونه ، ذلك أن وعيهم العفوي عاجز عن دخول العصر الحديث في مقابل عجز القوى الديمقراطية اليسارية عن التأثير في الوعي العفوي عبر توعية الجماهير الشعبية وتنظيمها.

كما نلاحظ أيضاً انتشار نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن على الإرادة العربية االعفوية ( اذا صح التعبير)ويجعلها تنام على معاناتها واسباب قهرها عبر صبر عاجز يجعلهاتهرب من تحديات الديمقراطية والحرية والعدالة ومجابهة الاستبداد والاستغلال ، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، جعلت منه الأنظمة وأجهزتها مصدراً للتواكل والكسل والخوف أو الاستسلام لمقاديرها.

**********

2016/9/14

**الفكر السياسي الفلسطيني تعرض منذ ما قبل اوسلو لمظاهر متنوعة من الازمات وصولا الى الازمة الأكبر** ، وأعني بها اتفاق اوسلو التي راكمت مزيدا من الازمات أودت بشعبنا وقواه السياسية والمجتمعية الى المأزق الحاد الراهن ، الذي لا يبدو اننا– كقوى سياسية – نستطيع الخروج منه بعد ان تلاشت فكرة الدولة المستقلة كاملة السيادة ، وبعد ان بات المقرر الخارجي : الامريكي والصهيوني والعربي الرسمي والاقليمي والدولي متحكما رئيسيا في حاضرنا ومستقبلنا المنظور.

والمأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل اكثر من خمسين عاماً على

الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار اوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج الى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة او تقزمت الى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الامال...فانفجر الصراع عليها وصولا الى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس او دويلة غزة ودويلة رام الله !!!، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة ( البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

**********

2016/9/14

**دعوة للحوار حول فكرة تأسيس التحالف العربي الديمقراطي.....**

حركة التاريخ العربي المعاصر ( في اطارالصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني، وضد الصراع الطبقي والطائفي الدموي البشع الراهن ) جلبت لشعوبنا حالة غير مسبوقة من التبعية والارتداد صوب التخلف والصراع الطائفي الدموي بحيث تراجع الصراع او التناقض مع العدو الصهيوني الامبريالي لحساب التناقض والصراع الدموي الطائفي والمذهبي في اطار هذه الفوضى الدموية المتوحشة في المشهد الراهن ....مشهد التطبيع والاستسلام للمخطط الامبريالي الصهيونيفي ظل سيادة وانتشار الاصوليات السلفية الرجعية المتطرفة او مشهد الارتداد صوب ما هو اسوأ من القرون الوسطى ..انه مشهد اعادة انتاج التخلف في بلادنا العربية بصورة دموية اكثر من بشعة.

لذلك لا مفر امام كل اليساريين والوطنيين الديمقراطيين العرب من التداعي لحوار جاد ومسئول حول فكرة تأسيس التحالف العربي الديمقراطي لمواصلة النضال والصراع الطبقي والسياسي ضد انظمة التبعية والاستبداد والتخلف لتطوير مجتمعاتنا كشرط رئيسي لتتويج الديمقراطية ،والعمل على بلورة ذلك التحالف في مجابهة هذا

المشهد الاسود عبر منطلقات وبرامج تؤكد على بلورة وتعزيز مفاهيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعقلانية التي تعني على صعيد النضال الديمقراطي والمعرفي ، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف الطائفي والمذهبي والاجتماعي، وتحرير الإنسان العربي من العبودية والاستبداد والاستغلال( والتفكير الجاد بتأسيس فضائية للتنوير ) ، فالعقلانية والعلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، إنها عملية تاريخية او صيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الديمقراطية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد والعقلانية والعلم والتطور والنهضةوالتقدم والتحرر السياسي الاجتماعي والاقتصادي كعناوين تجسد جوهر الحداثة في هذه المرحلة من تطور شعوبنا.

**********

2016/9/15

**تحالف عربي ديمقراطي تقدمي يناضل من اجل بلورة وتحقيق مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية ومهامها من منظور يساري ماركسي معاصر.....**

الثورة الوطنية الديمقراطية ترتكز إلى تحالف واسع من الجماهير يضم القوة الرئيسية للتحالف الثوري المكونة من العمال والفلاحين الفقراء، الى جانب الشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة ، (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ويخطئ كل من يحاول القفز على المهام الوطنية الديمقراطية والسير رأسا نحو"الثورة الاشتراكية" أو كل من يحاول حصر المرحلة الوطنية الديمقراطية في الأفق البرجوازي المسدود. فهي تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي ، كما وترمي إلى القيام بتحولات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن انهاء كل اشكال التبعية للامبريالية وانهاء هيمنة الكومبرادور والراسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والقطاع العام والمختلط ، وهذا يعني أن مهامها:

.1تصفية البنية الاقتصادية التابعة وتصفية البنية الاقتصادية الكومبرادورية ، والغاء سيطرة اقتصاد السوق في الميدان الاقتصادي.

.2تصفية البنى اليمينية الليبرالية وبنى الاسلام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفكيك وازاحة هيمنتها في البناء الفوقي ، وهذا يعني اعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة قانونيا وسياسيا وثقافيا بما يتطابق مع المصالح الطبقية لجماهير الفقراء والكادحين في سياق العمل الدؤوب لالغاء كافة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

.3اعتماد تطبيق مبادىء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في كل قطر عربي ارتباطا بمبدأ الاعتماد الجماعي العربي.

وانطلاقا من وعينا بان مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية هو مفهوم علمي يرتبط – ارتباطا وثيقا –بتناقضات الصراع الطبقي والصراع الوطني ، فهي ثورة تحرر وطني مناضلة ومقاومة للوجود الامبريالي الصهيوني من اجل اجتثاثه من بلادنا.. وهي في نفس الزمان والمكان ثورة ديمقراطية ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية تستهدف اسقاطها ومواصلة النضال من اجل استكمال التحرر والسيادة الوطنية في الاقتصاد والسياسة والثقافة وكافة قضايا المجتمع برؤية طبقية تستهدف اساسا مصالح الشرائح الفقيرة وكل الكادحين المضطهدين ، وبرؤية تنموية تقوم على مبدأ التنمية المستقلة والاعتماد على الذات ، فالثورة الوطنية او الشعبية الديمقرااطية – في اوضاعنا العربية الراهنة –هي الثورة التي تلتزم برؤية وبرامج تجسد مصالح واهداف العمال والفلاحين الفقراء وكافة الشرائح الجماهيرية الفقيرة والمضطهدة ، بقيادة الحزب الماركسي الثوري لضمان انجاز المهام الديمقراطية السياسية والاجتماعية والتنموية الاقتصادية وتكريس اسسها وبنيتها التحتية وقاعدتها الانتاجية ، وفي هذه المرحلة سيتمتع المجتمع بالمعاني الحقيقية للمساواة وتطبيق مفهوم المواطنة والديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي طالما أن الجماهيرالشعبية تشارك بشكل ديمقراطي ثوري ملموس من خلال مندوبيها في هذه العملية ، بما يمكنها أن تتولى بشكل مباشر – عبر الدور الطليعي للحزب الماركسي الثوري في اطار الائتلاف الجبهاوي التقدمي الاشتراكي– إدارة شئون المجتمع عموما وبما يؤكد على مراكمة عوامل التطور النهضوي للبنية المادية التحتية في جميع القطاعات الانتاجية (خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والاقتصاد والتقدم التكنولوجي وقطاع الخدمات ) بما يعزز تنمية وتوافق البنية الفوقية مع البنية التحتية ، حيث سيكون التوسع المستمر في الإنتاج وتحقيق العدالة في التوزيع كفيلين بالقضاء على القاعدة المادية للراسمالية والاقتصاد الحر ولكل اشكال المنافسة والخوف والعوز تمهيدا للانتقال الى المجتمع الاشتراكي.

ووفق هذه الرؤية فان الثورة الوطنية الديمقراطية هي باختصار ثورة وطنية وطبقية مناضلة ضد كل اشكال التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ، وضد كافة قوى اليمين الليبرالي او الاسلام السياسي ، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهي ايضا ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة احزاب يسارية ماركسية ثورية، بما يضمن تطبيق اسس ومفاهيم الحداثة والتنوير العقلاني والديمقراطية والتقدم وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الادنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات اسرة العامل ، وتحديد الحد الاعلى للدخل بما لا يزيد عن خمسة اضعاف دخل العامل المنتج الى جانب تطوير الاوضاع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية والرفاه للجماهير الشعبية وتحقيق مبادىء واليات العدالة الاجتماعية الثورية.

بهذا التوجه في الرؤية والبرامج ، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية وادواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها ، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التنمية المستقلة من خلال : إقامة التعاونيات ، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة

الخارجية ، بما يضمن توفير اسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالقطيعة مع البنية الامبريالية والطبقية اليمينية السابقة عبر تحطيم العلاقات ما قبل الرأسمالية، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي جنبا الى جنب مع خطط محو الأمية ، وتطوير الصحة والتأمين الصحي المجاني للفقراء الى جانب العلم والثقافة الوطنية ببعديهما القومي والانساني، وبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأخرى التي تخدم أغراض الدولة الوطنية الديمقراطية.

اخيرا ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة ووالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

**********

2016/9/15

**غازي الصوراني .....أهم المحددات المتعلقة بالتيار الوطني الديمقراطي:**

1–ان التيار الوطني الديمقراطي هو تعبير أصيل عن ضرورة موضوعية قائمة في مجتمعاتنا العربية، وليس مسألة مفتعلة او رغبة ذاتية لدى فرد او مجموعة من الأفراد، لذلك علينا واجب تشكيل صيغة تنظيمية للمعارضة الديمقراطية على المستوى الوطني اولا تمهيدا للحوار والتبلور على الصعيد القومي .

2–التيار الوطني الديمقراطي هو أوسع بكثير من القوى السياسية المصنفة كقوى يسارية ديمقراطية حيث أنه يمتد خارجها بما هو أوسع وأرحب ليطال تجمعات وأفراد من خارج قوى اليسار على قاعدة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وفي مجابهة خطر الصراع الطائفي والارهاب الدموي.

3–لقد أوضحت التجربة الملموسة لسنوات من العمل من أجل بلورة هذا التيار، ان هناك ضرورة لوجود قوة طليعية ( يسارية وديمقراطية ) تكون الأكثر تأثيراً وقدرة على تحريك ودفع الأمور الى الأمام.

4–ان عملية بناء التيار الثالث ليست عملية سهلة، وتعترضها بعض العقبات منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي، كما يلعب التباين السياسي بين القوى المصنفة كـ "قوى ديمقراطية" دوراً في إعاقة بلورة هذا التيار، خاصة القوى والتيارات اليمينية ( بشقيها الليبرالي الرث والاسلام السياسي )التي لا بد من عزلها وفضح اهدافها السياسية

والطبقية.

-5ارتباطاً بما سبق، علينا ان نأخذ بعين الاعتبار اهمية مسألة التفاعل والحوار وتحديد الاهداف والقواعد والاطر المشتركة والموحدة بين الهيئات والمراكز القيادية اولا ، وكذلك التفاعل والنضال المشترك بين قواعد تلك القوى في اوساط الجماهير الشعبية باتجاه التجسيد الحقيقي لخيار التيار الثالث على اوسع قاعدة اتفاق وبنى تنظيمية ومؤسساتيه موحدة ممكنة.

المهم ان نتخطى تجربتنا الماضية حيث فشلنا – كقوى وفصائل يسارية عربية –في بلورة هذا التيار على الرغم من توفر الظروف الموضوعية المهيأة لبلورته وانضاجه وانتشاره ( تزايد مظاهر الاستبداد والتبعية والتخلف والاستغلال والافقار مع تزايد هيمنة التحالف الامبريالي الصهيوني )، لكن يبدو ان العامل الذاتي لدى قوى اليسار العربي كان – وما زال – عاجزا او مترهلا وقاصرا عن الاستجابة والتفاعل مع ضرورات الظروف الموضوعية حتى وصولنا إلى المرحلة الراهنة حيث نحصد تعاسة عدم استجابة حركة الذهن لمقتضيات حركة الواقع، وهي تعاسة ما بعدها تعاسة حسب لينين، فقد شخصنا في السياسة جيدا، فيما تكاسل وانفصم ذهننا وترددت وتردت ممارساتنا على الصعيد الشعبي المجتمعي، وأعاقتنا أزماتنا الداخلية التي استمر تراكمها، ولم نمارس حالة الاستنهاض أو الإبداع لتجديد وتطور فصائل واحزاب اليسار. وبالتالي ،علينا ان نبذل كل الجهد الفاعل والمبادر للتوجيه والتشكيل بالمشاركة الديمقراطية والعمل الهادئ بعيداً عن لغة الموروثات والمماحكات والسيطرة وفرض الرأي خارج الاقتناع او الانتخاب الديمقراطي، بما يؤسس لبناء القطب الثالث .

وعلينا أيضا ان نربط بين فكرنا الثوري، وسياساتنا وبرامجنا الوطنية الديمقراطية التحرري والمجتمعية.

إننا أمام استحقاق ان نكون قوة دافعة لرفع راية المعارضة الوطنية الديمقراطية، وحفر مجرى بناء التيار الوطني الديمقراطي في المجتمع والحياة السياسية العربية والفلسطينية، في إطار وضوح رؤيتنا ازاء الموضوعات الرئيسية في هذه المرحله.

أخيراً، ان اليسار الفلسطيني والعربي بحاجة للتعلم من تجارب الاخرين والحركه اليسارية بالعالم وخاصة في امريكا اللاتينيه ،وان أي توحيد تكتيكي اعلامي وصوري لا يمس المؤسسه القياديه القائمه للتنظيمات اليساريه ولا يؤدي لقيادة رسميه علنية موحده وقادره تقوم على قاعدة الاستيعاب وتنشيط اكبر قطاع من اليساريين وحلفائهم ،وتنبع من قاعدة ديمقراطيه تراعي متطلبات المرحلة للتوحد كمقدمه لسيادة الديمقراطيه الكامله ، سيكون اضاعة للوقت وعلى كل القيادات التي تتحمل المسئوليه ان تدرك ان وحدة اليسار– في اطار تحالف ديمقراطي – اهم من مواقعها وانها ستكون اكبر بحركه يساريه ثورية وديمقراطيه قويه تقوم على اساس الايمان والالتزام باهداف شعبنا ومضمونها الوطني والاجتماعي في إطار الترابط الجدلي بين الوطني والقومي، وبالقدره على العطاء وتقديم التضحيات.

**********

2016/9/15

**الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية** وادواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها ، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التنمية المستقلة من خلال : إقامة التعاونيات ، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة الخارجية ، بما يضمن توفير اسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالقطيعة مع البنية الامبريالية والطبقية اليمينية السابقة عبر تحطيم العلاقات ما قبل الرأسمالية، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي جنبا الى جنب مع خطط محو الأمية ، وتطوير الصحة والتأمين الصحي المجاني للفقراء الى جانب العلم والثقافة الوطنية ببعديهما القومي والانساني، وبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأخرى التي تخدم أغراض الدولة الوطنية الديمقراطية.

اخيرا ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة ووالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

**********

2016/9/16

**إن وضع الاستقطاب الراهن بين فتح وحماس يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي** ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكيه ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

معنى ذلك ، اتساع وتفاقم مظاهر الخلل الذي يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً ، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية الوطنية الجامعة لشعبنا لحساب هوية الإسلام السياسي و الإمارة الإسلامية ، أو لحساب سياسات التفاوض العبثي من قبل قيادة م.ت.ف الخاضعة لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، وفي كلا الحالتين تتكرس المصالح الأنانية للحركتين ، وبالتالي نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة تكرّس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس ونزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي.

**********

2016/9/17

**غازي الصوراني ...سؤال وجواب ....هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟**

الجواب : نعم ... لا بد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لرفاقنا ، فإذا كانت الفصائل او الأحزاب الثورية اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها أولا بموقف أخلاقي داخلي يجسد العلاقة الدافئة الصريحة المحترمة بين الرفاق، وثانيا مطالبة بموقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.

الأخلاق الثورية الديمقراطية لرفاقنا يجب ان تقوم على:

1-أخلاق جماعية، تحترم حرية الرأي والرأي الآخر مهما كانت درجة الاختلاف ، وهي اخلاق جماعية مبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد، وهو مبدأ يتنافى مع كل مظاهر النفاق والانتهازية والشللية والأنانية وحب الذات والنفعية الذاتية، ويجمع بصورة منسجمة بين المصالح الشعبية العامة والجماعية والشخصية.

2-أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس على قاعدة الديمقراطية ومفاهيم المواطنة والاستنارة العقلانية، الى جانب علاقات التعاون والاحترام الرفاقي والتعاضد وحسن النية والنزاهة، والبساطة ، والتواضع في الحياة الشخصية والاجتماعية.

3-أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع الرفاق على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع على مستوى الحزب أو على المستوى الجماهيري العام في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين.

في ضوء ما تقدم ، فإننا نؤكد على أن كل هذه السمات الأخلاقية يجب ان تتجسد في ممارسات العضو مع رفاقه أولا وقبل كل شيء ، فبدون هذه العلاقة يستحيل على الحزب او الفصيل بناء علاقات سياسية ديمقراطية وكفاحيه مع الجمهور

**********

2016/9/18

**العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا** ، ينطبق في كثير من تركيبته ومفاهيمه على اوضاع مجتمعاتنا العربية في المرحلة الراهنة،حيث هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في اوروبا آنذاك، وتحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت والملوك والامراء عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ...، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني في خدمة الطبقات الاقطاعية...وهو انحطاط لا يختلف عما هو سائد في مجتمعاتنا العربية المحكومة لمصالح الشرائح والجماعات الطائفية والقبلية والعشائرية وشبه الاقطاعية في اطار من الصراعات الدموية المعبرة في جوهرها عن تلك المصالح الطبقية عبر التحالف مع قوى الكومبرادور والرأسمالية الرثة الحاكمة والسائدة في انظمة الاستبداد والتخلف ، المرتبطة بدورها بالنظام الامبريالي الصهيوني ارتباطا مصلحيا لا فكاك منه الا بالثورة على هذه الانظمة واسقاطها.

**********

2016/9/18

**عن مفهوم المجتمع المدني او المجتمع " الراسمالي " في البلدان العربية..**

على الرغم من تداول هذا المفهوم في الأوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية، في العديد من البلدان العربية، إلا أن هذه الظاهرة لا تعني وجوداً أو تبلوراً لمجتمع مدني او نظام راسمالي عربي كما يروج البعض، دون ان نلغي وجود علاقات راسمالية تابعة ورثة ،إذ أن مجتمعاتنا – بدرجات متفاوتة – ما زالت في مرحلة ما قبل الحداثة أو ما قبل الراسمالي اوالمجتمع المدني، وإنّ كلَّ ما يتبدى على السطح، في الواقع المادي أو في المفاهيم، من مظاهر حداثية لا يعدو أن يكون شكلاً فقط بدون أي محتوى حقيقي يعبر عنها، والشاهد على ذلك بصورة حية، مسار التطور الاجتماعي العربي في سياقه التاريخي العام، القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة، بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة، فرز أو بلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، والواسع للكلمة، أي »طبقات بذاتها« تستطيع التعبير عن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتدافع عنها ككتلة طبقية موحدة مدركة لوجودها الموضوعي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي، واستمرار سيطرة الأنماط القديمة، تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة، امتزجت فيها، كل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنماط القديمة والحديثة معاً، تبدو واضحة اليوم عبر ما نشاهده في كل مجتمعاتنا من استمرار وجود وتأثير العلاقات البدوية القبلية والحمائلية والعائلية

والطائفية، والعلاقات شبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة، وكونت هذا المزيج أو التشكل الطبقي المشوه والسائد –حتى اليوم– في كل مكونات البنية المجتمعية، الفوقية والتحتية بهذه الدرجة أو تلك، وبالتالي فإن الحديث عن مجتمع مدني، في إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من »الجماعات« ما قبل الحداثة أو المدنية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته الديمقراطية وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات ومؤسسات المجتمع المدني من قلب الصراع الطبقي في إطار النضال الوطني والقومي، التحرري والديمقراطي المطلبي معاً.

**********

2016/9/18

**حول طبيعة التطور الاجتماعي العربي المشوه ودور المثقف الثوري الديمقراطي ..غازي الصوراني**

–لا جدال في ان المسار التاريخي والراهن لتطور مجتعاتنا العربية يختلف كليا عن المسار التطوري الاجتماعي الاوروبي/ الغربي الذي لا يصلح كأساس معياري للحكم على حركة وقوانين التطور في المجتمعات المتخلفة كما هو حال بلداننا العربية حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية ، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية في اطار التشوه واختلاط الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة( النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري(

–فالمجتمعات العربية ، ليست محكومه في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي ، لذلك نجد العديد من الباحثين يتحدثون عن "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه .. والمجتمع المتعدد الانماط ...الخ.

–ذلك ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية.

وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همَّاً أساسياً ...بالنسبة لتبلور البديل الشعبي الديمقراطي اليساري على المستوى الأفقي لهذا المجتع العربي أو ذاك..الأمر الذي يفسر في المرحلة الراهنة عزلة النخب اليسارية وعجزها الذاتي عن القراءة الموضوعية لهذا التشوه الطبقي والتفاعل معه من منطلق وعي اليسار لدور المثقف الثوري الماركسي العضوى بالمعنيين الفردي والجمعي( الحزب) وممارسة النضال الثوري "كبديل" للطبقة البروليتارية غير المتبلورة لمرحلة طويلة نسبيا من النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي..فهل تتعظ احزاب وفصائل اليسار وتنهض لكي

تتمكن من الاندماج الحقيقي في اوساط الجماهير لمواصلة نضالها برؤية واضحة لتحقيق اهداف الثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟؟؟

**********

2016/9/19

**البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية ودورها في تشويه تطور المجتمعات العربية.....**

ان »تزاوج رأس المال الأجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة »ما بعد الاستقلال«، لعب أدواراً مهمة في تسهيل عمليةِ نموِّ البورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية وتوسّعِها، الى جانب الدور الهام الذي لعبه رأس المال الأجنبي تاريخياً، »ورأس المال الدولي« حديثاً، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الأبرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم (وخطير) من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح »البورجوازية الكومبرادورية« التي بات التداخل بينها وبين أجهزة الدولة البيروقراطية –في كل بلدان النظام العربي–، وثيقاً وعضوياً الى درجة أن بعض التحليلات تقول بظهور »الدولة الكومبرادورية«، التي تحكمها »بورجوازية الصفقات« أو اقتصاد المحاسيب والأقارب أو ما أطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف »جون ماينارد كينز« »اقتصاد الكازينو« في إشارته الى الفساد الذي ساهم في تفجير الأزمة الرأسمالية العالمية عام 1929.

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية.

**********

2016/9/19

**نحن بحاجة إلى ' تثوير ' فكري ، لا مجرد تجديد ، ونقصد بالتثوير – كما يقول المفكر الراحل نصر ابو زيد –تحريك العقول بدءا من سن الطفولة** . فقد سيطرت على أفق الحياة العامة في مجتمعاتنا سواء في السياسة أو الاقتصاد أو التعليم – حالة من ' الركود ' طال بها العهد حتي أوشكت أن تتحول إلى ' موت '. هذه الظاهرة مشهودة في أفق الحياة العامة ، بصرف النظر عن مظاهر حيوية جزئية هنا أو هناك ، في الفنون والآداب بصفة خاصة ، فستجد أن بؤر الحيوية تلك مثل بقع الضوء التي تكشف المساحات الشاسعة للظلمة . فإذا

وصلنا إلى مجال الفكر ، فحدث عن اغتراب الفكر وغربة المفكرين ، إلا من يحتمي بمظلة سلطة سياسية أو إثنية أو دينية تحوله إلى بوق ينطق بما ينفخ فيه، وبالتالي فإن حالة ' مخاصمة ' الفكر تلك ، والتنكر له تنكرا تاما– كما يضيف نصر ابو زيد– ، هي المسئولة عن شيوع نهج ' التكفير ' في حياتنا . ولا أقصد التكفير الديني فقط ، وإن كان أخطر أنماط التكفير ، ولكني أشير أيضا إلى التكفير السياسي والعرقي والثقافي ، وكل أنماط الاستبعاد والإقصاء . إن ' التكفير ' هو النهج الكاشف عن مخاصمة ' التفكير ' والانقلاب ضده.

**********

2016/9/19

**غياب الرؤية الثقافية الديمقراطية ومسئولية اليسار الفلسطيني.....**

على الرغم من اقراري بحالة الضعف التي تعتري مسار تطور الثقافة الفلسطينية ، بسبب الإحتلال من ناحية وثقافة التخلف والخضوع الى جانب العجز والقصور الذاتي من ناحية ثانية ،إلا أن التطور مسألة نسبية تحتاج إلي كثير من المقومات على مستوى الفصائل والأحزاب وعلى مستوى المؤسسات الثقافية .. لاحياء الفكرة التوحيدية الثقافية الفلسطينية في إطار من التنوع والتعدد والاختلاف ، بما يفتح فضاءات فكرية وتأملية محفزة لمجمل الفصائل والقوى السياسية عموماً ، ولقطاع الشباب فيها بصورة خاصة ، بما يضمن اقبالهم على التعاطي مع قضايا مجتمعهم في المخيم أو المدينة أو القرية ، بروح عالية من الاندفاع والرغبة الذاتية في الالتحاق بمسيرة النضال التحرري والديمقراطي ، والالتحاق في صفوف الحركة الوطنية ليمارسوا دورهم المنتظر في حماية ثقافتهم الوطنية الديمقراطية وصنع مستقبل شعبهم ، وكل ذلك يتطلب من فصائل اليسار، صحوة جدية ، لكي تنهض من سباتها وتخرج من أزماتها بما يمكنها من إعادة وصل ما انقطع في علاقة السياسة بالثقافة، بمعنى التفاعل بين الوعي الطليعي والوعي العفوي بما يتيح إنتاج عمل معرفي سياسي ثقافي مرتبط بصورة مباشرة بالواقع المعاش، حيث بات أحد أهم أوجه أزمة ثقافتنا الراهنة يتمثل في غياب الدور الاستراتيجي الفعال لأحزاب التيار الديمقراطي عموما، وقوى اليسار بصورة خاصة في ممارسة الوعي – المتجدد والمعاصر– الثقافي والأيديولوجي، ومن ثم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماهير، عبر دور ريادي يوجه مسيرة الثقافة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية ومسار الحركة الجماهيرية.

**********

2016/9/20

**عن سمات التحالف الكومبرادوري البيروقراطي في النظام العربي.....**

في كل الدول العربية نلاحظ سيطرة طبقة الكومبرادور او السماسرة (الوسطاء بين السوق الراسمالي العالمي والاسواق العربية)، بالتحالف الوثيق مع الشرائح البيروقراطية العليا ( المدنية والعسكرية )على مجمل الاوضاع السياسيةوالاجتماعية ، وهما ( الكومبرادور والبيروقراطية ) يتميزان بسمات طبقية راسمالية تابعة ورثة تجعل

منهما اقرب الى المافيات الكبيرة الموزعة الى عدة اقسام مترابطة هي:

(1)مافيات التجارة الخارجية والداخلية : أ –مافيات الاستيراد: * للسلع الوسيطة ، مثل: * المدخلات الزراعية * استيراد السيارات * استيراد الأجهزة مفككة لتجميعها في غيبة ضوابط تسعير السلع المستوردة.

(2)مافيات التجارة الداخلية بالجملة ، مثل: * تجارة الخضروات والفواكة * تجارة السلع الصناعية على اختلافها .

(3)مافيات الإسكان والعقار والبناء .

(4)مافيات الاستثمار والانتاج الصناعي .

(5)مافيات الخدمات وخاصة : * المستشفيات الخاصة المسماة بالاستثمارية . * المجمعات والمنتجعات السياحية...الى جانب مافيات الامن والاستخبارات والمخابرات والحرس الجمهوري والملكي والاميري والعشائري.....

وكل هذه المافيات خاضعة بدرجات متفاوتة – مباشرة او غير مباشرة – لاسيادهم في واشنطن والعواصم الاوروبية وبالتالي خاضعة – ايضا بدرجات متفاوتة سرا او علنا – لسياسات التطبيع او الاعتراف او المهادنة تجاه دولة العدو الصهيوني ، وذلك انسجاما مع المصالح الطبقية لكل من الكومبرادور والبيروقراطية التي لا يهمها مصالح الوطن ومصالح الجماهير الفقيرة ، بحكم التداخل العضوي الوثيق بين قوى الثروة وقوى السلطة، بين العصابات النهابة–"المافيات"– و بين "جهاز الدولة" على المستويات العليا والوسيطة كما يقول د. محمد عبد الشفيع عيسى . وبالتالي فان استمرار ثورة جماهير الفقراء ضد انظمة الاستغلال والافقار والتبعية والاستبداد لا بد لها ان تتواصل حتى تحقق اهدافها.

**********

2016/9/21

## الفلسفة الغيبية وهيمنة الافكار الرجعية على المجتمعات الاوروبية في العصور الاقطاعية...

ظهرت هذه الفلسفة بعد استقرار وتكريس دور الكنيسة في الغرب خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين ، وتعاظمت هيمنتها في القرن السادس بعد الغاء الافلاطونية واعلان المسيحية الوعاء أو المصدر الرئيسي لأخلاق البشر دين الدولة الرسمي عام 529م(يوستينيانوس.(

ففي العصر الاقطاعي، هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية ، حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني.

ابرز فلاسفة هذا العصر : افلوطين (205–270م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به ، ثم اوغسطين(354–430م) الذي تأثر بالافلاطونية الجديدة واعتنق المسيحية فيما بعد ،

من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بارادة مسبقة من الله" ، "الحياة الدنيوية سقوط وانفصال عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي" " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالاعراض عن التفكير" ، هذه المواقف تم تطبيقها عمليا في هذا العصر بما يخدم الكنيسة والامراء والارستقراطية الحاكمة، بحيث تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر، حيث سادت بالاكراه أخلاق الاستسلام للواقع أو الطبقة الحاكمة وللغيب في آن واحد .

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية (المدرسية (scholasticismخلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، وهي فلسفة تأثرت بالافلاطونية المحدثة، ومثَّلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الاقطاعي ، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبنة المسيحية وكانوا اعضاء في محاكم التفتيش ، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225–1274م) الذي خاض صراعا حادا ضد فلسفة "ابن رشد" (1126 – 1198 م) ومنهجه العقلاني، حينما كان أستاذا في جامعة باريس قال الاكويني "ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد" ، وان الوحي الإلهي لا يتضمن أي خطأ ، وفي حالة وجود التناقض فان المخطىء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت ، وان الحاكم يجب ان يخضع للسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "التوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر.

مجابهة السكولائية: بدأت مجابهة الفلسفة السكولائية الرجعية عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214–1294م. )؛ الذي كان مسيحياً مؤمناً لكنه طرح فكراً نقدياً " للمدرسية عبر إعلانه أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة. "

**********

2016/9/21

**الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب .. إنها في المقام الاول حب المعرفة** ، وهي قبل كل شئ موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله .. الإنسان الحقيقي هو الموقف ، الإنسان اللامبالي ، إنسان بلا موقف... ولا يستحق الاحترام .. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية .. وبدون ذلك الوعي في شكله العفوي أو الطليعي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد او للاحتلال أو الظلم الاجتماعي .. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال الطبقي هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي .. إن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبالتالي فإن الالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي ، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى اراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

**********

2016/9/21

**محاضرة غازي الصوراني ..التشكيلة الرأسمالية** : مرحلة تشكل الرأسمالية وتطورها – غزة – صيف 2008:

لقد بدأ تفسخ النظام الاقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر مع تطور الانتاج السلعي ونمو السوق الداخلي والخارجي .. الخ ، وكان من أوائل أيدلوجيي البرجوازية ميكافيلي (1469 – 1527 ) الذي ذهب إلى أن المجتمع لايتطور تبعاً لارادة خارجية وميتافيزيقية ، وإنما وفقاً لاسباب طبيعية ، تضرب جذورها في التاريخ وفي النفسية البشرية والوقائع الملموسة.

وفي مرحلة تشكل العلاقات الرأسمالية تأثر الفكر الاجتماعي بحركة الإصلاح المناوئة للكنيسة الإقطاعية الكاثوليكية ، ومن زعماء هذه الحركة مارثن لوثر ( 1483 – 1546 ) وتوماس مونزو (1453 – 1525 ) اللذان أكدا على فكرة الإتصال المباشر بالله دون واسطة الكنيسة .. أيضاً ظهرت في هذه المرحلة بعض الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، ومن مفكريها توماس مور (1478 – 1535 ) الذي أكد في كتابه ( الأوتوبيا – أو الكتاب الذهبي ) إلى أن أصل ويلات الشعب هو الملكية الخاصة التي لابد من القضاء عليها في رأيه ، وجاء بعده المفكر الإيطالي ( تومازوكمبانيلا 1568–1639 ) ليؤكد ويطور نفس الأفكار الطوباوية في كتابه " مدينة الشمس " ولكن هذه الأفكار لم يقدر لها أن تنتشر بسبب الظروف الموضوعية السائدة في القرن السادس عشر.

ومع تطور الرأسمالية شرعت البرجوازية في التصدي لسلطة الاقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين – تحدثنا عنهم في محاضرات سابقة – من أبرزهم سبينوزا الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل الناس ، وجون لوك ، الذي قال بأن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع .

وفي القرن 18 تطورالفكر الاجتماعي في اوروبا تحت راية التنوير في فرنسا ، وكان فولتير (1694 – 1778 ) من أبرز مفكري التنوير ، أكد على الحق الطبيعي في نقده للنظام الإقطاعي ، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل ، فالإنسان يولد حراً ولايجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة .

ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712–1778) صاحب المؤلفين ( في أسباب التفاوت ) و ( العقد الاجتماعي ) ، إنه يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة كسبب أولي وحيد فهو القائل " إن العداء والكراهية والأنانية بين البشر، بدأت حينما وضع أول إنسان سياجاً حول قطعة من الأرض معلناً أنها ملكيته الخاصة. "

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1723– 1789 ) فنادى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن ، واعتبر أن العالم الروحي للإنسان هو نتاج للوسط الاجتماعي ، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ( كانط 1724– 1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل ، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون ، لكنه قسم الناس إلى نوعين: المالكين لوسائل الانتاج وهم الذين اعترف لهم بحق المواطنة والحرية أما الذين لايملكون فقد سماهم " حاملي جنسية " وهؤلاء ليسوا أحراراً أو مواطنين ، إنهم جموع الكادحين والجماهير المستغلة.

ساهم هيجل (1770 –1831) كما أوضحنا فيما سبق بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع ، وهو يذهب إلى أنه في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور ، والتي تولد أو تخلق العالم كله – الطبيعة والإنسان ، والمجتمع ، لقد صور هيجل التاريخ العالمي على شكل مسيرة للروح ( الفكرة ) على الأرض وهذا الروح الكوني ، يسكن الشعب السائد في التاريخ العالمي بالعصر المعني ، ولم يكن غريباً – بعد حوالي مائة عام – أن يستلهم هتلر والنازية جوهر أفكار هيجل وتطبيقها على الشعب الألماني باعتباره سوبرمان العالم أو " الشعب السائد. "

رغم أهمية الفلسفة السابقة ودورها ، إلا أنها لم تتمكن من وضع الحلول الاجتماعية الملائمة للاغلبية الساحقة من البشر ، ومع تطور وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة في النصف الأول من القرن 19 ، وباستخدام التحليل الفلسفي لاحدث منجزات العلم ، ومن خلال معالجة وتطوير الانجازات الإيجابية لمفكري الماضي ، أمكن لماركس وانجلز وضع المادية التاريخية و القوانين العامة للتطور التاريخي وأشكال تحققها في نشاط الناس في ضوء معطيات النظام الرأسمالي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال.

ارتبط نشوء العلاقات الرأسمالية مع بداية تكون الملامح الأولى للطبقة البرجوازية ، كطبقة مالكه لوسائل وأدوات الانتاج ، وقد كان مستوى التطور النسبي للإنتاج البضاعي ( السلعي ) في أواخر التشكيلة الاقطاعية ، السبب الرئيسي ( عبر الانتاج والتجارة والمرابين والتراكم النقدي ) في نشوء العلاقات الرأسمالية.

ومع تطور الرأسمالية ، تتطور قوى الانتاج باستمرار ، وما ينتج عن ذلك من تعارض حاد أحياناً بينها وبين علاقات الانتاج القديمة ، وهذا لايعني أن الرأسمالية تستطيع دائماً أن تحل أزماتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها ، فبالرغم من كل مانلاحظه اليوم من تطور هائل وانتشار " واسع " ، إلا أن ذلك لايلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الامبريالية ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وامتداده إلى عصرنا الراهن حيث اصبحت العولمة الرأسمالية هي السمة الاساسية للإمبريالية في طورها الجديد ، إن العولمة " صيغة تهدف إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم ، بهدف إخضاع العالم لإرادة كونية واحدة ، إنها انفتاح عالمي بلا حدود ، وهيمنة بلا حدود ، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق ، وفي العولمة ستصبح دول العالم الثالث ، والوطن العربي تحديداً ، مجرد مشروعات يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي ، ولكن كما أن للعولمة مخططاتها ومقوماتها، فإن لبديل العولمة أو نقيضها مقوماته ، المسألة إذن مرتبطة باللحظة التاريخية الراهنة ، وتطور تراكمات النقيض ( في أوروبا والصين ودول العالم الثالث ) وماستحمله هذه التراكمات من متغيرات نوعية لن تقتصر على الصراع الاقتصادي فحسب ، بل ستمتد للصراع السياسي والايديولوجي " بشكل متجدد ومستمر سيدفع بالضرورة إلى كسر اندفاعة العولمة الرأسمالية ومقوماتها.

**********

2016/9/22

## عن تكريس وتجديد التخلف المعرفي والاجتماعي في بلداننا العربية.....

–في محاولة للإجابة لنتذكر أن مفكرينا العرب لم يحلوا بعد إشكالية الثنائية في خطابنا المعاصر بين التراث والتحديث أو الأصالة والمعاصرة أو العلم والدين او فصل الدين عن الدولة ،فمازال الحاضر عندنا صورة أخرى من الماضي، لأننا ما زلنا أسرى لحالة الانقطاع الفكري التي سادت بلادنا منذ القرن الثاني عشر ومايزال تأثيرها إلي يومنا هذا دون أي تفعيل جوهري لمضمون الاختلاف أو التعدد . أو ربما كما يقول الياس مرقص نحن مع معطيات مادية لحظية لا تؤدي بنا سوى إلي العدم وغياب الهوية .. لم تتوفر لدينا المعرفة لإعادة إنتاج واقعنا بواسطة الفكر أو الصور العامة أو المفاهيم .. والمقصود هنا بالمعرفة الفكر النظري .. العلم .. الفلسفة ، الفلسفة والعلم هنا يندمجان معاً .. إن الواقع من حولنا كأنه خارج رؤوسنا .. باق كما هو كما كان .. لذلك إن الحركة الفكرية المطلوبة هي – كما يقول المفكر الراحل الياس مرقص – انفكار الحركة الواقعية في رأس الإنسان .. انتقال العياني المفكور، أو صورة الواقع الى الرأس ... أو كما قلنا في السابق ضرورة الوعي بكل جوانب الخاص في واقعنا ، هنا يكون إدراك حركة الواقع والاختلاف والتباين عبر الفهم والفكر والعقل من جهة ، وعبر الاسلوب الديمقراطي الذي يجب ترسيخه بالرغم من كل المعاناة التي قد نتعرض لها ، لغايات الوصول الى التعددية والاختلاف طريقا أساسياً من أجل التحرر والتقدم والعدالة الاجتماعية .

–ومن هنا تكون المعرفة إعادة إنتاج للواقع بالفكر ( وبالتالي كل معرفتنا :– حكومة – سلطة–مخيم – مدينة علاقات اجتماعية –أنواع نباتات وحيوانات ... الخ ) هي نتاج الانسان وليست "موضوع طبيعة" أو غيب أو قدر محتوم ؛؛

–كل الأنواع لها أصل هو أصلها ،مثلما المنظومة الشمسية لها أصل (حسب كانط ولابلاس ) ، ونقصد بذلك أن هذا يعني : لها نشوء ، تَكَوُّن ، تاريخ صاعد .. هكذا انطلق "دارون" في رؤيته للواقع (بني بالفكر والملاحظة أنواعاً وفصائل وأفراد ) ، بعد دارون جاء "مندل" مؤسس علم الوراثة كمقدمة لاكتشاف السيتوبلازم والنواة و الكروموزوم والجينات و DNA،وها نحن نعيش اليوم عصر العولمة والمعارف العلمية والتقنية والجينوم البشري والهندسة الوراثية والفضاء والفيزياء الحديثة والكيمياء الحيوية والاستنساخ من الخلية الحية .. الخ ، إن حقائق الحياة ستستمر في الوضوح والتكشف الى مالا نهاية ... وهي تدعونا الى السير والغوص في داخلها لا الانبهار بها ؛؛( العرب اليوم يعيشون حالة الانبهار الشكلي عبر ثقافة الاستهلاك السائدة(!!

–هنا نقترب من فكرة القَبل غير البَعد ، المطلق والنسبي .. الثابت والمتغير .. الجمود والحركة ، إذا تمسكنا كعرب "بالقبل" فإننا نتمسك بالمطلق ، المطلق حد على النسبي.

**********

2016/9/23

**فلسفة العصر الهيلنستي ( ما بعد الاسكندر – توفى 323ق.م..... (**

في هذا العصر الذي امتد حتى القرن الثالث الميلادي ، بدأت ملامح انحلال مجتمع الرق ، ساهمت الفلسفة في تعزيز الطابع التأملي للحياة في هذا العصر عبر ثلاث تيارات رئيسية–:

–1الريبيه – مذهب الشك 2– الابيقورية 3– الرواقية.

لقد تكرست هذه الفلسفة تدريجياً مع " انتشار المراكز التجارية اليونانية في جميع انحاء آسيا الصغرى والمناطق الشرقية التي ساهمت في تطور القاعدة الاقتصادية لهذه المنطقة كجزء من الامبراطورية الهيللينيه من جهة ، وأدت الى انفتاح الحضارتين الشرقية واليونانية وتداخلهما من جهة أخرى ، لدرجة أن " روح الشرق " تغلبت على الاسكندر نفسه بعد ان تزوج ابنة داريوس ملك الفرس وتبنى التاج والكساء الرسمي الفارسي في الدولة ، واستقدم إلى أوروبا الفكرة الشرقية عن حق الملوك المقدس ( مصرية وبابلية قديمة ) ثم اعلان نفسه الها تطبيقاً لهذه الفكرة.

لقد ساهمت كل هذه المقدمات –كما يقول ديورانت – الى تسرب الطقوس الدينية الشرقية الى جسم الامبراطورية وتداعت كافة السدود امام سيل هذه الطقوس ، وزاد انتشار الديانات الخرافية الغامضة التي تأصلت في نفوس الهيلينيين الأكثر فقراً ، ولم يكن استقدام الفلسفة الرواقية أو الزينونية التي جاء بها "زينون" الفينيقي عام 310ق.م سوى احد اوجه هذا التسرب للفلسفة الشرقية القديمة ،فاليونان بعد ان فارقها المجد اصبحت معدة لتعاليم المذهب الرواقي والابيقوري الذي كان في جوهره استسلاماً وقبولاً للهزيمة او محاولة لنيسان الهزيمة في أحضان اللذة والسعادة الابيقوريه.

الريبية :– من أشهر فلاسفتها بيرون ( 365–275ق.م) امتد هذا التيار من القرنين الرابع والثالث ق.م حتى القرنين الاول والثاني بعد الميلاد ، "الانسان" عندهم عليه الا يتخذ موقفا من ظواهر الطبيعه او الحياة اذا اراد ان يعيش سعيدا عليه ان يعلق الحكم عليها ، لاننا لا نستطيع ان نحكم بالقطع ان هذا الشئ موجود(الثلج يبدو ابيضا والعسل يبدو حلوا لكننا نشك في ذلك لاننا لانستطيع ان نحكم ان هذا الشئ ابيض او حلو في حد ذاته ام لا) انها دعوة الي ان يظل الانسان ابلها او لامباليا دوما.

الابيقوريه :– ابيقور ( 341–270ق.م) المهمة الاساسية للفلسفة عنده ، هي وضع الاخلاق وقواعد السلوك التي تؤدي الى السعادة والسعادة كما يقول هي الشعور باللذة ، فاللذة خير ، والألم شر ، شرط أن تشك في كل شيء لأنه " من أجل بلوغ السعادة لابد من ازالة الخوف من تدخل الالهة في حياة البشر. "

انواع اللذة عنده:

–1لذة طبيعية وضرورية للحياة ( لذة الطعام (

–2لذة طبيعية غير ضرورية ( لذة الاغذية المترفة او الكماليه (

–3لذة غير طبيعية وغير ضرورية للحياة ( لذة المال والتكريم والألقاب الاجتماعية. (

الانسان الحكيم هو الذي يصغى للذة الاولى ويعيش حياته راضياً وهذه هي السعادة الحقيقية بالرغم من ان ابيقور كان مادياً عبر مذهبه الشكي ، الا أنه كان– في رأينا –داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر.

الرواقيون :- اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي ، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون ورفضوا مبادىء ابيقور الالحادية ، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية، اعتبروا أن الناس كلهم مواطنوا العالم (kosmopiles) وهذه خطوة تقدمية من حيث المبدأ، لكنها في الحقيقة جاءت انسجاما مع حلم تشييد الدولة الرومانية "العالمية" وهي في كل الاحوال ضد افكار افلاطون وارسطوا القائلة بافضلية الاغريق على الشعوب الاخرى بل وحقهم في استرقاقها.

**********

2016/9/23

**وجها الفلسفة : الوجه المثالي ، والوجه المادي** ، وكل منهما يحاول الإجابة عن المسألة الأساسية في الفلسفة التي تتكثف في علاقة الفكر بالوجود أو علاقة الروح بالطبيعة ، وتضعنا هذه المسألة امام السؤال العميق / الخالد : أيهما أسبق إلى الوجود ..الفكر أم المادة ؟

عبر الإجابة على هذا السؤال يتحدد موقفنا مع المثالية أم مع المادية ومنهجها العلمي.

*المفكر المادي :- هو الذي ينظر إلي العالم المحيط بالإنسان ( شمس ونجوم وأرض وبحار وكائنات حية ) على أنها أشياء موجودة موضوعياً ،أي أنها غير مرهونة في وجودها بالوعي البشري ، من ناحية أخرى ترى المادية أن العالم الموضوعي هو عالم سرمدي ، غير مخلوق وأنه هو علة وجود الوعي ،لاالعكس ( أي أنه سبب الوعي(

*المفكر المثالي :- يقول بأن الوعي ( أو الفكر ) هو الأسبق على الوجود . إنه ينكر أن يكون وعي الناس انعكاساً للواقع الموضوعي .( مثالية ذاتية ، وموضوعية ) . بالرغم من موضوعية الرؤية المادية للعالم إلاأننا لاندعو إلي الوقوف أمام هذه المسألة التي قد تثير كثيراً من الجدل و التساؤلات والخلافات دون أي طائل في هذه المرحلة بالذات ،نحن مع المنهج العلمي الجدلي ومع الموقف الموضوعي تجاه كل ما تتعرض له قضيتنا ومجتمعنا الفلسطيني في كل جوانبه الحياتية من أجل الوصول عبر هذا المنهج إلي المواقف والتطبيقات التي نتطلع إليها فيما يتعلق بالتحرر السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية بإعتبار هذه القضايا إطارنا العملي المباشر في مواجهة الواقع من حولنا وفي تطبيق وعينا الفلسفي أو المنهجي أو السياسي على هذا الواقع ، هذا هو المقياس.

من جانب أخر الفلسفة أو العلم الذي قدمه هيراقليط وبروتاغوراس وسقراط وأفلاطون وارسطو ومن بعدهم إن هو إلا ترمينولوجيا Terminology أي المفردات حدودا ومفاهيم ، علم الكلمات أو المصطلحات كما يقول إلياس مرقص : الكلمات الأكثر سهولة هي الأكثر صعوبة:

شعب- أمة- عالم- ثورة- تقدم- تناقض- طبيعة- تاريخ- روح- عقل- معرفة- كل- صغر- جوهر- ماهية- شيء مادة- عدم- فكر- فهم- مجتمع- بقاء- زراعة- صناعة- تجارة- عيش- عمل- وطن- لغة- إنتاج- ستهلاك... الخ ، ثم يستطرد مؤكداًعلى أن-:

-الكلام هو العقل ، في اليونانية العقل هو لوجوس. " Logos

العقل أداة المعرفة .. إنها الأداة الفكرية المحاكمة ،وكما يقال " من لايملك القدرة على استخدام المعارف لن يكون طرفاً في إنتاجها ، والذي لايستطيع استنباط الأفكار والحصول على المعلومات لن يكون مشاركاً في إبداعها ، وما أحوجنا اليوم إلى صحوة عاجلة لمواجهة هذه الإشكالية وتخطيها .

فالمعرفة هي أسلوب وجود الوعي ، وللوعي خمسة جوانب:

جوانب الوعي :

-1الوعي معرفة.

-2الوعي وعي للذات.

-3الوعي انفعالات

-4الوعي تخيل

-5الوعي إرادة " أهم جانب من جوانب الوعي"

**********

2016/9/24

**ارسطو طاليس (384-322ق.م (**

يوجد رسم مشهور للفنان روفائيل"حيث يقف افلاطون مشيراً بيده الى السماء ، بينما يقف ارسطو مشيراً بيده الى الادنى ، الى الارض ، إنه الاتجاه الارسطي الذي يبقى على صله بالواقع و التجارب العمليه و التفاصيل في مقابل الاتجاه الافلاطوني في التفكير الذي يبتعد عن العيني الملموس ويركز على المثل"

بالرغم مما تقدم فالتلميذ ارسطو لايختلف جوهرياً عن استاذه افلاطون ،فإذا كان افلاطون فيلسوف الفردية الارستقراطية فإن ارسطو هو الفيلسوف الرسمي لامبراطورية اوتوقراطية ، انه القائل " منذ المولد هناك اناس مُعَدُّون للعبودية واناس معدون للإماره . "

بالرغم من ان كليهما من الناحية الفلسفية التقيا على ارضية المثالية الموضوعية التي تقر بمعرفة العالم الخارجي وتقول بأن هناك صانعاً او خالقاً موضوعياً خارج الذات اوجد هذا الكون (1) إلا ان ارسطو انتقد نظرية افلاطون منطلقاً من -:

-1مُثُل افلاطون صورة أونُسخ عن الاشياء الحسية ( نحن في كهف ، ندير ظهورنا للشمس لانرى سوى ظلال الأشياء او صورتها على جدار الكهف... هذه هي مثل افلاطون (

-2أفلاطون يفصل عالم " المثل " عن عالم " الأشياء " فهو يعتبر ان المادة مشتقة من " المثل " او الأفكار السابقة عليها ( الوجود الحق. (

-3في حين يعتبر أفلاطون الأشياء الحسية ظلالاً او أشباحاً للوجود الحق " المثل " ، ينظر ارسطو الى الأشياء او الموجودات على أنها تمثل وحدة للصورة والمادة موجودة وجوداً قطعياً ( الرجل هو الصورة الذي كان الطفل مادة لها ، والطفل هو الصورة التي كان الجنين مادة لها ،والجنين هو الصورة والبويضة هي المادة ، ولابد ان يكون هناك محرك اكبر لهذه العملية ... هو الله السبب النهائي للطبيعة ،.. الصورة الأولى .. انه صورة

العالم وهو كامل كمالاً مطلقاً لادخل له بالتفاصيل ، ملك بالإسم لا بالفعل كما يقول " ول ديورانت " في كتابه قصة الفلسفة.(

عند أرسطو .. العالم موجود في الخاص ، أي اننا لانصل الى معرفة الكلي اذا لم نتعرف على الجزئي ، الجزئي نتعرف عليه بالحواس ، الكلي نعرفه بالعقل ، نشير في هذا الصدد ان ارسطو كان يحتقر الفعل الجسدي ويقدس العقل وهو القائل " كل من كان بمقدوره ان يتنبأ بعقله هو بطبيعته معد ليصبح سيداً."

أفضل أشكال الحكم عنده النظام الأرستقراطي الذي يعتمد حكم القلة من النخبة المختارة ، يرفض الديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة ، من آرائه ، ان الانسان ينتمي الى مجموعة واحدة من الحيوانات الولود ذات الثدي ، والمرأة ناقصة عقل وهي مرتبه دنيا عن الرجل ( في تراثنا الاسلامي المرأة ناقصة عقل ودين ،الرجال قوامون على النساء ) الانسان الفاضل عنده هو الذي يختار الوسط بين الافراط والتقتير ( وخلقناكم أمة وسطا ، وخير الامور الوسط. (

كان عملياً اقام العديد من التجارب ( ابو المعاهد التطبيقية او العملية – مؤسس اللوقيوم ) بعكس استاذه افلاطون الذي اهتم باللاهوت والرياضيات والتأمل في اكاديميته ( ولذلك قيل عنه انه الاب الروحي للجامعات ( .

**********

2016/9/24

**أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لعصر النهضة حتى منتصف القرن السابع عشر .....**

_نيقولا ميكافيللي ( 1469 م. _ 1527 م( .

هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة :" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة ( البديلة ) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلانهضةقية ( كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر )؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب ، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية التي أشرنا إليها أعلاه.

_نيقولا كوبرنيكس ( 1473 م. _ 1532 م( .

ساهم هذا المفكر في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمس Helio Contricismالتي قام على أساسها علم الفلك الحديث؛ وهذه النظرية من أهم منجزات "كوبرنيكس" على الإطلاق وهي تستند إلى مبدأين_:

أولاً: ليست الأرض ثابتة في مركز الكون بل تدور حول محورها الخاص؛ وقد استطاع من خلال ذلك تفسير تعاقب الليل والنهار.

ثانياً: الأرض تدور حول الشمس مركز الكون.

وبالرغم من أن كوبرنيكس أخطأ في موافقته على النظرة السائدة آنذاك عن "محدودية الكون التي أثبت العلم المعاصر أن الكون الذي نعيشه لامتناه ولامحدود ، كما أخطأ في أن الشمس مركز الكون" إلا أنه كما يقول إنجلز: " تحدى هيبة الكنيسة في مسائل الطبيعة ووضع الأسس الأولى لبداية تاريخ تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت. "

_جوردانو برونو ( 1548 م. _ 1600 م( .

فيلسوفاً وعالماً فلكياً، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، بدأ حياته راهباً وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداً على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط "فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله" فالنجوم البعيدة هي شموس أيضاً لها توابعها، كما افترض أن جميع العوالم في هذا الكون مأهولة ، يدفعه إلى ذلك إيمانه بأن كل ما في الطبيعة ذو نفس استناداً إلى إيمانه بمذهب حيوية المادة " HYLOTOISM" الذي اعتنقه كغيره من الفلاسفة الطبيعيون ؛ وهو أول من قال بوجود التجانس الفيزيائي بين الأرض والكواكب وهذه التنبؤات لم تؤكد علمياً إلا في أواسط القرن العشرين.

لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: "الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" ؛ ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية.

العلماء الطبيعيون_:

1-ليوناردو دافنشي ( 1452 م. _ 1519 م(.

كان فناناً وعالماً موسوعياً ومصمماً تكنيكياً قام بوضع عدد من التصاميم لبعض الأجهزة أو الأجسام الطائرة والمظلات، وهو من أوائل المفكرين الذي استخدموا المنهج التجريبي الرياضي في دراسة الطبيعة ، كان ليوناردودافنشي من أوائل المفكرين الذين قَدَّروا عالياً افكار ابن رشد ، وهو الذي اطلق عليه صفة " شارح أرسطو العظيم. "

2-جاليليو ( 1564 م. _ 1642 م( .

وهو من الرموز الخالدة في علوم الفلك .. كان لاكتشافاته الفلكية بواسطة تلسكوب صممه بنفسه دوراً كبيراً في انتصار نظرية كوبرنيكس وبرونو وأطلق عليه اسم "كولومبس السماء. "

كان إيديولوجيي الكنيسة يعتبرون البرهان على صحة نظرية كوبرنيك وبرونو مستحيلاً؛ وبعد اكتشاف جاليليو أصبح مؤكداً صحة هذه النظرية.. لذا أصدرت الكنيسة مرسوماً بتحريم نشر أية أفكار عنها واعتبرت كل ما صدر عنها كتب محرمة؛ إن آراء جاليليو هذه أحالته إلى محاكم التفتيش حيث جرت محاكمته الشهيرة في

13/02/1633 التي اضطر فيها شكلياً إلى أن يتبرأ من "ضلالاته" و "أوهامه" وخرج من السجن بعد هذه "البراءة" ليؤكد بعد ذلك بصوت عال وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة .. إنها تدور ... إنها تـدور !!

تميزت فلسفته بمعطيات مادية في كل استنتاجاتها بالرغم من النزعة المثالية في مقدماتها التي تتبدى في نظرته لأصل المجموعة الشمسية ، فعلى الرغم من قناعته بلا نهائية العالم حاول تفسير بنيان الكون بقوله: " إن الله خلق العالم في زمن معين، ووضع الشمس في مركزه، ووهب الكواكب حركتها باتجاه الشمس عندما غير في نقطة معينة حركتها من مستقيمة إلى دائرية وهنا يتوقف الفعل الإلهي حيث تتولى الطبيعة امتلاك قانونياتها الموضوعية الذاتية التي يدرسها العلم وحده."

يعتبر جاليلو من أبرز مفكري ذلك العصر الذين صاغوا النظرة الديئية deism إلى الطبيعة التي إعتنقها عدد من فلاسفة ومفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أسهمت هذه النظرة إلى جانب أصحاب النزعة الإنسانية والفلسفة البانتيئية ( وحدة الوجود ) في تعزيز وتطور الفلسفة العقلانية والمنهج المادي العلمي كمنطلقات أساسية لعصر النهضة.ويتبع.....

**********

2016/9/26

**ابن رشد ( 1126 م. _ 1198 م. )** ( مقتطف من محاضرة القاها الاستاذ غازي الصورانى فى معهد كنعان الثقافى –غزة بتاريخ 13–1–99 بمناسبة مرور ثمانمائة عام على وفاة ابن رشد(.

هو أبو الوليد محمد بن رشد المولود في قرطبة ، كان فيلسوفاً وفقيهاُ وطبيباً وقبل كل ذلك كان قاضياً إذ تولى منصب قاضي القضاة في قرطبة بعد وفاة والده ، شرح أرسطو حتى قال معاصروه : " لقد فسر أرسطو الطبيعة ، أما ابن رشد فقد فسر ارسطو " ولكنه لم يكتف بالتفكير والشرح بل نَّقح وعَّدل وطور في فلسفته كما يؤكد عدد من المفكرين الذي كتبوا عنه.

يؤكد مؤلفو كتاب " تاريخ الفلسفة " أن ابن رشد كان " يرى أن العالم المادي لانهائي فى الزمان ولكنه محدود مكاني ، وهو يرفض التصورات اللاهوتية عن خلق العالم من لا شيء " لم يرفض أبداَ وجود الله ولكنه يقول بأن الله والطبيعة معاً موجودان منذ الأزل ، فلم يكن هناك زمن وجد فيه الإله قبل أن توجد الطبيعة ، ويقول أيضاً أن الله هو المصدر الازلي للواقع ، في حين تشكل المادة الأساس الوحيد للوجود والمصدر الأزلي للمكان _ نلاحظ هنا موقفاً مادياً صريحاً _ ثم يستطرد كتاب " تاريخ الفلسفة " بالقول أن : المادة والصورة عند ابن رشد متلازمتان لا توجد إحداهما بدون الأخرى ، المادة هي المصدر الكلي والأزلي للحركة، والحركة أزلية خالدة مستمرة وكل حركة جديدة تصدر عن سابقتها ( نلاحظ هنا جدلية ابن رشد ) . وينتهي الكتاب إلى القول أن: " أفكار ابن رشد المادية لم تخل من شوائب مثالية حيث تشكل الموجودات في رأيه مراتب أو درجات يتربع على قمتها الله باعتباره العلة الأخيرة للوجود "

أما خليل شرف الدين في كتابه " ابن رشد " فيؤكد على ما تقدم بقوله أن " ابن رشد " آمن بالعقل باعتباره

منطلقاً لتصحيح مسار التفكير الإسلامي الذي انحرف بفعل الافكار الأشعرية والمعايير الغزالية والمبادئ الصوفية ، وساهم في كبح جماح الغزالي وكَشَف وعرَّى الكثير من أقواله ونظرياته الخاطئة ورد للفلسفة اعتبارها في كتابه " تهافت التهافت " ضد كتاب الغزالي " تهافت الفلاسفة " ، ويستطرد خليل شرف الدين بقوله أن: ابن رشد قال أن " العالم أزلي وليس بين العالم وبين خالقه انقطاع زمني " كما قدم الفلسفة على الدين ، وألزم أهل البرهان ( أو الفلاسفة) بالتأويل : أي استخراج المعنى الباطن الذي ينطوي عليه ظاهر النص الشرعي ، إنه بهذا يريد حصر المعرفة الحقيقية بالفلاسفة لأنهم وحدهم الذين بإمكانهم إدراك ذلك المعنى الباطن ، أما الظاهر فهو لأهل الجدل وجمهور العامة الذين يكتفون عادة بالنقل دون العقل ؛ تأثر به الكثيرون من المفكرين في فرنسا وأوربا ( الذين سموا أتباع ابن رشد ) وانتشر بواسطتهم التيار العقلي والعلماني في أوربا مما دفع بالكنيسة في فرنسا إلى إصدار إدانتين لابن رشد وأفكاره ( الإدانة الأولى في عام 1271 م. والثانية في عام 1277 م. )

ومن هذه الأفكار المدانة حسب لائحة الكنيسة_:

إنكار الرشديين لحدوث العالم وإصرارهم على القول بأزليته.

إنكارهم على الله الخلق من عدم.

إنكارهم على الله العلم بالجزئيات.

إنكارهم للخوارق والمعجزات.

قولهم بمبدأ الحقيقتين أي أن : الحقيقة الفلسفية والحقيقة الدينية موجودتان وصادقتان وأن اختلفتا ظاهراً ( أي أن طبيعة الدين لا تتنافى مع طبيعة الفلسفة.(

يعزز هذه الآراء د. محمود قاسم في رسالته عن ابن رشد التي قدمها لجامعة السوربون بقوله بأن : " ابن رشد استقل برأيه عن أستاذه أرسطو ، خاصة في اكتشافه لمبدأ الحتمية وتفسيره للعلم بالغيب بأنه معرفة وجود الموجود في المستقبل وخلود العقل الإنساني "، إن تعليقنا علىهذا الموقف أن ابن رشد كان يرى أن كل شيء من الممكن معرفته ، وبالنسبة لتأثير ابن رشد على الحضارة الغربية فإن د. قاسم لا يبالغ كثيراً حينما يؤكد بأنه " لو كُتب للمدرسيِّين الأوربيين ورجال الكنيسة أن يبسطوا تفكيرهم السلفي المثالي على التفكير الغربي لما نهضت أوربا تلك النهضة العلمية العملاقة المرتكزة على الفكر الأرسطي الرشدي ومن ثم معطيات الفكر الفلسفي البديل كالنهج الديكارتي والكانطي والهيجلي.

أخيراً ، أو د الإشارة إلى أن الشوائب المثالية لدى ابن رشد لاتتعارض مع ماعرف عنه بأنه من أنصار العقل ، فالعقل عنده هو مبدأ المبادئ وهو المرشد للبرهان ، كان ينادي بضرورة أن يخضع كل شئ عدا المعتقدات الدينية الموحى بها لحكم العقل.

وفي كتابه " ظُهر الإسلام " يقول أحمد أمين ، إن ابن رشد اهتم " بالتوفيق بين الدين والفلسفة ، فكان يؤول في الدين حتى يتمشى مع الفلسفة " ، وهذا صحيح في رأينا ، إذ أن كتابات ابن رشد – كما العديد من الفلاسفة – عرضة لشتى التفسيرات ، فقد كان فقيهاً وقاضياً جمع بين الفلسفة والدين ، كان فيلسوفاً رأى أن العالم المادي هو لانهائي في الزمان ، لكنه محدود مكانياً ، رفض التصورات الدينية في خلق العالم من " لاشئ " ، ومن جهة أخرى فإن الموجودات عنده – تأخذ شكلاً تراتبياً يتربع على قمتها الله ، ويبدو أنه استند في مفارقاته هذه ، أنه

خصص لكل من الفلسفة والدين مجاله المستقل ، الفلسفة للنظر والعقل ، والدين للعامة والعمل ، هذا هو جوهر توفيقيه ابن رشد ، وهو موقف متقدم على عصره بكل تأكيد.

إن محاولتنا – عبر هذه المحاضرة – لاتهدف استعراضنا لفلسفة ابن رشد ، فهو أمر لا أمتلكه ولا أدعيه ، رغم أهمية ذلك وضرورته ، لكنها مجرد محاولة جزئية الطابع ، تطمح إلى الاسهام في تجسيد الرؤي والتفكير العقلاني الرشدي القديم وربطه باطار التفكير العقلاني التنويري الحديث والمعاصر والهدف إحياء الجوانب الإيجابية في تراثنا العربي الاسلامي ، مدركين أن حوارنا البسيط حول ابن رشد ، لاتتوقف قيمته عند الجانب التاريخي فحسب ، بل هو حوار له قيمته الفلسفية التي لاتدعو إلى تبني أفكاره بشكل ميكانيكي ، وإنما إلى " تمثلها تمثلاً عقلانياً نقدياً في إطار مستجدات واقعنا وعصرنا الراهن " كما يقول بحق المفكر العربي محمود أمين العالم.

في ضوء كل ما تقدم لم يكن غريباً أن يتهم ابن رشد بالهرطقة ويحاكم بعد أن وشى به الكثيرون وزَورَّوا عليه ، حيث تمت محاكمته في المسجد الأكبر بقرطبة وبحضور الخليفة " المنصور " الذي حكم عليه بالإبعاد مع أن تهمته كانت نكران القرآن ، وهو حكم مخفف على أي حال بالقياس إلى أحكام عصرنا ؛ مما يدل في رأينا على استنارة حكام أو قضاة عصره في الأندلس.

**********

2016/9/26

من دراسة غازي الصوراني ...**معطيات احصائية كما في منتصف 2016...**

.1السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع كما في منتصف 2016 :

عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف 2016 (4,82) مليون نسمة، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61% ما يعادل 2,943,500 شخص، وقطاع غزة بنسبة 39% ما يعادل 1,877,750 شخص.

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في نهاية عام 2014 ، فيبلغ 1,290,000 شخص، يتوزعون بنسبة 47.2% في الضفة الغربية ، ما يعادل 828,360 فرد، منهم 81.4% يعلمون بالفعل عددهم 674,285 فرد، مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل وعددهم 154,075 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 44.8% ، ما يعادل 453,084 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (254,180) مقابل 43.9% عاطلين عن العمل ، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل في قطاع غزة بداية عام 2015 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع .

في هذا الجانب اشير الى ان القطاع العام (الحكومي) استوعب 27 % من العاملين في الأراضي الفلسطينية 227 ألف موظف (185 ألف يتبعون حكومة رام الله + 42 ألف يتبعون حكومة حماس. (

–أما القطاع الخاص فإنه استوعب القسم الرئيسي من العاملين نحو (70. (%

على مستوى المنطقة، فإن القطاع العام بات موظفاً رئيسياً أو منافساً للقطاع الخاص في استخدام الأيدي العاملة

في قطاع غزة، حيث استوعب القطاع العام 48.0% بينما استوعب القطاع الخاص 52.0% من إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة.

يعود ذلك إلى تراجع دور القطاع الخاص في قطاع غزة نتيجة الحصار وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الغزية بشكل تام.

–التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنع (يدخل إلى سوق العمل الفلسطيني سنوياً حوالي 40 ألف شاب معظمهم من الجامعيين ، ولا تتجاوز قدرة استيعاب السوق أو فرص العمل الجديدة أكثر من 5 ألاف فقط .(!!

وفي هذا السياق أشير إلى غياب دور "المستثمرين" الفلسطينيين في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وحل مشكلة البطالة . علماً بأن حجم "الاستثمار" الفلسطيني في الخارج وفقا لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية قد بلغ العام 2010 نحو 5.3 مليار دولار .أما حجم "الاستثمار" الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي فيبلغ حوالي 2.5 مليار دولار!!!؟؟؟.

**********

2016/9/28

**عن الدور المطلوب من فصائل وأحزاب اليسار العربي.....**

إن القول بدور تاريخي لليسار العربي ليس إلا فرضية على جميع فصائله واحزابه واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية والواقع المعاش (الملموس ) عبر الممارسة اليومية المتصلة بكل مقتضياتها السياسية والكفاحية والمجتمعية والجماهيرية، شرط ان تلتزم ثوريا واخلاقيا وتنظيميا بالمفاصل الرئيسية التالية:

–1ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال.

–2الوضوح والتطوير الدائمين للرؤية السياسية والنظرية التي تقود سياسات العمل والممارسة اليومية.

–3وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري للنشاط عبر المتابعة والتقييم بعقلية ومنهجية ادارية حديثة وديمقراطية.

–4مغادرة ذهنية القطع والبيروقراطية ،وممارسة الديمقراطية الداخلية كمنهج حياة.

–5الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية.

–6الاحترام والارتقاء الدائم بمضامين القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي أوالمنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً.(

– –7خصوصية القضايا الوطنية التحررية والديمقراطية المطلبية مع استمرار العلاقة التكاملية الجدلية بينهما وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية الشرائح الطبقية الفقيرة والمضطهدة والمجتمع عموما ارتباطاً بالبعد القومي العربي وحركة التحرر العربية.

إن ما تقدم ، يتطلب من قوى اليسار ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة ( السياسية والفكرية والاعلامية

والمجتمعية والاداريةوالمالية )لبناء حركة ثورية ديمقراطية صحيحة وممأسستطرد كل مظاهر ازماتها الفكرية والتنظيمية والسياسة ، بما يمكنها من جسر الفجوة بينها وبين جماهيرها والتوسع الكمي والنوعي في اوساطها واستعادة ثقتها بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتهافي ظروف الانتفاضات الشعبية الراهنة من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.

**********

2016/9/29

**السياسة التي تستحق اسمها من وجهة نظري، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع،** وغايتها (علاوة على أهداف الثورة والتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية) الأخلاق والحياة الأخلاقية الديمقراطية الثورية في آن معا، كمدخل رئيسي لتفاعلنا الفكري والمادي عبر المعايشة والممارسة مع جماهيرنا ، وذلك بعيدا عن كل اشكال التكبر والمكابرة والاستعلاء والمزاودات الطفولية والانتهازية ، بما يحفظ ويجدد دوما المبدأ الثوري وغاياته . فالسياسة الثورية هي مبدأ غايته الأخلاق الثورية ... المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر.... .

**********

2016/9/29

**العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ،** ينطبق في كثير من تركيبته ومفاهيمه على اوضاع مجتمعاتنا العربية في المرحلة الراهنة،حيث هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في اوروبا آنذاك، وتحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت والملوك والامراء عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ...، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات فيه شكل خافت من الصراع الديني الدموي في خدمة الطبقات الاقطاعية...وهو انحطاط لا يختلف عما هو سائد في مجتمعاتنا العربية المحكومة لمصالح الشرائح القبلية والعشائرية والطائفية وشبه الاقطاعية والبورجوازية الرثة عبر التحالف مع قوى الكومبرادور وانظمة التبعية والتخلف والاستبداد.

**********

2016/9/29

**أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي،** شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد عملية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.

فإذا كان واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع للتحالف الامبريالي الصهيوني وانتشار مظاهر الصراع الطائفي/المذهبي الدموي، الى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والقومي، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم المجتمع المدني بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟ خاصة وأن هذا الواقع »لا يمكن فيه الحديث بَعد عن خارطة طبقية مستقرة لكل بلد عربي على حدة، وتالياً للوطن العربيِّ أجمعَ.«

سؤال لا أدعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية الديمقراطية الثورية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية.

ذلك لأن »المجتمع المدني« على الرغم من كونه مفهوماً نظرياً مجردا وليس شيئاً جاهزاً، إلا انه –أيضا– مفهوما ولد وتبلور مع ولادة وتبلور المجتمعات البورجوازية والعلاقات الرأسمالية والصراع الطبقي في اواخر التشكيلة الاقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبالتالي فهو –بالنسبة لنا– أداة نظرية لا يمكن أن نلمسها كحقيقة تجريبية متطورة تاريخياً أو مطبقة – كلياً أو جزئياً – في الواقع العربي المعاصر، بالرغم من اجتهادات بعض الأكاديميين والمثقفين العرب المخالفة لهذا الاستنتاج، وأقصد بالذات تلك الاجتهادات التي ترى في المؤسسات الارثية والعائلية والعادات والتقاليد ولجان الزكاة والأحزاب القديمة، جزءُ من هذا »المجتمع المدني« تاريخياً!

على أي حال، فإن الطابع المستحدث والملتبس– عند البعض– لهذا المفهوم، رغم ذيوع انتشاره، يتطلب إدراكاً أولياً لتطوره التاريخي ولإبعاده ومقوماته الفكرية، إلى جانب تطبيقاته في المجتمعات الأوروبية كمقدمة تُسِّهل الوصول – بالمعنى النسبي – إلى تحديد مكانة »المجتمع المدني« في بلادنا.

**********

2016/9/30

غازي الصوراني .....**في مفهوم الاغتراب.....**

الاغتراب، كمفهوم ذي دلالات، يمثل نمطا من تجربة يشعر فيها الإنسان بالغربة عن المجتمع من حوله وليس غربة عن الذات (جنون). ومعاني الاغتراب متعددة، اجتماعية ونفسية واقتصادية، ويمكن إجمالها في انحلال الرابطة بين الفرد والمجتمع،فيصبح المرء مرهونا له/ لها، بل مستلَبا. وهذا ما يولِّد شعورا داخليّا بفقدان الحرية والإحباط والتشيؤ والتذرِّي والانفصال عن المحيط الذي يعيش فيه.

حوَّل ماركس الاغتراب من ظاهرة فلسفية ميتافيزيقية، كما كان عند هيغل، إلى ظاهرة تاريخية لها أصولها التي تنسحب على المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا استعمل ماركس مفهوم الاغتراب لوصف "اللاأنسنة" التي تنجم عن تطور علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، أو لوصف "اللا أنسنة" في مجتمع الاستبداد والقمع للحريات والتخلف.

ان البداية الصحيحة لنقاش أي مسألة كانت، تكمن في الاتفاق أولاً على ماهية المنهج السليم للنقاش ولإدارة

الحوار ، وهذا ليس اختصارا للوقت ، بل الشرط الذي لا غنى عنه لكي يذهب البحث والنقاش صوب جوهر القضايا ولا يغرق في التفاصيل بما يضمن، تحقيق هدف الحوار ووظيفته التي تتحدد في استشراف الخطوط الرئيسية للمستقبل انطلاقا من الحاضر والماضي.

وفي كل الاحوال فإن الاغتراب من حيث المبدأ نتاج الإنسان، ورغم أن البشر بهذا المعنى هم الذين يصنعون العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فان هذا العالم يصبح فيما بعد غريبا عنهم لا يملكونه وإنما تملكه وتملك الإنسان معه أشياء أخرى صنعها الإنسان بنفسه ثم استقلت عنه وسيطرت عليه كما هو الحال في ظل علاقات السيطرة والاستغلال والقهر في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التابعة والمتخلفة ، كما في بلداننا العربية ، حيث تسود هيمنة المؤسسات السلطوية وآلياتها السياسية والأمنية والاجتماعية بكل اجهزتها القمعية المتنوعة ، وهكذا يحدث الاغتراب الذي لا سبيل لهزيمته إلا بمزيد من المعرفة المتحررة المبنية على الإدراك الشامل لكل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والنضال التحرري والديمقراطي من قلب الصراع الطبقي من اجل اجتثاث تلك المظاهر بما يضمن تحقيق اهداف وتطلعات الجماهير الشعبية الفقيرة في الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والتنمية المستقلة الشاملةوالتعددية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/9/30

**غازي الصوراني ...مخاطر الاغتراب على راهن ومستقبل احزاب وفصائل اليسار...**

الاغتراب لدى فصائل واحزاب اليسار يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالتراجع والتفكك والهبوط السياسي والانتهازية والارتداد الفكري وفقدان المصداقية والتأثير في اوساط الجماهير، وحينما تشعر – هذه الفصائل –أن ثقافتها وشعاراتها السياسية ورؤيتها الفكرية وبرامجها لم تعد من ممتلكاتها وأن أسسها ومبادئها النظرية والفكرية والسياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية أو لفهم مقتضيات النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي والصراع الطبقي ، فتتكمش على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجيا حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به، وذلك حينما تتكرس حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية او المحددات النظرية كما وردت في وثائق هذاالحزب أو الفصيل او ذاك ، وفي مثل هذه الاحوال من التراجع يصبح الاغتراب مظهرا رئيسا لدى العديد من الاعضاء الثوريين المتميزين بوعيهم والتزامهم العملي والنضالي بالاهداف والمبادىء ، ولذلك يمارسون كل اشكال التحدي لازاحة الاغتراب ، لكن تراكم مظاهر وشخوص التراجع الانتهازي والشللي التي تكرس عوامل الانهيار الفكري والسياسي تجعل موازين القوى داخل الحزب او الفصيل لصالح قوى الارتداد والتراجع ، ومن ثم يصبح الحزب او الفصيل معرضا لمزيد من عوامل التفكك تمهيدا لانهياره واسدال الستار عليه وولادة القوى الثورية الجديدة من داخله ومن خارجه.

**********

2016/9/31

غازي الصوراني ...**ما هي مظاهر الضعف الفكرية والسياسية داخل فصائل واحزاب اليسار التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرة مناخ الاغتراب فيها ؟**

سأحاول على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات.

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بمفهومي القومية والماركسية ، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضفي مزيداً من الارباكات والحيرة والفوضى الفكرية على جميع فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وفي هذا السياق أشير إلى أن معظم هذه الاحزاب والفصائل لا ينطبق عليهم صفة اليسار الماركسي ، فمن يقبل بالمناهج الاصلاحية الليبرالية او باتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة واتفاق أوسلو أو يقبل بالتفاوض مع دولة العدو الإسرائيلي او الاعتراف بها ، ومن يقبل المشاركة في حكومات انظمة الاستبداد اوحكومة سلطة الحكم الإداري الذاتي، ومن وافق على الذهاب إلى ما يسمى بمؤتمر جنيف الذي استهدف شطب حق العودة وشطب الحقوق التاريخية ، فلا يجوز موضوعياً ان يندرج تحت مسمى اليسار، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تعيش داخلياً حالة شديد من الاغتراب لدى عموم الاعضاء عندما يصعب على هذا المكون الأيدلوجي إيجاد مكانه الطبيعي ويعيش نوعا من التيه والحيرة معا على مستوى الموقع أولا وقد يمتد إلى ذلك ليشمل المرجعية أيضا.

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الراهنة ، بل إن اليسار الفلسطيني رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية وقضايا الديمقراطية وحرية الرأي، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، وإعمال أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من امتلاك الوعي بالديمقراطية وممارستها في صفوفه اولا ، بما يمكنه من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية الديمقراطية للجماهير الشعبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب .

الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على بلورة الدور الطليعي مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمعات العربية اثناء وبعد الانتفاضات الثورية ،الأمر الذي عزز عوامل الاغتراب لديه .

الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياه، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى أحزاب وفصائل اليسار ترك – إلى جانب أسباب أخرى– مجالا خصبا للإسلاميين للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات.

والاشكالية هنا أن أحزاب وقوى اليسار ، اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا الديمقراطية والمجتمعية والاقتصادية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري.

**********

2016/10/1

**كيف وصل العرب في المرحلة المعاصرة إلى هذه الحال من الانحطاط، وأين يكمن الخلل؟**

وجوابنا انه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترودولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الفرضيات والحركات السلفية الغيبية، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاما مع تزايد تبعية وتخلف ومن ثم ارتهان المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى ازاحة المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والاستبداد والافكار الرجعية السلفية ، التي كانت – وما زالت – تشكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية التنويرية العربية، وأبقت الأوضاع العربية أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره – كما يقول المفكر الراحل محمدالجابري – " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الريعي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها . ولهذا يقول المفكر الراحل محمود العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تحول " القبيلة " في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، وتحول " الغنيمة "أو الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة ، وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي ،

أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي"، ما يستدعي من المثقف العربي في مجابهة هذا التمدد الرجعي السلفي غير المسبوق، التأمل والتفكير والنضال الديمقراطي ضد الاستبداد والاستغلال ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثوريا وديمقراطيا بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع.

**********

2016/10/1

غازي الصوراني – **المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل.....**

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر ، وذلك يعود –من وجهة نظري– إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية المتناقضة بين الجديد الحداثي والقديم الرجعي : 1. قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر . 2. الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر نعود إلى الماضي ولا نتوجه إلى المستقبل . ) . 3 – الصراع بين القيم العقلانية الحديثة، وبين القيم العاطفية والتراثية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال 5–قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر . 6. قيم الجمود والانغلاق على الذات . 7. قيم الولاء للسلطة مقابل قيم التمرد والثورة عليها.

لكن عملية التغيير والتمرد والثورة على انظمة الاستبداد والتخلف مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية الديمقراطية الثورية في اوساط الجماهير من اجل تحقيق الاهداف العظيمة في الخلاص نهائيا والى الابد من كل اشكال الاستغلال الطبقي الكومبرادوري والطفيلي الذي تجسده قوى الليبرالية الرثة وقوى الرجعية والاسلام السياسي وجماعاته ، وبدون ذلك فان ازمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفا مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية ، ومن ثم استيعاب وتكريس ونشر قيم الحرية والديمقراطية السياسية والمجتمعية وقيم العدالة والمساواة، الى جانب نشر وتكريس السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من حرية الرأي والمعتقد والمواطنة وفصل الدين عن السياسة، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، وهنا بالضبط تتجلى قيمة التأييد والتضامن مع الانتفاضات الثورية العربية

الحاملة للرؤى النهضوية العقلانية الديمقراطية بمثل ما تتجلى الحاجة الى مواصلة الثورة الشعبية التغييرية الشاملة بافاقها الاشتراكيةالتي تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية وازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا.

**********

2016/10/1

**بهدوء عن مشروع جماعة الاخوان المسلمين والصراع من اجل الدولة الديمقراطية.....**

منذ نشأة جماعة الاخوان المسلمين عام 1928كان مشروعها – وما يزال – مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنه ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد. هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!! ، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصدقات" وموائد الرحمن مجال للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ونكاح الجهاد !!؟... إلى آخر هذه الفتاوي ، ضمن اقتصاد السمسرة الكومبرادوي ، بحيث نلاحظ – في ظل استشراء خضوع الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة – ولادة ظاهرة طارئة ، فحواها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب والصراع الطائفي الدموي بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الوراء ، ونعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغلت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد والاستبداد ، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص ، وبالتالي لم يكن مستغربا عودة هذه المجتمعات بسبب عفوية جماهيرها وقصور وعجز القوى الوطنية اليسارية – وبتأثير الفضائيات العميلة ومشايخها امثال القرضاوي – إلى الخلف بالمعنى التراثي ، أو إلى الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له ، ليقودها بحيث مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحَوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين ، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب"

ولذلك لا بد أن تكرس كافة القوى الديمقراطية العربية ، كل الجهود النظرية وأشكال النضال – الميداني اليومي –السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة الديمقراطيةعلى قاعدة فصل الدين عن الدولة ...اذ انه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي اوسياسي او ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري ..بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها.

**********

2016/10/2

**اهمية وعي مفهوم المواطنة وممارسته.....**

ان وعي مفهوم المواطنة ، والإقرار به كمرجعية ديمقراطية ، يشكل بدوره أساساً معرفياً ومجتمعياً، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية محددة ، تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الألوان السياسية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة، إذ أن الاتفاق على تلك الأسس هو الشرط الأساسي لضمان انتقال المصالحة من طابعها الشكلاني، إلى محتواها وطابعها الوطني والديمقراطي العام ، الذي يضمن وأد الصراع والاقتتال الدموي والاحتكام لتلك الأسس عبر الحوار المشترك ، الهادف إلى توفير العناصر الكفيلة باستعادة وحدة النظام السياسي التعددي الفلسطيني وثوابته، وأهدافه الوطنية العامة في التحرر الوطني والديمقراطي، التي تضمن بدورها تواصل الصمود والمقاومة بكل أشكالها في وجه الاعتداءات والغطرسة الصهيونية، بمثل ما توفر مقومات تطوير النضال الوطني الديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات الفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورؤاها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري من ناحية ، ووفق قواعد الديمقراطية كمعيار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك من ناحية ثانية، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في الخارطة الطبقية أو السلّم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتنظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي.

**********

2016/10/2

**تعريف مفهوم المواطنة....**

بالنسبة لتعريف المفهوم حسب الموسوعات الغربية ، فقد أوضحت دائرة المعارف البريطانية ، أن "المواطنة (Citizenship)هي علاقة بين فرد ودولة ، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ، تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة. "

وتذكر "موسوعة الكتاب الدولي"، أن "المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم ، وهنا لا يوجد تمييز بين المواطنة والجنسية . وتعرف "موسوعة كولبير الأمريكية" كلمة(Citizenship) ، بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا" ، ويبدو من هذه التعريفات، انه في الدولة الديمقراطية الغربية، يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة بحقوق المواطنة فيها ، وهذا الوضع ليس نفسه في الدول العربية (ودول ما كان يسمى بـ "العالم الثالث")، حيث تكون الجنسية مجرد "تابعيه"، لا تتضمن بالضرورة حقوق المواطنة السياسية ، هذا إذا توفرت هذه الحقوق أصلاً لأحد غير الحكام ، وربما لرئيس الدولة أو رئيس السلطة ، كحاكم مطلق في جمهوريات وراثية تضاءلت فيها الفوارق بين الأنظمة "الجمهورية" وأنظمة الأمراء والمشايخ والملوك إلى أبعد الحدود.

أما بالنسبة لأصل المفهوم في اللغة العربية ، فهو مشتق من كلمة "مواطن" المشتق من الوطن، وهي صفةيكتسبها شخص ينتمي إلى وطن معين، يحمل جنسيته ويتخذه موطناً يقيم فيه، والمواطنةمصدر قياسي (مفاعلة) معناه المشاركة، ومنه المواطن الذي يشير إلى الانتماء إلى الوطن والولاء للدولة، وهذا يعني أن بين الوطن والمواطنة في اللغة، تقارباً شديداًوارتباطاً وثيقاً ، والجدير بالذكر أن المعاجم العربية تركز على الوطن ، وليس للمواطنة فيها أي ذكر"، واقتصرت هذه المعاجم على تفسير الوطن بأنه : "المنزل تقيم به" ، وهو موطن الإنسان ومحله حسب ابن منظور في لسان العرب ، ومن هذا المعنى أُخذ مفهوم الوطنية بمعنى حب الوطن ، وربطوه بالحرية والإنعتاق من التخلف ، والتحرر من الاستعمار ، وهذا ما نلاحظه عند رواد الإصلاح والتنوير في بلادنا بدءاً من إبراهيم اليازجي وأحمد فارس الشدياق وأديب إسحاق والطهطاوي وفرح أنطون وشبلي شميل وأنطوان مارون والكواكبي و محمد عبده وصولاً إلى أحمد أمين ولطفي السيد وطه حسين وعلي عبد الرازق وسلامة موسى وخير الدين التونسي وغيرهم، حيث بقي مفهوم المواطنة محصوراً في إطار هذه النخبة ، التي لم تتناول هذا المفهوم بالتفصيل أو بصورة مباشرة ، رغم وعي وإيمان معظمهم بمفاهيم النهضة والتنوير والحداثة عموماً ، بسبب تخلف التطور الاقتصادي والاجتماعي من حولهم ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار مفهوم المواطنة ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم، رغم المظاهر الشكلية من دساتير وقوانين ومجالس شورى ونواب ... إلخ . إذ أن "الملوك والرؤساء" في بلادنا يبررون استبدادهم الطبقي وقمعهم للحريات بذريعة تراثية تقوم على أن "الرعية، بما هي رعيه، لا تعرف مصلحتها، وهنا لا يظهر من جوانب المشاركة إلا الواجبات والخضوع للأوامر ، أما الحقوق فتختفي باعتبار أن " الراعي الصالح" لا يهضم الناس حقوقهم، لكن دون الاعتراف بها كحقوق إن حصلت، بل باعتبارها فضائل من الراعي "الحاكم"، ومن هنا انتشر المثل الشائع (اعطوا الحاكم حقه ، واطلبوا من الله حقكم) فلاحق للمحكوم سوى التضرع."

**********

2016/10/2

**محددات الديمقراطية ومفهوم المواطنة:**

يظل مفهوم المواطنة وتطبيقاته بالمعنى الحداثي في بلادنا، مرهوناً بكيفية الالتزام بمضامين الديمقراطية السياسية والاجتماعية وتطبيقاتها ، فالديمقراطية بالنسبة لمجتمعنا وشعبنا الفلسطيني ( وكذلك الأمر لشعوبنا العربية) تكفل تعميق ثقافة ووعي المواطنين لدورهم، على الصعيد الذاتي والجماعي، في المساهمة الفعالة في خلق الأسس المادية في التحرر الوطني والديمقراطي وتقرير المصير السياسي وحق العودة، والبناء والتقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي، وفق قواعد التعددية السياسية والفكرية وحقوق المواطنة ، انطلاقاً من أن توفر هذا الوعي

لدى المواطن الفلسطيني ، وجموع المواطنين ، يشكل عصب العملية الديمقراطية وصمام أمانها ، فبدون توفر روح المواطنة لدى جميع الأفراد تفقد الديمقراطية معانيها ، ويصبح من السهل تجاوزها أو الخروج عليها كما جرى عندنا، عبر الصراع الدموي والانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس في منتصف حزيران 2007 الذي أدى إلى وأد الديمقراطية قبل أن تكتمل صيرورة معالم تجربتها الأولى.

ولذلك فإن تناولنا لمفهوم المواطنة في هذه الورقة ، يستهدف التأكيد على أن هذا المفهوم أو المبدأ، يشكل الأساس أو المدخل الأول لعملية الاندماج وتوحيد الصف الوطني والوحدة الوطنية المبنية على التعددية ، سواءاً في المشاركة الشعبية في عملية النضال التحرري من أجل طرد المحتل واسترداد حقوقنا التاريخية من ناحية، أو في المشاركة الفعالة في أي عملية ديمقراطية للمجلس التشريعي، أو البلديات والنوادي والجمعيات ... إلخ انطلاقاً من شعور الجميع بالمساواة أمام القانون العادل الذي يضمن تحقيق سيادة الأغلبية، وليس القلة المهيمنة عبر هذه الحركة السياسية او تلك.

فبدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" وبأهمية دورهم، يكون الحديث عن الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفردها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.

لذا فان مفهوم المواطنة الذي يستمد منه جموع المواطنين في أي مجتمع قوتهم ووجودهم، هو الركيزة الأولى والمبدأ الأساسي لأي نظام يعتبر نفسه ديمقراطياً، وبدونه لا تتحقق الديمقراطية بمفهومها الحقيقي "، وفي المقابل فإن مفهوم المواطنة لا معنى له بدون الالتزام الخلاق بتطبيق المحددين الرئيسيين التي يستند إليهما هذا المفهوم ، وهما "( أ ) دورية الانتخابات الديمقراطية والمشاركة فيها حق مكفول لكافة القوى والفعاليات ولجميع المواطنين على حد سواء. (ب)المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية ، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون.

وفي ضوء ما تقدم ، فإنه يترتب على مفهوم المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسة من الحقوق والحريات، التي يجب أن يتمتع بها جميع مواطني السلطة أو النظام أو الدولة دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر أو المعتقد أو الجنس أو أي وضع آخر، وهذه الحقوق كما يلي:

1-الحقوق المدنية:

وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة، وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو الحاطة بالكرامة ، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه، وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفاً ، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة، ومغادرتها والعودة إليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون ، وحقه في أن يُعْتَرَف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن، أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له ، وحق التعاقد لكل مواطن في الدولة ، وحقه في حرية الفكر ، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير.

2-الحقوق السياسية:

وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح ، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

-3الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-:

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، والحق في الحرية النقابية من حيث تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب ، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفه والحق في خدمات كافيه لكل مواطن ، إلى جانب الحق بالتعليم والثقافة.

**********

2016/10/3

**يرتبط مفهوم " المواطن" أو " الفرد " بسياق تاريخي محدد، بظهور النمط الرأسمالي عموماً**، وفي عصر النهضة أو الثورات البرجوازية في أوروبا و الثورة الفرنسية، حيث برز مفهوم المواطنة، استناداً لمبدأ المساواة وحرية الفرد الحقوقية، في أوضاع وعلاقات سياسية واجتماعية ازاحت العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة ورواسبها الاقطاعية والعبودية بمثل ما أزاحت الانتماء للطائفة أو العائلة أو الحامولة ، أو الملة والمذهب.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن النموذج الليبرالي لمفهوم المواطنة في ذلك العصر، لم يتطور كنتيجةٍ لمقولات محض فكرية أو فلسفية فحسب، بقدرِ ما تطور كمحصلة لصراعٍ طبقي اجتماعي داخل البلدان التي تطور فيها، عبرَ عدد من المراحل التاريخية، حيث يعود ظهور مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية ظهور الفكرالسياسي العقلاني التجريبي، وحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضةوالتنوير ، "وقد ساعد على إرساء هذا المبدأ بأوروبا ثلاثة عوامل، هي بروزالدولة القومية، والمشاركة السياسية والتداول على السلطة، وترسيخ حكم القانون، ثمإقامة دولة المؤسسات."

"استناداً إلى ما تقدم، يمكنأن نستخلص شرطين جوهريين من شروط تحقيق المواطنة، أولهما زوال مظاهر حكم الفرد أوالقلّة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدرالسلطات وفق دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطيةعلى أرض الواقع. وثانيهما عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيبد شخص أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري، وفق انتخابات دورية عامةحرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحدّ من الفساد والتضليل فيالعملية الانتخابية."

وعندما تتحقق تلك الشروط، تصبح أساساً متيناً وقاعدة صلبة، وحينئذتنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق اجتماعي وقانوني، إلى قيمة اجتماعية وأخلاقيةوممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين، عن وعي ثقافي

ورُقِيٍّ حضاري، وتتحولمعاملة المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرقوالجنس، إلى فضيلة وتقاليد راسخة ونابعة من النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافيوالحضاري للمجتمع والدولة.

**********

2016/10/3

**بالنسبة لتعريف مفهوم المواطنة، فقد تعددت الرؤى والتعريفات حول مفهوم المواطنة ومضامينها،** فثمة من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد. وثمة من قال إن المواطنة رديف للديمقراطية في بناء المجتمع السليم، لكننا نرى ، بالإضافة إلى ما تقدم، أن ممارسة مبدأ الديمقراطية السياسية على أرض الواقع، يتطلب توفير المقومات، أو المحددات السياسية التي تضمن تأمين حقوق المواطن الكاملة واولها حرية الرأي السياسي وحرية المعتقد في مناخ ديمقراطي يوفر مقومات العدالة الاجتماعية،الى جانب المقومات الاجتماعية والثقافية التي تشكل مرجعاً لضبط العلاقات والقيم الاجتماعية، وأخيراً المقومات الاقتصادية التي تتعزز بإقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وتوزيع الثروة العامة توزيعاً عادلاً ، وفق مبدأ تكافؤ الفرص، حيث أن توفير هذه المحددات ، سيعطي مفهوم المواطنة معناها الحقيقي، ويتحقق بموجبها، انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه ارتباطاً بشعور الانصاف والمساواة والعدالة، التي توفر الدافعية الذاتية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، والمساهمة في عملية التطوير والتحديث الداخلية، من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والحضاري، وكذلك التزامه القيام بتنفيذ الواجبات المترتبة عليه بصورة ذاتية ، أما إذا بقي مفهوم المواطنة محصوراً فقط في إطار الديمقراطية السياسية فحسب، سيظل مفهوماً أحادياً وشكلياً فاقداً لكل مضامينه علاوة على أنه يكرس هيمنة "القائد أو الرئيس" الفرد بمثل ما يكرس هيمنة الطبقة الحاكمة أو السائدة بكل ما يعنيه ذلك من ولادة مظاهر الاستبداد والفساد والانحطاط المجتمعي ، فالديمقراطية السياسية لا بد أن تستند إلى مرجعية دستورية تتضمن الأهداف السياسية والمجتمعية الإستراتيجية التي يتم الاتفاق عليها بين كافة القوى، إلى جانب استنادها إلى أسس ومقومات الديمقراطية الاجتماعية ، وإلا فإنها تظل بلا أي مسوغ أو معنى...

**********

2016/10/4

**مفهوم الوطن ومقتضيات الدفاع عنه وتحريره من العدو أو الإسهام في بنائه وتطوره،** لا يتحقق موضوعياً من دون الممارسة الفعلية في تطبيق مفهوم المواطنة، وبالتالي فان حرية الوطن واستقلاله لا تعني شيئاً إذا لم تتأسس على حرية المواطن، التي تكفل وتعزز بدورها تأجيج وتوسع والمقاومة بكل أشكالها الكفاحية والسياسية– كتجسيد لحرية المواطن باعتبارها المدخل الأول أو الأصل في أية ممارسة نضالية تحررية أو ديموقرطية، فإذا ما بقيت شعوبنا –على المستوى الفردي فاقدة لحريتها، فإنها ستعيش حالة من الاستبداد والخوف الكامن في صدورها، لن يمكنها من الدفاع عن الوطن أو عن حقوقها الديمقراطية أو حقوقها في العدالة

الاجتماعية ، لذلك لا بد من كسر هذه الحالة كشرط أول لمراكمة مقومات ومضامين مفهومي المواطنة والديمقراطية وتطبيقاتهما، فالعلاقة بين المواطن والوطن تناظر العلاقة بين الحرية والقانون.

**********

2016/10/4

**لا لمهزلة الانتخابات في الضفة الغربية دون غزة...فلا شرعية بالمعنى الدستوري والقانوني لفتح والسلطة في رام الله** ...ولا شرعية بنفس المعنى لحماس في قطاع غزة... فالمصالحة – من خلال الحوار الوطني الشامل – وانهاء الانقسام وعقد الانتخابات الديمقراطية للبلديات والتشريعي والوطني والرئاسة طريق وحيد لتأكيد الشرعية واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام وطني ديمقراطي يعزز ويراكم عناصر الصمود والعدالة الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي والعقيدة وتكافؤ الفرص ويلتزم باسس المقاومة والنضال ضد الوجود الصهيوني بكل اشكاله السياسية والكفاحية لتحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال.

**********

2016/10/5

**إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد،** وإنما هو – في الوضع الراهن– صراع بين انظمة رجعية وليبرالية تابعة ومستسلمة واحزاب وفصائل عربية ضعيفة ومتفككة، وبين جبهة صهيونية امبريالية استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخّرت لأغراضها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم ، وفي مثل هذه الاوضاع ، فاننا لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الامبريالية إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية ثورية : سياسية واقتصادية وعسكرية في ميادين كفاحنا الداخلية: غبر مواصلة الثورات الشعبية الهادفة الى اسقاط انظمة الخضوع والعمالة والتطبيع والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة احزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل من أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجدد الحضاري.....ان مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.

**********

2016/10/5

**من وحي العدوان الهمجي على قطاع غزة ... حديث في جوهر الصراع العربي الصهيوني..**

ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني الديمقراطية الثورية العربية وفي طليعتها القوى الثورية الفلسطينية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض اساسي . فإما استمرار هيمنة الامبريالية والكيان الصهيوني المتمدد واما المشروع النهضوي الديمقراطي العلماني العربي. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية

النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين – : الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة في الانظمة العربية، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد .

الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية"لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية . انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع دون ان يعني ذلك التوقف عن مواصلة النضال من اجل التحرر والحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة كهدف مرحلي.

**********

2016/10/6

**سؤال الى فتح وحماس ؟ آسف انه سؤال تحريضي لرفاقي واصدقائي...**

السؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم وتفكك الهوية الوطنية وانهيار المشروع الوطني.. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع السياسي والمجتمعي الشديد الانحطاط الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

**********

2016/10/7

**إذا كانت بعض القوى السياسية والامنية والعسكرية المهيمنة في حركة فتح قد أسست مصالح لها استناداً إلى أنها هي التي شكّلت السلطة،** (ورفضت أو لم تعرف كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ حماس هو أنها دخلت اللعبة ولم تتنبه إلى المشكلات التي سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى حماس وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيقمشروعها الإسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة. لهذا تناست – أو قررت بحكم حسابات تخصها– أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة ، وتبدى لها انها قادرة على التكيف عبر الهدنة أو غير ذلك من الشعارات، وهو ما يضع حماس في وضع صعب: فإما التوافق مع الشروط الأمريكية – الإسرائيلية– العربية في إطار ما يسمى بالحوار الثنائي أو العمل على تأسيس "إمارة" غزة، أو الاستفراد

الإسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة إلى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم.

لذلك، فإن من واجب فصائل واحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية الكبرى وليس من منطلق حماس أو فتح، خاصة وان كلاهما يعيش أزمة خانقة أو تحولات خطيرة...

**********

2016/10/7

**فتح وحماس...هل من فرق جوهري بينهما ( اليوم ) في السياسة** (التنازل والتفاوض العبثي او المهادنة ) وممارسات الاستبداد والقمع ؟...الجواب الصريح لا فرق ...فقط الاختلاف بينهما في شكل الظاهرة لا في جوهرها.....

إن الانقسام او الانقلاب الذي جرى منذ 14 حزيران 2007 الى يومنا هذا، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والديمقراطي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي والمعتقد ، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي محبطا او يائسا فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبيتها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وشطب انتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، الى جانب تراجعها عن ميثاقها الصادر في اغسطس 1988 لحساب الاعتراف بدويلة او حل مرحلي في الضفة وغزة فقط علاوة على علاقاتها مع اعتى القوى الرجعية العميلة سواؤ في تركيا او دويلة قطر، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم

للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

**********

2016/10/7

من محاضرة غازي الصوراني – سبتمبر 2007 **حول التاريخ المعاصر للعلاقة بين كل من حركة حماس (وحركة الإخوان المسلمين قبلها)** والمقاومة الفلسطينية في إطار م.ت.ف التي يمكن ترتيبها وفق أربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى :

التي إنتهت مع بدء الانتفاضة الأولى، حيث كانت حركة الإخوان المسلمين (المجمع الإسلامي) تركز على الأسلمة، وتنشط سياسياً في إطار التحالف مع النظم العربية الرجعية، لكن رغم ذلك فان الموضوعية تقتضي ملاحظة التحولات السياسية في البيئة القيادية لحركة حماس ضمن إطار النضال الوطني ضد الاحتلال حيث اختلطت الأهداف الوطنية بالمنطلقات الدينية وكان لتلك التحولات أثرها في تكريس التناقض الرئيسي التناحري ضد الاحتلال بحيث باتت حركة حماس جزءاً من إطار التحرر الوطني المحكوم بالرؤية الدينية ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية التي كانت – وما زالت– أحد أهم الأسباب التي كرست تمايز حماس ورفضها المشاركة في م.ت.ف، وسعيها – حتى اللحظة– لأن تصبح إطاراً سياسياً دينياً بديلاً للمنظمة .

المرحلة الثانية :

الإعلان عن تأسيس حركة حماس بعد بدء الانتفاضة الأولى، ولم تشارك في قيادتها، بل بدت أنها تطرح ذاتها كبديل عن م.ت.ف والقيادة الموحدة للانتفاضة، وظل الأمر على هذا الحال حتى عقد اتفاق أوسلو الذي أدى الى فرط الانتفاضة الأولى، وشطب قيادتها، كما أدى الى دخول معظم التنظيمات الفلسطينية في المجهول، حيث أدت تلك الاتفاقات الى التحاق أجزاء منها بالسلطة الوليدة، فيما أدى إنهيار المنظومة الاشتراكية والتوسع الامبريالي – بعد حرب الخليج– في المنطقة الى حالة من الضياع الفكري (الأيديولوجي)، والشعور بالعجز أو الهزيمة، لدى قطاعات مهمة في التنظيمات اليسارية (الفلسطينية والعربية.(

المرحلة الثالثة :

لم تنضوِ حركة حماس في السلطة، ورفضت اتفاقات أوسلو، وبدأت في تحدي السلطة ذاتها، كما حدث سنة 1996. الأمر الذي أدى الى تبلور حماس كقوة مقاومة إستفادت من إرتباكات التنظيمات الأخرى ومن فضائح السلطة وفشل مشروعها، بالرغم من الإجراءات القمعية التي مارستها أجهزة السلطة الأمنية ضد حماس في هذه المرحلة التي راكمت العناصر والمقومات الأساسية الأولى للتناقض والصراع بينهما.

هنا بدأ التناقض يتخذ شكل تناقض بين منطق التسوية ومشروعها والسلطة المرتبطة بها، وما ترتب على ذلك من تنازلات لدولة العدو الإسرائيلي، وبين حماس كمشروع، إسلام سياسي أو ديني مقاوم يهدف إلى مواجهة من

أجل تحرير كل فلسطين، وفي خضم هذا الصراع بات معروفاً أن الانتفاضة الثانية فتحت الأفق لحركة حماس لأن تلعب هذا الدور بجدارة، حيث استقطبت شباباً مستعداً للقتال والاستشهاد، ليس نتيجة قناعات دينية فحسب، بل أيضاً نتيجة موقف وطني وَجَدَ في حركة دينية تعبيراً عنه. وبالتالي بدت البديل عن السلطة والتنظيمات الأخرى، لهذا جرى انتخابها بأغلبية كبيرة تعاطفت معها ومع برنامجها دون أن تكون – في معظمها– منضوية في إطار الحركة.

المرحلة الرابعة :

بنجاح حركة حماس تأسست إزدواجية في السلطة، لكنها بدلاً من أن تستفيد من أغلبيتها البرلمانية في تنفيذ سياستها التي نجحت على أساسها، والقائمة على رفض اتفاقات أوسلو، عبر السعي لإلغاء تلك الاتفاقات او المطالبة بتعديلها، وكذلك السعي لتأسيس قيادة ورؤية إستراتيجية موحدة للمقاومة ولتنظيم شؤون الناس حول شعار النضال الوطني والديمقراطي، وبالتالي تفتح إمكانية التحالف مع الجبهة وآخرين ربما، إلا أن حماس تمسكت بالسلطة، وبدا أنها أصبحت تفكر في تنفيذ مشروعها الأساسي السابق لمشروعها المقاوم، أي الأسلمة وإعطاء مَثَل بأن الإخوان المسلمين يمكن أن يصبحوا في السلطة، ليس في فلسطين فقط بل في كل المنطقة كذلك، اعتماداً منها على العديد من التراكمات التي تعزز توليد مشهد الإسلام السياسي، لهذا جرى الإعداد ضمن عملية تعبوية وتربوية داخلية غير معلنة إلى تكريس أسلمة المجتمع بدءاً من رموز الثقافة والهوية الوطنية مروراً بالتعليم والصحة والجامعات والموقف من المرأة وصولاً الى محاولة فرض الهوية الإسلامية، كما نلاحظ من سلوكيات حماس المباشرة وغير المباشرة في اللحظة الراهنة من هيمنتها على قطاع غزة، وفي هذا الجانب فان استمرار تنفيذ حركة حماس لهذه العملية التعبوية السياسية الدينية وما رافقها من سلوكيات، سيدفع تدريجياً إلى إخراجها او خروجها من إطار التحرر الوطني (م.ت.ف) ومن ثم تكريس الرؤية الأصولية / الأيدلوجية او المجتمعية للإسلام السياسي كرؤية وحيدة لمسارها الراهن وهو مسار لا مستقبل له في بلادنا الا في حالة واحدة هي استمرار بقاء عوامل الهزيمة والتخلف والتبعية والواقع المأزوم في وطننا العربي على ما هي عليه اليوم ذلك أن الخطاب الإسلامي الذي يقدم نفسه كبديل للتنوير والعقلانية والحداثة والتقدم، هو خطاب ذو طابع سياسي بالدرجة الأولى، يهدف إلى تكريس مصالح قطاع واسع من الشرائح الرأسمالية العليا التابعة، الكومبرادورية والزراعية والعقارية والطفيلية والمتوسطة، وبالتالي فان الإسلام المقترح هنا – كما يقول سمير أمين– "معاد لجميع أشكال لاهوت التحرير" يهدف إلى إقامة أنظمة دينية رجعية صريحة تابعة للرأسمالية، وهذا يعني أن خطاب رأس المال الليبرالي للعولمة لا يتعارض مع خطاب الإسلام السياسي، بل هما في الواقع يكمل أحدهما الآخر تماماً، أما بالنسبة لتفسير التناقض الراهن بين حماس والنظام الرأسمالي (الأمريكي والأوروبي)، فهو تناقض قائم بسبب انخراط حركة حماس (وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الله وحركة الجهاد) – لاعتبارات وظروف موضوعية محلية– في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وفي هذا السياق نعتقد أن الحديث عن التزام حماس بفكرة وتطبيقات مشروع الهدنة مع العدو الإسرائيلي هو في حد ذاته إعلاناً صريحاً بوقف المقاومة وبالتالي تجاوز التناقض التناحري لحساب تعارضات سياسية مع الاحتلال والمشروع الأمريكي في المنطقة، باسم الاعتدال السياسي.

**********

2016/10/7

**نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية** ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين فتح وحماس –حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما– وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي –في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية– وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق النضال ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

**********

2016/10/7

**على ضوء تراكمات المأزق الفلسطيني وانسداد الافاق السياسية وتزايد مظاهر التفكك الناجمة عن استمرار الانقسام** والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس واثارها الكارثية الجارية راهناً، ومن اجل مجابهة ووقف آثارها ومفاعليها الخطيرة على حاضر ومستقبل قضيتنا ونضال شعبنا، في ظل هذه الاوضاع المجتمعية والسياسية المنحطةالتي تطل منها وفيها عوامل اليأس والقلق والخوف والانحطاط بديلا للآمال الكبرى في التحرر والاستقلال وسيادة القانون والديمقراطية، الامر الذي يدفعنا إلى التوجه إلى كل، أو ما تبقى، من القوى والفصائل والفعاليات المنضوية في ما يمكن تسميته بالتيار الوطني الديمقراطي العلماني، لكي تستنهض ذواتها، وتقوم بدورها المطلوب –كضرورة ملحة في اللحظة كما في المستقبل– شرط ان تتخلص من حالة التراجع والعجز في بنيانها الناجم عن هذه الفجوة –المتزايدة الاتساع– بين ممارسات هذه القوى من ناحية وبين شعاراتها أو افكارها النظرية من ناحية ثانية، وذلك انطلاقا من أن الحديث عن الحل العادل للمسالة الفلسطينية، أو الحديث عن مستقبل المشروع الوطني أو النظام السياسي والدولة المستقلة، لن يكون له أي معنى ايجابي، دون الارتباط الوثيق للمسألة الفلسطينية وقضيتها بالبرنامج الوطني الديمقراطي العلماني في اطار الرؤية القومية العربية وحراكها السياسي الاجتماعي ومنطلقاتها العقلانية التقدمية، ذلك أن ما نشهده من مؤشرات الصراع الداخلي، ومظاهر التفكك والانهيار السياسي والاجتماعي في قطاع غزة والضفة، سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الراهنة وصولاً إلى مأزق مسدود، إذا لم يتم تدارك هذه الحالة المأزومة وإخضاعها لشروط ومقومات الوعي لعملية التحرر الوطني والديمقراطي وسيادة القانون العادل وحرية المواطن، كأسس يشكل الالتزام بها ضرورة تاريخية في هذه اللحظة بالذات، ذلك أن عملية الفرز الجارية الآن بين قطب حركة فتح الذي يدعو إلى التسوية الواقعية وسعيه إلى إخضاع المسالة الفلسطينية لموازين القوى المختلة من جهة وقطب حماس الذي لم يتعاطى أبداً مع منطق حركة التحرر الوطني والرؤية والمنطلقات القومية العربية ارتباطاً بانشداده لأصوليته ومنطلقاته الدينية من جهة ثانية، تؤكد على أن هذا الفرز ما هو إلا تأكيد على أن هذين القطبين هما وجهان للمأزق الراهن والمخاطر التي يحملها في مواجهة مشروعنا الوطني التحرري الديمقراطي.

**********

2016/10/8

**مقتطف من محاضرة داخلية للرفيق غازي الصوراني في اللقاءات الفكرية الموسعة – شهر نوفمبر 2007..... (**

–ان المرحلة الراهنة، بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والاقليمية والدولية، تشير بوضوح على أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، مهما كانت بطولة المناضلين و جدية القادة، فكيف إذا كانت البنية والنهج يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة اما باليمين السياسي/ فتح او باليمين الديني السياسي/ حماس او بكلاهما معاً، وهنا بالضبط تتجلى مهمة جبهتنا/ حزبنا في ادراك طبيعة هذه المرحلة والقوى السياسية والطبقية المؤثرة فيها،

ومن ثم العمل على استنهاض اوضاعنا الذاتية، في موازاة تفعيل العلاقة الجدلية بين نضالنا الوطني وبعده القومي العربي عبر رؤية وبرنامج وآليات عمل تتطلع للمستقبل ولا ترتهن لضغوطات وادوات الهبوط في هذه المرحلة، وفي هذا السياق نحذر بأن استمرار الحالة المأزومة، البنيوية، الشاملة، الراهنة، المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا ستؤدي بالضرورة إلى إنهيارها واسدال الستار عليها، ما لم يبادر المثقف العضوي الملتزم، بالمعنى الفردي والجمعي، الى اعادة الاعتبار لمفهوم اليسار ومضمونه التنظيمي والفكري، الاشتراكي العلمي الصريح ومنهجه المادي الجدلي تمهيداً لاحياء وتجدد دور اليسار العربي الموحد الذي سيتحمل وحده استنهاض الحالة الجماهيرية الشعبية وكسر وازالة حالة التبعية والخضوع والارتهان وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/10/8

**على طريق انتشالها من عزلتها واستعادة مصداقيتها وتأثيرها** ...هذه دعوة الى فصائل واحزاب اليسار والقوى الوطنية الديمقراطية في فلسطين والوطن العربي للمبادرة الى تأسيس منظمات أهلية( زراعية/صحية/ /تعاونية /تنموية/اجتماعية / ثقافية/ قانونية وحقوقية/ شبابية/ نسوية...الخ) منبثقة من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة تعتمد في تمويلها على اشتراك آلاف الاعضاء المنتسبين اليها عبر اشتراك سنوي وعبر تبرعات الاعضاء والاصدقاء من العرب والاجانب ممن يوافقون على اهدافنا وثوابتنا الوطنية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي ، ودونما اية شروط مسبقة (بعيدا عن مظاهر البذخ والفنادق والمكاتب الفخمة والرواتب المريبة) ، وبذلك نحقق هدف المشاركة الأهلية الديمقراطية الواسعة من قلب النضال والصراع الطبقي ضد أنظمة الاستغلال والاستبداد عبر منظمات شعبية جماهيرية وهيئاتها/جمعياتها العامة ومجالس اداراتها من خلال الانتخابات الديمقراطية الدورية التي تضمن تجديد مجالس الادارة كل عامين او ثلاثة اعوام بمشاركة الاف الاعضاء بدلا من الهيئات العامة الحالية في منظمات NGO,s التي يتم تشكيلها حسب المقاس من 10-20 عضو موافقين سلفا على المخطط دون أي اعتبار لتطبيق مفهوم وآليات الديمقراطية او الشفافية والمحاسبة التي يتشدقون بها في الفنادق والندوات المدفوعة الاجر من الممول الامريكي او الاوروبي او الياباني ؟؟؟

**********

2016/10/8

غازي الصوراني – **عن الازمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة واستحقاق البديل الديمقراطي الآن وفورا.....دعوة للحوار.....**

تجلى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية

طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية سجلتها الوثيقة السياسية – الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية كما يلي:

(1)استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي – الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الواقعية المهزومة.

(2)أزمة قوى المعارضة، التي لم تتمكن من كبح اندفاعة القيادة الفلسطينية الرسمية، كما لم تستطع بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي والجماهيري ارتباطاً بتحولات الصراع، فازدادت عزلتها وتراجعت مصداقيتها بعد ان عجزت او تراخت عن تفعيل البرنامج المطلبي الديمقراطي المعبر عن هموم وتطلعات جماهيرها.

ما تقدم،– كما تضيف الوثيقة – "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة أو التي لا تزال في رحم المستقبل.لوحة تعبر عن شمولية الصراع وتاريخيته. صراع يديره التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي، بكل ما يملك من قوة. ما يعني أن طبيعة الصراع الموضوعية، والذي نجد انعكاساً له في استمرار مظاهر الصراع، واحتدام التناقضات مع العدو، تشير على أن الأزمة التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية، هي تعبير عن قصور وعجز العامل الذاتي عن الارتقاء برؤيته وأدائه وممارسته السياسية والفكرية إلى مستوى استحقاقات وشروط الصراع. "

"هنا تقع مكانة الحالة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية والدور التاريخي الذي ينتظرها في هذه المرحلة الدقيقة حيث سيتقرر غير شأن مصيري ، وتملأ المساحة الفارغة التي ما زالت تنتظر إطارها التاريخي، القادر على تقديم الرؤية وتقدير اللحظة والدور والمكانة ومؤهل ليعبر عنهما.

في ضوء المعنى الدقيق المشار إليه، يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة.

تأسيساً على هذا الفهم، يصبح بالإمكان قراءة تجربة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور إخفاقاته وفشله التي تعود في جوهرها إلى تراجعه التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية وتأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني بشقيه الليبرالي الرث والاسلام السياسي، تتجاوز حدود هذا التيار، لتصيب في النهاية الشعب الفلسطيني الذي فقد، بسبب إخفاق وعجز التيار الديمقراطي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل تاريخي، عنصر التوازن المطلوب في حياته السياسية، تاركاً الفرصة لذهنية التفرد والهيمنة والهبوط في مستوى معايير الأداء ربطاً بغياب الرقيب – المنافس – البديل...الخ.

وبالتالي فإن الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني،

وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها دولة العدو الصهيوني في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، "فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى. "

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم ، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع الصهيوني، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني.

يستدعي هذا الواقع من كافة القوى اليسارية والديمقراطية"العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره.

وبالتالي فإن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

**********

2016/10/9

**يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي**، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة.

تأسيساً على هذا الفهم، يصبح بالإمكان قراءة تجربة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور إخفاقاته وفشله التي تعود في جوهرها إلى تراجعه التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية وتأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني بشقيه الليبرالي الرث والاسلام السياسي، تتجاوز حدود هذا التيار، لتصيب في النهاية الشعب الفلسطيني الذي

فقد، بسبب إخفاق وعجز التيار الديمقراطي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل تاريخي، عنصر التوازن المطلوب في حياته السياسية، تاركاً الفرصة لذهنية التفرد والهيمنة والهبوط في مستوى معايير الأداء ربطاً بغياب الرقيب – المنافس – البديل...الخ.

وبالتالي فإن الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها دولة العدو الصهيوني في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

**********

2016/10/9

**كل التقدير لتاريخ وتراث واغاني اهلنا وابناء شعبنا البدو ، فهو جزء لا ينفصم او يتجزأ من تراث شعبنا الفلسطيني.....**

تحية محمولة بتضامني مع اهلنا ابناء شعبنا كل قبائل البدو الذين سجلوا اروع واصدق صور النضال والتضحية وتجسيد قيم الشجاعة والنخوة والفروسية والاخلاق انعكاسا لظروف واوضاع اجتماعية تميزت بقسوتها بحكم مناخ الصحراء وقلة الموارد وشظف العيش في صحراء علمتهم الصبر والتأمل والفروسية والنبالة بكل معانيها الانسانية العظيمة وجعلتهم مصدرا لاجمل واصدق قيم التضحية والاخلاص والوفاء والمحبة ورفض كل اشكال الظلم حفاظا على تراثهم الغني بقيم العدل والصدق والوفاء علاوة على احتفالاتهم في مناسباتهم الجميلة في افراحهم واتراحهم حيث تتجلى اصدق وأرق معاني الحب والسعادة والفرح الجماعي المرتبط بالطبيعة الصحراوية القاسية من ناحية وبقلوب وعقول البدو وعفويتهم الغامرة بالمحبة والنبل فكانت الدحية احد اهم رموز الفرح الجماعي التي انتقلت الى جموع شعبنا عموما وكل قرى فلسطين قبل وبعد النكبة خصوصا ، وما زالت تراثا للفرح نعتز به ونشعر بالطمأنينة بحكم الروح الجماعية التي تردد الدحية معا.....فليخسأ كل من يستهزىء او يسيء الى تراثنا واصولنا البدوية التي نعتز بها جميعا...بالمناسبة وللتاريخ اقول ، لقد انخرط الاف من اهلنا البدو في المعارك الوطنية التي قادها عدد من المشايخ ضمن قيادة الحركة الوطنية قبل عام 1948 وبعدها، وبرز دورهم بشكل خاص في مساندة المعتقلين الوطنيين في معتقل عوجا حفير، والمشاركة الفعلية في المقاومة مع بداية الأربعينات وما تلاها ، كما تولى العديد منهم مناصب قيادية في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة منذ ما بعد هزيمة 1967 الى يومنا هذا ، موزعين على كافة الأطر السياسية بمختلف الوانها في اليسار واليمين والاسلاميين.

بلغ تعداد البدو في عام 1948 حوالي 93000 ألف نسمة موزعين على خمس قبائل رئيسية وقبيلتين ثانويتين، ومجموع أفخاذ هذه القبائل حوالي (75) فخذاً:

-1قبيلة الترابين وتتكون من عشرين عشيرة وتعدادها 32500 نسمة.

-2قبيلة التياها وتتكون من 26 عشيرة وتعدادها حوالي 25000 ألف نسمة.

-3قبيلة العزازمة وتتكون من 10 عشائر وتعدادها حوالي 16500 نسمة.

-4قبيلة الجبارات وتتكون من 13 عشيرة وتعدادها حوالي 8000 نسمة.

-5قبيلة الحناجرة وتتكون من 4 عشائر وتعدادها حوالي 7500 نسمة.

-6قبيلة السعيديين وتتكون من 4 عشائر (حويطات الأصل) 1700 نسمة.

-7قبيلة اللحيوات وتعدادها حوالي 1600 نسمة.....ويبلغ تعدادهم اليوم حسب تقدير احصائي من اعداد صديقي العزيز ا احمد الافرنجي ( ابو البهاء ) حوالي مليون واربعماية الف نسمة....كل الفخر والاعتزاز بفلاحينا وباديتنا وحواضرنا...

**********

2016/10/9

**التحالف الصهيوني العربى الذى تقوده السعوديه يقصف بيت عزاء ويودى بحياة اكثر من 150 يمنى** ....(تعديل بالاذن من رفيقي د.سعيد دياب(

فى الحروب تلتزم الدول التى تحترم نفسها ولا تتعامل بعقليه العصابات ، فانها تركز على الاخلاق فى المعارك الحربية وتعلم جيوشها اخلاقيات الحروب..الا هؤلاء الصهاينة الجدد فيما يسمى بالسعودي ودويلات الخليج ممن يحملون زورا وبهتانا صفة العروبة والاسلام ليس لهم علاقه بالاخلاق ويتعاملوا بعقلية قطاع الطرق .وليس هذا غريبا او مستغربا ممن يدفع مئات الملايين للعصابات الارهابيه لتنفيذ مخططات اسياده الامبرياليين والصهاينة تكريسا لتبعيته لهم وحفاظا على مصالحهم الطبقية البشعة المرتبطة باحقادهم القبليه المتخلفة ها هم يقومون بتدمير سوريا واليمن ويرتكبون كل الجرائم والمؤامرات ليس ضد سوريا واليمن بل ضد مصالح وتطلعات نهوض شعوبنا العربية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والعراق وليبيا ومصر وفلسطين وتونس .لكن اقول وعن قناعه مطلقه ان هذا الشعب اليمنى الطيب وطلائعه الوطنية والثورية لن يسمحوا للنظام الرجعي القاتل ان يكسر ارادتهم بل سيستمروا بالصمود حتى يتكلل التحالف السعودي الصهيوني بالهزيمه والعار وتسقط انظمته العميلة.

**********

2016/10/10

**إنني لا أزعم –كيساري وطني و قومي ديمقراطي– أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا**، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو

أزمته الراهنة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدرجي الديمقراطي الثوري عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية الديمقراطية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

**********

2016/10/10

**إن استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء** بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكيه ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48 .

معنى ذلك ، اتساع وتفاقم مظاهر الخلل الذي يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً ، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية الوطنية الجامعة لشعبنا لحساب هوية الإسلام السياسي و الإمارة الإسلامية ، أو لحساب سياسات التفاوض العبثي من قبل قيادة م.ت.ف الخاضعة لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، وفي كلا الحالتين تتكرس المصالح الأنانية للحركتين ، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الخضوع والمهادنة في معظم بلدان النظام العربي والإقليمي (خاصة تركيا)، بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد ، لكن الاختلاف على المصالح والمحاصصة سيظل عاملاً رئيسياً وراء فشل محاولات المصالحة بينهما ، دون أي اعتبار منهما لضرورة هذه المصالحة لإنهاء الانقسام واستعادة الحد الادنى من الوحدة الوطنية وفق قواعد الاختلاف والتعددية الديمقراطية ، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، بعد أن بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني التحرري و الديمقراطي.

**********

2016/10/10

العرب وتحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة.... (حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقه الحوار المتمدن) – (Modren Discussion *العدد: 3971– 2013/1/13)

**يبدو أن أنظمة الاستبداد العربية الكومبرادورية عموما وأنظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ،** إلى جانب ضعف تأثير وهشاشة دور أحزاب وفصائل وحركات اليسار العربي ، علاوة على غياب التنسيق والعمل المشترك فيما بينها ..مهد الطريق إلى انتشار وفوز حركات الإسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها الناجمة – بشكل رئيسي– عن أوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية وتبعيتها

التي أدت إلى تزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من ردة الفعل في أوساط الجماهير العفوية تجاه حركات الإسلام السياسي، تتراوح بين القبول والترحيب والاندفاع في تأييدها دونما وعي حقيقي من الجماهير بطبيعة دور حركات الإسلام السياسي ورؤاها وشعاراتها الديماغوجيه وبرامجها، الأمر الذي يفسر تمسك الجماهير العفوية بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا انشدادها للتيارات الدينية.

وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري العفوي للجماهير ،مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه المعارك والثورات ،لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُستَغَلَّة مُضطهدة ،تثور مرة ،ثم تعود إلى سباتها سنوات ، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها ،من خلال نشاطها الثوري .إن هذه الواقعة ،فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف.

**********

2016/10/10

عن الوضع العربي الراهن ...(حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقه الحوار المتمدن) – (Modren Discussion *العدد: 3971– 2013/1/13)

**الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة** في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية

عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا. ، ما يعني بوضوح شديد أن بلدان الوطن العربي أمام خيارين ..إما البربرية أو الثورة الاشتراكية.

**********

2016/10/10

منظور للعلاقة بين أحزاب وفصائل اليسار وحركات الإسلام السياسي(حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقع الحوار المتمدن – (Modren Discussion )العدد: 3971- 2013/1/13(

**في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي** ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل –في مراحل تاريخية معينة– تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

**********

2016/10/10

العلاقة الخلافية بين قوى اليسار العربي وحركات الاسلام السياسي (حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقع الحوار المتمدن) – (Modren Discussion العدد: 3971- 2013/1/13(

**بالنسبة للعلاقة الخلافية بين اليسار وحركات الإسلام السياسي**، فهي تستند – من وجهة نظري – إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومحتجزة التطور، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي على ما هو عليه أسيراً وتابعاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين وللسياسات الأمريكية.

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه –مع حركات الإسلام السياسي– ظروفا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برؤيتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين .. وغيرهم، بحيث نحرص على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

**********

2016/10/10

المسألة اليهودية والصراع العربي الصهيوني (حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقع الحوار المتمدن) – (Modren Discussion العدد: 3971– 2013/1/13 )

**منذ نشوء الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر**، ثم تأسيس "دولة إسرائيل" في 1948/5/15 تم استخدام الأساطير الدينية والتوراتية ، لحساب الأهداف السياسية التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمه، فالأساطير الدينية والتوراتية استخدمت تاريخياً – ولازالت– لحساب الأهداف السياسية، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً، في إطار العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية، ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، وهذه العلاقة تؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني العنصري في بلادنا، المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالية في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية ومستقبلها بأي شكل من الأشكال.

**********

2016/10/11

)حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقع الحوار المتمدن) – (Modren Discussion العدد: 3971– 2013/1/13(

**ها نحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وما زال شعبنا الفلسطيني** –الذي قدم الآلاف من قوافل الشهداء– مستمراً في صموده ونضاله رغم كل التنازلات السياسية والمفاوضات العبثية ، ورغم الانقسام الناجم عن الصراع الدموي ، على المصالح والكوتات ، بين حركتي فتح وحماس، الأمر الذي يفرض على كافة

القوى اليسارية الديمقراطية العربية مزيداً من الوحدة والنضال الديمقراطي لتثبيت أسس وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ارتباطاً بمنظور الثورة القومية التحررية الديمقراطية في إطارها الأممي الإنساني، بمثل ما يفرض أيضاً على القوى اليسارية الفلسطينية مراجعة خطابها السياسي بما في ذلك خطاب حل الدولتين ، من أجل استعادة روح النضال الفلسطيني وأدواته وفق قواعد النضال القومي الديمقراطي باعتبار أن الصراع مع هذا العدو هو صراع عربي صهيوني من الدرجة الأولى.

ففي ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض للحد الأدنى من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية ، بات واضحاً ، أن التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على القوى الثورية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي الطليعي على وجه الخصوص، وهذا يتطلب إسهام الجميع في مناقشة القضايا المطروحة بكل مسئولية ووعي – من اجل بلورة الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تكفل نهوضها ، بما يمكنها من تحديد رؤيتها ومهامها ووحدتها الداخلية للمرحلة القادمة بدقة.

**********

2016/10/11

في وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي....(حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقع الحوار المتمدن) – (Modren Discussion العدد: 3971 – 2013/1/13)

**إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي** ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة .لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها

وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش وإغراق الحزب وما يواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته كعقد اجتماعي."

**********

2016/10/12

)حوار مفتوح مع أ.غازي الصوراني : حول: معارك ماركسية فكرية وقضايا راهنة ومستقبلية – موقع الحوار المتمدن) – (Modren Discussion العدد: 3971– 2013/1/13(

**المهمة العاجلة أمام حركات وفصائل اليسار العربي عموما والفلسطينية خصوصا** ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره.

وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار القومي العربية، وفي المقدمة اليسار الثوري الفلسطيني، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل أن يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

**********

2016/10/12

**التطورالسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم**، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس

والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والاستبداد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري ، الوطني الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

**********

2016/10/12

**"الطبقة" العليا أو "البورجوازية" الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين**

(كومبرادورية / زراعية / عقارية / صناعية / مصرفية ومالية )، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية، وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون "بورجوازيات متعددة" ، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في اكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة إلى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي، الخ، وبالتالي لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية، وهي على العموم "برجوازية رثّة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان ما يسمى ببرجوازية الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها.

**********

2016/10/12

غازي الصوراني **...عن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في مجتمعنا...**

من المفيد لكل مثقف وباحث فلسطيني ، أن يأخذ بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة ( سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين

البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " كما يقول د. محمود عبد الفضيل ، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج ( بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

**********

2016/10/12

**مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام سلطةالحكم الاداري الذاتي1994،** تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دروراً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

**********

2016/10/13

**عند تحليلنا للاوضاع الطبقية /الاجتماعية في بلادنا،** لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية بين ما يمكن تسميته "بورجوازية الأعمال التقليدية " التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية الكومبرادورية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته "بالبورجوازية الجديدة" ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،– كما هي حال انظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما – هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية.

**********

2016/10/13

**يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن،** (عبر الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) وليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف (حتى اللحظة ) عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية .

وفي مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع "أصحاب السلطة"، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... إلخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح على مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني ايار / مايو 2011 كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

**********

2016/10/13

**نتيجة تراكمات 9 سنوات للانقسام ، تسود مجتمعنا المفكك اليوم في الضفة والقطاع،** هيمنة وسيطرة متفردة غير شرعية بالمعنى القانوني/الدستوري لقوتين او تيارين متصارعين ، حركة فتح في الضفة وحركة حماس في القطاع ، الأمر الذي ادى الى تزايد وتكريس مظاهر القلق والإحباط واليأس لدى معظم قطاعات شعبنا،الى جانب انتشار سلوكية أنانية في اوساط شعبنا تتسم بالراهنية أو اللحظة ، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فمع تزايد تلك المظاهر الى جانب التخلف الاجتماعي ، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك ، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله

مجتمع محكوم بالإكراه او بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع ، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما.ولا مخرج من هذا الوضع الانقسامي الكارثي ، الا من خلال حراك شعبي في الضفة والقطاع والشتات يفرض على قطبي الصراع وكافة القوى الالتزام بانهاء الانقسام وفق نصوص اتفاق ايار/ مايو 2011 ومن ثم التداعي الفوري لعقد الانتخابات التشريعية والمجلس الوطني والبلديات في اطار نظام وطني تحرري وديمقراطي تعددي يوفر عناصر الصمود والمقاومة بكل اشكالها ضد المحتل ، الى جانب تطبيق وممارسة الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي.

**********

2016/10/14

**الصراع الطبقي والتغير الاجتماعي النوعي كما نفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور** والتقدم الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي الديمقراطي، عبر مرحلة جديدة أفضل من سابقتها، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي الاجتماعي و الثقافي والنمو الاقتصادي.

لكن الانقسام الذي جرى منذ 14 حزيران 2007والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

**********

2016/10/14

**تحليل مكثف للمسار الاجتماعي للضفة وقطاع غزة منذ نكبة 48 مرورا بهزيمة حزيران** والاحتلال الصهيوني وصولا الى السلطة وتفجر الصراع الفئوي عليها حتى الانقسام 14 حزيران 2007 واللحظة الراهنة.....

إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية–الطبقية في بلادنا –والبلدان العربية عموما– أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم، لذا فإن التحليل الداخلي أو الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملا أساسيا من عوامل تشوه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام 1948، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (شبه الإقطاعية –شبه القبلية– شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما الذي عمق

التباعد الاجتماعي–الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام 1967 ، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنذ توقيع اتفاق باريس الاقتصادي (نيسان 1994) يعيش الاقتصاد الفلسطيني حالة من التبعية الكاملة –من حيث السوق والوحدة الجمركية والأسعار– للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب التعقيدات الإسرائيلية طوال تلك المرحلة التي تمثلت في الاعتداءات والاغلاقات المتكررة والتضييق المتعمد على حرية التجارة، الاستيراد والتصدير، وحرية التنقل والحركة للمواطنين، الأمر الذي راكم المزيد من عوامل الضعف والانكشاف التي تفاقمت مع تزايد مظاهر الفساد الاقتصادي في اجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة، التي أفسحت المجال واسعاً لمظاهر وأدوات الفلتان الامني وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع في ظل تنامي بروز الشرائح الطبقية في إطار التحالف البيروقراطي الكمبرادوري الذي استخدم السلطة جسراً لزيادة ثرواته ومصالحه الأنانية الخاصة، في مقابل صلف وعدوانية دولة العدو الإسرائيلي واصرارها على فرض شروطها السياسية والامنية على المفاوض الفلسطيني دونما أي تقدم حقيقي فيما يسمى بـ"العملية السلمية". إن هذه التراكمات الناجمة عن الأوضاع الداخلية للسلطة وعن ممارسات دولة العدو الإسرائيلي أدت إلى تفاقم الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، ومن ثم تزايد حدة الصراع بين كل من أجهزة السلطة /حركة فتح وحماس، وهو صراع سرعان ما تحول إلى صراع دموي واقتتال داخلي تم حسمه كما هو معروف لصالح حركة حماس في 14 / حزيران / 2007 وتفردها في حكم قطاع غزة وانفصاله السياسي والدستوري عن الضفة الغربية.

**********

2016/10/14

**الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة**، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة التي تكرس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث .

إننا إذ ندرك أن عمق الرابطة الاجتماعية قبل النكبة 1 948كان له تأثيراً ايجابياً في استنهاض حالة المقاومة في أوساط الفلاحين والعمال رغم رخاوة أو مهادنة القيادات الاقطاعية آنذاك، والتي كانت أحد أهم أسباب هزيمة الثورة الفلسطينية ومن ثم تشريد شعبنا.

لكن الإشكالية أو المفارقة، تتجلى في استمرار دور هذه الولاءات العشائرية الضيقة وتكريس دور هذه الرموز والعلاقات الاجتماعية القديمة، في إطار تلك الرابطة بعد مرور أكثر من ستة عقود على النكبة، بإسم العادات والتقاليد والأعراف القديمة، ما يعني بوضوح، اننا نعيش ما يمكن تسميته بتجديد التخلف أو إعادة انتاجه، ما يؤكد على صحة تحليلنا للمواقف الطبقية والسياسية للقيادة المتنفذة في إطار م.ت.ف أو السلطة فيما بعد، وما

راكمته من ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية، اسهمت في اعادة إنتاج وتشجيع الولاءات القديمة لحساب سلطة الفساد واجهزتها وزعرانها الذين نشروا مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والقلق والاحباط السياسي والاجتماعي الداخلي، عبر تراكمات متزايدة وصلت ذروتها في تفجر الصراع الدموي يوم 14/ حزيران / 2007 ومن ثم بداية مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والاجتماعي والقانوني، سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية الضارة الناجمة عنها، لتطال معظم مكونات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتخلق مزيدا من الانقسامات فيه لن تتوقف عند الانقسام السياسي – الاقتصادي العام الراهن، بل قد تتسع لتصيب بالضرر – ان لم تكن اصابت بالفعل– مكونات الوعي الوطني والمجتمعي الداخلي على مستوى المدينة، والقرية، والمخيم، بما يفاقم مظاهر الخلل والانحراف والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع، ويشق مزيدا من العمق في مجرى الهبوط بالعملية السياسية الجارية، إلى قيعان أشد اظلاماً واستسلاماً مما سبقها، ومن ثم الهبوط بالوحدة الوطنية، وبعملية البناء المجتمعي الديمقراطي الداخلي معا، الأمر الذي سيزيد ويوسع الفجوة التي تفصل بين حلم التحرر والتغيير الذي يطمح إليه شعبنا وما زال، وبين واقعه المنقسم والمحاصر لحساب عوامل التخلف والتبعية والسلفية الجامدة والاستبداد، في موازاة الهبوط السياسي المريع الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية راهنا.

**********

2016/10/15

**التطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم،** لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف والاستبداد" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

**********

2016/10/15

**حول مفهوم الطبقة الاجتماعية.....**

يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات

الايديولوجية. والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية). وعلى هذا، فإن هذا الموقع يشمل ما يمكن اعتباره التحديد البنيوي للطبقة، أي وجود تحديد البنية بالذات في الممارسات الطبقية (علاقات الانتاج، مواقع الهيمنة، والتبعية السياسية والأيديولوجية) –حسب بولانتزاس – فلا وجود للطبقات إلا في الصراع الطبقي ، في إطار الممارسات الطبقية، وفي هذا الجانب فإن من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات للوعي الطبقي.

الأول: ادراكي يركز على فهم الطبقة لأوضاعها وأوضاع غيرها من الطبقات، ومن ثم فهم علاقات الطبقات ببعضها البعض، والثاني: صراعي يركز على الصراعات والتحالفات الفعلية، وتنظيم الطبقة لنشاطاتها وإدارة صراعاتها والثالث: تحويلي ذو توجه مستقبلي يتجاوز تغيير أوضاع الطبقة إلى تغيير البنية الطبقية، ومنها إلى تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي (حسب شروط القوة الذاتية للطبقة البورجوازية أو للطبقة العاملة.(

**********

2016/10/15

**عن النظام العربي الرسمي في مرحلة الانحطاط الراهنة.....**

فيما يتعلق بمعظم الانظمة العربية الرسمية راهنا ،ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد. فهما يكملان بعضهما البعض . لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين. فهما يتغذيان من نتائج عملهما المتبادل. فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

وبالطبع فإن هؤلاء الأوجراء أو الشرائح الطبقية "العليا"، بحكم تبعيتهم للخارج لا يبحثون عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الديمقراطي الليبرالي من داخل مجتمعاتهم ، بل توقفوا فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحهم الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي والاعتراف بشرعية دولة العدو الصهيوني في موازاة بناء السلطة الاستبدادية ، هما شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي مازال عاجزاً عن تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بسبب غياب القوى الديمقراطية اليسارية وبديلها الشعبي، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد.( مقطع من حوار الاديبة العراقية الكاتبة والشاعرة المبدعة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني 2013(

**********

2016/10/15

**اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني** عصري وطني تحرري وديمقراطي ينهي ويدفن الانقسام ويعزز الصمود والمقاومة بكل اشكالها في الضفة والقطاع ، بمثل ما يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة تستند الى القانون النسبي بصورة كلية بما يضمن الغاء أي شكل من اشكال الهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة( فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير العامل الخارجي( دول عربية او غير عربية ) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة او الوحدة الوطنية والتعددية ، ولا جدوى ايضا من الحديث او التشدق بشعارات النضال والصمود والمقاومة والديمقراطية والعدالة.

**********

2016/10/16

**مخاطر الاعتراف بـ يهودية دولة العدو الصهيوني.....**

–1هذا الاعتراف يجعل الدولة الصهيونية أمراً مشروعاً من كل النواحي السياسية والتاريخية والثقافية والأخلاقية، وهو وضع أكثر من خطير (أنه هزيمة كبرى ونهائية لمشروعنا الوطني) لأنه يعني أن الفلسطينيين والعرب لا يعترفون بإسرائيل كأمر واقع فحسب ، بل يعترفون أيضا بشرعيتها التاريخية وحقوقها في فلسطين على حساب حقوق شعبنا التاريخية .

–2اعتبار كل حركة وطنية أو حزب أو فصيل يناضل من أجل العودة وتقرير المصير مجرد ارهابي لابد من التخلص منه ، إلى جانب التخلص أيضاً –بالتدريج – من عبء الوجود الفلسطيني داخل أراضي 1948 ، والقدس عاصمة موحدة للدولة الصهيونية ، واعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً على بعض الضفة، مع بقاء سيطرة وسيادة إسرائيل ما بين النهر والبحر.

– 3عدم مساواة الفلسطينيين في 1948 مع اليهود ، ليصبحوا مجموعة قومية بدون انتماء إلى دولة أو وطن.

–4يشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً، ويوفر الامكانية لبعض السيناريوهات التي تعزز وتكرس الانقسام وتفرد حركة حماس في غزة وتعزز وتشجع خطط بعض القوى الخارجية المعادية ( امريكا وتركيا وقطر )في أن تصبح إقامة دولة فلسطينية أمر مسموح به في القطاع فقط، من دون الضفة، التي يتم دمجها أكثر فأكثر في الاقتصاد الإسرائيلي والأردني في إطار ما يسمى بـ"الخيار الأردني – الكونفدرالية أو الفدرالية أو الدولة العربية المتحدة بجوازي سفر فلسطيني وأردني" أو "التقاسم الوظيفي الإسرائيلي الأردني الفلسطيني."

**********

2016/10/17

**ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة عبر الكومبرادور والشرائح الراسمالية الرثة** من ناحية وبين احتكار الحقيقة عبر النظام التابع المستبد والمتخلف في الانظمة لعربية من ناحية ثانية. فهما يكملان بعضهما البعض ، لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين، ويتغذيان من نتائج عملهما المتبادل.

فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش.

**********

2016/10/17

**تتبدى الأهمية الموضوعية (بالمعنى النسبي) لدراسة التكوين الطبقي/الاجتماعي**، خاصة ما تضمنته من الإشارة إلى الطابع الهش والضعيف غير المتبلور لهذا التكوين في المجتمع الفلسطيني، المحمول بتناقضات ومصالح ومكونات اقتصادية اجتماعية ثقافية غير معاصرة أو حداثية، بل هي اقرب إلى التشوه والتخلف، في الكثير من مستوياتها، الأمر الذي أسهم في عجز الشرائح أو "الطبقات" الاجتماعية عن وقف أو معالجة أسباب الهبوط السياسي والمجتمعي وتفاقم مظاهر الصراع الداخلي، ومن ثم إفساح المجال لقطبيه الرئيسيين، الاستمرار في الصراع والوصول إلى ذروته التي كرست الانقسام واستفراد حماس في غزة، وفتح في الضفة، دون أي دور ملموس للشرائح الطبقية الاجتماعية في أي منها. وهذه الظواهر ليست غريبة في سياق تحليلنا، إذ أن أي تغيرات مجتمعية لا تحدث متساوية "في لحظات واحدة، وإنما تأتي متفاوتة، سرعة وعمقاً، بتفاوت تبلور الطبقات الاجتماعية، ووعي كل طبقة لذاتها أو لمصالحها ووجودها، حيث ينعكس ذلك على التعامل مع تلك التناقضات، وعلى الأوضاع المتفاوتة للمواقع الطبقية"، فإذا لم تكن مستويات التكوين الاجتماعي المحدد مؤهلة للتغيير، فإنها لن تكون مؤهلة أو قادرة على التدخل لوقف الصراعات الداخلية، بل تنأى بنفسها عنها، كما حصل – ويحصل حتى اللحظة – في الضفة وقطاع غزة، بحيث تصبح قوة كل طرف من قطبي الصراع مرهونة بما يمتلكه من مقومات القوة الإكراهية الذاتية ( التنظيمية ،العسكريةوالسياسية ) إلى جانب اجهزة سلطته البيروقراطية المستبدة ( الامنية والمدنية )وإمكاناتها او قدرتها على فرض السيطرة.

**********

2016/10/17

**مهمة محاربة الاستبداد والتخلف والتبعية والفساد والانحطاط السياسي و الاجتماعي والأخلاقي**

،ومواصلة النضال من اجل التغيير والنهوض التحرري والديمقراطي في مجتمعنا تبقى مهمة طوباوية إذا كنا لا نطلبها بالدرجة الأولى وبإلحاح من لدن رفاقنا في احزاب اليسار العربي شرط تخلصها من ازماتها وامتلاكها لرؤى وبرامج تستند لمفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية محكومة بعلاقات شخصية محترمة وممارسات رفاقية اخلاقية وانسانية داخلية تحترم الرأي والرأي الاخر وترفض كل اشكال ومظاهر الشللية . وإذا لم تتحصن كوادر

تلك الاحزاب من كل مظاهر السلوك الشائن في المجتمع من خلال الوعي بقضايا واهداف التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي . فإن تعلقنا بشعار الحرب على الانحطاط والظلم والتخلف والفساد –في السلطة وفي المجتمع– يبقى وهماً من الأوهام.

**********

2016/10/17

**إن أوضاع الهبوط السياسي وتزايد عدوانية التحالف الامبريالي الصهيوني**..وتزايد مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد وانتشار ظاهرة الإسلام السياسي في المشهد العربي الراهن ....كل ذلك يفرض على القوى الديمقراطية التقدمية مسئوليات كبرى ، خاصة وأننا ندرك أن الوعي الثوري التحرري والديمقراطي أو الوعي بالظلم والاستغلال الطبقي لن يأتي إلى الجماهير العفوية الفقيرة إلا من خارجها ، من خلال الحزب الوطني الديمقراطي الماركسي، ذلك هو دورنا ومبرر وجودنا ، الذي يتوجب على الكوادر الثورية الشابة في احزاب اليسار العربي ، وعي هذه المسئولية والالتزام بممارستها ، ذلك أن النشاط الثوري غير المنظم ، قد يكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري.

أيها الرفاق ... إننا نتحدث عن الوعي والممارسة ونتحدث عنهما في تنظيم ثوري هو الحزب اليساري الماركسي بينما في المقابل، لا تمتلك الجماهير أطر منظمة فعالة، وبالتالي فإن (وعيها) يوصلها بالفئات الحاكمة،فهو ((الحبل السري)) الذي يجعلها ،مهما تمردت ،تعود لتقبل الوضع القائم، كما هو الحال مع كل من حكومة رام الله وحركة حماس في غزة، إن فقرها يدفعها للتمرد ، لكن ((زعيمها أو السلطة الحاكمة ، فتح أو حماس)) يدعوها للسكينة أو الهدوء والتهدئة بذرائع تخدم مصالح السلطات الحاكمة ضمن خطاب سياسي ديني ديماغوجي أو خطاب سياسي هابط ، لكل منه تأثيره في أوساط الجماهير طالما غاب دور وتأثير الخطاب السياسي التحرري الثوري الديمقراطي لاحزاب فصائل اليسار ..!!!؟؟؟؟؟

**********

2016/10/18

**في وعي وممارسة العملية الديمقراطية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي....**

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض ديمقراطي لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة .لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها

عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش وإغراق الحزب وما يواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته كعقد اجتماعي". لذلك لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها ( الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة ، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً

الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

**********

2016/10/18

**تحياتي وتقديري صديقي العزيز بروفيسور حنا** ....اسمح لي بهذه النبذة التعريفية للسلفية والوهابية: يعود مفهوم السلفية إلى السلف الاسلامي في عهد الرسول (محمد) وخلافة كل من أبو بكر وعمر ، لكنها تكرست في خدمة المصالح الطبقية التي كرسها معاوية عندما فرض قاعدة التوريث في الحكم في الدولة الأموية ثم في الدولة العباسية وامتدت هذه القواعد السلفية في الفقه وفي أنظمة الحكم في جميع الدول الإسلامية ، ثم تطور المفهوم على يد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية وصولاً إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي كان مؤسساً لسلفية رجعية، شديدة التخلف ، دفاعا عن المصالح الطبقية لآل سعود والقبائل المسيطرة في الجزيرة العربية ، كما تمسكت الوهابية بالمظاهر الدينية الشكلية بعيداً عن الجوهر الديني الذي يؤكد على التسامح والعدالة ورفض الإكراه في الدين، ثم تأسست جماعة الاخوان المسلمين 1928 وما تلاها من جماعات وحركات اسلامية متطرفة استخدمت ما يعرف بالسلفية القتالية التي انتشرت على يد الاخوان ثم الجماعة الاسلامية في مصر وصولاً إلى القاعدة والنصرة وداعش على أساس المذهب الوهابي. ولا يوجد – حسب علمنا– بنية تنظيمية بالمعنى المعروف للتيار السلفي، نظراً لكثرة التيارات التي يضمها هذا التوجه، حيث إن منهم: (أ) التيار العلمي، الذي يقتصر دوره على إعطاء الندوات والمحاضرات والتأليف والفتوى؛ وهم الاكثر قرباً للإخوان. (ب) ما يسمى بالتيار الجهادي، الذي قاتل مع الامريكان في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي. (ج) التيار الدعوي التقليدي، وهو الذي يقتصر على الوعظ. (د) التيار التابع لولي الأمر، حيث يقدم طاعة ولي الأمر على كل شيء، وهو التيار الوحيد الذي له مشكلة مع بقية التيارات السلفية. ....تقديري ومحبتي

**********

2016/10/18

**عن الحركة الوهابية مرة اخرى.....**

صديقي العزيز بروفيسورحنا عيسى ....بعد التحية والاحترام .....اعتقد اننا نتفق على ضرورة التمييز بين الإسلام السياسي في السعودية وباكستان من جانب وفي البلاد الأخرى– على الأقل– من جانب آخر. فالوهابية في الجزيرة العربية تعد ظاهرة خاصة، وتجليًا لنمط غليظ للعقيدة هو نتاج لمجتمع ظلت تحكمه أشكال عتيقة من الممارسات المجتمعية تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخري منذ زمن بعيد، سابق على الإسلام نفسه. ثم أصبح هذا المذهب أيديولوجية لدولة هي نفسها أصبحت حليفًا مرؤوسًا للولايات المتحدة. على أن الثروة النفطية قد خلقت ظروفًا مناسبة لانتشار المذهب الوهابي في صفوف الإسلام السياسي السني المعاصر، ترتبت عليه

ردات تدميرية واضحة، في سلوك رجعي لأقصي حد، خاصة بالنسبة إلى النساء، واختزال العقيدة في شكلية طقوسية، وعنصرية طائفية متعصبة في مواجهة الشيعة ...دمت بود ومحبة

**********

2016/10/18

**بهدوء عن مشروع جماعة الاخوان المسلمين والصراع من اجل الدولة الديمقراطية.....**

منذ نشأة جماعة الاخوان المسلمين عام 1928كان مشروعها – وما يزال – مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنه ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد. هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!! ، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصدقات" وموائد الرحمن مجال للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ونكاح الجهاد !!؟... إلى آخر هذه الفتاوي ، ضمن اقتصاد السمسرة الكومبرادوي ، بحيث نلاحظ – في ظل استشراء خضوع الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة – ولادة ظاهرة طارئة ، فحواها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الوراء ، ونعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغلت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد ، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص ، وبالتالي لم يكن مستغربا عودة هذه المجتمعات بسبب عفوية جماهيرها وقصور وعجز قوى اليسار – وبتأثير الفضائيات العميلة ومشايخها امثال القرضاوي – إلى الخلف بالمعنى التراثي ، أو إلى الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له ، ليقودها بحيث مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحَوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين ، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب"

ولذلك لا بد أن تكرس كافة القوى الديمقراطية واليسارية العربية ، كل الجهود النظرية وأشكال النضال – الميداني اليومي –السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة الديمقراطيةعلى قاعدة فصل الدين عن الدولة ...اذ انه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي اوسياسي او ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري ..بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها.

**********

2016/10/18

غازي الصوراني ...**توصيف الانحطاط العربي في المرحلة الراهنة.....**

حينما اتحدث عن الانحطاط السائد في المجتمعات العربية راهنا ، فانني انطلق – في استنتاجي هذا – من اوضاع ارتهان الانظمة العربية في معظمها للتحالف الامبريالي الصهيوني ومن ثم تزايد استبداد الانظمة العربية

وتبعيتها وتخلف وافقار شعوبها ، ما يعني اننا نعيش مرحلة ظلامية من القهر والاستبداد والتخلف هي في تقديري أشد خطورة من أي مرحلة سابقة، وأقصد بذلك تراجع التناقض الرئيسي التاريخي بين شعبنا الفلسطيني، وشعوبنا العربية من ناحية، وبين الإمبريالية ودولة العدو الصهيوني من ناحية ثانية، حيث بات من الواضح أن ذلك التناقض لم يعد رئيسياً، إن لم يكن قد تحول بالفعل إلى تناقض ثانوي –في المرحلة الراهنة– بعد أن تكرس خضوع النظام العربي ومنه السلطة الفلسطينية –بدرجات متفاوتة– لشروط النظام الإمبريالي، واعترافه بدولة العدو الصهيوني أو التطبيع معها أو مهادنتها كما هو الحال مع حركة حماس، ما يعني أن التناقض الرئيسي مع الإمبريالية، والدولة الصهيونية، قد تمت إزاحته بفعل التراجعات العربية – الفلسطينية المتلاحقة طوال العقود الثلاثة الماضية، لكن يبدو لي أن ذلك الانزياح، لم يقتصر على الموقف العربي الرسمي فحسب، بل إن تراكمات الأحداث والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من تزايد مظاهر الاستغلال والإفقار والحرمان في أوساط الجماهير ، أدى بالقضية الفلسطينية والتعاطف الشعبي العربي معها إلى حالة من التراجع والنكوص غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني منذ نكبة 1948 حتى اليوم، حيث لم تعد القضية الفلسطينية مسألة مركزية في الذهنية العربية، وباتت معظم الشعوب العربية غير معنية بأي موقف عدائي ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية ، بل بدأنا نلاحظ موجات من العداء الشعبي العربي للفلسطينيين في مصر وغيرها من الدول، والأخطر من كل ذلك، ان تراجع وانزياح ذلك التناقض الرئيسي ، لحساب القضايا المطلبية والحياتية الداخلية التي أصبحت تشكل عنوان التناقضات الرئيسية في المرحلة الراهنة انعكاساً لأوضاع وممارسات الإرهاب، والقتل، والتشرد لملايين الجماهير العربية الفقيرة من ناحية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة وغياب الأفق لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، و العدالة، والديمقراطية، والكرامة، وحرية الرأي والمعتقد، إلى جانب وصول الوضع الفلسطيني إلى حالة من المأزق المسدود بسبب غياب الأفق السياسي لدى الفلسطينيين، الذين باتوا اليوم في أوضاع أقرب إلى الاحباط واليأس في الضفة وقطاع غزة والشتات عموماً، ومدينة القدس خصوصاً، ما يؤكد على ذلك تكالب الآلاف من سكان القدس للحصول على الجنسية الإسرائيلية ، حيث أعلن الباحث المقدسي خليل التفكجي ان 24 ألف من سكان القدس حصلوا على الجنسية الإسرائيلية حتى منتصف 2015، عدا الطلبات المقدمة للحصول على الجنسية ، واعتبر ذلك مؤشراً خطيراً يظهر لأول مرة بهذا الحجم في هذا العام 2015 ، إلى جانب استعداد وشوق عشرات الآلاف من شباب عمال غزة للخروج منها للهجرة، أو العمل في أسواق دول الخليج والسعودية أو شوقهم لفتح سوق العمل الإسرائيلي، كما هو الحال في الضفة!!، علاوة على قلق وخوف آلاف العاملين في وكالة غوث اللاجئين من توقفها وبالتالي مواجهة مصيرهم المحتوم في البطالة والتشرد.

**********

2016/10/18

**اننا نعيش مرحلة ظلامية من ابرز سماتها الارتهان الرسمي العربي للتحالف الامريكي الصهيوني**، الى جانب تزايد مظاهر وممارسات القهر والاستبداد والتخلف ، وهي مرحلة في تقديري أشد خطورة من أي مرحلة

سابقة، وأقصد بذلك تراجع التناقض الرئيسي التاريخي بين شعبنا الفلسطيني، وشعوبنا العربية من ناحية، وبين الإمبريالية ودولة العدو الصهيوني من ناحية ثانية، حيث بات من الواضح أن ذلك التناقض لم يعد رئيسياً، إن لم يكن قد تحول بالفعل إلى تناقض ثانوي –في المرحلة الراهنة– بعد أن تكرس خضوع النظام العربي ومنه السلطة الفلسطينية –بدرجات متفاوتة– لشروط النظام الإمبريالي، واعترافه بدولة العدو الصهيوني أو التطبيع معها أو مهادنتها كما هو الحال مع حركة حماس، ما يعني أن التناقض الرئيسي مع الإمبريالية، والدولة الصهيونية، قد تمت إزاحته بفعل التراجعات العربية – الفلسطينية المتلاحقة طوال العقود الثلاثة الماضية، لكن يبدو لي أن ذلك الانزياح، لم يقتصر على الموقف العربي الرسمي فحسب، بل إن تراكمات الأحداث والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من تزايد مظاهر الاستغلال والإفقار والحرمان في أوساط الجماهير ، أدى بالقضية الفلسطينية والتعاطف الشعبي العربي معها إلى حالة من التراجع والنكوص غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني منذ نكبة 1948 حتى اليوم، حيث لم تعد القضية الفلسطينية مسألة مركزية في الذهنية العربية، وباتت معظم الشعوب العربية غير معنية بأي موقف عدائي ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية.

**********

2016/10/18

**أشير إلى أن التكوينات الاجتماعية تتعرض فى بلدان التخلف أو ما اسميه"العالم الرابع**"عموما وبلداننا العربية خصوصا ، للتفكيك فى ظل سياسة الكومبرادورية السائدة ، وفى هذه الحالات، فإن تدهور الصراعات الطائفية والمذهبية نحو مجال الغيبيات يصير أحد المعطيات الكارثية الحقيقية للأوضاع الاجتماعية،علما بأن هذه الصراعات هي في جوهرها تجسيدا للمصالح والصراعات الطبقية ، حيث يعطى التحالف بين أموال البترول والخطاب المنهجى التقليدى الماضوي، أكبر ضمان لنجاح الخطط الإمبريالية لفرض الكومبرادورية على المنطقة .

وفي هذا الجانب، فإنني أعتقد أن عجز أو ضعف السلطة المركزية في الدولة العربية عموماً، وفي سورية والعراق واليمن خصوصا، وفر الظروف الملائمة لانتشار وتمدد الجماعات الإسلاموية المتطرفة من ناحية، وارتباط الصراع الداخلي بأبعاد ومنطلقات مذهبية وطائفية شكلت حاضنة اجتماعية لتلك الجماعات من ناحية ثانية. آخذين بالاعتبار حالة الانغلاق اللاهوتي الطائفي الذي يعيد الجماهير العفوية البسيطة إلى عقلية القرون الوسطى . كما أن عجز أو تفكك الدولة القطرية كان سبباً في صعود ما يسمى بتنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية هناك، وفي صحراء سيناء، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية.

**********

2016/10/19

**حول مفهوم الثقافة :**

المعروف أن مصدر كلمة ثقافة في العربية من الفعل الثلاثي ثقف، ثقف الشيء بمعنى حذقه أو استوعبه، وثقف الرجل، بمعنى انه أصبح رجلاً حاذقاً أو ماهراً، ويقال ثقف الرمح بمعنى سوّاه أو صقله، إذن فالثقافة بمعناها ومضمونها في لغتنا العربية، تشير إلى المهارة والعقل والذكاء .

أما في اللغات الأوروبية فان لفظة ثقافة Culture تعني الزرع، وجاءت بهذا المعنى لأن الزراعة تعني السكن أو الإقامة في القرى والمدن أو أنها تعني التحضر والاستقرار، أما في اللغة العربية نلاحظ تمييزاً بين" الحضارة" وهي كلمة تدل على مجموعة المنجزات الاجتماعية، وبين "الثقافة" وهي الكلمة التي تحمل مضموناً لحالة التقدم العقلي وحده.

أما في اللغة الألمانية، وكذلك في الأدبيات الأمريكية، تستعمل كلمة ثقافة مرادفاً لكلمة حضارة، ومعنى ذلك إن مفهوم الثقافة ينطوي على معنيين اثنين: احدهما ذاتي هو ثقافة العقل، وثانيهما موضوعي وهو جملة الأحوال الاجتماعية والمنجزات الفكرية والعلمية وأنماط التفكير والقيم السائدة.

على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالحضارة، بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر دون أن نسعى إلى تقويضه أو تجزئته .

وهنا أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة، ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها.

على أي حال يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع –واقعنا العربي– التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

إن انحيازي إلى هذا التعريف للثقافة، لكونه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والديمقراطية والنهضة والتقدم العلمي.

**********

2016/10/19

**لا بد أن أتدارك إصراري على مركزية الموقع الطبقي وأهميته في صوغ المثقف وتحديد ما هيته،**

لأقول أو أتقاطع مع شمولية مفهوم المثقف التي تتضمن الموقع الطبقي بالإضافة إلى مواقع أو رؤى إبداعية أخرى... مثل المثقف المتخصص في مجال العلم أو المجتمع والعلوم الإنسانية، لكنني في كل الأحوال أرى نفسي منحازاً للمثقف وفق ارتباطه بالموقع الطبقي... فهذا هو الأصل عندي رغم أي خلاف بيني وبين الآخرين

في هذا الجانب.

أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير... والزاوية التي اقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية.

**********

2016/10/20

## عن واقع المثقف الفلسطيني، منذ بداية القرن العشرين حتى 1994.....

منذ بداية القرن العشرين انقسم المثقفين الفلسطينيين إلى فئتين أساسيتين على قاعدة الانتماء الطبقي النخبوي آنذاك، الأولى وكان من بينها عدد من الكتاب والصحفيين التزمت بالخط او التوجه الوطني العام في سياق الحركة الوطنية، والثانية اتخذت بعداً مصلحياً او مهادناً للانتداب البريطاني مثل حزب الزراع، وبعده حزب الدفاع.

لكن الملاحظة الأساسية هنا أن الشرائح او الطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين لم تستطع ان تقدم من بين صفوفها عدداً او مجموعة من المثقفين بحكم الأوضاع الاجتماعية القاسية لهذه الشرائح من ناحية وبحكم هيمنة الشرائح او الطبقات شبه الإقطاعية وشبه البرجوازية على قيادة الحركة الوطنية من ناحية ثانية، وبالتالي فإننا نلاحظ توحد الانتماء الطبقي بالنسبة للمثقف الوطني او للمثقف المهادن عدا نفر قليل جداً.

وطوال الفترة منذ وفاة موسى الحسيني 1932، وقيام الأحزاب الوطنية حتى عام النكبة 1948 استمر دور المثقف الفلسطيني موزعاً بين المجلسيين والمعارضة،(كلاهما امتداد للطبقة شبة الاقطاعية من كبار الملاك الذين تميزوا بمهادنتهم للانتداب البريطاني) إلى جانب عدد من المثقفين الوطنيين والتقدميين الذين التحقوا بعصبة التحرر الوطني، او في إطار حركة عز الدين القسام، وفي هذا السياق وللتاريخ أقول لقد رفضت ما تسمى ب"قيادة الحركة الوطنية" آنذاك أن تتعاون مع العصبة او مع الحركة الثورية القسامية.

بعد النكبة توزع المثقف الوطني الفلسطيني ضمن ثلاثة أطر سياسية –بصورة مباشرة وغير مباشرة– هي الإطار الديني(الإخوان المسلمين)، والإطار القومي (البعث وحركة القوميين العرب والناصرية)، والإطار الماركسي الأممي (الأحزاب الشيوعية)، بسبب ظروف ما بعد النكبة التي حالت دون تشكيل أحزاب وطنية فلسطينية، ولكن في أواخر الستينات برز التنظيم الفلسطيني في إطار حركة القوميين العرب، ثم نشأت حركة فتح، وكلاهما من منبت طبقي متشابه.

ومع هزيمة حزيران 1967 تعمق دور المثقف الوطني الفلسطيني في إطار فصائل المقاومة، وكان لفتح دوراً

هاماً في تعزيز فكرة الوطنية الفلسطينية بعيداً عن التفاعل السياسي والتنظيمي مع البعد القومي العربي، تحت شعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية."

وفي هذه المرحلة تنامى دور المثقف الفلسطيني وإبداعه، ولكن مع تطور مظاهر التفرد والهبوط في الثورة الفلسطينية ظهر بصورة تدريجية الدور التبريري الانتهازي في أوساط المثقف الفلسطيني دفاعاً عن القيادة الفردية المتنفذة ومصالحها، وهو دور كبر وتوسع مع كل محطة من محطات التراجع، خاصة ما شاهدناه بعد قيام السلطة عام 1994 إلى اليوم.

**********

2016/10/20

**حول مفهوم الثقافة.....**

أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، فقد أحصى الباحث الأمريكي "ادوارد تايلور" ما يزيد عن 200 تعريف للثقافة، في حين أن الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ما هي قيمنا الثقافية القابلة للتبادل في سوق القيم، ومكونه لعقلية حداثية، ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

على أي حال يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع –واقعنا العربي– التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

أنا شخصياً انحاز إلى هذا التعريف للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، آخذين بعين الاعتبار أن لكل عصر ثقافته...

**********

2016/10/20

**تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع**، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، ذلك أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية هو مفهوم حديث، وهو مفهوم نخبوي رغم أن مفهوم النخبة قديم وسابق على مفهوم المثقف، لكنني في هذه الندوة لست معنياً بتاريخية هذا المفهوم بقدر اهتمامنا بمضمونه ودوافعه، فالمثقف الديمقراطي التقدمي هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

**********

2016/10/21

**مع انكسار وتراجع المشروع القومي والأممي، تعمق الانقسام الأفقي بين أوساط المثقفين الفلسطينيين**، حيث نلاحظ تنامي وتعدد التيارات السياسية الهابطة عبر شكلها الليبرالي المزيف او الرث إلى جانب التوسع والانتشار غير المسبوق للتيار الديني السلفي عموما ولحركتي حماس والجهاد خصوصاً، وفي هذا الجانب لا يمكن إنكار الدور النضالي والتضحوي المميز للحركتين ضد العدو الإسرائيلي من ناحية وضد فساد السلطة من ناحية ثانية في مقابل ضعف الأطر العلمانية اليسارية والقومية التي تراجع تأثيرها في الاوساط الشعبية إلى حد كبير، لأسباب موضوعية وذاتية متنوعة، وكان هذا التراجع –ومازال– أحد الأسباب التي أسهمت في تزايد انتشار وهيمنة التيار الديني في بلادنا، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في برامج ومرجعيات قوى اليسار السياسية والثقافية، وبالتالي الإجابة على السؤال المركزي التالي:

–إلى أي مدى يساهم المثقف القومي التقدمي في رسم الخارطة الثقافية، العربية/ الفلسطينية؟ وكيف يمكن استنهاض وبلورة مشروع ثقافي عربي يتصدى لتحالف العولمة الأمريكي الصهيوني؟

أعتقد أن رسم الخارطة الثقافية مهمة ليست سهلة، تحتاج من حيث المبدأ إلى عملية تجديد، وهو تجديد لا يتم إلا من خلال إعادة بناء وممارسة الحداثة بكل مفاهيمها النهضوية المرتبطة بحرية الرأي والمعتقد والمواطنة والتنويروالديمقراطية والتحرر الوطني والاجتماعي ضمن سيرورة التطور التنموي الاقتصادي والصناعي التكنولوجي الحضاري لمجتمعاتنا، بما يؤدي إلى ترابط الماضي بالحاضر والمستقبل. على أن الشرط الاول لدخول عصر العلم والتقانة والتطور الفعال يكمن في امتلاكنا للروح النقدية المستنيرة والعقلانية والديمقراطية.

**********

2016/10/21

**مع هزيمة حزيران 1967 تعمق دور المثقف الوطني الفلسطيني في إطار فصائل المقاومة**، وكان لفتح دوراً هاماً في تعزيز فكرة الوطنية الفلسطينية بعيداً عن التفاعل السياسي والتنظيمي مع البعد القومي العربي، تحت شعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية."

وفي هذه المرحلة تنامى دور المثقف الفلسطيني وإبداعه، ولكن مع تطور مظاهر التفرد والهبوط في الثورة الفلسطينية ظهر بصورة تدريجية الدور التبريري الانتهازي في أوساط المثقف الفلسطيني دفاعاً عن القيادة الفردية المتنفذة ومصالحها، وهو دور كبر وتوسع مع كل محطة من محطات التراجع، خاصة ما شاهدناه بعد توقيع " اوسلو" وقيام سلطة الحكم الاداري الذاتي عام 1994 ، وبداية تأجيج الصراع التنافسي الضار على المصالح الفئوية بين فتح وحماس ( انعكاسا لبرنامج ومخطط التنظيم الدولي للاخوان المسلمين ) ومن ثم توزع القسم الاكبر من المثقفين الفلسطينيين بين تياري فتح وحماس وفي خدمة طروحاتهما من منطلق تبريري مصلحي في معظمه ، الأمر الذي كرس تعميق الصراع وصولا الى الانقسام الكارثي الذي لم يفكك السلطة و" النظام السياسي " الفلسطيني الى سلطتين ونظامين هشين فحسب ، بل ايضا أدى الى تفكيك الهوية والافكار الوطنية التوحيدية الفلسطينية في ظل استمرار عجز اليسار والقوى الديمقراطية عن مواجهة هذه الاوضاع الانقسامية الكارثية إلى اليوم.

**********

2016/10/21

**بنية التخلف والاستبداد حاضنة وحيدة لحركات الاسلام السياسي**...غازي الصوراني...

ان سرعة نمو وانتشار الجماعات والحركات الإسلاموية في بلادنا منذ ثلاثينات القرن الماضي ، وتفاقم ذلك الانتشار والنمو في اطار تفجر الصراعات الطائفية الدموية بصور بشعة غير مسبوقة، لم يكن ممكناً ان يتم بالاعتماد فقط على الجوانب الدينية أو المذهبية كما وردت لدى ابن تيمية وابن القيم الجوزية والحركة الوهابية والمودودي وسيد قطب .. إلخ، وكلها مذاهب وأفكار دينية معروفة في مجتمع عربي متدين، وبالتالي فإن ذلك الانتشار الواسع لم يكن ممكناً تحقيقه أبداً لولا تفاقم مظاهرالاستبداد والاستغلال والتبعية واعادة انتاج التخلف وتجدده في البنية الاجتماعية العربية عموما والانظمة الحاكمة فيها خصوصا، الى جانب التخطيط والدعم المالي والعسكري والاعلامي من النظام الإمبريالي ودولة العدو الصهيوني.....

**********

2016/10/21

**إلى أي مدى يساهم المثقف القومي الديمقراطي التقدمي في رسم الخارطة الثقافية، العربية/ الفلسطينية؟** وكيف يمكن استنهاض وبلورة مشروع ثقافي عربي يتصدى لتحالف العولمة الأمريكي الصهيوني؟

أعتقد أن رسم الخارطة الثقافية مهمة ليست سهلة، تحتاج من حيث المبدأ إلى عملية تجديد، وهو تجديد لا يتم إلا من خلال إعادة بناء وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها ارتباطاً بالتطور المادي الحضاري والسياسي الديمقراطي لمجتمعاتنا، بما يؤدي إلى ترابط الماضي بالحاضر والمستقبل. والشرط الاول لدخول عصر العلم والتقانة والتطور الفعال يكمن في امتلاكنا للروح النقدية والعقلانية والديمقراطية.

ففي ظروفنا الثقافية العربية الراهنة نكتشف بؤس الحداثة العربية المتأخرة كما يرى بحق د.فيصل دراج، بسبب

أن المجتمع العربي هو مجتمع تابع ومتخلف تحكمه علاقات ما قبل الحداثة العشائرية والطائفية. وتغيب او تتعطل فيه الى درجة كبيرة معظم أشكال سيادة القانون او الديمقراطية او المساواة او الحرية او المواطنة، انه مجتمع مشوه، مجتمع الامتثال والطاعة، يتجاور مع "ثقافة السلام" او "ثقافة الاستهلاك" والتبعية والخصخصة التي لا تتوافق مع تطلعات الجماهير او الأغلبية بل تتناقض معها.

وهنا بالضبط تكمن أهمية المثقف الملتزم التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم بل ممارسة النقد لما هو كائن التزاما بما يجب أن يكون، عبر كل أشكال الثقافة التنويرية التقدمية في الأدب والشعر والمسرح والرواية والفنون والاقتصاد والسياسة والتعليم والتلفزيون والصحافة...الخ.؟

على أي حال في مواجهة السؤال: ما الذي جرى لنا حتى نضب فكرنا على هذا النحو في معظم المجالات: في الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والإعلام ... والجواب الصريح يكمن في هذا التراكم المتسارع في عوامل التبعية والتخلف والارتهان، هذا هو سبب فشل مجتمعاتنا في صناعة فلاسفة كبار على مدار التاريخ الحديث والمعاصر، او تلك القطيعة المعرفية السائدة منذ ابن رشد وابن خلدون الى يومنا هذا، حيث كان ومازال تخلف المجتمع واحتجاز تطوره سبباً في غياب دور الثقافة كسلطة اجتماعية تفرض نفسها بالاصطدام بالواقع وتغييره في مجال التنمية والتصنيع والتقدم الشامل من ناحية وعبر المشاركة الشعبية لكل القوى والمؤسسات المنتجة والمبدعة من ناحية ثانية.

الحقيقة إن المثقف العربي قادر على التعاطي والتفاعل مع التطور والحداثة .. لكن قبضة البيروقراطية والاوتوقراطية الحاكمة تحول دون ذلك.. وهي قبضة لا بد من مواجهتها وكسرها.. وتلك هي المهمة الرئيسة كيف؟ ليس بالرفض السياسي للعولمة فحسب، بل باستيعاب جوهرها العلمي، واستخدام كافة العناصر والمقومات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية في مواجهتها، انطلاقاً من ظروف ومحددات واقعنا المباشر .. وهذه المواجهة تحتاج إلى صحوة قومية بالمعنى السياسي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي والأيدلوجي من أجل كسر وإزاحة عوامل التخلف والتبعية و من ثم إخضاع مستقبلنا كعرب وفقا لتطلعاتنا وليس وفقاً لشروط العولمة.

إذن لا بد من التأسيس لحركة تقدمية عربية تملك رؤية قومية وإنسانية نقيضة لرؤية العولمة الرأسمالية، وتسعى إلى تجاوز هذا الواقع العربي المهزوم والمأزوم وبناء البديل القومي الديمقراطي العربي الموحد.

أخيرا ، إن المهمة الثقافية الكبرى التي تنتظر المثقف العربي التقدمي اليوم هي بناء عقل حديث لحركة التحرر القومي العربية بآفاقها الاشتراكية.

وهنا بالتحديد لابد من مراجعة وإعادة بناء الوعي الأيدلوجي الماركسي ووحدته الجدلية عبر نقد التجربة التاريخية الميكانيكية السابقة ، وان تلتزم عملية المراجعة النقدية بمنطلقات ورؤى تجديدية ديمقراطية مستنيرة نقيضة لكل مظاهر التقديس والجمود العقائدي بما يمكننا من تجديد ومواصلة مسيرة النضال التحرري والديمقراطي المطلبي او المجتمعي من خلال وعينا العميق بكل تفاصيل ومكونات واقعنا العربي.

**********

2016/10/22

**ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة،** لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة النضال الديمقراطي لانهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية من خلال البدء الفوري لحوار وطني شامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا في نظام سياسي وطني وديمقراطي وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي.

**********

2016/10/22

## عن الاعتصام الجماهيري – في غزة والضفة – ضد الانقسام.....

على الرغم من ان عدد المعتصمين في ساحة الجندي المجهول/ غزة لم يتجاوزالألف مشارك أو اكثر قليلا( علما بأن أجهزة حماس الامنية حالت دون وصول الباصات المحملة بحوالي 1500مشاركا من محافظات الجنوب والشمال للمشاركة في الاعتصام ،كما وقامت بطرد الاذاعة المتنقلة الخاصة بالاعتصام )، الا ان هذا الاعتصام خطوة أولى تمهيديه في ظل أوضاع القلق والاحباط والخوف واليأس المنتشرة بدرجات متفاوته بين أبناء شعبنا، لذلك لا بد من تواصل هذه الاعتصامات بمشاركة واسعة وجدية من كافة الفصائل والقوى والمنظمات الاهلية والمجتمعية ، ومن المتضررين العاطلين عن العمل من فئة الشباب الجامعيين الذين يزيد عددهم عن مائة ألف عاطل الى جانب اكثر من مائة الف من العمال والمهنيين، علاوة على المتضررين من استكمال عملية الإعمار ويعيشون حالة من البؤس في الكارافانات بسب تدمير بيوتهم من العدو الصهيوني ، ذلك ان عدم التواصل مع هؤلاء وعدم مشاركتهم دليل قاطع على حجم احباطهم ويأسهم وعدم ثقتهم بفتح وحماس وبقية الفصائل علاوة على خوفهم من قمع اجهزة امن حماس ...لذلك كله يجب العمل على تصعيد هذه الخطوة الاعتصامية فيما بعد الى اشكال نضالية ديمقراطية أرقى من التظاهر والاضرابات وصولا الى العصيان المدني في الضفة والقطاع.

فمنذ اوسلو وصولا الى الانقسام الكارثي الراهن ، انتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني– بعد 9 سنوات من الصراع الفئوي بين فتح وحماس على المصالح – من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة ، وهذا يستدعي ويفرض على كل وطني فلسطيني في الضفة وغزة والشتات مواصلة النضال بلا تردد لاسقاط الانقسام خاصة وأن طرفيه – فتح وحماس

– لا يملك أي منهما شرعية او مشروعية بالمعنى الوطني الديمقراطي والقانوني والدستوري ، وآن لشعبنا وقواه الحية مغادرة مربع الاحباط والصمت واللامبالاة صوب التغيير الديمقراطي والمطالبة باجراء الانتخابات – باشراف دولي ومحلي –لانتخاب قيادة وطنية شرعية لشعبنا في المجلس التشريعي والمجلس الوطني والسلطة والبلديات في اطارحوار وطني شامل على قاعدة تنفيد اتفاق القاهرة ايار /مايو 2011 وبناء نظام سياسي وطني وديمقراطي يضمن توفير مقومات النضال والمقاومة بكل اشكالها من احل حرية شعبنا واستقلاله.

**********

2016/10/22

**قضيتنا اليوم باتت محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة**، ففي ظل الانقسام والصراع بين قطبي اليمين الليبرالي في حركة فتح واليمين الديني الاسلاموي في حركة حماس، إلى جانب الصراع الدموي المتفاقم في سوريا وليبيا والعراق ومصر، الهادف الى تفكيك الدولة الوطنية وتكريس استتباعها وتخلفها، يتحول "الربيع" العربي الى ربيع أميركي – اسرائيلي، ويرقص عدونا الامبريالي الصهيوني طرباً بهذا المصير، الأمر الذي يتناقض كلياً مع أهداف الحالة الثورية التي عبرت عنها الجماهير العربية وضحت من أجلها.

أما بالنسبة لشعبنا وقضيته ونضاله التحرري الديمقراطي الراهن والمستقبلي، أقول مرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيين في ظروف الانقسام الكارثي ، أطياف ذكريات ماضية، ولكن في وضع مؤسف عنوانه استمرار الصراع بين فتح وحماس على السلطة والمصالح الفئوية، وانسداد الأفق السياسي بالنسبة لحق تقرير المصير والعودة والحرية والاستقلال أو المشروع الوطني لا فرق، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ .. والجواب: لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم.. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصراً لأي منهما، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

**********

2016/10/23

)مقطع من حوار الاديبة والمثقفة التقدمية العراقية فاطمة الفلاحي مع الرفيق غازي الصوراني في بروباجندات الحكام الدينية والسياسية – بؤرة ضوء –.. الحلقة السابعة 2014/3/2(

**رأس المال لا يعرف السكون، وإذا ما تعرض لأي شكل من أشكال التوقف أو السكون**، فإنه يكف عن كونه رأسمالاً، إذ أن الحركة والنشاط الدائمين من خلال عملية الانتاج المادي السلعي، يشكلان المصدر الأساسي الوحيد لتراكم رأس المال عبر مراكمة القيمة الزائدة أو فائض القيمة والاستيلاء عليها، ومن ثم تبلور وتحقُقْ عملية الاستغلال (أو الاستلاب) الذي يتلخص تعريفه في كافة الموسوعات العلمية كما يلي: الاستغلال

هو الاستيلاء على فائض القيمة.

بناءً على ذلك، فإن الاستلاب أو الاستغلال يمكن تحديده علمياً حسب كارل ماركس في أنه يتيح فصل معسكرين فصلاً بيّناً: المستغِلّين الذين ينهبون فضل القيمة (القيمة الزائدة) ، والمستغَلَين (بفتح الغين) الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى قوة عملهم.

ولكن بالرغم من الدور المباشر للاقتصاد في نشوء الاستلاب أو الاستغلال الطبقي، إلا أن الماركسية تتحدث عن أشكال متعددة من الاستلاب الاجتماعي والديني والسياسي ، وهي أشكال فرعية من الأصل الاقتصادي أو الاستلاب الأساسي الذي تتعرض له الطبقة العاملة في سياق نمط الانتاج السلعي أو الرأسمالي، حيث يرى ماركس بحق أن العمل يتحول من قوة مُحَرِّرة للإنسان إلى نشاط مستلب أو مُشتَغَلْ في ظروف الانتاج الرأسمالي .

إن مفهوم الاستلاب – عند ماركس– يرتبط ويتحدد بالتشويه الذي يصيب فكرة حرية العمل التي تتحول إلى عملية بيع إجباري من العامل إلى صاحب العمل، حيث يتحول العمل هنا إلى وسيلة للعيش ويفقد مفهوم الحرية الفردية معناه الحقيقي بعد أن أصبح الاستلاب أو الاستغلال هو سيد الموقف، بعد ان يتجرد العامل من نتاج عمله، بل على العكس يصبح نتاج عمل العامل بمثابة قوة معادية تسيطر تماماً عليه، لأن منتوجه السلعي بات ملكاً لصاحب العمل – الرأسمالي الذي قام بشراء قوة عمل العامل، وفي هذه المعادلة يتضح فقدان العامل حريته وسلوكه ونشاطه اثناء العمل لحساب تلبية احتياجاته وأسرته لكي يستمروا أحياء.

إذن الاستلاب ضرورة من ضرورات استمرار الرأسمال وتوسعه، ففي النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتحقق التراكم أو الحصول على فائض القيمة، إلا من خلال عمل العامل، وهذا في حد ذاته ابشع مظاهر الاستلاب، حيث يصبح العمل أو الشغل وسيلة وأداة لاستلاب الذات وقهرها وإذلالها في ظل شروط الانتاج الرأسمالي التي تقوم على شراء قوة عمل العامل، وهنا تجلت عبقرية كارل ماركس حين أكد أن مملكة الحرية لا يمكن أن تبدأ في الواقع إلا حين تنتهي تلك العلاقة الاستغلالية أو الاستلابية بين العامل ورأس المال، من خلال الثورة الاشتراكية والقضاء على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية ديمقراطية ومؤنسنة ، تضمن أن يكون العمل والانتاج ، خاضعاً للحاجات الإنسانية ومعبراً عنها وعن كرامة الانسان.

**********

2016/10/23

**إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر** ، عملية الربط بين المعرفة العلمية والممارسة كشرط لتقدمها ؟ الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزله وابن رشد ، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر ، استمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها،

وظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي – الاجتماعي للنمط الريعي المركزي ، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة ، والذي شكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره ومن ثم انفجار الصراعات الطائفية الدموية كشكل رث من اشكال الصراع الطبقي.

**********

2016/10/23

**الديمقراطية الليبرالية البرجوازية (أو ديمقراطية المجتمع المدني الرأسمالي) تتسم بالطابع الشكلي والأحادي** ، الذي يقتصر ويتوقف عند الجانب السياسي وتعدديته المحكومة بسقف النظام الرأسمالي وقوانينه. وهي حالة تطورية من الانعتاق السياسي الذي حققته الثورة البرجوازية في عصر النهضة ، لم يغفلها ماركس بل نظر اليها "كنقطة انعطاف مذهلة في التطور التاريخي "، وتقدما عظيما في إطار النظام الاجتماعي القائم ،وهو منعطف لابد لنا – في اطار اليسار العربي–، من أن نعمل على مراكمة عوامله الموضوعية والذاتية بما سيضمن – بوسائل ديموقراطية– تجاوز الرؤى الاحادية للقوى الليبرالية الرثةو لحركات الاسلام السياسي المستندة على المفاهيم الأصولية القديمة، لحساب مفاهيم النهضة والتنوير والحداثة، صوب آفاق مجتمع مدني ديمقراطي، يزيح أشكال الاستبداد والسيطرة والاستغلال ، دون أن يعني ذلك اغفالنا لعملية الصراع الطبقي والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي وكل مظاهر التبعية والتخلف بصورة ديمقراطية.

**********

2016/10/23

**ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة**، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة النضال الديمقراطي لانهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية من خلال البدء الفوري لحوار وطني شامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا في نظام سياسي وطني وديمقراطي وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي.

**********

2016/10/23

**عن شعار " يهودية الدولة الاسرائيلية....."**

ان تعريف دولة العدو الصهيوني بأنها «دولة يهودية وديموقراطية» فإنه يعني، بحسب القراءة الإسرائيلية، "دولة قومية لليهود لكن بنظام ديموقراطي". أما دولة ديموقراطية فحسب فتعني لا يهوداً ولا عرباً، بل مواطنين، أناس،

بشر، لهم حقوق متساوية، وهذا ما ترفضه ذهنية المجتمع الإسرائيلي عموماً وقوى اليمين المتطرف خصوصاً بشقيه العلماني والديني.

لهذا نلاحظ توحد اليمين الصهيوني المتطرف (شبه العلماني أو العلماني) إلى جانب السلفيين المتطرفين (الحريديم (ليطالبوا بدولة يهودية لا بدولة ديموقراطية، انعكاساً لعقلية القوه والغطرسة الصهيونية، بدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية عموماً، ومع أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 1948 خصوصاً، وذلك ارتباطاً بوعيهم لمخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل" التي تفوق بسلبيتها ما لا يمكن قياسه من الآثار السياسية المباشرة. وعلى سبيل المثال:

.1يجعل قيام دولة "إسرائيل" أمراً مشروعاً وأخلاقياً؛ وهذا شأن خطير جداً لأنه يعني ان الفلسطينيين والعرب لا يعترفون بإسرائيل كأمر واقع، بل يعترفون بشرعيتها التاريخية، ما يجعل المقاومة الفلسطينية منذ ما قبل قيام "إسرائيل" عام 1948 وبعد قيامها، أمراً غير مشروع وغير أخلاقي، بل ويمكن أن توصف بأنها عمل ارهابي من وجهة نظر التحالف الإمبريالي الصهيوني وتوابعه في بلادنا!!

.2يفرض هذا الاعتراف على فلسطينيي 1948 قسم الولاء عنوة للدولة اليهودية.

.3يفرض على أي نائب عربي منتخب، الولاء لا للدولة وقوانينها باعتباره مواطناً، بل الولاء للرموز الدينية أو القومية للدولة اليهودية كالعلم والشعار والنشيد..

وبالتالي فان جوهر فكرة " يهودية الدولة" يلخص في : استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص –ولو التدريجي– من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها.

**********

2016/10/23

**الوعي والممارسة في أحزاب وحركات اليسار العربي ،ومحاولة تحديد الاشكالية.....**

فصائل واحزاب اليسار العربي تتحدث عن الوعي والممارسه في وثائقها ومنشوراتها دون متابعة أو تفعيل وتفاعل على صعيد الممارسة يجسد انتماء الاعضاء واقتناعهم ودافعيتهم ،مما أدى الى مزيد من عزلتها عن الجماهير ، بينما في المقابل، لا تمتلك الجماهير أطر منظمة فعالة، وبالتالي فإن (وعيها) العفوي البسيط لا يمكن ان يوصلها الى حراك سياسي ديمقراطي أو ثوري جذري او تحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى بل بعض المتغيرات في ديكور السلطة او تحقيق بعض المطالب الاقتصادية الصغيرة ، وبالتالي مهما تمردت ،تعود لتقبل الوضع القائم، كما هو الحال في مصر وتونس وسوريا والاردن واليمن

والمغرب وغيرها ، وكما هو الحال مع كل من حكومة رام الله وحركة حماس في غزة،اذ أن فقر الجماهير ومعاناتها وبؤسها وحرمانها يدفعها للتمرد العفوي ، لكن "قيادتها" أو السلطة الحاكمة ( ليبرالية او دينية) تمتص تمردها – بصورة انتهازية او قمعية – وتدعوها للسكينة أو ترهبها ، فالنشاط العفوي ، يوجد الازمة الشاملة التي تحاصر الفئات الحاكمة (ما تعيشه اليوم الجماهير الشعبية العربية والجماهير في قطاع غزة والضفة مؤشر واضح على تلك الأزمة) واذا لم يتوفر الحزب الطليعي الثوري الملتصق بالجماهير والمعبر عنها ، فان قوى اليمين او قوى الثورة المضادة تتولى السيطرة على حركة الجماهير وافراغها من مضامينها السياسية والمطلبية الديمقراطية او الطبقية.

ويطرح هذا الوضع قضيتين نقضيتين: الوعي والتنظيم ،فهل تستطيع الجماهير تطوير وعيها و تنظيم صفوفها ؟ وجوابنا إنها عاجزة عن ذلك ، لأن العمل التنظيمي ( الحزب )،وكذلك مواجهة القوى الحاكمة ،بحاجة إلى تقنية عالية مسبوقة بالوعي والرؤية والبرامج الواضحة ، وهي ايضا بحاجة إلى الثقافة ،و الدراسة والاضطلاع والمتابعة اليومية لكل شأن من شئون الصراع مع العدو الوطني أو على مستوى التناقضات الداخلية والصراع الطبقي.فالممارسة هي التي تدل على طبيعة الوعي شرط ان تنطلق تلك الممارسة من مفهوم الديمقراطية ومنهجها .

وهنا يبرز دور الفئات الواعية ،والمناضلة والمثقفة ،لانها القادرة على تأسيس الأفكار المناهضة للافكار أو للإيديولوجيا السائدة ، والقادرة على هزيمتها، وفي هذا الجانب نؤكد على أن الوعي دون ممارسة ديمقراطية داخل الاحزاب او خارجها ، لا يؤدي الى انتصار، وكذلك فإن الممارسة الديمقراطية دون وعي نظري طليعي وثوري مرتبط بالصراع الطبقي ،لا تحقق نفس الغرض.

انهما معا" طريق الانتصار ، لان الوعي الديمقراطي الثوري يضيف للحركة العفوية ، العقل والتنظيم ، وهما مكمن قوة . ، وتجعل الهجوم لاسقاط انظمة الاستبداد والانقسام والتخلف ممكنا ، بل وضروريا" ، لانه يعطي التنظيم (بعد أن يستكمل كافة الشروط) القوة الجبارة التي تدعمه وتجعل انتصاره محتما. "

**********

2016/10/24

**غازي الصوراني ....كيف نفهم العلمانية ؟**

أشير إلى أننا، قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لايستهان به من المثقفين العرب ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه –من منطلق انتهازية المثقف السلطوي– باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة

التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر، يُعَد من أهم كوابح النضال من أجل الديمقراطية والتنوير والعلمانية والمواطنة او النضال والصراع الطبقي، أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية ، ناهيكم عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع (المدفوعة الثمن في كثير من الحالات) وقبل أن يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل نقابة أو جمعية....إلخ، وكما يقول ماركس بحق " يغيب العقل حين يغيب الدقيق " ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

لذلك فإن إحدى أهم مساهمات اليسار الجذرية المطلوبة في هذا الجانب ، تكمن في قدرتها على صياغة البرامج التنموية الهادفة إلى تأمين لقمة العيش الكريمة للعاطلين عن العمل، في إطار النضال الديمقراطي المطلبي الحازم دفاعاً عن قضايا جماهير الفقراء والكادحين والمضطهدين ، وذلك من خلال معايشة القوى اليسارية لهذه الجماهير والتأكيد على شعاراتها وأفكارها السياسية والطبقية المنحازة لهم ونشرها بين صفوفهم.

**********

2016/10/24

**رسالة دافئة وصريحة الى كل رفاقي الاعزاء في احزاب وفصائل اليسار العربي.....**

لعلنا نتفق ان تفاقم مظاهر التخلف والتبعية والاستبداد والاستغلال والصراعات الطائفية في الوضع العربي الراهن ، تستدعي حاجتنا في كافة فصائل واحزاب اليسار العربي إلى المراجعة النقدية لتجاربنا السابقة ، ومن ثم تقييم صارم لأفكارنا وممارساتنا بهدف اعادة تأهيل فصائلنا واحزابنا – وفق اسس ومنهجية الديمقراطية – ليقوموا بدورهم الطليعي ولإنجاز مشروعهم النضالي التحرري والثوري الديمقراطي ، لاننا نعيش حالة شكلية او مظهرية من الرضا على النفس والارتياح تستند في معظمها الى التاريخ النضالي في المراحل الماضية وليس الى راهنية نضالنا السياسي والطبقي والكفاحي ...فتراجعنا وتراكمت ازماتنا وأمراضنا وانحسر دور احزابنا وفصائلنا ، ونكاد ان نفقد مصداقيتنا وحضورنا في اوساط الجماهير .

ولعل أخطر الأمراض التي تعوق تطور أحزابنا ، بل تؤدي إلى تراجعها ، هوغياب الديمقراطية الداخلية وضعف

وتراجع الوعي بالنظرية والواقع المعاش ، الى جانب ضعف الدافعية الذاتية لدى الرفاق ، وبالتالي تراجع الإيمان بالمشروع اليساري الثوري الأصيل الذي ينحاز للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين .

إن هذا التوهان والتراجع والارتداد الفكري والسياسي ، يمثل وضعا خطيرا جدا ويساهم بقوة في مراكمة مظاهر اليمين الفكري والسياسي بمختلف تلاوينه – الليبرالية الرثة والانتهازية –داخل قوى اليسار العربي ، علاوة على تزايد المحاور التكتلية الشللية التي تفتقر لأي رؤية فكرية وليس لديها سوى مواقف ذاتية أنانية عززت من تخلف أحزابنا وفصائلنا ..وبالتالي غذت مظاهر القلق والاحباط لدى العديد من الاعضاء والكوادر ..الى جانب دورها في مفاقمة عوامل الازمة ، ومن ثم مراكمة عوامل التفكك والانهيار طالما بقيت ازمتنا على هذا الحال من التراكم المخيف دونما أي مجابهة جذرية لعلاجها والخروج منها صوب النهوض ....فمن الأمراض الكبرى التي تعرقل تطور احزابنا ، نشاهدها بوضوح في أن العمل الفكري والتثقيف الذاتي هو آخر ما يحظى باهتمام الاغلبية الساحقة من الرفاق خصوصا في الهيئات القيادية ، سواء بالنسبة لوعي النظرية الماركسية وتطوراتها التجديدية أو بالنسبة لوعي حركة الواقع ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والطبقية او بالنسبة للتثقيف والقراءة الذاتية.

إن ما أطرحه لا يدخل في إطار جلد الذات ولا في إطار زرع الإحباط ،لأننا بقدر ما نحلل بدون مجاملة وبصرامة هفواتنا ونواقصنا وأخطائنا بقدر ما يزيد اقتناعنا وإيماننا بمشروعنا وهويتنا الفكرية ، الماركسية المتجددة ومنهجها بما يخدم واقعنا، ويزيد ايماننا واقتناعنا الواعي بمبادئنا واهدافنا والوفاء لشهدائنا واستعدادنا للتضحية من أجل تحقيق تلك الاهداف.

إن هذا الإيمان يتأسس على الوعي بالنظرية الماركسية ومنهجها، وعلى معرفة عميقة بالواقع الموضوعي في هذا البلد العربي او ذاك ، وعلى إرادتنا القوية ودافعيتنا الذاتية بالمعنى الفردي والجمعي ضمن علاقات ديمقراطية ورفاقية دافئة، تتجاوز كل مظاهر الجمود والتكلس ،لكي نتجاوز النواقص والأخطاء والهفوات وتخليص ذاتنا الجماعية من الأمراض التي تنخرها.

لذلك رفاقي الاعزاء ، لا بد من إعطاء الأولوية للعمل السياسي والفكري والتنظيمي بمنهجية علمية وديمقراطية والعمل المباشر وسط الجماهير الكادحة والاندماج في اوساطها ، لأنها أحد أهم شروط تأهيل احزابنا وفصائلنا لذاتها. وهذا التأهيل يمثل مسألة حاسمة في سيرورة التغيير التحرري الثوري والديمقراطي في بلادنا ارتباطا بتفعيل الحوار من اجل استنهاض احزاب اليسار داخل كل بلد عربي اولا ، لكي نبدأ معا في بناء الحركة الماركسية العربية الموحدة من قلب نضالنا المشترك في عملية الثورة القومية العربية التحررية والديمقراطية بافاقها الاشتراكية ...فلا خيار امامنا ....اما الاشتراكية او البربرية.

**********

2016/10/24

**الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني** ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، يعود إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي/مستعمر ، مقيم في الشرق الأقصى ، ثم أصبحت هذه الكلمة ، تطلق

على المديرين المحليين للشركات الأوروبية و كلمة كومبرادور هي أصلاً كلمة برتغالية.
ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار وحرية الرأي والمعتقد....

**********

2016/10/25

**التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه.....**

مجتمعاتنا لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان ذات اوضاع اجتماعية انتقالية، ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية . لكننا نلاحظ ان التحالف الطبقي الحاكم في النظام العربي (لا فرق جوهري بين الملكي والجمهوري والمشيخي او الاميري ) لجأ الى التحالف مع النظام الراسمالي المعولم، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لها ، وتطلب هذا الحلف الجديد، شكلا من الليبرالية السياسية الرثة والتابعة. وهو الشكل الذي ولد محاصرا من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالرفض من الفئات الشعبية الفقيرة المتسعة التي تزايدت معاناتها بحكم هذا السياسات ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الانظمة في اكتساب" شرعية" سلطتها عبر مزيد من الاستغلال والقمع والاستبداد ومراكمة المزيد من الثروات غير المشروعة ، بعد أن اصبحت التبعية واقتصاد السوق هما العنوان المركزي المهيمن وفق ادوات وممارسات طفيلية ادت الى تفشى الاقتصاد الفاسد او غير الرسمي للطبقات العليا. واشتراك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص بالتحالف مع نخب الكومبرادور وغيرهم ، ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج" ، أو "اقتصاد المحاسيب" ، وأصبح للنفوذ السياسي دورا واضحًا في الأنشطة الاقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع المشوه ، كان من المنطقي ألا تتحمس الشرائح والاجهزة الحاكمة إلى أي حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية ...بل قامت وتقوم بقمع الحركات الشعبية بكل قسوة في اطار صراع سينتهي لا محالة بانتصار الجماهير الشعبية.

**********

2016/10/25

**ان التباين بين سمات وخصائص التجمعات الفلسطينية في الارض المحتلة 1948 او في الضفة والقطاع وفي مخيمات اللجوء والمنافي** لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمدلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى ، الذين يشكلون اطاراً وطنياً –معنوياً– توحده الاهداف السياسية الكبرى رغم توزع وتشتت المكان ، كما توحده

عناصر واسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنويا وماديا مشتركاً لمعظم ابناء شعبنا، بما يشير بوضوح إلى توفر وحدة العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ارتباطاً بتداخلهما وتشابكهما رغم كل المتغيرات في بنية هذه المجتمعات في الضفة والقطاع وفلسطين 48 أو الخارج، لأنها تصب في خدمة الفكرة التوحيدية الوطنية السياسية التحررية والديمقراطيةالمجتمعية لشعبنا الفلسطيني، لكن هذه الفكرة تتعرض اليوم –بسبب الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس – إلى نوع من التراجع والتفكك الذي يهدد بتكريس انقسامها وتشرذمها بين مصالح اليمين الليبرالي الرث في فتح ومصالح اليمين الاسلاموي في حماس رغم جوهرهما الطبقي الكومبرادوري المشترك ، كما هو الحال في ظل الانقسام والصراع الراهن بين فتح وحماس، حيث نلاحظ تفكك وتراجع الفكرة الوطنية التحرريةالتوحيدية الجامعة لشعبنا بصورة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر في انتظار صحوة فصائل اليسار الوطني الديمقراطي او البديل الغائب ؟؟؟!!!

**********

2016/10/25

**تحذير ودعوة عاجلة الى كل القوى الوطنية الديمقراطية العربية للصحوة والتفاعل مع غضبة الجماهير العربية قبل فوات الأوان.....**

الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية من خلال المزيد من الاستبداد والاستغلال وافقار شعوبها ، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية...لكن هذا المشهد العربي رغم سوداويته تتراكم في داخله يوميا عوامل انفجار شعبي عفوي هائل ينذر بمزيد من الفوضى والانفلات والدمار الداخلي ما لم تتدارك – وبسرعة – القوى الوطنية الديمقراطية في كل عواصم ومدن وارياف المجتمعات العربية هذا الوضع وتسعى الى التقاط اللحظة الراهنة لقيادة الجماهير العفوية قبل انفجارها القادم.

**********

2016/10/26

سؤال : إن التاريخ هو سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل بحسب الفيلسوف الإيطالي جيانتيريزو، وما التاريخ بحسب المفكر السياسي غازي الصوراني ؟ ( الاديبة والمثقفة الديمقراطية العراقية فاطمة الفلاحي في حوار مع غازي الصوراني – نيسان /ابريل 2014(

**اعتقد أن وصف التاريخ على أنه "سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل"** يندرج تحت ما أسميه نزوة رغبوية ذاتية في تفسير التاريخ، وكأنه العنصر الرئيسي المباشر في إدارة العملية التطورية للبشر في كوكبنا الأرضي، وهي نزوه ارادوية تلغي او تتجاوز المفاهم المُؤَسِّسة أو الصانعه للتاريخ ، وأقصد بذلك ، القوى المنتجة وانماط وعلاقات الانتاج ، وقبل كل شيء الصراع الطبقي والتناقضات التناحرية وغيرها ، الكامنة في اطاره ضمن البنى التحتية (المادية والانتاجية) والبنى الفوقية الفكرية والقانونية المنعكسة عنها.

وإذا كان السياق التطوري للمجتمعات البشرية في المنظور العام على هذه الشاكلة، فإن خصوصية التطور في كل مجتمع من المجتمعات عموماً ، وبين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات التابعة والمتخلفة خصوصاً، تفرض مساراً وسيرورة للتاريخ تختلف باختلاف تطور المجتمعات ، بحيث يمكن القول، إن إبراز حركة التاريخ وسيرورته رهن بطبيعة تطور المجتمع ، أو هي بالأحرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع تقدم أو تخلف الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والفكرية التي تحدد أو تصنع معالم التاريخ وسيرورته في هذا المجتمع أو ذاك.

وهنا أشير إلى ان الفيلسوف الايطالي جيانتيريزو فاتّيمو (المتميزبمواقفه المعادية للامبريالية والصهيونية والمتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني ) يُعَرِّف التاريخ (حسب السؤال المطروح أعلاه) من منظور أيديولوجي بحيث يصبح التاريخ ملحقاً للأيديولوجيا ، على النقيض من رؤية كارل ماركس التي أنهت الحاق التاريخ بالأيديولوجيا ، عندما انطلق من الأسس المادية العلمية (الاقتصادية الاجتماعية) لتطور التاريخ، وبذلك صاغ ماركس القواعد الأساسية لميدان كان قد بقي حتى ذلك الوقت موضع حلم أو تفسير ذاتي او ارادوي، بدل أن يكون موضع استكشاف فعلي من قلب العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات في مرحلة زمانية محددة، وهذا ما حصل بالفعل على أثر تراجع ثم اضمحلال قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية ومن ثم العلاقات الاجتماعية في المرحلة الاقطاعية في أوروبا التي امتدت تقريباً منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن السابع عشر، وبزوغ عصر النهضة أو ما يعرف اليوم بالحداثة من قلب العلاقات الرأسمالية الجديدة انعكاساً قوياً لمصالح البورجوازية الناهضة منذ نهاية القرن السابع عشر.

فعلى الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد

والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

ولا آخال نفسي مختلفاً في المضمون أو الدلالات عن جوهر أفكار الفيلسوف الايطالي فاتيمو التي تنتمي – في قسم منها– إلى الفكر الحداثي عموماً والفلسفة الماركسية خصوصاً، لكنني اختلف بالتأكيد مع طروحاته الفكرية التي تنتمي إلى ما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة . خاصة وأنه يربط بين العدمية وحقيقة التاريخ، معتبراً أن التاريخ هو مسيرة علمنة وخيبة أمل، لكنه يرى "أنها مسيرة تفترض قراراً بنبذ العنف"، وهو قرار ينطلق من دعوة ارادوية ذاتية ومثالية في آن واحد ، على الرغم من أنها تحمل ابعاداً ومضامين انسانية الطابع، لكنها تتجاوز طبيعة الصراعات السياسية والطبقية المتفاقمة انعكاساً لمصالح الرأسمالية العالمية في الظروف الراهنة، والدور الامبريالي المتحكم في موازين القوى العالمية حتى اللحظة ، وتأثيره الفعال – المباشر وغير المباشر– في التخطيط والتنفيذ لعمليات عدوانية عنيفة تكريساً لضمان "ديمومة" مصالحه في بلادنا ، إلى جانب دوره المعروف في إثارة واشعال أبشع مظاهر العنف الدموي، الطائفي والاثني والمذهبي، التي باتت اليوم عنواناً بارزاً في العديد من البلدان العربية بديلاً عن الصراع الطبقي ، وبديلاً عن الصراع العربي ضد الامبريالية والصهيونية.

وهنا بالضبط يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة على ثروات ومقدرات شعوب العالم الفقيرة، ما يعني ان الدعوة إلى نبذه، مسألة تندرج ضمن رؤية انسانية مثالية نبيلة على المستوى الذاتي، لكنها مستحيلة التحقيق بحكم تناقضها مع الطبيعة العدوانية للنظام الامبريالي ، وهي طبيعة تستدعي ممارسة العنف الثوري المضاد من قبل الشعوب المضطهدة في مجابهة هذه العدوانية وفك الارتباط وكل اشكال التبعية مع ذلك النظام وذلك هو الطريق الوحيد صوب تحويل مجرى تاريخنا العربي المعاصر من سيرورة الاضعاف والاستسلام إلى سيرورة التحدي المعتمدة على الذات وتحديد مصيرنا الراهن المستقبلي برؤية نهضوية وديمقراطية وانسانية، وعند ذلك فقط يمكن الحديث عن نبذ العنف وفق رؤية وممارسة واقعية ثورية بعيداً عن الأوهام المثالية أو العدمية المنسجمة مع أفكار "ما بعد الحداثة"، وهي عندي ليست سوى نوع من الانحراف عن مجرى فلسفة الحداثة ومسارها التطوري اللانهائي.

وهنا بالضبط يتحدد الدور الطليعي –الراهن و المستقبلي– للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي –

بالمعنى الجمعي، العضوي، الحزب– لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية واضحة ومحددة تقوم على القطيعة المعرفية والسياسية مع مفاهيم التاريخ الماضي من خلال القطيعة الثورية مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي ، و النظام الرأسمالي أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية هي في ذات الوقت رؤية تاريخية حداثية تقدمية راهنة يتوجب أن تنطلق بداية من الغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والقهر والقمع والاستبداد والافقار ، وبالتالي فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الامبريالي، هو شرط أول يتوازى ويندمج تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا، وذلك انطلاقاً من وعينا بضرورة العمل على مراكمة العوامل الموضوعية والذاتية لتحقيق هذه الرؤية الثورية الهادفة إلى تغيير مجمل العلاقات الاجتماعية القديمة وتحطيمها على طريق بلورة علاقات وقوى انتاجيه وبنى فوقية تكون قادرة على اشتقاق مسار وسيرورة تاريخنا المعاصر بعيداً عن كل خيبات الأمل أو سيرورات التراجع والاضعاف.

**********

2016/10/26

**اعتقد أن وصف التاريخ على أنه "سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل" يندرج تحت ما أسميه نزوة رغبوية ذاتية في تفسير التاريخ،** وكأنه العنصر الرئيسي المباشر في إدارة العملية التطورية للبشر في كوكبنا الأرضي، وهي نزوه ارادوية تلغي او تتجاوز المفاهم المُؤَسِّسة أو الصانعه للتاريخ ، وأقصد بذلك ، القوى المنتجة وانماط وعلاقات الانتاج ، وقبل كل شيء الصراع الطبقي والتناقضات التناحرية وغيرها ، الكامنة في اطاره ضمن البنى التحتية (المادية والانتاجية) والبنى الفوقية الفكرية والقانونية المنعكسة عنها.( من حوار غازي الصوراني مع الاديبة والمثقفة الديمقراطية العراقية فاطمة الفلاحي – نيسان /ابريل 2014(

**********

2016/10/26

**خصوصية التطور في كل مجتمع من المجتمعات عموماً** ، وبين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات التابعة والمتخلفة خصوصاً، تفرض مساراً وسيرورة للتاريخ تختلف باختلاف تطور المجتمعات ، بحيث يمكن القول، إن إبراز حركة التاريخ وسيرورته رهن بطبيعة تطور المجتمع ، أو هي بالأحرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع تقدم أو تخلف الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والفكرية التي تحدد أو تصنع معالم التاريخ وسيرورته في هذا المجتمع أو ذاك.

**********

2016/10/26

**سؤال : إن التاريخ هو سيرورة اضعاف أو مسيرة علمنة وخيبة أمل بحسب الفيلسوف الإيطالي جيانتيريزو**، وما التاريخ بحسب المفكر السياسي غازي الصوراني ؟ ( الاديبة والمثقفة الديمقراطية العراقية فاطمة الفلاحي في حوار مع غازي الصوراني – نيسان /ابريل 2014(

أشير إلى ان الفيلسوف الايطالي المعاصر جيانتيريزو فاتّيمو ( عضو الحزب الشيوعي الايطالي المتميزبمواقفه المعادية للامبريالية والصهيونية والمتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني ) يُعَرِّف التاريخ (حسب السؤال المطروح أعلاه) من منظور أيديولوجي بحيث يصبح التاريخ ملحقاً للأيديولوجيا ، على النقيض من رؤية كارل ماركس التي أنهت الحاق التاريخ بالأيديولوجيا ، عندما انطلق من الأسس المادية العلمية (الاقتصادية الاجتماعية) لتطور التاريخ، وبذلك صاغ ماركس القواعد الأساسية لميدان كان قد بقي حتى ذلك الوقت موضع حلم أو تفسير ذاتي او ارادوي، بدل أن يكون موضع استكشاف فعلي من قلب العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات في مرحلة زمانية محددة، وهذا ما حصل بالفعل على أثر تراجع ثم اضمحلال قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية ومن ثم العلاقات الاجتماعية في المرحلة الاقطاعية في أوروبا التي امتدت تقريباً منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن السابع عشر، وبزوغ عصر النهضة أو ما يعرف اليوم بالحداثة من قلب العلاقات الرأسمالية الجديدة انعكاساً قوياً لمصالح البورجوازية الناهضة منذ نهاية القرن السابع عشر.

فعلى الصعيد التاريخي في عصر النهضة ، بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، بعد أن فقدت الكنيسة تأثيرها على عقول الناس في أوروبا، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة، فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملّته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهرية بما تحمله من مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني لم تتبلور بعد في مجتمعاتنا العربية، بسبب استمرار فواتها وتخلفها ورفض الشرائح أو القبائل والعائلات والأنظمة الحاكمة في بلادنا العربية لتلك الأفكار، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً تعطيل وإعاقة حركة التاريخ في بلادنا، من خلال هيمنة عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج الى جانب حركات الاسلام السياسي التي ترفع شعار الخلافة!) بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء وشيوخ القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة، بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية اعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة في قلب عفوية الجماهير الشعبية، باستحضار التاريخ الماضي بصورة رثة، بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

**********

2016/10/26

**لا آخال نفسي مختلفاً في المضمون أو الدلالات عن جوهر أفكار الفيلسوف الايطالي** فاتيمو التي تنتمي – في قسم منها– إلى الفكر الحداثي عموماً والفلسفة الماركسية خصوصاً، لكنني اختلف بالتأكيد مع طروحاته الفكرية التي تنتمي إلى ما يسمى بفلسفة ما بعد الحداثة . خاصة وأنه يربط بين العدمية وحقيقة التاريخ، معتبراً أن التاريخ هو مسيرة علمنة وخيبة أمل، لكنه يرى "أنها مسيرة تفترض قراراً بنبذ العنف"، وهو قرار ينطلق من دعوة ارادوية ذاتية ومثالية في آن واحد ، على الرغم من أنها تحمل ابعاداً ومضامين انسانية الطابع، لكنها تتجاوز طبيعة الصراعات السياسية والطبقية المتفاقمة انعكاساً لمصالح الرأسمالية العالمية في الظروف الراهنة، والدور الامبريالي المتحكم في موازين القوى العالمية حتى اللحظة ، وتأثيره الفعال – المباشر وغير المباشر– في التخطيط والتنفيذ لعمليات عدوانية عنيفة تكريساً لضمان "ديمومة" مصالحه في بلادنا ، إلى جانب دوره المعروف في إثارة واشعال أبشع مظاهر العنف الدموي، الطائفي والاثني والمذهبي، التي باتت اليوم عنواناً بارزاً في العديد من البلدان العربية بديلاً عن الصراع الطبقي ، وبديلاً عن الصراع العربي ضد الامبريالية والصهيونية.

وهنا بالضبط يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة على ثروات ومقدرات شعوب العالم الفقيرة، ما يعني ان الدعوة إلى نبذه، مسألة تندرج ضمن رؤية انسانية مثالية نبيلة على المستوى الذاتي، لكنها مستحيلة التحقيق بحكم تناقضها مع الطبيعة العدوانية للنظام الامبريالي ، وهي طبيعة تستدعي ممارسة العنف الثوري المضاد من قبل الشعوب المضطهدة في مجابهة هذه العدوانية وفك الارتباط وكل اشكال التبعية مع ذلك النظام وذلك هو الطريق الوحيد صوب تحويل مجرى تاريخنا العربي المعاصر من سيرورة الاضعاف والاستسلام إلى سيرورة التحدي المعتمدة على الذات وتحديد مصيرنا الراهن المستقبلي برؤية نهضوية وديمقراطية وانسانية، وعند ذلك فقط يمكن الحديث عن نبذ العنف وفق رؤية وممارسة واقعية ثورية بعيداً عن الأوهام المثالية أو العدمية المنسجمة مع أفكار "ما بعد الحداثة"، وهي عندي ليست سوى نوع من الانحراف عن مجرى فلسفة الحداثة ومسارها التطوري اللانهائي.

**********

2016/10/27

**كيف وصل العرب في المرحلة المعاصرة إلى هذه الحال من الانحطاط، وأين يكمن الخلل؟** ، وجوابنا انه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترودولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الفرضيات والحركات السلفية الغيبية، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاما مع تزايد تبعية وتخلف ومن ثم ارتهان المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى ازاحة المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والافكار الرجعية

السلفية ، التي كانت – وما زالت – تشكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية الوطنية العقلانية التنويرية الديمقراطية العربية كمخرج وحيد من مآزق وتخلف وانحطاط مجتمعاتنا العربية.

**********

2016/10/27

**يتجلى العنف كظاهرة مرتبطة بنزوع النظام الامبريالي الدائم صوب التوسع والسيطرة** على ثروات ومقدرات شعوب العالم الفقيرة، ما يعني ان الدعوة إلى نبذه، مسألة تندرج ضمن رؤية انسانية مثالية نبيلة على المستوى الذاتي، لكنها مستحيلة التحقيق بحكم تناقضها مع الطبيعة العدوانية للنظام الامبريالي ، وهي طبيعة تستدعي ممارسة العنف الثوري المضاد من قبل الشعوب المضطهدة في مجابهة هذه العدوانية وفك الارتباط وكل اشكال التبعية مع ذلك النظام وذلك هو الطريق الوحيد صوب تحويل مجرى تاريخنا العربي المعاصر من سيرورة الاضعاف والاستسلام إلى سيرورة التحدي المعتمدة على الذات وتحديد مصيرنا الراهن المستقبلي برؤية نهضوية وديمقراطية وانسانية.

) من حوار الاديبة والكاتبةالمتميزة فاطمة الفلاحي مع غازي الصوراني في " بؤرة ضوء " و "عقد قران النظامين الرأسمالي والديموقراطي" الحلقة الثانية – موقع الحوار المتمدن.(

**********

2016/10/27

**حول الدين والدولة.....**

في هذا الجانب يقول عالم الاجتماع التقدمي العراقي علي الوردي : "إن الدين والدولة أمران متنافران بالطبيعة فإذا اتحدا في فترة من الزمان، كان اتحادهما مؤقتاً، ولا مناص أن يأتي عليهما يوم ويفترقان، وإذا رأينا الدين ملتصقاً بالدولة، علمنا أنه دين كهان لا دين انبياء. "

وفي هذا السياق أشير إلى المفكر المستنير الشيخ عبد الرحمن الكواكبي الذي أكد في معظم كتاباته وخطبه على رفض كل أشكال الاستبداد ، وطالب بفصل الدين واستقلاله عن الدولة والحكم واستبعاد السلطة عن التدخل في أمور الشريعة .

إننا إذ نؤكد على أن الاسلام قد لعب دوراً تاريخياً مهماً في صيرورة تطوّر العرب، لكن طابعه الدنيوي تحوّل إلى تصوّرات مبسّطة ساذجة وأسطورية، خاصة في مراحل الانحطاط التي بدأت في نهاية عهد الدولة الأموية وتكرست في الدولة العباسية وما تلاها حتى المرحلة الراهنة ، وأصبحت الرؤى التي سادت في ضوء التصوّر المثالي الغيبي الذي طرحه "أبوحامد الغزالي" ضد عقلانية " ابن رشد" مجرد جملة طقوس بسيطة، من دون عقل أو معادية للعقل، فقد رفض الغزالي كلّ مجالات العلم والعقل والفلسفة، كما عبر عنها الفيلسوف ابن رشد، وحَصَر «العلم» في «علوم الدين» الأمر الذي لم يقره ولم يوافق عليه علماء الدين المستنيرين – في العصر الحديث والمعاصر– من أمثال جمال الدين الافغاني ، ومحمد عبده وأحمد أمين والشيخ علي عبد الرازق ثم الشيخ محمود شلتوت والشيخ محمد أبو زهره وجمال البنا ومحمد سعيد عشماوي وغيرهم.

وفي هذا السياق، تتجلى أهمية كتاب الشيخ الأزهري علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم"، "الذي يناقش فيه مجموع الآراء والمواقف من مسألة الخلافة في الإسلام، انطلاقا من السؤال الرئيسي حول دينية أو عدم دينية منصب الخلافة ، فإذا كان البعض يعتبرها منصبا دينيا، وضرورة دينية، فإن الشيخ علي عبد الرازق في رده على هذا القول ومن أجل تفنيده، يعود إلى المصادر الأساسية للإسلام: الكتاب والسنة والإجماع، يبحث عن شرعية أو عدم شرعية الخلافة. ليخرج بنتيجة مفادها أن لا الكتاب ولا السنة ولا الإجماع يعطيه الشرعية.

وإذا كانت الخلافة بالنسبة لعبد الرازق لا تستند لا على الكتاب ولا على السنة ولا على الإجماع. فإنها لا تستند في رأيه إلا على القوة والقهر والعنف بحد السيف من أجل فرض نفسها على المسلمين، وفي هذا الإطار يستعين المؤلف بالتاريخ الإسلامي من خلال بعض اللحظات التاريخية، ومن بعض الذين مارسوا الحكم للاستدلال على القوة والقهر.

**********

2016/10/27

**"دولة " العدو الصهيوني تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة** في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة إلى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم اصرار العدو الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية، واستفراده بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تستند إلى خمسة لاءات كانت – وما زالت – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم .

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الامبريالي العالمي .

وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية هي – من هذه الزاوية– هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، ولذلك فان الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الامبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن، في ضوء فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني ايار 2011، الأمر الذي يفرض ممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لانهاء الانقسام واستعادة الحد الادنى من الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي تحرري يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة

والنهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه،احتراما ووفاء لدما الشهداء وتضحيات الشباب في الضفة والقطاع ، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

**********

2016/10/28

**إن هذه الصورة البشعة من استبداد وتبعية وتخلف الأنظمة العربية** ، قبل وبعد ما يسمى بالربيع العربي ، من خلال سيطرة القوى اليمينية الليبرالية الرثة أو قوى الاسلام السياسي التي تتفاعل صعوداً بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف الناتو" وعملاءه من الحكام العرب في قطر والسعودية والخليج ...إلخ ، يطرح مجدداً السؤال التقليدي : ما العمل؟ ... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا يجب أن تنحصر أو تتوقف عند تحليلنا لطبيعة الامبريالية ودور ووظيفة الكيان الصهيوني فحسب، بل أيضاً – وضمن أولويات واضحة – لابد من أن تمتد الإجابة إلى صلب الواقع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي العربي ودور الطبقات الحاكمة والمستغلة التابعة والمستبدة فيه وازالتها سياسيا واقتصاديا بما يحقق مصالح وتطلعات العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ، الامر الذي يحتم على القوى اليسارية الثورية العربية أن تسارع إلى تنظيم جماهيرها من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والقمع والاستغلال الطبقي ، ومجابهة جميع أشكال التفتيت والتجزئة من قطرية وطائفية واثنيه ومناطقية وإقليمية وعشائرية، والعمل على إحياء قيم الحرية والمواطنة والتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة.

**********

2016/10/28

## وجهة نظر ...لا وجود لمجتمع مدني في البلدان العربية.....

فعلى الرغم من كل ما يتبدى أمامنا من مظاهر العصر الحديث، أو الحداثة – في العديد من البلدان العربية – فإن ذلك لا يمثل سوى شكل ظاهري استهلاكي في الغالب، لمجتمع تابع غير متبلور، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية كلها بصورة هجينه، وتتيح للأنماط القديمة إمكانية السيطرة في كثير من بلدانه، يتجلى ذلك في بنية العواصم والمدن العربية –التي نفترض أن تكون الحاضنة أو الحامل الأساسي والأول –عبر علاقات وقوى إنتاجية متقدمة– لمفهوم المجتمع المدني وبلورته في المجتمع العربي، »وهي بنية –مدن عربية– متريفة أو هي أصلاً ريفية«، إضافة الى تكونها من وحدات (أحياء) ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذاك بالمنظومة الثقافية العربية الإسلامية إلى تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفرادا أو جماعات سواء في الريف أم "المدينة" المتريفة، وارتباطاً بذلك هناك مسألة تطور الطبقة الوسطى وعلاقتها (الهشة) بـ "المجتمع المدني" نظراً لعدم استقلاليتها بل وتبعيتها للدولة، وضعف قدرتها على إحداث ضغوط موازية باتجاه تفعيل الديمقراطية وقيام مجتمع مدني، والسبب في ذلك يعود الى أن الطبقة الوسطى ارتبطت إما بالتكوينات الرأسمالية الخارجية أو باقتصاد الدولة العربية وانفاقها وبالتالي هيمنتها، على العكس تماماً عن تطور هذه الطبقة في أوروبا(1)، إنه مشهد يبرر التساؤل المشروع: هل

هنالك مجتمع حديث في بعض هذه البلدان؟ قبل أن نشرع بالسؤال الثاني، هل هنالك حقاً مجتمع مدني فيها؟ جوابي الصريح لا كبيرة ...اذ اننا حتى اللحظة نعيش في كل بلدان العرب اوضاعا مريرة وبشعة من الاستبداد والقهر والتخلف والتبعية والانغلاق بدرجات تتفاوت بين هذا البلد او ذاك.

**********

2016/10/29

**إما الحوارالوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن** أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف !! " .

**********

2016/10/29

**من وحي تشاؤم العقل....**

كجزء من عالم الأطراف او العالم الرابع المتخلف المنحط، يواجه الوطن العربي اليوم حالة من الانهيار الاجتماعي/ الاقتصادي/السياسي في إطار منظومة العولمة الامبريالية التي تعزز سيطرتها المادية على موارد ومقدرات شعوبنا، بمقدار نجاحها في فرض سيطرتها من خلال انظمة العمالة على واقعنا المفتوح لهذه العملية دون أي مقاومة سياسية عقلانية جدية ، سوى اللامبالاة أو الخضوع للاقدار أو صراخ خافت _ هنا أو هناك _ أشبة بصراخ اليائس أو الجريح .

الى جانب ذلك ، هناك الخطر الداخلي الذي نعيشه اليوم الذي يتجسد في حالة التفكك والتجزئة السياسية والتخلف والصراعات الدموية الطائفية والمذهبية تحت مظلة الاسلام السياسي والحركات السلفية الطائفية الرجعية وكافة مظاهر التفسخ الاجتماعي على الصعيد العربي ، واستمرار الصراع على السلطة والمحاصصة بين فتح وحماس على الصعيد الفلسطيني رغم عشرات المسرحيات ومساخر المصالحة ؟! ورغم وصول ما يسمى بالعملية السلمية إلى أفق مسدود ، علاوة على الحصار والعدوان اليومي الصهيوني، وتغلغل مظاهر الفقر والإحباط فيه بصورة غير مسبوقة في اوساط ابناء شعبنا وجماهيره الفقيرة وشبابه وشاباته بشكل خاص .

– والمحصلة الناجمة عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والمجتمعية السالبة على شخصية الشعوب العربية تكمن في تزايد اعتمادها _ بالجبر أو الاختيار _ على الآخر فيما تنتجه وفيما تستهلكه وفيما تتعلمه وفيما تقرأه وفيما تتلهى به ، أصبحنا عجينه يسهل تشكيلها أو تفكيكها أو تدميرها في ظل انتشار ما اسميه حالة الإحباط

والإستسلام السائدة في أوساط شعوبنا العربية... وفي ظل عجز وقصور وفشل قوى اليسار العربي ....فهل من صحوة ؟

**********

2016/10/29

**ما هي البورجوازية الرثة ؟**

"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها."

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي لطرفي الانقسام في بلادنا ولكل انظمة الاستبداد والتخلف في بلادنا العربية من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة لا فرق بين فتح وحماس)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة ( سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " كما يقول د. محمود عبد الفضيل ، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين .

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج ( بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

**********

2016/10/30

**في تعريف المفهوم ، وتعريف كل من الالتزام والانتماء.....**

أولا : تعريف المفهوم : هو الصيغة الأساسية للفكر، وهو أيضاً مجموعة من المعاني أو الرموز التي تتضمن خصائص مشتركة عامة ، والتي يمكن أن يشار إليها باسم ، أو رمز خاص .

والمفهوم هو تصور عقلي عام ، مادي ، أو مجرد، لموقف أو حادثة أو شيء ما .

تعريف المفهوم المادي : هو تصور لأشياء يمكن إدراكها عن طريق الحواس .

تعريف المفهوم المجرد : هو فكرة ، أو مجموعة أفكار يكتسبها الفرد على شكل رموز ، أو تعميمات لتجريدات نظرية أو فكرية معينة ، كما هو الحال لمفهومي الانتماء والالتزام .

ثانيا : تعريف مفهوم الالتزام : هو كلمة تعبر عن الملازمة للشيء والدوام عليه، فالالتزام كلمة عامة تصدق على الالتزام الوطني والالتزام بالاسرة وبالأخلاق وبالحزب ... إلخ .

تعريف الالتزام التنظيمي، مفهوم يعنى قيام المنتسب لتنظيم أو حزب معين، نظرياً وسلوكيًا بتنفيذ البرنامج العام للتنظيم، ولوائحه وأنظمته الداخلية، ولقرارات وتوجيهات الهيئات القيادية للتنظيم، وذلك عبر الخيار الديمقراطي الواعي، فبدون الالتزام لا يوجد حياة تنظيمية ، فهو الطاقة المحركة للتنظيم وعناصره والحافز على حضور الاجتماعات التنظيمية ، وتحقيق برامج التنظيم والتقيد بأنظمته وقراراته وتنفيذ التكليفات ، إلى جانب الالتزام بتسديد الاشتراكات المالية وجمع التبرعات والحرص على انجاز المهمات التنظيمية بأقل التكاليف المالية .

وحيث أن مفهوم الالتزام الوظيفي هو حالة تنظيمية سلوكية يمكن ملاحظتها وقياسها. فإن الانتماء الحزبي هو حالة تنظيمية أكثر عمقاً ورقياً لأنها ذات أبعاد نفسية شعورية ترتبط بمدى عمق الوعي بالأهداف الوطنية الكبرى من ناحية وبهوية الحزب ومبادئه وأفكاره وأسسه التنظيمية من ناحية ثانية .

إن علاقة الالتزام التنظيمي بالانتماء الحزبي تتسم بعمق جدلي، لأن الانتماء الحزبي علاقة تنظيمية لا تحدث إلا بوجود الالتزام التنظيمي أولاً والادعاء القائل بان هناك انتماء حزبي دون التزام تنظيمي هو ادعاء باطل لا أساس له.

كيف يمكن قياس الالتزام التنظيمي ؟ بالطبع الجواب هنا وبصورة محددة وواضحة : عبر اللجنة التنظيمية المركزية للحزب او الفصيل واللجان التنظيمية للفروع ، وذلك باستخدام منهجية الملاحظة العلمية والمتابعة الدورية لاعمال وتقارير قيادات المناطق أولا بأول للتأكد من تنفيذ المهام الموكوله إليها، إلى جانب الاختبار التجريبي والاستبيانات الداخلية ، وبالرجوع إلى قاعدة المعلومات البيانية الحديثة التي تتضمن ذاتية العضو أو ملفه ، وكل ما يتعلق بعضويته منذ بدايتها ، بما في ذلك تقييم الرفاق له .

ثالثا : تعريف مفهوم الانتماء: الانتماء هو الانتساب والاعتزاز والاشتراك ، أو أن يكون الإنسان بوعي وإدراك جزء من كل ، جزء مما هو أكبر وأعظم وأكثر أهمية .

يُعَرّف هذا المفهوم في اللغة بمعنى الانتساب للعائلة ، للوطن، للطبقة، للأفكار ، للحزب ... إلخ ، بالنسبة لكلمة إنتماء فإن جذرها يعود إلى كلمة نما، نما الشيء ، والنمو هو الزيادة والكثرة ، يقال نما الحزب، نمت الثورة، نما الزرع، نمت الصناعة ، نما المجتمع ... نما وعي الإنسان في علاقته بأسرته ونما وعيه بحب وطنه، وفي حالات الظلم الوطني والطبقي ينمو الوعي بمقاومة القهر والاحتلال والاستغلال .

أما الانتماء الحزبي فهو مفهوم يحمل معاني ومضامين الشعور الذي يلازم الشخص بالولاء للحزب والقضية التي يناضل من أجلها... بكل أبعادها الأيدلوجية والسياسية والتنظيمية...، وشعوره بأنه فرد في جماعة له مالها وعليه ما عليها.

**********

2016/10/30

**ان الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ،وغموض المفاهيم واضطرابها** ، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني –والقومي– العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية، وأجهضت الثورة ولم يبنى نظام، بل تزايدت الفجوة –خاصة في الساحة الفلسطينية– عبر حالة الاختلال أو الانقسام ليس في السياسة والجغرافيا فحسب ، بل نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان ليوجد لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا .

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ( بمنهجية عقلانية مستنيرة وديمقراطية)، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة التي شنها ويشنها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

**********

2016/10/30

**نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف** وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان ليوجد لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا .

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ( بمنهجية عقلانية مستنيرة وديمقراطية)، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب

الشاملة التي شنها ويشنها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

**********

2016/10/31

**أرى ضرورة الجمع بين المثقف الوطني الديمقراطي التقدمي حامل الرسالة،** وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع... المهم الزاوية الطبقية التي ينطلق منها المثقف،وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم الوطنية التحررية والمجتمعية، بحيث باتت القيم السياسية اليمينية الليبرالية الهابطة، والقيم الانتهازية المصلحية في اطار ما يسمى بـ "منظمات الـ "NGO's ، إلى جانب قيم النفاق والاستسلام، والقيم الفردية الانانية، والقيم الاستهلاكية التي أصبح لها منظروها من المثقفين الانتهازيين الذين استمرأوا كونهم مجرد وردة صفراء في عروة بدلة هذا النظام العربي او ذاك.

**********

2016/10/31

**الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه** في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل –عبر الممارسة في أوساط الجماهير– بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي لكل مظاهر الاستغلال الطبقي ، وكذلك التصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل باسلوب ديماغوجي إلى استغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

**********

2016/10/31

**في كل كتاباتي اؤكد على الصراع التناحري والوجودي بين كل اطراف الحركات والفصائل اليسارية والوطنية الفلسطينية** والعربية من جهة والدولة الصهيونية العنصرية من جهة ثانية ...لكن من يرفض هذا الموقف ، فهذا من حقه ، ومن حقنا ان نختلف معه ونحترم وجهة نظره ، لاننا نؤمن ان أولى ميزات الحوار الموضوعي الجريء أن يجري فيه طرح المشكلات والقضايا الحقيقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأسئلة الهادفة، والوقفة النقدية ، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة، وعن الإجابات الصحيحة والعقلانية، بعيدا عن الاحقاد او النزعات الذاتية والشخصنة ، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير والحوار الديمقراطي للمساهمة في حل المشكلات.وإضافة خبرة إنسانية جديدة. فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يُؤَمِّن معرفة الذات أيضاً، ، فالفكر الجاد يعدُّ

أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة. كما وتفترض ثقافة الحوار اختيار الحوار العقلاني، وتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة وتضخيم عيوب الآخرين، والرغبة في رفض طروحات الآخر باساليب ذاتية تلغي كل معاني ومضامين الحوار المعرفي الموضوعي الهادىء.

**********

2016/10/31

**عن "الدعم" المالي الأمريكي والأوروبي وآثاره الاجتماعية والسياسية...**

إن الهدف المركزي "للدعم" المالي الموعود والمشروط لكل من الضفة وقطاع غزة من الولايات المتحدة و أوروبا و "إسرائيل" يسعى –كما هو الحال في السابق– إلى توسيع الهوة بين القلة من أصحاب المصالح و بين الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا ،كما يسعى الى تخفيف بشاعة الاستغلال والاضطهاد والعدوان الامبريالي الصهيوني ، الى جانب تحقيق هدفه الرئيسي في الحصول على المزيد من التنازلات السياسية ومن تغييب مبادئ العدالة الاجتماعية و المساواة وخلق شرائح طبقية مستفيدة ومنفذه لبرامجه وشعاراته، ما يعني اتساع إطار الفساد وآلياته وأدواته جنبا الى جنب مع الهبوط السياسي ، إنه الدعم الذي يحول المعادلة من حرب ضد الفقر والبطالة إلى حرب ضد الفقراء أنفسهم كما يمارسونها اليوم في قطاع غزة ، سفينة نوح الفلسطينية و الحاضنة للهوية الوطنية، مستهدفين تركيع شعبنا و إذلاله و استسلامه للمخطط الامبريالي الصهيوني لكي يتحول الوطن و الشتات إلى مجرد كائنات اقتصادية تستسلم للقمة العيش و ضروراتها تمهيدا للنكبة الاجتماعية و الثقافية تضاف إلى النكبة السياسية "الجديدة" المتمثلة في اقرار مشروعية الكيان الصهيوني على حساب حقوق شعبنا التاريخية في فلسطين، لكن شعبنا الفلسطيني وقواه الوطنية الثورية والديمقراطية لن يتكيف مع مثل هذه الأوضاع مهما غلت التضحيات وسترفضها جماهير شعبنا من الفقراء و الكادحين مثلما ترفض و تلفظ أدواته في هذه اللحظة السوداء المؤقتة.

**********

2016/11/1

**هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟**

في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية( بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لافراغها من مضامينها واهدافها النضالية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من

اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم( بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته )هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف. "!!

**********

2016/11/2

**مقدمات ونتائج وعد بلفور.....**

رفاقي اصدقائي....لم يذكر التاريخ أن أحداً تناول المسألة اليهودية خلال المرحلة التي كانت أوروبا فيها تعيش في ظل النظامين العبودي (حتى القرن الرابع الميلادي) و النظام الاقطاعي الذي استمر حتى القرن الثامن عشر.

ومع بداية عصر النهضة ونشأة النظام الرأسمالي في أوروبا، الذي بدأ –انطلاقاً من تراكم وتطور وتوسع حركة رأس المال – في التفكير والبحث عن السبل الكفيلة بحماية مصالحه الاستراتيجية في المشرق العربي، تقاطعت هذه الرؤية الاستراتيجية للنظام الرأسمالي مع اعادة احياء المسألة اليهودية بعد حوالي 17 قرن من غيابها في الذهنية السياسية الأوروبية قبل عصر النهضة ، وبالتالي فقد حرص النظام الرأسمالي الجديد على اعادة احياء الطابع الديني للمسألة اليهودية وتشجيع الفكر الصهيوني ورواده على النقيض من عقلانية عصر النهضة

وفلسفته التنويرية والانسانية القائمة على الديمقراطية والمواطنة ، لكن قوة المصالح الرأسمالية طغت على كل الشعارات والأسس الفكرية التي ميزت عصر النهضة، وذهبت صوب احياء البعد الديني التوراتي الغيبي كذريعة تختفي ورائها تلك المصالح الرأسمالية لتحقيق هدفها الاستراتيجي في اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري (فلسطين) الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ، ومن ثم كان تشجيعها لعقد المؤتمر الصهيوني الاول 1897، ثم عقد مؤتمر لندن 1907 او ما يعرف بـ "مؤتمر كامبل بنرمان" ثم اتفاقية سايكس بيكو، ثم وعد بلفور وصولاً إلى صك الانتداب 1922 والاعتراف الرسمي بالوكالة اليهودية ودورها في فلسطين حتى عام 1948 ، واستمرار وتواصل الصراع ضد العدو الصهيوني عبر آلاف الشهداء من ابناء العمال والفلاحين والفقراء الذين كانوا – وما زالوا – وقوداً للنضال والثورة، في كل مراحلها التاريخية، وصولاً إلى حالة الانحطاط السياسي والمجتمعي الذي نعيشه اليوم ، في فلسطين كما في كل البلدان العربية ، في ظل أنظمة تابعة ومتخلفة لا مصلحة لحكامها وللشرائح الطبقية المتنفذة فيها سوى الحفاظ على مصالحهم عبر الخضوع والارتهان للإمبريالية الأمريكية وشريكها الصهيوني في بلادنا، في ظل حالة الانحطاط التي أصابت مجمل حركة النضال الوطني والقومي، بحيث أصبح المشهد الراهن أو العامل الذاتي، الفلسطيني والعربي الرسمي ، صورة ممسوخة وأكثر تشوهاً مما كان عليه العامل الذاتي عند صدور وعد بلفور، إذ أن القيادة البورجوازية الرثة، الفلسطينية والعربية، تفوقت في تنازلاتها في هذه المرحلة على القيادة الإقطاعية التي رفضت رغم رخاوتها وعد بلفور، بمثل ما رفضت قرار التقسيم أو الاعتراف بإسرائيل ، في حين أن قيادة م.ت.ف اعترفت بدولة العدو وتراجعت 180 درجة من شعار الكفاح المسلح لتحرر فلسطين إلى الاعتراف بدولة العدو دون أي مقابل.

**********

2016/11/2

## 99عاما على صدور وعد بلفور.....

في كتابه "موجز التاريخ" يقول المؤرخ البريطاني "ج . هـ . ويلز" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم."

يؤكد على ذلك المسار التاريخي لأصحاب الديانة اليهودية منذ أن طردهم "هادريان" من فلسطين عام 135م حتى نهاية القرن التاسع عشر – حوالي 1750 عام – لم يعرف التاريخ أية دلائل أو مؤشرات جدية لحركة أو تجمع سياسي يهودي يسعى إلى إقامة دولة إسرائيل ، وظلت هذه المسألة محصورة ضمن الرؤية الدينية التي تخلى عنها عدد كبير من اليهود إبان عصر النهضة وبداية عصر الرأسمالية ومصالحها الإستراتيجية التي اقتضت تأطير أو صياغة الفكرة السياسية لما أسموه "الوطن القومي" لليهود.

هكذا يتوجب تحليل "وعد بلفور" ومنطلقاته إرتباطاً بمصالح ومقتضيات المصالح الاستعمارية الرأسمالية – بصورة رئيسية – التي تشكل الحقيقة الموضوعية والتاريخية التي لا بد من العودة إليها عند البحث في العوامل الرئيسية لقيام "دولة إسرائيل" وخاصة سايكس بيكو ثم وعد بلفور، ثم الانتداب البريطاني على فلسطين ، ومن

نافل القول إن "دولة إسرائيل" لم يكن ممكناً ظهورها على الخريطة دون هذا الانتداب من ناحية ودون تخلف وعجز واستسلام وتخاذل النخب الطبقية الحاكمة من الفلسطينيين والعرب من ناحية ثانية.

**********

2016/11/2

## 99عاما على وعد بلفور .....حديث عن هرتزل وبلفور والدور الوظيفي للكيان الصهيوني.....

مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل" كان مدركاً بقوة طبيعة العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أهم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية، وبعد أفول السيطرة الاستعمارية والدور البريطاني لحساب السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1957 انتقلت "إسرائيل" إلى التعاطي مع الإمبريالية الأمريكية لتصبح أداة طيعة في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في الوطن العربي ، ومع هزيمة حزيران 1967 ، تحولت دولة العدو الإسرائيلي تدريجياً إلى شريك حقيقي للإمبريالية الأمريكية ، خاصة في ظروف العولمة الراهنة وخضوع الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي الرسمي لمقتضيات وشروط التحالف الصهيوني الإمبريالي عبر اتفاقات "كامب ديفيد" و "وأوسلو" و "وادي عربة" وبداية مسلسل التطبيع مع "إسرائيل ."

ولعلنا لا نبالغ في القول أن استشراء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى اشعال النزعات الدينية العنصرية ، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال في العراق والسودان واليمن ومصر ،إذ أن هذا الضعف العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم.

**********

2016/11/2

## في مناسبة مرور 99 عاما على وعد بلفور.....

لابد لعودة سريعة للتاريخ الذي يؤكد أن ما يسمى بأرض الميعاد أو المسألة اليهودية أو الحركة الصهيونية ، لم يكن سوى ذريعة استخدامية لتكريس مصالح النظام الاستعماري البريطاني في بلادنا الذي امتد وجوده حتى عام 1957 ، حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية –منذ ذلك العام– قيادة النظام الرأسمالي في صيغته الامبريالية

المعولمة ، عبر استخدام نفس الذرائع التوراتية والأفكار الصهيونية العنصرية رغم كل حقائق التاريخ التي تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية ، مايعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة " إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها الانظمة الرأسمالية الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، عبر دعمها للحركة الصهيونية التي استطاع روادها انضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك (وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعد بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل منظم وممأسس ، بسبب تعمق مظاهر التخلف في ظل الهيمنة العثمانية من جهة وبسبب الطبيعة المهادنة للشرائح الطبقية من اشباه الاقطاعين والقمم العشائرية من جهة ثانية ، الأمر الذي كان عاملاً أساسياً مهد لنجاح المشروع الاستعماري الصهيوني، ولم يكن ممكناً لأوهام "العودة التوراتية" أن تتحقق دون ذلك.

ففي كتابه "موجز التاريخ" يقول المؤرخ البريطاني "ج . هـ . ويلز" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم."

يؤكد على ذلك المسار التاريخي لأصحاب الديانة اليهودية منذ أن طردهم "هادريان" من فلسطين عام 135م حتى نهاية القرن التاسع عشر – حوالي 1750 عام – لم يعرف التاريخ أية دلائل أو مؤشرات جدية لحركة أو تجمع سياسي يهودي يسعى إلى إقامة دولة إسرائيل ، وظلت هذه المسألة محصورة ضمن الرؤية الدينية التي تخلى عنها عدد كبير من اليهود إبان عصر النهضة وبداية عصر الرأسمالية ومصالحها الإستراتيجية التي اقتضت تأطير أو صياغة الفكرة السياسية لما أسموه "الوطن القومي" لليهود.

هكذا يتوجب تحليل "وعد بلفور" ومنطلقاته إرتباطاً بمصالح ومقتضيات المصالح الاستعمارية الرأسمالية – بصورة رئيسية – التي تشكل الحقيقة الموضوعية والتاريخية التي لا بد من العودة إليها عند البحث في العوامل الرئيسية لقيام "دولة إسرائيل" وخاصة وعد بلفور، ثم سايكس بيكو، ثم الانتداب البريطاني على فلسطين ، ومن نافل القول إن "دولة إسرائيل" لم يكن ممكناً ظهورها على الخريطة دون هذا الانتداب.

**********

2016/11/3

**إن المسائل التي تواجه التطور الثقافي العربي لن تجد لها حلاً جاهزاً في الموضوعات الماركسية الكلاسيكية.** لذا فالمطلوب من حركات الطليعة الاشتراكية في الوطن العربي "تعريب الماركسية" –إذا صح التعبير– واستيعاب مسارها التطوري التجديدي النقيض للجمود والتمذهب العقائدي. كما أن "تعريب" الماركسية

في اطار الالتزام الحقيقي بالديمقراطية والتعددية يعني تحقيق اندماجها مع حركة الجماهير العربية خلال الممارسة الثورية...فبدون الالتزام الواعي بالحريات الديمقراطية لا مستقبل لأي حركة ثورية في بلادنا.

**********

2016/11/3

**المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية** ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره.

وبالتالي ، إذا كان صراعنا نحن الفلسطينيون ضد الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، فهو أيضاً من أجل فتح أفق الثورة الوطنية الديمقراطية في كل قطر عربي على طريق التوحيد القومي و التطوّر و الحداثة و الدمقرطة والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية. الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمّنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى لحساب مصالح ومستقبل الجماهير الشعبية العربية.

وضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينعزل عن عمقه العربي وأن لا آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري والديمقراطي العربي كله .

وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

انطلاقاً من ذلك يمكن أن يصاغ الحل، على أساس أن فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية موحدة وأن تتحقق عودة اللاجئين الذين شُرِّدوا منها بالرغم من كل الصعاب أو "المستحيلات" التي يزعمها البعض أن الجماهير الشعبية الفلسطينية التي رسمت بالدم – آلاف المرات – خارطة الوطن عبر نضالها وتضحياتها من أجل حق العودة هي جماهير قادرة – من خلال طليعة ثورية – على تحقيق حلم الانتصار....

**********

2016/11/3

غازي الصوراني ...**العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل ...في موازاة الانتاج السلعي ...وتزايد افقار بلدان العالم الثالث او الرابع في اسيا وافريقيا وفي البلدان العربية..**

على الرغم من تقدم دور التكنولوجيا والاختراعات العلمية والمعرفة في تراكم وتوسع رأس المال المالي العالمي في مرحلة العولمة الراهنة، إلا أن الانتاج السلعي يظل أحد أهم سمات النظام الرأسمالي عموماً، وفي البلدان

الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلادنا العربية خصوصاً، ويظل بالتالي مصدراً رئيساً للاستلاب والاستغلال ليس على صعيد الاستغلال أو الاستيلاء على القيمة الزائدة من العامل/البروليتاري من قبل صاحب العمل فحسب، بل انتشار ظاهرة الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب الفقيرة والاستيلاء على ثرواتها ومقدراتها كما هو حال الأوضاع الاقتصادية لهذه الشعوب في مرحلة العولمة الراهنة .

فطبقاً لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العالم (أو ما اسميه ظاهرة الاستلاب المعولم)، فإن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالي لسكانها عام 2012 نحو 2500 مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم 7 مليار نسمة ، وفى المقابل ، بلغت القيمة الكلية للناتج الإجمالي للمجموعة حوالي 2.7 تريليون دولار فقط، من الناتج العالمي المقدر (عام 2012) بنحو 65 تريليونا.

وهنا، من المهم التوقف أمام مظاهر الرأسمالية المتوحشة بالأرقام لكي نجسد ابشع معاني الاستلاب :

1-الفقراء يزدادون فقراً: 1.2 مليار نسمة هو عدد الجوعى في العالم، ينضم إليهم 75 مليون سنويا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود ، وهذه الزيادة في اعداد الجوعى تقابلها زيادة هائلة في ثروات، الأثرياء الذين ازداد عددهم ليصل عام 2012 الى 11.5 مليون شخص مجموع أموالهم تقدر بحوالي45 تريليون دولار.

2-وعلى صعيد المناطق الجغرافية لا تزال أميركا الشمالية تحتكر القسم الأعظم من الثروات وعدد المليونيرات، حيث يوجد فيها 4 مليون شخص مليونير يملكون نحو 15.5 تريليون دولار. تليها في المركز الثاني أوروبا بعدد مليونيرات بلغ 3.5 مليون شخص تقدر ثرواتهم بنحو 14 تريليون دولار.

3-تنامي الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 39.4 تريليون دولار عام 1995 إلى 58.6 تريليون دولار عام 2006 الى 62 تريليون دولار عام2011 يتوزعون على خمسة شرائح كما يلي:

الشريحة الأولى : أغنى 20% (1.4 مليار نسمة) يمتلكون 82.7% من دخل العالم، ما يعادل 51.274 تريليون $ بمعدل 36624 $ للفرد سنوياً، تضم هذه الشريحة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان.

الشريحة الثانية : أل 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 11.7% من دخل العالم، ما يعادل 7.254 تريليون $ بمعدل 5181 $ للفرد سنوياً.

الشريحة الثالثة: أل 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 2.3% من دخل العالم، ما يعادل 1.426 تريليون$ أو 1018$ للفرد سنوياً.

الشريحة الرابعة: أل 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 1.9% من دخل العالم ، ما يعادل 1.178 تريليون$ أو 841$ للفرد سنوياً.

الشريحة الخامسة : أفقر 20% (1.4 مليار نسمة) التالية يمتلكون 1.4% من دخل العالم ، ما يعادل 0.868 تريليون$ أو 620$ للفرد سنوياً.!!!!

4-110 دولة فقيرة هو عدد الدول التي يضمها "نادي الفقراء" إذ ارتفع عددها من 25 دولة في عام 1971 إلى 48 دولة في عام 1999 وصولاً إلى 110 دولة عام 2010. فقد تزامن انتصار الليبرالية الاقتصادية وسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام في الدول الفقيرة مع ارتفاع مطرد في عدد الفقراء والجوعى.

5-هناك مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم

.ويعيش اليوم 1.3 مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و3 مليارات شخص بأقل من دولارين. وهناك 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و 3مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري ومليارات لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات النامة 800 مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك 500 مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها...بالاضافة الى(27) مليون شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل 200 عام.

في ضوء هذه الوقائع ، أصبح من غير الممكن التعاطي مع هذه المتغيرات أو فهمها أو الاقتراب منها دون فهم واستيعاب ظاهرة التخلف والتبعية من جهة، وظاهرة العولمة الرأسمالية باعتبارها الإطار المرجعي لكل هذا الاستغلال والاستلاب والهيمنة من جهة ثانية.

**********

2016/11/3

**مقطع من حوار أجراه معي الرفاق في موقع " الحوار المتمدن " فبراير 2013:**

– عن وعي وممارسة العملية الاستنهاضية لأحزاب اليسار العربي....

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة.

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش وإغراق الحزب وما يواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة

والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية ليس على المستوى الوطني فحسب بل ايضا على المستوى الشعبي الجماهيري وعند ذلك تكون النهاية التي لن يسعد بها سوى الأعداء...

**********

2016/11/4

**العصر الاقطاعي الذي امتد منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن الثامن عشر في اوروبا ،** ينطبق في كثير من تركيبته ومفاهيمه على اوضاع مجتمعاتنا العربية في المرحلة الراهنة،حيث هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية في اوروبا آنذاك، وتحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت والملوك والامراء عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير ، وارتدى صراع الطبقات والطوائف فيه شكل خافت من الصراع الديني في خدمة الطبقات الاقطاعية...وهو انحطاط لا يختلف عما هو سائد في مجتمعاتنا العربية المحكومة لمصالح الشرائح القبلية والعشائرية والطائفية لحساب مصالحهم الطبقية في اطار التحالف مع قوى الكومبرادور والرأسمالية الرثة.

**********

2016/11/4

وجهة نظر.....

**عند الحديث عن " البورجوازية" الكبيرة في الضفة وقطاع غزة لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل هذه البرجوازية،** فهي على العموم – من وجهة نظري – "برجوازية رثّة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي .

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في م.ت.ف و"حكومتي" فتح وحماس من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة المنقسمة).... ولكن من شدة

ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة ( سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن ( قبل وبعد الانتفاضات وفي مشهد الاسلام السياسي)، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج ( بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الراسمالي الامبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها ورثاثتها وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

**********

2016/11/4

**اذا استمر اليسار العربي في عزلته وتفاقم ازماته وغياب مصداقيته** ، يجف ويتكلس ويضمر ويتآكل ويقترب من مرحلة الاحتضار بعد أن تهاجمه فيروسات وجراثيم الشللية والانتهازية والليبرالية الرثة والتفكك التنظيمي والهبوط السياسي وصولا الى المرحلة المرضية الأخطر ، فقدانه لهويته الفكرية الماركسية الثورية ومنهجها المادي الجدلي، فيفقد بوصلته ورؤيته السياسية والطبقية وتتراجع روح الدافعية والارادة الثورية بين معظم اعضاءه ، وينخره التخلف الفكري، ويجعل منه الفراغ النظري وغياب الوعي صنماً فارغاً بلا حياة ، في انتظار النهاية المحزنة ....فهل من صحوة تدرجية ثورية ووديمقراطية عقلانية محمولة بالوعي والارادة تحول دون الوصول الى تلك النهاية ؟

**********

2016/11/4

**إن رؤيتي لمفهومِ المجتمعِ المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي،** تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية –تدرجية– تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة –المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص..... من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي" ذلك إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى احزاب اليسار الماركسي، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي –الاقتصادي–الثقافي العربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم

المشترك، وخلق "المثقف الجمعي العربي" عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط "الهيمنة الثقافية" في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية ، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

**********

2016/11/4

## استنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي في كل أقطار الوطن العربي، ضرورة ملحة وبوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل.....

الحاجة الموضوعية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي ورص صفوفها وتقوية بنيانها في كل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل التبعية والتخلف والهيمنة الخارجية، والهبوط السياسي والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والافقار الداخلي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في كل البلدان العربية، وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار تزداد إلحاحاً في ظروف الاستبداد والاستغلال والصراع الطائفي الدموي الراهنة التي تتطلب من قوى اليسار مشاركة فعالة ونوعية في قلب الجماهير الشعبية العربية وقيادتها وتوجيهها صوب استمرار النضال السياسي والمجتمعي من قلب الصراع الطبقي لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الشعبيةالديمقراطية، وتجاوز قوى اليمين العلماني والديني . إذ تتصدر الساحة السياسية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركات الاسلام السياسي . أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية التابعة ، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

**********

2016/11/4

**تتصدر الساحة السياسية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد** : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركات الاسلام السياسي . أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية التابعة ، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقواعد التبعية والتخلف والاستبداد، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

**********

2016/11/5

**الديمقراطية وإشكالية صندوق الاقتراع وصندوق جمجمة الرأس.....**

فالديموقراطية هي في التحليل الأخير ثقافة ومنظومة قيم متضامنة.وفي مجتمع لم ينجز تحديثه المادي والفكري ولم يستكمل ثورته التعليمية – يجب التذكير بان عدد الأميين العرب يزيد على المئة مليون! – فإن الموضع الأول لتظاهر الديموقراطية ليس في صناديق الاقتراع وحدها، بل كذلك، وربما أولاً، في الرؤوس.

فالديموقراطية لا يمكن أن تكون نظاماً فصامياً، فهي لا يمكن أن تكون نظاماً للحكم بدون أن تكون نظاماً للمجتمع، وليس لها أن تسيِّر العلاقات بين الحكام والمحكومين بدون أن تسيّر العلاقات بين المحكومين أنفسهم .

ومع أنها بالتعريف نظام للدولة، فإنها بالجوهر نظام للمجتمع المدني، معنى ذلك أن لا وجود لديموقراطية سياسية بحتة، فالديموقراطية هي بالأساس ظاهرة مجتمعية، والمجتمع هو في المقام الأول نسيج من العقليات.

ولئن تكن الحرية الديموقراطية تنتهي لا محالة إلى صندوق الاقتراع، فإن الصندوق الأول الذي تنطلق منه وتختمر فيه هو جمجمة الرأس، وإن لم يتضامن صندوق الرأس مع صندوق الاقتراع، فإن هذا الأخير لن يكون إلا معبراً إلى طغيان غالبية العدد.(جورج طرابيشي – هرطقات .. عن الديموقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية – دار الساقي – بيروت –الطبعة الثالثة 2011(.

**********

2016/11/5

**اشكالية او خطأ أحزاب وفصائل اليسار ، تكمن في انهم اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى**، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك

قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية المطلبية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها وقيادتها في خضم النضال الوطني التحرري والديمقراطي .( غازي الصوراني –عن اسباب الضعف الفكري والسياسي داخل فصائل واحزاب اليسار العربي وتزايد مساحة الاغتراب فيها ؟ – 2016/3/22(

**********

2016/11/5

**بالرغم من نضالنا( في اطار قوى اليسار العربي) من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية** ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، ، فهما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لان استخدام العلمانية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية وحرية الرأي والمعتقد، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي والطوائف، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن وسوريا .الأمر الذي يؤكد على أن النضال التحرري الثوري والديمقراطي ، في إطار الصراع الوطني والطبقي ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى أحزاب ديمقراطية ، مستنيرة وعقلانية تقدمية ، تناضل من اجل توفير الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية ، كشرط رئيسي لتحقيق اهداف ومطالب هذه الجماهير.

**********

2016/11/5

تحياتي الى رفاقي واصدقائي الاعزاء ....اليكم **سيرة حياة ومسيرة الرفيق المفكر الماركسي الثوري العربي الشهيد حسن حمدان " مهدي عامل** " الذي اغتالته قوى الظلام والتخلف والرجعية تاريخ 18 مايو /أيار 1987.....فمن هو مهدي عامل ؟

مفكر ومناضل شيوعي ولد في بيروت عام 1936 من بلدة حاروف قضاء النبطية.

–اسمه الحقيقي حسن عبدالله حمدان.

-في العام 1955 انهى مرحلة الدراسة الثانوية من مدرسة المقاصد في بيروت.

-في عام 1956 سافر الى فرنسا ونال من جامعة ليون شهادتي الاجازة والدكتوراه في الفلسفة.

-في العام 1960 انتسب الى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني.

-في العام 1963 سافر الى الجزائر واشتغل لمدة اربع سنوات في التعليم في دار المعلمين بمدينة القسطنطنية، وكتب بالفرنسية عدة مقالات نشرت في مجلة "الثورة الافريقية" الصادرة في الجزائر.

-في العام 1968 درّس مادة الفلسفة في ثانوية صيدا الرسمية للبنات وبقي في عمله هذا الى ان انتقل عام 1976 الى الجامعة اللبنانية-معهد العلوم الاجتماعية، ليدرّس فيها مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.

-تعتبر هذه الفترة (1968-1976) من الفترات المهمة في حياة حسن حمدان، حيث بدأ فيها ممارسة مشروعه الفكري والكتابة باللغة العربية، في وطنه، لدراسة واقعه الاجتماعي دراسة علمية وتمييز كونية قوانين الماركسية فيه، لتبدأ، بحسب حسن حمدان، «صيرورة الفكر العربي فكرًا علميًا» مبتعدًا عن القولبة وتكرار المقولات الجاهزة. ولقد ادرك خطورة ما يقوم به بقوله :"انها لمخاطرة كبرى ان يفكر الواحد منا واقعه باللغة العربية."

-ولقد كانت بداية حسن حمدان في مجلة "الطريق" تحت اسم مهدي عامل، الذي اصبح يُعرف به فيما بعد.

-عام 1972، صدر كتابه الاول "مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني". وقسّمه الى قسمين: القسم الاول "في التناقض" والقسم الثاني "في نمط الانتاج الكولونيالي" الذي صدر عام 1976. وتكمن اهمية هذا الكتاب في ان مهدي بحث فيه في مجال جديد في الفكر الماركسي، هو انتاج ادوات المعرفة، وتحديد طبيعة الانتاج في مجتمعاتنا العربية. وهناك جزء ثالث من الكتاب بعنوان "في تمرحل التاريخ" لم يكمله مهدي عامل. باختصار يمكننا القول ان مهدي عامل عمل في كتابه "مقدمات نظرية" على تمييز كونية القوانين الماركسية في مجتمعاتنا، لينتج ويرسي الاساس النظري لسيستامه الفكري الذي وجّه جميع كتبه ومقالاته.

-عام 1973، صدر كتابه "ازمة الحضارة العربية ام ازمة البرجوازيات العربية"، وفيه انتقد اعمال الندوة الفكرية التي عقدت في الكويت تحت عنوان ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي، كاشفًا، بنقده لاعمال تلك الندوة، الشق الذي يحول بين الفكر العربي والتطور.

-عام 1979، صدر كتابه "النظرية في الممارسة السياسية، بحث في اسباب الحرب الاهلية في لبنان"، ويعبّر عنوان الكتاب عن عملية الربط، التي قام بها مهدي عامل، بين النظرية والممارسة السياسية، والتي مارسها في نضاله اليومي وكشف، في الوقت نفسه، للقانون الذي يحكم الاحداث ويولدها.

-ولم يقتصر نضال مهدي على الكتابة، بل مارس ما يقوله بتنقله بين القرى والمدن، محاضرًا ومناقشًا وشارحًا للناس وبلغة واضحة وبسيطة، قضايا متعددة مثل مسألة الوطنية وحركة التحرر...وكان يُعرف بنقاشاته بين الناس باسم الرفيق طارق.

-عام 1980، صدر كتابه "مدخل الى نقض الفكر الطائفي-القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية"، عرض فيه المفاهيم الاساسية التي تكوّن ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، وانتقدها من موقع نقيض لها، هو موقع الطبقة العاملة، مظهرًا بنقده البعد السياسي الذي تغيّبه ايديولوجية البرجوازية في نظرتها الى القضية

الفلسطينية.

-عام 1982، بقي مهدي عامل في بيروت المحاصرة من قبل الجيش الاسرائيلي الذي اجتاحها فيما بعد، وفي تلك الفترة قاوم وناضل وكتب مقالاً رائعًا في مجلة الطريق تحت عنوان "لست مهزومًا ما دمت تقاوم."

-عام 1984 صدر ديوانه شعره الثاني "فضاء النون" تحت اسم هلال بن زيتون.

-عام 1985 صدر كتابه "في علمية الفكر الخلدوني" وهو عبارة عن تمرين، بحسب قوله، لقراءة نص تراثي بفكر مادي علمي. وفي العام نفسه صدر له ايضًا كتاب بعنوان"هل القلب للشرق والعق للغرب-ماركس في استشراق ادوارد سعيد" الوارد في كتاب "الاستشراق" في "ماركس وعلاقته بالفكر الاستشراقي وبالشرق الاسيوي."

-عام 1986 صدر كتابه "في الدولة الطائفية" الذي حلل فيه طبيعة النظام السياسي-الطائفي القائم في لبنان، بهدف كشف الصراع الطبقي الذي تحجبه الايديولوجية الطائفية بمظهر طائفي، لتؤيد الانتماء للطائفة لا للوطن، لتأييد النظام السياسي-الطائفي واعادة انتاجه.

-عام 1987 كان مهدي عامل يعتزم انهاء القسم الاخير" في عدم وجود نمط معين من الانتاج يمكن تمييزه بانه نمط انتاج اسلامي" في كتابه القيّم "نقد الفكر اليومي"، الا ان رصاصات الاغتيال الآثمة منعته من ذلك واردته شهيدًا في شارع الجزائر، احد شوارع بيروت الوطنية في 18 ايار 1987. وكتابه "نقد الفكر اليومي" يتميز بانه من الكتب النادرة في اللغة العربية التي تناقش وتتعقب الفكر الموجود على صفحات المجلات والصحف، بهدف نقده وكشف توجهاته الفكرية والسياسية. وعلى اثر استشهاد مهدي عامل، اجمعت الهيئات الثقافية والاعلامية والجامعية على اعتبار يوم 19 ايار من كل عام "يوم الانتصار لحرية الكلمة والبحث العلمي."

**********

2016/11/6

**اعمار قطاع غزة ...هل هو اعمار حقيقي أم شرعنة للاحتلال والحصار**

في ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 20144/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة منذ اول آب 2014 إلى حوالي 60% من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 244557 عاطل عن العمل ينتظرون انهاء الحصار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية ارتباطاً باعادة إعمار قطاع غزة ارتباطاً بالدعم المالي من المانحين الذين وعدوا عبر مؤتمر القاهرة 2014/10/12 ، بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ خطة الاعمار.

خطة السلطة للاعمار:

من المعروف أن الخطة قامت بتقسيم عملية الاعمار إلى ثلاث مراحل:

.1مرحلة الاغاثة العاجلة، وتشمل التدخلات السريعة والقصيرة. وقد خصص لها مبلغ 4144 مليون دولار.

.2مرحلة الانعاش المبكر، وهي تدخلات متوسطة المدى، من شهر إلى 122 شهراً. وقد خصص لها مبلغ

1.184 مليار دولار.

.3مرحلة إعادة الاعمار والتنمية ، وتستمر لسنوات عدة. وقد خصص لها مبلغ 2.4322 مليار دولار!!!؟؟

–بالنسبة للبيوت المدمرة ، فقد طرحت الخطّة مثلاً إعادة ترميم60.0000 وحدة سكنيّة وبنائها، وهي موزّعة على الشكل التالي: 10.000 منزل (تدمير كامل)، و 10.000منزل (تدمير جزئيّ كبير) و40.000 منزل (تدمير جزئيّ بسيط)، لكن من دون التطرّق إلى النتائج المتوقّعة على الاقتصاد الكلي.

في ضوء ما تقدم، فإنني اعتقد ان قطاع غزة بحاجة ماسة إلى حوالي 6 مليارات دولار للإغاثة والاعمار، وانشاء محطتي تحلية للمياه في القطاع بطاقة لا تقل عن 50 مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، إلى جانب إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة ، ومحطة للكهرباء وتوريد محولات جديد بما يضمن تلبية حاجة القطاع من التيار الكهربائي البالغة 350 ميغاوات وبالتالي الاستغناء عن التيار الكهربائي الوارد من دولة العدو الاسرائيلي ، لكن مؤتمر الدول المانحة لم يأخذ بعين الاعتبار أولويات القطاع وحاجته للمياه العذبة والتيار الكهربائي ومعالجة المياه العادمة ، وقرر تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع، علماً بأن نصف هذا المبلغ سيذهب إلى تغطية عجز السلطة الفلسطينية.

بالطبع ، إنني أدرك –كما تدركون – أن مؤتمر الدول المانحة ليس معنياً بمعاناة شعبنا في قطاع غزة، إلى جانب ادراكنا أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، بل هي مشروطة سياسياً بالتوافق مع مصالح الدولة الصهيونية انعكاساً للموقف الأمريكي.

أما عن تقديرات إعادة إعمار قطاع غزة حسب الخطة الوطنية للإنعاش (إعداد وزارة الاقتصاد / رام الله) فقد تحددت بمبلغ 4 مليار دولار للاعمار بالإضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014–2017) ما مجموعه 8,504 مليار دولار ، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار – القاهرة 2014/10/12– وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي –حسب الخطة– 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1235 مليون دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والمآوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقب دولي بما يزيد عن مائة مليون دولار، بالإضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للاعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة المحدد بمبلغ 1216 مليون دولار للسكن والمأوى وإزالة الأنقاض، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني .

**********

2016/11/7

**مرة ثانية وثالثة عن " اعمار قطاع غزة " بالارقام لعل فيها الكثير من الدلالات...**

أؤكد على قصور القوى الوطنية عموماً واليسارية خصوصاً التي لم تبادر إلى توعية وتحريض أصحاب البيوت والمصانع والمزارع المدمرة بهدف تأسيس جمعيات ولجان شعبية تقود جماهير المتضررين لضمان تحقيق مطالبهم في إعادة الاعمار برؤية وطنية وأولويات تنموية.

أما عن تقديرات إعادة إعمار قطاع غزة حسب الخطة الوطنية للإنعاش (إعداد وزارة الاقتصاد / رام الله) فقد تحددت بمبلغ 4 مليار دولار للاعمار بالإضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014–2017) ما مجموعه 8,504 مليار دولار ، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار – القاهرة 2014/10/12– وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي –حسب الخطة– 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1235 مليون دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والمآوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقب دولي بما يزيد عن مائة مليون دولار، بالإضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للاعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة المحدد بمبلغ 1216 مليون دولار للسكن والمأوى وإزالة الأنقاض، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني .

وفي ظل الوضع الراهن، من المتوقع قيام "إسرائيل" بتوريد أكثر من 700% من مستلزمات عملية الاعمار من داخل المصانع في "إسرائيل" والمستوطنات، في مقابل غياب أي خطة تطالب بتوريد مواد البناء من الدول العربية المجاورة!؟.

المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها ، هي حديثي عن المفارقة التالية، للتأمل والحوار: فعلى الرغم من إدراك الجميع لحجم الدمار المضاعف الناجم عن عدوان 2014 مقارنة بعدوان 2009 إلا أن المؤتمر وخطة الاعمار (وزارة الاقتصاد والسلطة) طالبوا بنفس المبلغ 4 مليار دولار دون مراعاة الفرق الهائل في الدمار والشهداء والجرحى بين 2014 و 2009 !!؟

وهذا يعيدنا إلى الموقف الرسمي العربي، خاصة السعودية والخليج القادر على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 1/2 % (نصف بالمائة ما يعادل ستة مليارات دولار) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، لكن بلدان النظام العربي عموماً، والسعودية والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الامبريالي، الأمر الذي يجعل من هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا الجانب، نلاحظ ان حصة الدول العربية في وعودات الاعمار تتجاوز النصف، إلا إن التأثير العربي اضعف من قيمته الفعليه ، فالدول العربية تدفع والولايات المتحدة وإسرائيل توجه وتجني، وذلك ارتباطاً بخضوع وارتهان هذه الدول (الأنظمة العربية) للسياسات الأمريكية.

**********

2016/11/8

**مخاطر غياب الوعي لدى اعضاء وكوادر فصائل واحزاب اليسار العربي...**

إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف.

لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب الوعي والدافعية الذاتية لدى معظم اعضاء وكوادر فصائل واحزاب اليسار العربي بالنظرية وبالقضايا والهموم الاقتصادية والاجتماعية للشرائح الفقيرة ، الى جانب التراجع الشديد لهذه القوى في الاطر النقابية للعمال والفلاحين والمهنيين والجامعات ، مما أدى الى المزيد من عزلتهم وفقدانهم لمصداقيتهم وانفضاض جماهير الفقراء عنهم ، الأمر الذي وفر المزيد من تراكمات الهبوط السياسي العربي الرسمي لحساب المخطط الامريكي الصهيوني ، وعزز من تكريس هيمنة القوى الطبقية اليمينية بشقيها الليبرالي الرث والاسلاموي السياسي والقوى الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها كما هو حال المجتمعات العربية في اللحظة الراهنة.

**********

2016/11/9

**في مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي غير المسبوق للمخططات الامبريالية الصهيونية**، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق

بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف."!!

**********

2016/11/9

**فوز " دونالد ترامب " معناه عندي مزيدا من بشاعة عنصرية العولمة الامبريالية الامريكية اذ أنه بفوز**

" دونالد ترامب " تتزايد بشاعة العولمة الامبريالية صوب مزيد من السيطرة على مقدرات شعوب العالم الفقيرة عموما وفي بلادنا العربية خصوصا عبر استغلالها لفائض القيمة لشعوبنا ، وتعميق تحالفها الوثيق وشراكتها مع الدولة الصهيونية ، في اطار المحاولات اليائسة لفرض مزيدا من شروط الاستسلام على شعبنا وقضيتنا ، في هذه الحال سيكون علينا، أن نقوِّم عولمة أمريكا الدولة العظمى باعتبارها أخطر تجربة عالمية، وأن نتأمل في منابع هذه التجربة وأسسها..

الوضع الدولي – رؤية مستقبلية:

–في كل الأحوال ، سيتعرض الوضع الدولي طوال مرحلة ترامب، لمزيد من التناقضات والتعقيدات الناجمة عن وقاحة التفرد الامريكي العنصوي ، وهي مرحلة مفتوحة على كل الاحتمالات ، ولكن من المؤكد في مواجهة كل ذلك ، أن هيمنة النظام الرأسمالي وأحاديته القطبية الراهنة ، ليست ولن تكون نهاية التاريخ كتجسيد لانتصار الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

– ففي مقابل حقائق القوة ومقوماتها التي تعطي الانطباع على أن الولايات المتحدة تملك من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها ، بما لا يجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم ، خاصة في ظل عودة الحزب الجمهوري بقيادة ترامب الى سياسة " ميلتون فريدمان " الاقتصادية ، إلا أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية، ستجعل وجه الولايات المتحدة، أكثر بشاعة من وجه النازية.

– فبالرغم من كل الادعاءات "تبدو الولايات المتحدة اليوم وكأنها تخسر حاليا حرب البطالة والمخدرات والإنتاجية والتعليم، علاوة على تزايد أزمة الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000–2016 وستتزايد في تفاقمها في ظل توجهات دونالد ترامب .

– فمن واقع قراءة الأرقام والبيانات الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج ، وتستورد أكثر مما تصدر ، وخلال السنوات الماضية سجلت الولايات المتحدة أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر

، (أكثر من (700) ألف حالة إفلاس.(

–كذلك أخذت الولايات المتحدة تعاني من أكبر حجم للديون والعجز المالي في العالم تجاوز 200تريليون دولار ، أي أكثر من 1.5 ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم.

–الى جانب أكثر من (10) مليون شخص عاطل عن العمل (8% من القوة العاملة. (

–كما تراجعت الولايات المتحدة الى الدولة رقم (133) من حيث الإنفاق على الصحة ، والدولة رقم (17) من حيث الإنفاق على التعليم ، ورقم (29) من حيث عدد العلماء والفنيين بالنسبة الى إجمالي السكان، حيث أن لديها (55) عالما وفنيا فقط لكل ألف نسمة مقابل (317) عالما وفنيا لكل ألف نسمة في اليابان.

–وبالنسبة لاستهلاك المخدرات والكحول فإن الولايات المتحدة هي الأولى في العالم في هذا المجال ، حيث أنها تستهلك 80% من إجمالي المخدرات في العالم ، وهي من أعلى الدول في العالم بالنسبة لحالات التفكك الأسري والعنف والاغتصاب والقتل، حيث أصبح 50% من الشعب الأمريكي يتعرض لشكل من أشكال الإجرام ، ونسبة 21% من كل النساء يتعرضن للاغتصاب .

– وحسب "ايمانويل تود" صاحب كتاب: (ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الامريكي) الذي يتنبأ بانهيار الولايات المتحدة الأميركية، فإن أميركا بحاجة إلى 1.5 مليار دولار يومياً لتغطية العجز في ميزانها التجاري .

– وفي هذا السياق يكشف "صموئيل هنتنغتون" ، صاحب نظرية صدام الحضارات ، الهاجس الديموغرافي الذي يخيف أميركا ويستشهد بإحصائية تقول أنه عام 2050 سيكون من بين السكان الأميركيين 23 بالمئة من أصول لاتينية و16 بالمئة سوداً و10 بالمئة آسيويين. ويعلق على هذه الإحصائية بالقول ، انه إذا نجحت الولايات المتحدة في السابق في استيعاب المهاجرين فلأنهم في الغالب كانوا أوروبيين، فهل ستنجح مستقبلاً عندما سيصبح 50 بالمئة من السكان لاتينيين أو غير بيض؟.

– لا يعني عرض ما تقدم التهوين من قدرات الولايات المتحدة الأميركية وقوتها، إلا أنه يعني بوضوح أن المشروع الإمبراطوري على المدى البعيد يقف على أرض اقتصادية واجتماعية رخوة، وهي تتجه يوماً بعد يوم لتصبح أكثر هشاشة.

– تلك هي حقائق الحياة المعبرة عن مسار التاريخ وحركته التي لا مستقر لها ، وهي حقائق تتناقض بصورة كلية ومطلقة مع كل أولئك الذين يتحدثون عن السيطرة الامريكية على مقدرات الشعوب كما يزعم " دونالد ترامب "، تعبيرا عن أكذوبة الانتصار النهائي للنظام الرأسمالي الامريكي وأيديولوجيته، وتزايد مساحة الانتشار الواسع له على معظم مساحة كوكبنا ، غير مدركين أن هذا الانتشار عمَّق الى درجة كبيرة ، عملية الاستقطاب الآخذة في التصاعد ، وهو "استقطاب يتمثل في التضاد بين ثروة المراكز المتزايدة ، وفقر الأطراف المتفاقم ، وهو استقطاب سيعزز ويراكم بالضرورة تراكمات الاوضاع الثورية للشعوب المقهورة لمواصلة نضالها من اجل اسقاط انظمة التبعية والخضوع في بلادنا.

–وذلك انطلاقا من ادراكنا بانه ليس امام السياسة الامريكية أي فرصة للنجاح الا في ظل استمرار اوضاع التبعية والخضوع لحكام الدول الفقيرة لتلك السياسة ، وكما يقول المفكر"اريك هوبسبوم " " يبدو أن العالم هو

على درجة من التعقيد بما لا يسمح بسيطرة دولة واحدة، ولا ننسينّ أن الولايات المتحدة وباستثناء التفوق العسكري، مرتهنة لموارد تنقص أو في طريقها الى النقصان".

–ويضيف قائلا "والامبراطورية الأميركية قد تسقط لأسباب داخلية، والأكثر الحاحاً منها هو كون الامبريالية بمعنى السيطرة على العالم وإدارته، لا تثير اهتمام معظم الاميركيين الملتفتين بالأحرى الى ما يحدث داخل الولايات المتحدة، فالاقتصاد هو على درجة من الوهن ما سيحمل الحكومة والناخبين الأميركيين يوماً على اتخاذ قرار بأن من الأهم الانكباب على هذا الأمر بدلاً من خوض المغامرات في الخارج ." فهل تعي حركات التحرر الوطني العربية وقواها اليسارية حجم الدور والمسئولية في مقاومة العولمة من خلال النضال الحقيقي من اجل حرية وانعتاق جماهير شعوبها؟

**********

2016/11/9

**عن مفهوم العولمة ورؤى صموئيل هنتنجتون و فرنسيس فوكوياما ...**

)غازي الصوراني – العولمة والعلاقات الدولية – يناير 20066(

لم يكن ظهور مفهوم العولمة الاقتصادي معزولاً عن الانهيار الأيديولوجي الذي أصاب العالم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي ، بل هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي ، بدءاً من " عصر نهاية الأيديولوجيا " الى " صراع الحضارات " ، و " نهاية التاريخ عند الحضارة الغربية " ، وهي مجموعة أفكار بقدر ما تفتقر الى الانسجام العام والتواصل مع البعد الإنساني للفكر الغربي الحديث ، ونعني بذلك فكر النهضة والتنوير بكل مدارسه المثالية والمادية ، فإنها تتقاطع مع الأفكار النازية كما صاغها تريتشكه ونيتشه ، عندما تتحدث عن تفرد الحضارة الغربية – ضمن إطارها الثقافي والجغرافي – بالقوة والعظمة دون أي دور أو ترابط مع حضارات العالم الأخرى ، وعلى أساس أن حضارة الغرب – كما يقول صموئيل هنتنجتون – " لها جوهر واحد ثابت لا يعرف التغيير ، وهوية مطلقة تبقى كما هي عبر القرون " ! وكذلك الأمر عند " فرنسيس فوكوياما " الذي يرى أنه " بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية الجديدة ، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الأيديولوجي " ! ؟.

"إن تصور " فوكوياما " للعالم بعد نقطة النهاية هذه – أو "نهاية التاريخ" أو "نهاية الصراع الأيديولوجي" – يستند على أنه لا وجود لتناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في إطار الليبرالية الحديثة ، ومع ذلك فليس من الضروري عند نهاية التاريخ ان تصبح كل المجتمعات مجتمعات ليبرالية ، بل بالعكس يرفض هذا التجانس ويؤكد أن البلدان التي تنتمي فقط الى الحضارة الغربية هي التي يجب أن تؤكد سيطرتها على العالم كله، على قاعدة السادة والعبيد ، لان بلدان العالم الثالث عموما–حسب فوكوياما– ستكون مصدراً يهدد الحضارة الغربية سواء بشعارات التطرف القومي أو الديني أو بالأوبئة والأمراض والتخلف ، وبالتالي لابد من إخضاع

العالم الثالث باعتبارهم " أعداء الغد " ! "، هذه الرؤية الأيدلوجية العنصرية تستهدف بصورة مباشرة توضيح الجوهر الحقيقي للامبريالية في ظل العولمة الرأسمالية السائدة اليوم، اذ ان "الامبريالية هي السيطرة والتحكم والتملك والاستغلال الذي تمارسه الطبقات السائدة في دولة – أمة على أمة أخرى وعلى مواردها وسوقها وسكانها" . وحالياً وعلى نطاق غير مسبوق تتحكم البنوك والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الغالبية العظمى لأهم المنظمات الاقتصادية . وتتمثل الوظيفة الأساسية للدولة الامبريالية في السيطرة بكيفية تسمح بازدهار شركاتها متعددة الجنسيات . وتقدم الدولة الامبريالية مساعدات لجيش صغير من الأيديولوجيين (المفكرين) الرأسماليين في بلدان المركز ، إلى جانب العديد من الأيدلوجيين والمثقفين الليبراليين الجدد في بلدان العالم الثالث الذين باتت مصالحهم الشخصية بديلا لولائهم الوطني او القومي.

**********

2016/11/10

**المراحل التاريخية ( الأساسية) لتطور الرأسمالية:**

سوف أميز هنا بين خمسة مراحل أساسية، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. وهذه المراحل هي:

-1مرحلة الكشوف الجغرافية .

-2المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية.(

-3مرحلة الثروة الصناعية.

-4مرحلة الاستعمار .

-5مرحلة الإمبريالية.

-6مرحلة العولمة الأحادية الرأسمالية.

المرحلة الأولى: مرحلة الكشوف الجغرافية: وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية ، أي فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد. عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال..) إلى البحار والمحيطات الواسعة لكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية.

ومن هنا، استهدفت حركة الكشوف الجغرافية التي تمت في هذه المرحلة هدفين رئيسيين-:

-الأول، هو كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية.

-الثاني، هو البحث عن الذهب ومصادره.

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين، (فاسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس...) بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها.

وهكذا استطاعوا من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم. وخلال هذه المرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي عبودي، يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ.

ومن المهم هنا، أن نعي أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية، كانت هي الغزو الحربي واستخدام القوة والقهر والابادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.

المرحلة الثانية : المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية): وهي المرحلة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية. فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية...) أن تُخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة، أن تكدس أرباحا ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي أرسى دعائمه المستوطنون البيض في فترة الكشوف الجغرافية. وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية. والحقيقة ان تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية. وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجاري، الذي كان قد نما وتطور في هذه الفترة وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع.

**********

2016/11/10

**المرحلتين الثالثة والرابعة من مراحل تطورالرأسمالية:**

المرحلة الثالثة : مرحلة الثورة الصناعية : بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها.

فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والتوابل والرق والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد...) التي تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين.

ومن ناحية أخرى، سرعان ما أدى النمو الهائل الذي حدث في المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية.

وقد لعبت "ثورة المواصلات" –النقل البحري والسكك الحديدية– وما أتاحته من اتصال بأبعد مناطق العالم، دورا خطيرا في فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة. وتشير بعض المصادر، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820–1900 بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الصناعي، إذ تضاعفت واحدا وثلاثين مرة في تلك الفترة.

وعند هذه المرحلة أُرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات. ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في افريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية، وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي.

ومن الآن فصاعدا ، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة.

وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتي كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان إنتاجي متنوع، أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعا لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقا واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعي الذي كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار : بدات هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية، وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية.

فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد بل "غدت احتكارات قوية" تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي للجماعة، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

وبذلك دخلت البنوك في عملية الإنتاج ، ونفذت إلى الصناعة، وامتزج رأسمال البنوك برأسمال الصناعة، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية.

وعند هذه المرحلة تحتدم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره. والفائض هنا نسبي وليس مطلقا، بمعنى أنه لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن هذه البلاد أصبحت تعج بوفرة كبيرة من رؤوس الأموال، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل في الصناعة والزراعة والخدمات، وإنما الفائض يعني هنا، أنه إذا استثمر في الداخل، فإنه سيؤدي إلى تدهور معدل الربح. وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل.( وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً(

ولهذا فقد شهدت الفترة 1875 وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباقا محموما، ولكن غير متكافئ، بين الدول الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير رؤوس الأموال، ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير وإنما سرعان ما شاركها في ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

فقد أصبح البحث – في هذه المرحلة– عن مغانم جديدة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام، أصبح حقلاً للتنافس الضاري بين الدول الرأسمالية الصناعية.

ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة افريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى، وهو الأمر الذي أجج صراعا محموما فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

على أن تكييف وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية، كان يتطلب تحقيق مجموعة هامة من التغيرات الجذرية الداخلية .

وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في إدخال نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، وإلغاء نظام المقايضة والتوسع في استخدام النقود، وإنشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الدولي آنذاك (قاعدة الذهب)، والقضاء على نظام الطوائف الحرفية، وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل في المناجم والمزارع والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة لا علاقة لها بمستوى الإنتاجية.

وفوق هذا وذاك، العمل على تكوين شرائح وفئات اجتماعية موالية، ترتبط مصالحها مع المستعمر. كما استخدمت سياسة إغراق هذه البلاد في الديون الخارجية (حالة مصر وتونس والجزائر...)، لإحكام السيطرة

عليها والتدخل المباشر في شئونها الداخلية ، وفرض الاحتلال العسكري عليها فيما بعد.
ومن المؤكد ان تلك التغيرات الجذرية وما تمخض عنها من تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج واستمرار تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيطرة والبلاد المتخلفة المسيطر عليها.
كان لهذه التغيرات نتائج مدمرة على مستقبل تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة، فقد تم تشويه بنيانها الإنتاجي من خلال نمط التخصص الذي فرض عليها وتم "شفط" فائضها الاقتصادي وحرمانها ، ومن ثم من مصادرها الذاتية للتراكم، عبر آليات الاستثمار الأجنبي وحرية التجارة.
ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاعها تجسيما لأزمة كبرى تمر بها منظومة النظام الرأسمالي، وانعكاسا للتناقض الشديد الذي تفجر بين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية.(على أثر بروز ألمانيا النازية وسعيها إلى مزيد من السيطرة على الأسواق العالمية بقوة السلاح(
وما يعنينا هنا أنه في خضم هذه الحرب وما بعدها، نشأت وتطورت حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، لتؤدي في النهاية إلى الحصول على الاستقلال السياسي وخروج المستعمر، أو بعبارة اخرى الى إزاحة نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة في المستعمرات وشبه المستعمرات.يتبع.....

**********

2016/11/10

**المرحلتين الخامسة والسادسة من مراحل تطور الرأسمالية....**

المرحلة الخامسة: مرحلة الإمبريالية: لقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت ان إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم. وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.
إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدءوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونياليه والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل.
ومهما يكن من أمر، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على جوانب الخبرة التاريخية التي تراكمت في العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكييف" البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، لأمكننا رصد الأدوات التالية:
.1سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة.

.2استخدام سلاح ما سمي "بالمعونة الاقتصادية" : المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية.

.3خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية (من الاقطاعين من كبار الملاك والتجار ما يسمى بالوجهاء من أبناء العائلات والمخاتير .. الخ) ورجال الحكم من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (البيروقراطية العيا) حتى يمكن المحافظة على الوضع القائم.

.4استخدام أسلوب المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم وقمع أي حركات ثورية بالداخل، ودمجها ضمن الاستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل.

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة، استمرار هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام الصادرات الصناعية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحا للاستثمارات الأجنبية، ومصدرا غنيا ورخيصا للمواد الخام ولم تتحقق فيها تنمية ذات بال في مجال قواها الإنتاجية وتنويع بنيانها الإنتاجي في سياق تكريس مظاهر وأدوات التخلف والتبعية كما هو حال بلدان النظام العربي الرسمي في هذه المرحلة من تحول الرأسمالية إلى طور العولمة، حيث تعمقت تبعية وخضوع الشرائح الطبقية الحاكمة في بلادنا العربية للهيمنة والشروط الأمريكية – الإسرائيلية، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي ولم يعد لها من هم سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت من شدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم.

سادساً: مرحلة العولمة الرأسمالية الاحاديه:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ، النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة و الاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة ، في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة ، و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، و لكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز مرحلة الأحادية القطبية أو العولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت –حتى تفجر الأزمة العالمية المالية في سبتمبر 2008– استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد ، و بالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم و تحديد طبيعة و مسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة.

**********

2016/11/10

**مرحلة تطور النظام الرأسمالي الى طوره الامبريالي المعولم.....**

في هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي طوره الإمبريالي المعولم الذي يسعى –استنادا الى منطق إرادة القوة المتوحشة– الى العودة بشعوب العالم الى جوهر وقواعد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلادنا كما في بلدان الأطراف جميعا ، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمر" كدعوة صريحة تستجيب لفكرة الهيمنة التي تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية المعولمة الراهنة ، ولضمان عملية التوسع الاكراهي – بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والخضوع أو كلاهما معا– ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة ، ومشهد الإسلام السياسي في المرحلة الراهنة تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان ، هدفه الضغط على دول العالم عموما ، والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار "برامج التصحيح والتكيف" التي تمثل كما يقول د.رمزي زكي "أول مشروع أممي ، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة ، وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة."

هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أنه ليس نظاما دوليا جديدا ، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد ، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة ، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الاتحاد الأوروبي واليابان (الثالثون المعولم حسب د.سمير أمين) ، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة بهذه الصورة الاستبدادية المتوحشة.

وبنشوء هذا الفراغ ، السياسي ، الاقتصادي ، الأيديولوجي ، أصبحت الطريق ممهدة أمام المخططات التوسعية للرأسمالية صوب المزيد من السيطرة ، ففي ضوء وضوح هذه المخططات خلال العقود الأربعة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة القائمة على استغلال فائض القيمة لشعوب العالم الفقيرة ، ضد كافة القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة ، كما في الثقافة والفكر والحضارة ، وذلك بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة الرأسمالي الراهن ، وهي:

1. صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية ، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي ، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية .

.2منظمة التجارة العالمية WTO وهي أهم وأخطر مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية ، تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع ، بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات المتعددة الجنسية .

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدوليان من جهة ، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية ، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم ، شأنا دوليا ، أو معولما ، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة ، المدافعين عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية ، وآثارها الإيجابية على الدول النامية ، فإن النتائج الناجمة عن اندماج بلدان العالم الثالث في هذه الإجراءات ، تشير الى تكريس مظاهر التبعية السياسية والمالية والتجارية والتكنولوجية، مع تزايد مظاهر الإفقار والبطالة وتراجع النمو وإعاقة عمليات التنمية في هذه البلدان وفقدانها لجوهر استقلالها السياسي والاقتصادي.

**********

2016/11/10

**في ضوء وضوح المخططات المنفذة خلال العقود الأربعة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية** المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة القائمة على استغلال فائض القيمة لشعوب العالم الفقيرة ، ضد كافة القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة ، كما في الثقافة والفكر والحضارة ، وذلك بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة الرأسمالي الراهن ، وهي:

.11صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية ، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي ، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية .

.2منظمة التجارة العالمية WTOO وهي أهم وأخطر مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية ، تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع ، بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات المتعددة الجنسية .

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدوليان من جهة ، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية ، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم ، شأنا دوليا ، أو معولما ، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة ، المدافعين عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية ، وآثارها الإيجابية على الدول النامية ، فإن النتائج الناجمة عن اندماج بلدان العالم الثالث في هذه الإجراءات ، تشير الى تكريس مظاهر التبعية السياسية والمالية والتجارية والتكنولوجية، مع تزايد مظاهر الإفقار والبطالة وتراجع النمو وإعاقة عمليات التنمية في هذه البلدان وفقدانها لجوهر استقلالها السياسي والاقتصادي.

**********

2016/11/11

**شعار "الكفاح المسلّح" – كما يقول د.فيصل دراج – نشر تفاؤلاً غير مسبوق** ، يضع استعادة الحق السليب في قبضة اليد ، أو يكاد . وعن هذه الثقة صدرت اقتراحات سياسية مختلفة: "الدولة الفلسطينية الديمقراطية" ، التي تتسع للعرب واليهود ، و"الدولة الثنائية القومية" ، "سلطة المناطق المحرّرة. "

نسي الفلسطينيون ، في غمرة تفاؤلهم – كما يضيف فيصل دراج – التوقف أمام أربع قضايا أساسية: ما هي طبيعة "الكيان الصهيوني" الذي سيحاربونه؟ ما هي العلاقة بين الكفاح المسلّح والعمل السياسي ، وهل يتكاملان ويتفاعلان ، أم أنّ لكل منهما قناة منعزلة عن الآخر؟ الأمر الذي حوّل الكفاح المسلّح إلى عادات إعلامية يومية تتحدّث عن الشهداء ، وإلى مجال للتنافس الكئيب بين تنظيمات مختلفة. ما علاقة الكفاح المسلّح بالتسييس داخل المجتمع الفلسطيني نفسه ، وهل المقاتل يساوي البندقية أم أنّ البندقية لا معنى لها إلاّ إذا كانت في يد مقاتل مبادر عاقل مستقل، له دور في "التحرير" لا في تزيين ملصقات متشابهة أم متنافرة .

أمران سلبيان أساسيان ميّزا العمل الوطني الفلسطيني: يمس أولهما معنى الإنسان المقاتل ، هكذا تمّ القفز فوق "قيمة الإنسان" ، علماً أنّ احترام الإنسان هو المقدّمة البسيطة الأولى لإنجاز أي عمل وطني .

ويمس ثانيهما علاقة السياسة بالأخلاق ، ذلك أنّ سياسة تحوّل الإنسان إلى شيء مجرّد ، لا تستطيع ، التأسيس لسياسة وطنية ناجعة .

أمران مأساويان جديران بالتوقف عندهما ، الشعب الفلسطيني ، الذي سقط عليه سوء حظ تاريخي لا يحتمل ، أعطى ، ولا يزال ، كل ما يستطيع وخاصة الفئات الفقيرة منه ، التي يشهد على مصيرها الظالم مخيّم تل الزعتر وصبرا وشاتيلا في لبنان ، وصولاً إلى مخيم جنين وأحياء ومخيمات غزة.

وإذا كان غسان بحسّه الأخلاقي ونزاهته المعرفية ، قد رصد ثورة 366 رصداً مفصّلاً دقيقاً ، فإنّ مقابر الفلسطينيين المتنوعة ، المنتشرة في أماكن متنوعة –كما يصف فيصل دراج–، لا تزال تحتاج إلى من يعيد كتابة وقائعها ، ليس دفاعاً عن الأموات وولعاً بالقبور ، ولكن تعبيراً عن احترام لهؤلاء الذين قضوا غدراً ، أو رحلوا وهم يدافعون عن حقهم في الوجود ، أو احتجاجاً على منفى ظالم وقع عليهم.

الوجه الأول ، إذن ، الجدير بالتأمل الحزين هو الإنسان الفلسطيني، والذي حكم عليه التاريخ ، الذي يتقدّم حيث يشاء ، بأن يؤرّخ مساره بالمجازر: من كفر ياسين إلى جنين إلى غزة، كما لو كان الوجود الفلسطيني ضرورياً لاستمرارية المجازر ، قبل أي شيء آخر.

أمّا الوجه الثاني –كما يستطرد د.فيصل – ، وهو أكثر قسوة وبرودة وغلظة وخشونة من الأول هو: ذلك العبث السادر الذي يدعى بـ "السياسة الفلسطينية" ، وهو ذلك العبث اللاهي ، الذي يتوهم ذاته سياسة وطنية صائبة.

فلم يعرف القرن العشرون قضية أكثر عدلاً ونبلاً من القضية الفلسطينية ، ولم يعرف القرن العشرون أيضاً قضية عولجت بعبث مميت مستديم، مثل القضية الفلسطينية .

فبعد مرور 120 عاماً من الزمن على المؤتمر اليهودي الذي وطّد العزم ، في عام 1897 على احتلال فلسطين

، لم تستطع "القيادة السياسية الفلسطينية" إقامة تحالف وطني واسع مثمر ومسؤول ، وبعد مرور حوالي القرن على وعد بلفور ، عام 1917 ، لم يرتقِ العمل السياسي الفلسطيني إلى مقام قضيته ، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على دولة إسرائيل لا يزال الفكر السياسي الفلسطيني في غير مكانه المطلوب بل انقسم بين هويتين متصارعتين، الهوية الوطنية وهوية الإسلام السياسي ، وتكرس هذا الانقسام إلى انقسام اجتماعي اقتصادي جغرافي بين نظامين شكليين في الضفة وقطاع غزة كلاهما تحت الاحتلال.

مائة عام من القتال ومائة عام من الخسارة ، لا يعني هذا أبداً الكفّ عن القتال الوطني ، بل مراجعة ما جرى ، بحثاً عن أفق جديد ، يفصل بين الوهم والحقيقة ، وبين الالتزام الوطني وتحزّب الحسابات الفقيرة .

مرّة أخرى يحتفل الإسرائيليون بقيام الدولة ، ومرة أخرى يستعيد الفلسطينيون أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في شرط مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين الفلسطينيين". والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي تتنازع الأطراف المتصادمة على اقتسامها؟ وما هو هذا الوعي الشقي الذي يستمر في تمزيق شظايا فلسطين في يوم سقوطها في الخامس عشر من أيار عام 1948؟

**********

2016/11/12

**تعزيز الانقسام والصراع الفئوي على السلطة بين فتح وحماس** ، ادى الى اعادة انتاج الاستبداد الذي اصبح برأسين وبمسميات مختلفة عبر حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين دون أي اعتبار أو التزام حقيقي من "الحكومتين" بتفعيل عملية التحرر الوطني ، و بمبادىء الديمقراطية والتعددية وجوهر القوانين والنظام الأساسي، وفي مثل هذه الأوضاع، كان طبيعياً انتشار وسيادة منطق الاستبداد والولاء ألمصلحي أو الديني الشكلي إلى جانب انتشار مظاهر القلق والإحباط والخوف، الأمر الذي مهد لإثارة المزيد من الأزمات الداخلية ذات الطابع الديني ألعدمي المتطرف أو الانتهازي، وبدرجات متفاوتة، وهي أزمات بدأت بالانتقال من الحيز التنظيمي الضيق إلى الحيز الاجتماعي والسياسي العام، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تداعيات خطيرة على مجمل نسيج الحركة الوطنية، ومجمل الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، خاصة في ظل تراخي او عجز جميع القوى وانتهازية بعضهاعن الإسهام بدورها في انهاء الانقسام وإطفاء الصراع الداخلي ووقف أسباب الأزمة على قاعدة وضوح الرؤية والإستراتيجية الوطنية أو العقد الاجتماعي الناظم للجميع.

**********

2016/11/12

**إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية تشير بوضوح** إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما في الضفة والآخر في غزة، في

ظل أوضاع تشير إلى أن البنية والنهج – المتحكمان– بدرجة واسعة في صيرورة الحركة التحررية الفلسطينية، يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي / فتح أو اليمين الديني / حماس أو بكلاهما معاً في حال "المصالحة" بين طرفيهما، وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار الماركسي ، في إدراك طبيعة المرحلة والقوى المؤثرة فيها، ومن ثم – وهذا هو الأهم– العمل على استنهاض وبناء أوضاعنا الذاتية بحيث يصبح التطابق والتفاعل بين الهوية الفكرية لفصائل وأحزاب اليسار وسياساتها –الوطنية والقومية والأممية– ودورها النضالي، التحرري والديمقراطي قائماً ومنسجماً، بما يضمن تمايزها في الفكر والسياسة والمجتمع، بعيداً عن كافة المواقف التوفيقية أو الانفعالية من ناحية، ونقيضاً سياسياً وديمقراطياً لقوى اليمين في كل من السلطة الفلسطينية والتيارات الدينية من ناحية ثانية، والأهم هو التعبير عن جوهر القضية الفلسطينية في اطار التناقض التناحري مع المشروع الامبريالي الصهيوني.

**********

2016/11/12

**بعد مرور120 عاماً من الزمن على المؤتمر اليهودي الذي وطّد العزم** ، في عام 1897 على احتلال فلسطين ، لم تستطع "القيادة السياسية الفلسطينية" إقامة تحالف وطني واسع مثمر ومسؤول ، وبعد مرور حوالي القرن على وعد بلفور ، عام 1917 ، لم يرتقِ العمل السياسي الفلسطيني إلى مقام قضيته ، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على دولة إسرائيل لا يزال الفكر السياسي الفلسطيني في غير مكانه المطلوب بل انقسم بين هويتين متصارعتين، الهوية الوطنية وهوية الإسلام السياسي ، وتكرس هذا الانقسام إلى انقسام اجتماعي اقتصادي جغرافي بين نظامين شكليين في الضفة وقطاع غزة كلاهما تحت الاحتلال.

مائة عام من القتال ومائة عام من الخسارة ، لا يعني هذا أبداً الكفّ عن القتال الوطني ، بل مراجعة ما جرى ، بحثاً عن أفق جديد ، يفصل بين الوهم والحقيقة ، وبين الالتزام الوطني وتحزّب الحسابات الفقيرة .

مرّة أخرى يحتفل الإسرائيليون بقيام الدولة ، ومرة أخرى يستعيد الفلسطينيون أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في شرط مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين الفلسطينيين". والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي تتنازع الأطراف المتصادمة على اقتسامها؟ وما هو هذا الوعي الشقي الذي يستمر في تمزيق شظايا فلسطين في يوم سقوطها في الخامس عشر من أيار عام 1948؟

**********

2016/11/12

**الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية** ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي ، تحول هذا الوطن بدوله

العديدة وسكانه إلى رقم كبير ، يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله وطوائفه، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية من خلال المزيد من الاستبداد والاستغلال وافقار شعوبها ، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية...لكن هذا المشهد العربي رغم سوداويته تتراكم في داخله يوميا عوامل انفجار شعبي عفوي هائل ينذر بمزيد من الفوضى والانفلات والدمار الداخلي ما لم تتدارك – وبسرعة – القوى الوطنية الديمقراطية في كل عواصم ومدن وارياف المجتمعات العربية هذا الوضع وتسعى الى التقاط اللحظة الراهنة لقيادة الجماهير العفوية قبل انفجارها القادم.

**********

2016/11/12

**انحدارالوضع الفلسطيني من الازمة الى المأزق.....**

المأزق الذي اقصده يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويباً إلا بالخروج الكلي عن المسار الذي خيض فيه وقاده في المطاف الأخير الى المأزق.

وبالتالي حين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به الى ذلك المأزق، ولا سبيل الى خروج الفكر السياسي من انسداد طريقه او من مأزقه غير خروجه من ذات الطريق التي أخذته الى النهاية المقفلة، وعدم نفع عودته عن المقدمات ذاتها التي أسست لذلك المسار المسدود.... فالفكر السياسي الفلسطيني تعرض منذ ما قبل اوسلو لمظاهر متنوعة من الازمات وصولا الى الازمة الأكبر ، وأعني بها اتفاق اوسلو التي راكمت مزيدا من الازمات أودت بشعبنا وقواه السياسية والمجتمعية الى المأزق الحاد الراهن ، الذي لا يبدو اننا– كقوى سياسية – نستطيع الخروج منه بعد ان تلاشت فكرة الدولة المستقلة كاملة السيادة ، وبعد ان بات المقرر الخارجي : الامريكي والصهيوني والعربي الرسمي والاقليمي والدولي متحكما رئيسيا في حاضرنا ومستقبلنا المنظور .

والمأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل اكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار اوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج الى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة او تقزمت الى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الامال...فانفجر الصراع عليها وصولا الى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس،

وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة ( البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

**********

2016/11/13

**الاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الايدولوجية والسياسية،** يعتبر حق العودة خطاً أحمرَ يهدد وظيفة ووجود المشروع الصهيوني برمته، ولهذا يصر العدو الإسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الإنسانية التي لا يتعد التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية تجاه عملية الاغتصاب الاستيطاني للأرض العربية الفلسطينية، وما رافقها من تطبيق عملية التطهير العرقي – كما استنتج بحق إيلان بابيه – عبر تدمير المدن والقرى الفلسطينية وطرد سكانها بأساليب منهجية فاقت في عنصريتها وبشاعتها كل الممارسات النازية، يشهد على ذلك عشرات المذابح في مدن وقرى فلسطينية عشية الخامس عشر من أيار 1948 في ظل صمت وخضوع عربي رسمي عموماً، وفي سياق تحالف بعض أطرافه مع الحركة الصهيونية بصورة مباشرة كما جرى مع "أمير شرق الأردن" عبد الله، لاقتسام ما تبقى من فلسطين بعد طرد سكانها وفق خطة "دالت" التي طبقتها عصابات الحركة الصهيونية بقيادة "بن جوريون" منذ العاشر من آذار 1948 عبر تدمير وتقتيل وتطهير عرقي فاق في بشاعته كل بشاعات النازية والعنصرية في التاريخ الحديث.

" ضمن هذا المنطق فإن "إسرائيل" تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة إلى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم اصرار العدو الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية، واستفراده بشكل

ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تستند إلى خمسة لاءات كانت – وما زالت – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم .

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الامبريالي العالمي.

**********

2016/11/13

**من أكثر الظواهر المقلقة التي تترسخ اليوم في ذهن كل وطني فلسطيني**، تلك التي تتجلى في التزايد المتسارع لتراكمات الاحباط واليأس في نفوس أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات في ظروف باتت فيها وحدة شعبنا السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية مهددةً بالفعل بعوامل التفكك والانقسام والصراع على المصالح الفئوية بصورةٍ غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، حيث نشهد في هذه اللحظة المهينة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار التحررية الوطنية الديمقراطية التوحيدية الجامعة، لحساب الأفكار والرؤى الانتهازية والمصالح الطبقية التي تروج لسياسات "الاعتدال" والواقعية المستسلمة في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعاً من التطابق في النتائج السياسية الكارثية ، بين مسار الحركة الوطنية ما بعد عام 48 ، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى مشهد الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس ، وهو مشهد زاخر بعوامل التفكك والانفصال بين الأهداف الوطنية التي ناضل وضحى من أجلها شعبنا الفلسطيني، وبين الأهداف والمصالح الخاصة للحركتين ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، لكثير من عوامل القلق والإحباط واليأس ، الى جانب أدوات التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب، التي تعزز المزيد من عوامل انهيار الحركة الوطنية والانفضاض الجماهيري، عنها.

وفي ظل هذا المشهد ، أو على هامشه، تتزايد بشاعة ممارسات العدو الصهيوني وحصاره، ومتابعة رصده لكوادر المقاومين واعتقالهم أو اغتيالهم ، ومن ثم رد الفعل البطولي من فصائل المقاومة ضد العدو، الذي يقوم بدوره بتوجيه المزيد من الهجمات التي ينجم عنها مزيداً من الشهداء ، مدنين وعسكريين ، يودعهم شعبنا إلى مثواهم الاخير بمظاهر تختلط فيها مشاعر الحقد والاستعداد للتضحية والمقاومة من جهة ومشاعر الحزن والألم من استمرار الانقسام والصراعات الفئوية على السلطة والمصالح بين طرفي الاستقطاب (فتح وحماس) دون وجود طرف قوي ثالث قادر على مجابهته وتجاوزه ، الأمر الذي وفر عوامل ومناخات المصالح الطبقية

الانتهازية الطفيلية في كل من الضفة وقطاع غزة التي تستهدف المزيد من الثروات غير المشروعة جنباً إلى جنب مع تزايد مظاهر الفقر والبطالة وتردي الأوضاع المجتمعية علاوة على تزايد وتائر الاستبداد وكبت الحريات الفردية وحريات الصحافة ومنع التظاهرات والاعتصامات السلمية وقمع الحركات والتجمعات الشبابية الديمقراطية واستمرار الاعتقالات المتبادلة بين طرفي الانقسام ، كل هذه الممارسات التي تتناقض كليا مع نصوص النظام الأساسي أو الدستور الفلسطيني ، عززت بدورها عوامل الخوف والقلق والإحباط في أوساط جماهير شعبنا.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكيه ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

**********

2016/11/13

غازي الصوراني ....الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس أدى الى تخريب الثقافة الوطنية الفلسطينية.....

**أدى الانقسام إلى تفكيك الثقافة الوطنية الديمقراطية العلمانية الجامعة** ، وتفتيتها إلى عدة "ثقافات" تتراوح بين الثقافات التراثية الغيبية وثقافة الاسلام السياسي السلفية الرجعية والثقافات الاستهلاكية الليبرالية الهابطة التي تدعو الى ما يسمى بثقافة السلام والتطبيع ، بحيث تراجع وعي الفلسطينيين بالهوية الثقافية الوطنية كهوية جامعة، وتحولت مسارات الولاءات والانتماء إلى ولاءات مناطقية/ فئوية/ مذهبية/ عشائرية وقبلية/ ما دون الفكرة التوحيدية الثقافية الوطنية الديمقراطية الجامعة ذات المضمون الوطني ، التحرري ، الحداثي العلماني ، لحالة من التراجع والانحسار، بدرجات متفاوتة بين كل من قطاع غزة ، والضفة ، ومخيمات المنافي ، لصالح المفاهيم والمصطلحات التي تتناول أسلمة القيم، وخاصة الاجتماعية (الحجاب والنقاب / الموقف من المرأة والفصل بينها وبين الرجل / تزايد النزاعات المحافظة في القيم والسلوكيات العائلية) ، ومحاولة استبدال مضامين الثقافة الوطنية بالمضامين الليبرالية الواقعية الرثة باسم ما يسمى بعملية السلام والتفاوض العبثي المهزوم، او استبدال الثقافة الوطنية بالمضامين الرجعية المتخلفة ، التراثية السلفية ، التي ترافقت مع تزايد هائل في طباعة وانتشار الكتب الدينية التي تتحدث عن قضايا وموضوعات أقرب الى الخزعبلات ، والمفارقة هنا ، أن هذه الممارسات ترافقت مع هبوط في انتاج المعرفة والسياسات والصحافة التنويرية التقدمية من ناحية ، وتزايد الاهتمام –بصورة مبتذلة– بالمناسبات الدينية والاعياد عبر الاضاحي والافراح الاسلامية (وانتشار الاغاني الاسلامية والزعابيب والمساوك والجلاليب وتوزيع الكتب الدينية والآيات القرآنية في الأفراح والأتراح ) إلى جانب انتشار مظاهر التدين الشكلي في أوساط الفصائل والقوى اليسارية و الليبرالية.

وفي هذا السياق أشير إلى الاستخدام الديني الرث لوسائل الاتصال الحديثة (الانترنت – الجوال – الهواتف) التي تأثرت بصورة مبتذلة بالثقافة الدينية الشكلية، حيث تستخدم العبارات الدينية أو صوت الآذان والأدعية والآيات....إلخ في الهواتف النقالة خصوصاً ، وهنا نلمس المخاطر التي تصيب الثقافة الوطنية الديمقراطية

الفلسطينية عموماً ، وفي مجتمعات المخيمات في الخارج خصوصاً.
أشير أيضاً إلى دور قسم هام من القطاع الخاص الفلسطيني ، التجاري خصوصاً ، واستجابته ، بدواعي الربح فقط ، لظاهرة انتشار الثقافة الدينية ، واستغلالها في مزيد من الربح عبر استيرادهم لمعظم مستلزمات المرأة المسلمة، إلى جانب استيراد المسابح والدشاديش والسجاجيد والروائح "الإسلامية" والبخور والمساويك والبراويز والآيات وغير ذلك من المواد الاستهلاكية المستوردة ذات الطابع "الإسلامي" ، علاوة على تشجيع التعامل مع البنوك الإسلامية والمؤسسات المصرفية الإسلامية بالإضافة إلى تشجيع بعض المشاريع الصغيرة لتعزيز الثقافة الاسلامية بذريعية الابتعاد عن الربا والحلال والحرام .
كل هذه المؤشرات انعكست على اللاجئين في المخيمات المنتشرة في البلدان العربية ، بدرجات متفاوتة حسب الوضع الاجتماعي والسياسي الخاص في البلد المضيف.
ونتيجة لمجمل هذه المتغيرات والأوضاع المستجدة ، فقد كان من الطبيعي أن يتكرس الانقسام ، ليس فقط على المستوى السياسي ، وانما تغلغل إلى بنية المجتمع الفلسطيني وثقافته – في الداخل والخارج– بحيث يصعب تجاوز هذه الحالة في الأمد المنظور حتى لو تمت عملية المصالحة بين فريقي الانقسام.

**********

2016/11/14

غازي الصوراني ...(من كتاب فلسطين وحق العودة – الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية–– بيروت –الطبعة الأولى : أغسطس / 2012(

**نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة** تكرّس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس وحرصهما على خلق واختلاق الذرائع الشكلية ، الذاتية، الانتهازية، التي تؤكد على نزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية ، كل ذلك أدى إلى تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش وفرص العمل وجرة الغاز وتيار الكهرباء والمواصلات وصعوبة وتعقيدات التنقل والسفر للعلاج أو الدراسة ، في ظل غياب الأمن والحريات الفردية.
ولذلك فإن، استمرار القطيعة أو الصراع بين التنظيمين الرئيسيين (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس .
إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن

"لحماس" أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما "نصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة" أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطرا على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

**********

2016/11/14

غازي الصوراني...من كتاب فلسطين وحق العودة – الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية– – بيروت –الطبعة الأولى : أغسطس / 2012.

**إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني** ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا وأمتنا العربية، من أجل استعادة الحق المغتصب، ما يعني نفي وازالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الامبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من ان يتواصل حتى تتحقق إرادة أمتنا العربية وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في إطار الدولة العربية الديمقراطية التقدمية الواحدة، وهذا يعني :

أولاً: إن أية اتفاقيات لاتقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم .

ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، التي لم تعد ذات قيمة في ظل المتغيرات والعلاقات الدولية المعولمة.

**********

2016/11/14

غازي الصوراني ...من مقدمة كتابي : فلسطين وحق العودة – الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية–– بيروت –الطبعة الأولى : أغسطس / 2012.

**منذ الفتح الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية** في كل أرجاء الدولة، وعلى أثر قيام ما عرف بالخلافة العثمانية تراجعت الهوية العربية لحساب انتشار ظاهرة الهوية الإسلامية في إطار الدولة أو الإمبراطورية العثمانية –التركية، التي تعرضت لعوامل التفكك والتراجع الداخلي والخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن وصل هذا التفكك ذروته في عام 1908 على يد جماعة الاتحاد والترقي أو "تركيا الفتاة"، التي كان لها تأثير واضح على تطور نمو الحركات والجماعات القومية العربية التي تشكلت من مجموعات من السياسيين وبعض المثقفين العرب من مصر ولبنان والعراق وسوريا بما في ذلك الأعضاء الفلسطينيين الذين التحقوا في هذه الجمعيات، من منطلق قومي باعتبارهم أبناء سوريا الجنوبية، إذ لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ، لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام 1882–1908 أثار استياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن قلق الشعب الفلسطيني المبكر تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام 1908، ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين، وإحلال " العمل العبري " محل العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم الأحداث والأفعال وردود الأفعال مع العدو الجديد، وكان فضح "لينين" قائد الثورة الإشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ"اتفاقية سايكس –بيكو" بداية الشرارة التي اشتعلت في مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الإنجليزي على إثر إصدار "وعد بلفور" عام 1917، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبة البراق عام 1929، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من مائة عام مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوراع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور أربعة وستين عاماً على النكبة ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

**********

2016/11/14

**رسالة اقرب الى خاطرة حزينة.....**

معظم من تحاورت معهم من رفاقي في معظم احزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الاوضاع المأزومة عموما والفكرية شبه المرتدة عن الماركسية ومنهجها خصوصا في احزابهم دونما توفر المقومات المطلوبة في نشر وتعميم الثقافة الديمقراطية العقلانية التنويرية الحداثية داخل هذه الاحزاب للخروج من الازمة صوب النهوض ..وهذا يعني ان الجميع يتحمل المسئولية امام هذا العجز او القصور او الاهمال..

لذلك أقول لهم – مخاطبا ذاتي –....أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم على طريق حل الأزمة ، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي المعرفي العلمي المادي الجدلي اولا وعدم نضج الوعي بتفاصيل الواقع المعاش ثانيا واستمرار تغييب الوعي العميق بالديمقراطية ثالثا، وفي مثل هذه الاوضاع يكون من الطبيعي انتشار احزاب وتيارات اليمين الليبرالي الرث وحركات الاسلام السياسي بصور غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، بسبب استمرار تخلف او عدم نضوج او توفرالأوضاع الذاتية– في احزاب اليسار – القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ببعديها المعرفي والمجتمعي /الطبقي، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح – او انها اصبحت فعلا – أزمة بنيوية شاملة، وإذ يقضي المنطق البسيط أن لكل أزمة حلا ، ولم يؤخذ به ، فإن من واجب كل كادر وكل عضو( في هذه الاحزاب والفصائل ) أن يطرح سؤالاً مباشراً حول الأسباب التي حالت وتحول دون معالجة الأزمة والخروج منها، لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال المنهجي الأهم، وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار مظاهر الهبوط الفكري النقيض للماركسية ، الى جانب الهبوط في التعاطي مع القضايا السياسية عموما والمجتمعية المطلبية الطبقية للجماهير الفقيرة خصوصا ، في ظل استمرار تراكمات ضحالة الوعي او غيابه ، وهي تراكمات تعزز بالضرورة وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريفية واليمينية والتكتلات الشللية ، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب او الفصيل أو ذاك ، وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة لماهية الحزب وفكره الماركسي ومنهجه العلمي الذي نريد ، وغياب القدوة والمثل الأعلى في الهيئات القيادية، مع استمرار تزايد الفجوة بينهم وبين المجتمع عموما والشرائح الفقيرة خصوصا – وهي الاغلبية العظمى – ، ويبدو ان هذه القوى اصبحت او كادت تصبح في مساحة هامة من علاقاتها الداخلية ومواقفها الاقرب الى الصمت والمهادنة لهذا النظام او ذاك صورة مشوهة عن واقع التخلف الاجتماعي السائد في مجتمعاتها ، الأمر الذي يفسر بوضوح ساطع اسباب تراجع وعزلة قوى اليسار العربي وانحدارها.

ان الصمت على تراكم عوامل الازمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطىء لهذه الاحزاب/الفصائل ...لكنه لا يعني مطلقا موت الافكار والمبادىء والتضحيات العظيمة التي انطلقت من اجلها.

**********

2016/11/15

غازي الصوراني ...من كتابي : فلسطين وحق العودة – الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية-- بيروت –الطبعة الأولى : أغسطس / 2012.

**في هذا المناخ العربي الرسمي المهزوم، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من مناطق العالم عموماً،** وعلى منطقتنا العربية خصوصاً بالتنسيق الكامل مع دولة العدو الإسرائيلي، لتكريس تبعية هذه المنطقة و تخلفها من جهة، وإعادة هيكلتها وتكييفها بما يضمن إلحاقها بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف –بصورة يائسة لا مستقبل لها– تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني ودولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح "إسرائيل" "دولة مركزية" في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من "دول الأطراف"، المتكيفة –التابعة مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل عملية "التطبيع" و"الاندماج" الإسرائيلي في المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً، تمهيداً للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة وبما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية –و العربية– المحتلة أو التحكم في مستقبلها من جهة أخرى.

إلا أن هذه الاستنتاجات –على مرارتها– ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي، وهي لحظة لا تعبر عن الحقائق ومقومات التغيير رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، ان المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن الحقائق الموضوعية لهذه الأمة، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، لأن هذه الحقائق في تكاملها وترابطها تمثل المشهد الآخر –النقيض– الذي يقول أن المطلوب أمريكياً وإسرائيلياً لم ولن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع –مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة– ترويض وإخضاع شعوب هذه الأمة، التي صنعت ماضي وحاضر هذه المنطقة، وليست جسماً غريباً طارئاً فيها، ولذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم، بعيداً عن السكون، مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة، انه مشهد الحركة الاشتراكية العربية الموحدة التي يقودها ويجسدها ويضمن صيرورتها كل الكادحين والفقراء من أبناء العمال والفلاحين وكل المضطهدين من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع صوب مجتمع عربي اشتراكي موحد يضم في نظامه فلسطين العربية الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

**********

2016/11/16

حول السيادة على فلسطين ..غازي الصوراني ...من كتابي : فلسطين وحق العودة – الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية–– بيروت –الطبعة الأولى : أغسطس / 2012.

"**إن لفظة "السيادة" في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة** وعلى شعبها ،بغض النظر عن شرعية أصلها .ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب واعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في أرض من الأراضي ، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي.

وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاغتصاب والاستيطان، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الاخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي –بدوافع القوة والإكراه– بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه.

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي) ،وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الاكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال (64) عاماً الأخيرة –وما قبلها– لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضرا ومستقبلا، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي، الاجتماعي القومي العربي.

ومن الأهمية بمكان التذكير بالمادة (222) من ميثاق جمعية الأمم الذي اقره مؤتمر الصلح في باريس في 1919/4/28م والذي اندمج في معاهدة فرساي في 1919/6/28م حيث "عالجت موضوع مصير الجماعات والأراضي العربية في الإمبراطورية العثمانية، وبحكم هذه المادة (22) نشأ في القانون الدولي وضع جديد للجماعات العربية التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية كما ورد في النص اعتراف المادة (22) بكيان هذه الجماعات كأمم مستقلة.

و"وفقا للقانون الدولي، فان الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية ولاعتراف جمعية الأمم بان الجماعة التى تعيش فيها أمة مستقلة، هو ان جعل لهذا البلد –فلسطين– كيانا سياسيا منفصلا مستقلا استقلالا دوليا ومن ثم، فإن الجماعة التي كانت تعيش في فلسطين في ذلك الحين قد أصبحت شخصية معنوية يعترف بها القانون الدولي ،أنيطت بها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها.

**********

2016/11/16

**ان الوضع القانوني "لإسرائيل" بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم 5حزيران 1967** ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران 1967 ، انه وضع المحتل المحارب، حيث لا تستطيع "إسرائيل" ولا تملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي

التي احتلتها" . لان صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن ان تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها) التي تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي المرتبط بالقوة والإكراه والاغتصاب الصهيوني الأمريكي، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال خاصة وان شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره –بالأغلبية أو الإجماع– على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير ،كما أنه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على أرض وطنه، كما ان "انقضاء الزمن عاجز عن ان يجعل من احتلال "إسرائيل" الباغي لفلسطين عملا مشروعا، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم ، هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وإرادة الشعب.

**********

2016/11/16

غازي الصوراني ...من كتابي : فلسطين وحق العودة – الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية–– بيروت –الطبعة الأولى : أغسطس / 2012.

**بات واضحاً أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا** ، الكومبرادورية التجارية والعقارية والمصرفية من جهة ، وبين حكومتي رام الله وغزّة غير الشرعيتين من جهة ثانية ، بات اليوم محدداً رئيساً لكلا الحكومتين ، في إطار العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع رموز هذه "الطبقات" في الضفة والقطاع ، إلى جانب علاقة حكومة حماس مع مهربي الانفاق المعروفين بعلاقتهم مع أجهزتها ، والأجهزة الأمنية المصرية وكبار المستفيدين من شيوخ قبائل سيناء وتجارها ..الخ ، وبالتالي ، نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة تكرّس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس وحرصهما على خلق واختلاق الذرائع الشكلية ، الذاتية، الانتهازية، التي تؤكد على نزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية ، كل ذلك أدى إلى تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش وفرص العمل وجرة الغاز وتيار الكهرباء والمواصلات وصعوبة وتعقيدات التنقل والسفر للعلاج أو الدراسة ، في ظل غياب الأمن والحريات الفردية.

ولذلك فإن، استمرار القطيعة أو الصراع بين التنظيمين الرئيسيين (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس.

**********

2016/11/16

**نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع** غزة تكرّس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس وحرصهما على خلق واختلاق الذرائع الشكلية ، الذاتية، الانتهازية، التي تؤكد على نزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية ، كل ذلك أدى إلى تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش وفرص العمل وجرة الغاز وتيار الكهرباء والمواصلات وصعوبة وتعقيدات التنقل والسفر للعلاج أو الدراسة ، في ظل غياب الأمن والحريات الفردية.

ولذلك فإن، استمرار القطيعة أو الصراع بين التنظيمين الرئيسيين (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس .

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن "لحماس" أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما "نصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة" أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطرا على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.( غازي الصوراني ...من كتابي : فلسطين وحق العودة – الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية–– بيروت – الطبعة الأولى : أغسطس / 2012(.

**********

2016/11/17

**حتى عام 1908 لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ،** لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام 1882–1908 أثار استياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن قلق الشعب الفلسطيني المبكر تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام 1908، ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين ومن بعض العائلات الاقطاعية الفلسطينية، وإحلال " العمل العبري " محل

العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم الأحداث والأفعال وردود الأفعال مع العدو الجديد، وكان فضح "لينين" قائد الثورة الإشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ"اتفاقية سايكس –بيكو" بداية الشرارة التي اشتعلت في مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الإنجليزي على إثر إصدار "وعد بلفور" عام 1917، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبة البراق عام 1929، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من مائة عام مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوراع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور أربعة وستين عاماً على النكبة ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تتصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

**********

2016/11/17

**لابد من إعادة التذكير والتأكيد على طبيعة الصراع الوجودي بيننا وبين دولة العدو الصهيوني ،**

باعتباره صراع عربي إسرائيلي بالدرجة الأولى، لذلك فإن من بين اهم الاهداف الوطنية والقومية التي يتوجب أن تكون ضمن أولويات برامج كل الأحزاب والحركات والقوى الثورية الديمقراطية العربية عموماً واليسارية خصوصاً ، تتبدى في تفعيل ومواصلة النضال من أجل تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد وإسقاطها وإقامة أنظمة وطنية ملتزمة بأهداف الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية ، ومن بين اهم أهدافها مراكمة وامتلاك قوة الردع العسكرية والتكنولوجية العربية ، وفي الطليعة منها المقاومة الفلسطينية ، لمجابهة وهزيمة دولة العدو الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.. وبدون تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي فإن كل حديث عن حق العودة لشعبنا الفلسطيني إلى وطنه لا يعدو كونه نوعاً من الوهم أو الواقعية الرثة.

**********

2016/11/17

**بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود،** لم يتحرك أحد من الدول الاوروبية الغربية الرأسمالية بصورة جدية لتشجيع اليهود والحركة الصهيونية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهورالنفط /البترول واحتياطياته الهائلة جدا في الوطن العربي ، عندئذ قامت الرأسمالية بتبني الحركة الصهيونية لدرجة ان احد رؤساء الوزارات في بريطانيا قال في اواخر القرن التاسع عشر : لو لم تكن هناك حركة صهيونية لصنعنا حركة صهيونية ، هكذا كانت – وما زالت – مصالح الاستعمار ثم الامبريالية وراء الدعم اللامحدود للحركة الصهيونية لضمان اضعاف وتفتيت وتخلف واحتجاز تطور بلدان الوطن العربي وزراعة الكيان الصهيوني في قلبه / فلسطين حفاظا على توسع وضمان مصالحها ، ومن ثم نبشها للماضي التوراتي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي ، تأميناً لتلك المصالح ولضمان استمرار تجزئته واحتجاز تطوره ووحدته في آن واحد ...وقد نجح كل من الاستعمار البريطاني ثم الامبريالية الامريكية في تحقيق اهدافهما بمساعدة العديد من الحكام والمشايخ وما يسمى بالامراء والملوك ومعهم الشرائح الطبقية العليا من اشباه الاقطاعيين ثم الراسماليين الجدد او البورجوازية الرثة وصولا الى الكومبرادور اصحاب المصالح الذين وجدوا في الاستعمار والامبريالية ملاذا يحمي ويعزز مصالحهم وعمالتهم.

**********

2016/11/18

غازي الصوراني ....**متغيرات عصر العولمة وأثره على الثقافة.....**

ليس من السهل على أي باحث أو مثقف أو مفكر في هذا العصر أن يضع مفهوماً محدداً للثقافة، فهو عصر تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية لحساب "رباعية البيانات والمعلومات والمعارف والحكمة" التي باتت محدداً رئيساً لعصرنا، بسبب هذا التطور المتسارع للعلوم وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الفضاء والهندسة الوراثية وهندسة النانو والميكروبيولوجي، إلى جانب تطور العلوم الحديثة في اللغة، والاجتماع، والانثربولوجيا، والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التي اختزلت الزمان والمكان، فأصبحت المعلومات والمال ورؤوس المال تنتقل في زمن حقيقي، مخترقة الحدود والسماوات، ومن نتائجها كما يقول علي أومليل في كتابه سؤال الثقافة "أن الثقافة أصبحت بضاعة معولمة، تتحكم في إنتاجها وتسويقها من الشمال إلى الجنوب شركات عملاقة.

لقد عمقت ثورة الاتصال والمعلومات هذه الهوة بين الدول وداخل البلد الواحد". ما يستدعي من المثقف في فلسطين وبلدان الوطن العربي، التأمل والتفكير ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع، وهي صناعة معلوماتية وثقافية أو معرفية مرتبطة إلى حد كبير بالحضارة الرأسمالية التي تهيمن عبر لغتها الإنجليزية على 85% من وثائق الانترنت والمكالمات الهاتفية، وعلى أكثر من هذه النسبة على مراكز البحث والاختراع العلمي في العالم كله، بحيث لم تعد الفجوة بين البلدان المتقدمة وبلدان العالمين الثالث والرابع(الذي تندرج فيه بلداننا العربية)، مجرد "فجوة موارد" بل أصبحت كما يقول د.محمود عبد الفضيل

"فجوة معرفية" بدرجة أساسية نتيجة الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العقود الثلاث الأخيرة، حيث تطورت ثورة تكنولوجيا الاتصال، في البلدان الصناعية المتقدمة، وفي هذا الجانب – كما يضيف د. عبد الفضيل – فإن هذه البلدان شهدت ثلاثة موجات تكنولوجية، أدت إلى تغير جذري في تقنيات الإنتاج، وقواه، وعلاقاته على الصعيد العالمي، تتمثل تلك الموجات الثلاثة بما يلي: 1) اختراع آلة البخار. 2) استخدام الكهرباء في تشغيل معدات الإنتاج. 3) تطوير تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة، أو ما يعرف بـ "الثورة التكنولوجية الثالثة " أو "ثورة الالكترونيات" باعتبارها الأساس المادي لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافقها من تحولات أنماط الإنتاج وأشكال التبادل، وأنماط الاستهلاك، ثم جاءت "التكنولوجيا الرقمية (Technology" Digital)، لتشكل أساس البث الالكتروني الحديث، ولتصبح هي التكنولوجيا الطاغية في هذا القرن الواحد والعشرين، مما جعل البعض يلقب عصرنا الراهن بأنه "العصر الرقمي"، وفي ضوء هذه التطورات، نشأ الفضاء المعلوماتي الجديد(cyberspace) ، وهو فضاء حقيقي وليس تخيلياً، وله لغة محددة وبروتوكولات خاصة بالمتعاملين في إطاره، الذي لا يحده واقع جغرافي محدد، ويطرح بدوره تحديات جديدة، وتحولات مهمة في مجال تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي تحولات أدت إلى مزيد من الفجوات و"التوزيع غير المتكافئ" لعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة بين العالم الأول من جهة والعالمين الثالث والرابع من جهة ثانية.

**********

2016/11/19

**في مثل هذه الاوضاع المهزومة ، الناجمة عن شروط "اتفاق أوسلو" والحكم الذاتي** الإداري المحدود وما تلاه من اتفاقات بإسم التسوية ، وصولا الى الانقسام الكارثي منذ حزيران 2007 الى اليوم وما نتج عنه من تفكك الهوية الوطنية والانتشار غير المسبوق لمظاهر الاستبداد والاحباط واليأس في صفوف شعبنا ، فإن القضية الفلسطينية ، تتحول برمتها ، إلى صناعة عالمية من الندوات والمؤتمرات والأبحاث داخل الهوية اليهودية، وفي العلاقة اليهودية . الغربية، ويلعب فيها الفلسطيني عبر سلطتي فتح وحماس غير الشرعيتين وعبر العديد من المنظمات غير الحكومية Ngo,ss دور الـ«كومبارس» الذي يغني حسب عزف الممول .

ولذلك فإن "الاهتمام الدولي" بقضية فلسطين ، اليوم –في ظل احادية العولمة الإمبريالية– ، ليس عنصر قوة، بل عنصر ضعف، لأنه يعكس اهتماما يهدف إلى تكريس سيطرة دولة العدو الصهيوني وتوسعها على حساب قضية اللاجئين والأرض الفلسطينية .

أما عنصر القوة الفلسطيني ، فهو مرهون بممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لانهاء الانقسام واستعادة الالتفاف الشعبي حول المبادئ والثوابت الوطنية والنظام السياسيي الوطني والديمقراطي ومواصلة النضال من أجل وحدة النضال التحرري الوطني والديمقراطي الفلسطيني والعربي.

**********

2016/11/19

**مفهوم العولمة ومغزاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي** ..... غازي الصوراني – من محاضرة حول: العولمة واثارها السياسية والطبقية على الاقتصاد والشباب في الوطن العربي بتاريخ 2009/7/2(مقدمة إلى الندوة الثقافية الشهرية للتجمع الشبابي العلماني الديمقراطي– غزة.(

"العولمة ترجمة فرنسية تعني الانتشار على مستوى عالمي وهي أيضاً ترجمة لكلمة (GLOBALAIZATION) الإنجليزية التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية.. وتعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكوكب كله .

لم يلتق الكتاب العرب على إسم واحد لظاهرة كثر حديثهم عنها، فقد أسماها البعض "العولمة" وقال البعض الآخر "الكونية" والبعض الثالث "الكوكبة."

وأول من ترجم مصطلح ال Globalization بمعنى "العولمة" هو د. سمير أمين.

أما عن مفهوم المصطلح، فتجدر الإشارة إلى أن مصطلح العولمة قد شاع بسرعة تفوق شروط تشكيل المعنى وتأسيس المرجعية التي يحيل إليها في الواقع فهو لفظ مشحون بعديد من المعاني لأنه مازال يبحث عن مدلول مادي واضح.

ونظراً لتعدد زوايا النظر إلى مصطلح العولمة ، فإننا سنعتمد تعريفاً إجرائياً للمصطلح صادر عن وثيقة للجنة دولية مستقلة شكلتها الأمم المتحدة لدراسة "حكم الكوكب" فى تقريرها الصادر فى 1995 وهو بالنص: "التداخل الواضح لأمور الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون إعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو إنتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية."

العولمة إذن عنوان يتداخل فيه الاقتصاد والسياسة والايدولوجيا في إطار ثورة المعلومات والاتصال (تنبأ جورج أورويل في روايته الصادرة عام 1949 بعنوان 1984 بثورة المعلومات والشبكة الهائلة من الأسلاك التي تتيح مراقبة كل شيء وتسهم في تزايد الاستبداد والطغيان ، كذلك بالنسبة لرواية "عالم شجاع جدا" للروائي ألدوس هكسلي عام 1932 تنبأ فيها بالثورة التقنية وتفقيس البشر خارج الأرحام بما يجرد البشر من أخلاقياتهم الإنسانية ويحولهم إلى عبيد سعداء بتأثير استخدام التقنية الحيوية .

العولمة هي انتقال من المحدود إلى اللا محدود ... من الدولة القومية وحدودها ورسومها الجمركية إلى العالم دون قيود.

ونشير بالعولمة إلى نسق جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية بين مختلف بلدان الأرض.

وعلى صعيد فكري، رافق ذلك دعوة غريبة تقول بنهاية الأيدلوجية والتاريخ (ردنا على ذلك ، لا يمكن أن تكون هناك نهاية للتاريخ ما لم تكن هناك نهاية للعالم وتطور البشرية) والحدود والسيادة إعلانا لانتصار الرأسمالية والفلسفة الذرائعية.

وبالتالي العولمة هي مرحلة التحول الرأسمالي الامبريالي العميق في ظل هيمنة المركز الرأسمالي المعولم على الاقتصاد العالمي كنظام يضع أو يفرض نفسه فوق الأمم، كبديل للنظام الاقتصادي العالمي السابق الذي كان قائماً بين الأمم والدول.

وكما يقول المفكر العربي الراحل اسماعيل صبري عبد الله، فإن العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى الوطن أو على دولة معينة.. وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي العالمي.

أما تعريف العولمة من الناحية الاقتصادية البحتة فهو كما يقول د .صادق العظم .: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال.. وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً.. ونشرها في كل مكان مناسب وملائم.

كما وتستند العولمة الاقتصادية –كما يقول د.سمير أمين– إلى مرجعيات غاية في الأهمية بالنسبة لإقتصادات الجنوب عموما ومنها الاقتصادات العربية ومن أبرز هذه المرجعيات الآتي–:

–1مرجعية إلحاق اقتصادات الجنوب ودمجها بالسوق العالمية دمجا تبعيا مهمشا.

–2تعميق الاختراق الاقتصادي من دول المركز بتجاوز منطق الأراضي ومقومات السيادة الاقتصادية الوطنية ومنطق الأمن والحدود الجغرافية.

–3تقوم العولمة الاقتصادية على مرجعية تفكيك النظم الإنتاجية في الأطراف، إعادة تركيب النظم الإنتاجية بعد تفكيكها في نظام إنتاجي كوني.

–4مرجعية تذويب الوعي الاقتصادي الوطني واستبداله بوعي اقتصادي عالمي، وما يتبع ذلك من إخراج مفهوم التبعية من اللغة الاقتصادية وإزالة الشعور السلبي تجاه الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية.

**********

2016/11/20

**إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد**، وإنما هو – في الوضع الراهن– صراع بين انظمة رجعية وليبرالية تابعة ومستسلمة واحزاب وفصائل عربية ضعيفة ومتفككة، وبين جبهة صهيونية امبريالية استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخّرت لأغراضها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم ، وفي مثل هذه الاوضاع ، فاننا لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الامبريالية إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية ثورية : سياسية واقتصادية وعسكرية في ميادين كفاحنا الداخلية: غبر مواصلة الثورات الشعبية الهادفة الى اسقاط انظمة الخضوع والعمالة والتطبيع والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة احزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل من أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجدد الحضاري الديمقراطي.....ان مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.

**********

2016/11/20

**عن "الدعم" المالي الأمريكي والأوروبي وآثاره الاجتماعية والسياسية...**

إن الهدف المركزي "للدعم" المالي الموعود والمشروط لكل من الضفة وقطاع غزة من الولايات المتحدة و أوروبا و "إسرائيل" يسعى –كما هو الحال في السابق– إلى توسيع الهوة بين القلة من أصحاب المصالح و بين الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا ،كما يسعى– من خلال" قيادات " وعناصر مثقفة فلسطينية يمينية مهزومة – الى تخفيف بشاعة الاستغلال والاضطهاد والعدوان الامبريالي الصهيوني ، الى جانب تحقيق هدفه الرئيسي في الحصول على المزيد من التنازلات السياسية ومن تغييب مبادئ العدالة الاجتماعية و المساواة وخلق شرائح طبقية مستفيدة ومنفذه لبرامجه وشعاراته، ما يعني اتساع إطار الفساد وآلياته وأدواته جنبا الى جنب مع الهبوط السياسي ، إنه الدعم الذي يحول المعادلة من حرب ضد الفقر والبطالة إلى حرب ضد الفقراء أنفسهم كما يمارسونها اليوم في قطاع غزة ، سفينة نوح الفلسطينية و الحاضنة للهوية الوطنية، مستهدفين تركيع شعبنا و إذلاله و استسلامه للمخطط الامبريالي الصهيوني لكي يتحول الوطن و الشتات إلى مجرد كائنات اقتصادية تستسلم للقمة العيش و ضروراتها تمهيدا للنكبة الاجتماعية و الثقافية تضاف إلى النكبة السياسية "الجديدة" المتمثلة في اقرار مشروعية الكيان الصهيوني على حساب حقوق شعبنا التاريخية في فلسطين، لكن شعبنا الفلسطيني وقواه الوطنية الثورية والديمقراطية لن يتكيف مع مثل هذه الأوضاع مهما غلت التضحيات وسترفضها جماهير شعبنا من الفقراء و الكادحين مثلما ترفض و تلفظ أدواته في هذه اللحظة السوداء المؤقتة.

**********

2016/11/20

**إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار** التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبعد ان تحول النظام العربي إلى حالة –غير مسبوقة– من العجز والتخاذل عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أداوت النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسساتي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعَرَّته بضمور الغاية وغيابها

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية الديمقراطية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية.

**********

2016/11/21

**اللحظة الراهنة الهابطة والمنحطة اجتماعيا وسياسيا** ،من المشهد الفلسطيني والعربي، شبه المستسلمة لمخططات العدو الامريكي /الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية وترسيخ تبعية النظام العربي من خلال اصحاب المصالح الطبقية ومعهم بعض ما يسمى بالمثقفين وبعض منظماتNGO,s ، هي لحظة لا تعبر عن الحقائق ومقومات التغيير رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، ان المشهد الفلسطيني والعربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة شعبنا وأمتنا العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن الحقائق الموضوعية لتضحيات شعوبنا وارادتها في مواصلة النضال ، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية

**********

2016/11/21

**عندما تهترئ أو تتراجع الاحزاب والفصائل الوطنية التقدمية التي كانت تتصدر قيادة الجماهير في فلسطين والوطن العربي**، يصبح رصد آفاق النضال التحرري الوطني والديمقراطي، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة ، صاخبة ، معقدة ومنحطة ، كالتي نعيشها اليوم في ظل الصراع الطائفي الدموي والتفكك العربي وتكريس الانقسام والصراع على المصالح في الضفة وقطاع غزة ...والاستسلام لمخططات وشروط العدو الامريكي الصهيوني الهادفة الى تصفية قضية الشعب الفلسطيني وحقه في الحرية وتقرير المصير والعودة من ناحية وتكريس تخلف وتبعية مجتمعاتنا واستغلال ثروات شعوبنا العربية من خلال القوى الرأسمالية الرثة والتحالف البيروقراطي الكومبرادوري الحاكم المتنفذ في الوضع الفلسطيني وفي مجمل النظام العربي الذي فقد وعيه الوطني والقومي مفسحا المجال لتجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي.

وبالتالي فإن وحشة الجهد الفردي وقلقه ، لا يمكن أن يبددهما إلا استمرار الالتزام بالمبادىء الوطنية التحررية والتقدمية الديمقراطية المتطابقة مع مصالح وتطلعات الجماهير الشعبية ومواكبة تحركها وتوعيتها وتنظيمها وتحريضها على الثورة من اجل تحقيق الاهداف العظيمة التي ضحت من اجلها.

**********

2016/11/22

**اصناف المثقف.....**

يبدو إننا أمام ثلاثة أصناف: المثقف المهاجر، والمزيِّف والحقيقي، أما المثقف المهاجر فهو على نوعين، أما هاجر إلى الخارج (بالمعنى المكاني) إلى بلاد العم سام أو أي بلد أوروبي ، وهناك عاش وأقام وحصل على الجنسية والعمل أو اللجوء السياسي، ثم عبَّر عن حياته أو رؤيته بدراسات أو أفكار لا تخرج عن جوهر الفكر

الليبرالي أو سياق المعرفة في تلك البلاد مع هامش يساري أو وسطي توفيقي في اغلب الأحيان، دون إغفال الحنين إلى الوطن والتراث.

أما النوع الثاني فهو مهاجر في الداخل مغلقاً على نفسه شرنقته، رغم إقرارنا بإحساسه بالاغتراب الذي يشكل في كثير من الأحيان مبرراً للهروب في الشرنقة بدلاً من المواجهة، وفي هذا السياق نشير إلى أن الاغتراب عندنا نوعين: اغتراب سلفي يعيد إنتاج –القديم، واغتراب حداثوي لدى النخب الليبرالية.

أما المثقف المُزيِّف ولا أقول الوهمي فله ثلاث وظائف: التبرير، التخدير، والتزييف، وكلها تقوم على فلسفة الباطل وقلب الحقائق في خدمة الرئيس أو الحاكم ، (أو في خدمة المخطط المركزي لمنظمات NGO S في العواصم الغربية) كما لا حظنا عند توقيع اتفاق أوسلو وتهليل هذا النوع من المثقفين لذلك الاتفاق وما سيجلبه من خير عميم في الضفة وغزة على مثال سنغافورة، ثم التهليل لكل اتفاق او مخدر جاء بعده وصولاً إلى خارطة الطريق، وخطة شارون ثم اولمرت ثم ما يسمى ب"الدولة القابلة للحياة" حسب الرئيس الأمريكي بوش، إلى جانب ما لاحظنه –وما زلنا– من تبرير مظاهر الخلل والفساد وتراكم الثروات غير المشروعة لدى العديد من رموز السلطة، بل وتسويغ مشاريعهم والدفاع عن ممارساتهم في السياسة أو في المجتمع، هبوطاً او استبداداً، وكما نشاهد أيضاً من نشر الأوهام او الآمال الكاذبة من أولئك المثقفين الانتهازيين المدفوعي الثمن في السلطة أو في منظمات الـ NGO S بدواعي ليبرالية رثة فارغة من أي مضمون سوى تزييف الشعارات حول تغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية صوب الأحسن دونما أي مؤشر حقيقي يدل على ذلك، سوى مؤشر الفساد في القيم والأخلاق الناتج عن الفساد الاقتصادي والسياسي، وصولاً إلى حالة الانقسام في نظامنا السياسي ومجتمعنا وهويتنا الفلسطينية، في ضوء ما جرى منتصف شهر حزيران 2007 وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وتطور هذه السيطرة إلى شكل من أشكال الهيمنة السياسية والاجتماعية والثقافية على القطاع من منطلق الهوية الدينية او الإسلام السياسي، عبر ممارسات مجتمعية واستبداد، ضد الأفراد وضد حرية الرأي والمعتقد السياسي بعيداً عن روح القانون والتجربة الديمقراطية التي تتعرض لعوامل التفكك والانهيار .

النوع الثالث والأخير هو: المثقف الحقيقي، أو العضوي، الملتزم الذي يعمل او يناضل من اجل مصالح الكتلة التاريخية من فقراء شعبنا وكادحيه بما يحقق مشروعهم السياسي والاجتماعي في التحرر والعدالة الاجتماعية والقانون العادل والديمقراطية، هذا هو المثقف الحقيقي الذي يشق طريقه رغم الاغتراب من ناحية ورغم مرارة الواقع وقسوته من ناحية ثانية، مدركاً بوعي لمصيره ودوره المستقبلي رغم تواصل المحاولات من حوله لاغتيال أفكاره اجتماعياً (في سياق الصراع الفكري والسياسي) او ربما في محاولة اغتياله او تصفيته جسدياً او إرهابه، كما جرى للكواكبي، وشهدي عطيه، وفرج الله الحلو، وحسين مروه، ومهدي عامل، وفرج فوده، ونصر حامد أبو زيد، ونجيب محفوظ، وآخرين.

**********

2016/11/22

**عن المثقف والماركسية وفصائل واحزاب اليسار العربي.....**

في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر ، لا خيار أمام المثقف العربي سوى أن يتحمل مسئوليته – في المراحل الأولى – منفرداً ، وهذا يستلزم – كخطوة أولى – من كافة الأحزاب والقوى الماركسية ، أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الانتهازية ، الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة.

لقد آن الأوان لاستخدام النظرية الماركسيةومنهجها المادي استخداماً جدلياً مع الواقع العربي بكل تفاصيله وخصوصياته ، وذلك على قاعدة الالتزام الأيديولوجي من جهة والالتزام بالديمقراطية كوسيلة لا بد من نشرها وتعميقها ومأسستها على الصعيد المجتمعي ، وتطويرها من شكلها السياسي أو التعددي الفوقي إلى جوهرها الشعبي الاجتماعي الاقتصادي الذي يمثل نقيضاً لأوهام الليبرالية الغربية وشروطها المعولمة من جهة أخرى، ونقيضاً لما يردده عدد من المثقفين في الوطن العربي الذين إنفردوا بالدفاع عن سياسات الخصخصة وحرية السوق ، ومنظمة التجارة الدولية ، والعولمة ، باسم الديمقراطية السياسية وحقوق الانسان والمجتمع المدني ، وباسم الدفاع عن الليبرالية والتطبيع لا لشيء سوى تأكيداً لمصالحهم الطبقية وتطلعاتهم وطموحاتهم الشخصية الانانية في سياق أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف، وركائزها الطبقية البيروقراطية الطفيلية السائدة التي باتت اليوم محكومة وخاضعة لشروط التحالف الامريكي–الصهيوني في بلادنا.

**********

2016/11/22

غازي الصوراني .....**بمناسبة اسبوع مناهضة العنف ضد المرأة.....**

المرأة عندنا ما زالت تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ...

الحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا ، سيظل ناقصاً أو مجتزءاً إذا ما حصرنا تحليلنا او تشخيصنا لهذه الأوضاع في إطار الظروف الراهنة ، المحكومة بالاحتلال أو بسلطة حماس أو سلطة فتح فقط، بدون تشخيص وتفكيك العوامل والأسباب التاريخية ، التراثية والمجتمعية التي راكمت مجمل تلك السمات التي أشرنا إليها ، والتي أودت بالمرأة إلى ما هي عليه اليوم.

وبالتالي فإن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي– مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت او المدرسة مع

أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو ام فلان ، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي – إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل مجتمع خاضع ومستلب من الاحتلال الصهيوني، وفي ظل نظام كومبرادوي – بيروقراطي تابع ، من حيث الجوهر بين فتح وحماس، إلى جانب بقاء المرأة فاقدة لقدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، بما يزيد من حدة تدهور أوضاعها بحيث تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للصراعات الطائفية والاثنية الدموية في اطار الصراع الطبقي ضمن دور بارز للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر السلطة و الأنظمة الحاكمة، التي وفرت –عبر استبدادها وفسادها وإفقار شعوبها– كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية وراكمت مزيدا من عوامل اضطهاد واستغلال المرأة ، الى جانب دعوة هذه الحركات إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلانية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ "الأمة الإسلامية" أو " الخلافة العثمانية " البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال التزمت والرفض –المباشر وغير المباشر– ليس ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة ومساواتها أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع فحسب ، بل ايضا ضد كل قوى الديمقراطية في بلادنا.

في ضوء ما تقدم ، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب القوى الديمقراطية التقدمية العربية في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية و حقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها ، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف والتبعية والفقر والقهر والاستبداد.

**********

2016/11/22

المصدر : موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: **عرض وافي لدراسة الرفيق غازي الصوراني بعنوان : هل انتهت الفلسفة ؟ التي قدمها في محاضرته.**

الصوراني يؤكد أن الحديث عن نهاية الفلسفة، نهاية للفكر وللوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع

اعتبر الرفيق غازي الصوراني مسئول الدائرة الثقافية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، مشيراً أن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنبا الى جنب مع الحديث عن البدايات ، وكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر.

وتساءل الصوارني عن معنى الفلسفة في إجابته على سؤال " هل انتهت الفلسفة ؟، وهل توقف هذا الفعل البحثي، وهل يمكن للبشرية إنهاء العلاقة مع الفلسفة ؟ وهل يمكن للإنسان الفرد ممارسة هذه القطيعة مع الحكمة والمعرفة ؟، مشيراً أن الفلسفة هي البحث عن الحكمة والمعرفة، ولا يزال الطريق إليهما منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا مستمراً، لافتاً أنه إذا كان عصرنا اليوم يتميز بشئ فإنه يتميز بكثرة الأسئلة وتنوع ميادينها.

وأضاف الصوراني خلال مداخلة له في ندوة نظمها التجمع الشبابي من أجل المعرفة " يوتوبيا بعنوان " هل انتهت الفلسفة؟ ، أضاف أن كل من يسأل يعرف ويجهل بآن . لو لم يعرف شيئاً على الاطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه، مؤكداً أن السؤال " هل انتهت الفلسفة ؟ ينطلق من المعرفة ويعود إليها.

وأكد الصوراني بأن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدا واعيا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع، متساءلاً " أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة، معرباً عن أمله أن تتوفر هذه الإحاطة بالمعنى النسبي لدى الشباب في التجمع الشبابي من أجل المعرفة، مشيراً أنه بقدر ما يتملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

وأشار إلى أنه قد يبدو للبعض أن سؤال الندوة : هل انتهت الفلسفة ؟سؤالا أقرب إلى المنطق العدمي أي الاعتقاد بأن العالم كله بما في ذلك وجود الانسان عديم القيمة وخال من أي مضمون أو معنى حقيقي، لافتاً أن السؤال هو أيضاً استفسار في ظروف المأزق العربي الراهن، وسؤال يعكس ظروف الحضارة الرأسمالية والعولمة وفلاسفتها –اصحاب مدرسة ما بعد الحداثة– في ضوء ما وصلت إليه المعرفة والعلوم الحديثة لاغراض تخدم النظام الرأسمالي .. متساءلاً هل تتطابق ظروف الغرب الرأسمالي وتحولاته الفكرية على بلدان العالم الثالث عموماً وعلينا في المشرق العربي خصوصاً ، أم إننا بحاجة إلى العودة إلى الفلسفة وإنتاجها الحداثي والتنويري العقلاني وامتلاك المعرفة بدلاً من سؤال النهاية ، خاصة واننا في البلدان العربية نعيش حالة غير مسبوقة من الانحطاط بالمعنى السوسيولوجي ، قد تحيل هذه المجتمعات إلى إعادة مفهوم الرعية في سياق تراكم الاستبداد والفقر والتخلف والتبعية في بلادنا التي يمكن ان تتحول مجتمعاتها إلى نوع من تراث العبيد.

وشدد على أنه ليست النهاية توقف مسار الفلسفة، فعبارة "نهاية الفلسفة" تعني اكتمال الميتافيزيقا وليس كمالها. بالإضافة إلى ذلك، فكلمة النهاية تحيل –في الألمانية– على كلمة المكان، حيث تصبح نهاية الفلسفة هو ذلك المكان الذي يتجمع فيه كل تاريخها. فاكتمال الميتافيزيقا، تجعل الفلسفة تتخذ نهايتها وتحتل مكانها في عصر يشهد انتصار عالم تقنوي، تسود فيه نظرة علمية للإنسانية كما هي فاعلة في الوسط الاجتماعي

وأكد أن الخلفية التاريخية لمفهوم نهاية الفلسفة تعود في صياغته الاولى الى "كارل ماركس" في المخطوطات الاقتصادية – الفلسفية (1844) التي عكف على كتابتها في باريس لاسيما كتاب "بؤس الفلسفة" عام 1847 والذي كرسه في الرد على برودون وتقديم نقد وافٍ لعالم النظرية الفلسفية في علم الاقتصاد البرجوازي، مضيفاً إلى ذلك الملاحظات الفلسفية المهمة التي كتبها ماركس في نقد فيورباخ" والتي اعتمد عليها إنجلس في وضع مؤلفه النقدي المهم "فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية" والذي يشير فيه إنجلس إلى تصفية الحساب مع الوجدان الفلسفي السابق.

وأكد بأن ماركس حدد تصوره عن نهاية الفلسفة بعبارة صريحة يقول فيها: "بضرورة نفي الفلسفة بوصفها فلسفة" ووفقا لهكذا تصور، فإن الماركسية تنظر الى الفلسفة على انها مجمل النشاط الفكري الذي قطعته المثالية في بناء نماذج تصورية متعالية على الحقيقة الواقعية او التاريخ الانساني الملموس وبذلك فإن المثالية هي فلسفة بعيدة عن الفهم الجدي لعلاقة الانسان بالعالم ، لأنها تقدم صورة غير واقعية عن الافكار والاشياء، فهي تكرس وعيا زائفا لا يتناسب مع روح العلم والحقائق الموضوعية.

وأضاف بأن ماركس لا ينظر "للفكر" بوصفه سابقا على الوجود، فهو يعتبر الفكر هو لحظة للوجود، وليس ثمة فكر قائم على شروط عقلية او ميتافيزيقية مسبقة ، وهو قبل كل شيء لا يقبل في الفكر الفلسفي ان يكون معبرا عن الروح الفردية الضيقة او النزعات اليوتوبية.

وقال الصوراني: " لعل مقولة ماركس المعروفة في ملاحظاته عن فورباخ التي تجمل عمل الفلاسفة بتفسير العالم أو تأمله بينما المهمة هي تغييره.. تلخص الموقف الماركسي من الفلسفة وذلك بالمعنى الذي تكون فيه الفلسفة تطويرا وتقدما من التأمل والفهم إلى التغيير، وهي مقولة تحمل في طياتها تغيراً جوهريا في فهم الفلسفة.. بدلا من كونها تكتفي بالفهم والوقوف عند حدود التفسير الى كونها (أداة) للتغيير."

ولفت بأن الاستنتاج الذي توصل اليه ماركس شخصيا في عمليات فهمه وتفسيره لهيغل، ومن ثم نقده وتطويره واستخراج الجدلية – المادية من الرحم الهيغلي ودفعها علميا نحو كونها حاصلة على النضج الفلسفي المطلوب لقلبها رأسا على عقب وايقافها على قدميها بعد ذلك.

وأوجز الصوراني مفهوم " نهاية الفلسفة " من وجهة النظر الماركسية– بأنه مفهوم يشمل على نهاية الفلسفة التأملية الخالصة او نهاية الميتافيزيقيا بصورة عامة. وان القول بنهاية الفلسفة انما يعكس مدى ثراء فكر ماركس وقابليته على استقراء مستقبل الفلسفة، مشيراً أن "نهاية الفلسفة" داخل فكر ماركس دعوة الى تخطي الفلسفة بالمفهوم المثالي القديم لصالح فكر ما بعد الفلسفة وهو فكر مستقبلي قائم على تغيير الخطاب الفلسفي وتعزيزه بـ(البراكسيس) النظري أو الممارسة لكي تكون ما بعد الفلسفة، فلسفة جديدة قائمة على نبذ الفلسفة المثالية، والتخلص من اوهامها المرضية وأنفاسها الميتافيزيقية التي اثبت التاريخ بؤسها ونضوبها وعدم صلاحيتها لروح

العصر.

أما بالنسبة لمقولة "ما بعد الحداثة " وباقي " المابعديات أكد الصوراني أن البنية هو أساس الحداثة. مستدلاً على ذلك في بحث هربرت مركوز عن البنية في المجتمع والتي وجد فيها أنها التكنولوجيا، مضيفاً أن قوة التكنولوجيا هي التي تحرر الإنسان، باعتبارها تضع بين يديه الوسائل الحقيقية لتمكينه من تحقيق ذاته. وهذا ما يوافق عليه هابرماس، باعتبار أن التكنولوجيا استمرار للتنوير الذي يصرّ أنه أساس الحداثة، لاعتماده العقل بدلاً من الخرافة والعقائد الغيبية. وهابرماس نفسه يرى أن الحداثة التي تمثل البنيوية ذروتها، ليست سوى استمرار لعصر التنوير.

وتطرق الصوراني إلى كتاب تورين مؤكداً أن "ما بعد" تعني بالضبط نهاية عهد وبداية عهد جديد، نهاية مجتمع وبداية مجتمع. وإذا كان المجتمع السابق معروفاً فإن معالم المجتمع القادم غير معروفة ولا يمكن رصدها بالدقة... وبالفعل لم نستطع أن نتلمس حتى الآن المعالم التي تشير إليها "ما بعد" إنها السقوط في المجهول.

وأضاف أنها نقطة وقوف حرجة للمفكرين: وراءهم عصر انصرم وأمامهم عصر مجهول. إن "ما بعد" النهاية، ولذا سمعنا بنهاية التاريخ ونهاية الإنسان ونهاية الشعر ونهاية الفلسفة ونهاية الأخلاق ونهاية القيم ونهاية الأيديولوجيات ونهاية المكان ونهاية الذاكرة ونهاية القومية... وهكذا... لكنهم لا يحددون البديل ، كل ذلك في إطار نظري أو فلسفي تحت عنوان "ما بعد الحداثة."

وأوضح الصوراني في هذا الجانب أن تاريخ الفلسفة بوجه عام، هو قصة تصور معين هو تصور الضرورة، فالعقل الفلسفي كان وما زال يفهم ذاته "عقلاً" على "عقل" الضرورة ، وبالتالي فإن الفلسفة العقلانية بكل مدارسها تنكر على القضايا الميتافيزيقية ضرورتها، لأن هذه الفلسفة لا تعترف بغير الضرورة المنطقية.

وأكد الصوراني بأن ما جلبته الحداثة ومابعدها الى الفلسفة اليوم هو تكريس اكبر عمليات هدم معرفي بذريعة افراغ حمولة العقل من اوهامه (الميتافيزيقية)و(التاريخية) و (الوضعية) لصالح آفاق ومسطحات اخرى تقوم على لعبة (الاوهام ) و (التمثيل المعرفي) انطلاقا من فكرة لا تخلو من بصمات (نيتشه)القائلة بضعف منطق (الحقيقة) وخلو العالم من (النسقية العقلانية) او (السببية التامة )التي تؤهله لان يكون عالما (انساني. (

وأكد بأن غاية ما توصلت اليها نظم المعرفة اليوم وبعد ارهاصات ومحاولات اولية هي تلك الفكرة القائلة (بموت الفلسفة) كما نجدها في كامل نضوجها لدى (مشيل فوكو )و(جيل دولوز) وهي امتداد لميتات اخرى مثل (موت الله)و(موت الانسان) و(موت المؤلف) وبالتالي (موت الفلسفة) تلك (الميتات الناضجة التي حولت نهايات القرن العشرين الى نهايات معرفية كبرى ،ومراجعات سلبية وانتحارات (تصورية)اسفرت الى رفع الحد الفاصل بين(المعرفة)و(الوهم.(

وأشار بأن هدف هذه المحاولة انما هي فحص وتتبع الأنساق المعرفية الكبرى في اللعبة الفلسفية اليوم التي افضت الى مقولة (موت الفلسفة) وما اذا كانت الفلسفة قد ماتت حقا؟ام ان موت الفلسفة ماهو الا طورا من اطوار تخطيها والذهاب الى (ما بعدها)؟ وكيف يمكن للخطاب الفلسفي المعاصر ان يحيا هو الاخر داخل مشهد الموت الفلسفي المعاصر؟ وهل تعد الفلسفة اليوم منظومة خاوية من الافكار والتصورات ام هي العامل الأساسي في صناعة موت (الاخرين) والحد من طغيانهم الوجودي في ضوء الاشكاليات الكبرى للوجود والعدم.

واعتبر الصوراني أن فن ما بعد الحداثة ، فن يعبر دون حياء ، عن الرغبات العارمة للشباب ، ويدعو ، لأن تكون الحياة ، والمجتمع حيويان ، يتصفان ، بامتلاك هذه الروح ، التي هي قريبة من الصرعات، والمودات ، التي تتبدل ، وتتغير ، تبعاً لأذواق الشباب والمراهقين ، وهم في الوقت نفسه ، يساهمون ، في صنعه ، وتلقيه ، والاهتمام به ، والدعوة إليه ؛كونهم جزءاً أساسياً ، من المجتمع الاستهلاكي المعاصر ، والثقافة ، والمعرفة العدمية المعاصرة ، التي يعيشها الإنسان المعاصر ، والتي تتطلب منه ، أن يكون حاضراً ، لصنع وجوده ، وذاته على مقاييسه ، وليس على مقاييس الآخر.

وشدد الصوراني على أن كل ما تقدم يعني أن التمسك الجدلي الواعي بصيرورة الحداثة وتواصلها وامتدادها في اللحظة الراهنة ، هو أحد أهم المخارج لإشكاليات الفلسفة المعاصرة ، فإذا أوجزنا الحداثة قلنا إنها الموقف من عصر التنوير. بعضهم يرى أن عصر التنوير لايزال مستمراً، من أمثال هابرماس، وبعضهم يرى أن عصر التنوير لا يصلح ليكون منطلقاً للحداثة، بل الحداثة هي مواجهة الظروف الجديدة ليس بعقل القرن الثامن عشر، بل بذهنية التحليل العميق. ولهذا اعتُبر القرن العشرون قرن التحليل، أي قرن الحداثة. وحجتهم في ذلك أن الحداثة هي إبعاد كل ما يؤثر في العقل أثناء تحليل الأمور الإنسانية إذ تعامل كأنها أشياء مادية نقاربها بعيداً عن هوانا.

ورد الصوراني على ما يقال كثيراً في أيامنا من أن الحداثة أصبحت مفهوماً تخطاه التاريخ، لافتاً أن هذا القول لا معنى له من حيث المبدأ. لأنه إذا كان تعريف الحداثة هو أن (الإنسان) يصنع تاريخه، فإن هذه المقولة هي غير قابلة للتجاوز بالمرة، إلا أن مراحل الأزمات الكبرى – ونحن نجتاز حالياً مرحلة من هذا النوع – تتسم دائماً بميل إلى الردة نحو الماضي ، أي ما قبل الحداثة، مشيراً أن المقولة التي تُعرف بها الحداثة – أي أن الإنسان يصنع تاريخه – لا تقول إن البشرية – بكليتها أو بجزئياتها – تمارس في كل لحظة من تاريخها عقلانية كاملة تتفق مع مقتضيات منطق مشروع مجتمعي تتجلى من خلاله "ضروريات التاريخ."

وأضاف بأن التطور اقترن نحو الدمج بين خطاب ما بعد الحداثة وأيديولوجيا الليبرالية المعولمة مع تطور آخر تم على أرضية واقع النظام الرأسمالي نفسه. فانتقل النظام الرأسمالي من مرحلة الإزدهار الذي ساد خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة أزمته الراهنة. (كما تآكل أيضاً النمط السوفيتي في الشرق ونمط الدولة الوطنية والتحديث في العالم الثالث). وعندما انهارت دولة الرفاهية في الغرب وظهرت مرة أخرى ظواهر التفاوت المتزايد في توزيع الدخول وانتشار البطالة والتهميش الاجتماعي والفقر، انهارت معها أوهام الحداثة في شكلها السابق.

وأوضح بأن جميع النواقص والإنزلاقات المذكورة هنا تدفع الفكر الاجتماعي في اتجاه واحد، ألا وهو التكيف مع مقتضيات سيادة الاقتصاد السياسي الليبرالي الخاص بمرحلتنا . ففي مقابل الإذعان لقوانين السوق والمساهمة في هجوم الفوضوية اليمينية المعادية للدولة من حيث المبدأ، تغذي مذاهب ما بعد الحداثة وهماً وتعد باحتمال التوصل إلى مجتمع قائم على الوفاق العام ومتحرر من الصراع الأيديولوجي. فليس من الغريب أن عدداً من مفكري ما بعد الحداثة قد أعلنوا "نهاية الأيديولوجيات". بل أحياناً "نهاية التاريخ" أعتقد أن هذه الأطروحات الساذجة لا تقنع عدا من كان مقتنعاً من البداية. وأشارك هنا حكم الفيلسوف اليوناني كستورياردیس الذي يرى

في مثل هذه الأفكار " تصاعد التفاهة". فهي تبدو لي وسائل أيديولوجية رخيصة وظيفتها خدمة غدارة الأزمة، لا غير. فهذه الأفكار لا تطرح لنفسها تساؤلات حول الرأسمالية، لكنها تقبل وجودها بصفتها أمراً واقعاً دون فتح النقاش حول حاضرها ومستقبلها.

واعتبر الصوراني ان أزمة النظام الرأسمالي، ليست أزمة "رأسمال" فحسب ، بل هي أزمة ايديولوجية أي البحث عن نظرية تمنحه الشرعية. لأن أي نظام اجتماعي، ليس بقادر على الاستمرار لمدة طويلة من غير ايديولوجية فعالة تؤمن له استمرارية عملية الإنتاج في داخله، وتجعل عملية الإنتاج قادرة على التنامي ذاتيا بحيث تحول دون حدوث "ثورة."

وأضاف بأنه في ظل انتشار مفاهيم أو فلسفات ما بعد الحداثة في إطار الفوضى الفكرية الراهنة، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية يبدو كما لو أن سنوات المجد الذي كان ينعم به اليسار قد ولت بلا رجعة، وكأن هذا اليسار، لم يعد يجد ما يبشر الناس به، لا أمل في مستقبل زاهر سيطرق الأبواب. ارتباطاً أو انعكاساً لبشاعة العولمة الرأسمالية من ناحية وشوق المضطهدين للخلاص من واقعهم المهان من ناحية ثانية.

ولفت إلى أنه في ظل تراجع وانحسار اليسار العالمي، في البلدان الرأسمالية الغربية خصوصاً ، كان من الطبيعي ، أن يقع هذا اليسار، في أزمة خانقة، حيث وقع القسم الاكبر منه في غواية فلسفة الليبرالية الجديدة و فلاسفة ما بعد الحداثة بذريعة تبنيهم قيم الرفض، النفي، والتمرد، ومع ذلك فإنهم قد أزاحوا عن الثورة أي طابع غائيّ، فلقد شاؤوا أن يكونوا لاهيجليين إلى أقصى حد ممكن، وابتغوا إنقاذ الإنسان أو ما يمكن إنقاذه، مما يعتبرونه جحيم العقل، وإسمنت الحداثة، وذلك من دون أن يجعلوا لهذا الجحيم أو الإسمنت بديلاً عدا التمرّد المجاني: والأمثلة أو الشواهد على ذلك كثيرة من خلال مواقف العديد من الفلاسفة ، حيث يعتقد مشيل فوكو أننا لم يعد بوسعنا أن نغير الكثير، ومع ذلك فلا بد من أن نفعل شيئاً ما؛ وينكر دريدا فكرة أن للثورة مساءاً أخيرا سنسهر احتفالاً به؛ ولا يراهن "بودريار" على أكثر مما يسميه بالمتفردات (حركات معزولة أو ضمن دوائر متفردة ، لن تستطيع سوى إزعاج العولمة الرأسمالية واستبدادها) ؛في حين أن "ألبير كامي" قد مجّد الإنسان المتمرد والذي لا قضية له في مواجهة العبث سوى التمرد المجاني؛ وأخيرًا، تأتي حركة العولمة البديلة اليوم، والتي التحق بها كل من ديريدا وبودريار قبل وفاتهما، لترفع شعار "عالم آخر ممكن"، لكن من دون أي تحديد لهذا العالم الآخر. الأمر الذي يستدعي إعادة إحياء وتجديد اليسار الماركسي القادر وحده على الدعوة إلى التغيير الثوري لكل انظمة الاضطهاد والظلم والاستغلال.

في ضوء ذلك أقر الصوراني بصعوبة تحديد مفهوم كلمة "نهاية" ،حيث أن هذا التحديد يكمن في فصل هذا المفهوم عن مفهوم الغاية ، إذ إن كلمة نهاية ، في الفلسفة ، استعملت في غالب الأحيان مقرونة بكلمة غاية وكأن النهاية لا تكون إلا بتحقيق الغاية والوصول إليها، من هنا فلو تحقق هدف الفلاسفة في الحق والخير والجمال والحرية والعدالة ... إلخ لأمكننا القول بنهاية الفلسفة المتعلقة بهذه الأهداف، لكي تبدأ دورة جديدة من الأسئلة الكبرى والأهداف أو الغايات الكبرى.

وفي إطار الحديث عن الفلسفة ومفاهيمها، استعرض الصوراني المباحث أو العناوين الكبرى الرئيسية التي تناولتها الفلسفة وهي أ. الميتافيزيقا (ما بعد الطبيعة) : وجود عالم يقوم فيما وراء عالمنا المحسوس وهو عصي

على الإدراك الحسي. ب . المنطق : هو علم يدرس الاستدلال من حيث الصحة والفساد. ج. نظرية المعرفة ( الابستيمولوجيا): تتناول نظرية المعرفة مسائل أساسية أربع هي : (1)أصل المعرفة البشرية ومصدرها. (2) طبيعة المعرفة البشرية. (3) صدق المعرفة أي كيف تتميز المعرفة الصادقة عن المعرفة الكاذبة. (4) حدود المعرفة البشرية.

د. فلسفة الأخلاق. هـ. فلسفة الجمال. و. فلسفة العلم : وهي دراسة وتحليل العلوم من حيث طبيعتها ومنهجها ومفاهيمها. ز. فلسفة الدين: تعني فلسفة الدين بدراسة ما تنطوي عليه المعتقدات الدينية.

ولفت الصوراني إلى أن للفلسفة مباحث أخرى كفلسفة التاريخ وفلسفة القانون وفلسفة السياسة وفلسفة التربية وغيرها، مستعرضاً الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة : يمكن مشيراً إلى العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 384ق.م – 322 ق.م)، والعصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدثة 322 ق.م – 500م وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعملية، والعصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 354–430 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر، وعصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وأشار الصوراني إلى أن ولادة عصر النهضة لم تكن عملية سهلة، قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير.

وأضاف بأنه في هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي، لافتاً أن الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية ) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة ، ذلك أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين، مشدداً إلى أنه كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم.

ولفت إلى أنه في هذه المرحلة الانتقالية ، لوحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك ، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر.

وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية." HUMANISM "

واستعرض الصوراني المرحلة التاريخية الثانية أو تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر، والتي رفع خلالها فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ،وأصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر وأبرزها: • صياغة القوانين الأساسية للميكانيك الكلاسيكي بما فيها قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن (1643 – 1727)، و تطوير علوم الرياضيات والهندسة والفيزياء والأحياء_ ديكارت ولايبنتز، و اكتشاف الدورة الدموية– هارفي – " تأكيد اكتشاف ابن النفيس"

• قوانين الميكانيك وتعريف مفهوم العنصر الكيميائي_ بويل، وميزان الحرارة الزئبقي والضغط الجوي_ تورشيللي ( أحد تلامذة جاليليو)، ومن ابرز فلاسفة هذه المرحلة :- فرنسيس بيكون ( 1561 م. _ 1626 م. ) رينيه ديكارت ( 1596 م. _ 1650 م)، توماس هوبز ( 1588 م. _ 1679 م،جون لوك ( 1632م. – 1704م. ) ، جون ستيوارت مل (1632–1704)، قال بأن جميع أشكال المعرفة تعود إلى الإدراك الحسي المادي للعالم الخارجي.

وتطرق إلى عصر التنوير الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر ، مشيرا أنه يتميز هذا العصر بوضع أنسقة فلسفية متكاملة عن العالم واستخدام المناهج العلمية في البحث، ومن أبرز مفكريه شارل مونتسكيو، وفرانسو فولتير، وجان جاك روسو، وديني ديدرو، عمانويل كانط، وجورج ويلهلم فريدريك هيجل.

–ثانياً : الفلسفة الألمانية:

وأشار الصوراني إلى أنه إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 – 1883 ) التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة.

ومن أبرز فلاسفة هذا القرن (19) الفيلسوف شوبنهور (1788–18600) العالم عنده ارادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798–1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية وصاحب مصطلح "علم الاجتماع"، ثم هربرت سبنسر (1820–1903) وهو عالم اجتماع ومن مؤسسي المذهب الوضعي ، وموضوعه البرهنة على الطبيعة الطبيعية والأبدية للرأسمالية، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك نيتشه ( 1844 – 1900.(

وأكد الصوراني أن القرن العشرين، حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين– هو عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842–1910) وهو فيلسوف مثالي امريكي من أبرز الدعاة والمنظرين المؤسسين للفلسفة الذرائعية أو البرجماتية . ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863–1952) فيلسوف أمريكي من أنصار الواقعية النقدية ومن أهم فلاسفة البرجماتية ، وضع في كتابه "السيطرة والسلطات" نظرية تفسر تطور المجتمع بغريزة حفظ الذات والسعي الدائم للمنافع المادية ، أما في السياسة فقد كان مناهضاً للديمقراطية مؤيداً لسلطة النخبة الرأسمالية . ثم جون ديوي (1859–1952) فيلسوف أمريكي ترك أثره الواضح على الفلسفة وعلم الاجتماع عموماً وعلوم التربية والتعليم خصوصاً، وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق.

وأشار الصوراني إلى أنه في هذا القرن ، تكرست وانتشرت الفلسفة الوضعية المنطقية التي أسسها كل من أوجست كونت و سبنسر ، إلى جانب الفلسفتين الوجودية والماركسية في إطار الصراع بين النظاميين الرأسمالي والاشتراكي، والمعروف أن الفلسفة الوجودية انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1813–1855) ، والألماني كارل ياسبرز (1883–1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتن هيدجير (1889–1976) ويعتبره البعض من أهم فلاسفة القرن العشرين ، فقد حاول هيدجير في كتابه "الوجود والزمان" أن يحدد علاقة الوجود بالإنسان إنطلاقاً من الإنسان ، فهو لم يعترف أبداً إلا

بالوجود كمصدر وحيد لكل الحقائق عبر الإنسان بالطبع ، شاركه في فلسفته هذه، الفرنسي جان بول سارتر (1905-1980)،

وعرج الصوراني إلى عصر العولمة أواخر القرن العشرين : (الفلسفات البنيوية* والتفكيكية* وما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة إلى جانب الفلسفة الماركسية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتشار ظاهرة فوضى الأفكار، مشيراً أن الثورة الإعلامية والتكنولوجية أثرت بالفعل على تصورات الفكر الفلسفي في الغرب، حيث أحالت قسماً من مشروعه المستقبلي إلى واقع ملموس، ومعاش فعلا ..، وهذا يعني أن الفكر الفلسفي يظل فكراً مستقبلياً قادر دوماً على تقديم الرؤى والتصورات الجديدة.

وأضاف بأن الفلسفة الغربية هي التي أنتجت ما هو راهن من تسريع تطوري للحياة والأشياء. فخلقت فضاء منجزا وأصبح عليها الانتقال إلى فضاءات أخرى ، في عالم محكوم بتطورات علمية وثقافية متسارعة وغير مسبوقة ،من هنا بدأ الحديث عن ما بعد الحداثة، وما بعد العولمة، بذريعة الاهتمام بالمستقبل.

وأشار إلى أن التطورات المسارعة على جميع الصعد أدت إلى طرح أسئلة حادة ودقيقة شغلت الفكر الفلسفي مثلا ما هو مصير الفلسفة ؟ وإذا ما اختفت ملكة التفكير الفلسفي هل سيتحول الفرد مع تطور العولمة –في بلدان العالم وبدرجات متفاوتة– إلى مجرد سلعة استهلاكية ؟

وفي هذا الجانب تحديدا ، أشار الصوراني الى ما يمكن تسميته بـ الحقيقة الفكرية المركزية لعصر العولمة التي تتلخص في تزايد مضطرد ومتسارع للمعرفة بصورة غير مسبوقة ، (نحن نعرف أكثر من آباءنا ، وأولادنا سوف يعرفون أكثر مما نعرف) ، وهذه الزيادة في المعرفة ستجعل من ظهور نوع جديد من الفلسفة أمراً ممكنا ، وهذا لا يعني أبداً نهاية الفلسفة ، بل تطورها وتجددها بما يتوافق مع معطيات هذا العصر ويتخطاها إلى آفاق أكبر ، قد تؤدي إلى تراجع عصر الشك الابستمولوجي أو نهايته لحساب اليقين الابستمولوجي أو "الحياة الواقعية" للمعرفة.

وقال الصوراني " بسبب النمو الشديد للمعارف والعلوم اليقينية ، الموضوعية ، والكونية ، لم تعد إمكانية المعرفة سؤالا مركزيا في الفلسفة ، وقد نتفق على انه من المستحيل سيكولوجيا في هذا العصر أن نأخذ مشروع ديكارت بالشكل الذي نظر إليه هو ، إذ أن الصور التقليدية للشك الديكارتي لا يمكن أن يكون لها معنى بالنسبة لنا في عصر العولمة أو عصر التراكمات المذهلة للمعرفة اليقينية ، ويمكن أن نفسر مفاهيم "ما بعد الحداثة" بأبعادها الميتافيزيقية نوعا من الشك المعاصر إذا صح التعبير ، إلى جانب فروع داعمه مثل "التفكيك" و"ما بعد البنيوية" وبعض تنويعات أو انحرافات البرجماتية صوب الميتافيزيقا والعنصرية (كما نلاحظ عند ما يسمى بالمحافظين الجدد) .. فإذا كنا نعني بالحداثة فترة العقلانية والذكاء الممنهج التي بدأت مع عصر النهضة ثم عصر الأنوار ، إذن نحن اليوم لسنا في عصر "ما بعد الحداثة" ، بل يمكن القول أننا في عصر "ما بعد الشك" أو عصر اليقين المعرفي او ما بعد الابستمولوجي ، وفي سياق صيرورة الحداثة وتواصلها في اللحظة المعاصرة، فالحداثة لا نهاية لها، "كما يقول بحق الفيلسوف الألماني المعاصر هابرماس.""

ولفت إلى أن الحديث عن نهاية الفلسفة ذكَرنا بالحديث عن اعلان نهاية التاريخ وفق طرح فرنسيس فوكوياما، وهي طروحات مستحدثة لا جديد فيها ، لافتاً إلى أنه سبق لهيجل أن أعلن بأن التاريخ قد أنهى تحققه ووصل

محطته الأخيرة عند نقطة تشييد الدولة البروسية، لكن حركة التطور أثبتت خطأ استنتاجات هيجل ، فالتاريخ الإنساني لن يتوقف إلى بانتهاء الوجود البشري.

وأوضح الصوراني إلى أن إعلان فوكوياما يأخذ طابعا آخر ويتغذى من غرور مختلف، وما هو سوى إعلان آيديولوجي آخر يرى العالم من خلال تصوره وأوهامه، أي من خلال آيديولوجيته بالتحديد، وهذا شكل من أشكال التفكير الآيديولوجي يقفل التاريخ ويتغاضى عن أن العالم متغير وتتغير تبعا لذلك صورته في الذهن البشري، ويعلن أن نموذجه هو التطور العقائدي الأخير للجنس البشري . ولكنه من جانب آخر يعبر عن صلف العقل السياسي الأمريكي وآيدولوجيته العنصرية التوسعية التعبوية بكونه لم يعد يخضع للقوانين التاريخية، بل يمثل أمة "صانعة" للتاريخ والمستقبل، باختصار إنه يمثل الأمة السوبرمانية ويعد تتويجا عمليا لأفكار الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه.

ولفت إلى أن وثنية نيتشه هي وثنيه يعاد إنتاجها داخل العقل السياسي الأمريكي بحسبانها وثنية الإنسان الأمريكي المحارب ، المستند إلى منطق الفائدة أو المصلحة كما حددته الفلسفة البرجماتية ، مشيراً أن الفكر الأمريكي هو فكر السيطرة والقوة الأحادية وإرادتها التي تحكم على الأفكار إنطلاقاً من فائدتها وليس من صدقها ، ذلك هو جوهر النظام الرأسمالي عموماً ، وجوهر النظام الإمبريالي الامريكي خصوصاً ، الذي بات يعتبر نفسه نوعاً من "الأمة السوبرمانية" " التي من حقها تحديد نظام القيم عبر صيغة " من ليس معنا فهو ضدنا" وفق أفكار المحافظين الجدد التي وضعها معالمها "ليوشتراوس" الذي يمثل الخلفية الفلسفية والسياسية لتيار اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، إن هذا النظام القيمي حدد علاقة الولايات المتحدة بشعوب العالم عموماً و شعوب البلدان الفقيرة خصوصاً من أجل الاستحواذ على مواردها واستغلالها عبر الشرائح الطبقية البيروقراطية والكمبرادورية الحاكمة في البلدان الفقيرة."

وأشار إلى أن اللحظة التاريخية من فوكو و دريدا، أو مفاهيم التفكيك وما بعد الفلسفة إلى جانب تيارات ما بعد الحداثة التي طلعت علينا في مرحلة تسارع مفاهيمي، وولادة قيصرية للتقنيات التفسيرية البنيوية وازمة المنهج في الفكر الغربي المعاصر تحفزنا –في اللحظة الراهنة – لإعادة النظر بالمفهوم الفلسفي الشامل للفلسفة، بعد أن تم اهمال أو تجاوز الحقبة الكبرى من الفلسفة الحديثة والمعاصرة ومعنى الوجود سواء كان أزلياً أو نتاجاً للفكر أو الروح ، وبالتالي الإجابة –من موقع الرؤية المثالية أو الرؤية المادية– على الأسئلة الكبرى المرتبطة بالعقل والحرية والطبيعة والمجتمع.

وأشار إلى أن هذا التسارع المفاهيمي ، إلى جانب تسارع مظاهر العولمة وأدواتها ، دفع البعض إلى اعتبار(الفلسفة ) مقولة قديمة،قد ذهب اوانها وجف بريقها، ولم يعد مجديا الشهادة لها بالحياة ،لاسيما بعد أعلن (ميشيل فوكو) عن أهمية البحث عن فلسفة جديدة تستطيع أن تملأ فراغ الفلسفات الكبرى، الديكارتية والهيغلية والكانطية والوجودية والماركسية، خاصة بعد كتابه "الكلمات والاشياء" الذي أثار ضجة حين صدوره ، تكمن في أنه ينسف فكرة الاستمرارية في الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، حيث ساد لدى المفكرين والفلاسفة منذ عصر النهضة إلى اليوم اعتقاداً راسخاً ، وموضوعياً ، بالنسبة لتواصل أو تشابك مراحل التطور الفكري أو المعرفي منذ عصر النهضة أو الحداثة حتى اللحظة الراهنة، إلا أن "كتاب "فوكو" جاء ليؤكد بأن حقبة لها خلفياتها

الخفية التي تفسرها وتشكل – في نفس الوقت – انقطاعاً كاملاً مع الحقبة التي سبقتها."

واعتبر الصوراني هذا التصور الذي يعده البعض نهائيا ،حول واقع الفلسفة اليوم ،انما هو طور آخر من أطوار الفلسفة كان لابد له ان يظهر الى الوجود– بوصفه عرضا لما كانت الفلسفة الكلاسيكية متخمة به من مشكلات زائفة وتصورات متعالية على واقعيتها، ونقاط ضعف متحركة كانت تتناسل وتتوالى شيئا فشيئا، وبفعل االمعطيات الجديدة للحداثة الفلسفية والثورات المتسارعة للعلوم الانسانية الاخرى، فان خواءا فلسفيا كان لابد لنا ان نلاحظه ونعثر عليه ، أو يدفع البعض إلى طرح السؤال أو تأكيد مفهوم ملتبس حول " نهاية الفلسفة. "

ورأى الصوراني إلى أن هذا السؤال أو التساؤل نوعاً من المشروعية المعرفية القائمة على الشك الفلسفي، ومعناه إنكار القضايا التي اتفق المفكرون من قبل على قبولها وتصديقها، والشك الفلسفي عنده – أي للصوراني – هو أكثر أنواع الشك أهمية، لأنه يتصل أساساً بنظرية المعرفة سواء أدرك السائل ذلك أم لم يدركه، ولكن حالة الإدراك تمكن صاحبها من التمييز الحاسم بين الشك المنهجي والشك المطلق أو بين الشك كمنهج وأداة للوصول إلى اليقين، والشك كمذهب مقيم ، فالشك المنهجي يرى أو ينطلق من أن المعرفة الموضوعية ممكنة ، إذ أن الشيء في ذاته المستقل عنا وعن معرفتنا هو شيء يمكن معرفته، وأن في العقل قدرة على الوصول إلى اليقين النسبي أو الحقيقة النسبية ولا أقول الحقيقة المطلقة أو الصوفية التي دعا إليها القديس أوغسطين في القرن الخامس والإمام أبو حامد الغزالي في القرن الثاني عشر الميلادي.

ولنا الحق ازاء التباس مشهد عصرنا الفكري ان نعتبر سؤ الفهم طريقا موازيا للفهم أو أن نطرح سؤال " هل انتهت الفلسفة ؟"

ولفت إلى أن نهاية الفلسفة تعني أنها وصلت الى الموضع الذي فيه يتجمع تاريخها كله في اقصى امكانياته .بهذا تكون قد تمت أو بلغت النهاية كما هو الحال عند العديد من الفلاسفة (هيجل ، هدجر، وغيرهما )، مؤكداً أنه ووفقا لهذا الفهم فان خطاب النهايات يؤشر نوعا من التمام (للمسألة الفلسفية –الميتافيزيقية) وان هيدجر يرى ان مهمة الفلسفة كونها بحثا في (التعليل الغائي )للمقولات او التجارب او الافكار كان قد وصل تمامه تماما كما نقول على عَدَّاء في الملعب انه قد بلغ المضمار بغض النظر اذا ما كان فائزا ام خاسرا.

وتطرق الصوراني في مداخلته في الحديث عن خطاب النهايات في داخل النسق الفكري الغربي، مشيراً أن هذا المبرر بكل صوره وأنماطه ينعدم كلياً، ويفتقد لشروطه في مجالنا العربي، لأننا نعيش في زمان ثقافي وتاريخي يختلف كلياً وجذرياً ولا يقبل القياس والمقارنة، وطبيعة الزمان الثقافي والتاريخي داخل النسق الغربي.

وأضاف في هذا السياق أنه الفرق الذي يظهر واضحاً ما بين زمان المجتمعات التي تعيش مرحلة ما قبل التقدم كحال مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ومجتمعات أخرى تنتمي إلى دول العالم الثالث، وبين المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد التقدم كحال مجتمعات الغرب، فنحن مازلنا في مرحلة ما يسمى بزمن الما قبليات، ما قبل التقدم، وما قبل الحداثة، وما قبل المدنية إلى غير ذلك من القائمة التي تطول، بينما خطاب النهايات يبشر بمرحلة ما يسمى بزمن الما بعديات، ما بعد التقدم، وما بعد الحداثة، وما بعد المدنية، وهنا أيضاً القائمة تطول.

واعتبر الصوراني مثقفينا هم أكثر من يدرك هذه المفارقة التي لا تكاد تغيب عن أذهانهم، مع ذلك هم أكثر من يتحدث عن خطاب النهايات، كما لو أن هذا الخطاب ينتمي إلى مجالنا العربي والإسلامي وهو ليس كذلك

بالطبع، الأمر الذي يكشف عن ازدواجية أو اختلاط الزمان الثقافي والتاريخي عند هؤلاء المثقفين بوعي أو بدون وعي، أو كأنهم ينتمون إلى زمنين مختلفين، زمن يعيشونه ذهنياً وينتمي إلى مجال الغرب الثقافي والتاريخي، وزمن يعيشونه حسياً وينتمي إلى مجالنا الثقافي والتاريخي.

وأضاف بأن تقدير البعض من أن هذا التباين في الأزمنة بين العوالم المختلفة، قد تغير أو تبدل في عصر العولمة التي جعلت العالم يعيش مكرهاً على إيقاع زمن واحد، بعد أن أصبح العالم متداخلاً ومترابطاً بين أجزائه وعناصره المتباعدة والمتناثرة من قبل، وتحول إلى ما يشبه قرية كونية، بفضل تقنيات العولمة، والتطورات المذهلة في تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال وثورة المعلومات.

وتساءل الصوراني: " هل نحن حقاً إزاء فتح كوني مع العولمة، أم أنه فتح كوني لمن يتحكم بالعولمة وآلياتها وهو الغرب! ولماذا نتعامل مع العولمة بهذا السكون، وبهذه الأحادية، التي تفترض صورة ونمطاً ومسلكاً أحادياً وثابتاً ونهائياً للعولمة، وهي ليست كذلك قطعاً.

وأضاف أن العولمة في أوروبا ليست هي العولمة في بلادنا العربية أو في أفريقيا، والعولمة في الصين ليست هي العولمة في اليابان، في حركتها وتموجاتها ومفاعيلها، والعولمة اليوم ليست هي العولمة بعد ربع قرن، مع تزايد الاختلافات بين البلدان المتقدمة والمتخلفة ، فهل تستمر في الركون إلى العولمة والخضوع لها، والإندغام فيها، وكأنها فرضت علينا سطوتها وإكراهاتها، أم نبحث ونبدأ العمل للخروج من قيود العولمة وهيمنتها وليس الخروج عليها.

أما بالنسبة للمثقفين العرب وخطابا النهايات، أشار الصوراني إلى أن بعض المثقفين العرب وجدوا دهشة في خطاب النهايات، بوصفه خطاباً يحمل نعياً من جهة، وحلماً من جهة أخرى، مشيراً إلى أنه غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي والإسلامي تسير نحو نكوص وأفول تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض.

وأضاف بأن هناك من يحلم نعياً ويحول نعيه حلماً،لكن خطاب النهايات يحمل نعياً لما هو كائن، ويحمل حلماً لما ينبغي أن يكون.

ومن وجه آخر، أشار إلى خطاب النهايات ينتمي زمناً ومعرفة وتاريخاً إلى النسق الفكري الغربي، وهو خطاب غربي بامتياز، ويتصل هذا الخطاب الباحث عن النهايات بطبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة والمتعاظمة في داخل الغرب، والمؤثرة بقوة على مجريات الحياة، وعلى حركة التطور والتقدم هناك.

وقال: " من نهاية المؤلف ونهاية المنهج ونهاية الكتاب ونهاية المثقف، إلى نهاية العلم ونهاية الفلسفة ونهاية الجغرافيا ونهاية التاريخ ونهاية العلوم الاجتماعية، وصولاً إلى نهاية الإنسان ونهاية الدولة ونهاية الأرض.. إلى غير ذلك من قضايا وعناوين، وما زالت تصدر ولن تتوقف أيضاً."

وأشار الصوراني إلى أن السؤال الأهم في هذا السياق هو الذي يتمحور حول دور المفكر أو المثقف العربي خصوصاً ، في دينامية التطور المعرفي، في اللحظة الراهنة التي تتسم بالتحولات الكبرى والتطورات المتسارعة

.. التي تكشف عن عمق همجية وبربرية النظام الرأسمالي، والذي يفرض على المثقف العربي ان يتبنى رؤية وافكارا فلسفية وسياسية تسهم في انضاج وتفعيل الحراك الاجتماعي والوطني والقومي ضد نظام العولمة الراسمالي وحليفه الصهيوني في بلادنا من جهة وضد ثقافة التخلف والتبعية والخضوع من جهة ثانية.

وقال الصوراني: " اذا اتفقنا – كما افترض – ان الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة، فهي ايضاً – وهذا هو المهم– نشاط فكري واعي وطليعي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع المأزوم،ذلك أننا –عبر الوعي بالمسائل الفلسفية– نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر والديمقراطية و التنمية، وامتلاك سبل التقدم والحرية."

وأضاف: " على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص – لدى هذا الفرد او ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف – بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر ، وهو أمر لن يتم تحققه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش."

ودعا الصوراني إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

وأكد الصوراني على أن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع –واقعنا العربي– التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

وبهذا السياق، انحاز الصوراني شخصياً التعريف السابق للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، عبر الحوار الموضوعي الجريء.

وأولى ميزات الحوار الجريء أكد الصوراني إلى أنه الذي يجري فيه طرح المشكلات الحقيقية، والأسئلة الموضوعية، والوقفة النقدية الصارمة للأخطاء، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة لقضايانا السياسية والمجتمعية وفق رؤية تحررية وديمقراطية انطلاقاً من التزامنا بثوابتنا وأهدافنا الوطنية والقومية في الصراع ضد

الوجود الصهيوني وحليفه الإمبريالي في بلادنا، مضيفاً إلى أنه على هذا الأساس من وضوح الرؤية إلى جانب قوة الالتزام بالثوابت الوطنية والديمقراطية الداخلية ، فإن مساحة واسعة من التوافق والتقاطع بين كافة القوى الوطنية ، السياسية والإسلامية، يمكن توفيرها والعمل المشترك من خلالها وفق مفهومي الوحدة والصراع الديمقراطي الداخلي الملتزم باحترام التعددية السياسية والفكرية وحرية الرأي والمعتقد، وكل ذلك بالاستناد إلى الحوار الموضوعي والعقلاني الذي ينبذ ويتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة أو الرغبة في السيطرة أو الهيمنة الأحادية غير المشروعة لهذا الفصيل أو ذاك، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير للمساهمة في حل المشكلات.وإضافة خبرة إنسانية جديدة.

وأضاف الصوراني إلى أن الحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يؤمِّن معرفة الذات أيضاً بالمعنى التنظيمي والفردي، فالفكر الجاد يعدُّ أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة التي تعمل من أجل تحقيق الأهداف الكبرى ، وتلك هي قيمة الحوار الديمقراطي وفق قواعد الاختلاف ، بما يؤدي إلى الارتقاء بالفرد وبالمجتمع في آن واحد معا ، ويحول أو يحرم الاقتتال الداخلي وكل اشكال الاستبداد والقمع.

وفي هذا السياق ، أشار الصوراني الى تيارات الفكر العربي الأساسية والمؤثرة و الفاعلة في الساحة الثقافية بداية القرن العشرين التي تطورت وازدهرت عبر الحوار القائم على احترام الرأي والرأي الاخر ( الإسلامية والماركسية، والقومية). انبثق عن هذه التيارات، تيار تحديثي ( ليبرالي ) مثله (لطفي السيد) وتيار راديكالي علماني مثله ( سلامة موسى) ومعلوم أن (سلامة موسى) كان توجهه (اشتراكي– فابي) أي أنه مزيج بين ما هو ليبرالي واشتراكي وماركسي.

وقال: " نظرا لأن هذه التيارات التحديثية افتقدت الموقف النقدي والمتفحص من الغرب " فقد بقيت مجرد شذرات لا تعكس إشكاليات الواقع في مجالها النظري ولا تستوعبه" رغم ما قدمه العديد من المفكرين التقدميين العرب من رؤى نقدية ضد الهيمنة الرأسمالية وضد مظاهر التخلف والتبعية والدعوة الصريحة إلى تغير هذا الواقع المهزوم وتجاوزه (محمود العالم ، فؤاد مرسي ، سمير أمين ، فوزي منصور، مهدي عامل ، حسين مروة ، عبدالله العروي، أدونيس ، وغيرهم) حيث أكدوا جميعاً على مجابهة النظام الرأسمالي وإلغاء كل أشكال التبعية له ، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، ضمن سياق جديد ، أي أنه يفترض الوعي أولاً ، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود ، فهذا الوعي ضروري، ويجب أن يسبق التغيير الثوري، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكا للمستنقع لن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم . فالعقل الغربي – كما يقول جورج طرابيشي – اصبح متفوقا وعالمي الحضارة حين تبنى ومارس مفاهيم الحداثة وعقلانيتها وعلومها ، بعد ان مارس نقدا ذاتيا موضوعيا وقاسيا لتراثه ، وبعد ان قطع معرفيا• مع كل مظاهر التخلف في ذلك التراث ، ما يعني بوضوح أننا – كعرب – لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

وأشار الصوراني إذا كان هناك اتفاق على أن الخطابات المعرفية لفلسفة ما بعد الحداثة تعيش نوعا من العطالة والأزمة الفكرية التي أصابت الفلسفة ، وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في الغرب الرأسمالي ،فإن دلالات هذه الازمة المعرفية في بلداننا العربية تبرز بصورة قاتمة الى حد بعيد ، مضيفاً أننا كعرب– نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملي والعطالة في مستوى الخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو دون ان نقول شيئا مفيدا ، ودون ان نتقدم خطوة الى الأمام سواء على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، أو على صعيد إثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي ،وفي عقد الستينات والسبعينات، مع بداية تشكل الدولة القطرية المنعتقة من الاستعمار، مشيراً على ان من كان حاله على هذا النحو من التصحر الثقافي، إلى جانب تواصل عملية إنتاج التخلف،فمن الطبيعي ان يشعر بفساد الوجود وتأزم الاوضاع، ويَغْفل عن النمو الهائل والثورة المعرفية الكبيرة التي تحدث اليوم في دنيا العلوم والفلسفات والتطور المنهجي في كافة الشؤون الحياتية.

وخلص الصوراني إلى أنه مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو للميتافيزيق أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم.

وشدد الصوراني، على ضرورة مراجعة الثقافة العربية مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، وتقوم بإعادة إنتاج مفاهيمها بأسلوب ومنظور جديدين بالتفاعل الجدلي مع التطورات الفلسفية الراهنة في مسار الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين، مشيراً أن هذه التطورات ستدفع نحو ظهور اتجاه فلسفي جديد يؤصل لمعرفة فلسفية، تأخذ في الاعتبار التطورات الراهنة سواء التكنولوجية أو الإعلامية، بدون القطيعة مع فلاسفة بارزين أمثال ماركس و"جيل دولوز" وأدجار موران، وميشيل فوكو والتوسير ودريدا وهابرماس من ناحية وبدون القطيعة أيضاً مع كبار الفلاسفة الأوروبيين أمثال (بيكون، كانط، هوسرل، هايدغر..) كنوع من التأصيل الفلسفي، الذي يمكن استخدامه نظريا ومنهجيا في تطوير واقنا العربي.

وفي هذا الجانب من تحدث الصوراني عن الاصولية الغربية المعاصرة ونقد الحداثة والعولمة كما اوردها هاشم صالح الذي يدعونا إلى غربلة الحداثة ونقدها لكي تصبح أكثر إنسانية وعدالة. وهذا ما فعله في الواقع كبار مفكري الغرب من أمثال آلان تورين، أو يورغين هابرماس، وعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو.. إلخ.

وتساءل الصوراني: " كيف تحولت الحداثة إلى آيديولوجيا قمعية، أو حتى إلى أصولية إطلاقية تريد أن تفرض نفسها على العالم بدون أي نقاش؟ بمعنى آخر: كيف انقلب مشروع التنوير والحداثة الى ضده، ومتى؟ الحقيقة – من وجهة نظري– أن الحداثة لم تنقلب إلى ضدها ، بل أن شرط امتداد وتوسع مفهوم النهضة البورجوازي ارتبط بعملية التراكم الرأسمالي والاستعمار واستغلال ثروات الشعوب المستعمرة.

وبهذا السياق، أشار الصوراني إلى الخطوط العريضة : من المعلوم أن الليبرالية المتطرفة أو الجديدة، التي تسيطر على البشرية اليوم من خلال العولمة الكاسحة، كانت قد بلغت ذروتها في عهد ريغان وتاتشر. وهي تجسّد الرأسمالية في أعلى ذراها صلفاً وغروراً واحتقاراً للعواطف الإنسانية.

واضاف: " ويبدو أن المجتمعات الغربية كانت حتى السبعينات تشتبه في الأغنياء وتنظر إليهم نظرة سلبية عموماً، وتعتبر أن القيم الأخلاقية هي في جهة الفقير أو الإنسان العادي، لكنها في الثلاثين سنة الأخيرة شهدت انقلاباً كاملاً في القيم. فقد أصبح الغني هو رمز النجاح والتفوق والألمعيّة ويجسّد في شخصه كل القيم الإيجابية..

أما القيم الإنسانية والأخلاقية وحتى الثقافية والفكرية، أشار الصوراني إلى أنها أصبحت مدعاة للاستهزاء والسخرية في مجتمعات العولمة الحضارية، متساءلاً هل من أجل هذه المجتمعات ناضل فلاسفة التنوير والحداثة؟ هل من أجل هذا المجتمع كتب جان جاك روسو خطابه الشهير عن أصل الظلم واللا مساواة بين البشر؟ وهل يمكن أن يتشكل نظام عالمي جديد في ظل عولمة مجرمة كهذه؟!

وأكد الصوراني أن عجز الفكر العربي المعاصر عن الفلسفة بسبب عوامل عديدة ، فالعرب علي امتداد تاريخهم الحديث قد غلبوا الافكار السياسية والمعتقدات الايديولوجية المتنوعة علي تفكيرهم المعرفي فحادوا عن طرائق العقل، وكانوا وما زالوا يتغّلب الايديولوجي عندهم علي المعرفي.

واضاف أن المعاصرون اليوم عندنا قد فتحت الاجيال الاولي منهم عيونها واسماعها ومشاعرها وكل جوارحها علي ما يسّمي بـ " النهضة " و " التقدم "، وبعد ان اخذها هذا شمالا وسحبها الاخر يمينا وجدت الاجيال الجديدة نفسها وقد افترستها مشروعات مؤدلجة ومواعظ ملالي وممنوعات ومحرمات شيوخ وخطب سياسية ازحمت بالشعارات والمقدسات والتعليمات، فصمّت الاذان وتعطلت لغة العقل وقفل علي الالسنة واضطهدت المشاعر وكممت الافواه واختنقت الانفاس..

وتساءل: " هل كانت الكتابة في موضوعات كالداروينية او المثالية او الماركسية او الوجودية او النسبية او البنيوية.. الخ فلسفة؟ هل نجحت ثقافتنا في اثراء المعرفة الانسانية نظريا وميدانيا لانتاج اعمال مميزة يلتفت اليها العالم؟ حياتنا الفكرية مجرد ندوات ومؤتمرات وشعارات وخطابات.

وتساءل أيضاً: " لماذا لم تشهد حياتنا العربية حتي اليوم اي ثورة نقدية وفكرية حقيقية او اكاديمية منهاجية لدراسة تراثنا ونقده وكشف مستوراته وفضح عوارضه وتعرية مفاسده وتقويم اعوجاجاته الي جانب احترام رجالاته وثمار ابداعاته بعيدا عن النرجسية وعن التقديسية وعن التكفيرية، ومتي يتم التخّلص من الوعظية وتوزيع الاحكام المجانية والقاء الاتهامات القاصمة علي الاحرار والمفكرين والنقاد الحقيقيين؟ متي تفرز الحياة العربية النقاوة من المفاسد والبياض من العتمة والنظافة من الاوساخ والعقل من الجهالة والحداثة بعيدا عن اقانيم التخلف..؟؟ وتعالوا نسأل: اين ( الفلاسفة ) العرب اليوم من بحثهم عن حقائق الاشياء وتوليد المعاني وتخصيب التفكير وابداعات الروح والعقل؟

وقال: " لو كان لديهم فقط حركة نقدية وفكرية وفقهية اجتهادية جريئة وحرة لنفضوا عنهم وعن انفسهم وعقولهم غبار الاختناقات وترسبات الماضويات وعفونة الواقع، نعم، لو بدأت مشروعات تجديدية وتحديثية في التفكير العربي ، لو كان لدينا فلاسفة حقا لأنتجوا حكماء يتدبرون امر حياتنا الصعبة ولتغير وجه حياتنا العربية واسرعت خطاها نحو ركب التحولات في العالم كله. !

ونبه الصوراني إلى أن أخطر ما في الأمر، هو تفاخر بعض الناس عندنا بعدائهم للفلسفة وحجّتهم أنّ الغزالي

أعلن، في نهاية القرن الحادي عشر، من موقع دينيّ، «تهافت الفلاسفة» وبطلان الفلسفة... ويضيف آخرون أنّ كارل ماركس عاب على الفلاسفة «تأويل» العالم فيما المقصود «تحويله» من أجل رفع الظلم وإقامة العدل، وأنّ مارتن هايدغر أعلن، في النصف الثاني من القرن الماضي، من موقع فكريّ، وصول الفلسفة إلى نهاياتها،لأن الفلسفة من وجهة نظره ، حققت كل الانجازات العلمية التي كانت تحتويها ، فأصبحت عملية اندماج الانسان في محيطه الطبيعي مهمة التكنولوجيا لا الفلسفة.

وأضاف: " وكذلك فقد أكد ميشال فوكو بأن الفلسفة المتمثلة بالميتافيزيقا قد انتهت مع حلول الحداثة المتميزة بسيطرة الاقتصاد والبيتولوجيا والألسنية والتي تنطلق من تحليلية التناهي ؛ أي تنظر إلى الإنسان ككائن متناه يستعمل لغة لا يتحكم بكل دلالاتها ،ويخضع لقواعد العمل دون أن تكون له السيطرة على الإنتاج ، ولا يوجد إلا بأعضاء بدنه وداخل تشعب أعصابه. إن الميتافيزيقا انتهت لأن الحداثة حين تطرح الإنسان ككائن يعمل تندد بها كفكر مستلب وأيديولوجيا ، وحين تطرح الإنسان ككائن يستعمل لغة معينة فإنها تظهر الميتافيزيقا كحقبة ثقافية Episode culturel قد مرت ومضت إلى غير رجعة."

وتطرق الصوراني إلى ما يسمى بـ "العالم الثالث" بما في ذلك بلداننا العربية، مشيراً أن هناك تناقضاً ، أو هوة كبيرة بين فكر العالم الثالث وواقعه، لافتاً أن هذا العالم لم يشارك حتى في حركة التنوير العالمية، بل كان تابعاً صغيراً جداً لها، ومع ذلك نجده من جهة يتكلم كثيراً عن الحداثة وما بعد الحداثة كما لو كان عنصراً فاعلاً، في حين تراه من الناحية العملية تابعاً ملحقاً ليس له أي مشاركة في التكنولوجيا العصرية، بل إنه لم يشارك حتى في الثورة الصناعية.

وأكد الصوراني أن العالم الثالث تنقصه حتى مقومات المرحلة الصناعية، ومع ذلك يتعاطى أفكاراً متقدمة مذهلة، مما يؤدي به إلى الشعور بمركب نقص يزيد من تعقيده ويورثه أمراضاً تزيد من هزاله. إن هذا العالم لم يستطع أن يقيم المؤسسات المؤهلة لجعل المجتمع يتقدم بسوية متقاربة، وإن القرون برمتها تعيش في هذا العالم، ففي الشارع الواحد تجد آثاراً من التاريخ السابق على الميلاد، كما نجد آثاراً لأحدث المخترعات.

وأضاف ": لقد شكلت الحداثة قوام الفكر التنويري العربي في أطيافه المختلفة، منذ بدايته الأولى في منتصف القرن الماضي إلى نهاياته المأساوية بعد حرب حزيران عام 1967."

وتابع: " في شروط ما قبل الحداثة، وهي شروطنا العربية، لا ينشغل الوعي الحديث بصفات الحداثة وتعريفاتها ، بل بالأسباب التي لم تسمح بظهورها . وهو ما يقوده إلى توزيع سؤال الحداثة إلى أسئلة متعددة أخرى تتضمن طبيعة السلطة السياسية ومناهج التعليم ونتائج السيطرة الاستعمارية .. وأمام هذه الأسئلة ، تستظهر "الحداثة العربية المتأخرة" ممارسة إنشائية تستحضر الحداثة الشفهية لتُرحل قضايا الحداثة الحقيقية إلى فضاء مجهول."

وأكد الصوراني أن قوى الحداثة العربية سعت، قبل هزيمة حزيران، إلى الاقتراب من مواقع الدولة، غير أن الهزيمة قادت إلى سلطات سياسية متماثلة، تتساوى فيها، بنيوياً ، ممارسات الحزب الحاكم وممارسات الأسرة الحاكمة . ومثلما أن إقصاء المجتمع خارج الدولة ، يضع الأخيرة خارج الزمن الحديث، فإن اشتقاق شرعية السلطة من ذاتها يضع المجتمع خارج السياسة.

واعتبر تقدم السلطة في العالم العربي، في صيغها المختلفة ، صورة تنتمي إلى زمن ما قبل الحداثة، لأنها تدمر

في ممارساتها حيز المجتمع وحيز الدولة في آن؛ تدمر الحيز الأول في علاقات القهر والإفقار ، وتحطم الحيز الثاني في تحويله إلى ملكية خاصة خارج القوانين.

وأضاف بأن علاقة الطرد المتبادل بين المجتمع والسلطة في العالم العربي، تفضي إلى إشكالية التبعية والدولة التابعة. في أغلب الأحيان، فإن التسلط المعبر عن ضعفها والمكثف له ينتج ويعيد إنتاج التبعية، شرطاً لحماية السلطة وبديلاً عن شرعيتها الداخلية المفقودة.

واعتبر أن "الحداثة العربية المتأخرة" تخلط بين التملك المعرفي و "الموضة الفكرية" وبين المعرفة الكونية والتسليع الثقافي، ولعل الفرق بين التملك الموضوعي للمعرفة الكونية واصطياد الأمواج الثقافية، هو الذي أمد الثقافة العربية بمساهمات جليلة، أخذت سمة المشروع العلمي، كما هو حال كتابات عبد الله العروي وسمير أمين ومهدي كامل وفؤاد زكريا وياسين الحافظ وآخرين. وإضافة إلى الحضور العملي المتواتر لمرجعية السوق، فإن الحداثة الرثة تأخذ بمنهج "الأيديولوجيا الثقافية العالمية" ، أو بأوهام "الثقافة العالمية" ، كما لو كان تاريخ الثقافة منعزلاً عن تاريخ المجتمعات البشرية.

وأكد بأن أزمة الفلسفة الغربية تكمن بالأساس في غياب رموزها الكبيرة التي ساهمت في تألقها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وكذلك غياب المدارس الفلسفية الكبرى مثل البنيوية والوجودية والهجلية، والظاهراتية والماركسية..، التي أنتجت مناهج فكرية وأطر معرفية .. لكن الحراك المعرفي والعلمي والمعلوماتي الراهن سيؤدي بالضرورة إلى إنتاج مدارس فلسفية كبرى، جديدة ومعاصرة، تتواصل مع ما سبقها، معلنة استمرار الفلسفة وصيرورتها بدلاً من الحديث عن نهايتها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن الفلسفة قادرة على العمل المنهجي، والتفاعل مع المستجدات والكشف عن الحقائق، وتحليل الظواهر المعاشة أو الظواهر الذهنية المجردة، إلى جانب دور الفلسفة النقدية ، المادية الجدلية، في الاسهام الفعال ليس فقط في ما يتعلق بالتأمل بل في التغيير الذي بات هدفاً أو حاجة ملحة من حاجات الأغلبية الساحقة من البشر في كوكبنا، إذ أننا ننفق على أن نزوع المضطهدين للتغير والثورة لم ولن يتجاوزها التاريخ، وستظل على جدول أعمال الفكر والفلسفة حتى لحظة انتقالها للحركة والتحقق في إطار صيرورة الصراع أو الاختلاف والتعددية.

في ضوء ما تقدم أكد الصوراني على أن أهمية الفلسفة العقلانية تكمن عموماً من أجل التنوير واعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا، وهو امر هام ، لكن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين إعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي.

وشدد الصوراني على أن المجتمعات العربية الآن أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. وتحديات التحرر والاستقلال وحق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة... تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية ... وكل ذلك مرهون بمراكمة وانضاج ومن ثم

خوض المعركة الثقافية –بمنطلقاتها ومحدداتها السياسية – انطلاقاً من البنية، كنقطة انطلاق أو ارتكاز من ناحية، وكشرط موضوعي ليس لخوض المعركة الثقافية داخل فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في بلداننا العربية، بل أيضاً لضمان التفاعل بين الحزب والجمهور عبر لجان تنظيمية متخصصة – في إطار مراكمة وتشكل الوعي النقيض لكل من الثقافة الغربية الليبرالية ومن ثم إدراك الأسس والآليات المطلوبة في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني باعتبار أن تناقضنا معه هو تناقض تناحري ووجودي في آن ، وإدراك ومواجهة واقع التخلف والتبعية والإرتهان من أجل تجاوزه في إطار الصراع السياسي الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن راهناً ، بما في ذلك الصراع الديمقراطي مع كافة مكونات التيار الديني السلفي أو ما يسمى بالإسلام السياسي من ناحية ثانية بما يضمن تحقيق الوعي ووضوح الرؤية الفكرية ارتباطاً بثبات الهدف ومرونة الوسائل وحركة الواقع، وهنا يكون الوعي بمثابة الشرط النوعي لبلورة وتطور ما أسماه جرامشي بـ "الكتلة التاريخية" تمهيداً لحرب المواقع.

وفي هذا السياق أشار الصوراني إلى ما طرحه "جرامشي " في فترة ركود الصراع الطبقي عموماً في إيطاليا، وفي جنوبها بشكلٍ خاص ، حيث كانت تتجلى حينذاك ظاهرة التخلف وغياب التبلور الطبقي قياساً بالشمال المتطور ، مضيفا أن "جرامشي" تحدث أيضاً عن دور المثقف العضوي والحزب الجمعي ، كحامل اجتماعي "بديل " للطبقة غير المتبلورة –كما هو الحال في بلادنا–، وفي هذا المناخ الاجتماعي بلور "جرامشي" فكرته حول تأسيس "الكتلة التاريخية" بهدف خلق تيار شعبي تقدمي يستطيع أن يحقق "الهيمنة الثقافية" ضد أفكار السلطة والطبقة الحاكمة او السائدة آنذاك، وصولاً إلى " حرب المواقع" التي دعا الحزب إلى القيام بدوره الطليعي في تفعيلها ونشر مبادئها وآلياتها عبر النقابات والمدارس والنوادي والجمعيات...الخ بهدف الوصول إلى مراكمة العناصر والمقومات المطلوبة لتحقيق الهيمنة الثقافية من قبل الحزب على المجتمع، ما يعني أن الهيمنة الثقافية – من وجهة نظر غرامشي– تسعى إلى مركسة الحزب ووعي الواقع الاجتماعي الاقتصادي في إيطاليا في آنٍ واحد، ومن ثم بناء ذهنية تفكير على أساس المنهج المادي الجدلي.

وأكد بأن المسألة المركزية في طرح غرامشي هي: كيف تصبح أفكار الحزب الماركسي أو الشيوعي متغلغلة بين جماهيره وتحظى بتأييدهم ودعمهم والتحاقهم به، مشيراً إلى أن الإشكالية عندنا– في فلسطين والبلدان العربية – تكمن في بعدين، الأول: موضوعي يرتبط بطبيعة التطور الاجتماعي المشوه والعلاقات الطبقية غير المتبلورة، خاصة في صفوف ما يسمى بالشرائح "البرجوازية" التي لن تتحول إلى برجوازية صناعية مستنيرة وعقلانية وواعية لمصالحها في الحفاظ على سوقها الوطنية، كما أن كافة الشرائح الرأسمالية أو الطبقية العليا من "البرجوازية" في الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو المصارف والعقارات والمقاولات...الخ، ستظل تحمل طابعاً كمبرادورياً مرتبطاً بالبيروقراطية الحاكمة، ولذلك لا يمكن أن نطلق عليها سوى البرجوازية التابعة أو الرثة، وستظل كذلك طالما بقي التطور الاقتصادي في بلادنا محتجزاً وتابعاً سواء بالمعنى التاريخي أو في ظل مقتضيات العولمة الرأسمالية التي تتجسد عبر دور ووظيفة دولة العدو الصهيوني التي تحولت اليوم إلى ما اسميه بـ"الدولة الإمبريالية الصغرى"، تسهم بدورها في احتجاز التطور العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً بصورة واضحة ومباشرة، إلى جانب دور التراث السلفي السالب وتأثيره المتكيف مع شروط العولمة راهناً

ومستقبلاً.

أما البعد الثاني: فهو ينحصر تحديداً في العامل الذاتي أو الحزب الماركسي، حيث نلاحظ في قراءتنا لأوضاع الأحزاب اليسارية العربية والفلسطينية عموماً، سيادة حالة من المتاهة أو الفوضى الفكرية التي تتداخل في بعض جوانبها بالمصالح "الذاتية" أو "الطبقية" الطارئة أو المستحدثة، كما هو الحال في علاقة عدد من أحزاب اليسار ببعض الأنظمة العربية القائمة بما في ذلك السلطة الفلسطينية، وهي علاقة لا يمكن إدراجها إلا ضمن الموقف الانتهازي على الصعيدين الطبقي والسياسي.

وأضاف: " وبالتالي فإن حالة التوهان أو الفوضى الفكرية، أو الإنتهازية السياسية والتراجع عن الهوية الفكرية، لم تكن وليدة الصدفة –فالصدفة لا يستخدمها إلا من كان جاهلاً بأسباب الحدث أو الظاهرة– إذ أن تراجع الجانب النضالي بالمعنى الكفاحي والسياسي الشعبي أو الجماهيري، إلى جانب ضحالة النضال الطبقي الاجتماعي، وغياب الوعي بتفاصيله في واقعنا، أدى كل ذلك إلى غياب الترابط الضروري بين مفهوم التحرر ومفهوم النضال الديمقراطي أو المطلبي، وهذا الأخير شرط –في هذه المرحلة– لتقدم اليسار في نضاله التحرري أو الوطني، سواء في فلسطين أو في أي بلد عربي آخر."

وفي الختام ، شدد الصوراني على أنه استهدف عبر كل ما قدمه من نصوص مكونة لهذه المحاضرة، ليس فقط للفهم والتأمل العقلاني الفلسفي أو المعرفي فحسب، بقدر ما هي أيضاً دعوة لمزيد من الحركة النضالية والمجتمعية– خاصة في صفوف شاباتنا وشبابنا – على جميع المستويات، بعيداً عن كل أشكال ومظاهر الثبات أو الجمود أو العقائدية من ناحية، والوعي العميق بكل مكونات واقعنا الفلسطيني والعربي بالاستناد إلى رؤية نظرية حداثية عقلانية وديمقراطية تعزز المشروع التحرري النهضوي العربي بما يمكننا من الإسهام بصورة واضحة في تطبيق شعاراتنا وسياساتنا على طريق النضال من أجل تغيير هذا المشهد السوداوي الذي نعيشه اليوم.

**********

2016/11/23

**المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية المقترحة للحوار على الصعيد العربي :**

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة القوى اليسارية على الصعيد القطري.

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية على الصعيد القطري.

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الماركسي الثوري العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

**********

2016/11/24

**من اجل تكريس التنوير وحرية الرأي.....**

إن الغاية من وراء تناولي مفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة شعوبنا ومجتمعاتنا الى ترسيخ مضامين الديمقراطية والحريات العامة والشخصية وتعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي لمفهوم التنوير ، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف والظلام والظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، عبر ادواتها الرجعية والارهابية التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبوقة، عبر حركات سلفية متخلفة داعشية وغيرها، وجد فيها التحالف الإمبريالي فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اجتماعية اقتصادية متخلفة قائمة على الارهاب والخوف.

مصطلح التنوير يعود إلى القرن الثامن عشر. ولكي نفهمه، ينبغي أن نقارن الأنوار/ بالظلمات، أو الواضح/ بالغامض. ولكن المصطلح يحتوي أيضا على معنى أخلاقي ومعرفي من خلال الاحتكام إلى العقل والمعرفة العلمية، فالتنوير هو رديف العقل والمعرفة العلمية ، وهو نقيض التخلف والأساطير والخرافات الديني بمثل ما هو نقيض للاستبداد والقهر والخوف .. وهو ايضا الركيزة الاساسية للرأي والرأي الاخر في ظلال الحرية والديمقراطية

كلمة التنوير في اللغة العربية مشتقة من الأصل الثلاثي (نور ، نار ، أنار)وتعني الضوء أو النور ، ويقال استنار بمعنى أضاء المكان دون أي دلالة معرفية تدعو إلى التفكير أو إعمال العقل.

أما مصطلح التنوير في اللغات الأوروبية فهو يعني المعرفة ووضوح الفكر، ثم أصبح هذا المصطلح عنواناً أو رمزاً لعصر من عصور التطور في أوروبا، هو عصر التنوير، انعكاساً لأنوار العقل وتحريره من قيود الأساطير والخرافات ومن هيمنة واستبداد الكنيسة والاقطاع ، ومن ثم الانتقال من التخلف الحضاري إلى التقدم والنهوض والحريات ، وصولاً إلى تأسيس نظام ديمقراطي علماني نقل أوروبا من عصور الظلام الإقطاعي والديني إلى عصر النهضة والحداثة والديمقراطية والمواطنة...انه عصر التحرر العقلي الذي اتخذ شكل المشروع الفكري والنضالي الذي مهد لتخليص الإنسان –في أوروبا– من تلك الظلمات ...فهل من صحوة تنويرية تتصدى لحركات الظلام في بلادنا.

**********

2016/11/24

**إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر**، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها؟ الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزله وابن رشد، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر، استمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، وظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي –

الاجتماعي للنمط الريعي المركزي، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة، والذي شكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره –كما يقول الجابري– بمحددات ثلاثة هي: القبيلة والغنيمة والعقيدة، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي)، وسيادة العقيدة الدينية، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها.

لهذا يقول محمود أمين العالم "إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن، تُحَوَّل "القبيلة" في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، و تُحَوَّل "الغنيمة" أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة، وأخيراً تحويل العقيدة الى مجرد رأي، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية، التي باتت كما يقول الجابري "في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس "التاريخ" الذي كتبه أجدادنا" وفي كل الأحوال فإن "أي تحليل للفكر العربي الإسلامي، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته"، وستظل أيضاً الأسئلة: "لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في "القرون الوسطى" إلى نظام رأسمالي؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في "القرون الوسطى" من شق طريقها نحو التقدم المطرد؟ هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبيستمولوجي (المعرفي)، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته، ذلك أن "العرب والمسلمين" إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته، حينما أخذوا يلتمسون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه

**********

2016/11/24

**كلمة التنوير في اللغة العربية مشتقة من الأصل الثلاثي (نور ، نار ، أنار)**وتعني الضوء أو النور ، ويقال استنار بمعنى أضاء المكان دون أي دلالة معرفية تدعو إلى التفكير أو إعمال العقل.

أما مصطلح التنوير في اللغات الأوروبية فهو يعني المعرفة ووضوح الفكر، ثم أصبح هذا المصطلح عنواناً أو رمزاً لعصر من عصور التطور في أوروبا، هو عصر التنوير، انعكاساً لأنوار العقل وتحريره من قيود الأساطير والخرافات ومن هيمنة واستبداد الكنيسة والاقطاع ، ومن ثم الانتقال من التخلف الحضاري إلى التقدم والنهوض والحريات ، وصولاً إلى تأسيس نظام ديمقراطي علماني نقل أوروبا من عصور الظلام الإقطاعي والديني إلى

عصر النهضة والحداثة والديمقراطية والمواطنة...انه عصر التحرر العقلي الذي اتخذ شكل المشروع الفكري والنضالي الذي مهد لتخليص الإنسان –في أوروبا– من تلك الظلمات ...فهل من صحوة تنويرية تتصدى لحركات الظلام في بلادنا.

**********

2016/11/25

غازي الصوراني .....**بمناسبة يوم مناهضة العنف ضد المرأة.....**

المرأة عندنا ما زالت تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ...

الحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا ، سيظل ناقصاً أو مجتزءاً إذا ما حصرنا تحليلنا او تشخيصنا لهذه الأوضاع في إطار الظروف الراهنة ، المحكومة بالاحتلال أو بسلطة حماس أو سلطة فتح فقط، بدون تشخيص وتفكيك العوامل والأسباب التاريخية ، التراثية والمجتمعية التي راكمت مجمل تلك السمات التي أشرنا إليها ، والتي أودت بالمرأة إلى ما هي عليه اليوم.

وبالتالي فإن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي– مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت او المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو ام فلان ، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي – إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل مجتمع خاضع ومستلب من الاحتلال الصهيوني، وفي ظل نظام كومبرادوي – بيروقراطي تابع ، من حيث الجوهر بين فتح وحماس، إلى جانب بقاء المرأة فاقدة لقدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، بما يزيد من حدة تدهور أوضاعها بحيث

تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر السلطة و الأنظمة الحاكمة، إلى جانب ممارسة أشكال التزمت والرفض –المباشر وغير المباشر– ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة ومساواتها أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع.

في ضوء ما تقدم ، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني والعربي، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية و حقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها ، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف والتبعية والفقر والقهر والاستبداد.

**********

2016/11/25

**العولمة هي انتقال من المحدود إلى اللا محدود** ... من الدولة القومية وحدودها ورسومها الجمركية إلى العالم دون قيود.

ونشير بالعولمة إلى نسق جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية بين مختلف بلدان الأرض.

وعلى صعيد فكري، رافق ذلك دعوة غريبة تقول بنهاية الأيدلوجية والتاريخ (ردنا على ذلك ، لا يمكن أن تكون هناك نهاية للتاريخ ما لم تكن هناك نهاية للعالم وتطور البشرية) والحدود والسيادة إعلانا لانتصار الرأسمالية والفلسفة الذرائعية.

وبالتالي العولمة هي مرحلة التحول الرأسمالي الامبريالي العميق في ظل هيمنة المركز الرأسمالي المعولم على الاقتصاد العالمي كنظام يضع أو يفرض نفسه فوق الأمم، كبديل للنظام الاقتصادي العالمي السابق الذي كان قائماً بين الأمم والدول.

وكما يقول المفكر العربي الراحل اسماعيل صبري عبد الله، فإن العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى الوطن أو على دولة معينة.. وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي العالمي.

أما تعريف العولمة من الناحية الاقتصادية البحتة فهو كما يقول د .صادق العظم .: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة

والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال.. وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً.. ونشرها في كل مكان مناسب وملائم.

**********

2016/11/26

**الجبهة الشعبية تنعى الزعيم الكوبي فيديل كاسترو**

26تشرين ثاني / نوفمبر 20166 – غزة_ بوابة الهدف

نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القائد الثوري الكبير والرئيس السابق لجمهورية كوبا الديمقراطية وزعيم ثورتها " فيديل كاسترو" والذي رحل فجر السبت بعد أن أفنى عمره في خدمة مبادئ وأهداف الثورة الاشتراكية، ومواجهة الامبريالية العالمية، وقوى الاستبداد والاستعمار العالمية وعلى رأسها الصهيونية.

وتقدمت الجبهة إلى الشعب الكوبي الشقيق ولشقيقه الرئيس الكوبي راؤول كاسترو بخالص عزائها برحيل هذا القائد الكبير، والذي سيبقى منارة خالدة لكل الثائرين والمقاومين والمظلومين في العالم أجمع.

وقالت الجبهة: " فقدت كوبا وفلسطين وقارة أمريكا الجنوبية وحركة التحرر العالمية بل العالم أجمع قائداً ثورياً كبيراً وملهماً، واجه ورفاقه قوى الاستبداد العالمية المتمثلة بالإمبريالية والرأسمالية المتوحشة وأذنابها في كوبا، مسجلاً انتصاراً مدوياً عليها، مُخلّصاً الشعب الكوبي من التبعية والخنوع للهيمنة الأمريكية، مؤسساً نظاماً اشتراكياً مُجسّداً فيه مبادئ العدالة الاجتماعية، وتقسيم الثروات على الشعب، وتأميم المصانع والشركات والمؤسسات، ومجانية التعليم والخدمات الصحية، حتى أصبحت كوبا بعهده مركزاً داعماً ومسانداً وراعياً لحركات التحرر العالمية."

وأضافت الجبهة "بأن الزعيم الراحل الكبير فيديل كاسترو اتخذ موقفاً متقدماً من القضية الفلسطينية، مسانداً دائماً بالقول والفعل للثورة الفلسطينية المعاصرة وفصائلها، وظهر ذلك في مواقفه المتميزة من القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ودول عدم الانحياز، وهو الذي اتخذ موقف العداء الدائم للصهيونية، واصفاً الكيان الصهيوني بأنه صنيعة الامبريالية العالمية، رافضاً إقامة أي علاقات دبلوماسية وتمثيلية معه، منتقداً على الدوام جرائمهم بحق شعوبنا العربية وشعبنا الفلسطيني، واصفاً هذه الجرائم بأنها تتخطى الفاشية والنازية والجرائم ضد الإنسانية."

وأكدت الجبهة بأن الزعيم كاسترو كان مؤثراً كبيراً وملهماً للثورات التي اندلعت في دول أمريكا الجنوبية مثل فنزويلا، ونيكارغوا، والسلفادور، وبوليفيا وغيرها في جنوب أفريقيا، وظل مرجعاً دائماً للزعماء الذين ساروا على دربه في تجسيد مبادئ الثورة الاشتراكية في بلدانهم مثل الزعيم الفنزويلي الراحل تشافيز.

وأشارت الجبهة بأن الزعيم الكوبي الراحل كان محنكاً سياسياً من الطراز الأول، ظلت كتاباته ومقالاته وخطاباته والتي تضمنت أفكاراً وتحليلات شاملة خاصة في الشأن السياسي والاقتصادي والمشهد السياسي الدولي، ومبادئه المناوئة للإمبريالية والرأسمالية مرجعاً رئيسياً للكتّاب والمحللين السياسيين.

**********

2016/11/26

غازي الصوراني .....**نظرة تحليلية لواقع التخلف العشائري والنمط شبه الرأسمالي التابع والرث وانتشار الفساد في مجتمعاتنا العربية....**

من المهم والضروري في اطار عملية النضال الديمقراطي والصراع الطبقي في مجتمعاتنا العربية ، متابعة مخاطر النمط شبه الرأسمالي الذي تطور في البلدان العربية عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الاربعة الماضية، وبين النمط القبلي /العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث، اذ أن هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس آثاره بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمات السياسية والاجتماعية، واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات الفردية غير المشروعة، وأشكال »الثراء السريع« كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والاجهزة البيروقراطية الادارية والامنية والعلاقات الاجتماعية ، حيث تراكم وانتشر الفساد الكبير– منذ عقود طويلة – لدى "كبار المسئولين من الحكام والامراء والمشايخ والوزراء ومعظم وكلاء الوزارات والمديرين ، ثم تكرست مرحلة الفساد الصغير وانتشرت افقيا بمساحات واسعة في صفوف صغار الموظفين ورجال الشرطة والامن وغيرهم ، بحيث اصبحت الواسطة والوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والمجتمعية ، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من العدالة ، وغابت تماما امكانية تطبيق الحد الادني من مفهوم المواطنة او الديمقراطية ناهيكم عن تطبيق مفهوم المجتمع المدني أو تعبيراته المجتمعية والسياسية بحكم استمرار تغلغل الفساد والاستبداد الناجم عن استفحال التبعية والتخلف واحتكار الثروات والمصالح الطبقية في الانظمة العربية الحاكمةلا فرق بين نظام ملكي او مشيخي او اميري او جمهوري ...وبالتالي لا خيار أمام احزاب اليسار الديمقراطي الثوري سوى الاندماج في حركة السيرورة الثورية الجماهيرية لتحقيق اهداف العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/11/26

**شرط الحديث عن إعادة تفعيل عملية التغيير الوطني الديمقراطي في إطار تجديد المشروع النهضوي القومي الديمقراطي**، للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث وضرورات تطوره المستقبلي من جهة، وبوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع

ممارسة دورها الحركي النقيض، والقيام بوظيفتها ومهماتها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددين التاليين :

11–أن تكون رؤية وحدوية تستند الى الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء باعتبارها السند الحقيقي الوحيد لهذه الرؤية الهادفة إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته الإمبريالية، وتوحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة قادرة على التطور والتقدم والفعل التاريخي على الصعيد العربي و الإنساني العام.

22–أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة، و ما تضمنته من عقلانية علمية وروح نقدية إبداعية واستكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية والديمقراطية، وما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية وسعيها إلى الحركة و التغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ و القادر على الابتكار والتغيير في حاضره ومستقبله.

إذ أن جوهر تناقضاتنا الرئيسة مع الحركة الصهيونية وقوى العولمة الإمبريالية وتوابعها المحلية يقوم على الصراع من اجل استرداد الأرض والموارد و الثروات المادية والبشرية العربية لإلغاء حالة النهب والاستلاب والارتهان والاستغلال او الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا العربية الذي مارسته –وما زالت– قوى النظام الامبريالي على شعوبنا منذ بداية القرن الماضي الى يومنا هذا، و بالتالي فإننا نؤكد أن حل هذا الصراع لتحرير الأرض و الثروات والموارد العربية لا يمكن تحقيقه بدون تغيير بنية العلاقات الإنتاجية والاجتماعية التابعة والمتخلفة والمشوهة الحالية، إلى بنية إنتاجية تنموية حضارية شاملة تضمن توليد علاقات اجتماعية ذات طابع جماعي تعاوني، يؤكد في جوهره على حق جماهيرنا الشعبية في ملكية هذه الثروات والموارد عبر مؤسساتها الديمقراطية التي ترى في الحوافز الفردية والدافعية الذاتية شرطاً للإبداع والبناء وضمانة للتطور المتجدد والاستمرار.

**********

2016/11/26

**نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن،** التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً ليس أمام استمرار مشهد الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية بذرائع دينيه، سلفية سنية أو شيعيه، تتصدر المساحة الكبرى منها جماعات الإسلام السياسي السنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة والنصرة عموماً و "تنظيم داعش" فحسب ، بل أيضاً ، بات الباب مشرعاً امام مزيد من الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي.

وفي مثل هذه الظروف الشديدة البؤس والانحطاط السياسي والاجتماعي، كان من الطبيعي أن تتوفر كل السبل والمناخات والمساحات امام حركات الإسلام السياسي بمختلف الوانها واطيافها ومذاهبها ، وان تتقدم رافعة شعارها "الاسلام هو الحل" في واقع عربي مهزوم ومأزوم، ينتشر فيه الاستبداد والفقر والبطالة والصراع الطائفي الدموي، بصورة غير مسبوقة في أوساط الجماهير العفوية البسيطة، التي لم تجد في الساحة العربية شبه الفارغة من البديل الذي طالما تطلعت إليه تلك الجماهير، ونقصد بذلك الأحزاب والقوى الديمقراطية الثورية المؤثرة

والمؤهلة، وكذلك الأمر ، لم تجد الجماهير قيادة "ملهمة" ، او مرجعية وطنية عبر كتلة تاريخية او إطار جبهوي ديموقراطي وازن قادر على إقناع الجماهير بتأييده والإنضمام إلى صفوفه.

**********

2016/11/27

**ما العمل في مواجهة اوضاع الهبوط والانحطاط والتبعية والاستبداد في مجمل النظام العربي...؟**

لا سبيل الى هذه المواجهة الا من خلال البدء بالخطوة الاولى التي الخصها في النقد الجاد الكامل والصريح، كنقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب اشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة على طريق النهوض:

أولاً : إشكالية النهضة الوطنية والقومية العربية المعبرة عن طموحات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ومن ثم تفعيل العلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسى في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً: إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي اشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية.

ثالثا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيديولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف.

رابعاً : الحاضر والماضي : هنا نقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية اسلامويةرجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف

شكل أحدهما على الأخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي تتحدث عنه تلك الأصوليات.

خامساً: الاستيعاب الموضوعي – بالمعنى الثوري – لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية لضمان احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية وحفاظا على المصالح الامبريالية،ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها، على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني، يقف الفلسطيني في طليعته من اجل هزيمة الدولة الصهيونية ، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

**********

2016/11/27

**يقول الصديق والرفيق العزيز نصار ابراهيم** .....لقد تتبع الصوراني التناقضات التي تعصف بالمجتمعات العربية وأمسك بحجر الزاوية في تحليل ظاهرة الإسلام السياسي وخاصة الأكثر تخلفا وتعصبا وانغلاقا... حيث شكلت تلك الحركات السلفية الأداة الأيديولوجية المتناسبة مع الأنظمة والعوائل الكمبرادورية الاستهلاكية التي تعتمد على اقتصاد النفط الريعي بعيدا عن عبقرية الانتاج الاقتصادي المتطور... وهذه لا يناسبها سوى قوى سياسية من نفس الطراز أي قوى متخلفة وغيبية، جاهلة وتكفيرية وعنفية... بحيث تطلق ديناميات إعادة إنتاج التخلف في المجتمعات العربية... وبالتأكيد في سياقات الخضوع للدول الأجنبية على مختلف المستويات.... دراسة تستحق القراءة والتأمل والتفاعل وعلى أعلى المستويات... تحياتي لك أيها الصديق غازي الصوراني.[...

**********

2016/11/27

**ويضيف الصديق والرفيق العزيز نصار ابراهيم قائلا :**.....لقد تتبع الصوراني عدداً من العوامل، التي شجعت انتشار الحركات الإسلامية عموماً والمتطرفة خصوصاً:

أولاً: استغلال النظام الإمبريالي للأوضاع العربية المترديه في ظل العولمة الراهنة، وحرصه على إدامة حالة الخضوع والتبعية والتخلف انسجاماً مع مصالحه الاستراتيجية في بلادنا، التي تحوي في باطنها أكبر احتياطي استراتيجي من النفط في العالم ، و ما يعنيه بالنسبة للنظام الإمبريالي، الذي أسهم دوماً في التخطيط والدعم للحركات الإسلاموية في بلادنا، حفاظاً على تلك المصالح من جهة ، ولتكريس وتعميق أهدافه في المرحلة الراهنة، عبر إعادة تفكيك وتقسيم البلدان العربية وفق أسس طائفية دينية ومذهبية واثنية، تمهيداً لتفتيتها إلى دويلات تابعة ومتخلفة، بما يضمن إدماجها تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي ، و ما يعنيه هذا من ترسيخ تبعية وخضوع تلك الدويلات بالكامل وفق شروطه.

وفي هذا السياق نشير إلى أن التكوينات الاجتماعية تتعرض فى "العالم الرابع" للتفكيك فى ظل سياسة الكومبرادورية السائدة ، وفى هذه الحالات، فإن تدهور الصراعات الطائفية والمذهبية نحو مجال الغيبيات يصير أحد المعطيات الكارثية الحقيقية للأوضاع الاجتماعية، حيث يعطى التحالف بين أموال البترول والخطاب المنهجى التقليدى الماضوي، أكبر ضمان لنجاح الخطط الإمبريالية لفرض الكومبرادورية على المنطقة.

وفي هذا الجانب، فإننا نعتقد أن عجز أو ضعف السلطة المركزية في الدولة العربية عموماً، وفي سورية والعراق واليمن خصوصا، وفر الظروف الملائمة لانتشار وتمدد الجماعات الإسلاموية المتطرفة من ناحية، وارتباط الصراع الداخلي بأبعاد ومنطلقات مذهبية وطائفية شكلت حاضنة اجتماعية لتلك الجماعات من ناحية ثانية. آخذين بالاعتبار حالة الانغلاق اللاهوتي الطائفي الذي يعيد الجماهير العفوية البسيطة إلى عقلية القرون الوسطى.

وفي هذا السياق، فأن عجز أو تفكك الدولة القطرية كان سبباً في صعود تنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية هناك، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية.

مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانًا عابرًا لها، ومتوحشًا في سلوكه مع الخصوم، بل إنه أصبح نموذجًا للوعي الشقي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة، حيث وجدنا كيف سعت جماعات أخرى في ليبيا واليمن ومصر/ سيناء إلى استنساخه، فطالما أن الأزمة السياسية السنية لم تُحل، والأزمة السلطوية العربية قائمة، فإن هذا التيار والتيارات الأخرى، سواء كانت شيعية أو عِرقية أو غيرها ستجد فرصةً للنمو والصعود والتكيف مع الضغوط والظروف المختلفة، وإذا تراجعت في مكان ستتنشر في مكان آخر ، ما يعني أن حركات التطرف الإسلاموي "ليست غريبة أبداً عن البيئة العربية ، بل هي نتاجاً صادقاً وأميناً للواقع الراهن ومؤشراً موضوعياً للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الانهيارات السياسية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية، وهي أيضاً ليست كائناً غريباً عن مخرجات الأنظمة السلطوية الفاسدة من جهة والسياقات الاجتماعية المتردية من جهة ثانية ، وجمود المنظومة الفقهية والفكرية والاختلالات التي تعاني منها من جهة ثالثة. "

ثانياً: التحولات الاقتصادية التي وقعت في ظل انفتاح النظام الساداتي في مصر، ثم في تونس والجزائر واليمن وسوريا أواخر عهد الرئيس حافظ الأسد، وصولاً إلى العدوان الأمريكي على العراق وسقوط النظام، ومن ثم انهيار ما تبقى من المشروع القومي، وكافة مشاريع التنمية على الصعيد الوطني، مما أفسح المجال واسعاً أمام ظهور "دولة الكومبرادور" ، وتكريس التبعية والتخلف والإفقار ، وبالتالي توفير وخلق المناخ الملائم لانبعاث الحركات الإسلامية السياسية، التي نجحت في استغلال ظروف الإفقار والاستبداد السائدة ، وأن تقدم رؤيتها الخاصة لما حدث ، و تعرض ما عرف بالحل الإسلامي البديل تحت شعار "الإسلام هو الحل"، في مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي، تزايدت فيه مظاهر الحرمان والمعاناة للجماهير الشعبية الفقيرة، في جميع البلدان العربية غير النفطية بدرجات متفاوته، الأمر الذي أدى إلى توفير كافة العوامل التي عززت إعادة ظهور وانتشار حركة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلاموية التي تفرعت وولدت من بطن الجماعة الأم.

ثالثاً: وفي ظل سياسة تزايد مظاهر الإفقار والاستبداد، تنامت الحركات والدعوات الإسلامية بصورة غير طبيعية وغير مسبوقة، حيث كثر بناء المساجد الأهلية، وظهر (أو تجدد) الاهتمام بمقامات الأولياء والأضرحة، وتزايد الإقبال على الطرق الصوفية، وأصبحت الجماعات الدينية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، تملك المؤسسات المالية والاقتصادية والعقارية، والمستشفيات، والمدارس، والشركات، وتعددت وتشعبت نشاطاتها، بحيث جاوزت المهام الدينية لتقدم من خلال المساجد العديد من أشكال الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية، كما لوحظ انتشار هذه الظاهرة على المستوى الفكري عبر انتشار الكتابات الدينية، وإعادة وطبع كتابات "إسلامية" جسدت الرؤية الوهابية المتخلفة ، المعبرة عن المصالح الطبقية للأسرة الحاكمة في السعودية، وبقية الأسر، والمشايخ في الخليج العربي ، كما عبرت عن مصالح الكومبرادور المتنامي في بقية الدول العربية ، وذلك من خلال التركيز على الشكليات والبدع والخرافات، ورفض مفاهيم الحداثة والتقدم العلمي ، إلى جانب التركيز على رفض الديمقراطية، والعلمانية، والشيوعية، دون أي إشارة تدعو إلى النضال ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية ، وقد راجت هذه الكتابات واتسع سوقها وجمهورها (تطبع بالملايين وتوزع بسعر زهيد أو مجاناً!) إلى جانب المجلات والدراسات التي تؤكد على الخطاب الأيديولوجي الديني، الذي يقوم على تمجيد الماضي وإضفاء حالة القداسة عليه.

**********

2016/11/28

**إن إعادة تأسيس رؤيتنا الثورية للصراع الوجودي مع دولة الاغتصاب الصهيوني،** و إستعادة التصميم والموقف الشعبي الموحد لركائز قضيتا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته وابعاده القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانتهازية والمفاوضات العبثية الاستسلامية ..ومجابهة فريقي الانقسام الفلسطيني بالبديل الثوري التحرري والديمقراطي من ناحية واستعادة ثوابتنا الوطنية والقومية من براثن الهزيمة ومن خيانة وعمالة وخضوع واستسلام معظم النظام العربي الرسمي للتحالف الامبريالي الصهيوني من ناحية ثانية.

**********

2016/11/28

**التخلف الفكري في الثقافة العربية.....**

سأتناول هنا أحد أهم عوامل التخلف الفكري في الثقافة العربية، المرتبط بالمناهج، والكتب التربوية، في المدارس والجامعات العربية، التي تكرس المفاهيم السلفية الشكلية من منطلق التناقض مع المفاهيم والقيم الحضارية الحديثة، خاصة قيم الاختلاف والرأي والرأي الآخر والديمقراطية والمواطنة وتعلن رفضها لمفاهيم الوطنية والقومية ، علاوة على انها لا تتناول أي إشارة إلى التنوع الديني في بلادنا من منطلق المساواة أمام القانون، بل إن معظم الكتب المقررة للتعلم في المدارس العربية تعتبر الإسلام حقيقة مطلقة ووحيدة، بل تشجع على التطرف والعنصرية تجاه الآخر، الأمر الذي يدرج الطوائف والعقائد الأخرى ضمن مفاهيم الضلال والكفر، ويسهم في

تربية جيل ناقل وحافظ للمعلومة ، غير قادر على الخلق والتفكير الموضوعي السليم، وكل ذلك يعود إلى أن النظام التربوي في الوطن العربي يحد من القدرة لدى الطالب على طرح الأسئلة وعلى فهم المعلومة المقدمة له، وإعادة صياغتها في عقله، بشكل نقدي بل يؤسس ويكرس لفعل قمع العقل عن التساؤل وتهيئته فقط للتلقي، ما يسطح عقلية الطلاب ويخلق منهم جيلاً ناقلاً لا فاهماً أو مساهمة في صنع الفكرة، بحيث بات الدين في ثقافة المجتمع عموماً، والأطفال وطلاب المدارس خصوصاً ، هو جزء أساسي من الخبرات التي يتلقاها الأطفال في عمر مبكر جدا أثناء تنشئتهم. فمنذ سن الرابعة أو الخامسة، يبدؤون التعرف على الله والجنة والنار، ويصبحون على تماس مباشر بطقوس الصلاة والصيام والحج. ويُطلب منهم استظهار أناشيد وقصص تتعلق بالرسول والصحابة وغيرها من القصص الدينية. وهذا الشكل من التنشئة لا يقتصر على الأسر الذي يأخذ تدينها طابعا فكريا أيديولوجيا، بل إن له طابعا اجتماعيا عاما. ويجب أن نعترف أن هذه التنشئة عموما، لا ترحب بالآخر المختلف دينيا، بل هي – كما تقول الباحثة دلال سلامه –على النقيض ترفضه، إذ هي تتعامل مع العقيدة الإسلامية هنا بوصفها الحقيقة الجاهزة المكتملة المطلقة، غير القابلة للنقاش، ويوصم كل ما عداها من عقائد بالضلال، ويتلقى الأطفال هذا النوع من التنشئة في وقت يستخدم فيه الدين في الوقت الحاضر، كما استخدم دوما، أداة لإثارة النزاعات وإدارتها، ومن هنا يأتي خطر أن تظل المدرسة امتدادا لهذا النوع من التنشئة.

ومن هنا فإن المحتوى التعليمي لكتب الصفوف الثلاثة الأولى– كما تضيف الباحثة دلال سلامة – لا يمثل خطوة باتجاه تكريس ثقافة التسامح الديني، والاعتراف بحق الآخر في الوجود، بل هو في الحقيقة يواصل تكريس القيم النقيضة لها.

وفي هذا السياق، فإننا نخطئ خطأً جسيماً – كما يقول د.سيد ياسين – لو ظننا أن تجديد الفكر الدينى يتمثل أساسا فى مراجعة ونقد بعض الأفكار المتطرفة المبثوثة فى الخطاب الدينى ، وذلك لأن المطلوب قبل إحداث ثورة دينية هو القيام "بثورة معرفية" تركز على مناهج التعليم العتيقة البالية سواء فى المعاهد الأزهرية التى تخصصت فى تعليم الفكر الدينى، أو فى مؤسسات التعليم المدنى الزاخرة بقشور العلم، والتى لا محل فيها لفكر دينى مستنير.

" وهذه الثورة المعرفية المقترحة لها أركان أساسية، أهمها على الإطلاق تأسيس العقل النقدى الذى يطرح كل الظواهر الاجتماعية والثقافية والطبيعية للمساءلة وفق قواعد التفكير النقدى المسلم بها فى علوم الفلسفة والمنطق. والركن الثانى تجسير الفجوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على أساس مبدأ وحدة العلوم. والركن الثالث هو الدراسة العلمية للسلوك الدينى لمعرفة صوره وأنماطه السوية والمنحرفة على السواء. والركن الرابع والأخير استخدام الاكتشافات الجديدة فى علم اللغة والمنهجيات المستحدثة فى تحليل الخطاب لتأويل الآيات القرآنية حتى تتناسب أحكامها مع روح العصر"

**********

2016/11/28

**النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري** ، المنحاز للجماهير الفقيرة في مجتمعاتنا العربية ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس والأطر السياسية والاجتماعية

والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للمجتمع ، ما يعني أن تطبيق هذه العملية في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار العقلانية الديمقراطية التقدمية الثورية والأفكار الأصولية الرجعية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها –في اللحظة الراهنة بالتحديد– تكاد تكون محسومة –بنسبة عالية– لصالح الأفكاراليمينية الأصولية السلفية في اطار حركات الإسلام السياسي وشرائحها الطبقية من الرأسمالية الكومبرادورية والبورجوازية الرثة ، ولصالح الافكار اليمينية الليبرالية الرثة في اطار تحالف قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة( العسكرية والمدنية ) الى جانب قوى الثورة المضادة بانواعها واشكالها في البلدان العربية ، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادر اطراف وقوى حركات التحرر الوطني الديمقراطي في فلسطين والوطن العربي عموما ، وفصائل وأحزاب اليسار الماركسي العربي خصوصا، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن وحسم الصراع الوطني والديمقراطي المطلبي /الطبقي لمصلحة الجماهير الفقيرة انطلاقا من اسس ومفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطية وبرامجها السياسية التحررية الديمقرطيةوالاجتماعيةالنقيضة للامبريالية والصهيونية وكل اشكال الاستغلال والاستبداد .. وبالاستناد الى قناعة موضوعية راسخة ان المستقبل هو لكل من يناضل من اجل هذه الرؤية الديمقراطية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية .. اذ لا مستقبل لشعوبنا سوى هذه الرؤى مهما اشتد ظلام التخلف والخضوع والتطبيع والانحطاط وادواته الطبقية في هذه اللحظة العابرة.

**********

2016/11/29

**بمناسبة مرور 69 عاما على قرار التقسيم...**

ان اغتصاب فلسطين وقيام دولة العدو الصهيوني وممارسة عدوانها على شعبنا ، ثم الرفض الصهيوني لمقررات الشرعية الدولية، لم يكن ممكناً بدون الدعم المباشر والصريح من القوى الاستعمارية ثم الإمبريالية الأمريكية ، وبدون تآمر وتواطؤ الانظمة الملكية الرجعية خاصة النظامين الاردني والسعودي مع الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية لتمرير قرار التقسيم الذي صدر في مثل هذا اليوم التاسع والعشرين من نوفمبر 1947 ، ما يعني أن

الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي ، وهو في نفس الوقت نضال من أجل تغيير وتجاوز انظمة العمالة والتخلف والاستبداد كمهمة إستراتيجية من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

**********

2016/11/29

## في الذكرى التاسعة والستين لقرار التقسيم 181

إلى القابضين على جمر الهوية ... عنواناً وحيداً لا بديل له ... المتمسكين بحلم العودة .. حقاً لا تنازل عنه .. المتشوقين للحرية .. طريقاً لا محيد عنه .. إلى شعبنا في المنافي والشتات .. جهداً متواضعاً .. يذكّر بما يحاولون محوه من الذاكرة .. ويؤكد عزمنا على المضي قدماً فيما بدأه شهداء شعبنا ومناضليه .. حتى نلتقي على أرض البرتقال والياسمين .. سنظل نطرق جدران الخزان .. لنُسمع من بآذانه صمم .. أننا عائدون إلى فلسطين العربية.

يصادف اليوم الذكرى (69) لصدور قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 1947/11/29 :وهو القرار الأكثر أهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية، لانه يتناول موضوع الأرض والسكان في آن واحد، ولذلك فإن القبول أو الإقرار بهذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي لشعبنا في فلسطين بشكل أو بآخر، بما يفتح الباب نحو اكتساب العدو الإسرائيلي لشكل من أشكال السيادة القانونية والحقوق التاريخية في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة وبما يعزز السيادة السياسية "لإسرائيل" ،التي حققتها بوسائل القوة والإكراه بعيداً عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى.

فعلى الرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 68 عاما على النكبة الأولى 1948، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 70% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي حوالي (8 مليون نسمة) ، منهم (6.4) مليون نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 50% من مجموع الإسرائيليين ، والباقي وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال.

**********

2016/11/30

**الالتزام بمبادىء ومفاهيم الديمقراطية والتنوير والعقلانية ووعيها فكرا وسلوكا في اوساط الحركات** والقوى اليسارية العربية شرط اساسي لاغناء وتعميق الوعي بالماركسية وامتلاك منهجها المادي الجدلي وتطبيقه بصور خلاقة ، كما ان الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول –من وجهة نظري – لمصداقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل –عبر الممارسة في أوساط الجماهير– بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي لكل مظاهر الاستغلال الطبقي ، وكذلك التصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل باسلوب ديماغوجي إلى استغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

**********

2016/11/30

**من اجل فهم واستيعاب جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية )** ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إن وجود برلمان ليس ضمانة في حد ذاته على وجود ديمقراطية في المجتمع ؛إذ يمكن أن يستخدم البرلمان أداة لطمس الديمقراطية وقواها في المجتمع.

والنقطة المهمة هنا هي أن أهمية البرلمان لا تكمن في شكله المؤسسي ، وإنما تكمن في مضمونه الطبقي.

إذ أن جوهر الديمقراطية ، وآلياتها التطبيقية في أي مجتمع ، يقوم على إدراك الرئيس المنتخب بأنه سيعود بعد انتهاء مدتهِ، مواطناً عادياً من ناحية ، وإدراك كل مواطن أن من حقه ترشيح نفسه ليكون رئيساً من ناحية ثانية ، هذا ما يتوجب أن تدركه الحركات والقوى السياسية في بلادنا، خاصة حماس والتيارات الدينية، حتى لا تتحول الديمقراطية من مهد للآمال في التحرر والتغيير والتقدم إلى لحدٍ لكل هذه الآمال.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة ، النهضة ، المواطنة ، ومن ثم تحقيق اهداف الثورة التحررية الوطنية والديمقراطية بافاقها الاشتراكية بقيادة الاحزاب الماركسية الثورية، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

**********

2016/12/1

**سؤال : ما الوسائل الناجعة للتمرد الثوري بنظر المفكر اليساري الماركسي غازي الصوراني** ، في مقاومة الحكومات المستبدة واسقاطها؟ (فاطمة الفلاحي – حوار مع الرفيق غازي الصوراني – بؤرة ضوء(

الجواب : الثورة هي نتاج تراكمات بطيئة ومتسارعة وصلت إلى حد القطع أو لحظة الثورة ، أو التغيير السريع بعيد الاثر في هذا الكيان الاجتماعي أو ذاك، بهدف تحطيم أسس وبنية نظام الاستبداد والاستغلال، وإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً وفق الأسس الثورية الديمقراطية الجديدة.

وقد ذهب كارل ماركس (1883–1818) الى ابعد من ذلك، فاعتبر الثورة هي القانون العام لسير الطبيعة والمجتمع، وهي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلاته ولاسيما الجانب الاقتصادي الذي يستند عليه، وينبثق عنه نظام المجتمع في الوجوه الاخرى، السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والأخلاقية والفلسفية وغيرها، وذلك انطلاقاً من وعي ماركس للدولة الرأسمالية باعتبارها مؤسسة ظالمة اوجدتها الطبقة المستغِلة (بكسر الغين) وهي الطبقة التي تمثل الأقلية المهيمنة (عبر المؤسسات الحكومية البيروقراطية والأمنية والجيش) لحماية مصالحها الاقتصادية على حساب اكثرية الشعب عموماً والشرائح والطبقات الفقيرة خصوصاً ، حفاظاً على الوضع القائم المبني على الاستغلال والاستبداد ، ومنع مطالبتها بحقوقها المشروعة اقتصادياً وسياسياً، وما ينتج عن ذلك من اتساع الشعور بالظلم والاستغلال في أوساط الأغلبية الساحقة.

من ناحية ثانية ، فإن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي ووحدتهما معاً، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع –بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب الثوري الديمقراطي المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجلها ، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته وتحقيق الاهداف التي تأسس من أجلها.

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أنه بدون توفر الإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري، يصبح خوض التمرد الثوري بالعنف الشعبي والمسلح أو بوسائل الضغط الجماهير الديمقراطي لأي حزب أو فصيل نوعاً من المغامرة، لان الجماهير منفضة من حوله، خاصة وان الطليعة لا تناضل نيابة عن جماهيرها، بل بها، وفي مقدمتها، فهي من يرعى المناضلين، ويمدهم بالعون والدعم المادي والمعنوي، ويخفيهم ويحميهم عند الضرورة، كما يمدهم بالدماء الجديدة، ما يجعل انفصال الأحزاب الثورية الديمقراطية عن الجماهير الشعبية – كما هو حالها في مجتمعاتنا– سمة من سمات هبوط وتفكك هذه الأحزاب وتراجعها السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري ، لذلك فان التأييد الجماهيري مسألة أساسية، إذ إننا – على سبيل المثال– لن نستطيع تنظيم وإنجاح إضراب أو اعتصام أو مظاهرة شعبية لا يقتنع الجمهور بأهدافها أو بالأسباب الداعية لتنظيمها.

**********

2016/12/1

**الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري** والعامل الذاتي ووحدتهما معاً، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع –بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب الثوري الديمقراطي المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجلها ، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته وتحقيق الاهداف التي تأسس من أجلها.

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أنه بدون توفر الإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري، يصبح خوض التمرد الثوري بالعنف الشعبي والمسلح أو بوسائل الضغط الجماهير الديمقراطي لأي حزب أو فصيل نوعاً من المغامرة، لان الجماهير منفضة من حوله، خاصة وان الطليعة لا تناضل نيابة عن جماهيرها، بل بها، وفي مقدمتها، فهي من

يرعى المناضلين، ويمدهم بالعون والدعم المادي والمعنوي، ويخفيهم ويحميهم عند الضرورة، كما يمدهم بالدماء الجديدة، ما يجعل انفصال الأحزاب عن الجماهير الشعبية سمة من سمات هبوط وتفكك هذه الأحزاب وتراجعها السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري– كما هو حالها في مجتمعاتنا– ، لذلك فان التأييد الجماهيري مسألة أساسية، إذ إننا – على سبيل المثال– لن نستطيع تنظيم وإنجاح إضراب أو اعتصام أو مظاهرة شعبية لا يقتنع الجمهور بأهدافها أو بالأسباب الداعية لتنظيمها.

**********

2016/12/1

**لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير .. جان جاك رسو**

التنوير معركة فكرية مفتوحة لتحرير العقل من الخرافات والاساطير...

إن مصطلح التنوير يعود إلى القرن الثامن عشر. ولكي نفهمه، ينبغي أن نقارن الأنوار/ بالظلمات، أو الواضح/ بالغامض. ولكن المصطلح يحتوي أيضا على معنى أخلاقي ومعرفي من خلال الاحتكام إلى العقل والمعرفة العلمية، فالتنوير هو رديف العقل والمعرفة العلمية ، وهو نقيض التخلف والأساطير والخرافات الدينية ..

لقد كان القرن الثامن عشر هو أول عصر في التاريخ ارتفعت فيه رايات التنوير، إنه أول عصر يبلور لنفسه برنامج عمل واضح المعالم من خلال كتابات الفلاسفة ومعاركهم الفكرية، وهي معارك حداثية متصلة وممتدة منذ القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا.

كلمة التنوير في اللغة العربية مشتقة من الأصل الثلاثي (نور ، نار ، أنار) وتعني الضوء أو النور ، ويقال استنار بمعنى أضاء المكان دون أي دلالة معرفية تدعو إلى التفكير أو إعمال العقل.

أما مصطلح التنوير في اللغات الأوروبية فهو Enlightenmentt ويعني المعرفة ووضوح الفكر، ثم أصبح هذا المصطلح عنواناً أو رمزاً لعصر من عصور التطور في أوروبا، هو عصر التنوير، انعكاساً لأنوار العقل وتحريره من قيود الأساطير والخرافات ومن هيمنة الكنيسة والاقطاع ، ومن ثم الانتقال من التخلف الحضاري إلى التقدم والنهوض، استناداً إلى مجموعة من الفلسفات العقلانية والإنسانية والليبرالية ، وصولاً إلى تأسيس نظام ديمقراطي علماني نقل أوروبا من عصور الظلام الإقطاعي إلى عصر النهضة والحداثة والديمقراطية والمواطنة...انه عصر التحرر العقلي الذي اتخذ شكل المشروع الفكري والنضالي الذي مهد لتخليص الإنسان – في أوروبا– من ظلمات العصور الوسطى وهيمنة رجال أُمراء الإقطاع والكنيسة.

إن الغاية من وراء تناول مفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة احزاب وفصائل اليسار العربي إلى تعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي الثوري، لهذا المفهوم ، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبوقة، عبر مشهد الإسلام السياسي، الذي وجد فيه التحالف الإمبريالي الصهيوني فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اقتصادية متخلفة تتطابق عبر تبعيتها مع النظام الرأسمالي العالمي.

وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار العربي في إطار نضاله التحرري الديمقراطي من أجل استبدال وتجاوز

المنطق الموروث وسلبياته المعرفية ، بمنطق العقل والمعرفة العلمانية ، والتنوير، من خلال وعي رفاقنا ، أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، متسلحين بمفاهيم التنوير والحداثة والعلمانية والديمقراطية وفق محددات هوية حزبنا، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

إن عصر التنوير لا يزال حتى اليوم، وبعد مائتي سنة على مروره، يدهشنا لحداثته وجرأته، وإبداعاته. فقد انتقل بالشعوب الأوروبية، من مرحلة الخضوع الأعمى للسلطة الاعتباطية المطلقة أو للعقائد اللاهوتية المسيحية إلى مرحلة الحرية وأنوار العقل. ففي هذا العصر فكك الفلاسفة أسس الأصولية المسيحية المتزمتة. وفيه فصل مونتسكيو بين السلطات الثلاث وأتاح بذلك ولادة الديمقراطية وحكم القانون.

وفي هذا السياق نستذكر المفكر الفرنسي جان جاك روسو حين نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه لا يساوي فلساً واحداً.

لكن يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية الراهنة بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من استيعابنا لمفهوم التنوير يكمن في تحفيز رفاقنا إلى امتلاك المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها-:

.1تبرير قهر واستغلال الفلاحين والفقراء باسم الدين.

.2تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب.

.33لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أخيراً ، إن التنوير هو إعلان مرحلة جديدة من التطور، استطاع الإنسان من خلالها أن يخرج من قصوره الذاتي ويجرؤ على استعمال عقله بعيدا عن كل خضوع ووصاية للأنماط والأفكار الدينية الرجعية والغيبية.

**********

2016/12/2

**غازي الصوراني .....وجهة نظر....**

الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه الاقطاعية الى جانب استشراء النزعات الطائفية – ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحتمية الاقتصادية الوحيدة" هنا – اذا صح التعبير – هي حتمية الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي ( العسكري والمدني ) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة – بدرجات متفاوتة – واحيانا الخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب اليساري الديمقراطي الثوري، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب اذن من هذا الحزب او الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته السياسية المجتمعية التنموية التي تميزه كيسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي او اليمين الديني ، وعليه ايضا أن ينتشر ويتوسع – بصورة يومية – في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية الناظمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم القيادي جنبا الى جنب مع المثقف الحزبي او العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا في بنية الاقتصاد التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار أن تخلق هذه الشروط من خلال توعية جموع الفقراء والمضطهدين باسباب وأدوات الظلم والاستغلال الطبقي تمهيدا لتأطيرهم وتنظيمهم واندماجهم في الحراك الثوري ،ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها.

**********

2016/12/2

**مرة ثانية ..وثالثة ..أعيد التأكيد والتذكير بأننا أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع** ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي والسلوك من اجل امتلاك عميق لمفاهيم التنوير والعقلانية والعلمانية والديمقراطية، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية لاحزابنا وفصائلنا عموما واليسارية منه خصوصا للخروج من أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي ، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال بصورة منهجية وهادفة ، وممارستها في المكان والزمان المناسبين ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الوطن والمنافي ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية وأساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري والديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي.

على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات جديدة ، وهي على

صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ديمقراطي تقدمي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تحررية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى الوطنية واليسارية والمثقفين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية.

**********

2016/12/3

**إن الكيان الصهيوني العدواني العنصري الذي تحول اليوم الى امبريالية صغرى في بلادنا** ،هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، اي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا اقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

**********

2016/12/3

**ان النظريات الخاطئة والعقائد البالية يمكن أن تسيطر على عقول جماهير واسعة من الكادحين لمدة طويلة**، كالافكار السلفية الرجعية التي تروجها الجماعات والحركات السلفية وأنظمة التخلف والعمالة في السعودية والخليج وغيرهما من الانظمة و"الطبقات" الخاضعة لسيدها الامبريالي وحليفه الصهيوني... ولكن الزيف يبقى زيفاً بغض النظر عن عدد الناس الذين يأخذون به. فالمعرفة لا تقف ساكنة، بل تتحرك وتتطور على الدوام، ويجد تطور المعرفة تعبيراً عنه في حركتها من التأمل الحي المباشر إلى التفكير المجرد ومنه إلى الممارسة كما يقول لينين... هذا هو الطريق الجدلي لمعرفة الحقيقة، لمعرفة الواقع الموضوعي". وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف التقدمي الديمقراطي ودوره في التنوير والتحريض – من خلال الحزب –على مواصلة الثورة الشعبية الديمقراطية في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة.

**********

2016/12/3

**اعتقد جازما ان جماهير شعبنا تتطلع بشوق الى تأسيس نظام سياسي فلسطيني** عصري وطني تحرري وديمقراطي يعزز ويلتزم في سلوكه بمفاهيم الحرية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والصمود والمقاومة بكل اشكالها في الضفة والقطاع ، بمثل ما يضمن تداول السلطة عبر انتخابات دورية شفافة ونزيهة تستند الى القانون النسبي بصورة كلية بما يضمن الغاء أي شكل من اشكال الهيمنة الأحادية لهذا الفصيل او الحركة( فتح او حماس) على المجتمع والنظام من ناحية ، وبما يضمن ايضا ازاحة سيطرة أو تدخل وتأثير العامل الخارجي( دول عربية او غير عربية ) على الاوضاع السياسية أو الحياة الداخلية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبدون ذلك، لا جدوى من الحديث عن المصالحة او الوحدة الوطنية والتعددية أو تنفيذ عملية الاعمار وتأمين الأسر المشردة التي دمر العدوان الصهيوني بيوتها ، ولا جدوى ايضا من الحديث عن رعاية اسر الشهداء والجرحى والمعتقلين او حل مشكلة الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة....فهل من صحوة شعبية وطنية غاضبة ضدالانقسام واسقاطه عبر الانتخابات ودفن مشروع دويلة غزة المسخ وغيرها من المشاريع السياسية الهابطة ....هل من صحوة فعلية ضد كل من يعيق بلورة وترسيخ النظام السياسي الوطني الديمقراطي ليعزز المزيد من عوامل الاستقرار والنهوض الديمقراطي والتحرري ؟

**********

2016/12/4

**اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ،** ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقتطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً هدفها الاغتصاب والقتل وممارسة كل اشكال الارهاب وتلك هي وظيفتها في خدمة المصالح الامبريالية ...فالعنصرية الصهيونية – كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين ( وهو من ابرز المناهضين للحركة الصهيونية– " ان الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن" ...في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعا من الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام... وبالتالي رفاقي واصدقائي ...لا مفر من ان نؤكد معاً أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد... وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع اليساري الثوري بعد اخفاق اليمين الوطني والديني ...وبدون ذلك النهوض اليساري سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

**********

2016/12/4

**مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية ...غازي الصوراني...**

يمكن التوقف مليا أمام مظاهرالمأزق ، المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه المظاهر تتجلى في ست عناصر أساسية:

المظهر الأول :لم تعجز هذه الحركة عن انجاز اهداف وشعارات التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف فحسب ، بل عجزت وفشلت ايضا في الاتفاق على برنامج الحد الادنى الذي يجسد الوحدة الوطنية التعددية وظلت – لاسباب ذاتية – اسيرة للرؤى والمصالح الفئوية الضيقة طوال المرحلة الممتدة منذ سبعينيات القرن الماضي حتى مابعد الانقسام وبالرغم من " اتفاقهم " على وثيقة الوفاق الوطني التي مثلت الحد الادنى المطلوب.

المظهر الثاني : عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني–الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الإمبريالية–الصهيونية.

المظهر الثالث : ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية–الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف ، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل، بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكومبرادور والسماسرة المندمجين اقتصاديا بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

المظهر الرابع : استمرار مشهد الانقسام و الصراع على السلطة والمصالح الضيقة بين حركتي فتح وحماس ، الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة ، الى جانب تزايد مظاهر البطالة والفقر الى جانب المأزق السياسي الذي وصلناه بسبب سياسات م . ت .ف الهابطة ، كل ذلك ادى إلى تعميق الاحباط واليأس وزعزعة وتفكيك و إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني( في الوطن والمنافي) بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الموحد ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية الديمقراطية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل القلق والاحباط واليأس . وبالتالي فان الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس ، ساهم بدرجة أساسية –إلى جانب عوامل أخرى– في إفشال مشروع الدولة الفلسطينية، وكان –ومازال– مكسباً صافياً للدولة الصهيونية، وتنفيذاً لمخططاتها ومشاريعها الخاصة بمستقبل الضفة وقطاع غزة.

المظهر الخامس : عجز البديل اليساري ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبيات وقصورات خطيرة

(تطال بناه التنظيمية، وممارسته –وعلاقاته مع الجماهير– وقدرته على بلورة برنامجه الاجتماعي الديمقراطي البديل. (

المظهر السادس : ضعف الأساس الديمقراطي قيما وممارسة، ما بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية ، الامر الذي يؤكد على عجز الفصائل الوطنية عموما واليسارية خصوصا تقديم البديل الوطني الديمقراطي المطلوب.

**********

2016/12/5

**المثقف الانتهازي ..السلطوي المتخلف...وخداع الجماهير الشعبية.....**

ان الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لايستهان به من أنصاف المثقفين ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه –من منطلق انتهازية وتخلف ونفاق المثقف السلطوي– باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي وتخلفه ونفاقه من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الوطني الديمقراطي المستنير وغياب الدور المعرفي والثقافي الديمقراطي لاحزاب وفصائل الحركة الوطنية أحزاب وعدم تواصلها مع جماهيرها.

**********

2016/12/5

**مختصر في توصيف المجتمع الفلسطيني.....**

يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني –رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي– بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات و النشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع،

إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية ( التركيب الطبقي )، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل " طبقة " أو شريحة في إطار تلك البنية.

**********

2016/12/5

**إن تناول موضوع الإسلام السياسي عبر خطاب عام يغفل تنوع الظروف الملموسة المحيطة والمتغيرة من قطر عربي اسلامي إلى آخر**، يحمل بالتأكيد مخاطر خطيرة، فينبغي تفادي هذا الجمع.

لذلك يجب التمييز بين الإسلام السياسي في السعودية وباكستان من جانب وفي البلاد الأخرى– على الأقل– من جانب آخر. فالوهابية في الجزيرة العربية تعد ظاهرة خاصة، وتجليًا لنمط غليظ للعقيدة هو نتاج لمجتمع ظلت تحكمه أشكال عتيقة من الممارسات المجتمعية تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخري منذ زمن بعيد، سابق على الإسلام نفسه .ثم أصبح هذا المذهب أيديولوجية لدولة هي نفسها أصبحت حليفًا مرؤوسًا للولايات المتحدة. على أن الثروة النفطية قد خلقت ظروفًا مناسبة لانتشار المذهب الوهابي في صفوف الإسلام السياسي السني المعاصر، ترتبت عليه – كما يقول د.سمير امين –ردات تدميرية واضحة، في سلوك رجعي لأقصي حد، خاصة بالنسبة إلى النساء، واختزال العقيدة في شكلية طقوسية، وعنصرية طائفية متعصبة في مواجهة الشيعة.....ثم صراعا دمويا بين السنة والشيعة لا علاقة له بالصراع الديني بصورة جوهرية ...بقدر تجسيده للمصالح الطبقية والصراعات الاثنية والاقليمية برضى وتشجيع – مباشر وغير مباشر – من المنظومة الامبريالية المعولمة.

**********

2016/12/6

**أعتقد انه من الأهمية بمكان التفرقة المنهجية بين ما يمكن تسميته "بورجوازية الأعمال التقليدية " التي** تستند مقومات نشأتها ونموها – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق– إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته "بالبورجوازية الجديدة" ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،– كما هي حال انظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما – هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية.

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح

وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) وليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية .

وفي مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع "أصحاب السلطة"، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... إلخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح على مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

**********

2016/12/6

**الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية**، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية "تسوية إيجابية" أو "عادلة" أو "جادة" مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث أنها – كما يبدو – تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً – على أي رد فعل أو موقف "إيجابي" يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى إلى تحقيق مزيد من الخطوات المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية ثانية، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها

طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

**********

2016/12/6

**تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي و م.ت.ف**

معاً قائمة ما لم يتم التوصل إلى آليات واضحة ومحددة – ضمن صيغ محاصصة سياسية تستجيب للحد الأدنى على الأقل لشروط المقرر الخارجي ( الامريكي والاوروبي والاقليمي والعربي الرسمي علاوة على العدو الصهيوني) من ناحية، وتضمن إعادة بناء م.ت.ف والنظام السياسي أو الحكومة وقضايا الأمن والانتخابات ... إلخ من ناحية ثانية، بما يتيح استمرارية الدور المميز لحركة حماس إذا ما قررت تقديم التنازلات المطلوبة، وصولاً إلى نوع من التقاطع الواسع بينهما، بما يعزز من إمكانية تقريب المسافات بين حماس و م.ت.ف وفتح والسلطة لحساب برنامج الأخيرة وسياساتها واتفاقاتها، وعندئذ فقط يمكن الحديث عن إمكانية "نجاح" الحوار بين الفريقين ومن ثم تجاوز حالة الانقسام على قاعدة التوافق بينهما على مساحة معينة من الصيغ والشروط السياسية (الإسرائيلية والأمريكية والعربية الرسمية)، دون أن يعني ذلك انسجاماً أو توافقاً كلياً بينهما، حيث ستبقى العلاقة بين فتح وحماس محكومة بعوامل التربص والتوتر والصراع انطلاقاً من أن حركة حماس تحمل مشروعاً سياسياً بهوية إسلامية ليس من السهل أن تصبح جزءاً من النظام السياسي للسلطة رغم اعترافه بها، ورغم مشاركتها في الانتخابات ومن ثم وصولها للسلطة عبر آليات هذا النظام، ذلك أن حركة حماس تظل محكومة برؤيتها الإستراتيجية التي تتطلع إلى تحقيق مشهد الإسلام السياسي ليس في فلسطين وحسب بل في البلدان العربية الأخرى ضمن إستراتيجية الحركة الأم أو الإخوان المسلمين، وهي إستراتيجية مرهونة في تحققها بطبيعة الدور السياسي للإخوان المسلمين تجاه تطوير العلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي باسم الاعتدال السياسي أو غير ذلك من المفاهيم والأسس التي تضمن المصالح المشتركة، على أرضية النظام الاقتصادي الرأسمالي والسوق الحر من ناحية وخصوصية كل منهما من ناحية ثانية.

**********

2016/12/6

**المنافسة "الرأسمالية" بين قطبي الصراع فتح وحماس.....**

أشير إلى أن "الرأسمالية" بكل شرائحها هي محل منافسة بين قطبيي الصراع في ظل الانقسام ، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوب في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح

الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

اننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات – الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا.

إن ما أود أن أؤكده ، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... إلخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة،التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر اصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم ان أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية خصوصاً – لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

**********

2016/12/6

**نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها**، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين ( فتح وحماس)، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في القطبين–، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام وفشل الحوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في 2014/2012/2009، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات او البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار

والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة.

وفي هذا السياق فإن من المعروف أن حكومة رام الله تمثل رب عمل لما يقرب من 143 ألف موظف/أسرة في الضفة والقطاع والخارج، في حين أن حركة حماس وحكومتها تمثل رب عمل لما يقرب من 30 ألف موظف/أسرة في قطاع غزة، إلى جانب تقديم الدعم والإغاثة إلى أسر الشهداء والأسر الفقيرة، ورغم ذلك فقد أدت العوامل المشار إليها إلى مزيد من إفقار القطاعات الشعبية للأسر الفلسطينية، التي لا تتقاضى أية رواتب من الحكومتين، علاوة على نسبة البطالة المتزايدة خاصة في قطاع غزة، علماً بأن مجموع الأسر الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة يبلغ 675524 أسرة منها 445684 أسرة في الضفة و229840 أسرة في قطاع غزة أي أن 465524 أسرة في الضفة والقطاع لا يتقاضون أية أجور أو رواتب من الحكومتين (ما يعادل 2.8 مليون نسمة )، كما أن أكثر من 80% من هذه الأسر تعاني من الفقر والفقر المدقع والغلاء في ظل استمرار الدمار الاقتصادي والتراجع الحاد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، دون أي إمكانية لإعادة الاعمار أو التشغيل بسبب استمرار الحصار الذي فاقم من المعاناة، وبالتالي زاد في مساحة الفجوة بين الجمهور، وكل من الحكومتين، التي يبدو أن حرص كل منهما على حماية وتثبيت سلطتها أكبر بما لا يقاس من حرصها على إيجاد الحلول لمعاناة هذه الجماهير، واكتفت كل منهما بإعداد خطة اقتصادية للاعمار وإعادة البناء، تنتظر فك الحصار وتقديم الدعم الخارجي وهذا بدوره مرهون بعوامل كثيرة، خارجية وداخلية، من أهمها استعادة وحدة الصف الفلسطيني عبر إنهاء هذا الانقسام الكارثي انطلاقاً من الالتزام بجوهر الوحدة الوطنية المستند إلى الحق في مقاومة الاحتلال ورفض كافة مشاريع الاستسلام المطروحة، إلى جانب استناده إلى وحدة المؤسسات السياسية والتمثيلية الجامعة في النظام السياسي الفلسطيني وفق قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية.

**********

2016/12/7

**غازي الصوراني عن غزة المدينة القديمة المتريفة ...وعن الضفة الغربية الريف المتمدن.....**

إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)، التي كرسها الاحتلال فيما بعد وحرص على إدامتها، إلى جانب العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر، سواء من حيث الكثافة السكانية (في الضفة 433 فرد في الكيلو متر المربع الواحد، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى 4073 فرد/كم2) أو من حيث توزيع السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة تصل إلى 90% (1.35 مليون نسمة)، تنخفض في الضفة إلى 80% (حوالي 1.92 مليون نسمة) سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل 20% (حوالي 480 ألف نسمة) سكان الريف، إذ يوجد في الضفة حوالي 430 قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (12)

قرية صغيرة، وهذه المظاهر، وان كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة، والطابع المديني لقطاع غزة، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها في هذه الدراسة، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيها يغلب عليها الطابع المديني المتطور والأكثر تقدما بالمعنى النسبي من قطاع غزة، الذي – وان كنا نقر – بأن 90% من سكانه يقيمون في المدن، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات "مدنية" متخلفه ومهمشه ورثه بصورة عامة، نلحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي والحضاري والثقافي العام، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية – الزراعية – الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، سيولد موشرات الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع أخر مختلف في غزة!!؟

**********

2016/12/7

**الفلاحون في الضفة الغربية وقطاع غزة.....**

الحديث عن طبقة الفلاحين في الضفة والقطاع، هو حديث يتناول قطاع هام وواسع من المجتمع الفلسطيني يتجاوز النسب المئوية – المشار إليها (20% – من سكان الريف – في الضفة،10% في القطاع)– ويحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل والرؤية الموضوعية، ذلك لأن طبيعة المسار التطوري الاجتماعي – الاقتصادي الراهن، هي طبيعة غير مستقرة أو مؤطرة، بحكم هذا التداخل في الأنماط التقليدية القديمة والحديثة والمعاصرة، الذي لا تتحدد حركته بفعل عوامل فلسطينية داخلية، تراثية أو تقليدية أو حديثة، وإنما أيضاً بفعل عوامل خارجية مهيمنة، الاحتلال والمخطط العدواني الصهيوني الذي يستهدف تعميق كل مظاهر التخلف القديمة بدعم صريح أمريكي وأوربي، عبر استمرار هذه التبعية والهيمنة على الاقتصاد والبنية الاجتماعية معاً، المسألة الثانية في هذا الجانب، تتعلق باستمرار – بل وثبات – العلاقات الفلاحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين ينحدر 70% منهم على الأقل من أصول فلاحية، وقد نفوا عن كونهم فلاحين، لكنهم يتميزون حتى اللحظة بتمسكهم بالإنتماء للقرية بكل المعاني السياسية والروابط الاجتماعية حتى اللحظة، وفي هذا السياق فليس من المبالغة في شيء أن نقول أن المجتمع الفلسطيني عموماً هو تختلط فيه العلاقات الاجتماعية والفلاحية القديمة والتقليدية والرأسمالية الرثة، رغم تزايد عدد المدن ونسبة التطور المديني الكمي الذي لم يؤثر بصورة ملموسة بعد في جوهر العلاقات المجتمعية – الفلاحية التي تشكل جزءاً هاماً من مكونات البنية المجتمعية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العلاقات الاجتماعية الريفية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين، لم تعد محكومة – كما كانت في السابق – بقوة الملكيات الكبيرة أو أشباه الإقطاعيين التي لم يعد لها دوراً مسيطراً على هذه العلاقات من جهة، إلى جانب تفتت الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة (أقل من 50 دونم) بحيث تقدر نسبة الحيازات الصغيرة (من 1–10 دونم) بما يزيد عن 50% من إجمالي الملكيات في الأراضي الزراعية، ومن 10–20 دونم في حدود 20%، ومن 20–50 دونم 20%، ومن 50–100 دونم 7% ومن 100 – فما فوق 3% من مجموع الأراضي الزراعية البالغ 1.85 مليون دونم ، منها 1.67 مليون دونم في الضفة، و(180)

ألف دونم في قطاع غزة – حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008، وبالتالي يمكن الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية في الريف كما يلي :

)أ) أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية (كبار الملاك 500 دونم فأكثر) وموقفهم صريح في العداء للثورة والإصلاح أو العمل التعاوني أو العدالة الاجتماعية.

)ب) متوسطو الفلاحين – أقل من 50 دونم.

)ج) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين.

)د) صغار الحائزين – اقل من 20 دونم.

)هـ) العمال الاجراء: لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي.

)و) فقراء الفلاحين .

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية – أو العلاقات السلعية والنقدية – في الزراعة والريف الفلسطيني التي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من اجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيا موضوعيا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة، "البروليتاريا" "والبروليتاريا الرثة" في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة.

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي 40% قبل أوسلو إلى أقل من 10% عام 2007، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي شكل من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل ادت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولانتاجتها من ناحية ثانية.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها جماهير الفلاحين الفلسطينيين بما يمثلونه من كتله اجتماعية / إنتاجية فقيرة لها

مصلحة في النضال الوطني والطبقي، تدفع قوى اليسار الفلسطيني، إلى مزيد من الاهتمام بقضاياهم ووعي تفاصيل أوضاعهم الحياتية عبر تنظيمهم ومعايشتهم، بهدف مواجهة كل أشكال المعاناة التي يتعرضون لها من الاحتلال والمستوطنين من جهة، أو أشكال الاستغلال الطبقي الداخلي من جهة أخرى، وهذا يفرض على هذه القوى، القيام بالمبادرات المدروسة، لتشجيع قيام التعاونيات لدعم الفلاحين الأجراء، والعمل على رفع مستوى الملكيات الزراعية – المفتتة – إلى مستوى معين من الملكيات التعاونية، والمطالبة بإيجاد قطاع حكومي في الزراعة، في أراضي الضفة بصورة خاصة، إلى جانب ذلك فان المطالبة بتقديم مختلف التسهيلات للفلاحين والمزارع الصغيرة، كالقروض والأسمدة والأدوية والإرشاد والتخطيط أو التنميط الزراعي، والاهتمام بالمنتوجات من حيث التسويق وحماية الأسعار، أمور لا بد من العمل على تفعيلها، تعميقا للعلاقة بين هذه القوى، وبين جماهيرنا الشعبية في الريف الفلسطيني من الفلاحين الذين تصدروا دوما حركة النضال الوطني والتضحية والنهوض الثوري منذ فجر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية.

**********

2016/12/7

**البورجوازية الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة .....**

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات.

إن أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها علاقة تابع –متبوع". وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه "الطبقة" العليا أو "البورجوازية" الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية/ زراعية/ عقارية/ صناعية/ مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية،وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون "بورجوازيات متعددة"، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في اكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة الى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي ... إلخ، وبالتالي – كما يقول جلبير الأشقر– "لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية، وهي على العموم "برجوازية رثّة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذّر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَثّ برجوازية يمكن تصوّرها. "

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية" (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى "بالدولة الكومبرادورية" في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان "البورجوازية السمسارية" أو "بورجوازية الصفقات" كما يقول د. محمود عبد الفضيل ، او الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح "البورجوازية الكبرى" أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها ودورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل والواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 19944، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، درواً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

**********

2016/12/8

## حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة :

بداية نشير إلى أن استخدامنا لمصطلح "طبقة" سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية.

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي:

)أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

) ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... إلخ .(

)ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة.

)د) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

وفي تناولنا لطبقة "البرجوازية الصغيرة" نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع)، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا)، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس

الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني – هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

**********

2016/12/8

**الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.....**

من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية، علاوة على شعورهم بالاحباط والقرف بسبب استمرار الانقسام واثاره الكارثية ، ومن تزايد عزلة " الطبقة العاملة " عن كافة القوى والفصائل السياسية خاصة حركتي حماس وفتح ...تلك هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر.

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948 ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم.

أما عن اتجاهات وتغيرات "الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية

(الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه " الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقية للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على ان العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي– ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع، واختلاطها معا، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي أو التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية.

إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يمكلون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بعض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرب أو طفيلي ...إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع –مرتبط بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الانتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

**********

2016/12/8

**عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية.....**

بالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948 ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم.

أما عن اتجاهات وتغيرات "الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه " الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقية للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على ان العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي– ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع، واختلاطها معا، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي أو التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية.

إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يمكلون سوى بيع قوة عملهم في سوق

العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بعض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرب أو طفيلي ...إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع –مرتبط بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الانتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

**********

2016/12/9

**إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا،** لا يمكلون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بعض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرب أو طفيلي ...إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع –مرتبط بهذه الدرجة أو تلك – بفشل وعجز احزاب وفصائل اليسار في توعيتها وتنظيمها في النقابات والاحزاب ، الى جانب بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الرثة التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة ،ففي ظل تقاعس وعجز او فشل قوى اليسار عن التعايش معها وفي اوساطها ، نلاحظ التراجع الخطيرفي اوضاع ووعي الطبقة العاملة ، وغياب دورها في النضال الوطني والمطلبي الديمقراطي بالمعنى الطبقي، كما انعكس على وعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، وتزايد تراكمات الاحباط في صفوفها ومن ثم يأسها واستسلامها أو توزع ولاءات قطاع واسع منها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله وبعض منظماتNGO,s ارتباطاً بحجم الدعم أوراتب الشئون الاجتماعية او الإغاثة أو الكوبونة أولجوء البعض الى اية وسيلة بما فيها تشغيل اطفالهم – في محاولة يائسة لتأمين جانب من مصدر الرزق والمعيشة لا يغطي الحد الادنى من الاحتياجات الغذائية بقدر ما يؤدي الى المزيد من البؤس والفاقة والجريمة.

**********

2016/12/9

**في مناسبة الذكرى 49 للانطلاقة.....**

رفاق وأصدقاء الحكيم وأبو علي مصطفى وأحمد سعدات وغسان كنفاني وكل شهداء وأسرى ومناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية ...

في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سنديانة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي في إطاره الأممي والإنساني.

اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادر وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً متجددا ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدمياً واشتراكياً لا يعرف لون الحياد ... منحازة دوما لمن هم "تحت" كانحياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقه وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها التحررية والديمقراطية المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله...

**********

2016/12/11

**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين .....**

إن موقف الجبهة الشعبية الواضح الذي عبرت عنه في المادة الاولى من النظام الداخلي الذي ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً كلياً بالوضع الدولي، بل مرتبط بقوى الشعب وما تفرضه من تحولات ثورية ديمقراطية . إلى جانب الترابط مع نضالات الشعوب وقوى اليسار على وجه الخصوص.

إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية على وجه الخصوص ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها الحلف المعادي، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا، قادرة على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً.

إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل

لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

**********

2016/12/11

**ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين**، عبر حل الدولتين،وفق شروط العدو الاسرائيلي ، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً او هدفاً مرحلياً ، وانما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى الى مسخ وتقزيم هذا المفهوم واخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" او "دويلة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" او تقاسم وظيفي او أي مسمى اخر لا يتناقض مع الشروط الاسرائيلية الامريكية. أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً ،هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص

**********

2016/12/11

**وجهة نظري حول حل الدولتين / الحل المرحلي ...والدولة الواحدة...**

لقد أكدت دوماً على الحل المرحلي على أراضي ال67 إلتزاماً بموقفنا في الجبهة الشعبية خلال العقدين الماضيين ، آخذين بعين الاعتبار أن الجبهة أكدت وما زالت : أن الحل المرحلي لا يلغي حق شعبنا الفلسطيني في وطنه التاريخي إرتباطاً بالإطار القومي العربي وفي سياق النضال من أجل تحقيق الهدف الكبير وأقصد المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد. وبالفعل سبق وأن كتبت الكثير في هذا الجانب ، إلا أن هناك متغيرات حادة أصابت النظام العربي من ناحية وأصابت أيضاً "النظام السياسي الفلسطيني" والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو

ضمن الحد الأدنى. حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدّداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام. ومن ناحية ثانية فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية للدولة الإسرائيلية في تكريس ما يسمى بالتطور المحتجز في بلدان الوطن العربي وحماية مصالح النظام الرأسمالي في بلادنا وأقصد بذلك النفط بصورة رئيسية.

أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية ، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف وحركة فتح رغم التنازلات الخطيرة التي قدمتها للعدو الصهيوني.

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر في كافة المنطلقات السياسية وصولاً إلى أن حل الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في فلسطين يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو. آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطينية والعربية أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي توصلنا إليه، الذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما؛ الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية أو في معظم الأحزاب العربية الحاكمة والمحدد الأخر: هو التيار الديني بما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية من جهة أخرى وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

وبالتالي فإن حديثي عن حل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي –على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار العربي ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله عبر المنطلق والرؤية القومية التوحيدية لمجتمعنا إنطلاقاً من فكرة مغايرة في عملية الاستنهاض القومي في عصر النهضة. فإذا كانت البرجوازية قد ساهمت بدور رئيسي في النهضة الأوربية والوحدة القومية الأوربية فإن الطبقة العاملة وخاصة الفقراء العرب هم من سيمثل روح هذه النهضة وأداتها الثورية من اجل التغيير الثوري واسقاط كل انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ومن ثم خلق الظروف الذاتية والموضوعية لمواصلة النضال التحرري والطبقي لازالة الوجود الصهيوني والامبريالي من بلادنا.

**********

2016/12/12

**لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية ، يعزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف وحركة فتح رغم التنازلات الخطيرة التي قدمتها للعدو الصهيوني.**

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر في كافة المنطلقات السياسية وصولاً إلى أن حل الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في فلسطين يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو .آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطينية والعربية أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي توصلنا إليه، الذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما؛ الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية أو في

معظم الأحزاب العربية الحاكمة والمحدد الأخر: هو التيار الديني بما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية من جهة أخرى وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

وبالتالي فإن حديثي عن حل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي –على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار العربي ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله عبر المنطلق والرؤية القومية التوحيدية لمجتمعنا إنطلاقاً من فكرة مغايرة في عملية الاستنهاض القومي في عصر النهضة. فإذا كانت البرجوازية قد ساهمت بدور رئيسي في النهضة الأوربية والوحدة القومية الأوربية فإن الطبقة العاملة وخاصة الفقراء العرب هم من سيمثل روح هذه النهضة وأداتها الثورية من اجل التغيير الثوري واسقاط كل انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ومن ثم خلق الظروف الذاتية والموضوعية لمواصلة النضال التحرري والطبقي لازالة الوجود الصهيوني والامبريالي من بلادنا.

**********

2016/12/12

**عن الديمقراطية داخل احزاب وفصائل اليسار العربي....**

إذا كانت الديمقراطية –داخل احزاب اليسار –تعتمد على الوعي عموماً والوعي بها بشكل أساسي، فإنها بحاجة إلى مجموعة من القواعد تؤكدها وتسهم في أن تأخذ مجراها في العملية التنظيمية ضد كافة المظاهر الفردية البيروقراطية والانتهازية والشللية وأدواتها ورموزها، وضد كافة مظاهر الهبوط الفكري والسياسي، الليبرالي أو الديني الشكلي المتخلف، وهنا بالضبط تتجلى المعاني الحقيقية والضرورة الراهنة للممارسة المرتبطة بالديمقراطية منهجا وسلوكا، وبمفاهيم حرية الرأي والنقد والتعبير والنقاش والانتخاب، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها بحرية واعية عبر الاختلاف الذي يعزز الارتقاء بالتنظيم ..وهنا بالضبط اقول إن الديمقراطية بحاجة إلى إطار تنظيمي منضبط ونوعي في انتماء أعضاءه والتزامهم، يؤدي إلى إستيعابها بوعي عميق وتطبيقها سلوكيا بالممارسة الداخلية بين الرفاق والمجتمع بشكل خلاق، لكي تأخذ مجراها الحقيقي الفاعل والمؤثر، لا أن تتحوّل إلى شعارات غير قابلة للتحقيق أو إلى وسيلة لامتصاص هذه الحالة النقدية أو تلك دون المعالجة الجدية لها.

**********

2016/12/12

**وفاة المفكّر والفيلسوف العربي السوري صادق جلال العظيم.....**

أنعي الى رفاقي واصدقائي في ارجاء الوطن العربي وفاة المفكّر الفيلسوف العربي السوري، احد اهم عمالقة الفكر النقدي ، وأحد ابرز الرواد النهضويين الحداثيين التنويريين العلمانيين الديمقراطيين العرب الدكتور صادق جلال العظم صباح اليوم 2016/12/11 في مدينة برلين / المانيا ،عن عمر يناهز 82 عاما ( الراحل من مواليد دمشق 1934/11/7)....كانت حياته عامرة بالانتاج المعرفي الثقافي والفلسفي التقدمي الديمقراطي العميق، إذ أغنى المكتبة العربية بكتب ستظل خالدة لما فيها من عمق تحليلي فلسفي. وقد أثارت بعض كتبه ضجيجاً كبيراً في عالم الفكر والسياسة، ودخل كتابه (نقد الفكر الديني) تاريخ الفكر العربي الحديث إذ تحول إلى

(قضية رأي) دارت حولها محاكمة قضائية معروفة.من اهم كتبه "دفاعاً عن المادية والتاريخ "(بيروت، دار الفكر الجديد، 1990) ، حاول الراحل في كتابه هذا أن يموضع ماركس نفسه في سياق تاريخ الفلسفة ذاته وتطوره وبخاصة بعد الثورة العلمية الكبرى في القرن السابع عشر وعصر الأنوار الذي تلاها في القرن الثامن عشر....

يقول الصديق العزيز المفكر هشام غصيب " كتاب صادق جلال العظم "دفاعاً عن المادية والتاريخ" يعتبر المثال الأعظم والأكمل على ما أسميناه الاستغراب وعلى القراءات الاستغرابية للثقافة الغربية،ويشير بصورة خاصة إلى فكرة العظم بأن المادية الميكانيكية هي التي شكلت فلسفة العصر (بالمعنى السارتري) في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا وان الفلسفات المختلفة آنذاك شكلت ردود فعل مختلفة لهذه الفلسفة المادية. ...وفي كتابه الفلسفي الرائع " نقد العقل الجدلي "يضيف الصديق هشام غصيب ، وهو يستعرض بعض افكار الفيلسوف الراحل " العظم " فيقول : "في العلم ثورات يقفز بها ويثب من أطر مفاهيمية إلى أخرى أوسع وأعمق. لكن، ليس فيه ثورات مضادة لأن الثورة المضادة في العلم تعني انتفاءه وهدمه.فالعلم ثوري في جوهره. أما الفلسفة، فأمرها آخر وأقرب إلى سيرورة تطور المجتمعات ، ففي الفلسفة ثورات وثورات مضادة أيضاً، ومن هذا المنظور فإنها بالفعل انعكاس للقاعدة المادية وصراع الطبقات الاجتماعية. وفي كثير من الأحيان نجد القطبين (الثورة والثورة المضادة) يتصارعان في الفيلسوف الواحد وفي الفلسفة الواحدة .

وهذا ما يبينه بجلاء صادق جلال العظم في المحاورة الأولى من كتابه "دفاعاً عن المادية والتاريخ" والموسومة باسم "من الفلسفة الحديثة إلى الفلسفة المعاصرة."

يؤكد صادق جلال العظم، بأن فلسفة عصر الثورة العلمية الكبرى (1543 – 17000) هي المادية الميكانيكية التي ترى أن الوجود هو نظام مادي مكون من جسيمات أزلية خالدة (الذرات) تتحرك وتتفاعل وفق قوانين صارمة لا تعرف الاستثناء، وأن مظاهر الوجود جميعاً بلا استثناء هي مجرد إفرازات لهذه الذرات وتفاعلاتها".

من اهم كتبه الاخرى : ذهنية التحريم / الاستشراق والاستشراق معكوساً (1981) ما بعد ذهنية التحريم (1992) / الاسلام والنزعة الانسانية العلمانية/ ما العولمة ؟/ الاصولية الاسلامية / في الحب والحب العذرى ...وغيرها

في اجابة فيلسوفنا الراحل على سؤال : ما هي آفاق الفلسفة في الظروف الراهنة؟

يقول الفيلسوف صادق العظم : ما بعد كتاب الطبيعة جاء كتاب أرسطو (الإلهيات) فسمي ما بعد الطبيعة، المعنى الذي يرتبط بالشيء الغيبي( الميتافيزيقي) الخارج عن الحس والعقل .

الفلسفة ناقشت موضوع أصل الكون، أصل العالم، النقاش القديم، هل العالم قديم أم محدث؟ (نظرية الخلق). الفلاسفة في الفلسفة الإسلامية، مثل الفارابي، ابن سينا، ابن رشد، موقف الغزالي، منهم كان عدائياً فكفّرهم، لأنهم اعتقدوا بقِدَم العالم. الفلسفة أقرب إلى التركيز على الشيء الطبيعي، طبعاً الطبيعة بمعناها الواسع، تأخذ معنى الروح، العقل، النفس هي جزء من الفلسفة .

القول عن نهاية الفلسفة، مثلاً: بعض المفكرين في أوربا، الألمان، الفرنسيين قالوا بفكرة نهاية الفلسفة كما قالوا بنهاية الإنسان، المقصود في نهاية الفلسفة، لنأخذ كلمة نهاية بمعنى غاية الفلسفة أي أن يبحث الإنسان من جديد بغاية الفلسفة، يمكن غاياتها كانت في الماضي شيئاً وصارت الآن شيئاً آخر. في العصر الحديث عصر الصناعة أصبح لها غايات أخرى، وهذا بحث فلسفي، نهاية فلسفة يعني نهاية فلسفات معينة وبدء فلسفات

تتناسب والعصر الذي نحن فيه .

واضاف قائلا : أنا لست من أصحاب الرأي الذي يقول إن الفلسفة لم يعد لها دور، لم يعد لها مكان، فالفلسفة لن تتوقف. كانت الفلسفة تعدّ في بدايات العصر الحديث (ملكة الفكر). ومع نشوء العلوم الشخصية لم تعد تعدّ ملكة العلوم .

فالفلسفة هي النظرة الشمولية للحياة، للنفس للطبيعة التي تتشكل نتيجة النتائج التي تتوصل إليها العلوم والاختصاصات والفروع، ومن هنا أهمية الفيلسوف ابن رشد، وأهمية أرسطو في عصره، فقد سيطرت فلسفته لفترة طويلة. وأهمية فيلسوف مثل ماركس في عصره وما أعطى من دفع للبشرية. دراسة أي منهم لا تعطينا فقط وجهة نظر فلسفية؟ وإنما تعرّفنا على عصره كله، علومه، خلاصة ثقافة عصره. وهذا صعب أن نلاقيه في الأدب والشعر وفي المجالات الأخرى. حتى وجود شخصيات كبيرة مثل محيي الدين بن عربي الذي لخّص عصره من وجهة نظر معينة صار يسمى فيلسوفاً رغم أنه متصوف وشاعر .

ويمكن القول إن الفلسفة تمر أحياناً بأوقات فيها ضمور وتراجع، وأحياناً حالات ازدهار، ولهذا لا أعتقد أن الفلسفة توقفت أو تم تجاوزها ويمكن إهمالها .

ويستطرد بالقول : من تجربتي في التدريس في جامعة دمشق وفي قسم الفلسفة أجد أنه كانت هنالك أيديولوجيتان أعاقتا ما اعتبره الغرض من دراسة الفلسفة على مستوى الجامعة. أوّلا، الأيديولوجية العفوية السائدة التي تأتي من الخلفية الدينية والتي تعتبر أن التعليم والتدريس هو تلقين للحقيقة وليس بحثاً عنها أو هو تصديق لمجموعة من الحقائق المعطاة مسبقاً. إنّ مثل هذه الطريقة تشبه التدريس في كلية الشريعة والتعليم الديني عموماً. في قسم الفلسفة تغير المحتوى لكنّ الأسلوب بقي أسلوبا تلقينياً لا يعمل جدّياً على تربية عقل الطالب على السؤال والتساؤل والتنقيب والبحث والوصول بنفسه إلى قناعات ولو مرحلية، والطالب دائماً في وضع مرحليّ. ثانياً، أيديولوجيا غير عفوية مبنيّة حول الماركسية والفكرة الشيوعية ومنهما تمّ تحضيرها وتعليبها في أماكن أخرى مثل الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية ولاحقاً الصين، وتم استخدامها لتلقين الطلاب الفكر الفلسفي والماركسيّ تحديداً بدلاً من المنهج السقراطي العقلاني الحرّ، مثلاً، الذي يمتحن الأفكار والأطروحات والتعريفات الخ.. عبر الحوار والسؤال والتساؤل والإجابة ونقد الإجابة المفتوحة كلها دوماً على المزيد. وأعتقد أنّ هاتين الأيديولوجيتين هما المسؤولتان عن حجب الغابة .

إنّ فصل الماركسية عن الفلسفة النقدية أو التوجّه النّقديّ في الفلسفة هو الذي حجب النقاش الجدّيّ، وحوَّل التدريس الفعليّ للفلسفة في جامعة دمشق إلى تلقين، وأرجو أنّي كنت أقلّ وقوعاً من غيري في هذا المطبّ.

**********

2016/12/13

**عن عجز فصائل واحزاب اليسار الاجابة على اسئلة الجماهير الشعبية...**

اليسار الفلسطيني (والعربي عموماً) لم ينتج –عبر دراسات متخصصة– معرفة جديدة للواقع السياسي ،

الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية واضحة المعالم ، بحيث تجيب على اسئلة العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ، تلك الاسئلة المرتبطة بالنضال التحرري الكفاحي او بالنضال الديمقراطي أو المطلبي ضد مظاهر وممارسات الاستغلال الطبقي، ويعود السبب في ذلك إلى الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها (وهي حالة تؤشر بوضوح على معنى ومغزى أزمة القيادة )، ذلك إن إنتاج معرفة نظرية ، فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ... إلخ ، يتطلب عددا من الشروط والحوافز الذاتية الثورية، الى جانب الشروط العلمية منها قدرة القيادة ومؤسساتها أو دوائرها على التحليل المجتمعي، وهذا ما تفتقر له أحزاب وقوى اليسار الفلسطيني بدرجات متفاوتة ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الراهنة ، بل إن اليسار الفلسطيني رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية والصراع الطبقي ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية وثورية لكافة الظواهر الاجتماعية من قلب الصراع الطبقي وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور والصراع الطبقي الاجتماعي والديمقراطي ، بما يمكن الحزب أو الفصيل من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب أو الفصيل ...وبدون هذه الخطوات لا جدوى من الادعاء باللون الاحمر اليساري الشكلي طالما ظل المحتوى فارغا بلا مستقبل.

**********

2016/12/13

**الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية** ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطننا العربي عام 1916 ، ووعد بلفور عام 1917 ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام 1948 ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول 1961 ، و تطورت بعد هزيمة حزيران 1967 ، و تعمقت – رغم تضحيات شعبنا – و امتدت بعد كامب ديفيد 1979 إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث ، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر و النهوض الوطني و القومي ، تحول هذا الوطن بدوله العديدة و سكانه إلى رقم كبير –يعج بحركات وجماعات الاسلام السياسي بمختلف مسمياتها ويعج بالصراعات الطائفية الدموية والاثنية وبالنزاعات الداخلية و العداء بين دوله المفككة او الضعيفة– ، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية ، و تحولت معظم أنظمته و حكوماته إلى أدوات للقوى المعادية ، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة و الفعل و المواجهة ، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها و أشكالها السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية والثقافية و السيكولوجية ، في ظروف فقدت فيها القوى و الأحزاب الديمقراطية الوطنية و القومية و اليسارية قدرتها – لأسباب ذاتية و موضوعية– على الحركة و النشاط و النمو ، و تراجع دورها في التأثير على الناس أو على

الأحداث من حولها.

و في مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور و تجدد و صعود المشروع الوطني و القومي في بلدان الوطن العربي كله ، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة ، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب ، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي ، في السياسة و الاقتصاد و الفكر و الثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين و المعايير العسكرية و السياسية في الصراع العربي –الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب ، بل نجحت في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض او المهادنة إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس.

**********

2016/12/13

**تعريف الحداثة:**

يمكن القول ان الحداثة هي ذلك الانقلاب الفكري الذي حصل في الغرب، وفي الغرب وحده، على مدار القرون الأربعة المنصرمة. انها رؤية جديدة قامت على أنقاض الرؤية القديمة للعالم ومن خلال الصراع الجدلي الخلاق معها.

ويعرف الفيلسوف الألماني " كانط " الحداثة في سياق إجابته عن سؤال ما الأنوار فيقول: "الأنوار أن يخرج الإنسان من حالة الوصاية التي تتمثل في استخدام فكره دون توجيه من غيره".. بمعنى أن العقل يجب أن يتحرر من سلطة المقدس ورجال الكهنوت والكنيسة وأصنام العقل."

ففي ضوء الحداثة والتنوير دخلت أوروبا إلى عصر الليبرالية وحرية الرأي والمعتقد وحقوق الإنسان وعدم سجن الناس على آرائهم السياسية في إطار راسخ من الديمقراطية وتداول السلطة بحيث يعرف الرئيس المنتخب أنه سيعود مواطناً عادياً بعد انتهاء مدته.

إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحداثة هو العقل والعقلانية ، فالعقل المتحرر من كل سلطان هو معيار أهل الحداثة بل هو السلطان الحاكم على الأشياء.

**********

2016/12/13

**الشعبية تهنئ شعبنا بتحرر الرفيق القائد بلال كايد وتعتبر انتزاعه الحرية وكسر قيده انتصار لشعبنا**

هنأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جماهير شعبنا وأهالي عصيرة وعائلة كايد بتحرر الرفيق القائد الصلب بلال كايد اليوم الاثنين من سجون الاحتلال، بعد قضائه أكثر من 15 عاماً في سجون الاحتلال، وذلك بعد أن خاض معركة الأمعاء الخاوية لمدة 71 يوماً احتجاجاً على تحويله للاعتقال الإداري بعد قضاء فترة محكوميته، توُجت بتحرره وكسر قيده رغم جبروت الاحتلال ومحاولاتهم تجديد اعتقاله، وعزله، واستهدافه المتواصل.

وأكدت الجبهة أن ما حققه الرفيق القائد بلال كايد بصموده واصراره وروحه النضالية العالية وصلابته الشديدة ووعيه الثوري هو انتصار لشعبنا وللحركة الأسيرة عززت وستعزز من الروح التمردية والمواجهة من قبل الأسرى ضد مصلحة السجون ومخابراتها وادواتها القمعية.

وتوجهت الجبهة بهذه المناسبة بتحية فخر واعتزاز إلى رفاقها الأسرى في منظمة فرع السجون، وفي مقدمتهم الأمين العام للجبهة الرفيق أحمد سعدات والذين دخلوا معركة الرفيق بلال كايد منذ اللحظة الأولى، ووضعوا برنامج نضالي متكامل، وخاضوا معركة جماعية، وخاضوا مع رفيقهم كايد معركة الأمعاء الخاوية جنباً إلى جنب.

وأشادت الجبهة برفيقها القائد كايد ورأت فيه حالة نضالية متقدمة شكّلت نموذجاً والهاماً لجماهير شعبنا، نجحت في إفشال مخططات الاحتلال في تمرير مشروعه بابعاده خارج وطنه، أو تمرير مخطط تحويله للاعتقال الإداري مرة أخرى، والتجديد له لسنوات، أو عزله في الزنازين.

واعتبرت الجبهة بأن انتصار إرادة الرفيق بلال كايد، وكسره القيد ونيله الحرية ليس آخر المطاف أو انتفاء معارك الارادات التي يخوضها الاسرى في سجون الاحتلال، فالمعركة مع مصلحة السجون ومخابرات الاحتلال ما زالت مستمرة ومتواصلة، ما يستدعي من جماهير شعبنا تعزيز النضال مع الحركة الأسيرة، وتفعيل جميع وسائل الدعم والاسناد لهم، بما فيها توسيع التضامن الجماهيري والدولي دعماً للأسرى الإداريين خاصة المضربين عن الطعام منذ أكثر من 75 يوماً أنس شديد وأحمد أبو فارة، والأسير عمار الحمور، واهمية توثيق تجاربهم النضالية، وممارسات الاحتلال بحقهم من أجل ملاحقة مجرمي الحرب من ضباط إدارة السجون ومخابراته في المحكمة الجنائية الدولية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دائرة الاعلام المركزي

12/12/2016

**********

2016/12/13

**عن منظمة التحرير ومسلسل الهبوط واهداف ما يسمى بعملية السلام.....**

إن م.ت.ف ، منذ تأسيسها، عام 19644التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدرجية منذ عام 1973 ، عبر خطوات تراكميه في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوسلو 1993 واعتراف قيادة م.ت.ف بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يذكر ، سوى المزيد من الهبوط

والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن "كافة المرجعيات" التي سبق الاتفاق عليها ، بل اضافة شرط الاعتراف بـ "يهودية دولة إسرائيل"، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية ، وأن م.ت.ف في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكلت عام 1964 .

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو العودة للتفاوض وفق الشروط الإسرائيلية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف.

والآن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف ، كما في أوساط الجماهير، من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

**********

2016/12/14

**وردتني صباح هذا اليوم رسالة التهنئة التالية من الرفاق الاعزاء الحزب الاشتراكى المصرى – الحزب الشيوعى المصرى.....**

الرفاق الأعزاء: قادة وكوادر وجماهير الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لانطلاقة المسيرة المجيدة للجبهة، نتقدم إليكم، ومن خلالكم، إلى جماهير شعبنا الفلسطينى البطل، وإلى كل الأحزاب والقوى التقدمية العربية، وإلى كل قوى اليسار العالمى المناضل، بأحر التهانى، وأطيب التحيات، ونتمنى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهى تدرج إلى عامها الخمسين من عمرها المديد، كما عودتنا دائماً، المزيد من العطاء، والتمسك بثوابت الكفاح الفلسطينى والنضال القومى والأممى، والعمل الدءوب من أجل هزيمة المخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية، والتضحية من أجل

انتصار القضايا العادلة للشعوب .

الرفاق الأعزاء:

لقد مثّلت قضية الشعب الفلسطينى البطل، والدماء الزكيّة التى سطّر بها مناضلوه قصة كفاحهم المجيدة، على درب استعادة الحقوق المسلوبة، ودحر العدو الإمبريالى – الصهيونى، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، الكاملة السيادة، وعاصمتها القدس، نبراساً لكفاح أجيال وراء أجيال من المناضلين العرب والمصريين، وألهمت صفوفاً من بعد صفوفٍ، من المناضلين فى كافة أنحاء المعمورة، ومثّلت بنقائها الثورى، وعطائها الثرى، واستعصامها بالمبادئ التقدمية، ورفضها المساومة على حقوق الشعب الفلسطينى المكافح، نموذجاً فريداً للصلابة والصمود، فى وجه العواصف والتحديات، وهى مستمرة فى تقديم الدروس والتضحيات على درب الحرية التى كان من أبرز رموزها، الرفيق المؤسس المناضل الكبير جورج حبش، ومن خلال استشهاد المئات من كوادرها وفى مقدمتهم الأمين العام السابق للجبهة الشهيد أبو على مصطفى، وكذلك عبر آلاف الأسرى من مناضلى الشعب الفلسطينى والجبهة، وفى طليعتهم الأمين العام الأسير الرفيق أحمد سعدات، وغيره من قادة ومناضلى الفصائل الوطنية الفلسطينية.

الرفاق الأعزاء:

إننا ننتهز هذه المناسبة العظيمة، لكى نُعبر لكم عن أطيب مشاعرنا، وتمنياتنا المخلصة بتوحيد جهود القوى اليسارية والتقدمية الفلسطينية، باعتبارها خطوة ضرورية فى سبيل تحقيق أهداف الشعب الفلسطينى، ونعاهد شعبنا الفلسطينى ونعاهدكم، على أن تظل القضية الفلسطينية فى القلب من وعينا وعملنا، وأن تبقى هى قضيتنا التى لا نقبل التفريط فيها، والتى نربى أجيالنا القادمة على الإيمان بعدالتها، واليقين بأنها منتصرةٌ مهما طال الأمد، وصَعُبت المسيرة، وتعاظم الثمن، وتراكمت التضحيات.

عاش كفاح شعب فلسطين البطل، وقواه الوطنية والتقدمية

عاش كفاح جماهيرنا العربية من أجل مستقبل مشرق لأجيالنا الجديدة

وعاشت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رمز الكفاح والعطاء، والمقاومة والفداء

والنصر للشعوب فى كفاحها من أجل الحرية والتقدم، وضد الاستبداد والتبعية

الحزب الاشتراكى المصرى – الحزب الشيوعى المصرى

القاهرة فى 14 ديسمبر 2016

**********

2016/12/14

**إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية** تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة

الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما في الضفة والآخر في غزة، في ظل أوضاع تشير إلى أن البنية والنهج – المتحكمان– بدرجة واسعة في صيرورة الحركة التحررية الفلسطينية، يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي / فتح أو اليمين الديني / حماس أو بكلاهما معاً في حال "المصالحة" بين طرفيهما، وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار الماركسي ، في إدراك طبيعة المرحلة والقوى المؤثرة فيها، ومن ثم – وهذا هو الأهم– العمل على استنهاض وبناء أوضاعنا الذاتية بحيث يصبح التطابق والتفاعل بين الهوية الفكرية لفصائل وأحزاب اليسار وسياساتها –الوطنية والقومية والأممية– ودورها النضالي، التحرري والديمقراطي قائماً ومنسجماً، بما يضمن تمايزها في الفكر والسياسة والمجتمع، بعيداً عن كافة المواقف التوفيقية أو الانفعالية من ناحية، ونقيضاً سياسياً وديمقراطياً لقوى اليمين في كل من السلطة الفلسطينية والتيارات الدينية من ناحية ثانية، والأهم هو التعبير عن جوهر القضية الفلسطينية في اطار التناقض التناحري مع المشروع الامبريالي الصهيوني.

**********

2016/12/14

**إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية**، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية، في ظل ما وصلت إليه أوضاعنا الداخلية، وفي ظل الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي.

فبالرغم من تأكيد بعض فصائل اليسار ، وخاصة الجبهة الشعبية ، في سياق رؤيتها وقبولها للحل المرحلي، التي تقوم على أن هذا الحل لن يلغي الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين.

إلا أن ما وصلت إليه قضيتنا في المرحلة الراهنة من تراجع خطير، ليس فقط بسبب الوضع العربي الرسمي التابع والخاضع للسياسات الأمريكية، وليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بين فتح وحماس وآثاره الضارة على قضيتنا ومستقبلها فحسب، بل أيضاً، وهذا هو الأساس بسبب الموقف الدولي عموماً والموقف الأمريكي خصوصاً، الداعم بلا حدود للدولة الصهيونية باعتبارها الحليف الاستراتيجي له في المنطقة العربية والإقليم الشرق أوسطي.

ونتيجة لكل هذه المعطيات يمكن القول بأن شعبنا الفلسطيني لمس بـ "المحسوس" في هذه المرحلة البالغة الخطورة، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية، فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام 1967 ، خاصة وأن قيادة م.ت.ف استمرأت – انطلاقاً من مصالحها الطبقية – السير في المفاوضات العبثية مع العدو طوال 17 عاماً مضت، انتقلنا عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وانسداداً، وهنا بات شعبنا –في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط– في تناقض مع جوهر سياسات م.ت.ف بعد ان اعترفت رسمياً بإسرائيل دون أي مقابل، وهو أيضاً في تناقض مع السلطة وحكومتها غير الشرعية في رام الله، بمثل ما

هو في تناقض باتت تراكماته التدرجية واضحة للعيان مع حكومة حماس غير الشرعية في غزة، كما أن اللاجئين من أبناء شعبنا في الوطن والشتات، باتوا يشعرون –في ظل حالة شبه يائسة تسود في أوساطهم– بأن الانقسام والصراع الفئوي الراهن بين فتح وحماس قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي وشهداؤهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام 48 بات أكثر سوءاً بصورة غير مسبوقة.

**********

2016/12/15

**في ضوء أوضاعنا الفلسطينية والعربيةالراهنة، الطافحة بالكثير من عوامل التأزم والاحباط**

والتفكك والانقسام والصراع على المصالح، يبدو ان الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي انقسام وتفكك الفكرة الوطنية التوحيدية الناظمة للنضال التحرري والديمقراطي لشعبنا، وتفكك النظام السياسي والمشروع الوطني وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية في اطار الصراع بين هويتين: هوية الاسلام السياسي والهوية الوطنية الديمقراطية في اطارها القومي والانساني.

لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الثوري في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية ، ولا شك في ان هذه المهمة هي مهمة القوى والفصائل اليسارية الثورية في فلسطين والوطن العربي.

**********

2016/12/15

**–بعد هزيمة ألمانيا، وبروز الأزمة المصيرية التي تعرضت لها** ( وهي مشابهة لأزمتنا اليوم ) توجه الفيلسوف الألماني كارل يسبرز(1883 . 1969 ) الى شعبه المنكسر بهذه الكلمات :

" أقولها هنا والى كافة المسئولين حاجتنا اليوم هي أن نحاور بعضنا بعضاُ، حاجتنا ليست فقط كيف يعبر كل منا عن رأيه، بل كيف يسمع كل منا رأي الآخر، علينا ألا نعبر عن آرائنا وحسب، بل أن نفكر ونستمع ونصغي لما يقوله العقل، وأن نكون مستعدين لتقبل النظرة الأخرى.. نحن بحاجة الى قبول رأي الآخر، ورؤية الأشياء من موقع آخر، والتوصل الى رؤية أخرى مختلفة، والمطلب الأهم أن نكتشف ما يجمع بين كل وجهتي نظر مختلفتين لا أن نركز على اختلافهما... فيعلن الطرفان استحالة الحوار. "

**********

2016/12/15

**اليسار العربي...من التعثر والفشل الى النهوض** – غازي الصوراني

نحن أمام حركة تحرر عربية (ديمقراطية يسارية )تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة ازمتها الراهنة، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً أمام المزيد من هيمنة العدو الامبريالي الصهيوني

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب اشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغةعلى طريق النهوض:

أولاً : إشكالية النهضة القومية العربية المعبرة عن طموحات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ومن ثم تفعيل العلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسى في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانيا : الاستيعاب الموضوعي – بالمعنى الثوري – لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية ،ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها، لاقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

ثالثا : إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي اشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية.

رابعا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيديولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف.

خامسا : الحاضر والماضي : هنا أقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ

والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الأخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي تتحدث عنه تلك الأصوليات.

إنني لا أزعم –كيساري وطني و قومي ديمقراطي– أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدرجي الثوري عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

**********

2016/12/15

**غازي الصوراني ....عن مقولة المكان والزمان.....**

مهما كان الشيء المادي الذي نتناوله فهو دائماً ذو امتداد ما: إنه طويل أو قصير، عريض أو ضيق، عالٍ أو منخفض، ولا وجود لشيء خالٍ من امتداد على شكل طول أو عرض أو ارتفاع، خالٍ من أي حجم كان. إن كل شيء في هذا العالم المحيط بنا قائم في مكان ما بين أشياء أخرى.

إن كل شيء من أشكال حركة المادة مرتبط، بالضرورة، بالتنقل المكاني الذي نقوم به، لأجسام صغيرة أو كبيرة، أي أن المكان هو الشرط الأساسي لحركة المادة. وعلى هذا فالمكان هو الشكل الحقيقي موضوعياً لوجود المادة المتحركة.

ثم إن العمليات المادية لا تتم فقط في أماكن مختلفة وفي أزمان متباينة،وإن كون المراحل المتباينة للعمليات ذات أزمان متباينة، أي أنها مفصولة عن بعضها بفترات ما، يعتبر الشرط الأساسي لوجود هذه العمليات، فلولا هذا الامتداد الزمني، لولا هذا التباين الزمني بين المراحل المختلفة لعملية واحدة، لما وجدت هذه المراحل ذاتها، وبالتالي لما حدثت أية تبدلات تنقل الظواهر من مرحلة إلى أخرى، ولما أمكن تطور الظواهر والعمليات، وانتقالها من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا، وهذا يعني أن حركة المادة غير ممكنة خارج الزمن وبشكل مستقل منه .

وعلى هذا فالزمن هو الشكل الحقيقي موضوعياً لوجود المادة المتحركة، ولا تستطيع هذه المادة المتحركة أن تتحرك من غير إطار من الزمان والمكان ."

إن أي شيء مادي لا يمكن أن يوجد في المكان فقط دون أن يكون في الزمان، أو أن يوجد في الزمان دون أن يوجد في المكان. وأي جسم كان هو دائماً وفي كل مكان موجود في المكان كما في الزمان. ورغم أن الزمان

والمكان هما شكلان لوجود المادة على حد سواء إلا أنهما شكلان متباينان لوجود المادة، فبالرغم من أنهما يتمتعان بخصائص مشتركة متعددة، إلا أنهما يتباينان عن بعضهما كثيراً، إن ما يجمع بينهما هو أنهما: موضوعيان، موجودان بشكل مستقل عن وعينا. خالدان بسبب خلود المادة، لقد كانا موجودين، وهما موجودان، وسيظلان موجودين، لأن المادة لا يمكن أن توجد من دونهما، انهما غير محددين وغير نهائيين. إن اللا محدودية واللا نهائية هما ميزتان متباينتان للمكان والزمان.

إن مكان الكون ليس غير محدد فحسب، بل هو غير متناه أيضاً، وليست هناك أية معطيات تثبت، بشكل لا يقبل الجدل، أنه مكان مغلق.

لنقل على سبيل المجاز أنه لو قدر لنا السير في الكون في اتجاه واحد لما رجعنا أبداً إلى نقطة انطلاقنا، وسنستمر في سيرنا، دائماً على أماكن كونية جديدة.

**********

2016/12/15

**وجهة نظر.....**

القوى الديمقراطية واليسارية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها .

وفي مثل هذه الأوضاع ، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: "فالميت يكبل الحي" ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال، الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الماركسي أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة ، فالمثقف الماركسي هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، ( في قلب الحزب الثوري ) الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المُشَكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحَرِّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير صوب تحقيق مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والثورة التي يدعو إليها.

**********

2016/12/16

**في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال،** تشهد مجتمعاتنا العربية عودة إلى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، فهي مجتمعات غير متبلورة طبقياً، مرحلية، انتقالية، تراثية، قدرية بصورة عفوية ، تتجاذبها انظمة الاستبداد والتخلف وحركات الإسلام السياسي السلفية،وهي ايضا مجتمعات شخصانية في علاقاتها الاجتماعية، تعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة.

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن "الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، تعاني الجماهير الفقيرة حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليها وضدها مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي."

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن مفاهيم الحرية والتحرروالعلمانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، والنضال من أجل تطبيقها من منطلق الصراع الطبقي ، وتوعية الجماهيرالشعبية الفقيرة بها ، وتحريضهاضد كل اشكال الاستبداد والعدوان والاستغلال ، وتنظيمها لتفعيل دورها الطليعي في مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

**********

2016/12/16

## عصر النهضة في اوروبا في القرن 18 الميلادي ....واستمرار تخلف المجتمعات العربية في القرن 21.....!!!!؟؟؟؟

ولادة عصر النهضة في اوروبا في القرن الثامن عشر ومن ثم انهيار فلسفة الإقطاع اللاهوتية الظلامية لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان، ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى مع النظام أو الحامل الاجتماعي القديم ، إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي بين العصر الإقطاعي القديم، وعصر النهضة والتنوير الجديد، إلاَ بعد أربع قرون من المعاناة شهدت تراكماً مادياً وفكرياً هائلاً من جهة ، وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة المُحَفِّز لانتشار فكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية العقلانية العلمانية المتحررة الجديدة من جهة أخرى ، تمهيداً للثورات السياسية البرجوازية في القرن الثامن عشر (في فرنسا وبريطانيا وهولندا وألمانيا) التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية.

لقد كان نجاح هذه الثورات بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة والعلمانية والديمقراطية والمواطنة، ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى.

ومع بزوغ عصر النهضة ، كان لفلسفة الإقطاع اللاهوتية الظلامية، أن تسير في درب الانحطاط في ظروف

بدأ يتعزز فيها انتشار مفاهيم التنوير والعقلانية والعلم والديمقراطية، ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة، كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس " وإخفاق وتراجع نفوذ الكنيسة الاقتصادي والسياسي ، وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي ، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية " HUMANISM"، )وهو مصطلح نورده هنا لأهميته إذ أنه دل آنذاك على الثقافة الزمنية في مواجهة الثقافة اللاهوتية الرجعية)، وقد أخذ هؤلاء المثقفون من أصحاب النزعة الإنسانية على عاتقهم، معارضة ونقض المفاهيم والعلوم الدينية الكنسية، عبر نشر علومهم الدنيوية التي كانت بالفعل أقرب إلى التعبير عن مزاج البرجوازية الصاعدة آنذاك ، ومن ثم بزوغ النمط الرأسمالي معلناً إشراقة عصر جديد ، سُمّيَ عصر البعث renaissanceالذي تولت قيادته ووجهت مساره الطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك، وفق قواعد الليبرالية والديمقراطية والعلمانية ومفاهيم الحداثة والتقدم العلمي .

ان غايتي من وراء الإشارة إلى نهوض المجتمعات الأوروبية في عصر النهضة، تتجلى في أن انحياز المثقف اليساري العربي لمفاهيم الحداثة والعلمانية والتنوير والنهوض الديمقراطي، تستهدف الإسهام المعرفي في استنهاض مجتمعاتنا العربية، لكن هذه العملية ستصطدم لا محالة بالواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي تتغلغل فيه –حتى اللحظة – الأنماط وأساليب الإنتاج القديمة ، الإقطاعية والقبلية ، التي تختلط بالعلاقات الرأسمالية الرثة والتابعة، بما يكرس أوضاع التخلف الاجتماعي والثقافي، التي تتيح بدورها كل العوامل والمقومات المطلوبة لاستمرار بقاء الشرائح الاجتماعية الطبقية العشائرية والعائلية والكومبرادورية والبيروقراطية، واستمرار ممارساتها الاستبدادية والقمعية حفاظاً على مصالحها الطبقية وبقائها في الحكم.

**********

2016/12/16

**على الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين،** إلا أن مجتمعاتنا العربية مازالت في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان ما قبل الرأسمالية، وبالتالي غربة مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والمواطنة عن هذه المجتمعات ، وذلك يعود إلى رثاثة العلاقات الرأسمالية في بلادنا وتبعيتها وطابعها التجاري الوسيط – الكومبرادوري والخدمي غير المنتج ، علاوة على أن معظم شرائح "البورجوازية" في بلادنا هي وليدة الطبقة شبه الإقطاعية وامتداد لمصالحها، وهي بحكم تبعيتها وطابعها التجاري، حرصت على تكريس مظاهر التخلف الاجتماعي عبر تكيفها مع الأنظمة الاوتوقراطية والثيوقراطية الحاكمة ، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات، يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للتطور أو التبلور الطبقي، الآمر الذي أدى إلى إضعاف الوعي بالظلم الطبقي لدى جماهير العمال والفلاحين الفقراء واستمرار هيمنة أوضاع التخلف الاجتماعي في أوساطهم ، وتعطيل إدراكهم بوجودهم الطبقي المتميز، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور

السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى القطري أو على المستوى العربي العام، و لعلنا نتفق أن السبب الرئيس لهذه الإشكالية الكبرى، يكمن في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التاريخية والمعاصرة، باعتبارها نتاج وامتداد لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، والمتخلفة، والتابعة.

**********

2016/12/16

**أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته،** أدرك أهمية الحديث عن مفاهيم العلمانية والديمقراطية والمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية من قلب الصراع الطبقي، والنضال من أجل تطبيقها وتوعية الجماهير بها ، ولكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن تعاطينا مع هذه المفاهيم وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، ويتم استخدام مضامين هذه المفاهيم في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الطبقية ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه من جهة ثانية.

إن إدراكنا لهذه الفروق الجوهرية، يدلنا على كيفية التعامل مع هذه المفاهيم، وأية مفاهيم حداثية وتقدمية أخرى، وفق خصوصية تطورنا الاجتماعي التاريخي والمعاصر، المختلفة نوعياً عن مجرى وطبيعة التطور في البلدان الغربية، وما يتطلبه ذلك الإدراك من تحويل في المفاهيم بحيث تصبح مقطوعة الصلة مع دلالاتها السابقة، التي تمحورت فقط عند الإشارة إلى الديمقراطية والعلمانية كضرورة في خدمة عمليات التنافس الاقتصادي بين الأفراد على قاعدة حرية السوق في إطار الليبرالية الجديدة وآلياتها المتوحشة في نظام العولمة الراهن.

فالعَلْمانية ، بالنسبة لي هي : مفهوم سياسي يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الدولة لا تمارس فيه أية سلطة دينية، كما أن المراجع الدينية لا تمارس أية سلطة سياسية، بمعنى الفصل بين الزمني والروحي، بين الدولة والدين ، أي بين الاختصاصات الدنيوية والاختصاصات الدينية، كما أن الدولة العلمانية ليست دولة لا دينية ، بل هي دولة لا طائفية . ليست هي الدولة التي تنكر الدين ، بل هي الدولة التي لا تميز دينا على دين ، و لا تقدم أبناء طائفة على أبناء طائفة أخرى، ولا تخص بعض وظائف الدولة بأبناء طبقة بعينها دون سائر الوظائف.

هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية الفلسفية و المعرفية ، فإن أقصى ماتعنيه العلمانية ليس الإلحاد أو نفى وجود الله بل " تأسيس حقل معرفي مستقل عن الغيبيات و الافتراضات الإيمانية المسبقة. "

و بكلمة واحدة ، إن العلمانية ليست نفيا للإعتقاد ، بل هي تحرير له من القيود و الإكراهات الخارجية. ولا غرو بالتالي أن يكون الفكر الديني الحديث قد عرف في ظل العلمانية تطورا في العمق ما أتيح له أن يعرفه في ظل الأنظمة الثيوقراطية.

ووفق هذه الرؤية، فإن موقفنا الموضوعي تجاه مفهوم العلمانية يقوم على الأسس التالية :

-1تامين الحرية الدينية .

-2فصل الدين عن الدولة .

-3اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر التشريع و القوانين .

-4تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات .

-55عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية وفق آلاليات الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية .

-66تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية.

**********

2016/12/17

**في مفهوم التخلف.....**

التخلف هو نقيض التقدم ، وهو مفهوم يشير إلى التأخر والجمود والعجز تجاه كل مظاهر التطور الحضاري الحديث وعناوينه المتنوعة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة والعلوم، لكنه يتجلى بصورة أساسية في العلاقات الاجتماعية المعبرة عنه في مجتمعاتنا الفقيرة والتابعة ، أما سمات التخلف فهي تتمظهر في : الفقر وسوء التغذية والتزايد السكاني والأمية والجهل والديون الخارجية وغياب المؤسسات الديمقراطية الحديثة ، أما سماته الجوهرية فهي تكمن في عدم التساوي في الانتاج وفي التوزيع العادل للثروة والدخل ، وفي تركيبة السلع والخدمات المستوردة وما إذا كانت تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين ام أنها تذهب لاشباع رغبات الطبقة المسيطرة ومصالحها الانانية الانتهازية على حساب مصالح المجتمع الذي تتكرس تبعيته وتخلفه طالما بقيت هذه السيطرة الطبقية دون تغيير .

هذا وقد تكرست مظاهر التبعية والتخلف في بلادنا العربية عبر رموز الاستبداد والقهر من ملوك وأمراء ورؤساء الأنظمة العربية الذين حرصوا على حماية ومراكمة مصالح الشرائح الاجتماعية الكومبرادورية والبيروقراطية والرأسمالية العقارية ورأسمالية الريف وكل أشكال الرأسمالية الطفيلية ورأسمالية المحاسيب، بهدف المزيد من مراكمة الثروات التي تنزف دماً من كل مساماتها بسبب بشاعة استغلال هذه الانظمة للجماهير الشعبية الفقيرة التي صبرت وتحملت كل أشكال المعاناة والفقر والاستبداد والذل وقمع الحريات طوال العقود الماضية حتى لحظة انفجار الانتفاضات الثورية العربية التي أعلنت ولادة مشهد الجماهير الشعبية وسقوط أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف ، لكنه مشهد لا يبدو انه قد وصل إلى نهاياته ، حيث تتصدى قوى الثورة المضادة وقوى الاسلام السياسي لعرقلته واعادة انتاج وتجديد تخلفه واستتباعه، لذلك لابد من أن تتحمل كل من القوى الثورية اليسارية والقوى الديمقراطية الوطنية والقومية مسئولياتها التاريخية في هذه اللحظة بما يمكنها من الانتشار والالتحام في صفوف الفقراء والعمال والفلاحين وكل الكادحين من اجل قطع الطريق على قوى الثورة المضادة وعلى كل قوى التخلف والرجعية، وتحقيق ألاهداف الثورية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية العظيمة التي انطلقت ثورة الجماهير الفقيرة من اجلها.

**********

2016/12/17

**العلمانية والديمقراطية شرط اساسي في مجابهة التخلف.....**

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية– كما يؤكد بحق المفكر الراحل ياسين الحافظ – ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

فالماركسية لم تحارب المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات.

ففي البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة ديمقراطية علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون– كما يضيف المفكر الراحل ياسين الحافظ– هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذرياً– الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية– علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً –وقبل كل شيء– نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً ديمقراطيا وحراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

**********

2016/12/18

**يجب أن نعرف أن النضال العربي، بكل تعقيدات الوضع العربي المهزوم الراهن،** يفرض النضال على أكثر من جبهة، جبهة النضال الفكري والثقافي والعلمي التكنولوجي والسياسي والجماهيري والعسكري ضد الاحتلال الصهيوني، وجبهة النضال الديمقراطي الاقتصادي المطلبي والاجتماعي ضد كل أدوات ومظاهر الاستغلال وكذلك جبهة النضال السياسي من اجل التغيير الديمقراطي، كما أن كل ذلك يفرض تنوع أساليب النضال ذاتها.

وبالتالي فإن آفاق نضال قطري فلسطيني معزول عن مسار النضال العربي وغير مرتبط به، لن يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

**********

2016/12/18

**إن المعرفة بالنسبة لي لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب**، بل تتخطاها ، دوماً ، لإدراك الظواهر والأشياء من حولنا في الطبيعة كما في المجتمع والفكر ، إدراكاً عقلانياً.

إن ما يشكل هاجساً بالنسبة لي ، بالاستناد إلى هذا الإدراك العقلاني، محاولة فهم الأسباب التي تحول دون تطور أو تقدم المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية عموماً، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز الواقع الراهن ، هنا تتجلى الرؤية العقلانية العلمية ومنهجها الجدلي كمدخل رئيسي لوعي حقيقة الواقع المنحط الراهن والمشاركة الفعالة في تغييره.

إن المعرفة التي أدعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من المواقف المسبقة ومن جمود الأفكار، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع.

إن تحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، يتطلب اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم التنويرية الديمقراطية والعقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تغيير الواقع والتحكم في صيرورة مستقبله.

**********

2016/12/18

**إن حرية العقل – التي هي المدماك الأول في بناء الحداثة** – لا تزال في جميع البلدان العربية محدودة السقف بعدم الجهر بعدم الإيمان، ومع أن كثرة من الدساتير العربية تنص على حرية الرأي، فإن القوانين السارية المفعول لا تزال تعتبر جريمة الرأي واحدة من أفدح الجرائم.

لكن المفارقة، أو الإشكالية الكبرى تتجلى في مطالبنا او بالاحرى شعاراتنا– كأحزاب وفصائل يسارية – تطبيق الديمقراطية والعلمانية في دولنا ومجتمعاتنا، بدون أن نجسد هذين المفهومين على صعيد الوعي الذاتي بهما لدى الاغلبية الساحقة من كوادر وقيادات هذه الاحزاب، أو على صعيد الممارسة داخل تنظيماتنا وأسرنا ومجتمعاتنا.

ولا نبالغ في القول، ما من حزب أو فصيل يساري عربي هو علماني وديموقراطي بصورة صريحة وواضحة نظرياً أو بالممارسة، بل إن عدوى التخلف الديني الشكلي أو المظهري الانتهازي انتقلت إلى صفوف معظم كوادر وقيادات وقواعد هذه الأحزاب، الأمر الذي عزز من تراجعها وعزلتها وفقدان دورها الطليعي لأسباب عديدة بالطبع، من بينها – وربما أهمها – الارتداد الفكري باتجاه اليمين الليبرالي الرث او باتجاه اليمين الديني وممارسة طقوسه بما يتناقض جوهرياً مع عنوان أو اسم الحزب أو الفصيل ومضمونه الطبقي الثوري وهويته الفكرية!!..انها بداية نهاية مأساوية اذا لم تتدارك قوى اليسار اوضاع ومظاهر ارتدادها الفكري والسياسي.

**********

2016/12/18

**على الرغم من كل مظاهر الانحطاط العربي في هذه المرحلة** ، فإن العلمانية –ولو في مستقبل غير منظور بعد– باتت ضرورة مصيرية في بلادنا العربية، إذ أننا –كعرب– في عالم أقلعت جميع قاراته صوب الديمقراطية والعلمانية، بقينا نراوح في أوضاع الجمود والتخلف ، فما لم يتقدم فإنه مهدد بالانكفاء نحو قرون وسطى جديدة، وتلك بالطبع مهمة قوى التغيير الديمقراطية اليسارية، شرط أن تطرد من داخلها كافة مظاهر التخلف الفكري، لكي تبدأ باستنهاض ذاتها، وانتاج ثقافتها من خلال الممارسة، في مواجهة عملية إعادة التديين الشكلية المستشريه اليوم في مجتمعاتنا العربية، التي تتخذ شكل اغراق المكتبات بملايين النسخ الرخيصة الثمن أو حتى المجانية من الكتب "التراثية" ذات المنزع السلفي والحنبلي المتشدد، إلى جانب توظيف المساجد –بصورة غير مسبوقة– في خدمة الصراعات المذهبية والطائفية والسياسية والطبقية، بمنطق وأساليب رجعيه صريحة ومكشوفة في عدائها للقوى الوطنية الديمقراطية عموماً وللقوى اليسارية خصوصاً .

أخيراً عشرات الفضائيات "الدينية" التي تخاطب الملايين، بمن فيهم الأميين الذين يتجاوز تعدادهم في العالم العربي المئة مليون نسمة، إلى جانب الفضائيات السياسية، الجزيرة والعربية وغيرها، وتأثيرها الهائل من خلال استراتيجية ذكيه تقوم على احتضان التعددية السياسية الشكلية التي تضع السم في الدسم، ونبث سمومها في أذهان وعواطف الجماهير العربية البسيطة والمضطهدة من استبداد انظمتها، فتجد في تلك الفضائيات متنفساً لها.

لقد كانت الحاضنة المادية لإعادة التديين هذه، هي الدولارات النفطية التي وظفت مليارات في خدمة استراتيجية الانقضاض على عصر النهضة وموروثه الثقافي، وتحويل قيادة الفكر العربي المعار من الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده وقاسم أمين وسلامة موسى وفرح أنطون وطه حسين وأحمد لطفي السيد وسائر النهضويين إلى ابن تيمية وتلامذته من النيو–وهابيين، وإلى سائر مجددي السلفية المتزمتة في القرن العشرين بدءاً بسيد قطب وانتهاء بيوسف القرضاوي"، وعشرات ما يسمى بـ"الفقهاء والعلماء" السلفيين المتزمتين من السُّنة والشيعه، يبثون أفكارهم ومنشوراتهم وكتبهم التي تحمل سموم التعصب الطائفي في أوساط الجماهير العفوية البسيطة ، التي لا تدرك الأبعاد الطبقية والمصالح السياسية الانتهازية المغرضة من "علماء وفقهاء " هذه الطائفة أو تلك، الذين يجدون في تلك الجماهير العفوية الفقيرة، وعاءً صالحاً يستقبل أفكارهم الرجعية السوداء لاشعال الصراع الدموي الطائفي البشع في ظل عجز وغياب تأثير القوى الوطنية الديمقراطية اليسارية على الجماهير الشعبية.

**********

2016/12/19

**ان تطلعنا إلى تطبيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمعاتنا العربية**، هو اكثر ضرورة ملحة تستجيب لتطلعات شعوبنا العربي ونهوضها والخروج من أوضاعها المتخلفة والمأزومة الراهنة، لكننا أيضاً ندرك أن هدف تحقيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمعاتنا العربية، ليس ثمرة ناضجة برسم القطف بل هي بذرة برسم الزرع، والتربة الأولى التي يمكن أن تزرع فيها هي التربية العلمانية في المدارس والجامعات.

فأصل الانقسام الطائفي في الإسلام سياسي وليس ديني، وقد كان مداره –ولا يزال– على مسألتي الخلافة

والإمامة، ولذلك علينا ان نتوخى المنهجية الموضوعية بالنسبة لمقولة الإسلام السياسي، وعدم تحديدها أو ربطها بالمسلمين السُّنة فقط، إذ أنه إلى جانب "الإسلام السياسي السُّني"، هناك أيضاً حركات "اسلام سياسي شيعي" في العراق واليمن ولبنان وإيران... إلخ. لابد من التعاطي مع كل منهما بصورة موضوعية على أساس مساحة الاتفاق في قضايا النضال التحرري الوطني، وقضايا النضال الديمقراطي وحرية الرأي والاختلاف في إطار الاحترام المتبادل، آخذين بعين الاعتبار ، أن تحقيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، في إطار النظام الديمقراطي العلماني، سيضمن اجراء متغيرات نوعية، حضارية وتقدمية، في مجتمعاتنا، بما في ذلك تجاوز ودفن مقولتي الروافض والنواصب، وكافة أشكال التعصب الديني الطائفي، وإحالة ملف الصراع بين السُّنة والشيعه إلى متحف التاريخ، وفتح الطريق امام الإسلام السني والإسلام الشيعي إلى إعادة تأسيس نفسهما في علاقة احترام متبادل ضمن رؤية مستقبلية واحدة تنطلق من مقولات الوطن والوطنية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية

**********

2016/12/19

**المجتمعات العربية في هذه المرحلة الظلامية السوداء ، بحاجة إلى تحرير فكري لم يسبق له مثيل في التاريخ.** نحن على مفترق طرق. "نحن في مهب الريح –كما يقول بحق المفكر هاشم صالح– وربما نكون قد دخلنا في متاهة، فنهاية النفق المظلم لا تزال بعيدة والفجر ليس غدا..والعالم العربي والإسلامي ككل لن يخرج من المغطس الذي يتخبط فيه حاليا إلا بعد دفع الثمن الباهظ. "

في هذا السياق يطرح المفكر هاشم صالح عدداً من الأسئلة : "من الذي طرح مشكلة الوحي بشكل تاريخي وأنثربولوجي مقارن يشمل جميع الأديان التوحيدية وحررنا بذلك من رهبة النصوص المقدسة إن لم يكن إرهابها؟ من الذي طرح مشكلة العلاقة بين الوحي والحقيقة والتاريخ من خلال أعمال الغزالي؟ من الذي درس مسألة العلاقة بين الوحي والحقيقة والعنف بشكل جديد كليا من خلال تحليله لسورة التوبة أو سواها؟ فكل الأديان وكل أنواع المقدسات استخدمت في لحظة ما من لحظات التاريخ لتبرير العنف أو لخلع المشروعية الإلهية عليه."

ويستنتج بحق قائلاً "من هنا جرأة الجهاديين على القتل والذبح وارتكاب التفجيرات والمجازر الجماعية، فمن يعتقد بانه يمتلك الحقيقة المقدسة المطلقة المتعالية يحق له أن يقتلك بل ومن واجبه أن يقتلك لأنك تقف خارج هذه الحقيقة بمجرد انتمائك إلى دين آخر أو حتى عدم انتمائك إلى أي دين أو مذهب، انك كافر في نظره وبالتالي فحياتك كلها لا تساوي حشرة أو بهيمة . "

وهنا بالضبط يتجلى دور المفكر الراحل محمد أركون ، الذي يدعونا دائما للمقارنة لكي نفهم، إنه يقارن دائما بين الأنظمة اللاهوتية الثلاثة، اليهودية فالمسيحية فالإسلامية، ويكشف عن أن آلياتها في النبذ والاستبعاد تبقى واحدة على الرغم من اختلاف مضامينها وعقائدها وطقوسها، إنه يدعونا للخروج من الجدران الضيقة لتراثاتنا الخاصة التي ولدنا فيها أو تربينا عليها لكي نتعرف على تراثات أخرى ونفهم الظاهرة الدينية من أوسع أبوابها.. إنه يدعونا لتوسيع عقولنا ولو قليلا لكي نخرج من طوائفنا ومذاهبنا ونتنفس الهواء الطلق في الخارج .

المشكلة الأساسية –كما يضيف هاشم صالح– هي في كيفية الانتقال من مرحلة العقل الديني إلى مرحلة العقل العلمي أو العلماني الفلسفي. فالعرب لم يتجاوزوا بعد المرحلة اللاهوتية القروسطية من مراحل التطور، والمشكلة

الأساسية –كما يستطرد هاشم صالح– هي: كيف يمكن تعزيل التراث من أوله إلى آخره لكيلا يظل عالة علينا، عبئا على كاهلنا، لكيلا يعرقل إلى الأبد تقدمنا، انطلاقتنا، نهضتنا. فنحن سجناء أنفسنا شئنا أم أبينا..المشكلة الأساسية تكمن في كيفية تفكيك كل الرواسب التراثية والطائفية: أي كل اليقينيات المطلقة التي لا يتجرأ أحد على مساءلتها مجرد مساءلة حتى ولو خلعت المشروعية الإلهية على التفجيرات العمياء وقتلت آلاف البشر في الداخل والخارج على حد سواء، المشكلة الأساسية تكمن في كيفية توليد لاهوت ليبرالي تحرري قادر على مواجهة هذا اللاهوت الظلامي الذي يتحكم برقابنا منذ ألف سنة على الأقل، وبالتالي فأركون لا يريد القضاء على الدين وإنما توليد فهم آخر، حر ومتسامح للدين.

**********

2016/12/19

**في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في اطار المجتمع الفلسطيني**، حيث نلاحظ بقاء ما يسمى بحالة السيولة الطبقية أو عدم التبلور الطبقي المحدد والواضح، الذي يسهم في تغيير نتيجة مصادر تشكل الوعي الطبقي، وتمايزه في هذه الطبقة عن الطبقات الأخرى، إلى جانب ما يسمى بالحراك الطبقي نتيجة فرص التعليم والفرص الفردية على قاعدة أهل الثقة والمحاسيب، وبالتالي ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية، وبحكم استمرار التبعية أو احتجاز التطور من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي الطبقي المرتبط بالثراء الطفيلي السريع في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار والاغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصلة النهائية تشكل وعاء واسعاً لذلك الحراك الطبقي الشاذ وما يحمله من فرص تزايد الفساد الاقتصادي والتحولات الطبقية الاجتماعية والسياسية الهابطة والرثة المرتبطة بهذه الظروف او بذريعتها دونما اية ضوابط او محرمات تدفع البعض من الاثرياء الجدد ( الطفيليين وغيرهم) من التعامل سرا او علنا مع العدو عبر شركات وافراد دون اي وازع من ضمير او حس وطني ضائع طالما ان الهدف زيادة ومراكمة المال الفاسد بأي ثمن.

**********

2016/12/20

**عن الديمقراطية والعلمانية والتنوير .....والحركات الاصولية / السلفية.**

الحركات الأصولية السلفية الدينية تتخلق في أرحام الأزمات الهيكلية لمجتمعاتها ، وتولد وتنمو مع تفاقم هذه الأزمات وازدياد حدة آثارها المواكبة لها والناجمة عنها ، خاصة حدة الاسبداد والاستغلال والفقر والتخلف ،وهنا

بالضبط تجد قوى الإسلام السياسي فرصتها الذهبية.

الأمر الذي يؤكد على أن النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية ، ما يعني أن تطبيق هذين المفهومين في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار الحداثية والأفكار الأصولية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها –في اللحظة الراهنة بالتحديد– تكاد تكون محسومة –بنسبة عالية– لصالح الأفكار الأصولية السلفية وحركات الإسلام السياسي ومعهم كل قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة وقوى الثورة المضادة في البلدان العربية ، خاصة وأن الأفكار الأصولية الدينية متغلغلة تاريخياً – بصورة عفوية ووراثية – في أوساط جماهير الفقراء العرب اللذين يشكلون اليوم الأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادر فصائل وأحزاب اليسار العربي، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن.

وفي هذا الجانب أشير إلى أننا، قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لايستهان به من المثقفين العرب ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه –من منطلق انتهازية المثقف السلطوي– باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

**********

2016/12/20

**أولى ميزات الحوارالموضوعي الجريء أن يجري فيه طرح المشكلات الحقيقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، والأسئلة الموضوعية، والوقفة النقدية الصارمة للأخطاء، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة، وعن الإجابات الصحيحة والعقلانية، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير والحوار الديمقراطي للمساهمة في حل المشكلات.وإضافة خبرة إنسانية جديدة .

فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يُؤَمِّن معرفة الذات أيضاً، ، فالفكر الجاد يعدُّ أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة .

كما وتفترض ثقافة الحوار اختيار الحوار العقلاني، وتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة وتضخيم عيوب الآخرين، والرغبة في الانتصار والهيمنة. ونبذ أسلوب التآمر والقتل والارهاب.

**********

2016/12/21

**ان المجتمعات العربية – كما قال المفكر الراحل جورج طرابيشي –تدفع اليوم غالياً ثمن تغييب الديموقراطية البورجوازية،** ليس فقط على شكل أنظمة سلطوية فوقية تنزع إلى تأبيد نفسها في "جمهوريات وراثية" بل كذلك على شكل حركات شعبية تحتية، واعدة او منذرة بشموليات دينية.. من نوع جديد و اكثر جذرية بما لا يقاس في القطع مع الديموقراطية و قيم الحداثة .

ففي ظل غياب البديل الديمقراطي، فان المعارضة الشعبية للديكتاتوريات القائمة لا بَّد أن تأخذ شكل صعود محتوم لمد الأصولية، ولاسيما في الشروط العينية للعالم العربية الذي يتحكم في مقاديره، منذ ما لا يقل عن ثلاثة عقود، التوظيف الأيديولوجي والثقافي للدولارات النفطية لصالح الأصولية الإسلامية.

**********

2016/12/21

**قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية** ، ومعهم قسم لايستهان به من المثقفين العرب ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه –من منطلق انتهازية المثقف السلطوي– باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

**********

2016/12/21

**ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية**، وبحكم استمرار التبعية أو احتجاز التطور من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي الطبقي المرتبط بالثراء الطفيلي السريع في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار والاغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصلة النهائية تشكل وعاء واسعاً لذلك الحراك الطبقي الشاذ وما يحمله من فرص تزايد الفساد الاقتصادي والتحولات الطبقية الاجتماعية والسياسية الهابطة والرثة المرتبطة بهذه الظروف او بذريعتها دونما اية ضوابط او محرمات تدفع البعض من الاثرياء الجدد ( الطفيليين وغيرهم) من التعامل سرا او علنا – وفق مصالحهم الطبقية –مع العدو عبر شركات وافراد دون اي وازع من ضمير او حس وطني ضائع طالما ان الهدف زيادة ومراكمة المال الفاسد بأي ثمن.

**********

2016/12/21

**الديمقراطية واشكالية الذئب والحمل من وجهة نظر المفكر الراحل جورج طرابيشي....**

يقول المفكر الراحل : كثيراً ما يقترن الفكر الديموقراطي العربي، بنزعة شعبوية قابلة لأن تختصر في شعار واحد: "الدولة ضد الأمة". فالدولة ذئب والأمة حمل.

ولكن على حين أن النظرية الديموقراطية قد أوجدت علاجات غير قليلة النجع لأمراض السرطان السلطوي، وفي مقدمتها مبدأ فصل السلطات ودولة القانون وحقوق الإنسان، فإن الفكر الديموقراطي الشعبوي–هو الفكر السائد إجمالاً في الساحة الثقافية العربية – يضع كل رهانه على الشعب أو على المجتمع المدني.

والحال أن المجتمع المدني– وقد يكون من الأنسب في الحالة العربية تسميته بالمجتمع الأهلي– لا يبدو لنا بريئاً إلى هذا الحد براءة يعقوبية .

وبما أننا لسنا معنيين هنا بتشخيص امراض المجتمع الأهلي العربي إلا من زاوية تأثيرها السالب في إمكانية حياة ديموقراطية سلمية، فلنحصرها إذاً بمرضين: الفئوية الطائفية واللوبوية الدينية.

فالفئوية الطائفية تؤدي إلى خلل خطير في تطبيق مبدأ التمثيل الديموقراطي، وإلى خلل أشد خطورة في اشتغال جدلية الأكثرية والأقلية .

فلئن تكن الديموقراطية هي بالتعريف حكومة العدد الأكثر، فإن الأكثرية العددية هي، من المنظور الفئوي الطائفي، أكثرية عمودية لا أفقية، جوهرية لا عرضية، ثابتة لا متحولة؛ ومسرح الصراع بينها وبين الأقلية ليس مؤسسات السطح السياسية من برلمان وغيره، بل المجتمع نفسه في عمق عمقه.

فالأكثرية ليست أكثرية حزبية أو كتلوية، ينعقد عقدها وينفرط داخل البرلمان؛ بل هي اكثرية مجتمعية دائمة

توصف بانها إسلامية أو مسيحية، سنية أو شيعية، عربية أو بربرية أو كردية. من شأنه أن يتأدى في الممارسة الانتخابية إلى تصويت جماعي إجماعي، ينتصر فيه الناخبون لمرشحهم من دينهم او طائفتهم أو إثنيتهم ضداً على المرشح الذي من غير دينهم أو من غير طائفتهم أو من غير إثنيتهم.

أما ثاني امراض المجتمع الأهلي العربي، الذي لا يزال في ثلثه الذكري ونصفه الأنثوي مجتمعاً أمياً، فيتمثل في النمو المتعاظم لظاهرة اللوبيات الدينية الممولة بالدولارات النفطية.

سنلاحظ أن هذه اللوبيات تدخل في صدام مباشر وعنيف مع مبدأ المبادئ في منظومة القيم الديموقراطية، ونعني حرية الفكر والاعتقاد .

فسلاح التكفير الذي تشهره هذه اللوبيات يمثل، في إطار الوضعية العربية، أعلى أشكال العنف المعنوي، هذا إن لم يقترن بتدابير مادية تراوح بين السجن والجلد والرجم.

وإذا أخذنا في الاعتبار الضغط الذي تمارسه هذه اللوبيات من تحت، والضغط الذي تمارسه أجهزة الرقابة للأنظمة العربية من فوق، فلنا أن نتحدث عن حصار، بل عن اعتقال لمبدأ مبادئ الديموقراطية – حرية الفكر والاعتقاد – بين فكي كماشة؛ رقابة حكومية سياسية ورقابة شعبية دينية .

ومهما يكن من أمر، فإن مصادرة الكتب من المكتبات والمعارض، أو حتى قبل وصولها إليها من خلال مصادرة الطرود البريدية، ورفع الدعاوي على الكتاب والناشرين، وسوقهم إلى السجون، وإصدار الفتاوي والأحكام بالتفريق عن زوجاتهم كما في حالة نصر حامد أبي زيد، أو بالتهديد بالقتل كما في حالة سيد القمني، أو حتى بشنقهم كما في حالة محمود محمد طه، كل ذلك غدا مشهداً مألوفاً في الوضعية العربية.

**********

2016/12/22

**الديمقراطية بين إشكالية صندوق الاقتراع وصندوق الرأس.....**

يخلص المفكر الراحل جورج طرابيشي في كتابه : هرطقات .. عن الديموقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية – دار الساقي – الطبعة الثالثة 2011 . إلى إشكالية أخيرة: إشكالية صندوق الاقتراع وصندوق جمجمة الرأس .

فالديموقراطية كما يقول هي في التحليل الأخير ثقافة ومنظومة قيم متضامنة.

وفي مجتمع عربي لم ينجز تحديثه المادي والفكري ولم يستكمل ثورته التعليمية – يجب التذكير بان عدد الأميين العرب يزيد على المئة مليون – !فإن الموضع الأول لتظاهر الديموقراطية ليس في صناديق الاقتراع وحدها، بل كذلك، وربما أولاً، في الرؤوس.

فالديموقراطية لا يمكن أن تكون نظاماً فصامياً، فهي لا يمكن أن تكون نظاماً للحكم بدون أن تكون نظاماً للمجتمع، وليس لها أن تسيِّر العلاقات بين الحكام والمحكومين بدون أن تسيّر العلاقات بين المحكومين أنفسهم .

ومع أنها بالتعريف نظام للدولة، فإنها بالجوهر نظام للمجتمع المدني، معنى ذلك أن لا وجود لديموقراطية سياسية بحتة، فالديموقراطية هي بالأساس ظاهرة مجتمعية، والمجتمع هو في المقام الأول نسيج من العقليات.

ولئن تكن الحرية الديموقراطية تنتهي لا محالة إلى صندوق الاقتراع، فإن الصندوق الأول الذي تنطلق منه وتختمر فيه هو جمجمة الرأس، وإن لم يتضامن صندوق الرأس مع صندوق الاقتراع، فإن هذا الأخير لن يكون إلا معبراً إلى طغيان غالبية العدد.

**********

2016/12/22

**نشأة الحداثة : ( من محاضرة غازي الصوراني :نشأة الحداثة وتطورها التاريخي**

–مركز حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية – 20155/12/9(

نشأت الحداثة بعد أن تخلى الفكر الفلسفي عن الارث الاقطاعي وموروثاته وافكاره الغيبية الرجعية، من خلال ثلاث إشراقات رئيسية:

الاشراقة الأولى حصلت في القرن السادس عشر، أو ما يطلق عليه عصر النهضة والإصلاح الديني، عصر لوثر.

والثانية حصلت في القرن السابع عشر: وهو عصر الثورة العلمية الأولى، أي عصر غاليليو وديكارت وكيبلر وكذلك عصر سبينوزا ولايبنتز ، وكل أولئك الذين مهدوا الطريق للتنوير الكبير والثورة الفرنسية. باختصار إنها ثلاثة قرون حاسمة في تاريخ الغرب والعالم كله .

أما الاشراقة الثالثة ، فقد حصلت في القرن الثامن عشر، عصر التنوير.

ولهذا السبب أجمع المفكرون الأوروبيون على تقسيم تاريخهم إلى ثلاث حقبات رئيسية:

–1العصور اليونانية– الرومانية القديمة، امتدت من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن الرابع أو الخامس بعده أي طيلة ألف سنة (المرحلة العبودية.(

–2فالعصور الوسطى المسيحية، امتدت من القرن الخامس بعد الميلاد وحتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أي طيلة ألف سنة أيضا (قبل عصر النهضة كانت ثقافة العرب وتقنياتهم تتفوق على ثقافة الأوروبيين وتقنياتهم كما يقول المؤرخ الفرنسي جان دوليمو. ولكن بدءا من عام 1600 أصبح التفوق الأوروبي على العرب والصينيين وسواهم واضحا لا لبس فيه ولا غموض.(

أشير هنا إلى أننا كعرب خسرنا المعركة منذ ان كانت حركة العلم والفلسفة قد توقفت عندنا ودخلنا في عصور الانحطاط الطويلة المتصلة حتى اللحظة.

أنواع الحداثة: أولاً: الحداثة المادية أو العلمية والتكنولوجية.. ثانياً: الحداثة الفلسفية.. ثالثاً: الحداثة الاقتصادية .. رابعاً: الحداثة السياسية المتمثلة بالثورات الثلاث: الإنجليزية (1680)، فالأميركية (1776)، فالفرنسية (1789). خامساً: الحداثة الدينية: مدشن حركة الإصلاح الديني في أوروبا، مارتن لوثر. ثم جاء التنوير بعده لكي يطرح القشور من الدين ولا يبقي إلا على الجوهر الروحي والأخلاقي فقط ولكي يقدم البديل المقنع عن التزمت الأصولي السائد والنزعات الطائفية البغيضة التي تفتك الآن بكل مجتمعات العرب والإسلام فتكا ذريعاً.

من الواضح أنه يوجد بين كل هذه الحداثات شيء مشترك: ولادة الذاتية والاستقلال المضطرد للفرد، وحرية التفكير، والقدرة على النقد والنقد الذاتي، والدفاع عن حقوق الإنسان، فالحداثة هي الرؤية الثقافية والفلسفية الجديدة للعالم، الحداثة آذنت بميلاد نظام معرفي ليبرالي جديد في أوربا الحديثة.

–إن انتقال مجتمع أوروبا الغربية من النمط الزراعي الإقطاعي البدائي محدود الأفق إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي المتطور لانهائي الأفق .

لكن هذا الانتقال لم يكن عملية سهلة ولم يتم دفعة واحدة، وإنما احتاج إلى أربعة قرون على الأقل من المعاناة الممضة على جميع الصعد. وبالتحديد، فقد استلزم ثلاثة أنماط من الثورات الجذرية لكي يكتمل:

(1)الثورات الاقتصادية (الثورة التجارية وما صاحبها من توسع جغرافي، الثورة الزراعية التي بدأت في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر، الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر)؛

(2)الثورات السياسية البرجوازية التي حققت كثيراً من المهمات الديموقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية (الثورة الهولندية في مطلع القرن السابع عشر، الثورة الإنجليزية منذ 1641–1688، الثورة الفرنسية الكبرى من 1789 – 1815، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر)؛

(3)الثورات الثقافية الكبرى (النهضة الأوروبية والإصلاح الديني في القرن السادس عشر، الثورة العلمية الكبرى في القرن السابع عشر، والثورة الفلسفية التنويرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر.(

بهذه الثورات حققت أوروبا الغربية انتقالها التحديثي من مجتمع الطبيعة إلى المجتمع المدني. وبالطبع، فقد أدت هذه الثورات جميعاً دوراً في بناء فكر الحداثة، ومن ثم رفض قدسية الأفكار ووضعها جميعا ضمن دائرة الشك المنهجي والتحليل والاختبار.

**********

2016/12/22

**عندما تهترئ الأطر السياسية اليسارية الثورية والديمقراطية العربية** ، التي يفترض – نظريا – أن تتصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتي نعيشها اليوم في ظل هذه الحالة العربية غير المسبوقه من التبعية والتفكك والانحطاط الرجعي السياسي والاجتماعي والثقافي التي عززت وكرست تزايد السيطرة الامبريالية الصهيونية على راهن شعوبنا ومستقبلها المنظور .

اذا استمر اليسار العربي في عزلته وغياب مصداقيته ، سيجف ويتكلس ويضمر ويتآكل ويقترب من مرحلة الاحتضار بعد أن تهاجمه فيروسات وجراثيم الشللية والانتهازية والليبرالية الرثة والتفكك التنظيمي والهبوط السياسي وصولا الى المرحلة المرضية الأخطر ، فقدانه لهويته الفكرية الماركسية الثورية ومنهجها المادي الجدلي، فيفقد بوصلته ورؤيته السياسية والطبقية وتتراجع روح الدافعية والارادة الثورية بين معظم اعضاءه ، وينخره التخلف الفكري، ويجعل منه الفراغ النظري وغياب الوعي صنماً فارغاً بلا حياة ، في انتظار النهاية

المحزنة ....فهل من صحوة تدرجية ثورية وعقلانية محمولة بالوعي والارادة تحول دون الوصول الى تلك النهاية ؟

**********

2016/12/23

**في مجابهة اوضاع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال والافقار السائدة في كافة الانظمة العربية** التي باتت اليوم فاقدة لوعيها الوطني والقومي مستسلمة وخاضعة لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، والمحكومة سياسيا وطبقيا من قبل التحالف الكومبرادوري والرأسمالي الرث والبيروقراطي المدني والعسكري في المرحلة الراهنة ، تتجلى الضرورتين الموضوعية والذاتية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وخروجها من أزماتها وصراعاتها الداخلية لتلبية حاجة الجماهير الشعبية من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة على طريق انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، في إطار الرؤية الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية الأشمل ، والانتشار والتوسع في اوساط جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين والكادحين لمراكمة عوامل الثورة لاسقاط هذه الانظمة وادواتها الطبقية.

**********

2016/12/23

**القوى الكومبرادوية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعه، بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي** " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً يحقق العدالة الاجتماعية وينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندهما هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب والشركات المتعدية الجنسية الكبرى وحكوماتها التي تدعم كل من أنظمة الاستبداد وجماعات الإسلام السياسي ، وفق مصالحها في هذه المرحلة أو تلك ، بما يضمن تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي لمواصلة تنفيذ مخططاتها العدوانية لتصفية قضية شعبنا الفلسطيني وتفكيك هويته واستسلامه لشروطها.

**********

2016/12/23

**اوضاع الهزيمة والاستسلام والانحطاط في المشهد العربي الرسمي راهنا،** هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو للقلة المهزومة، من أصحاب

المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع ارادة شعوبنا العربية عموما وإرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب خصوصا، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن حقائق الصراع الوطني التحرري والاجتماعي / الطبقي، الكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبثق من بين صفوفها ، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، من داخلها أو من خارجها ، وهو أمر طبيعي إذا ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية التقدمية العربية القائمة على ما هي عليه من تفكك وتأزم وترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري.

**********

2016/12/24

**معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا،** على الرغم من كثافة وعمق انتشار ظلام التخلف وقسوة الاستبداد وصلف العدو الصهيوني وعنصريته وتهاون وهوان النظام العربي ، الى جانب استمراراشتعال الصراع الدموي المذهبي والطائفي الذي يجسد أحد أبشع مظاهر الصراع الطبقي السائد في مجتمعاتنا في اللحظة الراهنة ونحن على عتبة العام 2017...

أقول كل عام ومواطنينا من مختلف الأديان والعقائد موحدين في النضال من اجل التنوير والنهوض والتحرر والبناء الديمقراطي والمساواة والمواطنة والعدالة الاجتماعية والتقدم.

كل عام ومواطنينا من مختلف الاديان والمذاهب بخير في مجتمع ديمقراطي علماني يقوم على الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانات مقاومة الاستغلال والاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف و مجابهة العدو الامبريالي الصهيوني والانتصار عليهم بامتلاكنا لروح وارادة الثورة وأداتها لتأسيس مقومات التطور والنهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي بافاقه الوطنية الديمقراطية الثورية المأمولة.

**********

2016/12/25

**معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي...**

أتقدم من كل الأخوات والأخوة المسيحيين ، بتهنئتهم بأعيادهم آملاًَ الارتقاء بالنشاط السياسي والاجتماعي في بلادنا لتكريس مفاهيم وآليات الديمقراطية على طريق إقامة الدولة الديمقراطية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع : المتدين وغير المتدين التي تبيح للجدلية الاجتماعية التاريخية ان تفعل مفعولها وتمارس دورها بشكل طبيعي وفق أسس وقواعد المواطنة بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التعصب والطائفية والانغلاق الديني.. إذ ان مبادئ المواطنة والمساواة السياسية والمجتمعية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، هي النقيض للمنطق الطائفي الذي يسعى إلى تفكيك وتدمير الهوية الوطنية والقومية الجامعة لحساب منطق تراجعي يسعى إلى تقسيم المواطنين في المجتمع الواحد إلى مسيحي ومسلم وسني وشيعي وعلماني وغير متدين ... إلخ وكل عام وانتم بالف خير.

**********

2016/12/25

لماذا أكتُبْ ..؟

**أعتقد أنني أكتب من أجل الكُل الوطني ، القومي** ، والإنساني المُتَمَيِّز بوعيه العميق لما يجري من حولنا وفي مجتمعاتنا العربية من اهوال ومتغيرات وصراعات مع العدو الوطني والطبقي ، بمثل ما يتميز باخلاقه واحترامه للرأي والرأي الاخر ، وبتعدديته العقلانية العلمانية والديمقراطية . وأدرك أن قِلَّه من هذا الكُل المُتميِّز تريد وترغب قراءة ما أكتب ، ليس من منطلق انحيازها المعرفي والسياسي لمضمون كتاباتي وأفكاري فحسب ، بل أيضاً لنقد تلك الأفكار والكتابات والإضافة عليها وتطويرها والارتقاء بها ، والالتزام الخلاّق بممارسة مضامينها على طريق تحقيق رؤيتنا التحررية والديمقراطية الثورية.

**********

2016/12/26

**من اقوال المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد :حول الاستخدام النفعي للاسلام.....**

ان خطر مقولة " الاسلام دين شمولي" يكمن في ذلك الفهم السقيم للإسلام، الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية، لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات. ومن شأن هذا الاستفحال والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا. فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون، عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية، فالواقع الفعلي يؤكد وجود هذه السلطة، بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا. والسلطة هذه تجمع السياسي والديني في قبضة واحدة، فيصبح المخالف السياسي مارقا خارجا عن الإجماع ومهددا لوحدة الأمة، وبالمثل يقول رجل الدين إن من يغير دينه يجب التعامل معه بوصفه خائنا للوطن. إن اتحاد الدين والوطن يجد تعبيره في كل الدساتير السياسية التي تحصر الوطن في دين، وتختزل الدين في الوطن. وهنا يختزل الوطن في الدولة، وتختزل الدولة في نظامها السياسي، ويجد المواطن نفسه حبيس أكثر من سجن. إن مقولة الشمولية تبدأ من الفكر الديني لتخترق مجال السياسة والمجتمع، أو تبدأ من الفكر السياسي لتأسر الدين في إيديولوجيتها، والنتيجة واحدة. فأي خطر أشد من هذا وأي بلاء.!

**********

2016/12/26

**على الرغم من ارتقاء مقاومة شعبنا الفلسطيني** – عبر نضاله السياسي والكفاحي والجماهيري –الى حالة وارادة ثورية وبسالة غير مسبوقة وتضحيات غالية طوال العقود الستة الماضية قدم اكثر من عشرة آلاف من الشهداء واكثر من مائة الف جريح واكثر من نصف مليون اسير ومعتقل ...الا اننا – كفصائل واحزاب ثورية عربية –سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، فان مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى احزاب وفصائل ديمقراطية وثورية تتمكن من مراكمة عوامل مراكمة وانضاج ثورة وطنية ديمقراطية تمهد لبناء مقومات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية

الكفيلة بهزيمة وطرد الوجود الصهيوني والامريكي من بلادنا ،وبدون ذلك لن نستطيع تحقيق اي هدف تحرري ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت( شيوخ قبائل وامراء وملوك عملاء ورؤساء مستبدين وقوى يمينية سلفية) أكثر من الحي( النهوض الوطني والقومي الديمقراطي)،ففي مثل هذه الاوضاع يحكمنا الماضي أكثر من المستقبل...فما هي قيمة الحياة والوجود لأي حزب أو مثقف ديمقراطي ان لم يكن مبرر وجوده تكريس وعيه وممارساته في سبيل مراكمة عوامل الثورة على الأموات والتحريض عليهم لدفنهم الى الأبد.

**********

2016/12/27

**إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية** ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي وديمقراطي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثرقوى اليسار العربي وفشلها.

**********

2016/12/27

**رفاقي اصدقائي اليساريين في كل ارجاء الوطن العربي....**

ها نحن اليوم في مرحلة هي الأخطر والأشد قتامة في حياة وتطور الشعوب والمجتمعات العربية في ظل ظروف موضوعية تستجدي البديل الوطني الديمقراطي ، وهي مرحلة تستدعي منا مراجعة تجارب احزابنا وفصائلنا بعقل موضوعي ثوري ومنهج نقدي ديمقراطي وصولا الى الرؤى والبرامج التي تجسد – عبر الممارسة – مصالح واهداف جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في بلادنا وتحريضهم ضد كل اشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي ومن ثم تنظيمهم والتوسع في صفوفهم على طريق النضال لتحقيق اهداف الثورة التحررية ، الوطنية الديمقراطية.

فهاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية الرثة وانظمتها التابعة في بلادنا ، ومعادية لكل مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ...

ففي ظل بشاعة الهيمنة الامبريالية والصهيونية ، وفي ظل بشاعة استبداد الانظمة العربية وعمق التبعية والاستغلال الطبقي وغياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فيها، فإن الحاجة إلى البديل الديمقراطي التقدمي تتزايد لمجابهة هذه الانظمة واسقاطها ، لكن الإشكالية تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي أو العامل الذاتي/الحزبي، ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي....فهل من صحوة يسارية ثورية تستجيب للظروف الموضوعية وشوق الجماهير الفقيرة للانعتاق والتحرر من كل اشكال الظلم ؟

**********

2016/12/28

**سبل نهوض احزاب وفصائل اليسار العربي.....**

إنني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي .لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، لذلك لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولا – عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة وتكريسه في خدمة واقعنا بكل تفاصيله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ.

ثانيا–عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها ( الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي ) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة ، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا – عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي ( الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا ) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها قبل ان يسدل الستار عليها وولادة الجديد من بين احشائها ومن خارجها.

**********

2016/12/28

**الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ** على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم

الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من شروط المصالحة التي وقع عليه الجميع في القاهرة ايار 2011، وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

**********

2016/12/28

غازي الصوراني ....**وجهة نظر حول مفهوم الثورة الوطنية/الشعبية الديمقراطية.....**

في مجابهة اوضاع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال والافقار السائدة في كافة الانظمة /المجتمعات العربية المحكومة سياسيا وطبقيا من قبل التحالف الكومبرادوري والرأسمالي الرث والبيروقراطي المدني والعسكري في المرحلة الراهنة ، تتجلى الضرورتين الموضوعية والذاتية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وخروجها من أزماتها وصراعاتها الداخلية لتلبية حاجة الجماهير الشعبية من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة على طريق انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، في إطار الرؤية القومية التحررية الديمقراطية والتقدمية الأشمل ، والانتشار والتوسع في اوساط جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين والكادحين لمراكمة عوامل الثورة لاسقاط هذه الانظمة وادواتها الطبقية.

فمنذ اكثر من ثلاثة عقود ، تتصدر الساحة السياسية العربية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة الحركات الاسلاموية . أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة ، وهى الرأسمالية التابعة ، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الشكل أو

الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي ، الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار الثوري في بلادنا تفعيل جوانب النضال الوطني والصراع الطبقي وصولا الى مرحلة نضوج عوامل البديل الشعبي ارتباطا بمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية من منظورنا اليساري الماركسي لهذا المفهوم ، ووفقا لذلك فان هذه الثورة هي استمرار لثورة التحرر الوطني من جهة وهي استمرار لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية.

فالثورة الوطنية الديمقراطية ترتكز إلى تحالف واسع من الجماهير يضم القوة الرئيسية للتحالف الثوري المكونة من العمال والفلاحين الفقراء، الى جانب الشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة ، (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ويخطئ كل من يحاول القفز على المهام الوطنية الديمقراطية والسير رأسا نحو"الثورة الاشتراكية" أو كل من يحاول حصر المرحلة الوطنية الديمقراطية في الأفق البرجوازي المسدود. فهي تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي ، كما وترمي إلى القيام بتحولات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن انهاء كل اشكال التبعية للامبريالية وانهاء هيمنة الكومبرادور والراسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والقطاع العام والمختلط ، وهذا يعني أن مهامها :

.1تصفية البنية الاقتصادية التابعة وتصفية البنية الاقتصادية الكومبرادورية ، والغاء سيطرة اقتصاد السوق في الميدان الاقتصادي.

.2تصفية البنى اليمينية الليبرالية وبنى الاسلام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفكيك وازاحة هيمنتها في البناء الفوقي ، وهذا يعني اعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة قانونيا وسياسيا وثقافيا بما يتطابق مع المصالح الطبقية لجماهير الفقراء والكادحين في سياق العمل الدؤوب لالغاء كافة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

.3اعتماد تطبيق مبادىء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في كل قطر عربي ارتباطا بمبدأ الاعتماد الجماعي العربي.

**********

2016/12/28

**تابع / وجهة نظر حول مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية....**

وفق هذه الرؤية فان الثورة الوطنية الديمقراطية هي باختصار ثورة وطنية وطبقية مناضلة ضد كل اشكال التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ، وضد كافة قوى اليمين الليبرالي او الاسلام السياسي ، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهي ايضا ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة احزاب يسارية ماركسية ثورية، بما يضمن

تطبيق اسس ومفاهيم الحداثة والتنوير العقلاني والديمقراطية والتقدم وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الادنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات اسرة العامل ، وتحديد الحد الاعلى للدخل بما لا يزيد عن خمسة اضعاف دخل العامل المنتج الى جانب تطوير الاوضاع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية والرفاه للجماهير الشعبية وتحقيق مبادىء واليات العدالة الاجتماعية الثورية.

بهذا التوجه في الرؤية والبرامج ، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية وادواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها ، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التنمية المستقلة من خلال : إقامة التعاونيات ، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة الخارجية ، بما يضمن توفير اسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالقطيعة مع البنية الامبريالية والطبقية اليمينية السابقة عبر تحطيم العلاقات ما قبل الرأسمالية، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي جنبا الى جنب مع خطط محو الأمية ، وتطوير الصحة والتأمين الصحي المجاني للفقراء الى جانب العلم والثقافة الوطنية ببعديهما القومي والانساني، وبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأخرى التي تخدم أغراض الدولة الوطنية الديمقراطية.

اخيرا ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة ووالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

**********

2016/12/29

**الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية** وادواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها ، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التنمية المستقلة من خلال : إقامة التعاونيات ، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة الخارجية ، بما يضمن توفير اسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالقطيعة مع البنية الامبريالية والطبقية اليمينية

السابقة عبر تحطيم العلاقات ما قبل الرأسمالية، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي جنبا الى جنب مع خطط محو الأمية ، وتطوير الصحة والتأمين الصحي المجاني للفقراء الى جانب العلم والثقافة الوطنية ببعديهما القومي والانساني، وبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأخرى التي تخدم أغراض الدولة الوطنية الديمقراطية.

اخيرا ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية يمكن ان ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية او الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في اطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة ووالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

**********

2016/12/29

**عن اوهام الحل المرحلي ومستقبل الصراع العربي الصهيوني.....**

تتبدى الضرورة لإعادة النظر –بمنهجية موضوعية وعميقة– في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أوتأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية."

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي–على الأقل نظرياً في هذه المرحلة– استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل عبر علاقة جدلية وثيقة بين برنامج التحرر الوطني

وبرامج النضال والصراع الطبقي، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

**********

2016/12/29

**دعوة للحوار لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي....**

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة . لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني ، وهنا تتحمل الجبهةِ الشعبيّة مسؤولية كبيرة في إطلاق الدعوة لهذا الحوار ، بما لها ولتاريخها النضالي من رمزية كبيرة إنبَنَتْ على دورٍ نضاليٍ نوعي، وسياسةٍ مبدئية عبّرت عن جذرية في الصراع ضد المشروع الصهيوني وأنظمة الرجعية العربية ، إضافة إلى الرمزية الكبيرة لمؤسسها القائد الراحل جورج حبش.

وانطلاقاً من ذلك ، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية

على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

**********

2016/12/29

غازي الصوراني ....**دعوة للحوار لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي....**

إن تجربةَ الجماهيرِ الفلسطينيةِ، مع حركتي فتح وحماس تَدفعُ بقطاعٍ واسعٍ منها إلى التَطلُّعِ بشوقٍ كبير صوبَ ولادةِ تيارٍ وطنيٍ وديمقراطي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة كحلٍ مرحلي، بعد أن تكشفت بوضوح صارخ عجز طرفي اليمين الوطني واليمين الديني، عن تحقيق الأهداف المنشودة ، بل استمرارهما في تكريس الانقسام والصراع على السلطةِ والمصالح الفئويةِ الضيقة . لهذا فإنَّ قطاعاً من الجماهير الشعبية تَتَطَلَّعُ وتَبحثُ بشوقٍ كبيرٍ عن اليسار بكل فصائله وأحزابه ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني ، وهنا تتحمل الجبهةِ الشعبيّة مسؤولية كبيرة في إطلاق الدعوة لهذا الحوار ، بما لها ولتاريخها النضالي من رمزية كبيرة إنبَنَتْ على دورٍ نضاليٍ نوعي، وسياسةٍ مبدئية عبّرت عن جذرية في الصراع ضد المشروع الصهيوني وأنظمة الرجعية العربية ، إضافة إلى الرمزية الكبيرة لمؤسسها القائد الراحل جورج حبش.

وانطلاقاً من ذلك ، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى كافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ التي تَستهدفُ اخراجَ جماهيرنا من حالة الانقسام والهبوط السياسي والركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وذلك انطلاقاً من رفضنا لثنائية فتح وحماس، وهو رفض ينطلق من إدراكنا لحركتي فتح وحماس باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي، نستند إليها في المؤسسات السياسية والمجتمعية من خلال الانتخابات الديمقراطية بما يحقق لكل هذه المؤسسات الصفة التمثيلية

على طريق تفكيك وإنهاء أسس وشروط الحكم الذاتي المحدود، صوب بناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون من أولى مهماته وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الصهيونية الأمريكية،

والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ومن أجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني.

**********

2016/12/30

**الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية**، لا تتثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين الفلسطينيين و العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

إذن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي باتت يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة الأمنية الصهيونية خاصة مع استمرار تكريس الانقسام الذي كان ومازال مكسبا صافيا للعدو الاسرائيلي .

ولهذا نلمس التشابك الاقتصادي الذي يتحقق، والشراكات التي تحوّل فئة فلسطينية إلى كومبرادور في المنظومة الاقتصادية الصهيونية ،فمن المعروف ان حجم الاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي– بكل اسف وتقزز – يصل الى اكثر من 3 مليار دولار ...وما زال البعض ينتظر روتشيلد الفلسطيني.

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي ، ودون أن يعني ذلك موقفاً عدمياً يرفض اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، إذا ما توفرت الظروف الذاتية والموضوعية بالمعنى النضالي المقاوم لطرد المحتل الصهيوني.

**********

2016/12/31

**غازي الصوراني ....وجهة نظر.....**

الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه الاقطاعية وشبه " الرأسمالية" ذات الطابع الرث السائدة في مجتمعاتنا، الى جانب استشراء حركات الاسلام السياسي والصراعات الطائفية الدموية البشعة – ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحتمية الاقتصادية الوحيدة" هنا – اذا صح التعبير – هي حتمية الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي ( العسكري والمدني ) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة والخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الديمقراطي الثوري ، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب اذن من هذا الحزب او الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته الفكرية السياسية المجتمعية التنموية ، وتعميق الوعي بها في صفوف الاعضاء ، بما يضمن تميزه كيسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي او اليمين الاسلاموي ، وعليه ايضا

أن ينتشر ويتوسع – بصورة يومية – في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى والمخيمات بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية الناظمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم القيادي جنبا الى جنب مع المثقف الحزبي او العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا في بنية الاقتصاد التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار أن تخلق هذه الشروط من خلال توعية جموع الفقراء والمضطهدين باسباب وأدوات الظلم والاستغلال الطبقي تمهيدا لتأطيرهم وتنظيمهم واندماجهم في الحراك الثوري ،ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها.

**********